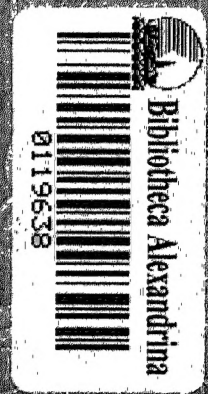


حاشية الخضر

قوله تعالى
عن أنبياء بين سائر

عليه السلام
والله اعلم

الكتاب



0119638

Bibliotheca Alexandrina

الجزء الاول

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حري مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى
أفاض الله عليه سبحانه رحمته وأعاد علينا وعلى المسامين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمه الله



General Organization of the Islamic Republic of Iran
Publishing

(وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور)

(هذه الطبعة مقابلة على نسخة قوبلت على نسخة المؤلف)

الهيئة العامة للكتاب
رقم التسجيل
رقم الترخيص
رقم التوزيع

دار الفكر
الطباعة والنشر والتوزيع

تعلموا العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحاحوه بتواتر خلاصته نعمه الكافية وقابل باحسانه داعي التقصير عن
أداء شكره بترادف أنواع مننه الشافية جدا نتجر اليه كمالات المحامد غير مخفوضه وتسكن لديه الآمال
جازمة بأن عز المزيده واثقة غير منقوضه ونسألك اللهم أن تشرح صدورنا بأنوار هدايتك فهي
أعظم مطالب وتباعدنا عن مساوي الأفعال الناقصة وتبعدنا عن محاسن أفعال القلوب ونشهد أن لا اله
الا أنت وحدك لا شريك لك في صفات ولا أفعال بل أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات
والاحوال ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبدك ورسولك المبعوث من خلاصته مع ولبابه من الذي
أنزل عليه القرآن بلسان عربي مبين لا يتخفى جديده ولا يعل تردده على مدى الازمان صلى الله عليه
وسلم وعلى آله وصحبه المستغلين بسنته بلاتنازع في العمل وأنصاره المنصرين لاعلاء كلمة الله من غير وقف
ولا بدل ما يقن ذوتميز بأن لشأنهم التكبير ولشأنهم التصغير وماعلم ذو ادراك بانهم جمع السلامة
ومخالفوهم جوع التكسير (أما بعد) فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغني بحمد الخضرى الشافعي
عامله الله بلطفه الخفي وبره الخفي ان شرح العلامة ابن عقيل لألفية الامام ابن مالك رحمه الله تعالى من
أجل ما كتب عليها قدرا وأشهرها في الخافقين ذكر السهولته على الطالب وقرب مأخذها للراغب
ولا خلاص مؤلفه عم نفعه وحسن عند الكل وقعه وطالما كنت أؤمل عليه حاشية تجمع منه شوارده
وتمكن من اقتناص أوابده رائده وتتم منه مع المائن المقاد وتبين منهما اللطاب المراد فيما نعتي عجز القصور
عن ارتقاء تلك القصور وأنى لمثلى بما ناقة هاتيك الحور ومع ذلك أذكر قول من قال وأحسن في المقال
ان أعراض المؤلفين أغراض لسهام السنة الحساد وحقايب تصانيفهم معرضة لا يبدى النظارة تنهب
فوائدها ثم ترميها بالسكساد لاسيما في زمان بدل نعيمه بوسا وعبد جديده مشحوسا قديماً الحساد من أهله
جميع الحساد وقادهم الغرور بحبل من مسد فسكاً نماعناهم من قال

ان يسمعوا سب طاروا بها فرحا * منى وما يسمعوا من صالح دفنوا

صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به * وان ذكرت بسوء عندهم أذنوا

أومن قال ان يعلموا الخبير أخفوه وان علموا * شرا أذاعوا وان لم يعلموا كذبوا
فهم يحادلون في الحق بعد ما تبين ونرى نفوسهم الموت من قبوله أهون فالعاقل بينهم مذموم ومهيجور
والعجب برأيه معزوز ومنصور الا أتى أعود فاقول عدم المبالاة بذلك أخرى والتأليف ربما انتفع به
فاجرى لصاحبه أجرا وأعمل بقول البدر السامعي هب أن كلابد في مطاوعة الهوى مقدوره والتعب
حسدا ليطفي نور البدر ويأبى الله الآن يتم نوره هل هي الامنحة أهدها الخاسر من حيث لا يشعر وفعاة
ظن أنها تطوى جيل الذكر فاذا هي له تنشر كما قال القائل

واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أتاح لها لسان حسود

وما زال هذا الخطر يقوى ويتردد وينطلق تارة ويتقيد حتى أذن الله بانجاز التوفيق ومن من فضله
بالقسيد الى سواء الطريق فنت بفضل الله ما كنت ترجيت وأتى جمعه فوق ما كنت له تصدित
بغات بعون الله حاشية لا كالحواشي أعينها بالله الحفيظ من كل حاسد وواشي ومع ذلك لست أبرئ من
كل عيب ولا أضفها بضبط يرفع القلم عن اصلاح ما عسى يعسكون فيه لبس أريب كيف وان الخطأ
والنسيان كالصفحة الذاتية للانسان الا ان ما قل سقطه وحسن نمطه كان حقيقة عند ذوى الانصاف بالقبول
واقالة العثرات وعدم الاصغاء لقول غبي جبول لاهم له الا اذاعة الهفوات وبالله أعتضد ومن فيض
افضاله أستمد وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ووصلة للفوز لديه بمحنت النعيم
وان ينفع به من تلقاها بالقبول ويبلغنا وقارئها من الخير أجل المأمول انه أكرم مسؤول على الدوام
وأحق من يرتجى منه حسن الختام (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد أهمل التكم عليها غالب من كتب
هنا لکن نريد أن نذكر طرفا مما يتعلق بها تبركا بخدمة ربنا واستجلا بالمزيد بركتها فنقول ونبرأ الى الله من
القوة والحول اعلم أن البسملة مصدر قياسي لبسمل كدسرح دسرحه اذا قل بسم الله على ما في الصحاح
وغيره او اذا كتبها على ما في تهذيب الازهرى فهي بمعنى القول أو الكتابة لكن أطلقوها على نفس بسم
الله الرحمن الرحيم مجازا من اطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب
النحت وهو أن يختصر من كلمتين فاكثركلمة واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الاولى تمامها بالاستقراء
خلاف البعض ولا الاخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهد نعم كلامهم
يفهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عدم وقوع للشهاب الخفاجي في شفاء الغليل من طباق بتقديم الباء على اللام
اذا قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس طابق والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسي كما صرح به الشمني
ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع سمعنا اذا قال السلام عليكم وحوقل بتقديم القاف
اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهلل تهليلا وهليل هيللة اذا قال لا اله الا الله وياء هليل
للإخاق بدسرح ومنه في القرآن واذا القبور بعثت قال الزخشي هو منحت من بعث وأثير أي بعث
موتاهوا وأثير ترابها ومن المولد الفدلكة من قولهم فذلك العدد كذا وكذا والبالغة التي أخذها الزخشي
من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله

قد شبهوه بخلقه فتخوفوا * شنع الوري فستزوا بالملكفه

قيل ومن المولد بسمل لانه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور خلافه وقد أثبتا كثير
من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها * فيا حبذا ذاك الحديث المبسمل

وقد استعمل كثير لاسيما الاعاجم النحت في الخط فقط والنطق به على أصله ككتابة حينئذ جاء مفردة

بسم الله الرحمن الرحيم

ورحمه الله روح ومنوع من وإلى آخره تارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه السلام عم إلى غير ذلك
 لكن الأولى ترك نحو الأخيرين وإن أكثر منه الأعاجم * ثم إن الباء أصلية على المشهور ومعناها
 الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك واستؤنس لهذا كما في تفسير البلقيني بحديث بسم الله الذي لا يضر مع
 اسمه شيء فإن لفظ مع ظاهر في إرادة المصاحبة من الباء وليس المراد أن المصاحبة معناها التبرك لوضوح
 بطلانه إذ لا تبرك في تحوير جمع بخفي حنين مما ملأها به بل هي مجرد الملازمة إلا أنها بمعونة المقام تحمل على
 الملازمة التبركية فتقديرهم أبدأ متبرك كاليس بيا نالته على الباء بل تصور للمعنى وبيان لصفة تلك الملازمة فإن
 لها أحوالاً شتى * فإن قلت التبرك في بسملة الأكل ونحوه عائد للفعل المشروع فيه حتى إذا لم يبدأ بها كان
 ناقصاً وقليل البركة وهذا غير ممكن في بسملة القرآن أجيب بأن المراد به دفع الوسوسة عن القارئ مع اجزأل
 ثوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء أئدة فاسم مرفوع بالابتداء تقديره لا محلاً لأن الأعراب المحلى
 للمبنيات ولا ضرر في اجتماع اعرابين على الكلمة لا اختلافهما باللفظ والتقدير والخبر محذوف اسم أو فعل
 والتقدير اسم الله مبدوء به أو أبدأ به بداءة قوية أي بحسن نية وإخلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف
 الزائد يدل على التأكيـد كما ذكره الرضى والا كان عبثاً لا يقع من العرب وقولهم الزائد لا معنى له أى غير
 التأكيـد ومن الغريب كونها لا قسم فيحتاج إلى تقديره قسم عليه وعلى المشهور فتعلقها محذوف قدره
 الكوفيون فعلاً كبدأ فبسم ظرف لغو متعلق به قال في المغنى وهو المشهور من التفسير والاعراب ووجه
 بقلة المحذوف لأنه عليه كلمتان وعلى مقابلة ثلاث المبتدأ والمضاف إليه والخبر وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلاً
 كما في آية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ربى وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه وبان الجلة عليه
 مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمرارى وهو أنسب بالمقام من الدوام المفاد بالاسمية
 * قلت ونخصيص المضارع بالتقدير ليس لمجرد أنه الواقع في عبارة الكوفيين مع جواز غيره كما وقع في رسالة
 البسملة بل لعدم صحة غيره لأن قائل البسملة لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضى على حقيقة ولم يطلب
 شيئاً في المستقبل حتى يصح الامر مع أن أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر بل يخبر عما هو متلبس به من
 البدء بالبسملة أول فعله الشارح فيه أو منشئ للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه الا المضارع فتدبر واختار الزمخشري
 ونبيه المتأخرون تقديره فعلاً مؤخرًا خاصة أى مناسباً بالمبادئ بالبسملة اما الفعل فاسمى وأما تأخيره
 فلا اهتمام باسمه تعالى وليفيد الحصر فإن تقديم المعمول قد يفيد وليكون اسمه تعالى مقدماً كراكتهم
 مسماه وجوداً ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم عليه لأن الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبدئية فهي من
 تمة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا جنبي وبهذا يندفع ما يقال البدء بالبسملة
 مع اشتغالها على الباء ولفظ اسم لا يحقق البدء باسم الله الوارد في الحديث كما أفاده السيد في حواشى
 الكشف على أن هذا لا يرد الأعلى رواية لا يبدأ فيه باسم الله بباء واحدة كما لا يخفى * وأما كونه خاصاً لرفع
 حق خصوصية المقام ولا شعار ما بعد البسملة به * فإن قلت الذابح مثلاً إذا ذكر البسملة يريد التيمن بالقرآن
 فتقديره أذبح لا يناسب القرآن وتقديره أقرأ لا يناسب فعله وهذا مما يؤيد تقديره علماً كبدأ * فالجواب كما
 في الشهاب على البياض أن هذا كالاقتباس منقول من لفظ القرآن إلى معنى آخر كما نبه عليه علماء البديع
 وقدره البصريون اسماً كابتدأى لكن الأولى تقديره خاصاً مؤخر الماسر وهو ما مبتدأ وبسم ظرف لغو
 متعلق به وإن كان يمتنع أعمال المصدر محذوفاً أو مؤخراً لأن محله في غير الظرف لتوسعهم فيه على التحقيق
 نحو فلما بلغ معه السعى مع أنه يمكن جعله من حذف العامل لا عمل المحذوف والخبر محذوف والاصل تألبنى بسم
 الله الرحمن الرحيم حاصل واما خبر المحذوف أيضاً وبسم ظرف مستقر متعلق به والاصل تألبنى حاصل بسم الله
 الرحمن الرحيم وإنما كان هذا مستقراً دون الأول لأن المستقر هو ما متعلقه عام أى معنى الكون والحصول

المطلق ولا يكون الا واجب الحذف واللغو مامتعلقه خاص ذكر أو حذف لدليل فعلي كالأحتمالين المبتدأ
 وخبره محذوفان الآن حذف المتعلق واجب على الثاني لعدمه ودون الاول كقول الكوفيين لانه خاص
 ولو قدر من مادة الابتداء ما صير فيكون لغوا ولك أن تجعل المتعلق اسم فاعل خبر المحذوف تقديره أنا بادئ
 فرارهم اورد على المصدر ومحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل
 لمجموع الجار والمجرور على ماسياتي تحقيقه في الابتداء (تنبيه) ما ذكر من لغوية الظرف على تعلقه بالفعل
 أو بالمبتدأ ليس على إطلاقه فان الجمهور كافي الشهاب على البيضاوي على ان الظرف مستقر مع بقاء المصاحبة
 ولغو مع بقاء الاستعانة لان مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل في
 الظرف وجوز الرضي وغيره اللغوية على الاول أيضا وينبغي حملهما على ما قاله الليثي اذا قصد بقاء المصاحبة
 مجرد كون معمول الفعل مصاحبا لمجرور هاز من تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل فستقرر في موضع
 الحال وان قصد مشاركة فيه فلفظ ويبينه اشتراكا في سببه فعلى الاحتمال الاول يكون المعنى مصطحبا
 بسببه فلم يتسلط عليه الشراء وعلى الثاني يكون مشريا أيضا بخلاف نحو نمت بالعمامة فانه لا يحتمل اللغوية
 وكذا ما نحن فيه اذ لم يقصد ايقاع التأليف ونحوه على اسمه تعالى فالقصد مجرد المصاحبة من غير مشاركة في
 معنى العامل فالظرف مستقر لكن لا يظهر ذلك في بسملة القاري عند الشافعي اذ القصد ايقاع القراءة
 عليها فهي مشاركة في العامل فيكون الظرف فيها لغوا فتدبر وعلى كونه مستقرا في جعله متعلقا بالفعل
 مساححة لانه متعلق بحال من فاعله هي قيد له فهو متعلق بمعنى لا صناعي وتقدير ذلك الحال متبركا لا يخرج
 عن الاستقرار لان خصوصها بحسب المقام والقرينة والاختصاصا كالمسحوق وقد ذكر الدماميني ان نحو زيد
 على الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راك لان خصوصه ليس الامن القرينة لأصلي * بقي أن
 محذوفات القرآن كمتعلق البسملة لا يصح كونها قرآنا لان ألفاظها غير منزلة ولا متعبد بها ولا معجزة كما هو
 شأن القرآن مع ان معناه يتوقف عليها فيلزم احتياجه الى كلام البشر وهو نقص والجواب كافي الشهاب
 أن معناها ما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها في متعارف اللسان فهي من المعاني القرآنية المرادفة
 تعالى وأما ألفاظها فلم يستقر أنها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها ومنها ما لا يتلفظ به أصلا كالهمائر
 المستترة فاحفظه فانه من مقصورات الخيام اه * ثم ان أراد بالجلالة مدلولها فاضافة اسمها الحقيقية لامية
 للاستغراق ان أراد بكل اسم من أسمائه تعالى أو للجنس ان أراد بجنس أسمائه تعالى أي الجنس في ضمن
 بعض الافراد لامن حيث هو اذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أول العهد ان أراد اسم مخصوص قال
 الشنوائي والاستغراق هنا أولى وان قلنا بأولوية الجنس في الجدل ان القصد هنا التبرك بذكر أفراد الاسم
 كلها والاستغراقية بمنزلة قضايا متعددة بعدد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هناك اثبات اختصاص
 الافراد واثبات الجنس اثباتا بطريق البرهان اذ لو كان فرد منها لغيره لم يختص به الجنس لتحققه في
 ذلك الفرد اه * فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس أيضا اذ لا يتحقق الا في فرد فها تلام زمان فلا
 مرجع له قلت يرجح كون الافراد غير مضبوطة لعدم تناسلها جعل اختصاص الجنس دليلا عليها أنسب من
 العكس ليستدل به على ما سيوجد منها وان أراد من الجلالة لفظها فالاضافة للبيان ووصفها حينئذ بالرحمن
 الرحيم اما من قبيل الاستخدام بأن يرجع الضمير المستتر فيهما الى الذات أو مجاز عقلي من اسناد ما
 للدلول للدال وانما يقل حينئذ بالله مباينة في التعظيم والادب كقولهم سلام على مجلسك العالي أو
 حضر تلك الشريفة أي عليك والرحمن الرحيم اشترقيهما بحسب الاعراب تسعة أوجه يمتنع منها جوارح
 مع نصب الرحمن أو رفعه لان النعت التابع أشد ارتباطا بالمنعوت فلا يخرج عن المقطوع كما قاله ابن أبي الربيع
 ولان في الاتباع بعد القطع رجوعا الى الشيء بعد الانصراف عنه فمنع لذلك لاعتراض الجملة بين الصفة

والموصوف لوقوعه في نحو وانه لقسم لو تعلمون وعظيم وجعل الرحمن نعماً مبنى على أنه صفة مشبهة أما على قول
 الاعلم وابن مالك انه علم لكثرة وقوعه في القرآن متبوعاً لاتابعا فيعرب ببد لا من الجلالة والرحيم نعم له لا
 للجلالة اذ لا يتقدم البديل على النعت فعلى الاول يكون مجروراً بماجر منعوته على الصحيح وعلى الثاني
 بعامل مقدر لما تقرر أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البديل فعلى نية تكرار العامل وعلى القطع
 فالجمله مستأنفة استئنافية انما يجواب بالسؤال مقصوده التلذذ وتعظيم شأن المسؤول عنه لا التعمين لان المولى
 تعالى لا يحجل وليست حالاً من الجلالة وان كانت الجمل بعد المعارف أحوال لان الحالية تفيد تقييد البديع باسم
 الله تعالى بحالة الرحمة وهي وان كانت حالاً لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف هو حاصل صور البسملة
 أن تضرب أربعة العموم والخصوص والتقدم والتأخر في سبعة كون الظرف متعلقاً بالفعل أو بحال من
 فاعله أو بالمتبوع المصدر أو بحال من فاعله أو بحجر أو باسم الفاعل أو بحال من فاعله كاتقدم تفصيله فصور
 المتعلق ثمانية وعشرون ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهيها ويضرب الخاصل وهو أحد
 وثلاثون في تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظراً الى احتمالات الاضافة الاربعة
 زادت الصور ثم تتكاثر جداً بالنظر لما في الباء من الاستعانة والمصاحبة أو التعددية وغيرها فتأمل والله
 سبحانه وتعالى أعلم **(فائدة)** قال الشيخ أبو العباس البونوي رحمه الله تعالى الرحمن الرحيم من أذكى
 المضطربين لانه يسمع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج وقال ابن عربي من دأب على ذكره لا يشقى
 أبداً وانما اختير هذان الوصفان في الابداء للإشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها
 لظفاً بالعباد قال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش
 ان رحمتي سبقت غضبي نسأل الله سبحانه وتعالى أن يدخلنا ميدان رحمته في الدنيا والآخرة بحمد سيده
 المرسلين آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم **(قوله قال محمد)** فيه التفات
 من التسكلم الى الغيبة عند الجمهور ان روى متعلق بالبسملة المقدر بنحو أولف والا فعند السكاكي فقط
 لا اكتفائه بخالفه التعبير مقتضى الظاهر أن كونه حكاية عن نفسه يقتضي أن يقول قلت لا قال وأتى بحملة
 الحكاية ترغيباً في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ليسكون أدعى لقبوله والاجتهاد في تحصيله
 في كتاب مؤلفه وهكذا مدح الكتاب وتبيين محاسنه اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لولم يصف الطبيب
 الدواء لمريض ما انتفع به ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه وبهذا القصد يضم محل
 الرياء خصوصاً مع الامن منه كما هو حال المصنف والمضارع في كلامه بمعنى المضارع بقرينة قوله وأستعين
 المقتضى تقدم الخطبة على التأليف وكون المعنى أستعين الله في اظهار الفية أو النفع بها خلاف الظاهر فشبهه
 القول المستقبل بالمضارع والجامع اما طلق الحصول لان مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضي في الخارج
 أو تحققه نظر الماقوى عنده من تحقق وجوده في الخارج كتحقق الماضي ثم اشتق منه قال بمعنى يقول فهو
 استعارة بمصراحة تبعية أو مجاز مرسل تبني علاقته الأول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازماً
 ولجئ موصفه على فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع أن قياس المضموم في الاول ماسياً في قوله

(قال محمد)

وفعل اولي وفعل بفعل * وفي الثاني قوله * فعولة فعالة لفعلا * ولا بالكسر والا كان مضارعه
 يقال كيتخاف ولا بالكسكون لان الماضي الثلاثي لا يكون ثانياً ساكناً بالاصالة الثلاثي ساكناً في نحو
 ضربت بل ليست الالف صابية لانها لا تكون غير منقلبة الا في حرف أو شبهه ولا بدلا عن ياء لوجود الواو
 مكانها في المصدر وغيره واذا أسند الى الضمير ضمت قافه للدلالة على ان عينه راوا وانما لم يضموا نحو خفت
 ونمت مع أنه واو كقلت اشارة للتبيين حركة العين على تبين ذاتها لان الحركة أهم لاختلاف الهيئتها
 وذلك غير ممكن في قلت لان فاءه مفتوحة بالاصالة كالعين وأصل مضارعه يقول كينصر نقلت ضمة

الوالى ما قبلها المثقل عليها وان كان ما قبلها سا كننا للزومها ولم تثقل على نحو دلوا لتغيرها بالعوامل مع ان الاسم اخف من الفعل والقول اذا كان بمعنى التلغظ لا ينصب الابل كقلت جاز يد أو مفردا في معناها كقلت قصيدة أو شعرا أو مفردا قصدا لفظه نحو يقال له ابراهيم أو مفردا مسما لفظ كقلت كلمة أى لفظ رجل مثلا وقال الامير في حواشي المشذور الاسهل ان يقال القول انما يتوجه للفظ جملة كان أو غيرها فقلت جاز يد معناه قلت هذا اللفظ فان توجهه ليعنى كان بمعنى الاعتقاد كقلت بأن النية واجبة وان كان اللفظ مسما لفظا توجه للدال أو المدلول كقلت كلمة أو قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهو لفظ رجل مثلاً واللفظ المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والاصح قلت صه على معنى قلت اسكت وقد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالاته على معناه ولذلك كان كلاما ما كما سيأتى بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظا منطوقا به والله اعلم (قوله محمد) هو اسم الناظم لانه الامام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك نسب جده لشهرته بالطائى نسبة الشافعى مذهبها الجباني منشأ نسبة الى جيان بفتح الجيم وشدة المنة التحتية مدينة بالاندلس بفتح الهمزة والدال وحكى ضمه ما التمشق اقامة ورفاة لاثني عشر ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السين على الواو وحكى وسماثة وهو ابن خمس وسبعين سنة كان رحمه الله تعالى اماما في العربية ونيزها مع كثرة العبادة والعفة ومع ذلك قليل الحظ في التعليم قيل كان يخرج على باب مدرسته ويقول هل من راغب في علم الحديث أو التفسير أو كذا أو كذا فبدأ خالصتهم من ذمتي فاذا لم يحبب قال خرجت من آفة السكتمان وكفاه شرفا أن ممن أخذ عنه الامام النووي رضى الله تعالى عنهم ما يقال انه عنه بقوله في المتن ورجل من الكرام عندنا ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل وتلميذه ابن عمرون ويقال انه جلس هندأبى على الشاويين بضعة عشر يوما ونقل التبريزى في آخر شرح الحاجبية انه جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه قال الدمامينى ولم أقف عليه لغیره ولا أدري من أين أخذه ومن تصانيفه الاعلام بمثلث الكلام كتاب يدعى في بابه والتوضيح في اعراب أشياء من مشكلات البخارى أبان فيه عن اطلاع واسع وقصيدة الطائية في الفرق بين الضاد والظاء وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد ونظم رجزا في النحو عظيم الفائدة تسهله المشاركة ثم نثره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تسهيلات لذلك الكتاب وتكميلا وانه لا سم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير انه في بعض الابواب يقصر عن معتاده ويترك ما ارتبه في ايراده فسيحان المنفرد بالسكالك قال الدمامينى وقد قرظ سعد الدين ابن العربي الصوفى رحمه الله تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال

ان الامام جمال الدين فضله * الهه ونشر العلم أهله
أملى كتابا له يسمى الفوائد لم يزل مفيدا للذى لب تأمله
وكل فائدة في النحو يجمعها * ان الفوائد جمع لا نظير له

فظن الصلاح الصغدى ان هذا انقرض لتسهيل الفوائد لالفوائد نفسه فقد ج في التورية في كتابه المسمى بغض الختام عن التورية والاستخدام بانه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذى هو العمدة ولولا ذلك لكان في غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عزة ذلك الكتاب اه (قوله هو ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومقوله لتمييزه عن شاركة في اسمه وتجوز كونها استثنافا لبيانها لا يخرجها عن الاعتراض فلا محمل لها وقيل حال من محمد فجعلها نصب وقيل نعت تابع له بتقدير تنكيره فجعلها رفع وقيل نعت مقطوع فترجع للحال والاستثناف لكن ردها بان شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع وردبانه يكتفى بالتعين ادعاء ومجمل وجوب الحذف

هو ابن مالك

كاذكره الاشموئي في النعت اذا كان النعت لم يسمع أو ذم أو ترحم لا للتخصيص أو التوضيح كما هنا ومقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه مقال سيأتي هناك ان شاء الله تعالى (قوله أجدري) قال العرب وتبعه أكثر الخواشي كان مقتضى الظاهر أن يقول يحمد بالغيبة لكنه التفت منها إلى التسكيم فغنا فأبطله الصبان بأن هذا حكاية للفظ الواقع منه لأنه مقول القول فهو موافق للظاهر لأنه عبر عن نفسه بطريق التسكيم اه وهو ظاهر على ما مشى عليه الاشموئي من جعل الجملة مقول القول لكنه لا يرد على العرب لذكره جواز كونها حالا من محمد ومقول القول الكلام وما يتألف منه الخ والاتفات على هذا ظاهر فاللائق الجمل عليه دون الاول لظهور بطلانه والظاهر أن هذه الحال مقارنة بناء على أن المقارنة في كل شيء بحسبه كما يأتي في مصليا أو يؤول قال بنوي القول فتدبر واختار الجملة المضارعية لاشعارها بالتجدد الاستمرار أي اشعارها السامع بأن المتكلم سيحمد مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد أنه تعالى أهل لأن يحدد جده دائما وذلك جده مستمر وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمد وعليه وهو التر بية المأخوذة من رب لتعليقه الجدية فكأن تر بيته لنا بنوع النعم لا تزال تتجدد كذلك تحمده بمحامد لا تزال تتجدد فالمضارعية أنسب بالمقام من الاسمية والماضوية لأن الاولى وإن أفادت الدوام المناسب للذات والصفات لا تفيد التجدد المناسب للنعم والثانية وإن أفادت التجدد أي الوجود بعد العدم لا تفيد الدوام قال العرب واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الخلفية والميم الشفوية والذال اللسانية في ثنائه على رب البرية كي لا يخلو محل عن ذلك بالسكينة اه (قوله الله) بالنصب بدل من رب أو عطف بيان ورجح سم الاول بأنه على نية تكرار العامل فيكون حامدا مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل منه في نية الطرح لأنه أغلبي أو أن طرحه بالنسبة للعامل أي أن عامله مطروح ليس عاملا في البديل أو باعتبار حكم العامل أي أن الحكم المقاد بالعامل لم يقصد به الابدال فلا ينافي قصد المبدل منه شيء آخر كعود الضمير في نحو أكلت الرغيف ثلثه ولا يخفى أن هذا لا ينفع هنا لأنه يروج الاعتراض ولا يدفعه فتأمل أو معنى ذلك كما قاله الساماني أن البديل مستعمل بنفسه لا تتم متبوعه كالبيان والنعت (قوله خير مالك) أفعل تفضيل من الخير بالفتح مصدر خاير خيرا اذا صار خيرا بشد الياء أي ملتبسا بخير أو من الخير بالكسر كالقيل وهو الشرف والكرم وأصله أخير حذفت همزة تخفيفا لكثرة استعماله كشر والاولى جعله منصوبا بنحو أمدح محمد وقال أعي لما نقله الساماني عن المحققين أن النعت المقطوع لا يقدر بأعني الأفي نعت التخصيص وهو هنا الممدح ولم يجعل حالا لازمة من الجلالة لايهامه تقييد الحمد ببعض الصفات ولا بدلا لقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفتها لمذهب الجمهور أن جعل بدل لانيان من رب لمنعم تعدد البديل أو من الله لمنعم الابدال من البديل في غير بدل البداء لما فيه من التهافت حيث يكون مقصودا غير مقصود وإن أجيب عنه بأن ذلك لا يضر لكونه باعتبارين أم بديل البداء فلا يمنع ابداله من البديل وفي البيت الجناس التام اللفظي والخطي أن كتب مالك الاول بالالف كما هو جيد في مالك العلم وقد رسمها في المصحف قوله تعالى ونادوا يا مالك فان حذفت كما هو الاكثر فيه كان لفظيا فقط لأن مالك الثاني لكونه صفة يجبر رسم ألفه لعدم كثرت كالعالم ولا يرد حذفها خطأ من مالك يوم الدين مع قراءته بالالف لأن المصحف العثماني سنة متبعة قال الاشموئي وجلة أجدري في الخ محالها نصب بالقول والجل بعد ما عطوفة عليها أي فكل جملة في محل نصب وقال السندوبي أجدري إلى آخر الكتاب في محل نصب بالقول فكل جملة لا محل لها لأنها جزء مقول كالزاي من زيد ولا تنافي لا مكان حمل الاول على ملاحظة العاطف من الحكاية لأن المحكي فكل جملة مقول مستعمل والثاني بالعكس في مجموع الجمل مقول أفاده الصبان والثاني ملاحظ من ألفز بقوله

أجدري في الله خير مالك

حاجيتكم معشر جمع نبلا * العربيين مفردا وجما

ما ألف نيت غير شرط نصبت * بوند منها رقيتم للعلا

(قوله مصليا) حال منوية من فاعل أحمد كافي الاشموني أي أحمد بن كوفي ناويا الصلاة كقوله تعالى ادخلوها خالدين أي مقدر بن الخلود وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الآية بالنسبة للعاق والتقصير فلا برد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشغول بالجد فلا تتأني الحالية وفيه ان المطالب بيجاد الصلاة بالفعل لانية ايجادها فلا وجه انها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فقارنة الالفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا المعنى أحمد بلساني وأصلي بقاي فهمي مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بان الصلاة بالقلب بالانلفظ لا نواب فيها بقي ان مصليا اسم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم انه في قوة جملة انشائية برد عليه امتناع وقوع الانشاء حالا لأن يجعل على تقدير القول أي أحمد بن كوفي كوفي قائلا اللهم صل على الرسول الخ ويصح تأويله بجملة خبرية بناء على أن المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالاخبار بها كما قاله يس أي أحمد بن كوفي أصلي أي أخبر بأني أطلب الصلاة عليه أو بان الله قد صلى عليه لكن الاصح أن المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم لان المختار أنه ينتفع بصلاتنا عليه بالترقي في أعلى الدرجات وتوارد أنواع الكمالات وبما من كمال الا وعند الله أعظم منه لكن الادب أن لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة وانتفاعه هو بشواها اذ المنلة صلى الله عليه وسلم علينا لانا عليه ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة الافراد بل اذا صلى في مجلس وسلم في آخر ولو بعد مدة كان آتيا بالمطلوب من آية يأيتها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما اختاره الحافظ ابن حجر (قوله على النبي) اشتهر ان المهموز من النبأ وهو الخبر لانه مخبر أو مخبر عن الله والمشدد من النبوة وهي الرفعة لانه مرفوع الربة أو رافع رتبة من تبعه فهو على كاهن مفعيل بمعنى فاعل أو مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهموز من النبأ بسكون الموحدة وهو الارتفاع كافي القاموس فيكون كالمشدد ويجوز كون المشدد مخفف المهموز فيسكون بمعناه أفاده الصبان وعلى كونه من النبوة فأصله نبؤوا اجتماع الواو والياء الخ (قوله المصطفى) أصله مصتفو بوزن مفتعل من المفقو وهو الخالص من الكدر والمراد هنا المختار قلبت ناء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الاطباق وهو الصاد كما سيأتي في قول المصنف

* طانا افتعال رد اثر مطبق * وقابت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وآله) الاولى تفسيرهم بمطابق الأتباع أي أمة الاجابة عموما لا بقار به فقط لئلا يلزم امهال الصعوب ولا بالانقياء لانه مقام دعاء يطلب فيه التعميم ففيه تورية حيث لم يرد المعنى القريب لآله صلى الله عليه وسلم وهم أهل بيته وأقاربه بل أراد البعيد وهو مطابق الاتباع بقرينة مقام الدعاء فان لال في القاموس نحو اثني عشر معنى منها ما ذكر ووصفهم بالمستكملين لا يعين الانقياء كما قيل لصدقه بشرف الايمان لا خصوص العمل الصالح لاسيما ان جعلت السين والياء للطلب وعلى هذا فهو وصف لازم أما على القيل المتقدم فيخصص وكذلك ان أراد بالاتباع أمة الدعوى فنأمل هذا والذي اختاره العلامة الصبان أن تفسر الال في مقام الدعاء بما يناسب المدعو به لا بالاتباع مطلقا في نحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهبنا عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الامة ومصابيح الظلمة يحمل على العلماء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأ قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك يحمل على الاتقياء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو وآله سكان جنتك يحمل على الاتباع * وبقي ما اذا كانت العبارة محتملة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائز بن العمل الصالح والظاهر ان الاولى جملة على العموم والله أعلم (قوله المستكملين) السين

مصليا على النبي المصطفى *
وآله المستكملين الشرفا

والثناء اما للطلب أي الطالبين كمال الشرف زيادة على ما حصل لهم أو زائداً عن أي الكاملين فالشرف بافتتاح
 الشين مفعول به على الاول ومشبه به على الثاني كالشرف اليه أو منه صوب برفع الخافض أي في الشرف
 بناء على المرجوح من أنه قياسي وأنه توسع فيه فأبرز في القياسي أكثر ما سمع منه ويصح ضبطه
 بضم الشين جمع شريف فيكون صفة ثانية للتأكيد ومعمول المستكملين محذوف ايذاناً بالعموم أي
 جميع أنواع الشرف لكن هذا يمنع أن يراد بالآل جميع الامة وكذا ان جعلت آل في الشرف بالفتح
 للاستغراق فيفوت التعميم في مقام السعاء مع أنه مطلوب فالاولى جعلها اجنسية لذلك الآن يحتمل على
 المبالغة بجعل من حاز شرف الايمان كأنه حاز جميع الشرف لانه أصل أنواعه فتأمل (قوله واستعين الله)
 أي أطلب منه الاعانة أي الاقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستعانتها عليه تعالى فاستعار الاعانة
 للاقدار لانه بصورتها من حيث حصول المقدور بين قدرتين قدرة الله تعالى ايجاداً وقدرة العبد كسباباً
 تأثير ولم يقدم المفعول ليفيد الحصر مع صحة الوزن عليه أيضاً اهتماماً بالاستعانة المطلوبة كقيل في اقرأ باسم
 ربك وأصله استعون نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها فقلبت ياء كسر ما قبلها (قوله في ألفيه) أي
 في نظام قصيدة ألف بيت من كامل الرجز وألفين ان جعلت من مشطوره وعلى هذا لم يقل في ألفينية بالثنائية
 لان علم الثنية يحذف للنسب وان التيسر بالنسبة للفرد لانهم لا يبالون به كما سيأتي ثم يحتمل ان لفظ في
 استعارة تبعية لمعنى على التي تعدى بها الاستعانة على حذف في جذوع النخل وأنه ضمن استعين معنى فعل
 يتعدى بفي كارجو تضميناً نحو يا وهو اشرب الكامة بمعنى كلمة أخرى لتفيد المعنيين فتفيد الاستعانة
 بلفظها والترجي بتعديتها بفي والاول أولى لان التجوز في الحرف أخف من الفعل مع أنه مخفف في قياسيته
 أو تضميناً ببيانها وهو تقدير حال تناسب الحرف أي راجياً وهذا مقدس اتفاقاً لانه من حذف العامل لدليل
 لكن قال ابن كمال باشا التضمن البياني هو عين النحوى وانما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من
 تقدير الكشف خارجين في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع أنه بيان للمعنى المضمن لا
 تقدير عامل محذوف اهـ وانما قدرنا ارجو دون استخير كما في الاشمونى لما ورد عليه ان الاستخارة
 للتردد والمصنف جازم (قوله مقاصد النحو) أي جعل مقاصده لا كلها ليوافق قوله في آخر الكتاب
 نظام على جل المهمات الخ وانما لم يصرف ما هناك الى ما هنا مع أنه الاولى لكونه في محل الحاجة لان هذا هو
 الموافق للواقع لتركه باب القسم والساكنين وغيرهما من المقاصد أو يقال ما هنا في حيز الرجاء لا لكل
 وباسم أي اخبار بما تيسر له فلا تنافي وللنحو لغة مستتة معان القصد والجهة كمنحوت نحو البيت والمثل
 كن يدنو عمرو والمقدار كمندى نحو ألف والقسم كمنادى على خمسة أنحاء والبعض كأكلت نحو السمكة
 وأظهرها أولاً كثرها الاول وللإمام الداودى

واستعين الله في ألفيه *
 مقاصد النحو

للنحو سبع معان قد أتت لغة * جمعها ضمن بيت مفرد ككلام

قصيد ومثل ومقدار وناحية * نوع وبعض وحرف فاحفظ المثل

وفي الاصطلاح يطلق على ما يعم الصرف تارة وعلى ما يقابله أخرى ويعرف على الاول بأنه علم بأصول
 مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال افرادها كالاعلان والادغام والحذف
 والابدال وحال تركيبها كالاعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط النحو والنواسخ وحذف العائد
 وكسر ان أو فتحها ونحو ذلك وعلى الثاني يخص بأحوال التركيب والمراد هنا الاول فهو مرادف لعلم العربية
 حيث غلب استعماله في هذين فقط وان كان في الاصل يعم اثني عشر علماً باللغة والصرف والاشتقاق
 والنحو والمعاني والبيان والخط والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الاثنان بالكلام الموزون المقفى
 وانشاء الخطب والرسائل والتاريخ وهو معرفة أخبار الامم السابقة وتقلبات الزمن بمن مضي لتحصل ملكة

التجارب والتحرز من مكاييد الدهر ومنه المحاضرات وهي نقل نادرة وأشعر يوافق الحال الراهنة لأنها ثمرة
وأما البديع فنديل لا قسم برأسه وكذا الوضع * وموضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث عن أحوالها
السابقة * وغايته وفائدته التحرز عن الخطأ والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله * وشرفه بشرف فائدته
* ورواؤه أبو الأسود الدؤلي بأمر الامام علي كرم الله وجهه وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة كان
الناطق بالاعراب سجيحة فيهم من غير تطبيع كما قال

ولست بنحوي يلوك لسانه * ولكن سليقي أقول فأعرب

فلمسا كثر الاسلام وتألقت القلوب اختلط المعجم والعرب بالمعاصرة والمناحكة فتولد اللحن والامالة في غير
محلها حتى كادت العربية أن تتلاشى فرسم الامام علي لابي الاسود منه أبوابا منها بابان والاضافة والامالة وقال
له انم هذا النحو ثم سمع أبو الاسود جلا يقرأ أن الله يرى من المشركين ورسوله بالجرف وضع باب العطف
والنعت ثم ان ابتداء قالت له يوما ما أحسن السماء على الاستفهام فقال لها أي بنية تجوها فقال انما أعجب
من حسن ما فقال قولي ما أحسن السماء وافتحى فالك فوضع باب التعجب والاستفهام وكان يرجع الامام في
ذلك الى ان حصل له ما فيه الكفاية ثم أخذه عن أبي الاسود نفر من ميمون الاقرن وغیره ثم خلفهم
جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل ثم سيديوه والسكسائي ثم صار الناس فر يقين بصرى وكوفي
وماز الوائيد اولونه ويحكمون تدوينه الى الآن جزاهم الله الجنة (قوله بها محوي) أي فيها من ظرفية
المدلول في الدال لان الالفية اسم للدال فالحظ المحصورة الدالة على المعاني المحصورة والمقاصد هي تلك المعاني أو ان
الباء سببية وصلة محوية محذوفة أي محوية لمتعاطها سببها وأصلها محوية كفعولة قلبت الواو ياء
لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الواو للناسبة (قوله تقرب الاقصى) فيه مجازة على من الاسناد
للسبب العادي اذ المقرب حقيقة هو الله تعالى والاقصى بمعنى القاصي أي البعيد فأفعل التفضيل على غير باب
كما قاله ابن النظم ليدل على تقرب البعيد والابعد بالمطابقة لان البعيد يطلق على القليل والكثير وما قيل انه
يلزم من تقرب البعيد تقرب البعيد ودبانه قديمهم بالابعد لشدته خفائه دون البعيد (قوله بلفظ موجز)
الباء بمعنى مع كما في الاشمو في لاسببية لان المعهود سبب التقررب هو البسط لا اليجاز لكن قال السيوطي
لا بدع في كون اليجاز سببا لفهم كما رأيت عبد الله وأكرمه دون وأكرمت عبد الله في السببية غاية
المدح للمصنف حيث قدر على توضيح المعاني بالفاظ موجزة (قوله وتبسط البسند) أي توسع العطاء يعني
تكثر افادة المعاني ففيه استعارة اما تمثيلية بأن تشبه حال الالفية في كثرة افادتها المعاني بسرعة عند سماعها
بحال الكرم في كثرة اعطائه ووفائه بما يهدو يستعار الكلام الدال على المشبه به وهو حالة الكرم للمشبه
أو مصرفة بان تشبه افادتها المعاني ببذل المال والوعد ترشيح أو مكثية بان تشبه الالفية في النفس بكرم
وبسط البذل تخييل وانجاز الوعد ترشيح لا العكس لان البسط أقوى اختصاصا بالكرم من انجاز الوعد
وأسبق في الذكر فاللائق جعله هو التخيل سواء جرى بنا على طريقة السمرقندي من أن التخيل هو
الاقوى اختصاصا أو على قول العصام انه السابق ذكر أو ما سواه ترشيح (قوله بوعده منجز) أي موفى
سر يعاوبين موجز ومنجز الجنس اللاحق لاختلافها بما جرفين متباعدى المخرج والباء سببية أو بمعنى مع
وقيد بالوعد مع أن الاعطاء بدونه أبلغ لأن فهم المعاني لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات اليها
وتصور ألفاظها فكأنها التمهيد لفهم منها وتوقف الفهم على الالتفات اليها بعد وعد انجزا أفاده سم (قوله
وتقتضي) اما بمعنى تطلب من الله أو من قارئها أو منهما ففيه مجازة على اذ الطالب ناظمها بسببها أو بمعنى
تستلزم الرضا لاشتغالها على المحاسن فلا مجاز (قوله رضا) بكسر الزاء وسخط بضم فسكون مصدران
سماعيان لرضى وسخط كفرح والقياس كالقزح وفائدة قوله بغير سخط الاشارة الى انها تطلب رضا محضا

بها محوي * تقرب
الاقصى بلفظ موجز *
وتبسط البذل بوعده منجز
وتقتضي رضا بغير سخط *

لا يشوبه السخط ولا من وجه على حد ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم (قوله فائقة) حال من فاعل
تقتضي أو خبر المحذوف أو نعت لأفنية على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك من النعت بالمفرد بعد الجملة وإن
كان الغالب العكس ومن بوجه وإن أمكنه جعل مبارك خبراً ثانياً لهذا أو خبراً للمحذوف كيف يصنع في
نحو يقوم يحبهم ويحبونه أدلة وقد فاقته هذه ألفية ابن معطي لفظاً لأنها من بحر واحد وتلك من السريع
والرجز ومعنى لأنها كثيراً حكما منها كما قاله سم وللجلال السيوطي ألفية زاد فيها على هذه كثيراً وقال في
أوطافائقة ألفية ابن مالك وللأجهروري المالكي ألفية زاد فيها على السيوطي وقال فائقة ألفية السيوطي
فبسبحان المنفرد بالكمال الذي لا يداني (قوله بسبق) متعلق بكل من حازر ومستوجب والباء سببية أي
بسبب سببه على في الزمن والأفادة وفي تقديم المفعول إشارة إلى أنه لم يفضل عليه إلا بالسبق وجوز سم
جعله خبراً آخر عن هو أي وهو ما تنسب بسبق فيه إشارة إلى فضيلة السبق ثم أشار إلى فضيلة أخرى بقوله حازر
تفضيلاً توفي ابن معطي سلع ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستائة وعمره خمس وأربع وستون سنة
ودفن بقرب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى (قوله تفضيلاً) أما مصدر فضيلته على غيره حكمت له بالفضل أو
صيرته فاضلاً والمراد به الفضل نفسه من إطلاق المسبب على السبب أو مصدر المبني للجهول أي كونه مفضلاً
ولا يقال التفضيل صفة الفاعل فكيف يحزره ابن معطي (قوله الجيلاً) أما منسوب بنزع الخافض أي بالجيل
أو على أنه صفة لثنا أي أو بالنيابة عن المفعول المطابق أي ثنائياً للثناء الجليل لخلف المصدر وأتاب عنه صفته
وعلى كل فهو صفة كاشفة أو مخصصة بناء على خلف الجهور وابن عبد السلام في تفسير الثناء (قوله بهيات
وافره) أي عطيات تامة ولم يقل وافرات مع أن الأفصح المطابقة في جمع القلة مطلقاً جبر القلة وفي جمع
الكثرة للعاقل أشرفه لأن بهيات وإن كان جمع قلة لأن جعي السلامة منها عند سبويه لكنه مستعمل في
الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء والأفصح في الكثرة لغير العاقل الأفراد وأعلم أن القلة والكثرة إنما يعتبران
في تكررات الجوع أماما فإنها فصاحة لها كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح أن مبدأ الجمعين ثلاثة
ومنتهى القلة عشرة ولا منتهى للكثرة (قوله لى رله) أما متعلقان بيقضى بمعنى يحكم ويقدر أو بمحذوف
صفة لطبات وأما في درجات فيه منع فيه الأول لأن المراد بالدرجات مراتب السعادة الآشورية وهي ليست
ظرفاً للمحك لأنه أزل بل محكوم بها ومقدرة وهي نفس الطبات إن جعلت في بمعنى من البيانية فإن جعلت
بمعنى مع خصت الدرجات بالحسية والطبات بغيرها فإن قلت يلزم على تعلق لى رله بيقضى الفصل به بين بهيات
وصفته وهي في درجات قلت لا يضر لأنه ليس أجنبياً محضاً بل هو معمول لعامل الموصوف نحو بسبحان
الله عما يصفون عالم الغيب كما سيأتي في رخص درجات الآخرة بالذكر لأنها المأمور عند العاقل ولأن الدعاء
لابن معطي بعدم موته إنما يتأتى في الآخرة وبدأ بنفسه حديث أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا دعا بدأ بنفسه وقال تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لي ولوالدي وعن موسى رب اغفر لي ولاخي لكن
فانه التعميم المطالب أيضاً لأنه من أسباب الإجابة كما في كتاب الأدعية لشيخ الإسلام وكان يوفي به ويسلم
من أفراد وصف جمع القلة لوقال كما في الأشموني

فائقة ألفية ابن معطي
وهو بسبق حازر تفضيلاً
مستوجب ثنائياً للجيل
والله يقضى بهيات وافره
لى رله في درجات الآخرة
الكلام وما يتألف منه

والله يقضى بالرضا والرحمة * لى رله دلجيع الامه

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك ولي التوفيق وببداية الهداية الى اقوم طريق فوفقنا لما نحب وترضاه
وقنا من منك وكرمك كل شئ نتوقاه آمين يا رب العالمين صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
(الكلام وما يتألف منه)

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر المحذوف لكن فيها حذف مضافين أي هذا باب شرح الكلام وشرح
ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حد قبضت قبضة من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول والارلى

انه اختصر على التدرج بان حذف المبتدأ ثم خبره وهو باب وأنيب عنه شرح المضاف اليه ثم شرح وأنيب
 عنه الكلام وقيل دفعة لانه أقل عملا فالكلام على هذا اما نائب عن الخبر وحده أو عنه مع المضاف اليه ورفع
 اشرف الرفع على الجر ولانه اعراب المضاف المقصود بالذات وأما المبتدأ فمفسر على كل حال لم يذب عنه شيء
 ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي أو مفعول محذوف أي خذ لاهالك كما قيل لان
 اسم الفعل لا يعمل محذوفا وما واقعة على الكلمات الثلاث التي يتألف منها الكلام وقد شرحها بذكر
 أسمائها وعلاماتها كما شرح الكلام بتعريفه وذكر الضمير المجرد ومرعاة اللفظ ما والضمير في يتألف عائد
 للكلام فهو صلة جوت على غير ما هي له ولم يبرز لأن اللبس عند الكوفيين وان أوجه البصريون مطلقا بل
 قبل محل الخلاف في ضمير الوصف أما الفعل كما هنا فيجوز فيه عدم الازم مع أمن اللبس قول واحد لكن
 في الجمع والتصریح أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور أفاده الصبان (قوله كاستقم) ان جعل من
 تمة التعريف فهو في محل رفع صفة ثانية للفظ لا لالمفرد لان النعت لا ينعى مع وجود المنعوت أي لفظ كائن
 كاستقم أو في محل نصب اما صفة لمفعول مفيد المحذوف على حذف مضاف أي مفيد فائدة كفاية استقم
 وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطابق كذلك أي مفيد فائدة كافاذا استقم وان جعل مثالا بعد
 تمام الحذف فهو خبر محذوف أي وذلك كاستقم وعلى كل فالكاف داخلة على استقم لقصد افظه فلا حاجة
 لتقدير كقولك استقم على أن حذف المجرد وادخل الكاف على معموله لا يصح في مثل ذلك كما سيأتي في
 الموصول (قوله واسم الخ) خبر مقدم والسكام مبتدأ مؤخر أي السكام اسم وفعل وحرف أي منقسم اليها
 واعترض بأنه ليس من تقسيم الكل إلى جزئياته لان المقسم وهو السكام لا يصدق على كل قسم مفردة بل
 على ثلاثة ألفاظ فصاعدا ولان تقسيم الكل إلى أجزائه لانها لو كانت أجزاء لا نعدم بانعدام بعضها مع انه
 يتحقق بثلاثة ألفاظ وان كانت من نوع واحد والخواب اما باختيار الثاني والمراد بيان أجزائه في الجملة أي
 التي يتركب من مجموعها لا من جميعها كما قاله سم أو ما يسمى أجزاء في العرف وان لم تتوقف عليها
 الماهية كشعر زيد وظفره أو باختيار الاول والتقسيم اما باعتبار أن السكام اسم جنس يصدق بحسب
 وضعه على القليل والكثير كما سيأتي فيصدق على كل قسم أنه كالم بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره
 الجوهرى أو باعتبار واحد وهو لفظ كلمة كما قاله الاشموني فكان قال واحد السكام اسم الخ ولا شك أن
 لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لاداته وأشار الشارح كالتوضيح إلى ان في الكلام
 تقديم وتأخير واحد والاصل السكام واحد كلمة وهي اسم الخ فجملة واحدة كلمة خبر السكام واسم الخ خبر
 المحذوف يعود لكلمة المراد لفظها لكن باعتبار مفهومها لانه المنقسم إلى الثلاثة ففيه استخدام وهذا كاه
 على ان السكام اسم جنس جنى يفرق بينه وبين واحد بالتاء فيصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعدا وقال ابن هشام
 في بعض تعاليقه الظاهر أنه أراد ألا يبين انحصار جميع الكلمات العزبية في الثلاثة كقول سيمويه هذا باب
 علم ما السكام في العزبية السكام اسم وفعل وحرف فكانه قال الكلمات التي يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا
 غيرها أي فالسكام جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظا قبل الاخبار ثم أراد بقوله
 واحد كلمة بيان ان المسمى في الاصطلاح كلمة هو أحد هذه الثلاثة لا غيرها من الالفاظ المهملة اه وهذا الوجه
 أولى خلاصه عن التكاثر المارة وعليه فقد كبر الضمير في واحد لتأويلها بالذات كور فلا حاجة إلى الاستخدام
 يعود الضمير إلى السكام بمعناه الاصطلاحي (قوله ثم حرف) أتى ثم إشارة إلى الخطا رتبة الحرف عن
 قسيميه وتركها في الفعل اضيق النظم ولا يكفي في بيان رتبها في الشرف ترتيبها في الذكر لان المؤخر قد
 يكون أشرف نحو لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة (قوله واحد كلمة) أي واحد معنى السكام أي
 جزء ماصدق عليه السكام وهو أحد الثلاثة ألفاظا فأكثر يسمى كلمة كما أفاده سم ويحتمل أن المعنى

كلامنا لفظ مفيد كاستقم *
 واسم وفعل ثم حرف السكام *
 واحدة كلمة والقول

(قوله وهذا الوجه أولى)
 اختار في النكت على هذا
 أن يعرب اسم وما عطف
 عليه مبتدأ سوغه قصده
 لفظه والسكام خبره أي لفظ
 الاسم وما بعده هي السكام
 أي الكلمات التي يتألف
 منها الكلام لا غيرها وفيه
 نظر فان الكلام لا يتألف
 من هذه الالفاظ أعني لفظ
 اسم وما بعده بل مما صدقها
 كما لا يخفى الآن يقدر
 مضاف أي هي دوال
 الكلام الخ فتأمل اه منه

واحد أي مفردة الاصطلاح هو لفظ كلمة وهذا على أن المراد به اسم الجنس الجهي أما على أنه جمع بمعنى
 السكومات فقد مر بيانه في كلام ابن هشام (قوله عم) هو كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها
 في الشعر يجب تخفيفها الصحة الوزن وهو ما فعل ماض بمعنى شمل أو اسم فاعل أصله عام حذف ألفه تخفيفا
 كبر في بارأ للضرورة أو هو أفعال تفضيل حذف همزة للضرورة والاول أحسن لفظا لخواه عن تكاف
 الحذف والاخير أحسن معنى لافادته أن القول يع جميعها ومجموعها إذا فعل التفضيل يقتضى المشاركة
 وزيادة فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو غلام زيد كاسيدين وأما الفعل فلا يفيد ما ذكر
 الابتداء عن الثلاثة وغيرها (قوله وكلمة) مبتدأ مسوغ قصد لفظها لأنه المحكوم عليه هنا لا التنويح كافي
 المسكودي لأنه انما يسوغ ما قصد معناه لا لفظه وبها متعلق بيوم وكلام مبتدأ ثان مسوغه كونه نائب فاعل
 في المعنى كما قاله العرب وهو يستعمل هذا المسوغ كثير أو يبعد أنه من غير سند فاقيل انهم لم يذكروه في
 المسوغات مردودا وما جعل المسوغ ارادة الحقيقة فيرده ان الكلمة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ماصدق
 عليه انه لفظ مفيد الا ان يراد الحقيقة في ضمن الافراد وفيه ماسيأتى في قوله فعل ينحلى وجلة قد يؤم بمعنى
 يقصد خبر الثاني والجملة خبر الاول وقد فصل بين المبتدأ الاول وخبره بمفعول خبر الثاني وهو بها للضرورة
 (قوله عبارة) أي معبر به عن اللفظ وهو في اللغة مصدر لفظ الشيء من باب ضرب اذا طرحت مطلقا ومن
 الفم خاصة لكن صرح في الاماس بأن لفظت الرحي الدقيق بحاز وفي عرف النحاة صوت معتمد على مخرج
 من مخرج الفم محقق كاللسان أو مقدر كالجوف وسمى ذلك لفظا لأنه هو امرى من داخل الرئة الى
 خارجها فهو مصدر أر يد به المفعول كالتخاق بمعنى الخافق وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم صوت مشتعل
 على بعض الحروف لأنه يرد على ما هو على حرف واحد كواو والعطف اذ الشيء لا يشتمل على نفسه وان
 أجيب عنه بأنه من اشتغال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذ الحرف مجموع الصوت
 وكيفية وهي الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد لا الصوت فقط ولا السكيفية فقط فان قيل
 وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لا متنازع النطق بالساكن والحركة متوقفة على
 الحرف لانها صفة له قائمة به وانه دورهم قلنا هو على ان الحركة مع الحرف دورهم لا يسبق فلا يضر والحق انها
 بعده وانما المشددة المقاربة تتوهم المقارنة ثم اللفظ له أفراد محقة هي ما يمكن النطق بها بالفعل كزيدا بالقوة
 كالحذوفات من نحو مبتدأ أو خبر لتيسر النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الالفاظ
 المحقة بالقوة لذلك وأما كلام الملائكة والجن فان ثبت ان النحاة انما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر
 دون غيرهم فهي كذلك والافهي محقة بالفعل والى الاول يشير قول الشنوائى المراد باللفظ في تعريف
 الكلام جنس ما يتلفظ به لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفسى فليس
 بحرف ولا صوت وله أفراد مقدرة وهي لا يمكن النطق بها أصلا وهي الضمائر المستترة اذ لم يوضع لها ألفاظ
 حتى ينطق بها وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويرا لمعناها وتندبر بها المتعلم كما قاله الرضى وأما
 تقسيمها الى مستتر وجواب وجواز فانما هي تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح واطلاق اللفظ عليها
 حقيقى كما قاله الروداني لا يحاز لانهم أجروا عليها أحكام الالفاظ المحقة من الاسناد اليها وتوكيدها والعطف
 عليها (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) أخذ هذا القيد من قوله كاستقم كما سيهضج به وفيه ماسيأتى
 والمراد سكوت المتكلم على الاصح وبحسنه عد السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج في استفادة المعنى الى لفظ آخر
 لكونه مشتملا على المحكوم به وعليه والمراد بتلك الفائدة النسبة بين الشئين ايجابا كانت أو سلبا وان
 كانت معلومة للمخاطب كما اختاره أبو حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يخرج به الدوال الاربع لان شأن
 الجنس الادخال وما لم يتناوله يقال خرج عنه لابه وبعضهم أخرجهما به نظرا لان بين الجنس وفصله العموم

عم وكلمة بها كلام قد يؤم
 (ش) الكلام المصطلح
 عليه عند النحويين عبارة
 عن اللفظ المفيد فائدة
 يحسن السكوت عليها
 فاللفظ جنس

(قوله لا التنويح) أى
 تنويحها الى انها احدى
 السكام والى انها يقصد بها
 الكلام اه منه
 (قوله والمراد سكوت
 المتكلم الخ) الظاهر أن
 فيه سقطا والاصل والمراد
 بالسكوت سكوت المتكلم
 الخ كما في عبارة الصبان
 ليحفظ عليه قوله وبحسنه
 أى والمراد بحسنه اه

مفرد

الوجهي فيخرج بكل ما دخل في الآخر والسؤال هي الكتابة والاشارة والعقد بالاسماع المدا على اعداد
مخصوصة والنصب كغرف وهي العلامات المنصوبة كالنصب للقبلة جمع نصبة كعقدة أما النصب بضمين
فالاصل (قوله) وبعض الحكم أي بعض ما يصدق عليه الحكم فانه يصدق بالمفيد وغيره من كل مركب من
ثلاثة ألقاظ فأكثر كإسياتي (قوله وهو) أي بعض الحكم الذي خرج ما تركب الخ (قوله الامن اسمين)
ظاهره الحصر وهو قول ابن الحاجب ووجه السيد بان الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه
وهما اما كنان أو ما يجري مجراها وما عداهما من الكلمات التي تذكر خارجة عن حقيقة الكلام
عارضة لها واعتماد ابن هشام ان ذلك أقل ما يتركب منه وفصله في شرح القطر بان صور تركيب الكلام
سنة اسمان فعل واسم كمثل ومن الثاني المنادى فان يائنة عن أدعو وما بعدها فضلة لانه مفعول به فعل
واسمان نحو كان زيد قائما فاعل وثلاثة أسماء كعلت زيد بقا فاعل وأربعة أسماء كأعلت زيد بقا فاعل
السادسة جملتان كجملة القسم وجوابه والشرط وجوابه اه وبقي عليه المركب من اسم وجملة نحو زيد أبوه
قائم وعلى هذا فالحصر اضافي بالنسبة لا تراكيب الممنوعة كفعلين أو فعل وحرف مثلا (قوله) كزيد
قائم) اعترض بان الوصف مع مرفوعه اسمان وبان التنوين من حروف المعاني فالاولى التمثيل بهذا أحد
ورد الاول بان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد لعدم بروزه في ثنية ولا جمع وأما نحو قائمان
وقائمون فالانف والواو فيه حرفان ثنية وجمع والضمير مستتر بخلافهما مع الفعل والثاني بان التنوين ليس
بكامة اتفاقا لعدم استقلاله كألف المفاعلة وياء التصغير والنسب والازاد في التسهيل قيد الاستقلال في
حد الكلمة لاخراج هذه (قوله) كقيام زيد) أظهر الفاعل لان الماضي مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما
على الاصح اذ لا تحصل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير واجب الاستئثار كإي التصريح وناقشه ليس
بان قام في جواب هل قام زيد كلام قطع فكيف يشترط وجوب الاستئثار اه ويمكن جملة على غير الواقع
جوابا عما لم يعلم فيه مرجع الضمير (قوله) فاستغنى بالمثل الخ) أي فالمثال تقيم للحد وفيه ان المفيد في
عرف النحاة لا يطابق الاعلى ما يحسن السكوت عليه وأما المفيد فائدة ما كعلام زيد فليس معنى مفهوما لا مفيدا
فلا حاجة للاحتراز عنه كما حرره ابن هشام ومن ثم جعله نعم وغيره لمجرد التمثيل لتتام الخب بدونه ولم يذكر
التركيب مع انه لم يشذ عن اشتراطه الا ابن دحية ولا قصد مع ان الجمهور ومنهم من والمصنف في التسهيل
على اشتراطه اخرج كلام النائم والساهي ومحاكاة الطيور نظرا الى أن الفائدة تستلزمهما اذ ليس لنامف يد غير
مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعي قصده لما تكلم به لكن فيه ان دلالة الالتزام مهجورة في
التماريك فالاولى جعل المثال تيمنا من حيث اغناؤه عنهما كإفعل ابن الناطم للمقالة الشارح وان كان
تمثيله من جهة الايضاح وزاد في التسهيل كونه مقصودا لدائه النخرج جملة الصلة والصفة والحال والخبر لان
اسنادها لم يقصد لدائه بل لتوضيح الموصول مثلا لكن يغني عنه المفيد لان هذه لم تفد لنقص اسنادها
بتوقفها على ما هي قيد له قال الشاطبي ولا بد من قيد الوضع العربي ليجري كلام الاعاجم اذ مدار بحث النحاة
على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد يكون قوله كاستقيم اشارة الى هذا القيد اه والاصح أنه لا يشترط
اتحاد المتكلم اذ المتفقان على أن يقول أحدهما قام والآخر يتركب منهما متكلم بكلام تام وانما اكتفي
بأحدى الكلمتين لتصريح الآخر بالآخرى واختار أبو حيان وغيره عدم اشتراط القصد ولا تجديد الفائدة
والله أعلم (قوله) يعلم ان التمر يف الخ) ردبانه معلوم من الخطبة وقد يجاب بانه نبيه عليه أيضا في أول مسائل
الفن ز يادة في البيان ليكتفي به في كل مسألة وقع التخالف فيها أو ان فائدة الاضافة الاشارة الى اختلاف
الاصطلاحات في تعريف الكلام لا مجرد انه في النحوي فحط لتعليل الشارح قوله لا في اصطلاح اللغويين
وقيل فائدتها الاشارة الى انه من مجتهدي النحاة (قوله في اللغة) هي ألقاظ يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال

يشمل الكلام والكلام
والكامة ويشمل المهمل
كثير والمستعمل كعمرو
ومفيسد أخرج المهمل
وفائدة بحسن السكوت
عليها أخرج الكلمة
وبعض الكلام وهو ما يتركب
من ثلاث كلمات فأكثر
ولم يحسن السكوت عليه
نحو ان قام زيد ولا يتركب
الكلام الا من اسمين
كزيد قائم أو من فعل
واسم كقيام زيد وكقول
المصنف استقيم فانه كلام
مركب من فعل أمر وفاعل
مستتر والتقدير استقيم
أنت فاستغنى بالمثال عن
أن يقول فائدة بحسن
السكوت عامها فكأنه قال
الكلام هو اللفظ المفيد
فائدة كفائدة استقيم وانما
قال المصنف كلامنا ليعلم
أن التعريف انما هو
للكلام في اصطلاح
النحويين لا في اصطلاح
اللغويين وهو في اللغة

الامر في حواشي الشذور وذلك لا يظهر في نحو قولهم في كذا الفلانة ولغة تميم اسم مال الابل يستعمل كأن يقال في هذه المادة الفلانة موضوعان كل منهما مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم بالمهمة فلا محذور أن تفسر باستعمال الالفاظ حتى يكون المعنى في كذا الاستعمالان واستعمال تميم اسم مال ما يؤيد ذلك ان اللغة مصدر تأتي اذا هجج بالكلام واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الالفاظ المستعملة ويكون مصدر في قولهم كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ في معانيها اهـ وقلت وهذا أيضا لا يظهر في نحو قولهم واضح اللغة هو الله تعالى أو البشر اذا الموضوع انما هو الالفاظ لاستعمالها فلا محذور أن لا يقتصر على أحد هما بل تفسر في كل مقام بما يناسبه والصحيح ان واضعها هو الله تعالى لا البشر وعرفها الخلفي اما بوحى كما روى ان الله علم آدم الاسماء كلها الموضوع بكل لغة وعلمها آدم لا ولادة فلما افرقوا في البلاد تفرقت اللغات وابتدأ علم ضروري في أناس بمعنى اللفظ وقيل بالوقف لعدم القاطع ومحل اختلاف أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى والملائكة فواضعها الله اتفاقا وأعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الهمام في تحريره (قوله اسم السكك الخ) مثله في مخنار الصحاح كما في ابن الميث ومقتضاه أنه يشمل المهمل لكن يخالفه قول المصباح انه عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه أى كالخط والاشارة الآن يحمل قوله أو غير مفيد على فائدة السكك النحوى فلا ينافى اختصاصه بالاستعمال واطلاقه على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز ويطابق حقيقة على الحدث وهو السكك كقوله

قالوا كلامك هذا وهى مصغية * يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا

وهو اسم مصدر لسكك وعلى المعنى القائم بنفسه قال الاخطل

ان السكك لى الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

والاصح انه حقيقة أيضا (قوله والسكك اسم جنس الخ) اعلم ان اسم الجنس مطلقا موضوع للمساهية من حيث هي ثم ان صدق على القليل والكثير كما وضرب سمي افرادا وان دل على أكثر من اثنين وفرق بينهما وبين واحد بالتاء بأن يتفق فى الطبيعة والحروف ما عداها كشمرة وقمرة أو بالياء كروم ورومى سمي جميعا والفرق بينهما وبين مشابهة من الجمع كشمرة ونخلة ان الغالب في ضميره التذكير مراعاة للفظه وفي الجمع التأنيث وكونه جميعا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافى وضعه للمساهية من حيث هي كما قاله الرضى وبقي ما يصدق على واحد لا بعينه كأسد وسماء بعضهم أحاديثا اذا علمت ذلك فالسكك اسم جنس جنى لا فردى كما قيل لعدم صدقه على القليل ولا جمع لغلبة نذكيره نحو اليه يصعد السكك الطيب يحرفون السكك عن مواضعه ولا اسم جمع لتمييز واحد منه بالتاء واسم الجمع لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وابل ونساء وطائفة وجماعة أوله واحد لا كذلك مع كونه ليس من أوزان الجوع كصحب وركب ومنها مع اجزاء أحكام المفرد عليه كتصغيره والنسب الى لفظه كما جعلوا ركاب اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا الى لفظه والجوع لا ينسب اليها (قوله واحد كلمة الخ) فيه اشارة للاعراب المار (قوله لانها ان دلت الخ) دليل لانحصارها في الثلاثة والنحويون مجمعون على هذا الامن لا يعتد بخلافه في اسم الفعل وقول الفراء في كذا ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا انما هو تردد من أيها ليعارض الأدلة عنده لانها خارجة عنها والاصح انها حرف وتردد لجزا اذا تشبهت بما يجر عنه نحو كذا انها كلمة وله جواب كأي اذا تلاها فمضم نحو كذا والقمر والاستفتاح كالأذا دخلت عن ذلك نحو كذا لان الانسان ليظنى النظر المعنى وحواشيه (قوله في نفسها) خرج به الحرف وفي اماسمية في المواضع الثلاثة أى دلت بسبب نفسها لاستقلالها بالحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى في نفسه لكن لا يستقل باقائه وهو مذهب البيهانيين ولذلك أجزوا فيه الاستعارة التبعية وأظرفية مجازا باعتبار

اسم السكك ما يتكلم به
مفيدا كان أو غير مفيد
والسكك اسم جنس واحد
كلمة وهى اما اسم أرفعل أو
حرف لانها ان دلت على
معنى فى نفسها

غير مقترنة بزمان فهي الاسم وإن اقترنت بزمان فهي الفعل وإن لم تدل (١٧) على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف

والكلام ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقوله ان قام زيد والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد بقولنا الموضوع لمعنى أخرج الماهل كسب وقولنا مفرد أخرج الكلام فإنه موضوع لمعنى غير مفرد ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن القول يعم الجميع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ويقع أيضا على السكك والكلمة أنه قول وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام كقوله لم في لاله الا الله كلمة الاخلاص وقد يجتمع الكلام والسكك في الصدق وقد يفرد أحدهما فقال اجتماعهما بقام زيد فإنه كلام لافادته معنى يحسن السكوت عليه وكلم لأنه مركب من ثلاث كلمات ومثال انفراد السكك

(قوله من اطلاق الجزء) أي كاطلاق العين على الريئة براء فوحدة ثم همزة كقتيلة أي الرقيب من ر بأت القوم بالهمز اذا رقتهم خفيفة أو براء فهزمة مكسورة فتحته مشددة وهو من يجلس

على مكان عال لينظر القوم اه منه

فهم الاسم الذي من اللفظ فكأنه كامن فيه وعلى هذا فلا معنى للحرف أصلا وإنما يدل على معنى غيره وهو المشهور عند النحاة (قوله غير مقترنة بالزمن) خرج به الفعل لا نحو أمس والآن فإن مدلوله نفس الزمان لا أنه مقترن به والمراد غير مقترنة بأحد الأزمنة وضعها لا بطلاق زمن مثلا يخرج نحووا أصبح وهو الشرب أولى النهار والغبوق وهو الشرب آخره والليل وهو الشرب وسطه فإن معناه مقترن بطلاق زمن كالصباح ولا يعلم أحوال ما مضى أم غيره أما الفعل فيقتصر وضعها بأحد الأزمنة على التعمين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر لأنه لم يوضع إلا لأحد ههنا ووضع لا آخر بوضع ثان فلما يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعها الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فإن كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث أن الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصل حقيقة إلا في حال اطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلا وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لا قترانها به وضعها ولذا ثبت لها آثار الفعلية فتأخذها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت إلى معنى الانشاء أو النفي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كاحد لأنه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية وأما وضعه الأصلي فقد استلحق عنه فتدبر (قوله في غيره) اعترض بشموله الاسماء الموصولة وضمير الغائب والسكك الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لأن كلامها دل على معنى في غيره وأجاب الرضى بأن الموصول والضمير معناهما شئ مبهم وهو مستقل في نفسه وإنما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ابهامهما لاندلائهما عليه والسكك الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فعناها المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شئ كثير لا السكك التي هي معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فشكل منهما ما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو أيهم ضرب وأيهم تضرب أضرب فإن معنى الاستفهام متعاق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وأي في الموضوعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحمد اه نكت (قوله الموضوع لمعنى مفرد) ظاهر اطلاقه واقتضاه في المحو ترز على المهمل أن اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وإن لم يستعمل فانظره (قوله أخرج الكلام) أي والكلام أيضا وكذا المركب الإضافي فليس بكلمة كانه ليس كلاما ولا كلبا بل قول مركب اما العلم الإضافي فمجموع الجزأين كلمة حقيقة وكل منهما كلمة اصطلاحية (قوله يعم الجميع) أي عموما مطلقا لأنه اللفظ الموضوع مفردا كان أم لا مفيدا أم لا فينفرد عن كل واحد في آخرتها وعن الجميع في نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى هذا يشترط في كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاما ولا كلبا ولا كلمة كما لا يسمى قولا وحينئذ كان الأولى للمصنف أخذ القول جنسا في تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بان القول لما شاع استعماله في الرأي والاعتقاد صار كالشرك المهور في التعريف فرد بان محل هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في ارادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد (قوله قد يقصد بها الكلام) أي مجازا مرسلا عند النحاة واللغويين أيضا كما صرح به الشنواي على القطر من اطلاق الجزء على السكك وهذا المجاز مهم في عرف النحاة البتة ومن ثم اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل أنه من عيوب الالفية التي لا دواء لها لكنه ذكره تبرعا تنبيه على كثرة في نفسه وإن لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم أن المراد بالكلمة ما صدقها لالفاظ أي بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كحرف الفاء النائية عن أدعو وأحرف الجواب النائية عنه كنعم في جواب هل قام زيد فلا مجاز أصلا وهو في غاية الحسن (قوله وقد يجتمع الكلام والسكك) فيبينهما العموم الوجهي وأما الكلمة فتبينهما

(قوله ان قام زيد) يلغز بذلك فيقال أى قول ان نقص زاد وان زاد نقص أى ان نقص لفظه نواد معناه وعكسه (قوله بالجر) انما يتعلق بحصل ولا اسم خبر أو عكسه وتميز مبتدأ سوغه الوصف بحصل أى التميز بالحاصل بالجر الخ كائن للاسم أو الحاصل للاسم كائن بالجر وفيهما تقديم معمول الصفة على الموصوف ومنعه البصريون لان الصفة لا تتقدم فكذا فرعها الا في الضرورة وسهله هنا معها كونه ظرفا قال الاسقاطي وجوزوه الكوفيون والزمخشري اختيارا وخرج عليه وقل لهم فى أنفسهم قولاً بليغاً بناء على تعليق فى بليغاً أو أن تميز مبتدأ بالجر متعلق به وهو الذى سوغه وحصل خبر ولا اسم متعلق به وعكسه أى التميز بالجر حصل للاسم أو التميز للاسم حصل بالجر وفيهما تقديم معمول المصدر عليه ويسهله كونه ظرفاً وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع لان الخبر الفعلي لا يتقدم فكذا فرعه لكن جاز هنا للضرورة مع توسعهم فى الظرف على أن الاصح جوازُه مطلقاً لان المنع فى الخبر لثلاثيهم كون المبتدأ فاعلاً وذلك منتف مع معموله أفاده الصبان وغيره وقد يقال فى تقديم المعمول الفصل بينهما وبين عامله بالمبتدأ وهو أجنبي لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا فى باب الاشتغال بمنع النصب فى زيد أنت تضر به للفصل المذكور كما سيأتى فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك الأنا يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور لكونه ليس أجنبياً محضاً لعمله فى الخبر مع ان الفعل قوى العمل أو انه لا يمنع الفصل الامع تأخر الاجنبى والمعمول عن العامل لامع تقدمها فتأمل فان فيه دقة وأما ريب البيت تنيف على السبعين (قوله علامات الاسم) أى بعضها ولم يستوفها كما يرشد اليه قول الشارح فنها ومنه ادون أو لها وثانها اذ بقى منها الاضافة وعود الضمير اليه كعوده على الالموصولة فى أفصح المتقى به والجمع والتصغير وابدال اسم صريح منه نحو كيف أنت صحيح أم سقيم وموافقة ثابت الاسمية فى لفظه كتنال الموافق للفظ حذام الثابت الاسمية أو فى معناه كقط وعوض رحيث فانهما بمعنى الزمن الماضى والمستقبل والمكان وغير ذلك والفرق بين العلامة والتعريف انها انطرد ولا تنعكس أى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم فالغلب فيها جانب السبب لانها توافقه فى شق الوجود لا الشرط لمخالفته فى الشقين وأما التعريف فيجب اطراده وانعكاسه الا عند من جوز التعريف بالاعم وألا خص فان قلت سيأتى ان السكامة اذ لم تقبل هذه العلامات لم تكن اسما فقد لزمت من عدمها العدم فكيف تكون علامة قلت لزمت العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانه لما انحصرت العلامات كلها كانت مساوية لازمة لها وهو العلم والمزوم المساوى يلزم من عدمه العدم كالانسان وقابل الكتابة أما كل علامة بخصوصها فلزمت أخص فلا يلزم من عدمها العدم فتدبر (قوله فنها الجر) عرفوه على أن الاعراب لفظي بالكسرة التى يحذفها عامل الجر وفيه قصور لعدم تناوله ما ينوب عنها الا بدكره ودور لا خذ المعرف فى التعريف وأجيب بأن الجر ذكر لبيان العامل لانه جزء من التعريف فلو حذف ما ضراً وهو تعريف لفظي وعلى انه معنوي بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها (قوله الجر بالحرف والاضافة والتبعية) الصحيح ان الجار هو المضاف لا الاضافة وان العامل فى التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف اذ لا عامل للجر غيرهما حتى فى المجاورة والتوهم كما حققه ابن هشام فى شرح اللحة ولم يذ كر الشارح هذين لندرتهم قال الجلال ومنه ان المضاف اليه مجرور بالحرف المقدر فقد كر الحرف شامل له الا أن براعى مذهب غيره (قوله لان هذا لا يتناول الخ) عورض بان الحرف يتناول المبتنيات وعن وعلى والكاف الاسميات اذ يستبدل على اسميتها لا بالجر لعدم ظهوره فى كل ما ليس فى الآخر نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهراً كحجبت من أن قت فى موقع المبتدئ فى الخطأ والجر وان كان كذلك فى نحو يوم ينفع لكنه ليس ظاهراً فى الفعل حتى يوقع فى الخطأ بخلاف الحرف وقد راد بالجر الظاهر والمقدر والمحل فلا يخرج ما ذكر (قوله ومنها التنوين)

ان قام زيد ومثال افراد الكلام زيد قائم (ص) بالجر والتنوين والنون وال * وأل

ومسند للاسم تميز حصل (ش) ذكر المصنف فى هذا البيت علامات الاسم فنها الجر وهو يشمل الجر بالحرف والاضافة والتبعية نحو مررت بغلام زيد الفاضل فالغلام مجرور بالحرف وزيد مجرور بالاضافة والفاضل مجرور بالتبعية وهو أشمل من قول غيره بحرف الجر لان هذا لا يتناول الجر بالاضافة ولا الجر بالتبعية ومنها التنوين وهو أقسام

استشكل عنه علامة بان معرفة أقسامه الآتية فرع عن معرفة الاسم اذ لا يعرف كونه للتمكين مثلا الا اذا عرف أن مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له وأجيب بان المستدل به مطلق النون الآتية لا خصوص الأقسام وهو لغة مصدر نوت أي صوت أو دخلت نونا على الكلمة نقل اصطلاحا الى نفس النون المدخلة أعني النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلا لا خطا ووقفا فهو من اطلاق المصدر اما على آلتها لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفا أعن أو على المفعول فخرج بالساكنة النون الاولى من ضيقن وأما الثانية فتتوين وبالزائدة نون اذن سواء كتبت ألفا وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها وبلحوق الآخر نون انكسر ومنكسر وكذلك نون اذن لانها نفس الآخر لا لاحقة له وقوله وصلاليان الواقع كما قاله يس وبلاخطا الح تنوين الترنم والعالى الآتيان في الشرح لثبوتها خطأ ووقفا وحذفهما وصلا وانما يطلق عليهما التنوين مجازا للمشابهة الصورية لا يقال يخرج به أيضا تنوين المنصوب لانه ثبت في الخط ألفا لا نون المنفي ثبوت النون بنفسها لامع بدعها فان قلت حينئذ تدخل النون الخفيفة في نحو انفسع لانها ترسم ألفا عند الكوفيين فتكون كتنوين المنصوب سواء أجيب بأن هذا التعريف على مذهب البصريين من كتبها نونا فهي خارجة بقيد لا خطا كما خرج به التي في فعل الجماعة والمخاطبة لانها تكتب نونا اتفاقا ومن يراعى مذهب الكوفيين ين يدقيد لغير تو كيد لاخر اجها وحذف بعضهم قيد السكون والزيادة لان ما خرج بهما يخرج بما بعدهما (قوله تنوين التمكن) ويسمى تنوين التمكن والامكنية لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية وعدم مشابته الحرف والفعل وتنوين الصرف لصرفه عن تلك المشابهة (قوله وهو الاحق للاسماء المعربة) أي المنصرف معرفة كانت أو نسكرة ولذا مثل برجل ردا على من جعله للتنكير لبقائه مع زوال التنكير اذ اسمى به ودعوى انه زال وخلفه تنوين التمكن تعسف وجوز الرضى كونه تمكينا لكون الاسم منصرفا وتنكيرا لكونه نسكرة وبعد التسمية يتمحض للتمكين لكن يعكر عليه ان تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات كما في الشرح الآن يمنع ذلك فتدبر (قوله للاسماء المبنية) أي لبعضها وهو العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت وهو في الاول قياسى وفي الاخيرين سماعى فاسمع منونا وغير ممنون كصومه وحيهل جازفيه الامران وماسمع منونا فقط كواها بمعنى أتعجب وريها بمعنى أغر فلا يجوز تركه وماسمع غير ممنون كنزال فلا يجوز تنوينه (قوله وسيدويه آخر) أي رجل آخر مسمى بهذا الاسم فهو نسكرة لتنوينه (قوله لجمع المؤنث) المراد به ما جمع بألف وناء من يدين وان لم يكن مؤنثا ولا سائما (قوله لانه في مقابلة النون) معنى ذلك كما قاله الرضى ان كلا من هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم ولا يردان مفرد هذا الجمع قد لا ينون كفاطمة لان تنوين ما لا ينصرف مقدر فهو قائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكور الذى لا ينون مفردة كإبراهيمون والدليل على انه للمقابلة للتنكير ثبوتها في المعربات ولا للتمكين ثبوتها فيما لا ينصرف منه وهو مسمى بمؤنث كاذرعات وتنوين التمكن لا يجمع منع الصرف وفيه كما قاله الصبان ان من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما ان من ينعى الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يحجره بالسكرة ولا ينونه يعتبر الحالتين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله في التمكن (قوله وتنوين العوض) اضافة بيانية ويقال تنوين التعويض باضافة المسبب الى سببه (قوله وأتى بالتنوين عوضا عنه) أي وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خلافا للاخفش لبقاء افتقارها الى الجملة معنى ولا يضر حذفها لفظا كحذف الصلة للدليل كقوله

نحو الألى فاجع جو * عك ثم وجههم الينا

أي الألى عرفوا بالشجاعة ولقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة ولوسلم ففيها سبب آخر وهو الشبه

تنوين التمكن وهو
اللاحق للاسماء المعربة
كن بدورجل الاجع المؤنث
السالم نحو مسلمات والانحو
جوار وغواش وسيأتى
حكمهما * وتنوين
التنكير وهو اللاحق
للاسماء المبنية فراقبين
معرفتها ونكرتها نحو
مررت بسيدويه وسيدويه
آخر * وتنوين المقابلة
وهو اللاحق لجمع المؤنث
السالم نحو مسلمات لانه
في مقابلة النون في جمع
الذكر السالم كسليمين *
وتنوين العوض وهو
على ثلاثة أقسام عوض
عن جملة وهو الذى يلحق
اذ عوضا عن جملة تكون
بعدها كقوله تعالى وأنتم
حينئذ تنظرون أى حين اذ
بلغت الروح الحلقة وحذف
بلغت الروح الحلقة وأتى
بالتنوين عوضا عنه وقسم
يكون عوضا عن اسم

الوضعي وإضافة حين اليها من إضافة الأعم للأخص كشجر أراك وفاقا للمامني لان الحين مطلق زمن
واذ زمن مقيد بما انضاف اليه ومثلها يومئذ (قوله وهو اللاحق لسكني) أي ولبعض قال في التصريح
والتحقيق انه تنوين صرف يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها اهـ ويمكن الجمع بأنه للتمكين لصرف
مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (قوله لجوار) جمع جارية نطلق على السفينة والسفن
لجربها في البحر والفلك وعلى نعمة الله لجربها على عباده وعلى فتية النساء كافي القاموس أي لجربها في
حاجتها مثلا فهي في الاصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت في الاخير وظاهر القاموس اطلاقها على المرأة
وان كانت حرة وهو كثير في استعمال العرب فخصيصها بالامة عرف طاري منشؤه حديث لا يقل أحدكم
عبدى ولا أمتي فان العبد والامة لله وليقل غلامى وجارى أى وكما قال صلى الله عليه وسلم (قوله ونحوهما)
أى من كل اسم منقوص منع الصرف جمعا كما مثل أو مفردا كاعيم تصغير أعيمى فانه ممنوع من الصرف
للوصلية ووزن الفعل لانه كادسرج وأبيطر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيديويه والجمهور
والراجح بناؤه على تقدم الاعلال لتعلقه بمجهر الكامة على منع الصرف الذى هو حال من أحوالها فالاصل
جوارى وأعيمى بنون الصرف حذفت ضمة الرفع وكسرة الجر لثقلها على الياء ثم الياء لالتقاء
الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع في الاول ووزن الفعل في الثاني تقديره لان الياء لحذفها لعله
كالثابتة ولذا يقدر عليها الاعراب لاعلى ما قبلها فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزوال مانعها وهو
التنوين فعوضوا عنها تنوينا لينقطع طمع رجوعها وبعضهم بناه على تقدم منع الصرف فأصله جوارى بلا
تنوين حذفت الضمة لثقلها على الياء وكذا فحة الجر لثقلها على الياء ثم الياء للتخفيف وعوض عنها
التنوين وانما لم يراع جوهرة الفحة على الاول كنهه لانه لا يمنع الابدال والاعلال ومذهب المبرد والراجح انه
عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين مع تنوين العوض
وبقى مذهب رابع للاخفش وهو انه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصار كيان
وسلام وعلى هذا قراءة وله الجوار بضم الراء (قوله رفعوا جوارا) وأما النصب فيظهر على الياء خفته (قوله
يلحق القوافي) أى فى لغة تميم وقيس بدلا عن حرف المد والقافية آخر البيت وهى من الحرف المحرك قبل
أول ساكنين يقعان فى الآخر الى انتهاء البيت على الصحيح (قوله المطلقة بحرف علة) أى التى أطلقت
عن السكون فتجركت واستبد بها الصوت بسبب حرف علة يقع فى آخرها (قوله أقلى اللوم) قاله جرير
وأقلى بكسر اللام أمر للوثنة واللوم بفتح اللام العدل والتعنيف وعادل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح
الهمزة وضم التاء أى ان نطقت بالصواب فلا تنكريه بل قولى لقد أخأ أو بكسر التاء أى ان أردت أنت
النطق بالصواب بدل اللوم فقولى وجواب الشرط محذوف يفهمه قولى ولقد أصاب من مقول القول والشاهد فى
العتابن وأصابن إذا أصلهما العتاب وأصابا عوض التنوين عن المدوقصر الشاهد على الثاني لكونه هو القافية
مردود بان البيت المقفى ينزل كل من شطر به منزلة البيت الكامل كما بين فى العروض (قوله اترك الترم)
أى لان هذه النون قطعت مد الصوت بالروى الذى هو الترم فتسميتهما بذلك على حذف مضاف وقيل لان
الترنم يحصل بالنون نفسها لكونها حوفا أغن وليس الترم خصوص المد المدكور (قوله أرف الترحل الخ)
ساقط فى نسخ وقاله يزيد بن معاذ الشهير بالنابغة لنبغ بالشعر بغتة بعد تعذره عليه وأرف بالزى والقاء
وروى أرف بالقاء والدال المهملة وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والترحل أى الرحيل فاعله والركاب اسم
جمع للابل التى يسار عليها واحد هار حلة ولا واحد لها من لفظها كفى الصبحاح وقيل واحد هار كوبة كما مر
ولما نافية ونزل بضم الزاى مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله واهل
المراد بها الخيل التى تحمل على الابل أو ان الباء بمعنى من وكان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف أى وكانت

وهو اللاحق لسكني عوضا
عما انضاف اليه نحو كل قائم
أى كل انسان قائم خذف
انسان وأتى بالتنوين
عوضا عنه وقسم يكون
عوضا عن حرف وهو
اللاحق لجوار وغواش
ونحوهما رفعا وجرا نحو
هؤلاء جوار ومررت بجوار
حذفت الياء وأتى بالتنوين
عوضا عنها وتنوين الترم
وهو الذى يلحق القوافي
المطلقة بحرف علة كقوله
أقلى اللوم عاذل والعتابن *
وقولى ان أصبت لقد أصابن
لجىء بالتنوين بدلا من
الالف لترك الترم وكقوله
أرف الترحل غير أن
ركابنا
لما نزل برهائنا وكان قد نـ

قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أى قرب الرحيل لكن ركنا لم يذهب مع عز مناعليه والشاهد في قدن
حيث أبدلت النون من الياء إذا أصله قدنى بكسر الدال واشباعها للروى وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل
بعد قد **(قوله الغالى)** من الغلو وهو الزيادة ومجازة الحد لانه زائد على الوزن فى آخر البيت لترنم بالنون
أولي وزن بالوقف اذا الشعر المسكن آخره للوزن لا يدري أفيه واقف أنت أم واصل فهو كالجزء بمجمعتين وهو
زيادة أربعة أحرف فأقل فى أوله **(قوله المقيدة)** أى التى يكون رويها حرفا صحيحا حساسا كذا **(قوله وقام
الاعماق الخ)** قاله رؤبة بن الججاج وبعده * مشتبه الاعلام لماع الخفقن * أى وررب مكان قام
الاعماق أى مظلم النواحي من القتام وهو الغبار والاعماق ما بعد من أطراف المغازاة مستعار من عمق البحر
والخاوى الخالى والمخترق بفتح الرائ الطريق الواسع لان المار يخترقه ومشتبه الاعلام أى مختلط العلامات
ولماع الخفقن أى شايء يسلمعان البرق من قولهم خفق البرق خفقا وخبر حجر وررب محذوف أى قطعه مثلا
كفى العينى وقيل مذكور بعد فى القصيدة والشاهد ادخال النون بعد القاف الساكنة للوزن فيحتاج
لتحرريكها تخلصا من السكونين قال فى التصريح والمشهور كسر ما قبله كسه ويومئذ واختر ابن الحاجب
الفتح جلا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول
الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما أجوعوا عليه اه ولا يبعد أن يخص هذا الخلاف بالمبنى
أصالة كالحرف أما الاسم والفعل المعربان فيحركان بما يقتضيه الاعراب كالكسر هنا والضم فى البيت
الآتى فتأمل **(قوله وظاهر كلام المصنف الخ)** قد علمت أن تسميتهما تنوينيا مجاز فلا تشبههما باعتبارته لان
الشيء اذا أطلق انما ينصرف حقيقة وبقى من الاقسام التنوين للحكاية كان تسمى رجلا بعاقلة فيمنع
الصرف للعلمية والتأنيث اللفظى وتنوينه حينئذ لحكاية أصله وللضرورة وهو قسمان تنوين ما لا ينصرف
والمنادى المفرد فى الشعر وللتناسب كقراءة سلاسل وأغلالا ولشذوذ فى هؤلاء وجعل ابن هشام الحكاية
والضرورة مبيحين للصرف ولا عراب المنادى ويمكن مثله فى التناسب لكن خالفه الساماني وجعلها أقساما
مستقلة غير الصرف وأما الشاذ فاختار المصنف انه كنون ضيقن كثر به اللفظ وليس بتنوين وقد جعلها
المصنف بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها * فان تقسيمها من خير ما حوزا

مكن وعوض وقابل والمنكر زرد * رنم وأحك اضطرر غال وما همزا

قيل أشار باضطرر للضرورة بقسميه وبما همز للشاذ وقوله زد تسكيلة ولا يبعد انه أشار للتناسب فتدبر

(قوله يختص به) الباء داخل على المقصور فالتنوين مقصور على الاسم لان معانيه الاربع لا توجد فى غيره

(قوله فيكونان فى الاسم) ذكر الشارح مثال الترتم فى الثلاثة والغالى فى الاسم ومثاله فى الفعل كقوله

أحار بن عمرو كافى خرن * ويعدو على المرء ما ياتمرن

وفى الحروف

قالت بنات العم ياسلمى وانن * كان فقيرا معدما قالت وانن

(قوله النداء) هو بضم النون وكسرها مع المد والقصر وكلها سماعية ما عدا الكسر مع المد لانه مصدر

نادى ومصدر فاعل الفعال وحقيقته طلب الاقبال بيا وأحدى أخواتها وانما اختص بالاسم لان المنادى

مفعول به وهو لا يكون الاسما وأما دخول ياعلى الحرف فى نحو يالىت قومى يعلمون يارب كاسية فى الدنيا

عارية يوم القيامة وعلى الفعل فى قراءة الكسائى ألياس سجدوا بتخفيف الافله مجرد التثنية ولا يلزم ذكر

المنية بل تكفى ملاحظته عقلا وقيل المنادى محذوف تقديره ياهؤلاء مثلا **(قوله والالف واللام)** أى

المعرفة كالرجل أو الزائدة كالخرت وطبت النقش دون الموصولة لدخولها على المضارع اختيارا عند

والتنوين الغالى وأنتبه

الاخفش وهو الذى يابحى

القوافى المقيدة كقوله

* وقام الاعماق خاوى

المخترقن *

وظاهر كلام المصنف أن

التنوين كله من خواص

الاسم وليس كذلك بل

الذى يختص به الاسم انما

هو تنوين التمسكين

والتنكير والمقابلة والعوض

وأما تنوين الترتم والغالى

فيسكونان فى الاسم والفعل

والحرف ومن خواص

الاسم النداء نحو يارب

والالف واللام نحو الرجل

ونظمها العلامة الامير مع

الاشارة لامثالها بقوله

مكن بز يد وايه نكرته

كذا *

قابل بجمع لتأنيث وقد سألها

عوض جوار اذ رنم بطلقه

* غال ان أو بصرف

الشعر ما حوزا

كذا نداء بتنوين كيامطر

* والحكى ماشد تلك

العشر فاقسمما * اه

من هامش نسخة المؤلف

الناظم والاستفهامية لدخولها على الماضي في نحو أَلْفَعَلْتُ بمعنى هل فعلت (قوله والاستناد إليه) قال ابن هشام هو أنفع العلامات لأنه دل على اسمية نحو الضمائر كتاء ضربت وما الاستفهامية في نحو الحاقلة ما الحاقلة والموصولة في نحو أنما صنعوا كي يساحر إن قدر العائد أي صنعوه والافهسي حرف مصدرى أي إن صنعهم وفيه علامة أخرى وهي عود الضمير إليها وليست انما أداة جصر لأنه كان يجب نصب كيد بصنعوا مع أنه خبر إن فإن قلت قد ورد الاستناد إلى الفعل في نحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه وقوله تعالى ومن آياته يرБК البرق وقولهم زعموا مطية الكذب وإلى الحرف نحو من حرف جر أجيب بأن الاستناد في الأخير ينقصه اللفظ وهو اسم قطعا فإن السكامة إذا أريد لفظها كانت اسماء ومداولها اللفظ الواقع في الترا كيب فإذا قيل ضرب فعل ماض فالحكم بالفعالية ليس على اللفظ الذي في هذا التركيب والالافى كونه اسما مسندا إليه بل على مداولة الواقع في نحو ضرب زيد وكذا من حرف جر وأما نحو ضرب ثلاثي فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه أو على مداولة الذي في ضرب عمر ومثلا والمشهور تسمية هذا الاستناد لفظيا لأن الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته معنو يأيضا لأن المحكوم عليه مدلول اللفظ كما سيأتى أيضا آخر الباب وأما تسمع وير يكمن فسبوكان بمصدر مع أن محذوفة وقد روى أن تسمع على الأصل وحذف أن مع رفع الفعل كما هنا قياسي وقيل سماعي وأما مع نصبه بأضمارها كما روى به تسمع فشا في مثله لعدم مقتضى الأضمار لكن سهله وجودها فيما بعده كما في قوله

الأيها ذا الزاجرى أحضر الوغى * وأن أشهد اللذات هل أنت مخادى

بنصب أحضر وقيل ير يكمن صفة لمبتدأ محذوف أي آية ير يكمن بها البرق لأنه المبتدأ كما في قوله

وما الدهر الا تارتان فنهما * أموت وأخرى أبتنى العيش أ كدح

على رواية رفع أموت أي منهن ماتارة أموت فيها وأ كدح مضارع من السكدح وهو التعب حال من فاعل أبتنى وأجيب أيضا بأن الفعل قيد براد به جزء معناه المستقل وهو الحديث فيكون اسما كالمصدر ويعامل معاملة الاسماء أي من غير حاجة إلى حذف أن وأضمارها فيسند إليه كالمثال والآية ويكون في محل جر بالإضافة كهذا يوم ينفع ونحو ذلك ويرد هذا الجواب قول الشنوائى أن قلت لم أطبقوا على تأويله مع صدوره عن يوثق يعر بيته وهلا قالوا أنه فعل وقع مبتدأ قلت لأجاءهم على أن الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون الاستناد أبدا فجعله مسندا إليه شرق لأجاءهم اه وأما يوم ينفع فن مواضع سبك الجملة بلا سبك بالإضافة اسم الزمان إليها ومنها باب التسوية فتدبر (قوله واستعمل المصنف أ ل الخ) مقتضاه أن التعبير بالالف واللام هو الأصل وهو مبنى على أن المعرف باللام وحدها والهمزة زائدة للوصل أما على كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال فاللاقي التعبير بأل لأن ثنائى الوضع ينطق بسماء لا باسمه بخلاف الاحادى وأما على كون الهمزة زائدة معتد بها في الوضع فيعبر بأل نظر للاعتداد بها وهو الأقيس وبالالف واللام نظر إلى يادتها وقد استعمل سيديو به العبارة في أفاده المرادى وأل في كلامه بقطع الهمزة لأنها اسم لقصد لفظها وحقق الاسم قطع همزة الاما استثنى (قوله واستعمل مسند الخ) أي فأقام المفعول مقام المصدر وحذف صلتها وهي إليه اعتمادا على التوقيف كما قاله ابن الناظم ولم يجعل للاسم صلتها لئلا يلزم جهل من له التمييز ولا متنازع فيه لأن المصنف لا يراه في المفعول المتوسط كالمستقدم لكن جعله اسم مفعول أولى من هذا التكاف أى من علامات اسمية الحكمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسندا إليها ولو صحت المصدرية لكان هو بنفسه مصدر لأن من أقامة المفعول مقامه لأن الزائد على الثلاثة يأتي مصدره وزمانه ومكانه بلفظ مفعوله ولذا أجز في قوله تعالى رب أنزلنى منزلا مباركا ككون منزلا مفعولا مطلقا وحالا وظرفا (قوله بتأفعلت) اعلم أن ما كان من حروف الهجاء محتوما بالثبوت يجوز قصره ومده اجما كما في الجمع لكن تتعين هنا قصره

والاستناد إليه نحو زيد قائم
فمعنى البيت حصل للاسم
تميز عن الفعل والحرف
بالجر والتنوين والنسب
والالف واللام والاستناد
إليه أي الاخبار عنه
واستعمل المصنف رجسه
لأنه أ ل مكان الالف واللام
وقد وقع ذلك في عبارة
بعض المتقدمات وهو
الخليل واستعمل مسند
مكان الاستناد له (ص)
(بتأفعلت)

(قوله صفة لمبتدأ) أي
وشرط حذف الموصوف
بالجملة موجود وهو كونه
بعض اسم مجرور بمن أو
في على حذف منظرين ومنا
أقام أي منا فسر يقظن
اه منه

وأنت وبيا فاعلى * ونون أقبلن فعل ينجلي (ش) ثم ذكر المصنف ان الفعل يمتاز عن الاسم (٢٣)

والحرف بقاء فعلت والمراد
بها تاء الفاعل وهي المضمة
للمتكلم نحو فعلت والمفتوحة
للمخاطب نحو تباركت
والمكسورة للمخاطبة نحو
فعلات ويمتاز أيضا بقاء
أنت والمراد بها تاء التأنيث
الساكنة نحو نعمت وبست
فاحترزنا بالساكنة عن
اللاحقة للأسماء فانها تكون
متحركة بحركة الاعراب
نحو هذه مسلمة ورأيت
مسلمة وممرت بمسلمة
ومن اللاحقة للحرف نحو
لات وربت ونمت وأما
تسكينها مع رب وم فقليل
نحو ربت ونمت ويمتاز
أيضا بيا فاعلى والمراد بها
ياء الفاعلة وتلحق فعل
الأمر نحو اضربي والفعل
المضارع نحو تضربين ولا
تلحق الماضي وإنما قال
المصنف وبيا فاعلى ولم يقل
ياء الضمير لأن هذه تدخل
فيها ياء المتكلم وهي لا
تختص بالفعل بل تكون
فيه نحوأ كرمي وفي الاسم
نحو غلامي وفي الحرف نحو
اني بخلاف ياء افعلى فان
المراد بها ياء الفاعلة على ما
تقدم وهي لا تكون الا في
فعل وما يميز به الفعل نون
أقبلن والمراد بها نون
التوكيد خفيفة كانت نحو
قوله تعالى لنسفعا أو ثقيلة
نحو قوله تعالى لنخرجنك

للضرورة وهي مضافة الى فعلت بفتح التاء كما هو الرواية ويجوز غيره وأنت معطوف عليها بتقديم مضاف أى
وبقاء أنت وأما عطفه على فعلت فيوهم اتحاد التاءين مع أنهما نوعان متباينان لأن يجعل من استعمال
المشترك وهو تاءى معنويه أفاده ابن قاسم وفعل مبتدأ خبره ينجلي وبسامة تعلق به وقدم معمول الخبر الفاعلى
على المبتدأ للضرورة على ما صرح قال الاشمونى ومسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس كتمرة خير من جرادة
وفيه أن العلامات لا تميز الا ما فى الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا فى
ضمن الفرد ولو قلنا بهما وكان المراد الجنس فى ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان المتميز هو الافراد لان
الحكم على شئ باعتبار شئ آخر حكم على الشئ الآخر فاذا ادخل للجنس فى التسويغ بخلاف تمرة خير من
جرادة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو فالاحسن ان المسوغ التنويع لانه نوع من
الكامة ولعل هذا امراد المعرب يجعله المسوغ كونه قسما للمعرفة أعنى الاسم والحرف فقوله للمعرفة بيان
للمواقع لا شرط فى التسويغ كما يعلم مما يأتى وقيل المسوغ خروجه مخرج الجواب لمن قال أفعل ينجلي بشئ
أو كونه فاعلا فى المعنى (قوله والمراد بها تاء الفاعل الخ) أى لا خصوص المقتوحة متلافيه مجاز مرسل
أو كناية من ذكر المزموم وهو فعلت وأرادة لازمه وهو الفاعل فكأنه قال بقاء الفاعل وكنا قوله بيا فاعلى
ونون أقبلن والمراد بالفاعل من أسند اليه فعل على جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتا أو نفيا لا الفاعل
اللغوى وهو من أوجد الفعل لثا تخرج تاء نحو موت وما ضربت ولا الاصطلاحى لثا تخرج تاء كان وأخواتها
ويلزم الدور بأخذه فى تعريف الفعل ثم أخذ الفعل فى تعريفه بانه الاسم المسند اليه فعل ولا ترد التاء فى نحو
ما ضربت الا أنت لانها ليست تاء الفاعل بل الدال عليه اما مجموع أنت لا التاء وحدها أو أن فقط والتاء حرف
خطاب على الصحيح (قوله الساكنة) أى أصالة وان تحركت لعارض نحو قالت امة بنقل ضمة الهمزة الى
التاء فى قراءة ورش وقالت امرأة العزيز بكسرها الساكنين وقالتا تيناطا تينين بفتحهم اللالفت وانما اختصت
الساكنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون (قوله فقليل) أى فلا ترد لان القليل لا حكم له وأجيب أيضا بانها
لثا تأنث اللفظ والمراد هنا تأنيث الفاعل (قوله ياء الفاعلة) أى ولومع المضارع لا خصوص الامر كما مر
وبهذه الياء مع الدلالة على الطلب يعلم ان كلام من هات وتعال فعلا أمر لا اسمان له فهما مبنيان على حذف
الياء والالف كرم واخش (قوله نون التوكيد) ودخولها فى اسم الفاعل شاذ كما سيأتى فلا يرد (تنبيهه) *
بقى مما ذكره من علامات الفعل لم الآتية ومثلها باقى الجوازم وزاد فى التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز
ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وبهذه تعرف فعلية أفعال التعجب وزاد ابن الحاجب قد والسين وسوف
وابن فلاح فى مغنيه النواصب ولو أحراف المضارعة اه نسكت (قوله سواهما) خبر مقدم لا مبتدأ لان
الحرف هو المحدث عنه وهو معنى غير ورفعهما مقدر على الالف بناء على الرجوع من خروجهما عن الظرفية
أما على انها فى محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائما فتتعلق بمجنوف هو الخبر كما سيوضح فى الاستثناء
قيل لا فائدة لهذه الجملة لانه علم من قوله واسم وفعل الخ ان كلامها غير الآخرين ورد بأنه على حذف مضافين
أى سوى قابل علامتهما ففيه اشارة الى أن علامة الحرف عدم القبول وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل هي تمهيد
لتنقيصه الى الثلاثة أقسام (قوله فعل مضارع الخ) شروع فى تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر
العلامات مجملة وبدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثنى بالماضى للاتفاق على بنائه
وختم بالامر للاختلاف فى وجوده فانه عند الكوفيين من المضارع لا قسم برأسه (قوله كيشم) خبر
لمحذوف أى وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شحمت الطيب من باب فرح على الافصح لا علم كما قيل لانه

ياشعيب فعنى البيت ينجلي الفعل بقاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وبيا الفاعلة ونون التوكيد (ص)
(سواهما الحرف كهل وفى ولم * فعل مضارع يلى لم كيشم

لا يوافق في المصدر وحكاة الفراء وغيره من باب نصر والاولى تتعين هناك فعلا السناد التوجيه وهو اختلاف
 حركة ما قبل الروى المقيّد وترك شدة ميمية للضرورة ويجوز كونه مضارع شام البرق يشامه اذا رآه حذفت
 ألغه حكاية حالة جزمه (قوله وماضى الافعال) أى الماضى منها مفعول مقدم لمزأمر من مازة يميزه كتابه
 يبيعه بمعنى ميمه وبالتاء متعلق به وأل فيها العهد الذى كرى أى التاء المتقدمة بنوعها استعمالا للشتراك فى
 معنيها للاحتمس لثلاث تدخل تاء الاسماء (قوله وسم) بكسر السين أمر من وسمه يسمه كوعده يعده اذا
 علمه بشد اللام وبالنون متعلق به وفعل الامر مفعوله وأمر نائب فاعل لمخوفه يفسره فهم لان أداة الشرط
 لا يلها الا الفعل والمراد به الامر اللغوى وهو الطلب فلا دور فى جعله علامة فعل الامر الاصطلاحى وجواب
 الشرط محذوف وجوبا أى قسمه بالنون لا جوازا كما قيل لما نص عليه فى المغنى انه يجب حذف الجواب ان
 تقدم على الشرط أو اكتنفه ما يدل عليه أى مع كون فعل الشرط ماضيا نحو هو ظالم ان فعل وان ان شاء الله
 لمهندون (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن جعل هو اسم
 جوابا حذف فاءه للضرورة فقد سهها عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان افترن ما بعدهما بالفاء
 أو صلح لمباشرة الاداة كان جوابا والخبر محذوف والا كان خبرا والجواب محذوف كما هنا أفاده الحنفى وغيره
 قال الصبان والمجته كفى المغنى ان الخبر فى الحالة الاولى هو مجموع الشرط وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة
 محمولة على السبعة لجواز حذف الفاء للضرورة وقد جوز صاحب المغنى فى قول ابن معطى * اللفظ ان يفد
 هو الكلام * أن يكون هو الكلام جوابا حذف فاءه للضرورة وجلة الشرط وجوابه خبر اللفظ وان
 يكون خبرا والجواب محذوف كما هنا يجوز مثله هنا ولا سهو اه قلت والله أعلم بيت ابن معطى نلزمه الضرورة
 على كل حال اذ جلة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة حذف الفاء أو خبرا كان فيه ضرورة
 حذف الجواب اذ شرط حذفه اختيارا مضى فعل الشرط لفظا أو معنى كما سيأتى فلا مرجع لاحدهما
 وحذف الجواب هنا اختيارا لمضى شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطرارى فسا قاله الحنفى هو المتعين
 فلا تكن أسير التقليد وباللغة التوفيق والمراد الامر اللغوى وهو الطلب لا فعل الامر الا لانيافيه الحكم عليه
 بانه اسم وفيه حذف مضاف أى ودال الامر أى الدال عليه بنفسه فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره
 (قوله محل) مصدر ميمى بمعنى الحدث أى حاول أو بمعنى المكان وهو أولى لاحتياج الاول لتقدير مضاف
 أى قبول حاول وفيه متعلق به وان كان اسم المكان لا يعمل لان الظرف تكفيه راحة الفعل والنون خبر
 كان أو عكسه وهو أظهر على جعل محل مصدرا (قوله نحو صه الخ) الاولى التمثيل بنزال ودراك لان
 اسمية ما ذكر معلومة من النونين (قوله وحمل) فيها ثلاث لغات ستكون اللام وفتحتها بالانوين
 ومنونة وكلام الناطق يحتمل الاولين وكذا الثالث على لغته بيعه من الوقف على المنسوب النون بالسكون
 (قوله بخالوه من علامات) أى من قبول شئ منها فعلا منه عدم القبول ولا يردان العدم لا يصالح علامة
 للوجودى كما صرحوا به لانه فى العدم المطلق وهذا مقيّد وكون بعض العلامات المجهول عدمها علامة له
 حروفا لا يوجب الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان حرفيتها بل بعنوان كونها ألفاظا معينة وهذا
 التعريف لما يسمى كلمة بقرينة أن الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجلة وان كانت لا تقبل العلامات
 لانها لا تسمى كلمة فى الاصطلاح بل يقال ان أريد بالعلامات التى لا يقبلها الحروف التسع المذكورة هنا فقط
 دخل فيه ما ليس منه اذ لفظا لا يقبلها وليست حروفا كقط وعوض ونزال ودراك وان أريد بالذكورة
 هنا وغيرها كان فيه حوالة على مجهول ويجاب باختيار الاول ويكون تعريفا بالاعم وأجازه المتقدمون
 لفائدة التمييز فى بعض الافراد فهو أخف من جهل الجميع وسهله الاعتماد على التوقيف الذى لا يستغنى عنه
 المبتدئ على ان المراد بقبول العلامات ما يعقب قبول اللفظ لها بنفسه أو بمراد فاء أو بمعنى معناه وقط وعوض

وماضى الافعال بالتام
 وسم * بالنون فعل
 الأمر ان أمر فهم
 والأمر ان لم يك للنون محل
 فيه هو اسم نحو صه وحمل
 (ش) يشير الى أن الحرف
 يمتاز عن الاسم والفعل
 بخالوه من علامات الاسماء
 ومن علامات الافعال ثم
 مثل بول وفى ولم منها على
 أن الحرف ينقسم الى
 قسمين مختص وغير مختص

فاشار بهل الى غير المختص وهو الذي يدخل على الاسماء والافعال نحو هل زيد قائم وهل (٢٥) قام زيد وأشار بي ولم الى المختص وهو قسمان مختص بالاسماء

كفي نحو زيد في الدار ومختص بالافعال كما نحو لم يقم زيد ثم شرع بين أن الفعل ينقسم الى ماض ومضارع وأمر فجعل علامة المضارع محذوفاً لم عليه كقولك في شتم لم يشتم وفي يضرب لم يضرب واليه أشار بقوله يفعل مضارع يلي لم كينهم ثم أشار الى ما يميز الفعل الماضي بقوله وهو ماضى الافعال بالتمام أي ميز ماضى الافعال بالتاء والمراد بهاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وكل منهما لا يدخل الاعلى ماضى اللفظ نحو تباركت يا ذا الجلال والاكرام ونعمت المرأة هند وبشت المرأة دعد ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الامر قبول نون التوكيد والدلالة على الامر بصيغته نحو اضرب واخرج فان دللت السكامة على أمر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل الى ذلك أشار بقوله

(والامر ان لم بك لانون

محل *

فيه هو اسم مخصوص وحيل فيه وحيل اسمان وان دلا على الامر لعدم قبولهما نون التوكيد فلا يقال صهون

يقبلان الاسناد اليهما بمرادفهما وهو الزمن الماضي والمستقبل فان قولك ما فعلته قط في قوة قولك الزمن الماضي ما فعلت فيه ونزال تقبلها بمرادفها وهو المصدر بناء على أن مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى معناها بناء على أن مدلوله لفظ الفعل فتدبر (قوله فاشار بهل الى غير المختص) هي في الاصل تختص بالفعل لكونها بمعنى قد كاهي في هل أتى على الانسان حين ولما عرض لها افادة الاستفهام تطفلا على الهمزة دخلت على الجملتين مثلها السكت مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان معمولاً لفعل مضمر بل لا بد من معانقها لفظاً عند سيبويه فلا يجوز هل زيد أخرج ولا هل زيد أتيته وبالأولى هل زيد أربأبت بلا ضمير وذلك لأنها اذا لم تر الفعل في حينها تسكت عنه ذاهلة والاحت إلى سابق الالفه ولم ترض الابعانقة لفظاً واكتفى السكائي بوليها الفعل المضمر فاجاز الاولين دون الثالث (قوله وكل منهما الخ) وبهاتين التاءين رد على من زعم من البصريين حرفية ليس جلا على ما النافية وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى جلا على لعل والثانية رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبش مستدلاً بدخول الجار عليها في نحو ما هي نعم الولد لان قبول التاء نص في الفعلية وأما الجار فدخل على مقدر أي ما هي بولد مقول فيه نعم الولد كما سيأتي في بابيه (قوله تباركت الى قوله نعمت المرأة) فيه اشارة الى ما صرح به في شرح الكافية من أن تاء الفاعل تنفرد في تبارك كتاء التأنيث في نعم وبش لكن في البجائي على الآجرومية أنه يقال تباركت أسماء الله ورد التصريح له بان اللغة لا تثبت بالقياس برؤبأن القياس نقل اسم المعنى الى معنى آخر لجامع بينهما وهذا ليس كذلك بل ادخال علامة في فعل يصلح لها أفاده الصبان وقالت والله أعلم لعل المصنف راعى ان معنى تبارك التنزيه المبلغ الذي لا يليق بغيره تعالى فمنع التاء لامتناع التأنيث في جانبته تعالى ولما لاحظ البجائي أن ذلك التنزيه يكون لاسمائيه وصفاته أيضاً أجازها باعتبار الجلة فتأمله فانه نفيس جدار به يرد ما في التصريح (قوله فان دللت السكامة الخ) مثله ان دل على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم فعل مضارع كأوه وأف أي أتوجع وأنضجر وان دل على الماضي ولم تقبل التاء لئلا تنافي اسم فعل ماض كهيات وبشتان أي بعد واقترب فان لم تقبلها العارض فلا يضرك فعلي التعجب والاستثناء وحيداً في المدح لعروض ذلك من استعمالها كالمثال التي لا تغير قال ابن غازي ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يمكن منها لذي غير محل * فاسم كهيات ووي وحيل

أي وما يمكن من الكلمات الدالة على معاني الافعال غير محل لهذه العلامات فاسم الخ (قوله وان كانت صه بمعنى اسكت) أي مدلولها لفظ اسكت بناء على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجع وبيانه ان كل لفظ مستعمل اسماً كان أو غيره له وضعان وضع قصدي به يدل على معناه كدلالة زيد على الذات المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبعي به يدل على لفظه الواقع في التراكيب فيكون علمها عليه ولكون هذا الوضع تبعياً لا يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه معنى مساهم وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع لها وضعا قصدياً اسماً آخر غير لفظها اطلق ويراد بها لفظ الافعال لكن من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فصح مثلاً مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالاته على طلب السكوت بخلاف اسكت اذا قصد لفظه فانه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع في التراكيب من حيث كونه لفظاً مركباً من س ك ت لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاماً تاماً بخلاف هذا كداحقه التفقاز في حواشي الكشاف والله أعلم

(المعرب والمبني)

ولا حيل وان كانت صه بمعنى اسكت وحيل بمعنى أقبل فالفارقي

(٤ - خضري - اول)

بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو اسكتن وأقبلن ولا يجوز ذلك في صه وحيل (ص) (المعرب والمبني)

أى من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله هو فعل أمر ومضى بنيا على الاستطراد يافتد نفسه
 وأل فيها اسم موصول يظهر أعرابها على الوصف صلتها بطريق العارية منها السكونها بصورة الحرف والوصف
 نفسه لا محل له لكونه صلة في معنى الجملة وهذا قبل جعلها مترجمة أما بعده فهي معرفة لانسلاخ مدخولها
 عن الوصفية وصيرورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه كالوصول والمفعول المطلق وأخوهما عن شرح
 الكلام لتقدمه عليهما تعقلا كتقدم الجسم على العرض القائم به وإن كانت العرب لم تنطق به ولم تعرفه
 خالي عن الاعراب وقدمها على الاعراب الآتي في قوله والرفع والنصب الخ مع ان المشتق فرع المصدر
 قيل لتقدم المحل على الحال وقيل لانه لم يبينهما من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل بل من حيث
 قبولهما وبيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه لان من عرف
 قابل الاعراب وغير قابل توجه الى معرفته فيبين أولا القابل ثم المقبول أفاده سم والاعراب لغة معان
 كالابانة والتحسين والازالة واصطلاحا ماسيأتي في المقتن ويطلق أيضا على تطبيق الكلام على قواعد
 العربية كما نص عليه الساماني على المغنى وغيره ومنه قولهم اعرب جاء زيد وهذا الاطلاق اصطلاحى أيضا
 لان العرب لم تكن تعرف تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وإنما تنطق به مطابقتها لاسمعية أفاده الامير
 (قوله والاسم منه معرب) منهج الزخشرى في من التبعيضية انها اسم بمعنى بعض فهي مبتدأ ثان ومعرب
 خبره وهي جار ومجرور خبر لمعرب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبنى أى ومنه مبنى فأعرابه كذلك
 والاسم منحصر فيهما على الصحيح الذى عليه النظم وإن كانت عبارته لا تفيد الحصر كالاتية الواسطة
 خلافا لمن توهمه لان قوله ومبنى ليس معطوفا على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم وهناك بعض
 آخر بل هو من عطف الجمل أى بعضه كذا وبعضه كذا فهو على حد فقههم من آمن ومنهم من كفر نعم يستفاد
 الحصر من قوله ومعرب الاسماء الخ بعد جعله البناء لشبه الحرف فله تحمل عبارته هنا عليه بقرينة ذلك بان
 يقال وبعضه الآخر مبنى كما قدره الاشمونى ولا عبرة بمن جعل المضاف لياك المتكلم واسطة وسما خصيا لان
 اعرابه مقدر وقول ابن عصفور ان الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية ليس قولاً بالواسطة لا مكان جملة
 هلى أن المراد غير معربة بالفعل فيوافق قول الزخشرى في الاعداد المسرودة انها معربة حكما أى قابلية اذا
 ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل اذا دخلت عليها وذهب النظم الى بناءها لشبهها الآن
 بالحروف المهمة في كونها لاعاملة ولا معمولة وكذا الخلاف في فواتح السور على أنها من المتشابهة أما ان جعلت
 أسماء السور والقرآن مثلاً فليست من هذا القبيل بل هي مبتدأ أو خبر أو مفعولة لمخدوف أو مجرورة بحرف
 قسم مقدر وما كان منها مفردا نحو ص أو موازن مفرد حكم موازن قابيل بقدر اعرابه لحكاية قبل
 العلمية أو يعرب لفظا في غير القرآن كقوله قرأت ياسينا وما عدا ذلك نحو ألم يتعين فيه الاول كذا فى
 البيضاوى وسواشيه (قوله مقرب من الحروف) أى بان يكون قويا بخلاف ما عارضه شئ من خواص
 الاسماء فلا يقتضى البناء لضعفه كما عرفت أى مع شبهها الحرف موصولة أو غيرهما عارضته بلزومها الاضافة
 لفظا أو تقديرا لبعض الموصولة كما سيأتى وانما بنيت لدن مع لزومها الاضافة لفظا وهو أقوى لان اضافتها
 اما المفرد أو جملة فخرجت عن أصل الاضافة من الافراد فلم تقو على المعارضة كما قاله ابن هشام وقال ابن
 الأنبارى انما عرفت أى تنبيه على ان أصل المبنى الاعراب كما صرح بعض ما يجب اعلا له تنبيه على ان أصله
 التصحيح وعلى هذا لا ترد لدن (قوله منحصرة عند المصنف) أى كما يفيد قوله لشبه الخ مع قوله ومعرب
 الاسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار وعليه ابن جنى والزجاجى وغيرهم خلافا لمن يجعل بناء اسم أصل
 لشبه الفعل ونحو خدام لشبه شبه الفعل وهو زوال والمنادى لوقوعه موقع الضمير واسم لا للتركيب اذ كل
 هذه ترجع لشبه الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتى في المقتن وكاسم لاقانه بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية

(والاسم منه معرب ومبنى)
 لشبه من الحروف مدنى
 (ش) يشير الى أن الاسم
 ينقسم الى قسمين أحدهما
 المعرب وهو ما سلم من شبه
 الحرف والثانى المبنى وهو ما
 أشبه الحرف وهو المعنى
 بقوله لشبه من الحروف
 مدنى أى لشبه مقرب من
 الحروف فعلة البناء منحصرة
 عند المصنف فى شبه
 الحرف ثم نوع المصنف رجه
 الله وجوه الشبه فى البيتين
 اللذين بعده هذا البيت
 وهذا قريب من منهج

لالتراكيب كإسيائي أو بواسطة كندام فإنه أشبهه مشبه الحرف وهو زوال وزنا وعد لا وتعر يفا وقيل لتضمنه
 معنى هاء التانيث فهو من الشبه المعنوي بالأواسطة وكان المبادئ فإنه أشبهه ضمير أدعوك أفراداً وتعر يفا وخطاباً
 وهو مشبه لفظاً ومعنى لكاف الخطاب في نحو ذلك وجعل ابن الناظم بناء المبادئ لتضمنه معنى كاف الخطاب
 فهو من الأول لا يقال من أسباب البناء الاضافة لمبنى وهي ليست من شبه الحرف لأن هذا بناء جائز والكلام
 في الواجب (قوله أبي على الفارسي) مات سنة سبع وسبعين وثمالة كافي الزهر (قوله) في شبه
 الحرف) أي مشابهه وقوله أو ما تضمن معنى أي معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوي فهو ما من عطف
 الخاص على العام والمغاير أن خص الشبه الأول بماعدا المعنوي فأوتو يعنى فهو في المعنى عين مذهب
 الناظم لكن لما خالفه في اللفظ بعطف التضمن على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعي (قوله
 سيبويه) هو امام النحو واسمه عمر ومعنى سيب بالفارسية التفاح ومعنى يهر راتحة وضافة الجهم مقبولة
 لقب بذلك لأنه كان يشبه من راتحة التفاح أو لشبهه به في اللطافة مات في أواخر المائة الثانية وعمره ينصف على
 الثلاثين أو الاربعين (قوله كالشبه الوضحي الخ) قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه الا لهذا الرجل يعني
 الناظم ورد بأنه ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واعترض بأنه لو سمي بباء أضرب مثلاً أعر بت مع
 همزة الوصل عند سيبويه ومع ما قبلها عند غيره فيقال ابأ ورب فلو أوجب الشبه الوضحي البناء لكأن
 هذه الباء أولى به ورد بأن المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب القسمية فيعرب باسمي به ولو كان حرفاً نحو يا
 كعن اشرفها وعروض وضعها ولد اعبر بالوضحي دون اللفظي وإن كان هو الأنسب بمقالة المعنوي (قوله في
 اسمي جئتنا) باضافة اسمي الى جئتنا لأن المقصود لفظه ولا يراد التاء وناحيئنا بمنزلة الزاي من زيد
 لاسمان لأن المراد في اسمي مسمى هذا اللفظ وهو جئتنا المستعمل في معناه ولا حاجة الى تقدير قولك جئتنا
 لأنه لا يغني عن قصد اللفظ فتدبر والاضافة على معنى من وإن لم يصح الاخبار بالتاني هن الأول كما هو ضابطها
 لأن محل ذلك إذا كان المضاف اليه جنساً المضاف كباب ساج كقوله الروداني والأظهر كونهما بمعنى في (قوله
 وكنيابة) أي وكنية نيابة أي فيها كما يفيد عطفه على كالشبه الوضحي وكذا يقال في وكافتقار وقوله بلا
 تأثر نيت نيابة أي كائنة بغير تأثر بالعوامل فلا معنى غير نقل اعرابها لمابعد هاء رية لكونها بصورة الحرف
 وتأثر مضاف اليه وجوه مقدر لحركة العارية والمراد بعدم التأثر عدم قبوله أثر العامل وهو الاعراب بحسب
 الوضع فالمعنى يبنى الاسم لنيابته عن الفعل مع عدم قبول الاعراب بحسب وضعه لا بحسب لفظه لأن ذلك
 متأخر عن البناء لاسبب له ويغني عن هذا القيد في استخراج المصدر الآتي جعل ألفاً أصلاً لتثنية لأن نيابة
 المصدر عارضة في بعض التراكيب لا أصلية كاسم الفعل (قوله في الوضع) أصل وضع الحرف كونه على حرف
 أو حرفي هي جاء فإزاد فعلي خلاف الأصل وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر فأنقص فقد شبه الحرف في
 وضعه واستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه على ثلاثة كسوف أو أربعة
 كامل أو خمسة كالمثل لأن هذا الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المبني أيضاً ولعدم احتياجه اليه بخلاف
 المضارع أعرب لشبه الاسم لاحتياجه في تمييز معانيه التركيبية الى الاعراب كإسيائي وأيضاً هو أضعف أقسام
 الكلمة اذ ليس مقصود ذاته بل ربط معاني الأفعال بالأسماء ولا يستقل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه على
 اكتساب حكم الاسم وأما الاسم فكان وضعه على السكال متعلماً بأشرف الخلال فلما أشبه بالدون انحط
 عن رتبته وسقط من العيون وإنما اكتفي في بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف لشدة تبعاعها بينه
 وبين الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد وأما الفعل فإنه وإن كان نوعاً آخر لكنه أقرب
 اليه من الحرف لاتفاقهما في استقلال معنهما فالشبه الواحد به لا يخرج عن حكم الاسم من الصرف
 فتدبر (قوله أو على حرفين) أي تانيهما لين كما أشار اليه بنا أمام محبة الثاني فلا يختص بالحرف

أبي على الفارسي رحمه الله
 بحيث يجعل البناء منحصراً
 في شبه الحرف أو ما تضمن
 معناه وقد نص سيبويه
 رحمه الله على أن علة البناء
 كلها ترجع الى شبه الحرف
 ومن ذكره ابن أبي
 الربيع (ص)
 (كالشبه الوضحي في اسمي
 جئتنا)

والمعنوي في متى وفي هذا
 وكنيابة عن الفعل بلا
 تأثر وكافتقار أصلاً
 (ش) ذكر في هذين
 البيتين وجوه شبه الاسم
 بأشرف في أربعة مواضع
 فالأول شبهه له في الوضع
 كان يكون الاسم موضوعاً
 على حرف واحد كالتاء في
 ضربت أو على حرفين

كنا في كرمنا الى ذلك أشار بقوله في اسمي جئتنا فالتاء من جئتنا الميم لانه فاعل وهو مبني لانه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد وكذلك نال اسم لأنهما مفعول وهو مبني أشبه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين والثاني شبه الاسم له في المعنى وهو قيمان أحدهما أشبه حرفا موجودا والثاني ما أشبه حرفا غير موجود فتال الاول متى فانها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى فانها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشرط نحو متى تقوم أقم وفي الحالتين هي (٢٨) مشبهة لحرف موجود لأنها في الاستفهام كالمحركة وفي الشرط كأن ومثال الثاني هنا فانها مبنية

لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع وذلك لأن الإشارة معني من المعاني لحقها أن يوضع لها حرف بدل عنها كما وضعت في الثاني ما وللنهي لا وللتعني ليت وللترجيح لعل ونحو ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقسرا والثالث شبهه في النيابة عن الفعل وعدم التأثير بالعامل وذلك كاسماء الأفعال نحو دراك زيد فدراك مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أن الحرف كذلك واحتترز بقوله بلا تأثير بمناصب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو ضرب زيد فزيد نائب مناب الضرب وليس بمبني لتأثره بالعامل فانه منصوب بالفعل المحذوف بخلاف دراك فانه وإن كان نائباً عن ادراك لكنه ليس متأثراً بالعامل وحاصل ما ذكره المصنف أن المصنف الموضوع موضع الفعل رأسماء الأفعال يشتر كافي النيابة مناب الفعل لكن

لوجوده في الاسم المعرب كم بناء على أنها ثنائية لأصلها مبي وكقد الاسمية على لغة اعرابها وإن كان الغالب بناء هافا طلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله أبو اسحق الشاطبي شارح المتن وهو غير أبي القاسم المقرئ (قوله في كونه على حرف الخ) في سببية (قوله شبهه في المعنى) أي بأن يتضمن الاسم معنى جزئيا غير مستقل حقه أن يؤدي بالحرف زيادة على معناه المستقل بمعنى أنه خلف الحرف في إفادة ذلك وقطع عنه النظر لأنه ملاحظ في نظم الكلام وقد اختصارا كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من فان هذا التضمن لا يقتضي البناء (قوله معنى من المعاني) أي الجزئية غير المستقلة لكونها لا تتعلق الابن شيئين فان هذه هي معاني الحروف (قوله حرفا مقسرا) كذا قال أبو حيان وتابعه جميع الشراح قال السيوطي وطالما خست عن نظير لها في ذلك حتى رأيت في بحر أبي حيان ان بناء لدن لدلائها على الملاصقة والقربز زيادة على الظرفية المفادة بعند وهذا معنى جزئي حقه الحرف ولم يضعوه وذ كر ان الصانع أن ما التجسيمية كذلك لانه لم يوضع للتعجب حرف الا ان الشبه الوضعي ظاهر فيها ولا يرد على الاول ان أن العهدية حرف موضوع للإشارة الى معهود ذهني لان الكلام في الإشارة الحسية باليد ونحوها وهي غير الذهنية كما هو ظاهر لاسكن نقل ابن فلاح عن أبي علي أن بناء أسماء الإشارة لتضمنها معنى أل (قوله في النيابة عن الفعل) هذا هو الشبه الاستعمالي وهو أن يكون الاسم عاملا غير معمول كالخرف (قوله في كونه يعمل) أي في الفاعل دائما وفي المفعول ان كان متعديا كمناله (قوله ولا يعمل فيه غيره) الاولى ان يقول ولا يدخل عليه عامل أصلا أي اذا كان مستعملا في معناه وأما قول زهير ولنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال وج في الذعر

حيث جعل نزال نائب فاعل دعيت فلقصد لفظه أي دعيت هذه الكلمة وهي ثقال عند طاب النزول للحروب (قوله لا محل لها) هو قول الاخفش وهو الصحيح وعند سيبويه والجمهور في محل نصب بأفعال مضمرة وعند آخر بن مرفوعة بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر فان قلت ما علة البناء على هذين ههنا يرجع لما في النكت عن ابن جني انها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الامر وحمل الباقي عليه (قوله في الافتقار) أي الى الجملة كافي شرح الكافية نخرج نحو سببحان وعند وكلاهما لازم الاضافة الى المفرد فان هذا الافتقار لا يقتضي البناء ولا يرد ما قيل في أسماء الجهات انها بنيت عند حذف المضاف اليه ونية معناه لافتقارها اليه مع أنه مفرد لان بناءها عارض يكفيه أدنى افتقار والكلام في الاصل ولم تبين عند نية لفظه أو ذكره لان اللفظ المنوي كالثابت وظهور الاضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم تبين عند وكل ونحوهما لما لم الاضافة أو عوضها وهو التنوين كذا قيل والظاهر ان علة بنائها شبهها بأحرف الجواب في الاستغناء عنها عما بعدها وأشبهها الحرف في الوجود حيث تلزم الظرفية أو شبهها فلا افتقار الى الجملة على اطلاقه وقوله اللازم تفسير لقول المتن أصلا ونحوه نحو النكرة الموصوفة بجملة فان افتقارها اليها عارض لا يلزم في غير تركيها (قوله كالاسماء الموصولة) وكذا اذا وحيث فانها لا تفارق الاضافة الى الجملة الا الى عوضها وهو التنوين ولم

تعارض

المصدر متأثر بالعامل فأعرب لعدم مشابهته الحرف وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل فبنيت لمشايتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الاعراب والمسئلة خلافية وسند ذلك في باب أسماء الأفعال ان شاء الله تعالى والرابع شبه الحرف في الافتقار اللازم واليه أشار بقوله وكافتقار أصلا وذلك كالاسماء الموصولة نحو الذي فانها متفكرة في سائر أحوالها

الى الصلة فأشبهت الحرف
في ملازمته الافتقار فبنيت
بها وحاصل الميثاق أن البناء
يكون في ستة أبواب
المضمرات وأسماء الشرط
وأسماء الاستفهام وأسماء
الاشارة وأسماء الافعال
والاسماء الموصولة (ص)
(ومعرب الاسماء ما قد سلمها
من شبه الحرف كأرض
وسما) (ش) ير يدان المغرب
خلاف المبني وقد تقدم أن
المبني ما يشبه الحرف
فالمعرب ما يشبه الحرف
وينقسم الى صحيح وهو
ما ليس آخره حرف علة
كأرض والى معتل وهو ما
آخره حرف علة كسما وسما
لغة في الاسم وفيه ست
لغات اسم بضم الطحونة
وكسرها وسم بضم السين
وكسرها أيضا وسم بضم
السين وكسرها وينقسم
المعرب أيضا الى متمكن
أمكن وهو المنصرف
كز يد وعمرؤ والى متمكن
غير أمكن وهو غير
لنصرف نحو واحد ومساجه
ومصايبح فغير المتمكن
هو المبني والمتمكن هو
المعرب وهو قسمان متمكن
أمكن ومتمكن غير أمكن
(ص)
وفعل أمر ومضى بنيا *

تعارض اضافتها شبه الحرف لان الاضافة للجمله كلاضافة ادهى في حقيقة الى مصادر الجمل وسدان
المضاف اليه محدوف وصرف في التنوين خلاف الاخفش في ان (قوله الى الصلة) أي وهي اما جملة أو مقام مقامها
كالوصف المشتق في ال الموصولة (قوله في ملازمته الافتقار) أي لانه موضوع لربط معاني الافعال وشبهها
بالاسماء فلا يفهم معناه الا بجملة يقع فيها فهو مفتقر اليها أبدا (قوله في ستة أبواب الخ) وهي متفرقة على
وجوه الشبه الاربعة المذكورة فالمضمرات للشبه الوضعي في أكثرها وحل الباقي عليه كافي للتسهيل
وأسماء الشرط والاستفهام والاشارة للشبه المعنوي والموصولات ونحوها للافتقار وأسماء الافعال
للاستعمالى وزاد في شرح الكافية الشبه الالهى الى أى كون الاسم لاعلا ولا معمولاً كالحروف المهمة
ومثله بالاسماء قبل التركيب ونحوها ومضى ما فيه نعم هو ظاهر في أسماء الاصوات اذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها
أصلا وذكري في التسهيل من وجوه بناء المضمرات الشبه الجودى أى عدم التصرف في لفظها لوجه من
الوجوه كالحرف ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات في قول مروني الآن لعدم التصرف فيه بثنية ولا غيرها
بخلاف حين ووقت ويمكن ادراج هذين في الاستعمالى كما أدرج ابن هشام فيه الافتقار وعدم هاتين
واحدى سائر كتبه وقدره بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف لخصوص ما مر وهذا كله بناء
أصلى ومثله باب حذام فيما يظهر وأما العارض فكأنما دى واسم لا وأسماء الجهات وقد علمتها والمركب
العددى وبنائه لتضمنه معنى العطف مع وقوع الجزء الاول منه موقع ما قبل ناء التانيث والعلم المختوم بويه
تغليب العجز الذى هو من أسماء الاصوات وهذا البناء كله واجب وأما الجائر فمن أسبابه ما سياتى في الاضافة
من اضافة الاسم المهم الى مبني والظرف الى الجملة وعدم بعضهم منها الشبه اللفظى كما بنيت حاشا الاسمى اشبهها
بلفظ الحرفية كافي شرح التسهيل للصنف ومثلهما عن وعلى وقد الاسمييات (قوله ومعرب الاسماء الخ)
بدأ في الترجمة بالمعرب لشرفه وفي التعريف بالمبنى لخصر أفرادها كما علمت والمعرب غير محصور وما قيل انه آخر
المعرب لان علمته عدمية رد بأن السلامة من الشبه ليست علة الاعراب بل شرطه وانما علمته توارد المعاني
عليه كاسمى وهو وجودى قال يس والاضافة على معنى من لان بين المتضيقين عموم وجهها اه ويرد
عليه ما مر عن الروداني من ان شرطها اذا كان الثانى جنسا للاول صحة جله عليه والجل لا يصح هنا
لاختلافهما افرادا وجما لأن يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لعمومه ولا مكان جعل ال جنسية فتبطل
معنى الجمع وأما جعله من اضافة الصفة للموصوف فيرد بانها غير قياسية (قوله ما قد سلمها) ما واقعة على اسم
بدليل ما قبلها فلا يرد أن التعريف يشمل الحرف اذا شئ لا يشبه نفسه وانما صرح بهندام ان فهمه من
تعريف المبني اشارة الى حصر الاسم فيها والى حصر علة البناء في شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه الى ظاهر
الاعراب ومقدوره (قوله من شبه الحرف) أى من شبه الحرف الشبه المعهود وهو المدنى بأن لم يعارضه شئ
من خواص الاسماء فلا ترد أى ونحوها (قوله خلاف المبني) أى ضده لا الخلاف الاصطلاحى لان الخلافين
قد يجتمعان كالقيام والبياض بخلاف الضدين كما هنا وقوله والمعرب الخ في نسخ بالقاء وهي الصواب
(قوله ست لغات الخ) واللفظ الثانى بلغته يظهر اعرابه على الميم كدم والثالث مقصور كفتى وهو الذى
في المتن وأوصلها بعضهم الى ثمانية عشر نظما بقوله

سم سمعة واسم سمه كذا سما * سما بقا لث لا ول كها

(قوله الى متمكن) أى في باب الاسمى باعرابه وأمكن أى زائد المتمكن بالتنوين وهو من ممكن الثلاثى لان
أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره (قوله ومضى) ان عطف على أمر فجور ولا غير والف بنيا للاطلاق لان
ضميره جنس الفعل في ضمن نوعيه وان عطف على فعل بتقدير مضاف أى وفعل مضى فهو اما باق على جوه
بعد حذف المضاف المماثل للمد كورأ ومر فوع باقامته مقامه أو بجمعه بمعنى ماض فألف بنيا للتثنية وهو

مصدر مضي فاصله مضي كقعود لقعداً يذات الواو ياء وأدغمت وكسر ما قبلها للنسبة (قوله وأعر بوا)
 أي العرب أي نطقوا به معرباً والنسبة أي حكموا بأعرابه (قوله ان عربياً) هو هنا كفتح بمعنى خلا
 وبأني كغزايغزو بمعنى نزل كقوله * واني لتعرفني لذ كراك هزة * (قوله نون اناث) أولى من نون
 النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل والمراد الموضوعات لذلك وان استعملت في الذكور مجازاً كقوله
 * يبرون بالدهنا خفا فاصيا بهم * ويرجع من دارين بجر الخائب (قوله كبر عن) خبر المحذوف أي
 وهي كنون يرعن مضارع راعه من باب قال اذا أخافه والنون فاعله ومن فتن مفعوله والجله مجرورة بالكاف
 لقصد لفظها وبالضاف المحذوف ولا حاجة لتقدير كقوله لان لا يغني عن ارادة اللفظ كاسر وأصله يروعن
 كيقتلن نقلت حركة الواو الى الراء ثم حذفت لالتقاء الساكنة مع العين المسكنة لاجل النون (قوله
 فالاصل في الافعال البناء) وانما أعرب المضارع لشبهه الاسم في أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبة
 لولا الاعراب لا تلبست فالتوارد على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة في ما أحسن زيداً وعلى الفاعل
 كالنهي عن كلا الفعلين أو عن أو لمافقط أو عن مصاحبتهم في نحو لا تعن بالجفا وتمدح عمراً ولما كان
 الاسم لا يغني عنه في افادة معانيه غيره كان الاعراب أصلاً فيه بخلاف المضارع يغني عنه وضع اسم مكانه كان
 يقال في النهي عن كليهما ومدح عمرو بالجور وعن الاول فقط ولك مدح عمرو وعن المصاحبة مادحاً عمراً
 فكان اعرابه فرعاً بطريق الحمل على الاسم هذا ما اختاره في التسهيل في عدة اعرابه ورد ما عداه لكنه
 عورض بان الماضي يقبل المعاني التركيبية أيضاً نحو ما صام زيد واعتكف يحتمل ما صام وما اعتكف
 وما صام وقد اعتكف أي معتكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت عدة الاعراب توارد المعاني لاعرب
 هذا أيضاً وأجيب بأنه نادر ولك أن تقول هذه المعاني لا يتوقف تمييزها في الماضي على الاعراب لا مكان
 تمييزها مع بالادوات الدالة عليها كاسم معته ولا كذلك المضارع لانها لا تميز وجوده بغير الاعراب كما هو
 جلي فتدبر وبعد فالعمدة في هذه الاحكام السماع وهذه حكم تنسب بعد الوقوع لا تحتل هذا البحث
 والتدقيق (قوله وذهب الكوفيون الخ) أي اتوا رد المعاني على كل فليس أحدهما أولى بالاصالة ورد بأنه
 يغني عن اعراب المضارع وضع الاسم مكانه كاسر (قوله ابن العاصم) بكسر العين والسيط اسم كتاب له
 (قوله أصل في الافعال) أي لوجوده فيها بالاسباب بخلاف الاسماء وهو باطل لما علمت أن سبب اعرابها
 توارد المعاني قيل انما جمع الافعال في المواضع الثلاثة نظر الافراد المضارع وليس بشئ لان القول بالاصالة
 الاعراب وفرعية لم ينظر فيه لنوع مخصوص بل يعم جميعها فاذا علمت أصالته أو فرعية فأتى منها على
 أصله لا يستل عنه وما خالفه مثل عنه فتدبر (قوله وهو مبني على الفتح) لا يستل عن بناءه لانه الاصل بل
 عن كونه لم يسكن على أصل المبني وذلك لانه أشبه المعرب وهو المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبر واحالا
 وشرطاً والاصل في المعرب الحركة لما يأتي ولا يرد أن الواقع كذلك هو الجمله لان الفعل هو المقصود منها
 وخص بالفتح لتعادل خفتها ثقل الفعل وظاهر اطلاق الشارح أنه مبني على الفتح حتى مع واو الجماعة
 كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت وانطلقنا واستبقنا وهو الصحيح ففتح الاول مقدر
 لمناسبة الواو وأما فتح نحو غزوا وقضوا ففتح بنية و بناؤه مقدر على الحرف المحذوف اذا أصله غزوا وقضوا
 قلبت اللام ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين وبقي ما قبلها على فتحه وهكذا كل فعل
 لامه ألفاً اذا اتصل به واو الجماعة وأما الثاني فقد رفتحته لكراهة توالي أربع حركات في الثلاثي وبعض
 الخماسي كانطلقت مع أنه ككلمة واحدة وحل الرابعي والسادسي وبعض الخماسي كتمطعت عليه وانما
 حمل السكتين على القليل لان فيه دفع المحذور بخلاف عكسه واعتراض بان نحو شجرة فيه ذلك التوالي ولم
 يكرهه ولو كانت تأوذه في تقدير الانفصال دون ناء الفاعل كما قيل للزم التحكم اذ كل منهما لا يغني عنه

وأعر بوا مضارع ان عربياً
 من نون توكيد مباشر
 ومن *
 نون اناث كبر عن من فتن
 (ش) لسافرغ من بيان
 المعرب والمبني من الاسماء
 شرع في بيان المعرب والمبني
 من الافعال ومن ذهب
 البصريين أن الاعراب
 أصل في الاسماء فرع في
 الافعال فالاصل في الافعال
 البناء عندهم وذهب
 الكوفيون الى أن الاعراب
 أصل في الاسماء وفي
 الافعال والاول هو
 الصحيح ونقل ضياء الدين
 ابن العاصم في البسيط أن
 بعض التعويين ذهب الى
 أن الاعراب أصل في الافعال
 فرع في الاسماء والمبني من
 الافعال فسر بان أحدهما
 ما تنفق على بنائه وهو
 الماضي وهو مبني على
 الفتح نحو ضرب وانطلق
 ما لم تتصل به واو جمع فيضم
 أو ضمير وفتح منه محرك
 فيبني على السكون نحو
 ضربت والثاني ما يختلف
 في بنائه والراجع أنه مبني
 وهو فعل الامر نحو اضرب

ولوجب في نحو قل نسوة قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم
 ان ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحواً كرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت التاء ونون النسوة
 على نالان كلاهما ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه تخفيف
 فيه وأما نحو ضرباً مما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية للمناسبة لألف السبق البناء عليها بخلاف نحو
 غلام في الجرفان كسره لمناسبة الياء للأعراب السبق الاضافة على دخول العامل فتدبر (قوله وهو مبني
 عند البصريين) أي على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون في صحيح الآخر ما لفظ كضرب أو
 مقدر كرد واضرب الرجل أو حذف نون في الأفعال الخمسة أو حرف علة في المعتل ومنه هات وتعال اذلو كان
 لهما مضارع لجزم بذلك ولا يرد أمر الواحد المؤكد وأمر الاناث حيث يبينان كمضارعهما على الفتح
 والسكون لأجل النونين صحيحين كانا ومعتلين لأعلى ما يجزم به المضارع لا مكان أن يقدر بناؤهما على
 سكون أو حذف منه تلك النون ولا يقال المضارع معهما مبني لا معرب لأنه يثبت له محل الجزم والنصب كما
 قاله غير واحد أو يقال لو كان معرباً ولو قيل باستثناء هذين من حكم الأمر لقيام المنافع بهما لم يبعد فتدبر
 (فائدة) قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو من الوأى كالوعد لفظاً
 ومعنى وأصله أو في حذف واو كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء نحو بوئى لوقوعها بين عدوتها الياء
 والكسرة ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم بنى على حذف آخره كما يجزم المضارع فبقى منه حرف واحد
 وهو عين السكامة وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام وقد جعلها المصنف مبيناً كيفية استنادها للواحد
 المذكور ثم المثني مطلقاً ثم الجمع المذكور ثم الواحدة ثم جمعها فقال

وهو مبني عند البصريين

اننى أقول لمن ترجى شفاعته * ق المستجيب قيامه قوه قى قين
 وان صرفت لوال شغل آخر قل * ل شغل ههنا لياه لوه لى لين
 وان وشى ثوب غيرى قلت فى ضجر * ش الثوب وبك شياء شوه شى شين
 وقيل لقاتل انسان على خطا * د من قتلت دياه دوه دى دين
 وان هموا لم يروا رأيي أقول لهم * ر الرأي وبك رياه روه رى رين
 وان هموا لم يعوا قولى أقول لهم * ع القول منى عياه عوه عى عين
 وان أمرت بوأى للمحب فقل * ا من تحب اياه أوه اى ابن
 وان أردت الوفى وهو الفتور فقل * ن يا خليب نى نياه نوه فى نين
 وان أبى أن بنى بالعهد قلت له * ف يافلان فياه فوه فى فيين
 وقل لساكن قلبى ان سواك به * ج القلب منى جياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر لا ر فيفتح في جميع أمثله لفتح عين مضارعه وكلماته بعدية الان
 فلازم لأنه بمعنى تأن فلهما فى نياه هاء المصدر لا المفعول به واذا وقع قبل الساكن صحيح جاز تخفيف الهمزة
 بنقل حركتها الى ما قبلها فلا يبقى من الفعل الا حركة نحو قل يا خير يارب بكسر اللام أصله قل فعلاً أمر من
 القول والوأي وهما ألغز السامع من محزق الرجز أقول يا سماء قو * لى ثم يازيد قل
 وذلك جملتان والثاني ثلاث جمل أى جملة النداء وجملة القول وجملة الأمر من الوأى والباقي من هذه حركة
 اللام من قل كما قال بعضهم فى أى لفظ يا تحاة الله * حركة قامت مقام الجمله

وقال شيخنا الامام العطار

نحاة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام

ومعرب عند الكوفيين والمعرب من الأفعال هو المضارع ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون توكيد أو نون اناء. فمثال نون التوكيد المباشرة هل
تضربن والفعل مبني معها على الفتح ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة فإن لم تتصل به لم يبن وذلك إذا فصل بينهما وبينها ألفا اثنين نحو هل
فاجتمعت ثلاث نونات حذف الأولى وهي نون الرفع كراهة توالى الأمثال (٣٣)

تضربان أصله هل تضربان

فصار هل تضربان وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينهما وبين نون التوكيد وأوجع أرياء مخاطبة نحو هل تضربن يارب دون وهل تضربن ياهنبد وأصل تضربن تضربون تضربون حذف النون الأولى لتوالي الأمثال كما سبق فصار تضربون حذف الواو لالتقاء الساكنين فصار تضربن وكذلك تضربن أصله تضربن فعل به مافعل بتضربون وهذا هو المراد بقوله رحمه الله وأعرّبوا مضارعان عريّا من نون توكيد مباشرة فشرط في أعرابه أن يعرب من ذلك ومفهوما أنه إذا لم يعرب من ذلك يكون مبنيًا فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا بشرته نون التوكيد نحو هل تضربن يارب فإن لم تبشره أعرّب وهذا هو مذهب الجمهور وذهب الخفص إلى أنه مبني مع نون التوكيد سواء اتصل به نون التوكيد أو لم تتصل

به التحريك قام مقام مقام فعل * به استترا الضمير على الدوام

(قوله ومعرب عند الكوفيين) أي مجزوم بلام الأمر مقدرة لأنه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها حذف اللام تخفيفاً ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ثم يؤتى بهزة الوصل عند الاحتياج إليها (قوله هو المضارع) تقدم على أعرابه فلا تغفل (قوله والفعل مبني معها) أي إن اتصلت به وبأشربة لفظاً كما مثله أو تقديره كقوله

لأنهم الفقير عليك أن تر * كع يوما والدر قد رفعه

أصله لا تهيئ بالنون الخفيفة حذف الساكنين وبقى الفعل مبنيًا على الفتح في محل جزم بالانهاية وإنما بنى مع النونين لمعارضتهما سبب أعرابه وهو شبهه بالاسم لكونهما من خواص الأفعال فرجع إلى أصله ولم يبن مع لم وقد والتنفيس وباء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضا لقوة النونين بتسيز يلهمه منزلة الجزاء الخاتم للكامة ولا كذلك ما ذكر نعم بقاء الفاعلة كالجزء لكونها حشولا آخر إذا بعده نون الرفع فلم تقو كالنون فتدبر * فإن قلت البناء أصل في الأفعال لا يحتاج إلى علة * أجيب بأن أعرابه صار كالأصل لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن خروجه عنه وبنى على حركة مع نون التوكيد ليعلم أن له أصلا في الأعراب وبخص بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها خمسة عشر (قوله هل تضربان) بالنون الثقيلة إذا لم تقع الخفيفة في فعل الاثنين ولا جاعة الاناء وهي مكسورة لشبهها بنون المثني في وقوعها بعد ألف كما سيأتي (قوله لتوالي الأمثال) أي الزوائد لأنه هو المستكسر فلا يرد النسوة جنن ويجنن لأن الزائد فيه الأخيرة فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجازم (قوله هل تضربن إلخ) بضم الباء في هذا وكسرها في الثاني (قوله لا لتقاء الساكنين) أي لدفعه * إن قلت هو هنا على حده لكون الأول من الساكنين حرف مد والثاني مدغما وهما في كلمة واحدة لأن الواو والياء كجزئها فلم يقبل كقيل في نحو دابة * أجيب بأن الساكنين ههنا من كلمتين لا كلمة واحدة إذ الواو والياء كلمة مستقلة وكونهما كالجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه فلم يغتفر التقاءها الثقيلة وإنما اغتفر في فعل الاثنين لأن حذف الألف يوجب فتح النون لغوات شبهها بنون المثني فيا تلبس بفعل الواحد (قوله إذا بشرته إلخ) ضابط ذلك أن ما يرفع بالضمة يبنى مع النون لتركيبه معها وما يرفع بالنون لا يبنى إذا لتركب مع الفاصل (قوله مبني معها على السكون) تقدم على بنائه وأما سكونه فله شبه الماضي المتصل بها في صيرورة النون جزأ منه فعمل عليه في سكون الآخر لفظا وإن كان سكون الماضي ليس بناء كما مر هذا مظهر وما في الأسموعى وحواشيه لا يخلو عن نظر وإنما احتاج لجملة على الماضي لأن الموجب لسكون الفعل معها هو كراهة أربع حركات أو نحوه لم يوجد فيه بل في الماضي فقط فتدبر (قوله بل الخلاف موجود) أي فذهب قوم منهم ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه إلى أنه معرب بأعراب مقدر منع من ظهوره شبه الماضي في صيرورة النون جزأ منه (قوله وكل حرف مستحق للبناء) اعترض بأنه لا يلزم من استحقاق البناء حصوله بالفعل مع أنه المقصود ورد بأن حصوله يعلم من قوله ومبني لشبهه من الحروف والغرض هنا بيان استحقاقه له أو من كون الواضع حكما يعطى كل شيء ما يستحقه أو يجعل أل للبناء الحضورى أي للبناء الحاضر

فيه

ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد ومثال ما اتصل به

نون الاناء الهندات يضربن والفعل مبني معها على السكون ونقل المصنف رحمه الله تعالى في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الاناء وليس كذلك بل الخلاف موجود ومن نقله الاستاذ أبو الحسن بن عصفور رحمه الله تعالى في شرح الإيضاح (ص) (وكل حرف مستحق للبناء *)

فيه والقائم به (قوله والاصل في المبني) أي الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنة
(قوله أن يسكنها) في تأويل مصيّر مبني للفعل ككون الفعل كذلك أي كونه مسكنة فصح كونه وصفا
للكامة والافالتسكين وصف الفاعل (قوله ومنه إلخ) فيه إشارة إلى أن منه ما بني على غير المذكورات مما
ينوب عنها فينوب عن السكون الخذف في الامر المعقل وأمر غير الواحد وعن الضم الالف والواو في نحو
يازيدان ويازيدون وعن الفتح السكسر والياء في نحو لا مسلمات ولا مسلمين لا الالف خلافا لما في النكت
وأما نحو لا وتران في ليلة ففهمه مقدر لان من يلزم المثني الالف بقدر اعراجه عليها كالمقصود فكذلك ابتداءه وأما
نحو لا بالك فهو على قول سيبويه أنه مضاف للكاف واللام زائدة معرب لامبني كما سيأتي في باب لا وعلى كونه
غير مضاف إنما يعني على ما ينصب به وشرط نصبه بالالف كونه مضافا وهذا مفرد فالظاهر ان فتحه مقدر عليها
أي ابتداء على لغة قصره وعلى هذا يخرج قوله

أخاك أخاك ان من لا أخاله * كساع الى الهيجا بغير سلاح

فتدبر قال في النكت وينوب عن السكسر الفتح في سحر عند من يبينه وله سهولان الفتح إنما ينوب عنه
فيما لا ينصرف وسحر عند من يبينه ليس كذلك لان ما لا ينصرف لا يبنى الا للبناء أولاسم لا وليس شيء
منهما مكسورا فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا كالياء فتدبر واعلم ان حرف البناء لا يكون الا ظاهرا
كأمثل وأما حركته فظاهرة أو مقدره كضرب وضربت وكذا السكون كمن واذا فان اذا مبنية على
سكون مقدر منه السكون الاصل في الالف كما تمنع الحركة لان ذات الالف لا تقبل غيره فوجب
كونه ذاتيا لا من تأثير البناء بخلاف نحو هو لا حيث تجعل حركته للبناء أغشت عن حركة البنية لانه يقبلها
وغيرها فتحصيص السكسر من تأثير البناء أفاده الامير (قوله والسالكين كم) فيه إشارة بلطف الى
كثرة أمثلته (قوله اذ لا يتورها) أي لا يتعاقب عليها ما تقتضي معنى تركيبة تقتضي (قوله لانه
أخف) أي للزومه حالة واحدة فيعادل ثقل المبني ولان الاصل في الاعراب الحركة لانه أصل الاسماء التي
لاجرم فيها فضده يكون بضدها (قوله ولا يحرك المبني الاسباب) اعلم ان ما بني على السكون من الافعال
والحروف لا يمثل عنه لحيثه على أصل البناء وهو السكون ومن الاسماء فيه سؤال واحد لم يبن وما بني على
حركة من الافعال والحروف فيه سؤالان لم يحرك ولم كانت الحركة كذا ومن الاسماء فيه ثلاثة أسئلة لم يبن
ولم يحرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحريك فأسبابه خمسة التقاء الساكنين
كاين وكون السكامة على حرف واحد كبعض المضمرات أو عرصة للبدء بها كباء الجر وأصل في الاعراب
كقبل وبعد أو شابهت العرب كالمضامى المشبه للضارع فيما مر هذا ما ذكره ولا يصلح واحد منها سببا
لتهريك هو وهي لكن رأيت نقلا عن الرضي مانصه الصحيح أن الضمير جلة هو وهي كما عليه البصريون
وأما سحر كالتصير الكامة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لا الحركة لتوهم كونها للاشباع
كما ظن الكوفيون انتهى فهذا سبب سادس وهو الدلالة على استقلال الكامة أو أصالة المحرك * فان قيل
كيف تعد حركة الساكنين والاتباع الآتي من البناء مع قولهم في تعريفه وليس اتباعا ولا تخلصا من
سكونين * أجيب بان محل ما هنا اذا كانا في كلمة واحدة كاي ومنه لازوم الحركة وما في التعريف اذا كانا في
كلمتين كضرب الرجل والحمد لله بكسر الدال لان المقتضى للحركة حينئذ مجرد التخلص مثلا وهو
منتف عند فصلهما أو ان ما هنا اذا صلح غير تلك الحركة فتحصيصها من تأثير البناء وما في التعريف اذا لم
يصلح غيرها نحو قول ادعوا فتأمل (قوله وقد تكون الحركة فتحة) من أسبابها الخفة كاي وبجاءرة
الاف كايان والفرق بين أداتين كما لا يدعمر وكسرت الثانية على أصل لام الجر وقتحت الاولى للفرق
بين المستعاث به وله وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالبا في نحو لموسى عبيد وقد يلتبس ان نحو ان

والاصل في المبني أن يسكنها

ومنه ذوقه وذو كسر وضم

* كايين أمس حيث

والساكن كم

(ش) الحروف كلها مبنية

اذ لا يتورها ما تقتضي في

دالاتها عليه الى اعراب

نحو أخذت من الدراهم

فالتبعيض مستفاد من

لفظ من بدون الاعراب

والاصل في البناء أن يكون

على السكون لانه أخف

من الحركة ولا يحرك المبني

الاسباب كالتخلص من

التقاء الساكنين وقد

تسكون الحركة فتحة

الذين يدين لهم عبيد والاتباع ككيف اذا الساكن حاجز غير حصين ويمكن مثله في أن لكن الخفة أولى بها
لثقلها بالهمزة (قوله كآين) بنى لتضمنه معنى الاستفهام أو الشرط ولا يخفى حكمة تعداد الامثلة (قوله
وقد تكون كسرة) من أسبابها مجانسة العمل كبناء الجرد ولا ترد الكاف وواو القسم وثاؤه لانها لا تلزم عمل
الجر اذا الكاف ترد اسمها كمثل والواو والثناء للعطف والخطاب ففتحت للخفة نعم ترد اللام مع الضمير للزومها
الجر واعلم الم تجانسه لعدم ظهوره فيه ومنها الحل على المقابل ككسر لام الامر جلا على لام الجر مع الظاهر
لاختصاص كل بقبيل والاشعار بالتأنيث كانت اذا الكسر اللفظي يشعر بالمعنوي الذي لا مؤنث والاتباع
كندوته وكونها أصل الشخص من الساكنين كأمس وانما كانت أصلا لانها ضد السكون لاختصاص
كل بقبيل وانما يتخلص من الشيء بضده وعدم التباسه بالجر كالأعراب اذا لا تكون اعرابا لامع التنوين
أولاً والاضافة (قوله كأمس) شرط بنائه خلوه من أل والاضافة والتصغير والتكسير وأن يراد به
معين وهو اليوم الذي يليه يومك خاصة ٢ أو اليوم المعهود وان بعد على ما ستظهره الشنوفاني فيكون
كالجلى بأل أما المنون فيعم كل أمس فاذا اجتمعت هذه الشروط بنى على الكسر مطلقا عند الحجازيين
لتضمنه معنى أل اذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في قولهم أمس الدابر لا يعود وأما تميم
فبعضهم يعرب به كالأينصريف مطلقا للشبه العلمية والعدل عن الامس بأل وعلمها قوله

* لقد رأيت عجباً من أمسا * وأكثروهم يعرب به كذلك في الرفع فقط لشرفه وبينه على الكسر في غيره
عملاً بالموحدين وحكي فيه أيضاً البناء على الكسر منونا واعرابه منصرفاً مطلقاً فهذه خمس لغات كلها في غير
الظرف أما الظرف مع استيفاء الشروط كفعلة أمس فبنى اجما كما نقل عن الموضح وان توزع في حكاية
الاجماع بنقل الزجاج جواز كونه كسراً ظرفاً وان فقد شرطاً منها أعرب اجما ظرفاً كان أو غيره لغوات
شبه الحرف في عدم الشرط الأخير ولما راضته بنحو اسما في غير أمسا قوله

واني وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

على رواية كسره فخرج على زيادة أل وأنه عطف على توهم أنه قال وقفت في اليوم والامس فيكون معرباً
والفرق بين العدل والتضمن ان الاول يجوز فيه ذكر أل والثاني يؤدي معناها مع طرحها وامتناع ذكرها
والله أعلم (قوله وجبر) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر الراء حرف جواب كنعم (قوله وقد تكون
ضمة) من أسبابها الاتباع كمنه وان لا تكون للكامة حال اعرابها كالغايات وكونها في الكامة تقابل
الواو في نظيرتها كضمة نحن المقابلة لواوهم لتقابلهما كما ما وغيبة الشيء يحمل على مقابلة وليقناسب اللفظ
كثناهما بهما جعلا واضمارا وكونها بنحو بر فوات الاعراب لكونها أقوى الحركات كياز يدي قول وكأى
الموصولة اذا بنيت ويمكن جريان هذه في كل مادة ومشابهة الغايات في الاعراب في بعض الاحوال كأى
وياز يدا وفي عدم الضم حالة الاعراب كياز يدولك أن تجعل وجه شبهه بها ضير ورته آخر في النطق مثلها بعد
حذف المضاف اليه لانها التماس مجتبت غايات لذلك أو في القطع عن الاضافة كحيث فان اضافتها الى الجمل كاد
اضافة اذهى في الحقيقة لصادرها فكأن المضاف اليه محذوف كالغايات حال بنائها فحملت عليها في الحركة
لا في أصل البناء لانه أصلي في حيث عارض في الغايات فتدبر (قوله ومنذ) هو ومنحرف فاجر اذا جرم بعد هما
واسمان اذا رفع نحو مارأيت منذ أو منذ يومان فهما امام مبتدأ المعنى أمد انقطاع الرؤية يومان أو خبر مقدم
والمعنى بيني وبين رؤيته يومان واعل علة بنائها حينئذ شبه الحرف في الجود اذ لا يتصرف فيهما بالتثنية ولا
غيرها ويلزمان الرفع (قوله نحوكم) بنيت لتضمنها الاستفهام أو معنى رب التكثيرية لا للشبه الوضعية لغوات
شرطه المنار (قوله أجل) بفتح الهمزة والجيم حرف جواب كنعم (قوله لا يكون في الفعل) أي لثقله وانما
دخله ضم الاعراب لعدم لزومه وتمثيل الكسر بنحو ورم والضم بنحو ورد بالاتباع فاسد لان بناء الاول على

كآين وقام وأن وقد تكون
كسرة كأمس وجبر ونزال
وقد تكون ضمة كحيث
وهو اسم ومنذ وهو حرف
اذا جرت به وأما السكون
فنهو كم واضرب واجل واعلم
بما مثلنا به أن البناء على
الكسر والضم لا يكون
في الفعل بل في الاسم
والحرف وأن البناء على
الفتح أو السكون يكون
في الاسم والفعل والحرف
(ص)

٢ (قوله خاصة) على هذا
القول الغزفي ابن عبد
السلام بقوله ما كلمة اذا
نكرت عرفت واذا عرفت
نكرت فالاول أمس المبني
والثاني المحلى بأل اه منه

الحذف والثاني على سكون مقدر وقد علمت ما في ضربوا (قوله والرفع الخ) مفعول أول لا جعل واعرابا مفعوله الثاني ولا يرد أن الفعل الموقد لا يتأخر عن معموله لا ينافي الاهتمام بتأكيده لانه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله وبه الكاف صلا ونحوه وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجملة الطلبية مع حذف الرابط لا احتياج الخبر الطلبي لتأويل ما كما سيأتي قيسل وفي هذا البيت بيان مذهبه من أن الأعراب لفظي ورد بان الرفع وأخواته أعراب على كلاً المذهبين لانها أنواعه قطعاً والخلاف إنما يظهر في الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظي هي نفس الأعراب ويعرف حينئذ بأنه الحركات ونوابها التي يحلبها العامل وعلى أنه معنوي علامته ويعرف حينئذ بأنه تغييراً واخر السكام الخ والرفع على الأول هو نفس الضمة وما ناب عنها وعلى الثاني تغيير مخصوص علامته ذلك وأما البناء فعلى أنه لفظي هو الحركات والسكنات ونوابها اللازمة لغير عامل ولا اتباع ولا نقل ولا تخاص من سكونين وعلى أنه معنوي لزوم آخر السكامة حالة واحدة وأنواعه تدعى عند البصريين ضماً وفتحاً وكسراً وسكواً فالضم على الأول هو نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها وعلى الثاني لزوم مخصوص علامته ذلك وأنواع الأعراب تسمى بالرفع وأخواته والكوفيون لا يفرقون بين اسمائهما ولقد أحسن من نظم ألقابها بقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن بضم الشمل فأنجز السكسر
ومن سكن القلب انتصبت لشكره * لجزمى بان الرفع قد جره الشكر

(قوله قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الأكثر وإنما أعاد ذلك بعد ذكره في العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الأعراب وما صار السكون علامة فلا تكرار (قوله فافرح بضم الخ) الباء للتصوير أو المعنى أرفع معاً بضم ولا ينافيه كون الحركات عند المصنف هي نفس الأعراب لعلامته لان كونها أعراباً من حيث عموم كونها أمراً جلبه العامل لا ينافي أن خصوص احداها علامة على وجود مطلق الأعراب من تعليم وجود السكلى بجزئية وان اشتهر على هذا القول أن يقال مرفوع ورفعه ضمة لعلامته رفعة فان قيل كان الأولى أن يقول أرفع برفعة لا بضم لانه لقب البناء كما مر أعني بان الخاص بالبناء هو الضم وأخواته وبالأعراب الرفع وأخواته وأما الضمة فمشتركة بينهما غاية الأمر انه تسمع في اطلاق الضم على الضمة مع ان الرضى نص على ان الضم وأخواته يطلق عند البصريين على حركات الأعراب تسميها مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة وأما عند الاطلاق فلا تنصرف الحركات غير اعرابية كهم البناء والبنية في حيث وقفل اه وعلى هذا فهي أكثر موارد من ألقاب الأعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها فيهما دون الرفعة وأخواتها فتدبر (قوله ففتحوا ج * كسرا) الاقرب نصهما بنزع الخلاف ليوافقا قوله بضم وتسكين ولان المعنى عليه وكونه سماعياً على الراجح لا بعد اختصاصه بما إذا لم يذكر الحرف في نظيره وقد مر ان المصنفين أجروا كالتقاسم أكثره سماعاً أفاده الصبان (قوله كذا لله) مبتدأ خبره يسر وعبد مفعول به اما ذكر أوليسر والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها والجار والمجرور خبر لمخدوف أى وأمثلة الثلاثة كذا لله الخ (قوله جاء أخو) بقصر جالان الممتزتين من كلمتين اذا انفقتا حركة جاز حذف احدهما كما قرئ به في السبع نعم هو متعين هنا للضرورة ونحو كذا أبو قبيلة (قوله أنواع الأعراب) جعله الرفع وأخواته أنواع الأعراب باعتبار مدلولاتها وهي الحركة ونوابها أو التغييرات المعاملة بها لا ينافي جعلها ألقابه أى أسماءه من حيث ألفاظها والمراد ألقاب أنواعه لان نفسه فتدبر (قوله فيختص بالاسماء) أى لان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم واختص الجزم بالفعل ليكون كعوض الجر (قوله يكون بالضمة) أى مصوراً بها أو معلماً بها على ماسر (قوله كما نابت الواو الخ) الحاصل أنه ينوب عن أربع حركات الاصول عشرة أشياء فينوب عن الضمة الواو

(والرفع والنصب اجعلن اعراباً *
لاسم وفعل تحولن أهما
والاسم قد خصص بالجر كما
* قد خصص الفعل بان
ينجز ما
فأرفع بضم وان بن فتحوا ج
* كسرا كذا لله عبده
يسر
واجزم بـ تسكين وغير ما ذكر
* ينوب نحو جاء أخو بنى نمر
(ش) أنواع الأعراب أربعة
الرفع والنصب والجر والجزم
فاما الرفع والنصب فيشتري
فيهما الاسماء والافعال نحو
زيد يقوم وان زيدا ان
يقوم وأما الجر فيختص
بالاسماء نحو بنى بدو وأما الجزم
فيختص بالافعال نحو لم
يضرب والرفع يكون بالضمة
والنصب يكون بالفتحة
والجر يكون بالكسرة
والجزم يكون بالسكون وما
عدا ذلك يكون نائباً عنهما
نابت الواو عن الضمة في
أخو والياء عن الكسرة
في بنى من قوله جاء أخو بنى
نمر وسيد كذا بعد هذا
مواضع النياية ان شاء الله
نعالي (ص)

(وارفع بواو وانصب بالالف)

واجر بياء ما من الاسماء
أصنف

(ش) شرع في بيان ما يعرب
بالنيابة عما سبق ذكره
والمراد بالاسماء التي سيصفها
الاسماء الستة وهي أب وأخ
وحم وهن وفوه وذو مال
فهذه ترفع بالواو ونحو جاء أبو
زيد وتنصب بالالف نحو
رأيت أباہ ونحو بالياء نحو
مررت بأبيه والمشهور أنها
معربة بالحرف فالواو نائبة
عن الضمة والالف نائبة
عن الفتح والياء نائبة عن
الكسرة وهذا هو الذي
أشار إليه المصنف رحمه الله
تعالى بقوله

وارفع بواو الى آخر البيت
والصحيح أنها معربة
بحركات مقدرة على الواو
والالف والياء فالرفع بضمة
مقدرة على الواو والنصب
بفتح مقدرة على الالف
والجر بكسرة مقدرة على
الياء فعلى هذا المذهب

الصحيح لم يذب شيء عن
شيء مما سبق ذكره (ص)

(من ذلك ذوان محبة أبانا)

والغم حيث الميم منه أبانا

(ش) أي من الاسماء التي

ترفع بالواو وتنصب بالالف

ونحو بالياء ذو وفم والكن

يشترط في ذوان أن تكون

بمعنى صاحب نحو جاءني ذو

مال أي صاحب مال وهو

المراد بقوله ان محبة أبانا

أي ان أفهم محبة واحترز بذلك عن ذوالطائفة فانها لا تفهم محبة بل هي

والالف والنون وعن الفتح الالف والكسرة والياء وحذف النون وعن الكسرة الفتح والياء وعن
السكون الحذف وهذه العشرة متفرقة في سبعة أبواب الاسماء الستة والمثنى وجبي المذكر والمؤنث ومالا
ينصرف والامثلة الخمسة والفعل المعتل وهي مراد الشارح بموضع النيابة وبدأ المصنف منها بالاسماء الستة فيها
وقدم منها ما ناب فيه حرف عن حركة وهو الاسماء الستة والمثنى والجمع على ما ناب فيه حركة عن حركة وهو
جمع المؤنث ومالا ينصرف لان الاصل في النيابة الحروف ونياية الحركات خلاف الاصل لانها أصلية في ذاتها
ولو قدم الثاني لكان له وجه لانه معرب بالاصل في الحالتين والاول معرب بالفرع في جميع الاحوال والنسكات
لا تتزاحم وقدم الاسماء الستة لسبق المفرد على غيره (قوله وارفع بواو) الاولى تعريفه بالفاء كما في نسخ
وبياء بالمد وما موصولة بأضف حذف ماؤها أي أضفه أي ذكره لك وهي في محل نصب تنازعها الافعال
الثلاثة قبلها فاعمل فيها الاخير وحذف مما قبله ضميرها لكونه فضلة ولو عمل غير الاخير لوجب الابرار فيما
بعده كما سيأتي ومن الاسماء بيان لما على الاظهر فهو حال منها أو من ضميرها على قاعدة البيان وحذف همزة
الاسماء للضرورة لاختلاف حركاتي الهمزتين (قوله وفوه) أضافه وما بعده دون باقيها لشارة الى أنهما
لا يقطعان عن الاضافة أصلا بخلاف غيرهما (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه وجهور البصريين
وصحبه في التسهيل لان الحركات هي الاصل فلا يعمل عنهما مع كانها السكون قال في شرحه اعرابها بالحروف
أسهل وأبعد عن تكلف التقدير لحصول فائدة الاعراب وهي بيان مقتضى العامل بنفس الحروف وان كانت
من بنية الكلمة لصلاحيتها لذلك كما هي في المثنى والجمع من بنية ما وهذا ان المنهين أقوى اثني عشر منها
في اعرابها سابقا في الهمع (قوله بحركات مقدرة) أي وأتبع فيها ما قبل الآخر لا آخر للدلالة على انه محل
الاعراب في غير حالة الاضافة نحو ان له بأفقد سرق أخله فاصلهم نحو بك الواو للاعراب وما قبلها للاتباع
فتسكن الواو في الرفع لشدة قلب ألفها في النصب فتحركها وانفتح ما قبلها وياء في الجر لكسرة ما قبلها (قوله
من ذلك) أي مما أضفه وهو خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر فرفعهم مقدرة على الواو لانه لا ينشأ عن اعرابه بالحروف
فصد معناه مع اضافته والمقصود هنا لفظه بدأ بذو لتعين اعرابه بالحروف أبدا ونفي بالغم لتعيينه حالة عدم الميم
اذا خلا من ياء المتكاسم وأخر الهم لفتته فيه كما سيبين وأصله عند سيبويه ذوى كجبل وعند الخليل ذو بشد
الواو وأصل فوك عندهم ما فوه كضرب والغراء بضم فائه حذفت لامهما اعتبارا وبقيت العين حرف
اعراب وتبدل في الثاني ميماء عند عدم اضافته لتقبل الحركة والتنوين وقد تبدل مع الاضافة اجزاء لها مجرى
عدمها كقوله

كالخوت لا يلهيه شيء يلقيه * يصبح ظمآن وفي البحر فقه

ومنه في الترحيد خلوف فم الصائم الخ كذا في الاشموني ونقل الروداني عن المصنف أن للهم أربع مواد
كلها أصول على الصحيح هي فم وفم ي فم فم فوه وعلى هذا فليست الميم بدلا فتدبر (قوله ان محبة)
مفعول محذوف يفسره أبان المذكور لاشتهاله بضمير مقدم أي أبانها أي أظهرها لامفعول مقدم لاند كور
لان أداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر كذا في بس أي وتقديم المفعول يفصل بينها وبين الفعل لفظا
وكون رتبة التقديم لا يصير مقدم بعدها أما المحذوف في فصلها من الاسم تقديرا وقرئ بين التلو والترتي
والتقدير ولذا أجاز السكسائي هل زيد أريته دون رأيت بلا ضمير كما سفتدبر (قوله والفم) عطف على
ذو وحيت هنا ظرف للمكان الاعتباري وانصبها متصيد من الكلام السابق أي يعرب الفم بالحروف في كل
تركيب تفصل منه فيه الميم فلا حاجة لجعلها للزمان على رأى الاخفش بل ولا تضمنها معنى الشرط كما قيل
والمراد بانفصال الميم مطلق مفارقها وان لم يسبق وجودها فلا يقتضي انها الاصل حتى ينافي ما مر ولا يردان
الفم بالميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا لانه ليس المراد به اللفظ بل العضو المخصوص على حذف مضاف

بل تكون مبنية وأخوها الواو رفعاً ونصباً وسواء انحوا في ذوقهم ورأيت ذوقهم ومسررت بذوقهم ومنه قول الشاعر
فأما كرام مؤسرون لقيتهم
فكأنهم من ذوعندهم ما كفاً
وكذلك يشترط في اعراب الفم بهذه الحروف زوال الميم منه نحو هذا فوه ورأيت فاه ونظرت الى فيه
واليه الاشارة بقوله * والفم حيث الميم منه بآنا * أى انفصلت منه الميم أى زالت فان لم تزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم ورأيت فم
ونظرت الى فم (ص) (أبأخ حم كذاك وهن * والنقص في هذا الاخير (٣٧) أحسن وفي أب وتاليه ينسدر *

وقصرهما من نقصهن أشهر)

(ش) يعني ان أباً وأخاً

وحاجتجى مجرى ذوقهم

اللذين سبق ذكرهما

فترفع بالواو وتنصب بالالف

وتجر بالياء نحو هذا أبوه

وأخوه وحوها ورأيت

أباه وأخاه وحاجها ومسررت

بأبيه وأخيه وحجاره هذه

هى اللغة المشهورة فى هذه

الثلاثة وسيلد كرم المصنف

فى هذه الثلاثة لغتين

أخرى وأما هن فالحصحيح

فيه أن يعرب بالحركات

الظاهرة على النسب ولا

يكون فى آخره حرف علة

نحو هذا هن زيد ورأيت

هن زيد ومسررت بهن

زيد واليه أشار بقوله

والنقص فى هذا الاخير أحسن

أى النقص فى هن أحسن

من الاتمام والاتمام جائز

لكنه قليل جداً نحو هذا

هنوه ورأيت هناه ونظرت

الى هنيه وأنكر الفراء

جواز اتمامه وهو محجوج

بحكاية سيبويه الاتمام عن

العرب ومن حفظ حجة

على من لم يحفظ وأشار

أى ودال الفم الخ (قوله بل تكون مبنية) أى على سكون الواو عند بعض طي * وبعضهم يعربها بالحروف
حالا على ذى معنى صاحب ولو قال ذوان أعرب كافى الكافية والعمدة لشملها على لغة اعرابها (قوله ومنه
قول الشاعر) أى على روايته بالواو وهى المشهورة وروى بالياء على لغة اعرابه ولا شاهد فيه حينئذ وكرام
شهر مبدأ مقدر أى فالناس اما كرام الخ ولقيتهم صفة وحسبى اما مبتدأ وما كفاً خبره أو العكس وهو
أظهر ومن ذوعندهم متعلق بحسبى أو بكفاً والمعنى أن ما كفاً من الذى عندهم أى أشبعنى هو حسبى
لا طلب زيادة عليه (قوله فان لم تزل الخ) فيه حينئذ ثلاث عشرة لغة اعرابه على الميم مخففة كدم أو
مشددة كهم أو اعرابه مقصورا كفتى أو منقوصا كقاض مثلث الفاء فيهن والثالثة عشرة اتباع فائه لميمه
فى الحركة وفصحاهن كدم وحكى السامىنى فوه وفاه وفيه اعرابه على الهاء منونة وجع الثلاثة أفواه
لجملة لغاته التى تعرب بالحركات ستة عشر (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة بقصد لفظه وأخ وحكم معطوفان
عليه بخذف العاطف وكذلك خبر أى كالمذكور من ذوق الفم فى الحكم وهى امام معطوف على أب وأمبتدأ
خالف خبره أى كذاك فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصريين كسبب بدليل قصرها
وجمعها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما صح فيها ذلك ولا مها راو ولا تحذف الامع قطعها عن
الاضافة (قوله والنقص) مراده به حذف اللام والاعراب على العين لا النقص للتعريف فى قاض
(قوله ينسدر) أى النقص (قوله وقصرها) أى اعرابها كفتى فتقلب لامها ألفا لتحركها وانفتاح
ماقبلها لان عينها مفتوحة لاسا ككنه ككاسر وأفرد الضمير هنا وجعه فيما بعد اشارة لجواز الامرين وان
كان الثانى أكثر فى عدد القلة كما هنا وقوله من نقصهن متعلق بأشهر وقدمه عليه لانه يجيز تقديم من على
أفعل مطلقا ولكن الأصح منعه فى غير الاستفهام ولا حجة فى قوله

اذا سيرت أسماء يوماط عينة * فأسماء من تلك الظعينة أملح

لانه ضرورة ومقتضاه ان النقص شهير فى كلها وهو كذلك وأما ندرته فى أب وتاليه فندبية على انه لثانى
بين الشهرة والندرة فتدبر (قوله وحوها) فيه جرى على اختصاص الخم بأقارب الزوج أباً كان أو غيره
ولا يضاف الا للمؤنث وقيل يطلق على أقاربهم ما معاً فيضاف للزوج أيضاً (قوله هذا هن زيد) أى شبهه
لانه كناية عن أسماء الاجناس مطلقا وقيل عما يستخرج ذكره وقيل عن الفرج خاصة وفى المصباح انه
يكنى به عن اسم الانسان أيضاً تقول جاء هن وفى الانثى هنة (قوله من تعزى الخ) ساقط فى نسخ وقوله
تعزى أى انتسب بانساب الجاهلية بان يقول بالفلان فاعضوه أى قولوا له أعضض على هن أبيب الذى
انتسب اليه ولا تكنوا أى لا تذكروا الهن الذى هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه (قوله محجوج)
أى مقام عليه الحجة (قوله بأبه اقتدى عدى الخ) هو عدى بن حاتم الطائى صحبى وقوله فما ظلم امام يزل
منزلة الا لازم فلامفعول له أى ما حصل منه ظلم لانه لم يشابهه أجنبياً ومفعوله محذوف أى ما ظلم أحد فى تلك
الصفة (بكونها صفة أبية أو ما ظلم أباه بتضييع صفة أو أمه بانتهامه فيه اذ لم يشابهه (قوله بالالف مطلقا) هى

بتوله * وفى أب وتاليه ينسدر * الى آخر البيت الى اللغتين الباقياتين فى أب وتاليه وهما أخ وحكم فاحدى اللغتين النقص وهو حذف
الواو والالف والياء والاعراب بالحركات الظاهرة على الباء وأخاه والميم نحو هذا أبه وأخيه وحجها ورأيت أبه وأخيه ومسررت بابه
وأخيه وحجها وعليه قول الشاعر بأبه اقتدى عدى فى السكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم وهذه اللغة نادرة فى أب وتاليه ولهذا قال وفى أب
وتاليه ينسدر أى ينسدر النقص واللغة الاخرى فى أب وتاليه ان يكون بالالف مطلقا فاعوانصبا وجرا نحو هذا أباه وأخاه وحجها ورأيت أباه
وأخاه وحجها ومسررت بابه وأخاه وحجها وعليه قول الشاعر

ان أباهوا أبابها * قد بلغا في الجود غايتها
 أشهر من النقص وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحدهم ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والالف والياء والثانية أن تكون بالالف
 مطلقا والثالثة أن تحذف منها الحرف الثلاثة وهذا نادر وان في هن لغتين احدهما النقص وهو الاشهر والثانية الاتمام وهو قليل (ص)
 (وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * ليا كجأخوأبيك ذا اعتلا) (ش) ذكر النحويون لاعراب هذه الاسماء بالحروف شروطا أربعة
 أحدها أن تكون مضافة واحترز بذلك من ان لاتضاف فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أب ورأيت أب ومررت بأب الثاني
 أن تضاف الى غير ياء المتكلم نحو هذا (٣٨) أبو زيد وأخوه وجوه فان أضيفت الى ياء المتكلم أعربت بحركات

مقدرة نحو هذا أبي ورأيت
 أبي ومررت بأبي ولم تعرب
 بهذه الحروف وسيأتي
 ذكر ما تعرب به حينئذ
 الثالث أن تكون مكسرة
 واحترز بذلك من أن
 تكون مصغرة فانها حينئذ
 تعرب بالحركات الظاهرة
 نحو هذا أبي زيد وذوي
 مال ورأيت أبي زيد وذوي
 مال ومررت بأبي زيد
 وذوي مال الرابع أن
 تكون مفردة واحترز
 بذلك من أن تكون
 مجموعة أو مشناة فان كانت
 مجموعة أعربت بالحركات
 الظاهرة نحو هؤلاء آباء
 الزيدين ورأيت آباءهم
 ومررت بأبائهم وان
 كانت مشناة أعربت
 اعراب المثني بالالف رفعها
 وبالياء جرا ونصبها نحو
 هذان أبوا زيد ورأيت
 أبويه ومررت بأبويه ولم
 يذكر المصنف رحمه الله

لغة بني الحارث وخشم وزيد وغيرهم وعليها حديث ما صنع أباجهل وقول أبي حنيفة لا قود في مثقل ولو
 ضربه بأقبيس (قوله ان أباه الخ) ساقط في غالب النسخ والشاهد في الثالث صراحة وكذا في الاولين
 بقرينه اذ يبعد التلقيق بين لغتين وقوله غايتها مفعول بلغا على لغة من يلزم المثني الالف والضمير للمجدد
 وأنشأ باعتبار أنه صفة أو رتبة والمراد بالغيتين المبدأ والنهاية أو غاية المجد في النسب وغايته في الحسب والالف
 للاشباع للاثنية (قوله وشرط ذا الاعراب) أي بالحروف لان الكلام فيه وبدليل المثال لا القصر
 وان كان هو أقرب مذكور (قوله لا ليا) عطف على محذوف أي يضمن لا يسم ظاهر أو مضمهر
 معرفة أو نكرة لا ليا وقد مثل للجميع ولم يقيد بيااء المتكلم لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فلا تدخلها
 الاضافة (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف وهو أخولا من المضاف اليه لعدم شرطه الآتي في قوله
 * ولا تجز حال من المضاف له * الخ والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلى أي علا وقصره لا وقف (قوله
 مضافة) أي لفظا كاملا أو نية كقول الججاج * خالط من سلمى خياشيم وفا * أي خياشيمها وفاها
 تحذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه فنصبه بالالف (قوله من ان لاتضاف) أي ما عدا ذو وفوك للزومه
 الاضافة كامر (قوله مجموعة) أي جمع تكسير اما جمع السلامة المذكور فتعرب اعرابه كالثنائية وكذا
 المؤنث بان يراد بهما لا يعقل فيقال أبوات وأخوات وهو مسموع فيما عدا وفوك وقيل فيه أيضا (قوله ولا
 تضاف الى مضمهر) أي وان رجع الى اسم جنس وشذخوا عما يعرف الفضل من الناس ذروه (قوله الى اسم
 جنس) المراد به ما وضع ليعني كل ولومعرفا بأل قال في النكت وضافتها العلم قليلة نحو أنا لله ذو بكه بالوحدة
 لغته في مكة أي أنا صاحبها والى الجلة شاذة كقوله لم اذهب بذى نسل أي بطريق ذي سلامة وقوله غير صفة
 أي نحوية وهي المشتق فلا يقال ذو فاضل وان كانت جميع المشتقات أسماء أجناس أمال المعنوية كالعلم
 والكرم فتضاف اليها وانما اختلفت بذلك لانها وصلة للوصف بما بعدها والضمير والعلم لا يوصف بهما
 والمشتق والجلية يصلحان بنفسهما للوصف فلم يبق الاسم الجنس (قوله اذا بمضمهر الخ) الجار متعلق بوصول
 محذوف فيفسره المذكور ومضافا حال مؤكدة من ضمير وصل العائد على كلا لان وصل المضمهر به ليس الا
 بالاضافة فالله لا لاطلاق للاثنية وجواب اذا محذوف لدلالة ما قبله أي اذا وصل كلا بمضمهر حال كونه مضافا
 الى ذلك المضمهر فارفعه الخ وهي ظرف لرفع مجرد عن الشرط (قوله كذا كذا) مبتدأ وخبره واثنان
 واثنان مبتدأ وخبره يجريان وكابئين حال من فاعله أوصفه لمصدر محذوف أي يجريان جريا كجريا ابنين
 واعراب هذه الالفاظ مقدر على الالف والياء لهما لما صر في ذور الظاهر انه لا يقدر على النون لانها في

الاصل

تعالى من هذه الاربعة سوى الشرطين الاولين وقد أشار اليهما بقوله

وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * ليا أي شرط اعراب هذه الاسماء بالحروف ان تضاف الى غير ياء المتكلم فعلم من هذا أنه لا بد من
 اضافتها وأنه لا بد أن تكون لغير ياء المتكلم ويمكن أن يفهم الشرطان الآخوان من كلامه وذلك ان الضمير في قوله يضمن راجع
 الى الاسماء التي سبق ذكرها وهو لم يذكرها الامفردة مكسرة فكانه قال وشرط ذا الاعراب أن يضاف أب وأخوات المذكرة الى
 غير ياء المتكلم واعلم ان ذولا تسمى عمل الامضافة ولا تضاف الى مضمهر بل الى اسم جنس ظاهر غير صفة نحو جاع في ذومال فلا يجوز
 جاء في ذوقائم (ص)

كالتا كذاك اثنان واثنان * كابئين وابنتين

(بالألف ارفع المثني وكلا * اذا بمضمهر مضافا وصلا

الاصل بمنزلة التنوين فليست محمل اعراب وان صارت الآن آخر اللفظ المقصود وكذا يقال في قوله الآتي
عشرون والاحولون الخ وهذا والظاهر انه يجري فيه ما للمذهب الآتية في اعراب المثني والجمع بعد التسمية بهما
ومن جعلها اعرابهما بالحروف كاصلهما فتدبر (قوله وتختلف الياء) بالقصر والمراد انها تقوم مقام الالف في
بيان مقتضى العامل لافي النوع الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولوقد برا ليدخل نحو ابيك عالم
يستعمل بالالف ويجوز ان يصاظر فان بتقدير مضاف أي وقت جوالج كافي آتيك طلوع الشمس لا حال لان
محجى المصدر حال اسمي (قوله قد ألف) كالتعليل لبقاء الفتح أي المتأخر مع الياء لسبق ألفته مع الالف
وقيل يشعر من حيث لزومه لالاف بأن الياء خلف عنها اذ الرفع أول أحواله وانما لم يبق الضم قبل ياء الجمع
بشغله بخفف بالكسر دون الفتح للفرق بينه وبين المثني ولم يعكس لان مقتضى الفتح انما وجد في المثني
(قوله وحده لفظ الخ) الاولى اسم لانه جنس قريب وقوله دال الخ مخرج لمدل على واحد كسكران
ورجلان أي ماش أو أكثر كغلمان وصنوان جمع صنو والمراد دال عليها في الحالة الراهنة اذ اسم الفاعل
حقيقة في الحال فخرج المثني المسمى به علما كالبحر بن لبلد وأسم جنس كسكابي الحداد فانه ملحق بالمثني
في اعرابه لامثني حقيقة على انه لو عبر بالماضي ما دخل ذلك لان الفعل في التناهي يف منسوخ عن الزمان فان
قلت يخرج باعتبار الحال نحو حنانيك مما أريد به التكثير مع انه مثني حقيقة كما اختاره ابن هشام
لاملحق به قلت استعمال ذلك الآن في غير الاثنين عارض للقرينة فلا يعتبر بخلاف البحر بن ونحوه فانه
بوضع جديد وقد انسخ عن وضعه الاصل بالسكاية فتدبر (قوله وعطف مثله) أي وصالح العطف مثله بعد
التجريد لان المعطوف هو المفرد لا المثني والمراد ان المعنى يصبح مع العطف وان امتنع المعدل عن التثنية
اليه الا لتسكتة كقصد التكثير في أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر في نحو رجل قصير ورجل طويل
أو مقدر كقول الخراج محمد ومحمد في يوم أي محمد ابني ومحمد أخى والتثنية لا تغني عن العطف بغير الواو لان
لغيرها معاني تفوت بفواته كالترتيب في الفاء (قوله فيدخل في قولنا الخ) جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ
جنسا فخرج سكران خارج عنه لانه هو وان كان خلاف المؤلف أولى من الجنس البعيد فتدبر (قوله نحو
شفع) أي وزوج وانما دخل فيما ذكر لان المراد بالاثني ما يعم القسمين المتساويين كالشفع وغيرهما
سواء كانا مفردين كرجلين أو جمعين كجملتين أو اسمي جمعين كرجلين فخرج بقية الزيادة
لانهما ليسا من المثني ولان الملقق به وبمعناها كالبزاي كفتى وضده خشي بمجتمعة فسين موهلة
قال السكيت

مكارم لا تحصى اذا نحن لم نقل * زكي وخشي فيما بعد خلاها

أي لم نقل عند عدد خصال تلك المكارم هي زوج أو فرد لعدم احصائها (قوله اثنتان الخ) مثله اثنتان
وكنتا اذ لم يسمع لها مفرد فهي من الملقق بالمثني لانه ثمانية حقيقة وكذا كذا كنه يخرج بقية الزيادة
كشفع لان ألفها بدل عن أصل واو أو ياء وأما كلتا فألفها زائدة وناوها بدل عن اللام وقيل بالعكس
(قوله وعطف غيره) أي مغايره في الوزن كافي قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العمريين
اليك أي عمر بن الخطاب وأبي جهل عمرو بن هشام فغلب من سبقته السعادة أو في الحروف كمثل
الشارح وكالابوين لادب والام فشكل ذلك تغليب وهو ملحق بالمثني على التحقيق لان شرط التثنية عند
الجمهور اتفاق اللفظ والمعنى فلا يثنى اللفظ مراد به حقيقة وبجازه وقولهم القلم أحد اللسانين شاذ وكذا
المشترك باعتبار معنييه كقراّن للحيض والظهر ثلاثا يلبس بفردى أحد المعنيين وانما ثني العلم المشترك
كل من يدين لتأوله بالمسميين يزيد ولعدم التماسه اذ ليس تحتها أفراد وأجاز الناظم تثنية كل منهما وجعله

يجريان وتختلف الياء
جميعها الا ايم جوا ونصبا
بعد فتح قد ألف (ش)
ذكر المصنف رحمه الله
تعالى أن مما تنوب فيه
الحروف عن الحركات
الاسماء الستة وقد تقدم
الكلام عليها ثم ذكر
المثني وهو ما يعرب بالحروف
وحده لفظ دال على اثنين
زيادة في آخره صالح للتجريد
وعطف مثله عليه فيدخل
في قولنا لفظ دال على اثنين
المثني نحو الزيدان والافاظ
الموضوعة لاثني نحو شفيع
ونحو بقولنا يزيد في
آخوه نحو شفيع ونحو
بقولنا صالح للتجريد نحو
اثنان فانه لا يصح لاسقاط
الزيادة منه فلا نقول اثن
ونحو بقولنا وعطف مثله
عليه ما صالح للتجريد
وعطف غيره عليه كالقمر بن
فانه صالح للتجريد فتقول
قبر واسكن يعطف عليه
مغايره لامثله نحو قمر وشمس

مع أمن اللبس كمنسدى عينا منقودة ومورودة ولا يرد على الجمهور أن نحو القمرين ثنية قمر الحقيقة
وقر المجاز مع أن التغليب سائغ لما صرح به غير واحد من تغليب التقنية سماهى ولا يقال أنه مجاز لا يحجر فيه لأن
كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز ما لا يتجاوز به ما ورد وإنما كان مجازا لأن هيئة التثنية موضوعة
للمشتركين لفظا ومعنى عند الجمهور فاستعملها في المشتركين لفظا فقط مجازا كذا في حواشى التلخيص
نقل عن يس وغيره والظاهر أن علاقة هذا المجاز المشابهة في مطلق الاشتراك الجزئية كما هو ظاهر ولا
المجاورة كما قيل لأن ذلك إنما هو في فرديه قبل التثنية فيتجاوز بلفظ القمر مثلا إلى الشمس حتى يشتركا
لفظا لعلاقة المجاورة في الذكر والذهن ثم يثنى فيدل على فردين حقيقيين ومجازين كالمركرين بالعطف هذا
في لفظ التثنية والجمع أما نحو ولله يسجد من في السموات ومن في الأرض حيث استعملت من في غير العاقل
لاختلاطه به وتغلبه عليه فالظاهر أنه جمع بين الحقيقة والمجاز لا مجازا لأنها لم تستعمل في المجموع من حيث
هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب السكينة التي هي كتهاد أفراد
حقيقية ومجازية ومن يمنع جمعها له أن يجعلها من عموم المجاز كان يراد منها مطلق ذات فتعدها هاهنا حقيقة
المقام (قوله وهو) أى المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ (قوله بزادة) كائنين واثنين وكائنا
وقوله أو شبهها ككلا فان ألفها أصلية كما مر وخرج ما دل عليه ما يجوز به كشفع كما مر (فائدة) شروط
التثنية عند الجمهور ثمانية مجموعة في قوله

شروط المثني أن يكون معربا * ومفردا منسكرا ماركبا

موافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغب عنه غيره

فلا يثنى المبني على الأصح ونحو ذان والذان صيغة مستقلة وإنما تغير بالعوامل نظر الصورة التثنية فبنيا على
ما يشاء كل أعرابها وهذا مراد من قال إنهما ملحقان بالمثنى في أعرابه ونحو ياز يذان بناؤه وارد على التثنية
ونحو منان ومنين زياته للحكاية تحذف وصلا للتثنية ولا غير المفرد من المثني وجمي التصحيح والجمع
المتناهي ونما يثنى غير المتناهي واسم الجنس واسم الجمع لأن لها نظيرا في الأحاد وكذا يشترط في كل جمع ولا
العلم إلا بعد تنكيره بأن يراد به أى واحد مسمى به ثم يعوض عن العارية التعريف بأل والنداء لأنه يدل
على التشخيص والتثنية على الشيوع والتعدد فيتنافيان ومثلها الجمع ولهذا لا يثنى ولا تجمع كذايات الأعلام
كفلان لعدم قبولها التنكير ولا المركب كاسيدين في الجمع ولا ما اختلف لفظه أو معناه كما مر ولا ما ليس له
مماثل أو ثان في الوجود كشمس وقمر والقمران تغليب كما مر ويمكن الاختناء عن هذا ما قبله لأن ما لا ثاني
له لم يوافق شيئا في معناه ولا ما يستغنى عن تثنيتيه بغيره كما استغنى بتثنية جزءه وسى عن بعض رسوا وبكلا
وكائنا عن ثنية أجمع وجعاء وبسة وثمانية عن ثنية ثلاثة وأربعة وأما قوله

فيأرب ان لم تجعل الحب بيننا * سواء من فاجعل لى على حبا جليدا

فشاذ (قوله كائنا بالالف) أى ويقدر الأعراب عليها كالمقصود وذلك لأن لها حظا من الأفراد والتثنية
لأن لفظها مفرد ومعناها مثنى فأعربا كالمفرد تارة وكالمثنى أخرى ولما كان أعراب المثني فرع المفرد
والمضمر فرع المظهر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع للمناسبة وبعضهم يعربهما كالمثنى مطلقا وبعضهم
كالمقصود مطلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت إليه مطيتى * في حين جد بنا المسير كلانا

(فائدة) إلا كثر فيهما مراعاة اللفظ وبه جاء القرآن نصا في قوله تعالى كائنا الجمعين أنت أكلها ولم
تظلم منه شيئا وأما ضمير خلاهما فيحتمل رجوعه للجمعين وإن كان مضافا إليه كما يرجع مع كل للمضاف إليه
قد اجتمع في قوله يصف فرسين تسابقا

وهو المقصود بقوله
القمرين وأشار المصنف
بقوله

بالألف ارفع المثني وكلا *
الى أن المثني يرفع بالالف
وكذلك شبه المثني وهو كل
سالا يصدق عليه حسا المثني
وأشار إليه المصنف بقوله
وكلا فلا يصدق عليه حس
المثني مما دل على اثنين
بزائدة أو شبهها فهو لا يصدق
بالمثنى فكلا وكائنا واثنان
واثنان لا يصدق بالمثنى لأنها
لا يصدق عليها حسا المثني
لكن لا يصدق كلا وكائنا
بالمثنى إلا إذا أضيفوا الى
مضمرة نحو جاءنى كلاهما
ورأيت كليهما ومررت
بكليهما وجاءتني كائنتهما
ورأيت كائنتهما ومررت
بكائنتهما فان أضيفوا الى
ناحرا كائنا بالالف

رفعا ونصبا وجوا نحو جاءني كلاً الرجلين ورأيت كلاً المرأتين وجاءتني كلاً المرأتين وصمرت بكلاً المرأتين فلماذا قال المصنف وكلاً * اذا بمضمرة مضافا وصل * كلاً كذلك ثم بين ان اثنين واثنين يجريان مجرى اثنين واثنين فائتان واثنين ملحقان بالثنى كما تقدم وابنان وابنتان مثنى حقيقة ثم ذكر المصنف (٤١) أن الياء تخاف الالف في المثنى

والملاحق به في حالي الجري والنصب وأن ما قبلها لا يكون الا مفتوحا نحو رأيت الزيد بن كلبهما وصمرت بالزيد بن كلبهما واحترز بذلك عن ياء الجمع فان ما قبلها لا يكون الا مكسورا نحو وصمرت بالزيد بن كلبهما وحاصل ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح أن الاعراب في المثنى وألحق به بحركة مقدرة على الألف رفعا والياء نصبا وجوا وما ذكره المصنف من ان المثنى والملاحق به يكونان بالألف رفعا وبالياء نصبا وجوا هو المشهور من لغة العرب ومن العرب من يجعل المثنى والملاحق به بالالف مطلقا رفعا ونصبا وجوا فتقول جاء الزيدان كلاًهما ورأيت الزيدان كلاًهما وصمرت بالزيدان كلاًهما (ص)

(وارفع بواو وبيا اسور وانصب

كلاًهما حين جدا جرى بينهما * قد أقلعا وكلاً أنفهما راني فثنى أقلعا أي تركا الجري مراعاة للمعنى وراعى اللفظ في راني بمعنى منتهى من التعب قال في المعنى وقد سئلت قديما عن قولك زيد وعمر وكلاًهما قائم وقائمان أيهما الصواب فكُتبت ان قدر كلاًهما تو كيدا فقامان لانه خبر عن زيد وعمر أو مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمران فان قيل كلاًهما قيل قائمان أو كلاًهما فالوجهان اه قال الدماميني ويتعين الافراد مراعاة للفظ في قوله كلاًنا غنى عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشد تغانيا

وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه الى ثالث اه (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الاسماء الستة ولم يوافقهم الناظم هناك لانه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله بالالف مطلقا) أي ويعرب به كالمقصود مع كسر النون أبدا وبعض هؤلاء يعرب به على النون كسلمان والظاهر على هذا أن نحو صالحان يمنع الصرف لازيادة والوصفية مثلا وخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بشدان وحقه هذين كقراءة الاكثر لانه اسمان بصورة التثنية فيبنى على ما يشاء كل اعرابها كما صرح وقيل اسمان ضمير الشأن محذوف وجلة هذان الخ خبرها واللام داخل على مبتدأ محذوف أي لهما ساحران لاعلى ساحران لان لهما المصدر فلا تدخل الاعلى المقام من المبتدأ وخبره وحذف المبتدأ لا ينافي تأكيده باللام لوروده في غير موضع وقيل ان بمعنى نعم وما بعده هاجلة مستقلة كما حكى أن ابن الزبير قال له رجل ان ناقتي قد نقتبت فقال أرحها قال وأعطشها الطريق فقال اسقها قال ما جئتكم مستطبا بل مستحجعا عن الله ناقة جلتى اليك فقال ابن الزبير ان رراكها أي نعم لعن الله ورأكها لكونه رأى عدم استحقاقه انظر المعنى وحواشي (قوله وبيا اجر) بقصر يا بلانوين للضرورة وهو متعلق باجر وحذف مثله من انصب لدلالته عليه ولم يتنازعا لآخرهما عنه لانه وجه العامل الثاني اليه على الاصح عند الناظم للفصل بينهما بالاول وعلى القول بجوازه لطلب المعمول في الجملة يتعين هنا اعمال الثاني اذ لو كان الاول لوجب الضمير في الثاني وان كان فضلة كما سيبين (قوله سالم جمع الخ) تنازعه ارفع واجر وانصب فأعمل الاخبار لقر به وحذف ضمير الاولين لكونه فضلة وهو من اضافة الصفة الى الموصوف أو على معنى من لصحة حمل الثاني على الاول وخرج بالسالم تكسيرا عامسا على عوامر كجابر وجوابر ومذنب على مذانب لكن سيأتي في جمع التكسير عن المصنف وغيره أن نحو مختار ومنقاد ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيحا فيكون مذنب مثلها فالتمييز بالسالم ليس للاحتراز الا بالنسبة لعاصر دون مذنب فتدبر (قوله في هذا البيت) أي وما بعده (قوله السالم) الاولى جره صفة للذكر لان المفرد هو الذي سلم بناؤه في الجمع من تغيير التكسير أو ما تغيره في فاضون ومصطفون فلا دلال ولا يصح رفعه صفة لجمع لكن باعتبار واحد (قوله جاد) هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف والصفة هي المشتق للسالة على معنى وذات (قوله في شرط في الجامد) أي زيادة على شروط التثنية المارة كما زاد في الصفة أيضا كما في الورداني (قوله علما) أي شخصيا أما الجنس فلا يجمع منه الا التوكيد كاجمعون لانه في الاصل وصف أفعل تفضيل فان قلت كيف اشترط العلمية مع وجوب تكسيره

(٦٠ - خضري) - أول (ش) ذكر المصنف قسمين سالم جمع عاصر ومذنب (ش) ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف أحدهما الأسماء الستة والثاني المثنى وقد تقدم الكلام عليهما ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث وهو جمع المذكور السالم وما حمل عليه وعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجوا وأشار بقوله عاصر ومذنب الى ما يجمع هذا الجمع وهو قسمان جامد وصفة في الجامدان يكون علما

عند الجمع كما في التثنية بوقلت اشتراطها لآلاتها وهو الشخص حتى تما في الجمع بل لتحصيل الوصفية
 تأويلا وذلك لان دلالة الواو على الجمعية انما هي بالاصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما شابهه
 معنى وصحة واهلا وهو الوصف المشتق وجعل عليه العلم لانه وصف تأويلا ولا بالمسمى دون باقي الاسماء ولا
 حاجة لما يقال العلمية شرط للاقدام وعدمها للتحقق او هي شرط معناه أي لقبول الجمعية والمعد لا يجمع
 المشروط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقي وتسميته شرط المشابهة له في التوقف عليه (قوله) المذكور
 عاقل) أي باعتباره معناه لاقطه فيقال زينون وسعدون في زينب وسعدى المذكورين كما يقال زيدات
 وعمرات في زيد وعمر ولؤثين واختص بالذكور العقلاء لشرفهم كما ان الصفة أشرف من التكسير قال
 السامعيني وقد ورد هذا الجمع في اسمائه تعالى للعظيم لا متنازع معنى الجمع فيه وهو توقيفي فلا يقال رحيمون
 قياسا على نحو فنع الماهدون لعدم الاذن وحينئذ فلا يراد أنه تعالى لا يطلق عليه مذكر ولا عاقل فكيف
 يجمع لأن كلامنا في الجمع القياسي (قوله) خاليا من تأنيث (أي ما لم تكن عوضا أو لام كعدة
 وثبة والاجما قياسا اذا سمى بهما وماسميا أي من عدمها في الملحقات عند عدم التسمية اه صبان وأوجب
 المبرد جمع ذلك بالالف والتاء ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة واوا
 فيقال حبليون وصحراون عند التسمية (قوله) ومن التركيب) الأولى حذفه لأنه شرط لكل جمع بل
 وللتثنية أيضا كما في (قوله) ان صغرا (أي لأنه يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه وكذا نحو
 بصرى وكوفي لتأويله بالنسب لكانا (قوله) فكذلك لا يجمع) أي لأن حذف التاء كالالف المقصورة
 يلبس بالجرى وفتح ما قبل الف دفع لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح ما قبل التاء
 فليحذر ولو بقيت التاء لزم جمع علامتين متضادتين ظاهر او سوغ ذلك في الف الممدودة ذهاب صورتها
 وأيضا يمنع وقوع التاء حشا بلا ضرورة وانما وقعت كذلك في التثنية للضرورة أن حذفها ملبس مع أنه ليس
 للتأنيث بالتاء تثنية تخصه بخلاف الجمع (قوله) وأجازه بعضهم) أي سيديون يجمع الجزأين وبعضهم
 يقول سيديون يجمع الاول فقط وبعضهم يجمع المزجي وان لم يختم بويه أما الاسنادى فلا يجمع ولا يثنى اتفاقا
 بل يقال ذر وأذر وأبرق نجره مثلامن اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم كما يقال في المزجي على
 القول الاول ويظهر أن التقييدي كذلك وأما الاضافي فيثنى ويجمع جزؤه الاول مضافا للثاني كغلام وزيد
 وعبد الله وجوز الكوفيين جمع الجزأين قال الروداني لأنظر أحدا يجترئ على ذلك في نحو عبد الله انما
 الله واحد اه ومن هنا يؤخذ ما اختاره الامير من أن اطلاق المذهبين لا يحسن بل ان انفرد المضاف
 اليه جمع الصدر فقط قول واحد كعبيد زيد وان تعدد كل منهما كعبيد زيد المكي وعبيد زيد المصري
 مثلا فالوجه جمعهما كعبيد الزيد (قوله) صفة المذكور عاقل) أي ولونيز لا يدخل نحو أنينا طائعين
 رأيهم الى ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لانها ما وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود
 جمعت جمعهم ويقال المذكور والعاقل على غيره فيقال زيدوا هندات أو والجرى منطلقون (قوله) خالية من تاء
 التأنيث) أي الموضوعه له وان استعملت في غيره كالمبالغة في تاء علامة (قوله) ليست من باب أفعل الخ) بجر
 أفعل وعلان بالسكرة لاضافتها الى ما بعدها فابطلت ما فيها من العلمية ووزن الفعل أو الزيادة وأما فعلاء
 بفتح الفاء في الموضوعين فغير مصروف للالف الممدودة في الاول والمقصورة في الثاني والاضافة لادنى ملازمة
 أي أفعل الذي مؤنثه فعلاء كاجر وجرى وعلان كذلك كسكران وسكرى وعبارته تشمل ما ليس من باب
 أفعل وعلان أصلا كقائم وما هو منهما ولا مؤنثه كسكران كبر كبره المذكور ولحيان اطويل اللحية وماله
 مؤنث على غير ما ذكر كفعلى بالضم في الأول كفاضل وفضلى وعلان في الثاني كدسمان ونسمانة من المناداة
 لا من الندم فكل هذه تجميع بالواو على كلامه (قوله) ولا مما يستوي فيه الخ) قال أرباب الحواشي هو مع

المذكر عاقل خاليا من تاء
 التأنيث ومن التركيب
 فن لم يكن علما لم يجمع
 بالواو والنون فلا يقال في
 رجل رجلون نعم ان صغر
 جاز ذلك نحو رجيل
 ورجيلون لأنه وصف وان
 كان علما لغير مذكر لم
 يجمع بهما فلا يقال في
 زينب زينبون وكذلك
 ان كان علما لمذكر غير
 عاقل فلا يقال في لاحق
 اسم فرس لاحقون وان
 كان فيه تاء التأنيث
 فكذلك لا يجمع بهما فلا
 يقال في طلحة طلحون
 وأجاز ذلك الكوفيون
 وكذا ان كان مركبا فلا
 يقال في سيديو سيديون
 وأجازه بعضهم ويشترط
 في الصفة أن تكون صفة
 لمذكر عاقل خالية من
 تاء التأنيث ليست من باب
 أفعل فعلاء ولا من باب
 فعلان فعلى ولا مما يستوي
 فيه المذكور والمؤنث
 نخرج بقولنا صفة المذكور

ما كان صفة مؤنث فلا يقال في حائض حائضون وخرج بقولنا عاقل ما كان صفة مذكر غير عاقل فلا يقال في سابق صفة لفرس سابقون وخرج بقولنا خالية من ناء التأنيث ما كان صفة مذكر عاقل ولكن فيه ناء التأنيث نحو علامة فلا يقال فيه علامون وخرج بقولنا ليست من باب أفعل فعلا ما كان كذلك نحو أحر فان مؤنثه حراء فلا يقال فيه أحررون وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران سكرى فلا يقال سكرانون وكذلك ان استوى في الوصف المذكور والمؤنث نحو صبور ورجل فانه يقال رجل صبور وامرأة صبور ورجل سجي وامرأة سجي فلا يقال في جمع المذكور السالم صبورون ولا سجيون (٤٣) وأشار المصنف الى الجامع والجامع

للمشروط التي سبق ذكرها بقوله عامر فانه علم له كره عاقل خال من ناء التأنيث ومن التركيب فيقال فيه عامرون وأشار الى الصفة المذكورة أولا بقوله ومنذوب فانه صفة لمذكر عاقل خالية من ناء التأنيث ليست من باب أفعل فعلا ولا من باب فعلان فعلى ولما استوى فيه المذكور والمؤنث فيقال فيه مذنبون (ص) وشبه ذنب وبه عثرونا وبابه ألقى والاهلونا أولو وعالمون عليونا وأرضون شذو السنونا وبابه ومثل حين قد يرد

ذال الباب وهو عند قوم بطرد (ش) أشار المصنف بقوله وشبه ذنب الى شبه عامر وهو كل علم مستجمع للمشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم فتقول محزون وإبراهيمون والى شبه مذنب وهو كل صفة اجتمع فيها المشروط

ما قبله بمعنى قول التوضيح يشترط في الصفة قبول التاء أو الدلالة على التفضيل اه وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو سجي وسكران وأحر يخرج به نحو أفضل وأكر ولحيان والدلالة على التفضيل لا تدخل الا أفضل فعلى هذا نحو أكر ولحيان لا يجمع لعدم التاء والتفضيل معا وبه في أكر صرح في حواشي الازهرية وعلى كلام الشارح يجمعان وصرح به الصبان فتدبر وحرر (قوله فلا يقال الخ) أي لان أحر وسكران يؤنثان بغير التاء وصبور يصلح للمؤنث بنفسه وعدم قبول التاء بعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحل عليه كما صرح وانما جاعل الافضل مع عدم قبوله التاء أيضا لالتزام تعريفه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم حالة التذكير ومن الشاذ خلافا للكو فيين قوله

فما وجدت نساء بني تميم * حلائل أسودين وأحرين

من الذي هو ما ان طر شاربه * والعانسون ومن المرد والشيب

وقوله

حيث جمع العانس وهو من بلغ أو ان التزويج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى (قوله نحو صبور ورجل) أي غير علمين والاجمع ما يحل استوائهما في فعول اذا كان بمعنى فاعل وفي فاعيل اذا كان بمعنى مفعول بشرط جويانهما على موصوف مذكور (قوله وبه عشرون) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جوع كعشرين وأولى وجوع لم تستوف الشروط كاهلين وعالمين وجوع مسمى بها كعلمين وجوع تكسير كارضين وسنين (قوله وبابه) أي أخواته ولو عبر به لكان أصرح في ارادة العقود الى التسعين لان بابه قديم شمل مئين مع أنه من باب سنين ولم يقل ألحقا أي عشرون وبابه لتأولهما بالمدكور (قوله والاهلون) الى علميون مبتدآت حذف عاطفها وخبرها أي كذلك ألحقت وأرضون مبتدأ خبره شذو وحذف خبر السنون لدلالة شذو كما أفاده الاشموني ونص على شذو ذهنين مع ان جميع الملحقات شاذة لشذو فيهما اذ هو من أربعة أوجه فان كلامهما جمع تكسير لاسم جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذوذ قياسا فقط لكثرة استعمالها (قوله ومثل حين) حال من ذا الباب أي باب سنين أو صفة مصدر مخدوف أي ورودا مثل حين (قوله لا واحده) أي لا من لفظه ولا معناه كما قاله النوشري (قوله اذ لا يقال عشر) والالزم اطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لان أقل الجمع ثلاثة من مفردة (قوله لانه اسم جنس جامد) أي الذي القرابة لا علم ولا صفة ويستعمل وصف بمعنى المستحق كالجد لله أهل الجد وجمعه حينئذ حقيق لا ملحق به لانه في معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الروداني هو أيضا ملحق لانه صفة لا تقبل التاء ولاندل على التفضيل أفاده الصبان (قوله من لفظه) أي بل من معناه لانه اسم جمع لذو معنى صاحب ويكتب بالواو بين الهمزة واللام ليشتمل على الجارة نصبا ورجل الرفع عليهما (قوله اسم جنس) أي لكل ما سوى الله وأما العالمون فخاص بالعقلاء وقيل يع غيرهم أيضا وهو الراجح فهو اسم جمع لعالم لما قاله الشارح

كالافضل والضراب ونحوهما فتقول الافضاون والضرابون وأشار بقوله وبه عشرون الى ما ألحق بجمع المذكور السالم في اعرابه بالواو ورفعا وبالياء جوا ونصبا وجمع المذكور السالم هو ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه المشروط التي سبق ذكرها فبالا واحده من لفظه أوله واحد غير مستكمل للمشروط فليس بجمع مذكر سالم بل هو ملحق به فعشرون وبابه وهو ثلاثون الى تسعين ملحق بالجمع المذكور السالم لانه لا واحده من لفظه اذ لا يقال عشرون وكذلك اهلون ملحق به لان مفردة وهو أهل ليس فيه المشروط المذكورة لانه اسم جنس جامد كرجل وكذلك أولو لانه لا واحده من لفظه وعالمون جمع عالم وعالم كرجل اسم جنس جامد

ولان شرط الجمع أن يكون أعم من مفردة لأخص ولا مساويا والابطل قولهم أقل الجمع ثلاثة من مفردة كذا قيل وفيه ان اسم الجمع كالجمع في ذلك والافهامنى كونه اسم جمع حيث لم يفسد معناه في الجملة فالحق أنه جمع له لان العالم كما يطلق على ماسوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم الجن فجمع بهذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولاً بناء على القول الاول أوليهم جميع الأنواع والاصناف بناء على الثاني والحق أيضاً أنه مستوف لشروط الجمع كما قاله الرضى تبعاً للكشاف وغيره لانه في الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالحاتم لما يختم به والقالب لما يقرب به الشيء من حالة الى حالة لان جميع الخلق لا مكانها واقتدارها الى مؤثر يعلمها ذات موجدتها وتدل على وجوده ولما غلب على العقلاء منهم جمع بالواو كسائر أوصافهم فدخلوا غيرهم في العالمين تغليباً (قوله وعليون الخ) مثله كل علم بصيغة الجمع كزبدون بمعنى به وكنهيدين وقنسر بن علمى بلدين بالعراق والشام فيلحق بالجمع في اعرابه استصحاباً لاصوله على الراجح وبقي فيه أربعة مناهب لانه إما أن يعرب على النون منونة مع لزوم الياء كحكين وغسلين أو الواو كعربون أو يمنع الصرف مع الواو كعربون للعلمية وشبه المجمة أو يقدر اعرابه على الواو مع فتح النون أبداً وهذا أقلها ثم ما قبله على الترتيب وأما المثني اذا سمي به فإما أن يعرب كاصله أو كعثمان غير مصروف للعلمية والزيادة ومحل ذلك ما لم يجاوز اسبعة أحرف والاعتين اعرابه ما بالخراف كفى التسهيل كاشهيبا بين مثني اشهباب مصدر اشهباب من الشبهة وهي لون معروف (قوله اسم لأعلى الجنة) فقوله تعالى كتاب صر قوم على حذف مضاف أى محل كتاب وفي الكشاف انه اسم لديوان الخير الذى دقن فيه معاملته الملائكة وصلىاء الثقلين فكتاب الابراوم مصدر بتقدير مضاف أى كتاب أعمال الابرار (قوله لكونه لما لا يعقل) أى اسم له ليس بجمع الآن وان كان فى الاصل جمع على كسكيت من العلو فان كان اسم مكان كان ملحقا باعتبار أصله أيضاً وان كان اسم ملك كما قيل كان جمعا حقيقة (قوله اسم جنس الخ) أى لا علم ولا صفة وهذا مانع أول ومؤنث مانع ثان ويزاد كونه غير عاقل وجع تكسير وكذا فى سنة كاسر (قوله مؤنث) أى بدليل ان أرضى واسعة ولتصغيره على أربعة (قوله سنة) أصله سنو أو سنه لجمعه على سنوات وسنات وفعله سائيت وسائمت وأصل سائيت سائوت فابت الواو ياء لظرفها بعد ثلاثة (قوله وهو كل اسم الخ) ذكر خمسة قيود الحذف وكونه للام والتعويض وكونه بالهاء وعدم التكسير وزاد فى نسخ كون الاسم ثلاثيا وتركه فى أخرى لان ما أخرجه به يخرج بالحذف ولم يأخذ الا بحذف القيد الاخير فيخرج بالاول نحو عمرة عالم بالحذف وشذاضون بالكسر جمع اضافة كقناة وهي الغدير واوزون لازمة والثاني نحو عمدة مما حذف فاءه وشذرقون فى رقة وهي الفضة وأصلها ورق نقلت كسرة الواو الى الراء وحذفت وعوض عنها الهاء وبالثالث نحو يد مما لم يعوض وشذايون واخون وبالرابع نحو اسم وأخت لان المعوض فى الاول الهزة وفى الثاني التاء لالهاء وشذبنون جمع ابن وهو مثل اسم فلهذه شذنت عن باب سنة فى قلة الاستعمال وكذا ظنون الذى فى الشارح وان كان الباب من أصله شاذاعن قياس الجمع وهذه القيود لضبط ما كثر سماعه منه لالقياسية فيه فتدبر (قوله كائنة ومثين) بكسر الميم فيهما لان مفردة هذا الباب ان كان مكسورا فالعلم تغير فى الجمع أو مفتوحا كسنة كسرت فى الجمع على الافصح فيهما وحكى مثون وعزون وسنون بالضم أو مضموما كشيبة ضمت فى الجمع أو كسرت وأصل مائة مائى من مائت القوم تمتهم مائة كفى القاموس فالهاء عوض عن لامها (قوله وثبة) أى بمعنى الجماعة والاقوى أن أصله ثبوم من ثبوت أى جمعت لاثني لان أكثر ما حذف من اللامات واو ولم تجمع فى التنزيل الا بالالف والتاء كفى التصريح نحو فأنفروا ثبات وامانة بمعنى وسط الحوض فحذفت الهمزة العين لا للام لانها من ثاب يثوب اذا رجع ومنه مثابة للناس (قوله كشفة) أصلها شفة حذفت الهاء لامها وقصد تعويض التاء عنها ومثلها فى ذلك شاة اذا أصلها شوهة لتصغيرها على شوية والاقرب فتح

وعلمون اسم لأعلى الجنة وليس فيه الشروط المذكورة لكونه لما لا يعقل وأرضون جمع ارض وأرض اسم جنس عام ومؤنث والسفون جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث فلهذه كائنا ملحقة بالجمع المذكور لما سبق من انها غير مستكملة للشروط وأشار بقوله وبابه الى باب سنة وهو كل اسم ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كائنة ومثين وثبة وثبين وهذا الاستعمال شائع فى هذا ونحوه فان كسر كشفة وشفاء لم يستعمل كذلك الا شذوذاً

واوها كما اختارة الورداني ليتأتى قلبها ألفا بعد حذف الهاء (قوله كظبة) بكسر المعجمة كما في التصريح وضمتها كما في الغاموس وهي طرف السيف والسهم وأصلها ظبو وقولهم ظبوت إذا أصبته بالظبة (قوله على ظبا) كهدى وعلى أظب أيضا كادل جمع دلو وأصله أظبو وأدلو كأرجل قلبت الواو ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة والضممة كسرة لتناسبها ثم أعل كفاض (قوله هذه سنين) أي بقنوينه لبني عامرو بعدهم لتقيم مع جوه بالكسرة على ظاهر كلام المصنف والفتحة على ظاهر كلام الفراء ولا وجه له أفاده الصبان (قوله واختلف في اطراده هذا) من النحويين من يطرده في باب الجمع كله ولا يخصه بباب سنين تمسكا بقوله

ربحى عرندس ذى طلال * لا يزالون ضار بين القباب

حيث أتى النون مع الإضافة لان الاعراب عليها وقوله * وقد جازرت حد الأربعين * والصحيح قصره على السماع مطلقا والعرندس الشديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة (قوله في إحدى الروايتين) والرواية الأخرى جعلها سنين بلا نون كسنى يوسف بحذف النون للإضافة وسكون الياء مخففة وهذا دعاء على أهل مكة بالجدب والقحط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم (قوله دعاني) أي أتركاني وعادتهم خطاب الواحد بالثنائية تعظيما للشاهد في سنينه لثبوت نونه مع اضافته ولو حذفت لسكنت الياء وكسرت الهاء (قوله ونون مجموع) الأقرب نصبه مفعولا لافتح لان فاءه زائدة لتزيين اللفظ فلا تمنع عمله فيما قبله بخلاف فاء الجزاء ورفعته مبتدأ نحو ج الى تقدير رابط في افتح (قوله وقل من بكسره نطق) أي مع الياء ولم تسمع مع الواو لزيد الثقل (قوله بعكس ذلك) أي بخلافه لان الكثير في أحدهما قليل في الآخر يغنى عن هذين البيتين قول الكافية

والنون في جمع له الفتح وفي * ثنية كسر وعكس قديني

(قوله زعائف) جمع زعيفة بكسر الزاي والنون وهو الذي لا أصل له وأصل الزعائف أطراف الأديم وأكارعه والشاهد في آخره بفتح الخاء وكسر نونه على كلام الشارح لكن رواه علماء القافية بالفتح وقالوا فيه عيب الاصراف وهو اختلاف حركة الراءى المطلق لكسر النون في قول جرير قبله

عرين من عرينة ليس منا * برئت الى عرينة من عرين

الآن يكون فيه روايتان وأنهم أجروه على أصل فتح الجمع وعرين كما ير بطن من تميم وهو مبتدأ خبره من عرينة مصغرا بطن من بحيلة (قوله وماذا الخ) قبله

أكل الدهر حل وارتحال * أما يبقى على ولا يقينى

وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حاول أو هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام والشاهد كسر نون الاربعين مع اعرابه بالحروف لكن استشهد به بعضهم على اعرابه بحركات النون والشاهد لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به الآن يجعل مثالا فاده الصبان (قوله وحق نون المثني الكسر) أي على أصل التخلص من السكونين اذا أصل النون السكون كالنوين المعوضة هي عنه ولزادتها الزائد ينهني تخفيفه مما أمكن ولم يتخلص بحذف الالف على القياس المذكور في قول الكافية

ان ساكنان التقيا كسرا سبق * وان يكن لينا خذفه استحق

للافتوت التثنية والاعراب والسبق المثني على الجمع حركة بأصل التخلص ثم فتح الجمع فرقا بينهما (تنبيه) هذه النون عوض عن التنوين فلما حذف للاضافة مثله وعن الاعراب بالحركات فلما ثبتت مع أل مثله وقيل هي لدفع توهم الإضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى وممرت ببين كرام ولدفع توهم الافراد في نحو جاءني هذان وممرت بالمهتين (قوله على أحوزيين) بفتح النون محل الشاهد

حين قد بردذا الباب الى
ان سنين ونحوه قد تلزمه
الياء ويجعل الاعراب
على النون فتقول هذه
سنين ورأت سنينا وممرت
بسنين وان شئت حذف
التنوين وهو أقل من
اثباته واختلف في اطراد
هذا والصحيح أنه لا يطرده
وأنه مقصور على السماع
ومنه قوله صلى الله عليه
وسلم اللهم اجعلها عليهم
سنينا كسنين يوسف في
أحدى الروايتين ومثله
قول الشاعر
دعاني من نجد فان سنينه
لهين بنا شيبا وشينينا
مردا

(ص)

(نون مجموع ومابه التحق *
فافتح وقل من بكسره نطق
ونون مائي والمحقق به *
بعكس ذلك استعملوه
فالتبه)

(ش) حق نون الجمع وما

ألتحق به الفتح وقد تسكس
شذوذاً ومنه قوله

عرفنا جعفر أوبى أبيه *

وأذكرنا زعائف آخرين

وماذا تبغى الشعراء منى *

وقد جاوزت حد الاربعين

وليس كسرهما لغة خسلافا

لمن زعم ذلك وحق نون

المثني والمحقق به التسكس

وفتحها لغة ومنه قوله

على أحوزيين استقلت عشية *

فيما هي الالفة وتغيب وظاهر كلام المصنف أن فتح النون في التشنية ككسر نون الجمع في الالفة وليس كذلك بل كسر هاء الجمع شاذ وفتحها في التشنية لغة كما قدمناه وهل يختص (٤٦) الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الالف قولان وظاهر كلام المصنف

الثاني ومن الفتح مع الالف قول الشاعر

أعرف منها الجيد والعينانا * ومنعخر ين أشبهنا ظبيانا
وقد قيل أنه مصنوع فلا يحتاج به (ص)

(وما بتا وألف قد جمعاً يكسر في الجبر وفي النصب معا)

(ش) لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه) الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة وهو قسمان أحدهما جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وقيد نال السالم احترازاً عن جمع التكسير وهو ما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو هندود وأشار المصنف إليه بقوله

* وما بتا وألف قد جمعا

أي جمع بالالف والتاء المزدتين نخرج نحو قضاة فان ألفه غير زائدة بل هي منقلبة عن أصل وهو الياء لأن أصله قضية ونحو أليات فان تاء أصلية والمراد منه ما كانت الالف والتاء سبباً في دلالاته على الجمع نحو هندود واحترز بذلك عن نحو قضاة وأليات فان كل واحد منهما

لأنه تشنية أحوذي وهو الحاذق الخفيف المشي وأراد بهما جناحي قطاة يصفها بالسرعة والخفة واستعملت أي ارتفعت تلك القطاة وقوله في هاء أي في المسافة رؤيتها الامتداد لمحة وتغيب عن البصر بعدها قليل وهذا من مواضع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو الضمير المخبر عنه بمفسره على حدهما أي الحياة الدنيا وفيه ان المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور (قوله أعراف منها الجيد) بكسر الجيم العنق والعينان وارد على لغة من يلزم المتن الالف فنصبه مقدر عليها والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومنعخر ين ان كان بفتحها أيضاً فذلك والافتقار بين الالفين كالفق في نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالالف والمنعخر بفتح الميم والهاء أو كسرهما أو ضمهما وكما جالس وعصفور وظيفان اسم رجل على ما صوب به العينين لا تشنية ظني وهل المعنى أشبه بمنعخر به في الكبر أو الحسن أو أشبه بنفس الرجل في العظم أو القبح الأقرب الاول (قوله مصنوع) صحح العين أي أنه عمر بن لرجل من نضبة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما بتا الخ) أعلم ان هذه الحروف اذا قصرت وجب تنويعها عند الشاطبي بناء على قصرها من المدود كسرت ما يقدر اعراسها على الالف المندودة للتونين لان حذفها العلة تنصرف فية فهي كالثابتة بخلاف الهزمة المندوفة للقصر نعم ان ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز وقال ابن غازي وضعت كذلك ابتداءً لا مختصرة فتبني للشبه الوضعي ولا تنون بقي أن يقال ان أرفقت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل أو على مفرد وردان الذي يكسر نصبها والجمع الآن يقال المعنى الجمع الذي تحققت جميعته بتا الخ (قوله يكسر الخ) سكت عن الرفع لدخوله في قوله سابقاً فارفع بضم ولم يسكت عن الجر مثله ليمين أن النصب محمول عليه ولذا قدمه (قوله معا) هي عند الناظم كجميعها فلا تقتضي اتحاد الزمن كما هو المراد هنا وعند ثعلب وابن خالويه تقتضيه دون جميعا فتكون هنا مجازاً في مطلق المصاحبة (قوله على الذي تنوب فيه الحروف) أي من الاسماء وستأتي الافعال الخمسة (قوله وقيدنا بالسالم الخ) فيه انه قد يكون مكسراً كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحرريك وسطها بعد سكونه في المفرد ويكون مذكراً ككلمات واصطبلات فعبارة المصنف أولى ويحجب بان جمع المؤنث السالم صار لقباً لكل ما جمع بالف وتاء فلا احترازاً عما هو عن المكسر بغيرهما واعلم ان هذا الجمع ينقسم في خمسة أنواع ذي التاء مطلقاً على ما كان مؤنثاً أو غيرهما وذي الالف مطلقاً بصورة أو معدودة وانظر هل يعمم فيه كالتاء حتى اذا كان على ما المذكور كز كرا جمع أم لا وعلم مؤنث لا علامة فيه كز ينب الاباب حذام عنده من بناء ومضمر مذ كرا لا يعقل كسريهمات ووصف مذ كرا غير عاقل كايام معدودات وجبال راسيات ونظماها الشاطبي فقال

وقسه في ذي التاء ونحو ذ كرى * ودرهم مصفر ومهرا

وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقول

فيمقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وثيابات وشمالات وأميات لانها أسماء جنوس مؤنثة بالاعلامه ونحو سجالات وحامات من كل مذ كرا لا يعقل ليس مصغراً ولا صفة ويستثنى من الاول امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة بضم القاف وفتح اللام مخففة وهي لعبة للصبيان زاد الروذا في وأمة بالضم والتشديد وملة فلا تجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل تجمع شفة على شفهاش وشفوات وأمة على أموات أو أميات ومن الثاني فعلاء وفعلى مؤنثي أفعل وفعلان كحمراء وسكري فلا يجمعان بالالف والتاء كالمجمع مذ كرا هما بالواو والنون وكذا فعلاء الذي لا أفعل له كجزءاء ورتقاء عند غير المصنف (قوله فان تاء أصلية) أي من بنية المفرد فتثبت في الجمع ليستوفي جميع حروف مفردة بخلاف نحو فاطمات فان تاء مفردة زائدة

جمع ملتبس بالف وتاء وليس مما نحن فيه لان دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالالف والتاء وانما هو

بالصيغة فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل قضية رأيت وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول بأنفسه من يدعيه فالبناء في قوله بنا
متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع ان يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاء في هذه ذات (٤٧) ورأيت هذه ذات وممرت

بهذه ذات فثبت فيه
الكسرة من الفتحة وزعم
بعضهم انه مبني في حالة
النصب وهو فاسد اذ لا
موجب لبغاؤه (ص)
(كذا أولات والذي اسما
فدجمل

كأذرع في ذاتها (ص)
(ش) أشار بقوله كذا
أولات الى ان أولات تجري
مجرى جمع المؤنث السالم
في أنها نصب بالكسرة
ولست بجمع مؤنث
سالم بل هي ملحقة به
وذلك لانها لا مفرد لها من
لفظها ثم أشار بقوله والذي
اسما قد جعل الى أن
ماسمى به من هذا الجمع
والمالحق به نحو أذرع
ينصب بالكسرة كما
كان قبل التسمية به ولا
يحذف منه التنوين نحو
هذه أذرع ورأيت
أذرع وممرت بأذرع
هذا هو المذهب الصحيح
وفيه مذهبان آخران
أحدهما أنه يرفع بالضمة
وينصب ويجر بالكسرة
ويزال منه التنوين نحو
هذه أذرع ورأيت
أذرع وممرت بأذرع

على بنيتها للتأنيث فتعذف في الجمع لتلاي جمع علامتا تأنيث وانما لم تحذف ألف التأنيث لذلك لذهب
صورتهما بانقلابهما وواو في نحو حيليات ومجراوات ولانها كالجزء من السكامة والتاء في نية الانفصال فان
قلت حينئذ يخرج بنات وأخوات لان تاء مفردهما عوض عن أصل لازائدة اذاصل بنت وأخت بنو وأخو
كذلك هما حذف اللام وعوض عنها التاء أجيب بأنهما مع كونها للعوض دالة على التأنيث فحذفت في
الجمع لذلك لأنها التي فيه بدليل رد اللام في أخوات اذ لا يجمع العوض والمعوض وانما ترد اللام في بنات
كأخوات جلال كل على مذكرة وهو أبناء وأخوة لانها اضمحلت في أبناء بانقلابها همزة فكأنها لم ترد
بخلاف أخوة (قوله بالصيغة) أي بصيغة التكسير فان وزنهما فعلة وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أي مع
كونها للسببية لا معنى مع (قوله وينصب ويجر بالكسرة) جوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام
فيما حذف لامه حكى سمعت لغاتهم رأيت بناتهم بالفتح قال فان ردت في الجمع نصب بالكسرة كأخوات
وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصريح أصلها أولى بضم ففتح قلبت الياء ألغا وحذفت لاجتماعها مع
الألف والتاء لمز يدعين فوزنه فعات فاعترضه الروداني بأنه حينئذ يكون جمعا لا ملحقة به فالصواب ان
وزنه فعات بز يادة التاء فقط وألفه أصلية اه والمقصود لفظ أولات فهي معرفة بالعلمية فان أولات بالكسرة
منعت الصرف للتأنيث المعنوي أو باللفظ مثلا صرفت وان كان فيها التاء لان المانع مع العلمية هاء التأنيث
لاتاؤه والنظم صحيح على كل قيل وأكتب أولات بالواو لتفرق من اللات جمع التي وفيه نظر للفرق بينهما
بكتابة اللات بلامين فان صح كتبها بالواو فليكن للحمل على مذكرة وهو أولوا ممر فتدبر (قوله
والذي اسما الخ) أي والذي قد جعل علما لذكر أو مؤنث بعد أن كان جمعا وأذرع في الأصل جمع أذرع
جمع ذراع ثم جعل علما على قرية بالشام وذ كرى في هذا البيت نوعين من المالحق بجمع المؤنث ربي اللات
جمع التي في لغة وان كان الأشهر بناء وذوات جمع ذات الطائفة عند بعض من أثبتته وأما ذوات بمعنى صاحبات
فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لا ملحق به والتاء في ذات عوض لامها كبنت وبنات (قوله مجرى)
مصدر ميمى بمعنى الحدث فان بنى مجرى للفاعل كان بفتح الميم من جرى الثلاثي أو للفعول كان بضمها من
أجرى الى باع لان مصدره الميمى بوزن مفعوله (قوله من لفظها) أي بل من معناها وهو ذات فهو اسم جمع
في المؤنث كاولو في المذكر الا ان أولوا خاص بالعاقول (قوله ولا يحذف منه التنوين) أي لأنه للقبالة سرعاة
لاصله وهو حال الجمعية ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلا (قوله وفيه مذهبان) أي اذا سمى به مؤنث
أما المذكر فلا يمنع من التنوين لفقد التأنيث كافي التصريح وغيره وفيه انه على المذهب الثاني منهما تقلب
تاؤه في الوقف هاء كائن عليه فتكون هي الهاء المانعة فينبغي أن يمنع أيضا للتأنيث اللفظي (قوله وينصب
ويجر بالكسرة) أي سرعاة لاصله وينع التنوين نظر الاليتين لانه وان كان للقبالة لكنه يشبه الصرف
صورة والمذهب الثاني ينظر اليهما فقط ولا يعتبر أصله (قوله تنويرها الخ) لا مسمى القيس من قصيدة أو لها

ألاعم صباحا أيها الطلل البالى * وهل يعمن من كان في العصر الخالى

وهل يعمن من كان أحدث عهد * ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال

وفي معنى مع أو بمعنى من الابتدائية أي مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فالمدّة خمس سنين ونصف ومعنى
تنويرها نظرت بقلبي الى نارها يريد ان الشوق يخيل محبوبته اليه حتى كأنه ينظر الى نارها وجلة وأهلها يثير
حال من الهاء وكذا جلة أدنى دارها الخ وفيها حذف مضاف أي نظر أدنى دارها نظر عال وأدنى دارها

والثاني انه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو هذه أذرع ورأيت أذرع وممرت بأذرع ويرى قوله
* تنويرها من أذرع وأهلها * يثير أدنى دارها نظر عال * بكسر التاء منقوثة كالمذهب الاول وبكسرها بالتانوين كالمذهب
الثاني وفتحها بالتانوين كالمذهب الثالث (ص)

فاب فيه حركة عن حركة
وهو الاسم الذي لا ينصرف
وحكمه انه يرفع بالفتحة نحو
جاء أحمده وينصب بالفتحة
نحو رأيت أحمدا ويجر
بالفتحة أيضا نحو صررت
بأحمد فنابت الفتحة عن
الكسرة هذا اذا لم يضاف
أو يقع بعد الالف واللام
فإن أضيف جـ بالكسرة
نحو صررت بأحمد أو دخلت
عليه أل نحو صررت
بالأحمد فإنه يجزى بالكسرة
(ص)

(واجعل النحو يفعلان النونا
رفعا وتدعينا وتسألونا
وحذفها للجزم والنصب
سمه كالم تكوني لتروى
مظلمه) (ش) لما فرغ
من الكلام على ما يعرب
من الاسماء بالنيابة شرع
في ذكر ما يعرب من
الافعال بالنيابة وذلك
الامثلة الخمسة فأشار بقوله
يفعلان الى كل فعل
اشتمل على ألف اثنين
سواء كان في أوله الياء نحو
يضر بان أو التاء نحو
تضر بان وأشار بقوله
وتدعينا الى كل فعل اتصل
به ياء المخاطبة نحو أنت
تضر بين وأشار بقوله
وتسألونا الى كل فعل اتصل به
واو الجمع نحو أنتم تضر بون

سواء كان في أوله التاء كما مثل أولياءه نحو الزيدون يضر بون فهذه
الامثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلون وتفعلون وتفعلين

ذو نظرها يعني ان الأقرب اليه من دارها وهي يثرب يحتاج لنظر حال عظيم لشدة بعدها عن أذرعات
فكيف جعلها يثرب اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بمن نزلها من العمالق وقد ورد النبي
عن تسميتها بذلك لانه من التثريب وهو الخرج نحو لا تثريب عليكم وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فكفاية
عن المنافقين (قوله وجـ بالفتحة الخ) اما فعل أمر فيكون مثلث الآخر لان أصله اجوز كانصرت فالتفتحة
الراء الى الجيم حذف الهمزة وأدغم فيكسر على أصل التلخيص من الساكنين ويضم للاتباع ويفتح
للخفة وكذا كل ما وزنه أو هو ماض مجهول فبالفتح لا يجر ويؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه (قوله
مالم يضاف الخ) أي مدة عدم كل من اضافته وردفه لأل فهو من عموم السلب لان أو بعد النفي لنفي كل نحو مالم
تسوهن أو تفرضوا الخ ولما كانت البعدي لا تقتضي الاتصال أتى بدرف ليغديه فليس حشا (قوله ويجزى
بالفتحة) أي ولوم قدرة على المختار كوسى وجوار ولم تظهر على الثاني لنيابتها عن ثقل وذلك لانه لما نقل
بشبه الفعل أعطى حكمه من منع تنوينه وكسره لان التنوين علامة الاخف والامكن والكسر يؤاخييه في
الاختصاص بالاسم فاذا نون للضرورة فقليل يبقى فتحة لانه ليس صرفا بل تنوين آخر لحض الضرورة وقيل
يكسر تبع للتنوين لانه ما مصرف أو بصورته (قوله فان أضيف الخ) ظاهره كالمصنف انه باق على منع صرفه
مطلقا كما صرح به في شرح الكفاية لان الذي حكم عليه بالكسر مع الاضافة هو ما لا ينصرف وهو قول
الاكثر لان الصرف هو التنوين فقط وهو موقوف مع أل والاضافة فهو ممنوع منه وقال المبرد والسيرافي
وغيرهما واختاره في النسكت مصرف مطلقا لانه دخله ما هو من خواص الاسماء ويؤثر في معناه فأضعف
شبهه بالفعل فرجع الى أصله وهذا امامي على أن الصرف هو الكسر فقط أذهو والتنوين معاف لا يمنع
منه الا يمنع كل أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للاضافة أو أل وقيل ان زالت منه علة فنصرف نحو بأحمدكم
لزوال علميته مع الاضافة أو أل وان بقيت العلمتان فلا نحو بأحسنكم واختاره الناطق في نكته على مقدمة
ابن الحاجب وقال المتأخرون انه التحققي (قوله أو دخلت عليه أل) أي معرفة كانت كالتى في أفعل
التفضيل نحو الأفاضل أو في الصفة المشبهة على الاصح كالاعى واليقظان أو موصولا كالأهوال والقوائم
أو زائدة كاليزيد بناء على بقاء تعريف العلمية ما على تنكيره قبلها فهي معرفة (قوله لنحو يفعلان)
نحو مضاف الى يفعلان لقصد لفظه وجرحه بقدر على النون للحكاية وتدعينا وتشتلون عطف عليه أو مبتدأ
حذف خبره أي كذلك (قوله سمه) أي علامة وظاهره يخالف مذهبه من ان الاعراب لفظي الا أن يحمل
الحذف والجزم والنصب على المعنى المصدري أي ان حذف المتكلم النون علامة على انه جزم الفعل أو نصبه
فلا ينافي أن الحذف بمعنى الاثر هو نفس الجزم الاصطلاحي وقد مر أن جعل الحركات علامة يجزى على
المذهبي فلا تنقل (قوله كالم تكوني) خبر المحذوف أي وذلك كلفظ لم تكوني الخ وتروى نصب بأن
مضمرة وجوبا بعد لام الجود فهو في تأويل مصدر مجرور باللام ومتعلقة بمحذوف خبر تكوني أي لم
تكوني قابلة لروم مظلمة بفتح اللام أي ظلم وكسر ها غير مقيس وان كثرت لان مفعل للحدث قياسه الفتح
ان كان مضارعه مكسورا كما هنا فان أريد بها مكان الظلم أو زمانه فالقياس الكسر كاسيأتى (قوله فهذه
الامثلة الخ) اعلم أنهم لما أعربوا المثني والجمع بالحروف أرادوا مثله في نظيرهما من الافعال وهو هذه الامثلة
ولا يمكن اعرابها بحرف العلة الموجودة لتلا محذوفها الجازم وهي ضمائر ولا الايتان بحرف علة آخر لئلا يلقى
ساكنان معها فيحذف نائيا فرفعوها بالنون لشدة شبهها بحرف العلة ولذا ادغم فيها نحو من وال وتبديل
ألفا في الوقف على نحو اذن ثم حذف للجزم كاحرف العلة ولما جعلوا النصب على الجرف في نظيرها من الاسماء
لتأخيها في اعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحمله عليه في الفعل المعتل

ترفع بالنون وتنصب وتجرم
بحذفها فنابت النون فيها
عن الحركة التي هي الضمة نحو
الزيدان يعلان فيفه الان
فعل ماضع مسفوع
وعلامه رفعة ثبوت النون
وتنصب وتجرم بحذفها نحو
الزيدان لم يقوموا لن يخرجها
فعلامه الجزم حذف النون
من يقوموا وعلامة النصب
سقوط النون من يخرجها
ومنه قوله تعالى فان لم تفعلوا
وان تفعلوا فانتقوا النار
(ص)

(وسم معتلا من الاسماء ما
كالصطفي والمراتي مكارما
فالاول الاعراب فيه قدسرا
جميعه وهو الذي قد قصر
والثاني منقوص ونصبه
ظهر *

ورفعه ينوي كذا أيضا بحر
(ش) نمرع في بيان اعراب
المعتل من الاسماء والافعال
فذكر ان ما كان مثل المصطفي
والمراتي يسمنى معتلا فاشار
بالمصطفي الى ما في آخره ألف
لازمة قبلها فتحة مثل عصا
ورسح وأشار بالمراتي الى
ما في آخره ياء مكسور ما قبلها
نحو القاضي والداعي ثم
أشار الى أن ما في آخره ألف
مفتوح ما قبلها يقدر فيه
جميع حركات الاعراب الرفع
والنصب والجر وأنه يسمى
المقصور فالمقصور هو الاسم
المعرب الذي آخره ألف
لازمة فخرج بالاسم الفعل
نحو برضى والمعرب المبني نحو اذا وبقولنا ألف ما آخره ياء

لا مكان ظهور الفتحة أو تقديرها على حرف العلة ولو قدرت هنا لغات اعرابها بالحدوف وكسرت النون بعد
الانصب تشبيها بالثني وقسمت بعد اختيها تشبيها بالجمع وللخفة ولما كان الضمير المنصل كالجزء قدم عليها
وبها يفرق بين أي اعراب ينصل من المسكامة مع وطأ وأي كلمة تفصل بين السكامة واعرابها (قوله ترفع
بالنون السج) أي عند الجهور وقيل اعرابها مقرر على لام الفعل وحذفت النون للفرق بين المرفوع وغيره
(قوله وتنصب وتجرم بحذفها) لا يرد ثبوتها في الآن يعنون لان هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه
يقهون بالبناء على السكون بخلاف الرجال يعفون فان واده ضمير الجمع ونون الرفع بحذفها الناصب نحو وان
تفعلوا وأصله تعفون وبوار بن حذفت الاولى وهي لام الفعل للاعلال والنون للنصب وقد تحذف النون بلا
ناصب وجازم وجو باع نون التوكيد وجواز بكثرة مع نون الوقاية ويجوز ادغامها فيها وفكهما قد قرئ
تأخر ونفى بفك النونين وادغامهما بنون واحدة والصحيح انها نون الوقاية لا الرفع وبقلة فيما عدا ذلك
كحديث والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أي لا تدخلون ولا تؤمنون
وأصل تحابوا اتعجبوا أفاد في التصريح ومقتضاه جواز ذلك في السعة السكن في الجمع وغيره لا يقاس عليه
اختيارا (قوله فان لم تفعلوا) قيل تنازع الحرفان في الفعل فعمل الثاني وحذف نظيره من الاول وقيل الاصل
ان ثبت انكم لم تفعلوا لغضبي لم في عدم الفعل واستقبال ان في اثبات ذلك العدم على حدان كان قيصة قد
فان المعلق عليه اثبات القدر لا هو نفسه لسبقه على وقت المحاكاة وقيل لم عملت في الفعل وهي معه في محل
جزم بان وجواب الشرط على كل محذوف أي فتركوا العناد وعبر بانقوا النار تنبها على أنه يوجبها (قوله
وسم معتلا السج) معتلا مفعول ثان وما مفعول أول وكالمصطفي صلتها ومن الاسماء بيان لها فهو حال منها
وتقديم الحال على صاحبها جائز لكان قال الرضي بحجب تأخير البيان عن المبين فان قدم جعل بيانا لمحذوف
كثني أو لفظ وجعل المتأخر بدلا منه فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوفا أي لفظا من الاسماء والموصول
بدل منه والمعتل عند الحاجة ما آخره حرف علة وفي الصرف ما فيه حرف علة أو لا أو آخر أو وسطا ولكل
اسم يخصه (قوله مكارما) مفعول المرتقي على حذف مضاف أي درج مكارم أو تمييز محمول على الفاعل
جمع مكرمة بضم الراء وهي فعل الخير (قوله جميعه) امانا كيد للضمير في قدرنا ونائب فاعله ولا ضمير فيه
أوتا كيد للاعراب وان فصل بينهما بالخبر لانه معمول للمؤكد لا لأجنبي على حد ولا يحزن ويرضين بما
آتين كن كاهن لكن الفصل في الآية بمعمول العامل المؤكد لا للمؤكد كد نفسه ويصح جره تأكيد للضمير
في فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤكد (قوله قد قصر) أي سمي مقصورا من القصر وهو الحبس لحبسه
عن المد أو عن ظهور الاعراب ومنه مقصورات في الخيام أي محبوسات عن بعولتين (قوله ينوي) فيه
مع قدر تفنن فانهما شئ واحد على المشهور وقيل المنوي مخصوص بالياء وبالالف الاصلية والمقدر بالالف
المنقلبة نكت (قوله كذا أيضا بحر) الظاهر ان كذا متعلق بيجر على انه حال من ضميره أو صفة
لصبر محذوف أي يجر حراما مثل ذافي كونه منو بالا على انه ظرف لغو فتدبر (قوله جميع حركات الاعراب)
مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف فانه تقدر فيه الفتحة ككلمة وهذا التقدير للتعذر لان الف اللفظية
لاستطاعتها وجوبها مع النفس بتعذر تحريكها لابقائها همزة (قوله آخره ألف) أي لينة لاهمزة كالخطأ
(قوله لازمة) أي لفظا أو تقديرا كالمقصور المنون ولا يرد أن نحو المقرئ اسم مفعول من أقرأه الكتاب
ببدال الهمزة ألفا يجرى عليه حكم المقصور مع انه يخرج بقيد اللزوم حيث يجوز النطق بالهمز بدلها لا
نقول ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والتعريف للمقصور قياسيما وكذا يقال في الياء
(قوله فخرج بالاسم الفعل) أي فلا يسمى مقصورا في الاصطلاح وكذا المبني وان كان ممنوعا من المد وظهر
الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره ياء) أي لازمة لتخرج ياء المثني والجمع والاسماء الخمسة

وهو المنقوص نحو القاضى كما سيأتى وبلازمة المثني حال الرفع نحو والزيدان فان ألفه لا تلزم اذ تقلب ياء في الجر والنصب نحو والزيدين وأشار بقوله والثان منقوص الى المرتقى فالمنقوص هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المرتقى فاحترز بالاسم عن الفعل نحو يرمى وبالمعرب عن المثني نحو الذى وبقوله قبلها كسرة عن التى قبلها ساكون نحو ظي ورعى فهذه امثلة جار مجرى الصحيح في رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزه بالكسرة وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو رأيت القاضى قال الله تعالى يا قومنا أجيئوا داعى الله ويقتدر فيه الرفع والجر لثقلها على الياء نحو (٥٠) جاء القاضى ومررت بالقاضى فعلمة الرفع ضمة مقدرة على الياء وعلامة

(قوله يظهر فيه النصب) أى ما لم يكن الجزء الاول من مركب من جى أعرب كائنه ضايفين كرايت معدى كرب ونزات قالى فلا اسم موضع ففسكن الياء بلا خلاف استصحبها بالحكمها حالة البناء أو منع الصرف كما فى الهمع وفى الروض الانف تقول تفرقوا يادى سبابسكون الياء وهو حال جعلها كالاسم الواحد اه نسكت اسكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقا كقوله ولوان واش باليامة داره * ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا

فسكن ياء واش وحذفها للتنوين قال المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه جل النصب على الرفع والجر والاصح جوازه فى السعة لقراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء وألف بعدها اه صبان (قوله ويقتدر فيه الرفع والجر) أى لثقلها على الياء وقد ظهر ضرورة كقوله لعمر ك ما تدرى متى أنت جأتى * واسكن أقصى مدة لعمر عاجل

وكقوله جوير

فيوما يوافين الهوى غير ماضى * ويوما ترى منهن غولا تغولا

(قوله وأى فعل الخ) أى مضارع لان الكلام فى المعرب وفعل الشرط كان محذوفة للضرورة لانه لا يحذف مع غيران ولولا مفسر اقبل بعده كما نص عليه ابن هشام فى شرح بانت سعاد وآخر اسم كان ومنه صفته وألف خبرها وقف عليه بالسكون على لغز بيعة فى المنصوب ولا ينافيه رسم أو واو بلا ألف لا مكان جعله خبر مبتدأ محذوف أى وأخر منته واواسخ فأولعطف الجملة على جملة كان بتمامها أو اسمها ضمير الشأن وجملة آخر منته ألف خبرها مفسرة كفى الاشعوى أى فهمى فى محل نصب وقولهم لا محل للجملة المفسرة أى لغز ضمير الشأن وصرح بذلك الجرى على أن كان الشانية ناقصة حيث جعل الجملة خبرها وقيل انها تامة لان الجملة لتفسيرها الضمير كأنها هو وقيل واسطة فى كان الشانية ثلاثة أقوال حكاه فى النسك وأصحها الاول لان ضمير الشأن لا يعمل فيه الا ابتداء أو أحد نواسخه وعلى الاخير ين فعمل محل الجملة رفع كفسرها الفاعل أو لا محل لها بحرر (قوله فمعتلا) الاولى جعله مفعولا ثانيا لعرف بمعنى علم لاحال من ضميره لان القصدي لم كونه معتلا لا معرفة ذاته مقيدة به أو ضمن عرف معنى سعى وانظر لم دخلت الفاء فى جواب الشرط مع صلوحة لمباشرة الاداة ولعله على تقدير قد فتأمل (قوله فالألف) منصوب بمحذوف يفسره انولازم له كاقصد أو لا بس على حد يد اضرب أخاه ولا يقدر انولان الألف لا تنوى (قوله ثلاثهن) أى أحرف العلة مفعول أحذف ومفعول جازما محذوف أى الافعال أو ثلاثهن أى الافعال فهو مفعول جازما ومفعول أحذف محذوف أى أحرف العلة وعلى الاول حل الشارح (قوله تقض) أى تؤد حكما أى يحكموا به أو تقض بمعنى تحكم وحكما مصدر مبين لنوعه (قوله الى أن النصب يظهر الخ) وقد يقدر للضرورة كقوله

الجر كسرة مقدرة على الياء وعلم مما ذكر ان الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة نعم ان كان مبنيًا وجد ذلك فيه نحو هو ولم يوجد ذلك فى المعرب الا فى الاسماء الستة فى حال الرفع نحو جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين أحدهما ما سمى به من الفعل نحو يدعو ويغزو والثانى ما كان أعجميا نحو سمند ورفندو (ص)

(وأى فعل آخر منته ألف * أو واو ياء فمعتلا عرف) (ش) أشار الى أن المعتل من الافعال هو ما كان فى آخره واو قبلها ضمة نحو يغزو أو ياء قبلها كسرة نحو يرمى وألف قبلها فتحة نحو يخشى (ص) (فالألف انوفيه غير الجزم * وأيد نصب ما كيدع ويرى والرفع فيهما انوا وحذف جازما * ثلاثهن تقض حكما لازما)

(ش) ذكر فى هذين البيتين كيفية الاعراب فى الفعل

المعتل فذكر ان الألف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو زيد يخشى فيخشى مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف وان يخشى فيخشى منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف وأما الجزم فيظهر لانه يحذف له الحرف الاخير نحو لم يخش وأشار بقوله وأيد نصب ما كيدع ويرى الى ان النصب يظهر فيها آخره واو ياء نحو وان يرمى وأشار بقوله والرفع فيهما انوا الى ان الرفع يقدر فى الواو والياء نحو يدعو ويرى فعلمة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء وأشار بقوله وأحذف جازما ثلاثهن

اسمى جنس الاسم المنكر والمعرف لاعلمين لهما كما قيل والالمنع الصريف ولا يصح ان علميتهما لكونهما
ترجمة لان مدلولهما حينئذ الالفاظ التي بعدهما كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران لان التقدير هذا باب
شرح النكرة كما لا يخفى وقدم النكرة لكثرتها اذ كثير من النكرات لا معرف فله كاحد وعرب دون
عكسه ولسبقها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشيء من حيث هو والمعرفة لا بد لها من تعيين ما في القصد
بنحو صلة أو عهد قيل ووجود كالأدنى اذ اوله يسمى انسانا ومولودا ثم يوضع له العلم ونحوه ويرده انه يطلق
عليه المعارف أيضا كهو وهذا الذي ولد والمولود فتدبر وأنكر النكرات المذكور فوجود فيحدث
فجوهر فبسم فنام فخيوان فانسان فرجل فعالم ويقاس على ذلك ما شابهه فكذلك كور معلوم وشئ اصدق
الشيء بالمعلوم لغة وكحيوان شجر وحجر مثلا وكانسان فرس وحمار وكرجل امرأة وكعالم جاهل وضارب
مثلا وما بينهما العموم الوجهي كإنسان وأبيض فالظاهر أنهما في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه
وبعد فلا فائدة في هذا البحث الا لقرين (قوله نكرة) مبتدأ لانها المحدث عنها وسوغه التقسيم لا الجنس
في ضمن الافراد كما قيل لعدم صلوحه مسوغا كما مر في الكلام وقابل آل خبر وذكرة لان المراد اسم قابل آل
والاسم يقع على المذكر والمؤنث والتأول النكرة باللفظ مثلا لا بالكملة قيل أول كون النكرة صفة
لخوف من ذكر أي اسم نكرة وهو الذي سوغ الابتداء بها ويرده ما مر من انها اسم جنس للمنكر
لا وصف الا أن يلاحظ أصلها وهو المصدرية وتؤول بالاشتقاق في أن قابل آل الخ تعريف للنكرة والتعريف
ليس محولا على المعرف لا مواطأة ولا اشتقاقا كما صرح به الميزانيون لتلاخيم عليه قبل تصويره وانما هو
تفسيره على حذف أي التفسيرية أو عطف بيان عليه كجاء يدا بوعبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج الى
مسوغ كذا قيل وهو مردود بأن الحكم على الشيء انما يتوقف على تصويره بوجه ما ولو بالاسم لا التصور
التام الحاصل بالتعريف مع أن كونه تصورا خاليا عن الحكم انما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعرف أما
بالنسبة للمتكلم العالم به فحكم قطعا وان كان قصده الاصلية تفسيره وهذا معنى ما قيل انه تصوير لا تصور ولو
سلم عدم حمل أصلا كما اختاره بعض المحققين فلا بد من المسوغ لتصحيح صورة اللفظ لانها مابتدأ وخبر
صورة لاحقيقة فتدبر وحمل المواطأة ما يصح بالاتأويل بالمشق أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه
وحمل الاشتقاق بخلافه كحمل العلم على الشافعي (قوله مؤثرا) حال من المضاف اليه وهو آل لان المضاف اسم
فاعل يقتضي العمل في الحال (قوله ما يقبل آل الخ) اعترض بأنه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا
ومجرد ررب وأفعل من فانها نكرات مع انها لا تقبل آل ولا تقع موقعه وغير مانع لدخول يهود ومجوس
وضمير الغائب العائد لنكرة كجاء في رجل فأكرمته فانها معارف مع ان الاولين يقبلان آل والثالث
واقع موقع قابلها وهو رجل والجواب عن الاول ان الحال وما معه يقبل آل في الافراد ولا يضر عدم قبولها في
تراكيها الخاصة لعروضه وعن الثاني أن يهود ومجوس لا يقبلانها الا اذا كانا جمعين ليهودى ومجوسى
كروم ورومى وهما حينئذ نكرتان أما اذا كانا علمين على القبيلتين فلا حينئذ يمتنعان الصريف للعلمية
والتأنيث المعنوى وأما الضمير فعناء الرجل المذكور وهو لا يقبل لارجل بالنسبة فتدبر (قوله وتأثر فيه
التعريف) قيد به لانه المراد من تأثير آل عند الاطلاق خروج نحو العباس والحرف فان آل فيها مؤثرة للمع
أصلها من الوصفية بشدة العبوس والحرف لا للتعريف (قوله ومثال ما يقع) منه أيضا ما وقع في الابهام
كاحد وعرب وغير وشبهه لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرؤ وامرأة والعلم بسمع دخول آل عليها
فيكون نحو الغير والشبه مولدا وكذا أسماء الاستفهام والشرط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان وأما ضمن
الاستفهام والشرط فزائد على أصل الوضع ومن هذا النوع أيضا لامن الاول أسماء الفاعلين والمفعولين
لان آل فيها موصولة لا معرفة وهي بمعنى ذات وقع عليها أو منها الضرب مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجزء

(نكرة قابل آل مؤثرا)
أو واقع موقع ما قد ذكرنا
(ش) النكرة ما يقبل آل
وتأثر فيه التعريف أو يقع
موقع ما يقبل آل مثال ما
يقبل آل وتأثر فيه التعريف
رجل فتقول الرجل واحترز
بقوله وتأثر فيه التعريف
فما يقبل آل ولا يؤثر فيه
التعريف كعباس علما
فانك تقول فيه العباس
فتدخل عليه آل لكنها لا
تؤثر فيه التعريف لانه
معرفة قبل دخولها عليه
ومثال ما يقع موقع ما يقبل
آل ذواتي بمعنى صاحب نحو
جاءني ذومال أي صاحب
مال فذو نكرة وهي لا تقبل
آل لكنها واقعة موقع صاحب

وإدخال آل عليها المحن عند الجمهور لإضافتها معنى وتندو بينهما بدل عنها وكذا أسماء الأفعال النكرات
لوقوع صه مثلاً موقع سكوتا أو موقع اسكت الدال عليه فتدبر (قوله) وصاحب يقبل آل) أى المعرفة لأن
المراد به الدرام والثبوت فهو صفة مشبهة لاسم فاعل حتى تكون موصولة (قوله) وغيره معرفة) أفرد
الضمير لإرادة المذكر لأن العطف بالواو لا ينهاه تنوينية بمعنى الواو لا لاللا حد الدائر حتى تقتضى الأفراد
وفى الأخبار قلب لأن المعرفة هى المحدث عنها يبين خاصتها كالنكرة ولم يعرفها بالحد لما فى التسهيل
من تعذر بلا اعتراض عليه وعلمه بالمبطل وقدر عرف كثير النكرة بما شاع فى جنس موجود كرجل
أو مقدر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل فى شئ بعينه ولا اعتراض وأفهم كلامه عدم الواسطة بينهما
وهو الأصح خلاف المن أنبتها فيما لا يدخله تنوين ولأن كمن وما (قوله) كهم وذى الخ لم يرتبها لضيق النظم
وقدرتها فى الكافية بقوله

فضمير أعرفها ثم العلم * فتدو إشارة فوصول ثم
وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون ونحو أجمع فى التوكيد لندكرها فى أبوابها وذ كرسحرفيا

لا ينصرف ويقاس به أمس وبعضهم يرد ذلك الى ما هنا لأن تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الإضافة

المقدرة والباقي بأل مقدرة لئلا يختار فى التسهيل ان تعريف المنادى بالمواجهة له والاقبال عليه لأبال

فليس مما هنا * وأعلم ان الجلالة أعرف المعارف اجماعاً ثم الضمير على الأصح لا العلم ولا الإشارة وأعرفه ضمير

المنسك كالمخاطب فالغائب السالم من الإبهام بان يتقدم اسم واحد كإلى التصريح بخلاف جاء زيد وعمرو

فأكرمته فهذا كالعلم أو دونه والمراد العلم الشخصى كإلى التسهيل أما الجنسية فالظاهر أنه دون الجميع وأما

المضاف فكما أضيف إليه عند المصنف مطلقاً وعند الأكراب كإلى المضاف للضمير فكالمعلم لأنه يوصف به كمررت

بن يد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه ورد بأنه لا ضرر فى ذلك بل هو الانسب

لكونها تعين الموصوف وتوضحه ولذا اختاره ابن هشام تبعاً للقرآن والشواهد وقال المصنف أنه الصحيح

نعم على قول الناظم بنقض القول بأن الضمير أعرف الجميع والانسب كون المضاف دون ما أضيف إليه مطلقاً

لا كقسابة التعريف منه ولأن نحو غلام زيد صادق بأى غلامه فيه إبهام عن زيد (قوله) والذي مقتضاه

أنه يسمى معرفة حال أفراده عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام للزومه له وعدم استعماله بدونها بخلاف

المضاف دون المضاف إليه (قوله) فالذى الخ) لما فاته ترتيبها ذكر إرتبها تبويبا لكن فانه ان يترجم للضمير

كأخوته والفاء فصيغة كإلى الخى وما مفعول أول اسم والظرف صلتها أى فإوضع لذى غيبة الخ أى لفظه ومه

السكى بناء على قول السعدان المضمرات ونحوها كالأشارات والموصولات والحروف كإيات وضعها جزئيات

استعمالاً فهو مثلاً موضوع لمطلق غائب ولا يستعمل إلا فى واحد بخصوصه كى بدأ والمعنى فإوضع لأفراد

ذى غيبة بناء على قول العضد والسيد انها جزئيات وضعها استعمالاً فهو موضوع لكل فرد فرد مما

يستعمل فيه لكن بواسطة استحضارها بأمر كلى نعم تلك الأفراد لتعذر أن يحيط الواضع على أنه من البشر

بحجميها وقت الوضع تفصيلاً فالوضع عام والموضوع له خاص فان قلت اذا كان الضمير والإشارة والموصول

مستوية وضعها واستعمالها معنى كون بعضها أعرف من بعض كما مر قلت لان تعريفها من أمر زائد على

الوضع كالرجوع والحضور فى الضمير والإشارة فى اسم الإشارة والصلة فى الموصول ولا شك أن بعض هذه

أوضح من بعض فالترتيب إنما هو باعتبارها بالوضع ألا ترى أن الحروف مثلها وضعها واستعمالها وليست

معارف لعدم قرينة التعريف فتدبر (قوله) كانت) جوه بالكاف لقصد لفظه وليس من إنباة ضمير

الرفع عن ضمير الجر كاتوهم (قوله) بالضمير) فاعيل من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه غالباً ومن الإضمار

وهو الإخفاء لكثرة استتاره ولأنه خفى فى نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف الخمس غالباً

وصاحب يقبل آل نحو

الصاحب (ص)

(وغيره معرفة كهم وذى

وهند وبنى والعلام والذى)

(ش) أى غير النكرة

المعرفة وهى ستة أقسام

الضمير كهم واسم الإشارة

كبنى والعلم كهند والحلى

بالالف واللام كالغلام

والموصول كالذى وما

أضيف إلى واحد منها كبنى

وستنكح على هذه

الأقسام (ص)

(فالذى غيبة أو حضور

كانت وهو ضمير بالضمير)

(ش) يشير إلى أن الضمير

وهي التاء والكاف والهاء ولذا يسمى مضمرا أيضا ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا أي كنى به عن
الظاهر اختصارا (قوله مادل على غيبة) أي لفظ جامد وضع لذي غيبة الخ فخرج أحرف المضارعة وكاف
الخطاب في نحو ذلك وآخر نحو أنت وإياه وضمير الفصل عند البصر بين فاتها أحرف لنفس الغيبة والخطاب
لأنهما وخرج أيضا ما فيه أل الحضورية كجئت الساعة ونحو يازيد فان الحضور في ذلك ليس من الوضع
بل من القرائن والمراد بالحضور خصوص التمسك والخطاب بقرينة التمثيل لا مطلق حضور فخرج أسماء
الإشارة على أن حضورها لم يعتبر وضعها وانما لزما من كونها لا يشار بها إلا حاضر وبايقاع ما على الاسم
الجامد فخرج لفظ غائب وضمير الخطاب فانها مشتقة على أن المراد هنا بالتمسك شخص يحكي بذلك اللفظ
عن نفسه وبالخطاب شخص يوجه إليه الخطاب به وبالعاب ما تقدم له ذكر أي مرجع وهذه ليست
كذلك وبهذا تخرج الأسماء الظاهرة بناء على أنها موضوعات للغائب لأنها لم تقدم ذكرها والأصح أنها
وضعت لسميها المعلن لا بقيد غيبة ولا حضور فاستعملها في كل منهما حقيقة واعلم أن ضمير الغائب لا بد من
تقدم مرجعه لفظا ولو بمادته كاعدلو أو أقرب أي العدل المفهوم من اعدلوا أو معنى بأن يعلم من السياق
نحو ولا يوبه لكل واحد أي الميت بقرينة ذكر الارث حتى توارت بالحجاب أي الشمس بقرينة ذكر
العنبي والاطباء عن ذكره أي صلاة العصر أو رتبة كضرب غلامه زيد فان رتبة الفاعل قبل المفعول
ولا يعود على ما تأخر لفظا ورتبة الأفي ست مسائل جعلوها في حكم المتقدم لسكرات خاصة بها كالأجال ثم
التفصيل وهي ضمير الشأن والقصة والضمير المجرور برب والمرفوع بنعم أو بأول المتنازعين كما سبق في
أبوابها والضمير المبديل مفسره كضربته زيد واللام صل عليه الرؤف الرحيم والضمير المخبر عنه مفسره نحو
ما هي الأحياء الدنيا وقولهم هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت وقيل ضمير هذين للقصة
وقيل من باب ضربته زيد بالجملة تقول وتحمل خبره وفي الجمع انه قد يرجع إلى نظير السابق نحو وما يعمر من
معمر ولا ينقص من عمره أي عمر معمر آخر عندى درهم ونصفه أي نصف درهم آخر اه وجعله الدمامي
لنفس السابق مع حذف مضاف أي من مثل عمره ومثل نصفه (قوله وذو اتصال) اما خبر مقدم عن
مالا نها هي المعرفة أو عكسه لان القصد تعريف المتصل بماذا كرو منه صفة ذو (قوله مالا يتبدأ) أي به حذف
الجار فاقبل الضمير واستمر وليس محذوفا لانه نائب الفاعل ولما حذف العائد المجرور بغير شرطه والمراد
لا يتبدأ به الخ مع بقاءه على حالته الأولى فخرج ضمير ضربه بضمير بتم وضربه بتم فانه إذا ابتدئ به صار
مبتدأ بعد أن كان مفعولا فلأورد بقاؤه مفعولا قيل إياهم ضربه بتم لا هم افتدبر (قوله الا) مفعول يلي
لقصد لفظه واختيار انصب بنزع الخافض أي في الاختيار والمراد ما يعي الاستثنائية والوصفية وهي التي
بمعنى غير كما في شرح الجامع (قوله كالياء والكاف الخ) تمثيل لأنواعه ومحاله لكونه راعى الاعرف فقدم
التمسك بالخطاب فالغائب وان فانه تقدم المرفوع وتأخير المجرور كعادتهم للضرورة فمثل التمسك والمجرور
بإني ولا مخاطب والمنصوب بأكرمك والمرفوع والغائب بسليبه (قوله المضمير) أي من حيث هو ينقسم
إلى وهل المنصل أصل المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار أو كل أصل قولان (قوله فالى عوض الخ)
لى خبر مقدم وناسر مبتدأ مؤخر والاد مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الأياه وعوض ظرف يستغرق
المستقبل كابدا الآن مختص بالنفي وهو مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد وسمع فيه حينئذ
السكر والفتح فان أضيف نصب كالأفعلة عوض العائدين كأبد لا يدين وفي القاموس ما رأته عوض
فاستعمله في الماضي (قوله وما نبال الخ) ما الأولى نافية والثانية زائدة لا مصدرية خلافا لعينى لان اذا
الشرطية مخرجة بالجل الفعلي وجلة ان لا يجاوزنا الخ مفعول نبالى وديار بمعنى أحد من ألفاظ العموم
الملازمة للنفي أصله ديوار لانه من دار يدور والاك مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الأياك أي لانبالى بعدم

مادل على غيبة كهو أو
حضور وهو قسمان أحدهما
ضمير الخطاب نحو أنت
والثاني ضمير التمسك نحو
أنا (ص)

(وذا اتصال منه مالا يتبدأ
ولا يلى الاختيار أبدا
كالياء والكاف من ابني
أكرمك

والياء والها من سليبه ممالك
(ش) المضمير البارز
ينقسم الى متصل ومنفصل
فالمتصل هو الذى لا يتبدأ
به كالكاف من أكرمك
ونحوه ولا يقع بعد الأفي
الاختيار فلا تقول ما
أكرمك الاك وقد جاء
شاذ في الشعر كقوله
أعوذ برب العرش من قئة
بغت

على فالى عوض الاله ناصر
وقوله

وما نبالى اذا ما كنت جارتنا
أن لا يجاوزنا الاك ديار
(ص)

وكل مضمرة البناء يجب * ولفظ ما جوف كلفظ ما نصب (ش) المضمرات كلها مبنية لشبهها بالحرف في الجود ولذلك لا تنصرف ولا تنفي ولا تجمع وإذا تقررا مبنية فنهما يشتركان في الجر والنصب وهو كل ضمير نصب أو جرم متصل نحووا كرمك ومرت بك وأنه وله فالكساف في أكرمك في موضع نصب وفي بك في موضع جر والهاء في أنه في موضع نصب وفي له في موضع جر ومنهما ما يشتركان في الرفع والنصب والجر وهو ناو اليه أشار بقوله (ص) للرفع والنصب وجوا ناصح * (٥٥) كاعرف بنا فأننا لنلنا المنهج (ش) أي صاحب

لفظ نا للرفع نحو لنا والنصب نحو فأننا ولا جسر نحو بنا وما يستعمل للرفع والنصب والجر الياء فقال الرفع اضربني ومثال النصب أكرمني ومثال الجر ضربني ويستعمل في الثلاثة أيضا هم فقال الرفع هم قائمون ومثال النصب أكرمهم ومثال الجر لهم وإنما لم يذكر المصنف الياء وهم لانهما لا يشبهان نا من كل وجه لان نا تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد وهي ضمير متصل في الاحوال الثلاثة بخلاف الياء فانها وان استعملت للرفع والنصب والجر وكانت ضمير متصل في الاحوال الثلاثة لم تكن بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة لانها في حالة الرفع للمخاطبة وفي حالة النصب والجر للمتكلم وكذلك هم لانها وان كانت بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة فليست مثل نا لانها في حالة الرفع ضمير منفصل وفي حالة

مجاورة سواك أيها المحبوبة إذا كنت أنت جارتنا وفي نسخ وما علينا أي وما علينا بأس بعدم مجاورة سواك وإذا تأملت في معنى البيت وجدت الابعنى غير الاستثنائية فتكون في محل نصب على الحال والكساف في محل جر بالإضافة لاستثنائي كما قاله أرباب الحواشي والاتصال ممنوع بعد كل منهما كما في شرح الجامع (قوله وكل مضمرة الخ) لما كان تقسيمها الآتي بحسب مواقع الاعراب يوههم اعرابها دفعه بذلك في ابتدائه ليعلم ان الجر وغيره لمخالفا فقط وليس هذا مكررا مع قوله قبل كالشبه الوضحي لانه لا يفيد هذه السكينة فأشار هنا الى أن هذا الشبه في بعضها والباقي محمول عليها وأن له عللا أخرى (قوله كلفظ ما نصب) أي في الصورة ولومع اختلاف الحركة كضربته وبه واعلم أن كلامه الآن في المتصل من قوله وذو اتصال الى قوله وذو ارتفاع وانفصال فأشار الى المجرور والمنصوب في هذا الشرط وكل منهما اثنا عشر قسمها كما سيأتي والى المرفوع فيما بعده وإنما أخره لانه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المار وهو عام للم متصل والمنفصل فربما توهم أن ما بعده عام مثله فدفع ذلك بتقديم المجرور الذي لا يكون في المنفصل أصلا فتدبر (قوله في الجود) هذا أحدا وجه أربعة في التسهيل ثانيها الشبه الوضحي في بعضها وحمل الباقي عليه ثالثها الشبه الافتقاري لافتقار دلالتها الى المرجع أو الخطاب مثلا رابعها استغناؤها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني كالخرف اه وقال ابن غازي للشبه المعنوي لتضمنها معنى التسكيم والخطاب والغيبة وهي من معاني الحروف الجزئية كحرف المضارعة والواحق في أي اي واياك واياه اه ومقتضاه أن مثل أحوف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي (قوله ولا تنفي الخ) وأما نحو هو ما وهم ونحن فوضعت كذلك ابتداء (قوله للرفع الخ) متعلق بصلح الواقع خبرا عن نا وهو بفتح اللام أفصح من ضمها لكن الفتح هنا متعين لثلاث لا يلزم عيب السناد (قوله كاعرف بنا) ضمنه معنى أشعر فعداه بالباء أو هو بمعنى اعترف بقدرنا (قوله لا يشبهان نا الخ) هذا ظاهر فيما مثل به فقط لا في نحو أعجبنى كوني مسافرا الى أبي فان الياء في الجميع ضمير متصل بمعنى واحد ومحلها نصب في الاول ورفع في الثاني بالكون وجر في الثالث والجواب أن رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعا كالفاعل ومحلها الاصل بالنسبة للمضاف هو الجر فقط أما ما فشرطه بالإضافة (قوله وألف) مبتدأ أسوغه عطف المعرفة عليه ولما غاب خبره وأشار بهندام قوله للرفع والنصب وجر الى جواز عطف المعرفة على النكرة وعكسه واكتفى بذلك عن ذكره في باب العطف وأشار بهندام الثلاثة مع نا المتقدمة الى بعض أقسام البارز المرفوع وبقى التاء في نحو ضربت بضرب بتم الخ وباء المخاطبة في تضرب بين ثم ذكر المستتر في كمال ضمائر الرفع المتصلة ستة عشر كما ستعرفها (قوله من ضمائر الرفع) أي مع الافعال أمافي نحو ضاربان وضاربون خرفان والفاعل مستتر (قوله وليس بجيد) ولو قال لما غاب وخوطب السكفاء لكان أجيب عنه بأنه دفع التوهم بالمثل كما أفاده انها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه بحسب الاعراب لا الغائب وغيره (قوله ومن ضمير الرفع) أفاد بتقديم الخبر اختصا ص المستتر بالمرفوع لانه عمدة فلا بد منه لفظا وتقدير او ما غيره ففضلة الاداعي الى تقديره اذا عدم من اللفظ الار بط الخبر ونحوه وذلك نادر وصنيع المصنف صريح في أن المستتر من المتصل لان كلامه الآن فيه وهو الاصح لامن المنفصل كما قبل

النصب والجر ضمير متصل (ص) (ألف والواو والتون لما * غاب وغيره كقما واغلبا) (ش) الالف والواو والتون من ضمائر الرفع المتصلة وتكون للغائب والمخاطب فمثال الغائب الذي يدان قما والواو الذي يدان قما والواو الذي يدان قما والمخاطب اعلم واغلبا واعلم ويدخل تحت قول المصنف وغيره المخاطب والمتكلم وليس بجيد لان هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا بل انما تكون للغائب والمخاطب كما مثلنا (ص) (ومن ضمير الرفع ما يستتر * كفاعل

أوافق نغبط اذ تشكر (ش) ينقسم الضمير الى مستتر و بارز والمستتر الى واجب الاستتار وجائزه والمراد بواجب الاستتار ما لا يحل محله الظاهر
وبجائز الاستتار ما يحل محله الظاهر وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار الضمير أربعة * الاول فعل الامر للواحد
المخاطب كالفعل التقدير أنت وهذا الضمير لا يجوز بارزه لانه لا يحل محله الظاهر فلا تقول افعل زيد فافعل أنت فانت تأ كيدا للضمير المستتر
في افعل وليس بفاعل لافعل لصحة (٥٦) الاستغناء عنه فتقول افعل فان كان الامر لواحدة أو اثنين أو جماعة برز الضمير

نحو اضرب واضربا
واضربوا واضربن * الثاني
الفعل المضارع الذي في أوله
الهمزة نحو أوافق التقدير
أما فان قلت أوافق انا كان
انانا كيدا للضمير المستتر
* الثالث الفعل المضارع
الذي في أوله النون نحو
نغبط أي نحن الرابع الفعل
المضارع الذي في أوله التاء
نخطب الواحد نحو تشكر
أي أنت فان كان الخطاب
لواحدة أو اثنين أو جماعة
برز الضمير نحو أنت تفعلين
وأنتما تفعلان وأنتم تفعلون
وأنتن تفعلن هذا ما ذكره
المصنف من المواضع التي
يجب فيها استتار الضمير
ومثال جائز الاستتار زيد
يقوم التقدير هو وهذا
الضمير جائز الاستتار لانه
يحل محله الظاهر فتقول
زيد يقوم أبوه وكذا كل
فعل اسند الى غائب أو غائبة
نحو ههنا تقوم وما كان
بمعناه نحو زيد قائم أي هو
(ص)

اذ لا يمتدأ به ولا يلي الا بل لا ينطق به أصلا واختار في الجامع أنه واسطة لأن الاتصال والانفصال من عوارض
الالفاظ المحققة اه نكت (قوله أوافق) مجزوم في جواب الامر ونغبط بالعين المججمة بدل منه (قوله
ينقسم الضمير) أي المتصل بالامر والمراد بالبارز ما له وجود في اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف في نحو الذي
ضربت لا مكان النطق به أما المستتر فامر عقلي لا يمكن النطق به أصلا وانما يستعير ون له المنفصل في قولهم
تقديره أنت مثلا لا تقرب كما مر فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حالا من
المحذوف لانه يدل عليه اللفظ والعقل لاقرينة فهو كالموجود ولذلك اختص بالعمد أما المحذوف فلا بد له من
القرينة (قوله ما يحل محله الظاهر) أي بان يمكن تساطع عامله على الاسم الظاهر والضمير المنفصل كمن يدقام
يصح فيه قام أبوه أو ما قام الاهو بخلاف الواجب وليس المراد بالجواز صحة بروزه اذ يقال قام هو على الفاعلية
لان المستتر مطلقا لا ينطق به أصلا لانه أمر عقلي وحينئذ فقسمة هذا جائزا ومقابلته واجبا بمجرد اصطلاح
لا مشاحة فيه فاندفع ما للموضح هذا أفاده سم (قوله للواحد) سيد كبحترزه والمخاطب لبيان الواقع
ولم يبد كرهى الواحد لدخوله في المبدوء بالتاء (قوله لا يجوز بارزه) الاولى واجب الاستتار كما قال في مقابله
الآتي كما يعلم مما مر (قوله في أوله الهمزة) الاولى حذف في (قوله نحو تشكر) الأفيد جعله للواحدة أو ثلثة الغائبة
نحو ههنا تشكر ليسكون الماتن ممثلا للمستتر جوازا أيضا ولحصول الخطاب بفعل (قوله هذا ما ذكره الخ) بقي
مما يجب استتاره كافي التوضيح وشرحه مرفوع بفعل الاستغناء أو التوجب أو باسم فعل مضارع أو باسم فعل
أمر لمفرد كان أولا كينزال يازيد ويأهندو يازيدان الخ أو بالمصدر المائب عن فعله في الامر نحو فضرب
لرقاب أو بفعل التفضيل اه ولا يرد أن الأخير يرفع الظاهر في مسألة السكحل اجماعا وفي غيرها على لغة قليلة
كما سيأتي لندور ذلك وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له بجائز الاستتار قطعاً كما سيمثل له الشارح
بز يدقام لانه يخالفه الظاهر بطراد كزيد قائم أبوه وعدم صحة بروزه لا يضر كما علم مما مر خلافا لمن وهم فيه
وكذا مرفوع نعم وبئس فتدبر (قوله وكذا كل فعل الخ) أي مضارعا كان أو ماضيا لافعل الاستغناء
والتوجب فانهما للغائب مع وجوب الاستتار فيهما الجريان الثاني مجرى المثل فلا يغير والمثالي فبوت حمل الاول
على الا في تلوا المستثنى له (قوله وما كان بمعناه) أي الفعل من الصفات المحضة سواء جوت على من هي له
كما مثله أولا وخرج بالمحضة ما غلبت عليها الاسمية كالاجوع والاطمح فلا ضمير فيها أصلا دلالاتها على مجرد
الذات وبقى من مواضع الجواز اسم الفعل الماضى كهيئات (قوله وذوارتفاع) أي محلا كما مر وهو خبر
مقدم عن أنا وهو بسكون الواو لغة حكاهما الفارضى لا مجرد الوزن مبتدأ وأنت عطف عليه والخبر محذوف
أي كذلك ولم نعطفهما على أنا لافراد خبره المتقدم فهذه الغمائر لا تكون بالاصالة الامر فوعة وأما
ورودها غير مرفوعة فامعها بالنيابة عن ضمير الجر نحو ما أنا كانت ولا أنت كأننا لقبح اللفظ معه
أو انصب نحو * ياليتني وهما تخلو بمنزلة * للضرورة ويكثر نيابتها في التوكيد كرايتك أنت ومررت
بك أنت كما سيأتي وأما نداؤه في نحو يا أنت فشاذ (قوله أنا لامتكم الخ) المختار عند البصر بين أن الضمير

نحو اضرب واضربا
واضربوا واضربن * الثاني
الفعل المضارع الذي في أوله
الهمزة نحو أوافق التقدير
أما فان قلت أوافق انا كان
انانا كيدا للضمير المستتر
* الثالث الفعل المضارع
الذي في أوله النون نحو
نغبط أي نحن الرابع الفعل
المضارع الذي في أوله التاء
نخطب الواحد نحو تشكر
أي أنت فان كان الخطاب
لواحدة أو اثنين أو جماعة
برز الضمير نحو أنت تفعلين
وأنتما تفعلان وأنتم تفعلون
وأنتن تفعلن هذا ما ذكره
المصنف من المواضع التي
يجب فيها استتار الضمير
ومثال جائز الاستتار زيد
يقوم التقدير هو وهذا
الضمير جائز الاستتار لانه
يحل محله الظاهر فتقول
زيد يقوم أبوه وكذا كل
فعل اسند الى غائب أو غائبة
نحو ههنا تقوم وما كان
بمعناه نحو زيد قائم أي هو
(ص)

(ش) تقسم أن الضمير ينقسم الى قسمين مستتر و بارز وسبق الكلام
في المستتر والبارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وسبق الكلام على ذلك والمنفصل يكون مرفوعا
ومنصوبا ولا يكون مجرورا وذكر المصنف في هذا البيت البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر أنا لامتكم وحده ونحن لامتكم المشارك أو المعظم
نفسه وأنت للمخاطب وأنت للمخاطبة وأنت للمخاطبتين وأنتم للمخاطبتين وأنتم للمخاطبات وهوللغائب وهي للغائبة
وهوللغائبتين أوللغائبتين وهوللغائبتين وهوللغائبات (ص)

فيه

في المستتر والمستتر و بارز وسبق الكلام
في المستتر والبارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وسبق الكلام على ذلك والمنفصل يكون مرفوعا
ومنصوبا ولا يكون مجرورا وذكر المصنف في هذا البيت البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر أنا لامتكم وحده ونحن لامتكم المشارك أو المعظم
نفسه وأنت للمخاطب وأنت للمخاطبة وأنت للمخاطبتين وأنتم للمخاطبتين وأنتم للمخاطبات وهوللغائب وهي للغائبة
وهوللغائبتين أوللغائبتين وهوللغائبتين وهوللغائبات (ص)

(وذواتنصاب في انفصال جعلها * اياى والتعريف ليس مشكلا) (ش) أشار في هذا البيت الى المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر اياى
للتكلم وحده واياى بالتكلم المشترك أو المعظم نفسه واياى للمخاطب (٥٧)

أو المخاطبين واياىكم
للمخاطبين واياىكن
للمخاطبات واياىه للغائب
واياها للغائبة واياهما
للتائبين والتائبات واياهم
للتائبين واياهن للتائبات
(ص)

(وفي اختيار لايجي المنفصل
* اذا تأتى أن يجي المتصل)

(ش) كل موضع أمكن
أن يؤتى فيه بالضمير
المتصل لا يجوز العدول
عنه الى المنفصل الا فيما
سبب كره المصنف فلا
تقول في أكرمك
أكرمك اياك لانه يمكن
الاتيان بالمتصل فتقول
أكرمك فان لم يمكن
الاتيان بالمتصل تعين
المنفصل نحو اياك أكرمك
وقد جاء الضمير في الشعر
منفصلا مع امكان الاتيان
به متصلا كقول الشاعر
بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت
اياهم الارض في دهر
الدهار ير
(ص)
(وصل أو افضل هاء سلتيه
وما
أشبهه في كنهه الخلف
انتمى)

فيه وفي فروعه أن فقط والالف زائدة لبيان الحركة والتاء حرف خطاب ولو احقها التبيين المثني وغيره وان
الهاء في هما وهم وهن هي الضمير وحدها ولو احقها التبيين الحال فان والهاء مشتركان بين المفرد وغيره
والواحق قرينة على المراد بهما والنون الاولى في هن علامة النسوة والثانية كالواو في هم وفي الفارضى ان
الواحد حذف من أنتم تخفيفا ولذا عادت في ضرب جموه لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها فتكون النون
الثانية من أنتم في مقابلتها وأما هو وهي فكلمهما الضمير كما في البناء وخالف الكوفيون في الجميع
(قوله وذواتنصاب) مبتدأ خبره جعل وفي انفصال حال من مفعوله الاول وهو ضميره النائب عن الفاعل
واياى مفعوله الثاني ولم يقل وانفصال كسابقه للتفنن والصحيح ان الضمير ايا فقط ولو احقها حروف تبيين
المراد واختار المصنف أنه الجميع (قوله أشار في هذا البيت الخ) تلخص من كلام المصنف في قوله وذواتنصاب
الى ههنا ان الضمير خمسة أنواع ذكره الرفع والنصب في كل من المتصل والمنفصل وخص الجر بالمتصل كما
علمته وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسما لانه اما المفرد المذكور او المؤنث أو المثنى أو الجمع المذكور أو الاناث
وعلى كل امخاطب أو غائب ثم التكلم وحده ومع غيره فالجاءة متشبهون ولا تخفك أمثلهما ويزيد ضمير الرفع
المتصل أربعة مع المضارع وهي أضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب
تضرب كما تحذف مضارع الغائب مع ماضيه في صورة المقتدر وكذا لم تعد الواو والالف ونون النسوة مع المضارع
لاتحاد صورتها مع الماضى وكذا اضربى مع تضرب بين وانما حذلت الضمير في الامر على المضارع دون
العكس لانه الاصل فتدبر (قوله لايجي المنفصل الخ) أى لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا
يعمل عن المتصل الا حيث يتعذر اما ضرورة كبيت الشارح أوله تقدمه على عاله كاياك نعبد أو لخصره
كلا تعبدوا الاياه وقوله أنا الذائد الحارى النمار وانما * ينفع عن أحسابهم أنا أو مثلى
أو لكون عامله مخدوفا كاياك والشر أو معنوا يا كانا عبدا أنتم وأنت مولى كريم أو حرف نفي نحو ما هن
أمرهاتهم أو فصل من عامله بمنزلة كاياك كعبادته أو في أو المصاحبة كقوله
فا كيت لا أنفك أحد فقصيدة * تكون واياها بما مثلا بعدى

أو لرفعها بمصدر مضاف الى المنصوب نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين أو لغير ذلك كما في التصريح (قوله
بالباعث الخ) متعلق بحلقت في بيت قبله والاسوات امجورور باضافة الباءت أو الوارث اليه وحذف نظيره من
آخر على حد * بين ذراعى وجهه الاسد * أو منصوب تنازعه الوصفان فاحمل فيه الثاني وحذف ضميره
من الاول لكونه فصلة وضمنت بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم حال من الاموات والدهار ير أول الدهر
في الزمن الماضي لا واحد له من لفظه ويقال دهور دهار ير أى مختلفة كافي التاموس وفسرها في التصريح
بالشدائد وان كان المناسب ههنا الاول وفي الصحاح دهر دهار ير أى شديدة كليله ليلاء ويوم أيوم وساعة
سوعاء (قوله هاء سلتيه) تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه الثاني لا الاول كما قيل والا لأضمر في الثاني لما سبب أن
الأن لا يجعل تنازعا بل حذف من الثاني لدلالة الاول لكون الوصل أرجح فيتعلق بالمعمول الظاهر وهذا
كلاستثناء من قوله وفي اختيار الخ لا منافض له كما قيل (قوله وما أشبهه) أشار الشارح في حله الى أنه على
حذف مضاف وما واقعة على فعل أى وهاء كل فعل أشبه سلتيه فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل
وليس كذلك فالاحسن جعل الاشمو في ما واقعة على ضمير والهاء في أشبه عائدة لهاء سلتيه أى وكل ضمير
أشبه هاء سلتيه فباسمى أى سواء كان عامله فعلا كما مثله أو اسما كالدهرهم أنا معطيك ومعطيك اياه (قوله)

(٨ - (خضرى) - أول * كذلك خلتني واتصلا * اختار غيري اختار الانفصالا)
(ش) أشار في هذين البيتين الى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع امكان ان يؤتى به متصلا فإشار بقوله سلتيه الى ما يتعدى
الى مفعولين الثاني منهما

ليس خبرا في الأصل وهما ضميران نحو درهم سلتيه فيجوز لك في هاء سلتيه الاتصال نحو سلتيه والاتصال نحو سلتى اياه وكذلك كل فعل أشبهه نحو الدرهم أعطيتك وأعطيتك اياه وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسئلة الاتصال والانفصال على السواء وهو ظاهر كلام أكثر النحويين وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب وإن الانفصال مخصوص بالشعر وأشار بقوله في كنهه الخلف انتهى إلى أنه إذا كان خبر كان وأخواتها ضميرا فإنه يجوز اتصاله وانفصاله واختلاف في المختار منهما فاختار المصنف الاتصال نحو كنهه واختار سيبويه الانفصال نحو كنهت اياه تقول الصديق كنهه وكنت اياه وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو خلتني وهو كل فعل تعدي إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل وهما ضميران ومنه سيبويه أن المختار في هذا أيضا الانفصال نحو خلتني اياه ومنه سيبويه أرجح لأنه هو الأكثر في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم قال الشاعر

ليس خبرا) صادق بكون العامل ليس ناسخا أصلا كسأل أو ناسخا لأحد الضميرين فقط كاذير يكهم الله في منامك فليلا الآية فإن أرى الحسية لم تنسخ الكاف بل اطاء لكنها ليست خبرا في الأصل فالآية من باب سلتيه لا خلتني لأن النسخ المعتبر في خلتني للضميرين معا فتعير الشارح أولى من التعير بكون العامل ليس ناسخا (قوله وهما ضميران) أي أو لهما أعرف كما يفيد المثال فلو قدم غيره أو تحدثت بينهما مع نصبهما وجب الفصل كما سيأتي في المتن وخرج بكونهما مفعولين بالذرفع أو لهما فيجب الوصل مع الفعل فلو قدم غير الأعراف كضربك وضربونا لأن الفصل إنما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك مفقود هنا إذ المرفوع كجزء الفعل ويجوز الأمران مع الاسم سواء كان الأول مرفوعا مجرورا كحجبت من ضربيك وضربى اياك إذا لاء فاعل المصدر مجرور بالإضافة أو مرفوعا فقط ولا يكون المستترا كانا الضارب بك والضارب اياك بناء على أن الكاف مفعول لامضاف إليه والاتعين الوصل لأن المجرور لا يكون الامتلا اه صبان وكذا يجب الوصل في أنضاربه بالأل لتعين الإضافة فيه فان نون الوصف تعين الفصل كضارب اياه فتدبر فعلم أن اشتراط الشارح التعدي إلى مفعولين خاص بالفعل لأنه اقتصر عليه دون الاسم بقى ان موضوع المسئلة الضميران فلو أبدل أحدهما بالظاهر كالدهرم أعطيتك بدا فالظاهر تعين الوصل على الأصل والله أعلم (قوله على السواء) قد يؤخذ ترجيح الوصل من تقديمه في عبارته وأصرح منها قول الكافية * سلتيه صل وقد فصل * ومنه فسيكفكم الله أنزلكموها إن يسألكموها إذا يريكمهم الله كما مر هذا في الفعل أمافي الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن اتصال المفعولين به لكونه فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله * ومنه كما يشئ يستطاع * وقوله

لئن كان حبك لي صادقا * لقد كان حبيبك حقا يقينا

(قوله مخصوص بالشعر) رده حديث أن الله ملككم أيهم أي الأرقاء ولوشاء ملكهم أيكم والشاهد في الأولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الأعراف ولو وصل لقال ملككموها بفتح الكاف الأولى وضم الثانية وقد يقال عدل عن هذا لثقله مع ما في الفصل من مشاكلة ما بعده فتدبر (قوله إذا كان خبر كان ضميرا الخ) سكت عن اسمها فافاد أنه لا يشترط كونه ضميرا ويدل عليه كلام ابن الناطم نحو الصديق كأنه زيد لكن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط (قوله وأخواتها) مثله في شرح الكافية ويحزم أبو حيان بتعين الفصل فيها وأن ليس وليسه شاذ (قوله فانه يجوز اتصاله) أي في غير الاستثناء أمافيه فيجب الفصل كجاء البس اياه ولا يكون اياه كما يجب مع الا وتفاوت هذه المسئلة ما قبلها بأن أول الضميرين مرفوع ويحل محله الظاهر في قول العامل ناسخ لهما معا (قوله فاختار المصنف الاتصال) أي لأنه الأصل وأكثرته نظما ونثرا في الفصيح كحديث أن يكنه فلن تسلط عليه الخ وكقول أبي الأسود له بعده

دع الخريشربها الغواة فأننى * رأيت أخواها مغنيا بكمكانها

فان لا يكنها أو تكتنه فانه * أخوها غنثه أمه بلبانها

ومراد به بأخيه أنبيد الزبيب ولعله ممن يقول بحله إذا لم يسكر وأما الانفصال فجاء شعرا كقوله

لئن كان اياه لقاحا بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير

ولم يجئ نثرا إلا في الاستثناء ومثاله (قوله الثاني منهما خبر الخ) أي لكون العامل ناسخا لهما معا (قوله وهما ضميران) أي أو لهما أخص وغير مرفوع فلا فرق بين هذه وملتية الا بالنسخ وإذا كان أو لهما أخص فلا بد من نفايرهما معنى كما هو ظاهر ولا يحتاج جعل الخبر فيهما من باب شعري شعري إلا في اتحاد الربة كما سيأتي (قوله أرجح) أي في المسئلتين لأن حق الخبر الانفصال قال الرضى وإنما وصل أو لهما القربة من الفعل وإن كان حق المبتدأ كذلك ووافقه في التسهيل على باب ظن لحجز الخبر عنه بمنصوب شبه

إذا قالت حذام فصدقوها * فإن القول ما قالت حذام (ص) (وقدم الاخص في اتصال * وقدم من شئت في انفصال) (ش)
 ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من
 الآخر فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما فتقول الدرهم أعطيتك (٥٩) وأعطيتني فقدم الكاف والياء

على الهاء لأنها أخص
 من الهاء لأن الكاف
 للمخاطب والياء للمتكلم
 والهاء للغائب ولا يجوز
 تقديم الغائب مع الاتصال
 فلا تقول أعطيتوك ولا
 أعطيتوني وأجازه قوم
 ومنه ما رواه ابن الأثير في
 غريب الحديث من قول
 عثمان رضي الله تعالى عنه
 أراهمني الباطل شيطاننا
 فإن فصلت أحدهما كنت
 بالخير فإن شئت قدمت
 الأخص فقلت الدرهم
 أعطيتك إياه وأعطيتني
 إياه وإن شئت قدمت
 غير الأخص فقلت أعطيتني
 إياك وأعطيتني إياه
 أشار بقوله هو وقدم من شئت
 في انفصال * وهذا الذي
 ذكره ليس على إطلاقه
 بل إنما يجوز تقديم غير
 الأخص في الانفصال عند
 أمن اللبس فإن خيف لبس
 لم يجوز فإن قلت زيدا أعطيتك
 إياه لم يجوز تقديم الغائب
 فلا تقول زيد أعطيتني
 إياك لأنه لا يعلم هل زيد
 أخذ أم أخذ (ص)
 (وفي اتحاد الرتبة الزم
 فصلا

وقد يبيح الغيب فيه وصلا)

الفضلة فرجع إلى أصل الخبر بخلاف كنفته فلم يحجزه الأخص برفع كجزء الفعل فأشبهه ضربه فرجع إلى
 أصل الضمير من وصله بعامله (قوله إذا قالت الخ) حذام بالبناء على الكسر اسم امرأة قيل هي الزباء
 وقيل غيرها وكانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام ولا تخطئ في قول تقول ولذا صار هذا الشعر مثلان يقدم قوله
 على غيره كما هو مراد الشارح (قوله وقدم الأخص) أي في المسائل الثلاث كما في الأشموني دون غيرها
 وضابطه أن يرفع أحد الضميرين في غير باب كان كضربونا فاسألونا فيجب اتصالها وتقديم المرفوع وإن
 كان أقص لجبره بكونه كجزء العامل فلا يحجز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلامعارض
 بخلاف الأبواب الثلاثة ونص بهذا على أن جواز الأمرين مشروط بتقديم الأخص لأن قوله وما أشبهه
 يصدق بأي شبه ولو في غير ذلك (قوله فلا تقول أعطيتوك) أي ولا حسبتهوك ولا كانوك بل يجب
 الفصل لتقديم غير الأخص (قوله وأجازه قوم) كلما برزوا كثير من القدماء لكن الفصل عندهم أرجح
 (قوله أراهمني الخ) الباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والياء ثان وشيطان ثالث قال ابن الأثير وفيه
 شذوذ أن الوصل وترك الواو لأن حقه أراهموني كراهموها (قوله كنت بالخيار) من ههنا مع ما قبله
 يعلم جواز الأمرين حال تقديم الأخص (قوله لأنه لا يعلم) الأولى لتبادر خلاف المراد لأن الفاعل معنى
 وهو الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميرا كان أو ظاهرا فأوقدم غيره تبادر أنه الآخذ فيحصل اللبس وأما
 عدم العلم بشئ فاجمال للبس (قوله وفي اتحاد الرتبة الخ) قال سم أي في باب سلمية وخلتية لأن من
 قيودهما كون أحد الضميرين أخص فلهذا محترزه وكذا اقتصر الأشموني في التمثيل عليهما ومقتضى
 ذلك أن باب كان يجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة ككننتي بضم الناء وكننتك بفتحها أو يكون الخبر فيه
 على حد شعري كما سيأتي في ريبا يؤيده أن امتناع الوصل فيهما حينئذ إنما هو لتوالي المثليين مع إيهام
 كون الثاني تأكيداً وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين وأعرابهما ومنه في الغيبة حديث أن يكنه
 الخ لكن فيه أن مسمى الضميرين في هذا مختلف فيسوغه بخلاف ما قبله سياسياً أن كون الفاعل والمفعول
 ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب وأيضا من الأشموني أن تقديم الأخص
 واجب في الأبواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة الآن يراد تقديمه عند وجوده فليتمل ويحذر (قوله
 وقد يبيح الغيب فيه) أي في اتحاد الرتبة (قوله لمتكلمين) أي بحسب الأصل وإن كان في ذلك التركيب
 متكلم واحد ومخاطب واحد لا يمكن اتحاد رتبة المتكلم والمخاطب إلا حينئذ بخلاف الغيبة وفي نسخ
 متكلم أو مخاطب أو غائب وهي ظاهرة وإذا اتحد مدلول الضميرين كان الخبر في خلتك إياك على حد
 شعري شعري (قوله واختلف لفظهما) أي في الأفراد والتذكير والخطأ كمثلته ونحوهم أحسن
 الناس ونحوها وأنظرهم هو سواء تباعدوا أن كذا كرام تقار بانحوا عطاها وأعطاه إلا أن الفصل
 حينئذ أجد تخلصاً من قربهما إذ ليس بينهما الحرف واحد بخلاف ما مر وأما اشتراط الاختلاف لدفع
 توالي المثليين وإيهام التأكيدي وقيد بالغيبة لأن اختلاف لفظ الضميرين المتحد في الرتبة إذا لم يرفع أولهما
 يلزمه تعدد مدلولهما وذلك لا يمكن في الخطاب أو التكلم لأنهما حينئذ لشي واحد لا يقال علمت أن ولا
 ظننتك (قوله وإليه أشار) أي لشرط الاختلاف قال ولده وأشار إليه هنا بقيد كبير وصل أي يبيح

إذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتحد في الرتبة كان يكونا متكلمين أو مخاطبين أو غائبين فإنه يلزم الفصل في أحدهما فتقول أعطيتني
 إياي وأعطيتك إياك وأعطيتني إياه ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول أعطيتني ولا أعطيتك ولا أعطيتني وإياه إن كانا غائبين واختلف
 لفظهما فقد يتصلان نحو الزيدان الدرهم أعطيتهم وإياه أشار بقوله

في الكافية مع اختلاف ما رخصت * اياهم الارض الضرورة اقتضت * وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الالفية وليس منها وأشار بقوله ونحو ضمنت الى آخر (٣٠) البيت الى أن البيان بالضمير منفصل في موضع يجب فيه اتصاله ضرورة كقوله

بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت

اياهم الارض في دهر
الدهار

وقد تقدم ذكر ذلك (ص)
(وقبل يا النفس مع الفعل

النظم
نون وقاية وليسى قد نظم)

(ش) اذا اتصل بالفعل ياء
المتكلم لحقته لزومانون

تسمى نون الوقاية وسببت
بذلك لانها تاتي الفعل من

الكسر وذلك نحو أكرمني
ويكرمني وأكرمني وقد

جاء حذفها مع ليس شذوذا
كما قال الشاعر

عددت قومي كديد
الطليس

اذ ذهب القوم الكرام
لبسى

واختلاف في فعل التعجب
هل نلزمه نون الوقاية أم لا

فتقول ما أفقرني الى
عفو الله وما أفقرني الى

عفو الله عندهم لم يلزمها
فيه والصحيح انها تلزم

(ص)
(وليتني فشا وليتني ندرا

ومع اهل اعكس وكن
تخير

(٢) قوله عليه رجلا لا
فيه نيابة اسم الفعل عن

الغيب فيه نوعا خاصا من الوصل ووكل تفسيره الى الموقف (قوله في الكافية) مثله في النكت وفي ابن
الميت أنه سهو وانما هو في الشافية وأما ميت الكافية فهو

ولا ضطرار سهو غوا في ضمنت * اياهم الارض حقق ما ثبت

(قوله وربما أثبت) أي بعد قوله وفي اتحاد الرتبة (قوله وقبل يا النفس) أي المتكلم بقريفة وليسى
وليتني فلا يرد اطلاق النفس على المخاطب وغيره سم (قوله مع الفعل) متعلق بالنظم أو حال من يا النفس

ومفهومه انها لا تلزم مع غير الفعل بل امتحور براجحة أو مرجوحية أو استواء كما بينه بقوله وليتني فشا لا
أو تمنع وهو ما عدا ذلك وفي التوضيح أنها تلزم مع اسم الفعل المتعدي أيضا كدرا كني وعليه كني وحكي

الفراء كما كني أي انتظرتني لكن صريح الرضى جوازها فقط وكان من حقها أن تلحق بقية الاسماء لتقيها
خفاء الاعراب لكن تركت لئلا تفصل بين المتضامين وقد لحقت شذوذا اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم

التفضيل لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم لليهود هل أنتم صادقون ولو حذفتم لقليل
صادق بكسر القاف وشذوذا ياء وقوله

وليس بمعيني وفي الناس تمتع * صديق اذا أعيا على صديق

ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفني عليكم روى بلانون وبها أي أخوف الامور التي أخافها
عليكم والمفضل عليه محذوف أي أخوف من الدجال لعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم تلبسه بخلاف غيره فرب

مستتر بالصالح أضر على الامة من متجاهر بالفسق (قوله لحقته نون الوقاية) أي وتدغم فيها نون الرفع
في الافعال الخمسة أو تفككتا مني وتجاوزني وقد تحذف احدهما تخفيفا والصحيح انه نون الرفع

لانه عهد حذفها لغير ذلك ولانها ثابتة عن الضمة التي تحذف تخفيفا وشذوذا فها مع فعل الاناث ولا فرق في
الفعل بين الماضي المتصرف وغيره كدري ويذري وتخلاني وعداني وحاشاني اذا جعلت أفعالا كقوله

تمل الذبابي ما عداني فاني * بكل الذي يهوى نديمي مولع

فان قدرت حروفا سقطت كقيام القوم خلاي (قوله لانها تاتي الفعل) أي الصحيح وحل عليه نحو دعي
ورمي طردا للباب وقوله الكسر أي الذي يختص مثله بالاسم وهو الذي بسبب ياء المتكلم لانه أخو الجرفي

الاختصاص فصين عنه الفعل مثله أماما لا يختص به بأن لم يدخله أصلا كالذي قبل ياء المخاطبة أو يدخل
فيهما كالذي للتخاص من السكران فلا حاجة لاصونه عنه فلا يرد نقضا وقال الناظم لانها تاتي لبس ياء المتكلم

بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث في نحو أكرمني وأكرمي وحل الماضي والمضارع على الامر ودخلت
في غير الفعل لتقي تغير آخره (قوله وقد جاء حذفها مع ليس) أي لشبهها بالحروف الآتية في الجود والقياس

لزومها كسائر الافعال وهو الكثير كقول بعضهم وقد بلغه أن شخصا يهدده (٢) عليه رجلا ليسني أي
ليلزم رجلا غيري (قوله الطليس) بفتح المهملة وسكون التيمية الرمل الكثير واذا ظرف زمان أعددت أو

للقاظة والمعنى عددت قومي كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو فاجأني ذهابهم سوى واسم ليس
مستتر وجوابا ليا خبرها أي ليس الذاهب أي في شذوذا آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء

(قوله ما أفقرني) من فقر بالكسر أي افتقر لامن افتقر لان صوغ التعجب من غير الثلاثي شاذ (قوله
عندهم لم يلزمها) هم الكوفيون لقولهم ان صيغة التعجب اسم والاصح فعليتها فتلزمها النون كما عند

البصريين

المضارع واللام معافو شاذ لانه انما ينوب عن الفعل وحده

ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل الهاء التي هي حرف غيبة كالسكاف في هالك حرف خطاب
والفاعل مستتر اه منه

في الباقيات واضطرار اخفها * منى وعنى بعض من قد سلفا (ش) ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف قد كرر ليت
وان نون الوقاية لا تخذف منها الا ندورا كقولهم كنية جابر اذ قال ليتى * اصادفه وأفق دجل مالى والكثير في لسان العرب
ثبوتها وبه ورد القرآن قال الله تعالى يا ليتنى كنت معهم وأما عمل قد كرر (٦١) أنها بعكس ليت فالصحيح

تجريد هاهنا من النون كقولهم
تعالى حكايه عن
فرعون لعلى أبلغ
الاسباب ويقل ثبوتها
كقول الشاعر

فقلت أعيراني القيدوم
لعلى

أخط بها قبر الايض ماجد
ثم ذكر أنك بالخيار

في الباقيات أى في باقى
أخوات ليت ولعل وهى

ان وأن وكأن ولكن
فتقول انى وانى وأنى

وكأنى وكأنى ولكنى
ولكنى ثم ذكر ان من

وعن تزمهما نون الوقاية
فتقول منى وعنى بالتشديد

ومنهم من يخفف النون
فتقول منى وعنى بالتخفيف

وهو شاذ قال الشاعر
أيها السائل عنهم وعنى

لست من قيس ولا قيس منى
(ص)

(وفى لدنى لدنى قـل
وفى

قدنى وقطنى الخذف أيضا
قدنى

(ش) أشار بهذا الى أن
الفصيح في لدنى اثبات

النون كقولهم تعالى قد
بلغت من لدنى عنرا ويقل حذفها كقراءة من قرأ من لدنى بالتخفيف والكثير في قد وقط ثبوت النون نحو قدنى وقطنى
ويقل الخذف نحو قدنى وقطنى أى حسبى وقد اجتمع الخذف والاثبات في قوله

(ص) (العل)

البصريين (قوله الا ندورا) ظاهره جواز اختياره أو هو أحد قولى الناظم والثاني قصره على الضرورة
(قوله كنية جابر الخ) قبله * تمنى من يزيد افلاقي * أخائقة اذا اختلف العوالى كنية اسخ كان من زيد
وجابر يثنيان لقاعد زيد الخيل الذى سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير لعداوة بينهما فلما بقياه
طهما وهاو رب فقال ذلك والعوالى الرماح والمنية الغنى (قوله والكثير ثبوتها) أى لشبهها الفعل معنى
وعملها بالمعارض بخلاف لعل فان عملها الجري فى بعض الاحيان وتوالى الامثال فى بعض لغاتها وهو لعمري
بالنون عارض شبهها فندرت معها النون وانما خفي فى الباقيات لان المعارض فيها واحد وهو توالى الامثال
فقط (قوله ويقل ثبوتها) قال ابن الصائغ لكنه أكثر من تجريد ليت فقوله اعكس أى فى مطلق القلة
(قوله القدوم) بتخفيف الدال آلة النحت وأخط أى أنحت والقبر الخلاف والا ييض السيف والمجاد العظيم
(قوله فتقول انى وانى) فثبوتها لشبه الفعل وحذفها لتوالى الامثال لان الثقل حصل بها وقيل حذف
الاولى لسكونها والساكن أولى بالتغيير وقيل الوسطى المدغم فيها لانها فى محل اللام التى يلحقها التغيير
وكندا الخلاف فى أنا بالتشديد لكن لم يقل أحد يعتد به بخذف الثالثة لانها ضمير مفعلة قاله الروداني اه
صبان (قوله تزمهما) أى اتحفظ بناءهما على السكون لانه الاصل بخلاف ما بنى على غيره (قوله من قيس)
يرى بالاصرف على ارادة القبيلة ومصر وفا لارادة أبيها (قوله وفى لدنى) متعلق بقول خبر لدنى الثانية وفى
قدنى متعلق ببقي خبر الخذف ولا يضر تقديم مسمول الخبر الفعلى على المبتدأ كما مر وتعليقه بالخذف يرد
عليه اعمال المصدر مؤنرا ومحلى بال والثانى قليل وفى الاول خلاف وأشار بقده أيضا الى قلة الخذف فيهما
كادنى فيبقى من الوفاء بمعنى يأتى لامن النفى (قوله بالتخفيف) هى لنافع ولم تجعل نون الوقاية لحقت له
بالسكون لضم الدال فى الآية ولالد بالضم وهما لغتان فى لدن لان هذه يقال فيها لدى بالنون كقوله سيديوه
لان النون انما تحفظ البناء على السكون لا غيره كما مر وصريح كلام سيديويه هذا ان لدى بالنون تضاف
لضمير خلافا لمن منعه (قوله أى حسبى) تفسير لسكل من قدنى وقطنى على اللغتين كما هو منهج الخليل
وسيديويه خلافا لالكوفيين فى قولهم يجب الخذف فى التى بمعنى حسب كما يجب فى اسم الفاعل الذى هى
بمعناه واحتراز به عن قد الحرفية كقد قام وقط الظرفية نحو ما فعلته قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط
اسم فعل بمعنى يكفى كما فى المغنى أو كفى كما استقر به الدمايين لان اسم الفعل المضارع يختلف فيه فان النون
تتزمهما كالأفعال كما مر عن التوضيح واذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤهما على السكون وقد يكسر ان
وقد يعرب ان كما فى الروداني (قوله قدنى من نصر الخ) تمامه * ليس الامام بالشحيح الملهد * والخبيدين
عبد الله بن الزبير وابنه خبيب على التغليب أو هو وأخوه مصعب ويروى بصيغة الجمع على اراد خبيب بن
عبد الله ومن على رأيه والشاهد فى الثانى حذف نونه مع اضافته للياء بقريته سابقه فاحتمال كون الكسر
على لغة أو لاجل الروى والياء اشباع لا لتسكيم مرجوح ومن الخذف أيضا ما فى صحيح البخارى مرفوعا
لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط ويزوى بعضها الى بعض
يروى بسكون الطاء وكسرهما بلاياء وهاهنا فطنى بالنون وقط بالتثنية والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التجلى
عليها بقره وكبريائه وقيل ما قدمه لها لما ورد انه يخلق لها خلقا اذ ذاك والله سبحانه وتعالى أعلم

(العل)

بلغت من لدنى عنرا ويقل حذفها كقراءة من قرأ من لدنى بالتخفيف والكثير في قد وقط ثبوت النون نحو قدنى وقطنى
ويقل الخذف نحو قدنى وقطنى أى حسبى وقد اجتمع الخذف والاثبات في قوله

(ص) (العل)

يطابق لغة على الجبل كقوله تعالى وله الجوارر المنشآت في البحر كالاعلام وقول الخنساء

وان صخرنا لتأت الهداية * كأنه علم في رأسه نار

وعلى الربة والعلامة نقل اصطلاحا الى الاسم الآتي والظاهر ان النقل من الثالث لقولهم انه علامة على مسماه

فيصاح للنكرة أيضا بحسب أصله لكن خص بماسيأتي (قوله اسم الخ) خبر مقدم لعلمه لانه المحدث عنه

بالتعريف لا العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير لعود ضميره على بعض الخبر على حمل عين حبيبها فان

عاد الى الاسم فاضافته بمعنى من أو الى المسمى وهو الظاهر في معنى اللام الاختصاصية ومطلقا حال من فاعل

يعين أو صفة لمصدر محذوف أي تعييننا مطلقا (قوله وخرنقا) بكسر المجمة والنون علم المرأة الآتية منقول

من ولد الارنب كافي قوله * لينة المس كس الخرق * فلا ينصرف للعامة والتأنيث ولكن المراد هنا

لفظه وانما منعته حكمية أصله أو الملاحظة أن مدلوله كلمة (قوله وواشق) فيه تلميح لقوله تعالى وانما منهم

كاهنهم حيث ذكر سبعة اعلام وعندهم بالسكب (قوله يعين مسماه) أي يدل على تعيينه لانه يحصل له لان

المسمى لا يكون الامعينا والمبراد ما يعين التعيين الخارجي والتعني معا كغالب علم الشخص أو الذهني فقط

كعلم الجنس لماسيأتي وبعض علم الشخص كعلم تضعه لولدك المتوهم وجوده وهذا وكلم القبيلة الموضوع

لمجموع من وجدوسيو جذفان هذا المجموع لا يوجد الا ذهنا فقوله تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي

أفاده الصبان عن بس (قوله بلا قيد الخ) تفسير للاطلاق أي بلا قرينة خارجية من ذات اللفظ لان تعيين

العلم من ذات وضعه بخلاف باقي المعارف فانها موضوعة لتعيين مسماهما لكن بواسطة قرينة امامه عنوية

كالتكلم وأخويه للضمير والتوجه والاقبال للنادي أو لفظية كالصلة في الموصول وأل في مدخولها

والظاهر ان منها الاضافة في غلام زيد أو حسيبة وهي الاشارة بنحو الاصبغ في اسم الاشارة فتعيين المدلول

انما هو بهذه القرائن لا من الوضع ولا يردان العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضا لان ذلك عارض من تعدد

الوضع أما باعتبار كل وضع على حدته فغير محتاج (قوله أخرج النكرة) أي كرجل وشمس فانه موضوع

لكل كوكب نهاري وان انحصر في الكوكب المخصوص فتعيينه عارض لعدم وجود غيره لا من الوضع

(قوله أو الغيبة) أي معرفة مرجعها بذكر أو غيره وان كان نكرة لان المراد بالضمير حينئذ ذلك الشيء

المتقدم بعينه وان أبهت ذاته (قوله للعقلاء الخ) خبران والواضح حذف المسميات وفي نسخ العقلاء

بالوهي ظاهرة (قوله من المؤلفات) هذا في العلم الشخصي أما الجنسي فاما يسكون غالبا الغير المؤلف

كالسباع والحشرات الآتية وقد يكون مؤلوا كأبي المضاء للفرس وأبي الدغفاء بفتح المهملة وسكون

المجمة وبالفاء ممدودا للاحق وهيان بن بيان بشد الباء فهما للانسان المجهول وهو من الاضداد لان

المجهول صعب خفي لاهين بين وفي المحكم يقال ما أدري أي هي بن بتي هو أي أي الناس هو قال ابن هشام

وكانهم جعلوه لعدم الشعور به كالأولف وكذا أبو الدغفاء لغيرتهم عنه أفاده المصرح (قوله أخت طرفة)

بفتح المهملة والراء كافي القاموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء والياء ينسب أو يس القرنى رضى الله

تعالى عنه (قوله وعدن) بفتح حين بلد بساحل اليمن (قوله فرس) أي لمعاوية رضى الله تعالى عنه (قوله

وشندقم) قيل بالتدال المجمة وقيل بالمهملة جل للنعمان بن المنذر (قوله واسما أي) أي أي العلم حال كونه

اسما الخ (قوله والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم في التعريف المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف وفي نحو

وعلم آدم الاسماء فالمراد به مطلق لفظ موضوع (قوله ما كان في أوله) أي علم مركب تركيب اضافة في أوله

أب الخ لا نحو أبوزيد قائم سمي به لانه تركيب اسناد أولان المركب الاضافي فيه جزء علم (قوله أب وأم)

أي وابن أو بنت أو أخ وأخت أو عم أوعمة أو خال أو خالة سم (قوله ما أشعر بمدح الخ) أي باعتبار

منه الاصل فان ذلك قيد يقصد تبعا قاله السيد في التصريح عن ابهرى ان الاسم يقصد به الذات فقط

واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذا يختار عند التعظيم أو الإهانة اهـ ومقتضاه ان اشعاره مقصود في وضعه العلمي من جهة أن له مفهوما آخر يلاحظ تبعاً وملتفت اليه وان كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات فلا يرد ان نحوز بها اذا اشتهر بصلة كمال كان فيه اشعار بها ويبعد كونه لقباً نعم اذا سمى به شخص آخر بعد ذلك الاشتهار كان لقباً أفاده يس واعلم ان المفهوم من كلام الاقدمين كما في الروداني ان الاسم ما وضع للذات ابتداء كائناً ما كان ثم ما وضع بعده فان كان مصدراً باب مثلاً فهو الكنية أشعر أم لا وان لم يصدر مع كونه مشعراً فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية أو بعدها فالثلاثة متباينة وفي السجاعي عن سم ان الكنية واللقب يجتمعان في نحو أبي الفضل وتنفرد الكنية في أبي بكر واللقب في مظهر الدين فعلى هذا لا يعتبر في اللقب عدم التصدير وعليهما يظهر ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أميراً فربقية في تكنيته بأبي القاسم مع قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمي ولا تنكروا بكنيتي فاجاب بانه اسمه لا كنيته أي لانه يعتبر تأخر وضع الكنية عن الاسم لكن فيه ان ما وضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون خارجاً عن الثلاثة وهو خلاف المقرر الآن يجعل اسمائنا وقيل لا فرق بين الثلاثة الا بالحديث فقط كما في الخبر من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا يظهر قول المحدثين وغيرهم في أم كانوا اسمها كنيته ادون ما قبله لمباينة الاسم والكنية عليهما الآن يراد اسمها بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأمه بنت كسرى سببت مع اختها في فتح العراق وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمر والثالثة القاسم بن محمد بن أبي بكر وهؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهداً وعلماً وكانوا يزغبون عن التمسرى فرغبوا فيه من حينئذ (قوله كاف الناقة) لقب جعفر بن بن قريع أبو بطن من سعد كان أبوه قسم ناقة بين نسائه فجاءه ليأخذ قسم أمه ولم يبق الا الرأس فخرها من أنفها فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب حتى قال الخطيب

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوي بانف الناقة الدنيا

فصار مدحاً والنسبة اليه أنفي اهـ تصریح (قوله ولا يجوز تقديم اللقب) أي جلا على النعت لانه يشبهه بالاشعار بالصفة والملائمة وهم ارادة مسماه الاول في نحو بطة وأنف الناقة وحل الباقي عليه وتأخره عن الاسم وضعاً فكذلك الفظا (قوله الا قليلا) أي ما لم يشتهر اللقب والاجاز بكثرة انتفاء الایهام كقوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بأن ذالك السكب) متعلق بما بلغ في قولها أبلغ هذيل أو بلغ من يبلغها * عن حديثا وبعض القول تكذيب

بان الخ قائلة أخت عمرو في مريضة لها

كل امرئ عجز حال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وذا بمعنى صاحب وعمر ابدل منه وبيطن شريان اسم موضع خبران وجلة يعوى الخ حال أو عكسه وشريان بكسر الشين شجر تعمل منه القسي ومن تقديمه أيضاً قول أوس بن الصامت

أنا ابن من يقيم عمرو وجدى * أبوه من نذر ماء السماء

كان عمرو المذكور يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى من قهما كراهة أن يلبسهما غيره فلقب من يقيا (قوله فاما مع الكنية الخ) رجح كثير وجوب تأخيره عنها أيضاً لما في الاسم فابقى المتن على عمومها ولا ترتيب بين الاسم والكنية فن تقديمها أقسم بالله أبو حفص عمرو ومن تأخيرها قول حسان

وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الا سعد أبي عمرو

كزين العابدين أو ذم كاف
الناقة وأشار بقوله وأخر
ذا الخ الى أن اللقب اذا
سحب الاسم وجب تأخيره
كزيد أنف الناقة ولا يجوز
تقديم اللقب على الاسم
فلا تقول أنف الناقة زيد
الا قليلا ومنه قوله بان ذا
السكب عمر اخبرهم حسبا *
بيطن شريان يعوى حوله
الذيب وظاهر كلام
المصنف انه يجب تأخير
اللقب اذا سحب سواء
ويدخل تحت قوله سواء
الاسم والكنية وهوانما
يجب تأخيره مع الاسم
فلما مع الكنية فانت

بالتحليل بين ان تقدم الكنية على اللقب فتقول أبو عبد الله زين العابدين أو اللقب على الكنية فتقول زين العابدين أبو عبد الله و يوجد في بعض النسخ بدل قوله وأخرن ذا ان سواه صحبا * وهذا جعل آخر اذا سما صحبا * وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا فإنه نص في أنه انما يجب تأخير اللقب اذا صاحب الاسم ومفهومه انه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك كما تقدم ولوقال * وأخرن ذا ان سواها صحبا (٦٤) لما ورد عليه شيء اذ يصير التقدير وأخر اللقب اذا صاحب سوى الكنية وهو

الاسم فكانه قال وأخر
اللقب إذا صاحب الاسم والله
أعلم (ص)

(وان یکونا مفردین
فأضاف

حنا والا أتبع الذي ردف)
(ش) اذا اجتمع الاسم

واللقب فاما أن يكـونا
مفردين أو مركبين أو

الاسم مركبا واللقب مفردا أو الاسم مفردا

واللقب مركبا فان كانا
مفردين وحب عشيد

البصر بين الاضافة نحو

سعيد كوز ومرت

الكوفيين واتباع

فتقول سعيد كرزوسعيد
كرزاوس سعيد كرزو وافقهم

المصنف على ذلك في
غير هذا الكتاب وان لم

يكونا مفردين بان كانا
مركبين نحو عبد الله أنف

الناقة أو مركبا ومفردا
نحو عـ بالله كـ ز وسـ عـ

أنف المأقة وجب الاتباع

ولم أرى ذلك خلافاً (قوله وهذا جعل آخر) بنقل حركة الهززة إلى اللام (قوله وإسلامته ما ورد) أجيب بان قوله وان يكونا أى اللقب وسواهما مفردين الخ قرينة على عدم دخولها في السوى لانها لا تكون مفردة ورده سم بان كون السوى مفرداً يتحقق ببعض أفرادها فقط وان كان البعض الآخر مركباً فتدبر (قوله ولو قال الخ) في شرح السيوطي انه وجود كذلك في نسخ (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا ككباب الكلمة ما قبل المركب بخلافه في باب الاعراب والمبتدا والمنادي كما لا يخفى وأما ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي (قوله فاضف) قال في التصريح بالامناع ككون الاسم أو اللقب بال كالحرف كرز وهرور الرشيد فتمتنع الاضافة كما نص عليه ابن خروف اه وفيه ان أل في الثاني فقط لا تمنعها كغلام الرجل وعبيد الامير فتأمل بقي ان قوله هنا فاضف حتماً يقتضي اطراد الاضافة في المتحددين معنى وقوله في الاضافة ولا يضاف اسم لما به اتحاد الخ يقتضي منعها لنا و يقتصر على ما ورد منه مع تاوله وقد ذكرناه هناك من جملة ما ورد ويجب تاوله اضافة الاسم الى اللقب فيبين الكلامين تناف قطعاً كما في الخنثى وأجاب بعضهم بان المراد هنا باضف أبقى الاضافة الواردة مع تاولها الآتي فيرجع الى ما هناك من قصره على السماع لكن ربما يفيد غوى الكلام هنا قياساً به فتأمل (قوله والاتباع الخ) المراد به الاتباع اصطلاحاً وردف التبعية لغة أى اجعل الذي جاء آخرها بدلاً أو عطف بيان (قوله الاضافة) أى على تاول الاول بالسمي لانه المعرض للاسناد اليه والثاني بالاسم غالباً وقد يعكس اذا كان الخ حكم على اللفظ كتبت سعيد كرز وهذا يندفع اتحاد معنى المتضاميين لاختلافه بهذا التاول وجعل الزمخشري اضافة الاسم الى اللقب اللفظية لتقدير انفسها كما كذا كضافة الوصف الى معموله اذ المعنى على البدلية أو البيان فلا يحتاج للتأويل بخلاف المعنوية استقاطي (قوله كرز) هو في الاصل خرج الراعي ويطلق على اللئيم والحادق (قوله وأجاز الكوفيون) أى وبعض البصريين الاتباع أى بدلاً أو بياناً وهذا هو الحق لعدم احواجه للتأويل لجوازه أولى مما لا يصح بدونه ومثله القطع قال المصنف وانما افتصر سيبويه على الاضافة لانها خلاف الاصل فيبين انها مجموعة وأما الاتباع والقطع فعلى الاصل مع اعتضادهما بالسماع (قوله وجب الاتباع) أى بالنسبة لا امتناع الاضافة فلا ينافي جواز القطع الآتي هذا واختار جواز الاضافة في الصورة الثالثة كسعيد أنف الناقة كما صرح به الرضى لانه كغلام عبد الله فالإضافة في صورتى كون الاول مفرداً والاتباع في صورتى كونه مركباً (قوله وجملة الخ) عطف على منقول أى ومنه جملة ومنه ما ركب الخ وجملة من قاما معاً فيقول مع انه شامل لهما وللمضاف الآن يجعل من عطف التخصص اهتماماً به أو يخص المنقول المتقدم بالمفرد لانه الاصل والجملة هي المركب الاسنادى بضم كلمة الى أخرى على وجه يفهمه. وأما المزجي فهو مزج الكلمتين كلمة واحدة مثل ثمانية ثمانية أمثلة ثمانية مما قبلها في ان الاعراب على الثانية والاولى تلزم حالة واحدة كعبك وبمعنى كرب والمراد بالاعراب المد كورما يشمل المختل ليدخل نحو خمسة عشر وسبويه على لغة بنيانه وما ركب من الظروف والاحوال كصباح مساء وشجر يشجر بفتح الجزأين للبناء فشكل ذلك من المزجي

والاضافی

فتتبع الشاتى الاول فى اعرابه ويجوز القطم الى الرفع أو النصب

نحو ممرت بزيدا نف الناقة وأنف الناقة فالرفع على اضمار مبتدا التقدير هو أنف الناقة والنصب على اضمار فعل التقدير أعنى أنف الناقة فيقطع مع المرفوع الى النصب ومع المنصوب الى الرفع ومع المجرور الى النصب أو الرفع نحو وهذا زيدا نف الناقة ورأيت زيدا أنف الناقة وممرت بزيدا نف الناقة وأنف الناقة (ص)

(ومنه منقول کہ فضل و اسد * و ذوار تجالی کہ داد و آدد و جملہ و ماہزجر کہا *

والاضافي كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها في ان الاعراب على الاولى والثانية ملازمة لحالة واحدة قال يس ولم تسم العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلما اقتصروا عليها وقال شيخ الاسلام ولا يرد مركب من حرفين كانما أو حرف واسم كياز بدأ وحرف وفعل كقد قام لانها تحكى كالجملة وأما المركب التوضيحي كزيد القائم فالحق بالمفرد اه **(قوله ذا)** أى المزجي مبتدأ وخبر وبه متعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تم المذكور وأعراب جواب الشرط لا خبر لصلوحه لمباشرة الاداة والشرط وجوابه خبر **(قوله من تجل)** من ارتحل الخطبة والشعر اذا ابتداء هما بلا تنوين فكأنه مأخوذ من قولهم ارتحل الشيء اذا فعله قائما على رجليه من غير ان يقع ويترى اه **(قوله والى منقول)** منه العلم بالعلبة لان غلبته كالوضع الجدي بخلاف من جعله واسطة قالة في الآيات وقيل كل الاعلام منقولة لان اصل الاسماء التنكير فلها معنى سابق على العلمية وان لم يعلم في نحو سعاد وقيل كلها مرتجلة **(قوله ما لم يسبق له استعمال)** أى للفظه الخصوص سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كقفقاس فان مادة الاول استعملت في غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيشته والثاني لم يستعمل هو ولا مادته قالوا لم يحكى من ذلك غيره أفاده المصريح ولو أبدل الاستعمال بالوضع خرج ما نقل بعد وضعه فقط فانه من المنقول كفى شرح الجامع **(قوله قبل العلمية)** أى قبل نوعها الحاضر فخرج اسما علم الشخص فانه منقول كما قاله الشنوافي وغيره لاختلاف النوع ودخل سعاد لامرأة غير الاولى فانه مرتجل لاتحاده **(قوله وأدد)** نوزع في ارتجاله بأنه منقول من جمع أداة وهي المرة من الود كخرف وغرفة والهمزة بدل من الواو المضمومة كما في أقتت وأجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام أدد علم رجل مشتق عنده سيبويه من الود فهمز به بدل من واو وعند غيره من الاد بفتح الهمزة وكسرها وهو العظيم فهمز به أصلية اه ولعل ارتجاله مبنى على هذا **(قوله كفضل)** أى وزيد فانه مصدر زاد زيد **(قوله أو من جملة)** أى فعلية أو اسمية كما مثله قال في التسهيل والتسمية بالاسمية غير مسموعة وانما قاسها النحاة على الفعلية وفاعل هذه اما ظاهر كما مثل أو ضمير بارز كاطر المفاضة أو مستتر كقوله

نبتت أخوالي بنى زيد * بضم الدال فكل هذه تحكى كما قاله الشارح فاعرابها مقدر للحكاية كما نقله يس عن السيد واللباب وليست من المبني أما المنقول من الفعل وحده فيعرب كما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ماضيا كان كشمس بشد الميم لفرس وبذر بشد الميم لسماء بقرب مكة أو مضارعا كيشكر لسيده فأنوح صلوات الله عليه أو أمرا كاصمت بكسر الهاء ووزن الميم لفازة لان سالكها يقول لصاحبه اصمت من الفزع قال الرضى وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب نصر لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة لصيرورته اسما فاعول معاملة الاسماء ولم تجعل هذه كيزيد لاجتماع منعها من الصرف كقوله

أشلى سلوقية بانت وبات بها * بوحش اصمت في اصلها أود

فجر اصمت بالفحة ولم يحك سكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كلابا سلوقية في اصلها أود أى عوج بوحش تلك المفاضة بخلاف زيد فان جوه مقدر لضمته الحكاية فان احتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله * وحدي يا حجاج فارس شمرا * حل على الثاني لان النقل من الجملة خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل كضم زيد المار **(قوله بعلمك)** بعلم اسم صنم وبك رجل يعبد فزجا وجعل علم بالبلدة **(قوله ومعدي كرب)** بكسر الدال شذوذ القياس فتحكى كرمى ومسمى قاله المصريح هنا قال في باب النداء معنى معدي كرب عده الكرب أى تجارزه اه وقضيته انه اسم مفعول أعل اعلال مرضى فلا شذوذ لأنه مفعول فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ولا يضر تخفيف ياءه وان كان القياس شذوها كمرضى لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل **(قوله اعراب ما لا ينصرف)** أى على الجزء الثاني أما الاول فيلزم

ذا ان يغربوه ثم أعربا
وشاع في الاعلام ذوالا ضافه
كعبد شمس وأبي قحافة
(ش) ينقسم العلم الى
مرتجل والى منقول فالمرتجل
هو ما لم يسبق له استعمال
قبل العلمية في غيرها كسعاد
وأدد والمنقول ما سبق له
استعمال في غير العلمية
والنقل اما من صفة كحرث
أو مصدر كفضل أو من اسم
جنس كاسد وهذه تكون
معربة أو من جملة كقام
زيد زيد قائم وحكمها انها
تحكى فتقول جاءني زيد قائم
ورأيت زيد قائم وصيرت
زيد قائم وهذه من الاعلام
المرتبة ومنها أيضا ما مركب
تركيب مزج نحو بعلمك
ومعدي كرب وسيدويه
وذكر المصنف أن المركب
تركيب مزج ان ختم بغرب
وبدأ عرب ومفهومة أنه ان
ختم بويه لا يعرب بل يبنى
وهو كاذ كره فتقول جاءني
بعلمك ورأيت بعلمك
ومصرت بعلمك فتعربه
اعراب ما لا ينصرف ويجوز
فيه أيضا البناء

على الفتح فتقول جاءني بعلمك ورأيت بعلمك وصيرت بعلمك ويجوز أيضاً أن يعرب أعراب متضايين فتقول جاءني حضرموت ورأيت حضرموت وصيرت بحضرموت وتقول فيما ختم بوبه جاءني سيديوبه ورأيت سيديوبه وصيرت بسيديوبه فتبنيه على السكسر وأجاز بعضهم أعرابه أعراباً لا ينصرف نحو جاءني (٦٦) سيديوبه ورأيت سيديوبه وصيرت بسيديوبه ومنها ما ركب تركيب

الفتح أو السكون وكذا نحو سيديوبه إذا أعرب كذلك (قوله على الفتح) أي فتح الجزأين تشبيهاً بخمسة عشر بجامع المزج في كل لأن موجب البناء إنما وجد في الثاني وهو تضمنه معنى العطف كما مر وإذا سمي بالركب العددي سمي بناءً على الأشهر كما سئد كره المصنف في بابه فراه بالزج هذا غير العددي (قوله أعراب متضايين) أي في خفض الجزأين وتجرى على الصدر وجوه الأعراب الآن الفتح كغيرها لا تظهر في نحو معدى كرب وإن كانت تظهر على الباء في غيرها الثقيلة بالتركيب (قوله فتبنيه على السكسر) أي تغليباً للجزء الثاني لأنه اسم صوت مبنى لعدم تأثيره بالعوامل وكسر على أصل التخلص (قوله أبو قحافة) اسمه عثمان والله الصديق محبني مثله رضي الله تعالى عنهما ولا يعرف أربعة متناسلون كلهم صحابة إلا أبو قحافة وابنه أبو بكر وبنته أسماء وابنها عبد الله بن الزبير رضي الله عنهم (قوله ووضعوا) أي العرب لتكون ظهروا على أسمائهم والألف الواضحة هو الله تعالى وفيه إشارة إلى أن علم الجنس سمعي (قوله كعلم الأشخاص) صفة لعلم لا حال منه إن فكره ولفظاً تميز لمعنى الكاف أي مثله من جهة اللفظ أو نصب بنزع الخافض (قوله وهو علم) فعل ماض لا فعل تفضيل حذفته لضرورة لاقضائه العموم في علم الشخص وليس كذلك (قوله أم عريط) بكسر المهملة وسكون الراء وفتح التثنية كنية العقب واسمها شجرة وعما جرب الله غنما رضع خنفساء مشقوقة عليها وأدهنها بماء في جوف العقب (قوله تعالة) بالتنوين للوزن وكنيته أبو الخصين (قوله برة) بفتح الواو وحده غير مصروف للعامة والتأنيث والمبرة بفتح التين البر (قوله بخار) مبتدأ مبني على السكسر كدام وعلم خبره وكذلك حال والفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور والتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة (قوله وتأتي الحال بعده) قيد بالعبدية لأن تقديمها يسوغ مجيئها من النسكرة وكذلك ابتدأ به بالاسم (قوله كسكس النسكرة) أي فهو ونسكرة معني كما هو ظاهر المتن وأنص عليه المصنف في شرح التسهيل لكن تعقبه المرادى بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظاً تؤذن بفرق في المعنى والالزام التحكم والتحقق في بيانه كما أشار له سيديوبه أن علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها أي تشخصها في الذهن بمعنى أنه جزء من الموضوع له أو شرط قبل هو الصحيح واسم الجنس للماهية بلا قيد أصلاً من حضور أو غيره وإن لزم الحضور الذهني أيضاً لتعذر الوضع للجهول بسكس لم يقصد فيه كالأول وإن شئت فقل علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس وعلم الشخص للماهية المشخصة ذهناً وخارجاً كما قاله ابن الصانع فالشخص الذهني يجمع العلمين ويخرج اسم الجنس والخارج يفرقهما وكعلم الجنس المعروف بالام الحقيقة وكعلم الشخص المعروف بالام العهد الآن العلم يدل على التعيين بجوهره وذا اللام بقرينتها اه ملخصاً من النسكس وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبنى على وجود الماهية خارجاً في ضمن الفرد فتشخص بشخصه أما على التحقيق من أنها لا توجد في الخارج أصلاً فهو للفرد المعين خارجاً وهو ظاهر قول الشارح أن يراد به واحد بعينه وكونه خارجاً أغلب الماهي أول الباب فتسدير وعلى ما ذكر فاسم الجنس بغير النسكرة مفهوم والوضع للفرد المنتشر أي للحقيقة باعتبار وجودها في فرد ما وإن وافقه في المصادق فكل من أسد ورجل إن اعتبر دلالة على الماهية بلا قيد يسمى اسم جنس ومطلقاً عند الأصوليين أو بقيد الوحدة الشائعة سمي نسكرة وعند الأصوليين وإن الحاجب أنهما

إضافة كعباد شمس رأيت قحافة وهو معرب فتقول جاءني عبد شمس وأبو قحافة ورأيت عبد شمس وأبو قحافة وصيرت بعبد شمس وأبو قحافة ونسبه بلقاءين على أن الجزء الأول يكون معرباً بالحركات كعبد والحروف كافي وإن الجزء الثاني يكون منصرفاً كشمس وغير منصرف كقحافة (ص)

(ووضعوا البعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظاً وهو شم من ذلك أم عريط للعقب وهكذا تالة للعلاب ومثله برة للبره

كذلك بخار علم للفجرة (ش) العلم على قسمين علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص له حكاية معنوية وهو أن يراد به واحد بعينه كزبد وأحمد ولفظي وهو محبة مجبى الحال متأخرة عن سنجو جاءني زيد ضاحكاً ومنه من الصرف مع سبب آخر غير العامة نحو هذا أحمد

ومنع دخول الألف واللام عليه فلا تقول جاء العمر وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي فتقول هذا أسامة مقبلاً فتعنه من الصرف وتأتي الحال بعده ولا يدخل عليه الألف واللام فلا تقول هذا الأسامة وحكم علم الجنس في المعنى كسكس النسكرة من جهة أنه لا يخص واحداً بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة وكل عقب يصدق عليها أم عريط وكل علاب يصدق عليه تعالة

شي واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حينئذ ظاهر وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى إذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد من الأفراد بالفرق فتأمل **(قوله يكون للشخص)** في نسخ العين وهي أوضح **(قوله للمعنى)** منه كيسان للغدر وسبحان للتنزيه ويسار للميسرة والله أعلم اللهم يسر أمورنا بحجاء نبيلك عليه الصلاة والسلام

(اسم الإشارة)

هو ما وضع لمشار إليه أي حساباً بالأصبع ونحوه فلا بد من كونه حاضراً محسوساً بالبصر فاستعمله في المعقول والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على الخلاف في ذلك نخرج ضمير الغائب وأل لان اشارتهما ذهنية قيل والإشارة في التعريف لغوية وفي المعرفة اصطلاحية فلا دور وفيه ان المراد بالمعرف اسم تصحبه الإشارة الحسية فهي لغوية أيضاً فلا حسن جواب الدماميني بأن أخذ جزء المعرفة في التعريف لا يوجب الدور لجواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة أو بشئ آخر **(قوله بهذا)** قدم المعمول للحصر بالنسبة لما ذكره هنا ولا فتلها إذا همزة مكسورة وذاته بها بعدها كذلك وذاؤه بضمهم مامع المد في السكك و يروى بالآخرين قوله

هذاؤه الدفتر خير دفتر * في يد قمر ما جدمصدر

وآلك همزة مدودة فلام كافي التسهيل قال الدماميني وليست بدلامن النال لتباعده مخرجهما فصارت الهمزة اسماء هنا كما هي حرف في النداء وفعل أمر من الوأى كما مر فجملة اشارات المفرد خمسة **(قوله المفرد)** متعلق بأش واللام بمعنى إلى كقوله تعالى إلى لما أنزلت إلى من خير فقير ان لم يضمن معنى سائل لان الإشارة لا تتعدى باللام كما يفيد صنيع القاموس والمفرد اما حقيقة أو حكماً كهذا الجمع وذلك الفريق ونحوه وان بين ذلك أي المذكور من الفارض والبكر وقد يستعمل في الجمع كقول لبيد

واقعد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

(قوله منكر) أي ولو تنزى لا نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى وقيل ذكره مراعاة للخبر الأولان لغة إبراهيم لا تفرق بين المذكر والمؤنث **(قوله بذى)** متعلق باقتصر لتضمنه معنى خصص والخصر اضافي أيضاً ماسياً **(قوله من نفس السكامة)** أي وهو ثلاثي الوضع لا كما الموصولة خلافاً للسبب في الغلبة أحكام الثلاث عليه كالوصفية والتصغير وأصله ذى غير ممنون للبناء حذف لامه اعتباطاً وقلبت عينه ألفاً لانها محركة وقيل حذف العين لانها ساكنة ورد بان الحذف بالواو أليق وحكاية سيبويه ما ألفه تعين ان اصلها ياء اذا سبب لها سواء وان كان باب طويت أكثر من باب حييت **(قوله زائدة)** أي فهو أحادي الوضع لان الألف والياء في ذان وذين للثنائية ورد بان ألفه حذف للساكنين ولذا شدد النون عوضاً عن أعلى أن التحقيق أنهما ليسا مثنيين حقيقة كما سيأتي **(قوله بذى الخ)** جملة ما ذكره لها عشرة خمسة بالنال وخسة بالتاء وأقاد الروداني ان أصل الجميع ذا قلبت الألف ياء والنال تاء في ذى وتى ثم الياء هاء في ذهونه وقس الباقي **(قوله وذات)** بالضم هي أغربها والاسم ذا والتاء لتأنيث **(قوله للثنائي)** أي صورة المرتفع محلا لان التحقيق وضعهما كذلك ابتداءً للمذكر والمؤنث لامتثان اذ لا يثنى المبني كما مر والظاهر بناؤه على الألف والياء مراعاة لصورة الثنائية كيارجلان ولا رجلين **(قوله وفي سواء)** أي وفي حال ارادة سوى المرتفع وأما ان هذان لسا حزان فقد مر تأويله **(قوله للثنائي المذكر)** أي ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى فذا لك برهنان كافي للمعنى **(قوله مطلقاً)** أي مذكراً عاقلاً أولاً وهو حال من جمع مع تنكيره لورود الحال من التنكير فليلاً **(قوله والمأوى)** جرى على عرف اللغويين والقراء أن المأوى القصر لا يخص الاسم

يكون للشخص كما تقدم
ويكون للمعنى كما مثل بقوله
برة للبرة وخيار للنجرة
(ص)

(اسم الإشارة)

هذا المفرد مذكر أشرف بذى
وذه في تعالى الانثى اقتصر
(ش) يشار إلى المفرد المذكر
بذا ومن ذهب البصريين ان
الالف من نفس السكامة
ومن ذهب السكوفيين أنها
زائدة ويشار إلى المؤنثة
بذى وذه بسكون الهاء وتى
وتأوه بكسر الهاء باختلاس
وباشباع وت بسكون الهاء
وكسرها باختلاس واشباع
وذات (ص)

(وذان نان للثنائي المرتفع *
وفي سواء ذين تين اذ كرتطم)
(ش) يشار للثنائي المذكر
في حالة الرفع بذان وفي حالتي
النصب والجزم بذين وإلى
المؤنثين بتان في الرفع وتين
في الجزم والنصب (ص)
(و بأولى أشرف لجمع مطلقاً *
والمسند أولى ولدى المعبد

المعرب وتنوين الممدود لغة وجعله المصنف كنون ضيقن كثر به اللفظ وكذا بناؤه على الضم واشباع
 الهمزة أوله وإبداءها هاء مضمومة وكذا مفتوحة تليها واو ساكنة كما في التسهيل وشرحه وتكتب ألف
 المقصورة ياء وكذا الممدودة في أولئك ويفرق بينهما وبين إلى الجارة بواو بين الهمزة واللام وبهذين
 مع اشارات المفرد والمفردة وذين وتين تكمل أدوات الإشارة تسعة عشر وبلغات أولاء الممدود أربعة
 وعشرين وهي بالنظر للمشار إليه ستة أقسام فقط باعتبار الأفراد والتذكير وضمهما **(قوله انطقا)**
 ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة **(قوله واللام)** مبتدأ خبره ممنوعة وحذف جواب الشرط للدلالة الخبر
 عليه على ما مر في قوله والامران لم يك للنون محل الخ فلا تغفل وها بالقصر مفعول قدمت وتكتب مفصولة
 منه لان المقصود اللفظ الموضوع للتنبيه الخطاب المركب من اطاء والالف اللينة فهو معرفة بالعلمية عليه
 لكتنه يشكر ويضاف للتنبيه لمتضح المراد به من اضافة الدال للدلول ولا يقال هاء التنبيه بالمد الا يقتضي
 أن الدال عليه هو هاء بالمد ان قصد لفظها أو مسماها وهو المفردة ان قصد معناها كما يقال باء الجر مع أن
 العامل مسماها وهو بفتدبر **(قوله وغيرهم)** منه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان
 عنه مسؤولا **(قوله ذم المنازل)** بفتح الميم للتحفة وكسر هاء على أصل التخالص وضمها اتباعا للدال وهي على
 هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر والمراد بالعيش المعيشة اه صبان وفي الاسقاطي الراجح السكسر
 لانه الواجب لوفك الادغام **(قوله أتى بالكاف وضمها)** لكتنها لا تدخل في اشارات المؤنث الامع في وتا
 وكذا ذي بخلاف غيرها كما نقل عن الجمع وغيره والظاهر منعها أيضا مع ذاء بالضم والسكسر من
 اشارات المذكر **(قوله أوالكاف واللام)** لكن لا تدخل اللام في المثني ولأولاء الممدود بل في المفرد
 مطلقا وأولى المقصور والظاهر منعها أيضا فيما لا تدخله الكاف من اشارات المفردة والمفردة وتقيم لا يدخلونها
 أصلا وأصل هذه اللام السكون لكتنها تسكسر للتخلص في نحو ذلك وتلك وتلك ولثلاثيهم أنها لام الجر
 مع الضمير وقد يبق سكونها ويحذف ما قبلها من ياء أو ألف كتلك بكسر التاء وفتحها **(قوله حرف)**
 خطاب) أي لا ضمير ولا الأضياف اسم الإشارة إليها اذ لا يتصل الضمير إلا بعامله ولو أضيف لحذفت النون
 من ذينك وتينك مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الإشارة الحسية وتصرف هذه الكاف بحسب
 الخطاب على الافصح كالسكاف الاسمية وقد تنفرد امام فتوحة في الاحوال كلها أو مفتوحة في المذكر
 ومكسورة في المؤنث جمعا أو غيرهما ففي الثلاث لغات وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو
 هاك ها كما ولا ضمير في اياك ايا كما الخ ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو رأيتك هذا الذي كرمتم على
 فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب ملزم افراده استغناء بتصريف الكاف وليست هي الفاعل والتاء حرف
 خلافا للقرء لانها ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء ولا يستخبر بهذا الترتيب
 الا عن حالة عجيبة فلا بد بعده من استفهام يبينها ما ظاهر كما رأيت زيدا ما صنع أو مقدر كآلية أي لم كرمته
 وقوله ان أخوتن كلام آخر والمنصوب بعده ما ينزع الخافض أي أخبرني عن زيد وبن الذي لان هذا من
 مورد السماع أو مفعول به على حذف مضاف أي أخبرني خبر زيد كما اختاره الدماميني وقد يحذف نحو
 أرايتكم ان أناكم عذاب الله الخ ولا محل لجملة الاستفهام لاتهام مستأنفة لبيان الحال كما صرح به الرضى بناء
 على أن أصله بمعنى أبصرت أو أعرفت فيطلب مفعولا واحدا مع أنه انسلخ عن معنى الرؤية أصلا إلى طلب
 الاخبار **(قوله فان تقدم حرف التنبيه أتيت بالكاف)** لكن يقل جمعها حتى في المثني والجمع كما اختاره
 أبو حيان وان منعه المصنف فيهما كقول

ياما أميالح غزلانا شدن لنا * من هو ليما سكن الضال والسمير

وهو تصغير هو لاء إلا أن يحكم المصنف بشذوذ ذلك وتتمنع الكاف ان فصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة لان

انطلقا بالكاف حرفادون
 لام أو معه
 واللام ان قدمت هاء ممنوعة
 (ش) يشار إلى الجمع مؤنثا
 كان أو مذكرا بأولى وهذا
 قال المصنف أشرجع مطلقا
 ومقتضى هذا انه يشار به
 اليه العقلاء وغيرهم وهو
 كذلك لكن الأكثر
 اسما لها في العاقل ومن
 ورودها في غيره قوله

ذم المنازل بعد منزلة اللوى
 والعبس بعد أولئك الايام
 وفيها لغتان المد وهي لغة
 أهل الحجاز وهي الواردة في
 القرآن العزيز والقصر
 وهي لغة تميم وأشار بقوله
 ولدى البعيد انطقا بالكاف
 إلى آخر البيت إلى ان المشار
 اليه له ربتان القرب والبعيد
 فجميع ما تقدم يشار به إلى
 القريب فاذا أراد الإشارة
 إلى البعيد أتى بالكاف
 وحدها فتقول ذاك والكاف
 واللام نحو ذلك وهذه
 الكاف حرف خطاب فلا
 موضع لها من الاعراب
 وهذا الخلاف فيه فان تقدم
 حرف التنبيه الذي هو هاء
 على اسم الإشارة أتيت
 بالكاف وحدها فتقول
 هذا الله وعليه قول طرفة

جميعها بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كفاي التسهيل والفصل اما بالضمير نحوها انا ذاهو كثير وقد تعادها
توكيدا نحوها انتم هؤلاء أو بغيره وهو قليل كقوله

هان ذي عنرة الاتسكن نفعت * فان صاحبها مشارك النكد

والعنرة بالكسر المعنرة والاختبار عن الضمير بعدها التنبيه بغير اسم الاشارة شاذ كما صرح به ابن هشام
في حاشية التسهيل وان وقع في ديباجة المعنى حيث قال وهما انا بالغ بما أسررتيه (قوله بنى غبراء) هي الارض
وبنوها الفقراء أو الاضياف أو اللصوص وأهل عطف على الواو في يسكر وني للفصل بالمفعول والطراف
بكسر المهملة البيت من الادم وأراد بأهله الاغنياء والبيت لطرفة بن العبد في معلقته (قوله فلا تقول هذلك)
أي كراهة كثرة الزوائد (قوله ثلاث مراتب) يضعفه أن الادم يمتنع في المثني وأولاء الممدود فهاذا دل على
البعد حيفئد وتشديد النون والملا يصحاحان له لوجودهما بدون السكاف أيضا مع ان لغة تميم تركها مطلقا
* واعلم ان المشار اليه امام فرد أو مثني أو جمع مذكرا ومؤنث فتلك ستة تضرب في ستة المخاطب كذلك
بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية يتبع من مرتبة القرب ثلاثون لان ستة المشار اليه
فيها لا يتعد دلها باعتبار مخاطب لعدم حوقها السكاف وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب فتقول كيف
هذا الرجل وذو المرأة مشايار جل ويارجلان الخ ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر وهي جمع السكاف والادم
في ستة المخاطب مع مثني المشار اليه مذكرا ومؤنثا نحو ذان لك ذان لك تان لك الخ تبقى صور الجواز
ستة وستين وهي رتبة المتوسط بتمامها وستة من القرب وأربع وعشرون في البعد وهذا العدد باعتبار المعنى
والايفشار للجمع المذكور والمؤنث بلفظ واحد ومخاطب المثني مذكرا ومؤنثا كذلك فباعتبار اللفظ
تضرب خمسة في خمسة وخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتبع من ثمانية عشر ومن يمتنع
عشرة وان نظر الى تعدد أدوات الاشارة اسكل مشار اليه تكثرت الصور وهذا الايضاح يغنيك عن
الجدول (قوله داني المسكان) أي المسكان الداني أو الداني منه فهي خاصة بالمسكان لسكن في التسهيل ان
هناك وهناك وهما بالتشديد قد يشار بهما للزمان نحو هناك تبلو كل نفس ما أسلفت أي في يوم نحشرهم
وقوله واذا الامور تشابهت وتعاضمت * فهناك يعترفون أين المفرع

أي في وقت تشابه الامور وقوله * حنت نوار ولات هنا حنت * أي ولات في هذا الوقت حنتين فلات
مهمة لتقديم الخبر وهو هنا على المبتدأ وهو حنت المؤول بحنتين وليس هنا اسمها وحنت خبرها على تقدير
ولات الوقت وقت حنتين لان هنا لا يخرج عن الظرفية ولات لا تعمل في معرفة واعلم ان المسكان والزمان
لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الا بهذه الأدوات فهي في محل نصب على الظرفية أمام من غير تلك
الحديثة فلا يشار بهما بل بغيرها نحو هنا مكان طيب وذلك زمان الربيع (قوله وبه السكاف صلا) أي
مفتوحة مفردة دائما سم (قوله أو بتم) بفتح المثناة وشدا الميم وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة
كربت وهما السكت وقفا وقد يجرى الوصل بجراه لا السكاف ولاها التنبيه وهي هنا لازمان للظرفية أو
شبهها وهو الجرح من أوالي كفاي أين لا خصوص من كما قاله الساماني ولذا غلط من زعم ان ثم مفعول رأيت
في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت بل الصواب ان الفعل امام منزل منزلة اللازم أي واذا وقعت رؤيتك ثم أي في
ذلك المسكان أو حنف مفعولة أي واذا رأيت الموعود به ثم (قوله فه) بضم الفاء أمر من فاه يفوه اذا نطق
(قوله أو هنا) بالفتح والتشديد والاختيرة بالكسر والتشديد (قوله وهنت) بزيادة تاء ساكنة على
هنا المفتوحة المشددة وحنت ألفها لساكنين وقد تسكرها وها اه تصریح والله سبحانه وتعالى أعلم

(الموصل)

رأيت بنى غبراء لا يسكر وني
* ولا أهل هذلك السراف
الممدود ولا يجوز الاتيان
بالكاف واللام فلا تقول
هذلك وظاهر كلام المصنف
انه ليس للمشار اليه الا
رتبان قري وبعدى كما
قررناه والجمهور على أن له
ثلاث مراتب قسري
ووسطى وبعدى فيشار الى
من في القري بما ليس فيه
كاف ولا لام كذا وذى
والى من فى الوسطى بما فيه
السكاف وحدها نحو ذلك
والى من فى البعدى بما فيه
كاف ولا م نحو ذلك (ص)
(وبهنا أو ههنا أشراى *
داني المسكان وبه السكاف
صلا

فى البعد أو بتم فله أو هنا *
أو ههنا لك انطقن أو هنا)
(ش) يشار الى المسكان
القريب بهما ويتقدمها
التنبيه فيقال ههنا ويشار
الى البعيد على رأى المصنف
بهناك وهنالك وهما بفتح
الهاء وكسرها مع تشديد
النون و بتم وهنت وعلى
مذهب غيره هنا للمتوسط
وباعده للبعيد (ص)
(الموصل)

هو اسم مفعول من وصل الشيء غير جعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا بالصلة **(قوله موصول الاسماء)** مبتدأ
 أول والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه والجملة خبر الأول والتي مبتدأ ثالثة حذف خبره والجملة خبر الثانية أي التي
 التي فالعاطف محذوف وأل عوض عن المضاف اليه والتي مبتدأ ثالثة حذف خبره والجملة خبر الثانية أي التي
 لها التي **(قوله لا تثبت)** ينضم أوله مجزوم بالانهاية ولا يجوز فتحه كما لا يخفى وهو خبر عن الياء لا تثبتا أنت
 وجواب اذا محذوف لدلالة هذا عليه أو الياء مفعوله مقدم ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط
 لجواز أن اذا مجرد الظرفية **(قوله بل ما تليه)** أي الحرف الذي تليه الياء فالصلة جرت على غير صاحبها ولم
 يرسز لمن اللبس وهذا انصرح بما علم فلغظ بل انتقال الاضراب وكون ما مفعولا محذوف بفسره أوله من باب
 الاشتغال أرجح من كونه مبتدأ خبره أول كما ستعرفه **(قوله ان تشدد)** اما بضم التاء مع كسر الدال
 مبنيا للفاعل أو مع فتحها للمفعول من أشدد الر باعى أو بفتح التاء مع ضم الدال مبنيا للفاعل أو بعكسه
 للمفعول من شدد يشده والنون مبتدأ على كل لا مفعول مقدم لان معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره والجملة
 الشرطية والرابط على بنائه للفاعل محذوف أي تشدها ولا مفعول مستتر فيه **(فائدة)** قال الفراء كل
 مضاعف على فعل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كغفقت أعف ولا يضم الامعاء ومتعديا ضم كرددت
 أردو مددت أمدا الثلاثة أحرف من المتهدى كسرت أيضا ندورا وهي شدة يشده ويشده وعلة اذا سقاء نانيا
 يعله ويعله ونم الحديث بنه وبمه فان جاء مثل هذا لم نسعه فهو قليل والضم أصله وجاء منه حرف واحد
 بالكسر فقط شذوذ وهو حجة بحسبه اه صحاح **(قوله وتعويض)** مبتدأ خبره قصد وسوغه معنى الحصر
 على حدثي جاء بك أي ما قصد بذلك التشديد الاتعويض عن ياء المفرد دخلا لمن جعله لتأ كيد الفرق بين
 تشديد المعرب والمبني وان حصل أصل الفرق بفتح الياء **(قوله الى اسمي)** هو كما في التسهيل ما افتقر أبدا
 الى جملة ولوتا ولا كالأظرف والوصف الى عائد من ضمير أو خلفه كما سيأتي نخرج بابدا النكرة الموصوفة
 بجملة فانما تفتقر اليها حال وصفها بها لا أبدا وبالعائد الموصول الحرفي وهو كل حرف سبك ما بعده بمصدر
 ولم يحتاج لعائد **(قوله وهي خمسة)** نظمها السندوبى فقال

وهاك حروفا بالصادر أولات * وذكرى طاسخا أصبح كجروا

وهاهي أن بالفتح أن مشددا * وزيد عليها كي نخفها وما ولو

وزيد عليها الذي في بعض أحواله نحو وخضتم كالذي خاضوا أي تخوضهم قالوا أل فيه زائدة دخلت على
 الحرف ندورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسمية وحذف عائد موصوفة أي كالخوض الذي
 خاضوه وأصله الذين حذف نونه على لغة أو المراد كالغريق الذي خاضوا جميع العائد نظر المعنى **(قوله ماضيا)**
 الخ لكن لا تنصبه اتفاقا لانها لم تؤثر في معناه شيئا بخلاف ان الشرطية لما قبلته الى الاستقبال ناسب عملها
 في محله فالموصولة بالماضي وكذا بالامر هي الناصبة للمضارع عند الجهور لا غيرها وان كانت ساثر النواصب
 لا تدخل على غيره لانها أم الباب فتوسع فيها ووصلها بالماضي اتفاقا وبالأمر عند سيبويه بدليل دخول
 الجار عليها في نحو كتبت اليه بأن قم أولا تقعد اذ لا يدخل الأعلى الاسم فتؤول بمصدر طلبي أي كتبت اليه
 بالأمر بالقيام كما قدر الزحشسرى في قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك أي بالأمر بالانذار فلا
 يفوت معنى الطلب ورده الدمامبني بان كل موضع وقع فيه الامر محتمل لكون أن فيه تفسيرية بمعنى أي
 كهذه الآية ونحوها وحينئذ اليه أن اصنع الفلك واذا أوحيت الى الخوار بين أن آمنوا بي وانطلق الملائمهم
 أن امشوا أي انطلقت أسمتهم فكل ذلك اذ لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بجملة فيها معنى القول
 دون حروفه وخلوها عن الجار لفظا ولا حاجة الى تقديره كما يقول سيبويه أو زائدة كالثال أي كتبت اليه بقم
 أي بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرا وإن كان في الواقع اسما لقصد لفظه **(قوله)**

(موصول الاسماء الذي

الانثى التي

والياء اذا ما نفي لا تثبت

بل ما تليه أوله العلامة *

والنون ان تشدد فلا ملامه

والنون من ذين وتين شدد

* أيضا وتعويض بذلك

قصدا

(ش) ينقسم الموصول الى

اسمي وحرفي ولم يذكر

المصنف الموصولات الحرفية

وهي خمسة أحرف أحدها

أن وتوصل بالفعل المتصرف

ماضيا مثل عجت من أن

قام زيد ومضارعها نحو عجت

من أن يقوم زيد وأمرها

نحو أشرت اليه بأن قم فان

وقع بعدها فعل غير متصرف

نحو قوله تعالى وأن ليس

للا انسان الا ماسي وقوله

تعالى وأن عسى أن يكون

قد اقترب أجلهم فهي

مخففة من الثقيلة

ومنها أن وتوصل باسمها وخبرها مثل عجب من أن زيد قائم ومنه قوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن الخففة كالثقلية وتوصل باسمها وخبرها
 لكن اسمها يكون محذوفا واسم الثقيلة يكون منكورا ومنها كي وتوصل بفعل مضارع فقط نحو جئت لكي تسكرم زيدا ومنها ما تكون
 ظرفية مصدرية نحو لا أصعبك مادمت منطلقا أي مدة دوامك (٧١) منطلقا وغير ظرفية نحو عجبك ما

ضربت زيدا وتوصل
 بالماضي كمثل المضارع
 نحو لا أصعبك ما يقوم زيد
 وعجبك مما تضرب زيدا
 ومنه مما نسو اليوم الحساب
 وبالجملة الاسمية نحو عجبك
 مما زيد قائم ولا أصعبك
 ما زيد قائم وهو قليل
 وأكثر ما توصل الظرفية
 المصدرية بالماضي أو
 بالمضارع المنبني بل نحو لا
 أصعبك ما لم تضرب زيدا
 ويقل وصلها أعني المصدرية
 الظرفية بالفعل المضارع
 الذي ليس بمنبني بل نحو لا
 أصعبك ما يقوم زيد ومنه
 قوله

أطوف ما أطوف ثم آوى
 إلى بيت قعيد له لكاح
 ومنها لو وتوصل بالماضي
 نحو وددت لو قام زيد
 وبالمضارع نحو وددت لو
 يقوم زيد فقول المصنف
 موصول الاسماء اختار
 من الموصول الحرفي وهو
 أن وأن وك وما ولو وعلامته
 حجة وقوع المصدر موقعه
 نحو وددت لو تقوم أي
 قيامك وعجبك مما تصنع

وحجت لكي أقرأ ويجبني أنك قائم وأريد أن تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمي فالذي للمفردة المؤنثة
 فإذا ثبتت أسقطت الياء وأثبت مكانها بالالف في حالة الرفع نحو اللذان واللذان والياء في حالة النصب والجاء فتقول اللذين واللذين وإن
 شئت شددت النون

ومنها أن) بالفتح والتشديد والمناسب للمصدر أن يقول ثانيا (قوله وتوصل الخ) أي وتوصل بمصدر خبرها
 مضافا لاسمها أن كان مشتقا بالكون أن كان جامدا أو ظرفا كلفني أنك زيد أو في الدار أي بلغني كونك
 زيدا إلى آخره أو يقال في الجامد بلغني زيديتك لأن ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالقوسية أفاده
 الاسقاطي وكذا يقال في الخففة إلا أن اسمها ضمير الشأن محذوف خبر الجملة والمصدر يؤخذ مما بعد الفعل
 الجامد ويضاف لما يناسبه كان يقال في الآية الأولى وعدم كون شيء للإنسان الاسمية وفي الثانية وكون
 أجلهم متوقع القرب فتأمل (قوله كي) أي الجبرورة باللام لفظا وتقديرا (قوله ظرفية) الأولى زمانية ليشمل
 نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه أي كل وقت أضاءه أذال الزمن المحفوض لا يسمى ظرفا (قوله بالماضي والمضارع) أي
 المتصرفين ولو تصرفا ناقصا كدأبم ويندروصلها بالجامد كشكلا وعدا أو يمتنع بالامر (قوله وبالجملة الاسمية)
 أي إذا لم تصدر بحرف مصدرى نحو ما لن نجما في السماء لأنها حينئذ فاعل محذوف هو صلة ما أي ما ثبت أن
 نجما الخ وقيل أن وصلها مبتدأ حذف خبره أي ثابت (قوله أطوف) بشد الواو للتعكير ما أطوف أي مدة
 تطوي في ولكاع كدأبم ذم للمؤث أي لشيمة أو وسخة ويقال لأمه كركع كعمر (قوله بالماضي
 والمضارع) أي المتصرفين لا بالامر ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام وأما نحو يودوا لو أنهم يادون في الاعراب
 فالمشهور أن تقديره لو ثبت أنهم الخ ويحث الدماميني أنه يقدر لو أنهم يادون ثابت كما قدره جمع بعد الواء الشرطية
 في لو أنهم صبروا كما سيأتي هناك فتكون المصدرية توصل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمل اه
 والغالب أنها لا تقع إلا بعد مفهم الغنى كودوا أحب ومن غير الغالب قوله

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنى

(قوله احتراز الخ) أي في بادئ الرأي والافحرفي لم يدخل أصلا لأن الكلام في المعارف قد ذكر الاسماء لبيان
 الواقع (قوله فالذي) يكتب هو وجهه والتي بالام واحدة لكثرة استعمالها والذين واللتين مشن بالامين
 على الأصل في كل ما أوله لام حلى باللفرق بينه وبين الجمع فصاوحا وحل الرفع عليهما ولم يعكس لسبق
 المثني فاستحق الأصل وأل في الجميع زائدة لا معرفة لأن تعريفها بالصلة وحذفها من الجميع لغة وكذا حذف
 نون الجمع ونخرج عليها كالذي خاضوا في قول ونون المثني لبني الحارث كقوله

أبني كليب ان عمي الذبا * قتلا الملوك وفكك كالإغلال

وقوله هما اللتان ولدت تميم * لقييل نحر طم صميم
 والحاصل ان الذين الجمع اما بالنون مع ال أو حذف النون مع ال والرابعة رفعه بالواو والمثنى اما
 بتخفيف النون مع ال وحذفها أو بشد النون أو حذفها مع ال ففيه أربع أيضا وأما الذي والتي فتعذف
 بأوهما مع ال مع اسكان ما قبلها أو كسره وكذا تثبت ساكنة مع ال وبدونها تشد مكسورة ومضمومة مع
 ال ففيها مستلغات (قوله للفرد) أي حقيقة أو حكما كالفرق (قوله أسقطت الياء) أي ياء المفرد
 لكونها مع العلامة ولم يقل اللذان بتحرير ياء المفرد لكونها مع العلامة كالشجيان لأنها لا حظ لها
 في الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك أنها ثنائية حقيقة فلا يشترط فيها اعراب المفرد كما قيل به والاصح
 اشتراطه وانها ماصيغتان وضعتا ابتداء للمثنى لاثنية حقيقة وحينئذ فالظاهر بناؤها كالمفرد لان التثنية
 التي هي من خواص الاسماء لم توجد حتى تعارض شهما الافتقاري وانما اختلافهما العامل نظرا لصورة

وحجت لكي أقرأ ويجبني أنك قائم وأريد أن تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمي فالذي للمفردة المؤنثة
 فإذا ثبتت أسقطت الياء وأثبت مكانها بالالف في حالة الرفع نحو اللذان واللذان والياء في حالة النصب والجاء فتقول اللذين واللذين وإن
 شئت شددت النون

في موضعين الياء المحذوفة فتقول اللذان والثان وقد قرئ واللذان يأتيانها منكم ويجوز التشديد أيضاً مع الياء وهو مذهب السكوفيين فتقول
 اللذين بتشديد النون وهذا التشديد يجوز أيضاً في تشنية ذاتا اسمي (٧٣)

الاشارة فتقول ذان وتان
 وكذلك مع الياء فتقول
 ذين وتين وهذا مذهب
 السكوفيين والمقصود
 بالتشديد أن يكون عوضا
 عن الالف المحذوفة كما
 تقدم في الذي والى (ص)
 (جمع الذي الى الذين
 مطلقا

وبعضهم بالواو رفعا
 نطقا
 باللات واللاء التي قد جمعا
 واللاء كالذين نزا وقعا
 (ش) يقال في جمع المذكور
 الى مطلقا عاقلا كان أو
 غيره نحو جاء في الى فعلاوا
 وقد تستعمل في جمع المؤنث
 وقد اجتمع الاسران في
 قوله

وتبلى الى يستلمون على
 الى
 تراهن يوم الرجع كالحسد
 القبل

فقال يستلمون ثم قال
 تراهن ويقال للمذكر
 العاقل في الجمع الذين مطلقا
 أي رفعا وانصا وجر فتقول
 جاء في الذين أكرموا زيدا
 ورأيت الذين أكرموه
 وصرت بالذين أكرموه
 وبعض العرب يقول
 اللذين في الرفع والذين في
 النصب والحس وهم بنو

عذيل ومنه قوله
 ونحن اللذين صبحوا الصبا
 ويقال في جمع المؤنث اللات واللاء بلاياء فتقول جاء في اللات فعلان واللا في
 فعلان وقد

الثنية فبينا على ما يشاء كل اعرابها من ألفا وياء ومثلها ما ذان وتان وكذا يقال في اللذين على رفعه بالواو
 فتدبر (قوله عوضا عن الياء) مقتضاه منع تشديد المصغر لرجوع يائه قاله سم ولم يعوضوا في يدين
 ودمين لان الحذف فيهما قبل الثنية لاهلها (قوله وقد قرئ واللذان) هي لابن كثير وكذا أرنال الذين
 ويسكن راء أرنال (قوله جمع الذي) مبتدأ خبره الألى والذين بحذف العاطف ومطلقا حال من الذين أي
 بالياء في الرفع وغيره والمراد الجمع اللغوي وهو مطلق التعدد لانها اسمها جمع لاجتماع لان شرط الجمع اعراب
 المفرد كالثنية ولان الألى لا واحدة من لفظه والذين أخص من المفرد لا اختصاصه بالعلاء فلم يجر على سنن
 الجوع كذا قيل وفيه ان عموم الذي للعلاء وغيرهم بدلي فلا يمنع جمعه اذا أريد به عاقل ليعمهم شمولاً
 بجمع نحو قائم ونائم على قائمين ونائمين خصوص العلاء مع اطلاق المفرد على غيرهم ولو سلم لبطل كونه
 اسم جمع أيضا كما مر في عالم وعالمين فالاسم التعليل الاول وان احتمل عليه انه جمع لم يستوف الشروط
 فيكون في كلام المصنف تغليب فتأمل ويكتب الى بلاوا للزومه أ فلا يشتهر بالجارحة كما في التصريح
 بخلاف أولى الاشارية (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلهم يعرفونهما في التصغير نحو اللذين (قوله
 باللات) متعلق بجمع خبر عن التي والباء بمعنى على (قوله كالذين نزا) حالان من فاعل وقع أوصفتان
 المصدر أو مختلفان أي وقع اللاتي في كلامهم وقوعا نزا حال كونه كالذين في كونه للمذكر كما قاله الشارح
 أوفى أنه يستعمل بالياء والنون كقوله

ونأمن اللذين ان قد راعفوا * وان أثر بواجادوا وان تربوا عفا
 وسمع اللذين رفعا كالذين وأترب بالهمز بمعنى استغنى كأن ماله عدد التراب وترب ضربه كأنه اصق
 بالتراب اه صحاح (قوله عاقلا كان أو غيره) لكن يقل في غيره كما في التوضيح كقوله
 تهيجني لاوصل أيا منا الى * سررن علينا والزمان ويريق
 وقصره كاذ كراشهر من مده كقوله

أي الله لا نسلم الاء كأنهم * سيوف أجاد القين يرمصا قلها
 أي أي الله ضرر الشهم بالضم من الشهم وهو ارتفاع قصبة الانف والقيين بفتح القاف الحاداد (قوله وتبلى
 الألى الخ) ضميره للمنون في قوله قبله

فتلك خطوب قد تملت شبابنا * قديما فتبلى المنون وما تبلى
 أي وما تبلى ما يراهم استامعون أي ويلبسون اللأمة وهي الدرع حال كونهم على الخيل الألى تراهن الخ والروع
 بالفتح الخوف والحدأ جمع حدأة كعنب وعنبة طائر معروف والقبيل جمع قبلاء ككرم وجرعاء من القبيل
 كالحول في العين وزناومني فالاول للمذكر بدليل يستامعون والثاني للمؤنث بدليل تراهن ومنه قول
 مجنون ليلى محابها حب الى كن قبلها * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

(قوله اللذين رفعا) والصحيح انه مبني على صورة المعرب والظاهر بناؤه على الواو والياء لما مر
 قريبا ويكتب حينئذ بلايين لمشابهة المعرب الذي تظهر فيه أل وفوات النقل الحاصل على الالة الاولى
 بلزومه حالة واحدة والظاهر عليها انه مبني على فتح النون لاء على الياء فتأمل (قوله هذيل) في التوضيح
 أو عقيل بالتصغير فيهما (قوله صبحوا الصبا) ظرف تأ كيد أي صبحوهم وقت الصباح والتخيل

بالمجئمة
 نحن اللذين صبحوا الصبا * يوم النخيل غارة ما حاحا
 ويقال في جمع المؤنث اللات واللاء بلاياء فتقول جاء في اللات فعلان واللا في
 فعلان وقد

الشاهر

في آياتنا من صفه

عليه السلام في هذه العترة

كما قد تجيء الاله بمعنى

اللا في كقوله

فاما الاله يسكن سورته

في كل فتاة ترك الحبل

أفصا (ص)

(ومن وماوأل تساوي ما ذكر

وهكذا ذوعند طي شهر

وكأني أيضا بهم ذات

وموضع اللا في أي ذوات

(ش) أشار بقوله تساوي

ما ذكر إلى أن من وماوأل

واللام تكون بلفظ واحد

لاذكر والمؤنث والمثنى

والجموع فتقول جاءني من

قام ومن قامت ومن قاما ومن

قامتا ومن قاموا ومن قن

رأيتني ماركب ومركبت

ومركبتا ومركبتا ومركبتا

ومركبتين وجاءني القائم

والقائمة والقائمات والقائمات

والقائمات والقائمات

وأكثر ما تستعمل في ما

غير العاقل وقد تستعمل

في العاقل ومنه قوله تعالى

فانكحوا ما طاب لكم من

النساء وقولهم سبيحان

ما سخر كن لنا وسبحان

ما يسبحون والحمد لله ومن

بالعكس فأكثرت استعماله

في العاقل وقد تستعمل في

غيره كقوله تعالى ومنهم

من عصى على أربع وقوله

بكيت

بالمجتمعة مصغرا موضع بالشام والغارة اسم مصغر لا غار على العدو ومفعول لاجله أحوال أي مغيرين وما عاها
بكسر الميم من ألح المطردام واشتات (قوله ورد اللا في معنى الدين) أي لذكر كما أن الاله ورد للمؤنث
فيتم قارضان الا ان الثاني أكثر من الاول (قوله فاما آباؤنا إلخ) أي ايس آباؤنا الذين جعلوا حجورهم
مهدا لنا بآبائنا كثر متنا على ما من الممدوح فأوقع اللا في لذكر بدليل ممدوح فصل بين الموصوف وصفته
بأجنبي هو الخبير وتجوز به قول (قوله تساوي إلخ) لما بين المختص بالفرد وغيره من الموصول وهو
الثنائية المتقدمة الذي والتي ومثناها والدين والاله واللات واللام شرع يبين المشترك بين الواحد وغيره
وهو ستة من وماوأل وأي وذو ذات فكل واحد منها يساوي الثمانية في الاستعمال (قوله وهكذا إلخ) أي
ذو شهر عند طي حال كونه كهنا المذكور في المساواة (قوله طي) بشد الياء وهمز آخره على المشهور ومن
الطاعة كالطاعة وهي الابعاد في المرعى كافي الصحاح ويقال بلا همز أيضا كافي شرح مسلم وبتعين الاول
للوزن وقال السيوطي سمي به جدهم جليلة لانه أول من طوى المنازل (قوله وموضع) ظرف لاني وذوات
فاعله (قوله وأكثرت استعماله إلخ) ظاهره انها لاه قلاء وغيرهم كما نقله في التلويح عن أكثر اللغويين
والقول بانها لغيرهم فقط للبعض وفي شرح الجامع عن كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبير لما سمع قوله
تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لا خص من محمدا أليس قد عبد المسيح والملائكة
فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما جعلك بلغاة قومك ما لا يعقل اه وهذا
ان صح كان نصافي محل الخلاف (قوله في العاقل) الاولى فيه وفيما بعده العالم اذ لم يرد اذن في وصفه تعالى
بالعقل (قوله فانكحوا ما طاب إلخ) وقيل انها في ذلك ليست لذات العالم بل لصفاته الملاحظة مع الذات وهي
من غير العالم فلم يخرج عن أصلها قال السعد في حواشي الكشف التفريفة بين ما ومن انما هي عند ارادة
الذات وحدها اما اذا لوحظ مع مضافة نحو كرم ماشئت من هؤلاء القائم والقاعد وماز يدأ فضل أم كريم
فما كن يحكم الوضع على ما ذكره الزنجشري والسكاكي وغيرهما وان أنكره بعضهم والمعنى انكحوا
الموصوفة بأي صفة أردتهم من البكارة والشيوبة ونحوهما اه والمراد الصفة غير المفهومة من الصلاة اذ هي في
كل موصول ولعل المعنى في المثال الثاني سبيحان القادر الذي سخر كن مثلا فتدبر وتستعمل في العاقل اذا
اختلط بغيره اتفاقا نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض وفي المبهمة أمره كقول من رأى سبيحان
بعد انظر ما ظهر لي وأما نحو قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني فاعلم استعماله فيه ما لان الحل في حكم الجاد
ما لم ينفصل لالهام ذكره وأنوته كما نقله الشيخ خالد عن المصنف لان ذلك لا يخرج عن العقلاء فتدبر
(قوله وقد تستعمل في غيره) أي اما لا قترانه في عموم فصل عن الجارية نحو فهم من عصى إلخ فتكون من
مجاز الجارية وتلخيصه به نحو أسرب القطا إلخ فتكون استعارة أو لا اختلاف به نحو والله يسجد من في
السموات فتكون تليما وقد ينداه في بحث التثنية (قوله بكيت إلخ) قيل انها لاه عباس بن الاحنف وهو
مولد لا يحتاج بشعر مولد استغنى نسخ والسرب بكسر المهملة وسكون الراء الجمجمة والقطا جمع قطاة نوع
من الطير وهو يت بكسر الواو أي أحببت والشاهد قوله هل من يعبر نزل القطا منزلة العاقل وناداه وطاب
منه الاعارة فاستعمل فيه من وبعد البيتين

فأجوبني من فوق غصن أراك * ألا كلنا يا مستعير نعير

وأى قطاة لم تترك جناحها * نعير بذلك الجناح كبير

(فائدة) تأتي من والمعان جمعها بقولي

مخامل من خمس فشرط تفهيم * وموصولة تنكير نقص وتما

وهندي لما مع نفى كفى تعجب * تغير معنى مع تهويلها

على سرب القما اذ صررت
في * فقلت ومثلي بالبحار
جدير * أسرب القطاهل
من يعبر جناحه * اعلى
الى من قد هويت أطير
وأما الالف واللام فتكون
للاقل وغیره نحو جاء في
القائم والمركوب واختلاف
فيها فذهب قوم الى انها اسم
موصول وهو الصحيح
وقيل انها حرف موصول
وقيل انها حرف تعريف
ولست من الموصولية في
شيء وأما من وما غير
المصدرية فاسمان اتفاقاً وأما
المصدرية فالصحيح انها
حرف وذهب الاخفش الى
انها اسم ولفظ استعمال
ذو موصولة وتكون للاقل
وغیره وأشهر لغاتهم فيها
انها تكون بلفظ واحد
للذكر والمؤنث مفرداً ومثنى
ومجموعاً قول جاء في ذوقهم
وذوقمت وذوقا وذوقتما
وذوقوا وذقن ومنهم من
يقول في المفرد المؤنث
جاني ذات قامت وفي جمع
المؤنث جاء في ذات فن
وهو المشار اليه بقوله وكأني
أيضاً ليسهم البيت ومنهم
من يشبهها ويجمعها فيقول
ذوا وذوي في الرفع وذوي
رذوي في النصب والجر
وذواني في الرفع وذواني في
الجر والنصب وذوات في
الجمع

وزائدة تأتي كداهم مصدرية * مع الظرف أو لا فافهم من لغتها
أي يأتي كل منها مشروطاً واستغناءً أو موصولاً ونكرة موصوفة أو تامة فالموصوفة إما مفعول كقوله
لما نافع يسمى اللبيب فلا تسكن * لشيء بعيد نفعه الدهر ساهيا
ونحو صررت بعام محب لك وعن محب لك فنافع ومحب بالجر صفتان أو بجملة كقوله
رب من أنضجت خيفاً قلبه * قد تمني لي موتاً لم يطع
ربما نكرة النفوس من الامرلة فرجة كحل العقال
بجملة أنضجت ونكرة صفتان لاصلتان لان رب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لماوله فرجة خبرها وأما
جعل ما كافة وله فرجة صفة لمحذوف هو مفعول نكرة ومن الامر بيان له أي قد نكرة النفوس حالاً من
الامر له فرجة الخ فيرده ان الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور عن أوفى نحو مناظر من
ومنا أقام وفيها سلم وفيها هلك وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحاج قارئاً قرأ الامن اغترف غرفة بالفتح
فأنكرها وتوعد بالقتل ان لم يأت بشاهد على وقوع فعله في الكلام فخرج الرجل هائماً يطلب شاهداً فبعد
أيام سمع رجلاً ينشد لامية ابن أبي الصلت
صبر بالنفس عند كل ملم * ان في الصبر حيلة المحتال
لا تضق بالامور ذرعاً فقد يكتشف غمهاؤها بغير احتمال
ربما نكرة الخ وسمع عقب ذلك نفي الحاج فقال ما أدري أنا بأيهما أكثر سرورا والنكرة التامة
لا تحتاج لوصف كما التجببة عند البصريين ونحو غسلته غسلان نعماً وقوله * فنع من هوى سر وعلان *
أي نعم شيئاً ونعم شخصاً أو من تمييز لفاعل نعم المستتر والفظ هو مخصوص بالمدح وفي سر حال أي نعم من أي
شخص هو المدح وحال كونه في سر الخ كقافله الفارسي وتزيدها من يكونها تجببة وزائدة ونافسة
وكافة نحو انما الله ومصلحته ظرفية وضمير ظرفية ومهيئة كرم بما يود هيأت رب للفعل ومغيرة كالوما
ضربت غيرت لوم من الشرط الى التخصيص وبقى الابهاية نحو أعط شيئاً ما ولا امر ما جاع قصيراً نفه وجعلها
المصنف زائدة منبهة على وصف لائق بالحل وليست هي وصفاً لانها جامدة ولم يأت الوصف بالنكرة الجامدة
الا وهي مرسوفة بمثل الموصوف نحو صررت برجل أي رجل وطعمنا شاة أي شاة اه (قوله واختلف فيها)
محل الخلاف حيث لا عهد ولا فرفة اتفاقاً كجاءني محسن فأكرمت المحسن قاله الرضي (قوله وهو
الصحيح) وعليه سيبويه والجمهور لدخولها على المضارع كجاءني وأعود الضمير عليها في أفصح المتقى
ربه وهو لا يعود الا على اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال به المازني لان الموصوف لا يحذف
الا اذا كان بعض اسم مجرور عن أو يفي كما مر أو كان النعت صالحاً للمباشرة العامل نحو أن اعمل سابعات
أي دروعاً سابعات وليس هذا واحداً منها وقد يقال هو من الثالث كما في الصبان (قوله حرف موصول)
قائه المازني ورد بان لم يوجد موصول حرفي الا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا (قوله حرف تعريف) قائله
الاخفش ويرده جواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وان الوصف معها يعمل ولو كان بمعنى
المضي مع انها حينئذ من خواص الاسماء فكان ينبغي ابطال العمل كالتصغير ونحوه لبعده عن شبه الفعل
وأجاب الاخفش عن هذا بالاتزامه (قوله بلفظ واحد) أي مبني على سكون الواو في الاحوال كلها وهي
مراد المتن بقوله وهكذا ذوا أي تساوي ما ذكر (قوله وهو المشار اليه بقوله وكأني الخ) أي فهو إشارة الى
لغة ثانية كما يفيد قوله أيضاً وحاصلها أن ذات وذوات بضمهما للؤنثة وجمعها وذوالباق وهو مفرد المذكر
ومثناه وجمعه وكذا مثنى المؤنث كما هو ظاهر المتن والشارح لكن في الرضي ان له ذات على هذه اللغة كفردة
فقول المتن وكأني أي واللذين لديهم ذات (قوله ومنهم من يشبه الخ) أي فيصير فيها نصير في ذي بمعنى

وهي مبنية على الضم وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن أعرابها كاعراب جمع المؤنث السالم والاشهر في ذواته أعني الموصولة أن تكون مبنية ومنهم من يعربها بالواو رفعا وبالالف نصباً وبالياء جواً فيقول جاءني ذو قام رأيت ذاقام ومررت بذى قام فتكون مثل ذى بمعنى صاحب وقدرى قوله فاما كرام وديرون لقينهم * فحسبى من (٧٥) ذى عندهم ما كفاينا بالياء على الاعراب وبالواو على البناء

وأما ذات فالفصيحة فيها أن تكون مبنية على الضم رفعا ونصباً وجواً مثل ذوات ومنهم من يعربها اعراب مسلمات فيرفعها بالضمة وينصبها بنجرها بالكسرة (ص)

(ومثل ماذا بعدما استفهام أومن اذا لم تلغ في الكلام)

(ش) يعني أن ذا اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة وتكون مثل ما في أمها تستعمل بلفظ واحد للذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجع وعطف قول من ذا عندك وماذا عندك سواء كان ماعنده مفردا مذكرا أو غيره وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقه بما أومن الاستفهاميتين نحو من ذاجاءك وماذا فعلت فن اعلم استفهام وهو مبتدأ وذاموصول بمعنى الذي وهو خبر من وجاءك صلة الموصول التقدير من الذي

جاءك وكذلك ما مبتدأ وذاموصول بمعنى الذي وهو خبر ما فعلت صلته والعائد محذوف تقديره ماذا فعلته أي ماله الذي فعلته واحترز بقوله اذالم تلغ في الكلام من ان تجعل ماع ذا أومن مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك أي شيء عندك وكذلك من ذاهندك

صاحب مع اعراب جميع تصار يفها جلا عليها كذا في الرضى ومقتضاه أن ذات يعرب بالحر كالت الثلاث وان يقال في تثنيها وذواتا وذواتي بواو بعد النال كافي التي بمعنى صاحبة وان ذوات تعرب بجمع المؤنث كالتى بمعنى صواحبات على هذه اللغة (قوله وهي) أي ذوات مبنية الخ اعلم أن الشارح تكلم أولا على ذومن حيث افرادها وعدمها فذكر فيها ثلاث لغات وقد علمتها ثم شرع يتكلم عليها من حيث الاعراب والبناء فهذا كلام مستأنف يبين به أن من يقول ذوات بعضهم يميزها وهي اللغة الثانية في كلامه وبعضهم يعربها وهي الثالثة وليس مرتباً بقوله ومنهم من يشنها لئلا يخالف كلام الرضى المار ثم بين أن بناء ذوال مفردة أي في اللغة الاولى والثانية أشهر من اعرابها بالحرروف وهي اللغة الثالثة وليس هذا مكررا مع قوله فيما مر وأشهر لغاتهم الخ لان ذلك من حيث لزومها لفظا واحدا بقطع النظر عن بنائها وهذا من حيث البناء والاعراب نعم كان يكفي أن يذكر ذلك هنا وهكذا قوله وأما ذات فالفصيحة الخ وهذا التقرير يعلم أنه لا تكرار في كلامه ولا يخالف كلام الرضى من اختصاص اعرابها بلغة نصري فها ببناءها بما عداها فتدبر (قوله ابن النحاس) توفي بمصر سنة سبع وأثمان وثلاثين وثلاثمائة كافي السجاعي وقوله هذا هو ما مر عن الرضى في لغة نصري فها قال أبو حيان وهو نقل غريب (قوله فاما كرام الخ) تقدم في الاسماء الستة (قوله ومنهم من يعربها اعراب مسلمات) صريحه ان هذه الذات المفردة وهو أيضا في الجمع على أن الشارح ثقة فليس لنا أن نقول لم يقل أحد بذلك وأما عود الضمير على ذوات فلا يخفى فساد نعم يروهم كلامه ان ذات لا تنصب بالفتحة أصلا وليس كذلك بل حكاه أبو حيان في الارشاف كافي التصريح ومر عن الرضى (نبيه) اذا عرّب ذات وذوات هذين وجب تنوينهما لعدم الاضافة بخلاف ما بمعنى صاحب نحو جاءني ذات قامت وذوات فن وهكذا كافي التصريح وقياسه ثبوت النون في تثنية ذوات وجمع ذوات وذران قاما وذوون قاموا وذواتان قامتا لعدم الاضافة لكتن في جميع النسخ محذوفة ولم أر من نبه عليه فلم ينظر ما وجهه والله أعلم (قوله ومثل ما) خبر مقدم عن ذاهو اما سر فوع لفظا أومبنى على الفتح في محل رفع لان الاضافة الى المبنى تجوز البناء كاسيأتى وقرئ بهما في السبع قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله ما استفهام من اضافة الال للذلول فهي على معنى لام الاختصاص لا ببيانة ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعله منه (قوله في انها تستعمل الخ) أي لافي كونها لغبر العاقل بل هي للعاقل وغيره كما مر جوابه (قوله أن تكون مسبوقه بما) أي وأن لا تكون مشاربها نحو ماذا التواني وسكت عنه لوضوحه وأن لا تاني كافي المتن ولم يشترط الكوفيون الاول عملا بقوله

عديس ما لعل عليك اماره * نحووت وهذا تحمليين طليق أي والذي تحمليينه ورد بجعل ذا اشار يقر تحمليين حال أي وهذا تطبيق حال كونه محمولا لك (قوله وهو خبر) لا يرد امتناع الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان ذلك في غير الاستفهام نعم الاولى عكسه (قوله كلمة واحدة للاستفهام) أي وأسماء موصولا أو نكرة موصوفة كقوله دعى ماذا علمت سأ نقيه * ولكن بالمغيب خبر ينى فإذا كانهم موصول بمجدة علمت عند التبراني ونكرة موصوفة بها عند الفارسي قال لان التركيب انما

جاءك وكذلك ما مبتدأ وذاموصول بمعنى الذي وهو خبر ما فعلت صلته والعائد محذوف تقديره ماذا فعلته أي ماله الذي فعلته واحترز بقوله اذالم تلغ في الكلام من ان تجعل ماع ذا أومن مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك أي شيء عندك وكذلك من ذاهندك

ثبت في أسماء الاجناس لافي الموصولات أي اتركى الذي علمته أنا وخبرني بما تغيب عنى لاجتنابه وهذا أي جعلها جزء كلمة الغاء حكمي أما الحقيقي فجعل ما استقهامية وذائنة على رأى من يجوز زيادة الاسماء كالناظم ويظهر أثر الالغاءين في نحو سألته مماذا فتثبت الالغاء الحكمي لصبر ورثها جزءا من المركب وتحذف للجاري الحقيقي كما قاله الشيخ يحيى صبان **(قوله فماذا مبتداً)** ويحتمل أيضاً عدم الالغاء فناء ووصول بالظرف خبر عن ما يظهر أثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي جوابه فتقول في الالغاء ماذا صنعت أخيراً أم شرباً لالنصب بدلاً من ماذا لأنه مفعول مقبدم وعند عدمه بالرفع بدلاً من ما لانها مبتداً ومنه قوله

ألا تسألان المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل وكذلك يفعل في الجواب نحو ماذا ينقون قل العفو بالرفع لاني محمرو على جعل ما موصولاً والنصب للباقيين على الالغاء كما في قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً قيل ويتعين الالغاء اذا وقع بعد ما موصول نحو من ذا الذي يشفع فن ذا مبتداً أو من فقط وذائنة على ما مر والذي خبر لكن قال الدمامي بل يترجح فقط لاحتمال ان الذي تأ كيداً أو خبر المحذوف والجللة صلة ذا اه **(قوله يلزم بعده صلة)** ويجوز حذفها للدليل اما لفظي كأن يدل بصله الموصول على صلة آخر نحو أعط الذي والتي وصلتك أو معنوى كقوله

نحن الاولى فاجمع جو * عكس وجههم الينا أي الاولى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكدهم بعد اللتيا والتي أي بعد الخصلة التي من فطاعة شأنها كيت وكيت فحذفوا الصلة ايها المقصر العبارة عن تصوير شديتها انتهى تصريح والتتيا بفتح اللام وتضم تصغير التي وقد يحذف الموصول دون صلته كقول حسان

أمن يهجو رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء **(قوله حرفية)** هذا زائداً على المتن لانه خاص بالاسمية ولذا أوجب اشتهاها على الضمير **(قوله أن يقع بعده هاء صلة)** أي متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجللة القسمية كقوله

ذلك الذي وأبيك يعرف ما لك * والحق يدفع ترهات الباطل أو الندائية كقول الفرزدق لندب رعى اليه من زاده

تعش فان عاهدتني لا تخونني * نكس مثل من ياذب بسطع حبان

وكذا الاعتراضية كافي الهمع وسيأتي مثاله ولا يجوز تقديمها ولا معمولها على الموصول لانها كالجزء المتحملة وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فتعلق الظرف محذوف تدل عليه صلة أل أي وكانوا هذين فيه من الزاهدين فالظرف الثاني اما خبر ثان أو صفة للخبر المحذوف للتأكييد كعالم من العلماء وللتأسيس على معنى من بلغ بهم الزهد الى أن يعدوا من الزاهدين **(قوله تبين معناها)** أي لان تعريف الموصول انما هو بصلته الرافعة لاهتمامه بتعيين شخصه أو جنسه اذ هو موضوع للدلالة على معهود بضمونها فتعرف بها ولا كذلك صفة النكرة لان وضعها على الاهتمام وتخصيصها بها عارض فلم تتعرف بها **(قوله على ضمير)** ويسمى عائداً وقد يختلف الظاهر سماعاً كقوله * وأنت الذي في رحمة الله أطمع * **(قوله ان مفردا الخ)** بنصب الاول ورفع الثاني أي ان كان الموصول مفردا فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سيأتي في باب كان **(قوله مراعاة اللفظ)** هو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثاني ومنهم من يستمعون ويجرى الوجهان في كل ما خالف لفظه معناه كاسماء الشرط والاستفهام الال الموصولة في راعي معناها فقط خلفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة لفظها اذ لم تقع خبراً ولا نعتاً كجاء الضارب للواحد وغيره ونوجب مراعاة المعنى اذا حصل باللفظ ليس كأعط من سألتك لامن سألك أو قبح كجاء من هي حراء ولا تقل هو

فماذا مبتداً وعندك خبره فدا في هذين الموضعين ملغاة لانها جزء كلمة لان المجموع اسم استفهام **(ص)**

وكاها يلزم بعده صلة

على ضمير لا تقي مشتمله

(ش) الموصولات كماها

حرفية كانت أو اسمية يلزم

أن يقع بعدها صلة تبين

معناها ويشترط في صلة

الموصول الاسمي أن

تشمط على ضمير يلق

بالموصول ان مفردا ففرد

وان مذكرا فمذكرا وان

غيرهما فغيرهما نحو جاءني

الذي ضربته وكذلك

الذي والمجموع نحو جاءني

اللذان ضربتهما والذين

ضربتهم وكذلك المؤنث

فتقول جاءت التي ضربتها

واللتان ضربتهما واللاتي

ضربتهن وقد يكون

الموصول لفظه مفردا مذكرا

ومعناه مشي أو مجموعا أو

غيرهما وذلك نحو من وما

اذا قصد بهما غير المفرد

المذكور فيجوز حينئذ

مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى

فتقول أعجبني من قام

ومن قامت ومن قاما ومن

قامتا ومن قاموا ومن قن

على حسب ما يعنى بهما **(ص)**

(وجلة أو شبهها الذي وصل * به يكن عندي الذي ابنه كفل) (ش) صلة الموصول لا تكون الا جلة أو شبهه جلة ونعني بشبهه الجلة الظرف والجار والمجرور وهذا في غير صلة الالف واللام وسيأتي حكمها ويشترط في الجلة الموصول بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون خبرية الثاني أن تكون خالية من معنى التعجب الثالث أن تكون غير مفتقرة الى (ص) كلام قبلها فاحترز بالخبرية من

لان الخبر مؤنث ويترجح اذا عطفه سابق كقوله * وان من النسوان من هي روضة * كافي التصريح أي فيجوز من هو روضة بلا قبح لان التاء للوحدة لالتأنيث كالأقبح في زيد علامة فتدبر (قوله وجلة الخ) خبر مقدم عن الذي أي الشيء الذي يوصل به جلة الخ وهذا مستأنف لبيان الصلة ما هي (قوله والظرف والجار والمجرور) لم يجعلها جلة باعتبار متعلقها بالفعل لانه ليس بظاهر (قوله ثلاثة) بقي أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذي حاجباه فوق عينيه لانه ارادة الاستغراق وأن تكون معهودة أي معروفة للسامع قبل حتى يتعرف بها الموصول قال في التوضيح الا في مقام التحويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فغشيه من اليم ما غشيه فأوحى الى عبده ما أوحى ويلزم من عهدا خبريتها دون العكس لان الخبر قد يجهله المخاطب فلو عبر به الشارح لكان أولى (قوله خبرية) أي محتملة للصدق والكذب في ذاتها وان قطع بأحدهما بالنظر لقائلها ومنها الجلة القسمية نحو وان منكم من لم يعطن وان كان القسم انشاء لان المقصود جوابه وهو خبر وكذا الجلة الشرطية اذا كان جوابها خبرا كجاء الذي ان قام فت والمراد خبرية أصالة اذ هي الآن لا حكم فيها لعدم قصد نسبتها فليست كلاما فضلا عن كونها خبرا وكذا جلة الصفة والخال والخبر (قوله جاء الذي اضربه) هذه انشائية لفظا ومعنى طلبية صراحة وليته قائم طلبية ضمنا وبقي جاء الذي رجه الله مما هو انشاء معنى فقط اذ لا فرق بين الثلاثة عند الجمهور وخالف المازني في الاخير والكسائي في الكل كافي الاشمو في قول الشارح خلافا لهشام أي والكسائي ولا حجة طما في قوله واني لراج نظرة قبل التي * لعلى وان شطت نواها أو زورها

لان تقديره التي أقول فيها على الخ أو ان أزورها صفة دالة على خبر لعل وهي معترضة بين الصلة والموصول ولا في قوله وماذا عسى الواشون أن يشهدوا * سوى أن يقولوا اني لك عاشق لا مكان ان ذام لغاة لا موصول وقال بعض المحققين المشهور ان عسى انشاء الترحي لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسى ووقوعها خبر لان نحو اني عسى صائما دليل على أنه فعل خبري فينبغي جواز الوصل به بلا خلاف (قوله وان قلنا انها خبرية) أي أصالة لانها الآن انشائية اتفاقا ولذا منعت وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه ففيه ابهام والمقصود من الصلة التعريف (قوله فائدة) أي بأن يكون متعلقه عاما أو خاصا بقرينة كان يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد فهذا تام كما قاله الساماني أما الناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بالقرينة كما مثله الشارح وهذا هو التحقيق في تفسير التام والناقص وسيأتي في الابتداء للغو والمستقر (قوله فعل) أي لوجوب كون الصلة جلة ولا يقدر اسمها خبرا محذوف كجاء الذي هو كأن عندك لان شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للوصل به كإسائي والظرف هنا صالح لذلك دمايني (قوله صريحة) أي خالصة الوصفية لكونها في تأويل الفعل ولم تغلب عليها الانسمية (قوله وكونها) أي أل بعرب الافعال أي موصولة به أو الضمير أصالة أو البناء بمعنى من (قوله اسم الفاعل والمفعول) أي المراد بهما التجديد لا الدورام والا كانا من الصفة المشبهة كالؤمن والصانع فيجري فيها الخلاف وكذا أمثلة المبالغة (قوله نحو القرشي) أي لانه جامد مؤنث

غسبها وهي الطلبية والانشائية فلا يجوز جاء الذي اضربه خلافا للكسائي ولجاء في الذي ليته قائم خلافا لهشام واحترز بخالية من معنى التعجب من جلة التعجب فلا يجوز جاء في الذي ما أحسنه وان قلنا انها خبرية واحترز بغير مفتقرة الى كلام قبلها من نحو جاء الذي لكنه قائم فان هذه الجلة تستدعي سبق جلة أخرى نحو ما عهد زيد لكنه قائم ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين ونعني بالتام أن يكون في الوصل به فائدة نحو جاء الذي عندك أو الذي في الدار والعامل فيهما فعل محذوف وجوبا والتقدير جاء الذي استقر عندك أو الذي استقر في الدار فان لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما فلا تقول جاء الذي بك ولا جاء الذي اليوم (ص) (وصفة صريحة صلة أل * وكونها بعرب الافعال قل) (ش) الالف واللام لا توصل

الا بالصفة الصريحة قال المصنف في بعض كتبه وأعني بالصفة الصريحة أهم الفاعل نحو الضارب واسم المفعول نحو المضروب والصفة المشبهة نحو الحسن الوجه نخرج نحو القرشي والافضل وفي كون الالف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة بخلاف وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسئلة فمرة قال انها موصولة ومرة منع ذلك وقد شد وصل الالف واللام بالفعل المضارع

بالمشتق أى المنسوب الى كذا لا صفة صريحة وأما الافضل فمشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعد عن الفعل
من جهة كونهما للشبوت لا للتجدد فلا يؤولان به ويزيد الافضل بكونه لا يطرده الظاهر الا في مسألة
الكحل فلذا اتفق على ان ال فيه معرفة واختلاف فيها فنظر الى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة
كالصنف ومن نظر الى كونها للشبوت جعلها معرفة وهو الاصح لعدم تأويلها بالفعل كالفعل التفضيل
وخرج ايضا ما غلب عليه الاسمية من الاوصاف كالصاحب اسم صاحب الملك والابطح للمكان المنبسط
أى المقسم والاجزع للكان المستوي فيه الرمل لا ينبت شيئا قال فيه معرفة لا لاسلاخها عن الوصفية اذ
لا تجرى على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا كقوله الشاطبي (قوله واليه أشار) أى الى
الوصل بالمضارع لامع وصفه بالشأن وذوقه بجوانزه اختيارا بناء على ان الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة
أى بحسب ما يسهل عادة من العبارات لا مطلقا وقع في الشعر وان سهل تغييره كقوله الجمهور والشاعر هنا
يمكنه بسهولة أن يقول المرضى حكومتهم فعدوله الى المضارع يدل على الجواز ولا يرد انه كان يجب تأنيث
المرضى فينسكس الوزن لانه على تأويل الحكومة بالحكم وفي التصريح بما يفيد ان بعض السكوفيين يحيزه
بكثرة فتكون المذهب ثلاثة واستبعد الصبيان وخرج بالمضارع الماضي فيمتنع وصلها به استقلالاً لكن
بحسن عطفه كالمضارع على صلته السكونية وولة بالفعل نحو فالغيرات صبيحا فائرن أى فالخيول التي أغرن
صبيحا فائرن به نفعاً أى غبارا ونحو يمجني الصائم ويعتكف (قوله الترضي) بادغام أل في التاء وفكها
بضم لاف أل الحرفية يجب ادغامها فيها لكثرة استعمالها كإفص عليه شيخ الاسلام وغيره اه سجعاً
(قوله الرسول الله) أى الذين رسول الله كائن منهم ودانت أى خضعت وبنو سعدهم قر يش (قوله على
المع) أى السكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا اسما بخلافه في صلة غير أل كما هو سعة بفتح السين وتسكسر
واعلم أن صلة أل ان كانت وصفا فهو مع مرفوعة شبهة بالجملة كإلى التوضيح وما في المطول وغيره من أنه
جملة فعل المراد في معناها ولا اعراب له كالمشأن الصلة لان العامل انما يتسلط على أل وليكن ينتقل اليه
اعرابا عارية كما تنتقل اعراب الاولا بمعنى غير بعدهما لكونهما بصورة الحرف كجئت بلا زاد ولو كان
فيهما آلهة الا الله لكان مابعد هذين مجرور تقدير باضافتهما اليه بخلاف ذلك فان رصت بجملة فيبحث
السماعيني انه يشبث لمحلها اعراب المفرد التي هي في موضعه كالجرف في البيت أى ينتقل اعراب العارية لمحلها قال
فمنه جملة ثبت لها أنواع الاعراب وليست خبرا ولا حالا ولا صفة ولا مضافا اليها وهذا غريب ورده الشمني
بأن المفرد الذي هي في موضعه ليس مفردا حقيقة حتى تستحق اعرابه بل في معنى الجملة مع ان اعرابه ليس
أصليا بل عارية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لآل نفسها كجاء في الموصولات لا للجملة هذا
وطما توقفت في قولهم ظهر اعرابها على مابعد الخ فانه يقتضى انها معربة مع قيام موجب البناء بها وهو
الافتقار كسائر الموصولات وافتقارها وان كان الى مفرد لكنه في معنى الجملة كما مر فيؤثر البناء وكذا لا
والا للثان بمعنى غير قائم مما سبب البناء وهو الشبه اللفظي فيهما والوضعي في لالكن يمكن في هذين ان
اضافتهما عارضت شبهة الحرف مع ان الشبه اللفظي مجوز لا موجب فاعرب باعلى مابعد هما الماصر بخلاف
أل فان موجب بناءها لم يعارضه شيء الا أن يراد بقولهم ظهر اعرابها أى بالذي حققه أن يكون لمحلها كسائر
الموصولات لا لفظها فلا ينافي انها مبنية وقولهم لكونها بصنورة الحرف أى الذي هو جزء مما بعده
ولا يستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل الاعراب لفظا ولا محلا فكذا ما هو بصورته فتدبر والله
أعلم (قوله ما لم تضاف) ما صدرية ظرفية وجملة وصدر وصلها الخ حال من ضمير تضاف فتفيد الاضافة
المنفية بخلاف صدر الصلة أى مدة عدم اضافتها المقيمة بالخلف والنفي اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بنفيهما
معابان لا تضاف ولا يحدف الصدر نحو أى هو قائم وبانتهاء المقيد فقط بان لا تضاف ويحدف الصدر نحو أى قائم

واليه أشار بقوله وكونها
بمعرب الافعال قل ومنه قوله
ما أنت بالحكم الترضي
حكومتهم
ولا الاصيل ولا ذى الرأى
والجلد

وهذا من جمهور البصريين
مخصوص بالشعر وزعم
المصنف في غير هذا الكتاب
انه لا يختص به بل قد يجوز
في الاختيار وقد جاء وصلها
بالجملة الاسمية وبالظرف
شذوذ فن الأول قوله

من القوم الرسول الله منهم
لم دانت رقاب بنى معدن
ومن الثاني قوله

من لا يزال شاكر اعلى المعه
فهو حر بعشة ذات سعه
(ص)

(أى كالأعراب ما لم تضاف
وصدر وصلها ضمير الخاف)
(ش) يعنى أن يأمثل

ما في انها تكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجعوا نحو يجعني أيهم هو قائم ثم ان أياها رتبة أحوال أحدها ان
تضاف ويذ كر صدر صلتها نحو يجعني أيهم هو قائم الثاني أن لا تضاف ولا يذ كر صدر صلتها نحو يجعني أي قائم الثالث ان لا تضاف ويذ كر
صدر الصلة نحو يجعني أي هو قائم وفي هذه الاحوال الثلاثة تكون معرفة (٧٩) بالحرركات الثلاث نحو يجعني

أيهم هو قائم ورأيت أيهم
هو قائم وممرت بأيهم هو
قائم وكذلك أي قائم رأيا
قائم وأي قائم وكذا أي
هو قائم وأي هو قائم وأي
هو قائم الرابع أن تضاف
ويحذف صدر الصلة نحو
يجعني أيهم قائم وفي هذه
الحالة يبنى على الضم فتقول
يجعني أيهم قائم ورأيت
أيهم قائم وممرت بأيهم
قائم وعليه قوله تعالى ثم
لنزعن من كل شيعة أيهم
أشد على الرحمن عتيا
وقول الشاعر اذا ما لقيت
بني مالك * فسلم على
أيهم أفضل وهذا مستفاد
من قوله وأعربت مالم
تضاف الى آخر البيت أي
وأعربت أي اذا لم تضاف
في حالة حذف صدر الصلة
فدخل في هذه الاحوال
الثلاثة السابقة وهي ما اذا
أضيفت وذ كر صدر
الصلة أو لم تضاف ولم يذ كر
صدر الصلة أو لم تضاف وذ كر
صدر الصلة وخزجت الحالة
الرابعة وهي ما اذا أضيفت
وحذف صدر الصلة فانها
لا تعرب حينئذ (ص)
(وبعضهم أعرب مطلقا
وفي هذا الحذف أي غير أي

وبالتقاء القيد فقطبان تضاف ولا يحذف الصدر نحو أيهم هو قائم فهذه الثلاث صور منطوق عبارته ومفهومها
صورة ثبوت الاضافة والحذف معان نحو أيهم أشد فتبنى حينئذ ولو قال * أي كما بنيت اذا تضاف * الخ لكان
أوضح ومحل هذه الصور اذا كان صدر الصلة ضميرا كما هو فرض كلامه فلو وصلت بشعر أو ظرف أعربت
اجماعا كما نقل عن أبي حيان نحو أيهم قام أو عندك اذا حذف في الاول والحذف في الثاني ليس ضميرا بل
جاءة فعلية اه (قوله في انها تكون الخ) أي وفي الموصولة كما يعلم من المقام وتحذف في الاعراب وكونها للعاقل
وغيره ولزوم الاضافة لفظا وتقدير التعريف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف عينه فقيمها معر فان لكان
بجهتين فلاشكال ولا تضاف لتكرار الأصل بخلاف الشريطة والاستفهامية وجوز ابن عصفور وابن الصانع
وجعلوا منه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون على معنى سيعرفون المنقلب الذي ينقلبونه وجعلها
الجمهور استفهامية لاموصولة وهي مفعول مطلق لينقلبون عاقت يعلم عن العمل في الجاءة أي سيعلم الذين
ظلموا ينقلبون أي انقلاب (قوله معرفة) أي لان شبه الحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم
وهو اضافتها لفظا أو تقديره فرجعت الى الاصل في الاسماء وهو الاعراب ولذا أعربت الشريطة
والاستفهامية دائما بنيت في الحالة الرابعة لتنزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة لشبهها في الصورة فكانه
لاضافة حتى تعارض شبه الحرف ومن أعربها حينئذ لاحظ الحقيقة وانما لم يبن في أي قائم مع عدم الاضافة
لفظ القيام التنوين مقامها كما في كل وبعض ولا يمكن قيامه مقام المبتدأ السكونه لا يشبهه ولانه لم يمهدها
ما علوا به وفيه انه لا يمكن تنزيل المضاف اليه منزلة المبتدأ المحذوف في نحو أيهم قائم لاختلافهما جاعا
وافرادا وان أمكن في أيهم أشد لان أفعال التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره الا ان يقال حل الاول على
الثاني طردا للباب فليتأمل هذا وبنيت على حركة دفع اللسان كنين أو لان لها أصلا في الاعراب وكانت ضمة
جبر الفوات اعرابها باقوى الحركات وتشبهها بقبل وبعد في حذف بعض ما يوضحها (قوله ورأيت أيهم
الخ) جرى على رأي المصنف والبصريين من جهة عمل الماضي فيها قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامه
ولا تقديمه خلافا للكوفيين اه وسئل الكسائي في حلقة بنونس لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام فقال أي كذا
خلقت فصار مثلا (قوله اذا ما لقيت الخ) ما زائدة والشاهد في أيهم حيث بنى على الضم مع اضافته وحذف
صدر صلتها أي على أيهم هو أفضل أي الذي هو أفضل وكذا في الآية (قوله مطلقا) حال من المفعول
المحذوف أي أعرب أي حال كونه مطلقا عن التقييد بما مر والمراد اعرابها اعرابا مطلقا (قوله أي) مفعول
يقتضى الذي هو خبر عن خبر أي غير أي من الموصولات يقتضى أي أي يتبعها في حذف صدر الصلة فتقدم مفعول
الخبر الفعلي على المبتدأ والصحيح جواز كسرها (قوله ان يستعمل) السين والتاء اما للعباء ان يعدطويا لا
كأنه حسنت الفعل عدته حسنا أو اذنتان أي ان يطل أي بطله المتكسما فهو مجهول على كل ويصح على
الثاني بناؤه للعامل أي ان يطل بفتح الياء أصله يستعمل وحذف جواب الشرط ضرورة لعمامة قبله أي
جاز حذف الصدر وانما كان ضرورة لان فعل الشرط ليس ماضيا (قوله يختزل) أي يحذف ضميره صدر
الصلة الذي هو العائد المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سينبه عليه الشارح (قوله مكمل) بكسر الميم
الثانية أي كامل بأن يكون جاءة بعائدها وشبهها (قوله كثير منجلى) خبران تنازعا قوله في عائده فان جعل
منجلى صفة لكثير كان هو العامل وحده لان الموصوف لا يوصف قبل عمله وفي كلامه عيب التضمين وهو
تعاق القافية بما بعده وان لم يكن حمدة وخصه بعضهم بالثاني فأده الصبان (قوله أعرب مطلقا) هو منه

يقتضى ان يستعمل وصل وان لم يستعمل * فالحذف نزرا وبأن يختزل ان صالح الباقي لوصل مكمل * والحذف عندهم كثير منجلى
في عائده متصل ان انتصب * بفعل او وصف كمن نرجو محبوب (ش) يعني ان بعض العرب أعرب أيام مطلقا أي ران أضيفت وحذف
صدر صلتها فتقول يجعني أيهم قائم وممرت بأيهم قائم وقد قرئ ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد بالنصب وروى

فستسلم على أيهم أفضل
 بالجهر وأشار بقوله وفي ذا
 الخلاف أيا صلح إلى الموضع
 التي يختلف فيها العائد
 على الموصول وهو إما أن
 يكون مرفوعاً أو خبره فإن
 كان مرفوعاً لم يختلف إلا
 إذا كان مبتدأ وخبره
 مفرد نحو وهو الذي في
 السماء هو أيهم أشد فلا
 تقول جاء اللذان قام ولا اللذان
 ضرب لرفع الأول بالفاعلية
 والثاني بالنيابة بل يقال فاما
 وضرباً أو المبتدأ فيحذف
 مع أي وإن لم تطل الصلة كما
 تقدم من قولك يجئني أيهم
 قائم ونحوه ولا يحذف صدر
 الصلة مع غير أي الا اذا طالت
 الصلة نحو جاء الذي هو
 ضارب زيد فيجوز حذف
 هو فقول جاء الذي ضارب
 زيد أو منه قوله ما بالذي
 قائل لك سواء التقدير
 بالذي هو قائل فإن لم تطل
 الصلة فالخذف قليل
 وأجاز السكوفيون قياساً
 نحو جاء الذي قائم التقدير
 هو قائم ومنه قوله تعالى
 إنما على الذي أحسن في
 قراءة الرفع أي هو أحسن
 وقيل يجوز أن لا يميز
 إذا فزع زيد أن تكون
 ما موصولة وزيد خبر مبتدأ
 محذوف التقدير لاسي
 الذي هو زيد

التقدير ويونس وثأراً بالآية أنها استفهامية مبتدأ خبره أشد فمشتبه بها ثم قال يونس الجلالة مبتدأ محذوف
 مفعول نزع لأن أي علقته من العجل لأن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب وقال التلخيص هي
 لمفعوله المحذوف على تقدير القول أي لنزع من كل شعبة فربما يقال فيه أيهم أشد ورد هاهنا بقوله
 * فسلم على أيهم أفضل * بالنظم لا امتناع الاستفهامية فيه لأن حرف الجر لا يعلق هن العمل ولا يصح
 أن يقدر على شخص مفعول فيه أيهم أفضل لا امتناع حذف الجرور وإدخال الجر على معمول صلته بلا
 ضرورة كافي المفعول والمراد بصلته ما هو من تمامه ولو صفة كاهنا وإنما قدروا كذلك في نحو ما هي بنهم
 الولد ما يلي بنام صاحبه لضرورة أن الفعل لا يصلح للجر بخلاف أي فتعين أنها موصولة ومبنية وبذلك يرد
 على ثعلب المنكر لموصولة أي والنصب في الآية والجر في البيت شاذان لا يحتاج بهما على الأعراب
 (تنبيه) يؤخذ مما ذكر عن المفعول أنه لا يجوز في قوله كن نرجو بهب أن يقدرك قولك من نرجو لأن
 الجملة صالحة للجر قصداً لفظها فلا ضرورة إلى حذف الجرور وإدخال الجار على معموله كالأيدخل على
 معمول صلته بل الجملة نفسها مجرورة بالكاف أي كذا اللفظ ومثله كاستقم ونحوه فاحفظ ذلك ينفعك في
 مواطن كثيرة (قاعدة) كتردد أي موصولة وشرطاً واستفهاماً ترد موصولة لنداء ما فيه ألي كيا أيها الرجل
 ونعت المذكرة وحالاً من معرفة التين على الكمال كترت بقارس أي فارس وبز يد أي رجل وكلها مبنية
 الا الموصولة فيما مر والندائية (قوله الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه مبتدأ من قوله وفي ذا
 الخذف لعود اسم الإشارة لقوله وصدر موصلاً ضميراً محذوف وصدر الموصول هو المبتدأ وكون خبره مفرداً من
 قوله وأبو أن ينزل * ان صلح الخ كما سنبينه وهذا شرطان للجواز وطول الصلة للكثر وبقي للجواز
 أن لا يكون الضمير معطوفاً ولا معطوفاً عليه كجاء الذي زيد وهو وأهو زيد قائمان لا لا يخبر بالثنى عن
 المفرد أو يبقى العاطف بدون معطوف ولا بعد لولا كالذي لولا هو لا كرمك لوجب حذف الخبر بعدها
 فيلزم الاجفاف ولا منغياً ولا محصوراً كالذي ما هو قائم أو ما في الدار الا هو (قوله بالفاعلية الخ) أي
 والفاعل ونائبه لا يحذفان الا في مواضع ليس هذا منها بخلاف المبتدأ (قوله فيحذف مع أي الخ) أي
 أطولها بالاضافة لفظاً وتقديرًا فاستغنت عن شرط الطول لكنه يقبح بجني أي قائم لعدم الطول لفظاً
 كما نقله ابن خروف وإن كان جائزاً (قوله الا اذا طالت) أي بشئ يتعلق بها كمعول الخبر أو نعتاً أو غير
 ذلك سواء تأخر المعمول عن الخبر كما مثله أو تقدم نحو وهو الذي في السماء اله أي الذي هو اله في السماء أي
 معبود فيها وجعل الله مبتدأ خبره الظرف أو فاعليه يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد والمعنى كاهو ظاهر
 (قوله قليل) أي لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه في قوله

لاتنوا الا الذي خبره فاشقيت * الا نفوس الا الى للشرا نارونا

أي الذي هو خير والاي هم نارون للشرا (قوله في قراءة الرفع) هي شاذة لا يجزي بن يعمر ومثلها لمالك
 ابن دينار وابن السكالك ما بعوضة بالرفع أي ما هو بعوضة فاموصولة بدلاً من مثلاً حذف صدر صلتها بلا طول
 وجوز أبو البقاء زيارتها فالجملة نعت للملأ واما على النصب فأنكرة موصوفة ببعوضة بدلاً من مثلاً أو زائدة
 وبعوضة بدل وأما فتح أحسن فعلى أنه فعل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أي الذي أحسنه
 وجعله السكوفيون موصولة حرفياً أي على احسانه (قوله لاسي الذي الخ) سى بمعنى مثل لا تعرف
 باضافته لما الموصولة لتوغل في الاسهام فصيح كونه اسم لا ذلك جعل مانكرة موصوفة بالجملة أي لاسي رجل هو
 زيد أو زائدة وسى مضاف الى زيد فإن كان بدله نكرة كقوله

ألا رب يوم صالح لك منها * ولا سيما يوم بدارة جلجل

فلاك فيه الرفع والجر كذلك ويزيد بالنصب تمييزاً لاسي كما تميز مثل نحو ولوجئنا بمثل مددا وما حينئذ كافة

حذف العائد الذي هو المتبداً وهو قولك هو وجوباً وهذا وضع حذف فيه صدر الصلة مع غير أي وجوباً ولم أطل الصلة وهو مقيس وليس
 في هذا ما يشار بقوله وأبو أن يفتقر إلى أن يصلح الباقي لوصل مكملاً إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلة كما
 أن وقع بعده جملة نحو جاء الذي هو أبوه منطلقاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً تاماً نحو جاء الذي هو عندك أو هو في الدار فإنه لا يجوز
 في هذه الموضع حذف صدر الصلة فلا تقول جاء الذي أبوه منطلقاً لأن الكلام يتم دون فلا يدرى أحذف منه شيئاً
 أم لا وكذلك بقية الأمثلة المذكورة ولا فرق في ذلك بين أي وغيره فلا تقول في يحبني أيهم هو يقوم يحبني أيهم يقوم لأنه لا يعلم الحذف
 ولا ينقص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ بل الضابط أنه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يحذف

(٨١)

العايد وذلك كما إذا كان

العايد وذلك كما إذا كان
 في الصلة ضمير غير ذلك
 الضمير المحذوف صالح
 لعوده على الموصول نحو
 جاء الذي ضربته في داره
 فلا يجوز حذف الهاء من
 ضربته فلا تقول جاء
 الذي ضربت في داره لأنه
 لا يعلم المحذوف وبهذا يظهر
 لك ما في كلام المصنف من
 الإبهام فإنه لم يبين أنه متى
 صالح ما بعده الضمير لأن
 يكون صلة لا يحذف سواء
 كان الضمير مرفوعاً أو
 منصوباً أو مجروراً وسواء
 كان الموصول أياً أو غيرها
 بل ربما يشعر بظاهر
 كلامه بأن الحكم مخصوص
 بالضمير المرفوع وبغير أي
 من الموصولات لأن كلامه
 في ذلك والأمثلة ليس
 كذلك بل لا يحذف مع أي
 ولا مع غيرها متى صالح
 ما بعده لأن يكون صلة
 كما تقدم نحو جاء الذي هو

عن الإضافة وقصة بني بناء على هذا الأفراد وإعراب في سواه لاضافتها للماء والبيت مروي بالأوجه
 الثلاثة وخبر لا على الجميع محذوف أي لا مثل كذا موجود ولا عمل للجملة وقد تحذف ياؤها وقد تحذف منها
 الواو أو ما وحدها أو مع لا كما حكاه الرضي وتعبه السامعي هذا وقد يرد بمعنى خصوصاً فيكون في محل نصب
 مفعولاً مطلقاً لا خص محذوفاً وحينئذ يؤول في بعده بالخال كحزب يمدوا لسياراً كباً أو هورا كب فهي
 حال من مفعول أخص المحذوف أي أخصه بزيادة المحبة خصوصاً في حال ركوبه وكذا بالجملة الشرطية نحو
 ولا سيما إن ركب أي أخصه بذلك فقول المصنفين لاسيما والامر كذا تركب عربي أفاده السامعي وغيره
 (قوله وجوبا) أي جريانه مجرى المثل وليكون ما بعده لاسيما مفردا صورة لانها كالاستثنائية في مخالفة
 ما بعده ما قبلها وهي لا يقع بعدها جملة والذات جرت عادتهم بذكرها في الاستثناء وإن لم تكن من أدواته
 لأن ما بعده أولى بالحكم مما قبلها لا خارج عنه كما هو شأن الاستثناء (قوله وهو مقيس) أي فهو
 مستثنى من شرط الطول لاسيما فان قلت لاسيما يدا الصالح فلا استثناء أطول الصلة بالنعت ومنه البيت المار
 (قوله جملة) هذا محذوف زقوله وخبره مفرد ومتى كان خبر العائد جملة أو ظرفاً فلا بد من إسنائه على ما يربطه
 بالمبتدأ وهذا الرابط يصلح لعوده على الموصول قطعاً فهو أدا صالح للوصل به والكاف في قوله كما إذا وقع
 استثنائية فتأمل (قوله فلا يدرى الخ) فيه أن هذا أجمال لا يعاب مع أن الحاصل للباس فلو قال لتبادر
 عدم الحذف لاستقام هذا إذا لوحظ المحذوف فإن جعل الباقي صلة مستقلة جاز في كل ما ذكره (قوله بل
 ربما يشعر الخ) أي لا نقضاء الكلام على أي وهو الآن في غيرهما ولرجوع ضمير يتخزل لقوله وصدر
 وصلها وهو لا يكون الأمر فوعا اللهم الآن يرجع لقوله ضمير المحذوف بلا قيد المصدرية فيعم المرفوع وغيره
 في أي وغيره فتدبر (قوله وشرط جواز حذفه) أي زيادة على عدم صلوح الباقي للوصل لجواب هذا
 في كل عائد كما قدمه (قوله تام) أخذه من مثال المصنف ولم يذكره في الوصف لعل من هذا (قوله ومن
 خلقت) أمام عطوف على الباء من ذرفي أو مفعول معه ووحيداً حال أي خلقت حال كونه منفرداً بالأهل
 ولا مال وهو الوليد بن المغيرة (قوله ما الله الخ) الله مبتدأ أخبره موليك أي معطيك والجملة صلة ما حذف
 عايداً وهو المفعول الثاني لموليك وفضل خبر ما وفاء فاجدنه سبيبة وفاء فاللغة لعل (قوله موليكه)
 قدره متصلاً مع أن عاملاً اسم يترجح معه الانفصال كما مر لأن الكلام في المتصل قاله الروداني وبه يعلم أن
 المراد المتصل ولو جازاً كما سبقتضح (قوله وكلام المصنف الخ) وأجيب عنه بأنه أرشد إلى ذلك بتقديس
 الفعل واتكلم على اشتهاأ صلاته في العمل والتصرف الذي من جملة حذف المفعول وقرعية الوصف فيهما
 (قوله وأما الوصف) ظاهره كالمصنف أنه لا فرق بين صلة أو غيره ومذهب الجمهور أن منصوب صلتها

(٩١ - خضري - أول)

أبوه منطلق ويحبني أيهم هو أبوه منطلق وكذلك المنصوب والمجرور نحو جاء الذي
 ضربته في داره ومررت بالذي مررت به في داره ومررت بأيهم مررت به في داره وأشار بقوله * والحذف
 عندهم كثير منجلى * الخ إلى أن العائد المنصوب وشرط جواز حذفه أن يكون متصلاً بالمنصوب بالفعل تاماً أو بوصف تميم جاء الذي ضربته
 والذي أنا معطيك درهم فيجوز حذف الهاء من ضربته فتقول جاء الذي ضربته ومنه قوله تعالى ذرفي ومن خلقت وحيداً وقوله تعالى أهدنا
 الذي بعث الله رسولا للتدبير خلقته وبعثه وكذلك يجوز حذف الهاء من معطيك فتقول الذي أنا معطيك درهم ومنه قوله ما الله موليك
 فضل فاجدنه به * فما الذي غيره نفع ولا ضرر تقديره الذي الله موليكه فضل حذف الهاء وكلام المصنف يقتضي أنه كثير وليس كذلك

بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما الوصف فالحذف منه قليل فإن كان الضمير منفصلا لم يحذف نحو جاء الذي أياه ضربت فلا يجوز حذف أياه وكذلك يمتنع الحذف (٨٢)

منطلق فلا يجوز حذف
الهاء وكذلك يمتنع الحذف
إذا كان منصوبا به اتصال بفعل
ناقص نحو جاء الذي كانه
منطلق فلا يجوز حذف
الهاء (ص)
(كذا حذف بابوصف
خفضا
كانت قاض بعد أمر من
قضى
كذا الذي جر بالموصول
جر
كرر بالذي مررت فهو ر
(ش) لما فرغ من الكلام
على الضمير المرفوع
والمنصوب شرع في الكلام
على المجرور وهو اما ان
يكون مجرورا بالاضافة أو
بالحرف فان كان مجرورا
بالاضافة لم يحذف الا اذا
كان مجرورا باضافة اسم
فاعل بمعنى الحال أو
الاستقبال نحو جاء الذي
أناضار به الآن أو غدا
فتقول جاء الذي أناضار
بالحرف والهاء وإن كان
مجرورا بغير ذلك لم يحذف
نحو جاء الذي أناغلامه أو
أناضربه أو أناضار به
أمس وأشار بقوله كانت
قاض الى قوله تعالى فاقض
ما أنت قاض التقديم أنت
قاضيه حذف الهاء وكان

لا يحذف أصلا ان عاد عليها لانه يدل على اسميتها الخفية وأما قوله
ما المستقر الطوى محمود عاقبة * ولو أتبع له صفوا بلا كسر
أى المستقره فشا ذقان عاد الى موصول قبلها جاز بكاء الذي أنا الضارب أى الضارب (قوله منفصلا) أى
وجوبا لما تقدمه كمثل أو لخصه بكاء الذي ما ضربت الاياه لان حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل
جواز افي حذف كالميت المار ونحوها كهيى بما آناهم بهم أى آناهم اياه ولا يقدر متصلا لان اتحاد رتبة
الضميرين فى الغيبة يضعف الوصل كما مر فلا يحتمل عليه القرآن ومثله ويمارز قناهم بفقون ويرضين بما
آناهم كهن أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل فى ذلك انما هو عند التلظظ أماع الحذف
فلا ضعف لعدم النطق كفى اعراب السمين (قوله فلا يجوز حذف الهاء) أى لانها عمدة والحرف
لا يستقل بدونها فتم حذف تبعها للحرف نحو أين شركاى الذين كنتم تزعمون أى تزعمون أنهم شركاى
ورب شئ يجوز تبعه الاستقلال فان قدر تزعمونهم فلا إشكال (قوله بفعل ناقص) أى لانه كالحرف فى أن
منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لانه كالعوض عن مصدره لاسيما على قول البصريين انه لمجرد الزمان
لا حدث له أصلا (قوله بعد أمر) حال من أنت قاض لاقصد لفظه أى حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر
مأخوذ من مصدر قضى أو هو نفسه مصدر قصره للضرورة (قوله كذا الذى جر) بضم الجيم صلة الذى
وجرا ثانيا بفتحها صلة ما (قوله بمعنى الحال) أى مع كونه معتمدا ليكون عاملا فى محل الضمير النصب
وان جره بالاضافة أيضا وهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم (قوله بغير ذلك) أى بغير وصف أصلا أو
باسم مفعول أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف مجرورها كمثلته ومجمله فى اسم المفعول المتعدى لواحد
كمثاله لان الضمير حينئذ فاعل فى المعنى أما المتعدى لاثنتين كذا درهم الذى أنا معطاه فلا منع فيه لانه حينئذ
فضلة منصوب المحل أفاده الاسقاطى (قوله ما أنت قاض) قيل لاشاهد فيه لاحتمال أن ما مصدرية وصلت
بالجمله الاسمية أى اقض قضاءك أو مصدرية بظرفية أى مدة قضائك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا
(قوله الان دخل على الموصول الخ) أى ليسكون فى الكلام ما يدل على المحذوف لان الموصول عين
الضمير فى المعنى ومثله الموصوف به كقوله
لا تركن الى الأمر الذى ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر
أى ركنت اليه وكذا المضاف للموصول وللموصوف به كررت بغلام الذى مررت أو بغلام الرجل الذى
مررت أى به (قوله مادة) أى لفظا وكذا معنى فلا يكتفى اتفاق اللفظ فقط كوقفت على الذى وقفت عليه من
الوقت والوقوف ولا المعنى فقط كسررت بالذى فرحت به لكن استتوجه شيخ الاسلام الاكتفاء
بالتامى وخرج عليه فاصبح بما تؤمر أى أمر بما تؤمر به بل نقل السجاعي فى النسبة عن الشاطبى ان
المصنف لا يشترط اتحاد المتعاق أصلا وخرج عليه قوله * ويندب الموصول بالذى اشتهر * أى به وخرج
بالمادة الصيغة فلا يضر اختلافها قطعاً كمثلته من الفعل مع الوصف وجمله ما ذكر الحذف المجرور بالحرف
خمس شروط جوا الموصول وكون جاره كجار العائلة لفظا ومعنى واتفاق العامل لفظا ومعنى ويزاد ان لا يكون
الضمير عمدة ولا محصورا ولا موقعا حذفه فى امس فلا حذف فى مررت بالذى مر به أو بالذى ما مررت الا به أو
رغبت فى الذى رغبت فيه وأن لا يصلح الباقي للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالخاصل أنه يزداد على
هذا الشرط فى المجرور بالحرف ما سمعته وفى المجرور بالاسم ككون جاره اسم فاعل عاملا أو اسم مفعول

المصنف استغنى بالمثل عن أن يقيده الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال وان كان
مجرورا بالحرف فلا يحذف الا ان دخل على الموصول حرف مثله لفظا ومعنى واتفق العامل فيه مما مادة نحو مررت بالذى مررت به وأنت مار
به فيجوز حذف الهاء فتقول مررت بالذى مررت قال الله تعالى ويشرب مما تشربون

أي منسه وتقول مررت
بالذي أنت ما رأيته ومنه
قوله

لقد كنت تخفي حب سمراء
حقبة

فبجح لان منها بالذي أنت
بالج

أي أنت بالبحر به فان اختلف
الحرفان لم يحذف نحو

مررت بالذي غضبت عليه
فلا يجوز حذف عليه

وكذلك مررت بالذي
مررت به على زيد فلا

يجوز حذف به منه لا لخلاف
معنى الحرفين لان الباء

الداخلية على الموصول
للإصاق والداخلية على

الضمير للسببية وان اختلف
العاملان لم يحذف أيضا

نحو مررت بالذي فرحت
به فلا يجوز حذف به وهذا

كله هو المشار اليه بقوله
كذا الذي جر أي كذلك

يحذف الضمير الذي جر
بمثل ما جر به الموصول نحو

مررت بالذي مررت فهو جر
أي بالذي مررت به فاستغنى

بالمثال عن ذكر بقية
الشروط التي سبق ذكرها

والله أعلم (ص)
المعرف باداة

التعريف
(أل حرف تعريف أو اللام

فقط * فمنه

متعديا لاتين على ما مر وفي المنصوب كونه متصلا ويلزمه عدم الحصر وكون ناصبه فعلا أووصفا وكونه تاما
ويلزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف عاملا كما مر وفي المرفوع أن يكون مبتدأ وأن لا يكون
معطوفا إلى آخر ما مر فتدبر (قوله أي منه) لم يقدره شمر بونه لما كاتما قبله ولان ما كان مشروبا
لم لا ينقلب مشروبا بالغيرهم وتصحيحه بان المعنى شمر بون جفسه تكلف (قوله حب سمراء) كحراء
اسم امرأة وحقبة بكسر الحاء المهملة وسكون القاف فوحدة أي مدة طويلة وتخفي من الخفاء ضد الظهور
وقوله فبجح بضم الباء أي أظهر جواب شرط مقدر أي اذا كان كذلك فبجح وقوله لان أصله الآن حذفت
الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام فاستغنى عن همزة الوصل (قوله فان اختلف الحرفان) أي لفظا ومعنى
أو معنى فقط كما مثله أول فظا لا معنى كحالات في الذي حالاته وقيل يجوز الحذف حينئذ وفيه نظر لانه لا يعلم
نوع المحذوف اه تصریح (قوله للسببية) أو المصاحبة وهي أظهر فان حذف على زيد كان تعني
الاول فتأمل (قوله وان اختلف العاملان) أي عند غير المصنف كما مر وشذوقه

وان لسانی شهادة يشققي بها * وهو على من صبه الله علقم
لتعلق على المذكورة بعلة لم أي شاق والمحدوفة بصبه أي علقم على من صبه عليه كما شذ الحذف عند عدم
جر الموصول في قول حاتم

ومن حسد يحور على قومي * وأی الدهر ذولم يحسودني
أي فيه فندو بمعنى الذي خبر أي الاستفهامية وحذف عائدها المجزور بقى لكن قيل لا شذوذ في البيتين لان
محل الشروط المذكورة أذالم يتعين الحرف المحذوف والاجاز الحذف مطلقا كما فيهما وهذا ظاهر في الثاني
لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو اذا كان الزمان ظرفا لا يجر إلا بقى نحو أعجبنى اليوم الذي
جئت أي فيه فالمحذوف متعين بخلاف الاول اذ يحتمل أن صب بمعنى ساط فيتعدي بعلى ومعنى أطاق فيتعدي
بقى فالمحذوف غير متعين كما لا يخفى وأما قوله تعالى ذلك الذي يشمر الله عباده أي به ففعل الحذف فيه سماعى
أيضا لعدم جر الموصول وقيل على مذهب الكسائي من ان الحذف تدريجي لحذف الجار أولا فالتعصب
الضمير واتصل ثم حذف وهو منصوب لا مجزور فهو قياسي وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذ أصلا لآتيه
في كل حذف اه لكن أنت خير بأن المشر به لا يجر إلا بالياء فالمحذوف فيها متعين جرما وتقديره
به شرفيه يأباه أن مساق الآية لبيان المشر به لا يمكن البشارة كما لا يخفى فتخرج الآية على هذا أولى
فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

المعرف باداة التعريف
هذا أولى من التعبير بالجر يانه على كل الاقوال الآتية واصله بأم عند جبر لكن لا حاجة لاضافتها
للتعريف لان أداة الشيء ما يحصله والانصب بباقي المعارف حيث لم يقل فيهن المعرف بالعلمية مثلا أن يقول
ذوالاداة والمقام يعينها قيل ان كانت الباء سببية فقوله أل حرف تعريف تبرع منه لزيادته على الترجمة أو
بمعنى مع فلا زيادة (قوله أو اللام) أول تنويع الخلاف لا لشك واللام مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله
أي حرف تعريف وهكذا كل ما توسط فيه الخبر كزيد قائم وعمر وفان تأخر الخبر وهو مفرد يصلح لكل من
المعطوفين فالاول والثاني أو مخبر فيه أقوال فان صالح لاحدهما فهو له وخبر الآخر محذوف نحو زيد وهند
قائم أو قائمة وهذا كله في والتنويعية لانها يجب معها المطابقة كالواو كما في المغنى أما التي لا شك ونحوه فلا
حذف معها لانها لا أحد الدائر كما أفاده يس (قوله فقط) الفاء زائدة اتز بين اللفظ وقط بمعنى حسب حال
من اللام أي حال كونها حسبك أي كافيتك عن طلب غيرها وقيل الفاء في جواب شرط مقدر وقط خبر
لمحذوف أو اسم فعل بمعنى ابتسه أي اذا عرفت ذلك فهي حسبك أو فاته عن طلب غيرها (قوله فقط

عرفت) أى أردت تعريفة مبتدأ وصفة وقل فيه خبر والعمط مفعول قل لقصد لفظه (قوله همزة قطع) أى أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة الالعارض ولشبهتها مع تحرك اللام في نحو الآخر بنقل حركة همزة أجر إلى اللام لأنها وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال (قوله همزة وصل) أى زائدة بعد الوصل للنطق بالسالكين ولا مدخل طاني التعريف وإنما لم تحرك اللام ويستغنى عنها لأن كسرهما مع ثقله يلبسها باللام الجروقتها باللام الابتداء وضعها لا نظيره ونقل في التسهيل عن سيبويه أن المعرفة أل بحملتها كالاول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها في الوضع بمعنى أنها جزء الاداة وان كانت زائدة فيها كالحرف المضارعة وليست زائدة عليها حتى تنافي الاعتداد بها في الوضع وتظهر ثمة الخلاف في نحو من القوم فعلى الثاني لا همزة فيه أصلا للاستغناء عنها وعلى غيره موجودة لأنها حذفت لكثرة الاستعمال وعن المبردان المعرفة الهمزة وزيدت اللام لفرقها من همزة الاستفهام فالأقوال أربعة اثنان أحاديان واثنان ثنائيان (قوله للعهد) فيه حذف، ضاويين أى التعريف ذى العهد أى الشيء المعهود واحدا كان أو أكثر وهو ثلاثة أقسام ذكرى وعلمى وحضورى فالاول ما تقدم ذكره صريحا كاملا أو كناية نحو وليس الذكركلانى لتقدم الذكركم كناية عنه بماتى قول طاماني بطني محررا لأن التعريف يرى الوقف خدمة بيت المقدس كان عنه مدهم خاصا بالذكور والثاني ما حصل في علم الخطاب بغير الذكركل المسار والحس الآتى نحو بالوادى المقدس اذ هم في الغبار تحت الشجرة والثالث ما حضر في الحس والمشاهدة كقولك لمن فوق سهما أى رفعه القزطاس أى أصب القزطاس الحاضر وهو الغرض المنصوب للرحى اليه ومنه اليوم أكلت لكم دينكم أى هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذى نزلت فيه الآية ومن جعلها للعهد العلمى نظر إلى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالعهد فى الثلاثة خارجى عند البيانيين والنسبة يحجواون الثانى ذهني كقضى يس وهو فى الجميع كعلم الشخص فى الدلالة على الفرد المعين لأنه بقريته ألعلم بجوهره ولذا كان أعرف من المحلى مطلقا (قوله ولا استغراق الجنس) أى استغراق أفراد ولو كان مدخولها جمعا كما حققه فى المطول ان خلفها كل حقيقة كاملا وللناصح الاستثناء بعده ولا استغراق خصائص الجنس وأوصافه ان خلفها كل محازا كانت الرجل وزيد الرجل علما أى الجامع لأوصاف كل الرجال وخصائص العلم المتفرقة فيهم اذ يصح أنت كل رجل على استعارة مال لكل البعض لاستجماعه صفاتهم وقد خلفها كل حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الامبراطورة أى صاغته بالده لصاغته الدنيا وليست أل فى الصاغه موصولة لان المراد بها الدوام كالصفة المشبهة ومدخولها فى كل ذلك كمنسكرة مسورة بكل (قوله ولتعريف الحقيقة) أى المساهمة باعتبار حضورها الذهني بقطع النظر عن الأفراد فدخولها كعلم الجنس فى الدلالة على ذلك لأنه بقريته العلم بجوهره كعلم وتسمى لام الحقيقة والطبيعة والمساهمة وهى الدلالة على المعارف كالانسان حيوان ناطق والكميات كالانسان نوع وبقى من أقسام أل ما يشير بها لبعض مبهم واحدا أو أكثر كادخل السوق حيث لا عهد وأخاف أن يأكله الذئب وتركها الشارح لأنها كلام الجنس فى وضعها للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وانما حملت على ذلك البعض من المقام والقرينة كالمدخول والا كل فيما ذكره من الوضع فهى داخلية فى لام الجنس عند النحاة وأما البيانيون فيجعلونها للعهد الذهني لعهدية الحقيقة التى لذلك البعض فى الذهن وان كان هو مبهم مدخول هذه وان كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فمجرى عليه أحكام المعارف كحجيته مبتدأ وذال ووصف للمعرفة لأنه فى المعنى كالمنسكرة نظر القرينة ذلك البعض المبهم ولذا نعت بالجملة فى قوله

ولقد أمر على اللثيم يسبنى * فخصيت ثمة قلت لا يعنبنى

عرفت قل فيه الخط

(ش) اختلف النحويون فى حرف التعريف فى الرجل ونحوه فقال الخليل المعرفة هو أل وقال سيبويه هو اللام وحدها فلهمة عنه الخليل همزة قطع وعند سيبويه همزة وصل اجتمعت للنطق بالسالكين والالف واللام المعرفة تكون للعهد كقولك لقيت رجلا فاكومت الرجل وقوله تعالى كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ولا استغراق الجنس نحو ان الانسان فى خسرس وعلاقتها أن يصلح موضعها كل وتعريف الحقيقة نحو الرجل خبر من المرأة

الحقيقة والخطأ ضرب من
البسط والجمع أنماط مثل
سبب وأسباب والتميز أيضا
الجماعة من الناس الذين
أمرهم واحد كذا قاله
الجوهري (ص)

(وقد تزداد لازما كالات
والآن والذين ثم اللات
ولا ضطرار ككلمات
الادب

كذا وطبت النفس
ياقيس السري)

(ش) ذكر المصنف في هذين

البيتين ان الالف واللام

تأتي زائدة وهي في زيادتها

على قسمين لازمة وغير

لازمة ثم مثل للزائدة

اللازمة باللات وهو اسم

صم كان بمكة وبالألف وهو

ظرف زمان مبني على

الفتح واختلاف في الالف

واللام الداخلة عليه فذهب

قوم الى أنها تعريف

الحضور كما في قولك

صررت بهذا الرجل لان

قولك الآن بمعنى هذا الوقت

وعلى هذا لا تكون زائدة

وذهب قوم منهم المصنف

الى أنها زائدة وهو مبني

لتضمنه معنى الحرف وهو

لام الحضور ومثل أيضا

بالذين واللات والمراد

بهما ما دخل عليه أل من

الموصولات وهو مبني

على أن تعريف الموصول

بالصفة تكون الالف واللام

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ما وضع لبعض مبهم أو للحقيقة في ضمنه وهذه الحقيقة الحاضرة لا باعتبار
فرد أصلا كما علمت فالجهد وذو اللام بالنظر للقرينة سواء في الابهام وبالنظر لانفسهما مختلفان وكذا اسم
الجنس مع علمه المستعمل في فرد كقبيت أسامة كما أفاده السعد في شرح التلخيص والحاصل ان أل عند
التمهيد ثلاثة أقسام واحد للجنس واثنان للفرد وعند البيهقيين أربعة لاسكنها ترجع الى خمسة أو ستة لان
العهدية ثلاثة أقسام ورجع السيد الصفوي انها قسمان فقط لانها المخصصة معهودة خارجا بأقسامها الثلاثة
أو للجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام الحقيقة أو من حيث وجوده في بعض مبهم مع قرينة ذلك فلام
العهد الذهني أو في جميع الافراد فلام الاستغراق ومع عدم قرينة البعضية تحمل على السكينة وان لم توجد
قرينة كالاستثناء لكان لا بد من قرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق هي لام
الحقيقة حملت عليه بالقرينة كاتى للعهد الذهني وهو ما صرح به السعد أما على الاول فوضعها للافراد
لا الحقيقة وأما العهدية خارجا لفرد عليها ما بقي قول ثالث وهي انها للحقيقة من حيث هي مطلقا ثم يشعب
منها العهد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمل (قوله أي هذه الحقيقة خبر الخ) التفاضل بينهما من حيث
تغيرهما بالنكرة والاثنية وان اتحدنا في الانسانية ولكون الحكم على الحقيقة لا ينافي تخالف الخبرية في
بعض الافراد لخصوصيات عرضته (قوله وقد تزداد) أي لفظة أل المتقدمة في قوله أل سوف نعرف فبالجملة
عطف على الخبر فكأنه قال قسمان حرف تعريف وزائدة والمحكوم عليه بذلك هو لفظ أل من حيث هو
لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام في مرجع الضمير وأنت الفعل هنا باعتبار انها كلمة وذكروا في قوله
الآتي دخولا باعتبار انها حرف أو لفظ اشارة الى جواز الامرين (قوله لازما) صفة لصدر محذوف أي زيدا
لازما ولا ضطرار عطف عليه أي وزيدا لا ضطرار (قوله كالات) هذا اسم صم والثاني موصول جمع
التي وفيهما جناس تام لاتفاقهما لفظا لا معنى (قوله ياقيس) منادى مضموم والسري بفتح فكسر أي
الشريف نعتة فيجوز رفعه تبعاً للفظه ونصبه مراعاة لمحل كاسيائي في النداء (قوله تأتي زائدة) أي غير
معرفة بتدليل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول أو على واجب التنكير كالحال والتميز
لاصاحبة للسقوط لانها قد تكون جزء علم كاليسع (قوله لازمة) هي ما قارنت وضع الكامة وغير
اللازمة ما عرفت بعده (قوله باللات) مثله كل علم قارنت أل وضعه للعهدية مرتجلا كان كاسمو أل اسم
شاعر يهودي أو منقول كالات فان أصله بشد التاء وصف من اتيلت وكان رجلا يلبث السويق بالطائف
فله سمات اتخذ وصفا وسموه به تخففت تاؤه وكالعزيز تأنيث الاغز نقلت اصم وأشجرة تعبدتها غطفان
وكاليسع بناء على انه عربي منقول من مضارع وسع وقولهم لا عري من الانبياء الاشعيب وهو دوصالح ومحمد
معناه لا عري مصري فأوافقا الا هو لا وقيل هو أعجمي قارنت أل ارتجاله (قوله وهو ظرف زمان) أي
للمن الحاضر وقد يستعمل في غيره مجازا واعلم أن الجمهور على انه علم جنس للزمان مبني لقولهم من الآن
بالفتح ثم اختلفوا في سبب بناءه فقل تضمينه معنى أل الحضورية مع زيادة التي فيه كما بنى الامس على الكسر
في قوله * واتى وقت اليوم والامس قبله * لذلك عند المصنف وفيه غرابة حيث ألقي اللفظ الموجود
وضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج تضمينه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل الشبه الجودي
اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومن غير الجمهور من جعله اسم اشارة لازمان كهنالك
للمكان وعليه الموضع فعلة بناءه كاسماء الاشارة ومنهم من قال غير ذلك (قوله تعريف الحضور) أي
للعهد الحضورى كهي في قولك هذا الرجل أي الحاضر فهي معرفة لازمة وفتحته حينئذ اعراب وهو
ملازم النصب على الظرفية وقد يحذف عن كجاري من الآن بالجر قال في النكت وهذا قول لا يمكن القبح فيه

زائدة وهو مذهب قوم واختاره المصنف وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بأل ان كانت فيه نحو النسي وان لم تكن فيه

فبينتها نحو من وما الاياقنا تعرف بالاضافة فعلى هذا المذهب لا تكون الالف واللام زائدة وأما حذفها في قراءة من قرأ صراط الذين
أنعمت عليهم فلا يدل على انها زائدة إذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذا وان كانت معرفة كما حذفت من قولهم سلام عليكم من غير تنوين
ير يسون السلام عليكم وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة اضطراراً على العلم كقولهم في نبات أو بر علم لضرب من السكأة بنات الاوبر
ومنه قوله ولقد جنيتك أكوأ وعساقلا * ولقد نهيتك عن نبات الاوبر والاصل بنات أو بر فز يدت الالف
واللام وزعم المبرد أن بنات أو بر ليس (٨٦) بعلم فالالف واللام عنده غير زائدة ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز كقوله

رأيتك لما أن عرفت
وجوهنا *
صدت وطبت النفس
ياقيس عن عمرو
والاصل وطبت نفساً فزاد
الالف واللام وهذا بناء
على أن التمييز لا يكون إلا
نكرة وهو مذهب البصريين
وذهب الكوفيون إلى
جواز كونه معرفة فالالف
واللام عندهم غير زائدة
والى هذين البيتين اللذين
أشدهما أشار المصنف
بقوله كنات الاوبر وقوله
وطبت النفس الخ (ص)
(وبعض الاعلام عليه
دخلاً
للح ما قد كان عنه نقلاً
كالفضل والحرث والنعمان
* فذكر ذلك وحذفه صيان)
(ش) ذكر المصنف فيما
تقدم أن الالف واللام
تكون معرفة وتكون
زائدة وتقدم الكلام
عليهما ثم ذكر في هذين
البيتين أنها تكون للح
الصفة والمراد بها الداخلة

وهو الراجع عندي والقول ببنائها لا توجد له على صحة اه (قوله فبينتها) شامل لال الموصولة فتعريفها
بنية آل ولا مانع منه اه صبان (قوله وأما حذفها الخ) وارد على جعلها في الموصول معرفة أي لو كانت معرفة
لنكر الموصول بعد حذفها مع انه باق على تعريفه اذ لم يختلف معناه ويحتمل أنه ايراد على لزومها في الموصول
أي لو كانت لازمة لما حذفت في ذلك وحاصل الجواب عنهما أنه شاذ فلا عبرة به لكن يعين الاول قول
الشارح فلا يدل على انها زائدة وقوله وان كانت معرفة وفي التسهيل ان حذفتها من الذين واللاقي لغة لاشاذ
وكذا الذي والى كحاصر فالحسن آل يقال انها لازمة في اللغة الفصحى عندها كثر العرب (قوله بنات
الاوبر) هذا بيان للفظ الواقع في الشعر لانه يقال نثر لان الكلام في الضرورة (قوله ولقد جنيتك)
أي جنيت لك على الحذف والايصال ليوازن نهيتك والا كؤبه من آخره جمع كمء كأفلس وفلس والسكء
واحد السكأة لانها اسم جنس جمع له على خلاف الغالب من كون التاء في المفرد وهي نبت في البداية له ثم
يبنى والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع منها وهي السكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض وأصله
عساقيل كعصافير حذفت ياءه للضرورة وبنات الاوبر كماء صغيرة من غيبة على لون التراب رديشة الطعم
وهي أول السكأة وقيل مثلها وليست منها تصرح بزيادة (قوله ليس تعلم) أي بل جمع ابن أو بر كبنات
وي وبنات عرس جمع ابن أو بر وبن عرس واما جمع على بنات تفرقة بين العاقل وغيره (قوله غير زائدة)
أي بل معرفة لانه نكرة حيثئذ وعليه فمعناه من الصرف اذ جرد من آل للوزن والوصفية الاصلية كادهم
وأسود لان أصل أو بر بمعنى كثر البر وعلى الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم في حكمه (قوله على
التمييز) وكذا الداخلة شذوذاً على الحال كادخلوا الاول فالاول فان السابق حال واللاحق عطف عليه
زيد فيهما آل شذوذاً لوجوب تنكير الحال والاصل ادخلوا أول فاول وأتى بالفاء لتدل على الترتيب أي
ادخلوا مرتبين (قوله وجوهنا) أي ذواتنا وأكبرنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أو هي
متعلقة بصدت (قوله طبت نفساً) قيل لا يتعين ذلك لجواز ان تكون النفس مفعول بصدت وحذف
تمييز طبت أو لا تميز له (قوله وبعض الاعلام عليه دخلاً) فيه إيعاء الى انه سماعي فلا تدخل على غير
ماورد كحجهم وصالح ومعروف (قوله للح) أي ملاحظة ما أي المعنى الذي قد كان نقل هو أي ذلك البعض
عنه أي عن ما فالصلة جرت على غير ما هي له (قوله كالفضل) قدمه لدلالته على الوصف أي الحديث
بالمطابقة لكونه مصدراً والحرث مشتق يدل عليه بالتضمن وأخر النعمان لان دلالاته على وصف الحرث
التزامية لكونه في الاصل اسماً للدم أو انه رتبها على الترتي بزيادة الحروف وكون آل في النعمان عارضة للحج بنا في
تمثيله به في التسهيل لما قارنت آل وضعه الآن يقال يحتمل ان العرب سموا بالنعمان فتلزمه آل وبنعمان
فدخله للحج قال الشافعي ومن الاول النعمان بن المنذر ملك العرب لانه لم يسمع بغير آل (قوله المنقولة بما
يصلح الخ) خرج المرتجلة كسماء والمنقولة بما لا يصلح لها كيزيد ويشكر فلا تدخلها آل وأما قوله

* رأيت

على ما سمع به من الاعلام المنقولة بما يصلح دخول آل عليه كقوله

في حسن الحسن وأكثرت ادخل على المنقول من صفة كقوله في حارث الحرث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقوله في فضل
الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقوله في نعمان النعمان وهو في الاصل من أسماء الدم فيجوز دخول آل في هذه الثلاثة
نظراً الى الاصل وحذفها نظر الى الحال وأشار بقوله للح ما قد كان عنه نقلاً الى أن فائدة دخول الالف واللام الدلالة على الالتفات الى
ما فاتت عنه من صفة أو ما في معناها وحاصله أنك اذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه انه انما سمع به تفادياً لا بمعناه أي ثبت بالالف واللام للدلالة

على ذلك كقولك الحرف نظرا الى أنه انما يسمى به للتفاضل وهو انه يعيش وبحرث وكذا كل ما دل على معنى وهو ما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه وان لم تنظر الى هذا ونظرت الى كونه علميا لم تدخل عليه الالف واللام بل تقول فضل وحارث ونعمان فبشأن الالف واللام أفاده معنى لا يستفاد به ونحوها فليست براءتين خلافا لمن زعم ذلك وكذلك (٨٧) أيضا ليس حذفها واثباتها على

السوء كما هو ظاهر كلام المصنف بل الحذف والاثبات ينزل على الحالتين اللتين سيق ذكرها وهو أنه اذا الملح الاصل جيء بالالف واللام وان لم يلحق لم يؤت بهما (ص)

(وقد بصير علمها بالغلبة مضاف او موصوب أل كالتعبه

وحذف أل ذي ان تناد أو تضاف

أوجب وفي غيرهما قد تـ حذف

(ش) من أقسام الالف واللام انها تكون للغلبة نحو المدينة والكتاب فان حققهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب لكن غلبت المدينة على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على كتاب سيبويه رجه الله تعالى حتى انهما اذا أطلقا لم يقادرا الى الفهم غيرهما وحكم هذه الالف واللام انها لا تحذف الا في النداء والاضافة نحو يا صدق في الصعق وهذه مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد تحذف في غيرهما شأنه وذاسم مع من كلامهم هذا عيوق طالعا والاصل

رأيت الوليد بن البرز بن مباركا * فضرورة سهلا ما شا كلة لوليد والتقيد بالنقل وبما يصلح له ليس للاحتراز من غيره لان الباب سماه بل لبيان مورد السماع بالطراد سم (قوله في الجملة) أى في بعض الاحوال وهو ما اذا أول باسم الفاعل مثلا في الفضل والاجر في الهم بخلاف ما لا يوصف به أصلا ولا بالتأويل (قوله فليست براءتين) أجيب بأن المراد بالزائدة ما ليست للتعريف وان لم تصح للسقوط كما مر وكذا قول المصنف سيان أى في عدم افادة التعريف لا مطلقا (قوله بالغلبة) هي ان يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله الغلبة اطلاقه على شئ بعينه ثم ان كان قد استعمل في غير ما غلب عليه كالعقبة والنجم فالغلبة الحقيقية وان لم يستعمل في غيره أصلا مع صلوحه لذلك بحسب وضعه كالاله بأل فتقديرية وأما الله فعلم بالوضع الشخصي على الصحيح فلا يصلح لغيره تعالى وضعه ولا استعماله وأما اله بغير أل فليس علمها بالغلبة ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود بحق أو باطل على السواء اه لكن هذا ظاهر في زمن الجاهلية أما الآن فلا يبعد أنه علم بالغلبة الحقيقية لا يفهم منه اذا أطلق غيره تعالى وبهذا يجمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانسب ذلك في باب العلم فينوعه الى وضحي وغلبي ليكون ذكر المضاف في مركزه فانه هنا استطرادى وهذا النوع قبل الغلبة يتعرف بالاضافة وأل العهدية ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بهما علمها ويلى تعريفه السابق (قوله مضاف) اسم بصير مؤنخ وعلمها خبرها مقدم (قوله كالعقبة) أصلها كل طريق صاعد في الجبل يشق سلوكه ثم اختص بعقبة معنى التي يقال فيها جرة العقبة قاله الشاطبي وقيل بعقبة أية عند مصر (قوله وحذف أل) مفعول مقدم لأوجب وقوله ذي أى التي في الغلبة كما بينه الشارح وخصها بالنداء كرمع ان المعرفة كذلك احتراز عن المقارنة للوضع نقلا كالنصر والنعمان أو ارتجالا كاليسع والسموأل فلا تحذف للنداء والاضافة كما قال في الكافية

وقد تقارن الاداة التسمية * فتستدام كاصول الابنية

قال في شرحها أى لانها جزء علم كهمزة أحمد وجيم جعفر بخلافها في الغلبة كالاعشى والنابعة فانها وان كانت لازمة الا انها لم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد ثم اني امر فيها بالغلبة فصارت زائدة اه ويحتمل ان قوله ذي اشارة الى الزائدة مطلقا بناء على ان المقارنة تحذف أيضا كما نقل عن الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل والروادى كقول خالد بن الوليد

يا عـز كـفرانك لا سـبحـجـانك * انى رأيت الله قدأهـانك

ففائدة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعرفة دفع توهم ثبوتها معهما لسكونها زائدة لا يلزم علمها جمع معرفين أو ان فائدة التنبيه على تعيين حذفها فلا يتوصل لنداءها بأى ولا بهذا كالمعرفة فلا يقال يا أيها السموأل ولا يا ذا الاعشى أو الحرف لان التوصل بذلك انما هو في أل الجنسية بخلاف العهدية والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الاضافة فتدبر (قوله في الصعق) بكسر العين هو وخويلد بن نفيل كان يطعم الناس بهامة فسفت الرجب التراب في جفانه أى أوعية طعامه فسها فرمى بصاعقة فسمى الصعق وهو في الاصل اسم لكل من رمى بصاعقة (قوله عيوق) فيقول بمعنى فاعل كقيموم بمعنى قائم وهو نجم كبير قرب الثريا والديران سمى بذلك لزعيمهم ان الديران يطلب الثريا وهو يعوق عنها والثريا نصغير ثروى من الثروة وهى الكثرة لكثرة كواكبها فاصلها ثروى اجتمعت الواو والياء الخ (قوله وابن مسعود) قيل الصواب

العيوق وهو اسم نجم ويكون العلم بالغلبة أيضا مضافا كابن عمرو وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم فانه غلب على العبادة دون غيرهم من أولادهم وان كان حقه الصدق عليهم لكن غلب على هؤلاء حتى انه اذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن مسعود وهذه الاضافة لا تفارقه لافى نداء ولا فى غيره نحو يا ابن عمر والله أعلم (ص)

ذكر ابن الزبير أو عبد الله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قبل إطلاق العبادلة لأنه من الطيبة الأولى من الصحابة ويرده إن الشارح لم يقل غلب اسم العبادلة على فلان وفلان بعد أن كان جمع عبد الله وإنما قال غلبت هذه الأعلام وهو ابن عمر الخ وبنو العبادلة جمع عبد بل بزيادة اللام كما يقال في زيد بدل هي زيادة شائعة في مثله من الأسماء أو أن عبد بل مأخوذ من عبد الله ومثل هذا يسمى تحتيلا اشتقاقا لأنه لا يكون من كلمتين في قياس التصريف اه اسقاطي والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿الابتداء﴾

لما فرغ من الأحكام الفردية شرع في الأحكام التركيبية والتركيب المفيدة ترجع إلى جملتين فعلية ومنها جملة الابتداء كما مر واسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفي بمرفوعه وأما قولهم الوصف مع مرفوعه ولو لظاهر في قوة المفرد فخصوص بغير هذا أو بغير صلة أو فانها في قوة جملة فعلية كما مر وقدم المصنف باب المبتدأ في سائر كتبه لأنه أصل المرفوعات عند سيبويه لأنه مبتدأ به وقيل أصلها الفاعل لأن عامله لفظي ولذا قدمه ابن الحاجب وقيل كل أصل ولما كان الابتداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبرا أو ما يستدعيه كان في الترجمة توفية بالمقصود مع الاختصار وإشارة من أول الأمر إلى أنه العامل وإلى عدم ملازمة المبتدأ للخبر فتأمل (قوله مبتدأ زيدا الخ) خبر مقدم عن زيد وعاد مبتدأ آخر مرفوعه قصد لفظه ولفظ خبر خبره وجواب الشرط محذوف أي أن قلت ذلك فزيد الخ (قوله وأول مبتدأ) لفظ مبتدأ أخبر عن أول وسوغ الابتداء به كونه قرينا للمعرفة أعني قوله والثاني وجملة أغنى صفة فاعل أي أغنى عن الخبر وسار اسم فاعل من سري يسري إذا مضي ليل (قوله أن المبتدأ على قسمين) لم يعرفه كالمصنف اكتفاء بالمثال وأحسن مما هنا قول الكافية

المبتدأ مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغنى بمرفوع ظهر

لأنه مع اختصاره صرح بحسب نوعي المبتدأ وبين بقوله مرفوع معنى أن عامله معنوي فيفيد تجرده عن العوامل اللفظية والمراد بقوله ظهر مطلق البر وز في شمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قولهم هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه خبرا عنه أو وصفا مكتفيا بمرفوعه والمراد الاسم ولتأويله ليدخل نحو وأن تصوموا خير لكم فخرج ما اقترن بعامل لفظي من فعل أو حرف مثلا ودخل بغير الزائدة ما سيأتي في الشرح ونخرج بكونه خبرا عنه الخ أسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب كالاعداد المسرودة فانها عارية عن العوامل لكنها ليست بمبتدآت لأنها ليست مخبرا عنها ولا وصفا الخ ولا يرد على حصرة القسمين قولهم أقل رجل يقول ذلك حيث أنه مبتدأ لا خبر له ولا مرفوع يكتفي به بل الجملة صفة للتكررة أغنت عن الخبر في اللفظة لأن افتقارها إلى الصفة أشد من الخبر لأن هذا اسمها في الكلام في القياس على أنه أجاز في التسهيل جعل الجملة خبرا وقيل أن أقل فعل في المعنى لا مبتدأ لأنه بمعنى قل رجل يقول ذلك أي صغر وحقر فلذا لم يخبر عنه (قوله فاعل) أي أو نائبه فالمراد مطلق المرفوع (قوله سمد مسد الخبر) ليس المراد أن له خبرا محذوفا وهذا أقام مقامه لأنه لا يستحق حينئذ خبرا بل أنه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به أشد شبهة بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعني ولا يثنى ولا يجمع في النصيح كما في التسهيل (قوله كل وصف) أي اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو أفعال تفضيل فانه يرفع الظاهر بإطراد في مسألة السكحل ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو هل أحسن في عين زيد السكحل منه في عين غيره فالسكحل فاعل أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضيا أو غيره بخلاف عمله النصب ملفوظا أو مقدرا نحو أفي الله

﴿الابتداء﴾

(مبتدأ زيدا وعاد خبر *
ان قلت زيدا وعاد من اعتذر
وأول مبتدأ والثاني

فاعل أغنى في أسارذان
وقس وكاستفهام النفي وقد
يجوز نحو فائز أولو الرشد
(ش) ذكر المصنف أن
المبتدأ على قسمين مبتدأ
له خبر ومبتدأ له فاعل سمد
مسد الخبر مثال الأول زيد
عادر من اعتذر والمراد به
مالم يكن المبتدأ فيه وصفا
مستملا على ما يذكرك في
القسم الثاني فزيد مبتدأ
وعادر خبره ومن اعتذر
مفعول لعادر ومثل الثاني
أسارذان فاعله للاستفهام
وسار مبتدأ وذان فاعل سمد
مسد الخبر ويقاس على هذا
ما كان مثله وهو كل وصف
اعتمد على استفهام أو نفي
نحو أقام الزيدان وما قام
الزيدان فان لم يعتمد الوصف
لم يكن مبتدأ وهذا مذهب
البصريين إلا الاخفش

ورفع فاعلاظها كما مثل في أوصيها من فصل أنحو أقام أنما وتم الكلام به فان لم يتم به لم يكن مبتدأ أنحو أقام أبواه زيد فن يد مبتدأ مؤخر وقام خبره مقدم وأبواه فاعل بقاء ولا يجوز أن يكون أقام مبتدأ لأنه لا يستغنى بفعله حينئذ لا يقال أقام أبواه فيتم الكلام وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ اذا رفع ضمير المستتر فلا يقال في ما زيد قائم (٨٩) ولا قاعدان فاعدا مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن

الخبر لانه ليس بمنفصل على أن في المسئلة خلافا ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران وكذلك لا فرق بين أن يكون النسب بالحرف كما مثل أو بالفعل كقولك ليس قائم الزيدان فليس فعل ماض وقام اسمه والزيدان فاعل سد مسد خبر ليس ونقول غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقام مخفوض بالاضافة والزيدان فاعل بقام سد مسد خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فعمول غير قائم معاملة ما قائم ومنه قوله غير لاه هناك فاطرح الاله وولاته فتر بعارض سلم فغير مبتدأ ولاء مخفوض بالاضافة وعنداك فاعل بلاه وقد سد مسد خبر غير ومثله قوله

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن فغير مبتدأ ومأسوف مخفوض بالاضافة وعلى زمن جار ومجرور في موضع

شك وأعندك زيدان جعل شك فاعلا مبتدأ متعلق بالظرف أغنى عن خبره فهو مما يجب فيه حذف المبتدأ أي كائن في الله شك والجملة حينئذ اسمية كما اذا جعل الظرف خبرا مقدا ماعدا عنه فان جعل فاعلا باستقر محذوفا كانت فعلية أو بالظرف نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كما في المعنى وسواء كان وصفا حقيقة أو تاء ولا أنحو عدل أبواك لتأوله بعادل وكل منسوب ونحوه كإثباتي في الخبر (قوله ورفع فاعلا) عطف على اعتماد الواقع صفة لوصف وكذا قوله وتم الكلام به فشرطه ثلاثة (قوله وأبواه فاعل بقاء) في نسخ وأبوه بالافراد وعليها فلا يتعين ذلك كتحسينه في الاولى بل يجوز كون قائم خبرا عن أبوه والجملة خبر زيد (قوله لا يستغنى الخ) أي لا فتقارمه لرجع الضمير فان علم كأن جرى ذكر زيد فقبل أقام أبواه لم يتمنع أفاده الاسقاطي وقبل يجوز مطلقا لان الاكتفاء بالمرفوع انما هو عن الخبر لا مطلقا (قوله فلا يقال في ما زيد قائم الخ) أي بل قاعدا معطوف على قائم الواقع خبرا فان قلت أقام أخواك وأردت العطف فالقياس أم قاعدا هما بابرار الضمير وحكي أم قاعدان بالضمير المستتر لان الف حرف قال ابن هشام فقاعدان مبتدأ لعطفه بام المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وجاز ذلك لتوسعه في الشوائب أي فهو مبتدأ اكتفى بفعله المستتر توسعا فتقييدهم بالبارز جرى على الاصل والغالب أو أرادوا البارز ولو حكما كهذا فانه في حكم البارز لمكان العطف والتنازع وقد يقال ان التقدير أم هما قاعدان بحذف المبتدأ فالعطف والجملة أفاده الاسقاطي ومثل ذلك سواء يجري في نحو ما قائم زيد ولا قاعد بخلاف مثال الشارح فان العطف فيه ليس على وصف مكثف فتدبر (قوله كيف جالس العمران) أي ومن ضارب الزيدان ومنى ذاهب أخواك فكيف حال من الفاعل ومن مفعول الوصف ومنى ظرفه وقس (قوله وقام اسمه الخ) مثله في شرح التسهيل وادخال ذلك هنا لكونه مبتدأ في الاصل وكذا يقال في اسم ما الحجازية وخبرها السكن فيه اغناء مرفوع عن منصوب ولا نظيره وأيضا فالوصف انما يعمل لقوة شبهة بالفعل والناسخ بعده عنه لاختصاصه بالمبتدأ والخبر أفاده الاسقاطي (قوله سد مسد خبر ليس) ظاهره أنه في محل نصب كخبرها وليس كذلك فالمراد سد عن أن يكون لها خبر لانها لا تستحق حينئذ خبرا بل فاعل اسمها انظر ما في (قوله مخفوض بالاضافة) لا يراد أنه حينئذ ليس مبتدأ لان المتضامين كالشيء الواحد على انه وان خفض لفظا فهو في قوة المرفوع لانه المقصود بالاسناد فكأنه قيل ما قائم كما أشار له الشارح (قوله غير لاه) من لها يلهو والمراد لازمه أي غير غافل واطرح بشد المهمة وكسر الراء أي اترك والسلم بالكسر والفتح الصلح أي سلم عارض (قوله في موضع رفع بمأسوف) أي والاصل غير آسف الشخص على زمن الخ أي لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة فيه بدليل قوله بعده

انما يرجو الحياة فتى * عاش في أمن من الاحن

مخفول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأنيب عنه الجار والاحن بالمهمة جمع احنة كقرب بالكسر وقربة وهي الحقد والعداوة والمراد بها هنا مكيدة الدهر والبيتان لابي نواس بضم النون كما ضبطه ابن هشام في شرح بان سعاد (قوله أبا الفتح) في نسخ بالواو فيكون هو السائل ليمتحن ولده مثلا فلا يجبر وقد كان ولده مثله حذوا وأباجيد الضبط حسن الخط واسمه غالي وكنيته أبو سعد مات سنة سبع أو ثمان وأربع مائة (قوله فارتبك) في القاموس ربكة ألقاد في وحل فارتبك فيه فهو استعارة تسمية للتجبر (قوله

(١٢) - (خضري) - أول

رفع بمأسوف لنيا بته مناب الفاعل وهو قد سد مسد خبر غير وقد سأل أبا الفتح ابن جني ولده عن اعراب هذا البيت فارتبك في اعرابه ومنه البصريين الا لا خفش ان هذا الوصف لا يكون مبتدأ الا اذا اعتمد

على نفي أو استفهام وذهب الاخفش والسكوفيون الى عدم اشتراط ذلك فاجازوا قائم الزيدان فقام مبتدأ والزيدان فاعل سدمسدا خبر والى هذا أشار بقوله وقد يجوز نحو فائز (٩٠) أو الرشيد أي وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من خبر ان يسبقه نفي أو استفهام

وزعم المصنف أن سبويه يجيز ذلك على ضعف وما ورد منه قوله
خير نحن عند الناس منكم
* إذا الداعي المثوب قال يالا
خير مبتدأ ونحن فاعل سد
مسدا الخبر ولم يسبق خبر نفي
ولا استفهام وجعل من هذا
قوله

خير بنو لوط فلاتك ما غيا
بقية الهوى إذا الطير صرت
نخير مبتدأ وبنو لوط فاعل
سدمسدا الخبر (ص)
(والثاني مبتدأ وذا الوصف
خبر
ان في سوى الافراد طبعا
استقر)

(ش) الوصف مع الفاعل
اما ان يتطابقا افرادا أو
تنمية أو جمعا أو لا يتطابقا
وهو قسمان جائز وممنوع فان
تطابقا افرادا نحو قائم زيد
جاز فيه وجهان أحدهما
أن يكون الوصف مبتدأ
وما بعده فاعل سدمسدا
الخبر والثاني أن يكون
ما بعده مبتدأ مؤخرا
ويكون الوصف خبرا مقدما
ومنه قوله تعالى أراغب
أنت عن آلتي يا إبراهيم
فيجوز ان يكون أراغب
مبتدأ وأنت فاعل سدمسدا
الخبر ويحتمل أن يكون

على نفي) أي ولو معنى كأنما قائم الزيدان أو منقوصا كقائم الالزيدان (قوله أو استفهام) أي ولو
مقدر نحو قائم الزيدان أم قاعدان والراجح أن النفي والاستفهام انما يشترط للاكتفاء بالرفع وأما العمل
فشرطه مطابق اعتمادا ولو على الموصوف مثلا كاسيأتى في بابه (قوله وذهب الاخفش الخ) اعلم ان المذهب
ثلاثة مذهب البصر بين منع الابتداء بلا اعتماد كما هو صريح الشارح والتوضيح وغيرهما لا جوازه بفتح كاقيل
ومذهب السكوفيين والاخفش جوازه بلا قيح ومذهب المصنف جوازه بفتح كما صرح به في التسهيل وذكره
الشارح بقوله وزعم المصنف الخ فكان الاولى حل المتن عليه بجعل قد كناية عن القبح والمسوخ لا ابتداء
حيث عمله في المرفوع ولا يرد ان شرط العمل عند المصنف الاعتماد لانه معتد على المسند اليه وهو كاف في
العمل لان اعتماده أعم من اعتمادا لا ابتداء كما مر وأما الاخفش والسكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتمادا
أصلا كما في التصريح (قوله المثوب) أي المرجع صوته والمكرر له ليستفيث من تاب الرجل يثوب ثوبا وثوبانا
رجع بعد ذهابه والمثابة موضع الرجوع مرة بعد أخرى ومنه قوله تعالى مثابة للناس وقوله يالا أصله يالفلان
فوقف على اللام (قوله نخير مبتدأ الخ) ولا يجوز كونه خبرا مقدما عن نحن لئلا يفصل بين أفعل ومن باجني
وهو المبتدأ فهو شاهد من حيث اكتفاؤه بالرفع بلا اعتمادا ولرفع الضمير المنفصل بأفعل التفضيل في غير
مسئلة السكحل الآن يؤول بان خير خبر عن نحن مخنوفة والمذكورة تأكيذا للضمير في خير فلا شاهد فيه
(قوله بنو لوط) بكسر اللام قبيلة من الازد عالمون بزجر الطير وعيا فتبه بالغاء وهي أن يعتبر الطير باسمائه
ومساقطه وأنوائه فيستعبد أو يتشاءم (قوله نخير مبتدأ) أي لانه مفرد لا يخبر به عن الجمع وهو
بنو ورده البصريون بان فعلا بمعنى فاعل يستوي فيه الواحد وغيره كالصدر فانه يوازنه كتهيل ونعيق نحو
والملائكة بعد ذلك ظهير وقوله * هن صديق للذي لم يشب * (قوله طبعا) اسم بمعنى المطابق كالشبه
بمعنى المشابهة حال من فاعل استقر العائد لذا أو مصدر بمعنى المطابقة تمييز محمول عن الفاعل أي ان استقرت
مطابقته في سوى الخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله

أنفسا تطيب بنيل المني * وداعي المذون ينادى جهارا

كما في المعرب ومقتضاه ان استقر المذكور هو العامل وليس كذلك بل هو مفسر للحدوف بعد ان فتدبر
ولولا كتابته بالالف لا يمكن جعله على حد وان أحدهم من المشركين استجارك (قوله وهو قسمان) أي
غير المطابق قسمان (قوله فان تطابقا افرادا الخ) هذا مفهوم المتن ومثله في جواز الأمرين كما في الجمع
والنسكت كون الوصف يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع كجنب ورجح نحو أجنب زيد والزيدان أو
الزيدون أو جمع تكسير مع مثنى أو مجموع لامع مفرد لما يأتي نحو أقيام الزيدان أو الزيدون فالجمل مست
صورا لكن في التصريح عن الشاطبي ان جمع التكسير كالتصحيح في امتناع الفاعلية (قوله وجهان)
أرجحهما الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير الامناع من أحدهما فتمتنع الخبرية في نحو أراغب
الخ لما في الشرح وفي نحو حاضر القاضي امرأة لئلا يخبر عنه ذكر عن مؤنث وفصل الفاعل من الوصف مجوز
لعدم تأنيده كالفاعل وتمتنع الفاعلية في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وفيه انه اذا
جعل زيد فاعلا بالوصف المحذوف أي كأن زيد في داره كان مقبلا من الرتبة عن المحرور كما لا يخفى الا أن يجعل
فاعلا بالظرف نفسه فتدبر (قوله ويحتمل الخ) أي بقطع النظر عن المانع الآتي وقوله أولى أي واجب (قوله
فيلزم فيه الفصل) أي ان لم يقدر للجار متعلق بعد أنت أي أراغب أنت راعب عن آلتي فيعجز حينئذ اسم

المانع

أنت مبتدأ مؤخرا وأراغب خبرا مقدما والاول في هذه الآية اولى لان قوله

عن آلتي معمول لأراغب فلا يلزم في الوجه الاول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت على هذا التقدير فاعل لأراغب فليس باجني
منه واما الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت اجني من راعب على هذا التقدير لانه مبتدأ فليس لأراغب عمل

فيه لانه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح وان تطابقتا ثنية نحو أقامان الزيدان أو جمعاً نحو أقامون الزيدون فما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم وهذا معنى قول المصنف والثاني مبتدأ إلى آخر البيت أي والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه ان تطابقتا في غير الافراد وهو التثنية والجمع هذا على المشهور من لغة العرب ويجوز على لغة كلوني البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان لم يتطابقا وهو قسمان ممنوع وجاز كما تقدم فقال (٩١) الممنوع أقامان زيد وأقامون زيد

فهذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز أقام الزيدان وأقام الزيدون وحيدانه يتعين أن يدون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل مسد مسد الخبر (ص)

(و) رفعوا مبتدأ بالابتداء * كذلك رفع خبر بالابتداء (ش) منذهب سبويه وجهه بـ بصر بين ان

المبتدأ مرفوع بالابتداء وان الخبر مرفوع بالابتداء

والعامل في المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجرداً من

العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها واحترز بغير الزائدة عن مثل بحسبك

درهم بحسبك مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظية

غير الزائدة ولم تجرد عن الزائدة فان البناء الداخلة

عليه زائدة واحترز بشبهها من مثل رب رجل قائم

فرجل مبتدأ وقائم خبره ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه نحو رب رجل قائم وامرأة والعامل

في الخبر لفظي وهو المبتدأ وهذا هو منذهب سبويه وجهه الله وذهب قوم إلى

الممانع (قوله على المشهور) أي من وجوب تجزئ الوصف كالفعل من علامة التثنية والجمع (قوله وان لم يتطابقا الخ) جواب الشرط محذوف لعلمه من السياق أي حكمه مختلف وقوله وهو قسمان بالوارد تفصيل له (قوله وما بعده فاعل) وتتمتع الخبرية لا بالخبر بالمفرد عن غيره والحاصل ان الصور ٢ خمسة عشر ترجع إلى أربعة أحكام امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع المثني والمجموع لما ذكرنا امتناع الفاعلية في تطابقهما ثنية وجمع نصحيح نحو أقامان الزيدان وأقامون الزيدون الأعلى لغة أكوني البراغيث وامتناع الامرين في عكس هذه الاربعة نحو أقامان زيد وأقامون زيد وأقامان الزيدون وأقامون الزيدان فهو تركيب فاسد وكذلك أقام زيد وجواز الامرين في الصور الست المتقدمة الامناع كما مر فتأمل والتألم (قوله ورفعوا) أي جمهور البصريين أي حكموا بذلك (قوله بالمبتدأ) خبر عن رفع وكذلك حال من المستسكن في الخبر وهو خبر بالمبتدأ متعلق برفع أي رفع الخبر بالمبتدأ كائن كذلك في النسبة لمن ذكر ولا يراد به عين المبتدأ في المعنى فيلزم كونه رفعاً لنفسه لان الرفع من عوارض الالفاظ ولفظها مختلف بل ومفهومها أيضاً لان مفهوم المبتدأ مجرد الذات والخبر هي مع حكمها وان اتحدت ماصداً (قوله والعامل في المبتدأ) الاولى تفرعيه بالقاء كافي نسخ (قوله وهو كون الاسم) هذا معنى الابتداء اصطلاحاً وقيل هو كون الاسم أولاً ليخبر عنه بشأن ولو في الرتبة وأما لغة فهو الافتتاح فمن فسر بالاهتمام بالشئ وجعله ولا لثان أراد لازم المعنى معه لان الاهتمام لازم للنفوس والاصطلاحى (قوله بحسبك درهم) مثله ناهيك بزيد فالبناء زائدة في المبتدأ على احتمال أي زيد ناهيك عن طلب غيره لكفايته (قوله بحسبك مبتدأ) أي ودرهم خبر وكذا كل نكرة وليشها واختار الكافي جى عكسه لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لا عن الكافي بأنه درهم اه وكون القصد هذا دائماً ممنوع بل لسكل مقام مقال فلا ينبغي إطلاق أحدهما ثم ينظر ما لمسوغ للابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كاسيدين ولا قصد الحقيقة لأن الكفاية لا تتعلق بها الا أن يقدر له وصف أي درهم واحد فتأمل فان وليها معرفة كبحسبك زيد كانت هي الخبر عند المصنف لأنها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يعرف بالاضافة ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في باب الاستفهام وأفعال التفضيل كمن أبوك وخبر منك زيد والافى النسخ نحو فان حسبك الله وجعلها بن هشام مبتدأ مطلقاً لأن البناء لا تزداد في الخبر واكتفى في الاخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها واعلم ان حسب ان استعمال بحرف الجر الاصل كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا أي بقدره والا كان ساكنها كما هنا أفاده بعضهم (قوله فرجل مبتدأ) هو بحسب رفعه مقدر لحركة الجار الزائد وشبهه ولا ضرر في اجتماع اعراب لفظي وتقديرى لاختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلا ولا يختص المحل بالمبنيات (قوله وذهب قوم الخ) أي لان الابتداء يستلزمهما معاً فاعمل فيهما كما فاعل في الفاعل والمفعول ويرده انه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف بالمعنوي الضعيف ولا يراد بالمبتدأ في نحو القائم أبوه ضاحك لان رفعه الفاعل بجهة شبهه الفعل لا بكونه مبتدأ فلم يتحد

ان العامل في المبتدأ والخبر لا ابتداء فالعامل فيهما معنوي وقيل المبتدأ مرفوع

٢ (قوله خمسة عشر) أي من ضرب ثلاثة الوصف المفرد وغيره في أربعة المرفوع المفرد والمثني والجمع الصحيح والمكسر يحصل اثنا عشر ويزاد عليها كون الوصف يستوى فيه المنكر والمؤنث في صور المرفوع المفرد والمثني والجمع هذا وفي الحقيقة الصور عشرون من ضرب خمسة الوصف المفرد والمثني والجمع صحيحاً ومكسراً وكونه يستوى فيه الواحد وغيره في أربعة المرفوع ولا يخفى عليك حكمها اه منه

وأعدل هذه المذاهب
مذهب سيبويه وهو الأول
وهذا الخلاف لا طائل
تحته (ص)

(والخبر الجزء المنعم الفائدة
كالنهر والأيادي شاهده)
(ش) عرف المصنف الخبر
بأنه الجزء المكمل للفائدة
ويرد عليه الفاعل نحو قام
زيد فإنه يصدق على زيد
أنه الجزء المنعم الفائدة وقيل
في تعريفه أنه الجزء
المنتظم منه مع المبتدأ جلة
ولا يرد الفاعل على هذا
التعريف لأنه لا ينتظم منه
مع المبتدأ جلة بل ينتظم
منه مع الفعل جلة
وخلو هذه هذا أنه عرف
الخبر بما يوجد فيه وفي
شبهه والتعريف ينبغي أن
يكون مختصا بالمعرف دون
غيره (ص)

ومفرد يأتي ويأتي جله
حاوية معنى الذي سيقته
وان تكن أياه معنى اكتفى
بها كمنطقى الله حسبي
وكفى

(ش) ينقسم الخبر إلى
مفرد وجلة وسياق
الكلام على المفرد فأما
الجلة فأما أن تكون هي
المبتدأ في المعنى أولا فإن لم
تكن هي المبتدأ في المعنى
فلا بد فيها من رابط يربطها
بالمبتدأ وهذا معنى قوله

جهتهما وأما المبتدأ المتعدد الخبر نحو هذا حلوا مض فمجموعهما الخبر لكن ظهر الرفع في أجزائه لتعديده
فيه ونحو كاتب شاعر مؤول بالمفرد أي متصف بذلك فتدبر (قوله بالابتداء والمبتدأ) أي اضعف الابتداء
فيقوي بالمبتدأ فالعامل مجموعهما لا كل منهما مستقلا حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد
(قوله ترافعا) أي لافتقار كل إلى الآخر فعمل فيه كاداة الشرط مع فعله في نحو أيا ما تدعو أو هو قياس مع
الفارق لاختلاف جهة العمل في هذين (قوله لا طائل تحته) فيه أنه يترتب عليه صفة عطف المفردات في
نحو زيد قائم وعمرو جالس إذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء دون باقي الأقوال لئلا يعطف على معمولي
عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) عرفه دون المبتدأ اهتماما بحط الفائدة وتوطئة لتقسيمه إلى مفرد وغيره
(قوله المنعم الفائدة) أي المحصل الفائدة نامة إذا لم تحصل قبله وأما الخصلة في زيد يضرب أبوه مع حذف الأب
فهى غير المقصودة ولا يرد قائم في زيد أبوه قائم لأنه محصل لها وضعا وتوقفا على المرجع ليس من حيث
الاستناد ولا شعري شعري لخصوها بالتأويل أي شعري الآن هو شعري المعروف سابقا (قوله كالنهر)
أي محسن والأيادي أي النعم جمع أي دمج بد معنى النعمة مجازا (قوله ويرد عليه الفاعل) أي فاعل الفعل
وفاعل الوصف المكتفى به ويجاب بأنه حذف قيد كونه مع مبتدأ غير الوصف المذكور لعلم به من قوله مبتدأ
زيد الخ لدلالته على أن الخبر لا يكون إلا مع المبتدأ وإن ذلك الوصف لا خبر له وأكذلك بمثيله بالله براح
(قوله ولا يرد الفاعل) فيه نظر لأن فاعل الوصف مع مبتدأ جلة كما مر فلا بد في هذا أيضا من استثناء ذلك
الوصف (قوله بما يوجد الخ) أي فهو نعر يعرف بالأعم وقد جوزته المتقدمون لكن قد علمت سقوطه
(قوله ومفردا) حال من فاعل يأتي العائد للخبر والمراد بالمفرد هنا غير الجلة وشبهها فيشمل المثني والجمع
والركب بأقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتف به (قوله ويأتي جلة) أي غير ندائية ولا مصدرية بل كن
أو بل أو حتى بالاجتماع كذا في النكت لكن في الشهاب على البيضاوى استشكل وقوع الاستدراك خبرا
في نحو زيد وان كثرة ماله لكنه بخيل مع وروده في كلامهم وخرجه بعضهم على أنه خبر عن المبتدأ مقيدا بالغاية
وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اهـ والصحيح جواز كونها قسمية خلافا للعلة وإنشائية
خلافا لابن الأنباري ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت خلافا لابن السراج لأن القصد من الخبر
الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها
لقيامه بالمشي لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وان قام بالمستكلم إلا أنه
متعلق بزيد فكأنه قيل زيد مطاوب ضربه مثلا وهذا صحيح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب
أفاده الدماميني عن بعضهم وقال أنه في غاية الحسن (قوله حاوية الخ) أي مشتملة على أهم معنى المبتدأ الذي
سيقته خبر الله هو الرابط (قوله معنى) سيد شير النشارح في حله إلى نصبه بنزع الخافض أي في المعنى
والاحسن كونه تمييزا (قوله اكتفى) أي المبتدأ أيها عن الرابط (قوله وكفى) أصله وكفى به حسبي
لأن الكثير جرف فاعل كفى بالباء الزائدة خلف الجار فأنصل الضمير واستقر (قوله يربطها) من بابي ضرب
وقتل كافي المصباح (قوله أفاضل الخ) أي ولو في جلة أخرى مرتبة بالأولى أما بشرط كن يديقوم عمرو
ان قام أو بعطف بالفاء كقوله

وانسان عيني يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يحم فيغرق

أو بالواو أو ثم كما قاله الرضى كرسامات همد وورثها أو ثم ورثها فيكتفى في الجملتين بضمير واحد لا ارتباطهما
وكذا كل ما يحتاج للربط كالصلة والصفة والحال (قوله مقدر) أي ان علم ونصب بفعل كقراءة ابن

منوان منه بدرهم أو إشارة

الى المبتدا كقوله تعالى
ولباس التقوى ذلك خير
في قراءة من رفع اللباس أو
تكرار المبتدا بالفظه وأكثر
ما يكون في مواضع التفخيم
كقوله تعالى الحاقة الحاقة
والقارعة والقارعة وقد
يستعمل في غيرها كقولك
زيد ماز يدا وعموم يدخل
تحت المبتدا نحو زيد نعم
الرجل وان كانت الجملة
الواقعة خبرها المبتدا في
المعنى لم تحتج الى رابط وهذا
معنى قوله وان تكن الى
آخر البيت أى وان تكن
الجملة اياه أى المبتدا في المعنى
اكتفى بها عن الرابط
كقوله انطق الله حسبي
فنطقى مبتداً والاسم المسمى
مبتداً ثان وحسبي خبر
عن المبتدا الثاني والمبتدا
الثاني وخبره خبر عن الاول
واسمته عن الرابط لان
قولك الله حسبي هو معنى
نطقى وكذلك قولى لا اله الا
الله (ص) والمفرد الجامد
فارغ وان * يشق فهو
ذو ضمير مستكن (ش)
تقدم الكلام في الخبر اذا
كان جملة أو المفرد فاما ان
يكون جامداً أو مشتقاً فان
كان جامداً فقد كسر المصنف
انه يكون فارغاً من الضمير
نحو زيد أخوك وذهب
الكسائي والرماني وجماعة

عاصر في الحديد وكل وعاد الله الحسنى بالرفع أى وعده أو بوصف كالدبرهم انما عطيتك أو جى باسم فاعل كى يد
أناضارب أو بحرف دال على التبعيض كمثل الشارح أو الظرفية نحو * فيوم نساء ويوم نسر * أى
فيه أو مسبوق بمثل المحذوف كقوله * أصبح فالذى توصى به أنت مفلح * أى به كذا في التسهيل ولم
يشترط ابن الحاجب سوى العلم به اه نكت وبقى نحو قوله تعالى فان الجنة هي المأوى أى له وزوجى المس
أرنب أى المس له أو منه فهنا رابط مقدر عند البصر بين وليس واحداً عما ذكر فلعله ليس مراداً للتسهيل
الحصر (قوله منوان) تنبيه منا كعصا مكيا أو وزن ويقال منيان كما في القاموس وهو مبتدأ ثان
سوغه الوصف المقدر أى كائنان منه (قوله رفع اللباس) أى ان جعل ذلك مبتداً ثانياً خبره خبر فان
جعل بدلاً من لباس أو اعتاله على تجوز الفارسي كون النعت أعرف من المنعوت وخبر خبر لباس فالخبر مقدر
لا يحتاج الى رابط وكذا على نصب لباس عطفاً على لباس الاول وهما سبعيتان (قوله وأكثر ما يكون الخ) أفاد
ان وضع الظاهر موضع الضمير قياسى في التفخيم وغيره وان كان فيه أكثر قال الاخفش وان لم يكن بلفظه
الاول فعنده يكفى إعادة المبتدا بمعناه فقط وجعل منه آية والذين يستكون بالكتاب الخ فالرابط إعادة الذين
يستكون الخ بلفظ المصلحين لانه بمعناه ورد بان الذين مجرور عطفاً على الذين يتقون لامبتداً ولأن سلم فالرابط
عموم المصلحين أو محذوف أى منهم أو الخبر محذوف أى ما جوردون بدليل لانضيق الخ كفى المعنى واشترط
سببويه كونه بلفظه الاول وخصه بمواقع التفخيم ونحو أو الماعيد فندوعبيد وفي غير ذلك خاص بالشعر
اه نصريح بزيادة (قوله ما الحاقة) ما استفهامية مبتدأ ثان سوغه العموم لانها انكرت عند الجمهور وأما عند
ابن كيسان فعرفة والحاقة بعدها خبرها والجملة خبر الاول والرابط إعادة المبتدا بلفظه (قوله زيد نعم الرجل)
أى لان الأصح ان فى فاعل نعم استغراقية فتشمل زيدا أى كونه عهديه فالرابط إعادة المبتدا بمعناه
بناء على ما قاله الاخفش ومن الرابط بالعموم قوله

ألا ليت شعري هل الى أم مالك * سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وقوله * فاما القتال لا قتال لديكم * فالصبر والقتال مبتدأ وجملة لا صبر ولا قتال خبر ربطت بعموم
النكرة المنفية ويحتمل إعادة المبتدا بلفظه ويرد على الرابط بالعموم أنه يستلزم جواز زيد مات الناس
وعمر ولا رجل هنا قال سم ولا مانع منه أخذنا من هذا الكلام الا ان يوجد نص بخلافه (قوله هي المبتدأ
في المعنى) لا يردان كل خبر كذلك كما مر لان المراد هنا كون المبتدأ مقدر في معنى الجملة كحديث
وكلام كما مثله وضمير الشأن فان المراد بنطقي منطوقى كقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون
من قبلى لا اله الا الله وقوله تعالى وأخرد عواهم أن الحمد لله ان جعلت أن صلة لا مخففة وكون الخبر في هذا جملة
انما هو في الظاهر والا فهو مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها في لا حول ولا قوة الا بالله كنز من
كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر في ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد فالجملة خبر عن هو بل رابط لانها عينه أى
مفسرة له أى الحال والشأن الله أحد ويصح كون هو ضمير المسئول عنه بناء على انها نزلت جواباً لقول
المشركين صف لنا ربك فالتعريف وأحد بدل أو خبر ثان (قوله نطقى الخ) أى منطوقى وكذا قوله الآتى
قولى لا اله الا الله أى مقولى (قوله والمفرد الخ) مبتدأ خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها أى الجامد
منه وليس الجامد صفة للمفرد لئلا ينافى عود الضمير في يشق عليه وعوده اليه بدون صفته خطأ عند الشاطبي
لقول سببويه انهما كالشيء الواحد لكن الأصح جواز عود القرينة الى انه لا ضرورة اليه لان حذف الرابط
كثير (قوله وان يشق) أى يصغ من المصدر للدلالة على متصف به كما هو اصطلاح النحويين أما عند
الصرفيين فهو ما دل على حدث وذات وان لم تتصف به فيشمل أسماء الزمان والمكان والآلة وليست مرادة

الى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيد اخوك هو وأما البصريون ففصلوا بين أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أولا فان تضمن معناه نحوز بـأسد أي شجاع تحمل الضمير وان لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل وان كان مشتقا فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير نحوز بدقائم أي هو هذا اذ لم يرفع ظاهرا وهذا الحكم انما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعول التفضيل فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من الاسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا وذلك كاسماء الآلة ونحو مفتاح فانه مشتق من المفتاح ولا يتحمل ضميرا فاذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة مفعول وقصده الزمان أو المكان كرمى فانه مشتق من الرمي ولا يتحمل الضمير فاذا قلت هذا رمي زيد تر يد مكان رمية أو زمان رمية كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه وانما يتحمل المشتق الجاري مجرى الفعل الضمير اذ لم يرفع ظاهرا (٩٤) فان رفعه لم يتحمل ضميرا وذلك نحوز بدقائم غلاما فاما ما مر فوقع بقائم فلا

يتحمل ضميرا وهو حاصل ما ذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ولا يتحمل ضميرا عند البصريين الا ان أول مشتق وان المشتق انما يتحمل الضمير اذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل نحوز زيد منطلق أي هو فان لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمل شيئا نحو هذا مفتاح وهذا مرعى زيد (ص) وأبرزه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا (ش) اذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه نحوز بدقائم أي هو فلو أتيت بعد المشتق بهو ونحوه وأبرزته فقلت زيد قائم هو فقد جوز سيبويه فيه وجهين أحدهما أن يكون هو توكيدا للضمير

هنا (قوله الى انه يتحمل) أي وان لم يؤول بالمشتق فهذا هو محل الخلاف بينهم وبين البصريين أما المؤول فيتحمله اتفاقا كما هو مفاد الشارح وليس في كلامه ما يدل على جريان الخلاف في المؤول أيضا كلابخي (قوله أسد) أو تسمى أو ذوال أو رجيل فكل هذه تتحمل الضمير وترفع الظاهر كالمشتقات لتأولها بالنسب الى كذا وبصاحب وصغير (قوله فان رفعه الخ) المراد بالظاهر ما يشمل الضمير البارز منفصلا كان كزيد قائم أنت اليه أو متصلا مجرورا كالكافر مغضوب عليه فالضمير المجرور نائب الفاعل في محل رفع والوصف فارغ اذ ليس له الامر فوقع واحد (قوله وأبرزته) أي ضمير الخبر المشتق مطلقا أي أمن اللبس وألا أي وبرزه الخبر مطلقا ان تلا الخبر المشتق ما أي مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ولا يخفى ما في ذلك من التعسف وتشتيت الضمائر وأكمل منه قول الكافية

وان تلا غير الذي تعلقا * به فابرز الضمير مطلقا *

في المذهب الكوفي شرط ذلك أن * لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

ومثل الخبر في ذلك الحال والنعت والصفة ولا يختص ذلك بالمشتق منها كما هو ظاهر المتن والشارح بل مثله الفعل والظرف اذا جرى على غير صاحبهما كزيد عمر وضار به هو وفي داره هو فيجب فيه مجازا مطلقا عند البصريين وشرط اللبس عند الكوفيين لوجود المخدور في الجميع كما في الجمع وقال بعضهم محل الخلاف انما هو الوصف أما الفعل فلا يجب فيه الابرار عند الامن اتفاقا ولعل سره أصالة في العمل وتحمل الضمير (قوله فقد جوز سيبويه الخ) مقتضى الوجه الثاني أن الابرار والنطق به ويلزمه أن يجوز زيد قائم هو على الفاعلية والافعال الفرق وغير سيبويه بوجوب الوجه الاول لما مر أن المستتر واجبا كان أو جائزا لا يتيسر النطق به وانما يتعينون له لفظ المنفصل تقرر بما وتدرى بما فالوصف الجاري على صاحبه كالفعل في امتناع بروز ضميره وان سمي مستترا جواز الانه يخلفه الظاهر فتدبر (قوله وجب ابراز الضمير) ويخلفه الظاهر كزيد عمر وضار به زيد كما قاله أبو حيان (قوله ضار بها) خبر هذا وهو قائم بغيرها وهو زيد لانه هو الضارب ولا لبس فيه لتد كبره فيعلم أنه لزيد ومثله هذير يضاربته (قوله أتيت بهو) أي على انه فاعل نظرا لجر يانه على غير صاحبه فيمنع استتاره أو تأ كيد نظرا لامن التباسه المجوز استتاره وأما عند الخوف ففاعل لا غير والبصريون يجهلون فاعلا مطلقا فيقال في التثنية على الفاعلية الهندان الزيدان ضاربتهما

هما

المستتر في قائم والثاني أن يكون فاعلا بقائم هذا اذا جرى على من هو له فان جرى على غيره من هو له

وهو المراد بهذا البيت وجب ابراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن فمثال ما أمن فيه اللبس ز يدهند ضاربها هو ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا التميز ز يدهند وضار به هو فيجب ابراز الضمير في الموضعين عند البصريين وهذا معنى قوله وأبرزته مطلقا أي سواء أمن اللبس أو لم يؤمن وأما الكوفيون فقالوا ان أمن اللبس جازا لا صرا كالثال الاول وهو زيد هذير ضاربها هو فان شئت أتيت بهو وان شئت لم تأت وان خيف اللبس وجب الابرار كالثال الثاني فانك لو لم تأت بالضمير فقلت ز يدهند وضار به لا حتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا وأن يكون عمرا فلما أتيت بالضمير فقلت ز يدهند وضار به هو تبين أن يكون زيد وهو الفاعل واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين ولهذا قال وأبرزته مطلقا يعني سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع بمذهبهم فن ذلك قوله

هما وعلى التأكيده صار بتأهماهما وكذا في الجمع قال الساماني والمسموع من العرب افراد الوصف في مثل ذلك الاعلى لغة كوني البراغيت أي فيؤيد مذهب البصريين (قوله ذرى المجد) جمع ذروة بتثنية المضافة وهي أعلى الشيء ويكتب بالالف عند البصريين لانقلابها عن واو والياء عند الكوفيين اضم أوله كافي الصبان وهو مبتدأ ثالث خبره بانوها جمع بان من بنى بنى وفيه ضمير مستتر عائدا لقومي خبر يانه عليه وأما الواو فخرف جمع ولم يبرز مع جريانه على غير مبتدئه وهو الذرى للعلم بانها مبنية لا بانية ولدلالة الواو على اسناده لقومي والالقيـل بانيتها ولوأ برز لقال على الفصحى بانيتها هم وعلى غيرهما بانوها هم وتكاف البصريون باحتمال كون ذرى معجولا لوصف محذوف خبر عن قومي يفسره المذكور فلا شاهد فيه أي قومي بانون ذرى المجد بانوها او يراد من الوصف الدوام لا الماضي بقربته المدح فيعمل ويقدر العامل (قوله بانوها هم) الاصح بانيتها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو مع لا غير (قوله نظرف) أي مكاني أو زمانى مفيد كما يعلم من البيت بعده لا خصوص المكاني وانما يخبر به وبالجرور اذا كانا مابين بان يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عامما وخاصة بقربته كما مر في الصلة عن الساماني ومثاله هذا على قياس ما مر أن تقول بل زيد اليوم وعمر وأمس في جواب زيد قائم أمس وعمر واليوم وفي المغنى ان من الخندق الخاص لقريظة قوله تعالى الحر بالحر أي مقتول أو يقتل لان تقدير العام فيه غير مفيد ولا حاجة لتكاف حذف المضاف من المبتدأ والخبر أي قتل الحر كأن يقتله (قوله أو بحرف جر) أي مع مجروره لان الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فاطلق الجزء على السكل وما قبل انه أراد بالحرف المجرور مجاز العالقة المجاورة أخذ من قول الرضى محل العامل للمجرور وحده لان الحرف لتوصيل معاني الافعال وشبهها الى الاسماء لا يصح لان مراد الرضى المحل الذى يقتضيه المتعلق بدليل تعليله لا محل الخبرية فالخاص ان محل العامل في الظرف اللغوي للمجرور فقط ولا محل للمجموع وهو نصب وقد يكون رفعا كمرز بدجوه ولا يزيد وحده نائب الفاعل ولا يكون جوا وكذا في المستقر من حيث تعلقه بعامله الآن محل نصب أبدا وأما من حيث قيامه مقام عامله فالمحل للمجموع رفعا في الخبر ونصبا في الحال وسواء في الصفة المجرورة ولا محل له في الصلة كعامله (قوله متعلق بمحذوف) أي هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم وهو مذهب جمهور البصريين لقيامه مقام عامله ولا مجموعهما كما اختاره الرضى لكن لا بد منهما عند الجميع الآن الاول نظر الى أن العامل أولى بالاعتبار وان كان معجولا قيد الابد منه والثاني الى الملقوظ به وهو معمول العامل فلا بد من ملاحظته معه والثالث الى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف في الحال والصفة والصلة أما عمل الرفع في نحو أي الله شك وتحمل الضمير فيجري فيه القولان الاولان فقط ثم هذا الخلاف في المتعلق العام أما الخاص فهو الخبر أو الحال مثلا اتفاقا ذكر أو حذف (قوله واجب الحذف) أي عند الجمهور لانه كون عام يفهم بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقرا لا استقرار معنى عام له فيه أي فهمه منه ولان الضمير يستقر فيه اذا قلنا بانه الخبر أما الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قريظة وأما مع افتارة يجوز كيزيد في جواب بمن صررت وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف في كل ذلك لغوا لخالقه عن الضمير فدار اللغو والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغنى وعليه اقتصر الساماني لكن قد يقدّر المتعلق خاصا كزيد على الفرس أو من العامة أو في البصرة أي راكب ومعدود ومقيم ولا يخرج ذلك عن الاستقرار اذ يجوز تقدير العام لتوجيه الاعراب وخصوصه بمعرفه المقام لا يقتضى لغويته كما صرح به الساماني في أول شرح التسهيل وفي بسملة الشنوائى عن السيد نحوه قال فلما كان العام ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الخاص

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت

بكنه ذلك عدنان وخطان
التقدير بانوها هم حذف
الضمير لأن اللبس (ص)
وأخبروا نظرف أو بحرف
جرناوين معنى كأن أو استقر
(ش) تقدم أن الخبر يكون
مفردا أو يكون جملة وذ كر
المصنف في هذا البيت أنه
يكون ظرفا أو جارا أو مجرورا
نحو زيد عندك وزيد في
الدار فكل منهما متعلق
بمحذوف واجب الحذف
وأجاز قوم منهم المصنف
أن يكون ذلك المحذوف
اسما أو فعلا نحو كائن أو
استقر فان قدرت كأنما
كان من قبيل الخبر بالمفرد
وان قدرت استقر كان من
قبيل الخبر بالجملة واختلف
النحويون في هذا فذهب
الاخفش الى أنه من قبيل
الخبر بالمفرد وان كلا منهما
متعلق بمحذوف وذلك
المحذوف اسم فاعل التقدير
زيد

كان عندك أو مستقر عندك أو في الدار وقد نسب هذا السبويه وقيل أنهم من قبيل الجمل وإن كلا منهما متعلق بحذوف هو فاعل
التقدير يزاد استقرار عندك أو في الدار ونسب هذا إلى جمهور البصريين وإلى سبويه أيضا وقيل يجوز أن يجعل من قبيل المفرد
فيكون المقدار مستقر أو نحو هو وإن (٩٦) يجعل من قبيل الجملة فيكون المقدار استقرار ونحوه وهذا ظاهر قول

المصنف ناوين معنى كائن
أواستقر وذهب أبو بكر
ابن السراج الى أن كلا
من الظرف والمجرور قسم
برأسه وليس من قبيل المفرد
ولامن قبيل الجملة نقل
عنه هذا المذهب تلميذه
أبو عيسى الفارسي في
الشيرازيات والحق خلاف
هذا المذهب وانه متعلق
بمحدوف وذلك المحدوف
واجب الحذف وقد صرح
به شاذنوا كقوله

فانت لى بحبوحة الطون
سكائن

وكما يجب حذف عامل
الظرف والجار والمجرور إذا
وقعا خبرا كذلك يجب
حذفه إذا وقع مضافا نحو
مسيرت برجل عندك أوفى
الدار أو حالا نحو مسيرت
برجل عندك أوفى الدار
أو مضافا نحو جاء الذي عندك
أوفى الدار لكن يجب في
الصلة أن يكون المحذوف
فعلا التقدير جاء الذي
استقر عندك أوفى الدار
وأما الصفة والحال

المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام كمثل الجواب والاشتغال لا مطلقا هذه او مقتضى ذلك مع ما صرف في تفسير النام أنه أعم من المستقر لانفراده في نحو الحر بالحر أعملى القول بأن مدار المستقر على حذف العامل علما كان أو خاصا والافغوعلى ذكره ولا يكون الا خاصا فلزام له وما اشهر من ان المستقر هو ما وقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا لا يمتشى على اطلاقه الا على هذا دون الاول لان الخبر مشلا عليه فليكون غير مستقر كما علمت فتدبر (قوله كأن عندك) هو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة لذلك المقدراغومتعاق به لامن الناقصة والا كان الظرف في موضع خبره فيقدر كأن آخر ويتسلسل أفاده السعد (قوله وقد نسب هذا السبويه) أيده في شرح الكافية بأنه يتعين تقديره اسما بعد ما واذا الفجائية نحو أمانى الدار فزيد اذا لهم مكر لان الفعل لا يليهما فحمل الباقي عليهما السكن رده ابن هشام بإمكان تقدير الفعل مؤخرا (قوله وقيل يجوز الخ) اختاره في المعنى (قوله في الشيرازيات) اسم كتاب أمسلاه بشيراز قال السيوطي لم أر ذلك فيه ولا في الحلبيات (قوله وان يهن) نائب فاعله يعود لمولوك المراد به الناصر والخليف وبحبوحة بضم الموحدتين وبمهملتين وسط الدار وغيرها والهن بضم الهاء اللذ والهن (قوله وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محل ذلك اذا قدر كوناعاما كما هو فرض كلام المتن فان قدر خاصا جاز ذكره في السكك كما علمت وجوز ابن جنى اظهار العام أيضا تمسكا بنحو فلهما رآه مستقرا عنده ورد بأنه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك لاعام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة) أى ولا صفة لها ولا صلة ولا حالا منها الامع الفائدة لانها كالخبر في المعنى وانما قيد بالزمان والجثة لان الغالب ان الاخبار به عن المعنى وبالسكان عن الجثة والمعنى مفيد لان كل معنى من فعل أو حركة مثلا لا بد له من زمان ومكان يخصه وكذا الجثة بالنسبة للسكان فيحصل بالاخبار فائدة بيان هذا الخاص بخلافها مع الزمان المطلق لانه يعم جميع الاجسام اذ لا بد لها من زمان تحصل فيه وذلك معلوم فلا فائدة في الاخبار به فلو كان الزمان مع المعنى أو السكان معهما عامنا امتنع أيضا نحو القتال زمانا زيدا أو القتال مكانا لعدم الفائدة فالمدار على حصولها مطلقا كما هو محصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جدائهم استظهر جواز الاخبار مطلقا عند من لا يشترط تجديد الفائدة فتدبر (قوله عن جثة) هي الجسم قاعد والقامة الجسم قائما فكان الاولى عن جسم ليعلمهما السكك قال في شرح الجامع الذات والجوهر والعين والجثة ألقاظ متقاربة المراد بهما ما يقابل المعنى (قوله عن المعنى) أى غير الدائم كما مثله فلا يقال طالع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة اسقاطى (قوله ألان أفاد) أى وذلك بأحد أمور ثلاثة اما بتخصيص الزمان بوصف أو اضافة مع جوهه بنى وكذا بعامة على الظاهر كمن نحن في يوم طيب أو في شهر ربيع أو في رمضان واما بتقدير مضاف هو معنى كالיום خروغنا أمر أى اليوم شرب خمر ولا يحتاج التقدير في أمر لان المراد به القتال المتروك وهو معنى واما شبه الذات للمعنى في تجديد هاتوقتنا كالطرب شهرى ربيع والليلة اطلال والورد أيار بفتح الهمزة وشدة المثناة التحتمية كفى التصريح اسم شهر رومى غير مصروف للعامة والحجة يوافق أوله سادس بشنس القبطى والنوع الاول يجب جوهه بنى فلا يجوز نحن يوم طيب والثالث

فحسبكم ما حكم الخبر كما تقدم (ص) ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان ينفذ فاخبارا

يجوز كالورد في ايلوف فيكون فيه مسوغان (قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله ويؤول) أى
بتقدير مضاف مطلقا سواء كان المبتدأ يشبه المعنى كما مثله أولا كنعن في يوم طيب أى وجودنا واليوم
آخر أى شهر به ومذهب الناظم أن الاولين يفيدان بالتقدير وهو الحق (قوله الآية الالهة) بنصب الالهة
ظرفا لمخدوف خبرا عن الالهة وكذا ما بعده (قوله وذهب قوم الخ) أعاد ذلك توطئة للتشيل بنوع ثان
مما يفيد وللتصريح بعدم شذوذه فكان الاختصار ذلك مع ما تقدم (قوله نمره) بفتح فسكون كساء
مخطط تلبسه الأعراب والجمع عار كما في المصباح (قوله فاخل لنا) يتعين جعل ما تميمية لان الكلام في
المبتدأ غير المنسوخ ومنه ما أحدا غير من الله (قوله ورجل من السكرام) قيل أراد به الامام النورى لانه
تلميذ المصنف رضى الله تعالى عنهما (قوله يزن) بالفتح كيبس (قوله وليقس ما لم يقل) أى من بقية
أنواع المسوغات وأما السكاف في كعندز بدالخ فلا دخال بقية أمثلة الانواع المذكورة فلا تكرار رسم
(قوله أن يكون معرفة الخ) أى لانه محكوم عليه فلا بد من تعيينه وأخصيصه بمسوغ لان الحكم على
المجهول المطلق لا يفيد التحديد السامع فيه فينفرد عن الاصغاء لحكمه المذكور بعده وانما يشترط ذلك في
الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضا لتقديم حكمه وهو الفعل بدأ في تقرير مضمونه في الدهن أولا ويعلم أنه صفة
لما بعده وان كان غير معين فلا ينفرد السامع عن الاصغاء لحصول الفائدة مما به التقرر ين دفع ما يقال
لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم كان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول وحاصل الدفع
أن تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقديمه وتقرره أولا فيشابه الصفة في تقدم العلم بها دون الخبر لا يقال يلزم
من ذلك جواز الابتداء بالنسبة اذا تقدم خبرها مطلقا كقائم رجل ولم يقلوا به لانه لا مكان الفرق بأن تقديم
الخبر خلاف الاصل فلم يكف مسوغا بمجرد خلاف تقديم الفعل فانه لازم أبدا فتدبر واختار الرضى جعله
كالمبتدأ ومن لا يشترط تجديد الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم ما ذكر في المبتدأ الخبر عنه أما المكتفي
بمرفوعه فشرطه التنكير كما نصوا عليه ولا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به كالفعل لا عليه ولذا كان أصل الخبر
التنكير وكان حقه أن لا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنه كما جردناه
عما يطرأ أو يحتاج لعلامة وهو التعريف (قوله وهو ظرف الخ) الحق في شرح التسهيل بهما الجملة
كقصدك غلامه رجل ويشترط في الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أضيف اليه الظرف
والمستند اليه في الجملة صالحا للابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولا انسان ثوب وولده ولعل رجل لعدم
الفائدة قال في المعنى ومن هنا يظهر أنه لا دخل للتقديم في التسوية والالجاز ذلك بل المسوغ هو الاختصاص
واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اه وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لا دخلا له لجواز كونه جزء
هالة هذا وان كان علة تامة في الفاعل لا اختصاص كل باب بأحكام ومما مر من الفرق فتدبر (قوله استفهام)
أى سواء كان بغير الهمزة مع أم كما مثله أم هما نحو أرجل في الدار أم امرأة خلافا لابن الحاجب في قصره
على الثاني وانما كان مسوغا لان انكارى منه معنى النفي فتحصل به فائدة العموم والحقيقى سؤال عن
غير معين يطلب تعيينه في الجواب فكان السؤال عم جميع الافراد فاشبهه العموم الحقيقي في حصول
الفائدة أماده المصريح (قوله ان توصف) أى بوصف مخصص كالمثال لا نحو رجل من الناس هنا لعدم
الفائدة والوصف اما لفظي كما مثل أو تقديري بأن يقدر في انظم الكلام نحو وطائفة قد أهمهم أى من غيركم
بدليل ما قبله أو معنوي بأن لا يقدر في الكلام بل يستفاد من نفس النسبة بقية لفظة كالتصغير في
رجل جاء لانه في معنى رجل صغيرا وحالية كالتعجب في ما أحسن زيدا أى شئ عظيم ثم اعتبار الوصف
المخصص يقتضى صحة حيوان ناطق هنادون انسان هنا وهو كذلك وان كان بمعناه لان الموصوف مظنة

جاء شئ من ذلك أول نحو
قولهم الليلة اطلال والربط
شهرى ربيع فان التقدير
طوبع اطلال الليلة ووجود
الربط شهرى ربيع هذا
مذهب جمهور البصريين
وذهب قوم منهم المصنف
الى جواز ذلك من غير
شذوذ لكن بشرط أن
يفيد كقولك نحن في يوم
طيب وفي شهر كذا والى
هذا أشار بقوله وان يفد
فاخبارا فان لم يفد امتنع نحو
زيد يوم الجمعة (ص)
(ولا يجوز الا ابتداء بالنسبة
* ما لم تقدم كعندز زيد نمره
وهل فنى فيكم فاخل لنا *
ورجل من السكرام عندنا
ورغبة في الخير خير وعمل *
بريزن وليقس ما لم يقل)
(ش) الاصل في المبتدأ
أن يكون معرفة وقد يكون
نسبة لكن بشرط أن
تفيد وتحصل الفائدة بأحد
أمر ذكر المصنف منها
سنة أحدها أن يتقدم
الخبر عليها وهو ظرف
أو جار ومجرور نحو في الدار
رجل وعند زيدا نمره فان
تقدم وهو غير ظرف
ولا جار ومجرور لم يجوز نحو
قائم رجل الثاني أن يتقدم
على النسبة استفهام نحو
هل فنى فيكم الثالث أن
يتقدم عليها نفي نحو وما خل

لنا الرابع أن توصف بمجرور رجل من السكرام عندنا

(١٣ - (خضري) - أول)

رغبة في الخير خير السادس أن تكون مضافة نحو عمل برزين هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد أنبأها غير المصنف إلى نيف
ثلاثين موضعاً أو أكثر من ذلك (٩٨) فذكر الستة المذكورة والسابع أن تكون شرطاً نحو من يقيم أقم معه

الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال ونقل سم عن شيخه الصفوي أن اعتبار الوصف قاعدة
حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع فأناطوا الحكم به وإن لم يظهر أثره في بعض آخر طرد الباب
(قوله رغبة في الخير) قيل ليس الظرف معمولاً لرغبة بل وصف لها فهو مما قبله والصواب خلافه لأنهم مصدر
رغب في الشيء أي أحبه ففتعدى بنى والمجرور في محل نصب بها قطعاً (قوله مضافة) هو داخل فيما قبله لأن
كونها عاملة يشمل عمل الجر كحسب صلوات كتبهن الله وعمل برزين ومثلك لا يخل والنصب كأمر
بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة ورغبة في الخير خير وأفضل منك عندنا فإن المجرور في محل نصب
بالمصدر والوصف والرفع كقائم الزيدان عند من جوزه كذا في الاشموني وغيره وفي الأخير نظر لأن
المبتدأ المكتفي بمرفوعه شرطه التشكيك كما مر فليس مما نحن فيه فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان
حسن بنقوين ضرب كقوله الدماميني (قوله إلى نيف) في نسخ إلى أكثر من ذلك وهي الصواب
لأنه سينكر النيف بعد ذلك (قوله التقدير رجل عندى) أي لا عندى رجل لأن الجواب يسلك به
مسلك السؤال من تقديم وتأخير كما في شرح التسهيل فلو قيل أهذا لك رجل أم امرأة كان تقدير الجواب
عندى رجل موافقة له فيكون فيه مسوغان فتأمل (قوله عامة) أي بنفسها كما مثله وكاسماء الشرط
والاستفهام أو بنبرها كالنكرة في سياق النفي أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كما في
المعنى والشرح عندها أربعة ولوذ كرام الاستفهام كالشرط كانت خمسة وليس داخل في هل فتى فيكم
لأن هذا المبتدأ في سياق الاستفهام لأنه هو ثم المراد بالعموم هنا الشمولى كما هو في هذه المذكورات وأما
البدلى فليس مسوغاً لوجوده في كل نكرة وجعل في التسهيل قصد الحقيقة الآتى داخل في العموم
لوجودها في كل فرد والظاهر عنده مسوغاً مستقلاً كما سيأتى عن المعنى (قوله التنويع) هو المعبر عنه
بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفاً) امام مصدر لا قبلات من معناه أو حال من التاء أي زاحفاً وقوله لبست
الذى في المعنى نسبت من النسبان بدله قال وانما نسي ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته وجرا لا يؤلف في أثره وطناً
زحف على الركبتين والبيت لمرى القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسبت وأجر محتملان للوصفية والخبر
محذوف أي فن أثوابي ثوب نسبت الخ وإن كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أي فثوبى لبست الخ
(قوله دعاء) عبر عنه في المعنى بكون النكرة في معنى الفعل وجعله شاملاً للدعاء لشخص كشال الشارح
وعليه كويل للطففين ولما يراى به التعجب كعجب لزيد والشارح جعل التعجب مستقلاً وأراد به ما أحسن
زيداً وقد مر أنه داخل في الوصف المعنوى كالتفسير الآتى فتدبر (قوله خلفاهن موصوف) يعبر
أيضاً عن هذا بكونها صفة لمحذوف فهم موصوف واحد لا اثنان وأدرجه الموضع في الوصف لأنه يشمل
ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو ولعبد مؤمن خيراً والموصوف فقط نحو وطائفته قد أهمتهم أو الصفة
فقط كحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء صفة لمحذوف هو المبتدأ في الحقيقة مسوغه الوصف
أي امرأة سوداء إلا أنه حذف وأقيم الوصف مقامه اه وصرح في المعنى بأن هذه مسوغاً مستقلاً خلاف
الصواب ويظهر أن منه قول الشاعر * ثلاث كاهن قتلت عمداً * أي أشخاص ثلاث ونحو تيمى
عندى أي رجل تيمى (قوله في معنى المحصور) يعلم منه تسوية المحصور بالاولى فالمسوغ هو المحصر
لأنه تارة يكون معنواً كما مثله وتارة لفظياً نحواً كما مر في الداروتنظير المعنى فيه انما هو من حيث تمثيله
بأنما في الدار رجل لأن فيه مسوغاً آخر فتدبر (قوله شرأضراخ) أي شر جعل ذا الناب وهو السكاب

الثامن أن تكون جواباً
نحو أن يقال من عندك
فتقول رجل التقدير
رجل عندى التاسع أن
تكون عامة نحو كل عوت
الماش أن يقصد بها التنويع
كقوله

ما فبات زحفاً على
الركبتين
فثوب لبست وثوب
أجر

فقوله ثوب مبتدأ ولبست
خبره وكذلك أجر الحادى
عشر أن تكون دعاء نحو
سلام على آل ياسين الثانى
عشر أن تكون فيها معنى
التعجب نحو ما أحسن
زيداً الثالث عشر أن
تكون خلفاً عن موصوف
نحو مؤمن خير من كافر
الرابع عشر أن تكون
مضافة نحو رجل عندنا
لأن التصغير فيه فائدة معنى
الوصف تقديره رجل حقير
عندنا الخامس عشر أن
تكون في معنى المحصور
نحو شرأضراخ وشئ
جاء بك التقدير ما أهر
ذئاب الأشر وما جاء بك
الأشئ على أحد القولين
والقول الآخر أن التقدير
شرعاً ما أهر ذئاب وشئ
عظيم جاء بك فيكون

مهراً

داخل في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفاً لأن الوصف أعظم من أن يكون ظاهراً أو مقدرًا وهو

هنا مقدر السادس عشر أن يقع قبلها

واو الحال كقول الشاعر

سر ينسا ونجم قد أضاء
فقد بدا

محيالك أخفى ضوءه كل
شارق

السابع عشر أن تكون

معطوفة على معرفة

نحو زيد ورجل قائمان

الثامن عشر أن تكون

معطوفة على وصف نحو

تمجي ورجل في الدار

التاسع عشر أن يعطف

عليها موصوف نحو رجل

واحدة طويلة في الدار

العشرون أن تكون

مبهمة كقول امرئ

القيس

مرسعة بين أرساغه

به عدم يتنى أرنبا

الحادي والعشرون أن

تقع بعد لولا كقوله

لولا اصطبار لأودي كل

ذئمة

لما استفلت مطايهن

للظهن

الثاني والعشرون أن تقع

بعد فاء الجزاء كقولهم إن

ذهب غير فعير في الرباط

الثالث والعشرون أن

تدخل على النكرة لام

الابتداء نحو لرجل قائم

الرابع والعشرون أن

تكون بعد كم الخبرية نحو

قوله

كم عمة لك يا جوير وخالة

فدعاء قد حلبت على عشاري

وقد أنهى

مهرا أي مصونا وهذا مثل اظهور أمارات الشر (قوله واو الحال) المدار على وقوعها في بدء الحال وإن لم تكن بواو كقوله

تركت ضائي نود الذنب راعيها * وأنها لا تراني آخر الأبد

الذنب يطرقيها في الدهر واحدة * وكل يوم تراني مدي يدي

فدنية مبتدأ مسوغه كونه بدء جملة حالية من ياء تراني ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي (قوله ونجم قد أضاء) فيه الشاهد ومحيالك وجهك والشارق الكوكب الطالع من الأفق من شرق يشرق كطلع يطلع وزنا ومعنى (قوله السابع عشر) والاثنان بعده ترجع إلى * وغ واحد وهو العطف بأن يكون أحدهما عطفين يصلح للابتداء إما لكونه معرفة أو نكرة مسوغة لأن العطف بشرط في الحكم فالصور أربعة ترك الشارح منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان (قوله مبهم) أي مقصودا إبهامه لأن البليغ قد يقصده فلا يراد أن إبهام النكرة هو المانع فكيف يسوغ (قوله مرسعة الخ) قاله امرؤ القيس في أبيات خطا بالاخته هي

أي هندا لا تنكحني بوهة * عليه عقيقته أحسبا * مرسعة بين أرساغه

به عدم يتنى أرنبا * لي جعل في رجله كعبها * حمار المنية أن يعطبا

والبوهة الاحق وعقيقته شمره الذي يلبسه لكونه لا ينظف والا حسب الاحرف في سواد والمرسعة بهملات على زنة اسم المفعول تيمية تعلق بخافة العطب على الرسغ وهو طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع وفي القاموس رسغ الصبي كمنعه شد في يده وأرجله حزال دفع العين والعدم بفتح المهملة ينس في مفصل الرسغ تعوج منه اليد وإنما طلب الارباع لزمهم أن الجن تحتذيها خيضا فن علق كعبها لم يصبه جن ولا سحر بخلاف الثعالب والظباء والقناقد يقول لها لا تنكحني شخصامن أو تلك الحقاء والشاهد في مرسعة حيث قصد إبهامها تخفيرا للموصوف حيث يحتمى بادنى تيمية وبين أرساغه خبرها فتدبر (قوله لولا اصطبار) خبره مخدوف وجوبا أي موجود وإنما مسوغ لولا لأفادتها تعليق الجواب على الجملة التي فيها النكرة وأودي أي هالك والمقة كعدة من ومقه بفتح كوعده يعده إذا أحبه واستقلت أي مضت والظهن بفتح المحجمة فالمهملة السير (قوله إن ذهب غير) بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو مادون العشرة من الرجال خاصة أي إن ذهب من القوم سيد فقيمهم غيره ويروي فعير في الرباط فالمراد به الحار وهذا مثل للرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل في المغنى المسوغ في ذلك الوصف المقدر أي فعير آخر (قوله كم عمة الخ) أي على رواية رفع عمة مبتدأ أخبره قد حلبت ولك صفته فقيم مسوغان وخالة تيمية أحذف خبره لدلالة الأول عليه فدعاء بقاء فمتملتين صفتها وهي التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب قال في النهاية الفدع بالتحريك زيغ بين عظم القدم والساق وكذلك في اليد فهو زوال المفصل عن أما كنهها رجل أفدع وامرأة فدعاء كاحرجاء وقد حذف نظيره من عمة كما حذف لك من خالة ففيه احتباك والعشار جمع عسراء وهي الناقة الحامل وأنى بعلى إشارة إلى أنه كان مكرها في حلب مثل هذين عشاره لحقارتهما وكم على هذا خبرية للتكثير وهي إما ظرف أو مصدر لحلبت حذف بجزائها أي حلبت كم وقت أو كم حلبته بالجر أما على رواية جرحمة وخالة تمييزا لكم الخبرية ورواية نصبها تمييزا لها استفهامية فلا شاهد فيه لأن كم نفسها مبتدأ لا ما بعدها وسوغها إضافتها للتمييز على الأول والعموم على الثاني وقد حلبت خبرها والاستفهام لانتهمكم أي أخبرني بعدد همتك اللاتي حلبن لي فقد نسيتيه والظاهر جواز استفهاميتها على الأول أيضا فيقدر تمييزها منصوبا لا عند الفراء فيجوز جرحه

بعض المتأخرين ذلك الى

نصف وثلاثين موضعا وبالم
أذكره منها أسقطته
لرجوعه الى ما ذكره أو
لانه غير صحيح (ص)
(والاصل في الاخبار أن
تؤخر)

وجوزوا التقديم
لاضررا

(ش) الاصل تقديم

المتأخر وتأخير الخبر

وذلك لان الخبر وصف في

المعنى لمتأخر فاستحق

التأخير كالوصف ويجوز

تقدمه اذ لم يحصل بتقدمه

ضرر أى ليس أو نحوه

على ما سبقين فتقول قائم

ز يدقام أبوه زيد وأبوه

منطلق زيد في الدار زيد

وعندك عمر وقد وقع

في كلام بعضهم ان من ذهب

الكوفيين منع تقديم

الخبر الجائر التأخير عند

البصريين وفيه نظر فان

بعضهم نقل الاجماع من

البصريين والكوفيين

على جواز في داره زيد

فنقل المنع عن الكوفيين

مطلقا ليس بصحيح هكذا

قال بعضهم وفيه بحث نعم

منع الكوفيون التقديم

في مثل زيد قائم وز يدقام

أبوه زيد أبوه منطلق

والحق الجواز اذا مانع من

ذلك واليه أشار بقوله

وجوزوا التقديم الى آخر

البيت فتقول قائم زيد

ومنه قولهم

كأسيأتى فتدبر (قوله بعض المتأخرين) هو بهاء الدين بن النحاس ومن جملة ما ذكره كافي النكت
ان يراد بالسكر واحد مخصوص كقول أبي جهل لقريش حين أسلم عمر ورجل اخذ لنفسه أمرا فإ
يريدون ولا يظهر دخول هذا في شيء مما ذكره الشارح لكن يمكن جعله خبر المحذوف والباقي مستغنى
عنه أو باطل فانظره (قوله الى نيف) بشد الياء وقد تخفف من ناف ينوف اذا ارتفع وهو كل ما زاد على
العقد الى أن يبلغ العقد الثاني وأما البضع فما بين الثلاثة والعشرة (قوله وبالم أذكره الخ) أرجع بعضهم
جميع المسوغات الى العموم والخصوص كما قال أبو حيان في منظومته نهاية الاعراب
وكل ما ذكر في التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم

وجرى عليه في السندور وغيره وقال في المغني لم يعول المتقدمون الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه
ليس كل أحد يهتدى الى مواطنها فتتبعوها فن مقل نخل ومن مكثر مورد ما لا يصح أو معدلا لمورد متداخلة
والذي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها
في معنى الفعل وفي أول الحال وقد علمت شرح ذلك التام أن يراد بها الحقيقة من حيث هي كتمرة خير
من جرادة ومؤمن خير من كافر وقد مثل الشارح بهذا الخلاف الموصوف فيكون فيه مسوغان التاسع
كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت وشجرة سجدت العاشر كونها بعد اذا الفجائية
نخرجت فاذا رجل بالباب وزاد الا شمو في خمسة وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها
جوابا أو مبهمه فهذه خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين الحصر
والتنويع وباقي ما ذكره متداخل ومما يستعمله العرب كون النكرة فاعلا أو نائبه في المعنى نحو كريم
يوفي بوعده وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها في معنى الامر كوصية لازواجهم ويمكن دخوله في معنى
الفعل أو يؤتى بها للمناقضة كرجل قائم من زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين وقد

نظمها فقلت مسوغات ابتداء من كونه صفة * عطف عموم ومعنى الفعل مع عمل
حصر وخرق وتنويع حقيقته * أو بدء حال جواب للسؤال يلى
أو بعد لولا وكلم لا ابتداء واذا * تقديم اجباره الابهام فانه هل
كذا ارادة مخصوص مناقضة * أو كونه فاعلا معنى فلا تحل

والله أعلم (قوله والاصل في الاخبار الخ) أى الأرجح والاغلب فيها ذلك بقطع النظر عن جواز وامتناع
نم فصل ذلك مقدما للجواز لان الاصل عدم غيره وأتبعه بوجوب التأخر بقوله فامنع لجر يانه على أصل
التأخر دون أهل الجواز وآخر وجوب التقديم بقوله ونحو عندي درهم الى آخره لمخالفته الاصلين معا (قوله
وجوزوا التقديم) أى لم يمنعوه فلا ينافى ما مر من أصالة التأخير أى أرجحيته (قوله اذلاضررا) الاحسن
والاناسب بقوله فامنع حين الخ ان اذ طرفية كإشيراليه قول الشارح اذ لم يحصل الخ لا تعليلية (قوله
فاستحق التأخير كالوصف) وانما امتنع تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى في التعريف والتنكير
والاعراب الحاصل والمتجدد ولا كذلك الخبر وانحطت رتبته عنه في التبعية وكان له نوع استقلال (قوله
فتقول قائم الخ) عدد المثال للخبر المفرد والجملة في الظرفين ومحل تقديم الفعل اذ لم يرفع ضمير المبتدأ كما
مثله والامتنع كأسيأتى (قوله وفيه بحث) أى في الاعتراض على نقل المنع بتجوز هذه الصورة بحث قيل
وجهه أن نافي الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ وهو نافي المنع وهو كلام ركيك وقيل وجهه أن تجوز
هذه الصورة لا يقدح في نقل المنع عنهم لا مكان تسامحهم في الظرف وفيه ان هذا هو عين كلام المعترض
اذ معناه ينبغي لنا نقل المنع أن لا يطلقه بل يقيده بغير الظرف وهو المفرد والجملة ان لعل الاحسن أن يقال
تجوزهم هذه الصورة يحتمل بناؤه على جعل زيد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد لجوازه عندهم لا على تقديم

مشتوه من يشق لك فمن مبتدأ ومشتوه خبر مقدم وقام أبو زيد ومنه قوله فذلك أمه من كنت واجده * وبات من تشبأ في برتن الاسد
فمن كنت واجده مبتدأ مؤخر وقد نسكت أمه خبر مقدم وأبو زيد منطلق زيد ومنه قوله الى ملك ما أمه من محارب أبو زيد ولا كانت كليب تصاهره
فأبو زيد مبتدأ مؤخر وما أمه من محارب خبر مقدم ونقل الشريفة أبو السعادات هبة الله بن الشجرى الاجماع من البصريين والكوفيين
على جواز تقديم الخبر اذا كان جملة وليس بصحيح وقد قدمنا نقل الخلاف (١٠٦) في ذلك عن الكوفيين (ص)

فأمنه حين يستوى

الجزآن

عرفا ونكرا عادى

بيان

كندا اذا ما الفعل كان الخبرا

أو قصد استعماله منحصرا

أو كان مسند الذى لام

ابتدا

أو لازم المصدر كمن لى

منجدا

(ش) ينقسم الخبر بالنظر

الى تقديمه على المبتدأ

وتأخيره عنه ثلاثة أقسام

قسم يجوز فيه التقديم

والتأخير وقد سبق ذكره

وقسم يجب فيه تأخير الخبر

وقسم يجب فيه تقديم الخبر

فأشار بهذه الايات الى الخبر

الواجب التأخير وقد كرمه

خسة مواضع الاول أن

يكون كل من المبتدأ والخبر

معسرة أو نكرة صالحة

لجعلها مبتدأ ولا مبين للمبتدأ

من الخبر يجوز يد أخوك

وأفضل من زيد أفضل

من عمرو ولا يجوز تقديم

الخبر فى هذا ونحوه لأنك

لو قدمته قلت أخوك زيد

وأفضل من عمرو وأفضل

الخبر فيصح اطلاق المنع عنهم والحاصل ان قوله وفيه بحث ظاهر في تأييد اطلاق المنع لكن قوله نعم الخ
ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان فيه دقة الآن يحمل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار
لقوله الماروقيه نظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فقوله نعم الخ استدراك على ما يوجهه
اجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضا ولعل هذا هو الموافق فليحذر (قوله مشنوء) بهمز
آخره كيعوض وزنا ومعنى ولا سكوفيين ان يقولوا ما بعده نائب فاعل له الجواز بلا اعتماد عندهم (قوله قد
نسكت) من باب تعب أى عدمت ولدها وأوجهه بالجيم خبراً أت وكنت كفى نسخ وهو من وجد بمعنى اق
فيتعدى واحد فقط والجملة صلة من الواقع مبتدأ ومن تشبأ بالشين المعجمة أى متعلقا والبرتن بموحدة ثم
مثلثة مضبوطتين من السباع كالاصبع للانسان (قوله الى ملك) هو للرزق يدح الوليد بن عبد الملك
ومحارب وكليب قبيلتان (قوله فأبو زيد مبتدأ مؤخر الخ) أى والجملة صفة ملك أى ملك موصوف بان
أباه ليست أمه من محارب فضمير أمه للاب لتقدمه رتبة وهو رابط الخبر وضمير أبو زيد للملك وهو رابط الصفة
هذا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أى خلاف السكوفيين للبصريين لأن بين السكوفيين خلافا (قوله
عرفا ونكرا) اسمها مصدرين لعرف ونكر بالتشديد ونصبهما بنزع الخافض أى فى العرف والنكر لتوسع
المؤلفين فيه وأوضح من نصبهما على التمييز المحول عن فاعل يستوى (قوله عادى) حال من الجزآن وبيان
بمعنى المبين وهو القريضة المبينة للسند من المسند اليه (قوله اذا ما الفعل الخ) فيه حذف لدليل ولغيره
وقلب فالاول حذف شرط اذا المفسر بكان وجوابها المدلول عليه بكندا والثاني حذف نعت الفعل واما
الثالث فلان الحديث عنه الخبر والاصل كندا اذا كان الخبر فلا مسند الضمير للمبتدأ المستتر فأنع تقديمه
بخلاف غير المستتر كما سيبينه الشارح ولك جعل اذا مجرد الظرف متعلقة بالمنع المفهوم من كندا فلا تحتاج
لجواب (قوله مشنوء) بالفتح أى منحصرا فيه على الحذف والاىصال وان قيل انه سماه فقد يمنع
ويروى بالكسرة على تقدير مضاف أى منحصرا مبتدؤه فيه فان المنحصر هنا هو المبتدأ لا الخبر (قوله
أولاً لازم المصدر) بالجر عطفا على ذى أى أو مسند اللازم الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال للنكرة
المسوية بعمل النصب فى المجرور أو بكونها صفة لحذف ولا يشترط اتحاد المسوغ (قوله لكان المتقدم
مبتدأ) أى لانه يجب الحكم بابتداءية المتقدم من المعرفتين أو النكرتين وان تفاوتتا عرفا كما هو المشهور
وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبر مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقق ان المبتدأ هو
الاعرف عند علم الخاطب بهما أو جهلهما أو لغير الاعرف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وان تساوى علم
أحد منهما فهو المبتدأ أو علمهما ووجهل النسبة فالقدم المبتدأ انظر المفتى وحواشيه (قوله فان وجد دليل)
أى لفظى نحو حاضر رجل صالح القسوى الخ الثانى بانوصف دون الاول أى معنى كمثل الشارح فان القرينة
الحالية ترحى كون أبى يوسف تابعاً لآبى حنيفة تدل على أن المراد تشبيه الاول بالثانى لا العكس اللهم الآن
يكون المقام للبالغ فى مدح أبى يوسف (قوله وبناتنا) مبتدأ خبر جملة بنوهن الخ أى أولاد بناتنا

من زيد لكان المتقدم مبتدأ وانت تريد أن يكون خبراً من غير دليل يدل عليه فان وجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز كقولك أبو يوسف
أبو حنيفة فيجوز تقديم الخبر وهو أبو حنيفة لانه معلوم ان المراد تشبيه أبى يوسف بأبى حنيفة لا تشبيه أبى يوسف ومنه قوله
بنونا بنواً بناتنا بناتنا * بنوهن أبناء الرجال الأبعد فقوله بنونا خبر مقدم وبنواً بناتنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على بنى
أبنائهم بأنهم كبنينهم وليس المراد الحكم على بنينهم بأنهم كبنى أبنائهم الثانى أن يكون الخبر فعلاً رافعا لضمير المبتدأ مستتراً يجوز يد قام وقامه
المقدم خبر عن زيد ولا يجوز التقديم

فلا يقال قام زيد على أن يكون زيدا مبتدأ مؤخر والفعل خبر مقدم بما بل يكون زيد فاعلا لقام فلا يكون من باب المبتدأ والخبر بل من باب الفعل والفاعل فلو كان الفعل رافعا لظاهر يجوز يقدم أو بعده جاز التقديم فتقول قام أبو زيد وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك ضمير ابرار نحو الزيدان قاما فيجوز أن تقدم الخبر فتقول قاما الزيدان فيكون يجوز التقديم إذا رفع الفعل

(١٠٣)

الزيدان مبتدأ مؤخر

وقام خبرا مقبلا ومنع ذلك قوم إذا عرفت هذا فقول المصنف

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا يقتضى وجوب تأخير الخبر الفعلي، مطلقا وليس كذلك بل انما يجب تأخير ما إذا رفع ضميرا للمبتدأ مستترا كما

تقدم الثالث أن يكون الخبر محصورا بانما نحو انما زيد قائم أو بالانحوا ما زيد الا قائم وهو المراد بقوله

أو قصد استعماله منحصرا فلا يجوز تقديم الخبر على زيد في المثالين وقد جاء التقديم مع الاشارة وكقول الشاعر

فيارب هل الابلك النصر يرتجى عليهم وهل الاعليك المعول الاصل وهل الامول الاعليك

فقدم الخبر الرابع أن يكون خبر المبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء فنحو زيد قائم وهو المشار اليه بقوله

أو كان مسندا الذي لام ابتداء فلا يجوز تقديم الخبر على اللام فلا تقول قائم زيد لان لام الابتداء لها صدر الكلام وقد جاء التقديم شذوذا كقول الشاعر

ليس نفهم لنا بل لا بأهم الاجانب من العلم نسبتهم اليها بخلاف أولاد بنيينا فانهم ينسبون اليها (قوله فلا يقال قام زيد) أي لئلا يتوهم ان زيدا فاعلا لمبتدأ فيفوت الدرام الحاصل بالاسمية وكذا تقوى الحكم بتسكير اسناد الجملة الى الظاهر بعد اسناد الفعل لضميره لئلا ينقل الينا معنى عن السيدان الاسمية التي خبرها فعل نفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت الا تقوى الحكم والاصل صراحة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول وابرار الضمير اذا جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليل أن معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدأ وهو الاصح كعمران بد ضرب اذا لاهام فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل منع تقديم معمول أو فاده الصبان (قوله قاما الزيدان) أي والالتباس في النطق بخذف الالف يدفعه الوقف والخط وتقدم الخبر أكثر من لغة كالوني البراغيث فلا يحمل عليها واحتمال كون الظاهر بدلا لخلاف الظاهر ولذا قالوا في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثيرا وأسروا النجوى الذين ظهروا ان كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله فقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بان ال في الفعل للعهد المعنى بين النجاة العارفين وأما المبتدأ فلا بد له من موقف (قوله محمورا) أي فيه كما علم مما مر (قوله فلا يجوز تقديم قائم) أي لئلا ينعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد بالموصوف وانتهاه عن غيره مع أن المراد حصره في صفة القيام أي ليس له صفة غيره وأما كون غيره قائما أو لا فشيء آخر فان قلت ينتفي الالبس في الا بتقديمها مع الخبر كما في البيت فلم حكم بشذوذه قلت جازوا الاعلى انما طرد الباب (قوله فيارب الخ) الشاهد في عجزه كما اشار له الشارح وكذا في صدره ان جعل الخبر بك يرتجى حال لان جعل الخبر يرتجى وبك متعلقا به لان المقسم حينئذ معمول الخبر لا الخبر نفسه والاستفهام انكارى بمعنى النفي (قوله فقدم الخبر) أي وهو عليك ولا يجوز كون المعول فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الا قام زيد اذا الظرف العامل كالفعل ولان الاتم مع اعتماده على الاستفهام (قوله شذوذا) أو به بعضهم بان اللام ليست لا ابتداء بل زائدة أو أنها دخلة على مبتدأ محذوف أي هو أنت فهي مصدرة في جملتها أو ان أصله خلالي أنت زحلمت اللام للضرورة (قوله ومن جري الخ) قيل من شرطية تجزم بنيل جوابها طار كسر لسا كنين وفعل الشرط كان الثانية محذوفة وجلة جري الخ خبرها ويرده ان حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذ فلا حسن جعلها موصولة بنيل خبرها وجزم لاجزائها مجرى الشرطية والعلاء بالفتح والمد كما هنا العلو بالضم والقصر جمع عليا كذلك ويكرم عطف على ينسب أو صر فوج استثناء أي وهو يكرم والاخوان المفعول ان بني للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بني للفعل أي لا دخوال (قوله له صدر الكلام) أي اما بنفسه كالمعنى الشرط والاستفهام وما التحجبية وكما الخبرية أو بغيره كالمضاف لما ذكر كغلام من عندك وغلام من يقيم أضربه ومال كم رجل عندك فانه يكتسب منها الشرط ونحوه يكون الشرط والجواب حينئذ للمضاف لامن لانها خاتمة عليه كما قاله الناصر الطيلاوي ومقتضى ذلك ان الجازم حينئذ للمضاف لامن لكن استظهر الروداني عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بحملة هي عينه في المعنى كنطقي الله حسبي كما في التسهيل وكذا كل ما غير معنى الكلام كالعرض والتمني والنهي وغير ذلك كما في الرضى اذ لو أخذ ذلك لتحير السامع هل هو راجع لما قبله أو لما سيرد ويتشوش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم لينبئ عليه الكلام من أول الامر (تنبيه) ذكر المصنف مما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومثلها

الخبر

خالي لأنت ومن جري خاله * ينل العلاء ويكرم الاخوالا فلانت مبتدأ مؤخر وخالي خبر

مقدم الخامس أن يكون المبتدأ صدر الكلام كما جاء الاستفهام نحو من لي منجد ان مبتدأ أولى خبر ومنجد حال ولا يجوز تقديم الخبر على من فلا تقول لي من منجد (ص)

الخبر المقرون بالفاء كالذي يأتي في درهم لشبهه بجواب الشرط وبالباء الزائدة كإز يد بقاءم والطائي كز يد
أضربه والخبر به عن مندومند نحو ما رأيت مندا ومنديومان إذا جعل المبتدأ ين اتعبر يفهم ما معنى إذا المعنى
أمدا انقطاع الرؤية يومان فقول يس لنا نكرة لا تحتاج مسوغ وهي مندومند صراده انما نكرة لفظا (فائدة)
لا يقرن الخبر بالفاء الا اذا كان المبتدأ يشبه الشرط في العموم والاستقبال وترتيب ما بعده عليه وذلك
لكونه موصلا بفعل صالح للشرطية بان يخالو من علم الاستقبال كالسبين وأداة الشرط ومن قد وما للنافية
أو بظرف أو مجرور كالذي يأتي في أوهنا أو في الدار فله درهم أو نكرة موصوفة بذلك كرجل يأتي في أوهنا
أو في الدار فله درهم أو مضافا الى الموصول والموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ كل في الثاني كإفاله
السيد البليدي كغلام الذي يأتي في أو كل رجل يأتي في أو موصوفا بالموصول المذكور كالرجل الذي
يأتي في الخ وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذي يأتي في الخ فتلك ثمان عشرة صورة يكثر اقتران
خبرها بالفاء لتنص على مراد المتكلم من ترتيب الدرهم على الايمان مثلا فلو عدم العموم كالسبي الذي تسعاه
في الخبر مستلقاه أو الاستقبال كالذي زارني أمس له كذا أو اقترن الفعل بشئ مما صر كالذي سبأ بني أو ان
يأتي أكرمه أو قد أتاني وما أتاني له كذا امتنعت الفاء لغوات الشبه بالشرط وكذا لو كانت الصفة أو الصلة
غير ما ذكر كالذي أبوه محسن مكرم والفائم زيد ولا يجوز فكرم ولا فزيد خلافا للمصنف في الثاني وأما
آية السرقة والزنا خبرهما محذوف أي مما يتلى عليكم حكم السارق والزاني الخ وقوله فاقطعوا فاجلدوا بيان
للعقوبة وتدخل الفاء بقله في خبر كل اذا أضيف لغير ماص بان أضيف لغير موصوف أصلا كسكن نعمة فن
الله والموصوف بغير ما ذكر كقوله

كل أمر مباح أو مباح * فخطو بحكمة المتعالي

ومنه حديث كل أمر ذي بال الخ بناء على ان العبرة بالصفة الاولى فان اعتبرت الثانية وهي لا يبدأ كان من
الكثير لاصو حله للشرط كإلى الصبيان والظاهر أن مثل ذلك اضافتها لموصول بغير ماص كمثل الذي أبوه
قام فله درهم فجعل ما تدخل الفاء في خبره أحد وعشرون صورة ما لم يدخلها ناسخ فيمنع الفاء باجتماع
المحققين الا ان وأن ولكن على الصحيح كآية ان الذين قالوا ربنا الله الخ واعلموا أنهم اغنمتم الخ وذلك كثير
والله أعلم (قوله ونحو عندي الخ) أعاد ذلك بعد قوله كعد زيد مرة لان ذلك لبيان التسويغ ولا
يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاص الخبر فقط بخلاف هذا فلا تكرار (قوله كذا اذا
عاد الخ) أي يلزم التقديم التزاما كذا أي كالتزامه فيما صر اذا عاد عليه أي الخبر مضمرا عما أي مبتدأ خبر به
أي بالخبر عنه أي المبتدأ حال كونه أي الخبر مبنيًا لذلك الضمير العائد اليه قال ابن غازي وهذا البيت مع
تعقيده وتشتيت ضمائر كان يغني عنه وعما بعده أن يقول

كذا اذا عاد عليه مضمرا * من مبتدأ وماله التصدير

اه (قوله التصدير) أي في جملة فلا يردز يد أين مسكنه (قوله وخبر المحصور) الاولى والخبر المحصور
لانه هو المحصور في المبتدأ هنا لا العكس الا أن يجعل من اضافة الموصوف للصفة أو فيه حذف وإيصال كما صر
أي خبر المبتدأ المحصور فيه (قوله والخبر ظرف الخ) أي أوجلة كقصده غلامه رجل وانما وجب ذلك
لأن يتوهم كون المؤخر نعتا لان حاجة النكرة المحضة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها أقوى من الخبر
وكذا كل ما وقع في لبس كعندي انك فاضل اذ لو أخر الخبر وهو عندي لالتبس ان المؤكد بالتي
بمعنى لعل وأما قوله

عندي اصطبار وأما اني جزع * يوم النوى فلو جحد كاد يبريني

ونحو عندي درهم ولي وطر
ملزم فيه تقدم الخبر
كذا اذا عاد عليه مضمرا
مما به عنه مبيد بالخبر
كذا اذا استوجب التصديرا
كأن من علمته نصيرا
وخبر المحصور قدم أبدا
كإلا لا اتباع أجدا
(ش) أشار بهذه الأبيات
الى القسم الثالث وهو
وجوب تقديم الخبر
فذكر أنه يجب في أربعة
مواضع الاول أن يكون
المبتدأ نكرة لبس لها
مسوغ الا تقدم الخبر والخبر
ظرف أو جار ومجرور ونحو
عندك رجل وفي الدار
امرأة فيجب تقديم الخبر
هنا فلا تقول رجل عندك
ولا امرأة في الدار

فاجتمع النحاة والعرب على منع ذلك والى هذا أشار بقوله * ونحو عندي درهم لى وطير * البيت فان كان للنكرة مسوغ جازا لاسر ان
نحو رجل ظريف عندي وهذا رجل ظريف الثاني ان يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شئ في الخبر نحو في الدار صاحبها فصاحبها
مبتدأ والضمير المتصل به راجع الى الدار وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر نحو صاحبها في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لظهور تبه
وهذا امر اذا المصنف بقوله * كذا اذا عاد عليه ضمير البيت * كذلك يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه مضمرا مما يخبر بالخبر عنه وهو المبتدأ فكانه
قال يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدأ وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة لان الضمير في قولك في الدار
صاحبها انما هو عائد على جزء من (١٠٤)

عليه التقدير كذا اذا عاد عليه التقدير كذا اذ عاد على ملائسته ثم حذف المضاف الذي هو ملابس وأقيم المضاف اليه وهو الطاء مقامه فصار اللفظ كذا اذا عاد عليه ومثله قولك في الدار صاحبها فوهم على النكرة مثلها زبد او منه قول الشاعر اهداك اجالا وما بك ذبرة
فانما آخر الخبر وهو لو وجد لهدم اللبس اذا لم يسورة والتي بمعنى لعل لا يقع ان بعدا ما (قوله فاجتعت النحاة) قال الاسقاطي بل اجازة الجزولي والواحدى بل السكوفيون قاطبة (قوله ان يقدروا مضاف) أي بقرينة ان كل مثال وجد من هذا النوع فانما يعود ضميره على شئ في الخبر لا عليه نفسه فلا بد من ذلك التقدير (قوله على النكرة الخ) خبر مقدم عن مثله اوز يد اتميز لئلا أوحال منه ويجوز رفعه بيانا أو بدلا من مثل أو هو المبتدأ ومثله حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه وحينئذ فهو من المسئلة الاولى لا من هذه وعلى كل فمثل امام عرب رفعا أو نصباً أو مبنى على الفتح لاضافته للمبنى كما قرئ بهما مثل ما أنكم تنطقون وبحسب الساماني في الشاهد بأن الخبر المتعلق العام المخدوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الاصل كيك كذا الخاص مؤخرا نحو على الله عبده متوكل ويمكن الجواب بانه مبنى على كون الظرف نفسه هو الخبر (قوله أهالك بك) بكسر الكاف (فائدة) سئل بعضهم عما قرئ شاذافى قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء رفع الجلالة ونصب العلماء مامعنى ذلك فاجاب بهذا البيت أهالك الخ أي ان الخوف مستعمل في لازمه وهو الاجلال (قوله ضرب غلامه زيدا) مثله كلما عافيه ضمير من الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أي الاشكال المعلوم من قوله في الفرق بدليل أصريه بالتأمل أو الفرق نفسه ظاهر لمن تأمله بدليل ذكره بعد وما فرقه بان المفعول مشعور به من الفعل والفاعل فكان كالتقديم بخلاف هذا فان المبتدأ وان أشعر بالخبر لا يشعر بملائسته الذي هو المرجع أصلا (قوله ما علم) أي تفصيلا لاجالا بأن يعلم ان هناك حذفا ما بلا تعيين له فلا يكفي اسقاطي (قوله جاز) أي غير ممتنع فيصدق بالوجوب (قوله كما تقول) لم يقل تقولان ليطابق عندك لا احتمال أن يجيب أحد المسؤولين فتقطر يصح نقول بالتون ان لم تعلم الرواية (قوله قل دنف) أي مريض من العشق أو غير مرضا ملازما كافي القاموس وهذا الجواب مبنى على قول السيرافي والاختفاء انه يستفهم بكيف عن الاحوال والصفات وليست ظرفا وضابطا لمرادها حينئذ انما ان لم يستغن عنها ما بعدها فجعلها بحسبه رفعا في كيف أنت بالخبر يعزى نصباً في كيف كنت كذلك وكذلك في كيف ظننت زيدا على انها مفعول ثان وان استغنى عنها فجعلها النصب بذا اما على الحال ككيفية جاز زيدا وعلى المفعول المطلق نحو كيف فعل ربك أي أي فعل فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد أي أي صنع يصنعون اذا جئنا الخ حذف عاملها ولا يصح كونها عالما من فاعل جئنا لا متناع وصفه تعالى بالكيفية ولان السؤال ليس عن كيفية الجيء بل عن حالهم وقتها تجيبها منها الغطاء عنها هذا هو المشهور وأما قول سيبويه انها ظرف فأوله المصنف بأنه ليس معناه

عليه التقدير كذا اذا عاد عليه التقدير كذا اذ عاد على ملائسته ثم حذف المضاف الذي هو ملابس وأقيم المضاف اليه وهو الطاء مقامه فصار اللفظ كذا اذا عاد عليه ومثله قولك في الدار صاحبها فوهم على النكرة مثلها زبد او منه قول الشاعر اهداك اجالا وما بك ذبرة
فانما آخر الخبر وهو لو وجد لهدم اللبس اذا لم يسورة والتي بمعنى لعل لا يقع ان بعدا ما (قوله فاجتعت النحاة) قال الاسقاطي بل اجازة الجزولي والواحدى بل السكوفيون قاطبة (قوله ان يقدروا مضاف) أي بقرينة ان كل مثال وجد من هذا النوع فانما يعود ضميره على شئ في الخبر لا عليه نفسه فلا بد من ذلك التقدير (قوله على النكرة الخ) خبر مقدم عن مثله اوز يد اتميز لئلا أوحال منه ويجوز رفعه بيانا أو بدلا من مثل أو هو المبتدأ ومثله حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه وحينئذ فهو من المسئلة الاولى لا من هذه وعلى كل فمثل امام عرب رفعا أو نصباً أو مبنى على الفتح لاضافته للمبنى كما قرئ بهما مثل ما أنكم تنطقون وبحسب الساماني في الشاهد بأن الخبر المتعلق العام المخدوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الاصل كيك كذا الخاص مؤخرا نحو على الله عبده متوكل ويمكن الجواب بانه مبنى على كون الظرف نفسه هو الخبر (قوله أهالك بك) بكسر الكاف (فائدة) سئل بعضهم عما قرئ شاذافى قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء رفع الجلالة ونصب العلماء مامعنى ذلك فاجاب بهذا البيت أهالك الخ أي ان الخوف مستعمل في لازمه وهو الاجلال (قوله ضرب غلامه زيدا) مثله كلما عافيه ضمير من الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أي الاشكال المعلوم من قوله في الفرق بدليل أصريه بالتأمل أو الفرق نفسه ظاهر لمن تأمله بدليل ذكره بعد وما فرقه بان المفعول مشعور به من الفعل والفاعل فكان كالتقديم بخلاف هذا فان المبتدأ وان أشعر بالخبر لا يشعر بملائسته الذي هو المرجع أصلا (قوله ما علم) أي تفصيلا لاجالا بأن يعلم ان هناك حذفا ما بلا تعيين له فلا يكفي اسقاطي (قوله جاز) أي غير ممتنع فيصدق بالوجوب (قوله كما تقول) لم يقل تقولان ليطابق عندك لا احتمال أن يجيب أحد المسؤولين فتقطر يصح نقول بالتون ان لم تعلم الرواية (قوله قل دنف) أي مريض من العشق أو غير مرضا ملازما كافي القاموس وهذا الجواب مبنى على قول السيرافي والاختفاء انه يستفهم بكيف عن الاحوال والصفات وليست ظرفا وضابطا لمرادها حينئذ انما ان لم يستغن عنها ما بعدها فجعلها بحسبه رفعا في كيف أنت بالخبر يعزى نصباً في كيف كنت كذلك وكذلك في كيف ظننت زيدا على انها مفعول ثان وان استغنى عنها فجعلها النصب بذا اما على الحال ككيفية جاز زيدا وعلى المفعول المطلق نحو كيف فعل ربك أي أي فعل فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد أي أي صنع يصنعون اذا جئنا الخ حذف عاملها ولا يصح كونها عالما من فاعل جئنا لا متناع وصفه تعالى بالكيفية ولان السؤال ليس عن كيفية الجيء بل عن حالهم وقتها تجيبها منها الغطاء عنها هذا هو المشهور وأما قول سيبويه انها ظرف فأوله المصنف بأنه ليس معناه

أعلم في منع صاحبها في الدار الفرق بينهما وهو ظاهر فليتأمل والفرق بينهما أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة ضرب غلامه زيدا بخلاف مسألة في الدار صاحبها فان العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف الثالث ان يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله * كذا اذا يستوجب التصدير نحو أين زيد فزيد مبتدأ مؤخر وأين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيدا لأن الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من عامته نصيرا فاين خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وعلمته نصير صلة من الرابع أن يكون المبتدأ محصورا نحو انما في الدار زيد وما في الدار الا زيد ومثله ما لنا الا اتباع أجداد (ص)
وحذف ما يعلم جاز كما * تقول زيد بعد من عندك وفي جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ عرف (ش) بخلاف كل

من المبتدأ والخبر اذ دل عليه جواز اوجوبه فذكر في هذين البابين الحذف جوازاً فمثال حذف الخبر ان يقال من عند كذا
فتقول زيد التقدير يد عندنا ومثله في رأى خرجت فاذا السبع (١٠٥)

نحو من عندنا ما في السبع ما في قوله
ذلك راضٍ والرأى مختص
التقدير نحن بما عندنا
راضون ومثال حذف
المبتدأ ان يقال كيف
زيد فتقول صحيح أي هو
صحيح وان شئت صرحنا
بكل واحد منهما فقلت
زيد عندنا وهو صحيح
ومثله قوله تعالى من عمل
صالحا فأنفسه ومن أساء
فعلها أي من عمل صالحا
فعمله لنفسه ومن أساء
فأسأته عليها قيل وقد
يحذف الجز أن أعني المبتدأ
والخبر للدلالة عليهما
كقوله تعالى واللائي يئسن
من المحيض من نسائك
ان ارتبتم فعبدتهن
ثلاثة أشهر واللائي لم
يحضن أي فعبدتهن ثلاثة
أشهر فحذف المبتدأ والخبر
وهو فعبدتهن ثلاثة أشهر
لدلالة ما قبله عليه وانما
حذفنا لوقوعهما موقع
مفرد والظاهر أن الحذف
مفرد التقدير واللائي لم
يحضن كذلك وقوله
واللائي لم يحضن معطوف
على واللائي يئسن واللائي
أن يئسل بنحو قوله نعم

انتهى محل نصب دائماً على الظرفية الجزية كانوا هم بل انتهى تأويل ما يسمى ظرفاً وهو الجار والمجرور
لانها تفسر بقولك على أي حال لسكونها سؤالاً عن الاحوال اهـ واستحسنه في المعنى وأيده وحسنه
فتكون في محل رفع عند سبويه أيضاً ويكون تفسيرها المطابق للفظها في كيف أنت أصحح أنت وفي كيف
جاء زيد أرا كجاء زيد مثلاً وحق الجواب صحيح أو سقيم ورا كبا أو ماشيا ويكون تفسيرها بقولهم
على أي حال أو في أي حال وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظها على قول سبويه كانوا هم لما
عادت من رجوعه الى الاول بل هو تفسيرها بقول واحد اذهي سؤال عن الاحوال العامة ولذا قال
الزحشرى انها سؤال تفويض كأنك فوضت للخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف الهـ مرة فسؤال حصر
أي عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه وهذا وقد تناسب الاستفهام وتخلص المعنى الحال والكيفية
كقول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أي الى حال صنعه وكيفيته ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها قاله
الندما ميني (قوله من المبتدأ والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولولمبتدأ اكتب فيهما فلا يحذفان ولذا قال المبتدأ
كما نقله يس عن الشاطبي واذا احتمل كون المحذوف مبتدأ أو خبراً فالاولى المبتدأ وقيل الخبر (قوله زيد
عندنا) أي بتقديم المبتدأ المطابق للسؤال كما مر (قوله في رأى) هو أن اذا الفجائية حرف أفعال
كونها ظرف زمان أو مكان فهى الخبر ولا حذف أي في الوقت والحضرة الاسد (قوله نحن بما عندنا
الح) من المنسرح ٢ ونصفه نون عندك وفيه شذوذ لانه حذف من الاول لدلالة الثاني والقياس العكس
ولا يصح جعل راض خبر نحن على انه ضمير المعظم نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان اذ لم
يسمع نحن قائم بل يجب المطابقة لفظاً ونحواً والنحن نحى ونميت ونحن الوارثون (قوله لوقوعهما الح)
قيل هذا لتعليل غير صحيح لحذفهما بعد نعم ولم يحذف المفعول وفيه ان الشارح لم يقل لا يحذفان الا لذلك حتى
يرد عليه ما بعد نعم بل يعمل حذفهما في خصوص الآية وهما كذلك فيهما على ان هذا التعليل يمكن بناؤه على
ان الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعدها السكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله هو كذلك)
أي الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله وقوله الح) الاولى التعبير بأولان هذا احتمال ثالث في الآية لامن
تتم ما قبله وحاصله ان اللائي يئسن مبتدأ والثاني عطوف عليه وقوله فعبدتهن خبر عنهما ولا حذف أصلاً كما
في المعنى أي وليس هـ من باب زيد قائمان وعمر وحى بمنع للقبح اللفظي بل من باب زيد في الدار وعمر و
وهو جائز لعدم القبح نعم فيه تقديم الخبر المقرون بالفاء على المبتدأ المعطوف وهو واجب التأخير كما مر الا أن
يقال يغتفر في التابع أفاده الصبان وفي كون فعبدتهن خبراً نظر لانه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر
فتأمل ومعنى ان ارتبتم شككم في عتدتهن ما هي (قوله وبعد لولا) يصح تعليقه بحذف مع ملاحظة قياده
وهو حتم أو يحتم نفسه ولا يرتفع مع محمول المصدر لتوسيعهم في الظرف كما مر وكذا يقال في وبعد او وقبل
حال لانهما معطوفان عليه والمراد هنا لولا الامتناع لان التحضيضية لا يليها الا الفعل كما سيأتي نحو لولا
أرسلت النار سولا (قوله غالباً) هو نصب بسنخ الخافض أي في الغالب (قوله وفي نص يمين) من
اضافة الصفة للوصف وهو متعلق باستقرار الواقع خبراً عن ذا وأظهره مع انه كون عام للضرورة كما مر
ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصاً كما قيل به في قوله تعالى فلما رآه مستقراً
عنده لان عدم التحرك لا يعقل في المعاني فتدبر (قوله كش الح) الكاف زائدة وما مصدرية لتكون

(١٤ - (خضري) - اول) في جواب أز يد قائم اذا التقدير نعم زيد قائم (ص)

وبعد او عينت مفهوم مع * كش كل صانع وما صنع

(و بعد لولا غالباً حذف الخبر * حتم وفي نص يمين ذا استقرار

٣ قوله ونصفه نون عندك لا يخفى أن النصف ما من بما كاه وظاهر

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذي خبره قد أضمرنا كضرب في العبد مسيئا وأتم * تبينني الحق منوط بالحكم (ش) حاصل ما في هذه
الآيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة (١٠٦) مواضع الأول أن يكون خبر المبتدأ بعد لا نحو لولا زيد لا يثبتك

التقدير لولا زيد موجود
لا يثبتك واحترز بقوله غالبا
بما ورد ذكره فيه شذوذا
كقول الشاعر

لولا أبوك ولولا قبله عمر
ألقى إليك عهد بالمقاييد
فعمر مبتدأ وقبله خبر وهذا
الذي ذكره المصنف في هذا
الكتاب من أن الحذف
بعد لولا واجب الا قليلا هي
طريقة لبعض النحويين
والطريقة الثانية أن الحذف

واجب دائما وان ما ورد من
ذلك بغير حذف في الظاهر
مؤول والطريقة الثالثة أن
الخبر اما أن يكون كونا
مطلقا أو كونا مقيدا فان

كان كونا مطلقا وجب حذفه
نحو لولا زيد لكان كذا
أي لولا زيد موجود وان
كان كونا مقيدا فاما أن
يدل عليه دليل أولا فان لم
يدل عليه دليل وجب ذكره
نحو لولا زيد محسن الى

ما أتيت وان دل عليه دليل
جازا ثباته وحذفه نحو أن
يقال هل زيد محسن إليك
فتقول لولا زيد هل لك
أي لولا زيد محسن الى فان
شئت حذف الخبر وان
شئت أثبتته ومنه قول
أبي العلاء المعري

يذيب الرعب منه كل غضب
* فلول الغم بمسكه لاسالا
أن يكون المبتدأ ناصيا للبين

الواو ناصيا للمعية أي كل صانع وصنعتة اذهي التي تلازم الصانع لاصناعه (قوله لا يكون الخ) الجملة صفة
لحال أي لا يحذف الخبر قبل الحال الا اذا لم تصلح تلك الحال للخبر يعنى ذلك المبتدأ وان صلحت غيره (قوله
منوطا) من ناط الشيء بالشئ ينوطه اذار بطه وعلق به (قوله واحترز بغالب الخ) دفعتموهم منافاة الغلبة
للتحتم وحاصله أن المراد بالغالب الكلام القصيح فيتم تحتم فيسه الحذف مما لم يقاطعا كان الخبرا وخصوصا وأما
ذكره فساد ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة (قوله معد) هو ابن سعدان أبو العرب وأنت فعله
لارادة القبيلة والمقاييد المفايح جمع اقلد بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه اقليد وقيل لا واحد له من
لغته كافي العينى وهو مفعول ألقى بزائدة الباء وكفى بذلك عن الطاعة والامتثال أي لولا ظلم أبيك يزبدن
هميرة وجهك عمر قبله لا طاعتك جميع العرب (قوله هي طريقة الخ) وانما سجل المتن عليها لانها المتبادرة
من التعبير بغالبوا لكان الاولى جملة على الثالثة كما صنعه جميع الشراح ليوافق كلامه في غير هذا الكتاب
فيكون مراده بالغالب أكثر حواها وهو كون الخبر عاما فيتم تحتم الحذف فيه أما كونه خاصا فليدل
ولا يتم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الاحوال لا على الكلام القصيح والتحتم على الحذف في
تلك الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أي في كل تركيب لان الخبر لا يكون الا كونا مطلقا فان
أريد الكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافا الى ما كان مبتدأ قبل نحو لولا مسالة زيد ماسلم ولا يجوز لولا
زيد سالنا ماسلم لافي شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان ورد ما يؤهمه أول بما سيأتى ولا يحمل على أنه
شاذ كما في الاولى فحصل الفرق بين الطارقتين خلافا للحشى (قوله مؤول) أي كما أول قوله صلى الله عليه
وسلم لعائشة لولا قومك حديث عهده بكفرا لبيت الكعبة على قواعد ابراهيم بأنه مروي بالمعنى والمشهور في
الروايات لولا حدثان عهد قومك لولا حدثان عهد قومك حديث عهد الخ ولحنوا المعري في بيته
الآتى ورد عليهم بأن ذلك يرفع الوثوق بالاحاديث ويسد باب الاحتجاج بهامع أن الاصل عدم التبديل
لتحريمهم في نقلها باعيانها وتشديد يدهم في ضبطها ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بأنه خلاف الاولى وغلبة
الظن كافية في الاحكام الشرعية فضلا عن النحوية على أن الاحاديث دونت في المصدر الاول قبل فساد اللغة
فغايتة ابدال لفظ محتج به بأسر كذا لك وبعد تدويرها لا يجوز تبديلها بالاخلاف كما قاله ابن الصلاح فبقى
الحديث حجة في بابه وكيف يلحنون المعري مع ورود مثله في الشعر الموثوق به كبيت الشارح وقوله

* لولا زهير جفاني كنت معتبرا * ولولا الشعر بالعلماء يزرى * وكان يغنيهم عن تلحينه جعل يسكه
بدل اشتمال من الغم على أن الاصل أن يسكه حذف أن وارتفع الفعل والخبر محذوف أي موجود
ويمكن هذا التأويل في هذين البيتين وكذا الحديث ولا يجوز جعل يسكه حالا من الخبر المحذوف لامتناع
ذكر الحال أيضا عند هؤلاء لكونه خبرا في المعنى كما نقله في المغنى عن الاخفش وهذا يبطل جعل قبله في
بيت الشارح خلافتدبر (قوله وجب حذفه) أما الحذف فلا علم به وأما وجوبه فلان جوابها عوض عنه فلا
يجمع بينهما (قوله دليل) أي من نفس الكلام كبيت المعري ونحو لولا أنصار زيد جدوه ماسلم لان شأن
الغمم الامسالك والناصر الحماية أو خارج عنه كالتمثال الاول (قوله يذيب الخ) يصف سيفا معاولا بان
السيوف القاطعة تذوب في أغصانها الرعبا وفزعها منه فلولاً أن أغصانها تمسكها السالت على الارض
فضمير يسكه لكل غضب والمنفى يقتضى لولا سيلا نها على الارض والمثبت بقوله يذيب سيلا نها في نفسها
فلاتناني (قوله وقد اختار المصنف) وكذا الرماني وابن السجري والشاويين وهو الحق وشواهدا

كفلق

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب * الموضوع الثاني

نحوه لمرك لا فاعل التقدير

لمرك قسمي قسمي فمرك
مبتدأ وقسمي قسمي ولا
يجوز التصريح به قيل ومثله
يمين الله لا فاعل التقدير
يمين الله قسمي وهو
لا يتعين أن يكون المحذوف
فيه خبرا لجواز كونه مبتدأ
والتقدير قسمي يمين الله
بخلاف لمرك فان المحذوف
معه يتعين أن يكون خبرا
لان لام الابتداء قد دخلت
عليه وحققا الدخول على
المبتدأ فان لم يكن المبتدأ
نصا في اليمين لم يجب حذف
الخبر نحو عهد الله لا فاعل
التقدير عهد الله على فعهد
الله مبتدأ وعلى خبره ولك
اثباته وحذفه * الموضوع
الثالث أن يقع بعد المبتدأ
واو هي نص في المعية نحو
كل رجل وضعته فكل
مبتدأ وقوله وضعته
معطوف على كل والخبر
محذوف والتقدير كل رجل
وضيعته مقترنان ويقدر
الخبر بعد الواو المعية وقيل
لا يحتاج الى تقدير الخبر
لان معنى كل رجل وضعته
كل رجل مع ضيعته وهذا
كلام تام لا يحتاج الى تقدير
خبر واختار هذا المذهب
ابن عصفور في شرح
الايضاح فان لم تكن الواو
نصا في المعية لم يحذف الخبر
وجوز بنحو يد وعمر وقائمان
* الموضوع الرابع أن يكون
المبتدأ مصدرا

كفلاق الصبح اه سندوني وقد علمت جل المتن عليها خلافا للشارح (قوله لمرك) أي لحياتك
من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عمر بالفتح والنضم على غير قياس لان قياسه كالفرح
والتمزوا المفتوح في القسم خاصة تخفيفا لكثرته وقيل أصله نعميرا لحذفت زوائده (قوله يمين الله) في
نسخة أمين بفتح الهمزة وضم الميم من اليمين وهو البركة وكل صحيح (قوله وهو لا يتعين الخ) رد لذلك
القول وأجاب سم بانهم لم يدعوا التدين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله لجواز كونه مبتدأ) قال سم
ولعل الحذف حيث لا يجب اذ لم يسد جواب القسم مسدداً أي لعدم جواره محذوفاً لكن قال الروداني
لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على سد شيء مسدداً بخلاف الخبر لانه محط الفائدة (قوله على المبتدأ)
أي المذكور ولا حاجة لتقدير مبتدأ محذوف أي لقسمي عمر كعهد الله يجب الوفاء به وأوفوا بعهد الله ولا يفهم منه
القسم الا بذكر المقسم عليه بخلاف عمر كانه غالب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره الا بقرينة
فرادهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها لا الصريح والكناية فلا ينافي تسوية الفقهاء بين العمر
والعهد في انهما كناية عينية لان مرادهم اليمين الشرعي الموجب للآثم وهو لا يكون الا باسماء الله وصفاته
لا اللغوي الاعم ولا يعتد بها شرعا الا اذا نوى بالعمر بقاء الله وأحياته وبالعهد استحقاقه لما أوجبه عليهما من
العبادات بخلاف ما اذا أطلق أو نوى بهما نفس العبادة لانهما يطلقان عليها كما نقل عن سم فتبر (قوله
نص في المعية) أي مع كونها للعطف والمراد انها ظاهرة فيها لان الواو فيما ذكره تحتل مجرد العطف أيضا
كأن يقال كل رجل وضعته مخلوقان لكنهما ظاهرة في المعية بسبب ان الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست
من مجرد الواو بل مع المعطوف (قوله وضيعته) بفتح الميم وسكون التحتية أي حرفته سميت به لان
تركها يضيعها وصاحبها وتطلق على الثوب والعقار أيضا * وههنا اشكال مشهور وهو انه لا يصح عود الضمير
الى كل لا فادته ان كل رجل يقارن ضيعة كل رجل ولا الى رجل لا فادته ان كل رجل يقارن ضيعة رجل
واحد وهما فاسدان * والجواب ان كل لما كانت في قوة أفرا د متعددة كان الضمير العائد عليها أو على
مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمه آحادا كركب القوم دوابهم فكأنه
قيل زيد وضيعته وعمر وكذلك الخ (قوله بعد الواو المعية) أي بعدم معطوفها لكونه خبرا عن المتعاطفين
واعترض بأنه لا شيء بعد الواو يسد مسدداً لخبر حتى يجب حذفه وأجاب سم بان المعطوف يسد مسدداً من
حيث كونه خبرا عن الاول لخلوله حيث لا يحله وان لم يسد مسدداً من حيث كونه خبرا عنه هو (قوله
وقيل لا يحتاج الخ) رد بان الواو وان كانت بمعنى مع لكن لا تصلح للاخبار بها لكونها ليست ظرفا
بخلاف مع (قوله فان لم تكن الخ) أي بان لم تكن للمعية أصلا بل مجرد التشريك في الحكم كزيد
وعمر ومتباعدان أو لها لانها كمثل الشارح (قوله لم يحذف الخبر وجوبا) أي بل جواز ان علم بدليل
والامتنع فلو قلت زيد وعمر وأردت مقترنان جاز حذفه لان الاقتصار على المتعاطفين يقيده معنى
الاصطحاب وجاز ذكره لان الواو ليسبب انصافيه بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله قال الفرزدق

تمنوا الموت الذي يشعب الفتى * وكل امرئ والموت يلتقيان

ويشعب كيعلم أي يفرق فقد كر الخبر وهو يلتقيان لان الواو لم تنص على المعية ولو حذفه لفهم أفاده المصريح
وفيه أن يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التي في كل رجل وضعته بل ان اللقي يحصل ولو بعد حين كاهو
الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلا فلا ويرد كل امرئ وقبول الموت يلتقيان بالفعل كان ذكر
الخبر شاذاً للنص على المعية فتأمل (قوله مصدرا) أي صريحا عند جمهور البصريين وقيل ولو مؤولا
كان ضربت العبد مسدداً ولا بد من عمله في اسم يرجع اليه الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير

وبعد حال سدد مسد الخبر وهي لاتصلح ان تكون خبرا فيحذف الخبر وجوب بالمدح الحال مسده وذلك نحو ضربي العبد مسيئا فمسيئا في مبتدأ والعبد معمول له ومسيئا (١٠٨) حال سدد مسد الخبر والخبر محذوف وجوب بالتقدير ضربي العبد اذا كان

صاحب الحال المذكور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما سيبينه الشارح (قوله) (وبعد حال) أي مفردة كمثل أو ظرف كضربي العبد مع عصيانه أو جملة كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقوله

خير اقتراني من المولى حليف رضا * وشر بعدى عنه وهو غضبان ولوم ضارعية عند سيبويه خلافا للفرع كضربي العبد مسمى ومنه قوله ورأي عيسى الفتي أباك * يعطى الجزيل فعليك ذاك

(قوله حال من الضمير الخ) انما يجعل حالا من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه الضمير لئلا يكون الحال من معمولات المبتدأ فيتقدم محلها حينئذ على الخبر فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله فيفتقر الى تقديم خبر كما هو رأي الكوفيين أي ضربي العبد مسيئا موجود فيغوت المقصود من حصر الضرب مثلا في حال الاساءة وحينئذ يكون الحذف جائزا لعدم سد شي مسده وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لاحالا مع أن حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجملة الاسمية مقرونة بالوار وموقعه كالحديث والبيت المارين وهي لاتكون خبرا لها فتدبر (قوله نائب) بالرفع صفة لحال (قوله) فلا يكون الخبر الخ) أي بل يجب ذكره وما حكاه الاخفش شاذ كقولهم حكمك مسمطا بحمد أي حكمك لك حال كونه ناقدا وخرجت فاذا زيدا جالسا بناء على ان اذا حرف أما على انها ظرف فهي الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على ذلك ضربي العبد شديدا بل ان قصدت الحالية وجب ذكر الخبر كضربي العبد اذا كان شديدا أو الخبرية وجب الرفع (قوله) لا يوصف بأنه مسمى أي بحسب قصد المتكلم كون المسمى هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف الضرب بهما مجازا عن فاعله ولا حجر في المجاز تعين رفعه على الخبرية وكذا يقال في مثال المتن الثاني لان منوطا يصلح لجريانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد الاجريانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط وأوضح منهما ضربي العبد قائما وأكثر شربي السويق ملتوتا لان الحال فيهما لاتصلح للخبرية لاجتماعها ولا في القصد فتدبر (قوله) والمضاف الى هذا المصدر الخ) أي صريحا كان كما مثله أو مؤولا كخطب ما يكون الامير قائما أي أخطب كون الامير أي أكوانه اذا كان قائما (قوله أربعة) زاد في الجمع وغيره مواضع منها لاسيما زيدا بالرفع كما هي ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله أو مفعوله بحرف جر نحو سقيا ورعيالك فلك خبر مبتدأ حذف وجوب بالي المصدر فاعله أو مفعوله كإيليان الفعل أي اسقيا بالله هذا الدعاء لك يازيدا مثلا فالكلام جملتان وليس الجار متعلقا بالمصدر لامتناع خطابين لاثنتين في جملة واحدة ومحل ذلك كما ترى اذا كان المصدر نائبا عن فعل الامر وكان المجرور ضمير المخاطب فان نائب عن غير الامر كشكر الك أي شكرت لك شكرا أو كان المجرور غير ضمير المخاطب كسقيالك فاعله ان اللام لتقوية العامل ومعدخولها معمول المصدر أي اسقيا بالله زيدا وارعها فاحفظ هذا التحقيق اه صبان واللام في ذلك مبينة للمفعول ومثال الفاعل كما في الرضى نحو يؤسالك وسحقوا بعد أي بشئت وسحقت وبعثت ولعل المانع من كون الجار متعلقا بالمصدر هنا ان التعدي باللام انما يكون للمفعول لا للفاعل فتأمل قال الرضى وكذا يجب حذف المبتدأ قبل من المبينة للعارف نحو وما بكم من نعمة اذا جعلت ماموصولة أما المبينة للسكرات فهي صفة لها كما اذا جعلت

مسيئا ان أردت الاستقبال وان أردت الماضي فالتقدير ضربي العبد اذا كان مسيئا فمسيئا حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد واذا كان أو اذا كان ظرف زمان نائب عن الخبر ونبيه المصنف بقوله * وقبل حال لا يكون خبرا على ان الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدد مسد الخبر كما تقدم تقريره واحترز بقوله لا يكون خبرا عن الحال التي تصلح ان تكون خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ما حكى الاخفش رحمه الله من قولهم زيدا قائما فزيد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ثبت قائما وهذه الحال تصلح ان تكون خبرا فتقول زيدا قائما فلا يكون الخبر واجبا للحذف بخلاف ضربي العبد مسيئا فان الحال فيه لاتصلح ان تكون خبرا عن المبتدأ الذي قبلها فلا تقول ضربي العبد مسمى لان الضرب لا يوصف بأنه مسمى والمضاف الى هذا المصدر حكمه حكم المصدر نحو أتم تبييني الحق منوطا بالحكم فاتم

مبتدأ وتبييني مضاف اليه والحق مفعول لتبييني ومنوطا حال سدد مسد خبر أتم والتقدير أتم تبييني الحق اذا كان أو اذا كان منوطا بالحكم ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة الاول

النعمة المقطوع الى الرفع في مدح نحو صمرت بزهد الكريم أو ذم نحو صمرت بزيد الخبيث أو ترحم نحو صمرت بزيد المسكين فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوب بالتقدير هو الكريم وهو الخبيث وهو المسكين * الموضوع الثاني أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بُس نحو نعم الرجل زيدو بُس الرجل عمرو فزيد وعمر وخبران لمبتدأ محذوف وجوب بالتقدير هو زيد أي الممدوح وزيد هو عمرو وأى المذموم عمرو * الموضوع الثالث ما حكى الفارسي من كلامهم في ذمتي لا فعلان (١٠٩) ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف والتقدير في ذمتي

الحذف والتقدير في ذمتي
يمين وكذا ما أشبهه وهو
ما كان الخبر فيه صريحا
في القسم * الموضوع الرابع
أن يكون الخبر مصدرا نائبا
مناب الفعل نحو صبر جميل
التقدير صبري صبر جميل
فصبر مبتدأ وصبر جميل
خبره ثم حذف المبتدأ
الذي هو صبري وجوبا

(ص)
وأخبروا بانهين أو بأكثر
* عن واحدكم سراً

شعرا
(ش) اختلاف النحويون
في جواز تعدد خبر المبتدأ
الواحد بغير حرف عطف
نحو زيد قائم ضاحك
فذهب قوم منهم المصنف
الى جواز ذلك سواء كان
الخبران في معنى خبر واحد
نحو هذا حاو حاض أي من
أم لم يكونا كذلك كالمثال
الاول وذهب بعضهم الى
أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان
الخبران في معنى خبر واحد
فان لم يكونا كذلك تعين
العطف فان جاء من لسان
العرب شئ بغير عطف قدر

ما في الآية نكرة اهـ (قوله النعمة المقطوع) سمي نعتا باعتبار ما كان وانما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالنعمة أو للاشعار بانشاء المدح كإفعلا في النداء (قوله في مدح الخ) خرج المقطوع الذي للتعريض أو الايضاح فان الحذف فيه جائز كإففى التصريح وبغيره (قوله محذوف وجوبا) أى لصيرورة الكلام لانشاء المدح مثلاً جري مجرى الجملة الواحدة (قوله مخصوص نعم) أى المؤخر عنها كما مثله أما المقدم كن يدع الرجل فهو مبتدأ خبره الجملة ورابطها العموم كما مر ومثل نعم فيما ذكر ما شاكلها في المدح أو الذم كحب وساء (قوله في ذمتي يمين) أى أو عهداً وميثاق أى متعلق ذلك وهو مضمون الجواب لانه الذى يستقر فى الذمة لا اليمين والعهد وانما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسدده مسدده لكونه واجب التأخير والجواب فى محله (قوله صريحا فى القسم) ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لا صراحة فيه قطعاً اهـ اسقاطى (قوله نائبا مناب الفعل) أى أى به بدلا عن اللفظ بفعله اذا صله اصبر صبر الحذف الفعل وعوض عنه المصدر كاستغناء بدلالته عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل الى الرفع ليقيد الدوام وأوجبوا حذف المبتدأ استهجا بالحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية (قوله صبر جميل) أى فى قول الراجز

شكالى تجلى طول السرى * صبر جميل فكلانا مبتلى

أى أمر ناصبر جميل ومثله سمع وطاعة أى أمر ناذك (فائدة) الصبر الجليل هو الذى لا شكايه معه والصفح الجليل هو الذى لا عتاب معه والهجرجر الجليل هو الذى لا أذية معه (قوله سراً) بفتح المهملة وقد تضم أصله سرية قبلت يؤه ألفا كقضاة جمع سرى أى شريف على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل باللام أفعلاء كسبى وأنبياء ورتقى وأتقياء كسبائى فى قوله * وناب عنه أفعلاء فى المعلى * لا مالخ (قوله سواء الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه فى شرح الكافية لانه ما فى اللفظ والمعنى كمثل المتن والآية البيتين فيجوز فيه العطف وتركه بالواو وجرها أوفى اللفظ فقط وضابطه أن لا يصدق الخبر ببعضه عن المبتدأ نحو حاو حاض أى من وهذا أعسر يسرى أضبط للعمل لانه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه العطف لانهما شئ واحد فى المعنى ولا يتوسط المبتدأ بينهما ولا يتقدمان عليه على الاصح فيهما وزاد ولده نوعا يجب فيه العطف وهو تعدد الخبر لثبوت ما هو له حقيقة كقوله

يداك يدخيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غاظة

أو كما لكونه ذات أجزاء كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهوا الخ والنوع الاول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين الاحجاز أفاده الدمامنى (قوله من) بضم الميم كافى القاموس أى متوسط بين الخلاوة والخواصة الصنفين وليس مجتمعين فيه لانهم اصدان بخلاف زيد كاتب شاعر فانه جامع بين الصفتين لذاتهما فشكل منهما خبر مستقل (قوله من بك الخ) من شرطية لحذف نون يكن وقوله فهنا بى قائم مقام جوابها من إقامة السبب مقام السبب أى فانما مثله لان هذا بى والبت كساء غليظ مربع ومقيظ وما بعده بصيغ اسم الفاعل أى كافى فى القىظ وهو شدة الحر والصيف والشتاء (قوله ينال

له مبتدأ آخر كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد وقول الشاعر من يك ذابب فهنا بى * مقيظ مصيغ مشى وقوله ينال بأحدى مقلتيه ويتقى * باخرى المنيا فهو يقظان نائم وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان من جنس واحد كان يكون الخبران مثلاً مفردين نحو زيد قائم ضاحك أو جملة من نحو زيد قائم ضحك فاما اذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد قائم ضحك هكذا زعم هذا القائل

(الح) المروي فهو يقظان هاجع يدل نأثم لان قبله

وبت كنوم الذئب في ذي حفيظة * أ كات طعاما دونه وهو جائع

ينام الح والعرب تزعم ان الذئب ينام بعين ويحرس بأخرى ثم يتناولان في الخرس فهو نائم من جهة يقظان من جهة أخرى فجمع بين الصفتين كاجمع زيد بين الكتابة والشعر (قوله ويقع الح) رد لذلك الزعم (قوله لجواز كونه حالا) الصواب اذ لم يجعل خبرا كونه صفة لحية لانها انكرة لامسوغ لحيء الحال منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ كان وأخواتها ﴾

استعار الاخوات للنظائر في العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالذكر لانها أم الباب اذ حدثها وهو السكون يعم جميع اخواتها ولذا اختصت عنها زيادة أحكام وتصرفات وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما مر في الخطبة (قوله اسما) الظاهر انه معمول لمخوف كما يشير له حل الشارح أي ويسمى اسما لها وقد يجعل حالا أي حال كونه اسما لها أي مسمى بذلك (قوله ككان) خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه بخوف العاطف في غالبه (قوله زال) أي ماضى زال لا ماضى بزيل بفتح أوله فانه تام متعدي بمعنى ماز تقول زل ضا نك من معرك أي ميزها ومصدرها الزل ولا ماضى بزيل فانه تام قاصر بمعنى ذهب كقوله تعالى ان الله يسلك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال ولا مصدر للناقصة ووزنها فعل بالكسر وغيرها بالفتح كما في التصريح وغيره (قوله فتى) بتثنية التاء ويقال أفتا كافي الجمع (قوله وهنى الاربعه) أي موادها فلا يردانها أفعال ماضية لاتى النهى الذى من جملة شبه النفى (قوله اشبهه نفى) قدمه على النفى جبرا لضعفه (قوله ومثل كان الح) خبر مقدم عن دام لقصد لفظها ومسبوقا حال منها أو من ضمير خبرها (قوله كاعط الح) درهما ما مفعولان لا عطا وحذف الاول كمفعول مصيبا أي واجدا أي أعط المحتاج درهما مادمت واجدا له ففيه تقديم وتأخير وحذفان أو هو مفعول مصيبار حنف مفعولا أعط وأصل دام دوم بالفتح وينقل الى المضوم عند اتصال التاء به توصلا الى نقل الضمة الى الدال لتبدل بعد حذف عينه لاسا كنين على انها واورا نظلم جعل مفتوحا مع انه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة الفتح وخفته وبالجل على التامة لانها جاءت وصفها على فاعل وهو قيل في المضوم والمكسور كما مر وبأنى (قوله نواسخ الابتداء) من النسخ وهو الازالة لانها حكم المبتدأ والخبر (قوله الى انها فعل) أي لقبول التاءين (قوله ترفع المبتدأ) أي تجدد له رفعاً غير رفع الابتداء عند البصريين وهو الصحيح لا اتصال الضمير بها وهو لا يتصل الابعام له استقرار ولانها لم تعمل الا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة ولم يعهد فعل كذلك وتسميته حينئذ مابتداً انما هو باعتبار ما كان وأل في المبتدأ كاسم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستغراق فان منه ما لا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير الا ضمير الشأن ولازم الحذف كالنعت المقطوع ونحوه مما مر واللازم لاصقة واحدة كطوبى للؤمن وويل للكافر وكأين في القسم واللازم للابتداء بنفسه كاقول رجل يقول ذلك ولله درك ومالتجبية فان هذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تغير عما وردت أو بغيره كمصحوب لولا واذا الفجائية فانها لا يصاحبان غير المبتدأ (قوله وتنصب خبره) أي غير الظلي في الجميع وشذوقه * وكونى بالمسكاره ذكرينى * أو هو بمعنى تذكرينى وغير الفعل الماضى في صار وما معناها درام وزال وأخواتها بخلاف البقية نحو ان كنت قلته وغير اسم الاستفهام في دام وليس المنفى بما فلا يقال لأ كلك كيف مادام زيد ولا أين ليس زيد لان خبر دام وليس لا يتقدم عليه ما ولا أين مازال زيد لان ما النافية تلزم المصدر عند البصريين فتزدحم مع الاستفهام بخلاف المنفى بغير ما نحو أين لا يزال زيد وغير المنفى ككيف كان زيد واعلم أنه لا يحذف الاسم ولا الخبر

ويقع في كلام المعرب بين للقرآن الكريم وغيره تجوز ذلك كثيرا ومنه قوله تعالى فاذا هي حية تسمى جوزوا كون تسمى خبرا نائيا ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا (ص)

﴿ كان وأخواتها ﴾

ترفع كان المبتدأ اسما والخبر

تنصبه ككان سيديا

عمر ككان ظل بات أنحى أصبحا

أمسى وصار ليس زال برحا

فتى وأنفك وهنى الاربعه

لشبهه نفى أولنقى متبعه

ومثل كان دام مسبوقا بما

كاعط مادمت مصيبا درهما

(ش) لما فرغ من الكلام

على المبتدأ والخبر شرع في

ذكر نواسخ الابتداء وهى

قسمان أفعال وحروف

فالأفعال كان وأخواتها

وأفعال المقاربة وظن

وأخواتها والحروف ما

وأخواتها ولا التى لنفى الجنس

وان وأخواتها فابتدأ المصنف

بذكر كان وأخواتها وكلها

أفعال اتفقا لا ليس فذهب

الجمهور الى انها فعل وذهب

الفارسي في أحد قوليه

وأبو بكر بن شقير في أحد

قوليه الى انها حرف وهى

ترفع المبتدأ وتنصب خبره

ويسمى المرفوع بها اسمها والمنصوب بها خبرها وهذه الأفعال قسمان منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي كان وظل و بات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط وهو قسمان القسم الأول ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظاً أو تقدير أو شبهة نفي وهو أن يعزى أو يرجع أو يفتى أو تفك فمثال النفي لفظاً ما زال زيد (١١١) قائماً ومثاله تقدير قوله تعالى قالوا

تالله تغتؤن ذلك يوسف
أي لا تغتؤن ولا يحذف النافي
معه قياسي إلا في القسم
كآية السكرية وقد شد
الحذف بدون القسم
كقول الشاعر

وأبرح ما دام الله قومي
بحمد الله منتظماً مجيداً
أي لأبرح منتظماً مجيداً
أي صاحب نطاق وجواد ما
أدام الله قومي وعني بذلك
أنه لا يزال مستقنياً ما بقي له
قومه وهذا أحسن ما حل
عليه البيت ومثاله شبهة النفي
والمراد به النهي كقوله
لا تزال قائماً ومنه قوله
صاح شمر ولا تزال ذا كرى
المو

ت فبنيانه ضلال مبين
والدعاء كقوله لا يزال الله
محسناً إليك وقول الآخر
ألا يا سامي ياداري على
البلى
ولا زال منها لا بجر عائلك
القطر
وهذا هو الذي أشار إليه
المصنف بقوله وهذا لا يزال
إلى آخر البيت القسم الثاني
ما يشترط في عمله أن يسبقه
ما المصدرية الظرفية وهو
دام كقوله أعط مادمت

في هذا الباب اقتصاراً أي بلا دليل ولا اختصاراً أي به عند الجمهور والضرورة أشبه الاسم بالفاعل والخبر صار كالعوض عن مصدرها إذا القيام مثلاً كون من أن كوان زيد والعوض لا يحذف أي وأما حذفها في أن خبر خبر كاسياً فتبيح لكان لا بالاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقاً والمصنف ليس فقط سكي سبويه ليس أحد أي هنا أفاده في الجمع مع زيادة (قوله ويسمى المرفوع الخ) هي تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها لأن زيد مثلاً اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها وقد يسميان فاعلاً ومفعولاً مجازاً لأن الفاعل في الحقيقة مصدر خبرها مضافاً لاسمها فعني كان زيد قائماً كان قيام زيد (قوله أن يسبقه نفي) أي لأن القصد بالجملة الإثبات وهذه الأفعال معناه نفي فإذا نقيت انقلب إثباتنا (قوله إلا في القسم) أي مع المضارع وكون النافي لا كقَالَ الدنوشري

ويحذف نافي مع شروط ثلاثة * إذا كان لا قبل المضارع في قسم
(قوله بحمد الله) متعلق بالاستمرار المفهوم من أبرح المني ومجيد بضم الميم خبر ثان إن قلنا بفتح الميم
في هذا الباب إلا فذعت (قوله نطاق) هو ما يشبه الوسط جهة نطاق ككتاب وكتب (قوله وجواد)
بتخفيف الواد يطلق على الفرس ذكر أو أنثى كقافي المسباح (قوله وهذا أحسن) الإشارة إمامي
الاعراب فقابل إن أبرح غير منفي بل تام بمعنى أزل عن كوني منتظماً مجيداً أي أترك ذلك مادامت قومي
لأنهم يكفرون به فلا شاهد فيه أو إلى المعنى فقابل إن منتظماً معناه نطاق ومجيداً أي محسناً في الشئ على قومي
أفاده العيني (قوله النهي والدعاء) أي لأن المطلوب بهما ترك الفعل وهو نفي فخرج خبرها كالاستفهام
قيل إلا لا نكاري لأنه بمعنى النفي ولا فرق في الدعاء بين كونه بلا أو بلن كقوله
إن تزلوا كذا لكم ثم لا زلت لكم خالد الخاود الجبال

إن قلنا بأنها فيه للدعاء وهو المختار لتناسب ما عطف عليها ثم فرار من عطف الانشاء على الخبر (قوله صاح)
منادي صريح صاحب على غير قياس ليكون ليس بعلم وشمر أي اجتهد في الاستعداد للموت ولا تنسه (قوله
ألا يا سامي الخ) الأحرف استفتاح وتنبيه وياؤ كدته لها أو المنادي محذوف أي ياهذه وبسم امرأة
غيرية لا ترخيمها كقافي التصريح أي فلا يرد أن ترخيم غير المنادي شاذ لكن قال الصبان من تتبع كلام
ذي الرمة نظمها ونثرها وجدته يسمى محبواً بهما وعلى البلى أي منه بكسر الباء من بلى الثوب كرضى صار خلقاً
والجر عامر ملة مستوية لا تنبت شيئاً ومنها لا كمنصباوز نازعني والمراد انصباب غير مضر بدليل اسمي (قوله
المصدرية الظرفية) أخذها من المثل وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نياتها عن الظرف وهو المدة
وهما شرطان لصحة العمل لأن دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوبه بدليل عدم عملها في
مادام السموات والأرض مع استيفائها الشرطين بل هي تامة أي مدة بقائها مخرج غير المصدرية كالنافية
في نحو مادام شيء وغير الظرفية كيجبني مادمت ههنا أي دوامك فدام فيها تامة بمعنى بقي والمنصوب
حال وكذا عند حذف ما كادام الظلم أهلك ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله ومعني ظل) أي
مع معموليها لأن معناه هو حدها مطلق حدث في زمن ماض نهاري وقوله بالخبر أي بدلوله التضمني وهو
الحديث وقوله نهاري أي ماضياً وكذا يقال في الباقي (قوله ومعني صار التحول) أي موضوعه له وأما

مصيبا درهما أي أعط مدة دوامك مصيبا درهما ومنه قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حياً أي مدة دوامى حياً ومعني ظل انصاف الخبر
عنه بالخبر نهاري ومعني بات انصافه به ليلاً وأضحى انصافه به في الضحى وأصبح انصافه به في الصباح وأمسى انصافه به في المساء ومعني صار
التحول من صفة إلى صفة أخرى ومعني ليس النفي وهي عند الإطلاق

لنفي الحال نحو ليس زيد قائما أي الآن وعند التقييم من زمن على حسبه نحو ليس زيد قائما وهذا ومعنى مازال وأخواتها لازمة الخبر الخبر عنه
على حسب ما يقتضيه الحال نحو مازال زيد ضاحكا وما زال عمر وأزرق العيني ومعنى دام بقي واستمر (ص) وغير ماض مثل قد عملا
ان كان غير الماضي منه استعمال (ش) هذه الأفعال قسمان أحدهما ما يتصرف وهو ما عد ليس ودام

(١١٣)

التحويل المفهوم من كل فعل فانه لازم من دلالاته على التجدد والحسوت لامن الوضع ففصل الفرق بينهما
أفاده سم وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى ما جئته بتولي

بمعنى صار في الأفعال عشر * تحول أض عا دارجع لتتبع
وراح غدا استعمال ارتد فاقم * وحار فها كها والله أعلم

وحكى سيدويه ما جاءت حاجتك بالنصب أي أي حاجة صارت حاجتك فاسمها ضمير بالاستفهامية وبالرفع
أي صارت حاجتك أي حاجة فما خبرها مقدم وقد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى
صار كثيرا نحو وفتحت السماء فكانت أبوابا زاد الريح شربى بات قال في شرح الكافية ولا يحمله عليها
(قوله لنفي الحال) أي لنفي حدث خبرها في الحال وان لم يدل على المضي كسائر الأفعال الماضية لان شبهها
الحرف في الجود والمعنى جردها عن الزمان أصلا لكن حدث خبرها لا بدله من زمن فعمل على الحال
لانه الاقرب (قوله وعند التقييم من زمن) أي صريحا كما مثله أضحى خالق الله مثله أي في الماضي
واسمها ضمير الشأن ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا أي في المستقبل وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت
الياء تخفيفا ولم تقلب ألف الجودها (قوله على حسب ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ذلك وهي
الملازمة مدة قبول الخبر عنه لا خبر سواء دام بدوامه نحو مازال الله محسنا لا يزال أزرق العيني أم لا
نحو مازال زيد ضاحكا وأعمالا أي مدة قبول ذلك وجود سببه لا مطلقا (قوله مثله) أمحال من فاعل عمل
أو نعت لمصدره محذوف أي عمل عملا مثل عمله وفيهما تقديم معمول الفعل المقرون بقوله عليه وهو ممنوع فاعل
فيه خلافا وللضرورة (قوله وهو ليس ودام) حصره غير المتصرف فيهما يقتضي ان مراده بالمتصرف
ما يعم التصرف التام والنقص فيدخل فيه زال وأخواتها فانه ليس لها الماضي والمضارع واسم الفاعل
دون غيرهما كالمصدر والامر وأما ليس ودام فلا يتصرفان أصلا على الصحيح في دام وأما ليس ودام
ردأهم ودام فن دام التامة لكن رجح الصبان ان الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صلة لما
المصدرية وادعاء ان هذا المنسبك مصدر التامة أو اختراع مصدر لم يرد جور وسوء ظن والباقى تصرفه تام كما
بينه الشارح لكن اختلف في اسم المفعول فنفه قوم منهم أبو علي قال في شرح اللوحة ان تاء يده أبا الفتح
ابن جنى سأله عن قول سيدويه مكون فيه فقال ما كل داء يعالجها الطبيب وأجازه آخرون وعليه فالنائب عن
الاسم اما الظرف كما مثل أو ضمير مصدره المفهوم منه نحو مكون قائما فتأخر عن أنما ثلاثة أقسام (قوله
أخاك) خبر كائنا واسمه ضمير يعود على من وكائنا خبر ما الحجازية وتلفه أي تجده (قوله والصحيح
ان لها مصدرا) أي فله كان الكون والكيونة وأصار الصبر والصبرورة ولبات البيات والبيتونة وظل
الظاوية ولأصبح وأمسى وأضحى الاصباح والامساء والاضحاء (قوله بدليل) الباء سمعية متعلقة
بساد أي شرف وكونك مبتدأ والكاف في محل جر بالاضافة ورفع من حيث انما اسم الكون وإياه خبره
من حيث النقصان ويسير أي سهل خبره من حيث الابتداء وعليك متعلق به (قوله وما لا يتصرف منها
الخ) هذه العبارة في غاية البقاة لافيها من التكرار والمناقضة لما مر كالاخفى (قوله وفي جميعها) متعلق
بأجز وتوسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حظر أي منع وسبقه مفعول حظر وهو مصدر مضاف لفاعله ودام
مفعوله أي وكل النحاة منع أن يسبق دام خبرها (قوله كان في الدار صاحبها) تمثيل صحيح لان تقديم

والثاني ما لا يتصرف وهو
ليس ودام فنبه المصنف
بهذا البيت على أن
ما يتصرف من هذه
الأفعال يعمل غير الماضي
منه عمل الماضي وذلك هو
المضارع نحو يكون زيد
قائما قال الله تعالى يكون
الرسول عليكم شهيدا
والامر نحو كونوا قائمين
بالقسط قال الله تعالى قل
كونوا حجارة أو حديد
واسم الفاعل نحو زيد كان
أخاك قال الشاعر
وما كل من يبدي البشاشة
كائنا

أخاك اذ لم تلفه لك منجدا
والمصدر كذلك واختلف
في كان الناقصة هل لها
مصدر أم لا والصحيح أن
لها مصدرا ومنه قول الشاعر
ببذل وحلم ساد في قومه الغنى
وكونك إياه عليك يسير
وما لا يتصرف منها وهو
دام وليس وما كان النفي
أوشبهه شرطافيه وهو زال
وأخواتها لا يستعمل منه
أمر ولا مصدر (ص)

وفي جميعها توسط الخبر
أجز وكل سبقه دام - ظر
(ش) مراده أن أخبار

الخبر

هذه الأفعال ان لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الاسم

والعمل فمثل وجوب تقديمها على الاسم قولك كان في الدار صاحبها فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر
للتأخرية رمثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك كان أخى رفيقي فلا يجوز تقديم رفيقي على أنه خبر لانه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الاعراب

الله تعالى وكان جفاً عليهما

نصر المؤمنين وكذلك

سائر أفعال هذا الباب من

المتصرف وغيره يجوز

توسط أخبارها بالشرط

المذكور ونقل صاحب

الارشاد خلافاً في جواز

تقديم خبر ليس على اسمها

والصواب جوازه قال

الشاعر

سلى ان جهلت الناس عنا

وغنم

فليس سواء عالم وجهول

وذكر ابن معطى أن خبر

دام لا يتقدم على اسمها فلا

تقول لأصاحبك مادام

قائماً زيد والصواب جوازه

قال الشاعر

لا طيب للعيش مادامت

منغصة

لذاته بآثار الموت والهرم

وأشار بقوله

* وكل سبعة دام حطر *

الى ان كل العرب أوكل

الحياة منع سبق خبر دام عليها

وهذا ان أراد به أنهم منعوا

تقديم خبر دام على ما المتصلة

بها نحو لا أصحبك قائماً مادام

زيد فسلم وان أراد أنهم

منعوا تقديمه على دام وحدها

نحو لا أصحبك ما قائماً دام

زيد وعلى ذلك جعله ولده

في شرحه ففيه نظر والذي

يظهر أنه لا يمنع تقديم

خبر دام على دام وحدها

فتقول لأصحبك ما قائماً مادام

زيد كما تقول لأصحبك ما زيداً كمت (ص)

التي هي بدلي بتقدمه على الأسماء وحدها كقولنا على الفعل أيضاً كفي المار كان صاحبها وليس كلامه الآن
فإن جوب التوسط حتى يترس عليه بان هذا المثال يصح فيه تقدمه على الفعل والحاصل ان الخبر ستة
أشياء وجوب التأخر ككان صاحبى عندى لما ذكره الشارح وما كان صلاتهم عند البيت الامكأى
فغير اى الفاء وتقدمه أى تصديقاً لغيره وجوب التوسط كيجب أن يكون فى الدار صاحبها فيمتنع
قائماً فى الدار لمكان التميز وتقدمه على الفعل الثلاثى فصل بين أن وصلتها وعلى أن لان معمول الصلة
لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل كإن كان زيد وجوب التأخر أو التوسط كهل كان
زيد قائماً فيمتنع تقدمه على هل لان لها المصدر وعلى كان لثلاثى فصل بينهما جوب التوسط أو التقدم
ككان فى الدار صاحبها وكان غلام ههنا بعلها بنصب غلام ونحو ما كان قائماً الا زيد لجواز تقديم الخبر
على كان لاعلى لان لها المصدر السادس جواز الثلاثة ككان زيد قائماً وكان غلام ههنا مبعوضاً بنصب
مبعوض فيجوز تقدمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر لفظاً (قوله بالشرط المذكور) هو قوله ان لم
يجب تقديمها الخ أى بشرط أن تخلو من وجوب التقديم والتأخير ولا تغفل عن التفصيل المتقدم (قوله
والصواب جوازه) منه قراءة حرة وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر (قوله فليس سواء) خبر
ليس مقدم وعالم اسمها مؤخر وهذا من قصيدة للسموأل اليهودى يخاطب امرأة خطبها هو وآخر فالت
للاخرى أوها

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه * فكل رداء يرتديه جيل

وان هو لم يحمل على النفس ضجها * فليس الى حسن الشئ سبيل

تعييرنا أنا قاييل عديدا * فقلت لها ان الكرام قاييل

وما قبل من كانت بقاياهم مثلنا * شبابا تسامى للعلا وكهول

وما ضرنا أنافيل وجارنا * عزيز وجار الا كثيرين ذليل

وانا أناس لا ترى القتل سبة * اذا مارأته عامر وسلول

يقرب حب الموت أجالنا لنا * وتكرهه أجالهم فتطول

ومامت مناسب في فراشه * ولا طل مناحيت كان قتيل

اذا سيد مناخلا قام سيد * فقول بما قال الكرام فحول

وتنكر ان شئنا على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين نقول

وأيامنا مشهودة فى عدونا * لها غرر مشهورة وجول

وأسيافنا فى كل شرق ومغرب * بهامن قراع الدراعين فول

معوودة أن لا تسئل ناصها * فتعمد حتى يستباح قتيل

سلى الخ (قوله لا طيب للعيش) أى العيشة والحياة ومنغصة خبر دام مقدم على اسمها وهو لذاته قال
شيخ الاسلام ويلزم عليه الفصل بين منغصة ومعمولها وهو بادكار باجنبي وهو لذاته فالاولى احتمال أن
دامت ومنغصة تنازعاً لذاته فاعمل الثانى وأضمر فى دامت ضمير اسمتها هو اسمها فلا شاهد فيه وأصل
ادكار اذ تكار قلبت ناء الافتعال دالا وأدغمت فيها الذال المحجمة بعد قلبها من جنسها كما سيأتى (قوله
فسلم) أى الاجماع على ذلك مسلم لا ممتنع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل وهذا الاحتمال أقرب
الى كلامه ليوافق ما شبهه به بقوله كذلك سبق الخ فى ان الخبر فى كل سابق على ما قبل (قوله ففيه
نظر) أى فى ادعاء الاجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه والصحيح منه الجواز ولا يضر الفصل
بين الحرف المصدرى وصلته لانه غير عامل بخلاف العامل كان المصدرية فلا يفصل منها الشدة تعلقه بها لانه

كذلك سبق خبر ما النافية * فجئى بها متلو لا تاليه (ش) يعنى انه لا يجوز ان يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما كان النفي شرطاً في عمله نحو ما زال وأخواتها فلا تقول قائماً ما زال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس والثاني ما لم يكن النفي شرطاً في عمله نحو ما كان زيد قائماً فلا تقول قائماً ما كان زيد وأجاز به بعضهم ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم فتقول قائماً ما زال زيد وهو مطلقاً لم يكن محسوراً ومنه ما بهضهم ومفهوم كلامه أيضاً جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بغير ما قائماً ما زال زيد وما قائماً ما كان زيد ومنه (ص) ومنع سبق خبر ليس اصطفى * وذو تمام ما برفع يكتفى

(١١٤)

وما سواه ناقص والنقص في فتى ليس زال دائماً في (ش) اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف الى المنع وذهب أبو علي الفارسي وابن برهاني الى الجواز فتقول قائماً ليس زيد واختلف النقل عن سيويه فنسب قوم اليه الجواز وقوم المنع ولم يرد من لسان العرب تقدم خبر ليس عليها وانما ورد من أسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا استدلال من أجاز تقديم خبرها عليها وتقريره أن يوم يأتيهم معمول الخبر الذي هو مصروفا وقد تقدم على ليس قال ولا يتقدم معمول الاحديث بتقديم العامل وقوله وذو تمام الخ

يطلمها الوصول بها والعمل فيها وغير العامل يطلبها الوصول فقط فتدبر (قوله كذلك سبق الخ) مصدر مضاف لفاعله وهو خبر التنوين وما مفعوله أى سبق الخبر على ما النافية مثل سبقه على المصدرية مع دام في المنع بقطع النظر عن وصفه بالاجماع لما سيأتى (قوله فجئى بها الخ) فيه مع توكيد ما قبله الاشارة الى أن ما تلزم صدر جلتها أبداً (قوله وأجاز به بعضهم) أجاز الكوفيون الصورتين لأن ما تلزم المصدر عندهم ورافقهم ابن كيسان في الاولى لأن نفيها الإيجاب فكانه لم يكن نفي بخلاف الثانية (قوله ومنعهما بعضهم) حكاه في التسهيل عن الفراء وكذا جميع حروف النفي لكن قال في شرح السكاكية انه جائز عند الجميع اه ومن شواهد الصريحة

مه عاذلى فهأئمان أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

(قوله على الفعل وحده) هو الصحيح (قوله ومنع الخ) مبتدأ مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله واصطفى خبره أى ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول سبق وخبر التنوين فاعله مجرور بالاضافة وعدم تنوينه بنفسه الوزن والمعنى لا فادته منع سبقه مطلقاً ولو على الاسم وليس كذلك وأفهم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دام وليس والمنع بما السكونية عنه وهو كذلك ولو كان جلة على الاصح انظر الصبان (قوله والنقص) مبتدأ خبره في بضم القاف أى تبسع ودأتما حال من ضميره وحذف العاطف من ليس وزال (قوله اختلف النحويون) محل الخلاف في غير الاستثناء أمافيه فلا يتقدم خبرها اجماعاً ومثله لا يكون (قوله وتقريره) براهين أى بيان وجه دلالتيه وقد أجاب عنه المناهون بأنه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول للمعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر إذا كان ظرفاً أو أن يوم معمول للحذف أى ألا يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفاً حال منه مؤسسة أو أنه مبتدأ بئى على الفتح لا ضافته الى جلة يأتيهم وليس مصروفاً خبره والضمير في ليس يعود له لا لا عذاب (قوله الاحديث يتقدم العامل) أى الاصل فيه ذلك وقد يخالف هذا الاصل كما أجازوا تقديم معمول خبران على اسمهما دون الخبر كان في الدار زيد جالس وقدموا معمول الفعل المنفى بلم أولن دونه كن بدالم أولن أضرب ومعمول الخبر الفعلي على المبتدأ عند البصر بين درنه كمرأى بضرب ومعمول الفعل بعد مادونه نحو فاما البيتم فلا تهر وكل ذلك لشكك تعلم من أبوابها (قوله وان كان ذو عسرة) جوز الكوفي نقصها على حذف الخبر أى من غرمانكم ويرده ان الخبر لا يحذف في هذا الباب كما مر ويوجد في نسخ بعد الآية قال الشاعر إذا كان الشتاء فأدفعوني * فان الشيخ بهرمة الشتاء

والاكثر عدمه (قوله مادامت السموات) أى بقيت (قوله حين تمسون الخ) أى تدخلون في المساء والصباح وكذلك بات واضحى التامان معناهما دخل في البيات والضحى وظل ما به معنى دام كما وظل الظلم هلاك

الناس

معناه ان هذه الافعال انقسمت الى قسمين الاول ما يكون تاماً

وناقصا والثاني ما لا يكون الا ناقصا والمراد بالتام ما يكتفى برفوعه وبالنقص ما لا يكتفى برفوعه بل يحتاج معه الى المنصوب وكل هذه الافعال يجوز ان تستعمل تامة الا فتى وزال التي مضارعها زال التي مضارعها زول فانها تامة نحو زالت الشمس وليس فانها لا تستعمل الا ناقصة ومثال التام قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة أى وان وجد ذو عسرة وقوله تعالى خالدين فيها مادامت السموات والارض وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (ص) ولا يلى العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفاً أى أو حرف جر

(ش) يعنى انه

لا يلى كان وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالين أحدهما ان يتقدم المفعول وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخر عن الاسم نحو كان طعامك زيد آكل وهذه متممة عند البصريين وأجازها الكوفيون الثانى ان يتقدم المفعول والخبر على الاسم ويتقدم المفعول على الخبر نحو كان طعامك آكل زيد وهى متممة عند سيبويه وأجازها

(١١٥)

بعض البصريين ويخرج

من كلامه انه اذا تقدم

الخبر والمفعول على الاسم

وقدم الخبر على المفعول

جازت المسئلة لانه لم يل

كان معمول خبرها فتقول

كان آكل طعامك زيد

ولا يمنعها البصريون فان

كان المفعول ظرفا أجازا

ومجرورا جازا بلاؤه كان

عند البصريين والكوفيين

نحو كان عندك زيد

مقبلا وكان فيك زيد

راغبا (ص)

وه ضمير الشأن اسما ان وان

وقع

مؤمما مستتابا أنه امتنع

(ش) يعنى أنه اذا ورد

من اسان العرب مظاهره

انه ولى كان وأخواتها

معمول خبرها فاوله على

أن فى كان ضميرا مستترا

هو ضمير الشأن وذلك نحو

قول الشاعر

قنا فذ هداجون حول

بيوتهم

بما كان اياهم عطية عودا

فهنا ظاهره انه مثل

كان طعامك زيد آكل

ويتخرج على ان كان

الناس أو طال كظل البيت أو الليل وتقول برج الخفاء أى ذهب وانفك الشئ خاص وصرت الى ز يدتحوالت ورجعت اليه ومنه ألى الى الله أصبح الامور وصار فلان الشئ يصير هو يصوره أى ضمه أو قطعه وقوله تعالى فصبرهن اليك أى ضمنهن وبهذا ينحل قوله

انى رأيت غزالا * أورث قلبي خبالا قد صار كابا وقردا * وصار بعد غزالا

ولى بذلك دليل * فى قول ربى تعالى

(تنبيه) نحو كان زيد قائما يحتمل التمام فقائما حال بخلاف كان زيد أكل لا متناع كون الحال معرفة الآن تجعل كان بمعنى كفل فأكل مفعول وكذا يتعين النقص فى وكونك اياها ما ذكر الآن يجعل الاصل وكونك تفعله فالفعل حال فاما حذف انفصل الضمير (قوله لا يلى كان الخ) أى لا متناع الفصل بين العامل والمعمول بمفعول لغير ذلك المعمول لانه أجنبي بالنسبة للمعمول الاول وان كان ذلك الغير مفعولا لذلك العامل فلا يجوز جاء عمر ان زيد يضرب بخلاف زيد جاء عمر يضرب وزيد كان طعامك آكل لان صر فوع الفعل مستتر لم يفصل منه (قوله وأجازها بعض البصريين) هو ابن السراج والفارسي لان الخبر يجوز تقديمه ومعموله كجزئه فتبعه بخلاف تقديمه وحده وجهور البصريين على المنع مطلقا والكوفيون على الجواز مطلقا (قوله جازت المسئلة) أى باتفاق كتقديم المفعول على الفعل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون (قوله وضمير الشأن) أى الضمير الدال على الشأن وهو مفعول انوارا محال منه أى حال كونه اسما لكان فيفيد ان كان الشانية ناقصة وهو الاصح كما صر فى آخر المعرب وموهم فاعل وقع أى ورد (قوله فاوله الخ) اعترض بانه لا يصح ذلك فى كل ما ورد كقوله

باتت فؤادى ذات الخال سالبة * فالعيش ان حمى لى عيش من العجب

وقوله اثن كان سامى الشيب بالصد مفريا * لقد هون السالون عنها التحمل

فتقدم فؤادى وسامى مع نصبهما بسالبة ومغريا ولا سبيل الى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر وهذا أقوى ما استدلل به الكوفيون وأجيب بانه ضرورة أن فؤادى وسامى منادى ومفعول سالبة ومغريا محذوف أى لك وقوله لقد هون الخ التفات عن خطابها اعراضا وطرحا لها (قوله قنا فذ الخ) جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها آخره مججمة وهذا جون من الهدجان وهى مشية الشيخ الضعيف يهجو الفرزدق قوم جرير بالفجور والخيانة أى هم كالقنا فذ فى مشيتهم ليلا للمرفقة وعطية أبو جري وعمه والشاهد تلواياهم لكان مع انه معمول خبرها وهو عودا وعطية اسمها (قوله انه مثل كان الخ) أى فى ان المعمول مقدم على الاسم والخبر مؤخر عنه وأما فى البيت الثانى فالمفعول والخبر معا مقدمان على الاسم (قوله فاصبحوا الخ) المعرس بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر الليل والمراد هنا النزول ليلا مطلقا وقائله جند بن ثور احد البخلاء المشهورين يهجو أضيافه بكثرة الاكل حتى ان نوى القمر الذى أكلوه أصبح عاليا على محل نزولهم مع أنهم لا يلقونه كاله بل يتلعونه بنواه وأول القصيدة

لا سر حباب وجوه القوم انزلوا * كأنهم اذا ناخوها الشياطين

(قوله اذا قرىء بالتاء) أما اذا قرىء بالياء وهى الاصح فيتعين كون المساكين فاعله والجملة خبر ليس

ضمير المستترا هو ضمير الشأن وهو اسم كان ومما ظاهره انه مثل كان طعامك آكل زيد بقول الشاعر فاصبحوا والنوى على معرهم * وليس كل النوى تلقى المساكين اذا قرىء بالتاء المثناة من فوق فيخرج البيتان على أن فى كان ضمير المستترا هو ضمير الشأن والتقدير فى الاول بما كان هو أى الشأن

فضمير الشأن اسم كان وعطية مبتدأ وعودا خبره وإياهم معمول عود والجملة من المبتدأ والخبر خبر كان فلم يفصل بين كان واسمها معمول
الخبر لان اسمها ضمير قبل المعمول والتقدير في البيت الثاني وليس هو أى الشأن فضمير الشأن اسم ليس وكل النوى معمول لتلقى وتلقى
المساكين فعل وفاعل والجموع (١١٦) خبر ليس هذا بعض ما قيل في البيتين (ص) وقد تزايد كان في حشوكا

كان أصبح علم من تقدما
(ش) كان على ثلاثة
أقسام أحدها الناقصة
والثاني التامة وقد تقدم
ذكرهما والثالث الزائدة
وهي المقصودة بهذا البيت
وقد ذكر ابن عصفور أنها
تزايد بين الشيتين المتلازمين
كالبتدا والخبر نحو زيد
كان قائم والفعل ومرفوعه
نحو لم يوجد كان مثلك
والصلة والموصول نحو جاء
الذي كان أكرمه والصفة
والموصوف نحو مررت
برجل كان قائم وهذا يفهم
أيضا من اطلاق قول
المصنف وقد تزايد كان في
حشوها وانما تنقاس زيادتها
بين ما وفعل التعجب نحو
ما كان أصبح علم من تقدما
ولازداد في غيره الا سماعا
وقد سمعت زيادتها بين
الفعل ومرفوعه كقولهم
ولدت فاطمة بنت الخرشب
الانمارية السكملة من بنى
عبس لم يوجد كان أفضل
منهم وقد سمع أيضا
زيادتها بين الصفة
والموصوف كقوله
فكيف اذا مررت بدار
قوم

واسمها ضمير الشأن اجاءا اذ لو كان اسمها المساكين وبقى خبرها لوجب ان يقال يلقون ليطابقه في
الجمعية والتاء نفى عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة (قوله فضمير الشأن اسم كان) أى وجعلتها
صلة ما والعائد محذوف أى عودهم به ويحتمل أن اسمها ضمير يعود على ما وجلة عطية عودا خبرها ورا بطلها
بالمبتدأ محذوف أى عودهم به وقيل كان زائدة (قوله فضمير الشأن اسم ليس) أى لا المساكين لئلا يلزم
الفصل المتقدم ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر كالمبتدأ والخبر ولم أر من ذكره
هنا لكن سيأتى في أفعال المقاربة ما يؤيد به (قوله وقد تزايد) التقليل بالنسبة الى عدم الزيادة فلا ينافي
كثرتها الى ذاتها ومعنى زيادتها انها لا تعمل شيئا فلا مرفوع لها على الاصح لانها قسم غير الناقصة والتامة
كفى الشارح وقيل تامة ومرفوعها ان لم يكن ظاهرا هو ضمير مصدرها فعنى زيادتها حينئذ عدم اختلال
المعنى بدونها ثم هي باقية على دلالتها على الماضى على المشهور وقيل لا بل مجرد التوكيد ولا تدل على الحدث
اتفاقا كذا قيل وهو مشكل على القول بان لها مرفوعا لانها حينئذ مسندة اليه ولا يسند من الفعل
الاحدته (قوله في حشو) خرج الاول لانه محل الاعتناء والآخر لانه محط القائدة (قوله وانما تنقاس
الخ) الذى في التوضيح وغيره انما تنقاس فيما عدا الجار والمجرور لانهما في فعل التعجب أكثر وقال في
السكافية وزيد كان بين جزأى جملة * وشذ حيث حرف جر قبله

(قوله بنت الخرشب) بضم الخاء والشين المجمعين وسكون الراء آخره موحدة والانمارية بالرفع صفتها
نسبة الى أنمار قبيلة من العرب والسكملة بفتح حاء جمع كامل مفعول ولدت وهم ربيع الكامل وقيس الحافظ
وعسارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أى بنيتك أفضل فقالت ربيع بل عسارة بل قيس بل أنس
نكاتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفها حكاية الخنثرى في المستصفي
قوله كانوا كرام) بجر كرام صفة لخيران والوا فاعل كان بناء على ان الزائدة تامة ولا يمنع عملها من
(زيادتها) كما تستلزم اللغة الى الفاعل الآن يفرق بان الزيادة أضعف من الالغاء فتنافى العمل وأما على أنها
قسم ثالث فقيل الاصل وجيران كائنين لانهم على انهم تأكيد للاستسكان في الظرف فصار زيدت كان
بعدلنا وصل بها هذا المقو كد بالسكسر فانقلب واوا اصلا للفظ لثلايق الضمير المنفصل بجانب الفعل
فيكون مستثنى من كون الضمير لا يتصل الابعامه فالوا حينئذ تأكيد للضمير في لنا وقيل غير ذلك وفر
بعضهم من هذا التكاف جعلها في البيت ناقصة لازائدة والوا واسمها ولنا خبرها وجعلتها معترضة بين الصفة
والموصوف (قوله سراة الخ) بفتح المهملة جمع سرى أى سيد على غير قياس كما مر وتسامى أصله تسامى
حدثت احدى التاءين تخفيفا والسومة الخيل المجمعول عليها سومة بالضم أى علامة لتترك في المرعى والعرب
العربية وبرى المطهمة الصلاب أى المتناسقة الاعضاء الشديدة (قوله عقييل) بوزن وكيل كفى
السجاعي أخو الامام على كرم الله وجهه والماجد السكريم والنبيل كشر يف من النبيل بالضم وهو الفضل
وشمال كجعفر ربح الشمال كسحاب ويقال شامل بتقديم الهمة وشمل يسكون الميم وفتحها وبليل أى
مبلولة من الندى أو بالمتأثر عليه لوطو بتها وقولها اذا تهب الخ كناية عن الدوام (تنبيه) أفهم تخصيص
الحكم بكان أن غيرهما من أخواتها لا يزداد وهو كذلك الا ما شذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أسنى أدفاها

وجيران لنا كانوا كرام وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله
سراة بنى أبى بكر تسامى على كان المسومة العرب وأكثر ما تزداد بلفظ الماضى وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقييل بن
أبى طالب رضى الله عنه أنت تسكون ماجد نبيل اذا تهب شمال بليل (ص) ويحذفونها وييقون الخبر

روى ذلك الكوفيون وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسى في قوله

عند رعيك وشائيهما * أصبح مشغول ومشغول

وقوله أعاذل قولي ماهويت فاربي * كثير أرى أمسى لديك ذنوبي

وأجاز بعضهم زيادة سائرهما إذا لم ينتقض المعنى (قوله وبعدان ولو) أي الشرطيتين لأنهما يطلبان فعلين فيطول الكلام تخفف بالحذف واختص ذلك بهما لأن أم الأدوات الجازمة ولو أم غير الجازمة كما كان كان أم بابها وهم يتوسعون في الالمات والغالب كون أن تنويعية كما مثل ومن غير الغالب

* انطق بحق وان مستخرجاً احنا * أي وان كنت مستخرجاً أو ما لوقال أبو حيان شرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها لأعلى منه ولا أعم كمثل الشاذح ونحوه لأطعام ولو تمر أو ردقوهم لأحشف ولو تمر أو قوله

لأيا من الدهر ذوبني ولولمسا * جنوده ضاق عنها السهل والوعر

فإن الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف اه تصریح (قوله التقدير ان كان الخ) أي خذفت كان مع اسمها وبقى خبرها وقد تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر كقوله

أزمان قومي والجامعة كالذي * لزم الرحالة ان تميل بميلا

قال سيبويه أراد أزمان كان قومي مع الجامعة الخ فقومي اسمها والجامعة مفعول معه وكالذي خبرها وانما قدر كان لأن المفعول معه لا يقع إلا بعد جلة فيها اللفظ الفعل أو معناه وحروفه كاسم أي قال الشنواني ومراد الشاعر وصفا ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل عثمان رضى الله تعالى عنه أي فمثل حال قومه في

لزم بعضهم بعضاً وعدم تنافرهم بحال را كب لزم الرجل خوف أن يميل ميلا بفتح الميم الأولى أي ميلا فهو مفعول مطلق كافي التصريح وقد تحذف مع خبرها ويبقى الاسم نحو لأطعام ولو تمر بالرفع أي ولو يكون عندكم تمر كما قدر سيبويه فلا يختص حذفها بالماضي بخلاف الزيادة ومنه المرء مجزى بعمله ان خير غير وان

شرفهم برفعهم أي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير الخ وفي هذه المسئلة أربعة أوجه * ثانيها نصبها على تقدير ان كان عمله خيراً فهو يجزى خيراً * الثالث نصب الأول ورفع الثاني أي ان كان عمله خيراً فجزاؤه خير * الرابع عكسه وهو أضعفها لأن فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعدفاء الجزاء وكلاهما

نادر والثالث أرجحها لسلامته منهما والأولان متوسطان وقد حذفت مع معموليها بعد ان الشرطية في قولهم فاعل هذا ان مالا أي ان كنت لا تفعل غيره فاعوض عن كان ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها كذا قيل وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لأن لاجزء من الخبر فكأنه لم يحذف وقال اللقائي

ما زائدة لتأ كيد الشرط نحو فاماترين ولاداخله على فعل الشرط بلا تقدير لكان أي ان لا تفعل غيره والجواب على كل محذوف لدلالة ما قبله واستحسنه غير واحد لقلة تكلفه لكن ضعفه الروداني بان مالا تزداد قبل الشرط المنفي بل وان جواب الشرط لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضياً وهو على زعمه مستقبل (قوله

من لدالح) بضم الدال لغة في لدن وشولا بفتح المعجمة وسكون الواو منوناجع شائلة على غير قياس اذ قياسها شوائل وهي الناقة التي خفل بينها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية أما الشائل بلاهء فالتى تشول بذنبها أي ترفعه لطلب اللقاح وجعلها شول كرا كع وركع والغاء زائدة والاتلاء

بالكسر مصدر أتلت الناقة اذا أتلاها ولدها أي تبعها (قوله من لدان كانت الخ) أي من زمن كونها شولا وهذا تقدير سيبويه وفيه حذف الموصول الحرفي وصلته وابقا معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها اه صبان وفي الاسقاطي بل نص سيبويه على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه الا أن يقال انه حل معنى

أتى فيه بان فراراً من قلة اضافة لدن الى الجبل وحل الاعراب من لدان كانت بخذف أن وقدرها بعضهم من لدشالت شولا فيكون مصدر الاجماع وهو أقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤكد وسيأتي ما فيه

وبعد ان ولو كثير اذا

(اشتهر)

(ش) تحذف كان مع

اسمها ويبقى خبرها كثيراً

بعد ان قال الشاعر

قد قبل ما قيل ان صدقا

وان كذبا

فاعتذارك من قول اذا

قيلا

التقدير ان كان المقول

صدقا وان كان المقول كذبا

و بعد لو كقولك اثنى

بداية ولو حاراً أي ولو كان

المأني به حاراً وقد شذ

حذفها بعد لدن كقوله

من لد شولا فالى

اتلاها

التقدير من لد أن كانت

شولا (ص)

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكبت * كمثل أما أنت برافا تقرب (ش) ذكر في هذا البيت أن كان تحذف بعد أن المصدرية ويعوض عنها ما يبقى اسمها وخبرها نحو أما أنت برافا تقرب والاصل أن كنت برافا تقرب فحذفت كان فأنفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصارت أنت برا ثم أتى بما عوض عن كان فصارت ما أنت برا ثم أُدخمت النون في الميم فصارت ما أنت برا ومثله قول الشاعر أبا خراشة أما أنت ذا نضر فان قوسى لم نأكلهم الضمير فان مصدرية ومازاة عوضا عن كان وأنت اسم كان المحذوفة وذانفر خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما يكون ما عوضا عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض وأجاز ذلك المبرد فيقول أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض ما عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو أما أنا منطلقا انطلقت والاصل أن كنت منطلقا ولا مع الظاهر نحو أما زيد ذاهبا انطلقت والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب والاصل أن كان زيد ذاهبا انطلقت وقد مثل سيبويه (١١٨) رحمه الله في كتابه بأما زيد ذاهبا (ص) ومن ضارعه لكان منجزم *

تُحذف نون وهو حذف
ما لا تنم
(ش) إذا جزم الفعل
المضارع من كل قيل لم يكن
والإصـل يكون حذف
الجـازم الضمة التي على
النون فالتـقـى سا كنـان الواو
والنون حـذفت الواو لالتـمـاء
السا كنين فصار اللفظ لم
يكن والقياس يقتضي أن
لا تحذف منه بعد ذلك شيء
آخر لكنهم حذفوا النون
بعد ذلك تخفيفا لكثرته
الاستعمال فقولوا لم يكن وهو
حذف دائر لا لازم ومذهب
سليبو يذهبون تابعه إن هذه
النون لا تحذف عند ملاقة
سا كن فلا تقول لم يكن
الرجـل قائما وأجاز ذلك
بواس وقد قرئ شاذلا لم
يكن الذين كفروا ومثل
لا بد قوله

على الباقي وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة قسمها بعمل عمل كان وهو ما ولايات وان أما ما فلهذا تميم أنها لا تعمل شيئاً فتقول ما زيد قائم فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره ولا عمل لها في شيء منها وذلك لأن ما حرف لا يختص له دخوله على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد وما لا يختص لا يعمل وله أهل الحجاز عملها كما عمل ليس شبهها ما في أنها النفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو ما زيد قائم قال الله تعالى ما عندنا بشرا وقال (١١٩) تعالى ما هن أمهاتهم وقال الشاعر

أبناءؤها متسكنهوا آبائهم
حقنوا الصدور وما هم
أولادها

لكن لا تعمل عندهم إلا بشرط ستة ذكر المصنف منها أربعة الأول أن لا تزداد بعدها فان زيدت بطل عملها نحو ما ابن زيد قائم برفع قائم ولا يجوز نصبه وأجاز ذلك بعضهم الثاني أن لا ينتقض النفي بالأنكو ما زيد إلا قائم فلا يجوز نصب قائم كقوله تعالى ما أتمم إلا بشر مثلنا وما أنا إلا نذير خلافاً لمن أجازها الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فان تقدم وجب رفعه نحو ما قائم زيد فلا تقول ما قائم يذوق ذلك خلافاً فان كان ظرفاً أو مجروراً وقدمته فقلت ما في الدار زيد وما عندك عمرو فاختلف الناس في ما حينئذ هل هي عاملة أم لا فمن جعلها عاملة قال ان

معمول الخبر اذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشارح (قوله على الباقي) انما قدم هذه الحروف على بقية الأفعال لأنها أظهر شبهها بباب كان لموافقتها ليس معنى وعملاً ولا كثرة مجي خبرها مفردا فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة (قوله قلعة تميم الخ) بها قرأ ابن مسعود ما هذا شروى نقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال سيبويه وهي القياس لما قاله الشارح وقدموا له ليس جلا على ما في قولهم ليس الطيب الالمسك بالرفع معنى (قوله كعمل ليس) أي عند البصر بين أما الكوفيون فجعلوا المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيئاً ولعل الخافض هو الباء التي زادت بعد النفي فالمنصوب مرفوع محلاً أو تقديره كحالة وجود الباء فتأمل (قوله أبناءها الخ) قبله

وأما النذير بحجرة مسودة * تصل الجيوش اليكم أقوادها والحررة بفتح المهملة أرض ذات حجارة سوداً رأدها هنا الكتيبة السوداء لكثرة جملها أما الحررة بالكسر فالعطش كما قيل أشد العطش حررة على قرة أي عطش مع برد والأقواد جمع قود كضرب جماعة الخيل والمراد بأبنائها جملها و آبائهم ساداتهم متسكنهوا بالنون لاضافته لما بعده أي أبناء تلك القبيلة محمد بن برؤسائهم ومحيطون بهم وفي نسخ بالنون فابعمهم مفعول به وتقصير همزة الأولى للوزن وحقنوا الصدور جمع حنق بفتح فس كسر من الحنق بفتح حين وهو الغيظ وهو خبر ثان لا بناءؤها وقوله وما هم أولادها أي حقيقة بل مجازاً كقولهم هؤلاء بنو الحرب (قوله أربعة) تقدم ان الرابع من كور ضمه لا صريحا (قوله بطل عملها) أي لان ان تبعدها شبهها بليس لكونها لا عليها أصلاً وضعف ما عن تخطئها أما ان النافية فلا تنصرف بل تكون مؤكدة لما تأتى كيد الفظيا بالمراد في بخلاف الزائدة فتأمل كيدهم معنوي كسائر الحروف المازدة (قوله أن لا ينتقض النفي) أي من خبرها كافي الشذور ولا يضر نقضه عن معمول الخبر اجتماعا لانه ليس معمولاً لها نحو ما زيد قائم إلا في الدار (قوله بالا) خرج غير فيجب نصبها عند البصر بين كان يد غير قائم (قوله خلافاً لمن أجازها) هو يونس والشوليين وتبعهم ما المصنف في التسهيل وسبك المنظوم لو روده في قوله

وما الدهر الامجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الامعنا
وقوله وما حق الذي يشو نهارا * ويسرق ليله الانكالا
وأجيب بانه شاذ ومؤول بانه مفعول مطلق للخبر المخدوف أي يدور دوران منجنون وهو دولا ب الماء ويعذب معناباً أي تهديبا وينسكل نكالا على حد ما زيد الاسير (قوله وفي ذلك خلاف) اختار في التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه لسبويه وهو مذهب الغراء وقال الجرمي انه لغة سمع ما مسياً من أعتب أي من اعتذر من اساءته وخرج على انه شاذ رجال والخبر مخدوف أي موجود وكذا قول الفرزدق فأصبر حواقداً عاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذما مثاهم بشر بنصب مثل وأنه مبني لاضافته للبنى على حد مثل ما نسك نطقون فهو مبتدأ وبشر خبره وماهله لانه

الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ومن لم يجعلها عاملة قال انها في موضع رفع على انها خبر ان لا يتبدل الذي بعدها وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف فانه شرط في عملها أن يكون المبتدأ والخبر بعد ما على الترتيب الذي زكن وهذا هو المراد بقوله وترتيب زكن أي علم ويعني به أن يكون المبتدأ مقسماً والخبر مؤخر ومقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا يعمل ما شيئاً سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غير ذلك

وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب الشرط الرابع أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم بطل عملها نحو ما طعامك زيد أكل فلا يجوز نصب أكل ومن أجاز بهاء العمل مع تقدم الخبر بحيث يقدّم العمل مع تقدم معمول بطريق الأولى لتأنيّن الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في الأعمال مع تقدم معمول من الفصل بين الحرف ومعموله وهذا غير موجود مع تقدم الخبر فإن كان معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يبطل عملها نحو ما عندك زيد مقيماً وباني أنت معني لأن الظروف والمجرورات يتوسّع فيها ما لا يتوسّع في غيرها وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف (١٢٠) لتخصيصه جواز تقدم معمول الخبر بما إذا كان معمول ظرفاً أو جاراً

نعمي* (قوله وقد صرح بهذا الخ) رد بان تقديم الظرف إذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه أو قدمه أو تقدم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غير دون الخبر فكان هذا بالأولى لأن الحرف أضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور الأول وصححه الأعلّم وابن عصفور كما قاله بن هشام أفاده في النكت (قوله بطل عملها) منه قوله

وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من وافي منى أنا عارف

بنصب كل مفعول عارف الذي هو خبر أنا وما مفعولة ومعنى تعرفها طلب معرفتها في المنازل وإنما أهملت الضعفاء عن أن يتصرف فيها واختلفوا الظرف لتوسّعهم فيه وكذا تمتنع تقديم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه للفصل بينهما وبين معمولها باجني فلا يقال ماز يستطعمك أكلا ولا ماز يداضرب قائماً وان تردد فيها ما سمع كذا في يس لكن الظاهر جواز الأولى لأنهم لم يفصل من معمولها بما (قوله لم يبطل عملها) منه قوله

باهبة خزم لنوان كنت آمننا * فما كل حين من توالي مواليا

(قوله أن لا تتكرر) أي مع كون الثانية نافية لنفي الأولى كما صرح به المشرح لصيرورة الكلام إيجاباً وهي لا تعمل فيه وكذا أن كانت زائدة فيما يظهر قياساً على أن الزائدة ما إن كانت نافية مؤكدة للأولى لا مؤسسة فيبقى العمل كما في شرح القسطل واعتدله الدماميني وغيره كقوله

لا ينسك الأسى تأسيساً * مامن حمام أحدهم متصفا

(قوله فالأولى نافية والثانية نفي نفى فبقي اثباتاً) الاظهر في المعنى أن الأولى هي التي نفى في الثانية عن الخبر أي انتفى عدم قيام زيد فبطل عمل هذه العبارة ساقطة من غالب النسخ ومحوها بعد قوله ماماز يدقائم (قوله فان أبدل بطل عملها) لأن الإيجاب البديل إيجاب للبديل منه وهي لا تعمل في موجب على المختار (قوله في موضع رفع) أي بناء على أن الأعراب المحلى لا يختص بالمبنيات أو رفعه مقدراً لحركة الجار الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فشيء الثاني بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل أو التقدير لوجود محرز وهو كونه خبر المبتدأ ولا يعبأ به صفة (قوله وأجازه قوم) وحينئذ فشيء الثاني بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز ما على اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبر مبتدأ محذوف أي لا هو شيء الخ والاحتفاء بمعنى لكن (تنبيه) يجوز نصب شيء الثاني على الاستثناء مطلقاً وكذا على البديل من محل الأول أن أعمالها على القول الثاني ويمتنع على الأول لأن البديل عليه يمنع عملها ولا يجوز جره تبعاً للجار الأول مطلقاً لأن البناء لا يعمل في موجب فتدبر (قوله في أنه مرفوع) أي محلاً أو تقدير على ما مر لأنه خبر المبتدأ وما مفعولة (قوله سواء جعلت الخ) وعلى كونها محذوفة فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما مر (قوله وترجيح المختار) أي بيان وجه ترجيحه والحاصل أن الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا

ومجرور الشرط الخامس أن لا تتكرر ما فان تكررت بطل عملها نحو ما ماز يدقائم فالأولى نافية والثانية نفى نفى فبقي اثباتاً فلا يجوز نصب قائم وأجازه بعضهم الشرط السادس أن لا يبدل من خبرها موجب فان أبدل بطل عملها نحو ماز يدقائم في الشيء لا يعبأ به فشيء في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن ما أجازه قوم وكلام سدو به رحمه الله تعالى في هذه المسئلة يحتمل القولين المذكورين أعني القول بالاشتراط أن لا يبدل من خبرها موجب والقول بعدم اشتراط ذلك فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو ماز يدقائم الخ استوت اللغتان يعني لغة الجار ولغة تميم واختلف شراح الكتاب فيما يرجع إليه قوله استوت اللغتان فقال قوم هو راجع إلى

الاسم الواقع قبل الأول والمراد أنه لا يعمل لما فيه فاستوت اللغتان في أنه مرفوع

تركها

وهؤلاء الذين شرطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبرها موجب وقال قوم هو راجع إلى الاسم الواقع بعد الأول والمراد أنه يكون مرفوعاً سواء جعلت ما محذوفة أم تيمية هؤلاء هم الذين لم يشترطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبرها موجب وتوجيه كل من القولين وترجيح المختار منهما وهو الثاني لا يليق بهذا المختصر (ص) (ورفع معطوف بل لكن أو ببل * من بعد منصوب بما ألزم حيث حل) (ش) إذا وقع بعد خبر ما عاطف فلا يشأ ما أن يكون مقتضياً للإيجاب أو لا فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو بل ولكن فقول

ماز يد قائم الكن قاعداً أو بل قاعداً فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير لکن هو قاعد وبل هو قاعد ولا يجوز نصب قاعده عطفاً على خبر ما لأن ما لا يعمل في الموجب وإن كان الحرف العاطف غير مقتضٍ للإيجاب كالواو ونحوها جاز لرفع والنصب والختار النصب نحو ما زيد قائماً ولا قاعداً ويجوز الرفع فتقول ولا قاعده وهو خبر مبتدأ محذوف التقدير ولا هو قاعد ففهم من تخصيص المنصب وجوب الرفع بما إذا وقع الاسم بعد بل ولكن أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما (ص) وبعد ما وليس جواً بالخبر (١٢١) * وبعد لا وفي كان قد يحجر

(ش) تزداد الباء كشبر في الخبر المنفي بليس وما نحو قوله تعالى أليس الله بكاف عبده وأليس الله عز وجل ذي انتقام وما بـ الذي بغافل عما يعملون وما ربك بظالم للعبيد ولا تختص زيادة الباء بعد ما

بكونها حجة زية خلافاً لقوم بل تزداد بعدها وبعد التعمية وقد نقل سيبويه والزمخشري عنهما الله تعالى زيادة الباء بعد ما عن بني تميم فلا التفات إلى من منسح ذلك وهو موجود في أشعارهم وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك فرة قال لا تزداد الباء إلا بعد الحجازية ومرة قال تزداد في الخبر المنفي وقد وردت زيادة الباء قليلاً في خبر لا كقوله

فكن لي شقيعاً يوم لا ذو شفاعة
بغنى فتية عن سوادين
قارب
وفي خبر مضارع كان المنفي بـ كقوله

ركبهما الماتن وبفرض صحة السادس يعني منه شرط بقاء النفي لما صر (قوله ورفخ الخ) مفعول الزم ومن بعد متعلق برفع (قوله منصوب بما) مثله المجزور بالباء الزائدة فيتعين الرفع بعده أيضاً بمنع الجزلان الباء لا تزداد في الإثبات والنصب لماسياً (قوله خبر مبتدأ الخ) أي وبل ولكن حينئذ خوف ابتداء لأعطفان إذ لا يعطفان إلا المفرد فإطلاق العطف مجاز للشبه الصوري (قوله وهو خبر مبتدأ محذوف) أي لا عطف على المحل على التحقيق لأنه منسوخ (قوله جواً بالخبر) الباء بالعصر فاعل جر والخبر مفعوله (قوله وفي كان) أي وبعد وفي ما فيها وإن لم تكن ماضياً وأعم منه قول التسهيل وبعد وفي فعل ناسخ قال في شرحه كقوله

دعاني أخى والخليل بيني وبينه * فلما دعاني لم يجدني بقعد

فزداد الباء في المفعول الثاني ليجعل لكونه ناسخاً منقياً والقعد بضم الفاف والدال الأولى الضعيف (قوله في الخبر المنفي) أي إذا كان قابلاً للإيجاب ولم ينتقض نفيه وفي غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك بأحد وليس زيد إلا بقائم وقاموا ليس بزيد وهذه الباء لثأ كيداً في على الصحيح والمجزور بها على الأعمال منصوب بخلا أو تقدير أو على الأعمال مرفوع كذلك على ما صر ولم يقع خبرها في القرآن مجرداً عن الباء إلا وهو منصوب فيلحق عليه المقرون بها (تنبيه) الاسم إذا وقع في محل الخبر كالخبر على قلة كقراءة ليس البر بأن تولوا بنصب البر وقوله

أليس عجيباً بأن الفتى * يصاب ببعض الذي في يديه

(قوله فكن لي) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والفتيل خيط في شق النواة وهو مفعول مطلق أي ليس مغن اغناء قليلاً وسوادين قارب صحابي جليل هو قائل البيت ففيه التفات (قوله أجمع القوم) أي أشدهم حرصاً على الأكل وأعمل الأول بمعنى عجل بقرينة المدح والثاني على بابه وأمثله وإذ تعليلية لا ظرفية فيما يظهر (قوله في النكرات) متعلق بأعملت ولأناب فاعله وكيس حال من لا ومفعول مطلق أي عملاً كليس (قوله وقد تلى) من ولي الشيء بـ يـ ولا به أي تولاها ولا توات وان فاعله وذا العمل مفعوله والاشارة لأعمال ليس في البيت الأول لا لقوله في النكرات الخ لأن التنكير لا يشترط في أن كما وقد للتحقيق بالنسبة للآت وللتقليل في أن استعمالاً للشترك في معنييه فلا ينافي قول التوضيح وعمل لات أجمع من العرب على أن هذا الاجتماع لا ينافي قلة الوقوع والمراد أن العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها فلا ينافي قول الاخفش الآتي (قوله بشروط ثلاثة) اعلم أن شروط أعمال ما لا رتبة تشترط كلها في هذه الثلاثة أحرف الأعدم الافتتان بأن فانه لا تزداد بعدها أصلاً فلا حاجة إليه لکن يظهر قياساً على ما سبق في ما نأ كيد أن بمثلها لا يضرم لا يشترط غير ذلك في أن وأما الولايات فبزيدان بتنكير معموليهما وتختص لآبان لا تنفي الجنس نصوصاً والأعمات كآت وتختص لات بكون معموليهما اسمي زمان كساعة وحين وأن يحذف أحدهما

(١٦١ - (خضري) - أول) * وان مدت الایدی الى الزاد لم أكن * بأعمالهم إذا جشع القوم أعجل (ص) في النكرات أعملت كليس لا * وقد تلى لات وان ذا العمل * ومالات في سوى حين عمل * وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل (ش) تقدم أن الحروف العامة عمل ليس أربعة وتقدم الكلام على ما ذكره الولايات وان أمالات فذهب الحجاز بين أعمالها عمل ليس ومن ذهب تميم أعمالها ولا تعمل عند الحجاز بين الأشرط ثلاثة أحدها أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لارجل أفضل منك ومنه قوله

تعر فلا شيء على الارض باقيا * ولا دوزر عما قضى الله واقيا وقوله نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل * فبؤت حصنا بالكماء حصينا وزعم بعضهم أنهم قد عمل في المعرفة وأنشد للناطقة بدت فهل ذى ود فلما تبعتهما تولت و بقت حاجتي في فؤاديا وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها رلا عن جهات تراخيا واختلف كلام المصنف في هذا البيت فمرة قال انه مؤول ومرة قال ان القياس عليه سائق * الشرط الثاني أن لا يتقدم خبر دعاء على اسمها فلا تقول لا قائما رجل * الشرط الثالث أن لا ينقض النفي بالافلاتة تقول لا رجلا أفضل من زيد بنصب أفضل بل يجب رفعه ولم (١٢٢)

فشرط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله عز) أي تسلى وتبصر والوزير الملجأ والشاهد في الثاني صراحة أما الاول فان جعل الخبر باقيا فكذلك أو على الارض وباقيا حال كان فيه الشاهد بقرينة الثاني اذ تبعه التلويح (قوله اذ لا صاحب الخ) اذ ظرف لنصرتك وبؤت ماض مجهول من بؤاه الله منزلا أسكنه اياه والكماء جمع كمي وهو الشجاع المتكلم بسلاحه أي المتغطى به وهو متعلق بحصينا (قوله للناطقة) أي الجودي وهو قيس بن عبد الله الصحابي لا لذيابني ولما وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماه قصيدته التي أولها بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا * وانا نرجو فوق ذلك مظهرا فقال له إلى أين قال إلى الجنة فقال ان شاء الله ثم لما وصل قوله فيها

فلا خير في حلم اذ لم يكن له * بوادر تحمي صفوه أن يكبرا ولا خير في جهل اذ لم يكن له * حلیم اذا ما أورد الامر أصدرا

قال له صلى الله عليه وسلم لا يفض الله فاك فلم ينكسر له سن مع طول عمره قيل عاش مائتين وأربعين سنة في الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك (قوله بدت) أي ظهرت على حنف مضاف رفعه نصب بنزع الخافض لا مفعول لان بد لا زم أي بد افعالها كفعول الخ وبقت بتشديد اللقاف أي تركت وسواد القلب وسويداؤه وسوداؤه حبيته وباغيا أي طالبا (قوله مؤول) أي بان أنا نافع فاعل محذوف أي لا أرى باغيا من رأى البصرية فباغيا حال فلما حذف الفعل برز الضمير وأن ذلك الفعل خبره أي لا أنا أرى الخ فان قيل قد وقع في أمثلة سيبويه ما زيد قائما ولا أخوه قائما فاعل لافي المعرفة أجيب بأن لازمة والاسمان تابعان لمعمول ما اه تصریح (قوله أن لا يتقدم خبرها) أي ولا معموله غير الظرفي كما صر في ما (قوله فذهب أكثر البصريين الخ) يتخرج عليه قول بعضهم ان قائم بشد النون فاصله ان أنا قائم أي لست قائما حذف همزة أنا اعتباطا وأدغم ثم حذف الالف الاخيرة للوصل ومثل هذا في لکنها والله ربی فأصله لكن أنا فعل به ما صرسمع ان قائما على الاعمال أفاده في المغنى فلكن في الآية حرف استتراك مهمل لتخفيفها وأنا مبتدأ أول وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره جملة الله ربی والجملة خبر أنا قال الدماميني وأثبت ابن عامر ألف لكننا وصلا ورقفا تعويضا عن الهمزة وأثبتها غيره وقفا فقط على الاصل في ألف أنا (قوله الاعلى الخ) يؤخذ منه أن نقض النفي في معمول الخبر لا يضر كافي ما (قوله ان الذين الخ) أي ليس الاصنام الذين تدعونها عبادا أمثالكم بل أقل منكم لعدم حياتها وعقلها فكيف تعبدونها (قوله ز يدت عليها ناء التأنيث) أي لتقوى شبهها بليس اذ تصيرها بوزنها وهي لتأنيث لفظها كتاء ربت وثمت وحركت للساكنين ولفرقها من ناء الفعل (قوله ولات الحين) قدره معرفة لان المنفى حين خاص وهو الذي ينوصون فيه أي يهربون أي ليس حين مناصهم حين فرار أي ليس حاله ولا ينافي ذلك اشتراط تنكير

والفراء انها لا تعمل شيئا وذهب الكوفيون خلا الفراء انها تعمل عمل ليس وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر ابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني واختاره المصنف وزعم أن في كلام سيبويه رحمه الله تعالى اشار إلى ذلك وقد ورد السماع به قال الشاعر

ان هو مستوليا على أحد الاعلى أضعف المجانين وقال آخر

ان المرء ميتا باذنه حياته ولكن بان يبغي عليه فيخذله وذكر ابن جني في المنتجب ان سعيد بن جببر رضى الله عنه قرأ ان الذين تدعون

من دون الله عبادا أمثالكم بنصب العباد ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة فتقول ان رجلا قائما وان زيد القائم وان زيد قائما وأما

لات فهي لا النافية ز يدت عليها ناء التأنيث مقتوحة ومنه ذهب الجمهور وانها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن اختصت بانها لا يندكر معها الاسم والخبر معا بل انما يندكر معها أحدهما والكثير في لسان العرب حذف اسمها وابقا خبرها ومنه قوله تعالى ولات حين مناص بنصب الحين حذف الاسم وبقي الخبر والتقدير ولات الحين حين مناص فالحين اسمها وحين مناص خبرها وقد قرئ شذوذا ولات حين مناص برفع الحين على أنه اسم لات والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أي ولات حين مناص

كاننا لهم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذى الرفع الى آخر البيت وأشار بقوله * ومالات في سوى حين عمل * الى ما ذكره سيديويه من أن لا تعمل الا في الحين واختلاف الناس فيه فقال قوم المراد انها لا تعمل الا في لفظ الحين ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها وقال قوم المراد انها لا تعمل الا في أسماء الزمان فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان (١٢٣) ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة
مندم

والبغى مرتع مبتغيه وخيم
وكلام المصنف محتمل

للقوانين ويجزم بالثاني في
التسهيل ومنه ذهب الاخفش

انها لا تعمل شيئا وانها ان
وجد الاسم بعدها منصوبا

فناصبه فعل مضمر والتقدير
لات أرى حين مناص

وان وجد مرفوعا فهو
مبتدأ والخبر محذوف

والتقدير لات حين مناص
كأن لهم والله أعلم (ص)

﴿أفعال المقاربة﴾
ككان كاد وعسى لكن

ندر
غير مضارع لذين خبر

(ش) هذا هو القسم الثاني
من الأفعال الناسخة

للابتداء وهو كاد وأخواتها
وذكر المصنف منها أحد

عشر فعلا ولا خلاف في
انها أفعال الاعسي فنقل

الزاهد عن ثعلب انها
سوف ونسب أيضا الى ابن

السراج والصحيح انها
فعل بدليل اتصال تاء

الفاعل وأخواتها نحو
عسيت وعسيتم وعسيتن

معمولها لان محله في الظاهر دون المقدر (قوله كاننا لهم) أي حيننا كاننا لهم (قوله ولات ساعة مندم) أي ندم والجملة حال أي وليست ساعة ندمهم ساعة ندم أي لا تصلح له والمرتع مكان الرتع أي الرعى ومبتغيه طالبه ووخيم كشميل وزنا ومعنى خبر مرتع والجملة خبر البغى (قوله محتمل للقوانين) فعلى الاول يكون المعنى في سوى لفظ حين وعلى الثاني في سوى اسم حين فيعم لفظ الحين وغيره وتحصل انها لا تعمل في غير اسم زمان اتفاقا وأما قوله

لطف عليك للهفة من خائف * ينبغي جوارك حين لات محبر

فتقديره حين لات يوجد محبر أولات محبر له فهو اما فاعل أو مبتدأ لا اسمها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿أفعال المقاربة﴾

لم يقل كادوا أخواتها لانه لا دليل على انها أم بابها بخلاف كان لما صر قبل والمراد أصل القرب كسافر لا حقيقة الفاعلة لانه لا خبر فقط وقيد قال يلزم من وضعها القرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وأصل كاد كود بالواو الحكاية سيديويه كدت بالضم وكان قياسها أ كود كطأت أطول لكنهم قالوا كادشذوذا وجعله المصنف من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضنومة اه صبان وقولهم كدت بالكسر لا يدل على أن عينها ياء لاحتمال انه لبيان حركة العين تحكت فتحصل أنه لا يقال كاد كود ولا يكيد هذاني التي بمعنى قارب أما التي بمعنى المكسر فكاد يكيد (قوله ككان كاد) أي في العمل وعدم الاستغناء بالرفع لا مطلقا كما يفيد قوله لكن ندر الخ أي فتخاله في ذلك وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كما سيأتي ولا يتقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسط مقترنا بان كما صححه ابن عصفور والدمامي ويجوز حذفه ان علم الحديث من تأني أصاب أكاد ومن عجل اخطأ أو كاد وفي انها لا تزاد بخلاف كان في الجميع ولذا أفردت عنها باب (قوله تاء الفاعل) أي الواحد وأخواتها أي تاء المثني والجمع ونون النسوة والتسكيم مع غيره كما مثل بعضه (قوله وهي كاد وكرب الخ) زاد في التسهيل أدلى وفي بعض نسخه وألم (قوله على الرجاء) بالمد وأصله الطمع في الامر المحبوب لكن المراد هنا ما يعم الطمع في الخير محبوبا والاشفاق أي الخوف منه مكرها ففيه تغليب كافى يس وقد اجتمع في آية عسى أن تسكر هو شيئا الخ فالاولى للترجي والثانية للاشفاق كما قاله الدمامي نظرا للواقع ونفس الامر وعكس الشئ نظرا الى حال مخاطبين وما عندهم وعسى في الآية تامة وأن والفعل فاعلها (قوله على الانشاء) أي الشروع في العمل ولذلك تسمى أفعال الشروع (قوله وهي جعل وطفق الخ) زاد المصنف في غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقوله

هبت ألوم القلب في طاعة الهوى * فليج كافي كنت باليوم مغريا

وينبغي عند شريع وزاد الرضى أقبل وقرب وفي الشذور هلهل كقوله

وطئنا ديار المعتدين فهل هلت * نفوسهم قبل الامانة تزهق

قال في النكت ولم أقف عليه لغيره بل جزم في التسهيل بانها لدنو الخبر وكذا في الجامع وغيره (قوله من باب تسمية الخ) مثله في التوضيح واعتراض بان شرط هذه التسمية ان يكون السك مكرها حقيقة كتسمية

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة وليست كلها للمقاربة بل هي على ثلاثة أقسام أحدها ما دل على المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك والثاني ما دل على الرجاء وهي عسى وحري وأخلاق والثالث ما دل على الانشاء وهي جعل وطفق وأخذ وعاق وأنشأ فتسميتها بأفعال المقاربة من باب تسمية السك باسم البعض وكلها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسمها لها ويكون خبره خبرا لطفيا في موضع نصب وهذا هو المراد بقوله ككان كاد وعسى لكن الخبر في هذا الباب لا يكون

الامضارع نحو كاد زيد يقوم وعسى زيد أن يقوم ونذر مجيئه اسما بعد عسى وكاد كقوله
أكثر في العذل ما حدا دائما
لا تكثرن اني عسيت صائما وقوله
فأبت الى فهم وما كدت آيها
وكم مثلها فارقته وهي تصفر وهذا هو مراد المصنف بقوله
لكن نذر الى آخره لكن في قوله غير مضارع ايها
فانه يدخل تحته الاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والجملة الفعلية بغير المضارع ولم
يتدرج في هذه كلها خبرا عن عسى وكاد بل الذي
نذر مجيء الخبر اسما وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبرا
عن هذين (ص)
وكونه بدون أن بعد عسى
نزر وكاد الامر فيه عكسا
(ش) أي اقتران خبر عسى
بأن كثير ونحوه من
أن قابل وهذا منهج
سبويه ومنهجه جمهور
البصريين أنه لا يتجرد
خبرها من أن الا في الشعر
ولم يرد في القرآن الا مقترنا
بان قال الله تعالى فعسى الله
أن يأتي بالفتح وقال عز
وجل عسى ربكم أن يرحمكم
ومن وروده بدون أن قوله

المركب من كلمين فكثر كلة وأما تسمية الاشياء المجتمعة بالتركيب باسم بعضها فتغليب كالمقربين فكان
الأنسب أن يقول فعلت البهض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي على أنه قيل ان الجميع للفتارة اذا الشروع
في الفعل يلزمه القرب منه ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا محذور ولا تغليب (قوله الامضارع) أي ولا
يرفع الا ضمير اسمها الا الظاهر ولو سببها في غير عسى لان وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها
لا يغيره فلا بد فيه من ضميره ليتحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقلة كقوله
وأسميته حتى كاد مما أبشه * تكلمني أحجابه وملاعبته
وقوله وقد جعلت اذا ماقت يشقني * نوبى فأنهض نهض الشارب السكر
وكننت أمشي على رجلين معتدلا * فصرت أمشي على أخرى من الشجر
وأولان نوبى وأحجابه بدلا اشتغال من اسم جعلت وهو التاء وامم كاد وهو ضمير يرجع لربعية قبله وفاعل
يشقني وتكلمني ضمير البدل لتقدمه رتبة ولانه المقصود بالحكم والفعلان خبران لعامل البدل المقدر فاغنيا
عن خبر المذكور أما خبر عسى فيرفع السببي بلا فلة خلافا لابي حيان في النكت الحسان والمراد بالسببي هنا
الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جازنا حفير زياد
يرفع جهده أي وما الذي يقال فيه عسى الحجاج يبلغه جهده أما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد
فيه أي يبلغ الحجاج جهده به (قوله ونذر مجيئه اسما) أي شذ كما في التوضيح وليس من ذلك فطفاق
مسحابل الخبر محذوف أي فطفاق يسمح السيف مسحا بسوق الخيل أي أرجلها وأغناقها فمسحا مصدر
مبين للنوع لتعاقب ما بعده لا مؤكدة حتى يتنوع حذف عامله (قوله ملحاح) اسم فاعل من الح في القول
دارم تكراره وصائما أي مسكاعن خطابك أو سماع كلامك وهو محل الشاهد ومثله قول الزباء عسى الغوير
أبؤسا تصغير غار اسم ماء لكاب وأبؤس أي شدة تدجع بؤس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين
لكن صوب في المعنى انه مما حذف منه كان أي يكون ذا أبؤس لبقاء عسى على استعمالها الاصل اه
وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت الآتي وما كدت أكون آيها ومثله يقال في عسيت أكون صائما أفاده
المصرح (قوله فأبت) أي رجعت وفهم قبيلة وآيها أي راجعا محل الشاهد وكم خبرية بمعنى كثير مبتدأ
ومثلها بالجر تمييز لها وفارقته خبر وتصغر بالفاء مضارع صفر كتهب يتهب أي خلا ومضارع أصفر كما كرم
يكرم بمعناه (قوله لكن في قوله الح) أشار الاشمونى لجوابه بان فيه تقدير العطف أي هذين وأخواتهما
لانه ورد في غيرهما كون الخبر جملة اسمية وماضوية أي فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج الى
اثبات وروده ظرفا ومجرورا أيضا والا فلا ولي الجواب بان الحكم بالنذور على غير المضارع يكفي في صدقه
ثبوته لبعض أفراده وان لم يثبت للجميع فالاسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بني زياد * من الا كوار مرتعها قريب
والقلوص النافقة الشابة والا كوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كما في الصبان أي جعلت ترعى قرب المنازل
لضعفها والماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا بناء على ان اذا
ظرف لا يرسل مجرد عن الشرط والا فاعلم بجملة الشرط وجوابه ولك جعله جملة ماضوية على هذا أيضا باعتبار
أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها والشرط قيد له لاسيما مع كون أرسل عاملا في اذا فهو أول الجملة في
الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أي لان المترجي مستقبل فيناسبه أن لاستقبالها ومن ثم خص الجمهور
عندهما بالشعر كما في الشارح ويحتاج في صحة الاخبار بها عن الذات الى تأويل كالصدر الصريح أي عسى
زيدا أن يقوم أو عسى حال زيد أن يقوم * لكن قال السيد المصدر المؤول يصح حمله على الذات بلا

تأويل كزبد اما ان يقول خيرا أو يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف التصريح (قوله عسى
الكرب الخ) بعده فيأمن خائف ويفك عان * ويأتي أهله المائي الغريب

وأسميت فيه بضم التاء ويروي بفتحها على انه جرد من نفسه شخصا مخاطبه واسم يكون ضمير الكرب
وجملة وراءه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه خبرها لان خبر عسى لا يرفع الا ضمير اسمها أو سببها
المضاف لضميره و فرج أجنبي منه كذا في التصريح والسماعيني وغيرهما وانظر ما صنع في قوله عسى فرج
يأتي به الله فان فاعل يأتي لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم وإنما حصل الربط بينهما بالهاء من به فقطضي
ذلك انه لا يشترط السبب بالمعنى المذكور بل يكفي ملاسته للضمير بأي وجه كالهاء من وراءه ويؤيد ذلك
تجوز ابن اياز كافي التصريح جعل يكون تامة ووراءه متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لضمير الاسم
لان القصد المحكم بوجود الفرع عقب كره لا بوجود الكرب لانه حاصل فتأمل برأي سديد ولا تسكن
أسير النقيمة (قوله عسى فرج الخ) قبله

عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر
ولان تسكون الا الى الله وحده * فن عنده تأتي الفوائد والبشر

عسى فرج الخ وبعده

اذ لاح عسر فارح يسرا فانه * قضى الله أن العسر يعقبه يسر

و ضمير انه وله للجلالة وليس الاول للشأن لتقدم مرجعه مع احتياج الثاني الى ذلك المرجع وله خبر عن أمر
وفي خليفته حال وكل يوم ظرف للخبر (قوله أن يتجرد الخ) أي لدلالته واضعا على قرب الخبر فكأنه
مشرع فيه حال لا مستقبل وقرن بها قليلا لانظر الاصلها من استقبال خبرها وان كان قريباً ومثله في ذلك
كرب (قوله فندبحوها الخ) لا يناقضه وما كادوا يفعلون الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقارنته لعدم
اتحاد زمنهما الذي هو شرط التناقض اذ المعنى فندبحوها بعد أن امتنعوا حتى لا يقر بوامنسه ولا تناقض في
ذلك وأما الجواب بان كاد نفيها اثبات وعكسه فباطل لانها كسائر الافعال يتسلط النفي على معناها وهو
مقاربة الخبر ويلزمه نفي الخبر بالاولى ولذا كان قوله تعالى لم يكديرها أبلغ من لم يرها لان نفي الرؤية لا ينفي
مقارنتها بخلاف عكسه وكذا قول ذي الرمة

اذا غبر النأي المحبين لم يكبد * رسيس الهوى من حبه مية يبرح

أبلغ من لم يبرح أي لم يذهب كالأخفى (قوله من بعدما كاد الخ) اسم كاد ضمير القوم المعلوم من ذكر
المهاجرين والانصار قبله وقلوب بدل منه وتزيغ بالفوقية فاعله ضمير القلوب لتقدم مهاربة كما مر في تكامني
أعجازه لا القلوب نفسها الا يخبر عن ضمير الاسم افعلى قراءته بالتحية فلا يصح كون القلوب فاعله
لما ذكر ولا ضميرها لوجوب تأنيث الفعل المسند لضمير المؤنث قال السماعيني بل هو على اضمار الشأن اه
أي فاسم كاد ضمير الشأن لانه فاعل يزيع اذ ليس بعده جملة تفسره ولانه لا يرفع الا ابتداء أو نواسخه
لكن حينئذ يخبر عن ضمير الاسم الا أن يخص هذا الشرط بغير ضمير الشأن لان جملة المضارع لكونها
مفسرة له كأنها عينه وذلك أبلغ في الربط من اشتمالها على الضمير فتأمل (قوله ان تفيض الخ) يقال فاض
الرجل يفيض فيضاً وفيوضاً وفيضاً بالاضاد أو الظاء بدلها اذ مات وكذلك فاضت نفسه وفاظت أي خرجت
روحه عن أبي عبيدة والفراء قالوا والاضاد تميم والظاء لقيس ومنع الاصحى فاظت نفسه بالظاء وفاض مع
النفس وغيرها لان الفيض للسمع والماء وإنما يقال فاظ اذ مات كذا في الصحاح بزيادة وبه يعلم مافي
السجاعي والريطة بفتح الراء وسكون التحتية وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة وقد تطلق على

عسى الكرب الذي

أسميت فيه

يكون وراءه فرج قريب

وقوله

عسى فرج يأتي به الله انه

له كل يوم في خليفته أمر

وأما كاد فقد ذكر المصنف

أنها عكس عسى فيكون

الكثير في خبرها أن يتجرد

من أن ويقبل اقترانه بها

وهذا بخلاف ما نص عليه

الاندلسيون من ان اقتران

خبرها بان مخصوص بالشعر

فن تجرده من أن قوله

تعالى فندبحوها وما كادوا

يفعلون وقال من بعدما كاد

تزيغ قلوب فريق منهم

ومن اقترانه بأن قوله صلى

الله عليه وسلم ما كدت أن

أصلي العصر حتى كادت

الشمس أن تغرب وقوله

كادت النفس أن تفيض

عليه

اذ ضا حشور ريطة وبرد

(ص)

وكعسى حرى ولكن جعلها * خبرها حتما بان متصلا
 (ش) يعنى أن حرى مثل عسى في الدلالة على رجاء الفعل لكن يجب افتراض خبرها بان نحو حرى زيد أن يقوم ولم يجرد خبرها من أن
 لافى الشعر ولا في غيره وكذلك الخلق تلزم أن في خبرها نحو الخلق السماء أن تظطر وهو من أمثلة سيبويه وأما أوشك فالسكندر افتراض
 خبرها بان ويقل حذفها منه فن افتراضه بها قوله
 ومن تجرده منها قوله
 (ص) ومثل كاد في الاصح كرا * وترك أن مع ذى الشروع وجبا
 (ش) لم يذكروا سيبويه في كرب
 (١٣٦)

كل ثوب رقيق وجعهار ياط ككابة وكلاب والبرود جمع برود نوع من الثياب والمراد انه صار حشوا كفانه
 (قوله وكعسى) خبر عن حرى بفتح المهملة والراء وحتما صفة المصدر محذوف أى اتصالا حتما (قوله والزمو
 الخ) يصح في كل من الخلق وان كونه مفعولا أولا أو ثانيا لان اللزوم من الجانبين ومثل حرى حال من
 الخلق (قوله وبعد الخ) متعلق بنزرا الذى هو خبر عن انتفاء بالقصر للضرورة لان التقاء الهمزتين من
 كلمتين لا يجوز حذف احدهما اختيارا اذا اتفقا في الحركة (قوله لكن يجب الخ) انما وجبت فيهما
 دون عسى مع ان الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل لان عسى هي الاصل والشبهة فيه فاغتنت عن لزوم أن
 بخلافهما (قوله وأما أوشك الخ) انما خالفت كاد وكرب مع ان الثلاثة عند المصنف للقرب المرجح
 للتجريد لان أصل وضعها للسرعة كأوشك فلان يوشك ايشا كأى أسرع السير ووشك البين سرعة
 الفرق ثم عرض استعمالها في القرب لترتبها على الاسراع فذلك خالفتهما اما على ما ذكره الشاطبي عن
 الشاويين وغيره من انها للرجاء كعسى فالأمر ظاهر لكن كان حقه اللزوم أن كبرى وأخلاق اذ لم تشتر
 في الرجاء اشتهار عسى فتأمل (قوله غرائه) بكسر الميم وشدة الراء أى غفلاته والبيت من المنسرح
 (قوله وترك أن الخ) استفيد من النظم أن خبر هذه الأفعال أربعة أقسام ما يجب افتراضه بأن وهو حرى
 وأخلاق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب افتراضه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد
 وكرب (قوله بمحذو) بمهملتين بعد التحتية أى يغنى للابل التسرع والسائق هو الذى يسوقها (قوله
 وطفق) بالهاء والموحدة بدلا كفتح فيهما (قوله وزعم المصنف الخ) نقل الطبراني عن شرح
 مسلم للنووي ان سيبويه كثيرا ما يبدل زعم النسبة الى القائل لا لغيره فليحتمل كلام الشارح عليه
 (قوله من جواه) أى شدة رجده وخزنه (قوله سقاها) أى العروق المذكورة في قوله
 * مدحت عروقا للندى مصت الثرى * وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها بمعنى الفرس الخفيفة لحم
 العارضين اذ لا يناسبه الجمع فى أعناقها لان الشاعر بهجوجاعة بانهم حديثون فى الغنى وأصلهم الفاقة كما
 فى العيني والاحلام العقول والسجل بالفتح الدلو العظيمة مملئة كفى القاموس أو التى فيها ماء وان قل
 وتقطعا أصله تنقطعا صبان (قوله لا غير) لعاطفه لغير على أوشك فهو مبنى على الضم فى محل جر أى
 لا لغيرهما مكودى (قوله فوشكة الخ) خبر عن أرضنا وفيه ضمير هو اسمها وأن تعود خبره وخلاف بمعنى
 بعد كقوله تعالى فرح الخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ووحوشا خبر تعود أى تصير وهو بفتح الواو

فيكون السكندر فيها تجر يد
 خبرها من أن ويشك
 افتراضه بها فن تجر يد قوله
 كرب القلب من جواد يذوب
 حين قال الوشاة هند
 غضوب
 وسمع من افتراضه بها قوله
 سقاها ذو والاحلام سجلا
 على النظم
 وقد ذكرت أعناقها ان
 تقطعا
 والمشهور في كرب فتح الراء
 ونقل كسرهما أيضا معنى قوله
 وترك أن مع ذى الشروع
 وجبا
 أن ما دل على الشروع
 فى الفعل لا يجوز افتراضه
 خبره بان لما بينه وبين أن
 من المنافاة لان المقصود به
 الحال وأن للاستقبال وذلك
 نحو وأنشأ السائق محذو
 وطفق زيد يدعو وجعل
 يتكلم وأخذ بنظم وعاق
 يفعل كذا (ص)

واستعملوا مضارا لا أوشكا * وكاد لا غير وزادوا موشكا (ش) أفعال هذا الباب لا تنصرف الا كاد وأوشك أى
 فانه قد استعمل منهما المضارع نحو قوله تعالى يكادون يسطون وقول الشاعر * يوشك من فر من منيته * وزعم الاصمعي انه لم يستعمل
 يوشك الا بالفظ المضارع ولم يستعمل أوشك بالفظ الماضى وليس بجديد بل قد حكى الخليل استعمال الماضى وقد ورد فى الشعر كقوله
 ولوسئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
 نعم الكثير فيها استعمال الماضى وقول المصنف وزادوا موشكا معناه أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من أوشك
 كقوله
 فوشكة أرضنا تعودا * خلاف الانيس وحوشا يابا
 وقد يشعر تخصيصه أوشك بالذكرا أنه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك بل قد ورد استعماله فى الشعر كقوله

أموت أسي يوم الرجم واني * يقيناً الرهن بالذي أنا كأند وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب وأفهم كلام المصنف أن غير كاد وأوشك من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل وحكى غيره خلاف ذلك وحكى صاحب الانصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من عسى قالوا عسى عسى فهو عاس وحكى الجوهري مضارع طفق وحكى الكسائي مضارع جعل (ص)
بعسى أخلوق وأوشك قد يرد * غنى بأن يفعل عن ثاب فقد (ش) اختصت عسى وأخلوق وأوشك بأنها تستعمل ناقصة وتامة فاما الناقصة فقد سبق ذكرها وأما التامة فهي المستندة إلى أن والفعل نحو عسى أن يقوم (١٢٧) وأخلوق أن يأتي وأوشك أن يفعل فان

والفعل في موضع رفع فاعل عسى وأخلوق وأوشك واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها وهذا اذا لم يل الفعل الذي بعده أن اسم ظاهر ويصح رفعه به فان وليه نحو عسى أن يقوم زيد قد ذهب الاستاذ أبو علي الشلو بين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعده أن وأن وما بعدها فاعل بعسى وهي تامة ولا خبر لها وذهب المبرد والسرياني والفارسي إلى تجزئته ماذ كره الشلو بين وتجزئته وجه آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعده أن مرفوعاً بعسى اسمها لها وأن والفعل في موضع نصب بعسى وتقديم على الاسم والفعل الذي بعده أن فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وان تأخر لانه مقدم في الرتبة وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث فتقول على منهج غير

أي متوحشة وبضمها أي ذات وحوش ويبدأ بفتح التحتية بعدها موحدان أي خراباً (قوله أموت أسي) أي خراباً الرجم بكسر الراء والجيم اسم موضع وقع به حرب ورهن أي مروهون وكأند بالهمز التي ترسم ياء بلا نقط لماسياً في الابدال وخبره محذوف أي كأند آتية كافي شرح الكافية وتصويب الموضح انه بالوحدة من المكابدة على غير قياس اذ قياسه مكابدة كقائل فلا شاهد فيه رجوع عنه في شرح الشواهد الكبرى فقال ظهر لي أن الحق مع الناظم اه تصریح وقد يقال لا شاهد فيه على الاول أيضاً الاحتمال انه من كاد التامة بالاتقدير خبر أي بالذي أنا فأقرب من فعله كما قالوا ان قوله

أبني ان أباك كارب يومه * فاذا دعيت إلى المكارم فاعجل

لا يدل على محي اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال أنه من التامة كقوله كرب الشتاء أي قرب والاصل كارب يومه بالرفع أي قرب يوم وفاته ولا يرد انه لم يأت من أفعال الباب تاماً غير ما في البيت الآتي لان المراد به المكتنى بأن يفعل لا مطلقاً فتدبر (قوله عسى عسى) قيل وعسى يعسواً أيضاً فهو داري ويأتي (قوله مضارع طفق) أي ومصدره أيضاً كصدر جلس وفرح (قوله مضارع جعل) كقوله ان البعير ليهم حتى يحعمل اذا شرب الماء سجد وفيه شدة وذوق وقع الماضي خبراً كما مر في ارسال رسولاً فاما خص من الشرح أن ما ورد له المضارع خمسة وزيد عليها كرب يكرب كنعصر ينصر وما ورد له اسم فاعل اثنان وزاد الموضح كارب يومه وقد علمت ما فيه واستعمل المصدر لثلاثة لطف كاسر ولا وشك ايضاً كاولسكاد كوداومكادا وكيدا بقلب الواو ياء هذا حاصل ما في التوضيح وشرحه (قوله أوشك قد) بسكون الكاف لا وزن فتدغم في القاف فتصير قافاً مشددة (قوله غنى بأن يفعل عن ثاب) أي عن أن يكون لها ثاب لتماها فلا خبر لها أصلاً كما هو منهج الجمهور وأما عند الناظم فهي ناقصة وان يفعل سد مسد معمولاً بها كما سد مسد المفعولين في أحسب الناس أن يتركوا ولا يضر كونه في محل نصب ورفع لانه باعتبارين كافي أعجبتني كونه مسافراً وكان المناسب للشارح حله على منهجه بأن يقول غنى عن ثاب أي وعن الاول أيضاً وانما سكت المصنف عن هذا الوقوع أن بفعل في محله فاعلاً عنه وواضح (قوله الشلو بين) بفتح الشين وضم اللام وقد تفتح وينطق بما بعد الواو بين الفاء والوحدة لانه لفظ أعجبتني كما ذكره اللسانيني (قوله وتجوز وجه آخر) أورد عليه التباس اسم عسى وأصله مبتدأ بفعل الفعل بعدها وقد منعوا تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل وقد يجب بان هذا اللبس لا محذور فيه هنا لان الجلة لم تزل فعلية لتصديرها بعسى بخلافه هناك فان الجلة تخرج عن الاسمية إلى الفعلية اه ويرده جواز كونه حيداً مبتدأ مؤخر أو جلة عسى خبره وفيها ضمير فتنتقل إلى الاسمية كما ذكره الاشعوني في شرح التوضيح أفاده سم وهو يؤيد ما مر في وليس كل النوى (قوله مرفوعاً بعسى) قال سم هل يجوز ذلك اذا لم يقرن الفعل بأن كعسى يقوم زيد اه واستظهر الصبيان الجواز ان قدرت أن مع الفعل

الشلو بين عسى أن يقوموا الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقوم الزيدان فتأتي بضمير في الفعل لان الظاهر ليس مرفوعاً بل هو مرفوع بعسى وعلى رأى الشلو بين يجب أن تقول عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن يقوم الزيدان فلا تأتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده (ص) وجرد عسى أو رفع مضراً * به اذا سم قبلها قد ذكرنا اختصت عسى من بين سائر أفعال هذا الباب بانها اذا تقدم عليها اسم جار أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم (ش) وجاز تجزئتها عن الضمير وهذه

لغة الحجاز وذلك نحو يز يد عسى أن يقوم فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد وان يقوم في موضع نصب بعسى وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى وان يقوم في موضع رفع بعسى وتظهر الفائدة ذلك في التأنيت والتثنية والجمع فتقول على لغة تميم هند هست أن تقوم والز يدان عسيا أن يقوم (١٢٨)

والاوجب لعدم ما يصلح لفوعة عسى حيث لا غيره (تنبيه) يمتنع كون الظاهر اسم عسى في عسى أن يضرب يز يد عمر الثلاثي فصل بين صلة أن وهي يضرب ومعمولها وهو هرا بواجب هوز يد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ان نصب مقاما يبعثك على الظرفية أو غيرها فان جعل مصدر المندوف أى فتقوم مقاما جازا لامر ان (قوله لغة الحجاز) عليها قوله تعالى لا يستغفر قوم من قوم عسى أن يكونوا (قوله) وأما غير عسى الخ صريح في أن اخلاوق وأوشك يجب فهما الاضمار ولكن نص المرادى والاشموني وغيرهما على انها كعسى (قوله وانتقا) بكسر التاء الفوقية ففان مصدر انتقا أى اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وز كن أى علم لكونه الاصل والمشتهر والله أعلم

(ان واخواتها)

(قوله وهى ستة أحرف) زاد الموضح عسى في لغة حملا على لعل لكونها بمعناها وانما يكون اسمها ضمير نصب متصلا كقوله * فقلت عساها نار كاس وعلاها * وهى حيث كسرت حرف كامل وفقا للسيراني وخلافا للجهموري في اطلاق فعليتها ولا بن السراج وتعلب في اطلاق حرفيتها اه والحاصل ان نحو عساك وعساها فيه ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه انها حرف كامل ومذهب المبرد انها على أصلها تعمل عمل كان لكن انعكس طرفا الاسناد فما كان مبتدأ فى الاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدما وجعل خبره اسمها مؤخرا فالضمير على هذين في محل نصب ومذهب الاخفش انها على أصلها والضمير اسمها في محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ويرد رفع الخبر في البيت المار بأن النباية انما سمعت في المنفصل نحو ما كما أنت لافى المنصل وأما قوله * يا ابن الزبير طامع سيكا * فالكاف بدل من التاء بدلا تصريا لانيابة (قوله فاسقط أن الخ) وانما لم يسقط كان مع ان أصلها ان المكسورة والكاف لا تنسخ هذا الاصل بصورتها كلمة واحدة بدليل ان الكاف لا تتعلق بشئ ولا تجر ما بعدها عند الجمهور وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم أصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة (قوله للتوكيد) أى منسوب له من نسبة الجزئى لكانه لان توكيدهما جزئى من مطلق توكيد أو اللام زائدة أى معناهما التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع ايجابية كان زيدا قائم أو لاخوان الله لا يظلم الناس شيئا فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع انها بمعنى المصدر فمضى علمت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جر يانه على قوله قلت كونها بمعنى لا يوجب مساواتها لمن كل وجه سم (قوله للتشبيه) أى المؤكدات كها من الكاف التشبيهية وان المؤكدة والاصل ان زيدا كاسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الحمزة للجار ثم صاروا كلمة واحدة ولا يليها الا المشبه وأما الكاف ومثل فيليهما المشبه به قال في المعنى أطلق الجمهور كونها للتشبيه وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فان كان وصفا وظرفا أو فعلا كانت للظن قال السكوفيون وترد للتحقيق كقوله

فأصبح بطن مكة مشعرا * كان الارض ليس بها شام

أى لان الارض الخ وللتقرير نحو كانك بالفرج آت وبالاستاء مقبل وكانك بالدينالم تكن وبالأخرة لم تزل وقد اختلف في اعراب ذلك فقليل الكاف اسم كان على حذف مضاف في الاولين وما بعد الجار خبرها أى

الحجاز هند عسى أن تقوم والز يدان عسى أن يقوموا والز يدون عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن وأما غير عسى من أفعال هذا الباب فيجب الاضمار فيه فتقول الز يدان جعلنا ينظمان ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول الز يدان جعل ينظمان كما تقول الز يدان عسى أن يقوموا (ص)

والفتح والكسر أجزأى السين من

نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

(ش) اذا اتصل بعسى

ضمير مرفوع وهو لتسكلم نحو عسيت أو مخاطب نحو

عسيت وعسيتا وعسيت وعسيتان أو لغايات نحو

عسين جاز كسر سينها وفتحها والفتح أشهر

وقرأ نافع فهل عسيتم ان توليتم بكسر السين وقرأ

الباقون بفتحها (ص)

(ان واخواتها)

لان أن ليت لكن لعل * كأن عكس ما لكان من عمل

كان زيدا عالم بأنى *

كفو ولكن ابنه ذو صغف

(ش) هذا هو القسم الثانى من الحروف الناسخة لا ابتداء وهى ستة أحرف ان

وأن وكان ولكن وليت راعى وعد هاسيويه خسة فاسقط ان المفتوحة لان أصلها ان المكسورة كاسيا أى ومعنى ان وأن للتوكيد ومعنى كأن للتشبيه ولكن

كان

كان زمانك مقبل بالفرج أو بالشتاء وأما الاخيران فاحسن ما قيل فيهما كما قاله الرضى ان الخبر محذوف ولم تكن حال بدليل روايته بالواو كقولهم كأنى بالليل وقد أقبل و بالشمس وقد طلعت والاصل كأنك تبصر الدنيا حال كونها لم تكن وكأنى أبصر الليل الخ حذف الفعل وزيدت الباء اه ولولا ورود بالواو لا يمكن جعل لم تكن خبرا والباء بمعنى في متعلقة به وقيل الظرف خبر ولم تكن حال لما ذكر (قوله للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته كزبد شجاع لكنه ليس بكريم أو باثبات ما يتوهم نفيه كزبد شجاع لكنه كرم وما قام زيد لم يكن عمر وإذا كان بينهما ملازمة كالبسة الكرم والشجاعة هذا هو التعريف السالم من التكاف وأما قولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه فظاهره فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفًا على ثبوته أو بالجزم عطفًا على الهاء إذا المعنى على الأول أو برفع ما يتوهم نفيه وعلى الثانى أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه وإذا كان النفي أو ثبوت النفي متوهمًا شئ فأى حاجة لنفى ذلك الشئ بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أى أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي اثبات كما أن المراد فى الاول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستدراك غالبى إذ قد ترد لجزم التوكيد كإوجاه زيد لا كرمته لكنه لم يحجى أ كدت لو فى نفي الحجى وكذا ما زبد ساكن لكنه متحرك وقيل لا يخرج عنه أصله وهو المشهور لكن فسروه بخلافه حكم ما بعدهما قبلها وإن لم يندفع به توهم فلا تقع الابتناء بين متغايرين أما بالتناقض كما ذكرنا والتضاد كما زبد أبيض لكنه أسود وكذا بالخلاف كما اختاره الرضى كما يدرأه لكن ضاحك وقيل يمنع هذا أفاده فى المعنى مع زيادة (قوله وفى غير الممكن) أى الممتنع وهو لا كثر فيه ولا يكون فى الواجب كيت غدًا يحجى وأما فتمنوا الموت فالمراد تمنوا تحجى له وهو مستحيل (قوله الا فى الممكن) أى المتوقع أما الممكن فى النفي فغير متوقع فهذا فرق ثان ولا يرد قول فرعون لعلى أبلغ الأسباب الخ لأنه يمكن متوقع فى زعمه الباطل (قوله والاشفاق فى المكروه) أى الخوف منه كقدوم العدو فى مثاله وأما التمثيل له بلعل العدو هالك فباطل لأن هلاكه محبوب لا مكروه ولا بد من كونه المكروه ممكنًا كالمحبوب ولا يرد قوله تعالى فاعللك تارك بعض ما يوحى الخ لأن التارك والضيق بممكنان فى ذاتهما وإن استعلا عقلًا بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لأن دليل عصمته عقلى (فائدة) اختلاف فى لعل وعسى فى كلامه تعالى لاستحالة ترقبه غير الموثوق به إذ علمه محيدًا فقليل للتحقيق والوقوع ويرد عليه فاعللك تارك الخ وقيل انهما باعتبار حال الخطابين فالرجاء والاشفاق متعلقان بهم كالشك فى أو يؤخذ من التصريح أن معناهما فى القرآن أمر بالترجى والاشفاق (قوله عكس عمل كان) انما عملت زفعا ونصبا كالأفعال لانها أشبهت كان فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما وأشبهت مطلق الماضى لفظا فى البناء على الفتح وكونها ثلاثية فأكثروا معنى لكونها بمعنى أ كدت وتعتبت مثلا وعملت على عكس الفعل تنبيه على الفرعية ولم ينبه عليها فى ما أخواها مع جملة على ليس لظهور فرعيةها بعد اتفاق العرب على أعمالها (قوله فتنصب الاسم) أى اتفاقا بخلاف الخبر قال فى التسهيل ما لا تدخل عليه دام من المبتدأ والخبر لا تدخل عليه هذه الاحرف أى فلا تدخل على المبتدأ لازم الحذف أو الابتداء أو التصدير إلا ضمير الشأن الى آخر ما مر فى كان وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلقى فيها جاذرا وظباء

فاسم ان ضمير الشأن محذوف لا من الشرطية لازومها المصدر وقد كثر فيها حذف ضمير الشأن ومنه كما قاله المصنف حديث ان من أشد الناس عندا يوم القيامة المصرون وليست من زائدة فى اسم ان خلافاً للسكائى ولا تدخل على خبر طابى ولا انشائى وأمانحو ان الله نعم ما يعظكم به انهم ساء ما كانوا يعملون فهو ما على تقدير القول كقوله ان الذين قتلتم أمتس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

للاستدراك وليت للتمنى
ولعل للترجى والاشفاق
والفرق بين الترجى والتمنى
ان التمنى يكون فى الممكن
نحو ليت زيدا قائم وفى
غير الممكن نحو ليت
الشباب يعود يوما وإن
الترجى لا يكون الا فى
الممكن فلا تقول لعل
الشباب يعود والفرق بين
الترجى والاشفاق ان
الترجى يكون فى المحبوب
نحو لعل الله يرجنا
والاشفاق فى المكروه
نحو لعل العدو يقدم وهذه
الاحرف تعمل عكس
عمل كان فتنصب الاسم

وترفع الخبر نحو ان زيد قائم فهي عاملة في الجزأين هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنها لا عمل لها في الخبر وانما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول ان وهو خبر (١٣٠) المبتدا (ص) وراع هذا الترتيب لافي لذي * كايث فيها وهذا غير البدي

أوعلى استعمال نعم وشبهها خبرا لا انشاء واستثنى في المعنى أن المفتوحة المخففة فيكون خبرها جلة دعائية كقراءة أن غضب الله عليها بسكون النون وغضب كفرح وقولهم أمان جزاك الله خيرا (قوله وترفع الخبر) حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن * خطاك خفافا ان حراسنا أسدا وقوله كان أذنيه اذا نشوفا * قادمة أو قادمة محرفا وقوله * وياليت أيام الصبار واجعا * ولعل أباك قائما وأوله الجمهور بخذف الخبر والمنصوب الثاني اماحل أي تلقاهم أسدا واقبلن راجعا ويوجد قائما أو مفعول به كيشبهان قادمة من قوادم الطير وهي مقدمة أجنته بل الخذف في هاتمتين ان لا يخبر بالمفرد عن غيره (قوله وذهب الكوفيون الخ) سيأتي ما يترتب عليه عند قوله وجازر فحك الخ (قوله وهو خبر المبتدا) الواو للتحال أي باق على رفعه في حال كونه خبر المبتدا فهو مرفوع بالمبتدا قبل النسخ وبعده بدليل انه لا يفصل بينهما وبين اسمها ولو كان معمولها لجاز ومذهب البصريين أصح لما ص من شبهها الفعل وأما عدم الفصل فلما سمي كرفيما (قوله وراع هذا الترتيب) أي المعلوم من الامثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع في كان اضعف هذه بالحرفية والفرعية مثل ما وأخواتها وما أحسن قول ابن عني

كأنى من أخبار ان ولم يحز * له أحد في النحو ان يتقدما

عسى حرف جر من نداءك بجرني * اليك فاضحي في علاك مقدا

(قوله لافي الذي) استثناء من مقدر أي في كل تركيب لافي التركيب الذي استقر كايث الخ في كون خبره ظرفا أي في تقديم الخبر على الاسم لتوسيعهم في الظروف لافى الاحرف نفها لان لها المصدر وأن المفتوحة وان لم تقع صدر المسماة في اكنها اجلت على المكسورة وانما قدم الخبر الظرف في هنادون مالمقوة هذه بشبهها الفعل فيما ص لانها محمولة على الفعل المتصرف وما على الجامد وهو ليس سم ويجب أن يقدر متعلق الظرف بعد الاسم كايث الخبر وهو غير ظرف في نحو ان لا وان ولذا جعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والافى الحقيقة من تقديم معمول الخبر (قوله لا يلزم تأخيرها) أي الامناع كان زيدا في الدار لا متناع تقديم الخبر مع اللام فأقسام الخبر الظرفي ثلاثة (قوله أي الوقح) بفتح الوار وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير للبدى وهو الفاحش في نطقه بلازمه (قوله على الاسم) أي لثلا يفصلها عن معموليها ما بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لانه مفصول منها في الجلة (قوله وأجازها بعضهم) هو الظاهر لانه يقدم في ما وهذه أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لا هناك (قوله فلان نحن) بفتح التاء والطاء المهملة مضارع مجزوم بلا من حيث الرجل أجاه بفتح الحاء فيهما أي لته وأخاك اسم ان ومصاب خبرها وبحسب ما يتعلق به وفيه الشاهد وجم أي كثر خبرتان وبلا بله أي وسواسه وهو مفعلة (قوله اذا قدرت بمصدر) أي اذا وجب المصدر مسدا هو مسد معموليها فان امتنع ذلك وجب الكسر وان جاز كاسيأتي والمصدر الذي تقدر به هو مصدر خبرها ان كافي مشتقا والكون المضاف لاسمها ان كان جامدا أو ظرفا وكذا يجب الفتح اذا مسد معمولي علم وان لم يصح تأويلها بالمصدر لان المنار على أحد أمرين اما تأويلها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعولي علم مع عدم التعليق كعلمت انك قائم كذا في الجمل على التفسير (قوله مرفوع فعل) أي فاعلا كان كما مثل أو نائبه نحو قول أوسى الى انه استمع ظاهرا كان الفعل كما ذكر أو مقدر كاجلس ما ان زيد اجلس أي ماثبت جلوسه بناء على ان ما المصدرية لا توصل بجملة اسمية

(ش) أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر الا اذا كان الخبر ظرفا أو جاريا مجرورا فانه لا يلزم تأخيرها وتحت هذا قسمان أحدهما أنه يجوز تقديمه وتأخيرها وذلك نحو ليت فيها غير البدي أوليت هنا غير البدي أي الوافح فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخيرها عنها والثاني انه يجب تقديمه نحو ليت في الدار صاحبها فلا يجوز تأخير في الدار لانه يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو ان زيدا آكل طعامك فلا يجوز ان طعامك زيدا آكل وكذا ان كان المعمول ظرفا أو جاريا مجرورا نحو ان زيدا واثى بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول ان بك زيدا واثى أو ان عندك زيدا جالس وأجاره بعضهم وجعل منه قوله فلان نحن فيها فان بحسبها أخاك مصاب القلب بجم بلا بله (ص) وهذان افتح اسد مصدر

مصدرة

* مسد ها في سوى ذلك اكسر (ش) ان لها ثلاثة أحوال وجوب الفتح وجوب الكسر وجواز الاسمين فوجب فتحها اذا قدرت بمصدر كما اذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو يعجبني أنك قائم أي قيامك

أو منصوب به نحو عرفت أنك قائم أي قيامك أو في موضع مجرور حرف نحو عجبك من أنك قائم أي من قيامك وإنما قال اسم مصدر مسددا ولم يقل اسم مصدر مسددا لأنه قد يسد المقر مسددا ويجب كسرهما نحو ظننت (١٣١) زيدا أنه قائم فهذه يجب كسرهما

وإن سدت مسددا مفردا لأنها في موضع المفعول الثاني ولكن لا تقدر بالمصدر إذا يصح ظننت زيدا قيامه فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تكسر وجوباً أو جوازاً على ماسييين وتحت هذا قسمان أحدهما وجوب الكسر والثاني جواز الفتح والكسر فأشار إلى وجوب الكسر بقوله (ص) فالكسر في الابتداء وفي بدء

صلة وحيث إن لم يكن مكمله أو حكيت بالقول وأحلت محل حال كونه وإن ذوأمل وكسروا من بعد فعل علقا باللام كما علم أنه لتو تقي (ش) فذكر أنه يجب الكسر في ستة مواضع الأول إذا رفعت إن ابتداء أي في أول الكلام نحو إن زيدا قائم ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء فلا تقول أنك فاضل عندي بل يجب التأخير فتقول عندي أنك فاضل وأجاز بعضهم الابتداء بها الثاني أن تقع إن صدر صلة نحو جاء الذي أنه قائم ومنه قوله تعالى وآياته منسب الكون ما إن مفتوحة لتنوء الثالث أن تقع جوازا للقسم

مصدره مجرور وهو الأصح كما مر أول الموصول ونحو ولولوا أنهم صبروا أي ولوليت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كما سيأتي في باب لولا كوقوعها مبتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الأرض الخضر واليابس من غير قول ولا صاق عليه خبرها كاعتقادي أنك فاضل على معنى معتقدي فضلك فإن قدر اعتقادي فضلك ثابت فهي مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولك أنك فاضل واعتقادي أنه حق فيجب كسرها كما سيأتي (قوله) أو منصوب به بهاء الضمير أي منصوب فعل سواء كانت مفعولاً به لفعل غير قول ولا ناسخ كما في بخلاف الحكمة بالقول والمفعول الثاني لنحو ظننت كما سيأتي في الشرح أو مفعولاً به كجئت أنك أي أحببك وأمع كيجبني جالسك عندنا وأنت تحدثنا وتقع مستغنى كتهجيني أمورك إلا أنك أنتم الناس لا مفعولاً مطلقاً ولا ظرفاً ولا حالاً ولا تمييزاً كما في الدامني وغيره (قوله) مجرور حرف أي أو إضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون فاصلة ومثل مضاف إلى ان وصلتها ومحل تعين الفتح في الإضافة إذا كان المضاف مما لا يضاف إلا إلى المفرد فإن كان لا يضاف إلا إلى الجملة كحيث وإذا تعين الكسر على ماسي أي أو يضاف لهما كحين ووقت جازا لمران ومثل هذه المواضع ما عطف عليها نحو إذا كررنا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم أو أبدل منها نحو وإذا بعدكم أبدأ حدى الظن فتبين أنها السك (قوله) وحيث إن الخ عطف على في الابتداء فهو متعلق بالكسر على أنه ظرف مكان اعتباري له أي والكسر في تركيب تكون أن فيه مكمله ليمين (قوله) أو حكيت الخ عطف على مفعول حيث (قوله) لتو تقي اللام للابتداء دخلت في خبر إن وقد علقنا العلم عن العمل في لفظ الجملة فهي في محل نصب بدولها لفتح تحت الهمزة وكان عاملاً في لفظ المصدر المؤثر منها (قوله) ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء أي لا تلبس بالكسرة خطأ وبالنهي لغة في لعل لفظاً وخطأ (قوله) صدر صلة مثلاً الصفه كما إذا جعلت ما في الآية كسرة موصوفة وخرج حشوهما كجاء الذي أو رجل عندي أنه فاضل ولا أفعله ما إن في السماء نجوماً فتفتح لأنها في الأول مبتدأ مؤخر فهي حشو لفظاً وفي الثاني فاعل لثبتت مخدوفاً فهي حشوية (قوله) لتنوء أي تثقل خبر إن وجعلتها صلة الواقعة مفعولاً ثانياً لا ابتداء أي أعطيتها من الكسرة القدر الذي إن مفتوحة الخ (قوله) وفي خبرها اللام أخذنا من قول المصنف الآتي لا لام بعده وذلك شامل للذكر فعل القسم واللام نحو ويخلفون بالله أنهم لم ينسك أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهداًيمانهم أنهم لم ينسك وخذفه دونها نحو والعصر إن الإنسان لفي خسر فيتعين الكسر في هاتين كما هو منطوق الشارح وإن لم يمثل للثانية ومفهوماً لا يجب الكسر باللام سواء ذكر فعل القسم كخلفت بالله إن زيدا قائم أو لا كوالله إن زيدا قائم وهو أيضاً ظاهر قول المصنف الآتي لا لام بعده وصرح به الشارح هناك مع أنه يجب الكسر في الخبر كالأولين نحو حم والكتاب المبين أنا أنزلناه قال في شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لأنه لم يسمع ونقل في التوضيح إجماع العرب على الكسر في الصور الثلاث فينبغي أن يقيد المفهوم وقوله لا لام بعده بذكر فعل القسم ولا يحكم على مذهب الكوفيين لما علمت خلافاً لما سيأتي في الشرح بقي ما إذا كان القسم جملة اسمية ومقتضى ما ذكر وجوب الكسر مع اللام وعدمه مع عدمها نحو لعمرك إن زيدا قائم وقائم وسيصرح الشارح بالثاني فتدبر (قوله) فإن لم تحك به أي مع كونها معمولاً به كما مثل أو غيره كاخضك بالقول أنك فاضل أي لأنك فيجب الفتح (قوله) في موضع الحال أي في صدرها كما مر في الصلة والصفة فتفتح في جازيد وعندي أنه فاضل وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو إلا أنهم ليأ يكون الطعام فكسرت لأنها حال ولان في خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح والآية فإن قلت لم تفتح في الحال مع أن أصله الأفراد قلت لأن مصدرها معرفة لاضافة للسند إليه ولأن مجيء المصدر حالاً مع كونه

وفي خبرها اللام نحو والله إن زيدا قائم وسيأتي الكلام على ذلك الرابع أن تقع في جملة تحكية بالقول نحو قلت إن زيدا قائم فإن لم تحك به بل أجزى القول مجرى الظن فتحت نحو أقول إن زيدا قائم أي أنظن الخامس أن تقع في جملة في موضع الحال كقولك زرتته وإن ذوأمل ومنه

قوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون وقول الشاعر ما أعطيتني ولا سألتهم ما أوتي الحجازي كرمي السادس أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو علمت أن زيد أقام هذا ما ذكره المصنف وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر ان فيها الأول إذا وقعت بعد ألا الاستفهامية نحو ألا إن زيدا أقام

(١٣٣)

ومنه قوله تعالى ألا إنهم هم السفهاء الثاني إذا وقعت بعد حيث نحو اجلس

حيث أن زيدا اجلس الثالث إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين نحو زيدانه قائم اه ولا يرد عليه شيء من هذه المواضع لدخوله تحت قوله فاكسر في الابتداء لأن هذه انما كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها (ص) بعد إذا فجاءة أو قسم للام بعده بوجهين نبي مع تلوفا الجزا وإذا يطرده في نحو خير القول اني أحد (ش) يعني انه يجوز فتح ان وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا ان زيدا أقام فن كسرها جعلها جملة والتقدير خرجت فإذا زيد قائم ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدر وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية والتقدير فإذا قيام زيد أي في الحاضرة قيام زيد ويجوز أن يكون الخبر محذوفا والتقدير خرجت فإذا قيام زيد موجود وما جاء بالوجهين قول الشاعر وكنت أرى زيدا كما قيل سيادا

إذا انه عبد القفو واللاهزم

لا ينقص لم يسمع الا في الصريح لا المؤول (قوله ما أعطيتني) أي الخليلان في قوله دع عنك سامي ادعز مطلبها * واذا كر خليليك من بني الحكم وهما من المنسرح (قوله ألا الاستفهامية) أي التي يستفتح بها الكلام قال في المغني وقول المعري بين الأحرف استفتاح بيان مكانها وإهمال معناها وهي حرف للتنبيه على تأكد مضمون الكلام عند المتكلم ومثله في وجوب الكسر بعدها كالألف التي معناها وهي التي لم يتقدمها ما يبرز عنه كقوله أبو حاتم والزجاج نحو كلا إن الإنسان فكل حرف استفتاح وتنبيه لا بمعنى حقا كقوله الكسائي والألوجب بعدها الفتح مثله وهو خلاف المسموع أمالتي للزجر فالكسر بعدها ظاهر لانها في ابتداء الجملة حقيقة لجواز الوقف أبدا على كلا والابتداء بها بعدها والجهل على انها في القرآن للزجر لا غير فيقدر المزجور عنه إذا لم يوجد حتى قال جماعة متى سمعت كلا فاعلم أن السورة مكية أي لأن أكثر التهديد نزل بها لكونها دار العتق (قوله بعد حيث) أي وإذا لوجوب اضافتهما للجمل لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافا لابي حيان كما جاز بعدهما إذا الفجائية مع اختصاصها بالجل فان وصلتها لما فعل ثبت محذوفا أو مبتدأ خبره محذوف وقيل يكفي اضافتهما بصورة الجملة وعلى قول الكسائي يجوز اضافة حيث للمفرد فلا إشكال في الفتح (قوله عن اسم عين) أي لأن المصدر لا يخبر به عن الذات لا بتأويل وهو ممنوع مع ان اه تصرح وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار (قوله لدخولها الخ) أي فالمراد بالابتداء ابتداء جملة ما حقيقة كما سار أو حكما بأن يسبقها ما يتعلق بالكلام غير أجزاء الجملة كهذه المذ كورات ومثلهما بعد حتى الابتدائية كترض زيد حتى انهم لا يبرجونه (قوله بعد إذا فجاءة) بضم الفاء والمبدع اضافة الدال للدلول أي إذا الدالة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة وبعد ظرف لشي أي نسب ونائب فاعله ضمير عائد لهمزان فيما مر لكن لا بقيد فتحه أو كسره وبوجهين متعلق به (قوله للام بعده) بهذا غير ما مر ولا بد هنا من ذكر فعل القسم كما علمت خلافا للشارح (قوله مع تلو) عطف على بعد باسقاط العاطف فهو متعلق بنبي أيضا (قوله فن كسرها الخ) هذا كالقول بأن الخبر محذوف مبنيان على ان إذا حرف مفاجأة لا محل له فتكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناظم أما على أنها ظرف مكان أو زمان فهي الخبر وما بعدها مبتدأ ويجب حينئذ فتح ان والتقدير في الحاضرة أو في الوقت قيام زيد (قوله وكنت أرى) أي أظن والغالب في استعماله بمعنى الظن ضم همزة كقوله ليس وقد تفتح ويتعدى للمفعولين فقط فتح أو ضم فزيد مفعول أول وسيدانان ولا يردان المضموم مضارع أرى المتعدى لثلاثة لان استعماله بمعنى ظن قصره عن الثالث وحينئذ ضميره المستتر فاعل لانائبه وفي المراءى على التسهيل والمتن ما يفيد تعديه لثلاثة أو لهما الضمير لانه نائب فاعل والثاني والثالث ما بعده والكثير كونه للشمك كاري ونرى وأريت بالبناء للجهول وقد يكون المخاطب كقراءة وتري الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس أي تظنهم والقمام مؤخر العتق واللاهزم جمع لزممة بالكسر طرف الخلقوم وذلك كناية عن دناءته وخسته لان القمام موضع الصفع واللاهزم موضع الكرك الحاصلين للعبد وقوله كما قيل أي ظنا موافقا لما قيل (قوله لتعدي الخ) اللام للقسم

وروي بفتح ان وكسرها فن كسرها جعلها جملة والتقدير إذا هو عبد القفا واللاهزم ومن فتحها جعلها مصدر مبتدأ وفي خبره والفعل الوجهان السابقان والتقدير على الأول فإذا عبوديته أي في الحاضرة عبوديته وعلى الثاني فإذا عبوديته موجودة وكذلك يجوز فتح ان وكسرها إذا وقعت في جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو حلفت أن زيدا أقام بالفتح والكسر وقد روي بالوجهين قول الشاعر لتعدي من مقعد القصي مني ذي القاذورة الملقى أو تخلفي ربك العلي * اني أبو ذيلك الصبي ومقتضى كلام المصنف انه يجوز فتح ان وكسرها

في هذا القسم اذ لم يكن في خبرها اللام سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو سلفت ان زيدا قائم أو غير ملفوظ به نحو والله ان زيدا قائم أو اسمية نحو لعمر ك ان زيدا قائم وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد فاء الجزاء نحو من يأتي فانه مكرم فالكسر على جعل ان ومعه موليها جملة أجيب بها الشرط فكأنه قال من يأتي فهو مكرم (١٣٣) والفتح على جعل ان وصلتها

مصدرا مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من يأتي فاكرامه موجود ويجوز أن يكون خيرا والمبتدأ محذوفا والتقدير جزاءه الا كرام ومما جاء بالوجهين قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءا سجدت له السجدة تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ فانه بالفتح والكسر فالكسر على جعلها جملة جوابا لمن والفتح على جعلها مصدرا مبتدأ خبره محذوف والتقدير فالغفران جزاءه أو على جعلها خبرا للمبتدأ محذوف والتقدير جزاءه الغفران وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر ان قول والفاعل واحد نحو خبر القول أي أجد الله فنفتح جعل ان وصلتها مصدرا خبرا عن خير والتقدير خبر القول أجد الله فخير مبتدأ وجد الله خبره ومن كسر جعلها جملة خبرا عن خير كما تقول أول قرأتني سبح اسم ربك

والفعل مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الامثال وحذفت ياء الفاعلة لكونها مع نون التوكيد وكسر الدال دليل عليها ومقدد ظرف مكان ومعنى حال من ياء الفاعلة أي بعينه معنى أو متعلق بالقصى أي البعيد وذى القاذورة صفة القصى وكذا المقلد أي الميغوض وتحذف منصوب بان مضمر بعد أو التي بمعنى الا وذالك تصغير ذلك على غير قياس والشاهد في أبي أبواخ فالكسر على ان جملتها جواب القسم والفتح على نصبها بنزع الخافض سدت مسد الجواب أي على أي الخ لانها هي الجواب لانه لا يكون الا جملة لجواز الوجهين موزع على الاحتمالين (قوله أو غير ملفوظ) تقدم ان هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالتعين فيه الكسر كما علمت (قوله أو اسمية الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام كما قدمناه (قوله بعد فاء الجزاء) قال المصنف والكسر أحسن قياسا لعدم احواله لتقدير ولد المبحى الفتح في القرآن ان مسبقا مثله نحو ألم يعلموا أنه من يحاد الله ورسوله فان له كتب عليه أنه من تولاه فانه يضل ولا كان واجب الكسر أي قراءة نحو انه من يأتي ربه مجرما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله ولد الم يفتح فانه غفور رحيم الامن ففتح أنه من عمل منكم سوءا وينبغي أن يكون كالجواب ما يشبهه نحو واعلموا أنما غنمتم من شيء فان الله بالفتح والكسر فاما موصولة لا شرطية لانها لا تدخل عليها النواسخ كما عايناهم محذوف أي غنمتموه ودخلت الفاء في خبرها لشبهها بالشرط فعلى كسر ان جملتها هي الخبر وعلى الفتح هي مبتدأ خبرها محذوف أي فكونن خمسة ثابت وأخبر محذوف أي فالواجب كون خمسة لله والجملة خبر ان الاولى (قوله ويجوز أن يكون خبرا الخ) هذا أولى لان حذف المبتدأ في جملة الجواب أكثر من الخبر نحو فيؤس قنوط أي فهو يؤس (قوله هو في المعنى قول) أي ان كان من غير مادته وكما انما بعده وترك شرطا ثالثا وهو اتحاد القائل فان اتفق القول الاول تعيين الفتح كعملى أنى أجد الله مالم يرد المعمول اللساني وهو المنطوق والا كان من الاول أو القول الثاني ولم يتحد القائل تعين الكسر كقولى انى مؤمن وقولى ان زيدا يحمد الله فقولى مبتدأ فان جعل معنى مقولى كان خبره جملة بعده بالرابط لانها عينه في المعنى لقصد لفظها كمنطقى الله حسبي وان بقى على مصدريته جملة ان محكية به وخبره محذوف أي قولى هذا اللفظ ثابت ولا يجوز الفتح على ان المصدر المنسبك منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه بآيانه ولا يحمد غيره لا اختلاف مورد هما (قوله نحو خبر القول) انما كان هذا قول لان الفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فن فتح الخ) أي والقول حينئذ باق على مصدريته للاخبار عنه بمصدران وصلتها أما على الكسر فبمعنى المقول وجملة ان خبره لقصد لفظها أي مقولى هذا اللفظ كأول قرأتني أي مقروئى بلفظ سبج وتجوز كونه حينئذ مصدرا وجملة ان محكية به والخبر محذوف رد بأمور منها أنه لا يطردي نحو أول قولى انى أجد الله اذ التقدير حينئذ أول قولى هذا اللفظ ثابت فيكون غير أوله ليس بشاى وليس مرادا والحاصل أن الخبر عنه بان ان كان اسم ذات وجب الكسر لاسم أو اسم معنى فلا يخلو اما أن يكون قولاً أو غيره وعلى كل خبر ان اما قول أو غيره وعلى كل اما أن يصدق على المبتدأ أولا فيجب الفتح اذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبرا قولاً أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدأ كعملى انى أجد الله واعتقادى أنك فاضل ويجب الكسر في الثاني ان صدق عليه كاعتقادى انه حق وأما كون خبرها قولاً مع صدقه على

الاعلى فاول مبتدأ وسبج اسم ربك الاعلى جملة خبر عن أول وكذلك خبر القول مبتدأ وانى أجد الله خبره ولا يحتاج هذه الجملة الى رابط لانها نفس المبتدأ في المعنى فهو مثل نطقى الله حسبي وسيبويه مثل هذه المسئلة بقوله أول ما أقول انى أجد الله وخروج الكسر على الوجه الذى تقدم ذكره وهو انه من باب الاخبار بالجلل وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالبرد والزاكج والسيراني وأبى بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين (ص)

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام الابتداء نحو اني لوزر (ش) يجوز دخول لام الابتداء على خبر ان المكسورة نحو ان زيد القام
وهذه اللام حقها ان تدخل (١٣٤) على أول الكلام لأن لها صدارة الكلام حقها ان تدخل على ان نحو لان زيد القام

ذلك المبتدأ فتمنع اذا القول لا يصدق على غيره وكذا يجب الكسر ان كان المبتدأ قولاً وخبراً غير قول
سواء صدق عليه أم لا كقولي انه حق وقولي انك فاضل وكذا ان كان خبرها قولاً غير صادق عليه
اكونه لم يتجدد القائل كقولي ان زيداً يحمد الله فان اتحد جارا الاصران فتأمل (قوله) وبعد ذات
الكسر متعلق بتصحب قدمه ليفيد الحصر لكن بالنسبة لاختواتها لا مطلقاً فلا ينافي انها تصحب
المقدم من المبتدأ وخبره على الاصح في الثاني نحو لقائم زيد ولز يدقام كما تصحب المؤخر من اسم ان وخبرها
ومعموله المتوسط وضمة الفصل لا غير ذلك وأما نحو ليقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول
فلم تهتدوا انهم الام القسم لان لام الابتداء لا تدخل على الفعل الا في باب ان كافي المعنى وسميت بذلك لان
أصلها الدخول على المبتدأ (قوله تصحب الخبر) أي بشرط تأخره عن الاسم وان تقدم معموله عليه
خلافاً لابن المصنف بدليل ان ربههم بهم يومئذ تخير و بشرط كونه مثبتاً وغير ماض متصرف خال من قد كما
سند كره المصنف وغير جلة شرطية بان يكون مفرداً نحو ان ربي لسمع الدعاء أو مضارعاً ولومع التنفيس
كان زيد السيقوم أو مضاعفاً كما كانه لعمري أن يقوم أو متصرفاً مع قد كانه لقدام أو ظرفاً أو مجروراً أو
جلة اسمية وأول جزأها أولى باللام فان زيد الوجهه حسن أولى من وجهه حسن بل في البسيط ان هذا اذا
(قوله لوزر) بزاى فراء أي ملجأ (قوله حقها ان تدخل على ان) أي ولا تزاحمها في الصدارة لجواز
كونها كالاستغناحية ورواها العطف في عدم نفوذية صدارة ما بعدها (قوله بين حرفين) أي باقيتين على
صورتهما فخرج لهنك قائم بادل همزة انهاء لزال صورة ان لا يقال هلا كانا هنا من التأكيد للفظي
بالمرادف كنم جبرلاً نافع المرادفة اللام لا تعمل ولا تخص الاسم وان بمعنى الفعل وهو أكد بخلاف
اللام فتأمل (قوله فأخروا اللام) أي اكون ان عاملة وحق العامل التقديم لاسيما مع ضعف عملها
بالحرفية (قوله لعمري) من عمدة العشق بالكسر اذا هده وأوله الزخشي بأن الاصل لكن انني
خففت الهمزة ونقلت حركتها الى لكن ثم أدغم فلم تدخل اللام الا في خبر ان (قوله من سئلوا) مرسوم
في النسخ بالياء بعد السين فيفيد بناءه للفعول وعليه قالوا وعائد الموصول باعتبار معناه لكن قيسل الرواية
بناؤه للفاعل فحقه الرسم بالالف والعائد حينئذ محذوف يقدر مفرداً لان الأكثر مرعاة لفظ من أي سألوه
ولجهد اخبر أسمى من جهده الأمر بلغ منه المشقة (قوله أم الخليل) بالضم مصغراً والمجوز بلاهاء
عند ابن السكيت ويقال بهاء عند ابن الانباري تحقيقاً للتأنيث وهي المرأة المسنة والشهيرة القافية ومن تبعية ان قدر مضاف
ويقال شهيرة بتقديم الباء على الراء لكن يتعين الاول هنا لصحة القافية ومن تبعية ان قدر مضاف
بعد الباء أي بلحم عظم الرقبة والا فبمعنى بدل وانما شدد دخولها في هذا الخبر لتأخره ومنع الشذوذ بجعلها
داخلة على مبتدأ محذوف أي لى مجوز يرد عليه ان الخلف ينافي التأكيد وفيه مامر (قوله) ويتخرج
على زيادة اللام) أي ليست لام ابتداء وان أفادت التأكيد كالحرف الزائد وكذا الشعر المار قال
السمين يحكى عن الخبيث الروح الحجاج انه سبق لسانه ففتح همزة ان ربههم بهم يومئذ تخير فحذف اللام
لئلا ينسب اليه لحن وهو من جرائته على الله ورسوله (قوله ذى اللام) بالنصب بدل من ذى الواقع مفعول
بلى وما قد نفيا فاعله (قوله ولا من الافعال) بيان لما تقدم عليها أو لمحذوف أي ولا شئ من الافعال
وما كرضيا بدل منه بناء على منع الرضى تقديم البيان على المبين كما مر (قوله على العدا) بكسر العين وقد
نضم جمع عدو كافي المصباح ومستحوزاً أي مستولياً حال (قوله لم تدخل عليه اللام) أي فراراً من
تولى الامين في نحو لا ولم وطردا للباب في باقي النوافي ولان اللام لتأكيد الاثبات وهو ضد النفي (قوله)

لكن لما كانت اللام
للتوكيد وان للتوكيد كرهوا
الجمع بين حرفين بمعنى
واحد فأخروا اللام الى
الخبر ولا تدخل هذه
اللام على خبر باقي أخوات
ان فلا تقول لعل زيداً
لقائم وأجاز الكوفيون
دخولها في خبر لكن
وأندسوا
يلومونى في حب لى لى
عواذلى
ولكننى من حبها لعمري
وخرج على ان اللام زائدة
كما شدد يادتها في خبر أسمى
نحو قول الشاعر
مروا عجالي فقالوا كيف
سيكن
فقال من سئلوا أسمى
لجهدوا
أي أسمى مجهدوا وكما
زيدت في خبر المبتدأ
شددوا كقول الشاعر
أم الخليل المجوز شهر به
ترضى من اللحم بعظم الرقبة
وأجاز المبرد دخولها على
خبر ان المفتوحة وقد قرئ
شاذا الا أنهم لا يكون
الطعام بفتح أن ويتخرج
أيضاً على زيادة اللام (ص)
ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا
ولان الافعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كان ذا
لقد سمعنا على العدا مستحوزاً (ش) اذا كان خبر ان منقيماً لم تدخل عليه اللام فلا تقول

واعلم ان تسليما وتركيا لا متشابهان ولا سواء وأشار بقوله ولا من الافعال ما كرسيا الي أنه اذا كان الخبر ماضيا متصرفا غير مقرون بقدم تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيد الرضى وأجاز ذلك الكسائي وهشام فان كان الفعل مضارعا دخلت عليه اللام ولا فرق في ذلك بين المتصرف نحو ان زيد الرضى وغير المتصرف نحو ان زيد الينذر الشر هذا اذا لم تقترب به السين أو سوف فان اقتربت نحو ان زيد سوف يقوم أو سيقوم في جواز دخول اللام عليه خلاف وان كان ماضيا غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه فتقول ان زيدا لنعم الرجل وان عمر البئس الرجل وهذا مذهب الاخفش والقراء والمنقول ان سيبويه لا يجوز ذلك فان قرن الماضي المتصرف بقدم جاز دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد نحو ان زيد القدام (ص) (١٣٥) وتصحب الواسط معمول الخبر

والفصل واسما حل قبله الخبر (ش) تدخل لام الابتداء على معمول الخبر اذا توسط بين الاسم والخبر نحو ان زيد اطعمك آكل ويذني أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا فان كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخوله على معمول كما اذا كان الخبر فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون بقدم يصح دخول اللام على معمول فلا تقول ان زيدا اطعمك آكل وأجاز ذلك بعضهم وانما قال المصنف وتصحب الواسط أي المتوسط تنبيها على انها لا تدخل على معمول اذا تأخر فلا تقول ان زيدا آكل اطعمك وأشعر قوله بان اللام اذا دخلت على معمول المتوسط لا تدخل على الخبر فلا تقول ان زيد اطعمك لا آكل

واعلم ان الخ) بكسر الخاء لتعليق الفعل عنها باللام فهو تعليق شاذ لئلا يقع على شاذ وتسليما أي على الناس أو تسليما للام وتركيا أي لذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء يخبر به عن الواحد وغيره وحقه التقديم على متشابهان لان في التشابه ينفي الاستواء بالاولي بخلاف عكسه لكن أخره للضرورة (قوله فلا تقول ان زيد الرضى) أي على ان اللام لا ابتداء ويجوز على انها اللقسم وحينئذ تفتح ان في نحو علمت ان زيدا لرضي لان الفعل لا يتعلق على ان الالام الابتداء خاصة وانما امتنعت في ذلك لان أصلها الدخول على الاسم والماضي المتصرف لا يشبهه فان قرن بقدم منه من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه وكذا على الجامد لانه كالاسم المفرد لعدم دلالة على الزمان (قوله وأجاز ذلك الكسائي) أي على تقدير قد كافي للمعنى (قوله لينذر الشر) أي ينكره والمراد بكونه لا يتصرف أي تصرفا تاما والافله الامر نحو قدرهم وقد يأتي منه ماض ومصدر كذا ذكرته وذراوهما قليلا ان كافي المصباح ولذا قيل ان العرب امتازت بالعدم اعتبار ذلك لقلته أو شذوذه (قوله ٧ فيجوز ان كان سوف الخ) يرده عليه ان المضارع مع اللام يتعين للحل ولا يصح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه وحينئذ فتعني التنفيس لاسيما سوف وجعلها الكوفيون مع التنفيس للقسم (قوله ماضيا غير متصرف) يشتمل ليس مع امتناع اللام معها ولا تخرج بقوله ما قد نفيا لانها نافية لامنفية اللهم الآن يراد ما لا يسه الذي سواء كان واقعا عليه أو به (قوله الواسط) أي المتوسط من وسط القوم كويعد أي توسطهم ومعمول الخبر حال منه أو بدل وفي البيت الا يطاء لان شطري البيت المقي كالبيتين كما نصوا عليه نعم في نسخ تنكير خبر الثاني وعليه فلا يطاء (قوله اذا توسط الخ) أي سواء تقدم الاسم كماله أو الخبر كان عندي في الدار زيد اركبنا تقدم خبرهما كان عندي في الدار زيد اجالس فلو قال اذا توسط بين ما بعد ان لشم ذلك (قوله مما يصح) أي لان معمول فرع العامل فلا تدخله الا حيث تدخل أصله ويمكن أخذهما الشرط من جعل آل في الخبر لانه أي الخبر الذي سبق دخول اللام عليه في المتن شرطان وسيا أي اشارة بثالث وهو عدم دخوله على الخبر وسيد كر الشارح را بعا وهو أن لا يكون معمول حالا لعدم معامه قيل وكذا التمييز فلا يقال ان زيدا را كبا منطلق أو لنفسا طيب وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيد الضرب أو لتأديبا ضارب خلا فالأبي حبان والظاهر منعها في المستثنى والمفعول معه (قوله ضمير الفصل) سماه البصريون بذلك لما في الشارح وقد يسمى فصلا فقط كافي المتن وسماه الكوفيون عمدا للاعتقاد عليه في تأدية المعنى وانما يسمى ضميرا مع انه حرف لا محل له عند الاكثر لانه بصورته وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل وقيل له محل ما قبله وقيل ما بعده (قوله بين المبتدا والخبر) أي بشرط كونهما معرفتين أو ثابتهما كالمعرفة في عدم قبول آل كفاعل من نحو زيد هو أفضل

وذلك من جهة انه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط وقد سمع ذلك قلبه الاحكي من كلامهم اني لبعيد الله لصالح وأشار بقوله والفصل الى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل نحو ان زيد هو القائم قال الله تعالى ان هذا هو القصص الحق فهذا اسم ان وهو ضمير الفصل دخلت عليه اللام والقصص خبر ان وسمى ضمير الفصل لانه يفصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيد هو القائم فاولم تأت به ولا حتمل أن يكون القائم صفة لزيد وان يكون خبرا عنه فلما أثبت بهو تعين أن يكون القائم خبرا عن زيد بشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدا والخبر نحو زيد هو القائم أو بين ما أصله المبتدا والخبر نحو ان زيد هو القائم وأشار بقوله واسما حل قبله الخبر الى ان لام الابتداء تدخل على الاسم (٧) ليس موجودا في نسخة الشارح المتداولة

إذا تأخر عن الخبر نحو ان في الدار ان يد اقل الله تعالى وان لك لاجر غير ممنون وكلامه يشعر ايضا بأنه اذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول ان زيد اهلوا قائم وان في الدار ان زيد اهلوا مقتضى اطلاقه في قوله ان لام الابتداء تدخل على المفعول المتوسط بين الاسم والخبر ان كل معمول اذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال وقد نص الذهوي يوجب على منع دخول اللام على الحال فلا تقول ان زيد اهلوا ككرب (ص) ووصل ما بذي الحروف مبطل اهمالها وقد بقي العمل (ش) (١٣٦) اذا اتصل ما غير الموصولة بان وأخواتها كقمت عن العمل الاليت فانه يجوز فيها

الاهمال والاهمال فتقول انما زيد قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك ان وكان ولكن ولعل فتقول ليتما زيد قائم وان شئت نصبت زيد فتقول ليتما زيد قائم وظاهر كلام المصنف ان ما اذا اتصلت بهذه الاحرف كقمتها عن العمل وقد تعمل قليلا وهذا من باب جاعة حسن النحويين وحكي الاخفش والسكسائي انما زيد قائم والصحيح هو انه لا يعمل منها مع ما الاليت وأما ما حكاه الاخفش والسكسائي فشاذ واحترزنا به غير الموصولة من الموصولة فانها لا تسكنها عن العمل بل تعمل معها والمراد بالموصولة التي بمعنى الذي نحو ان ما عندك حسن أي ان الذي عندك حسن والتي هي مقدرة بالمصدر نحو ان ما فعلت حسن أي ان فعلك حسن (ص)

من عمرو ولا يكون الالبصيفة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وافر اذا و غيرهما كأولئك هم المفلحون كنت أنت الرقيب وانما نحن الصافون وفي بعض ذلك خلاف بسطه في المغنى (قوله اذا تأخر عن الخبر) وكذا عن معموله فقط ان قلنا بتقدمه على الاسم كما مر كان في الدار ان زيد اجالس (قوله غير ممنون) أي غير مقطوع أو غير ممنون به عليك من الناس فانه تعالى يعطيك بلا توسط بياض (قوله غير الموصولة) أي وغير الموصوفة والمصدرية كان ما فعلت حسن أي ان فعلك فالكافة هي ما الزائدة فقط وتوصل بها في الرسم دون غيرها (قوله كقمتها) أي لازاتها اختصاصها بالاسماء فتدخل على الفعل نحو قول انما يوحى كأنما يساقون فوجب اهمالها (قوله فانه يجوز فيها الاعمال) أي لبقاء اختصاصها بالاسماء ولذا قيل بوجوب اهمالها لكن حكى في شرح التسهيل الاجماع على خلافه وانه لم يعتبر بذلك القيل لشدته ضعفه وما حينئذ زائدة ملغاة وعلى الاهمال كافة (قوله قليلا) أي في غير ليت لكثرة فيها (قوله وحكي الاخفش الخ) أي فالاعمال مسموع في غير ليت أيضا لا مقيس عليها كما قيل قال الزجاج في الجمل ومن العرب من يقول انما زيد قائم ولعلها بترك اجالس وكذلك أخواتها ينصب بها ويلقى ما و مشى عليه ابن السراج ووافقهما المصنف (قوله الاول) هو من ذهب سيبويه لزوال اختصاصها كما مر والثاني يكتفى بالاختصاص الاصل (قوله وجاز) أي اجما وهو خبر عن رفعك وعدم تعلق بمعطوفا كعلي ومفعول تستكمل محذوف أي خبرها (قوله على منصوب ان) أي المنكسورة وسند كالمفتوحة (قوله بعاطف) لم يقيس به بالاول لان امثلهما كان زيدا قائم لا عمرا ولا عمرا واستظهر الصبان ان الفاء ثم وأو حتى كذلك والاصح ان الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كما في الجمع وأجازة الجرمي والفراء والزجاج في النعت والتوكيد وعطف البيان قال سيبويه والظاهر بناءه على ان الرفع على محل اسم ان (قوله على محل اسم ان) أي بناء على انه لا يشترط في تبعية المحل بقاء المحرز أي الطالب له لان الطالب للرفع هذا الابتداء وقد نسخ وهو من ذهب الكوفيين وبعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فنحو وتبعية المحل في مثل ذلك لنسخ طالبه بخلاف نحو ما عند من رجل ولا امرأة بالرفع عطفا على محل رجل لان طالبه وهو الابتداء باق لم ينسخ وان جواز لفظه (قوله يشعر به) أي لجهله معطوفا على منصوب ان الآن يراد معطوفا صورة (قوله مبتدأ الخ) أي فهو من عطف الجمل أو هو معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان وجد فاصل كان زيدا آكل طعامك وعمرو فهو معطوف مفرد فان لم يفصل نعين الاول عند الجمهور لما سيأتي في العطف (قوله نعين النصب) أي لان المرفوع ان عطف على الضمير في الخبر لزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه وعلى محل الاسم لزم توارد عاملين على معمول واحد لان المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر وكذا ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر لان لم يعمل في الخبر كما مر ولذا أجاز

وجاز رفعك معطوفا على * منصوب ان بعد ان وخبرها بعاطف بعضهم

جاز في الاسم الذي بعده وجهان الاول النصب عطفا على محل اسم ان نحو ان زيد قائم وعمرو او الثاني الرفع نحو ان زيد قائم وعمرو واختلاف فيه فالشهور انه معطوف على محل اسم ان لانه في الاصل مرفوع لكونه مبتدأ وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف وذهب قوم الى انه مبتدأ وخبره محذوف فالتقدير وعمرو وكذلك وهو الصحيح فان كان العطف قبل ان تستكمل ان أي قبل تأخذ خبرها بين النصب عند جمهور النحويين فتقول ان زيد وعمرو قائمان وانك وزيدا اذا هما

وأجاز بعضهم الرفع (ص) وأخفت بان لسن وأن * من دون ليت ولعل وكان (١٣٧) (ش) حكم أن المفتوحة

ولكن في العطف على اسمها حكم أن المكسورة فتقول بلقي أن زيد أقام وعمر برقع عمرو ونصبه وتقول علمت أن زيدا وعمر قائمان بالنصب فقط وهذا الجمهور وكذلك تقول ما زيد قائما لكن عمرا منطلقا وخالدا بنصب خالدا ورفعه وما زيد قائما لكن خالدا وعمر منطلقان بالنصب فقط وأما ليت ولعل وكان فلا يجوز معها إلا بالنصب سواء تقدم المفعول أو تأخر فتقول ليت زيدا وعمر قائمان ولت زيدا قائم وعمر بنصب عمرو وفي المثالين ولا يجوز رفعه وكذلك كائن ولعل وأجاز الفراء الرفع فيه مقدما ومتأخرا مع الاسوف الثلاثة (ص) وخفت أن فعل العمل وتلزم اللام إذا ماتهمل وربما استغنى عنها أن بدا ما نطق أراد معتمدا (ش) إذا خفت أن فلا كثيرا في إسان العرب أهمها فتقول أن زيدا قائم وإذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينهما وبين أن النافية ويقول أهمها فتقول أن زيدا قائم وحكي الأعمام سيبويه والاختصاص رحمهما الله تعالى فلا تلزمها حينئذ اللام لأنها لا تنبئ

بعضهم كما سيأتي وقد يقال على الأول ما لمانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلا كما قالوه في أن زيدا وان عمرا قائمان إلا أن يفرق باختلاف العاملين هنا كما سيأتي في باب لا وان قدر له خبر وعطف جملة على جملة أن لزم العطف قبل تمام المعطوف عليه قال سم وما لمانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة (قوله) وأجاز بعضهم الرفع أجازوه الكسائي مطلقا والفراء فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه نحو أنك وزيد ذاهبان فرارا من قبح اللفظ استدلال الكسائي بقوله تعالى أن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الخ وقوله أن الله وملائكته يصلون على النبي برفع ملائكته وقول الشاعر فن بك أمسى بالمدينة رحله * فاني وقيارها قريب وخرج ذلك على أنه ليس من العطف على الاسم كما هو المدعى بل المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبران عليه مع ملاحظة تقديمه أي أن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك حذف من الثاني لدلالة الأول كما هو الكثير ولا يلزم حينئذ العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة أن في النية بملاحظة تقديم خبرها وأن الخبر المندكور خبر عن المرفوع وخبران محذوف وإن كان الحذف من الأول لدلالة الثاني قليلا ويتعين الأول في البيت لكان لام الابتداء في خبران الأول أن تقدر زائدة ويتعين الثاني في يصلون فلا يصح خبرا عن الجملة كقوله

خيل لي هل طب فاني وأتما * وإن لم نبوحا بطي دنفان

ولا يصح جعل الواو للتعظيم كهي في رب أرجعون لأنه لا بد في الاستناد من المطابقة اللفظية نحو ونحن الوارثون إذ لم يسمع غيرهما فان قلت الصلاة في الآية بمعنى الاستغفار فكيف تدل على المحذوفة التي بمعنى الرحمة فالجواب ما اختاره في المتن من أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم هو بحسب من ينسب إليه فهي من قبيل المشترك المعنوي لا اللفظي (قوله حكم أن المفتوحة الخ) أي بشرط كونها في موضع الجملة بأن تسند مسند مفعول العلم للذين أصلهما الجملة فتسكون في حكم المكسورة كما أشار له الشارح بالمثل وكذلك ما في معنى العلم كآية وأذان من الله ورسوله إلى قوله ورسوله وقيل يجوز مطلقا وقيل نسج مطلقا (قوله) وأما ليت الخ أي لأن هذه الثلاثة تغير الجملة إلى الانشاء فيرفع عطف الخبر على الانشاء لكان هذا لا يتم على أن العطف على ضمير الخبر لأنه مفرد لا يوصف خبر ولا انشاء ولذا قال في متن الجامع يرفع مطلقا تالي العاطف أن نسق على ضمير الخبر وبعيدان وأن ولكن أن قدر مبتدأ الخ ومقتضى ما ذكر أن كان لانشاء التشبيه وهو قول نقله الساماني وصرح في المعنى بأنها لاخبار (قوله) وأجاز الفراء أي بشرط خفاء الإعراب نظير ما مر (قوله) وخفت أن أي بشرط كون اسمها ظاهرا لا ضميرا مع صلوح خبرها للام بأن لا يكون مقدما ولا ماضيا متصرا ولا جملة شرطية لاخبار المنفي فانها تخفف معه وإن لم يصلح للام لعدم التباسها معه بان النافية (قوله) إذا ماتهمل ما زائدة (قوله) وربما استغنى الخ) اعترض بأنه يفيد أن الاستغناء عن اللام مع القرينة قليلة والاحتياج حينئذ إليها كثير مع أن القرينة تغني عنها أبدا وأجيب بأن المراد بالاستغناء الترك لعدم الحاجة ولا شك أن ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها وأن التقليل من نصب على حالة وجود القرينة بالنسبة إلى عدمها فتأمل (قوله) ما نطق الخ) ما نطق بدا والجملة بعد هاء صلواتها وسوغ الابتداء بنطاق كونه فاعلا في المعنى ومعتمدا حال من فاعل أراد أي معتمدا على قرينة معنوية كمثل الشارح أو لفظية كقوله أن الحق لا يخفى على ذي بصيرة إذ وجوده لا يمنع من كون أن نافية لأن في النفي يفسد المعنى والتأكيدي خلاف الظاهر فتأمل (قوله) لزمتها اللام أي في خبر المبتدأ بعدها (قوله) ويقل أهمها أي أن وليها اسم فان وليها فعل كالمثلة الآتية وجب الإهمال ولا يجوز ادعاء عملها حينئذ في ضمير الشأن محذوفا كما قاله زكريا (قوله) وحكي الأعمام سيبويه منه قوله تعالى

إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها فإن ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام كقول الشاعر
 وان مالك كانت كرام المعادن التقدير وان مالك لسكانت خذفت اللام لأنها لا تنافس بالنافية لأن المعنى على الإثبات وهذا هو مراد
 المختص بقوله وهو بما استغنى عنها ان يدا (١٣٨) إلى آخر البيت واختلف النحويون في هذه اللام هل هي لام الابتداء

أدخلت للفرق بين ان
 أنافية وان المخففة من
 الثقيلة أم هي لام أخرى
 اجتلبت للفرق وكلام
 سيبويه يدل على أنها لام
 الابتداء أدخلت للفرق
 وتظهر فائدة الخلاف في
 مسألة جرت بين ابن أبي
 العافية وابن الاخضر وهي
 قوله صلى الله عليه وسلم قد
 علمنا ان كنت مؤمنًا فمن
 جعلها لام الابتداء أوجب
 كسر ان ومن جعلها لا ما
 أخرى اجتلبت للفرق فتح
 ان وجوز الخلاف قبلهما
 في هذه المسألة بين أبي
 الحسن علي بن سليمان
 البغدادي الاخفش الصغير
 وبين أبي على الفارسي
 فقال الفارسي هي لام غير
 لام الابتداء اجتلبت
 للفرق وبه قال ابن أبي
 العافية وقال الاخفش
 الصغير إنها هي لام الابتداء
 أدخلت للفرق وبه قال
 ابن الاخضر (ص)
 والفعل ان لم يك ناسخا
 فلا

وان كاد لما يليو فينهم على قراءة تخفيف الميم فتكاد اسمان واللام الاولى لا ابتداء أ كست بالثانية كفاي
 البضاوي ومازائدة للفعل بين اللامين وليو فينهم خبران أو ما موصول خبرها قرن باللام أي لام الابتداء
 وليو فينهم جواب قسم محذوف هو صلة ما وان كان القسم انشاء لأنه لمجرد التأكيد والصلة في اللاحقة
 جوابه كفاي المعنى والتقدير وان كاد للذين والله يليو فينهم وكذا الاعراب على تخفيف الميم مع شدان أما على
 عكسه فان نافية وما يعنى الا وكلا فعول محذوف أي ما أرى كاد الا والله يليو فينهم فلا شاهد فيه وأما على
 شديهما فاحسن ما قيل فيه ان لما جازمة محذوف قدره ابن الحاجب لما بهم لاولا وفي المعنى لما يوفوا أعجمهم
 وهو الاولى لدلالة ما بعده عليه وجلة القسم مستأنفة والظاهر صحة هذا الاعراب على الثالث أيضا (قوله اذا
 أهملت) أي وأهملت وكان اسمها خفي الاعراب نحو ان هذا الذاهب فتلزم اللام حينئذ أيضا (قوله أنا
 ابن أبة) جمع آب كقضاة وقاض من أي اذا امتنع والضيم الظلم ومالك الاول اسم أي القبيلة والثاني نفس
 القبيلة ولذا أنث فعله وصرفه للضرورة أو على مراعاة الحكي ومن آل مالك حال من ابن أبة لأن المضاف
 بعض منه (قوله خذفت اللام) أي لدلالة مقام المدح على الإثبات ولودخلت في البيت لدخلت على
 كرام لا كانت خلافا لما قدره الشارح لما مر من أنها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد فان هذا عام
 في ان العاملة وغيرها كفاي الارشاف أفاده العصبان لكن هذا لا يظهر على كونها لا مافارقة لماسيأتي عن
 الفارسي (قوله أوجب كسر ان) أي لتعليق العامل باللام عن العمل في لفظ الجملة (قوله فتشع ان) أي
 لطلب العامل لها ولا معاق لان الفارقة ليست من المعلقات (قوله فقال الفارسي) قال السماء في حجة دخولها
 على الماضي المتصرف نحو ان زيد لتمام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان وجدنا أ كثرهم
 لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقيل يجب بانهم توسعوا في المخففة لضعفها بالتخفيف اه صبان
 وكيف هذا الجواب مع ما مر عن الارشاف وفي التصريح وحجته أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا في
 الاصل ولا راجعا إلى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت مسلما أو أجيب بان الفعل مع فاعله لا يكونهما كالشيء الواحد
 حلا محل الجزء الاول مما بعده ان والمفعول كالجزء الثاني فان قتلت مسلما بمنزلة ان قتلت مسلما (قوله غالبا)
 ظرف زمان أو مكان متعلق بالتي أي انتفي في غالب الازيمة أو الترا كيب اتصال الفعل عبر الناسخ بان ومفهومه
 ان اتصال الناسخ بها لم ينتف في غالب الترا كيب فصديق بالكثرة ولا يلزم منه كون الاتصال غالبا ولوعلق
 بالتي لافهم ان اتصال الناسخ بها غالب مع ان القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة وبينهما فرق أفاده سم
 (قوله موصلا) بفتح الصاد اسم مفعول من أوصل الرباعي وهو المفعول الثاني لتلقيه وذى اشارة لان فهو
 صفة لها (قوله فلا يليها الخ) أي اذا دخلت على فعل فشرطه عند جمهور البصريين كونه ناسخا لانها لما
 ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بالابتداء والخبر عوضوها بالسجول على فعل يختص بهما مراعاة لحةها
 الاصل في الجملة وشرطه كونه غير نافي ولا منفي كاليس وما زال ولا صلة كادام (قوله وقديما غير الناسخ)
 أي عند غير من ذكر واعلم أن الاقسام أربعة كثيرة وهو مضارع الناسخ وأكثر وهو ماضيه ويقاس
 عليهما اتفاقا وندر وهو ماضى غير الناسخ ومنع غير الاخفش القياس عليه وأندر وهو مضارعه ولا يقاس
 عليه اتفاقا ثم ان اللام تدخل بعد الناسخ على ما كان خبرا في الاصل كما تدخل بعد المشددة على الخبر وبعد
 غيره على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا وأمثلة الجميع في الشارح فان اجتمع

نحو كان وأخواتها وظن وأخواتها قال الله تعالى وان كانت لكبيرة الا على
 الدين هدى الله وقال الله تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم وقال الله تعالى وان وجدنا أ كثرهم لفاسقين وقديما غير الناسخ
 واليه أشار بقوله غالبا ومنه قول بعض العرب

ان يزنيك لنفسك وان يشينك عليه وقولهم ان قنعت كاذبك لسوطا وازاجاز الاخفش ان قام لانا ومنه قول الشاعر شات يمينك ان قتلت لسانا
 حلت عليك عقوبة المتعمد (ص) وان تخفف ان فاسمها استمكن * والخبر اجل جلة من بعد ان (ش) اذا خففت ان
 بقيت على ما كان لها من العمل لكن لا يكون اسمها الا ضمير الشأن (١٣٩) محذوف خبرها الا يكون الاجلة وذلك

نحو علمت ان ز يدقائم فان
 مخففة من الثقيلة واسمها
 ضمير الشأن وهو محذوف
 والنقد ير علمت انه ز يدقائم
 وقد يبرز اسمها وهو غير
 ضمير الشأن كقول
 الشاعر
 فلو انك في يوم الرخاء
 سألني
 طلاقك لم أبخل وأنت
 صديق
 (ص)

وان لم يكن فلا لم يكن دعا
 ولم يكن تصر يفة متعنا
 فالاحسن الفصل بقى أو نفي أو
 تنفيس أو لو وفيل ذ كرو
 (ش) اذا وقع خبر ان
 المخالفة جلة اسمية لم تحتاج
 الى فاصل فتقول علمت
 ان ز يدقائم من غير حرف
 فاصل بين أن وخبرها الا
 اذا فصل النفي فيفصل
 بينهما بحرف النفي كقوله
 تعالى وأن لا اله الا هو فهل
 أنتم مسلمون وان وقع
 خبرها جلة فعلية فلا يخلو
 اما أن يكون الفعل متصرفا
 أو غير متصرف فان كان
 غير متصرف لم يؤت
 بفاصل نحو قوله تعالى وأن
 ليس للانسان الاماسي

الفاعل والمفعول دخلت على سابقهما ما لم يكن ضمير امتصلا أفاده في التصريح (قوله ان يزنيك) بفتح
 الياء وكذا يشين وهما مرفوعان بضم النون (قوله قنعت) بشد النون أي ضرر به سوطا على رأسه
 وجعلته له كالقناع وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار (قوله شلت) بفتح الشين أفصح من ضمها جلة
 دعائية من الشلل وهو بطلان حركة اليد وحلت أي وجبت ونزلت (قوله استمكن) أي حذف وجوبا
 لانها تحمى له لأنها حرفة ولأن ضمير النصب لا يستمكن (قوله بقيت على ما كان لها) أي وجوب بالخلاف
 المكسورة وان كانت فرعها لانها أشبه بالفعل منها اذ لفظها كلفظ عض ماضيا واما المكسورة لان شبهه الا
 الامر كجسولا عبرة بشبهه نحو قيل لانه مغير عن أصله ولان طلبها المفعول من جهتين الاختصاص والوصل
 به والمكسورة من الاولى فقط وانما عمدت في ضمير محذوف لتسكون كلاما لظها را اضعفها بالتخفيف
 لثلاث نظير منية الفرع على أصله (قوله الا ضمير الشأن) أي عند ابن الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور
 لخروجه عن القياس فلا يحمل عليه ما يمكن غيره ولذا قد رسي بيويه في أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك
 وكان المناسب للشارح حل كلامه على مذهبه (قوله الاجلة) أي ان حذف الاسم كاهو الواجب سواء
 كان ضمير الشأن أو غيره محاذفة على المستند والمستند اليه فان ذكر شد وذا أو ضرورة جاز كون الخبر جلة
 ومفردا وقد اجتمع في قوله

لقد علم الضيف والمرامون * اذا اغبرأق وهبت شمالا
 بانك ربيع رغيت صريع * وأنت هناك تسكون النملالا

فر بعب خبر الارلى مفرد وجلة تسكون النملالا خبر الثانية والمرامل الفقير وشمالا حال من فاعل هبت أي هبت
 الريح شمالا والنمل بكسر المثلثة الغيات وذلك عند ابن الحاجب شاذ من وجهين كون اسمها غير ضمير
 الشأن وكونه مذكورا وعند المصنف من الثاني فقط وكذا بيت الشارح (قوله فلو انك) بالسكسرو كندا
 سألتني لانه خطاب لزوجه وصديق فاعل بمعنى مفعول فيستوى فيه المذكور والمؤنث أو انه من اجراء فاعل
 بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة يصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى
 ان صديقه الذي يعز عليه فراقه لو طلب منه الفراق لاجابه كراهة رد السائل بخلة أو أنت صديق حال من تاء
 سألت وخص يوم الرخاء لان الانسان ربما يهون عليه مفارقة أحبابه في الشدة (قوله وان يكن) أي
 الخبر (قوله فيفصل بينهما) أي بين ان والجملة الاسمية التي هي عمدة خبرها وان كان حرف النفي جزأ منه
 (قوله وأن عسى الخ) الظاهر في اعراب هذه الآية ان مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف وجلة عسى
 الخ خبرها ويظهر أن عسى تامة فاعلها أن يكون وان اسم يكون اما ضمير الشأن محذوف وقد اقترب خبرها
 أو انه تنازع يكون واقترب في أجملهم فاعل في الثاني واستتر ضميره في الاول كما يجوز بعضهم الوجهين في قوله
 تعالى وانه كان يقول سفيها بناء على انه لا يشترط وجوب توجه العاملين للتنازع فيه كاسيأتى وأن أجملهم
 اسم يكون وفاعل اقترب ضميره لتقدمه رتبة بناء على جواز تقديم خبر كان على اسمها وان كان فعلا كافي
 المغنى وان منعه ابن عصفور وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة وأجلهم اسمها وان يكون خبرها واسم يكون
 ضميره وكندا فاعل اقترب لتقدمه رتبة قياسا على ما مر عن المبرد في عسى أن يقوم زيد أو يفرق بطول
 الفصل هنا بالفعلين (قوله أن غضب) أي بتخفيف أن وهي قراءة نافع (قوله يجب أن يفصل)

وقوله تعالى وأن عسى أن يكون قد اقترب أجملهم وان كان متصرفا فلا يخلو اما أن يكون دعاء أو لا فان كان دعاء لم يفصل كقوله تعالى
 والهاء ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ غضب بصيغة الماضي وان لم يكن دعاء فقال قوم يجب أن يفصل بينهما الا قليلا وقالت
 فرقة منهم المصنف

يجوز الفصل وتركه والاحسن الفصل والفاصل أحدار بعة أشياء الاول قد كقوله تعالى ونعلم أن قد صدقنا الثاني سوف التنفيس وهو السين
أوسوف فقال السين قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثال سوف قول الشاعر واعلم فعمل المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قد را
الثالث النفي كقوله تعالى أفلا يرون (١٤٥) أن لا يرجع اليهم قولا وقوله تعالى أيجيب الانسان أن لن نجزع

عظامه وقوله تعالى أيجيب
أن لم يره أحد الرابع لورفل
من ذكر كونها فاصلة من
المحذوفين ومنه قوله تعالى
وأن لو استقاموا على
الطريقة وقوله تعالى أولم
يهاد الذين يرثون الارض
من بعد أهلها أن لو نشاء
أصنامهم بدلوهم وبما جاء
بدون فاصل قول الشاعر
علموا أن يؤملون فجادوا
قبل أن يسئلوا باعظم سؤل
وقوله تعالى لمن أراد أن
يتم الرضاغة في قراءة من
رفع يتم في قول والقول
الثاني أن أن ليست مخففة
من الثقيلة بل هي الناصبة
للفعل المضارع وارتفع يتم
بعده شذوذا (ص)
وخففت كان أيضا
فنوى

منصوبا وثابتا أيضا روى
(ش) اذا خففت كان
نوى اسمها وأختبر عنها
بجملته اسمية نحو كان زيد
قام أو جملة فعلية مصدرية
بل كقوله تعالى كان
لم تكن بالامس أو مصدرية
بقدر قول الشاعر
أفلا ترحل غيبرا أن ركابنا
لما نزل برحالنا وكان قد

أى للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع ولم يحجج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لأن الناصبة
لا تدخل عليها واعترض بان المخففة لا تقع الا بعد مفيد علم أو ظن عند البصريين وهي بعد العلم لا تحتاج
لفارق لعدم وقوع الناصبة بعده لما سيأتى في بابها وأما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازه فيها وأوجب
بان هذا الفرق أغلبي ولذا قال المصريح وغيره انما وجب الفصل ليكون عوضا من المحذوف وهو اسمها مع
احدى النونين أولئك الثلاثة بس بالمصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم وما أشبهه من
الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اهـ (قوله يجوز الفصل وتركه الخ) صريحه ان تركه
حسن على هذه الطريقة فاعمل التفضيل في قول المصنف للاحسن على بابيه بالنسبة لمنهجه أما على الاولى
وجرى عليها في التوضيح فتركه قبيح لابسها بالمصدرية قال الورداني وينبغي أن يحل قبحه اذ لم يكن هناك
فارق غير الفصل كوقوع ان بعد العلم قال الصبان ويظهر ان من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها اهـ أى
مع وقوعها بعد الظن نحو ظننت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة
حينئذ عند جمهور البصريين ولذا جعلوا أن يتم الرضاغة بالرفع على اجمال أن المصدرية وسبأني لذلك مزيد
في اعراب الفعل (قوله أحدار بعة أشياء) فالتنفيس وان ولم للمضارع فقط وقيل للماضى فقط كفى
التصريح ولو لا لهما والظاهر امتناع الامر هنا (قوله أن قد صدقنا) اسمها بالضمير الشأن أو ضمير
المخاطب على مذهب المصنف أى أنك وقد صدقنا خبر والجملة سدت مسد مفعولى نعم وقس باقى الامثلة
لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الاول بعضها يقدر فيه ضمير المخاطب أو الغائب أو المتكلم
بحسب ما يناسب (قوله الثالث النفي) أى بلا أن أو لم وينبغي منع لما وما حتى يسمع فيهما سم (قوله
أن لا يرجع) أى بالرفع مضارع رجح الثلاثى وهو يستعمل متعديا كجاءنا ولازما كرجع زيد وهذا يدل
يعملونه بالهمزة واسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير العجل ومن الفصل بلا قوله تعالى وسجسبوا أن لا نكون
فتنة في قراءة الرفع (قوله علموا أن يؤملون) اسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير القوم المحذوف عنهم
والسؤال بمعنى المسؤل كقوله تعالى قد أتيت سؤلك ومما ورد بغير فصل قوله

انى زعيم ياتو يقسة * ان أمنت من الرزاح
ونجوت من عرض المنوى * من العشى الى الصباح
ان تهبطين بالادقو * م يرتعون من الطلاح

والرزاح بضم الراء وكسر هاء زى هو الهزال والاطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح (قوله في قول)
أى قول من لم يشترط سبق المخففة بعلم أو ظن وهم الكوفيون (قوله بجملته اسمية) لا تحتاج لفاصل
كاخبار المفرد أما الفعلية فتفصل بل أو قد كفى شرح القطر وسيمثله الشارح (قوله وهو ضمير الشأن)
لا يتعين عند المصنف كفى أن فيجتمل في الآية ان اسمها ضمير الأرض المذكورة قبل أى كأنها وفى
البيت ضمير الركاب أما فى المثال الاول فيتمتع ضمير الشأن لعدم تقدم مرجعه ولا يتعين كون الخبر جملة
الامع ضمير الشأن ويجوز افراد مع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الشارح الآتى أو حذف كقوله
ويوما تواقينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى رارق السلم
أى كأنها ظبية والمقسم من القسم وهو الحسن وتعطو أى تأخذ من عطوت الى الشئ تنازلته باليد وضمنه

معنى

أى وكان قد زالت واسم كان فى هذه الامثلة محذوف وهو ضمير الشأن والتقدير

كأنه زيد قائم وكأنه لم تكن بالامس وكأنه قد زالت والجملة التى بعدها خبر عنها وهذا معنى قوله فنوى منصوبا وأشار بقوله وثابتا أيضا روى الى
أنه قد روى اثبات منصوبا بها ولكنه قليل ومنه قوله

ومصدر مشرق النحر * كان ندييه حقان فتدريسه اسم كان وهو منصوب بالياء لانه مشئى وحقان خبر كان وروى كان ندياه حقان فيكون اسم كان محذوفاً وهو ضمير الشأن التقدير كانه ندياه حقان فتدريان حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كان ويحتمل أن يكون ندياه اسم كان وجاء بالالف على لغة من يجعل المثني بالالف في الاحوال كماها (١٤١) (ص) (لا التي لنفي الجنس)

عمل ان اجعل للادى
نكره

مفردة جاءتك أو مكرره

(ش) هــنا هو القسم

الثالث من الحروف

الناسخة للابتداء وهي لا

التي لنفي الجنس والمراد بها

لا التي قصد بها التخصيص

على اسم مستغراق النفي

للجنس كله وإنما قلت

التخصيص احتراماً من التي

يقع الاسم بعدها هي فوعا

نحو لا رجسـل قائماً فانها

ليست نصاً في نفي الجنس

اذ يحتمل نفي الوحدة ونفي

الجنس فبتقدير ارادة نفي

الجنس لا يجوز لارجل قائماً

بل رجـلان وبتقدير نفي

الوحدة نحو لا رجل وأمالا

هــذه فهي لنفي الجنس

ليس الا فلا يجوز لارجل

قائم بل رجـلان وهي تعمل

عمل ان فتنبص المبتدأ

اسما لها وترفع الخبر خبرا

لها ولا فرق في هذا العمل

بين المفردة وهي التي لم

تتكسر نحو لا غلام رجل

قائم وبين المكسرة نحو

لا حول ولا قوة الا بالله ولا

يكون اسمها وخبرها الا

نكرة فلا تعمل في المعرفة

معنى تيميل فعدها بالي والسلم يفتح تحتين كما في الشمي شجر معروف (قوله مشرق النحر) أى مضى العنق وندييه أى المصدر أى التدريان فيه وتشبيههما بالحقين في الاستدارة (قوله وهو ضمير الشأن) لا يتعلق بل يحتمل ضمير المصدر مامنى (خاتمة) لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها وأما السكن فتخفف وتعمل وجو بالجو والسكن الله قتلهم وأجاز يونس والاختفأ اعماها والله سبحانه وتعالى أعلم (لا التي لنفي الجنس)

أى لنفي حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لان النفي انما يتعلق بالاحكام لا الذوات فهو محاذ عقلي في النسبة الابقاعية وتسمى لا التبرئة باضافة الدال للدلول لانها تدل على تبرئة الجنس من الخبر (قوله ليست نصاً) أى بل ظاهرة فيه ضرورة أن النكرة في سياق النفي للعموم فاحتملها لنفي الوحدة أى لنفي الخبر عن اسمها بقيد وحدته من جوح يحتاج لقريئة كقولك بعداها بل رجـلان وقد تنص على نفي الجنس بقريئة خارجية كقوله

نعر فلا شئ على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا (قوله لنفي الجنس ليس الا) أى عند افراد اسمها بنى أو نصب خلافاً للتاج السبكي حيث خصه بحالة البناء فان ثنى أو جمع احتملت ذلك ونفي قيد الانثنية أو الجمعية كما في المهمة والتي كليس فالفرق بين الثلاثة انما هو عند افراد الاسم في الجميع كما ونحوه في المظول وقال ابن الهمام لا تقيد النص كالعامة كليس (قوله عمل ان) أى لشبهها بما في توكيد النفي كما هي في الاثبات وفي التصدير وتساوى لفظها اذا خففت (قوله الانكرة) الحاصل أن شروط اعماها مستأرعة ترجع اليها كونها نافية وللجنس ونصا وعدم جارها وواحداً معمولاً بها وهو تنكير هـما وواحداً لا اسمها وهو اتصال بهما يلزمه تأخير الخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطاً مستقلاً وأما قول المصنف وبعد ذلك الخبر اذ كرفلا يغنى عن شرط الاتصال اصدقه مع الفصل في نحو لا في الدار رجل قائم فلولم تسكن نافية فهي زائدة لاعامة أو كانت لنفي الوحدة أو الجنس لانصاعمت كليس وان دخل عليها جار الغيت وكانت معترضة بينهما وبين مجروره كجئت بلا زاد وغضبت من لاشئ وجعلها الكوفيون حينئذ بمعنى غير مضافة للنكرة والحرف جار لها وسيد كر الشارح محترز الفصل وتنكير الاسم ويقاس عليه الخبر (قوله قضية الخ) أى هـذه قضية ولا بأحسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع لا شطرييت من السكامل دخله الوقص كما قيل ثم صار مثلاً للامر المتعسر (قوله ولا مسمى بهذا الاسم) فيه ان هذا كذب لكثرة المسمى به وأيضا ليس كل مسمى توجد فيه المزية المقصودة بهذا الكلام وأما تأويله بأنه على تقدير لامس أبى حسن وذلك المضاف لا يتعرف بالاضافة ففيه أن مقصود المتكلم نفي مسمى العلم نفسه لا نفي مثله فالأحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم أى قضية ولا فيصل لها أى لا قاضى يفصلها كقولهم لكل فرعون موسى بقى بينهما أى لكل جبار فهار (قوله حنانا) بمهمله فنونين أى رجة أى راجوا في نسخ حيامن الحياة وفيه ان علميا مامات الابعـد عمر القائل لذلك الا أن يجعل الوصف ليس من كلامه كما يرشد اليه قول الشارح كقولك (قوله ألفت) أى لضعفها بالفصل ووجب حينئذ تكرارها كمثلها تنبيهاً على نفي الجنس اذ هو تكرار لنفي كالجـب مع المعرفة جـبراً لما فاتها من نفي الجنس وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما (قوله غول) أى

وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم قضية ولا بأحسن لها والتقدير ولا مسمى بهذا الاسم لها يدل على انه معاملة معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك لا بأحسن حنانا لها ولا يفصل بينهما وبين اسمها فان فصل بينهما ألفت كقوله تعالى لا فيها غول (ص)

فانصب بهامضاً أو مضارعه * وبعد ذلك الخبر اذ كرفلا

وركب المفرد فالتحكاكلا * حول ولا قوة والثاني اجملا
 صر فوعا ومنصوبا ومركبا * وان رفعت أولا لاتنصبا
 أحوال الحال الاول أن يكون مضافا نحو لا غلام رجل حاضر الثاني أن يكون مضارعا (١٤٢)

(ش) لا يخلو الاسم من ثلاثة

شئ يقتال عقولهم ويذهبها (قوله وركب الخ) أشار به الى علة البناء الآتية في الشرح وفي قوله فالتحكاك
 قصور سيدي بالية الشارح (قوله والثاني) مفعول أول لاجع لاحذفت باؤه للضرورة وصر فوعا مفعوله
 الثاني وألف لاجع لامبدلة من النون الخفيفة فتقديم مفعوله ضرورة (قوله مضافا) منه قولهم لا أبالك
 ولا يد لك عند سبويه والجمهور فأبامضاف للسكاف منصوب بالالف بالتثنية والخبر محذوف أي لا أبالك
 موجود وليس معرفة لان الاضافة غير محضة كهي في مثلك لانه لم يقصد في أب معين بل هو ومن يشبهه اذ
 هو دعاء بعدم الناصر وانما زيدت اللام بينهما كراهة لادخال لا على صورة المعرفة وقال الفارسي وابن
 الطراوة أبامفرد مبنى جاء على لغة القصر أي ففتحته مقدر على الاف كاعرابه على تلك اللغة لا مبنى عليها
 ولأن شرط نصبها كونها مضافا وهو حينئذ غير مضاف كما صر في المبنى فحذف تنوينه للبناء وحذفت نون
 يدي للتخفيف شدوذا ذلك خبر وقيل هو شبهه بالمضاف لوصفه بذلك والخبر محذوف وحذف تنوينه تشبيها به
 (قوله لا ثلاثة ولا اثنين) أي غير علم بان أر يد مطلق جماعة بهذا العدد أما العلم فلا تعمل فيه لا ومثله فيما يظهر
 ما إذا أر يد جماعة معينة هذه عندهم لانه حينئذ يجب تعريضهما بأل فنهمل لا وتسكرر مع شئ آخر معطوف
 فان أر يد بالثلاثة جماعة معينة وبالاثنتين جماعة أخرى كذلك أهملت وكررت في الثاني فيقال لا الثلاثة
 ولا الاثلاثون هذا ما ظهر وهو نفيس فتأمل واعلم ان مشابهة المضاف يلزم اعرابه منونا عند البصريين وجوز
 ابن كيسان بناءه أيضا فلا يتوّن اجراء له مجرى المفرد لعدم الاعتداد بالمعمول لصحة الكلام بدونه وأجاز
 الناظم اعرابه غير متوّن بقلة تشبيها بالمضاف وعلى أحدهما ينخرج حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما
 منعت وقوله تعالى لاجدال في الحج ويمكن تحريكه على الاول بجعل الظرف خبرا متعلقا محذوف لا باسم
 لا فهو مفرد مبنى لاشبيهه بالمضاف أي لا مانع لما أعطيت واللام للتقوية ولا جدال حاصل في الحج وأجاز
 البغداديون بناءه ان عمل في ظرف كالأية اه اسقاطي بزيادة (قوله اتركبه معها) هكذا عمل سيبويه
 وكثير البناء مستدلين باعرابه عند فصوله منها وفيه ان التركيب انما يصلح علة للفتح لا لقتضائه التخفيف لا
 لاصل البناء والالبني بعلمك وحضر موت وأما بناء خمسة عشر وسبويه فليس للتركيب كما صر فالوجه انه
 بني لتضمنه معنى من الاستغراقية لان النص على استغراق الجنس يستدعي وجود من الدالة عليه لفظا
 أو معنى ولذا صرح بهافي قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال ألا لمن سبيل الى هند

لان قولنا لا رجل في الدار مبنى على سؤال محقق أو مقدر كأنه قيل هل من رجل في الدار فاجيب بالنفي
 على وجه الاستغراق ولما عارضت الاضافة هذا التضمن أعرب المضاف وحمل عليه شبهه لا يقال التضمن
 المقتضى البناء ما كان باصل الوضع وهذا عارض بدخول لا لانا نقول ذلك في البناء الاصل لا العارض ولا
 يردان هذا التضمن كتضمن الحال معنى في حيث انها مبدرة في نظم الكلام بدليل ذكره في البيت فلا
 يقتضى البناء كما صر لان ذكره ضرورة وبنى على حركة ايذاناً بعروض البناء وكانت فتحة للخفة (قوله
 فتحة اعراب) أي وحذف تنوينه للخفة وردبانه لم يعهد حذف التنوين الا لمنع صرف أو اضافة أو
 وصف العلم بان أو ملاقة ساكن أو وقف أو بناء وليس ههنا من غير البناء (قوله وذهب المبرد الخ) أي
 لان التثنية والجمع من خواص الاسماء فيعارضان علة البناء وردبانهما واردة عليهما والوارد له قوة فلم يقويا
 على معارضتهما بخلاف اللذين على القول باعرابه ولولسهما ذلك لكان يعرب نحو يازيدان ولا قائل به وتظهر

للمضاف أي مشابهة والمراد
 به كل اسم له تعلق بما بعده
 اما بمثل نحو لا طالعا جبلا
 ظاهر ولا خيرا من زيد
 راكب واما بعطف نحو
 لا ثلاثة ولا اثنين عندنا
 ويسمى المشبه بالمضاف
 معطولا ومعطولا أي مدودا
 وحكم المضاف والمشبه به
 النصب لفظا كما مثل والحال
 الثالث أن يكون مفردا
 والمراد به هنا ما ليس
 بمضاف ولا مشبه بالمضاف
 فيدخل فيه المثنى والجمع
 وحكمه البناء على ما كان
 ينصب به لتركبه مع لا
 وصيرورته معها كالشئ
 الواحد فهو معها كخمسة
 عشر ولكن محله النصب
 بلا لانه اسم لها فالمفرد
 الذي ليس بمثنى ولا مجموع
 يبني على الفتح لان نصبه
 بالفتحة نحو لا حول
 ولا قوة والمثنى وجمع المذكر
 السالم يبنيان على ما كانا
 ينصبان به وهو الياء نحو
 لا مسلمين لك ولا مسلمين
 لزيد فسلمين ومسلمين
 مبنيان لتركبهما مع لا كما
 بني رجل اتركبه معها
 وذهب الكوفيون
 والزجاج الى أن رجل في
 قولك لا رجل معرب وان

ان الشباب الذي محمد
عواقبه
فيه نكاح ولا نكاح للشيب
وأجاز بعضهم الفتح نحو
لامسكت لك وقول
المصنف هو بعد ذلك الخبر
اذكر رافعه بمعناه انه يذكر
الخبر بعد اسم لا سرفوعا
والرافع له لا عند المصنف
وجاعة وعند سيبويه
الرافع له لان كان اسمها
مضافا أو مشبها بالمضاف
وان كان الاسم مفردا
فاختلف في رافع الخبر
فذهب سيبويه الى انه ليس
سرفوعا بل وانما هو مرفوع
على انه خبر المبتدأ لان
منه به ان لا واسمها المفرد
في موضع رفع بالابتداء
والاسم المرفوع بعدهما
خبر عن ذلك المبتدأ ولم
تعمل لا عنده في هذه
الصورة الا في لاسم وذهب
الاخفش الى أن الخبر
مرفوع بلا فتكون لاعاملة
في الجزأين كما عملت فيهما
مع المضاف والمشب به
وأشار بقوله والثاني اجعلا
الى انه اذا أتى بعد الاسم
الواقع بعدها بمسطف
ونكرة مفردة وتكررت
لا نحو لا حول ولا قوة الا
بالله يجوز فيه خمسة أوجه
وذلك لان المعطوف عليه
امان يبنى مع لا على الفتح
أو ينصب أو يرفع فان بنى مع لا على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول

ثمرة الخلاف في لابنين كراما فبني السبعة على الفتح عند الجمهور ودونه (قوله بكسر الشاء) أى بلاتونين
لانه وان كان للقاء بله مشبه لشتونين التمكن الذي لا يجمع البناء ويجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياسا لاسما
نظرا الى انه للقاء بله (قوله ان الشباب) يروى أودى الشباب بفتح الهمزة وسكون الواو فندال مهمة
أى فنى وذهب ومحمد خبر عن عواقبه وصح الاخبار به عن الجمع لسكونه مصدرا والجملة صلة الذى وجملة
فيه نكاح بفتح اللام مضارع لذم من باب تعجب خبران على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشيب اما
بكسر الشين جمع أشيب أو بفتحها مصدر على حذف مضاف أى لذى الشيب أو اللام بمعنى فى أى فى زمن
الشيب والشاهد كسر لذات على هذه الرواية. ويرى بفتحها بلاتونين (قوله والرافع له لا عند المصنف
وجاعة) أى سواء ركبت مع الاسم أولا وهذا هو مذهب الاخفش الآتى ومخالفة سيبويه انما هي في
حالة البناء فقط كما هو مفاد الشارح فتحصل منه انه لا خلاف في عملها في الخبر حالة عدم التركيب وصرح به
الشوا بين وينبى أن يراد لا خلاف بين البصريين وأما الكوفيون فلا يقولون بعمل ان في الخبر فلا بالاولى
أفاده الساماني (قوله ان لا واسمها المفرد داخ) صريحه ان المبتدأ مجموع لامع اسمها ويرد عليه ان
خبر حينئذ يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه النفي ويكون معنى لارجل قائم غير الرجل قائم فيفيد اثبات
القيام لغير الرجل وان نفيه عنه مسكوت عنه وليس مرادوا أيضا لا يكون المبتدأ مجموع اسم وحرف غير
سابق وأجيب بان في نحو هذه العبارة تسميها كما أشار اليه سم وان المبتدأ فى الحقيقة هو الاسم فقط
وهو الذى عمل في الخبر كحاله قبل دخول لا لكن لما كانت كجزئه نسبوا ذلك للمجموع تسامحا ولذلك
قال الاشموني مذهب سيبويه ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ولم تعمل لا الا في الاسم
فينبى ارجاع ما خالف هذه العبارة اليها ولا يرد أن لا نسخت حكم الابتداء فكيف يعمل في الخبر لما في
شرح السكاكية والتسهيل ان لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء اللفظا وهو باق تقديره ولذلك يتبع
اسمها بالرفع باعتبار محلها بخلاف ان فتنسخه لفظا ومحلها فتقوتها فأد جميع ذلك الصبيان (قوله الا في الاسم)
أى لقر به منها ولم تعمل في الخبر لضعف شبهها بان حيث صارت جزء كلمة وقال في المغنى الذى عندي ان
سيبويه يرى عدم عمل المركبة في الاسم أيضا لان جزء الشئ لا يعمل وأما لارجل ظر يفا بالنصب فمثل يازيد
الفاضل بالرفع أى ان نصب ظرف بتبعية اللفظ لا محل كان ان رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش
الخ) يظهر أثر الخلاف في نحو لارجل ولا امرأة قائمان فعند سيبويه يجوز لان العامل في الخبر مجموع
المبتدأين المتعاطفين وعند الاخفش يمنع ثلثا يتوارد على الخبر عاملان لا الاولى والثانية فيذكر لكل
خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدر في نحو لا حول ولا قوة ما عند سيبويه فيجوز تقديره مثنى عنهما
ويكون جملة واحدة كذا قيل ورد بانهما وان كانتا عاملتين في الخبر لانهما مثنى لثلاثان لفظا ومعنى فيجوز
عملهما في اسم واحد ومحل واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان أفاده المصريح والسماني قال الروداني
والحق المستجبه أن رفع الخبر في ذلك انما هو بمجموع الحرفين لا بكل على حسنة اذ لا يعقل معمول
لعاملين ثلثا أولا لاستحالة اثر بين مؤثرين ولان قائمان لسكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاثنين بل
عن مجموعهما فإزعم كونه معمولاً لمجموع الحرفين سوى ان ولا وكذا يجوز به وعمرو قائمان وعلى هذا فلا
خلاف بين سيبويه والاخفش في جواز ذلك بل في ان العامل عند سيبويه مجموع المبتدأين المعطوفين مثل
زيد وعمرو قائمان وعند الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمرا قائمان (قوله وتكررت لا)
سيأتى محترزه في المتن (قوله يجوز فيه) أى في التركيب المشتمل على ذلك لا في الاسم الثاني وحده فان
أوجه ثلاثة فقط وهى البناء والرفع والنصب (قوله خمسة أوجه) فيه نظر لان كلامه الآتى يقتضى انها
ثمانية لانه ان بنى الاول أو نصب في الثاني ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر أنها خمسة كالاشموني اقتصر

أو ينصب أو يرفع فان بنى مع لا على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول

لا الثانية وتكون لا الثانية
عاملة عمل ان نحو لا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم
الثاني النصب عطفا على
محل اسم لا وتكون
لا الثانية زائدة بين العاطف
والمعطوف نحو لا حول
ولا قوة الا بالله ومنه قول
الشاعر

لانصب اليوم ولا خلة

اتسع الخرق على الراقع
الثالث الرفع وفيه ثلاثة
أوجه الاول ان يكون
معطوفا على محل لا واسمها
لانها في موضع رفع
بالابتداء عند سيبويه
وحينئذ تكون لازمنة
الثاني ان تكون لا الثانية
عملة عمل ليس الثالث
أن يكون مرفوعا بالابتداء
وليس لا عمل فيه وذلك
نحو لا حول ولا قوة الا بالله
ومنه قوله

هذا لعمركم الصغار بعينه
لأمل ان كان ذاك ولا أب
وان نصب المعطوف عليه
جاز في المعطوف الوجه
الثلاثة المذكورة أعني البناء
والنصب والرفع نحو لا غلام
رجل ولا امرأة ولا امرأة
ولا امرأة وان رفع
المعطوف عليه جاز في الثاني
وجهان الاول البناء على
الفتح نحو لا رجل ولا
امرأة ولا غلام رجل ولا
امرأة ومنه قوله

على كون الاول مفردا كالثاني كسأل المصنف وحينئذ فليس في الاول الا البناء بثلاثة في الثاني أو الرفع
بوجهيه وان كان قول المصنف وان رفعت أو لا تنصبه بقطع النظر عن مثاله فليبدأ كثيرا لا نه حلق من نصب
الثاني على رفع الاول أي فتح فتحه أو نصبه لكونه مضافا أو شبهه يكون في الثاني ثلاثة ومع رفعه سواء كان
مفردا أو مضافا أو شبهه وجهان فالجمله خمسة عشر وأما الثاني فمقتضى كلامه بالمفرد بميل انه مقترن بين
التركيب وغيره فتدبر (قوله الثاني النصب) هذا أضغاث الاوجه لان القياس مع وجود لا بناء ولا نصبه
وأيا لا الاولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفردا فكيف تعمل في لفظ تابعه بالمفرد (قوله على
محل اسم لا) أي عند الناظم اما عند غيره فاتباعا للفظ الاسم وان كان مبنيا لشبهه بحركة الاعراب في
العروض وعلى هذا فالحركة اتباعية والاعراب مقدر رفعا ونصبا فتدبر اه صبان وجوز الزحشرى نصبه
بمحذوف أي لا أرى قوة وقال يونس وجاعة تنوين الثاني في البيت للضرورة كتنوين المنادى المفرد
كذا في التوضيح أي فهو مركب مع لا وهي غير زائدة لكنه نون للضرورة (قوله اليوم) خبر لا الاولى
وخبر الثانية محذوف لدلالة الاول عليه أي ولا خلة اليوم أو هو ظرف لغو متعلق بالنفي والخبر محذوف اما خبر
واحد لهما أي لا نصب ولا خلة بينهما أو لكل خبر ويتعين هذا عند سيبويه ان نصب الثاني على محل الاول لان
خبر الاول حينئذ مرفوع بالمبتدأ وخبر الثاني بل لان لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقا فلو قدر خبر واحد لزم
ارتفاعه بعاملين مختلفين وهو ممنوع أفاده المصريح وفيه نظرا أما أولا فان لا الثانية عند نصب ما بعدها زائدة
لا تحتاج خبر بل الثاني معطوف على الاول عطفا مفردا لا جملة فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام
جملة واحدة نعم على مذهب يونس من أنه مركب معها ونون للضرورة يصح ما ذكر وأما ثانيا فكونه
يتعين لكل خبر عند سيبويه الى آخر مقال به بعد كما بينه الصبان فانظره وقوله اتسع الخرق على الراقع يروى
اتسع الفتق على الراتق وهو بمعناه قليل وهذا هو الصواب لان الفاقية قافية (قوله على محل لا واسمها)
أي عند سيبويه على التسامح المار فلا يردان لا الاولى لكونها جزء المعطوف عليه لا تنسلط على الخبر
فكيف تكون الثانية زائدة لان المعطوف في الحقيقة على محل الاسم فقط فتدبر (قوله زائدة) أي بين
المتعاطفين والخبر المحذوف شئ منهما فهو جملة واحدة (قوله وليس لا عمل فيه) أي لوجود شرط
الفائتها وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الاول كما في الزائدة فيجب لكل خبر
ويكون من عطفا لجل كما اذا عملت كليس (قوله هذا لعمركم الخ) بفتح العين مبتدأ خبره محذوف
وجو با أي لعمركم قسمي والصغار بفتح الصاد المهملة فغين محجمة الدل والخوان (قوله وان نصب المعطوف
عليه) أي لكونه مضافا أو شبهه مع كون الثاني مفردا (قوله أعني البناء) أي تركيبه مع الثانية والنصب
أي عطفا على لفظ الاول والرفع أي لانها أو أعمالها كليس أو يزيدتا مع عطفه على محل اسم لا عند
سبويه لانه لا فرق عنده بين المفرد وغيره في كون محله الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدماميني
ويؤيده ما مر عن شرح الكافية من ان لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء اللفظا مع بقائه تقدير
لكن فيه ان لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقا فاذا كانت مع اسمها في محل المبتدأ لزم ان هذا المبتدأ لا
يعمل في شئ الآن يقال الثاني والمنفى كالشئ الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كما قالوه في غير قائم الزيدان
فتأمل صبان (قوله الاول البناء على الفتح) وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع سواء عملت الاولى
كليس أو أهمات الثلاث أو اورد عاملان مختلفان على الخبر يلزم على الاول كون الخبر منصوبا مرفوعا (قوله
فلا فوالخ) اللغو الباطل والتأنيم اللوم من قولك للشخص أنت والضمير للجنة وما فوالخ أي نطقوا به وهذا
من قصيدة لامية بن أبي الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها وهو معلق من بيتين وأصله
فلا فوالخ ولا تأنيم فيها * ولا حين ولا فيها ملهم

فلا فوالخ ولا تأنيم فيها * وما فوالخ ابتداء مقم

وفيها

والثاني الرفع نحو لارجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز النصب للثاني لانه انما جاز فيما تقدم للعطف على اسم لا ولا هنا ليست
 اسمية فليست النصب ولهذا قال المصنف وان رفعت أو لا تنصب * (ص) ومفردا نعتا المنى إلى * فافتح أو انصب أو أرفع نعتا (ش)
 إذا كان اسم لا مبنيا ونعتا بغير دليله أي لم يفصل بينه وبينه بفصل (١٤٥) جاز في النعت ثلاثة أوجه الاول البناء

على الفتح لتركبه مع اسم
 لا نحو لارجل ظرف
 الثاني النصب سرعاة لحل
 اسم لا نحو لارجل ظرفا
 الثالث الرفع سرعاة لحل لا
 واسمها لانها في موضع رفع
 عند سبويه كما تقدم نحو
 لارجل ظرف (ص)
 وغير ما يلي وغير المفرد *
 لاتين وانصبه أو الرفع
 اقصد

(ش) تقدم في البيت
 الذي قبل هذا أنه إذا
 كان النعت مفردا
 والمنعوت مفردا ووليته
 النعت جاز في النعت ثلاثة
 أوجه وذكر في هذا البيت
 انه اذا لم يل النعت المفرد
 المنعوت المفرد بل فصل
 بينهما بفصل لم يجز بناء
 النعت فلا تقول لارجل
 فيها ظرف يبنى ببناء ظرف
 بل يتعين رفعه نحو لارجل
 فيها ظرف يبنى أو نصبه نحو لا
 لارجل فيها ظرفا وانما
 سقط البناء على الفتح
 لانه انما جاز عند عدم
 الفصل لتركب النعت مع
 الاسم ومع الفصل لا يمكن
 التركيب كما لا يمكن التركيب
 اذا كان المنعوت غير مفرد

ويقال هو السخ والحين بالفتح المسالك والمليم اللام والساهرة أرض يجدها
 الله تعالى يوم القيامة قاله في فيها لهم بر وبعث (قوله والثاني الرفع) أي على عمل الثانية كلبس أو اهما لها
 وسأبعتها مبتدأ مستقل أول يادتها وعطفه على الاول سواء عملت الاولى كلبس أو أهملت وتقدر خبر واحد
 أو اثنين يعلم ماضي (قوله ولا يجوز النصب) أي عطف على المحل أو تبع اللفظ لا تتفاهما أما النصب بمحذوف
 كما هي عن الزخشي في يجوز والحاصل ان الاسمين ان كانا مفردين جاز في الاول البناء والرفع الغاء أو عملا
 كلبس فتا ثلاثة وفي الثاني سبعة بناؤه ونصبه على محل الاول أو لفظه أو بمحذوف ورفع على الغاء الثانية
 أول يادتها أو عملها كلبس فتاك أحد وعشرون وجهها يتمتع منها أربعة وهي رفع الاول الغاء وعملها كلبس
 مع نصب الثاني على محله أو لفظه فان أفرد الاول فقط فسبعة الثاني تأتي في كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء
 بنصبه بالثانية فتاك أربعة عشر في ثلاثة الاول باثنين وأربعين يتمتع منها الاربعة السابقة مع كونه مضافا
 أو شبهه ثمانية وان أفرد الثاني فقط فتا ثلاثة الاول تأتي في كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء بالنصب
 فتكون ستة في سبعة اثني باثنين وأربعين يتمتع منها نظير الثمانية الماضية مع اثني آخرين وهما نصب
 الاول سواء كان مضافا أو شبهه مع نصب الثاني على محله اذ نصبه حينئذ لفظي لا محلي وان كانا غير مفردين ففي
 الثاني أربعة عشر في ستة الاول بأربعة وثمانين يتمتع منها ضعف ما قبله فجملته الصور مائة وتسعة وثمانون يتمتع
 منها اثنا وأربعون كما هو ظاهر للتأمل والله أعلم (قوله ومفردا) مفعول افتح وفاقه للتحسين فلا
 تمتع عمله في المقدم عليه ونعتا بدل منه أو بيان كذا قيل والظاهر اجاؤه على قاعدة نعت التكررة اذا
 تقدم يهرب حالا ويهرب هي بحسب العوالم ولبنى وبلى صفتان لنعته أو الاول متعلق بالثاني وحذف
 مفعول انصبين وارفح دلالة الاول عليه ولا تنازع لان المصنف لا يراه في المتقدم (قوله لتركبه مع اسم لا)
 أي قبل دخولها فيصير النعت والمنعوت كاسم واحد ثم تدخل عليه لام مثل لا خمسة عشر كذا في التوضيح
 والاشموني وغيرهما وانما جعل التركيب سابقا لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء كافي الصبان هذا وصريح ذلك
 ان اسم لا الذي في محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت اصير ورتهما امما واحدا قبل دخولها تحمسة عشر
 وبعليك لأن كلا منهما في محل نصب كما اختاره يس على التصريح وان الاسم بنى لتركبه مع لا والنعت
 بنى لتركبه مع الاسم اذلا وجهه على ما ذكر مع ان التركيب لا يصلح علة لاصل البناء كما علمت الا أن يكون
 من باب اعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقيل علة بناء الاسم تضمينه معنى من ولما كان الوصف من تمامه
 كان كأنهما معا تضمناهما فبنيا وافرقت بين هذه الصفة وصفة المنادى المفرد حيث لم تبين بان صفة
 المنادى ليست مناداة فلم تعط حكمه وهذه الصفة هي المنفية في المعنى فاعطاؤها حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة
 ليست مبنية بل فتحها اعراب على المحل ولم تنون للتشاكل وعلى قياس ما صرح بجوز كونها اتباعا للفظ والظاهر
 ان من جعل الموصوف في النداء من الشبهة بالمضاف يقول بثله هنا حيث يجعل من نفي الموصوف لامن
 وصف المنفى فينصب الاول لشبهه بالمضاف والثاني لانه تابع للموصوف كما ذكره في النداء لكن لم أر من
 ذكره هنا الا ناصر من بعضهم في لا بالاك فليتنامل (قوله سرعاة لحل اسم لا) أي أو اتباعا للفظ واعرابه
 مقدر كما صر نظيره (قوله لحل لا واسمها) فيه التسامح المسار (قوله وغير ما يلي) مفعول لتبين المجزوم

(١٩ - (خضري) - اول)

نحو لا طالعاجبلاظرفا ولا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت
 عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردا كما مثل أو غير مفرد وأشار بقوله وغير المفرد الى أنه اذا كان النعت غير مفرد كالضاف والمشبه
 بالمضاف يتعين رفعه أو نصبه فلا يجوز بناؤه على الفتح ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد ولا بين أن يفصل بينه وبين
 النعت أو لا يفصل وذلك نحو لارجل صاحب برفيها ولا غلام رجل فيها صاحب بروجاصل ما في البيتين انه اذا كان النعت مفردا والمنعوت

الغفلات (ص)

وشاع في ذا الباب اسقاط

الخبر

إذا المراد مع سقوطه ظهر

(ش) إذا دل دليل على خبر

لا النافية للجنس وجب

حذفه عند التقييمين

والطائين وكثر حذفه عند

الحجازيين ومثاله ان يقال

هل من رجل قائم فتقول

لا رجل وتحذف الخبر وهو

قائم وجواب عند التقييمين

والطائين وجوازا عند

الحجازيين ولا فرق في ذلك

بين أن يكون الخبر غير

ظرف ولا جار ومجرور

كأمثل أو ظرفا ومجرورا

نحو أن يقال هل عندك

رجل أو هل في الدار رجل

فتقول لا رجل فان لم يدل

على الخبر دليل لم يحذفه

عند الجميع نحو قوله صلى

الله عليه وسلم لأحد أغير

من الله وقول الشاعر

ولا كريم من ولدان

مصبوح

والى هذا أشار المصنف بقوله

إذا المراد مع سقوطه ظهر

واحتراز بهذا مما لا يظهر

المراد مع سقوطه فانه

لا يجوز حينئذ الحذف

كإتقاد (ص)

(ظن وأخوانها)

انصب بفعل القلب جزأى

ابتدا

أعنى رأى خال علمت

وجدا

نعم موطنًا فهو مبنى على الفتح تركبه مع الاول ويمتنع رفعه عند سيبويه ويجوز عند المازني ويتعين
تنوين باردا لان العرب لم تركب أربعة أشياء ولا يصح كون ماء الثاني توكيدا ولا بدلا كما في التوضيح
لانه مقيد بالوصف والاول مطلق فلم ينسب مرادفاله حتى يؤكده ولا مساويه حتى يبدل منه لكن يجوز بعضهم
التوكيد في قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة فكنا ههنا وجوز في النسك كونه عطف بيان لجواز كونه
أوضح من متبوعه (قوله فيرأب) بفتح التحتية والهمزة وسكون لراء آخره موحدة أى يصلح وفاعله
ضمير العمر وأذات بثلاثة ساكنة بين همزتين مفتوحتين ثم تاء التأنيث أى أفسدت ويد الغفلات فاعله
وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكسب وأثبت من لوازمه اليد تخميلا واحتج المازني
بالبيت على سيبويه فقال مستطاع ما خبر لا فيمطل قوله لا خبر لها وصفة لا سمها من إعادة للابتداء فيمطل قوله
بعدم ذلك وأيا كان فرجوعه نائب فاعل مستطاع ورد بجواز كونه خبرا مقديما عن رجوعه والجملة صفة
ثانية لعمر بعد وصفه بولى ولا خبر لا لاقال الروداني وتجوز الوصفية مكبرة ألا يشك عاقل في ان المتمنى انما
هو استطاعه رجوع العمر لا العمر المدبر المستطاع رجوعه فاستطاع هو الخبر بلا شك (تنبيه) تردألا
للتنبيه وهى الاستعانة فتدخل على الجملتين نحو ألا ان أولياء الله الخ ألا يوم يأتيهم وللعرض
والتحضيض فتختص بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقاتلون قوما الخ (قوله إذا المراد الخ)
إذا شرطية كما يشير اليه صفيح الشارح فالذال مفتوحة وليست هى اذا الفعلية لان المراد لا يظهر في كل
تركيب كما لا يخفى (قوله إذا دل دليل) أى مقالى كوقوعها جوابا لسؤال أو حالى بأن دل عليه السياق
نحو فلا فوت أى لم قالوا لا ضير أى علينا وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع الانكسار لا اله الا الله فيرفع ما بعد الا على
البدلية من ضمير الخبر أو من محل لامع اسمها على ما فيه من التسامح المار فهو بمعنى قول بعضهم من محل
الاسم قبل الناسخ وليس هذا مبنيا على عدم وجود المحرز لما مر عن شرح الكافية فتأمل (قوله)
أعير من الله المراد بالغيرة لازمة وغايتها وهو مقت من تعرض لمحارمة لا انفعال النفس من فعل
ما يستكره لاستحالة على الله تعالى يقال غار الزوج يغار على امرأته تخاف يخاف غضب من فعلها
والصدر غيرا تخوفوا وغيره كضربة ولا يكسرأولهما كما قاله ابن السكيت مصباح (قوله ولا كريم الخ)
قيل انه لحاتم وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم والمباقة عند امرأة تسمى مارية خاطبين لها
فقدمت حاتما فقال النبي

هلا سألت النبيين ما حسبي * عند الشتاء اذا ما هبت الرج

ورد جازرهم حرفا مصرمة * فى الرأس منها وفى الاصلاء تلميح

اذا اللقاح غدت ملقى أصرتها * ولا كريم من الولدان مصبوح

والحرف النافقة المهزولة أو المسنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هى التى يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون
أقوى لها والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب والتلميح الشجع لشبهه الملح فى البياض واللقاح جمع
لقوح وهى النافقة الخلوب والاصرة جمع صرار خيط يشده بضرع النافقة للابرضها ولدها وانما تاقى وترك
عند عدم اللبن والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبغته سقيته المصبوح
والله سبحانه وتعالى أعلم

(ظن وأخوانها)

(قوله بفعل القلب) مفرد مضاف فيعم (قوله جزأى ابتدا) الاضافة لادنى ملابس أى جزأى جلة
ذات ابتداء والمراد الجنس الصادق بالبعض لان أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدا يلزم الحذف أو
الصدر أو غيره مما يمتنع فى كان الاسم الاستفهام أو المضاف اليه فيجوز هنا مقديما على أنه مفعول أول

(ش) هذا هو القسم الثالث من الافعال الناسخة للابتداء وهو ظن وأخواتها وتنقسم الى قسمين أحدهما أفعال القلوب والثاني أفعال التحويل فلما أفعال القلوب فتقسم الى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين وذ كر المصنف منها خمسة رأى وعلم ووجد ودري وتعلم والثاني منهما ما يدل على الرجحان وذ كر المصنف منها ثمانية ظن وظن وحسب وزعم وعد وحجا وجعل وهب فثال رأى قول الشاعر

رأيت الله أكبر كل شيء محالة وأكثرهم جنودا فاستعمل رأى فيه لليقين وقد نستعمل رأى بمعنى ظن كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا أى يظنوننه ومثال علم علمت زيدا أخاك وقول الشاعر

عامتك البازل المعروف فانبعث اليك بى واجفات الشوق والامل ومثال وجد قوله تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاستقين ومثال درى قوله

دريت الوفى العهد يا عرو فاغتهبط

كأهم ظننت أفضل بخلاف كان لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيكون استفهاما فى البابين كان كنت وأين ظننت زيدا ولا يكون جملة انشائية فيهما وأما قول أبى الدرداء وجدت الناس أخبر بتركه فعلى اضمار القول أى مقولا فى كل واحد منهم اختبره بفضله ومثله فى كان ولا تدخل هذه الافعال على المبتدا والخبر الا بعد استيفاء فاعلها أى وجوده وذ كره وان تأخر عنها فان قلت نحو حسبت زيدا هجر او صيرت الطين خرفا ليس أصلها المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد عمر ولا الطين خرف لعدم صحة الاخبار أجيب بأنه يصح فى الاول باعتبار التشبيه على حذف الاداة وفى الثانى باعتبار الاول (قوله مع عد) بتخفيف الدال للضرورة متعلق بأعنى أو حال من مفعوله (قوله الله) بسكون الدال لغة فى الذى وكاعتد صلاته احتزبه عن جعل التى من أفعال المقاربة وقد صيرت والى بمعنى صبر وستأتى (قوله وهب) بفتح فسكون أمر بمعنى ظن لان الهبة واستعماله مع ان وصلتها قليل حتى زعم الحريرى انه من لحن الخواص ويرده قصة هب أن أبانا كان حمارا كذا فى شرح الجامع (قوله والى) مبتدا وكصير اصلته وبها انصب خبره أى والافعال التى بمعنى صير انصب بها أيضا مبتدا وخبرا كما نصبهما بأفعال القلوب (قوله وهو ظن وأخواتها) جعل منها الناظم تبعالا لخفش وغيره سماع المتعلقة بذات خبر عنها بفعل دل على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيد مفعول أول والثانى يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت كلام زيد فتتعدى لواحد فقط وقال الجمهور لا تتعدى مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الخواص فان كان مما يسمع فذاك والافقيه حذف مضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم (قوله الى قسمين) قسمها غيره الى أربعة فوجد وتعلم ودري لليقين فقط وحجا وعد وزعم وهب للرجحان فقط ورأى وعلم لليقين غالبا وظن وخال وحسب للرجحان غالبا والشارح أدرج الثالث فى الاول والرابع فى الثانى نظرا للغالب فيهما وتقليلا للاقسام ثم نبه عند ذ كر كل واحد على مجيئه لغير ذلك (قوله فثال رأى) أى اليقينية بمعنى علم كما هو فرض كلامه لاجبى أبصر أو أصاب رثته والاتعبت لواحد وأما معنى رأى والاعتقاد فحصل كلام الرضى تعديتها نارة لاثنين كراى الشافعى كذا احتلا ومثله قوله

رأى الناس الامن رأى مثل رأيه * خوارج ترا كين قصد الخارج وتارة لواحد هو مصدر ثانيهما مضافا لهما كراى أبو حنيفة حل كذا كما قد يستعمل علم اليقينية كذلك

اه وصرح هذا عدم الاحتياج حية ثلثا نقد المفعول الثانى لان هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصار عليه وان كان فى الدما معنى ما يخالفه (قوله محالة) أى قدرة وهو تمييزا لكبر بالباء الموحدة كما ان جنودا تمييزا لاكثرهم بالثلاثة (قوله انهم يرونه) أى يظنون البعث بعيدا أى يمتنعون انراه أى نعلمه قريبا أى واقعا لان العرب تستعمل البعث فى النفي والقرب فى الوقوع فى الآيات الظن واليقين معا (قوله ومثال علم) أى اليقينية وتأتى للظن قليلا نحو فان علمته وهن مؤمنات وكان عليه ذ كره كراى أما التى بمعنى عرف فستأتى فى المتن والى من علم يعلم عامسا كفرح يفرح فرحاهو أعلم والمرأة عامسا اذا انشقت شفته العليا فلازم ويقال عامه يعلمه ككسره يكسره اذا شق شفته ومشقوق الشفة السفلى يسمى أفلح بالفاء والحاء المهملة (قوله المعروف) بالنصب مفعول البازل أو بالجر باضافته اليه وانبعثت أى انطلقت وواجفات الشوق بالجيم والفاء أسبابه ودواعيه (قوله وجد) أى بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لاجبى أصاب الشيء أى لقيه والاتعبت لواحد ومصدرها الوجدان قيل والوجود أيضا ولا بمعنى استغنى أو حزن أو حقد للزوم الثلاثة ومصدرها الثالثة موحدة بفتح الميم وكسر الجيم والثانية وجدا بفتح الواو والاولى بتثنيها كفى القاموس (قوله دريت الخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الاول والثانى الوفى وهو صفة مشبهة فالعهدا مافا علمه ومضاف اليه وانصب على التشبيه بالمفعول به

وعروهم بخدم بحدف التاء والاعتباط بالغين المعجمة من الغبطة وهي تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه والظاهر ان المعنى فليغبطك غيرك أو انه دعاءه بدوام اغتباط الغيرة كناية عن دوام أو صافه الحيدة قال أبو حيان ولم يعد أصحابنا يرى فيما يتعدى المفعولين وله ضمها في البيت معنى عامات والتضمين لا ينقاس اهـ لكن في التوضيح وغيره أن ذلك قليل والاكثر تعديده لواحد الباء نحو دريت بكذا فان دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدرا كم به قيل الامع الاستفهام فيتعدي لثلاثة نحو وما أدراك ما القارعة لسد الجلة مسد المفعولين والوجه ما في الطمع والمعنى انها مسدت مسد المفعول بالباء فقط فهي في محل نصب باسقاط الجار كما في فكرت أنها صحيح أم لا (قوله وهي التي بمعنى اعلم) أي لا التي في نحو تعلم الفقه مثلاً والاعتدت لواحد والفرق بينهما ان هذه أمر بتحصيل العلم في المستقبل بتعاطي أسبابه والاولى أمر بتحصيله في الحال بما يند كرم من المتعلقات والكثير المشهور ودخولها على أن وصلتها فتسدد مسد مفعولها كقوله

فقلت تعلم أن لا صيد غرة * والانضيها فانك خاتله

وفي حديث الدجال تلمحوا ان ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مفعوله الاول شفاء والثاني قهر (قوله خلت زيدا الخ) ومضارعها خال والكثير فيه كسر الهمزة على غير قياس كقوله

اخالك ان لم تغض الطرف ذاهوى * يسومك ما لا استطاع من الوجد

فان كانت خال بمعنى تكبر أو ظلع في مشيه أي عرج أو أعوج فلازمة (قوله دعاني) أي سماني الغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الخلق والياء من خلتي مفعول أول والثاني جلة إلى اسم وقوله فلا أدعي به يظهر انه على تقدير الانكار أي أفلا أدعي به والحال انه أول اسم لي وقد عمل خال في ضميرين شئ واحد وهما التاء والياء وذلك خاص بأفعال القلوب (قوله حسب) أي بكسر السين بمعنى ظن والاكثر في مضارعها الكسر أيضا ويقل الفتح وان كان القياس في مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرهما فان كانت بمعنى صار أحسب أي ذاشقرة وبياض وجرة فلازمة أو بمعنى اعتدت لواحد وفتحت سينها في الماضي وضمت في المضارع ومصدرها حسبا كنصر او حسبان بالضم والكسر وحساب وحسابة وحسبة بكسر هـ فاموس (قوله رباحا) تمييز لخبر وثاقلا كناية عن الموت لثقل الشخص به (قوله زعم) أي لا بمعنى كفل أو رأس أي شرف وساد والاعتدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة ولا بمعنى سمن أو هزل بصيغة المجهول من الهزال والافلازمة اما الهزل ضد الجدل فيبني للفاعل (قوله فان تزعميني الخ) الياء مفعول أول وجلة كنت الخ ثان وأجهل مضارع هو وفاعله خبر كان لأفعل تفضيل والمراد بالجهل خلاف الحلم وهو الغضب والسب لانه لا يصدر غالبا الا من الجاهل والاكثر تعدي زعم الى أن وصلتها كتعلم نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله

وقد زعمت اني تغيرت بعدها * ومن ذا الذي ياعز لا يتغير

وكون زعم من أفعال الرجحان انما يأتي على قول السيراني الزعم قول مع اعتقاد صح أو لا فاذا قلت زعم فلان كذا فعندها قاله معتقده وان كان اعتقاده غير صحيح أما على قول الجرجاني انه قول مع علم فن أفعال اليقين وقال ابن الانباري انه يستعمل في القول من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب أي مطية النسبة الكذب الى الغير فاذا قلت زعم فلان كذا فكذا قلت كذب أي قال قولاً غير صحيح فعلي هذا لا تكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معنفاً لما قال ويحتمل ان المعنى مطية الكذب أي هو يتصل الى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليعرى نفسه من اختلاقه ومن هذا المعنى حديث بشس مطية القوم زعموا اذ

وهي التي بمعنى اعلم قوله

تعلم شفاء النفس قهر

عدها

فبالغ بلطف في التحصيل

والسكر

وهذه مثل الأفعال الدالة

على اليقين ومثال الدالة

على الرجحان قولك خلت

زيداً أخاك وقد تستعمل

خال لليقين كقوله

دعاني الغواني عمهن

وخلتي

لي اسم فلا أدعي به وهو أول

وظننت زيدا صاحبك

وقد تستعمل لليقين

كقوله تعالى وظننوا أن

لاملجأ من الله الا اليه

وحسبت زيدا صاحبك

وقد تستعمل لليقين كقوله

حسبت التقي والجود خير

تجارة

ربا اذا المرء أصبح ثاقلاً

ومثال زعم قوله

فان تزعميني كنت أجهل

فيكمو

فاني شربت الخمر بعدك

بالجهل

ومثاله عند قوله فلا تعدد المولى شريكك في الغنى * ولا كتمان المولى شريكك في العدم ومثاله حقا قوله قد كنت أحمق وأبعمراً وأخافقة
حتى أملت بنيا ومهمات ومثاله جعل (١٥٠) قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن أنا وقييد المصنف

جعل بكونها بمعنى اعتقد
احترازاً من جعل التي بمعنى
صير فانها من أفعال
التحويل لا من أفعال
القلوب ومثاله ب قوله
فقلت أجزني أبا مالك
والأفهيئ امرأهالك
ونبه المصنف بقوله أعني
رأى على أن أفعال القلوب
منها ما ينصب مفعولين وهو
رأى وما بعده مما ذكره
المصنف في هذا الباب
ومنها ما ليس كذلك وهو
قسمان لازم نحو جبن زيد
ومتعد إلى واحد نحو كرهت
زيداً هذا ما يتعلق بالقسم
الاول من أفعال هذا الباب
وهو أفعال القلوب وأما
أفعال التحويل وهي
المرادة بقوله والف كصيرا
إلى آخره فتعدي أيضاً إلى
مفعولين أصلاً المبتدأ
والخبر وعدا بعضهم سبعة
صير نحو صيرت الطين
أبريقاً وجعل نحو قوله تعالى
وقدمنا إلى ما عملوا من عمل
جعلناه هباء منسوراً
وهو ب كقولهم وهبني الله
فذاك أي صيرني وتخذ
كقوله تعالى لتخذت عليه
أجراً واتخذ كقوله تعالى
واتخذ الله إبراهيم خليلاً وترك

هو تحذير من الحكاية بلا تثبت للحكي لانك لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق صحة الخبر والظاهر ان ليس
مراد السيراني ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله في العلم وغيره قطعاً فن العلم قول أبي طالب
* ودعوتني وزعمت أنك ناصح * أي قلت ذلك عالماً به بدليل قوله بعد
* ولقد صدقت وكنت ثم أميناً * ومن غيره زعم الذين كفروا الخ أي قالوا ذلك معتقديه لا عن دليل
ولذلك قال الفاكهي انه يستعمل في الحق والباطل وأكثرا استعماله فيما يشك فيه أي فاذا قلت زعم فلان
كذا فقد يكون ذلك حقا عندك كالبيت أو باطلا كما في الآية وقد تكون شاك فيه فتأمل (قوله بعد)
أي لا بمعنى حسب المال ولا تعدت لواحد (قوله فلا تعدد المولى) هو لئلا يمان بن بشير الصحابي وقوله

واني لأعطي المال من كان سائلاً * واغفر للمولى المجاهر بالظلم
واني متى ما تلفني جازم له * فبايننا عند الشدائد من صرم
أي قطع والمراد بالمولى الخليف أي أو صاحب أي لا تحسب صاحب هو من يحاطك في الغنى بل في العدم
بضم فسكون أي الفقر لان كل الناس تتعلق للغنى كما قال ابن دريد في مقصورته

والناس كلا ان بحثت عنهم * في كل أقطار البلاد والقرى
عبيد ذى المال وان لم يطمعوا * من غمره في جرة تشفي الصدا
وهم لمن أملق أعداء وان * شاركهم فيما أفاد وحوى
وقال آخر

حتى السكالب اذا رأت ذا أثره * حنت اليه وحركت أذنانها
واذا رأت يوماً فقيراً معدماً * هرت عليه وكشرت أنيابها

(قوله حجا) أي بمعنى ظن لا بمعنى قصد أورد أوساق أو حفظ أو كنتم أو غلب في الحاجة من حاجيته
خجونه أي فاطنته فغلبيتها ولا تعدت لواحد في السكك ولا بمعنى أقام أو بخل والا فلازمة (قوله أخافقة)
بتنوين أخ لعدم اضافته وثقة صفته أي موثوقه أو بالاضافة أي أخا وتوق والمهمات الحوادث (قوله والا
فهيني) أي ظنني هالكاً (قوله أي صيرني) هو بهذا المعنى لازم الماضي لجريانه كالمثل والقداء بالكسر
يبوي قصر وبالفتح مقصور فقط قاموس وغيره (قوله لتخذت عليه أجراً) مقتضى الشارح انه بمعنى
صيرت ففعوله الاول أجرا والثاني عليه لكن فسرهما البيضاوي بقوله لاخذت فتأمل (قوله حتى اذا ما
تركته) حتى ابتداءية وما زائدة وجواب اذا قوله بعده

تغمد حتى ظالمنا ولوى يدي * لوى يده الله الذي هو غالبه

قاله فرعان في ابن عاقله وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه لان الصغير يحتاج الى من يزيل
القدر عن نفسه وأنفه وتغمد بالغين المججمة أي ستر ووجد وأصل ترك كونها بمعنى طرح وخلي فلها مفعول
واحد فضم من معنى صير فتعدي لاثنتين مثله نحو وتركهم في ظلمات لا يبصرون (قوله رمى الحدنان الخ)
حدنان الدهر بكسر فسكون كما يؤخذ من القاموس وفي السجاعي بفتح جتين تجرد مصائبه فهو مرفوع
بضم النون وفسره العيني بالليل والنهار ومقتضاه انه مشئى حدث بفتح جتين بمعنى حادث فنونه مكسورة
وعليه فضمه يرد للقدر أي مقدار من المصائب وسعدن بفتح الميم من باب دخل كما في المختار أي خزن ويطاق
على السرور أيضاً كما في القاموس فهو من الاضداد (تنبيه) عبد بعضهم من أفعال التصيير ضرب العامل

كقوله وتركنا بعضهم يومئذ يوج في بعض وقوله وريته حتى اذا مات تركته * أأالقوم واستغنى عن المسح شاربه في
ورد كقوله رمى الحدنان نسوة آل حرب * بمقدار سمدن له سمودا
فرد سمورهن السود بيضا * ورد وجوههن البيض سودا (ص)

ما
من قبل هب والاص هب
قألأزما
ككنا تالم ولغير الماض
من
سواهما اجعل كل ماله
زكن
(ش) تقدم ان هذه
الافعال قسمان أحدهما
أفعال القلوب والثاني أفعال
التحويل فلما أفعال القلوب
فتنقسم الى متصرف وغير
متصرف فالمتصرف ما عدا
هب وتعلم فيستعمل منها
الماضي نحو ظننت زيدا
قأتما وغير الماضي وهو
المضارع نحو أوظن زيدا
قأتما والاص نحو أوظن زيدا
قأتما واسم الفاعل نحو أنا
ظان زيدا قأتما واسم المفعول
نحو زيدا مظهر أبو زيدا
قأتما هو المفعول الاول
وارتفع لقيامه مقام الفاعل
وقأتما المفعول الثاني
والصدر نحو عجب من
ظنك زيدا قأتما ويثبت لها
كلها من العمل وغيره ما ثبت
للماضي وغير المتصرف
اثنان وهما هب وتعلم بمعنى
اعلم فلا تستعمل منهما الا
صيغة الامر كقوله
تعلم شفاء النفس قهر
عدوها
فباغ بلطف في التحيل
والسكر

في مثل كضرب الله مشلا اصابه واضرب لهم مثلاً اصحاب القرية فمثلاً مفعول أول وما بعده ثان أو عكسه ونبت
كسبته فري من الذين الخ فكتاب الله مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان لا ظرف لنبت لان الظرف
يجب احتواؤه على فاعل عامله ورد الورداني هذا الوجوب بأنه لا شك في صحة قولك أبصرت الهلال بين
السحاب على ان بين ظرف لا بصرت مع عدم احتواؤه على الفاعل فالخلق ان نبت بمعنى طريح ووراء ظرف
له لا بمعنى صبر وأما ضرب فاختر في التسهيل انه بمعنى ذكره مثلاً مفعول له والمنصوب الثاني بدل أو بيان
(قوله وخص) اما ماض مجهول ويرجح آخر البيت وأمر ويؤيده قوله اجعل كل ماله زكن وقوله واتو
ضمير الشأن ومن قبل هب صلة ماى ماذ كمن قبله (قوله والاص) مبتدأ وهب مبتدأ ثان خبره أليما
والجمله خبر الامر رابطها محذوف أى الزمه أو ان الامر مفعول ثان مقدم لازم لجواز تقديم معمول الخبر
الفعل على الاصح (قوله ولغير الماض) مفعول ثان لاجعل والاول كل المضاف للموصولة والموصوفة
بجمله زكن أى علم ومن سواهما حال من غير أى اجعل كل الاحكام التى علمت للماضى ثابتة لغيره حال كون
ذلك الغير من سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالخصر على خروج الصفة
المشبهة لعدم صوغها من غير اللازم وأفعال التفضيل والتعجب لان الاول لا ينصب المفعول أصلاً والثاني
لا ينصب مفعولين وان صح صوغهما من القلي كز بدأ علم من عمر وروما علمه صيان (قوله أنا ظان) أى
أنارجل ظان فالضمير في ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف ولا يقدر أنا لان اسم الفاعل لا يعود
ضميره الا على الغائب كقوله بعض المحققين اه سيجاعى (قوله الا صيغة الامر) اما هب فاتفق واما
تعلم فعند الا علم وقال غيره بتصرفها حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج أى علمت قال سم وقياس
تصرفها ان يدخلها التعليق والالغاء (قوله واختصت القلبية المتصرفه الخ) واختصت أيضاً بان يسند مسند
مفعولها أن وأن وصلتهما وان كانتا في تقدير المفرد لتضمنهما المسند والمسنود اليه صريحاً وهى حينئذ عطفة
في لفظ المصدر المتصدي من الصلة لافى محل الجملة لانها ليست معلقة عنها والاكسرت ان ويجوز كون فاعلها
ومفعولها ضميرين متصلين لسمى واحد كظننتنى قأتما وخننتنى اسم أن رآه استغنى وألقى بها فى ذلك
رأى الحامية والبصرية بكثرة نحوانى أرائى أعصر خرا وقوله

ولقد أرائى للرماح دريئة * من عن يميني تارة وشمالى

وعدم وفقد ووجد بمعنى لقي بقلة دون بلى الافعال فلا يقال ضربتني اتفاقاً لئلا يكون الفاعل مفعولاً بل
ضربت نفسي وظننت نفسي ليعتبر اللفظان فان ورد ما يورهم قدر فيه النفس نحو وهزى اليك واضم اليك
جناحك أمسك عليك زوجك أى الى نفسك وعلى نفسك بخلاف أفعال القلوب فان مفعولها فى الحقيقة
مضمون الجملة لا المنصوب بها فلا ضرر فى اتحادهم مع الفاعل ولا توضع النفس مكانه عند الجمهور فلا يقال
ظننت نفسي عالمة وجوزة ابن كيسان فان كان أحد الضميرين منفصلاً جاز فى كل فعل نحو ما ضربت الا
اي (قوله بالتعليق والالغاء) أى مجموعهما أو ان التخصيص بالنسبة الى غير المتصرفه منها فلا ينافى
أنه يشاركهن فى الالغاء كان كز يد كان قائم ذهب بعضهم الى انها فيه ملغاة لازائدة وفى شرح السكاكية
ما يساعده كذا فى النسكيت ويشاركهن فى التعليق بالاستفهام خاصة غيرهن نحو فليمنظرا أيها أركى طعما
فستبصر ويصرون بأبيكم المفتون يسئلون أيا ن يوم الدين ويستنبؤنك أحق هو عرفت من أنت ونسبت
أيهم زيد واعلم أن الجملة مع المعلق سادة مسند المفعولين ان لم ينصب الاول والافسد الثاني كعلمت زيدا أبو
من هو قال بعض المغاربة فالعامل حينئذ ملحق عن العمل فى لفظ الجملة عامل فى محلها النصب على انها
مفعول ثان وقيل لا تعليق حينئذ لان حكم الجملة فى مثل هذا أن تكون فى محل نصب ولا يؤثر العامل فى
لفظها وان لم يوجد ملحق كعلمت زيدا أبو قائم ويؤيد الاول ما سيأتى فى الشرح عند تمثيله بان لبتهم فان

فالتعليق هو ترك العمل لفظا دون معنى لما منع نحو ظننت لز بد قائم فقولك لز بد قائم لم تعمل فيه ظننت لفظا لاجل المانع لها من ذلك وهو اللام
لكن في موضع نصب بدليل انك لو عطف عليه لنصبت نحو ظننت لز بد قائم وعمر منطلقا فهي عاملة في لز بد قائم في المعنى دون اللفظ والالغاء
هو ترك العمل لفظا ومعنى للمانع (١٥٢) نحوز بد ظننت قائم فليس لظننت عمل في لز بد قائم لاني المعنى ولا في اللفظ

كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجمله في محل نصب باسقاطه كفسكرت أهذا الصحيح أي في ذلك
أو بنفسه فالجمله سادة مسده ان لم يذكركم فرت أي هم يزيدون والافعال راجع انها بدل منه كمرت زيدا أبو من
هو حال لانها انشائية فقبل بدل كل بتقدير عرفت شأن زيد وقيل اشتغال بالانقدير والظاهر جريان
الخلافا المتقدم في التعليق وعدمه هنا أيضا (قوله فالتعليق ترك العمل الخ) سمي بذلك لعمل العامل
في المحل دون اللفظ فكأنه لم يعمل كالمرة المعلقة لا من وجه ولا مطلقا لاساءة الزوج عشرينها (قوله المانع)
هو اعتراض ماله صدر الكلام وهو جميع المعلقات الآتية بعد الفعل فتبطل عمله لفظا لثلاث زول صدارتها
بسبب عمله فيها وفيما بعدها فتكون حشا وهو باطل (قوله لا المانع) أي لفظي بل معنوي وهو ضعف
العامل بتوسطه أو تأخره (قوله وكذلك أفعال التحويل) أي لقوتها لانها تؤثر في القدرات بقلبها وتحويلها
واقبلية لا تقوى على التأثير فيها الضعفاء انما تؤثر في الاحداث المأخوذة من معانيها الثانية فعلقها وألغيت
ومنع من ذلك في هب وتعلم لزم لفظها محالة واحدة فماسب كون عملها كذلك وهل المراد بعدم الغاء
ما ذكر أنه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمتنع تأخره أصلا وعدم تعليقه بعدم دخول المعاني بعده أصلا وأنه
يدخل ويأخر والظاهر فيهما الاول فليحذر (قوله لا في ابتداء) عطف على محذوف أي في حال توسط
العامل أو تأخره لا في حال الابتداء به أي جعله قبلها فهنا ابتداء لغوي وفي آخر البيت اصطلاح في
الجناس التام لاختلاف معانيهما مع اتفاق لفظهما ولا تضرب في الاول لكونها في نية الانفصال كما ذكره
علاء الدين (قوله يجوز الغاء هذه الخ) أي بشرط عدم انتفاء الفعل والاعتين الاعمال كن بد قائما
لم أظن لان الغاء حينئذ يوهم أن ما قبله مثبت فيناقض نفي الفعل بعده لتوجه في المعنى الى المفعولين وأما
قوله وما خال لدينا الخ فقول بماسيا في الامني ولوسلم فلا تناقض فيه لا بثنائه على النفي من اوله فتأمل
ويشترط أيضا كون العامل غير مصدر وان لا توجد لام الابتداء والواجب الالغاء كن بد قائم ظني غالب
لامتناع عمل المصدر مؤخر ونحوز بد قائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها وقبل الفعل معانيها الامني
ومثلها باقى المعلقات فلا يشترط تقدم الفعل عن المعلق (قوله سيمان) أي لان الفعل لما ضعف بالتوسط
قاربه العامل المعنوي وهو الابتداء وقوله وقيل الاعمال أحسن أي لقوة اللفظي وان توسط بخلاف ما اذا
تأخر فانه يضاف فقدم عليه المعنوي (قوله فالالغاء أحسن) أي اذا لم يؤكده العامل بمصدر منصوب
كن بد قائما ظننت ظنا والافصح الالغاء التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر في عدمه فيبينهما
شبه التثافي فان أكد بضمير المصدر أو بإشارة اليه كان الالغاء سهلا لعدم صراحتهم في المصدرية وكذا يقال
في المتوسط (قوله وان تقدمت) أي على المفعولين وغيرهما فان تقدم عليها شيء مما يتعلق بالجمله غيرهما
كم تننت زيدا قائما فقبل يرجح الاعمال وقيل يجب وعلى الاول فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتين
لتقدم ماني الاول وان في الثاني الالاحتمل على الأرجح (قوله وأمل) عطف مرادف وهو لا يكون
الاول وتدون منصوب بتقدير الضرورة على حد * أي الله ان أسموها بام ولا أب * وخال بكسر الهمزة
أفصح من فتحها والتحويل العطاء (قوله كذاك) أي مثل الادب المذكور في قوله قبله

ويثبت للمضارع وما بعده
من التعليق وغيره ما ثبت
للماضى نحو أظن لز بد قائم
وز يداظن قائم وأخواتها
وغير المتصرفه لا يكون
فيها تعليق ولا الغاء وكذلك
أفعال التحويل نحو صير
وأخواتها (ص)
وجب في الالغاء لاني
الابتداء
وانوضمير الشأن أولام
ابتداء
في موهب الغاء ما تقدم
والزعم التعليق قبل نفي ما
وان ولا لام ابتداء
او قسم
كذا والاستفهام ذاله
انحتم
(ش) يجوز الغاء هذه
الافعال المتصرفه اذا وقعت
في غير الابتداء كما اذا وقعت
وسطا نحو ز بد ظننت قائم
أو آخر نحو ز بد قائم ظننت
واذا توسطت فقبل الاعمال
والالغاء سيمان وقيل الاعمال
أحسن من الالغاء وان
تأخر فالالغاء أحسن وان
تقدم امتنع الالغاء عند
التعريض ولا تقول ظننت
ز بد قائم بل يجب الاعمال

فتقول ظننت ز بد قائما فان جاء من لسان العرب ما يوهم الغاء ما تقدمه أول على اضمار ضمير الشأن كقوله
أرجو وأمل ان ندنو مودتها * وما خال لدينا منك تنويل فالتقدير ما خاله لدينا منك تنويل فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول
الاول * ولدينا منك تنويل جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا لغاء أو على تقدير لام ابتداء كقوله
كذلك أدبت حتى صار من خاتي * اني وجدت ملائكة الشيمه الادب

والتقدير اني وجدت الملاك الشيمية الادب فهو من باب التعليق وليس من باب الالغاء في شيء وذهب الكوفيون وبهم أبو بكر الزبيدي وغيره الى جواز الالغاء المتقدم فلا يحتاجون الى تأويل البيهقي وانما قال المصنف وجوز الالغاء لينبه على ان الالغاء ليس بلازم بل هو جائز بحيث جاز الالغاء جاز الاعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فانه لازم ولهذا قال والتزم التعليق فيجب التعليق اذا وقع بعد الفعل ما للنافية نحو ظننت ما زيد قائم أو ان النافية نحو علمت ان زيدا قائم ومثاله بقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا وقال بعضهم ليس ههنا من باب التعليق في شيء لان شرط التعليق انه اذا حذف المعنى تسلط العامل (١٥٣) على ما بعده فينصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فالمر

حذفت ما لقات ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لايتأتى فيها ذلك لانك لو حذفت المعنى وهو ان لم يتسلط تظنون على لبثتم اذ لا يقال وتظنون لبثتم ههنا زعم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالجميع عليه من انه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها بشبهه لذلك وكذلك يعلى الفعل اذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لاز يدقائم ولا عمرو وظننت لا ابتداء نحو ظننت لز يدقائم وألام القسم نحو علمت ليقوم زيد ولم يعدها أحد من النحويين من المعاني والاسم استفهام وله صور ثلاث الاولى أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك الثانية أن يكون

اكتنيه حين أناديه لا كرمه * ولا أقبه والسوءة للقب وملاك الامر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ويتوقف عليه والشيمية بالكسر الخلق والطبيعة (قوله) والتقدير اني وجدت الخ قيل يجوز في كل من البيهقي تقدير ضمير الشأن أو اللام كما قدره غير واحد كالاشموني خلافا لما يوهمه صفيح الشرح اه والظاهر امتناع اللام في الاول لانها التأكيد الاثبات فتنا في النفي فتأمل (قوله بل هو جائز) أي الامع المصدر واللام فيجب كما مر (قوله فانه لازم) أي الا اذا كان المعنى في المفعول الثاني كعلمت زيدا من هو فانه يجوز نصب زيدا لانه غير مستفهم عنه فهو مفعول أول والجملة في محل الثاني ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لانه مستفهم عنه معنى كما في قولهم ان أحد الا يقول ذلك حيث وقع أحد قبل النفي وهو لا يقع الا بعده لكونه هو والضمير في يقول شيئا واحدا في المعنى (قوله) ولعله مخالف الخ هذا يؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة (قوله بعده لا النافية) قيدها هي وان في الشذور والجامع بالواقعين في جواب القسم لانهما لا يلزمان المصدر الا حينئذ كما نقله في المغني عن سيبويه في لا وان مثلهما قال في التوضيح والقسم اما مفعول كعلمت والله ان زيدا قائم ولا زيدا قائم ولا عمرو ومقدر كعلمت كعلمت الخ اذا قدر فيهما القسم فالعامل في ذلك معلى عن العمل في جملة جواب القسم فهي في محل نصب تسلط العامل عليها وان كانت جملة الجواب في محل لها من حيث القسم لكن في النسكت ان التقييم بذلك من ذهب الكوفيين والبصريون على خلافه قال ولذا أطلقه في القطر وقد بسطته في حاشية التوضيح اه (قوله) ولا عمرو كرر لالوجوب به مع المعرفة لا لالغاء لامعها لكن لافرق هنا بين اللغة والعامة كليس أو ان (قوله) اسم استفهام أي لانه لا يعمل فيه ما قبله الا اذا كان حرفا كمن أخذت وعمن تسأل (قوله) علم عرفان الخ انما به على هذين دون باقي الافعال مما امر التنبيه عليه لانها أصل أفعال اليقين والظن ولم يخرجها حينئذ عن كونها قلبين وغيرهما اذا تعدى لواحد خرج عن القلبية غالبا (قوله) اذا كانت علم بمعنى عرف الخ صريح في ان بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه ابن الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحكمه وبالكليات والمعرفة بالجزئيات وبالذات فعلى علمت زيدا قائم علمت انصافه بالقيام ومعنى عرفته عرفت ذاته وقال الرضي لافرق بينهما في المعنى وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي (قوله) ولراى متعلق بانم بمعنى انسب ثم ان أريد بالرؤ بالفظها وهو المصدر الاصطلاحي فاضافة رأى إليها لامية لنسبتها إليها باشتقاقها منها وعلى هذا حل الشرح وان أريد معناها وهو الحلم فن إضافة الدال للدول وما مفعول انم وانتم أي انتمسب صلتها ولعلمت متعلق به وطالب حال من علم احترز به عن العرفانية ومن قبل امامتعلق بانتمى لجر دالا يوضح أي من قبل ذكر العرفانية كما

(٢٠ - (خضري) - اول)

الثالثة ان تدخل عليه أداة الاستفهام نحو علمت أن يدعوك أم عمرو وعلمت هل زيد قائم أم عمرو (ص) لعلم عرفان وظن تهمة * تعدية لواحد ملزمه (ش) اذا كانت علم بمعنى عرف تعدى الى مفعول واحد كقولك علمت زيدا أي عرفته ومنه قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وكذلك اذا كانت ظن بمعنى انهم تعدى الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أي اتهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين أي بمتهم (ص) ولراى الرؤ يا نهم ما لعلما * طالب مفعولين من قبل انتمى (ش) اذا كانت رأى

حاجية أي للرؤى في المنام تعمدت الى المفعولين كما تعمدى اليهما علم المذكورة من قبل والى هذا أشار بقوله ولرأى الرؤى يا نائم أي انساب لرأى التي
مصدرها الرؤى يا نائم انساب علم المتعدية الى اثنين فعبر عن الحسية بما ذكر لان الرؤى ايان كانت تقع مصدر الغير رأى الحسية فالشهور كونها مصدرا
لهما وشال استعمال رأى الحسية (١٥٤) متعدية الى اثنين قوله تعالى انى أراى أعصر خرا فالياء مفعول

أول وأعصر خرا جلة في موضع المفعول الثانى وكذلك قوله أبوحنس يورقنى وطلق وعمار وأونة اثالا أراهم رفقنى حتى اذا ما نجاني الليل وانخزل انخزالا اذا أنا كالذى يجرى لورد الى آل فلم يدرك بلالا فاهلء والميم فى أراهم المفعول الاول رفقنى هو المفعول الثانى (ص) ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول (ش) لا يجوز فى ههنا الباب سقوط المفعولين ولا سقوط أحدهما الا اذا دل دليل على ذلك فقال حنفى المفعولين للدلالة ان يقال هل ظننت زيدا قائما فتقول ظننت التقدير ظننت زيدا قائما خنفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما ومنه قوله باى كتاب أم بأية سنة ترى جهنم عارا على وتحسب أى وتحسب جهنم عارا على خنفت المفعولين وهما جهنم وعارا على لدلالة

يشير اليه حل الشرح أو حال ثانية من علم أى حال كونها من قبل المفعولين وهو أولى لينص على ان الحسية لا تبنى كأفهم عدم تعليقها بقوله طالب مفعولين اذ التبادر منه المفعول الصريح فلا يجوز العاوه ولا تعليقها خلافا للشاطبي (قوله حسية) بضم الحاء نسبة الى الحلم كقفل وعنق مصدر حلم كقتل بقتل اذا رأى فى منامه شيئا (قوله بما ذكر) أى برأى الرؤى او قوله لان الرؤى يا نائم جواب عما يقال ليس فى كلامه نص على المراد اذا الرؤى يستعمل مصدر الرأى مطلقا حسية أو غيرهما فأجاب بما ذكر ومذهب الحريرى والمصنف انها لا تأتى لغيرهما فلا اشكال عليه وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها البصرية والعلمية (قوله أبوحنس) اسم شخص وكذا طلق وعمار وأنا لا صرخم اثلة فى غير النداء للضرورة ويورقنى أى يسهرنى خبر الاول وحنف خبر ما بعده لدلالة عليه وأونة جمع أو ان ظرف للخبر المندوف أى يورقونى أونة وحتى ابتدائية واذا الاولى شرطية ونجاني الليل وانخزل بمعنى ذهب واذا الثانية خافية دخلت فى جواب الاولى والورد المنهل أى الماء العذب والآل بالماء السراب الذى يرى وسط النهار كأنه ماء وبلاا بكسر الموحدة ما يبل به الخلق من ماء وغيره والمراد هنا الماء يذكر الشاعر رفقته فارقوه ولحقوا بالشام فصار يراهم مناما (قوله ورفقنى هو المفعول الثانى) بحث فيه السامنى بان القصد انه رأى ذاتهم لا كونهم رفقته لانه محقق قبل ذلك قال فرفقنى حال لانه بمعنى مرافقى اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة وقد يقال المحقق كونهم رفقته يقظة لا مناما كما هو فرض كلام الشاعر على ان المراد هنا بالمرافقة الاجتماع الجسمى لا الصداقة المحقة كما يعطيه النظر السديد أى أراهم مجتمعين فى فهو مفعول ثان جزما ولا اشكال أصلا فتدبر (قوله بلا دليل) والحنف حينئذ يسمى اقتصارا والذى لا دليل اختصارا (قوله سقوط مفعولين أو مفعول) أما الثانى فاتفق لان المفعول فى الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد بـ خنفت أحدهما فقط بلا دليل كحنف جزاء السكامة وهو ممنوع بخلاف حنفى معهما ما فـ خنفت فيه لانه كحنف السكامة بتمامها وهو ساغف وجوزه الا كثرون مطلقا والأعلم فى أفعال الظن دون العلم ومنعه سيبويه والخنفس مطلقا كما هو ظاهر المصنف وأما قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أى ما يعقده حقوا وظهرت ظن السوء أى ظننت ان انقلاب الرسول والمؤمنين منتقيا ونحو من يسمع يخل أى يظن مسموعه حقا فالحنف فى كل الدلائل لان أعنده علم الغيب يشعر بهما فى الاول وبل ظننت ان لن ينقلب الرسول الخ أوضح دليل عليهما فى الثانى ويسمع فى الثالث يشعر بالاول وحال المخاطب بالثانى (قوله فى هذا الباب) أى لانعدام الفائدة فيه بالحنف اذ يكون اخبارا بمجرد وقوع ظن أو علم وذلك معلوم اذ لا يخلو أحد عن ذلك بخلاف غير هذه الأفعال كاعطيت وكسوت وضررت فالأخبار بمجرد الفعل مفيد وان لم يعلم متعلقه وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجدد الفائدة فافهم ثم محل المنع اذا أر يد مطلق علم أو ظن فان أر يد ظننت ظنا عجيبا أو أر يد تجدد الظن مشلا وأبهم المظنون لسكينة فينبغى الجواز كما فى الرودانى وكذا اذا قيد بظرف كظننت فى الدار أو عندك لحصول الفائدة حينئذ كما فى التسهيل (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ فى المعنى كما فى الرودانى والضهير فى جهنم لآل البيت وهو لا كميته (قوله ولقد نزلت) بكسر التاء جواب قسم محذوف أى والله لقد نزلت وقوله فلا تظنى غيرهم مفرع على ذلك القسم وهما غيرهم لانزول المفهوم من نزلت ومنى متعلق بنزلت وكذا

ما قبلهما عليهما ومثال حنفى أحدهما للدلالة ان يقال هل ظننت أحدا قائما

بنزلة

فتقول ظننت زيدا أى ظننت زيدا قائما فتحنف الثانى للدلالة عليه ومنه قوله ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بنزلة الحب المكرم أى فلا تظنى غيره واقعا غيره هو المفعول الاول وواقعا هو المفعول الثانى وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين فان لم يدل دليل على الحنف لم يجز لا فيهما ولا فى أحدهما فلا تقول ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت قائما ترى ظننت زيدا قائما

(ص) وكشطن اجعل تقول ان ولي * مستفهما به ولم ينفصل
(ش) القول شأنه اذا وقعت بعده جملة ان تحكى نحو قال زيد عمر ومنطلق (١٥٥) وغير ظرف أو ظرف أو عمل وان ببعض ذي فصلت بحتمل

بعده في موضع نصب على
المفعولية ويجوز اجراؤه
مجرى الظن في نصب المبتدأ
والخبر مفعولين كما تنصهما
ظن والمشهور ان للعرب في
ذلك مذهبين أحدهما وهو
مذهب عامة العرب انه
لا يجري القول مجرى
الظن الا بشرط ذكر
المصنف منها أربعة وهي
التي ذكرها عامة النحويين
الاول ان يكون الفعل
مضارعا الثاني أن يكون
للمخاطب واليهما أشار
بقوله اجعل تقول فان
تقول مضارع وهو
للمخاطب الثالث أن يكون
مستفهما باستفهام واليه
أشار بقوله ان ولي
مستفهما به الشرط الرابع
أن لا يفصل بينهما أي بان
الاستفهام والفعل بغير
ظرف ولا مجرور ولا
معمول الفعل فان فصل
بأحدهما لم يضر وهذا
هو المراد بقوله ولم ينفصل
بغير ظرف الى آخره
فمثال ما اجتمعت فيه
الشروط قولك أتقول
عمر انطلقا فمفعول
اول ومنطلقا مفعول ثان
ومنه قوله

بنزلة المحب المكرم بصيغة المفعول وواقعها هو المفعول الثاني المحذوف ويحتمل انه منى أي فلا تظني غيره كأننا
منى ومتعاقب نزات محذوف فلا شاهد فيه (قوله وكشطن) مفعول ثان لاجعل والاول تقول (قوله أو عمل)
أي معمولا كما يشير اليه الشارح (قوله وان ببعض ذي) قال صم أو بكها لان أصل ضم الجائز الى
الجائز الجواز وحينئذ فهذه الجملة حشو اذ لم تزد على ما قبلها وقال سيبويه الظاهر أنها احتراز عن الفصل
بالكل ويشهد له النهي عن تتبع الرخص في الشرعيات اه وقد يفرق بان النهي انما هو عن تتبع
الرخص من مذاهب متعددة لا في مذهب واحد كما هنا وهو محتمل حديث ان الله يحب ان تؤتى رخصه فتأمل
(قوله ان تحكى) أي بلفظها الاصلى بالانغير اعرابه سواء نطق بها قبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع
كقوله زيد عمر ومنطلق أم لا كقول أو قل عمر ومنطلق ويجوز حكاية معناها اجاءا فلان ان تقول قال زيد
انطلق عمر ولو حكيت قول زيد انما قائم أو قولك له أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد هو قائم وقلت له هو
بخيل كافي الرضى وأما الجملة الملحونة كقام زيد بالجرح فصحيح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب
الرفع اعتبارا بالمعنى وقيل يجوز والظاهر ان محل الخلاف اذ لم يقصد حكاية اللحن والا فلا يسع أحدا منعه
(قوله على المفعولية) أي المفعول به عند الجمهور لا المطلق وكالجملة مفرد في معناها كقلت شعرا أو
فصل لفظه كيقال له ابراهيم أو مدلوله لفظ كقات كلمة أي لفظ زيد مثلاً فكل ذلك مفعول به للقول الآن
هذه الثلاثة تنصب لفظا لا تحكى خلافا لمن منع الثاني منها وجعل ابراهيم منادى أو خبر المحذوف (قوله
مجرى الظن) أي اذا كان بعده جملة اسمية أما الفعلية فليس فيها الا الحكاية ولا في المفرد الا النصب اجاءا
وهل المراد مجراه في العمل فقط مع بقائه على معناه وهو التلفظ كما يشير اليه تبين الشرح بقوله في نصب الخ
أو في العمل والمعنى معا فيجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل عمله الجمهور على الثاني حتى عند سليم وعليه
فالظاهر صحة تعليقه والغائه وكون فاعله ومفعوله ضمير بن لمسمى واحد كالظن الذي هو بمعناه كما بحثه
المصريح (قوله أربعة) زاد السهيلي ان لا يتعدى بلام الجر والواجب الرفع على الحكاية نحو أن تقول زيد
عمر ومنطلق لأنها تبعده من الظن لكونها للتبليغ وقواعدهم تشهد بذلك وان لم يذكروه وزاد في التسهيل
كون القول حاليا وردة الاكثر بقوله

أما الرحيل فدون بعده * فتى تقول الدار تجمعنا

بنصب الدار مع ان متى ظرف للقول فتجعل مستقبلا وأجاب الموضح والداميني بانها ظرف لتجمعنا
فالمستقبل هو الجمع والقول حالى ولا يضر كونه غير مستفهم عنه حينئذ لان الشرط سبقه بالاستفهام ولو
عن غيره كافي الداميني خلافا للمصرح كقوله

علام تقول الرح يشقل عاتق * اذا أألم أظعن اذا الخيل كرت

فان الاستفهام عن سبب القول لا عنه وعلى هذا فان تعلق الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير هل ونحوها
ما يخلص المضارع للاستقبال أما على قول الاكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها (قوله
القلص) بضمين مخفف اللام جمع قلوس وهي الناقاة الشابة مفعول أول والرواسم صفتها جمع راسمة
من الرسم وهو التأثير في الارض اشدة الوطء أو من الرسم وهو ضرب من سير الابل ويحتمل مفعوله الثاني
ويروى يدين بدله ومتى ظرف له أي أنظن النيباق يدينه ما في أي وقت (قوله ولا معمولا) قال أبو حيان

متى تقول القلص الرواسم * يحتمل أن قام مقامها
القول مفعولين عنده ولا وكذا ان كان مضارعا بغير ناء نحو يقول زيد عمر ومنطلق لم ينصب أول يكن مسبوقا باستفهام نحو أنت تقول
عمر ومنطلق أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمولا

نحو أنت تقول زيد منطلق فان فصل بأحد هالم بضر نحواً عندك تقول زيد منطلقاً وفي الدار تقول زيداً منطلقاً وعمر تقول منطلقاً ومنه قوله
 أجهلاً تقول بني لؤي * لعمر أيبك أم متجاهلينا فبني مفعول أول وجهه لا مفعول ثان وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب
 المبتدأ والخبر مفعولين اتقول نحواً تقول زيداً منطلقاً وجاز رفعهما على الحكاية نحواً تقول زيداً منطلقاً (ص)
 وأجرى القول كظن مطلقاً * عند سليم نحو قل ذامشققاً (ش) أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول وهو مذهب سليم فيجرون
 القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقاً أي سواء كان مضارعاً أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد وذلك نحو قل ذام
 مشققاً فذام مفعول أول ومشفقاً مفعول ثان ومن ذلك قوله قالت وكنت رجلاً فطيناً * هذا العمر والله اسراثيناً فهذا مفعول أول لقالت
 واسراثيناً مفعول ثان (ص) (أعلم وأرى) إلى ثلاثة أرى وعلماً * عدوا إذا صاروا أرى وأعلماً (ش) أشار بهذا الفصل إلى
 ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل (١٥٦) فذكر سبعة أفعال منها علم وأرى فذكر أن أصلهما علم ورأى وانهما بالهمزة

يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل
 لانهما قبل دخول الهمزة
 عليهما فكانا يتعديان
 إلى مفعولين نحو علم زيد
 عمراً منطلقاً ورأى خالد
 بكراً أخاك فلما دخلت
 عليهما همزة النقل
 زادتاهما مفعولاً ثالثاً وهو
 الذي كان فاعلاً قبيل
 دخول الهمزة وذلك نحو
 أعلمت زيدا عمراً منطلقاً
 وأريت خالداً بكراً أخاك
 فزيداً وخالداً مفعول
 أول وهو الذي كان فاعلاً
 حين قلت علم زيد ورأى
 خالد وهذا هو شأن
 الهمزة وهو أنها تصير
 ما كان فاعلاً مفعولاً
 فان كان الفعل قبيل
 دخولها لازماً صار بعد
 دخولها متعدياً إلى واحد
 نحو خرج زيد وأخرجت

مثله معمول المفعول فيجوز أن هذا تقول زيداً مضارعاً لا يضر الفصل مطلقاً وعليه الكوفيون وأكثر
 البصريين ما عدا سيديويه والاختش (قوله) نحو أنت تقول الخ (قوله) محله ما يجعل أنت فاعلاً بتقول محذوفاً
 ناصباً للمفعولين والاجاز اتفاقاً لعدم الفصل كذا في التوضيح فاستشكله شارحه لما نقله الموضح في حواشي
 الالامية من أن المحذوف لا يتعلق بسوى المشتغل عنه وباقى المعمولات انما هي المذكور المفعول من
 الاستفهام ويحجب بانه غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمر مطلقاً والله كور المجرد التفسير
 (قوله) جاز نصب المبتدأ الخ أي بشرط كونه بمعنى الظن عند الجمهور كما مر وأما الرفع فعلى كونه
 بمعنى التلطف فالجواز عندهم موزع على الحالتين (قوله) هذا لعمر الله الإشارة إلى ضرب صاده الشاهر
 لاعتقاد العرب أن الضباب من مسخ بني اسرائيل ففيه حذف مضافين أي هذا مسوخ بني اسرائيل بالنون
 بدل اللام لغة ثانية وهو يعقوب عليه السلام واحتج الاعلم وغيره بهذا البيت على أنه لا يشترط عند سليم
 تضمين القول معنى الظن لان قصيد الشاعر حكاية لفظ المرأة لأنها ظننت ذلك كما هو ظاهر واحتمال ان
 اسراثين باق على جر بالفتحة بعد حذف المضاف السابق وهو خبر عن هذا لا مفعول القول بعيد فلا يصلح
 رد اللاحته جاج المبنى على الظاهر والله أعلم

(أعلم وأرى)

في نسخ أرى وأعلم واسكن وجهه لموافقة هذه لما بعد الترجمة ترتيباً والاولى بتعادل فيها اللفظان بتقديم كل في
 محل اذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقاً (قوله إلى ثلاثة) متعلق بعدوا بفتح الدال مشددة
 ورأى وعلماً مفعوله مقدم والمراد رأى المتقدمة بقسميهما يقينية وحلمية نحو أذير يكهم الله الآية (قوله)
 وهذا هو شأن الهمزة الخ لكنها لا تدخل على غير الثلاثي وكذا على غير رأى وعلم من أفعال الباب خلافاً
 للاختش في ادخالها على الجميع قياساً عليها لخروجها عن القياس اذ ليس في الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة
 بدونها حتى تحمل عليه فيجب الوقوف عند المسموع (قوله) صار بعد دخولها متعدياً مثلاً في ذلك
 التضعيف ويقابلها البناء للمفعول والمطاوعة فانهما يجعلان المتعدى لواحد لازماً والمتعدى لاكثر
 ينقص واحداً (قوله) وسياً أي الخ أي في باب تعدى الفعل ولزومه (قوله) مطلقاً حال من ضمير حققاً

الواقع

زيداً وان كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين نحو

لبس زيد حبة فتقول ألبست زيداً حبة وسياً أي بيان ما يتعلق به من هذا الباب وان كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة كما تقدم
 في أعلم وأرى (ص) وما لمفعولاً عامت مطلقاً * للثان والثالث أيضاً حقاً (ش) أي يثبت للمفعول
 الثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى ما ثبت للمفعول علم ورأى من كونهما مبتدأ وخبر في الاصل ومن جواز الالغاء والتعليق بالنسبة إليهما
 ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما اذ دل على ذلك دليل ومثال ذلك أعلمت زيدا عمراً قائماً فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما
 المبتدأ والخبر وهو عمر وقائم يجوز الغاء العامل بالنسبة إليهما نحو عمر وأعلمت زيدا قائماً ومنه قولهم البركة أعلمنا الله مع الأكارب فنام مفعول
 أول والبركة مبتدأ ومع الأكارب ظرف في موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين والاصل أعلمنا الله البركة مع الأكارب وكذلك يجوز
 التعليق عنهما فتقول أعلمت زيدا عمر وقائم ومثال حذفهما للدلالة أن يقال هل أعلمت أحداً عمر قائماً فتقول أعلمت زيدا ومثال

حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة أعلمت زيدا عمرا أي قائما وأعلمت زيدا قائما أي عمرا قائما (ص)

وان تعديلا واحدا بلا * همز فلاثنين به توصلا والثان منهما كثنائي اثني كسا * فهو به في كل حكم ذواتنا

(ش) تقدم أن رأى وعلم إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديلا إلى ثلاثة مفاعيل وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما ثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى مفعولين وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد كما إذا كانت رأى بمعنى أبصر نحو رأي زيدا عمرا وعلم بمعنى عرف نحو علم زيدا الحق فانهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين نحو رأي زيدا عمرا وأعلمت زيدا الحق والثاني من هذين المفعولين كالفعول الثاني من مفعولي كسا وأعطى نحو كسوت زيدا (١٥٧) جبة وأعطيت زيدا درهما في كونه

لا يصح الاخبار به عن
الاول فلا تقول زيدا الحق
كلا تقول زيدا درهم وفي
كونه يجوز حذفه مع
الاول وحذف الثاني
وابقاء الاول وحذف
الاول وبقاء الثاني وان
لم يدل على ذلك دليل
فقال حذفهما أعلمت
وأعطيت ومنه قوله
تعالى فاما من أعطى واتى
ومثال حذف الثاني
وابقاء الاول أعلمت زيدا
وأعطيت زيدا ومنه قوله
تعالى ولسوف يعطيك
ربك فسترضى ومثال
حذف الاول وبقاء الثاني
نحو أعلمت الحق
وأعطيت درهما ومنه قوله
تعالى حتى يعطوا الجزية
عن يد وهم صاغرون
وهذا معنى قوله والثاني
منهما إلى آخر البيت (ص)
وكأرى السابق نبأ أخيرا
حدث أنبا كذا كخبرا

الواقع خبرا عن أي والذي ثبت لمفعولي علمت حقي للثاني والثالث حال كونه مطلقا عن التقييد بحكم
أحوال خلافا لمن اشترط في جواز التعليق والالغاء هنا بناء على المفعول أما المفعول الاول فليس له شيء من
هذه الاحكام بل هو كسائر المفاعيل (قوله توصلا) اما ماض معلوم فالله للثنية عائدة على علم ورأي في
البيت الاول كالف تعديلا وأمر فالف بدل من النون الخفيفة ويؤيد هذا وجود الفاء في جواب الشرط بلا
احتياج إلى تقدير قبل ماض مجهول لانه لا ينبغي من اللازم وعلى القول بجواز احتياج إلى تكافؤ جعل نائب
الفاعل ضمير المصدر المفعول من الفعل لا الالف لانها ليست مفعولا به بل تكون للاطلاق ولا الجار قبله
لتقدمه (قوله فهو به الخ) أتى بذلك لدفع توهم أن التشبيه في بعض الاحكام لكنه يقتضي منع التعليق
هنا كباب كسا وليس كذلك فاقول بدله * ومن يعلق ههنا فأسأ * لوى بالمراد وانما جازا التعليق
هنا لان أعلم العرفانية قلبية وأرى البصرية ملحقه بها ومن تعليقها قوله تعالى رب أرني كيف تحيي الموتى
فجملة كيف الخ في محل المفعول الثاني علق عنها أرى وقد يقال يصح كون كيف اسما مع بالجر داعن
الاستفهام هي المفعول الثاني بمعنى الكيفية مضافة إلى الفعل بعدها على حذف يوم ينفع أي أرني كيفية
احيائك كما قيل به في ألم تركيف فعل ربك (قوله نبأ) هي وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره
كأرى والسابق بالجر صفة أي السابق قبل قوله وان تعديلا واحدا قال الدماميني وتعديله هذه الافعال إلى
ثلاثة انما هو بتضمينها معنى اعلم لا بالهمزة والتضعيف اذ ليس في كلامهم ما يدخلان عليه اه ولم يسمع
تعديها إلى ثلاثة صريحة الا وهي منية للمفعول كما قاله شيخ الاسلام ولا يرد قوله تعالى ينبئكم اذا مضى
كل عزم انكم لنبي خالق جديد لان جملة انكم سدت مسد الثاني والثالث لتعليق الفعل عنها باللام فليست
صريحة (قوله نبئت زرع الخ) التاء مفعول اول ثابت عن الفاعل وزرعة ثمان وجملة يهدى ثالث وقوله
والسفاضة كاسمها أي في القبح جملة معترضة قصدها التعريض بدم زرع السفاضة عليه في أشعاره (قوله
وما عليك الخ) استفهام انكأرى أي شيء ثبت عليك في عيادتني اذا أخبرتنني بكسر التاء خطابا لا أني
وهي المفعول الاول ثابت عن الفاعل والياء ثمان ودفن ثالث وأن تعوديني على حذف في متعلق بثبت المقابر
كما قدرناه (قوله أو منعم الخ) عطف على أبيات قبله ومنعم ماض معلوم وتساؤلون مجهول ومن استفهام
انكأرى والشاهد في حديثه فالفاء مفعول اول والهاء ثمان وجملة له علينا الولاء ثالث والولاء بفتح الواو
بمعنى العلاء بالعين كما في نسخ (قوله ولم أبله) من بلاه يبلوه اذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو لدلالة ضم
اللام عليها وقوله كآزعموا أي لم أجز به تجر به موافقة لما زعموا والجملة حالية معترضة بين الثاني والثالث

(ش) تقدم ان المصنف عند الافعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة وسبق ذكر أعلم وأرى وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية وهي
نبأ كقوله نبأت زيدا عمرا قائما ومنه قوله
وأخبرك قولك أخبرت زيدا أخاك منطلقا ومنه قوله
وحدث كقولك حدثت زيدا بكرم مقيما ومنه قوله
وأنبا كقولك أنبأت عبد الله زيدا مسافرا ومنه قوله
وخبرك قولك خبرت زيدا عمرا غائبا ومنه قوله

والثاني هو الاول (قوله سوداء الغميم) لقب امرأة كانت تنزل موضعاً من بلاد غطفان يسمى الغميم
بفتح الغين المحجمة فعرفت به واسمها إلى وقوله بمصر مصغرة لاهلى أى السكانيين بمصر وجلة أعودها حال
مقدرة من ناء أقبلت والله سبحانه وتعالى أعلم

(الفاعل)

هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحاً ما في الشرح (قوله التام) أى ولونا نسخاً كظننت فخرج الناقص
ككان وكاد (قوله المسند إليه) أى المرتبط به والمنسوب إليه فعل على جهة الانبات أو النفي أو التعليق
أو الانشاء فدخل الفاعل فلم يضرب وان ضرب وهل ضرب زيه وخرجت المفاعيل لأنها لا تسمى
اصطلاحاً مسنداً إليها ولا منسوباً إليها بل متعلقاً بها والمتبادر الاسناد بالاصالة فخرج البديل والنسق فان
الاسناد فيهما تبعي وأما باقي التوابع فلا سند فيها أصلاً والمراد الفعل الاصطلاحي لا الحقيقي الذي هو
الحدث ثلاثي كقولهم أو شبهه ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام خروج اسم كان بقيد الاسناد اذ لم تسند إليه
أصلاً أما على أنها لا حدث لها بل هي روابط وقيد للسند وهو الخبر فظاهر وأما على أن لها حاداً مطلقاً هو
الحصول والنبوت فلأنه لم يسند للاسم بل لمضمون الجملة وهو صدر خبرها مضافاً لاسمها فعنى كان زيد قائماً
حصل قيام زيد وكذا يقال في أفعال المقاربة ولم يقيّد الشرح الفعل وشبهه بالمقدم أصالة لاخراج المبتدأ في
زيد قام وزيد قائم وقائم زيد فانه أسند إليه فعل وشبهه لسكرته مؤخر لفظاً في الاولين ورتبة في الاخير لان
هذا حكم من أحكام الفاعل ذكره المتن بقوله وبعد فعل الخ لا قيد في تعريفه واستغنى في اخراج
ذلك المبتدأ بقوله أسند إليه فعل كاسيئته (قوله على طريقة فعل) أى بفتح تحتين وطريقته هي كونه
مبنياً للفاعل ثلاثياً كان أو غيره مفتوح العين أو غيره وكذا يقال في قوله الآتي على طريقة فعل أى بضم
فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أصلاً للصيغة لانه يخرج به نحو نعم وشهد بالسكون تخفيفاً وان
أجيب عنه بان المراد باصاتها عدم بنائها للمجهول لعدم التصرف فيها (قوله أو شبهه) بالرفع عطفاً
على فعل (قوله وحكمه الرفع) أى لانه عمدة الرفع اعراب العمدة وأشار بذلك الى أن الرفع المأخوذ من
قوله كرفوعي آتى ليس من تمة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة المذكورة في المتن ورافعه
عند سيبويه هو المسند من فعل أو شبهه لا الاسناد وقد ينصب شذوذاً عنداً من اللبس كما قاله في الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس مع نصب فاعل روروا فلا تقس

سمع خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسمار والحجر ومنه قوله

مثل القنادل هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سواهم هجر

يرفع نجران وهجر ونصب سواً وقاسه ابن الطراوة عملاً بقراءة قتلى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع
كلمات ورد بإمكان جملة على الاصل من أن المرفوع هو الفاعل لان التلقي نسبة من الجانبين وقد عرفت لفظه
بإضافة المصدر نحو ولولادفع الله الناس أو اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الموضوع أو عن والباء الزائدة
نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير كفى بالله شهيداً أى ما جاءنا بشير وكفى الله وهو حينئذ مرفوع تقديره و قيل
محلا ويجوز في تابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جر بالحرف أو المصدر قيل وقد يراد من الفعل
جزءه عناء المستقل وهو الحدث فيكون اسماً بلا تأويل بمصدر فيصح أن يسند إليه كسمع بالمعدي
خير ويضاف إليه كيوم ينفع ويجر فاعله بإضافته إليه حتى ألفز فيه السامعي بقوله

أياعلماء الهنداني سائل * فنسوا بتحقيق به يظهر السر

أرى فاعلاً بالفعل أعرب لفظه * بجر ولا حرف يكون به الجر

وليس بمحكي ولا بمجاور * لذي الخفض والانسان للبحث يضطر

وخبرت سوداء الغميم

مريضة

فأقبلت من أهلى بمصر

أعوذها

وانما قال المصنف وكأرى

السابق لانه تقدم في هذا

الباب ان أرى نارة تعدى

الى ثلاثة مفاعيل ونارة

تعدى الى اثنين وكان

قد ذكر ولا أرى المتعدية

الى ثلاثة فتنبه على ان هذه

لافعال الخمسة مثل أرى

السابقة وهى المتعدية الى

ثلاثة لا مثل أرى المتأخرة

وهى المتعدية الى اثنين

(ص)

(الفاعل)

الفاعل الذى كرفوعي

أنى

زيد منبيرا وجهه نعم

الفتى

(ش) لما فرغ من الكلام

على نواسخ الابتداء شرع

في ذكر ما يطلبه الفعل التام

من المرفوع وهو الفاعل

أو نائبه وسياقى الكلام

على نائبه في الباب الذى يلى

هذا الباب فاما الفاعل فهو

الاسم المسند إليه فعل

على طريقة فعل أو شبهه

وحكمه الرفع والمراد بالاسم

ما يشمل

فهل من جواب عندكم أستفيد به * فنبحركم لازال يستخرج الدر
قال الشمني على المغني وسبقه الى الالغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن النحوي الاندلسي
فقال في منظومته النونية في الالغاز النحوية

مافاعل بالفعل لكن جره * مع السكون فيه ثابتان

جوابه ما أنشده ابن جني في الخصائص لطرفة بن العبد قال

بحفان نعتري نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

بشد النون وكسر الباء البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن لما أثر يدمنه الحدث أضيف الى فاعله خفضه
ولسكون الروي في البيوت قبله ساكنة فاعل كسر الراء الى الباء التي أصلها السكون والحقان جمع جفنة
وهي القصعة والنادي المجلس والسنام أعلى ظهر البعير وهو أعز ما فيه وعلى ذلك هاج في محل جر باضافة
حين اليه كما قيل في يوم ينفع فيقال في الالغاز أي فعل في محل جر باضافة وفاعله مجرور ساكن مرفوع
أي مجرور بالكسرة المنقولة ساكن للضرورة مرفوع محلا هدا في الصحاح مانعه وصنابر الشتاء شدة
برده وكذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة

بحفان نعتري محاسنا * وسديف حين هاج الصنبر

والصنبر بتسكين الباء يوم من أيام الجوز ويحتمل أن يكونا بمعنى وانما حركت الباء للضرورة اه وعلى
هذا فاللغز من أصله باطل لان كسر الباء ما أصلى ينطق به في غير البيت أيضا واما ضرورة للتخلص من
سكونها مع الروي على أصل التخلص وفرار من اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد لأنه منقول عن الراء
بل هي مرفوعة تقدير اولولا الروي للفظ رفعها فادعاء كون الفعل مضافا اليه فيه ما فيه وقد مر أول الكتاب
عن الشنوا في رد كون الفعل يسند اليه فتأمل والسديف بالفاء هو السنم وأيام الجوز عند العرب خمسة
أوسبعة موصوفة بشدة البرد (قوله الصريح) يدخل فيه الضمير في نحو قما بقرينة المقابلة (قوله
والمؤول) أي لوجود ساكن ولون تقديره والسابك هنا أن وأن وما دون كي ولو نحو أول يكفهم أنا أنزلنا
ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أي لم يخشعوا * يسر المرء ما ذهب اليه أي أي ذهابها ولا
يقدر منها إلا أن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غير هانحو وما راعني الا يسير الخ أي الآن يسير أي سيره
وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا ساكن من الثلاثة قال الساماني في باب التسوية كسواء عليهم
أن أنذرتهم بناء على أن سواء بمعنى مستوخبران وما بعده فاعله ولا تقع الجلة فاعلا بلا تأويل أصله فلا يقال
يجبني يقوم زيد وظهري أقام زيد بخلاف الكوفيين ولا حجة لهم في ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات
ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال ان جملة ليسجننه ليست هي الفاعل بل مفسرته وهو ضمير
المصدر المفهوم من الفعل أي ثم بدا لهم بداء كما صرح به في قوله * بدالي من تلك القلوص بداء * وأما
كيف فسيأتي انها بمعنى كيفية وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بأي معاق وقال الساماني تبعا للمغني
بخصوص الاستفهام كآلية لان الفاعل في الحقيقة مضاف محذوف لانفس الجملة اذ المعنى تبين لكم جواب
كيف فعلنا فلا قال أربعة (قوله ما أسند اليه غيره الخ) الظاهر انه سقط منه التعميم بقوله سواء كان
مفردا ليصح عطف قوله أو جملة عليه أو ان قوله غيره صفة لمحذوف أي مفرد غيره ويعلم من كلام الشرح
ان قيد الاسناد الى الفعل مغن عن قيد تقديمه كما مر (قوله والمصدر) مثله اسم كعجبت من عطاء
النانيز يدو أمثلة المبالغة نحو أضرب زيد (قوله عجبت من ضرب زيد عمرا) بتدوين ضرب ورفع
زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح اضافته اليه لان الكلام في الفاعل المرفوع لفظا ولا جعل عمر وهو الفاعل
استتابته بالالف على ان اضافة المصدر لمفعوله ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله

الصريح نحو وقام زيد
والمؤول به نحو يجبني
أن تقوم أي قيامك فخرج
بالسند اليه فعل ما أسند
اليه غيره نحو زيد أخوك
أو جملة نحو زيد قام أبوه
أو زيد قام أو ما هو في قوة
الجملة نحو زيد قائم غلامه
أو زيد قائم أي هو وخرج
بقولنا على طريقة فعل
ما أسند اليه فعل على طريقة
فعل وهو النائب عن الفاعل
نحو ضرب زيد والمراد
بشبه الفعل المذكور اسم
الفاعل نحو قائم الزيدان
والصفة المشبهة نحو زيد
حسن وجهه والمصدر نحو
عجبت من ضرب زيد عمرا
واسم الفعل نحو هيات
العقيق والظرف والجار
والمجرور نحو زيد عندك
غلامه أو في الدار غلامه
وأفعل التفضيل نحو صررت
بالأفضل أبوه فابوه مرفوع
بالأفضل والى ما ذكر أشار
المصنف بقوله كرفوعي أتى
الى آخره والمراد بالرفوعين

* قرع القوارير أقواه الأباريق * برفع أقواه (قوله ما كان مرفوعا بالفعل الخ) أشار بذلك إلى دفع ما ورد على المصنف من أنه ذكر ثلاث مرفوعات لا اثنين فقط * وحاصل الجواب أن المراد مرفوع الفعل وشبهه الكاتبين في قولك أتى الخ ثم عمم في الفعل بين الجامد والمتصرف (قوله وبعده فعل الخ) إشارة لثاني أحكام الفاعل وهو وجوب تأخره وفاعل مبتدأ وسوغه تقديم خبره وهو الظرف المختص ووجه اختصاصه أن فعل المضاف إليه يصلح للابتداء معنى لكون المراد به العموم كافي علمت نفس أي وبعد كل فعل فاعل فيفيد أنه لا بد أن كل فعل من فاعل وإنه لا يكون إلا بعده وهذه هي المقصودة هنا أسألا أولى فستفاد من قوله فإن ظهر الخ كما سنبينه لكن يرد على عموميه أن بعض الأفعال لا يطلب فاعلا فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكد في نحو أنك أتاك اللاحقون والمبني للمجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكشوف بما كلفه وطالموا كثر ما قيل ما في ذلك مصدرية هي وما بعدها فاعل وقال الشاطبي إن قلما ترد لأنبات الشيء القليل وقد ترد للنفي المحض فيمكن أن تكون حرف نفي كما لا فاعلا بالفاعل اه ولا يقع بعده هذه الألفاظ إلا جلة فعلية فعلها من كور وأما قوله

صددت فاطولت الصدود وقلمها * وصال على طول الصدود ويدوم

حيث جعل وصال فاعلا محذوف يفسر بدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة كذا في المغني (قوله فإن ظهر) أي الفاعل المذكور قبل والمراد به الفاعل الاصطلاحي أي الاسم المرفوع لا الفاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كما قيل لأنه لا يظهر ويستترو ويكون بعده الفعل إلا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها لا هي كما هو ظاهر وقوله فهو أي الظاهر المفهوم من ظهور خبره محذوف أي فالظاهر المطلوب أو فهو أي الحكم واضح والأفصح كما يستتار وهذا التقرير ينتفي اتحاد الشرط والجزاء بلا تكلف وهذا إشارة إلى حكم ثالث وهو أنه لا بد منه لفظاً وتقديرًا ولا يجوز حذفه لأنه عمدة (قوله والأفصح) اعترض بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز كونه محذوفًا ويجاب بأن حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها في التقسيم وهي خمسة الفعل المجهول والمؤكدين بالتون للجماعة والمخاطبة نحو ولا يصدك لا تضربن بكسر الباء والاستثناء المفرغ نحو مقام الازيد أي مقام أحد المصادر بناء على عدم تحمله الضمير لجوده كضرب يذا وأطعم في يوم والتعجب كأن سمع بهم وأبصر أي بهم فحذف فاعل الثاني للدلالة الأولى عليه ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حالان قصدهما التفصيل نحو فتلحقها رجل رجل فإن أصله فتلحقها الناس رجل رجل أي متناو بين كافي أدخلوا الأولى فالأولى أي مرتبين فحذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كأنهما شئ واحد لا تعدد إلا في أجزائه لقيامهما مقام الفاعل الذي لا يتعدد فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع جعل في أجزائه فيمتنع فيهما العطف كما يمتنع في حال واحد زاد يس واحدا وهو مقام وقعد الازيد لأنه من الحذف لا التنازع لأن الأضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضمن في أحدهما مع الاتيان بالآخرى فلا يرد ما قاله وقد ينازع في الباقي بإمكان جعل ما في التعجب من الحذف والإيصال بأن يجعل فاعل أبصر مستترا فيه بعد حذف الجار لا محذوفًا وأما المصدر فصحيح السبوطي تحمله للضمير لتأوله بالمشق فضرر بضمه يضرب وأطعم بمعنى أن يطعم ففاعل مستتر لا محذوف وأما في الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحاً ما بعده لا وكون الأصل مقام أحد منظور فيه للمعنى ونظر الحاجة للفظ والفعل المؤكد كحذف فاعله لعل تصريفيه مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره فهو كالثابت وأما الفعل المجهول فأنما حذف فاعله لسد النائب مسده ومثله يقال في رجل رجل فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهري وفي الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز السكسائي حذفه مطلقاً مسكاً

ما كان مرفوعا بالفعل أو بشبه الفعل كما تقدم ذكره وممثل للرفع بالفاعل بمثالين أحدهما مارفع بفعل متصرف نحو أتى زيد والثاني مارفع بفعل غير متصرف نحو نعم الفتى ومثل للرفع بشبه الفعل بقوله منيرا وجهه (ص)

وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو والأفصح استتر

(ش) حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو مقام الزيدان وزيد قائم غلاماه وقام زيد

ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم ولا زيد قام على أن يكون زيدا فاعلاما مقبلا على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع ضمير مستترا لتقدير زيدا قام هو وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة وهي صورة الأفراد نحو زيد قام فتقول على مذهب الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول الزيدان قاما والزيدون قاموا فتأتي بألف وواو في الفعل ويكونان هما الفاعلين وهذا معنى قوله وبعد فعل فاعل وأشار بقوله فان ظهر الى آخره الى أن الفعل وشبهه لا بدله من مرفوع فان ظهر فلا ضمار نحو قام زيد وان لم يظهر فهو ضمير نحو زيد قام أى هو (ص) وجرد الفعل إذا ما أسندا لأنين أو جمع كغفار الشهدا وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل لا ظاهر بعد مسند (ش) مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل الى ظاهر مثنى أو مجموع وجب نجر يده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحاله إذا أسند الى مفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قن الهندات فتأتي بعلامة في الفعل الرفع للظاهر على (١٦١) ان يكون ما بعد الفعل مرفوعا به وما

اتصل بالفعل من الالف والواو والنون حروف تدل على ثنية الفاعل أو جمعه بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والفعل المتقدم وما اتصل به اسما في موضع رفع به والجملة في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر ويحتمل وجها آخر وهو ان يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم وما بعده يدل مما اتصل بالفعل من الاسماء المضمرة أعني الالف والواو والنون ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب كما نقل الصفاق في شرح الكتاب ان الفعل اذا

بحديث لا يزنى الزاني حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ونحو كلا إذا بلغت التراقي وقولهم إذا كان غدا فأتيتني ورد بأن الفاعل في كلها مستتر لا محذوف ففي يشرب ضمير يعود للشارب المدلول عليه بالفعل وفي بلغت ضمير الروح المعاوذة من السياق والتراقي أعلى الصدر وفي الاخير ضمير يعود لمادات عليه الحال المشاهدة أى إذا كان هو أى ما نحن عليه من السلامة غدا فتأتي (قوله ولا يجوز تقديمه) أى الا في الضرورة كأنص عليه الاعلم وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيدي به وقيل يتمتع مطاقا لان الفعل وفاعله كجزأى كلمة فلا يقدم مجزها على صدرها فان وجد ما ظاهرا للتقديم وجب كون الفاعل ضميرا مستترا والمقدم امام مبتدأ كن يد ضربا وفاعل محذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك (قوله فاجازوا التقديم) أى تمسكا بقول الزباء بفتح الزاي وشبه الموحدة

مالا لجمال مشيها وثيدا * أجنده لا يحلمن أم حديدا * أم الرجال جنفا قعودا برفع مشيها وليس مبتدأ لعدم خبر له لنصب وثيدا على الحال فتعين كونه فاعلا لو ثيدا مقبلا عليه وهو بفتح الزا وكسر الهمزة كفعيل من التؤدة وهي التأتى وهو عند البصريين ضرورة كما صر في قوله وقلمها وصال الخ ومن يمنعه مطاقا يجعل الخبر محذوفا لئلا يفسد الحال مسده أى يظهر وثيدا أو غير ذلك ويرى مشيها بالنصب على المصدر أى تمشى مشيها وبالجر بدل اشتمال من الجمال (قوله وجرد الفعل الخ) هذا رابع الاحكام ومثل الفعل الوصف وانما خصه لانه الاصل أو أراد الفعل اللغوى على حذف مضاف أى مفهم الفعل ومثل ذلك يقال فيما صر من قوله وبعد فعل الخ (قوله من علامة التثنية الخ) وانما لم يجردوه من علامة التثنية لثبوت الحاجة اليها لان الفاعل قد يكون لفظه منكرا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعلم المراد بالبناء وهما معا بخلاف التثنية والجمع فان صيغتهما تنفى عن العلامة (قوله تولى قتال الخ) الضمير لصاحب الزبير والمبارقين هم الخوارج من مرق السهم اذا خرج وأسلمه أى خذله وفيه الشاهد اذ قياسه أسلمه والمبعد بكسر العين أو فتحها الاجنبى والحليم القريب والصادق (قوله يلومونى) قياسه يلومنى ويعنل بالضم من باب نصر

(٣١ - (خضرى) اول)

أسند الى ظاهر مثنى أو مجموع أى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقن الهندات فتكون الالف والواو والنون حروف تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء في قامت هند حرفا تدل على التثنية عند جميع العرب والاسم الذى بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هند بقامت ومن ذلك قوله تولى قتال المبارقين بنفسه * وقد أسلماه مبهود حيم وقوله يلومونى في اشتراء النخيل أهلى فكاهم ويعنل وقوله رأين الغواني الشيب لاح بعارضى * فاعرض عنى بالخذول والنواضر فبعد حيم مرفوعا بقوله أسلماه والالف في أسلماه حرف يدل على كون الفاعل اثنين وكذلك أهلى مرفوع بقوله يلومونى والواو حرف يدل على الجمع والغواني مرفوع برأين والنون حرف يدل على جمع المؤنث والى هذه اللغة أشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الى آخر البيت ومعناه انه قد يؤتى في الفعل المسند الى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فأشعر قوله وقد يقال بأن ذلك قليل والامر كذلك وانما قاله والفعل للظاهر بعد مسند لينبه على ان مثل هذا التركيب انما يكون قليلا اذا جعلت الفعل مسندا الى الظاهر الذى بعده فأما اذا جعلته مسندا الى المتصل به من الالف

والواو والنون وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمرة فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة أكوني
البراغيث وعبر عنها المصنف في كتبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل أكوني وملائكة فاعل
يتعاقبون هكذا زعم المصنف (ص) (١٦٣) ويرفع الفاعل فعل أضمرنا * كمثل زيد في جواب من قرا (ش) اذ ادل

كافي المختار (قوله مبتدأ أو بدلا الخ) لا يجوز جعل جميع ماورد من ذلك على الابتداء أو الابدال لان
أئمة العربية انفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات كتاء التأنيث ولئلا يكون
الابدال أو تقديم الخبر واجبا ولا قائل به (قوله أكوني البراغيث) حقه على الافصح أكوني وأكوني
بالتاء وعلى هذه اللغة أكوني بنون النسوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل والتأنيث في بواو العقلاء لتزويجهم
منزلاتهم في الجور والتعدي المعبر عنه بالا كل مجازا (قوله يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب أخرى (قوله
هكذا زعم المصنف) أشار بذلك الى انه مردود بأنه حديث مختصر حذف الراوي صدره ولغظه ان الله
ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون صفة للملائكة السابق والواو ضمير
يرجع اليها وملائكة بالليل مستأنف لبيان ما أجل أولا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار فالواو ضمير عائده
على ملائكة المحذوفة كاصلها لكن قال سم يبعد كون الراوي يختصره ويجعل المحذوف ملاحظا بلا
دليل فيتعين جعل الواو حرفا لئلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير اه (قوله ويرفع الفاعل
الخ) هذا خامس الاحكام ولو قال

ويرفع الفاعل فعل حذف * كمثل زيد في جواب من وفي

لسلم من التجوز بالا ضمرا عن الحذف لان الفعل لا يسمى مضمرا بل محذوفا (قوله التقدير قرأ زيد) انما لم
يقدر زيد القاري ليكون جملة اسمية كالسؤال لان الفعلية في هذا الباب أكثر فالجمل عليها أولى تصريح
(قوله وتاء تأنيث الخ) هذا سادس الاحكام وهي من اضافة الدال للمذلول (قوله تلي الماضي) مثله
الوصف نحو قائمة هند الاما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل فلا
تلتحقه تاء (قوله اذا كان لاني) أي مستندا اليها ولوعلى وجه النفي والمراد بها المؤنث حقيقة وهو ماله
فرج كالمرأة والنخلة أو مجازا وهو ما لا فرج له كالشمس والارض أو تأويلا كالكتاب من ادابه الضعيفة
أو حكا وهو المضاف للمؤنث كصدر الفتاة (قوله تدل على كون الفاعل الخ) قيد به لكونه محل البحث
والافتله نائبه واسم كان ولوعبر بمر فروع الفعل لشمها ما لما كان المرفوع للمؤنث قد يخاطب عن التاء وقد توجد
في المذكر وقصدوا الدلالة على تأنيثه ابتداءا لحقوا علامته بالفعل لكونه بجزء منه كما رصوا علامة الرفع في
الافعال الخمسة بمر فروعها (قوله فعل مضمرة) أي فعل فاعل مضمرة ولو مجازي التأنيث مستترا كان كما مثله
أو بارزا وهو خصوص الالف في نحو قامت بخلاف فت للمؤنثة وقتما لثناها وقتن وقتن لجمعها فلا تلتحقه التاء
فضلا عن لزومها للاستغناء عنها ويستثنى من المستتر نحو نعمت امرأة هند فان الفاعل ضمير مؤنث مستتر
يعود على امرأة بعده لكن لا تلزم التاء في فعله لما سيأتي في نعم الفتاة ثم هذا اللزوم باق وان عطف عليه مذكر
كهند قامت هي وزيد كما يلزم التذكير في عكسه كزيد قام هو وهند ومحل تغليب المذكر مطلقا قدم أو آخر
اذا جمعهما ضمير واحد كهند وزيد قائمان (قوله أو مفهم) عطف على مضمرة أي أو فعل اسم ظاهر مفهم
الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يفيد البيت بعده وما قيل انه حذف هذا القيد من الثاني لذكره
في الاول فيه ان معنى الاتصال في الضمير غير معناه المراد هنا كمالا يخفى وان كان لازماله فلا ولي ما سمعته
(قوله تلزم تاء التأنيث الخ) مثلها في اللزوم وعدمه تاء المضارع المسند للمؤنث فتلزم مع الظاهر الحقيقي

دليل على الفعل جاز حذفه
وابقاء فاعله كما اذا قيل لك
من قرأ فتقول زيد التقدير
قرأ زيد وقد يحذف
الفعل وجوبا كقوله
تعالى وان أحد من
المشركين استجارك
فاحذف فاعل بفعل محذوف
وجوبا والتقدير وان
استجارك أحد استجارك
وكذلك كل اسم مرفوع
وقد يبدل أو اذا فانه
مرفوع بفعل محذوف
وجوبا ومثال ذلك في اذا
قوله تعالى اذا السماء
انشقت فالسما فاعل بفعل
محذوف والتقدير اذا
انشقت السماء انشقت
وهذا من ذهب جمهور
النحويين وسيأتي
الكلام على هذه المسئلة
في باب الاشتغال ان شاء
الله تعالى (ص)

وتاء تأنيث تلي الماضي
اذا
كان لاني كأت هند الاذي
(ش) اذا أسند الفعل
الماضي الى مؤنث لحقته
تاء ساكنة تدل على
كون الفاعل مؤنثا ولا
فرق في ذلك بين الحقيقي

والجوازي

نحو قامت هند وطلعت الشمس لكن لها حالتان حالة لزوم وحالة جواز وسيأتي في الكلام على ذلك (ص) التانيث

وانما تلزم فعل مضمرة * متصل أو مفهم ذات حر
(ش) تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين أحدهما
أن يسند الفعل الى ضمير مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والجوازي فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام ولا طلع
قار كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء نحو هند

ما قام الالهى الثانى أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقى التأنيث نحو قامت هند وهى المراد بقوله ومفهوم ذات حراً أصل حراً حذفت لام
السكامة وفهم من كلامه ان التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين فلا تلزم فى (١٦٣) المؤنث المجازى الظاهر فتقول طام

الشمس وطلعت الشمس

ولا فى الجمع على ما سيأتى

تفصيله (ص)

وقد يبيح الفصل ترك

التاء فى

نحو أئى القاضى بنت

الواقف

(ش) اذا فصل بين الفعل

وفاعله المؤنث الحقيقى بغير

الاجاز اثبات التاء وحذفها

والاجود اثبات فتقول

أئى القاضى بنت الواقف

والاجود أئت وتقول قام

اليوم هند والاجود قامت

(ص)

والحذف مع فصل بالافضل

كأز كالافتاة ابن العلاء

(ش) اذا فصل بين الفعل

والفاعل المؤنث باللام يجوز

اثبات التاء عند الجمهور

فتقول ما قام الالهى وما

طلع الا الشمس ولا يجوز

ما قامت الالهى ولا طلعت

الا الشمس وقد جاء فى

الشعر كقوله

فما بقيت الا الضلوع

الجراشع

فقول المصنف ان الحذف

مفضل على الاثبات يشعر

بان الاثبات أيضاً جائز

وليس كذلك لانه ان أراد

به انه مفضل عليه باعتبار

انه ثابت فى الشعر والنظم

التأنيث ومع الضمير المتصل سواء كان كل منهما مفرداً أو مثنى وأما الجمع فان كان ظاهراً جازت فيه كتنقوم
الهندات كما سيأتى فى تاء الماضى أو ضمير الاستغنى عنها بالنون كيتربصن الآن يعفون بيا يعنك فهل تمتنع
حينئذ لذلك كتناء الماضى أولاً فليحذر (قوله ما قام الالهى) مثله انما قام هى (قوله حقيقى التأنيث)
أى سواء كان بالتاء كقاطمة أولاً كز بنبو يستثنى من المجرد ما لا يتميز من كره من مؤنثه كبرغوث فلا
يؤنث فعله وان أريد به مؤنث كما ان ذا التاء الذى لا يتميز يجب تأنيث فعله وان أريد به مذكر بالاختلاف
كتملة وبقرة وشاة مما يفرق من جمعه بالتاء كما فى النكت فتى لم يعرف حال المعنى فى الواقع يراعى اللفظ فعلم
أن الاستدلال على أن نملة سليمان كانت أنثى بقوله تعالى قالت نملة وهم لعمري غير نساء وكل ذلك فى الحقيقى أما
المجازى فتد التاء مؤنث جوازاً والمجرد مذكر وجوباً بالآ أن يسمع تأنيثه كشمس وأرض وسما وقد نظمت
ذلك فقلت

اذا سقط التمييز بين مذكر * وأنتى ففعل السكك أنه مطلقاً

لدى التارذ كرى المجرد يفتى * كتملة مع برغوث فاعلم وحققاً

وان مبرا أنت لا أنتى ولو خلا * من التاء وذكر فى سواء لتنتقى

وذائق الحقيقى لا المجازى فانه * مع التاء بالوجهين فى الحكم قدر فى

ومع حذفها ذكر وجوباً سوى الذى * بنقل كشمس فهو بالنقل علقاً

(تنبيه) حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل فيما ذكره كل ذلك فيما إذا أريد معنى الاسم
فان قصد لفظه جازت كيرد باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار السكامة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء
وقال الفراء حروف الهجاء مؤنثة ولا تذكر الا فى الشعر (قوله حرح) أى بدليل تصغيره على حرج يجمع
على أحراج حذفت لامه وهى الحاء اعتباطاً بقى كيدودم وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء وهو بكسر
الهاء فرج المرأة كما فى المصباح لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولودبرا كالطير (قوله الفصل)
أى بين الفعل وفاعله الظاهر فتضعف العناية به لبعده عن الفعل وبضمير الفصل كالعوض من التاء (قوله
والاجود الاثبات) أى كما يفهم من تعبيره بقدر فرض السكلام فى ظاهر حقيقى التأنيث اما المجازى فنقل
الدمايين أن الاجود فيه ترك التاء ظاهراً لفضل الحقيقى على غيره ثم اختار عكسه لان اثباتها كثر جداً فى
القرآن على حذفها (قوله لم يجز الخ) أى لان الفاعل فى الحقيقة مذكر محذوف اذ المعنى ما قام أحداً الا
هند وانما يجوز المصنف اثباتها نظر الظاهر المأخوذ به ومثل الاسوى وغيره فيها بالخلاف وان كانا مذكرين
لا كتسابهما بالتأنيث من المضاف اليه (قوله فابقى الخ) صدره لذى الرمة

* طوى النحر والاجاز ما فى غروضها * فابقى الخ يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر والنحر بجاء
مهملة فزأى هو النخس والركض وهو فاعل طوى أى أذهب والاجاز جمع جرز يحجم فراء فزأى أرض
لانبات بها والغروض بمجمعتين بينهما راء جمع غرض كفأوس وفلس كفى الصحاح وهو خزام الناقة
والجراشع جمع جرشع كقنفاً وقنفاً أى الضلوع المنتفخة الغليظة وأما الرقيقة فذهبت من الهزال ووجه
الشاهد منه أنه اذا جاز اثبات التاء فى الفصل بالامع الضلوع وهى جمع تكسير يجوز فيها الاثبات وعنده عند
عدم الفصل فليجوز فيما يجب فيه الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به هنا (قوله وليس
كذلك) أى ليس جائزاً فى الشعر بل هو خاص بالشعر لكن قال المصنف فى غير هذا الكتاب ان الصحيح

وان الاثبات انما جاء فى الشعر فصحيح وان أراد أن الحذف أكثر من الاثبات فغير صحيح لان الاثبات قليل جداً (ص)

والحذف قد يأتى بالافضل ومع * ضمير ذى المجازى شعر وقع (ش) قد يحذف التاء من الفعل المسند

الى مؤنث حقيق من غير فصل وهو قليل جله احكي سيبويه قال فلانة وقد تحذف التاء من الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي وهو مخصوص بالشعر كقوله فلامزنة ودقت ودقها * ولا أرضاً بقل ابقاها (ص) والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع احدي اللين والحدف في نعم الفتاة استحسنوا * (٩٦٤) لان قصد الجنس فيه بين (ش) اذا أسند الفعل الى جمع فاما ان يكون

جوازه نثرا أيضا خلافا للجمهور وقد قرى غاصب نحو الا ترى الامساكنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت الاصيحة بالرفع فلا اعتراض عليه والشق الثاني من التريده والمراد (قوله الى مؤنث حقيق) أي ظاهر أما ضميره فالظاهر أنه لم يسمع فيه الحدف (قوله مخصوص بالشعر) جوزه ابن كيسان في النثر أيضا فيقال الشمس طلع كطلع الشمس (قوله فلامزنة) بالتنوين على افعال لا كليس أو اهلها وأما الثانية فمعاملة كان والمزنة السحابة البيضاء وودقت ودقها أي أمطرت كامطارها وأقبل أي أنبت البقل كانباتها (قوله والتاء مع جمع الخ) أفاد به هنا ان ما صر من لزوم التاء مع الظاهر الحقيقي التأنيث خاص بغير الجمع والمراد به ما دل على متعددا سالما كان كزبدون وفاطمت وطلحات أو مكسرا كهنود وزبدون واسم جمع كنساء وقوم أو اسم جنس كشجرة وبقر فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفريق مثلا واثباتها ولو مذكر اسما لتأوله بالجماعة وهي من المؤنث المجازي والفرج في نساء وفاطمت ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقيا بل لاحاده هـ نداء مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث لا كطلحات وتترات ووجوب تذكير جمع المذكر السالم لان سلامة الواحد فيهما صيرته كالمذكر بخلاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقول الشاعر

فبكي بناتي شجوهن وزوجتي * والناظرون الى ثم تصدعوا

وأجيب بفرض كلامهم فيما اذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل اماما تغير كنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبي وأما التذكير في جاءك فالفصل بالكاف وبهذا تعلم ان ما ذكره المصنف وجراه عليه الشارح من جواز الامرين فيما عدا جمع المذكر السالم الشامل لسالم المؤنث ليس منه بيا بصر ياولا كوفيا لكنه مذهب الفارسي من البصريين كما في التصريح وعلى مذهب الكوفيين يخرج قول الزخشي

ان قومي تجمعوا * وبقتلى تحمدا * لا بأبالي بجمعهم * كل جمع مؤنث

أي جواز اوليس عندهم جمع يجب تأنيثه أو تذكيره وأما الغز من قال

أيافاضلا قد حاز كل فضيلة * ومن عنده علم العويص يراد

أين جمع تصحيح يحى عمد كرا * وفي فعله تاء الاناث تزداد

فانما يصح على مذهب البصريين أو المصنف من وجوب ترك التاء في سالم المذكر ويحجب عنه بما تغير فيه بناء الواحد كما منته به بنو اسرائيل فتأمل وسكت المصنف والشارح عن حكم المثني وهو كالمفرد حقيقيا أو غيره (قوله كالتاء مع احدي اللين) أي في أصل الجوازا والا فالتاء مع نحو لبننة أرجح والحدف في جمع التكسير مطلقا واسم الجمع واسم الجنس أرجح على ما لا ساميني والذي لا سيوطي استواء الامرين (قوله مقصوده استغراق الجنس) أي بناء على ان ال في فاعل نعم للجنس لا للعهد ومقتضى ذلك جواز الوجهين في كل مؤنث قصده الجنس ولا بعده فيه كصار المرأة خيرا من الرجل ومن ذلك ما قام من امرأة فيخبر فيه لان من أفادت الجنسية بخلاف ما قامت امرأة تكون المراد بها الفرد وانما جاء العموم من الذي قاله الشاطبي وقد يقال جواز الامرين في الاول للفصل بين لالجنس ونقل ابن هشام ان التأنيث في المقرون عن الزائدة أكثر قال ويتعين التذكير في كفي بهند لا التزامه من العرب ببقي ان الحكم لا يختص باسناد نعم الى

جمع سلامة لمذكر أو لافان كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء فتقول قام الزبدون ولا يجوز قامت الزبدون وان لم يكن جمع سلامة لمذكر بان كان جمع تكسير لمذكر كالرجال أو لمؤنث كالهنود أو جمع سلامة مؤنث كالهنودات جاز اثبات التاء وحدفها فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود وقام الهنودات وقامت الهنودات فاثبات التاء لتأوله بالجماعة وحدفها لتأوله بالجمع وأشار بقوله كالتاء مع احدي اللين الى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث كالبنة كما تقول كسر اللبنة وكسرت اللبنة تقول قام الرجال وقامت الرجال وكذلك باقي ما تقدم وأشار بقوله والحدف في نعم الفتاة الى آخر البيت الى انه يجوز في نعم وأخواتها اذا كانت فاعلها مؤنثا اثبات التاء وحدفها وان كان مفردا مؤنثا حقيقيا فتقول نعم

الظاهر

المرأة هنود ونعمت المرأة هنودا نما جاز ذلك لان فاعلها مقصوده استغراق الجنس

فعومل بمعاملة جمع التكسير في جوازا اثبات التاء وحدفها شبهة به في ان المقصود به متعدد ومعنى قوله استحسنوا أن الحدف في هذا ونحوه حسن ولكن الاثبات أحسن منه (ص)

والاصل في الفاعل أن يتصلا * والاصل في المفعول أن ينفصلا وقد يجيء بخلاف الأصل * وقد يجيء المفعول قبل الفاعل (ش) الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينهما وبين الفعل فاصل لأنه كالجزء منه ولذلك يسكن له آخر الفعل إن كان ضمير متكامل أو مخاطب نحو ضربت وضربت وانما سكنوه كراهة توالي أربع متحرركات وهم انما يكرهون ذلك في السكامة الواحدة فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالسكامة الواحدة والاصل في المفعول أن ينفصل من الفعل (١٦٥) بأن يتأخر عن الفاعل ويجوز

تقديمه على الفاعل ان خلا
مما سبقت ذكره فتقول ضرب
زيد اعمرو وهذا معنى قوله
وقد يجيء بخلاف الأصل
وأشار بقوله

وقد يجيء المفعول قبل الفاعل

الحال أن المفعول قد يتقدم على

الفعل وتحت هذا قسمان

أحدهما ما يجب تقديمه

وذلك كما إذا كان المفعول

اسم شرط نحو أيا تضرب

أضرب أو اسم استفهام

نحو أي رجل ضربت

أو ضميرا منفصلا لو تأخر

لزم اتصاله نحو اياك نعبد

فلو أخرت المفعول لزم

الاتصال وكان يقال نعبدك

فيجب التقديم بخلاف

قولك الدرهم اياه

أعطيتك فإنه لا يجب تقديم

ايه لانك لو أخرته لحاز

اتصاله وانفصاله على

ما تقدم في باب المضمرات

فكنت تقول الدرهم

أعطيتك وأعطيتك اياه

والثاني ما يجوز تقديمه

وتأخيره نحو ضرب زيد

عمرا فتقول عمرا ضرب

زيد (ص)

الظاهر كما وهمه المتن والشرح بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضا كنعم امراة عند كما صرح به السيوطي
(قوله والاصل) أي الراجح والغالب وهذا سابع الاحكام التي في المتن ومن هذا الى الآخر من تعلقاته وبقى
منها اغناؤه عن الخبر في نحو أقائم الزيدان وكونه لا يتعدا اجاعا كما في تعليق ابن هشام وأما نحو اختصم زيد
وعمر وفالفاعل المجموع اذ هو المسند اليه فلا تعدد الا في أجزائه وأما * فتلقفها رجل رجل * فن حذف
الفاعل كما صرحه (قوله والاصل في المفعول الخ) قال سيم لا يغني عنه ما قبله لاحتمال ان الاتصال
أصل في كل مكان نقل عن الاخفش أي ان الأصل اتصال أحدهما لا بعينه اذ لا يمكن اتصالهما معا (قوله
وقد يجيء) بالقصر في لغة من قال جايحي وشايحي (قوله كراهة توالي الخ) تقدم في المعرب والمبني
نقضه بنحو شجرة فانظره (قوله ما يجب تقديمه) أي على الفعل ذكر الشارح من ذلك مستثنى الاولى
كون المفعول محالة المصدر كالشرط والاستفهام أي ولم الخبرية نحو كم عبيد ملكك والمضاف الى ذلك
كغلام من تضرب أضرب وغلام من ضربت ومال كم رجل أخذت الثانية كونه ضميرا منفصلا أي في
غير باب سئلني وخلتني وكذا يجب تقديمه اذا وقع عامله في جواب ما ليفصلها من الفعل اذ لم تفصل بغيره
ظاهرة كانت نحو فاما اليتيم فلا تقهر أو مقدره نحو ووربك فكبر بخلاف أماليوم فاضرب زيد للفصل
بالظرف ولا يردان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لان محله في غير أمال يكون الغاء معها من حلقة عن
موضعها كما سيوضح في بابها (قوله ما يجوز تقديمه) أي على الفعل وتأخيره عنه وذلك اذا خلا من موجب
التقديم المار ومن مانعه وهو غالب ماسيا في مما يوجب تأخيره عن الفاعل أو توسيطه وكذا يمنع تقديمه
على الفعل اذا كان ان المشددة أو المخففة منها ومعموليها فلا يقال انك فاضل عرفت الامع نحو اياك
فاضل فعرفت أو كان معمول فعل تهجي أو معمول صلة حرف مصدرى ناصب كأن ركي فلا يقال جئت
أن زيدا أضرب أو كزيدا أضرب بخلاف غير الناصب في يجوز كيجهني ما زيدا تضرب ووددت لوزيدا
تضرب وقيل يمنع مطلقا أو معمول فعل مجزوم أو منصوب بلن الا اذا قسم على الجازم ولن أيضا في يجوز
وكذا المنصوب باذن عند الكسائي أو معمول لا عامل مقرون بالما ابتداء لم تسبق بان أو بلام قسم أو بقا أو
بسوف أو بقلما أو بربما أو نون توكيد فكل ذلك يمنع تقديم معموله عليه كما في الطمع وغيره وأما تقديم
ذلك على الفاعل وتأخيره عنه فهو جار على ما في البيتين الآتين (قوله غير منحصر) بكسر الصاد أي
غير منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر وكذا قول الشارح الآتي غير محصور أي فيه غيره ولا يجوز
فتح الصاد لان انحصرا لزم لا يبنى منه اسم مفعول مع ما يلزم من عيب السناد (قوله كما اذا خفي الاعراب
فيهما) صور ذلك ستة عشر من ضرب أربعة المقصور واسم الإشارة والموصول والمضاف للماء في نفسها
(قوله وأجاز بعضهم) هو ابن الحاج في نقده على ابن عصفور (قوله لما غرض في الالباس) أي بدليل
تصغير عمر وعمر وعمر وعمر ونحو يضرب أحدهما الآخر وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا
وأجيب بان هذا مبني على أنه لا فرق بين اللبس والاجال والحق الفرق بينهما فان اللبس تبادل خلاف المراد
كالذي ههنا هو ممنوع لا يقع في الخطا والاجال احتمال اللفظ لهما على السواء كقولك لا دعور ليت عينيه

وأخر المفعول ان ليس حذر * أو أضر المفعول غير منحصر (ش) يجب تقديم الفاعل على المفعول اذا خيف
اللباس أحدهما بالآخر كما اذا خفي الاعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب
كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا وهذا مذهب الجمهور وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه واحتج بان العرب لما غرض في الالباس
كما لما غرض في التبيين فاذا وجدت

قرينة بين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره فتقول كل موسى الكهني وأكل الكهني موسى وهذا معنى قوله وأخر المفعول ان ليس خذره ومعنى قوله أو أضره الفاعل غير منحصره أنه يجب أيضا تقديم الفاعل وتأخير المفعول اذا كان الفاعل ضمير غير محصور نحو ضربت زيداً فان كان ضمير المحصور واجب تأخيره نحو ما ضرب زيداً الانا (ص) وما بالاً أو بآء المحصر آخر وقد يسبق ان قصد ظهور (ش) يقول اذا انحصر الفاعل أو المفعول بالاً أو بآء واجب تأخيره وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور اذا ظهر المحصور من غير ذلك كما اذا كان المحصر بالاً فاما اذا كان المحصر بآء فانه لا يجوز تقديم المحصور لا يظهر كونه محصوراً الا بتأخيره بخلاف المحصور بالاً فانه يعرف كونه واقعاً بعد الا فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر فتال الفاعل المحصور بآء قولك انما ضرب عمر ازيد ومثال المفعول المحصور بآء انما ضرب زيد عمر ازيد ومثال الفاعل المحصور بالاً ما ضرب زيد الاعمر ومثال تقديم الفاعل المحصور بالاً قولك ما ضرب ازيد عمر اومه قوله فلم يدرك الله ما هيئت لنا * عشية انشاء الديار وشامها ومثال تقديم المفعول المحصور بالاً قولك ما ضرب الاعمر ازيد ومثله قوله تزدت من ليلى بشكيم ساعة * فما زاد الا ضعف ما بي كلالها هذا معنى كلام المصنف واعلم ان (١٦٦)

سواء وهذا هو الذي من مقاصد البلغاء دون الاول (قوله قرينة) أي معنوية كذا كره أو لفظية كظهور الاعراب في تابع أحدهما كضرب موسى الظريف عيسى أو اتصال ضمير الثاني بالاول كضرب فتاه موسى لوجوب تقديم مرجع الضمير ولورتبة أو تأنيث الفعل كضرب موسى سلمي (قوله الكهني) بفتح الميم مشددة في الاكثر ومنع بعضها - م التشديد وهو اسم جنس واحده كثرة فيصرف كاسماء الاجناس كذا نقل عن المصباح وانظر ما وجه صرفه مع ألف التأنيث المفصورة الا ان يكون مراده المفرد لا الجمع (قوله وتأخير المفعول) أي عن الفاعل والوجوب اضافي أي بالنسبة لا متنازع وسطه بين الفعل والفاعل فيصدق بوجوب تأخيره عنهما بأن كانا ضميرين متصلين كضربته ويجوز تقديمه على الفعل كمثال الشارح فان قدر في المتن حذف المعطوف أي أضره الفاعل والمفعول كان الوجوب المفهوم من الامر حقيقياً ولا يمكن مثله في الشرح لان مثاله يأباه (قوله وما بالاً) مفعول مقدم لقوله أخر وقوله انحصر أي غيره فيه (قوله وقد يسبق) أي ما انحصر بالاً أو بآء بشرط ظهور القصد وهو لا يظهر في انما فتعين قصره على الا اذا قدمت معه لان القصد لا يظهر الا حينئذ فلا إسهام في المتن (قوله ما هيئت لنا) مفعول يدور وقد تقدم عليه الفاعل المحصور مع الا وعشية ظرف طيحت والاناء كالا بعدد وزان معنى وشامها بكسر الواو فاعل هيئت جمع وشيمة وهي كلام الشر والعداوة وأنت فعله لانه جمع ويظهر ان ضميره لعداوته (قوله الاضعف) مفعول زاد تقدم وهو محصور بالاً على الفاعل وهو كلامها والبيت لمجنون ليلى (قوله مذهب السكائي) هو الذي في المتن والثالث هو الاصح اجراء لا لا يجري انما فيقدر للتأخر عاملاً كذا كره في الاول (قوله) شاع في لسان العرب أي والاصل في كثرة الاستعمال كونه قياساً وقوله شأنى قياساً وان سمع كثيراً أيضاً (قوله فمن أجازها الخ) أي ومن منعها انظر الى تأخر مفسر الضمير لفظاً ورتبة مع عدم تعاقب الفعل به بخلاف

أحدها وهو مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الانباري انه لا يتخلو اما ان يكون المحصور بها فاعلاً أو مفعولاً فان كان فاعلاً امتنع تقديمه فلا يجوز ما ضرب ازيد عمر اومه قوله فلم يدرك الله ما هيئت لنا فأول على ان ما هيئت مفعول بفعل محذوف والتقدير درى ما هيئت لنا فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول لان هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور وان كان المحصور مفعولاً جاز تقديمه فتقول ما ضرب الاعمر ازيد الثاني وهو مذهب السكائي أنه

يجوز تقديم المحصور بالاً فاعلاً كان أو مفعولاً الثالث وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجزولي وزان وشاع نحو خاف ربه عمر * وشاع نحو زان نوره الشجر (ش) أي شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع الى الفاعل المتأخر وذلك نحو خاف ربه عمر فربه مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع الى عمر وهو الفاعل وانما جاز ذلك وان كان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً لان الفاعل منوى التقديم على المفعول لان الاصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظاً فلا واشتمل المفعول على ضمير يرجع الى ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل في ذلك خلاف وذلك نحو ضرب غلامها جار هند فن أجازها وهو الصحيح وجه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بمارتبة التقديم كان كعوده على مارتبته التقديم لان المتصل بالمتقدم متقدم وقوله وشاع الخ أي وشاع عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وذلك نحو زان نوره الشجر فالهاء المنصلة بنوره الذي هو الفاعل عائدة على الشجر وهو المفعول وانما شاع ذلك لان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لان الشجر مفعول وهو متأخر لفظاً والاصل فيه ان يفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة وهذه المسئلة

منوعة عند جهور النحويين وما ورد من ذلك تأويله وأجازها أبو عبد الله الطبري من الكوفيين وأبو الفتح ابن جني وتابعهما المصنفان وما
ورد من ذلك قوله لما رأى طالوت مصعباً دعروا * وكاد لو ساعد المقدور يقتصر وقوله
كساحله ذا الحلم أثواب سودد * ورقى نداهذا الندى في ذرى المجد وقوله (١٣٧) ولوان مجد أخذ الدهر واحدا *
من الناس أبقي مجده الدهر

مطعما
وقوله

جزى ربه عني عدي بن
حاتم

جزاء السكالب العاويات
وقد فعل

وقوله

جزى بنوه أبا الغيلان عن
كبر

وحسن فهل كمال يجزي
سما

فلو كان الضمير المتصل
بالفاعل المتقدم عائداً على

ما اتصل بالفعل المتأخر
امتدعت المسئلة وذلك نحو

ضرب بعلمها صاحب هند
وقد نقل بعضهم في هذه

المسئلة أيضاً خلافاً لما نقل
فيها المنع (ص)

(النائب عن الفاعل)

(ينوب مفعول به عن
فاعل

فيما كنعيل خير
نائل)

(ش) يحذف الفاعل
ويقام المفعول به مقامه

فيعطى ما كان للفاعل من
لزم الرفع وجوب التأخير

عن رافعه وعدم جواز
حذفه وذلك نحو نيل خير

نائل خير نائل مفعول قائم

مقام الفاعل والاصل نال زيد
خير نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم

المفعول به مقامه وهو خير نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خير نائل نيل
على أن يكون مفعولاً مقديماً على أن يكون مبتدأ وخبر الجلة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو

وكذلك لا يجوز حذف خير نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

مقام الفاعل والاصل نال زيد خير نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خير نائل نيل
على أن يكون مفعولاً مقديماً على أن يكون مبتدأ وخبر الجلة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو

وكذلك لا يجوز حذف خير نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

مقام الفاعل والاصل نال زيد خير نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خير نائل نيل
على أن يكون مفعولاً مقديماً على أن يكون مبتدأ وخبر الجلة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو

وكذلك لا يجوز حذف خير نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

مقام الفاعل والاصل نال زيد خير نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خير نائل نيل
على أن يكون مفعولاً مقديماً على أن يكون مبتدأ وخبر الجلة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو

وكذلك لا يجوز حذف خير نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

مقام الفاعل والاصل نال زيد خير نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خير نائل نيل
على أن يكون مفعولاً مقديماً على أن يكون مبتدأ وخبر الجلة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو

وكذلك لا يجوز حذف خير نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

زان نوره الشجر فانه وان عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان مشعور به (قوله منوعة)
أي شعر او ثرا وقوله وأجازها أي فيها أبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وابن جني سكون الياء
لان أصله كني فعرب بابدال السكاف جيا وليس منسوبا للجن كما قد يتوهم وبقى قول ثالث هو الحق وهو
جوازها شعر الاثرا (قوله لما رأى الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدم وهو طالوت الى
المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضي الله تعالى عنه وذمروا مبنى للجهول أي خافوا اجواب لما روي
اما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب أو حرف وجود لوجود خلاف (قوله درقي) بشد القاف أي أعلى
ورفع والندى العطاء والذرى بالضم جمع ذررة بالضم والكسر كما في القاموس وهي أعلى الشئ والشاهد في
شطره ظاهر (قوله ولوان مجد الخ) لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه يرثي به المطعم بن عدي أحد
رؤساء المشركين بمكة لانه كان يحوط النبي صلى الله عليه وسلم وينصره قبل الهجرة وأبقى جواب لوفعاد
الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعما وهو مفعول مؤخر (قوله جزاء السكالب العاويات) قيل
هو الضرب بالجاردة وقيل دعاء عليه بالابنة لانها اتت اعوى عند طلب السفاد وعدي بن حاتم الطائي صحابي
فلا يليق به هذا الهجاء (قوله أبا الغيلان) بكسر الميم وفتح الغين وعن معنى بعد وعبر بالمضارع في يجزي استحضارا
للحال الماضية وسنار بكسر الميم لفتح النون وشد الميم رجل رومي في القصص المسمى بالخواريق يظهر الكوفة
للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ القاه من أعلاه للابن لغيره مثله فصر به المشعل في سوء
المجازاة اللهم أحسن جزاءنا عندك بحجاء نبيلك عليه الصلاة والسلام والله أعلم

(النائب عن الفاعل)

هذه الترجمة مصطلح المصنف وهي أولى وأخص من قول الجهور المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لا يشمل غير
المفعول مما ينوب كالظرف اذ المفعول به هو المراد عند الاطلاق ولانه يشمل المفعول الثاني في نحو أعطى
زيد ديناراً وليس مراداً بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل أي كان دون غيره
(قوله خير نائل) في الصحاح النوال العطاء والنائل مثله لكن المراد هنا الشئ المعطى لانه تمثيل لآبئة
المفعول به لا المصدر (قوله يحذف الفاعل) أي ان فرض ما لفظي كالايجاز في نحو نيل ماعوقبتم والسجع
نحو من طابت سريرته جدت سيرته وتصحيح النظم كقوله

علقتها عرضاً وعلقت رجلاً * غيري وعلق أخرى ذلك الرجل

أي علقتها الله أي جعلني أحبها عرضاً بلا قصد أو معنوى كالعلم به في خلق الانسان ضعيفاً وجهله كسرق
المتاع وابهامه كصدق على مسكين وتعظيمه بصون اسمه عن اسائه أو عن قرنه بالمفعول كخلق الخنزير
وتحقيره كقطع عمر وكرهه جماعة والخوف عليه أو منه ونحو ذلك (قوله مقامه) بضم الميم لانه من أقام
الرابع (قوله فيعطى ما كان للفاعل) منه كون الاصل اتصاله بعامله وصيرته كالجزء منه واغناؤه
عن الخبر في نحو مضر وب العبدان وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب وتأنيث العامل لتأنيثه وتجريده
من علامة التثنية والجمع على ما سبق فيهما وصيرته مبتدأ اذا تقدم ولا يضر تخلف هذه الثلاثة في الظرف
والجور ولان الكلام الآن في النائب المفعول به لا مطلق نائب (قوله فأول الفعل الخ) كالاستدراك على

مقام الفاعل والاصل نال زيد خير نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خير نائل نيل
على أن يكون مفعولاً مقديماً على أن يكون مبتدأ وخبر الجلة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو
وكذلك لا يجوز حذف خير نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

(ش) يضم أول الفعل الذى لم يسم فاعله مطلقاً أى سواء كان ماضياً أو مضارعاً ويكسر ما قبل آخر الماضى ويفتح ما قبل آخر المضارع ومثال ذلك فى الماضى قولك فى رطل وصل رطل المضارع قولك فى ينتجى

ينتجى (ص) والثانى التالى بالمطارعة كالاول اجعله بلا منازعه وثالث الذى يهمل الوصل كالاول اجعله كاستجى (ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول مفتوحاً ابتداء المطارعة ضم أوله وثانيه وذلك كقولك فى تدسج تدسج وفى تسكس تسكس وفى تغافل تغافل واذا كان مفتوحاً بهزة وصل ضم أوله وثانيه وذلك كقولك فى استجى استجى وفى انطلق انطلق (ص) واكسر أو اشمم فالثانى أعل

عيننا ضم جاكبوع فاحتمل (ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتل العين فقد سمع فى فائه ثلاثة أوجه اخلاص الكسر نحو قيل وبيع ومنه قوله حيكيت على نسيرين اذ تشاك تشاك

تختبط الشوك ولا تشاك

قوله فيما له أى فى كل شئ لافى صيغة العامل فان الفاعل يرفع بالفعل الاصلى واسمى الفعل والفاعل والظرف وأمثله المبالغة والجماد المؤول بمشتق ولا يرفع نائبه الا بالفعل المغير واسم المفعول وفى ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل أقوال ثالثها الاصح جواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بنونين أكل ورفع الطعام أى من أن أكل بخلاف عجبت من ضرب عمر واذا كان عمر ومضروباً فبفتح عين اضافته له على انه فى محل نصب على المفعولية لحصول اللبس على رفعه (قوله اضممن) أى ولتقدير كنبيل وكذا قوله اكسر كرفان وجد الضم والكسر قبل ذلك كعلم ويكرم فاما أن يقدر بحجى غير الاولين أو يراى بقوله اضممن واكسر اذ لم يكن وكذا يقال فى قوله منفتحا (قوله اكسر فى مضى) أى فى لغة الاكثر ومنهم من يسكنه مطلقاً كقوله * لوعصر منها البان والمسك انعصر * ومنهم من يفتح فى معتل اللام فتقلب الياء ألفاً فيقول فى رؤى زير رؤى بفتح الهمزة فى المعتل لثلاثة لغات أفاده فى التصريح (قوله كينتهجى) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال انتحيت جهة كذا أى اعتمدتها فى السير ومثلت اليها وانتحيت لفلان عرضت له وانتحيت السكين على حلقه عرضتها والمقول بالجر صفة لينتهجى الاول بفتح الياء والثانى بضمها نائب فاعل المفعول لقصد لفظها (قوله تالمطارعة) هى قبول التأثير وحصوله من الاول فى الثانى كالمهته فتعلم وكسرتة فتكسر وانما قيد تاليها بكونه ثانياً لينبى على اختصاص هذا الحكم بالماضى فان تاليها فى المضارع ثالث فيبقى على أصله (قوله وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعولاً أول لمخوف يفسره اجعله وكالاول مفعوله الثانى ويرد عليه ما صر من أن الفعل المؤ كد لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه فان جعل مبتدأ خبره اجعله ببق الاشكال فى قوله كالاول لتقدمه عليه وقد صر ان المصنف ارتكب ذلك كثير الضرورة (قوله وفى تغافل الخ) أشار بذلك الى ان مثل تاء المطارعة مأشبهها من كل تاء معتاد يادتها وان لم تكن للمطارعة كتبخترت وتوانى وتغافل بخلاف ترمس الشئ أى رمسه أى دفعه فلا يضم تاليها لعدم اعتبار يادتها اذا اتصل التوصل لساكن بالهمزة لا التاء (قوله وفى انطلق الخ) صريحه بناءً للالزم للجهرول وقدمه أكرهم مطلقاً ولا يرد عليهم قراءة وأما الذين ساعدوا بضم السين لحكاية الكسائى ساعد متعدياً ومنعه أبو البقاء فيما لا يتعدى بحرف كقيام وجلس اذ لو بنى لبقى الفعل خبراً بلا مخبر عنه بخلاف ما يتعدى به فيجوز كمر به وقيل يجوز مطلقاً وينوب المصدر المعرف عن الفاعل كجلس المجلس وأما الفعل الجامد فلا يبنى اتفاقاً وأما بناء كان وكاد وأخواتهما فأجاز سيبويه والجمهور ومنعه أبو حيان تبعاً للغارمى كفى النكست (قوله واكسر الخ) تقييد لقوله المار فأول الفعل اضممن (قوله وأشمم) بنقل بفتح الهمزة الى الواو وليست مكسورة لانه من أشم الرباعى ومصدره الاشمام وبالقصر تنازعه كل من اكسر وأشمم فاعمل فيه الثانى وحذف من الاول ضميره لكونه فضلة وعيناً يميز محوّل عن نائب الفاعل أى أعلت عينه وضم مبتدأ سوغه التقسيم وجاب بالقصر خبره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لا يكفى لبيان هذه اللغة قال كبوع لينبه على اسكان العين وقلبها واوا (قوله معتل العين) الاولى هنا وفيما يأتى مع بلقاء ليساوى عبارة المصنف المقيدة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بتغيير كهور وصيد واعتور فاذا بنى للمفعول سلك به مسلك الصحيح (قوله ثلاثة أوجه) الكسر أهلاها والضم أرداها (قوله حيكيت) بالياء وروى بالواو فاوردته الاشمونى شاهد للضم وضميرها الرداء بصفة بالقوة والمثانة وهو يؤذت ويذكر أى نسجت تلك الرداء على نيرين أى طاقتين واذا تشاك أى اذ حيكيت وتختبط الشوك أى تضر به من اختبط الشجرة تضر بها بعصا ونحوها ولا تشاك أى لا يخرقها الشوك لصفقتها (قوله شبابا) اسم لىت الاولى وبوع خبرها والثانية فاعل ينفع لقصد لفظها فهى مرفوعة بالضة الظاهرة والثالثة مؤكدة للاولى

وما

ليت وهل ينفع شيئاً ليت * ليت شباباً بوع فاشترت

وهى لغة بنى دبير وبنى فقعس وهما من فصحاء بنى أسد والاشمام وهو الاتيان

بالغاء محركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك الا في اللفظ ولا يظهر في الخط وقد قرئ في السبعة قوله تعالى وقيل يأرض اباهي ما لك وبماهاه
أقاهي وغيض الماء بالاشمام في قيل وغيض (ص) وان بشكل خفيف لبس يجتنب * ومالباع قد يرى لمتشوج
(ش) اذا أسند الفعل الثاني للمعتل العين بعد بناءه للمفعول الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فاما أن يكون واوياً أو يائياً فان كان واوياً لم يجر
سام من السوم وجب عنه المصنف كسر الفاء والاشمام فتقول سميت ولا يجوز الضم فلا تقول سميت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فانه بالضم
ليس الانحوسمت العبد وان كان يائياً نحو باع من البيع وجب عند المصنف أيضاً (١٦٩) ضمها أو الاشمام فتقول سميت يا عبد

ولا يجوز الكسر فلا تقول
سميت لئلا يلتبس بفعل
الفاعل فانه بالكسر فقط
نحو سميت الثوب وهذا معنى
قوله * وان بشكل خفيف
لبس يجتنب * أي وان
خفيف اللبس في شكل من
الاشكال السابقة أعني
الضم والكسر والاشمام
عمل عنه الى شكل غيره
لا لبس معه ههنا ما ذكره
المصنف والنهي ذكره غيره
أن الكسر في الواو والضم
في الياء والاشمام هو المختار
ولكن لا يجب ذلك بل
يجوز الضم في الواو
والكسر في الياء وقوله
* ومالباع قد يرى لمتشوج *
معناه أن الذي ثبت لغاء باع
من جواز الضم والكسر
والاشمام ثبت لغاء المضاعف
نحو حب فتقول حب وجب
وان شئت أشممت (ص)
ومالباع لسا العين تلي *
في اختاروا نقاد وشبهه ينجلي
(ش) أي يثبت عند البناء

وما بينهما اعتراض والاستفهام انكارى وشياً مفعول مطلق لينفع أي لا تنفع ليت نفعاً مفعول به خلافاً
للمعنى وروى بمبادل هل (قوله بنى دير) بمهولة فوحدة مصغرا (قوله بالغاء محركة) بالميم فهو حال
من الغاء وفي نسخ الاتيان بحركة بين الخ ولا غبار على هذين وفي نسخ الاتيان بالغاء بحركة الخ وفيها تعلق
حرفي جر بمعنى واحد بعمل واحد وهو ممنوع الآن تحمل الياء الاولى لجر التعديدية والثانية للابسة أو
الثانية للتعديدية والاولى بمعنى على (قوله بين الضم والكسر) أي بأن يؤثر في جزء من الضمة قليل سابق
وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تعحضت الياء قاله العلوي فالبينية على جهة الافراز لا الشيوخ
والقراء يسمون ذلك روماً والاشمام عندهم يطلق على الاشارة بالشفقتين في الرفع والضم عند الوقف على
نحو نستعين ومن قبل وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق (قوله في السبعة) أي للكسائي
وهشام (قوله الى ضمير متكلم) المراد به وبما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكور وغيره نحو بعنا
وبعنا بدين الآن الغائب لا يلتبس الا عند اسناده لنون النسوة فاقيل ان الصواب اسقاط قوله أو غائب
خلاف الصواب نعم الاولى بدله أو غائبات كما في نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أي اذالم يكن مكسوراً العين
تخفت والامتنع فيه الكسر كالياء لا الضم لان المبني للفاعل ليس الا بالكسر (قوله من الاشكال
السابقة الخ) صريح في أن الاشمام شكل وهو كذلك أن ار يد بالشكل كيفية اللفظ وصيغته المسموعة
لكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره فالمراد من مجموع الاشكال السابقة أو يقال الجلبة الشرطية لا تستلزم
الوقوع فان ار يد بالشكل التحريك بحركة خاصة كان اطلاقه على الاشمام بالتعليب (قوله ههنا ما ذكره
المصنف) أي فان قوله يجتنب ظاهر في المنع وان احتمل السكراة (قوله بل يجوز الخ) أي ولا يضر
الالباس كالم يبالوا به في نحو مختاروا تضارفاً فهما يحتملان المجهول والمعلوم ورد بان هذا اجمال لا لبس كما هنا
لكن في النكت عن أي حيان أن اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب ونص على جوازها سيبويه (قوله
الذي ثبت لغاء باع الخ) لكن الافصح في المضاعف الضم فلاشمام فالكسر في باع بالعكس حتى قيل
لا يجوز فيه غير الضم والاصح الجواز قرأ علقمة ردت الينا ولوردوا العادوا بالكسر وقرأ الجساعة بالضم
الخالص والتباس الثاني بأمر الجساعة مدفوع بالوان الامر لا يقع بعدها على ان اللازم بدون لوا اجمال لا
الباس (قوله وهو معتل العين) أخذ ههنا القيد من تمثيله باختاروا نقاد وليس بالازم بل مثله المضاعف
كاستدوا نهل ففيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبي (قوله بمثل حركة التاء) أي من ضم أو كسر أو اشمام
(قوله وقابل) مبتدأ مسوغه كونه وصفاً لمخدوف أي ولفظ قابل أو وصفه بالظرف بعده ان جعل صفة له
أو عمله فيه ان جعل حالاً من ضميره المستتر فيه وسر أي حقيق خبره وبنيابة متعلق به (قوله أو حرف جر)
أي مع مجروره كما هو ظاهر الشارح تبعاً لظاهر التسهيل وشرح الكافية من أن الغائب هو المجموع ونقل

(٣٣ - (خضري) - اول) للمفعول لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن افتعل أو انفعول وهو معتل العين
الذي ثبت لغاء باع من جواز الكسر والضم والاشمام وذلك نحو اختاروا نقاد وشبهه في جواز في التاء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو اختاروا
وانقودوا الكسر نحو اختاروا نقاد وشبهه والاشمام ونحو اختاروا نقاد وشبهه في التاء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو اختاروا

وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنيابة حر (ش) تقدم ان الفعل اذ اني بالم يسم فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل
وأشار في هذا البيت الى انه اذالم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً لبنيابة
أي صاحباً واحترز بذلك عما لا يصلح لبنيابة كالظرف الذي لا يتصرف والمراد

ترجمه عن ابن هشام لسنن قال في الارشاد مذهب ابي ذلك اجد بل مذهب البصريين أن النائب هو المجرور وحده فهو في محل رفع كأنه بعد المبنى للفاعل في محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا مرغوب عنه اذ الحرف لا يظن له في الاعراب أصلاً اهـ وعلى الثاني ففي المتن مضاف مقدر أي أو مجرور حرف جر ذهب السهيلي وابن درستويه الى عدم نيابة المجرور والمجرور أصلها وأوهم ذلك بقدر فيه ضمير المصدر المفهوم من الفعل أو ضمير مبهم يعود للمدخل عليه الفعل من حدث أو زمان أو مكان اذ الدليل على تعيين أحدها واختار مذهب البصريين (قوله ما لزم النصب على الظرفية) هو ما لا يخرج عنها أصلاً كقط وعوض واذا وسحر ومثله ما لزم الظرفية أو شبهها وهو الجرمين كعندوم بالفتح فكل ذلك لا تجوز انابته لعدم تصرفه اذ لا يستعمل صرفاً أصلاً ولا منصوباً أو مجروراً به بما ذكر فلا يقال ما جرى قط ولا يجاء اذا جاء زيد على انابتهما وأجازة الاخفش فيقال جلس عندك بنصبه على الظرفية مع كونه في محل رفع بالنيابة وقد أجاز في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك كون الظرف في محل رفع فاعلاز مبتدأ مع نصبه على الظرفية لسنن المشهور ان فتحته حينئذ بناء لضافته الى المبنى لا اعراب أفاده في التصريح (قوله ونحو عندك) عطفت على قوله ما لزم لا على سحر لئلا يقتضي انه يلزم النصب أبداً وليس كذلك بل يخرج عنه الى شبهة وهو الجرمين (قوله من لزوم النصب) أي أو شبهة (قوله معاذ الله) مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله أي أعوذ بالله معاذاً وانما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ومثله سبحانه (قوله وكذلك ما لا فائدة فيه الخ) استفيد منه انه لا ينوب من الظروف والمصادر الا المتصرف المختص بالتصرف من الظروف ما يفارق الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل والمختص من الظروف ما يخص بشئ من أنواع المخصصات ومن المصادر ما ليس لمجرد التأكيد بأن يكون مبيهاً للعدد كضرب ثلاثون ضربة أو لنوع مخصوص كضرب ضرب أليم أو لنوع مقصود ابهامه كقوله تعالى فن عفي له من أخيه شئ أي نوع قاتل أنواع العفوس سواء صدر من كل الورثة أو بعضهم وانما جعل شئ مصدر الامفعول به لان عفا لا يزم رجعه بمعنى ترك ضعيف اذ لم يثبت عفا الشئ بمعنى تركه بل أعفاه كما في البضاوي وأما النائب من المجرور فشرطه أيضاً الاختصاص كما يفيد قول الشارح ولا جلس في دار وأن لا يلزم الجارله طريقة واحدة كدومند الملازمين للزمان الظاهر وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للقسم به والمستثنى ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن اذا جاءت له وأما قوله

يفضي حياءه ويفضي من مهابته * فلا يكلم الا حين يمتنع

فإن نائب فاعل يفضي ضمير المصدر أي ويفضي هو أي الاغضاء المعهود وهو اغضاء الحياء واغضاء كائن من مهابته أو التقدير ويفضي هو أي الطرف أي تطبق العين من مهابته كما استقر به الروايات لان الاغضاء خاص بالطرف فيدل عليه وليس المجرور نائب الفاعل لانه لا يكون جاره للتعليل مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى ولهذا امتنع انابة المفعول لاجله والحال والتمييز وأما منع المفعول معه والمستثنى لانه لا يصل بينهما وبين الفعل والبيت المتقدم للفرزدق يمسح به زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك في حياة أبيه وجهان يستلجح فنه الزحام فجلس بعيداً على كرسي ينتظر الفضو فجاء زين العابدين يطوف وهو أحسن الناس وجهاً وأطيبهم أرجاء فلما انتهى للمحجر نصي له الناس حتى استلم فقال رجل من الشام من هذا الذي هابت به الناس هذه الهيبة فقال هشام لا أعرفه مخافة أن تميل اليه أهل الشام فقال الفرزدق أنا عرفه

هذا ابن خبير عباد الله كلهم * هذا التقي النقي الطاهر العلم

هذا الذي تعرف البطحاء وطناته * والبيت يرفه والركن والحرم

به ما لزم النصب على الظرفية
نحو سحر اذا أريد به
سحر يوم بعينه ونحو
عندك فلا تقول جلس
عندك ولا ركب سحر لئلا
تخرجهما عما استقر لهما
في لسان العرب من لزوم
النصب وكالمصادر التي
لا تصرف نحو معاذ الله
فلا يجوز رفع معاذ لما تقدم
في الظرف وكذلك ما لا
فائدة فيه من الظرف
والمصدر والجار والمجرور
فلا تقول سير وقت

ولا ضرب ضرب ولا جلس في دار لانه لا فائدة في ذلك ومثال القابل من كل منها قولك سير يوم الجمعة وضرب ضرب شديد ومبرز يد (ص)
ولا ينوب بعض هذى ان وجد * في اللفظ مفعول به وقد يرد (ش) مذهب (١٧١) البصريين الا الاخفش انه اذا وجد

بعد الفعل المبني للمعلوم

فاعله مفعول به ومصدر

وظرف وجار ومجرور تعين

اقامة المفعول به مقام

الفاعل فتقول ضرب زيد

ضربا شديدا يوم الجمعة امام

الامير في داره ولا يجوز اقامة

غيره مقامه مع وجوده وما

ورد من ذلك شاذ او مؤول

ومذهب الكوفيون انه

يجوز اقامة غيره وهو

موجود تقدم أم أو آخر

فتقول ضرب ضربا شديدا

زيدا ضرب زيد ضرب

شديدا وكذلك الباقي

واستألو الفلك بقراءة أبي

جعفر ليحزى قوما بما

كانوا يكسبون وقول

الشاعر

لم يعن بالعلياء الاسبيدا

ولاشي ذاك التي الاذوهدي

ومذهب الاخفش انه اذا

تقدم غير المفعول به عليه

جاز اقامة كل واحد منهما

فتقول ضرب في الدار

زيدا ضرب في الدار زيد

وان لم يتقدم تعين اقامة

المفعول به نحو ضرب زيد

في الدار ولا يجوز ضرب

زيد في الدار (ص)

وباتفاق قد ينوب الثمان

من

باب كسا فيما التباسه

أمن

تسكد تسكه عرفان راحته * ركن الحطيم اذا جاء يسـتم

هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله * بجوده أنبياء الله قد ختموا

يغضى حياء الخ الى ان قال

من معشر حبهـم دين وبغضهـم * كفر وقربهـم ملجا ردهـم

ان عدأهـل التقي كانوا أئمتهم * أو قيل من خير أهل الارض قيل هم

لا يستطيع جواد بعـد غايتهـم * ولا يدانهم قوم وان كرموا

من يعرف الله يعرف أولوية ذا * الدين من بيت هـذا ناله الام

فغضب عليه هـشام حتى سجنه فارس اليه زين العابدين اثني عشر ألف درهم فردها وقال مدحت لله

لا لعطاء فارس يقول له انا أهل البيت اذا وهبنا شيئا لا نستعيده والله يعلم نيتك ويثيبك عليها فقبلها (قوله

ولا ضرب ضرب) أي لانه لا فائدة في اسناد الفعل الى المبهـم من المصدر والزمان أو المكان لانهم الاولين

منه وضعا والثالث التزاما فلا بد من تخصيصها بشئ من المخصصات ولا عبرة بقادة المصدر تؤكد الفعل لان هذه

غير فائدة الاسناد وأولى من ذلك بالمتع ضرب على اضمار ضمير الضرب المبهـم لان الضمير أشد اجماعا من

الظاهر نعم ان عاد على مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محدودة لدليل جاز كما مر في يغضى حياء الخ ومثله

قوله تعالى وحيل بينهم وقوله

وقالت متى يسخل عليك ويعتلل * يسؤك وان يكشف غرامك تدرب

وقوله فيالك من ذي حاجة حيل دونها * وما كل ما يهوى امرؤ هو طائله

أي حيل هو أي الحول المعهود الحاصل بالموت أو بغزوة بدر في أحد التفاسير ويعتلل هو أي الاعتلال المعهود

الحاصل من المحبوبة أو حول كائن بينهم واعتلال كائن عليك كذا في التوضيح وغيره أي ولا يصح جعل

بين في الآية ودون في البيت نائب الفاعل لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كافي التصريح نعم يجوز

ذلك عند الاخفش فيكون منصوب بين على الظرفية في محل رفع بالنيابة كما مر في عند وكذا عند من يجوز

تصرفهما كافي قراءة لقد تقطع بينكم بالرفع ومودة بينكم بالجر وقوله

ألم تريا أني حيت حقيقتي * وباشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع وعلى هذا فيكون فتحتهما البناء ولا يصح جعل النائب في البيت الاخير ضمير ذي حاجة لان الفعل لازم

لا يتعدى الى المفعول بنفسه فتدبر (قوله في اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطلب مفعولا به لكن لم

ينكر فلا يمنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) أي ولو منصوب بانزع الخافض فتتمنع انابة غيره مع

وجوده كنانته مع وجود منصوب بنفس الفعل كاخترت زيدا الرجال عند الجمهور خلا للفرأ والتسهيل

(قوله وقد يرد) أي شذوذا أو ضرورة (قوله أبي جعفر) هو من العشرة (قوله ليحزى قوما الخ)

أي يبنء يحزى للجهول ونائب فاعله بما كانوا مع وجود المفعول به وهو قوما وكذلك لم يعن مجهول بالعلياء

نائبه مع وجود المفعول به وهو سيد أي لم يعن الله أي لم يجعل أحدا يعتنى بالعلياء الاسيدا وأوله البصريون

بانه ضرورة والنائب في الآية ضمير الغفران المفهوم من يغفر واغاية ما فيه انابة المفعول الثاني وهو جاز هذا

وحق في شرح الجامع ان الاحق بالنيابة ما يكون أهم في الكلام مثلا لو كان القصد ايقاع ضرب زيد

أمام الامير أي بالظرف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثاني مفعوليه غير

(ش) اذا بنى الفعل المتعدي الى مفعولين لم يسم فاعله فاما ان يكون من باب أعطى أو من باب ظن فان كان من باب أعطى وهو المراد بهذا

البيت فقد ذكر المصنف أنه يجوز اقامة الاول منهما كذلك الثاني بالاتفاق فتقول كسى زيد جبة وأعطى عمرو درهما وان شئت أفت الثاني

فتقول أعطى عمر درهم وكسب زيد اجبة هذا ان لم يحصل لبس باقامة الثاني فان حصل لبس وجب اقامة الاول وذلك نحو أعطيت زيد امرا فيتعين اقامة الاول فتقول أعطى زيد عمر ولا يجوز اقامة الثاني حينئذ لا يحصل لبس لان كل واحد منهما يصاح أن يكون أخذ بالخلاف الاول ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز اقامته عنداً من اللبس فان منى به أنه اتفاق من جهة النحو يبين كلهم فليس بجيد لان مذهب الكوفيين أنه اذا كان الاول معرفة والثاني نكرة تعين اقامة الاول فتقول أعطى زيد درهما ولا يجوز عندهم اقامة الثاني فلا تقول أعطى درهم زيد (ص) في باب ظن وأرى المنع اشتهر * ولا أرى منعا اذا القصد ظهر (ش) يعني انه اذا كان الفعل متعديا الى مفعولين الثاني (١٧٢) منهم ما خبر في الاصل كظن وأخواتها أو كان متعديا الى ثلاثة مفاعيل

كأرى وأخواتها فالأشهر عند النحويين أنه يجب اقامة الاول ويمتنع اقامة الثاني في باب ظن والثاني والثالث في باب أعلم فتقول ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيد قائم وتقول أعلم زيد فرسا مسرجا ولا يجوز اقامة الثاني فلا تقول أعلم زيد فرسا مسرجا ولا اقامة الثالث فلا تقول أعلم زيد فرسا مسرجا ونقول ابن أبي الربيع الاتفاق على منعه اقامة الثالث ونقول الاتفاق أيضا ابن المصنف وذهب قوم منهم المصنف الى انه لا يتعين اقامة الاول لافي باب ظن ولا في باب أعلم لكن يشترط أن لا يحصل لبس فتقول ظن زيد قائم وأعلم زيد فرسا مسرجا وأما اقامة الثالث من باب أعلم فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على

خبر في الاصل ولا أحدهما منصوب بانزع الخافض كاخترت الرجال زيد (قوله لا لا يحصل لبس الخ) أي ولا يدفعه تأخير النائب لان كون الاصل تأخير الثاني عارضه كون الاصل انابة الفاعل معنى فلا يدل على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دافع للبس لعدم المعارض فيه وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه لان غاية ما يفيد كون المؤنث هو النائب وأما كونه أخذ أو مأخوذ فشي آخر (قوله فليس بجيد الخ) يجب عنه بانه لم يصح عنده حكاية الخلاف أو مراده اتفاق جهور البصريين (قوله ولا يجوز عندهم الخ) أي وان لم يحصل لبس لان المعرفة أحق بالاستناد وقيل بالمنع مطلقا طرد للباب (قوله اذا القصد ظهر) أي بشرط ظهوره فاذا شرطية لا اذ تعليمية (قوله فقد نقل غيرهما الخلاف) أي أجاز به بعضهم حيث لا لبس كما مثل وهو مقتضى كلام التسهيل بل هو داخل هنالاه ثاني مفعولي ظن فنقل الاتفاق غلط قاله ابن هشام (تنبيه) شرط انابة الثاني مع عدم اللبس أن لا يكون جملة والامتنع اتفاقا كما تمتنع في غير الثاني الا اذا حكيت بالقول لانها حينئذ كالمفعول لقصد لفظها نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فان كان الثاني ظرفا مع وجود الاول ففيه الخلاف المار في الظرف مع المفعول وعلى الجواز فالنائب متعلقه لانه المفعول الثاني في الحقيقة لا المجرور نفسه خلافا لسم لانه معمول للتعاقق للفعل بخلاف مسير زيد كما مر (قوله فلا تقول ظن الخ) أي لان كلامهما يصح أن يكون ظانا ومظنونا (قوله ونصبت الباقي) أي لفظا في غير المجرور ومخلافه والله أعلم

﴿اشتغال العامل عن المفعول﴾

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوه بين المرفوعات والمنصوبات لرفعه تارة ونصبه أخرى اه صبان وفيه ان أول المنصوبات المفعول به في باب تعدى الفعل ولزومه وقد ذكر بعده المتنازع فيه مع انه يرفع وينصب فكان ينبغي على هذا تبسيطه أيضا (قوله ان مضمر اسم الخ) مضمر فاعل محذوف يقسره شغل وفعلا مفعول لذلك المحذوف وضمر عنه ولفظه للاسم السابق والباء في نصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من عنه باعادة العامل بمعناه وأل في المحل بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أي ان شغل ضمير اسم سابق فعلا عن كونه ينصب لفظ ذلك الاسم كزيد اضمر به أو محله كزيد اضمر به فالسابق الخ فاللفظ والمحل للاسم السابق لا للضمير لان نصبه محلي أبدا ههنا ما أشار اليه الموضع والاشموني وهو التحقيق وأشار الشارح كغيره الى أن اللفظ والمحل للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدى الفعل اليه بنفسه وهو محله تعديه بالحرف كزيد اضمرت به مجازا من اطلاق الم لازم وهو نصب اللفظ والمحل على لازمه وهو التعدى بالنفس والواسطة وعلى هذا فالضمير في لفظه للضمير والباء سببية متعلقة بشغل ويكون قوله الآتي * وفصل مشغول بحرف جر * تعميما بعد تخصيص

لان

منه وليس كما زعموا فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول أعلم زيد فرسا مسرجا

فأوحصل لبس تعين اقامة الاول في باب ظن وأعلم فلا تقول ظن زيد امرا وعلى ان عمر هو المفعول الثاني ولا أعلم زيد اخاك منطلقا (ص) وبما سوى النائب ماعلقا * بالرفع النصب له محققا (ش) حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل

فكما انه لا يرفع الفعل الافاعلا واحدا فكذا لا يرفع الفعل الامفعولا واحدا ولو كان للفعل معمولان فاكثر أتت واحدا منها مقام الفاعل ونصبت الباقي فتقول أعطى زيد درهما وأعلم زيد امرا وضرب زيد امرا يضر باشيء يوم الجمعة امام الامير في داره (ص)

﴿اشتغال العامل عن المفعول﴾ ان مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه والمحل

فالسابق انصبه بفعل أضمرنا * حتماً، ووافق لما قد أظهرنا (ش) الاشتغال ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم السابق أوفى سببيه وهو المضاف الى ضمير الاسم السابق فمثال المشتغل بالضمير زيد اضربته وزيد اضربته ومثال المشتغل بالسببي زيد اضربته غلامه وهذا هو المراد بقوله ان مضمراً اسم الخ والتقدير ان شغل مضمراً اسم سابق فعلا عن ذلك الاسم

(١٧٣)

بنصب المضمير لفظاً نحو زيداً ضربته أو بنصبه محلاً نحو زيداً ضربته في كل واحد من ضربت ومضرت قد اشتغل بضمير زيداً لكن ضربت وصل الى الضمير بنفسه ومضرت وصل اليه بحرف جر فهو مجرور لفظاً منصوب محلاً وكل من ضربت ومضرت لو لم يشتغل بالضمير لتسلط على زيد كما تسلط على الضمير فكنت تقول زيداً ضربت فتنصب زيداً ويصل اليه الفعل بنفسه كما وصل الى ضميره وتقول بزيد مضرت فيصل الفعل الى زيد بالباء كما وصل الى ضميره ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير وقوله فالسابق انصبه الى آخره معناه أنه اذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة فيجوز لك نصب الاسم السابق واختلاف النحويون في ناصبه فذهب الجمهور الى ان ناصبه فعل مضمراً وجوباً ويكون الفاعل المضمير موافقاً في المعنى لذلك

لأن فصل المشغول امام ضمير الاسم السابق كما ذكرنا ومن سببيه كزيد اضربته بغلامه فلا تكرار (قوله فالسابق) نصب محذوف يفسره انصبه وأما بذلك مثال الاشتغال مع حكمه (قوله أضمرنا) أي حذف حتماً أي اضماراً حتماً كما سيذكره الشرح لا نصباحاً لأن في النصب التفصيل الآتي (قوله ان يتقدم اسم) أي واحد لأنه نكرة في الاثبات فيفيد أن المشغول عنه لا يتقدم مع اتحاد العامل المقدر لأنه لم يسمع وأما زيداً وعمر اضربته كما لا اسم الواحد بسبب العطف وأجازه الأخفش ان عمل المقدر في متعدد كزيداً درهمين أعطيته إياه فان تعدد العامل المقدر جاز كما في الرضى كزيداً أخاه غلامه ضربته أي لا يست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه وأما أيضاً اشتراط تقدمه وأما ضربته زيداً فليس اشتغالا بل ان نصب زيداً فبذل من الهاء أو رفع فبتمتد مؤخر ويشترط فيه أيضاً قبوله الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتقدير ومصدر مؤكّد ومجرور ما يختص بالظاهر كخني كذا في الصبان لكن سيأتي في المفعول المطلق نيابة الضمير عن كل من المصدر المؤكّد والمبين الآن يكون فيه خلاف وكونه مفعولاً لما بعده فلا اشتغال في جاءك زيداً فأكرمه وكونه مختصاً لانكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض فلا اشتغال في ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب عطف على مفعول جعلنا بتقدير مضاف أي وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما في المغني (قوله ويتأخر عنه فعل) هذا هو المشغول وهو العامل الذي يذكر بشرطه الاتصال بالاسم السابق كما سيأتي وصاحبه للعامل فيما قبله سواء كان فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل أو مفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل وليس عند مجوز تقديم مفعول الأولين وخبر الثالث كزيداً است مثله أي باينت زيداً است مثله (قوله في ضمير ذلك الاسم) هذا هو الشاغل وبشرطه كونه ضميراً للاسم السابق أو سببيه كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بقبح لما فيه من القطع بعادته أي اه صبان ومراد الشارح بعمله فيه خصوص النصب بدليل باقي كلامه ومقتضى ذلك مع قول المصنف بنصب لفظه وقوله فالسابق انصبه الخ أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان أحسن من المشركين استجارك لا يكون اشتغالا والمنقول عن شارح التسهيل وأبي حيان أنه منه وكذا في التوضيح وهو المتجه في الضابط قصور فأحذف فاعل محذوف يفسره استجارك لا اشتغاله بضميره ولا يرد أنه لو تفرغ لم يعمل فيه لأن ذلك لعارض تقدمه ولو تأخر عنه لعمل فيه والجمهور على اتحاد جهة نصب الشاغل والاسم السابق وصحح الدماميني خلافه لحكاية الأخفش عن العرب زيداً جلست عنده مع ان زيداً مفعول به وعنده ظرف والتقدير لا يست زيداً جلست عنده (قوله مضمراً وجوباً) أي لأن المذكور كالعوض عنه فلا يجمع بينهما وأما قوله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكباً الآية فليس اشتغالا بل رأيت الثاني تأكيده وساجدين مفعول ثان لرأيت الأول أو مفعوله الثاني محذوف أي ساجدين لي وقوله والشمس والقمر مفعول محذوف يفسره رأيتهم والجمع حينئذٍ للتعظيم (قوله وما وافق معنى دون لفظ) أي سواء كانت الموافقة بالوضع كالمرور المتعدي بالباء والمجازة بخلاف المتعدي بعلى فمعناه المحاذاة أو بالزوم ولو عرف كزيداً ضربت أخاه أو قتلت عدوه أي

المظهر وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى نحو قولك في زيداً ضربت به ان التقدير ضربت زيداً ضربته وما وافق معنى دون لفظ كقولك في زيداً ضربت به ان التقدير جاوزت زيداً ضربت به وهذا هو الذي ذكره المصنف والمذهب الثاني أنه منصوب بالفعل المذكور بعده وهو مذهب كوفي واختلاف هؤلاء فقال قوم انه عامل في الضمير وفي الاسم معاً فإذا قلت زيداً ضربت به كان ضربت ناصباً لزيد واللهاء ورد هذا المذهب

بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم (١٧٤) ومظهره وقال قوم هو عامل في الظاهر والضمير ماني ورد بأن الأسماء لا تأتي بعد

انصافها بالعوامل (ص) والنصب حتم ان تلالا سابق ما * يختص بالفعل كان وحيثما (ش) ذكر النحويون ان مسائل هذا الباب على خمسة أقسام أحدها ما يجب فيه النصب والثاني ما يجب فيه الرفع والثالث ما يجوز فيه الأمران والرابع أرجح والرابع ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح والخامس ما يجوز فيه الأمران على السواء فأشار المصنف الى القسم الاول بقوله والنصب حتم الخ ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق اذا وقع بعد أداة لا يليها الالفعل كاداة الشرط نحو ان وحيثما فتقول ان زيدا أكرمه أكرمه أكرمك وحيثما زيد اتلقه فأكرمه فيجب نصب زيد في المثالين وفيما أشبههما ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ اذ لا يقع بعد هذه الأدوات وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء كقول الشاعر لا تجزعى ان منفس أهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزى تقديره ان هلك منفس وان تلالا سابقا ما بالابتداء * يختص بالرفع التزمه أبدا (ش) أشار بهذين البيتين الى القسم الثاني وهو ما يجب فيه الرفع

أهنت زيدا أو سررت له لأن ذلك لازم عرفا للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثله زيدا مررت بغلامه أى لا يستزيد الا جازت لأن المجاوزة ليست له واعلم أنه لا محل للجملة العامل المظهر على الصحيح لأنها مفسرة خلافا للشاويين في جعله المفسرة بحسب ما تفسره أى فلا محل لها في زيدا ضربته ومحلها الرفع في انا كل شيء خالقناه بقدر ونحو زيدا الخبز يأكله لأنهم مفسرة للخبر والنصب في وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة اذ لو صرح بالموعد به المفسر بجملة لهم مغفرة كان منصوبا وهذا كون المفسر جملة انما هو في اشتغال النصب الذي كلامنا فيه أما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لانه المحذوف لا الجملة وله اعراب ما يفسره لفظا أو خلا ولا جزم في قوله * فنحن نؤمنه بيت وهو آمن * (قوله بأنه لا يعمل الخ) وبأنه يلزم كون المتعدي لواحد متعدي لاثنين وهو خرم للقاعدة (قوله لا تلغى الخ) وبان الضمير قد لا يتعدى اليه الفعل الا بالحرف فكيف يلغى مع وجود الحرف المعدي وأيضا لا يمكن الالغاء في السببي لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة كزيدا ضربت غلام رجل يحبه (قوله كأدوات الشرط) أى والتخصيض والعرض لاختصاصها بالفعل مطلقا وأدوات الاستفهام الالهمة لا تختص صوابا بآثاره في حينها بخلاف ما اذا لم تره كأين زيد وهل زيد قائم وانما ذكر ذلك في خصوص هل لعروض استفهامها بالتطفل كاسم وأما الهمة فلا تختص به مطلقا لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الامهات لكن الغالب فيها الفعل (قوله وحيثما زيدا تلقاه الخ) أى وهل لازيدا أكرمه ومتى زيدا تكرمه وأين زيد افارقه فيجب النصب في كل ذلك وقوله تلقاه ليس محذوما لأنه مع فاعله مفسر للجملة المحذوفة بعد حيثما وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون محذوما كفسره وفي نسخ تلقاه بالجزم اجراء له مجرى المحذوف ﴿ تنبيه ﴾ تسوية الناظم بين ان وحيثما انما هي في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بهما أعم من كونه في شعرا ونثرا من جميع الوجوه فلا يراد أن جميع الأدوات المذكورة لا يليها في النثر الا صريح الفعل فلا اشتغال بعدها خاص بالشعر الا ان مع الماضي لفظا أرمعنى واذا مطلقا فلا يقبح تأويله في ظاهر الظاهر اطمأنا في النثر لضعف طلبهم له لأن لا يظهر عملها حينئذ مع انها أم بابها واذا لا تعمل أصلا قال الروداني ومثليها كل شرط لا يجوز نحو لو ذات سوار لطمعتني لو غيرك قالها يا أبا عبيدة بخلاف ان مع المضارع لما ظهر أثره فافيه قوى طلبهم له فقبح تأويله في النثر كباقي الأدوات ويستثنى من أدوات الشرط أمافان الاشتغال يقع بعدها نظما ونثرا لكن لا يجب النصب لان الاسم يليها ولو مع وجود الفعل نحو وأما عود فهديناهم قرى بالرفع على الابتداء وبالنصب على الاشتغال ويجب تقدير العامل بعد المنصوب لأن أمالا يليها الاسم وبعد الفاء لأنه لا يفصلها من اما الاسم واحد أى وأما عود فهدينا هديناهم (قوله ولا يجوز الرفع) أى على الابتداء كما ذكره اما على الفاعلية لفعل مطاوع للذكور فيجوز كقوله

لا تجزعى ان منفس أهلكته * واذا هلكت فعند ذلك فاجزى

أى ان هلك منفس أهلكته والظاهر ان مثل المطاوع المبني للجهول كان زيد أكرمه أكرمك على ان زيد نائب فاعل محذوف أى ان أكرم زيد أكرمه فتدبر (قوله وأجاز بعضهم وقوع الاسم) أى المبتدأ بعدها أى أدوات الشرط وكذا التخصيض والاستفهام وهذا القول ضعيف (قوله السابق) بالرفع فاعل تلالا ما بالابتداء الخ مفعوله أى ما يختص بذى الابتداء (قوله كذا الخ) مفعول مطلق محذوف وفاعل تلا ضمير الفعل ومالم يرد مفعوله وما قبل بالضمة أى قبله فاعل يرد ومعمولا حال منه أى اذا تلالا الفعل شيأ لم يرد ما قبله معمولا لما وجد بعده بان كان له صدر الكلام فالترم الرفع التزاما مثل ذلك (قوله

وان تلالا سابقا ما بالابتداء * يختص بالرفع التزمه أبدا كذا اذا الفعل تلاما يرد * ما قبل معمولا لما به وجود فيجب (ش) أشار بهذين البيتين الى القسم الثاني وهو ما يجب فيه الرفع

فيمجب رفع الاسم المشتغل عنه اذا وقع بعد اداة تختص بالابتداء كذا التي

(١٧٥)

للفجأة فتقول خرجت فاذا

زيد يضربه عمرو برفع
زيد ولا يجوز نصبه لان
اذا هذه لا يقع بعدها الفعل
لاظهار ولا مقدر او كذلك
يجب رفع الاسم السابق
اداء الفعل المشتغل
بالضمير اداة لا يعمل
ما بعدها فيها قبلها كأدوات
الشرط والاستفهام وما
النافية نحو زيد ان لقيته
فاكرمه وزيد هل ضربته
وزيد ما لقيته فيجب رفع
زيد في هذه الامثلة
ونحوها ولا يجوز نصبه
لان ما لا يصلح أن يعمل
فيما قبله لا يصلح أن يفسر
عاملا فيما قبله والى هذا
أشار بقوله

كذا اذا الفعل الخ أي
كذلك يجب رفع الاسم
السابق اذا اتى الفعل شيئا
لا يرد ما قبله معمول لما
بعده ومن أجاز عمل ما بعد
هذه الأدوات فيما قبلها
فقال زيد ما لقيت أجاز
النصب مع الضمير بعمل
مقدر فيقول زيد ما لقيته
(ص)

واختير نصب قبل فعل ذي
طلب
وبعد ما لا يؤه الفعل غالب
وبعد عاطف بالأفصل على *
معمول فعل مستقر أولا
(ش) هذا هو القسم
الثالث وهو يختار فيه

النصب وذلك اذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالامر والنهي والدعاء نحو زيد اضربه وزيد لا تضربه وزيد ارجه الله فيجوز رفع
زيد ونصبه والختار النصب وكذلك يختار النصب اذا وقع

فيمجب رفع الاسم المشتغل عنه الخ مقتضى ذلك ان هذا القسم من باب الاشتغال مع ان ابن الحارث
لم يذكره وصوبه ابن هشام قال لانه ليس من باب الاشتغال في شيء ولم يدخل تحت ضابطه لان العامل لو تفرغ
من الضمير لم يصلح للعمل في الاسم السابق والمتجه ما اقتضاه المتن والشارح من عده منه لان العامل صالح
في ذاته للعمل فيه وانما امتنع لعارض وقوعه في هذه الاما كن فقول المصنف في الضابط بنصب لفظه أو المحل
على الاعراب الاول يعني باعتبار حاله الدائمة وان منعه مانع عارض ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله لذاته
كالفعل الجامد أفاده سم (قوله لا يقع بعدها الفعل) أي مطلقا لفرقها من اذا الشرطية وقيل يقع ان
اقترب بقدر لانها لا تقع بعد الشرطية فيحصل بها الفرق وقيل يقع مطلقا والاول أصح ومثلها ليتما فلا يجوز
النصب في ليتما بشرارته على الاشتغال لان ما لم تزل اختصاصا لبيت بالاسم خلافا لابن أبي الربيع نعم يجوز
النصب على أعمالها وما يلزم الابتداء والاحال مع المضارع المثبت فلا نصب في نحو خرجت وزيد يضربه
عمرو وما سياتي في قوله * وذات بدء بمضارع ثبت * الخ وكذا الام بالابتداء فلا نصب في اني لزيد يضربه (قوله
اداء الفعل الخ) وكذا اذا فصل بين الاسم والفعل بأجنبي نحو زيد أتت تضربه وهذا عمرو ويضربها فلا
نصب فيه للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي فلا يفسر عاملا فيه وهذا قد يدخل في قوله كذا اذا الفعل
تلاخ (قوله كادرات الشرط) أي والتخصيص والعرض ولام الابتداء وكما الخبرية والحروف الناصخة
والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله فلا نصب في زيد هل اضربه
أو لا تضربه أو لا تضار به أو كم أو اني ضربته أو زيد الذي تضربه أو رجل ضربته أو ما زيد الا يضربه عمرو
بخلاف حرف التنفيس كزيد اضربه فيجوز نصبه على الراجح (قوله وما النافية) مثلها لا في جواب
القسم لان لها الصدارة أيضا ولذا قال سيبويه في قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس

ان نصب حب بنزع الخافض هو على لا بمحذوف يفسره أطعمه على الاشتغال لانه على تقدير لا فلا يعمل فيما
قبله أي حلفت على حب العراق لا أطعمه في الدهر بخلاف زيد لا تضربه أو لم تضربه فالرفع فيه راجح فقط
لا راجح لانه من القسم الخامس الآتي (قوله ولا يجوز نصبه) أي على الاشتغال وقوله لا يصلح أن يفسر
عاملا أي على وجه كونه عوضا عن المقدر كما هو شأن الاشتغال فلا نصب الاسم بمقدر يدل عليه بالمفوظ
دون تعويض جاز ولم تكن المسئلة من الاشتغال ولا يلزم صلاحية المفوظ حينئذ للعمل فيما قبله ولذا صرح
المصنف في قول الشاعر * يا أيها المأخوذ لوى دونك * بأن دلوى مقول لمحذوف يدل عليه دونك
أي خذ دلوى مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وحينئذ يجوز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال (قوله
وبعد ما لا يؤه الخ) أي وبعد شيء يغلب في لسان العرب جعل الفعل نالياه فالأوه مصدر مضاف لمفعوله الثاني
والفعل مفعول أول لانه الفاعل معنى وفاعله محذوف أي ايلاء العرب الفعل له (قوله على معمول فعل) أي
على جملة معمول فعل أي الجملة التي هو فيها لان العطف على الجملة الفعلية بتمامها (قوله كالامر) أي ولو
باللام نحو زيد لا تضربه لانها كالأناهية لا يلزمان المصدر فلا يمتنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما وانما امتنع
تقديم الفعل عليهما لضعفهما مع تأخرهما عن العمل كافي لم ولما ولن (قوله والدعاء) أي بخبر أو شر
بصيغة الطلب كزيد اللهم ارجه أو أخبر كما مثله (قوله والختار نصبه) أي لان الاخبار بالطلب عن المبتدأ
قليل وخلاف القياس لعدم احتمال الصدق والكذب الا بتأويل كما صرح في بابه بل قيل بمنعه وانما اتفقت
السبعة على الرفع في آية السرقة والزنا لانه ليس مما نحن فيه بل تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم
السارق الخ والزانية الخ خبر محذوف والفعل بعده مستأنف ليبين الحكم فالكلام جملة ثان لان هذا ليس من

وكذلك يختار النصب اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو قام زيد وعمرا أكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه واختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم تقدمه شئ نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه واختار الرفع كما سيأتي وتقول قام زيد وأما عمرو فأكرمه فيختار نصب عمرو كما تقدم لانه وقع قبل فعل دال على طلب (ص)

وان تلامعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخبرا (ش) أشار بقوله فاعطفن مخبرا الى جواز الامرين على السواء وهذا هو الذي تقدم انه القسم الخامس وضبط المعونون ذلك بانه اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجملة ذات الوجهين بانها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرو أكرمته في داره فيجوز رفع عمرو ومراعاة

مواضع دخول الفاء في الخبر عنده كما هي وعند البرد الجملة الفعلية خبر ودخلته الفاء لاني المبتدأ من معنى الشرط ولهذا امتنع النصب لان ما بعده فاعطى وشبهها لا يعمل فيما قبلها على أنه لا يمنع اجتماع البهية على الرجوح قياسا كقوله تعالى وجعل الشمس والقمر حيث لم يؤنس الفعل مع انه المختار في المؤنس خبرا حقيقيا وان عطف عليه مذكر كما هو وقال ابن بابشاذ يختار الرفع في العموم كالأية والنصب في الخصوص كزيد اضر به (قوله كهمزة الاستفهام) مثلها النقي بما أولا وان وكنا حيث المجرى من ما لان دخول الجيع على الفعل أكثر في ترجيح النصب بعدها كما يدارأيته ولا عمرا كلمته وان بكرارأيته واجلس حيث يدارأضر بته بخلاف لم ولما فتختص بالفعل ولا يقع الاسم بعدها الاضرورة فيجب نصبه فان فصلت الهمزة بغير ظرف نحو أنت زيد اضر به ترجع الرفع أما الظرف فلا أثر له نحو كل يوم زيد اضر به والظاهر ان مثل الهمزة في ذلك ما ذكر معها (قوله بعد عاطف) أي أو شبهه كضربت القوم حتى زيد اضر بته وما رأيت زيدا لكن عمر اضر بته في ترجيح النصب لان حتى ولكن وان كانا حرفي ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبهما العاطفين في كون ما بعده حتى بعضا قبلها وفي كون لكن بعد النقي كما هو شأنهما عند العطف فان خليا من ذلك كما كرمت زيد حتى عمرو وأكرمته وقام بكر لكن عمر اضر بته ترجع الرفع لعدم شبهتهما بالعاطف ولا وجه لتعيينه كما قيل اذا غابته انهما مثل زيد اضر بته أفاده سم (قوله لتعطف جملة الخ) ان قلت كما يرجع النصب بذلك يرجع الرفع بكون الاصل عدم التقدير أجيب بان التقدير في العربية كثير جدا وتختلف المتعاطفين قليل جدا بل نقل في المعنى قبحه عن الرازي فلا يصلح للترجيح ومحل قلة التخالف اذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم أذعنتموهن أم أنتم صامتون فان المقتضى للتخالف ان دعاه الاصلان متجدد منهم فناسبه الفعلية وعبر في الثاني بالاسمية لتفيد ان هذا الدعاء مسار والاصح الدائم في عدم الافادة فكأنهم لم يدعوا أصلا ولو عبر بالفعل لقات هذا المعنى فتدبر (قوله قام زيد وعمرا الخ) انما اختبر رفعه لان ما بعده ما مستأ نف منقطع عما قبلها ومثلها اذا الفجائية كرايت عبد الله فاذا زيد اضر به عمرو لكن الرفع في هذه واجب لما مر ولا أثر للفصل بغيرهما كقام زيد وفي الدار عمر اضر بته (قوله في يختار نصب عمرو الخ) أفاد ان محل ترجيح الرفع مع الفصل ما لم يقتض النصب مقتض آخر غير العطف كالمطلب والارجح النصب لعدم مقتضيه واعلم ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة أو مع اما لكونها معها من حلقة عن مكانها كما سيأتي بيانه ويمتنع أن يقدر النعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينهما وبين اما بأكثر من جزء واحد فالتقدير وأما عمر أكرم أكرمه (قوله بعد عاطف) أي غير مفصول باما لما مر وشبه العاطف في هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول كانا ضربت القوم حتى عمر اضر بته والثاني كهنا اضر ب زيد وعمرا يكرمه (قوله جملة ذات وجهين) أي غير تعجيبة لجر يان فعل التعجب مجرى الاسماء لجوده ولذلك صغروه (قوله جاز الرفع والنصب) أي بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمرو أكرمته في داره أو تعطف بالفاء لترتبط بالاولى قال ابن هشام أو بالاولى فادتها الجمعية كإني الفاء السببية ورد بان جمعيتها في الأفراد لا في الجمل فان خلت عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الاخفش والسيرافي لان المعطوف على الخبر ولا رابط فيه وجوزة الناظم وجاعة ومنه مثال الشرح للتوسع في الثواني وقد أجمعت القراء على نصب السماء في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فان عطف على الكبرى ترجع الرفع لتناسب المتعاطفين والنصب مرجوح على حذر يداضر بته ويكون من عطف فعلية على اسمية أفاده الاسقاطي وللاخفش أن يدعى مثل ذلك في الآية فتدبر (قوله فإي يبع الخ) فأدته دفع توهم أن ما خالف المختار

للصدر ونصبه مراعاة للجهز (ص) والرفع في غير الذي مر رجح * فإي يبع افعل ودع ما لم يبع من (ش) هذا هو الذي تقدم انه القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الامر ان ويختار الرفع وذلك كل اسم لم يوجد

معها ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه الأمرين على السواء وذلك نحو زيد يضر بته فيجوز رفعه زيد ونصبه
 والشارح يقر بأن تقدم الأضمار في جميع من الأضمار وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كافة الأضمار وليس بشيء فقد نقله سيدي وغيره
 من أن قوله لا يجوز نصبه هو العرب وهو كثير وأنشد أبو السعادات ابن السجري في أماليه على النصب قوله فارسا ما غادروه ملجما * غير زميل
 ولا نائب وكل ومنه قوله تعالى جنات عدن يَدْخُلُونَهَا بَكْرَ جَنَاتٍ (ص) وفصل مشغول بحرف جر * أو بإضافة كوصل بحرفي
 (ن) يعني أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو زيد يضر بته أو يفصل منه بحرف جر
 نحو زيد يضر بته أو بإضافة يجوز يضر بته غلامه أو غلام صاحبه أو
 صررت بغلامه أو بغلام صاحبه فيجب
 (١٧٧)

النصب في نحو ان زيدا
 صررت به أكرمك كما
 يجب في ان زيدا أكرمه
 أكرمك وكذلك يجب
 الرفع في خرجت فاذا زيد
 صر به هرو ويختار النصب
 في أن يدا صررت به ويختار
 الرفع في زيد صررت به
 ويجوز الأمران على
 السواء في زيد قام وعمرو
 صررت به وكذلك الحكم
 في زيد يضر بته غلامه أو
 صررت بغلامه والله أعلم
 (ص) وسوفي في الباب
 وصفاذا عمل * بالفعل
 ان لم يك مانع حصل
 (ش) يعني ان الوصف
 العامل في هذا الباب يجري
 مجرى الفعل فيما تقدم
 والمراد بالوصف العامل
 اسم الفاعل واسم المفعول
 واحترز بالوصف عما يهمل
 في الفعل وليس بوصف
 كاسم الفعل نحو زيد
 دراكة فلا يجوز نصب

من الوجوه السابقة لا يقاس عليه نقله سم عن الشاطبي (قوله فارسا ما غادروه) أي تركوه ومازائدة
 ومازائدة بفتح الميم أي غشيه الحرب من كل جانب والزيل بضم الزاي وشد الميم الجبان والنكس
 بكسر فسكون الضعيف والكل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل أسره إلى غيره المجزؤه أو بفتح الكاف فعل
 ماض ولا يردان شرط المشغول عنه كونه مختصا وفارسا مكررة محضة لأن ما فاقمة مقام الوصف وان كانت
 زائدة أي فارسا أي فارس (قوله بكسر جنات) هي شاذة (قوله أو بإضافة) أي بذي إضافة أو بمضاف
 ولو تعدد ذكر يدا صررت بغلام صاحب أخيه أو مانعة خلافت يجوز الجمع كما أشاره الشارح بقوله صررت
 بغلامه لكن قال الشاطبي لا يتقيد الفصل بما ذكر بل يجوز زيد يدا صررت بأخيه أو صررت بمن أكرمه
 أو رجلا يحبه كما سيأتي في قوله * وعلاقة حاصلة بتابع * الخ وحينئذ فليست أو لمنع الجمع ولا الخلو واعلم ان الفعل
 المقدر في اتصال الضمير بالفعل من لفظ المذكور وفي فصله منه من معناه أو لازمه كما صررت الإشارة إليه ولذا
 كان النصب عند الاتصال أحسن منه عند الفصل (قوله فيما تقدم) أي في الجملة إذ لا يتأتى فيه وجوب
 النصب لأنه لا يكون إلا بعد ما يختص بالفعل (قوله اسم الفاعل) أي وأمثلة المبالغة لا الصفة المشبهة ولا
 فعل التفضيل (قوله فلا يجوز نصب زيد) أي بل يجب رفعه مبتدأ خبره جملة اسم الفعل وفاعله فالحل
 للجملة ما هو وحده فلا محل له على الراجح وكذلك يجب الرفع في نحو زيد يضر بأبيه لأن المصدر لا يعمل فيما قبله
 فز يد مبتدأ خبره الفعل الذي ناب عنه المصدر نعم يجوز الاشتغال فيهما عند الكسائي يجوز تقديم معمول
 اسم الفعل والسبب في الجوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدرى وهو النائب عن فعله أما ما
 ينحل فلا يعمل فيما قبله اتفاقا لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ومحل ما ذكر مانع عنه كالفاء في
 والذين كفروا فتعسا لهم فیتعین فيه الابتداء اتفاقا وتعا مصدر محذوف هو الخبر أي تعسا لهم تعسا دخلته
 الفاء مع ان فعل الصلة ماض لجوازه على قلة كآية ان الذين فتنوا المؤمنين الخ (قوله زيد اناضار به الآن)
 أي بنصب زيد بفعل مضمير يفسره جملة اناضار به أو باسم فاعل مضمير خبر عن انا تقدم عليه أو مبتدأ
 وانا فاعله ان اعتمد على نحو استفهام نحو اناضار به اناضار به والوصف المذكور على هذين خبر مبتدأ محذوف
 كما قاله اللام مبنی وهو مفسر المحذوف وقائم مقامه بالتقدير مبتدأ كما قاله سم فان قيل قد مر في الابتداء
 ان الوصف لا يفصل من معموله باجنبي وحينئذ فلا يصح ضار به لان يفسر عاملا في زيد لانه لو تفرغ له لم
 يتسلط عليه لفصله باناقلة هو صالح في ذاته لا بالنظر للفصل أو ان محل امتناع الفصل عند تأخر الاجنبى
 والمعمول عن الوصف كما في آية اراغب أنت من آلهى أخدام من كلامهم أفاده الصبان ولا يرد أنهم صرحوا
 بامتناع زيد أنت تضر به للفصل كما مر مع تقدمهم الا أنهم اغتفروا ذلك في الوصف لا احتياجه الى ما يعتمد

(٢٣ - (خضري) - اول)
 زيد لان أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها فلا تنفسر عاملا فيه واعتز به بقوله وصفا
 ذا عمل من الوصف الذي لا يعمل كاسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى نحو زيد اناضار به أمس فلا يجوز نصب زيد لان ما لا يعمل لا يفسر عاملا
 ومثال الوصف العامل زيد اناضار به الآن أو غدا والدرهم أنت معطاء فيجوز نصب زيد والدرهم ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل
 واحترز بقوله ان لم يك مانع حصل عما اذا دخل على الوصف مانع يمنع من العمل فيما قبله كما اذا دخلت عليه الالف واللام نحو زيد انا
 الضار به فلا يجوز نصب زيد لان ما بعد الالف واللام لا يعمل فيما قبله ما فلا يفسر عاملا فيه والله أعلم (ص)
 وعلاقة حاصلة بتابع * كعلاقة بنفس الاسم الواقع (ش)

تقدم انه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو زيدا ضربت به أو بإضافة نحو زيدا ضربت غلامه وذ كرفي هذا البيت ان الملازمة بالتابع كالملازمة بالسببي ومعناه انه اذا عمل الفعل في أجنبي وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفة نحو زيدا ضربت رجلا يحبه أو عطف بيان نحو زيدا ضربت بهرا أياه أو معطوف بالواو خاصة نحو زيدا ضربت بهرا وأخاه حصلت الملازمة بذلك كما تحصل بنفس السببي فينزل زيدا ضربت رجلا يحبه منزلة زيدا ضربت غلامه وكذلك الباقي وحاصله ان الاجنبي اذا اتبع بمساوية ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي والله أعلم (ص) **﴿تعدي الفعل ولزومه﴾** علامة الفعل المتعدي أن اتصل به **(١٧٨)** ها غير مصدر به نحو عمل (ش) ينقسم الفعل الى متعد ولزوم والمتعدي هو

عليه بخلاف الفعل **(قوله وعلاقة الخ)** يعني ان الارتباط بين العامل والظاهر والاسم السابق الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل موجه اليه في المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلا لكونه ضمير السابق أو سببيه يحصل بتابع الشاغل الاجنبي اذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلاقة بمعنى الارتباط والملازمة والباع في بتابع وبلاسم سببية كإشبه اليه ضنيع الشارح فان كلامه سبب في الارتباط باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه أو بيانه أو نسق عليه بخصوص الواو لاقادتها الجمعية لا البديل والتوكيد ويحتمل ان المراد بالعلاقة الضمير والباع في بتابع وبلاسم بمعنى في والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السببي فتأمل والله أعلم

﴿تعدي الفعل ولزومه﴾

لزومه عطف على تعدي فهو تابع له في اعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من اضافة الصفة للوصف أي الفعل المتعدي والفعل اللازم لانهما المذكوران صراحة لانفس التعدي وللزوم وفي هذا الباب ذكر المفعول به وهو أول المنصوبات فكان الأولى تأخير عن التنازع كما مر في الاشتغال **(قوله علامة الفعل المتعدي)** أي بنفسه وضعه لانه المراد عند الاطلاق لا المتعدي بالحرف ولا ينزع الخافض **(قوله أن اتصل)** أي صحة ان اتصل الخوله علامة ثانية وهي صحة صوغ اسم مفعول منه تام أي غير مفتقر الى جار ومجرور **(قوله ها)** بالقصر مفعول اتصل وغير بالجر مضاف اليه أي هاء هي ضمير غير مصدر أي وغير ظرف أيضا فان ضميره يتصل باللازم كالمصدر نحو الليلة قتها وانهار صمته وانما لم يذكر المصنف لانه لا يتصل به الا توسعا بحذف الجار والاصل قت فيها وصمت فيه بخلاف ضمير المصدر **(قوله واللازم مالميس كذلك)** هذا كقول المصنف ولازم غير المتعدي صريح في انحصار الفعل في القسمين لكن الجمهور على ان كان وأخواتها واسطة قيل راعل المصنف أدخلها في المتعدي لشبهها به في عمل الرفع والنصب لانها يتصل بها هاء غير المصدر والظاهر أن موضوع كلامه الافعال التامة بديل قوله فان نصب به مفعوله والاقال وأخبره ولتقديم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور وفي التسهيل أن ما يتعدي تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشكرته وشكرته له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح قال أبو حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع لا لازم وحذف الحرف توسعا ولا متعدي والحرف زائد كما قيل بكل وأما ما تعدي ولزم مع اختلاف المعنى كغفر فاه بغاء فغين مججمة أي فتجده وفقر فوم أي انفتح وكراد ونقص فلا يخرج عن القسمين **(قوله فان نصب به مفعوله)** أي المفعول به لانه المراد عند الاطلاق أما بقية المفاعيل فينصبها اللازم أيضا **(قوله كنهم)** في القاموس النهم محرقة وكسحابة افراط الشهوة في الطعام وان لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع نهم كفرح وهي أي بضم

الذي يصل الى مفعوله بغير حرف جر نحو ضربت زيدا واللازم مالميس كذلك وهو لا يصل الى مفعوله الا بحرف جر نحو ضربت زيدا ولا مفعول له نحو قام زيد ويسمى ما يصل الى مفعوله بنفسه فعلا متعديا وواقعا ومجاوزا ومالميس كذلك يسمى لازما وقاصرا وغير متعد ومتعدي بالحرف جر وعلامة الفعل المتعدي أن اتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو والباب أغلقته واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل بالمتعدي واللازم فلا تدل على تعدي الفعل فمثال المتصلة بالمتعدي الضرب بضمير ته زيدا أي ضربت الضرب زيدا ومثال المتصلة باللازم القيام قته أي قمت القيام فان نصب به مفعوله ان لم يذب

فكسر

﴿ش﴾ شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله ان

لم يذب عن فاعله نحو تدبرت الكتب فان ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت الكتب وقدير رفع المفعول به وينصب الفاعل عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار ولا ينقص ذلك بل يقتصر فيه على السماع والافعال المتعدية على ثلاثة أقسام أحدها ما يتعدي الى مفعولين وهي قسمان أحدهما ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر كظن وأخواتها وثانيهما ما ليس أصلهما ذلك كاعطى وكسا والقسم الثاني ما يتعدي الى ثلاثة مفاعيل كأعلم وأرى والقسم الثالث ما يتعدي الى مفعول واحد كضرب ونحوه **(ص)** ولازم غير المتعدي وختم * لزوم أفعال السجيا كنهم كذا افعل

لواحد كدنه فامتدا (ش)

اللازم هو ما ليس بمتعدى

وهو ما اتصل بهاء ضمير

غير المصدر ويتحتم اللازم

لكل فعل دل على سنجية

وهي الطبيعة نحو شرف

وكرم وظرف ونهم وكندا

كل فعل على وزن أفعال

نحو اقشعر واطمان أو على

وزن أفعال نحو اقعنس

واحر نجم أو دل على نظافة

كظهر الثوب ونظف أو على

دنس كدنس الثوب

ووسخ أو دل على عرض

نحو مرض زيد واحسر

أو كان مطاوعا لما تعدى

إلى مفعول واحد نحو

مددت الحديد فامتد

ودحرجت زيدا فتدحرج

واحترز بقوله لواحدما

طواع المتعدى إلى اثنين

فإنه لا يكون لازما بل يكون

متعديا إلى مفعول واحد

نحو فهمت زيدا المسئلة

ففهمها وعلمته النحو

فتململه (ص)

وعلازما بحرف جر

وان حذف فالنصب

للنجر

نقلا وفي أن وأن يطرد

مع أمن لبس كحجبت أن

يدوا

نقلا (ش) تقدم ان الفعل

المتعدى يصل إلى مفعوله

بنفسه وذلك كنهان الفعل

اللازم يصل إلى مفعوله

بحرف جر نحو صرت

بزيد وقد يحذف حرف الجر

فكسر فهوهم ونهم ومنهم اه وفيه أيضا نهم كفرح وضرب ونجم وعلى هذا الثاني فهو عرض لاسنجية وتمثله بنهم المكسور يفيد ان افعال السجاي لا يلزم ضم عينها في التصريح خلافا (قوله والمضاهي) بكسر الهاء أي المشابهة واقعنسسا امام مفعوله أي والذي شابه افعنسسا في كونه بعد نونه الزائدة حرفان أعم من كونهما أصليين كاحر نجم أي اجتمع أو أحدهما زائدة للضعف كافعنس أو لغيره كالسني أي نام على ظهره واحرني الديك اذا انتفض للقتال دامافاعله ومفعوله محذوف بنفع على مذهب المصنف من جواز حذف عائدات الموصولة أي والذي ضاهاه اقعنس لا لحاقه به وهو وزن افعنل أصلي اللامين كاحر نجم فان السين الثانية في اقعنس زائدة لحاقه باحر نجم لأصلية بدليل تكرارها بالفصل وعلى كل فالمراد اقعنس وما شابهه لاشتهار هذه العبارة في ذلك قيل ويضعف الاول أنه لا يفيد الا لحاق المذكور بالقشيبه عليه مقول لما علمت من الحاقه باحر نجم لكن على الثاني لا يشمل نحو اساني فان اقعنس لم يلحق به بل هو أيضا ملحق باحر نجم فالأولى حل المضاهاة فيهما على مطلق الموازنة والحاصل ان كلامنا افعنل المضاعف كافعنس ومن افعنل كالسني ملحق بافعنل أصلي اللامين وكلاهما لازمة وأما قوله

قد جعل النعاس يسر نديني * أدفعه عنى ويخر نديني

فشاذ ومعنى اسر ندي واخر ندي علاوركب (قوله وهي الطبيعة) المراد بها المعنى الملازم للفاعل أي الذي لا يفارقه غالبا أو بشرط عدم المعارض فلا يردان نحو انظر يزول المعارض كالمرض ولك الغرام عسى زواله بذلك وانما يستتر (قوله كظهر) بالضم والفتح ونظف بالضم لا غير (قوله كدنس ووسخ) كلاهما كفرح (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلزم الفاعل فخرجت الحركة فيها لازم بكشي ومتعد كدنه أما يلزم فن السجاي كما مر ودخل في العرض نظف ودنس فعطفه عليها عام وشمل أيضا فهم وعلم مع انهما متعديان فان جعلنا اثنين أو كالثابت أشكلا على أفعال السجاي (قوله مطاوعا الخ) المطاوعة قبول الاثر أي حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا فان حصل الاثر بلا ملاقة فليس مطاوعا كضر به فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة فان علمت ولا ظننت كذا فانظن اعدم العلاج المحسوس وأما محسوسهم انقطعت إلى الله وانكشف حقيقته المسئلة عما كان معنوا يافجاز لا حقيقة أو انه ليس مطاوعا لفعلت بل مستقل كذهب ومضى ويجوز قلت هذا الكلام فان قال اذا عنت الألفاظ المسموعة لاحساس علاجها بتحرريك اللسان والشفتين فان أردت المعنى المفهوم من القول بالنظر للفظ امتنع أفاده الصاميني ويستفاد من كلام المصنف ما عليه الجمهور من أن الفعل ومطاوعة لا يتعديان معالي مفعول أو اثنين ولا يلزمان معا بل المتعدى لواحد يلزم ولاثنين يقصر عن واحد وأما استعطيته درهما فأعطاني درهما واستنصحتني فنصحتني فن باب الطلب والاجابة لا المطاوعة وأما قوله وكم موطن لولاى طحت كما هو * باجرامه من قنة النبي منهوى

فضرورة أو ان منهوى مطاوع أهو به المتعدى لا هو اللازم لكن مطاوعة أنفعل لا فعل شاذة والنبي بكسر النون وسكون التحتية وبالقاف الجليل وقننه أعلاه (قوله وعلازما الخ) مثله المتعدى لواحد أو أكثر فانه يتعدى لغيره بالجار (قوله بحرف جر) وكندا بالهمزة كاذهبت زيدا وانما تنقاس في اللازم عند سيبويه قيل وفي المتعدى لواحد أيضا وقيل سمعية مطلقا بتضعيف العين مالم تكن همزة كناية والا امتنع ويقال في غيرهما من حروف الخلق كدهن ولم يسمع في غير اللازم والمتعدى لواحد وفي قياسيته فيهما خلاف وبغير ذلك (قوله نقلا) راجع في المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صفيح الشارح بقرينة قول المصنف وفي أن وأن يطرد فهو متعلق بحذف من مادته أي ويحذف نقلا كما قدره الأشموني وليس راجعا للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف في السماع فلا يوصف به استقلا ولا لئلا يقتضى أن عدم النصب

فيصل الى مفعوله بنفسه نحو صررت زيداً قال الشاعر
 الجهور أنه لا ينقاس حذف حرف (١٨٠)
 تمررون الديار ولم تعوجوا * كلامكمو على اذا حرام أي تمررون بالديار ومذهب
 الجرمع غير أن وأن بل يقتصر فيه على السماع ومذهب أبو الحسن على

ابن سليمان البغدادي وهو
 الأخفش الصغير إلى أنه
 يجوز الحذف مع غيرهما
 قياساً بشرط تعيين الحرف
 ومكان الحذف نحو برت
 القلم بالسكين فيجوز عنده
 حذف الباء فتقول برت
 القلم السكين فإن لم يتعين
 الحرف لم يجوز الحذف نحو
 رغبت في زيد فلا يجوز
 حذف في إذا لا يدرى
 حينئذ هل التقدير رغبت
 عن زيد أو في زيد وكذلك
 أن لم يتعين مكان الحذف
 لم يجوز نحو اخترت القوم
 من بني تميم فلا يجوز الحذف
 فلا تقول اخترت القوم
 بني تميم إذا لا يدرى هل
 الأصل اخترت القوم من
 بني تميم أو اخترت من القوم
 بني تميم وأما أن وأن فيجوز
 حذف حرف الجر معهما
 قياساً مطرداً بشرط أمن
 اللبس كقولك عجبت أن
 يدوا أو الأصل عجبت من
 أن يدوا أي من أن يعطوا
 الهدية ومثال ذلك مع أن
 بالتشديد عجبت من أنك
 قائم فيجوز حذف من
 فتقول عجبت أنك قائم
 فإن حصل لبس لم يجوز
 الحذف نحو رغبت في أن
 تقول أوفى أنك قائم فلا

مع الحذف ليس مجامعاً فيصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يبطل رجوعه لهما معاً وان استوجبه شيخ
 الاسلام أفاده الصبان (قوله فيصل الى مفعوله الخ) أي في نصب وجوباً ونصبه عند البصريين الفعل فقولهم
 منصوب بنزع الخافض أي عنده وعند الكوفيين النزع هو الناصب فالباء لا لا لتوسط بقاء الجر في قوله
 إذا قيل أي الناس شمر قبيلة * أشارت كايب بالأصابع
 أي أشارت الأصابع مع الألف الى كايب (قوله ولم تعوجوا) أي تملوا وتدخاوا (قوله مع غير أن وأن)
 مثلها كي المصدرية فيطردفة دير اللام قبلها كجئت كي تكرمني أي لكي وفي التسهيل أن ما ورد فيه
 الحذف كثير من غير ذلك قيل وقيل عليه كدخلت الدار والمسجد فيقاس عليه ما دخلت البلد والبيت
 وأن لم يكثر كوجه مكة ومكة ذهبت الشام لا يقاس عليه توجهت المسجد وذهبت الدار مثلاً لأنه لم يسمع في
 غير مكة والشام مع قلته فيهما وكذا مطرنا السهل والجبل وضر بته الظهور والبطون أي عليهما وهل المنصوب مع
 دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على التوسع بحذف الحرف أو ظرف شدوذ الان ظرف المكان شرطه
 الابهام وهذا مختص بخلاف لكن القول الثالث لا يأتي في ذهبت وتوجهت لأنه على معنى إلى لافي فتنبه لذلك
 وسأني في خروف الجر اطراد الحذف في غير ذلك ثم من السماع ما ورد في السعة كأمثل وكشكرته ونصحتة
 بناء على حذف الجر منهن ومنه ما لم يرد الا ضرورة فلا يجوز لنا أن نأول في التركيب الذي سماع فيه كقوله

لن بهز الكف يعسل متنه * فيه كعسل الطريق الثعلب

وقوله * أليت حب العراق الدهر أطعمه * أي حلفت على حب العراق وكعسل الثعلب أي اضطرب
 في الطريق ولن بفتح فسكون أي ربح ومنتنه صدره قال حفيد الموضح والحكم بقياسية الحذف مع أن
 وان دون نصحتة وشكرته غير ظاهر لان المراد بالقياس جوازه في أي تركيب وان لم يسمع وهذا بعينه في
 نصح وشكر اه (قوله الاخفش الصغير) الأولى الأصغر لان الصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة
 تلميذ سيبويه والأصغر على بن سليمان تلميذ ثعلب والمبرد والأكبر هو أبو الخطاب شيخ سيبويه وجملة من
 لقب بالأخفش أحد عشر نحو يوسيمويه أربعة كافي التصريح (قوله يريت القلم) من باب رمي
 ويقال يروته بالواو لا يسمى قالوا لا بعد البراية وقبلها بوسة وقصة في قولهم يريت القلم مجاز الاول كالعصر
 خراً أي عنبايؤول للخمر أفاده المصباح (قوله فلا يجوز حذف في لاحتالي الخ) هذا مبني على مذهب
 المصنف من عدم الفرق بين الاجمال واللبس وهو خلاف التحقيق كما مر واللازم في المثال انما هو الاجمال
 لاستواء احتماليه فهو من مقاصد البلاء الا اذا اقتضى المقام التعيين فيمنع كاللبس فينبغي أن يحمل المثال
 عليه بخلاف وترغبون ان تنكحوهن فان الاجمال فيه مقصود ليرتدع من يرغب في النساء لجاهلن وماهن
 ومن يرغب عنهن لساكنهن وفقرهن اشارة الى طلب تعلق الرغبة بالدين وعدمه وقيل الحذف في الآية
 لقرينة كانت وقت النزول لانها زلت في فرقة ترغب فيهن لجاهلن وقيل في فرقة ترغب عنهن لفقرهن
 وقيل في الفرقتين فالقرينة في كل فرقة حاملة الاجمال فيه بالنسبة لذلك (قوله في محل جر) أي تسكبا بقوله
 وما زرت ليلى أن تكون حبيبة * إلى ولادين بهما ناطاليه

بجردين عطف على محل أن تكون لا على توهم دخول اللام عليه كما قال الآخرون الأول أظهر ولا يرد فقد
 الطالب لذلك المحل لان المحل هنا بمعنى اللفظ المقدر اذ هذا الجر لفظي أي مستحق للفظ المصدر المقدر لا محلي
 بمعنى استحقاقه للوضع حتى يشترط بقاء طاليه (قوله ومذهب السكسائي) أي والخليل وهذا هو الأقيس

وذهب سيبويه الى تجويز الوجهين وحاصله ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف الجر ثم ان كان الجرور غير أن وأن لم يحذف حرف الجر الاسما وان كان أن وأن جاز ذلك قياسا عند من اللبس وهذا هو الصحيح (ص) والاصل مسبق فاعل معنى كني * من ألبس من زاركم نسج العن (ش) اذا تعدى الفعل الى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الاصل فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو أعطيت زيدا درهما فالاصل تقديم زيد على درهم لانه فاعل في المعنى لانه الآخذ للدرهم وكذا كسوت زيدا جبة وألبس من زاركم نسج العن فن مفعول أول ونسج مفعول ثان والاصل تقديم من على نسج العن لانه اللبس ويجوز تقديم ما ليس مفعولا معنى لكنه خلاف الاصل (ص) ويلزم الاصل لموجب عرا * وترك ذلك الاصل حتما قد يرى (ش) أي يلزم الاصل وهو تقديم الفاعل في المعنى اذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيدا درهما فيجب تقديم الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره

لضعف الجار عن الفعل محذوفا ولذا وجب النصب في غيرهما فكذلك ما غابته أنهما لما طال بالامالة انقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضي بقاء الجر (قوله وذهب سيبويه الى) أي فانه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل ان الموضوع جركم كان قويا ولذلك نظائر كقولهم لاه أبوك أي لله أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فعلم أنه يجوز الأمرين وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيبويه كما في الأشعري تبعا للتسهيل وكذا في البيضاوي عند ان الله لا يستحي فسهو (قوله من ألبس) اما بضم السين مسندا لجماعة المذكور بدليل زاركم أو بفتحها مسندا للمفرد ولا ينافيه زاركم لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين أو أنه للتعظيم ونسج العن أي منسوجه (قوله الثاني منهما ليس خبرا) قيد بذلك لقول المصنف فاعل معنى والافالخبر والمبتدأ في الاصل كالمفعول والفاعل معنى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في ظننت زائدا قائما لا في ظننت زيدا عمارا ويجب في ظننت في الدار صاحبها (قوله فالأصل تقديم الخ) أي وتقديم ما لا يجز على ما قد يجز فاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرا) أي نزل ووجه ومضارعه يعرو كغز يغزو وأما عري يعري كعرب يتعرب فمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أي مثلا فله كون الثاني محصورا فيه كما أعطيت زيدا الدرهما وكونه ظاهرا والأول ضميرا متصلا كعطيتك درهما فلا يقدم على الأول وان قدم على الفعل (قوله وقد يجب) أي لما منع من التأخير كالخبر في الأول كما أعطيت الدرهم الا زيدا وكونه ظاهرا والثاني ضميرا متصلا كالدرهم أعطيت زيدا وكالضمير في مثاله ومنه قولهم أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس باريها فلو كان ضمير الأول في الثاني كعطيت زيدا ما له جاز وجاز لما عرف في باب الفاعل (قوله ان لم يضرب) كعدم مضارع ضارب يضربا بمعنى ضرب قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئا أي لا يضركم (قوله كحذف ما سبق الخ) مثال للنفي وهو الحذف المضرب (قوله فيجوز حذف الفضلة) أي لدليل ويسمى اختصارا وغيره ويسمى اقتصارا الا في باب ظن فيمنع الاقتصار والمراد بالحواس ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب في ضربت وضربتي في التنازع (قوله كقولك الخ) مثال للنفي وهو الحذف غير المضرب (قوله الناصبها) نائب فاعل يحذف وها مفعول الناصب لانه صلة آل فلا يحتاج في عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لآل أي ويحذف العامل الذي نصب الفضلة ويمتنع كون الناصب مضافا الى هالأن الوصف المحلى بالابضاف للخالي منها ولا ضميره عند سيبويه ويجوز عند غيره كما سيأتي في الاضافة (قوله في باب الاشتغال) أي والنداء فان ناصب المنادي أدعو محذوفا نابت عنه يا ولا

لضعف الجار عن الفعل محذوفا ولذا وجب النصب في غيرهما فكذلك ما غابته أنهما لما طال بالامالة انقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضي بقاء الجر (قوله وذهب سيبويه الى) أي فانه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل ان الموضوع جركم كان قويا ولذلك نظائر كقولهم لاه أبوك أي لله أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فعلم أنه يجوز الأمرين وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيبويه كما في الأشعري تبعا للتسهيل وكذا في البيضاوي عند ان الله لا يستحي فسهو (قوله من ألبس) اما بضم السين مسندا لجماعة المذكور بدليل زاركم أو بفتحها مسندا للمفرد ولا ينافيه زاركم لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين أو أنه للتعظيم ونسج العن أي منسوجه (قوله الثاني منهما ليس خبرا) قيد بذلك لقول المصنف فاعل معنى والافالخبر والمبتدأ في الاصل كالمفعول والفاعل معنى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في ظننت زائدا قائما لا في ظننت زيدا عمارا ويجب في ظننت في الدار صاحبها (قوله فالأصل تقديم الخ) أي وتقديم ما لا يجز على ما قد يجز فاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرا) أي نزل ووجه ومضارعه يعرو كغز يغزو وأما عري يعري كعرب يتعرب فمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أي مثلا فله كون الثاني محصورا فيه كما أعطيت زيدا الدرهما وكونه ظاهرا والأول ضميرا متصلا كعطيتك درهما فلا يقدم على الأول وان قدم على الفعل (قوله وقد يجب) أي لما منع من التأخير كالخبر في الأول كما أعطيت الدرهم الا زيدا وكونه ظاهرا والثاني ضميرا متصلا كالدرهم أعطيت زيدا وكالضمير في مثاله ومنه قولهم أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس باريها فلو كان ضمير الأول في الثاني كعطيت زيدا ما له جاز وجاز لما عرف في باب الفاعل (قوله ان لم يضرب) كعدم مضارع ضارب يضربا بمعنى ضرب قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئا أي لا يضركم (قوله كحذف ما سبق الخ) مثال للنفي وهو الحذف المضرب (قوله فيجوز حذف الفضلة) أي لدليل ويسمى اختصارا وغيره ويسمى اقتصارا الا في باب ظن فيمنع الاقتصار والمراد بالحواس ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب في ضربت وضربتي في التنازع (قوله كقولك الخ) مثال للنفي وهو الحذف غير المضرب (قوله الناصبها) نائب فاعل يحذف وها مفعول الناصب لانه صلة آل فلا يحتاج في عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لآل أي ويحذف العامل الذي نصب الفضلة ويمتنع كون الناصب مضافا الى هالأن الوصف المحلى بالابضاف للخالي منها ولا ضميره عند سيبويه ويجوز عند غيره كما سيأتي في الاضافة (قوله في باب الاشتغال) أي والنداء فان ناصب المنادي أدعو محذوفا نابت عنه يا ولا

وحنف فضلة أجزان لم يضرب كحذف ما سبق جوابا أو حصص (ش) الفضلة خلاف العمدة والعمدة مالا يستغنى عنه كالفاعل والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه فالمفعول به فيجوز حذف الفضلة ان لم يضرب كقولك في ضربت زيدا ضربت بحذف المفعول به

وكقولك في أعطيت زيدا درهما أعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتقى وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى واسوف يعطيك ربك فترضى وأعطيت درهما قيل ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية التقدير والله أعلم حتى يعطوا الجزية فان ضرب حذف الفضلة لم يحذف جازها كما اذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت فتقول ضربت زيدا أو وقع محصورا نحو ما ضربت زيدا فلا يجوز حذف زيد في الموضوعين اذا لا يحصل في الأول الجواب ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود عند حذفه (ص) ويحذف الناصب ان علما * وقد يكون حذفه ملتزما (ش) يجوز حذف ناصب الفضلة اذا دل عليه دليل نحو ان يقال من ضربت فتقول زيدا التقدير ضربت زيدا الحذف ضربت لدلالة ما قبله عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون واجبا كما تقدم في باب الاشتغال نحو يضربه التقدير ضربت زيدا ضربته الحذف ضربت وجوبا كما تقدم والله أعلم

يجمع بين العوض والمعووض وكذا يجب الحذف في التحذير بشرطه الآتي وفي المثل كالكلاب على البقر
أى أرسل وما جرى مجراه كأنه وأخيرا لكم أى انتهوا وأخيرا والله أعلم
(التنازع في العمل)

هو لغة التجاذب واصطلاحا ما سجد ذكره الشارح (قوله ان عاملان) فاعل بمحذوف يفسره اقتضيا وعمل
مفعول به لذلك المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر
للضرورة أو للتوسع في الظرف والمراد باقتضاهما العمل توجههما لذلك الاسم وطلب كل منهما له في المعنى
امامع التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو التخالف فيهما كما سيمثل (قوله قبل) حال من عاملان أى حال
كونهما قبل الاسم (قوله ذا أسره) في القاموس الأسرة بضم الهمزة الدرع الحصينة وأسرة الرجل رهطه
الأذنون وضبطه المعرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية (قوله من توجه عاملين) قال الموضح أى فعلين
متصرفين كأتوني أفرغ عليه قطرا أو اسمين يشبهانها كقوله

عهدت مغنيما مغنيا من أجرتي * فلم أنخذ الا فناءك موثلا

أو اسم وفعل كذلك نحوهاؤم اقرؤا كتابيه اه وقوله يشبهانها أى في العمل لا في التصرف كما قاله
شارحه لثلاثا في نفيته نميله لهاؤم اقرؤا فانه اسم فعل جامد بمعنى خذوا تنازع هو واقرؤا في كتابيه فاعمل فيه
الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة والميم علامة الجمع والهمزة بدل من كاف الخطاب فشمل اسم
الفاعل كالميت والمفعول كقوله * وعزة مطول معنى غريمها * واسم الفعل كآلية والمصدر كقوله
* لقيت فلم أنسكل عن الضرب مسمعا * فليقت والضرب تنازع اسمها وانسكل أى أعجز من باب
دخل وطرب واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كأن يقال من قبلة الرجل ومسه امرأته الوضوء ولم أر
من ذكر الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ولا مانع منها فيما يظهر كمن بدأ ضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيد حذر
وكرم أبوه فليحذر فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره وأما نحو فان لم تفعلوا فلم جزم الفعل وهما في
محل جزم بان ولا بين فعلين جامدين أو فعل جامد وغيره لأن الجامد لضعفه لا يفصل من معموله والفصل لازم
في التنازع عند أعمال الاول فإذا بطل العمل لذلك بطل التنازع اذ من شرطه جواز أعمال كل منهما ومن

هذا يؤخذ منع زيد أفضل وأكرم من عمرو ولا نه لا يفصل بين أفعل ومن بأجنبي قال الروداني ما لم يتأخرو
الجامد عن غيره والاجاز عدم فصله سواء عمل الاول أم الثاني كما عجبني ولست مثل زيد وأجاز له المبرد في فعل
التعجب مطلقا واغتفر فصل الاول من معموله اذا كان هو العامل لا متراج الجملتين بالعاطف واتحاد
مطابهما وقيد في شرح التسهيل بأعمال الثاني حذر من الفصل ولا بد من ارتباط بين العاملين اما
بعطف مطلقا كما مثل أو بعمل أو طما في ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا فظنوا وظننتم
تنازعا أن لن يبعث والثاني معمول للاول لانه صفة لمصدره المحذوف أى ظنوا ظنا كظننكم أو يكون الثاني
جوابا للاول جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة والشرط كأتوني أفرغ عليه قطرا
ومنه كافي الاسقاطي هاؤم اقرؤا كتابيه أو غير ذلك من أوجه الارتباط كافي المعنى فلا يجوز قام قعد أخوك
(قوله أى معمول) اطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلا مطلقا أو متصلا مجرورا نحو
زيد انما قام وقعد هو وما ضربت وأكرمت الاياه ووثقت وتقويت بك على خلاف في الاخبار واشترط قوم
وجوب توجه العاملين الى المعمول فخرج قوله تعالى وأنه كان يقول سفيها لا احتمال ان اسم كان ضمير الشان
فلا توجه الى سفيها ولا يظهر عدم اشتراطه فيجوز التنازع في الآية كما يجوز عدمه وخرج بتوجه العاملين
أنك أنك اللاحقون فليس تنازعا والافساد للفظ لوجوب أن يقال أنك أنك أو أنك أنك بل الثاني
لمجرد النوكيت كالحرف الزائد فلا فاعل له أصلا ومثله هيئات هيئات العقيق وخرج أيضا قول امرئ القيس

(ص)

(التنازع في العمل)

ان عاملان اقتضيا في اسم

عمل

قبل فلا واحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل

البصرة

واختار عكسا غيرهم ذا

أسره

(ش) التنازع عبارة عن

توجه عاملين الى معمول

واحد نحو ضربت وأكرمته زيداً فكل واحد من ضربت وأكرمته يطلب زيداً بالفعولية وهذا معنى قوله إن عاملان إلى آخره وقوله قبل معناه إن العاملين يكونان قبل المعمول كما مثلنا ومقتضاه أنه لو تأخر (١٨٣) العاملان لم تكن المسئلة من باب التنازع

وقوله * فلو واحد منهما

المهمل * معناه أن أحده

العاملين يعمل في ذلك

الاسم الظاهر والآخري يعمل

عنه ويعمل في ضميره

على ما سيذكره ولا خلاف

بين البصريين والكوفيين

أنه يجوز إعمال كل واحد

من العاملين في ذلك الاسم

الظاهر ولكن اختلفوا في

الأولى منهما فذهب

البصريون إلى أن الثاني

أولى به لقربه منه وذهب

الكوفيون إلى أن الأول

أولى به لتقدمه (ص)

وأعمال المهمل في ضمير ما

تنازعهما والتمزم ما التزم

كحسنان ويسى ابنك

وقد بني واعتدب عبيداً

(ش) أي إذا أعملت أحد

العاملين في الظاهر

وأعمال الآخري فاعمل

المهمل في ضمير الظاهر

والتمزم الاضمار إن كان

مطوب العامل مما يلزم

ذكره ولا يجوز حذفه

كالفاعل وذلك كقولك

يحسن ويسى ابنك فكل

واحد من يحسن ويسى

يطلب ابنك بالفاعلية فإن

أعملت الثاني وجب أن

تضمير في الأول فاعمله

فتقول يحسنان ويسى

ابنك وكذلك إن أعملت

ولو أن ما أسعى لأدنى مهيئة * كفاً في ولم أطلب قليل من المال
فقليل فاعل كفاً في ولم يتوجه إليه أطلب والافساح للمعنى المراد بل مقعوله محذوف أي لو سعت لأدنى
كفاً في القليل ولم أطلب الملك بدليل قوله

ولسكنما أسعى لمجد مؤئل * وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي

انظر الصبان (قوله واحد) ظاهره منع التنازع فيما يتعدى لاثنتين أو ثلاثة وهو رأي وصحيح في التسهيل
والجامع الجواز وقد يتعدد المعمول لغيره كما يز يد العامل عن اثنين وقد اجتمعا في حديث تسبحون
وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين فتنازع الثلاثة في الظرف وهو دبر والمصدر وهو ثلاثاً
فأعمل الأخير وحذف الضميرين من الأولين لكونهما فضلتين أي تسبحون فيه أيها وتكبرون فيه أيها
ولو أعمل غير الأخير لذكر الضميرين فيما بعد العامل لأن الفضلة لا تحذف إلا من الأول على المختار ومن ذلك
قوله طلبت فلم أدرك بوجهي وليفتي * فعدت ولم أبغ الندى عند سائب

فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافاً لمن وهم فيه وهي طلبت وأدرك وأبغ الندى وعند فاعمل الأخير كما مر ومن
تنازعها مع إعمال الأول قوله

كسالك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ونقل الإجماع على جواز إعمال أي الثلاثة لكن قيل لا يحفظ إعمال الثاني (قوله لم تكن المسئلة من باب
التنازع) أي لأن السابق إن رفع كز يساقم وقعد فشكل من الفعلين مستوف لمعموله وهو ضميره فلم يطلباه
ليعملاه فيه وإن نصب كز يساقم فهو معمول للأول بمجرد وقوعه عقبه فلا يطلب به الثاني كما قاله
بعضهم ولأنه لا يلزم تقديم ما في حيز العاطف عليه وهو يمنع من أن يكون في حيز العاطف حيث قد سبقه
تأخير الهمزة لأنها داخل على محذوف أي أقعدوا فلم يسبوا كما عند الجمهور بل يطلب ضميره لكنه فضلة
يجوز ذكره وحذفه وكذا يمنع التنازع في المتوسط كضربت يساقم كضربت يساقم كضربت يساقم كضربت يساقم
وحذف معمول الثاني كما قاله ابن هشام وتعقبه بأن غاية ما فيه كون الأول أولى بالعمل لأن معمول العامل
يجوز تقديمه برده منع تقديم ما في حيز العاطف عليه وأجاز جماعة منهم الرضى في المتقدم المنسوب والفارسي في
المتوسط أما المتقدم المرفوع فيجوز جوازه لما في (قوله ولا خلاف الخ) محل ذلك ما لم يتفق في عمل الرفع
كجاء وقام يسلماني عن الفراء (قوله إلى أن الثاني أولى) أي وإن كان أضعف عملاً من الأول بدليل
استدلالهم على إعمال المصدر المحلى بال بقوله لقيت فلم أدرك الخ وعلى إعمال المجموع بقوله

قد جربوه فزادت تجاربهم * أباقامة الأجد والفنما

ولم يحملوه على أن العامل لقيت وزادت (قوله لقربه) أي وسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه
ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وإن اغتفر هنا الضرورة على أن الرضى نص على جواز الفصل
بلاجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل إسقاطي (قوله لتقدمه) أي وسلامته من الاضمار قبل
الذكر كما عند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائي ومحل الخلاف ما لم يكن لاحدهما
مراجع والاف يجب إعمال الثاني في نحو ضربت بل أكرمته زيداً والأول في ضربت بل أكرمته زيداً كما
في النسكت عن صاحب البسيط واستحسنه (قوله والتزم ما التزم) أي من وجوب اضممار العدة ومطابقته
للظاهر أفراد غيره إلا إذا صلح العامل لكل فيضمير مفرداً مذكراً لا غير نحو أخرج وقتيل هند أو
الزبدون مثلاً لكن في التسهيل أن تلك المطابقة أغلبية فقد يجوز سيبويه الأفراد في الأحوال كلها

الأول وجب الاضمار في الثاني فتقول يحسن ويسى ابنك ومثله بني واعتدب عبيداً وان أعملت الثاني في هذا المثال قلت بغيا واعتدب
هبتاك ولا يجوز ترك الاضمار فتقول يحسن ويسى ابنك ولا بني واعتدب عبيداً

لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل والفاعل ملتزم الذكر وأجاز الكسائي ذلك على الحذف بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل وأجازته
 القراء على توجه العالمين معاً إلى الاسم الظاهر وهذا بناء منهما على منع الاضمار في الأول عند العمل الثاني فلا تقول يحسنان ويسمى
 ابتاك وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسئلة (ص) ولا تتجى مع أول قد أهلاً * بمضمر لتبديل رفع أهلاً
 على حذف الزم إن يكن غير مضمير * (١٨٤) وأخرون إن يكن هو الخبر (ش) تقدم أنه إذا أهمل أحد العالمين في الظاهر

وأهمل الآخر عنه أهمل في ضميره ويلزم الاضمار ان كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره كالفاعل أو نائبه ولا فرق في وجوب الاضمار حينئذ بين ان يكون المهمل الاول أو الثاني فتقول يحسنان ويسىء ابنك ويحسن ويسىء ابنك وذكر هنا أنه اذا كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع فلا يخالوا ما أن يكون عمدة في الاصل وهو مفعول ظن وأخواتها لانه مبتدأ في الاصل أو خبر وهو المراد بقوله ان يكن هو الخبر أو لا فان لم يكن كذلك فما ان يكون الطالب له هو الاول أو الثاني فان كان الاول لم يحجز الاضمار فتقول ضربت وضربني زيد وضربت وضربني زيد ولا تضجر فلا تقول ضربته وضربني زيد ولا ضربت به وضربني زيد وقد جاء في الشعر كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب *

كضرب بنى وضربت قومك بالنصب أى ضرب بنى هوأى من ذكر لكنه قبيح كما نقله الدمامينى فالمراد التزم ذلك فى القبيح (قوله لان تركه الخ) هذا الدليل لايعين الاضمار لا مكان وجوب اظهاره أو جوازه الاأن يقال اقتصر على جزء العلة لكذا فى الرد على الكسائى أى ولان اظهاره يؤدى الى التكرار فتمهين الاضمار ما فى الثانى وهو اتفاق أوفى الاول عند البصر بين واعتراض الكوفيين بلزوم الاضمار قبل التكرار مردود بوقوعه فى غير هذا الباب كبر رجالا وسماعه فيه نظما ونثرا حتى سيبويه ضرب بونى وضربت قومك وكقوله

جفونی ولم أجد الا خلاء انتی * لغیر جمیل من خلیلی مهمل

وغير ذلك (قوله في جواز حذف الفاعل) أى في باب التنازع عند أعمال الثاني قرارا من الاضمار قبل الذكر لكن حذف العمدة أشنع مما فرمته الآن يقال أنه عهد حذف الفاعل في المواضع المتقدمة في بابهِ فليقس عليها هذا لكن قال في شرح الايضاح ما اشتهر عنه من حذف الفاعل في ذلك باطل بل هو عنده مستتر في الفعل مفردا في الاحوال كلها كما مر عن سيبويه أفاده يس (قوله على توجه العاملين معا) أى ان عطفا بالواو اتفاقا في طلب الرفع قال الصبان وكذا في النصب كما يقتضيه قول الهمع في الاعراب المطاوب اه وينبغي تقييده بنصب العمدة لعدم جواز حذفها دون غيره فان اختلفا أضمر مؤخرًا كضرب بنى وضربت زيداهو فرار من الاضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل ويرده لزوم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو لا يعقل الآن يدعى ان العامل مجموعهما (قوله أهلا) ماض مجهول من أهله الله لكذا أى أهله بشد الهاء أى جعله أهلا (قوله ولا تضمر) أى بل يجب حذفه لانه فضلة لا ملجأ فيه للاضمار قبل الذكر الا اذا أوقع حذفه في البس فيضمر مؤخرًا كترغبت ورغب في الزيدان عنهما مع وفي شرح الكافية ميل الى اضمار الفضلة مقدمة وهو ظاهر التسهيل أيضا (قوله اذا كنت الخ) الشاهد في ترضيه ورضيك فالاول يطلب صاحب مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فاعمل فيه الثاني ولم يحذف من الاول ضميره مع أنه فضلة وتقدم الكلام على قاسا في الفاعل (قوله بعكاظ) بضم العين المهملة وتحفيف الكاف ثم طاء مشالة سوق كانت تقام في الجاهلية بقرب مكة أيام الموسم ويعشى من الاعشاء بالعين المهملة وهو عدم الابصار ليلا والمراد عدمه مطلقا ولحوام من الملح وهو سرعة البصر فيعشى يطلب شعاعه أى السلاح فاعلا ولحواء يطلبه مفعولا فاعمل فيه الاول فهو فاعله وحذف ضميره من الثاني مع ان حقه الذكر وان كان فضلة (قوله وهو شاذ) أى خلافا لما يقتضيه مفهوم قوله والتزم ما التزما من جواز حذف الفضلة من الثاني المهمل لعدم التزام ذكره في غير ذلك وانما شذ حذفه هنا لان فيه تهينة العامل للعمل ثم قطعه عنه لغير مقتضى بخلاف حذفه من الاول فانه للقرار من الاضمار قبل الذكر مع كونه فضلة (قوله فان كان عمدة الخ) اشارة الى أن المراد بالخطير في

قَوْلُ

جهازاً في القريب أحفظ للعهد وأنتم أحاديث الوشاة فقما

يحاول واش غير هجر ان ذى ودوان كان الطالب له هو الثاني وجب الاضمار فقول ضر بنى وضى بته زيد ومربى وميرت به زيد ولا يجوز الخلف فلا تقول ضر بنى وضى بت زيد ولا مربى وميرت زيد وقد جاء فى الشعر كقوله بعكاف يعشى الناظر يسكن اذا هم نحو اشوا الاصلى المحوه خلف الضمير ضرورة وهو شاذ كما شذ عمل الممهل الاول فى المفعول المضمر الذى ليس بعمدة فى الاصل هذا كله اذا كان ضمير المرفوع ليس بعمدة فان كان عمدة فى الاصل فلا يخالو اما أن يكون الطالب له هو الاول

أو الثاني فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخرًا فتقول ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه وإن كان الطالب له هو الثاني أضمرته متصلًا أو منفصلًا فتقول ظننت وظننيته زيدًا قائمًا وظننت وظنني إياه زيدًا قائمًا ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع وهو المنصوب والمجورور فلا تقول ضميرته وضربني زيد ولا ضربت به وضربني زيد بل يلزم الحذف فتقول ضربت وضربني زيد وضربت وضربني زيد إذا كان المفعول خبرًا في الأصل فإنه لا يجوز حذفه بل يجب الاتيان به مؤخرًا فتقول ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه ومفهومه أن الثاني يؤتى معه بالضمير مطلقا مرفوعا كان أو مجرورا أو منصوبا بحمدا (١٨٥) في الأصل أو غير حمدا (ص)

وأظهر أن يكن ضمير خبرا * لغير ما يطابق المفسر

نحو أظن ويظناني أخا *

زيدا وعمر أخوين في الرخا

(ش) أي يجب أن يؤتى

بمفعول الفصل المهمل

ظاهرا إذا لزم من إضماره

عدم مطابقة لما يفسره

لكونه خبرا في الأصل

عما لا يطابق المفسر كما إذا

كان في الأصل خبرا عن

مفرد ومفسره مثني نحو

أظن ويظناني زيدًا وعمرًا

أخوين فزيدا مفعول

أول لاظن وعمرًا معطوف

عليه وأخوين مفعول ثان

لاظن والياء مفعول أول

ليظمان فيحتاج إلى مفعول

ثان فلو أتيت به ضميرًا

فقلت أظن ويظناني إياه

زيدًا وعمرًا أخوين لكان

إياه مطابقا للياء في أنهما

مفردان ولكن لا يطابق

ما يعود عليه وهو أخوين

لأنه مفرد وأخوين مثني

فتفوت مطابقة المفسر

للمفسر وذلك لا يجوز وإن قلت أظن ويظناني إياهما زيدًا

وعمرًا أخوين حصلت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لكون إياهما مثني وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي

هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو المبتدأ في الأصل لكون المفعول الأول مفردًا وهو الياء والمفعول الثاني مثني وهو إياهما ولا

بد من مطابقة الخبر للمبتدأ فلما تعذر المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار فتقول أظن ويظناني أخا زيدًا وعمرًا أخوين فزيدا مفعول

أخوين مفعول أول لاظن والياء مفعول أول ليظمان فيحتاج إلى مفعول ثان فلو أتيت به ضميرًا

فقلت أظن ويظناني إياه

زيدًا وعمرًا أخوين لكان

إياه مطابقا للياء في أنهما

مفردان ولكن لا يطابق

ما يعود عليه وهو أخوين

لأنه مفرد وأخوين مثني

فتفوت مطابقة المفسر

للمفسر وذلك لا يجوز وإن قلت أظن ويظناني إياهما زيدًا

وعمرًا أخوين حصلت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لكون إياهما مثني وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي

هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو المبتدأ في الأصل لكون المفعول الأول مفردًا وهو الياء والمفعول الثاني مثني وهو إياهما ولا

بد من مطابقة الخبر للمبتدأ فلما تعذر المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار فتقول أظن ويظناني أخا زيدًا وعمرًا أخوين فزيدا مفعول

أخوين مفعول أول لاظن والياء مفعول أول ليظمان فيحتاج إلى مفعول ثان فلو أتيت به ضميرًا

فقلت أظن ويظناني إياه

زيدًا وعمرًا أخوين لكان

إياه مطابقا للياء في أنهما

قول المصنف غير خبر العمدية من ذكر الملزوم وإرادة اللزوم فيشمل المفعول الأول لظننت فإنه لا فرق بين المفعولين في وجوب التأخير كظننت منطوقة وظننتي منطوقا ههنا إياهما فإياهما مفعول أول لظننت فاندفع ما يؤهمه الماتن من القصور نعم كان عليه أن يذكر وجوب التأخير في الفضلة عند خوف اللبس كما مر مثاله فلوقال كما في المكدودي

واحد فله لکن مع لیس أو خبر * أو مبتدأ آخره فهو المعتبر

ليسلم من ذلك ودخل في كلامه خبر كان ككنت وكان زيدًا قائمًا إياه فإياه خبر ككنت عائد على قائمًا (قوله)

وجب إضماره الخ) أي لانه حمدا لا يحذف وقوله مؤخرًا أي خلافا لما في التسهيل تبعًا لابن عصفور من

تقديمه لما فيه من الإضمار قبل الذكر مع كونه بصورة الفضلة وإن لزم فصله من عامله بأجنبي كذا قيل وفيه

أنهم صرحوا بجواز حذف مفعولي ظن وخبر كان في قول الدليل فكيف يمتنع حذفه ولذا كان مذهب

الكوفيين من حذفه أقوى لسلامته من الفصل والإضمار قبل الذكر (قوله ظننت وظننت الخ)

الأول يطلب زيدًا فاعلا وقائمًا مفعولًا ثانيًا والثاني يطلب إياهما مفعولين فاعمل فيهما الثاني فهما منصوبان

به وأضمر في الأول فاعله مستتر يعود لزيد المؤخر لظنا ورتبة والياء مفعوله الأول والثاني إياه المؤخر

العائد لقائم (قوله ظننت وظننتي الخ) الأول يطلب زيدًا وقائمًا مفعولين فاعله فيهما والثاني يطلب

زيدًا فاعلا فاعله في ضميره مستتر في نفسه وهو هنا يعود على مقدم في الرتبة لكونه معمول الأول وطلب

قائمًا مفعولًا ثانيًا فاعله في الياء العائدة عليه فهي مفعوله الثاني والياء مفعوله الأول (قوله وأظهر)

أي ضمير المتنازع فيه أي أنت به اسمًا ظاهرًا بدل الضمير (قوله لغير ما يطابق) أي لمبتدأ في الأصل غير

مطابق للمفسر كالياء في يظناني في مثاله (قوله فتفوت مطابقة المفسر) بكسر السين وهو أخوين

للمفسر بفتحها وهو إياه (قوله وجب الإظهار الخ) أي وحيث كان أخا اسمًا ظاهرًا فلا يحتاج لشيء

يفسره كما تقدم فلا تضمر مخالفة للأخوين لعدم افتقاره إليهما بل إنما يطابق مبتدأه الأصلي (قوله فلا

تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع) أي بالنسبة للمفعول الثاني لأن أخوين معمول لاظن ولم توجه

إليه يظناني لعدم مطابقة مفعوله الأول وهو لا يطلب إلا ما يطابقه فلم يتنازع فيه كذا قال الموضح وتبعه

الشرح وأجاب سم بما محصله أن كلا من العاملين متوجه له في المعنى بقطع النظر عن لفظ التثنية

في كلاهما يطلبه مفعولًا ثانيًا مطابقًا لمفعوله الأول فلما أهملنا فيه أظن وطابقنا به مفعوله الأول

تعذر علينا الإضمار في الثاني لما مر فأنقطع طلبه له فعدلنا إلى الإظهار وقلنا أخا موافقة للخبر عنه وإن

خالف المفسر وهو أخوين لعدم احتياجه إليه ألا ترى محبة التنازع في ضربني وضربت زيدًا لتوجههما

إليه بقطع النظر عن نوع العمل مع أنه إذا رفع انقطع طلب الناصب له وبالعكس فكذلك ما هنا اه وتقول

للمفسر وذلك لا يجوز وإن قلت أظن ويظناني إياهما زيدًا

وعمرًا أخوين حصلت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لكون إياهما مثني وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي

هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو المبتدأ في الأصل لكون المفعول الأول مفردًا وهو الياء والمفعول الثاني مثني وهو إياهما ولا

بد من مطابقة الخبر للمبتدأ فلما تعذر المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار فتقول أظن ويظناني أخا زيدًا وعمرًا أخوين فزيدا مفعول

أخوين مفعول أول لاظن والياء مفعول أول ليظمان فيحتاج إلى مفعول ثان فلو أتيت به ضميرًا

فقلت أظن ويظناني إياه

زيدًا وعمرًا أخوين لكان

إياه مطابقا للياء في أنهما

مفردان ولكن لا يطابق

ظاهر وهذا مذهب البصريين

وأجاز الكوفيون الاضمار
مراعى فيه جانب الخبر عنه
فتقول أظن ويظننى اياه
زيدا وعمر أخوين وأجازوا
أيضا الحذف فتقول أظن
ويظننى زيدا وعمر
أخوين (ص)

﴿ المفعول المطلق ﴾

المصدر اسم ماسوى
الزمان من

مدلولى الفعل كأمن من أمن
(ش) الفعل يدل على شيئين
الحدث والزمان فقام يدل

على قيام فى زمن ماض
ويقوم يدل على قيام فى

الحال أو الاستقبال وقم
يدل على قيام فى الاستقبال

فالقيام هو الحدث وهو
أحد مدلولى الفعل وهو

المصدر وهذا معنى قوله ما
سوى الزمان من مدلولى

الفعل فكأنه قال المصدر
اسم الحدث كأمن فانه أحد

مدلولى أمن والمفعول
المطلق هو المصدر المنتهـب

توكيدا للعامل أو بياناً لنوعه
أو عده نحو ضربت ضرباً

وسر سيرة زيد وضربت
ضرباً ثانياً وسمى مفعولاً

مطلقاً لصدق المفعول عليه
غير مقيد بحرف جر ونحوه

بخلاف غيره من المفعولات
فانه لا يقع عليه اسم المفعول

الا مقيداً كالمفعول به
والمفعول فيه والمفعول معه

والمفعول له

عند أعمال الثانى أظن ويظننى الزيدان أياهما أخوين أو يظننى وأظن الزيدان أخوين أيا
(قوله وأجاز الكوفيون إلخ) أى كما يجوزون الاظهار والحذف أيضاً للدلالة معمول الآخر عليه كما يجوزوه
عند عدم التخالف فى المسئلة السابقة لوجود دليله كدأ فى التوضيح والاشموني وغيرهما لكن يعكس عليه
ما نقله المصريح فى المسئلة السابقة عن أبى حيان فى اليكس الحسان ان شرط الحذف عندهم مطابقة
الحذف للثبوت افراداً وغيره والامتنع نحو علمنى وعلمت الزيدان قائمين فلا بد أن تقول اياه ولا يجوز
حذفه اهـ (قوله مراعى فيه جانب الخبر عنه) أى وان خالف المفسر ويضمر مقدماً عن معمول الاول
كامله الشرح وليس اضماراً قبل الذكر لتقديم مفسره رتبة لكونه معمول الاول فان اهمل الثانى أضمر
مؤخراً كما فى التصريح عن المرادى فيقال أظن ويظننى الزيدان أياهما أياهما أو يظننى وأظن
الزيدان أخوين هما اياه فهما فاعل يظننى واياه مفعوله الثانى وتقول على الاظهار أظن ويظننى الزيدان
أياهما أخوين ويظننى وأظن الزيدان أخوين هما أيا وتقول على الحذف أظن ويظننى الزيدان
أياهما أياهما فإياهما عائد على الزيدان وحذفنا العائد على أيا ويظننى وأظن الزيدان أخوين هما وتحذف
عائد الاخوين فتأمل والله أعلم

﴿ المفعول المطلق ﴾

(قوله يدل على شيئين) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة الى
الفاعل المعلن فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام أما عند من يقول بدخولها كالسيد
فتضمن كدلالته على أحدهما فقط ويدل على كل من الفاعل والمكان التزاماً (قوله وهو المصدر)
أى مدلوله لان المصدر هو اللفظ والحدث مدلوله والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره (قوله المصدر اسم
الحدث) لا يقال يدخل فيه اسم المصدر كغسل غسلاً وتوضاً وضواً وأعطى عطاءً لان مدلوله لفظ
المصدر لا الحدث كما نقله السامعنى عن ابن يعيش وغيره وأقره فهو يدل على الحدث بواسطة والمراد
الدلالة مباشرة فان قلنا يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد لأخراجه من قيد مدحوظ أى الجارى على
فعله واسم المصدر لا يجرى عليه بل ينقص عن حروفه أو المراد الدال على الحدث بالاصالة واسم المصدر
نائب عنه وبما ذكر يعلم الفرق بينهما (قوله هو المصدر) أى الصريح فلا يقع المؤول مفعولاً مطلقاً
والمنتصب يخرج المرفوع ولونائب فاعل فلا يسمى مفعولاً فى الاصطلاح خلافاً لظاهر الاشموني وأعلم
ان بين المصدر والمفعول المطلق عمومًا وجهياً يجتمعان فى ضرب بضرباً وينفرد المصدر فى ضربك
ضرباً أليم والمفعول فيما ينوب عن المصدر عما سبأنى فان لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر
المقدر نظراً للاصل فالمصدر أهم مطلقاً (قوله توكيدا لعامله) أى لنفس عامله ان كان مصدر مثله والا
فيؤكده مصدر عامله ليتحدد المؤكد مع المؤكد كما هو شرط التأكيد اللفظى الذى هـ ان منه فعنى قولك
ضربت ضرباً أحدثت ضرباً بضرباً كما أفاده السامعنى والرضى فان قلت كيف يكون لفظياً مع قول
النحاس أجمع النحاة ان توكيد المصدر يدفع المجاز كالمعنى نحو وكأله موسى تسكياً أى بذاته لا بترجانه
أجيب بأن ذلك ليس خاصاً بالمعنى بل يكون فى اللفظ أيضاً فالنوعى والعديد مؤكداً وان كان القصد منهما بالذات
(قوله أو بياناً إلخ) أى مع كونه مؤكداً أيضاً فالنوعى والعديد مؤكداً وان كان القصد منهما بالذات
البيان وأما القسم الاول فالتوكيد لا غير فهو لا يجتمع غيره وأما الباقيان فيجتمعان فى ضرب بضرباً
الامير (قوله غير مقيد بحرف) أى لانه المفعول الحقيقى لفاعل الفعل اذ لم يوجد من الفاعل الا حدث
الحدث بخلاف سائر المفعولات فانه لم يوجد لها وانما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها أو وقوعه لاجلها
أو معها فلذلك لا تسمى به الامعية بما ذكر فلاحق بالذكر أولاً هو المفعول المطلق وانما قدم المفعول به فى

(ص) بمثله أو فعل أو وصف نصب * وكونه أصلاً لذين انتخب (ش) ينتصب المصدر بمثله أى بالمصدر نحو عجبت من ضربك زيداً
ضرباً شديداً أو بالفعل نحو ضربت زيداً ضرباً أو بالوصف نحو أنا ضارب زيداً ضرباً بأمذهب البصر بين

(١٨٧)

ان المصدر أصل والفعل

والوصف مشتقان منه

وهذا معنى قوله

وكونه أصلاً لذين انتخب

أى المختاران المصدر أصل

لذين أى الفعل والوصف

ومذهب السكوفيين ان

الفعل أصل والمصدر

مشتق منه وذهب قوم الى

ان المصدر أصل والفعل

مشتق منه والوصف مشتق

من الفعل وذهب ابن

طلحة الى أن كلاماً من المصدر

والفعل أصل برأسه وليس

أحدهما مشتقاً من الآخر

والصحيح المذهب الاول

لان كل فرع يتضمن

الاصل وزيادة والفعل

والوصف بالنسبة الى المصدر

كذلك لان كلامهما يدل

على المصدر وزيادة والفعل

يدل على المصدر والزمان

والوصف يدل على المصدر

والفاعل (ص)

توكيداً او نوعاً يبين أو

عدد

كسرت سيرتين سيردى

رشد

(ش) المفعول المطلق

يقع على ثلاثة أحوال كما

تقدم أحدها أن يكون

مؤكداً نحو ضربت ضرباً

الثاني أن يكون مبيناً للنوع

باب تعدى الفعل استطراداً لا قصداً وعند اجتماعها ترتبت على ما في قوله

مفاعيلهم رتب فصـدر بـمطلق * رتب به فيه له معه قد كـمل

تقول ضربت الضرب زيداً بسوطة * نهـاراً هـنا تـأديـه وأمر أن كـمل

(قوله بمثله) أى المصدر من حيث هو المذكور فى قوله المصدر اسم الخ وكونه الضمير فى قوله وكونه واما ضمير

نصب فراجع له بغيره كونه مفعولاً مطلقاً فيه استخدام بالنسبة لهذا والمراد مثله معنى ولفظاً واما يـجبى

إيمانك تصديقاً وقعدت جلوساً على ما صححه الناظم من انه منصوب بالمذكور فى باب النيباة وستأتى فى افرح

الجلد أفاده شيخ الاسلام (قوله أو فعل) أى متصرف غير مفعول عن العجل فخرج فعل النجب وكان

وأخواتها باب ظن عند الغائب فلا يقال زيد قائم ظننت ظناً (قوله أو وصف) أى متصرف اسم فاعل أو مفعول

أو بناء مبالغة لا اسم تفضيل ولا صفة مشبهة قاله الشاطبى وأما قوله

أما الملوكة فانت اليوم الأهم * لو ما رأيتهم سر بال طبـاخ

فناصب أو ما حذف أى تأوم أو ما وألقى ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة

وأراني طرباً فى أثرهم * طرب الواله أو كالتخييل

(قوله مشتقان منه) الاشتقاق ودلفظ الى آخره مناسبة بينهما فى المعنى ولوجاز يامع اتفاهما فى الحروف

الأصول فان اتفاهما فى كماله على الترتيب فاشتقاق صغير كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازاً

وان اختلفا ترتيباً فقط فاشتقاق كبير كما فى جيبند وجنب وان اختلف فىهما بعض الاصول فاشتقاق أكبر

كثلب من التلم فعلم ان مناسبة المعنيين شرط فى الجميع (قوله أن الفعل أصل) أى لانه يعمل فى

المصدر ويؤثر فيه فكان أصله لقوته ورد بان الحرف يؤثر فى الاسم مع أنه ليس أصله والمراد الفعل

المضارع على الأصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق فترجح لان الماضى كالقيل وجوده مستقبلاً وحين

وجوده حالاً وبعده ماضياً وقيل الماضى هو الأصل لسبقه بمضى زمانه ويرجح الاول أنه فرض الأوصاف

الثلاثة فى زمن واحد وهذا فى زمنين مختلفين والظاهر ان غير الاصل من الفعل مأخوذ منه كالمصدر وكذا

الوصف وأما الأمر عندهم فقطعة من المضارع لا قسم برأسه (قوله والوصف مشتق من الفعل) أى فهو

فرع الفرع (قوله وذهب ابن طلحة) هو شيخ الزمخشري وانظر ما أصل الوصف على هذا (قوله

يبين) أى المصدر بغيره كونه مفعولاً مطلقاً والضمير للمفعول المطلق فى الترجمة (قوله مبيناً للنوع) أى

لكونه مضافاً وموصوفاً كما مثله أو محلى بالعهديـة كسرت السبى أى المعهود بينك وبين مخاطبك فهو ثلاثة

أقسام ويسمى المختص أيضاً اختصاصه بما ذكر والتحقيق ان المحدود مختص أيضاً بتعديده بالعدد والمخصوص

ولذا جعل فى التسهيل المفعول المطلق قسمين مهم وهو المؤكد ومختص وهو قسمان محدود ونوعى واعلم ان

النوعى ان كان مضافاً كان من باب النيباة على التحقيق لاستحالة ان يفعل الانسان فعلاً غيره وانما يفعل

مثله فالأصل سيراً مثل سيردى رشد خلف المصدر ثم صفتته وأنيب المضاف اليه منها كما حقه الدماميني ولا

يرد ذلك على المصنف لان مراده تمثيل النوعى بقطع النظر عن كونه أصلاً أو نائباً وما ذوال فالظاهر انه

قد يكون كذلك كما اذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق معهود للمخاطب سواء كان منك أو من غيرك

وقد يكون أصلياً كأن قصدت الاخبار عن ذلك السير المعهود الذى وقع منك بعينه استحضار صورته فتدبر

(قوله وقد ينوب عنه) أى عن المصدر المتأصل فى المفعولية وهو ما كان من لفظ عام له لاعتنا بطلاق المصدر

حتى يلزم كون النائب غير مصدر فلا يرد ان الجدل فى مثاله بفتح الجيم والذال المججمة مصدر جلد كـفرح

نحو سرت سيردى رشد وسرت سيراً حسناً الثالث أن يكون مبيناً للعدد نحو ضربت ضربتين وضرباً (ص)

وقد ينوب عنه ما عليه دل * كجد كل الجد وافرح الجد (ش)

كل الميل وضربته بعض
الضرب والمصدر المرادف
المصدر الفعل المذكور نحو
قعدت جالوسا وافرح
الجلد جالوس نائب مناب
القعود دارفته له والجلد
نائب مناب الفرج المرادفة
له وكذلك ينوب مناب
المصدر اسم الإشارة نحو
ضربته ذلك الضرب وزعم
بعضهم انه اذا ناب اسم
الإشارة مناب المصدر فلا
بد من وصفه بالمصدر كما
مثلنا وفيه نظرفن أمثلة
سبويه ظننت ذلك أى
ظننت ذلك الظن فذاك
إشارة الى الظن ولم يوصف
بهو ينوب عن المصدر أيضا
ضميره نحو ضربته زيداً
أى ضربت بالضرب ومنه
قوله تعالى لأعذبه أحداً
من العالمين أى لأعذب
العذاب وعدده نحو ضربته
عشرين ضربة ومنه قوله
تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة والآلة نحو ضربته
سوطاً والأصل ضربته
ضرب سوطاً فحذف
المضاف وأقيم المضاف اليه
مقامه والله تعالى أعلم
(ص)

والتوكيد فوجد أبدأ
وثن واجمع غيره وأفرداً
(ش) لا يجوز تشبيه المصدر
المؤكد لعماله ولا جمعه

بل يجب أفراده فتقول ضربت بضربته لأنه

وزناً ومعنى وظاهر كلامه ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والسيدي والبرد
واختاره المصنف لا طراداً وأما مذهب سيبويه والجمهور من انه منصوب بفعل مقدر من لفظه أى فرحت
وجذلت جذلاً فلا يطرد في نحو حلفت عينا اذ لا فعل له مع ان الأصل عدم التقدير بالضرورة ملحجة قاله
الرضي (قوله قدينبوب الخ) جملة ما ذكره الشرح من ذلك سبعة السكينة والبعضية والمرادف والإشارة
والضمير والعدد والآلة أما المرادف فينوب عن المؤكد والمبين كما أشار له الشرح وكذا الإشارة والضمير كما
في الروداني والباقي عن المبين فقط وبقي ما ينوب عنهما اسم المصدر غير العلم كافتسلت غسلاً وتوضأت
وضوء العلماء والملاقى للمصدر في الاشتقاق بان يشاركه في مادته امامه كونه مصدر فعل آخر كتبتل اليه
تبتلأفانه مصدر ليتل كقدينبوب عن مصدر تبتل وهو التبتل كالتجمل أو مع كونه اسم عين كأنتسكم
من الأرض نباتاً وأنتها نباتاً حسناً فنباتاً اسم للنابت من زرع أو غيره وقدينبوب عن انباتا وقال سيبويه انه
مصدر جار على غير فعله أى فيكون من الأول لأنه في الأصل مصدر لثبت سمي به النابت كإص عليه غير
واحد فيصح فيه الاعتباران والظاهر صحة اعتباره أيضاً اسم مصدر لا نبت كغسلاً ووضواً لا غسلاً وتوضاً
مع انهما مصدران لغسل ووضو وأما تبتلأ فلا يمكن جعله اسم مصدر لتبتل لعدم نقصه عن حروف فعله كما
هو شأن اسم المصدر فتأمل وقد جعل الموضح الملاقى في الاشتقاق شاملاً للاقسام الثلاثة أى فيسكن في النيابة
ملاحظة الملاقاة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره وبقي ما ينوب عن المبين فقط نوعه كرجع القهقري
وصفته كسرت أحسن السير وهيئته كيموت الكافر ميتة سوء ووقته كقوله

* ألم اغتمض عيناك ليلة أرمد * أى اغتمض ليلة أرمد وما الاستفهامية نحو ما ضربت زيداً أى
ضرب ضربه ومنه والشرطية نحو ما شئت فجالس أى جالوس شئت فجالس وجملة ذلك ستة عشر منها ستة
عنها وعشرة عن المبين لسكونهم أرصافاً في انابة مصدر فعل آخر عن المبين والظاهر جواز كسبتل اليه
تبتل الخافين (قوله ذلك الضرب) أى المجهود للخطاب كان علم الضرب وجهل فاعله فأخبرته بأنه
أنت فيكون مثلاً للمبين وظننت ذلك مثلاً للمؤ كداعوده للمصدر المبهم المفهوم من الفعل وقدينبوب
عن النائب كان يقال ضرب الأمير زيداً فتقول ضربت اللص ذلك الضرب أى ضربت بأمثل ذلك لان فعل
الأمير لا تفعله أنت فحذف الموصوف وأنب عنه الصفة ثم الصفة وأنب عنها الإشارة (قوله نحو ضربته
زيداً) ان رجوع الضمير الى مصدر الفعل المبهم فؤ كد لانه لو صرح بالظاهر لم يقد الالاتوكيد وان رجوع الى
مصدر مفعول دلالة المقام فنوعى فقول الشرح أى الضرب يحتمل جعل أن فيه للجنس والعهد ومحل ذلك
ما لم يجعل زيداً بدلاً من المصدر والضمير والكان مفعولاً به لا مطلقاً وهكذا قوله * من كل مانال الفتي قد نلت *
وقوله * هذا مناسرة للقرآن يدرسه * أى نلت النيل ويدرس الدرس فيحتمل المؤكد والنوعى بالطريق
المذكور وأما لأعذبه أحد من العالمين فنوعى لا غير لرجوعه لعذاباً قبله بمعنى تعذيباً عظيماً لان تنوينه
للتعظيم والأصل أعذبه أى من يكفر تعذيباً عظيماً لأعذب تعذيباً مثله أى التعذيب المذكور أحد الان
تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصح نفيه فحذف الموصوف وأنب عنه صفته وهي مثله ثم حذفها وأنب
المضاف اليه وهو التعذيب منابها ثم حذفه وأنب عنه ضميره فأداه في التصريح وغيره فتأمل (قوله والآلة)
أى اذا كانت في العادة آلة لذلك الفعل فلا يقال ضربته خشبة (قوله مقامه) أى في اعرابه وافراده
وتثنيته وجمعه كضربته سوطين واسواطاً (قوله غيره) تنازعه الإعلان قبله فاعمل فيه الثاني وحذف
ضميره من الاول لسكونه فضلة وحذف مفعول أفر دلالة ما قبله ودفع به توهم امتناع الافراد من
الأمرين قبله ولا يغني عنه قوله فوجد أبدأ من حيث ان مفهومه أن غير المؤ كد لا يوجب أبدأ لان هذا المفهوم
كما يحتمل في التأبيد أى لا تدم توحيد غير المؤ كد يحتمل تأبيد النفي أى لا توجد في وقت أبدأ فاندفع

وجمه اذا اختلف أنواعه
نكوسرت سبیری زید
الحسن والقبیح وظاهر
كلام سبویہ انه لا یجوز
تثنیته ولا جمعه قیاسا بل
یقتصر فیہ علی السماع
وهذا اختیار الشاویین
(ص)

بكي الخبز من عوف وأذكر جلده * وعجت عجيحا من جذام المطارف
حيثاً كد المسكر والجحيح أي التصويت بالمصدر مع انهما مجازان عن المجازاة والمباينة والمطارف هي
التياب الرقيقة لان مهمل عدم تأكيدها المجاز اذا كان يحتمل الحقيقة أيضا كقننت قتلا فلا فيها مجاز قطعا
كما في القسطلان على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكده كالأية والميت وما يحتملها لا يؤكده الا اذا
استعمل في حقيقة لان تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو وكلم الله موسى تكليما (قوله) فيحذف
عامله أي لدلالته على معنى زائد على العامل فاشبه المفعول به وهو يحذف عامله (قوله) وقول ابن المصنف
مبتدأ خبره قوله الآتي ليس بصحيح وقوله ان قوله وحذف الخ مقول ابن المصنف وسهو خبر ان الضمير في
منه للناظم (قوله) لان قوله ضرر باز يدا الخ) هذا أحد دليلين لابن المصنف وحاصله ان عامل المؤكده قد
سمع حذفه جواز في نحو أنت سير او جوباني نحو أنت سير اسير ارمأت الاسير او ضرر باز يدا وغير ذلك مما
سيأتي فنبهه من حذفه هنا اما سهو عن ورود هذا واللبناء على ان ذلك من المصدر المختص لا للمؤكده وهي
دعوى بلا دليل الثاني ان تعليل المصنف بأن القصد به التقرير والتقوية المنافي للحذف ان أراد ان المقصود
منه ذلك دائما فمضوع ولا دليل عليه وان أراد أنه قد يقصد به ذلك وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن
لا نسلم ان الحذف منافي لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى عامل مذكور فليقر المحذوف لقرينة
بالاولى اه وأجاب الشاطبي عن الاول بما في الشرح وسيأتي ما فيه وعن الثاني بأن الحذف منافي للتأكيده
مطلقا لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الاول فيكون معني به
وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء به فيتناهيان اه فالاولوية ممنوعة لكن قد تقدم أن الخليل
وسيدويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيده فلا ينهض ذلك جوابا عنهما وقد اعترف الشاطبي بأن نحو
أنت سير للتأكيده مع ما فيه من الحذف فمنازعة ابن الناظم قوية فالارلى التزام ان هذه الامثلة من المؤكده
كما قال ابن هشام انه الحق وهي مستثناة من امتناع الحذف للتاكيد ويدل على الاستثناء قوله والخالف
حتم الخ فلا ترد على الناظم لا يقال لا دليل على استثناء أنت سير لان لم يذكره لانا نقول يشير اليه مفهوم
قوله كذا مكرر (قوله) لانه واقع موقعه أي ففائدته النيباة عن فعله واعطاؤه معناه لا تأكيده والا كان
مؤكده لنفسه وهو باطل (قوله) ليست من باب التأكيده أي بل هي قسم برأسه فالمصدر امام مؤكده
أرئوى أو عددي أو بدل من فعله ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله توكيدا أو نوعا الخ أو ان المراد ليست
منه الآن بعد النيباة وان كانت منه أصالة (قوله) عدم جواز الجمع قد يقال ان ذلك لعرض نيباتها لا

ضرب باز یدایس من التآ کیدی شی بل هوأ مرخال من التآ کید بمشابة ضرب یدالانه واقع موقعه فکما ان اضر ب ز یدالآ کید ویه کذلک ضرب باز یدأ وکذلک جمیع الامثلة التي ذکرها لبست من باب التآ کیدی شی لان المصدر فيها نائب، نائب النامل دال علی ما یدل علیه وهو عوض عنه و یدل علی ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شی من المؤکدات یمتنع الجمع بينهما و بین المؤکد

بالنظر لذاتها وأيضاً لا يأتي في نحو أنت سير الان الحذف فيه غير واجب فالأولى الجواب بما مر (قوله وما يدل
الخ) فيه ان من قال يعمل النائب يحتمل انه يراه من المؤكد ولو كان اختصاص بمنزلة اقتضت عمله وهي نيابته
عن فعله فتأمل (قوله بدلا من فعله) أي عوضا عن اللفظ به أي عن التلفظ بفعله ولو المقدر في المصدر الذي
لا فعل له كبه بمعنى ترك في قوله يصف السيوف

تذرا لجامح ضاحيا هاتما * بله الا كف كأنها لم تخاف

أي ترك الا كف في رواية خفض الا كف بالاضافة قبله امام منصوب بفعله الممهل وان لم يصح النطق به
أو بفعل أمر مرادف لفعله الممهل وهو اترك عند الجمهور أي اترك ذلك الأ كف بله أي تركا أما على
رواية نصب الأ كف قبله اسم فعل بمعنى اترك ومثل ما ذكر يقال في ويحه وويله وويسه وويبه وهي
بحسب الاصل كنيات عن العذاب والهلاك فتقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتهجيب
يقولها الانسان لمن يحب ويغضب وقيل ان و يح و ويس كلتارحة وويل وويب للعذاب فهي مفاعيل
مطلقة لفعل ممهل أو لفعل من معناها أي أحزنه الله أو أهلكه أو رجه مثلا وقيل منصوبة على المفعول به
والتقدير ألزمه الله وويله وفي الايضاح ان المصدر في نحو ضرب باريدا وقيام لا يعود مفعول به أيضا عند سيبويه
أي الزم ضرب بالخ أي فكونه بدلا من فعله انما يظهر عند غير سيبويه القائل بأنه مفعول مطلق (قوله في
الأمر والهي) أي سواء تكرر كقوله

فصبراني محال الموت صبرا * فبانيل الخلود بمستطاع

أم لا كما مثله وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ليقوم مقام العامل (قوله أي قم قياما لا تفعل الخ)
اعترض بأن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالأولى في التخلص عن ذلك أن يجعل قياما مفعولا به لفعل
مخدر وف لا يعود اعطف عليه أي افعل قياما لا يعودا وأما جعل أي حيان لانا فية للجنس وعودا اسمها
نون شذوذ افتسكاف مع انه يحتاج كما قاله الساماني الى جعله خبرا بمعنى النهي أقاده الصبان وعلى هذا فليس
المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلا من فعله في النهي مع انهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يبعد
ان يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما اذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ما ذكره هنا فتأمل (قوله
نحو سقيالك) الجار هنا لبيان مفعول المصدر وفي سحقا لزيد وبعده لبيان فاعله فهو متعلق بأعني
مخدوفا أي لك أعني أو خبر لمخدوف وجوبا أي ارادتي أو دعائي لك وعلى كل فالكلام جملتان وتقدم لذلك
من يدي في الابتداء ويجوز في نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء خبره الظرف بعده ويكون المسوغ له معنى الفعل
كسلام على آل يس وأما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقك فلا يرفع لعدم خبره وأما ذوال فرسه
أحسن كالويل له والخيبة لكن ادخال آل سماحي عند سيبويه فلا يقال السقي له لعدم سماعه وقاسه الفراء
والجرمي كما في الهمخ ومقتضى التسهيل رفع المضاف أيضا وهو الوجه اذا ما منع من تقدير خبره ويجوز الرفع
أيضا في المكرر والمخصور والمؤكد نفسه وغيره لكن على الخبرية كافي التسهيل نحوله على ألف اعتراف
وز يدقام حتى أي هذا اعتراف وحق وكذا في المفيد خبرا سواء كان انشائيا كحجب تلك قضية وقول
الاعرابي حمد الله وثناء عليه لما قيل له كيف أصبحت أي أمرى عجب وشأنى - والله أو غير انشائي كافعل
وكرامة أي ولك كرامة اه قال الصبان والظاهر ان ما للتفصيل كذلك والارجه اطراد الرفع فيما ذكر كما
يفيده كلام ابن عصفور (قوله وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعه ان الواقع بعد الاستفهام وفي الخبر
ليسا من الآتي بدلا عن فعله وقوله الآتي والمصدر نائب منابه الخ نص في انهما منه في عبارته فلاقفة والثاني
هو الصواب فالآتي بدلا عن ان طلب وخبري فالاول هو الواقع أمرا أو نهيا أو دعاء أو توبيخا وهذا النوع
مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منكرا أو لا كان سماعيا كويله

وما يدل أيضا على أن
ضرب باريدا ونحوه ليس من
المصدر المؤكد لانه لا
المصدر المؤكد لا خلاف في
انه لا يعمل واختلفوا في
المصدر الواقع موقع الفعل
هل يعمل أولا والصحيح
انه يعمل فزيدا في قولك
ضرب باريدا منصوب بضربا
على الاصح وقيل انه
منصوب بالفعل المخدوف
وهو اضرب فعلى القول
الاول نائب ضربا عن اضرب
في الدلالة على معناه وفي
العمل وعلى القول الثاني
ناب عنه في الدلالة على
المعنى دون العمل (ص)

والحذف حتم مع آت بدلا *
من فعله كندلا لا كندلا
(ش) يحذف عامل المصدر
وجوبا في مواضع منها اذا
وقع المصدر بدلا من فعله
وهو مقيس في الأمر
والنهي نحو قياما لا يعودا
أي قم قياما لا تفعل
والدعاء نحو سقيالك أي
سقاك الله وكذلك يحذف
عامل المصدر وجوبا اذا
وقع المصدر بعد الاستفهام
المقصود به التوبيخ نحو
أتوانيا وقد علاك المشيب
أي أتوانيا وقد علاك
ويقل حذف عامل المصدر
واقامة المصدر مقامه

في الفعل المقصود به الخبر

نحو **افعل** وكرامة أي

وأكرمك فالمصدر في هذه

الامثلة ونحوها منصوب

بفعل محذوف وجوبا

والمصدر نائب منابه في

الدلالة على معناه وأشار

بقوله كندلا إلى ما أنشده

سبيويه وهو قول الشاعر

على حين ألقى الناس جل

مورهم فندلا زريق المال

ندل الثعالب فندلا نائب

مناب فعل الامر وهو

اندل والندل خطف الشيء

بسرعة وزريق منادى

والتقدير ندلا زريق المال

وزريق اسم رجل وأجاز

المصنف أن يكون مرفوعا

ندلا وفيه نظرا لأنه ان جعل

نائباً مناب فعل الامر

للخطاب والتقدير اندل لم

يصح أن يكون مرفوعا به

لان فعل الامر اذا كان

للخطاب لا يرفع ظاهرا

فكذلك ما نائب منابه وان

جعل نائباً مناب فعل الامر

للغائب والتقدير ليند

صح أن يكون مرفوعا به

لكن المنقول أن المصدر

لا ينوب مناب فعل الامر

للغائب وانما ينوب مناب

فعل الامر للخطاب نحو

ضربا يدا أي اضرب يدا

والله أعلم (ص)

والتفصيل كما منا *

عامه يحذف حيث عدا

(ش) يحذف أيضا عامل المصدر وجوب

بالا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى حتى

والخبري اما مسموع ولم يتعرض له المصنف ومثله الشارح بقوله **افعل** وكرامة واما مقبس وهو ما ذكره بقوله **وما** تفصيل الى آخر الباب فكل ذلك بدل عن فعله خلافا لما يقتضيه الشرح (قوله في الفعل المقصود به الخبر) المراد بالخبر ما قبل الطاب فيشمل الانشاء غير الطلبي كقوله عندئذ كرامة جدا وشكرا لا كفر او عندئذ كرامة صبرا لاجزا وعند ظهوره محجب عجبها وعند الامتثال سمعها وطاعة أي حدث جدا وشكرت شكرا وصبرت صبرا الخ فالقصد في ذلك الانشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظر اللفظ العامل وعن ابن عصفور انها أخبار لفظا ومعنى والمراد بقلة الحذف في ذلك قصره على السماع فان المصدر الخبري خمسة أنواع اربعة منها قياسية وهي المذكورة بقوله **وما** تفصيل الخ وواحد سماعي وهو هذا واضابطه أن يدل على عامه دليل ويكثر استعماله في كلامهم كهذه الامثلة ومثال الشرح فالعامل في جميعها محذوف وجوب بالكثرة دورانها في كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كلاما مثال ولا يتجاوز مورد السماع وانما يجب الحذف في جدا وشكرا لا كفر عند اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بأنه يقال حدث جدا وشكرت شكرا على ان الكلام بذكر الفعل يكون خبرا وكلامنا عند قصد الانشاء وحيد فثبت يكون المصدر والفعل متعاقبين فلا يجمع بينهما كذا قال الساماني نقله عن الشاو بين والظاهر ان صبرا لاجزا وسمعا وطاعة كذلك فوجوب الحذف خاص باجتماعهما أو عند قصد الانشاء هذا للرضي تفصيل آخر حيث قال الذي أرى أن هذه المصادر ومثالي ان لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ما تعلقت به من مجرور بحرف أو باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحدث جدا وشكرت شكرا وسقائك الله سقيا وأما ما بين فاعله باضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعده الله وصيغة الله وحنانيك ودوايك أو بحرف جر كسحقك أي بعدا أو بسؤالك أي شدة أو بين مفعوله باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولييك وسعديك ومعاذ الله أو بحرف كمدالك وشكرا وعجبنا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع احتراز من نحو مكر ومكرهم وسمى لها سعيها هم مل ذلك فانظره (قوله على حين الخ) قبله

يمرون بالدهنا خفا فاعياهم *

والدهنا بفتح الدال المهملة ودار بن بكسر الراء موضعان والضمير في يرون للصوص وكذا في يرجعن وأنثه تحقير اطم وعياهم جمع عيمة بفتح الميملة وهي كالخثائب أو عية الثياب الزاد ونحوهما وبحر بضم الموحدة وسكون الجيم جمع بجرأ كمر وجرأ أي بمثابة حقاقهم بعد خلوها وعلى حين يروى بالفتح على البناء لا ضافته لجة ألقى وبالجر على الاعراب والظاهر انه متعلق بقول محذوف أي فيقولون ندلا حين ألقى الخ والمال مفعول به ندلا وفعله المحذوف أي اختطف المال (قوله وزريق اسم رجل) لا ينبغي قول العيني اسم قبيلة لا احتمال تسميتها باسم أيها (قوله والتفصيل الخ) عطف على ندلا فهو مثال ثان للاكتفاء بدلا من فعله وكذا ما بعده فقوله عامه يحذف تأكيذا لفاضة عطفه على المثال وليست ما مبتدأ خبرها ما بعدها الا يوههم أنه قسم للاكتفاء بدلا من فعله مع انه منه (قوله لعاقبة ما تقدمه) أي الفائدة المرتبة عليه والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طلب كآلية فان طلب شد الوفاق يترتب عليه ما فصله بالمصادر بعده أو خبر كقوله

لاجهدن فامردواقعة * تخشى واما باوغي السؤل والامل

فلاجهدن جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعده ما يترتب عليه واحتراز بالقبلية عن نحو اما اهلاكا وتاديبا فاضرب يدا فيجوز اظهار فعله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما فصل به مفرد قبله كزيد سفر فاما صحة أو اغتناما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جملة وتقدمها

(ش)

إذا ائتمنتهم فشدوا الوثاق فاما مناهبهم وانما فداءهم فداء مصدران منصوبان بفعل محذوف وجو باو التقدير والله أعلم فاما تمنون منا وما
تفدون فداء وهذا معنى قوله وما تفصيل الخ أي يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث عن أي عرض (ص) كذا مكرر وذو حصص ورد
* نائب فعل لاسم عين استند (ش) أي كذا يحذف عامل المصدر وجو بالذاتاب المصدر عن فعل أسند لاسم عين أي أخبر به عنه وكان
المصدر مكررا أو محصورا فمثال المكرر زيد سير اسير والتقدير يز يد سير سيرا يحذف يسير وجو بالقيام التكرير مقامه ومثال المحصور
ماز يد الاسير وانما زيد سيرا والتقدير ماز يدا لا يسير سيرا وانما زيد يسير سيرا يحذف يسير وجو بالما

(١٩٣)

في الحصر من التأكيد
القائم مقام التكرير فان
لم يكرر ولم يحصر لم يجب
الحذف نحو زيد سيرا
والتقدير يز يد يسير سيرا
فان شئت حذف يسير
وان شئت صرحت به والله
أعلم (ص)

ومنه ما يدعونه مؤكدا *
لنفسه أو غيره فالمبتدا
نحوه على ألف عرفا *
والثان كابني أنت حقا
صرفا

(ش) أي من المصدر
المحذوف عامله وجوبا
ما يسمى المؤكد لنفسه
والمؤكد لغيره فالمؤكد
لنفسه هو الواقع بعد الجلة
لا يحتمل غيره نحوه على
ألف عرفا أي اعترافا اعترافا
مصدر منصوب بفعل
محذوف وجو بالتقدير
اعترف اعترافا ويسمى
مؤكدا لنفسه لانه مؤكد
للجلة قبله وهي نفس
المصدر بمعنى أنها لا يحتمل
سواه وهذا هو المراد بقوله
فالمبتدا أي فالاول من

(قوله اذا ائتمنتهم) أي أكثرتم فيهم القتل فشدوا الوثاق أي فامسكوا عن القتل وأسروهم وشدوا
وثاقهم أي ما يقيدون به (قوله كذا مكرر) أي مرتين فأكثر (قوله ورد) أي المذكور من
المكرر والمصور لان الجلة نعت لها ونائب حال من فاعله ولاسم عين متعلق باستند وهو صفة لفعل كما
استظهره المعرب وجعلها المكودي نعتا ثانيا لمكرر وما عطف عليه (قوله اسند الخ) يستفاد منه ان
شروط وجوب الحذف ثلاثة كون عامله خبرا أي ولو مفسوخا كان زيد اسير اسيرا وكون المبتدا اسم عين
وتكرار المصدر أو حصصه ويقوم مقامهما دخول الهمزة على المبتدا نحو أنت سير او العطف عليه كانت
أ كذا وشريا كافي التصريح ويشترط أيضا استمراره الى الحال كما نصوا عليه لا منقطعا ولا مستقبلا وانما
اشترط اسم العين ليؤمن معه من توهم خبرية المصدر اذا لا يخبر عنها الا بتأويل فيحتاج للفعل بخلاف
اسم المعنى فيرفع المصدر بعده على الخبرية لصحتها بالتأويل كأمر ك سبب ومقتضى ذلك ان اسم المعنى
اذا لم يصح المصدر خبرا عنه الا بالتأويل كمالك نقصان وشغلك زيادة يصح فيه النصب ويجب حذف الفعل
مع التكرار على تقدير أملك ينقص نقصانا ويزيد زيادة وحينئذ في مفهوم قوله لاسم عين تفصيل
يس (قوله صرفا) نعت لحقا وهو صالح لتوكيد الجلة بانفراده فكأنهما مثالان في مثال واحد (قوله
لا يحتمل غيره) ان أراد أنها لا تنفي معنى حقيقة غير معنى المصدر فباعتباره كذلك أو أنها لا تنفي معنى
غيره ولو لم يجازيا فمنوع سم أي لا احتمال كونها لالتهمك مجازا الا أن يراد لا يحتمل غيره احتمالا قريبا
والتهمك بعيد صبان والاصح منع تقديم هذا المصدر كالقدي بعده على الجلة وتوسطه بين جزأها لانها دليل
العامل فلا يفهم الاتهماها وأما قولهم أحقاز يد منطلق فحافظ لاصدر كائن عليه (قوله وهي نفس
المصدر) فيه تسميح والمراد ان التكم بها هو نفس الاعتراف ونص فيه فالصدر مؤكد للاعتراف الذي
انضمته الجلة فصار مؤكدا لنفسه كافي بضر بتضربا ولا يشك كل ذلك على قوله وحذف عامل المؤكد استمنع
لما مر أن هذا مستثنى منه أو يقال لبادات الجلة على العامل كان كاه مذكور لقيامها مقامه (قوله أنت
ابني حقا) مثله لأفعلة البتة فالبتة مصدر محذوف عامله وجو بالتاء للوحدة والبت القطع أي أقطع بذلك
القطعة الواحدة أي لا تردد ثم أجزم مرة أخرى وكان اللام للعهد أي القطعة المأومة التي لا ترددها ولا
يجوز حذف أل على المشهور ولم يسمع فيها الا قطع الهمزة والقياس وصلها وتصريح وانما كان مثله لان
البتة محقق لاستمرار النفي قبله بعد احتمال الانقطاع (قوله يحتمل أن يكون حقيقة) مقتضاه ان
حقا هنا بمعنى حقيقة فيكون رافعا لاحتال المجاز اذا كان بمعنى ضد الباطل فلا يرفع بل يصح معه أن
يراد بنوة العلم لكنه يرفع احتمال بطلان القضية لاحتمال الجلة قبله للصدق والكذب فتصير به ناصي
الثبوت وسمى مؤكدا لغيره لان الجلة مغايرة له لفظا ومعنى قاله الدماميني قال الرضي وهو مؤكد لنفسه أيضا
لان الجلة تدل عليه ناصيا من حيث انه مدلول لفظا وأما احتمالها للكذب أو المجاز فامر عقلي لا مدلول للفظ

القسمين المذكورين في البيت الاول والمؤكد لغيره هو الواقع بعد جلة تحتمله

بل

وتحتمل غيره فتصير بد كره ناصيه نحو أنت ابني حقا فقام مصدر منصوب بفعل محذوف وجو بالتقدير أحققه حقا ويسمى مؤكدا
لغيره لان الجلة قبله لصالح له ولغيره لان قولك أنت ابني يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازا على معنى أنت عندني في الحق مجازة ابني
فلسا قال حقا صارت الجلة ناصيا على ان المراد البتة حقيقة فتأثرت الجلة بالمصدر لانها صارت به ناصيا كان مؤكدا لغيره لوجوب مقابلة
المؤثر للمؤثر فيه

بل هو نقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار فلا تفيد الا ثبوت مدلولها في الواقع حقيقة وأما احتمال الخبر للصدق والكذب فليس المراد به ان الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل وحينئذ فانما سمي هذا مؤكدا لغيره مع انه كالاول لانك انما اتو كذبته اذ اتوهم المخاطب ثبوت نقيض الجمله في نفس الامر وغلب عنده كذب مدلولها فكان الجمله محتملة له ولنقيضه فقبل مؤكدا لغيره وأما الاول فلا يوقى به لمثل هذا الغرض (قوله كاشي بكاء) ينبغي جعله صفة لجمله أي بعد جملة كاذبة كنهه ليكون مشير الباقي الشروط والبكاء بالقصر اسالة السمع وبالمدرع الصوت وقيل لغتان في كل كافي المصباح وعلى الاول يحتاج لارادة كالب الضرورة في قصر الاول أو مثلا الثاني والاورد أن الجمله لم تحوم معنى المصدر لكن يردانها لم تحوم فاعلى المصدر المنصوب اذ فاعله ذات عضلة أي ممنوعة من النكاح وهي غير الياء في و يدفعه ان المعنى لى بكاء مثل بكائها أو صاحب المثل هو المتكلم والعضلة أيضا الداهية يقال انه لعضلة من العضل أي داهية من الدراهي (قوله اذ قصده التشبيه الخ) جملة الشروط سبعة كونه مصدرا ومشعرا بالحدوث وقصده التشبيه وبعد جملة ومشتبهة على فاعله وعلى معناه وليس فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح منها ثلاثة وترك الباقي واستعمل محترزا (قوله الشكلى) بفتح المثناة مقصورا أي الخزينة لفقد هار لها يقال نكحت ولدها اذ فقدته (قوله تشبيهى) أي لكون المعنى مثل صوت حمار ولذا كان في الجملة قبله معناه وفاعله لان فاعل المثل هو زيد وهو أيضا مشعرا بالحدوث لكونه مصدر صات يصوت اذ اصاح فهو بمعنى التصويت أي اخراج ما يسمع واحدا له لا بمعنى المسموع خلا للرادى وليس في الجملة قبله ما يصلح عمله لما سياتى فاستوفى الشروط ومثله مثال المصنف ونحوه ضرب الملوك واعلم ان هذه الشروط لوجوب حذف الناصب اذ انصب ويجوز معارفه بدل ما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبرا مخدوف وهل النصب حينئذ أرجح أو هما سواء قولان (قوله بفعل مخدوف وجوبا) أي لا بالمصدر الذى في الجملة لان المصدر لا يعمل الا اذا كان بدلا من فعله أو مقدر بالحرف المصدرى وليس هذا كذلك أما الاول فظاهر وأما الثانى فلانه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصحيح كذا قيل وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع وعمل المرادى مثال الصوت بأن الاول فيه معنى ما يسمع فليس مصدر احتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال في الشذور لان الصوت الاول لم يرد به الحدوث حتى يقدر بالفعل بل المعنى في قولك مررت فاذا له صوت صوت حمار انك مررت به وهو في حال تصويته فلذا قدروا للثاني ناصبا اه أى واشترط الاشعار بالحدوث انما هو في الثاني المنصوب فلا تنافي فليتأمل هذا وقال الناطم اشتراط ذلك في عمل المصدر غالب لا لازم فعليه يجوز النصب بالمصدر الذى في الجملة بالتقدير فعل وهو ظاهر كلام سيدي وفي هذا المثال قاله الرضى (قوله وجب الرفع) أي خبر الما قبله (قوله وكذا) أي يجب الرفع لكن ليس خبرا لما قبله بل بدل منه أو نعت بتقدير مثل أو خبر لمخدوف أي هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافي جواز النصب على الحال ان وجد مسوغه كالمثال الآتى لانه حال من المستكن في الظرف وعمله يشتمل على الفاعل قو لهم عليه نوح نوح الحمام لأن ضمير عليه للنوح عليه لا للنائح وكذا يجب الرفع اذا عدم المصدر كله بدله أسدأ ولم يشعر بالحدوث كله ذكاء الحكماء لان الذكاء من الملكات الراسخة لا من الافعال المتجددة بالعلاج كالضرب والتصويت ولم يكن للتشبيه كله صوت صوت حسن أو لم يكن في الجملة قبله معناه كله ضرب صوت حمار أما اذا كان في الجملة ما يصلح للعمل فيه كزيد يضرب ضرب الملوك فيتمعين نصبه به (تنبيه) المراد باشتراطه على معناه ما هو أهم من أن يكون فيها لفظه أيضا كحمار أو معناه فقط كقوله يمدح فرسا بالضمور ما ان يمس الارض الامسكيب * منه وحرف الساق طى المحمل

أي بلغ في الضمور الى حيث لواضطجع لم تمس بطنه الارض بل منسكبه وحرف ساقه فالعنى انه مدمج الخلق

(ص)

كذلك ذو التشبيه بعد

جملة

كلى بكاء ذات عضله

(ش) أى كذلك يجب

حذف عامل المصدر اذا

قصده التشبيه بعد جملة

مشتبهة على فاعل المصدر

في المعنى نحو لزيد صوت

صوت حمار وله بكاء بكاء

الشكلى فصوت حمار مصدر

تشبيهى وهو منصوب

بفعل مخدوف وجوبا

والتقدير يصوت صوت

حمار وقبله جملة وهي لزيد

صوت وهي مشتبهة على

الفاعل في المعنى وهو زيد

وكذلك بكاء الشكلى

منصوب بفعل مخدوف

وجو بار التقدير يبكى بكاء

الشكلى فاولم يكن قبل هذا

المصدر جملة وجب الرفع نحو

صوته صوت حمار وبكائه

بكاء الشكلى وكذا لو كان

قبله جملة وليست مشتبهة

على الفاعل في المعنى نحو

هذا بكاء بكاء الشكلى وهذا

صوت صوت حمار ولم

يتعرض المصنف لهذا

الشرط ولكنه مفهوم من

تشبيه

مدكوك بعضه في بعض مطوى كطى المحمل وهو علاقة السيف أى كدجحه في بعضه بالضرر والله أعلم

﴿ المفعول له ﴾

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطابق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون أنه مفعول مطلق وعكس ابن الحاجب لأن احتياج الفعل إلى الظرف أشد من العلة (قوله ودن) أمر من الدين بفتح الدال أى اقترض غيرك أو من الدين بالكسر بمعنى المجازاة أو الخضوع وحذف علة له لدلالة العلة الأولى أى دن شكرا لأنه يجوز حذف المفعول له للدليل أو أن شكرا المنكورة علة طامعا (قوله وقتنا) تمييز محوّل عن الفاعل أى متحد وقته أو منصوب بنزع الخافض (قوله كان هذا الخ) يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جرك مثله أو نصب كقوله * طربت وما شوقا إلى البيض أطرب * وفيه تقديم مفعول الخبر الفاعل (قوله في الوقت) أى بأن يقع حدث العامل أثناء زمن المصدر كيربت جبنا أو يقع أول العامل آخر زمن المصدر كجستك خوفا من فرارك أو عكسه كجئتك إصلاحا لحالك تصريح (قوله والفاعل) أى بأن يكون فاعل المصدر هو فاعل عامله ولم يشترطه ابن خروف تمسكا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا حيث إن فاعل الراء هو الله والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له ورد بأنه متحد بتأويل الخوف والطمع بالآخفة والاطماع أو همسا حالان من المخاطبين كما قاله الزمخشري وأما تأويله بأنه علة للرؤية من المخاطبين التي تضمنها يريكم لا للراءة التي هي فعل الله تعالى فيرده أن العامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا الرؤية التي في ضمنه وأيضا يظهر كون الخوف باعثا على الرؤية لأنهم لا يرون لاجل خوفهم بل الله يريهم لاجل ذلك فتدبر (قوله ضربت ابني تأديبا) قيل فيه تعليل الشيء بنفسه لأن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضوي ولا يصح تقدير ارادة تأديب لصيرورة المعنى أدبته أو ضربته لارادة ذلك وفيه ركازة لا تخفى إذا رادة الشيء مسببة عن الباعث عليه لانها هي الباعث وأجيب بأن المراد بالتأديب أثره وهو التأديب أى ضربته لارادة أن يتأديب بناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضربته لاجل أن يتأديب بناء على عدمه ولا شك أن التأديب يحصل أثناء زمن الضرب وأثره فهمامة متحدان وقتا على حد جئتك إصلاحا لحالك فلا حاجة لبيانها على عدم اتحاد الوقت أيضا لئلا يرد عليه أن الضرب هو سبب التأديب وعلة فكيف يجعل التأديب علة للضرب ويوجب بانفسك الجبهة فوجود الضرب علة في وجوب التأديب وتصور التأديب علة في إيجاد الضرب كقوله البئر لاجل الماء فتدبر (قوله جواز النصب) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين لا مفعول مطابق لفعل مقدر من لفظه أى جئتك أكرمك أكراما كما قال الزجاج ولا للفعل المذكور لاقائه في المعنى كقعدت جلوسا كما قال الكوفيون (قوله ان وجدت الخ) ظاهرة كالنظم ان هذه شروط لنصبه لا قسميته مفعولا فيسحق بذلك عند جره والجمهور على ان الجرور ولو مستوفيا للشروط مفعول به وعليه فهذه شروط لتحقيق ماهيته (قوله الثلاثة) لم يذكر كونه للتعليل الذي في المتن أى مفهما لعة الفاعل والباعث عليه لأنه رتب على فقدتها الجر بحرف التعليل وذلك متمنع عند فقد العلية وليس تركها إشارة للاعتراض على المتن لأن العلية محل الشروط لا شرط كما قيل لأن محل الشروط نصب المفعول له أو تحققه على ما مر لا العلية بل هي شرط يخرج به نحو أحسنت اليك انعاما عليك لأن الشيء لا يعمل بنفسه وهي تغنى عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنف وان شرط فقد الخ خاص بغيرها وبقى من الشروط كونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعالم أو قتلا للكافر أو ضرب زيد خلافا للفرسي لأن الحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك ورده الرضوي بأنه ان أراد ان الباعث يتقدم وجودا فممنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصورا فمسل

(ص) ﴿ المفعول له ﴾

ينصب مفعولا له المصدر ان أبان تعليل الجحد شكرا ودن وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وان شرط فقد فاجره بالحرف وليس يتمتع

مع الشروط كانه مد ذا قنع

(ش) المفعول له هو المصدر

المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل نحو جحد شكرا فشكرا مصدر وهو مفهم للتعليل لأن المعنى جحد لاجل الشكر وهو مشارك لعامله وهو

جحد في الوقت لأن زمن الشكر هو زمن الجحد والفاعل لأن فاعل الجحد هو المخاطب وهو فاعل الشكر وكذلك ضربت ابني تأديبا فتأديبا مصدر

وهو مفهم للتعليل اذ يصح أن يقع في جواب لم فعلت الضرب وهو مشارك لضربت في الوقت والفاعل وحكمه جواز النصب ان وجدت فيه هذه الشروط

الثلاثة أعنى المصدرية وإبانة التعليل واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل فان فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل

وهو اللام أو من أوفى أو الباء فمثال ما عذمت فيه المصدرية قولك جئتكم للسمن ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت جئتني اليوم لاد كرام
غدا ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل جاء زيد لا كرام عبروله ولا يتمتع الجرب بالحرف مع استحكال الشروط نحو هذا قنع لزهدي وزعم
قوم انه لا يشترط في نصبه الا كونه مصدر او لا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب اكرام في المثالين السابقين والله
أعلم (ص) وقل أن يصحبها المحرود * والعكس في مصحوب آل وأنشدوا (١٩٥) لا أقعد الجبين عن الهيحاء *

ولو نوات زمر الاعداء

(ش) المفعول له المستكمل

للسروط المتقدمة له ثلاثة

أحوال أحدها أن يكون

مجردا عن الالف واللام

والإضافة والثاني أن

يكون محلي بالالف واللام

والثالث أن يكون مضافا

وكلاهما يجوز أن تجز بحرف

التعليل لكن الاكثر فيما

تجرد عن الالف واللام

والإضافة النصب نحو

ضر بتأني تأديبا ويجوز

جره فتقول ضر بتأني

لتأديب وزعم الجزولي أنه

لا يجوز جره وهو خلاف

ما صرح به النحويون

ومأخوذ الالف واللام

بعكس المجرد فلاكثر جره

ويجوز النصب فضر بتأني

ابني للتأديب أكثر من

ضر بتأني التأديب وما

جاء فيه منصوبا ما أنشده

المصنف

لأقعد الجبين عن الهيحاء

البيت فالجبن مفعول له

أي لأقعد لأجل الجبن

ومثله قوله

فليت لميهم قوما اذاركبا

* شنو الاغارة فرساوركبانا

ولا ينفعه وينقض قوله ضر بتأني تأديبا وجئتكم اصلاحا لخالك فانه مفعول له اجماعا وليس قلبيا ولا
مقدم الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فليجز جئتكم اكرامك لي وجئتكم اليوم اكرامك
غدا بل جئتكم سمنوا وعسلا على تقدير ارادة ذلك فظهر ان المفعول له هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر
وانه على ضر بين لان المتقدم اما وجوده فيكون من أفعال القلوب كقعدت جبنا أو صورده فقط لكونه
غرضيا يترتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل قلب كضر به تأديبا (قوله وهو اللام) هي الاصل في التعديل
وما بعد هاتان اب عنهما نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا لاختلاف الفاعل ودخلت امرأة النار في هرة لعدم
المصدرية ولا تفتلوا أولادكم من املاق أخلنا دار المقامة من فضله لعدم القلب ان قلنا باشتراطه والافماج مع
استيفاء الشروط وبقي مما يفهم التعليل نحو واذا كروه كاهدا كم أي هدايتكم وأسلم حتى تدخل الجنة
وجئتكم كي تكرمني وتكبروا الله على ما هذا كم وفي شرح اللامحة لابن هشام ان الكاف وحتى وكى لا تجز
المفعول له لانها لا تكون للتعليل الامع الفعل وسابكه اه وينبغي ان على كذلك ومقتضاه ان المصدر
المؤول لا يقع مفعولا له وان أفاد التعليل (قوله جئتكم للسمن) مثله والارض وضهها للادنام أي المخلوقات
(قوله جئتني اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس

جئت وقد نضت لنوم ثيابها * لدى السترا لالبسة المتفضل

وانضت بتخفيف الضاد المجمعة أي خلعت رزمنه قبل النوم (قوله لا كرام عبروله) مثله

واني لتعروني لذكر الكهزة * كما تنفض العصور بلله القطر

ففاعل العروا الهزة وفاعل الذكرى المتسكام (قوله ولا يشترط اتحاده الخ) هو مذهب سيديويه والمتقدمين
كأبي الطمع ومصر عن الرضى ترجيح كونه غير قلبي وأجاز يونس عدم المصدرية تمسكا بنحو ما العبيد فندو
عبيد بالنصب أي مهمانذ كرا أحدا لأجل العبيد فالله كور ذو عبيد فلم يبق له شرط الالمانية لكن قال
سيديويه رواية النصب رديئة جدا فلا يخرج عليها وجعله بعضهم مفعولا له أي مهمانذ كرا العبيد الخ (قوله
أن يصحبها) أي الحرف المذكور في قوله فاجره بالحرف وأنشأنا يله بالكلمة وفي نسخ ان يصحبها
بالتذكير وفي أخرى فاجره باللام فالتأنيث ظاهر (قوله وأنشأنا) أي النحاة شاهد الجواز قول بعض
العرب لا أقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله لكن الاكثر فيما تجرد الخ) أي لانه أشبه الحال والتقدير
في التكسير والتبيين (قوله لا يجوز الجر) رده قوله

من أتمكم لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا ناصر يه ينتصر

(قوله فليت لي بهم) الباء للبدلية أي بد لهم وشنوا من شن اذا فرق حلف مفعوله أي فرقوا أنفسهم لاجل
الاغارة أو هو بمعنى تفرقوا لانهم عند الاغارة على الاعداء يتفرقون لياتوهم من كل الجهات (قوله عوراء
الكريم) بفتح العين المهملة مسودا أي كلمته القبيحة وكل ما يستحق منه فهو عورة ومنه عورة الانسان
أي اذا قلت من الكريم كلمة قبيحة سترتها لاجل ادخاره ومثله قوله تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات

وأما المضاف فيجوز فيه الامر ان النصب والجر على السواء فتقول ضر بتأني تأديبه ولتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لانه لما
ذكر أنه يقل جر المجرد ونصب المصاحب للالف واللام علم أن المضاف لا يقل فيه واحدا منهما بل يكثر فيه الامر ان ومما جاء منصوبا قوله
تعالى يجملون أصحابهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ومنه قول الشاعر

وأغفر عوراء الكريم ادخاره * وأعرض عن شتم اللئيم تكريما

(ش) عرف المصنف
الظرف بأنه زمان أو مكان
ضمن معنى في باطراد نحو
امكث هنا أزمننا فهنا ظرف
مكان وأزمننا ظرف زمان
وكل منهما تضمن معنى في
لان المعنى امكث في هذا
الموضع في زمن واحترز
بقوله ضمن معنى في مما
لم يضمن من أسماء الزمان
أو المكان معنى في كما اذا
جعل اسم الزمان أو المكان
مبتدأ أو خبراً نحو يوم
الجمعة يوم مبارك ويوم عرفة
يوم مبارك والدار لزيد
فانه لا يسمى ظرفاً والحالة
هذه وكذلك ما وقع منهما
مجروراً نحو سرت في يوم
الجمعة وجلس في الدار
على أن في هذا ونحوه خلافاً
في تسميته ظرفاً في الاصطلاح
وكذلك ما نصب منهما
مفعولاً به نحو بنيت الدار
وشهدت يوم الجمل واحترز
بقوله باطراد من نحو
دخلت البيت وسكنت الدار
وذهبت الشام فان كل
واحد من البيت والدار
والشام متضمن معنى في
ولكن تضمنه معنى في
ليس مطرداً لان أسماء
المكان المختصة لا يجوز
حذف في معها فليس البيت
والدار والشام في المثل
منصوبة على الظرفية

الله ومن جره لما يهبط من خشية الله قليل وكذا لا يلاف قر يش فانه علة ليعبروا ودخلته الفاء لما في الكلام
من معنى الشرط اذ المعنى فان لم يعبدوا رب هذا البيت لساثر نعمه الكثيرة عليهم فليعبدوه لاجل ايلافهم
رحلة الشتاء والصيف أي السفر فيهما الى اليمن والشام مع أمنهم من القطار والمتهيبين واحترامهم لكونهم
خدمة بيت الله بخلاف غيرهم لكن الجرهنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لان العبادة مستقبلة
والا يلاف حالي وقيل اللام متعلقة بالعجب وامقدرا وقيل بقوله تعالى فجعلهم كعصف ما كول لان السورتين
سورة واحدة تصریح (تذييه) لا يجوز تعدد المفعول له نصب أو جر ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن
ضراراً التعتدوا تعلق لتعتدوا بالفاعل ان جعل ضراراً مفعولاً له أي بل هو متعلق بضراراً وانما تعلق به ان
جعل حالاً أي مضارين همع والله سبحانه وتعالى أعلم

(المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً)

أي تسمية مجازية اصطلاح عليها البصريون ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يراد ان الظرف هو الوعاء المنتهي
الاطراف وليس هذا كذلك وسماه الفراء محلاً والكسائي وأصحابه صفة ولعله باعتبار الكينونة فيه اه
صان وقدمه على المفعول معه لقربه من المصدر باستزامه له ولوصول العامل اليه بنفسه لا بحرف ملفوظ
(قوله وقت) أي اسم وقت واسم مكان لان الظرف اصطلاحاً من صفات الالفاظ وألف ضمناً ما لا لطلاق
ان جعلت أولاً وحده الدائر على التخيير ويرجح ان المراد بيان حقيقة الظرف المتحققة في أحدهما أو
ضمير التثنية ان جعلت تنويعية بمعنى الواو وهو أظهر لان كلامهما ظرف لأحدهما فقط (قوله أزمننا)
بضم الميم جمع زمن كجبل وأجبل وجعه مع ان الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير لانه قد يراد به قطعة
خاصة من الوقت وأفاد بالمثال جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع اذا اختلف جنسه اما المتفق فلا
يتعدى الامع اتباع الثاني للاول بدلا كسرت يوم الجمعة سحراً ومع كون العامل اسم تفضيل كزبد اليوم
أحسن منه أمس وفي عطف الزمان على المكان وعكسه قولان وظاهر الكشف منعه حيث قرر في قوله تعالى
ويوم حنين وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة ويوم حنين ووجه بعدهم سماعه وان الفعل مقتض
لكل منهما فلا يجعل أحدهما تابعا كما لا يهبط الفاعل على أحد المفاعيل ولا بعضها على الآخر ولا اختلافاً
باشتراط الإبهام في المكان دون الزمان ومن جوزه نظر للاشتراك في الظرفية أفاده المعنى (قوله معنى في)
هو الظرفية ومعنى تضمنه اشارته اليه لكون الحرف مقدراً في نظم الكلام وان لم يصح التصريح به في
الظروف التي لا تنصرف ولذلك أعرب لان الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفاً لان معناه انتقل للظرف
وصار الحرف غير منظور اليه كتضمن الاسم معنى الهمزة مثلاً حتى يقتضي بناءه فتدبر (قوله باطراد) أي
بأن يتعدى اليه سائر الافعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما يشير له الشرح فخرج وترغبون أن
تدكحوهن لانه وان تضمن معنى في على قول لكن لا يطردي في غير هذا الفعل على أن النكاح ليس زماناً
ولامكاناً فلا حاجة لآخره بذلك إلا أن يجعل مكاناً اعتباراً بالرغبة لا يقال يخرج بالاطراد ما يصح من الفعل
اذ لا ينصب الابداده لانه مستثنى من شرط الاطراد بدليل ماسيأتي وكذا أسماء المقادير لا تنصب الا بافعال
السير (قوله من نحو دخلت البيت) أي مما سمع انتصابه بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه لا ينصب
الا بما سمع معه وهو دخلت وسكنت ونزات فلا يقال بنت البيت مثلاً لكن في ذكره ذهب الشام نظر لانه
على معنى الى لافي فهو مما نصب بحذف الخافض توسعاً لان الذهاب لم يقع في الشام بل في طريقها اليها وكذا
توجهت مكة فلا يأتى فيه قول الجمهور انه ظرف حقيقة لانه ليس مما نحن فيه فتأمل (قوله على التشبيهه
بالمفعول به) أي لا جواز القاصر مجرى المتعدي قاله الاسقاطي فيما سيأتي وهذا غير القول بانها مفعول به على

وانما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان الظرف هو ما تضمن معنى في
باطراد وهذه متضمنه معنى في لا باطراد هذا نقرر كلام المصنف وفيه نظر لانه اذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به

لم تكن متضمنة معنى في لان المفعول به غير متضمن معنى في فكذلك ما شبه به فلا يحتاج الى قوله باطراد ليخرجها فانها خرجت بقوله ما ضمن معنى في والله تعالى أعلم (ص) فانصبه بالواقع فيه مظهرا * كان والا فانوه مقدرا (ش) حكم ما تضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان النصب والنصب له ما وقع فيه وهو المصدر نحو عجبت (١٩٧) من ضرب بك زيدا يوم الجمعة عند الامير

أو المفعول نحو ضربت زيدا يوم الجمعة أمام الامير أو الوصف نحو أنا ضارب زيدا اليوم عندك وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه الا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف والنصب له اما مذكور كما مثل أو محذوف جواز نحو أن يقال متى جئت ف تقول يوم الجمعة وكم سرت ف تقول فرسخين والتقدير جئت يوم الجمعة وسرت فرسخين أو وجوبا كما اذا وقع الظرف صفة نحو سرت برجل عندك أو صلة نحو جاء الذي عندك أو حالا نحو سرت بزيد عندك أو خبرا في الحال أو في الاصل نحو زيدا عندك وظننت زيدا عندك فالعامل في هذا الظرف محذوف وجوبا في هذه المواضع كلها والتقدير في غير الصلة استقرارا ومستقر وفي الصلة استقرارا لان الصلة لا تكون الاجلة والفعل مع فاعله جلة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والله أعلم (ص)

التوسع باسقاط الخافض لان الشارح حكاه معه فيما سبأني (قوله لم تكن متضمنة) أي فهي خارجة بالتضمن فلا يحتاج لقيدها لان الفعل أجزى مجرى المتعدي بنفسه فنصبها بالاملاحة حرف أصلا كما لا يحتاج اليه على انها مفعول به حقيقة واما على نصبها بحذف الخافض فقال ابن المصنف لا يحتاج اليه لانهم تتضمن معنى في بل لفظها لان المراد بالتضمن اللفظي ما يعم وجود لفظها أو ملاحظته بعد حذفه توسعا وأما المعنوي فهو الاشارة الى معناها من غير توسع بخلافها سواء أمكن النطق بها أم لا لكن المشهور ان المراد باللفظي وجود لفظها في الكلام والمعنوي خلافه فقيدها لطراد محتاج اليه على هذا كما درج عليه الاشمونى واما على أنها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيد فتدبر (قوله وهو المصدر) فيه تسامح لان الواقع في الظرف هو الحدث لا المصدر لانه لفظ وأيضا الحدث لم يقع في الظرف اصطلاحا وهو اللفظ بل في مدلوله أي نفس الزمان والمكان في المتن حذف مضافين أي فانصبه بدال الواقع في مدلوله أي باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة أو بالتضمن فيدخل المصدر وغيره ويندفع اعتراض الشارح الآتي أوفيه استخدام يجعل ضمير انصبه للظرف الاصطلاحى وضمير فيه لمدلوله فيستغنى عن المضاف الثانى فقط والاول لا بد منه والمراد بالواقع ما شأنه أن يقع فدخل ما صحت اليوم (قوله متى جئت الخ) هي لطلب تعيين الزمان خاصة كائن في المكان وكما لطلب تعيين المعنى ودزمانا أو مكانا وغيرهما فهي أعم وقوعا (قوله صفة الخ) كذا يجب في المشتغل عنه كيوم الجمعة صحت فيه ولا يقال صحت لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جزمه في كفى التصريح لكن قال الشاطبي قد ينصب توسعا بخلافها في المسموع بالخذف كقولك لمن ذكر أمر اتقاد حينئذ الآن أي وجدهما نقوله حين اذ كان كذا واسمع الآن قولى فهما من جملتين والمقصود نهييه عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له واعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الاضافة لا يقع صفة ولا نحوها كفى التصريح قال يس ومحملة اذ لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ والواقع (قوله وكل رقت) أي داله وقوله ذلك أي النصب على الظرفية والمراد الوقت الظاهر لما صير في الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مراد به الزمان كقعدت مقعدا زيدا أي زمن قعوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون مكانا (قوله وما صيغ من الفعل) أي من مصدره أو مادته ليوافق مذهب البصريين ويندفع اعتراض الشارح الآتى وهو معطوف على مبهما كما يفصح به صنيع الشارح الآتى لاعلى الجهات لثلاث يفيد انه مبهم مع أنه من المختص اتفاقا نصب تشبيها بالمبهم كجاء النكت (قوله مبهما كان) المراد بالمبهم مادل على زمن غير مقرر كحين ووقت ومدة والمختص مادل على مقدم معلوما كان وهو المعروف بالعامة كرمضان أو بالاضافة كزمن الشتاء أو بال كسرت اليوم أو غير معلوم وهو النكرة المعدودة كسرت يوما أو يومين أو الموصوفة كسرت زمانا طويلا كذا في الاشمونى فقول الشاعر لحظة وساعة ينبغى تقييدهما بما اذا أريد بهما مطلق زمن لا اللحظة المقدرة بطفرة العين والساعة المقدرة بخمس عشرة درجة والا كانا من المختص وانتصاب المبهم على جهة التأكيذ اللفظي لزمن الفعل اذ لا يزيد عليه كايلا من أسرى بعده لايلا اذ السرى لا يكون الا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمصدر لان ان تأكيذه لزمن عامله (قوله باضافة) لم تضاف العرب لفظ شهر الارضين مع جواز تركها والراجع جواز اضافته الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله الانوعان) أي لضعف دلالة الفعل وهو اصل العوامل على المكان لكونها بالانتماء

وكل رقت قابل ذلك وما * يقوله المكان الامبهما نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من الفعل كرمى من رمى (ش) يعنى ان اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان نحو سرت لحظة وساعة أو مختصا باضافة نحو سرت يوم الجمعة أو بوصف نحو سرت يوما طويلا أو بعدد نحو سرت يومين وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه الا نوعان

أحدهما المبهمة والثاني ماصيغ من المصدر بشرطه الذي سيذكره والمبهمة كالجهات الست نحو فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا والمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ ويريد تقول جلست فوق الدار وممرت غلوة فتتصبها على الظرفية وأما ماصيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعدته فشرط نصبه قياساً أن يكون عالمه من لفظه نحو قعدت مقعدته زيد وجلست مجلس عمر ولو كان عالمه من غير لفظه تعين جره بـ في نحو جلست في مرمى زيد فلا تقول جلست (١٩٨) مرمى زيد الاشدوا ومما ردم من ذلك قولهم هو منى مقعد القابلة وهو جرح

السكب ومناطق الثريا أي كائن مقعد القابلة وهو جرح السكب ومناطق الثريا والقياس هو منى في مقعد القابلة وفي مرمى جرح السكب وفي مناطق الثريا ولكن نصب شدودا ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي وإلى هذا أشار بقوله (ص) وشرط كون دامقياً أن يقع ظرفاً لما في أصله معه اجتماع (ش) أي وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيساً أن يقع ظرفاً لما اجتماع معه في أصله أي أن ينتصب بما يجتمع فيه الاشتقاق من أصل واحد كجماعة جلست بمجلس في الاشتقاق من الجالس فأصلهما واحد وهو الجالس وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمة أما المقادير فذهب الجمهور إلى أنها من الظروف المبهمة لأنها وإن كانت معلومة المقادير فهي مجهولة الصفة وذهب الاستاذ أبو علي الشاويين

فلم يتعد إلى جميع أسمائه بل إلى المبهمة لدلالته عليه في الجملة وإلى ما هو من مادته لقوة دلالاته عليه حينئذ ولما قويت دلالاته على الزمان بالتضمن تعدى إلى جميع أسمائه (قوله أحدهما المبهمة) المراد بالمبهمة هنا ما ليس له صورة أي هيئة وشكل محسوس ولا حدود محصورة أي نهايات مضبوطة من جوانبه والمختص بخلافه كالدار وإن شئت قلت المبهمة لا تعرف حقيقة بنفسه بل بما يضاف إليه وهو معنى قول الموضح تعالى إن المصنف ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه أي صورة هي مسماه كمكان لا تعرف حقيقة إلا بالاضاف إليه كمكان زيد وكالجهات وما ألحق بها من عند ولدي ووسط وبين وازاء وحذاء ونحو ذلك ونقل السامعي عن المصنف أن نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية بل يجب جرها بـ في قال لان فيها اختصاصاً ما لا يصلح لكل بقعة وكذا استثناءها الخفيد نقلاً عن الرضي وزاد عليها جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكشف ثم قال يقول بعضهم سكنت ظاهراً باب الفتوح لكن اهـ لكن ذكر الموضح مما يشبه الجهات في الشياخ جانب وناحية ومكان فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بأنه يجب جره بـ في فقطناه صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيد أنه لم يفتقر في جانب أيضاً ونحوها كجهة ووجه ولعل هذا هو الوجه فتدبر (قوله ويمين وشمال) مشاهداً ذات اليمين وذات الشمال أي البقعة ذات اليمين الخ (قوله والمقادير) جعلها من المبهمة أحدهما مبهمة ستاتي (قوله غلوة) بفتح المججمة مائة باع والميل عشر غلوات فهو ألف باع والفرسخ ثلاثة أميال والبر يدأر بعة فراسخ وفي المصباح الغلوة الغاية وهي مائة سهم بعدما يقدر عليه ويقال ثلثاً تذر أع إلى أربعمائة والجمع غلوات كشهوة وشهوات (قوله من لفظه) انما لم يكتبوا بالتوافق المعنوي كما كتفوا به في قعدت جالوساً لان نصب ذلك مخالف للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف قعدت جالوساً (قوله أي كائن مقعد القابلة) أي في مقعدتها ومنى متعلق بذلك المخدوف أيضاً ومن معنى إلى أي هو مستقر منى أي بالنسبة إلى في مكان قريب كقرب مقعد القابلة أي محل قعودها عند ولادة المرأة ومثله هو منى مقعد الأزار أي هو مستقر منى في مكان قريب كقرب مكان عقد الأزار وهو وسط الشخص (قوله ومن جرح السكب) أي هو مستقر منى أي بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعد مكان جرح السكب من زجره فهو ذم ومناطق الثريا مدح أي هو بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعد مكان نوط الثريا أي تعلقها من الشخص الراي أي لا أدركه في الشرف كما لا يدرك محل الثريا (قوله ولكن نصب شدودا) أي على تقدير المتعلق كائن أو مستقر فأوقدر قعد منى أي بالنسبة إلى وزجر منى وناط منى لم يكن شاذاً (قوله لما في أصله الخ) المراد بالأصل المادة لا المصدر فلا يراد أنه في عجبني جالوسك مجلس زيد ظرف لأصله لا لما اجتماع معه فيه (قوله مبهمة) أي لان المتبادر عطفهما على الجهات وقد أشار الشارح فيما مر إلى أن ماصيغ عطف على مبهمة فيفيد أنه ليس منه وغرضه هنا التنبيه على أن فيه تفصيلاً (قوله مجهولة الصفة) أي لعدم تعين محملها (قوله ليست من المبهمة) أي فتسكون مستثناة من المختص وفي قول ثالث صححه أبو حيان وهو أنها مبهمة حكماً أي تشبه المبهمة في عدم التعين في الواقع لان الميل مثلاً يختلف بدأ ونهاية وجهة بالاعتبار ويحتمل جري المصنف على هذا بأن أراد المبهمة حقيقةً وحكماً (قوله من رمي الخ) قد علمت دفعه (قوله مع دخل وسكن) مثلهما نزل كما في الرضي

(قوله)

إلى أنها ليست من المبهمة لأنها معلومة المقادير وأما ماصيغ من المصدر

فيكون مبهمة نحو جلست مجلساً ومختصاً نحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضاً أن مرمى مشتق من رمى وليس هذا على مذهب البصريين فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لان الفعل فاذا تقرر ان المكان المختص وهو ماله أقطار تحويه لا ينتصب ظرفاً فاعلم أنه سمع نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن

ونصب الشام مع ذهب نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام واختلاف الناس في ذلك فقل هي منصوبة على الظرفية شذوذا وقيل منصوبة على اسقاط الخافض والاصل دخلت في الدار فخذف حرف الجر (١٩٩) فاقصب الدار نحو صرت زيدا

وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به (ص)

وما يرى ظرفا وغير ظرف *

فذلك ذو تصرف في العرف

وغير ذي التصرف الذي

لزم

ظرفية أو شبهها من الحكم

(ش) ينقسم اسم الزمان

واسم المكان الى متصرف

وغير متصرف فالتصرف

من ظروف الزمان أو المكان

ما يستعمل ظرفا وغير

ظرف كيوم ومكان فان

كل واحد منهما يستعمل

ظرفا نحو صرت يوما

وجلس مكانا ويستعمل

مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم

مبارك ومكانك حسن

وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة

وارتفع مكانك وغير

المتصرف هو ما لا يستعمل

الظرفا أو شبهه نحو سحر

إذا أردته من يوم بعينه فان

لم ترده من يوم بعينه فهو

متصرف كقوله تعالى

الا آكل لوط نجيناهم بسحر

وفوق نحو جلست فوق

الدار شكل واحد من سحر

وفوق لا يكون الا ظرفا

والذي لزم الظرفية أو شبهها

عند ولدن والمراد بشبه

الظرفية أن لا يخرج عن

الظرفية الا باستعماله

(قوله ونصب الشام) أي فقط وكذا مكة مع توجه (قوله على الظرفية شذوذا) قيل هو مذهب سيديويه والمحققين وصححه ابن الحاجب ونسبه الشاو بين للجمهور تشبيها بالمهم لكن لا يظهر في ذهبت الشام لما ص (قوله على اسقاط الخافض) هو مذهب الفارسي والناظم ونسب لسيديويه (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لأجواء القاصر مجرى المتعدي وبق قول رابع انها مفعول به حقيقة لان نحو دخل يتعدي بنفسه وبال حرف وكثرة الامرين فيه تدل على انها أصلان اه اسقاطي (قوله أو شبهها) عطف على محذوف أي لزم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها بانصب الزم على الاحداث بين الظرفية وشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكورة في المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت أو تنويعية مع أنه ليس كذلك وأن غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائر ان جعلت على ما فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال في قول الشارح الاظرفا أو شبهه والحاصل أن غير المتصرف قسمان ما يلزم الظرفية فقط وما يلزمها أو شبهها وكلام الشرح والمتن لا يفيد ذلك الا بالتقدير المذكور (قوله نحو سحر) مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلا إذا كان معينا واعتراضه بأنه متصرف بدليل نجيناهم بسحر فيه نظر ظاهر لان هذا غير معين كما هو صريح الشرح والكلام في المميز وما لزم الظرفية أيضا فظ و عوض ظرفين للماضي والمستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي أو شبهه وبدل بمعنى مكان نكته هنا بدل هذا لا بمعنى بديل فانه اسم متصرف لا ظرف ومكان بمعنى بدل اما بمعناه الاصل في ظرف متصرف والظرف المركبة كصباح مساء وابين بين وبيننا وبيننا ومنه عند من جعلها خبرين في كل ذلك لا يخرج عن الظرفية أصلا ومنه غير ذلك (قوله وفوق) فيه نظر لجره بمن في قوله تعالى من فوقهم ومن تحتمهم فهمان القدم الثاني كنه بدل أجاز بعضهم تصرفهما في نحو فوقك رأسك وتحتمك رجلاك بالرفع على الابتداء والخبر بخلاف فوقك قلنسوتك وتحتمك نملك فبالنصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما لكن المسموع نصهما في ذلك كما حكاه الاخفش نعم وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن ويتوقد تحته نار بالرفع وانما يخرج على التصرف دما معنى واعلم أن الظروف أربعة أقسام ما يمنع تصرفه أصلا كما هو ومنه عند نحووها وما يتصرف كثيرا كيوم وشهر وبين وبين شمال وذات اليمين وذات الشمال وما تصرفه متوسطا كما هي الجهات الافوق وتحت فيمتنع لما بين وبين وبين شمال وذات اليمين وذات الشمال فمن الكثير وكبين المجرد من التركيب ومن ما والاف ومن تصرفها مودة بينكم بالجر لانه تقطع بينكم بالرفع ومن قرأ هذا منصوبا على انه مرفوع المحل على القاعلية فخلاله على أغلب أحواله من كونه ظرفا كما قيل بمثله في ومنادون ذلك اما بين المركبة والمقرونة بما والالف فغير متصرفه وما تصرفه نادر كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردى ووسط بسكون السين اما بفتحها فيتصرف كثيرا وهذا اذا صرح بنى فتحت السين انظر الصبان (قوله عند) مثلث العين والكسرة كتر وهي اسم لمكان شئ حاضر أو قريب فالاول نحو فاما رآه مستقر اعنده والثاني ولقد رآه زلة أخرى عند سدرة المنتهى عند هاجنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين كقوله الذي عنده علم من الكتاب رب ان لي عندك بيتا وقد تكون لازمان كعند الليل كافي تخير النور ومنه انما الصبر عند الصدمة الاولى قاله لساماني (قوله بمن) أي فقط لكثرة يادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وقد شذذ قياسا قولهم حتى متى والى متى والى أين (قوله ينوب المصدر الخ) وهما ينوب عن الظرف مطلقا صفة وعنده وكيته وجزيته كجلست طويلا من

مجرور ابن نحو خرجت من عند زيد ولا يخرج عند الامن فلا يقال خرجت الى عنده وقول العامة خرجت الى عنده خطأ (ص)

وقد ينوب عن مكان مصدر * وذلك في ظرف الزمان يكثر (ش) ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا كقوله جلست قريب يداى مكان قريب زيد فخذف المضاف وهو مكان وأقيم المضاف اليه فاقامه فاعرب بعبارة وهو النصب على الظرفية ولا ينقص ذلك فلا تقول آتيتك

جالوس زيد تتر يد مكان جلوسه ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو آتيك طالع الشمس وقدم الحاج وخروج زيد والاصل وقت طلوع الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت (٢٠٠) خروج زيد فأنف المضاف وأعرب المضاف اليه بأعرابه

وهو مقيس في كل مصدر (ص)

﴿المفعول معه﴾

ينصب تالي الواو مفعولا معه

في نحو سيري والطريق مسرعه

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لالواو في القول اللاحق

(ش) المفعول معه هو

الاسم المنتصب بعد واو

بمعنى مع والنائب له ما تقدمه

من الفعل أو شبهه فمثال

الفعل سيري والطريق

مسرعة أي سيري مع

الطريق فالطريق منصوب

بسيري ومثال شبه الفعل

زيد سائر والطريق

وأعجبني سيرك والطريق

فالطريق منصوب بسائر

وسيرك وزعم قوم أن

النائب للمفعول معه الواو

وهو غير صحيح لأن كل

حرف اختص بالاسم ولم

يكن كالجزء منه لم يعمل

الاجر كحروف الجر وإنما

قيل ولم يكن كالجزء منه

احترازا من الالف واللام

فإنها اختصت بالاسم ولم

تعمل فيه شيئا لكونها

كالجزء منه بدليل تخلي

العامل لها نحو سرت

بالغلام ويستفاد من قول

الدهر شرقى الدار وسرت عشرين يوما ثلاثين يدا ومشيت كل اليوم كل البر يدا وبعض ذلك وينوب عن ظرف الزمان ألقاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف المجازى لتضمنها معنى في نحو ألقا أنك ذاهب أي ألقا حق ذهابك وقد نطقوا بفي في قوله * ألقا الحق أني مغرم بك هائم * ولما ياتيه عن الزمان لا يخبر به إلا عن المعنى لا الجسمة ومثله غير شك أو ظنما أني أنك قائم أي في غير شك وفي ظن مني قيامك هذا مذهب سيديويه والجمهور وذهب المبرد وتبعه المصنف إلى أن حقما صدر بدل من اللفظ بفعله وان ومعمولاها فاعله أي أحق وثبت قيامك وردده أبو حيان تصريح (قوله ويكثر الخ) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما صر وشروطه افهام تعيين وقت كإمثلة أو بيان مقداره وان لم يعين كانتظرتة نحر جز وروحلب ناقة أي مقدار ذلك الخنف المضاف وأقيم المصدر مقامه وقديضاف ذلك المصدر إلى اسم عين فتقوم مقامه كالأتيه الفرقد بن أي مدة بقائهما رأيا كلة الفارظين أي مدة غيابهما وهما رجلان خرجا يجنيان القرظ الذي يصيغ به فلم يعلم خبرهما فصر بيهما المثل والله أعلم

﴿المفعول معه﴾

قال الجلال أسخه عن المفاعيل لاختلافهم في قياسيته ولوصول العامل اليه بالحرف دون باقيها (قوله تالي الواو) فيه إشارة إلى أنه لا يفصل بينها أي ولا بالظرف وان فصل به بين الواو والعاطفة ومعطوفها لتزويل واو المعية من المفعول معه منزلة جار والمجرور يس (قوله في نحو سيري) فعل أمر للوثنة والطريق مفعول معه ومسرعه حال من الياء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ذا النصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها أو من ضميرها في سبق الذي هو صلتها (قوله هو الاسم) أي الفضلة وقوله بعد واو الخ أي وتلك الواو بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كما يفهمه قوله بما من الفعل الخ نخرج بالاسم الجملة كجاء زيد والشمس طالعة والفعل كالنا كل السمك وتشرب اللبن فلا يسميان مفعولا معه وان كانت واوهما للعية قاله الموضح وقال حفيده ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب وتشرب والافه واسم تأويل في ينبغي أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم وهو الحق وبالفضلة اشترك زيد وعمر ورو بكونه بعد الواو بقية المفاعيل ونحو جئت مع عمرو وبعث العبد شيئا به عا يفيد المعية بغير واو وهو وان خرج بقول الشارح المنتصب لسكنه حكم من أحكامه لا ينبغي جعله قيد في التعريف والمراد بكونها المعية أنها لا تنصب على مصاحبة ما بعدها لا مفعول العامل السابق في زمان تعلقه به سواء صاحبه في حكم العامل أيضا كجئت وزيدا فان العدول عن العطف إلى النصب يدل على قصد المعية أم لا كما ستوى الماء والخشبة على ماسيين عكس واو العطف فانها تنص على المصاحبة في الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها لطلق الجمع نخرج بذلك المراد ما تنص على ما ذكر لصحة تسلط العامل نصب على ما بعدها كضمير بت زيدا وعمرافله عطف اتفاقا وكذا أشركت زيدا وعمرافله وخلط البر والشعر لان المعية فيه من العامل وخرج بتلوها جملة كل رجل وضعته ان قدر اخبر مقترنان مثلاف فيجب رفع ضيعته فان قدر مقرا قبل الواو جاز نصبها لانه حينئذ من قبيل جئت زيدا أي كل رجل موجود هو وضعته و يكون الجملة ذات فعل الخ نحو هذا لك وأباك فلا يتسكاه خلافا لا في على بل يجب جر أبيك لعدم اشتغال الجملة على حرف الفعل (قوله أو شبهه) أي في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كما في المفتي نخرج الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ودخل اسم الفعل كسبك وزيدا درهم فزيدا مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفي والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي مبتدأ ودرهم خبره فزيدا مفعول به لمخوف أي ويحسب زيد المفعول معه (قوله مقيس فيما كان مثل ذلك) أي

فما

المصنف في نحو سيري والطريق مسرعه ان المفعول مقيس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه

وهذا هو الصحيح من قول

النحويين وكذلك يفهم
من قوله * بما من الفعل
وشبهه سبق * بأن عامله لابد
أن يتقدم عليه فلا تقول
والنيل سرت وهذا بائناق
وأما تقدمه على مصاحبه
نحو سار والنيل زيد ففيه
خلاف والصحيح منه
(ص)

و بعد ما استفهام او كيف
نصب

بفعل كون مضمير بعض
العرب

(ش) حق المفعول معه أن
يسبقه فعل أو شبهه كاتقدم

تمثله وسمع من لسان
العرب نصبه بعد ما وكيف

الاستفهاميتين من غير
أن يلغظ بفعل نحو ما أنت

وزيد او كيف أنت وقصة
من تريد فرجه النحويون

على أنه منصوب بفعل
مضمير مشتق من السكون

والتقدير ما تسكون وزيد
وكيف تسكون وقصة من

تريد زيد او قصة منصوبان
بتسكون المضمر (ص)

والعطف ان يمكن بلاضعف
أحق

والنصب مختار لدى ضعف
النسق

والنصب ان لم يجز العطف
يجب

أو اعتدواضار عامل نصب
(ش) الاسم الواقع بعد

هذه الواو اما أن يمكن

فما يمنع فيه العطف من حيث المعنى خلافا لابن جني في اشتراطه بحته وانما تمنع فيما ذكر لان الطريق
لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن أن يقال سرت وسار الطريق بل المعنى أو وجدت السير حال كونه مصاحبا
للتريق ومثله استوى الماء والخشبة أي ارتفع الماء حال كونه مصاحبا للخشبة فان جعل بمعنى تساوى الماء
والخشبة في العاوصح العطف بل الظاهر حيث تنسجوب رفع الخشبة لان العامل لا يقوم الا باثنين كاشترك زيد
وجمروفتأمل وأما سرت والنيل فالظاهر أنه مما يصح فيه العطف معنى لصحة اسناد السير للنيل لكنه ضعيف
لفظا لما يأتي والمعنى على النصب سرت مصاحبا في سري للنيل لانظر لكون النيل ساراً أولاً وعلى العطف
سرت وسار النيل ولا نظر لكونهما مصطحيين زماناً (قوله) وهذا هو الصحيح قد صحت مقابلة لابن
جني (قوله) والصحيح منه أي خلافا لابن جني ولا حجة في قوله

جعت وخشا غيبة ونيمة * ثلاث خصال است عنها برعوى

لانه من تقديم الواو ومعطوفها للضرورة لا للمفعول معه (قوله من لسان العرب) أي بعضهم وأكثروهم
على الرفع في مثل ذلك (قوله بفعل مضمير) أي جواز لا وجوب بخلاف الاشعري ذلك اكتفوا بتقديره
هنا دون هذا وأباك لتزيل جواز اظهاره منزلة ذكره بخلاف ما ذكر فان اظهار الفعل فيه ممنوع ولا يرد
جواز النصب في مال كوز يدا مع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام
الذي هو أولى به فقوى طلبه للفعل بخلاف الاول فان فيه مقتضيا واحدا وهو الظرف والحاصل أن المسوغ
للنصب هو الاستفهام وحذف أم لا لانه يشترط طلبه للفعل فقد ترويه بعده عمالا هذا والقائل أن يقول قد
جوز سيبويه اضممار الفعل في قوله * ازمان قومي والجماعة كالنبي * الخ أي ازمان ان كان قومي مع
الجماعة مع انه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضي تقديره فكان النصب في هذا الك وأباك أولى لوجود
مقتضى الفعل الا أن يقال انه لا يمكن تخريج البيت على غير ذلك فيكون مقصورا على السماع بخلاف المثال
وانما يصح هذا الجواب باثبات أن أباعلى أجازة قياسا ولم يسمعه فتأمل وتقدم الكلام على البيت في كان
(قوله مشتق من السكون) لكن يجوز تقدير غيره كتصنع اذا صلح له الكلام كالمثالين لبيان حاصل المعنى
(قوله ما تسكون الخ) هي في المثالين ناقصة والاستفهام خبرها واسمها ضمير الخطاب مستتر فيها فام احذفت
برز وانفصل قال يس عن الدماميني ويجوز التمام مع كيف لجواز كونها حالا بخلاف ما اه وسوى
بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مفعولا مطلقا أي وجود توجده مع زيد (قوله كالاخوين) مقتضاه
جواز النصب في هذا المثال وهو مبني على قول الأخفش ان ما بعد المفعول معه يظا بهما معا قياسا على العطف
وهو ضعيف والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كما قاله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو فقط فالعطف في
المثال متعين ولذا مثل النصب في القطر بكننت أنا وزيد (قوله للفصل) أي بين الضمير المتصل
والمعطوف عليه كإسائي في قوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافضل بالضمير المتفصل

وقوله والتشريك أي في الحكم لصحة توجه العامل الى المعطوف أولى من عدمه لثلاث اصبير العمدة فضلة ولان
الاصل في الواو العطف ولم يختلف في قياسيته وأما النصب فقصره الاخفش على السماع ومثل ذلك قوله تعالى
اسكن أنت وزوجك الجنة فعطفه على الضمير المستتر أولى لما ذكر ولا يرد ان فعل الامر لا يتوجه للظاهر
لانه يغتفر في التابع فجعله فاعلا بمحض صرف أي وليسكن زوجك والمعطوف الجلة لا داعي اليه على ان حذف
الفعل بلام الامر شاذ ويجوز النصب في ذلك عر بية أي اسكن الجنة مصاحبا لزوجك لكنه ضعيف لما مر
واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص في المعية والرفع لطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة
فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى فالوجه ان يقال ان قصدت المعية نصا فالنصب أو بقاء الاحتمال

أحق من النصب نحو كنت
أنا وزيد كالأخوين فرفع
زيد عطفاً على الضمير
المتصل أولى من نصبه
مفعولاً معه لأن العطف
يمكن للعصل والتشريك
أولى من عدم التشريك
ومثله سار زيد وعمرو فرفع
عمرو أولى من نصبه وان
أمكن العطف بضعف
فالنصب على المعية أولى
من التشريك لسلامته
من الضعف نحو سرت
وزيد فنصب زيد أولى
من رفعه لضعف العطف
على الضمير المرفوع المتصل
بلافاصل وان لم يكن
عطفه تعين النصب على
المعية أو على اضمار فعل
يليق به كقوله * علفتها
تبنا وماء باردا * فناء
منصوب على المعية أو على
اضمار فعل يليق به التقدير
وسقيتها ماء باردا وكقوله
نعالي فأجمعوا أمركم
وشركاءكم فقولهم وشركاءكم
لا يجوز عطفه على أمركم
لأن العطف على نية تكرار
العامل فلا يصح أن يقال
أجمعت شركائي وانما يقال
أجمعت أمري وجهت
شركائي فشركتي منصوب
على المعية والتقدير والله
أعلم فأجمعوا أمركم مع
شركائكم أو منصوب
بفعل يليق به والتقدير

والإسهاء الرفع أو لم يقصد شيء جاز الأمران وأصل هذا الخبر يحمل كلامهم دمايني (قوله بضعف) أي من
جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان المعنى لا يصح مع العطف إلا بتسكاف
كان يقدر لو تركت الناقة ترأف فصيلها أي تعطف عليه وترك فصيلها يرضعها أي يتكفأ من رضعها لان
رضاعه لا يسبب عن مجرد تركها لا احتمال نقرتها منه وكذا قوله

إذا أعجبتك الدهر حال من أمري * فدعه وواكل أمري والليالي

فيحتاج العطف إلى تقدير واكل أمري الليالي والليالي لأمري وفي النصب سلامة من ذلك أي لو تركت
الناقة مع فصيلها أي حسا ومعنى واكل أمري مع الليالي قيل ومن الضعف المعنوي نحو كن أنت وزيد
كالاخ وقوله

فكونوا أتم وبنى أبيكم * مكان السكيتين من الطحال

فان العطف يقتضي توجه الأمر إلى ما بعد الواو وأنت لا تر يد الأمر المخاطب بان يكون معه كذلك لكن
هذا التحليل ينتج وجوب النصب كما استظهره أبو البقاء وتبعه المصريح لا ترجمه لفساد المراد بدونه وأيضا
يمنع العطف في المثال عدم مطابقة الخبر للعطوفين اذ لو كان الماء وركا لهما لقال كالأخوين ففيه مانع
لفظي ومعنوي وليس في البيت الا الثاني فان قيل كالأخوين تعين العطف كما مر (قوله وان لم يكن
عطفه) أي لعدم صحة توجه العامل إليه ما لفساد المعنى ولو في القصد وللازوم محذوف لفظي كما مر في مثال الأخ
ونحو مالك وزيد لا امتناع العطف على ضمير الجر بلا إعادة الجار عند الجمهور (قوله أو على اضمار فعل)
صريحه أن ما امتنع فيه العطف يخبر فيه بين المعية وضمير العامل ويرد عليه امتناع المعية كالعطف في علفتها
الخ ونحو * زججن الحواجب والعيونا * اذ الماء لا يشارك التبن في معنى العلف ولا زمانه والعيون
لا تصاحب الحواجب في معنى الترجيع وهو تدقيقها وتطوليلها ومصاصتها في الزمان أمر معلوم لا فائدة في
فساده فيجب فيها تقدير العامل أي وسقيتها ماء وكان العيون فينبغي جعل أو في المثل تنويعية كفاي
الأشعوى أي ان ما امتنع فيه العطف نوعان ما يجب فيه تقدير العامل كما ذكر وما يجب فيه المعية كسرت
والطريق ومشيت والحائط ومات زيد وطالع الشمس لكن فيه ان امتناع التقدير في ذلك غير مسلم اذ لا
مانع من تقدير سرت ولا بست النيل فالخلص جعلها تنويعية مع ملاحظة أن ضمير يجب يعود للنصب لا بقيد
المعية فيصدق بجواز الاضمار وقوله أو اعتد الخ أي أوجب ذلك فالنوع الاول يجوز فيه الأمران والثاني
يجب فيه الاضمار وتقدم نوعان ترجع النصب وترجع العطف وبقى خامس وهو تعين العطف كمثل
رجل وضعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحو كن
أنت وزيد كالأخوين لما مر فتذكر (قوله فلا يصح أن يقال أجمع الخ) أي لان أجمع بالهمزة انما
يتعلق بالمعاني لا بالنوات يقال أجمع أمره وأجمع عليه أي عزم وأما جمع فشترك بينهما بدليل فجمع كيد
جمع مالا فنصب شركاء ماما لكونه مفعولا معه أو لكون الواو لعطف مفرد على مفرد بتقدير مضاف أي
وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير واجهوا شركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم أمرا من جمع وقيل
ان أجمع يستعمل في النوات أيضا وعليه فلا اشكال في العطف وكذا على قراءة فاجعوا بوصل الهمزة
ويقرأ برفع شركاء عطفاً على الواو في اجمعوا وما امتنع فيه العطف والذين تبوءوا الدار والايمان لان الايمان
لا يتبوء فهو افعال مفعول معه أو لمخدوف أي وأخلصوا الايمان ولا تأويل العامل المذكور بفعل يتبعه
لما كننا ولتسها تبنا الخ وحسن الحواجب الخ ولزموا الدار الخ فتدبر والله أعلم

(الاستثناء)

هواغة استفعال من الثني بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف

لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه وحققيقته اصطلاحاً لاخراج بالأوحدى اخوانها لما كان داخلاً
أو كلاً داخل لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات وقديقال يمكن ارادة المعنى
المصدرى وذكره فيها باعتبار متعلقه كفى تعدى الفعل ولزومه فالأخراج جنس وبالأخراج التخصيص
بالوصف أو الإضافة والتقيد بالشرط ونحوه وما كان داخلاً أى في مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجاً في
النية من أول الأمر أو المراد بأخراجه اظهاره لأنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث
يكون المستثنى منه علماً مستعملاً في خاص وهو ما عداه بقدر نسبة الاستثناء لئلا يلزم التناقض لادخال الشيء
ثم اخراجه والكفر ثم الإيمان في الاله الا الله وكالداخل لادخال المنقطع على ماستراه وأما المفرغ فداخل في
المستثنى منه المقدر حقيقة فالداخل الحقيقي اما لفظي أو تقديرى سم (قوله ما استثنى الخ) الافاعل
استثنى والجملة صلة ما حذف عاندها أى استثنى وينصب خبرها والمراد بالاستثنائية وسعلم الوصفية وانما
بدأ بها لأنها أصل الادوات وغيرها يقدر بها والمقصود هنا عملها النصب وذكر المرفوع استطرادى لتتميم
القسمه فلا يقال كان الاولى تقديم ما ينصب أبداً كليس ولا يكون (قوله مع تمام) أى للكلام السابق
بان يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر أى ومع إيجابه أيضاً بقدر نية قوله وبعد نفي الخ فإنه مقيد بالتمام أيضاً
كما بينه الشرح (قوله وعن تميم فيه) الاظهر أن الطرفين متعلقان بوقع وهو خبر عن ابدال وسوغ
الابتداء به التنوين لان المنقطع يجوز فيه نوعان من الاعراب عن تميم فتدبر (قوله النصب ان وقع الخ)
قيل هو حيزه واجب اتفاقاً ويرده جواز الاتباع في لغة حكاهما أبو حيان وخرج عليها قراءة فشرى بوا منه
الاقليل بالرفع بدلاً من الواو وانظر هل هذه اللغة خاصة بالمتصل كالأية أم لا وقيل ان الآية نفي لا إيجاب لان
شرى بواي تأويل لم يكونوا منى بدليل فن شرب منه فليس منى فالمختار فيه الابدال وجعل الفراء قليل مبتدأ
خبره محذوف أى لم يشرب بوا والجملة في محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى لان وجوب
النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم الاتباع في المفرد فلا ينافي جواز الرفع مبتدأ خبره محذوف أو مذكور
ويكون المستثنى حينئذ جملة كما في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذب الله قال ابن
سورف من مبتدأ ويعذب خبر والجملة في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهي من الجمل التي لها محل من
الاعراب كما عداها صاحب المعنى ومتى كان ما بعد الاجلة فهي معنى لكن ولو كان متصلاً لكن ان نصب تالى
الا فليكن المشددة كاسياً أى أرفع فكالمخففة أفاده المصان عن السماضى (قوله بواسطة الا) أى
فتكون معدية له الى ما بعدها كحرف الجر لكن تعديه في العمل فقط لا في المعنى وهذا رأى السيرافى
وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسي وجاعة من البصريين وقال الشاويين هو مذهب المحققين
وقيل ان الناصب ما قبلها مستقلاً لا بواسطة وقيل استثنى محذوفاً وقيل غير ذلك وعلى الاولين فلزم يكن
قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه كالقوم اخوتك الا زيداً أو ليه كتباً ويل اخوتك بالمتبئين لك
(قوله في غير هذا الكتاب) أى ويشعر به كلامه هنا حيث قال ما استثنى الا الخ ثم قال وألغ الا فان ظاهره
ألغها عن النصب المذكور قيل وانما عملت لنيايتها عن استثنى كحرف النداء عن أدعو وظاهر الشرح
جر يان الخلاف في المنقطع أيضاً فيكون منصوباً على الاستثناء والعامل فيه الاعداء المصنف وهو المختار عند
المتأخرين لكونها فيه بمعنى لكن فعملت عملها وخبرها محذوف غالباً نحو جاء القوم الاجارا أى لكن
اجارهم بحسبى وقديذكر نحو القوم يونس لما آمنوا كشفنا عن سيبويه نفسه بما قبل الا كالتصل فما بعد
الا عنده مفرد في المتصل وغيره وهى كما كن العاطفة في وقوع المفرد بعدها وان لم تكن للعطف ولذا وجب
فتح ان بعدها كن يدغى الا أنه شق أفاده الرضى (قوله على النفي) أى لفظاً ومعنى كما سيجمله وألفظاً
فقط نحو لا عيسى الا المظهر ونهية في المعنى وقدير اد بالنهى الآتى ما يشمل المعنوى فيدخل فيه هذا

ما استثنى الا مع تمام
ينصب

و بعد نفي أو كنى التخب

اتباع ما اتصل وانصب

ما انقطع

وعن تميم فيه ابدال وقع

(ش) حكم المستثنى بالا

النصب ان وقع بعد تمام

الكلام الموجب سواء

كان متصلاً أو منقطعاً نحو

قام القوم الا زيداً وصرت

بالقوم الا زيداً وضربت

القوم الا زيداً وقام القوم

الاجارا وضربت القوم

الاجارا وصرت بالقوم

الاجارا فزيداً في هذه

المثل منصوب على الاستثناء

وكذلك جارا والصحيح

من مذهب النحويين أن

الناصب له ما قبله بواسطة

الا واختار المصنف في غير

هذا الكتاب أن الناصب

له الا وزعم أنه مذهب

سيبويه وهذا معنى قوله

ما استثنى الا مع تمام ينصب

أى انه ينصب الذى استثنى

الامع تمام الكلام اذا

كان موجباً فان وقع بعد

تمام الكلام الذى ليس

بموجب وهو المشتمل على

النفي أو شبهه والمراد بشبهه

النفي النهى

أومعنى فقط كقراءة فشرى بوا منه الا قيل كما سر وشكوا قل رجل يقول ذلك الا زيدا أى لا رجل يقول الخ وقوله وبالصرية منهم منزل خلق * عاف تغير الا النوى والوند

فتغير بمعنى لم يبق على حال والصريحة زلمة منصرفة أى منقطعة عن معظم الرمل والنوى بضم النون
وسكون الهمزة حفيرة تعمل حول الخيط لمنع المطر ومن النفي المعنوى ويأبى الله إلا أن يتم نوره أى لا يريد
الذلك وانها الكبيرة لا على الخاشعين أى لا تسهل الاعليهم لمسكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه وأما
نحو لوجاء القوم الا زيدا لا كرمهم فيتعين فيه النصب لان نفي لوضعني لا قصدى وأما الرفع في لو كان فيهما
آله الا الله فلساسياً نفي (قوله والاستهتام) أى المؤول بالنفي انكاريا كان وهو مامة ملقة غير واقع
ومدعية كاذب يسمى ابطالياً أيضاً نحو ومن أصدق من الله حديثاً أو تو يبخيا وهو مامة ملقة واقع ومدعية
صادق لكنه ماوم عليه نحو أنف كما آله الخ فهو بمعنى نفي الانباء واللياقة ومثال الشرح يصلح لهما (قوله
بعضهما مقابلة) عال عن قول غيره من جنسه لتلايدخل في المتصل جاء القوم الاحرار وجاء بنوك الابن
زيد لا تغاها في الجنس مع أنه منقطع وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع في الثاني وإن صح في الاول ولتلا
يخرج منه نحو أحرقت زيدا الا يدهما كان المستثنى فيه جزءاً مقابلة لانه لا يصدق عليه أنه من جنس كاه
مع أنه متصل فقوله بعضا المراد به ما يشمل الفرد والجزء لكنه يدخل فيه كالأول نحو لا يدوقون فيها الموت
الاموتة الاولى ولاناً كوا أموالكم ينكم بالباطل الآن تكون تجارة فان المستثنى بعض مقابلة ومن
جنسه مع أنه منقطع فينبغي أن يقال المتصل ما كان بعضاً محكوماً عليه بنقيض ما قبله لا مطلق بعض والمنقطع
بخلافه اما الفقد القيد الاول كقام بنوك الاحرار والابن زيدا والثاني كالاتين فانه لم يحكم على الموتة الاولى
بذوقهم طافى الجنة الذى هو نقيض عدم ذوق الموت فيها ولا على التجارة بجواز كاهها بالباطل الذى هو
نقيض منع كاهها بالباطل قاله القرافى والاسهل أن يقال المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الامثلاًها صابان
واعلم ان كلام من المتصل والمنقطع يسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نزاع كفى التلويح وأما ما اشتهر من انه
حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع فالمراد به أدواته لا اسميته (قوله وهو المختار) أى ان لم يتقدم المستثنى لما يأتى
فى الماتن ولم يطل الفصل والاختيار النصب كما جاء فى أحد حين كنت جالساً هنا الا زيدا ومنه الحديث القدسي
ما لعبدى جزاء اذا قبضت صفيه من الدنيا ثم احسبه الاجنة بالنصب لان الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا
يظهر مع الطول وكذا يختار النصب فى نحو ما قاموا الا زيدا رد المن قال قاموا الا زيدا ليحصل التشاكل
ودعوى تعين النصب فى هذه مردودة بل نازع أبو حيان فى اختياره فيها وفى التى قبلها وكل ذلك مالم ينتقص
النفي بالاول والا كان اثباتاً فينصب ما بعد الثانية وجوباً كما شرب أحد الماء الا زيدا لانه بمنزلة شربوا الماء
الا زيدا (قوله بدل من متبوعه) أى بدل بعض عند البصر بين ولا يرد احتياجه للربط وهو مفقود وحصول
الربط بالالدالاتها على اخراج الثاني من الاول فتفيد أنه كان بعضاً منه ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فان
قلت كيف يكون بدلاً وهو مثبت ومتبوعه منفي مع أنه يجب تطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه أجيب بمنع
ذلك لان سبيل البديل جعل الاول كانه لم يذكر والثانى حالاً فى موضعه بالنسبة الى عمل العامل بلا نظر للنفي
والاثبات وهو هنا كذلك فقولهم البديل هو المقصود بالنسبة أى نسبة مثل العامل بالاعتبار نفيه واثباته كما
قد يتخالف المعطوفان فى زبدقائم لاقاعد والصفة والموصوف فى مررت برجل لا قصير ولا طويل وهذا
الاشكال انما يرد على من يجعل البديل هو المستثنى وحده فيجيب بما ذكرنا على قول المحققين انه المستثنى
مع الافلايرد أصلاً لصحة احلاله محل الاول بلا انعكاس المعنى ولو بالتأويل فى نحو كلمة الشهادة اذهى فى تأويل
ما فى الوجود اله الا الله ويصح فيها الاحلال حينئذ وعند الكوفيين أن الاحرف عطف فى الاستثناء خاصة
فما بعدها عطف على ما قبلها لا بديل وهى كلا العاطفة فى مخالفة ما بعدها ما قبلها ويرد عليه انها تباشر العامل

والاستثناء فاما أن يكون
الاستثناء متصلاً ومنقطعاً
والمراد بالمتصل أن يكون
المستثنى بعضاً مما قبله
وبالمنقطع أن لا يكون
بعضاً مما قبله فان كان متصلاً
جازا نسبته على الاستثناء
وجاز اتباعه لما قبله في
الاعراب وهو المختار
والمشهور أنه بدل من
متبوعه وذلك نحو ما قام
أحد الأزيد والأزيدا ولا
يقم أحد الأزيد والأزيدا
وهل قام أحد الأزيد والا
زيد او ما ضربت أحدا الا
زيدا ولا تضرب أحدا الا
زيدا وهل ضربت أحدا
الأزيدا فيعجز في زيد
أن يكون منصوباً على
الاستثناء وأن يكون
منصوباً على البدلية من
أحد

وجب نصب المستثنى محو قدام الازيدا القوم وان كان غير موجب فاختار نصبه فتنقول ما قام الازيدا القوم
على الا آل أحمد شيعه * وما الى الامذهب الحق مذهب وقد روى رفعه فتنقول ما قام الازيدا القوم
قوما يوثق بعريتهم يقولون ما الى الا أخوك ناصر وأعرابوا الثاني

بدلا من الاول على القاب ومنه فانهم يرجون منه شفاعة * اذ لم يكن الا النبيون شافع فعنى البيت أنه قد ورد في المستثنى السابق غير النصب وهو الرفع وذلك اذا كان الكلام غير موجب نحو مقام الازيد القوم ولكن المختار نصبه وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب نحو مقام الازيد القوم (ص) وان يفرغ سابق الالما * بعده يكن كالمواضع (ش) اذا تفرغ سابق الالما بعدها أي لم يشغل (٢٠٦) بما يطلبه كان الاسم الواقع بعده المعرب باعرا بما يقتضيه ما قبل الا قبل

دخولها وذلك نحو مقام الازيد وما ضربت الازيد وما ضربت الازيد فزيد فاعل مرفوع بقام وزيدا منصوب بضربت وزيدا متعلق بمرت كما لو لم تذكر الا وهذا هو الاستثناء المرفوع ولا يقع في كلام موجب فلا تقول ضربت الازيد (ص) وأغ الا ذات تو كيد كلا * تمرر بهم الا الفتى الا العلاء (ش) اذا كررت الالف التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئا ولم تفد غير توكيد الاولى وهذا معنى الغائما وذلك في البديل والعطف نحو ما ضربت باحد الازيد الأخيك فأكثرك بدل من زيد ولم تؤثر فيه الاشياء أي لم تفد فيه استثناء مستعلا فلا كانك قلت ما ضربت باحد الازيد أخيك ومثاله لا تمرر بهم الا الفتى الا العلاء والأصل لا تمرر بهم الا الفتى العلاء فالعلاء بدل من الفتى وكررت التوكيدا ومثال العطف قام القوم الازيدا والا

خلا الله لأرجو سواك * وانما أعد عيالي شعبة من عيالك فضرورة ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم الازيد اضربت (قوله بدلا) أي بدل كل من كل لأن العامل فرغ لما بعد الا فهو معرب بما يقتضيه العامل والمؤخر عام أريده بالخصوص فصاح ببدله من المستثنى وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقاب المتنوع تابعا كما في نحو ما ضربت بمثلك أحد (قوله وان يفرغ سابق) بالتنوين والامفعوله و اضافته لما نحل الوزن (قوله يكن) أي السابق أو ما بعده وقوله كالمواضع بالوزائدة وما مصدرية أو عكسه والفاعل محذوف يفسره عدم ان بني للجهول فان بني للفاعل كانت الامفعوله و فاعله ضمير السابق أو ما بعده أي يكن السابق أي حكمه حكمكم انعدام الأوككم عساه الا في تسلط العامل على ما بعدها وهذا عند غير الكسائي أما هو فيجوز النصب في نحو مقام الازيد لتجوز حذف الفاعل (قوله المرفوع) سمي به لتفرغ العامل لما بعده الذي الظاهر وان كان معموله في الحقيقة وهو المستثنى منه مقدرا ويجوز التفرغ لجميع المعمولات الا المفعول معه والمصدر والحال المؤكدين فلا يقال ما ضربت الا والنيل وما ضربت الا ضربا ولا تمس الا مقسمه التناقضه بالنفي والاثبات واما ان نظن الاظنا فتقديره الاظنا عظميا فهو نوعي لا مؤكد (قوله فلا يقال ضربت الازيدا) أي لاستحالة ضربك جميع الناس غيره ووجود قرينة على ارادة جماعة مخصوصة والمبالغة نادر فاطلاق المنع طرد الباب الا اذا أمكن تأويله بالنفي نحو رباني الله الآن يتم نوره كما مر هذا مذهب المصنف ويجوز ان الحاسب التفرغ في ان موجب بشرط كونه فضلا وأن تحصل به فائدة كقراءات الايام كذا لا مكان أن تقرأ أي غيره من الايام ورد بأنه نادر فغنى طرد الباب كما تفقا على الجواز في النفي وان لم يستقم المعنى كلمات الازيد لذلك (قوله الا العلاء) بفتح العين ممدود بمعنى الشرف أكن قصره للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر جمع عليها كذلك وعلى كل ففيه حذف مضاف أو نحوه كفي زيد عدل (قوله اذا كررت الا) أي في الايجاب أو النفي كما يفهمه الاطلاق هنا والتقديم بعده (قوله وهذا معنى الغائما) أي فالمراد ألغها عن افادة معنى الاستثناء أو عنه وعن العمل فيه بناء على الخلاف المار (قوله في البديل) أي بدل الكل كما مثل وكذا البعض والاشتمال والاضراب كما أعجبنى أحد الازيد الاوجه أو علمه أو عمره (قوله والعطف) أي بخصوص الواو (قوله فالعلاء بدل من الفتى) أي ان نصب الفتى على الاستثناء لان جعل بدلا من الضمير فيهم لان الجمهور بمنعون الأبدال من البديل ويرد على الاول ان العامل في البديل نظير العامل في البديل منه فالالثانية محتاج اليها العمل في البديل لا مؤكدة ملغاة فاللازق جعله عطف بيان لا بدلا اه سم لكن هذا لا يظهر الا في بدل الكل فيبقى الاشكال في بدل البعض والاشتمال والغلط وقديما العامل في البديل منوى لا مفعول فيستغنى عن الثانية بالمنوية فكانت المحض التوكيد لا عمالة فتدبر (قوله ثم غياريها) بالغين المعجمة من غارت الشمس أي غابت وفي نسخ ثم غياريها بالموحدة بدل الرأ (قوله مالك من شيخك) أي جلاك والرسم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيه بدل) أي بدل بعض لان المراد بالعمل مطابق السير (قوله وان تسكر) بالبناء للجهول و نائب فاعله يعود على الاقوله لا لتوكيد عطف على محذوف

عمره والاصل الازيد او عمره ثم كررت التوكيدا ومنه قوله هل الدهر الا ليقة ونهارها * اي والاطواع الشمس ثم غياريها وكررت التوكيدا وقد اجتمع تكرارها في البديل والعطف في قوله مالك من شيخك الاعماله * الارسيه والارمله والاصل الاعماله رسميه ورمله فرسيه بدل من عمله ورمله مطوف على رسميه وكررت الا فيهما توكيدا (ص)

وان تسكرر لا لتوكيد فمع * تفرغ التأثير بالعامل دع
(ش) اذا كررت الالف التوكيد وهي التي يقصد بها ما قبلها من الاستثناء ولو اسقطت لفهم ذلك فلا يخلو اما أن يكون الاستثناء
مفرغاً وغير مفرغ فان كان مفرغاً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي فتقول ما قام الازيد الا عمرا ولا يتعين واحد منها شغل العامل
بل أيها شغلت العامل به ونصبت الباقي وهذا معنى قوله فمع تفرغ أي مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل في واحد
استثنائه بالواحد ونصب الباقي وان كان الاستثناء غير مفرغ وهذا هو المراد بقوله (٢٠٧) (ص) ودون تفرغ مع التقديم *
نصب الجميع احكم به والتزم

* وانصب لتأخير وجيء
بواحد منها كما لو كان
دون زائد

كأن يقولوا الامرؤ الاعلى
وحكمها في القصد حكم
الاول

(ش) فلا يخلو اما أن تتقدم

المستثنيات على المستثنى

منه أو تتأخر فان تقدمت

المستثنيات وجب نصب

الجميع سواء كان الكلام

موجباً وغير موجب نحو

قام الازيد الا عمرا الا بكرة

القوم وما قام الازيد الا

عمرا الا بكرة القوم وهذا

معنى قوله ودون تفرغ

البيت وان تأخرت فلا يخلو

اما أن يكون الكلام موجبا

أو غير موجب فان كان

موجباً وجب نصب الجميع

فتقول قام القوم الازيد

الا عمرا الا بكرة وان كان

غير موجب عومل واحد

منها بما كان يعمل به لولم

يتكرر الاستثناء فيبذل

مقابلته وهو المختار أو ينصب

وهو قليل كما تقدم وأما ما قبله فيجب نصبه

من الباقيين ومثله قول المصنف لم يفوا الامرؤ الاعلى فامرؤ بدل من الواو يفوا وهذا معنى قوله وانصب لتأخير أي وانصب

المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجبا وان كان غير موجب فجاء بواحد منها معربا بما كان يعرب به لولم

تتكرر المستثنيات وانصب الباقي فمعنى قوله وحكمها في القصد حكم الاول أن ما تكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الاول

فيثبت له ما يثبت للاول

أي لتأسيس لا لتوكيد وفي نسخ دون توكيد وعلى كل فالظرف المحذوف أو المندكور متعلق بتسكرا أو
حال من مرفوعه (قوله بالعامل) المراد به ما قبل الاقوله دع في واحد الخ أي اترك تأثير العامل الذي
قبل الا بقا في واحد وانصب سواء بالا كما قدره الاشعري وهو مقتضى صنيع الشرح فقوله اجعل الخ بيان
لحاصل المعنى لا أنه تفسير لدع باجمل لأنه غير معهود في اللغة وليس المراد اترك التأثير بالعامل في واحد أو بقه
فيما سواء كما هو ظاهري المتن لنفسه نعم ان أراد بالبال الصصح أي اترك التأثير بها في واحد وانصب بها
ما سواء فيكون قوله مما بالا اظهاري في محل الاضمار للضرورة ويؤيد هذا عدم التقديم في قوله دع ويؤيد
الاول خاوه من الاظهار ونصريحه بحكم الواحد المتروك وأما على الثاني فسكوت عنه وان كان يعلم من قوله
سابقا وان يفرغ الخ فتدبر (قوله وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس وعن نصب متعلق به والخبر محذوف
أي موجود أو الاسم ضمير مستتر يعود الى الواحد والتأثير ومغني خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة
(قوله ونصبت الباقي) أي وجوب بالامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ولا يجوز على قصد بدل البداء
لان الاحتمال ان يكون مؤكدة وليس الكلام فيها (قوله ودون تفرغ الخ) دون ومع متعلقان باحكم
وحذف نظيرهما من التزم لالتزامهما أو الفعلان تنازعا هما بناء على جوازه في المتقدم ونصب مفعول المحذوف
يفسره احكم أي أمض نصب الجميع لا باحكم لانه لا يتعدى بنفسه ولا خذنه معموله ولا بالتزم لان ما بعد الواو
لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال والتزم بفتح التاء ليفيد ذلك (قوله كالمو
كان الخ) قال المكدودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهي منها وما زائدة ولو مصدرية أو
عكسه وكان تامة فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف أي وجيء بواحد كحال وجوده
دون زائد عليه اه وفيه تسميح لان الواحد يكون مشبها بحال وجوده دون زائد عليه فالاولى جعل كما خبرا
لحذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أي وجيء بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في
الحكم ويصح جعل ما سماه واقعا على الواحد وجملة كان الخ صفتها وأصلها أفاده الصبان (قوله سواء
كان الكلام موجبا الخ) لا يعارضه قول المصنف فيما سوي غير نصب سابق في النفي الخ لانه في غير تكرار
المستثنى (قوله وهو المختار) أي في المتصل اما في المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى نحو ما قام
أحد الاحبار الاجلا الا فرسا ويجوز الابدال في واحد على لغة تميم (قوله فامرؤ بدل من الواو) أي
وعلى منصوب سكن وقفا على لغة ربيعة ولك عكسه اذا يتعين واحد للابدال (قوله حكم المستثنى الاول) أي
اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض كما مثله فان أمكن ذلك كله نحو على عشرة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين فقل
الحكم كذلك وان السكلى خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقرا بواحد لكن الصحيح ان كل عدد
مستثنى مما قبله فيكون مقرا بسبعة وطريق معرفته أن تجمع الاعداد الواقعة في المراتب الاربعة وهي

وهو قليل كما تقدم وأما ما قبله فيجب نصبه وذلك نحو ما قام أحد الازيد الا عمرا الا بكرة فزيد بدل من أحد وان شئت أبدلت غيره
من الباقيين ومثله قول المصنف لم يفوا الامرؤ الاعلى فامرؤ بدل من الواو يفوا وهذا معنى قوله وانصب لتأخير أي وانصب
المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجبا وان كان غير موجب فجاء بواحد منها معربا بما كان يعرب به لولم
تتكرر المستثنيات وانصب الباقي فمعنى قوله وحكمها في القصد حكم الاول أن ما تكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الاول
فيثبت له ما يثبت للاول

الاول والثالثة والخامسة وتخرج منها مجموع الاهداد الواقعة في المراتب التسعة وهي الثانية والرابعة والسادسة مثلاً وتسقط آخر الاهداد مما قبله ثم باقية مما قبله وهكذا فبقي فيهما فهو المراد (قوله من الدخول) أي ان كان الكلام منقياً واخرج ان كان موجبا لان الاستثناء من النسب اثبات وعكسه والمراد الدخول في النسبة الثبوتية واخرج منها فلا ينافي أن الاستثناء اخرج دائماً لان المراد به اخرج مما قبله اثباتاً ونقياً (قوله بغير) بالتنوين تنازعه كل من استثنى ومجروراً ومجرراً بحال من غير قصد للفظه (قوله ويعرب غير الخ) أي لفظاً وقد بينى على الفتح جواز في الاحوال كلها اذا اضيف للمبنى كافي التسهيل نحو مقام غير هذا ومنه قوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة في غصون ذات ارقال

بفتح غير لاضافتها الى أن وصلتها وأجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقاً لتضمنها معنى الاو اعلم أن أصل غير كونها صفة مفيدة لغاية مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة وتوغلها في الابهام لا تتعرف بالاضافة فلا يوصف بها الا نكرة كصالحا غير الذي كنا نعمل أو مشبهة لها كغير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم بأعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها فتعرف بها فلذا وصف بها المعرفة في الآية وأما الا فاصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نغياً واثباتاً فالتقاء في مطلق المغايرة حلت غير على الا في الاستثناء بها أي في المغايرة نغياً واثباتاً بالنظر للمغايرة ذات أو صفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنه مشغول بمجر الاضافة فجعل حقه من الاعراب على غير بطريق العارية ولذلك يجوز في تابعه مراعاة المعنى نحو مقام غير زيد وعمره بالرفع اذ المعنى مقام الازيد وعمره وهذا عند سيبويه من العطف على المحل أي محل مجرور غير الذي كان حقه لولا الاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالاً أو في الاصل وعند الشاوي بين على توهم وجود الاو يمنع في تابع ما بعد الا لجر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم استحقاقه أصلاً كما جازوا غير على الاحوال الاعلى في الوصف بها فتفيد المغايرة ذاتاً أو صفة بالنظر للنفي والاثبات لكن حل غير على الا كثر لان التصرف في الاسم أكثر منه في الحرف فلذلك تقع في جميع مواقع الا ولا تقع الا في موقعها الا بشرط كون موصوفها جمعاً نكرة أو شبههما كالوكان فيهما آله الا الله لفسدنا وقوله

لو كان غيري سليماً لسمي الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فالاصفة لغيري لأنه شبه جمع نكرة قال جماعة ولا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ويرد الآية لا متناهية فيهما معنى ولفظاً أما الاول فلانه يصير التقدير لو كان فيهما آله استخرج منهم الله لفسدنا فية تقتضي عدم الفساد مع التعدد اذ الم يخرج وهو باطل لترتبه على مجرد التعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكداً صالحاً للسقوط اذ من المعوم مغايرة الجمع للواحد أو الثاني فلان آله جمع منكرف في الاثبات فعمومه بدلي وشرط الاستثناء العموم الشمولي كذا في المعنى فان قلت قد جوز الزمخشري في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط كون آل لوط استثناء منقطعاً من قوم وهو نكرة في الاثبات قلت أجاب الدماميني بأن العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الأخرى انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة فأده الصبان ومن أمثلة سيبويه لو كان معنار جل الاز يدلنا مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله أيضاً فقد شرط ابن الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه * لعمراً أيبك الا الفرقدان

اصحته فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المثني الالف وقال الرضي مذهب سيبويه جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما أتاني أحد الاز يد بالرفع بدلاً أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تسكاهن البيت اه وما برعن المعنى من أن هموم آله بدلي الخ كلام افناحي للنظر فيه مجال لان عموم الجمع انما يكون بدلياً

من الدخول والخروج في قولك قام القوم الازيدا
الاعمر الا بذكر الجميع
مخرجون وفي قولك مقام القوم الازيدا الاعمر الا بذكر الجميع داخلون وكذا في قولك مقام أحد الازيدا الاعمر الا بذكر واستثنى مجروراً بغير معربا
* مما مستثنى بالانسيا (ش) استعمال بمعنى الا في الدلالة على الاستثناء لفاظ منها ما هو اسم وهو غير وسوى وسوى وسواء ومنها ما هو فعل وهو ليس ولا يكون ومنها ما يكون فعلاً وحرفاً وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكرها المصنف كلها فاما غير وسوى وسواء فكم المستثنى بها لجر لاضافتها اليه ويعرب غير بما كان يعرب به المستثنى مع الافتقار قام القوم غير زيد

السائق والقصر ومن العرب
من يفتح سنيها ويسا ومنهم
من يضم سنيها وقصر
منهم من يكسر سنيها ويسا
وهذه اللغة لم يذكرها المصنف

فلما أصبح الشر * فأُسي وهو عريان

ومن استعجالها من فوعة قوله

ولا ينطق الفحشاء من كان منهمو * اذا جلسوا منا ولا من سواننا

وقوله

فسوالت من فروع الاستداع وسوى العدوان من فروع الفاعلية ومن استعماها منصوبة على غير الظرفية قوله

لديك كفيلا بالمنى مؤمل * وان سواك من يؤمله يشقى فسواك اسم ان هذا تقرر بكلام المصنف ومنه سيبويه والجمهور انها لا تخرج عن الظرفية الا في ضرورة (٢١٠) الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك محتمل للتأويل (ص)

واستثنى ناصبا بليس
وخلا
وبعدا وبكون
بعدا
(ش) أى واستثنى بليس وما
بعدها ناصبا المستثنى فتقول
قام القوم ليس زيدا وخلا
زيدا بعدا زيدا ولا يكون
زيدا فى قولك ليس
زيدا ولا يكون زيدا
منصوب على انه خبر ليس
ولا يكون واسمه ضمير
مستتر والمشهور انه عائذ
على البعض المفهوم من
القوم والتقدير وليس
بعضهم زيدا ولا يكون
بعضهم زيدا وهو مستتر
وجو بار فى قولك خلا زيدا
وعدا زيدا منصوب على
المفعولية وخلا وعدا فعلان
فاعلهما فى المشهور ضمير
عائذ على البعض المفهوم
من القوم كما تقدم وهو
مستتر وجوبا والتقدير خلا
بعضهم زيدا وعدا بعضهم
زيدا ونه بقوله وبكون
بعدا وهو قيد فى يكون
فقط على أنه لا يستعمل
فى الاستثناء من لفظ
الكون غير يكون وانها
لا تستعمل فيه الا بعد فلا
تستعمل فيه بعد غيرهما من
أدوات النفي نحو لم ولن وما

ولم يبق الخ (قوله لديك كفيلا) أى عندك جود كفيلا الخ أو هو مجرور بالمراد أنت كفيلا (قوله
محتمل للتأويل) أى بانه ضرورة أو شاذو بعضهم لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجرح من ومنه سيبويه والجمهور انها
والعكس يرى انها تكون ظرفا غالبا وكثيرا قليلا وهذا أعدل المذاهب لعدم تكلفه فى بعض المواضع (قوله
بليس الخ) تنازعه استثنى وناصبا نظير ما مر وقوله بعدا حال من يكون لقصد لفظه والاستثناء بهذه الافعال
الخسة لا يكون الامع التمام والاتصال (قوله ولا يكون زيدا) أى لا تعد ولا تحسب فيهم زيدا فلا منافاة
بين استقباله بمعنى قاموا سم (قوله عائذ على البعض الخ) أى نظير قوله تعالى فان كنساء فان النون
عائذ على البعض المفهوم من كله السابق فان أولادكم يشمل الذكور والاناث والنون للاناث فقط وقيل
الضمير للولاد وأنشئه باعتبار الخبر وانما كان هذا هو المشهور لا طراذه فى جميع المواد بخلاف عوده الى
الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق كما قيل بكل أى ليس هو القائم زيدا وليس هو أى قيامهم
قيام زيدا فلا يطردان فى نحو القوم اخوتك ليس زيدا لعدم الفعل وشبهه كذا قيل وقيد يقال يتصيد من
الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كان يقال ليس هو أى المنتسب اليك بالاخوة زيدا وليس نسب اخوتهم
نسب زيدا نعم المصدر لا يؤدى مقصود الاستثناء من اخراج زيدا من القوم والخكم عليه بعدم القيام على
ما هو المختار وكذا يقال فى فاعلى خلا وعدا (قوله مستتر وجوبا) أى لان هذه الافعال محمولة على الاى
تألو المستثنى طى اليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالاظهار والفاعل لى يفصل بينهما فينوت الخ (قوله
وخلا وعدا فعلان) أى جامدان لوقوعهما موقع الانصب الاسم بعدهما على انه مفعول به لانها متعديان
بمعنى جاوزا ماعدا فتعد قبل الاستثناء أيضا كعدا فلان طوره أى جاوزه وفى القاموس انه يتعدى بنفسه
وبعنه ومعناه جاوز وترك وأما خلا فاصله لازم نحو خلا المنزل من أهله وقيد يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه
والترم ذلك فى الاستثناء لينصب ما بعدها كالذى بعد الا وحسن ذلك ان كل من خلا عن شئ فقد جاوزه
(قوله عائذ على البعض الخ) أى لا على الوصف أو المصدر على ما مر لكن اعترض الرضى هنا بانه لا يلزم من
مجاوزة البعض لزيد فى القيام مثلا ومجاوزة الكل له الذى هو المقصود بأجيب بان مرجع الضمير بعض منهم
فلا تتحقق مجاوزة الا بمجاوزة الكل وفيه نظر ظاهر وان المراد بالبعض من عدا المستثنى وان كان اطلاق
البعض على الا كثر قليلا وبحث الصبان عوده فيما عدا ليس ولا يكون للاسم السابق لكن التزم فيه
التدكير والافراد ليكون كالاستثناء بالا لجريانه كالثل مثل حبنا الزيدان فلا يرد تنظير الرضى كالا
يرد على عوده للوصف أو المصدر ثم الجلية من هذه الافعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أى قام القوم
حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب اقتران الحال الماضى بقولانه فى غير الاستثناء كما قاله أبو حيان
وقيل مستأنفة أى لم تتعلق بماقبلها فى الاعراب وان تعلقت به معنى فلا محل لها وصححه ابن عصفور تصريح
(قوله بسابقي يكون) أى بالذين سبقاها فى الذكر وهما خلا وعدا (قوله حرفا ج) أى يتعلقان
بما قبلهما من فعل أو شبهه فوضع مجرورهما نصب به كسائر حروف الجر وقيل لم يتعلقا بشئ تشبيها بالزائد
وانما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أى الجلة قبله فهى الناصبة له محلا على الاستثناء كما أن نصب
تمييز النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم اطراد الاول فى نحو القوم اخوتك خلا زيدا ولانها
لا يه بان معنى الافعال الى الاسماء بل يزىلانه عنها فاشبهها فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة
الاولى لا تتعلق بشئ ويرد الاول بما مر من نصيب الفعل من الكلام والثانى بان التعدية إيصال معنى الفعل
الى الاسم على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط ألا ترى ان انثناء الفعل فى نحو لم

أضرب

واجر بسابقي يكون ان ترد * وبعدا نصب وانجر او قيد

وان وما (ص)

(ش) أى اذ لم تقدم ما على خلا وعدا فاجر بهما ان شئت فتقول قام القوم خلا زيدا وعدا حرفا ج

ولم يحفظ عن سيبويه الجرهما وإنما حكاها الاخفش فن الجر بخلاف قوله **خلاف الله لأرجو سواك وإنما** * أعدت على شعبة من عيال كذا
ومن الجر بعدا قوله **تركنا في الحضيض بنات عوج** * عوا كف قد خضعن إلى النصور **أبحنا حبيهم قتلا وأمرنا** *
عد الشمطاء والطفل الصغير فان تقدمت عليهما ما وجب النصب بهما فقول قام القوم ما خلاز يدو ما بعدا زيدا فاعدا صديقه وخلو عدا
صاتها وفاعلها ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره زيدا مفعول (٢١١) وهذا معنى قوله وبعدا انصب هذا هو

المشهور وأجاز الكسائي
الجر بهما بعد ما على جعل
ما زائدة وجعل خلاو عدا
حرفي فتقول قام القوم
ما خلاز يدو ما بعدا زيدا
وهو قوله وانجرار قد يرد
وقد حكى الجرجي في الشرح
الجر بعد ما عن بعض
العرب (ص)

ومث جرافهم احرفان *
كهما ان نصبا فعلان

(ش) أي ان جررت بخلا
وعدا فهما حرفا جر وان
نصبتهما فهما فعلان
وهذا مما لا خلاف فيه
(ص)

ونحلا حاشا ولا نصب ما
رقيت حاش وحشا
فاحفظهما

(ش) المشهور ان حاشا
لان يكون الاحرف جر
فتقول قام القوم حاشا
زيد بجـ زيدا
الاخفش والجرحي والملازني
والبردد وجاعة منهم المصنف
الى أنهم مثل خلا فتستعمل
فعلا فت نصب ما بعدها
وحرفا فتجر ما بعدها
فتقول قام القوم حاشا
زيدا وحاشا زيدا وحكي

أضرب زيد الا يخرج به عن كونه مفعولا به والثالث بانه لا يلزم مساواتها لالا في جميع الوجوه ألا ترى أنهما
يجران وهما لا تجر **(قوله ولم يحفظ الخ)** ليس كذلك بل ذكر الجر بخلا **(قوله تركنا الخ)** ذكر
البيت الاول ليدل على أن القافية مجرورة فيتم الشاهد من الثاني والحضيض بمحمتين موضع بنات عوج
أي بنات خيل عوج جمع عوج وهو فرس مشهور عند العرب وعوا كف أي مقيمين خاضعين تأكل
منها النصور لا بطلان منعتها بحبيهم فقول أبحنا فقتلا تميز محمول عنه أو هو المفعول وحبيهم نصب بنزع الخافض
أي في حبيهم والشمطاء هي المرأة التي بخالط سواد شعرها بياض الشيب لكبرها والرجل أشمط **(قوله
وجب النصب)** أي لتعينهما بالفعلية لان ما المصدرية لا يليها حرف لكن يشكل عليه انها لا توصل
بفعل جامد كافي التسهيل وأنجب باستثناء هذين أو ان المنع في الجامد مسألة وهذا بالعرض وموضع ما
وصلتا نصب اتفاقا فليل على الظرفية وماوقية ثابت هي وصلتا عن الوقت أي قاموا وقت مجازتهم
زيدا وهو المفعول لانه كثير ما يحذف الزمان وينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما ينصب
غيره قاموا غير زيد وقال السباني على الحال وفيها معنى الاستثناء أي قاموا وأجاء زتهم زيدا أي مجاوزين
له وفيه انهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حاله تعرفه بالضمير المشتمل عليه **(قوله على جعل ما زائدة)**
ان قاه قيا على زيدا تمام بعض حروف الجر ففاسد لان ما لا تزد قبل الجر بل بعده نحو عما قبل فجا
رحمة أو سما فهو من السندوذ بحيث لا يحتج به **(قوله وحيت جوا)** متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله
فهما حرفان أي تثبت حرفيهما حيث جوا أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط على حدوا ولم يتدوا
به فسيقو لولا أنه جرى على اجازة الفراء شرطية حيث مجرودة من ما **(قوله كاهما)** الظاهر ان ما مصدرية
وصلت بجمله هما فعلان والكاف متعلقة بنسبة الجلة قبلها على أنها صفة لمصدر متصيف منها أي تثبت
حرفيهما حيث جوا بونا كشبوت فعليهما ان نصبهما أمل **(قوله تستعمل فعلا)** ويأتي في فاعلها ومحل
جائها ما صرى على المشهور وقال الفراء هي فعل لا فاعل له ولا مفعول ونصب ما بعده على الاستثناء بالحل على
الاول ينقل عنه ذلك في خلا وعدم امكانه فيهما **(قوله وحرفا فتجر)** وفي متعلقها ما صرى **(قوله حاشا
الشیطان)** ليس بنظم كما قد يتوهم وأبوالاصبع بفتح الهمزة فهو ملة ثم محجمة وانما أتى بحاشا كمالا
انما تستعمل في تنزيه المستثنى عن نقص كضرب القوم حاشا زيدا ولا يحسن صلى الناس حاشا زيدا
الا اذا أريد المبالغة في خسته كاهنا فكانها نزه المغفرة عن الشيطان لخسته وعما بعده لا لتحقا به **(قوله
ما حاشا فاطمة)** تبع الشارح ابن المصنف في جعل ما في الحديث مصدرية وحاشا استثنائية جامدة بناء على
أنهما من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه يقال قام القوم ما حاشا زيدا وليس كذلك بل مانافية
وحاشا فعل ماض متصرف متعد من قولك حاشيته أحاشيه اذا استثنيت على حد قوله

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشي من الاقوام من أحد

فهو من كلام الرازي أي انه صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ولم يستثن فاطمة بدليل ما في

جماعة منهم الفراء وأبو زيد انصارى والشيعة اني النصب بها ومنه اللهم اغفر لي ولان يسمع حاشا الشيطان وأبوالاصبع وقوله
حاشا قريشا فان الله فضلهم * على البرية بالاسلام والدين وقول المصنف ولا نصب ما بعدا ان حاشا مثل خلا في انها تنصب ما بعدها
أو تجر ولا تكن لا تتقدم عليهما كما تقدم على خلا فلا تقول قام القوم ما حاشا زيدا وهذا الذي ذكره هو الكثير وقد صحبها ما قبله في مسند
أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة وقوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا
 فانما نحور أفضلهم فعلا
 ويقال في حاشا حاش وحشا
 (ص) (الحال)
 الحال وصف فضلة منتصب
 مفهم في حال ككفردا
 أذهب
 (ش) عرف الحال بانه
 الوصف الفضلة المنتصب
 للدلالة على هيئة نحو فردا
 أذهب ففردا حال لوجود
 القيود المذكورة فيه وخرج
 بقوله فضلة الوصف الواقع
 عمدة نحو زيد قائم بقوله
 للدلالة على الهيئة التمييز
 المشتق نحو لله دره فارسا
 فانه تمييز لا حال على الصحيح
 اذ لم يقصد به الدلالة على
 الهيئة بل التعجب من
 فروسيته فهو لبيان المتعجب
 منه لا لبيان هيئته وكذلك
 رأيت رجلا راكبا فان
 راكبا لم يسق للدلالة على
 الهيئة بل لتخصيص الرجل
 وقول المصنف مفهم في حال
 هو معنى قولنا للدلالة على
 الهيئة (ص)
 وكونه منتقلا مشتقا *
 يغلب لكن ليس مستحقا
 (ش) الاكثر في الحال
 أن يكون منتقلا مشتقا
 ومعنى الانتقال أن لا تكون
 ملازمة للتصنيف بها نحو جاء
 زيد راكبا فراكبا وصف
 منتقل لجواز انفكاكه
 عن زيد بان يجيء ماشيا

معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما البيت فشاذ (قوله رأيت الناس الخ) الظاهر ان مفعول رأيت
 الثاني محذوف أي دوننا كما قاله الدماميني فالغاء تعليمية لهذا المحذوف أو تفرغ عليه أو أن جملة فانما الخ هي
 المفعول الثاني بزيادة الغاء على رأى الاخفش في نحو زيد قائم وقدرى فاما الناس فالغاء في جوابها وان
 بالكسر على كل حال وما قيل انها افتتح اذا كانت هي المفعول الثاني لطلب العامل لها ولا معلق له سهو ظاهر
 لان كونها مفعولا ثانيا في باب ظننت مما يوجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم لانها في الاصل خبر عن اسم
 ذات كإمر فكذا هذا وفعلا بفتح الغاء أي كراما بكسرها تجمع فعل (قوله حاش وحشا) ظاهره
 كالمثنى وشرح الكافية انها لغتان في حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل انها في التنزيهية وهو الاقرب
 لانها لا تكون حرفا باتفاق فتكون أقبل للتصرف مما يكون حرفا واعلم أن حاشا ثلاثة أقسام الاستثنائية
 وكونها فعلا متصرفا بمعنى استثنى وقدمنا والثالث التنزيهية أي الدالة على تنزيه ما بعدها عن نقص كحاش
 لله والصحيح أنها اسم لا فعل خلافا للسكوفيين بدليل تنوينها في قراءة ابن السكك حاشا لله وضافتها في قراءة
 ابن مسعود حاش الله كما اذ الله وسبحان الله وهل هي مصدر أو اسم فعل صرح ابن الخاجب بالثاني قال
 ومعنى حاش لله برى الله فاللام زائدة في الفاعل كهيئات هيئات لما توعدون وهو لا يظهر على قراءة الاضافة
 وفسرها الزمخشري ببراءة الله فتكون مصدرا مرادفا للتنزيه بدلا من اللفظ بفعله أي تنزيه الله كما يقال
 رعيال زيد والعامل فيه فعل من معناه كويج ويل والوجه أنها عند ترك تنوينها وادغامها بمنية لشبهها بحاشا
 الحرفية لفظا ومعنى وقد مر أن الشبه اللفظي مما يجوز البناء ولا يوجب به والله أعلم

(الحال)

الافصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير بأن يحذف من التأنيث فيقال حال حسنة ومنه قوله
 * اذا عجبتهك الدهر حال من امرئ * وألها بدل على واولجها عن أحوال وتصغيرها على حويلة
 مشتقة من التحول وهو التنقل (قوله في حال) بلاتنوين لان المضاف اليه منوى الثبوت أي في حال كذا
 وهو في محل جر باضافة مفهم اليه من اضافة الوصف لمفعوله على حذف مضاف أي مفهم معنى في حال أي ان
 قولك جاء زيد راكبا يفيد المعنى الذي في قولك جاء زيد في حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما
 سينكره الشارح (قوله بانه الوصف) المراد به ما دل على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة والمثلة المبالغة وأفعال التفضيل والمراد الوصف ولو تأويل بالتدخل الجملة وشبهها والحال الجامة
 لتأويل كل بالوصف المشتق (قوله الفضلة) المراد بها ما ليس ركنا في الاسناد وان توقف صحة المعنى عليه نحو
 وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا بعين واذ قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتصب) أي
 أصالة وفي مجر لفظه بالباء الزائدة بعد النفي كقوله

فارجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منتهىها

ولا يرد أن النصب حكم من أحكام الحال فاخذه في تعريفه يؤدى للدور لتوقفه على التصور والتصور على
 التعريف لانه يكفي في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور المستفاد من الحد وان
 قوله المنتصب خبر لمحذوف والجملة معترضة لا قيد في التعريف وهذا ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج
 به شيئا (قوله للدلالة على الهيئة) أي هيئة صاحبه وصفته وقت وقوع الفعل (قوله لبيان المتعجب منه)
 أي لبيان جنسه فهو بمعنى من البيانية لافي (قوله بل لتخصيص الرجل) أي المقصود منه ذلك وان كان
 فيه بيان الهيئة أيضا لكن بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد فقوله مفهم في حال أي قصد المخرج هذا (قوله
 لكن ليس مستحقا) فانه مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجبا في الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما
 للسكون فستحقا بفتح الحاء أو للحاء فبكسرها وامتعلقه حينئذ محذوف أي ليس مستحقا (قوله أن يكون

منتقلة) أي لانه مأخوذ من التحول وهو التثقل ومشتق لانه صفة لصاحبه في المعنى وهي لا تكون
الامشقة (قوله وقد تجب في الحال غير منتقلة) أي في ثلاث مسائل احداها كون عاملها مشعرا بتجدد
صاحبها كما بعد مثاله الاول ونحو خلق الانسان ضعيفا الثانية أن تكون مؤكدة امالها كما بعث حيا
أو لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ولمضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوفا الثالثة أن يكون
مفعولها السماع ولا ضابط لذلك كشال الشرح الاول ونحو قائما بالقسط أنزل اليكم الكتاب مفصلا (قوله
الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها حيوان معروف سمي به لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف
في الكلام زاد كذا في القاموس وقيل لانها في صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالابل ورجلها
كالنمر وقرنها وقوائمها وأظلافها كالبقرة وذنبها كالظبي والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم
كفي المصباح ويدلها بدل بعض منها وأطول حال من الزرافة كما في شرح الشذور وقيل من يديها يروى
يداه أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة وصفة لها لكون ال فيها جنسية قال الغزالي لما كانت
الزرافة ترعى الشجر وتقتات به جعل يداها أطول ليسهل عليها ذلك (قوله وجاءت به) أي ولدت له أمه
سبها العظام بفتح فسكون أو فسكون لكون في غير البيت أي تمتد القامة حسنها واللواء الية الصغيرة أي ان
عمامة كاللواء في الارتفاع والعلو على الرأس (قوله اذ المعنى مسعرا الخ) أي بفتح العين ان جعل مداخلها
من المفعول وهو الهاء الراجعة للبر مثلا وبكسر هاء ان جعل حالا من الفاعل وبكسر صفة لها أي كائنا بكندا
والمشتق المؤول به مأخوذ منه مع صفته ويصح كون مدببة أسوغة الوصف المقدر أي مدببته وبكندا خبر
والجملة حال وكندا يقال في ايدى يدا كائنة مع يدا ويد منه مع يد منك ومن هذا يعلم أن قول المصنف
وفي مبدى تأول عام بعد خاص لان السمع من المؤول (قوله أي مناجزة) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف
لضمير المشتري المعلوم من السياق أي مقابضة ويصح قراءته بفتح الجيم مع تاء التانيث على انه مصدر فيؤول
باسم الفاعل (قوله أي مشبه بالاسد) الاسد على هذا مستعمل في حقيقته والتجوز انما هو بخلاف
الكاف أما على قول التوضيح كز يد أسدا أي شجاعا فيجاز لغوى بناء على مذهب السعد من تجوز
الاستعارة في مثله (قوله لظهور تأويلهما بمشتق) مثلها مبادل على ترتيب كادخلوا جارا رجلا أو رجلا
رجلين أي مرتبين وضابطه أن يذكرا المجموع أو لآثم بفصل بينهما مكررا والمختار ان كلا منهما نصب على
الحال وان كانت الحال هي مجموعهما لكون لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جعل في أجزائه
كأمر في حلوا مض وجعل ابن جنى الثاني صفة بتقدير مضاف أي رجلا ذارجل أو مفارق رجل
واستحسن بعضهم عطفه على الاول بتقدير الفاء اذ لا يعطف لفظا بغيرها وقال الرضى وقد يعطف بضم اه
ومن العطف لفظا دخلا الاول فالاول أي مرتبين لان هذا فاته الاشتقاق والتشكيك أيضا تأوله بهما فهذه
مع ما في المتن أربع مسائل تقع في الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشتق بالانكاف وبقى ست مسائل
لا يظهروا تأويلها بالانكاف وهي كونها موصوفة نحو قرآنهم بيا فتمثل لها بشراسو يابناء على ان تمثل
بمعنى تشخص أما على انه بمعنى تصور فنصب بشراسقاط الباء لا الحال لان التصور في حال الملكية
لا البشرية قاله اللقاني والفرق بين هذه وبين مدا بكندا ويدلها مع ان الشكل موصوف ان المقصود هنا
الصفة وحدها وذكرا مقابلهما تمهيدا وتوطئة لها ولذلك تسمى حالا موطئة كالخبر الموطئ في بل أنتم قوم
تجهلون والحال في مدا الخ مجموعهما كما مر أو كونها دالة على عدد نحو فتم ميقا تبه أربعين ليلقة وعلى
طور فيه تفضيل بالاضاد المحجمة كهذا بسرا أطيب منه رطبيا أو نوعا لصاحبها كهذا مالك ذهبيا أو فرعاه
كهذا حديدك خاتما وتندحتون الجبال بيوتا وأصله كهذا خاتمك حديدا أسجد لمن خلقت طينافه

وقوله وجاءت به سبط
العظام كأنها * عمامته
بين الرجال لواء فسيما
وأطول وسبب أحوال
وهي أوصاف لازمة وقد
تأني الحال جامدة ويكثر
ذلك في مواضع ذكر
المصنف بعضها بقوله (ص)
ويكثر الجود في سحر وفي
* مبدى تأول بالانكاف
كبه مبادلها يدايد *
وكز يد أسدا أي كاسد
(ش) يكثر محي الحال
جامدة ان دلت على سحر
نحو به مدا بدرهم فدا
حال جامدة وهي في معنى
المشتق اذ المعنى به سحر
كل مد بدرهم ويكثر
جودها أيضا فيمادل على
تفاعل نحو به يدايد أي
مناجزة أو على تشبيهه نحو
كز يد أسدا أي مشبهها
لا سفيدا وأسد جامدان
وصح وقوعهما حالا لظهور
تأويلهما بمشتق كما تقدم
والى هذا أشار بقوله وفي
مبدى تأول أي يكثر محي
الحال جامدة حيث ظهر
تأويلها بمشتق وعلم بهذا
وما قبله ان قول النحويين
ان الحال يجب أن تكون
منتقلة مشتقة معناه ان
ذلك هو الغالب لانه لازم
وهذا معنى قوله فيما تقدم
لكن ليس مستحقا (ص)

والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تشكيكه معنى كوحده اجتهد (ش) مذهب جمهور النحويين ان الحال لا تكون

الانكسرة وان ماورد منها
معرفا لفظا فهو منكسر معنى
كقوله لم جاؤا الجاء الغفير
وأرسلها العراك واجتهد
وحده وكلمته فاه الى في
فالجماء والعراك ووحده
وفاه أحوال وهي معرفة
الغظا لكتنها مؤولة بنكسرة
والنقد رجاؤا جميعا وأرسلها
معتركة واجتهد منفردا
وكلمته مشافهة وزعم
البغداديون ويونس انه
يجوز أن يعرف الحال مطاوعا
بلا تأويل فأجازوا جاء زيد
الراكب وفصل الكوفيين
فقالوا ان تضمنت الحال
معنى الشرط صح تعريفها
والا فلا مثال ما تضمنه من معنى
الشرط زيد الراكب
أحسن منه الماشي فالراكب
والماشى حالان وصح
تعريفهما بالتأويلهما بالشرط
اذ التقدير زيد اذا ركب
أحسن منه اذا مشى فان
لم يتقدم بالشرط لم يصح
تعريفها فلا تقول جاء زيد
الراكب اذ لا يصح جاء
زيدان ركب (ص)
ومصدره منكرا لا يقع
بكثرة كبغثة زيد طلع
(ش) حق الحال أن يكون
وصفا وهو بادى على معنى
وصاحبه كقائم وحسن
ومضروب فوقه مصدر
على خلاف الاصل اذ لا دلالة
فيه على صاحب المعنى وقد
كثر جىء الحال مصدر
نكسرة ولكنه

لا تأويل أصلا لما فيها من التكاف واختلاف الاربعة الاولى ولهذا كثر وقوعها دون هذه وقال ابن
الناظم تبع الشرح الكافية يجب تأويل الجميع أى مقروأعربا ومتصفا بصفات البشر من استواء الخلق
ونحوها ومعدودا ومطورا بطور البشر والرطب ومنوعا ومضنوعا ومتأصلا وفيه تكاف وجعل الموضح
السعر من القسم الثانى ليكون المصنف متعرضا للقسمين ف قوله رفيعا أى تالفا عطف مغاير لا عام لكن
فيه أن تأويلها ظاهر بلا تكاف فالاولى مامر (قوله الانكسرة) أى لان الغالب تعريف صاحبها فلو
عرفت مع كونها مشتقة لتوهم انها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الاعراب وحل غير الغالب عليه (قوله
وان ماورد) أى عن العرب لان تعريفها مامر كقوله الشاطبي (قوله الجاء) بفتح الجيم وشد الميم
معدودا كحمر من الجموم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى حبا جاء أى كثيرا وأنشأه لانه صفة المؤنث أى
الجماعة الجاء أى الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر أى الساترين لكثرتهم وجه الارض وحذف
التاء منه وان كان فعيل بمعنى فاعل تجب فيه المطابقة لانه قد يحذف على فعيل بمعنى مفعول فى استواء المذكر
والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع ويقال أيضا جاء جماء غفيرا بالتنكير والموجاء الغفير وجه الغفير
بالإضافة والجم الغفير كفى الصحاح والقاموس فلا نظير لما قيل لا يذكرون الغفير إلا مع الجاء بالمبالغة (قوله
وأرسلها العراك) أى فى قول الشاعر

فأرسلها العراك ولم يندرها * ولم يشغق على نغص السخال

والضمير فى أرسلها للابل أو الخيل أو الاتن أى أرسلها للشرب معتركة ولم يندرها أى لم يمنعها عن ذلك
ونغص السخال أى تنقصها من مداخلتها فى بعضها وازدحامها على الماء فيتسكبر ويغص عليها فلا تتم
الشرب (قوله واجتهد وحده) هو مصدر وحده بمحذو حاء كوعده يدعو عدا اذا انفرد فلذلك أول
بمنفردا من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو فى ذلك حال من الفاعل قطعوا كذا فى نحو رأيت زيدا وحده
عند سيبويه لان المصادر انما تنحىء أحوال من الفاعل غالباً فاهاء مفعوله محذوف الجار أى حال كونه
مشفردا به أى برؤيته وذلك جعله اسم مصدر لا وحده بالهمز أى أفردته مؤثرا باسم الفاعل فاهاء مفعوله بلا
حذف أى حال كونه موحده أى مفردة بالرؤية وأجاز المبرد كونه حالاً من المفعول وأوجه ابن طلبة
وضعف (قوله فاه الى فى) ما ذكره الشارح من أن فاه محال أحد أقوال والى للتبيين كهيى فى سقيالك فلا
تعلق بشئ كقوله السماء منى واستظهر السبان انها صفة لغاه كفى مدا بكندا أى السكائن الى فى أى الموجه
اليه اه وهذا من الجماد المؤول بالمشتق والمؤول به مجموع فاه الى فى دلالاته على التفعّل كفى يدا بيد أى
مشافهة لكن انتفى فيه الاشتقاق والتنكير كادخلوا الاول فالاول وقيل ان فاه نصب بمحذوف هو الحال
أى جاءه فاه فتاب عنه فى الحالية وقيل غير ذلك وبروى فوه الى فى فالحال الجملة قال فى التسهيل ولا يقال
قياسا على ذلك جاورته منزله الى منزلى وناضلته قوسه الى قوسى خلافا لشام لخروجا عن القياس بالتعريف
والجود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا ينبغى جوازها عند بقية الكوفيين لانه عندهم
مفعول محذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقس اه دما ميني (قوله معتركة) الاولى معاركة
لانه اسم فاعل العراك وقيل العراك مفعول مطلق والحال عامله المحذوف أى تعارك العراك أو عامله أرسلها
على حذف مضاف ولا حال أى أرسلها إرسال العراك (قوله مشافهة) امام مصدر وأسم فاعل كما صرفى
مناجزة (قوله مطلقا) أى تضمن معنى الشرط أو لا قياسا على الخبر وعن ماسمع مننه (قوله يقع بكثرة
الح) كلامه يشترط بأن وقوع المصدر المعرف حالا فليحل وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كجاءت الخيل
بعداد وزن حذام فبدأ علم جنس على التفرق ومعرف بالجنسية كما أرسلها العراك والصحيح انه مؤول

ليس بمقيس لجيئته على خلاف الاصل ومنه زيد مطلع بغتة فبغتة مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير زيد مطلع باغتاهذا مذهب
سيبويه والجمهور ومذهب الاخفش والمبرد الى انه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير مطلع زيد ببيت بغتة فيميتت سيبويه
هو الحال لا بغتة ومذهب الكوفيون الى انه منصوب على المصدرية كما ذهب اليه لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو مطلع لئلا يؤوله
بفعل من لفظ المصدر والتقدير في قولك زيد مطلع بغتة زيد بغت بغتة فيؤولون مطلع بغتة (ص)

ولم ينسكروا بالاذوالحال ان * لم يتأخر أو يخصص أو بين من بعد نفى أو مضاهيه كذا * يدع امرؤ على امرئ مستسهلا
(ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفة ولا ينسكروا في الغالب الا عند وجود (٢١٥) مسوغ هو أحد أمور منها أن يتقدم

الحال على النكرة نحو فيها
قائم رجل وكقول الشاعر
وأشده سيبويه
وبالجسم مني بينا لوعته
شعوب وان تستشهدي
العين تشهد
وقوله
ومال من نفسي مثلها لآثم
ولا سد فكري مثل ما ملكت
يدي
فقال حال من رجل بينا
حال من شعوب ومثلها
حال من لآثم ومنها أن
تخصص النكرة بوصف
أو باضافة مثال ما تخصص
بوصف قوله تعالى فيها
يفرق كل أمر حكيم أمرا
من عندنا وقول الشاعر
نجيت يارب نوحا واستجبت
له
في فلك ماخر في السيم
مشحونا
وعاش يدعو بآت مبيته
في قومه ألف عام غسير
خسينا
ومثال ما تخصص بالاضافة

بنكرة مشتقة كأي المسكر أي متبددة ومعتركة (قوله ليس بمقيس) أي عند سيبويه والجمهور لان الحال
نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطرد فكذلك ما عناه وقد يقال غاية ما في ذلك اطلاق المصدر على الوصف
مجازا ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه والمجاز لا يحرف فيه
اللهم الا أن يكون مبنيا على اشتراط ورود شخص المجاز وأن هذا اصطلاح للنحاة غير اصطلاح البيهانيين
لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا كما نقل عن المبرد أي سواء كان نوعا كجاء زيد بسرعة أم لا
كما طراده خبر فان الحال أشبه به من النعت بدليل انك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبرا عن صاحبها
لنسكبرها وتعريفه ولا كذلك النعت والكثرة ما ورد منه (قوله حق صاحب الحال) أي لانه مبتدأ في
المعنى وهو لا يكون في الغالب الا معرفة أو نكرة بمسوغ (قوله منها أن يتقدم الحال) أي فالتقديم هو
المسوغ لكون صاحبها نكرة قياسا على المبتدأ اذا قدم خبره بناء على ان المسوغ هو التقديم (قوله
شعوب) كقعود بمهمة فمهمة مصدر شحوب جسمه من باب فعد اذا تغير ويقال شحوب شعوب به كسهل
سهولته وهو مبتدأ خبرها الجسم ومعنى صفة للجسم وبيننا حال من شعوب أي على مذهب سيبويه من مجيء الحال
من المبتدأ وفيه حينئذ الشاهد ما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستنكر في الخبر ولا شاهد
فيه اذن وكذا المثال قبله وجملة لوعته بكسر التاء خطابا للمؤنث معترضة وجواب لو محذوف أي لرجتي (قوله
فيها يفرق الخ) أي فأمر حال من أمر الاول لتخصيصه بالوصف بحكيم أي محكم والامر الاول واحد
الامور والثاني واحد الامر ضد النهي أي حال كونه مأمورا به من عندنا كذا أعربه النظم وابته مع
قوله بما تمنع الحال من المضاف اليه الا بشرطه وهو مفعول هنا فالاولى كما قاله ابن هشام انه حال من كل
أو من الضمير في حكيم أو من فاعل أنزلناه أي حال كوننا أمرا من مفعوله أو مفعول به لمنذر أو
مصدر معنوي ليفرق أي يؤمر أو مفعول لاجله اه وقد يجاب عن الناظم بان المضاف هنا كالجاء في صحة
الاستغناء عنه من حيث ان لفظ كل بمعنى الامر لانها بحسب ما نضاف اليه فيسوغ مجيء الحال منه أفاده
الفارسي وزكريا (قوله في فلك) بضمين وماخر بكسر المهملة صفة له وهو الذي يشق البحر بسيره
ومنه وثرى الفلك فيه مواخر واليم البحر والشاهد في مشحونا أي ملأ حيث وقع حالا من فلك مع انه نكرة
لتخصيصه بالوصف (قوله ماخر) بضم المهملة أي ما قدر وحى بمعنى حاية نائب فاعله وواقيا حال منه
ومن موت متعلق بواقيا (قوله لتقدم النفي) وفيه مسوغ آخر وهو اقترانها بالواو الحالية لانها من
المسوغات كقوله تعالى أو كالذي مر على قرية وهي خاوية (قوله خلا للزحشري) أي في جعله الجلة
صفة لقربة في نحو ذلك والواو بينهما لتأكيدها التصاق الصفة بالموصوف في المعنى وان فصلت بينهما بالفظا

قوله تعالى في أربعة أيام سواء للسائلين ومنها أن تقع النكرة بعد نفى أو شبهه وشبه النفي هو الاستفهام والنهي وهو المراد بقوله أو بين
من بعد نفى أو مضاهيه فثال ما وقع بعد النفي قوله

ماخر من موت محي واقيا * ولا ترى من أحد باقيا

ومنه قوله تعالى وما أهلكتنا من قرية الا وهما كتاب معلوم فلها كتاب جملة في موضع الحال من قرية وضح مجيء الحال من النكرة
لتقدم النفي عليها ولا يصح كون الجملة صفة لقربة خلا للزحشري لان الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضا وجود الامانع من ذلك
اذ لا يعترض بالابن المصنف والموصوف ومن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الاخفش في المسائل وأبو علي الفارسي في النكرة ومثال ما وقع

بعد الاستفهام قوله **يا صاح هل حم عيش باقيا فترى** * لنفسك العذر في ابعادها الاملا **ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف**
لا يبع امرؤ على امرئ مستسهلا وقول قطري بن الفيجاء لا يركنن أحدا الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحام واختار بقرنه ثابا
 مما قل مجيء الحال فيه من النكرة بلا (٢١٦) مسوغ من المسوغات المذكورة ومنه قولهم صرت بماء قعدة

(قوله بعد الاستفهام) أي انكاريا أو غيره على الاظهر (قوله يا صاح) من ضم صاحب على غير قياس
 لكونه غير علم وباقيا حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكار أي فلا ترى (قوله مستسهلا)
 أي للبغي (قوله قطري) بفتح القاف والطاء المهملة نسبة الى موضع يدعى قطرا بين البحرين وعمان
 والفيجاء بضم الفاء ممدودا وقطري هذا خارجي مكث عشرين سنة يقاتل الحجاج وغيره وسلم عليه
 بالخلافة ثلاث عشرة سنة ثم قتل سنة ثمانية وسبعين من الهجرة كما في العيني وصرح الشارح باسمه رداعلي
 ابن المصنف حيث نسب البيت للطرمح بكسر تين وشد الميم آخره مهمة (قوله الى الاحجام) بتقديم الحاء
 المهمة على الجيم وعكسه مصدر أحجم كذلك اذا تأخر والوغي بالمججمة الحرب والحام بكسر المهملة
 وتخفيف الميم الموت ومتخوفا حال من أحد وبقي من المسوغات كون الحال جلة مع الواو كما مر لانها ترفع
 توهم النعتية وكون الوصف بها على خلاف الاصل لجودها نحو هذا خاتم حديد وكون النكرة مشتركة
 مع معرفة أو نكرة مخصوصة في الحال نحو هذا نزيد ورجل أورجل صالح وامرأة منطلقين (قوله بلا
 مسوغ) هو مقبس عند سيبويه لان الحال انما دخلت لتقييد العامل فلامعنى لاشترط المسوغ في صاحبها
 وقصره الخليل ويونس على السماع (قوله قعدة) بكسر القاف أي مقدار قعدته (قوله مائة بيضا) بكسر
 الباء حال من مائة لا تميز لان تمييز المائة يجب كونه مفردا مجرورا باضافتها اليه تصریح (قوله وسبق حال)
 مفعول مقدم لأنوا هو مصدر مضاف لفاعله وما مفعوله وجلة جر صلتها أي منعوا ان يسبق الحال على صاحبها
 المجرور بالحرف وكذا بالاضافة لكن هذا مجمع عليه فلا يجوز تقديم مصدر عا في عرفت قيام زيد مسرعا اجابا
 وكذا لا يمنع تقديمها اذا كانت محصورة فيها نحو وما نرسل المرسلين الامشيين أو كان صاحبها منصوبا
 بكان أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو كان ضميرا متصلا بصفة أو كالقاصدك صائلا زيدا أو بصفة حرف مصدرى
 كما عني أن ضر بت زيدا أو ديا ويجب تقديمها على صاحبها المحصور كما جاء ركبا الا زيد والمضاف الى
 ضمير ملابسها كما زار هذا أخوها (قوله وذهب الفارسي الخ) محل الخلاف اذا كان حرف الجر
 أصليا أما الزائد فتقدم عليه اتفاقا كما جاء ركبا من رجل (قوله شيان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان
 وقوله حالان أي مترادفان لان صاحبهما واحد وهو الياء ويجوز جعل الثانية حالا من الضمير في هيان
 فتكون متداخلة (قوله فان تلك ذواد) بالذال المججمة جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة الى
 الاشرة وفرغا بكسر الفاء وفتحها مع سكون الراء آخره مججمة من قولهم ذهب دمه فرغا أي هدر الم يطلب
 بشاره وحبال اسم ابن أخي الشاعر (قوله عملة) أي عمل الحال أي العمل فيه وهو نصبه بان كان المضاف
 مما يعمل عمل الفعل وقيل الضمير للمضاف اليه أي اذا اقتضى المضاف العمل في المضاف اليه من حيث انه
 كالفاعل لا من حيث الاضافة وانما اشترط أحد الامور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند
 الجمهور كالنعت والمنعوت وصاحبها اذا كان مضافا اليه معمول للمضاف وهو لا يعمل في الحال الا اذا أشبه
 الفعل بان كان مصدرا أو صفة وحيفئذ فالقاعدة موقوفة فان كان المضاف جزأ أو كالجزء للمضاف اليه صار
 هو كانه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكاه فيصح توجه عامله للحال بخلاف غير ذلك وذهب سيبويه الى
 جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لانه أشبه بالخبر من النعت وعامل الخبر غير عامل صاحبه وهو المبتدأ
 على الصحيح ومقتضى ذلك صحة مجيء من المضاف اليه مطلقا في خبر ثم رأيت في الصبان التصريح به (قوله

رجل وقولهم عليه مائة
 بيضا وأجاز سيبويه فيها
 رجل قائما وفي الحديث
 صلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قاعدا وصلى
 وراءه رجال قياما (ص)
 وسبق حال ما بحرف جر قد
 أبوا ولا أمنعه فقد ورد
 (ش) مذهب جهور
 النحويين أنه لا يجوز
 تقديم الحال على صاحبها
 المجرور بحرف فلا تقول
 في صرت بهند جالسة
 صرت جالسة بهند وذهب
 الفارسي وابن كيسان وابن
 برهان الى جواز ذلك
 وتابعهم المصنف لورود
 السماع بذلك ومنه قوله
 لأن كان برد الماء هيان صاديا
 * الى حبيبها انها حبيب
 فهيان وصاديا حالان من
 الضمير المجرور بالي وهو
 الياء وقوله
 فان تلك ازواد أصبين
 ونسوة
 فان يذهبوا فرغا يقتل
 حبال
 ففرغا حال من قتل وأما
 تقديم الحال على صاحبها
 الذي في النصيب لا يجوز
 جاء من كاريه وصرت
 مجردة هذا (ص)

ولا يجوز حالان المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله أو كان جزءا له أو ضمينا * أو مثل جزئه فلا تحيها اليه
 (ش) لا يجوز مجيء الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف مما يصح عمله في حال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل
 فتقول هذا ضرب هند مجردة وأهيجني قيام زيد مسرعا ومنه قوله تعالى

اليه صر جمعكم جيها ومنه قول الشاعر
تقول ابنتي ان انطلقك واحدا * الى الروح يوما تاركى لا أباليا
وكذلك يجوز مجي الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه منه فمثال ما هو
جزء من المضاف اليه قوله تعالى ونزعهما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الضمير المضاف اليه صدور والصدور جزء من المضاف
اليه ومثال ما هو كجزء من المضاف اليه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا خافيا حال من
إبراهيم والملة كجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنها فلو قيل في غير القرآن أن اتبع إبراهيم حنيفا لصح فان لم يكن
المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل جزئه لم يجوز (٢٦٧) مجي الحال منه فلا تقول جاء غلام

هذه ضاحكة خلافا للغارسي
وقول ابن المصنف رحمه
الله تعالى ان هذه الصورة
ممنوعة بلا خلاف ليس
بجيد فان مذهب الغارسي
جوازها كما تقدم ومن
نقله عنه الشريف أبو
السعادات ابن الشجري
في أماليه (ص)

والحال ان ينصب بفعل
صرفا
أو صفة أشبهت المصرفا
بما في تقديمه كمسرها
ذا راحل ومخاضا زيدا
(ش) يجوز تقديم الحال
على ناصبها ان كان فعلا
متصرفا أو صفة أشبهت الفعل
المتصرف والمصدراد بها
ما تضمن معنى الفعل
وحروفه وقبل التأنيت
والثنائية والجمع كاسم
الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة فمثال تقديمها
على الفعل المتصرف مخلصا
زيدا فعلا فعلا متصرف

اليه صر جمعكم) مصدر مجي بمعنى الرجوع والقياس فتح جيمه لان مضارعه مكسور العين مع صحة لامة
فقياسه في المصدر الفتح وفي الزمان والمكان الكسر (قوله تقول ابنتي الخ) واحدا حال من الكاف
المضاف اليها المصدر الروح بفتح الراء الخوف والمراد سببه وهو الحرب وتاركى خيران مضاف للمفعول الاول
وجلة لا أباليا مفعوله الثاني لانه بمعنى مصيري وخبر لا محذور أي موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ)
وأضافا للملة لا تفارق الشخص كالا يفارقه جزؤه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لأبيه في شرح
التمثيل (قوله صرفا) بشد الراء صفة لفعل أي بان يتغير من الماضي مثالا الى غيره (قوله أشبهت المصرفا)
أي الفعل المتصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أي ولو مقترنة بالواو عند الجمهور خلافا للغارسي (قوله أو صفة
الخ) مثلها المصدر النائب عن فعله كمجرد اضرب باز يدا وقد يعرض للمتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كقترانه
بلام ابتداء أو قسم كان زيدا ليقوم طائعا ولأصبرن محتسبا أو كونه صلة لحرف مصدرى نحو ذلك أن تقتل
قاعدا أو صلة لال كانت المصلى فذا فلا يقدم الحال في شيء من ذلك لان اللام لها المصدر ومعمول الصلة لا يقدم
(قوله وقبل التأنيت الخ) أي قبول لا غير مقيد بشئ ليصح اخراج أفعال التفضيل فانه انما يقبل ذلك مع ال
أو الاضافة لا مطلقا وفيه أن فعلا بمعنى مفعول انما يقبل ما ذكر اذا لم يجز على موصوف لا مطلقا مع جواز
تقديم الحال عليه فلهذا مستثنى صبان (قوله مخلصا الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ (قوله كفاعل
التفضيل) مثله اسم الفعل كزال مسرها (قوله مستقرا) حال مؤكدة لعاملها وهو في هجر كما قاله ابن قاسم
وهو صريح في أن المراد به الاستمرار العام اذ هو المفهوم من الضرف وقيل خاص أي غير متحرك فهو حال
مؤسسه على حد فلهذا آراء مستقرة عنده لان العام يجب حذقه لكن حقق بعضهم أن محل وجوب حذف العام
اذا كان له معمول يقوم مقامه والاجاز ظهوره وهذا هو المتعين اذا شك في صحة هذا ثابت هذا حاصل مثلا
أفاده الصبان أي وما هنا كذلك لان الظرف في المثال معمول للخبر المحذوف لا مستقرا في الآية لراه (قوله
وهو ما تضمن الخ) أي لفظ تضمن فليس المراد بالمعنوى هنا ما قابل اللفظي كالا ابتداء والتجرد فان ذلك
لا يعمل في الحال أصلا ادلا يعمل الالرفع وما ذكره المثلن والشارح من العوامل المتضمنة ما ذكر خمسة
الظرف والجور والاشارة وحرف التمني والتشبيه وبق حرف الترجي كاعل زيدا أمرا قادم والتثنية كها أنت
زيد راكبا فرا كبا حال من زيد أو من أنت على رأي سيبويه والعامل فيه ها لتضمنها معنى أنه
والاستفهام المقصود به التعظيم * كما جار تاما أنت جارة * بناء على أن جارة حال لا تميز والنداء نحو
يا أيها الرجل قائما وعاشرها أما نحو ما علمنا فعلم بناء على تقديره مهمال كراخذ في حال علم فالحال كور عالم فعلم

وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة
(٢٦٨ - (خضري) - اول)
له مسرعا ذرا حل فان كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجوز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا ما أحسن
زيدا لان فعل التهج غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله وكذلك ان كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كفاعل
التفضيل لم يجوز تقديمها عليه وذلك لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلم يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله فلا تقول زيدا ضاحكا
أحسن من عمر وبل يجب تأخير الحال فتقول زيدا أحسن من عمر وضاحكا (ص)
وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخر ان يعمل
(ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الاشارة

أسدوز يدي الدار أو عندك قائما فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها فلا تقول مجردة تلك هند ولا أميرا ليت زيدا أخوك ولا راكبا كأن زيدا أسدا وقد ندرت تقديمها على عاملها الظرفي نحو زيد قائما عندك والجار والمجرور نحو سعيد مستقرا في هجر ومنه قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه في قراءة من كسر التاء وأجازه الاخفش قياسا (ص) ونحو زيد مفردا أنفع من * عمر ومعانا مستعجلا ن

ي

(ش) تقدم ان أفعال التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة واستثنى من ذلك هذه المسئلة وهي ما اذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فانه يعمل في حالين احدهما متقدمة عليه والاخرى متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما أحسن منه قاعدا وزيد مفردا أنفع من عمرو ومعانا فقائما ومفردا منصوبان بأحسن وأنفع وهما حالان وكذا قاعدا ومعانا وهما منذهب الجمهور وزعم السيرافي انهما خبران منصوبان

حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فلا تقدم الحال في شيء من ذلك على عاملها لضعفه قال الصبان ويظهر ان من ذلك ان رأى ولكن اه وفي الكرخي على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعا ما قد يؤيده هذا وفي المعنى المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس بالزام عند سيبويه ويشهد له أعجبي وجه زيد متبهما وصوته قارنا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وفي قوله * لمية موحشاطل * عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء وفي ان هذه أممتكم أمة واحدة وأن هذا صراطي مستقيما عمل فيها حرف التثنية والاشارة وفي صاحبها ان وفي قوله * ها بيننا ذاصريح النصيح فاصغله * عمل فيها التثنية وفي صاحبها غيره ولا كأن تمنع أن موحشاحال من طلل بل من ضميره في الظرف ليكون حالا من المعرفة وأما البواقى فلا اتحاد موجود فيها تقدير اذ المعنى أشير الى أممتكم الى صراطي وتنبه لصريح النصيح أي فالعامل في الحقيقة الفعل الذي أشير اليه بهذه الادوات كالمعنى وأترجى وفعل الشرط في اما فاستناد العمل اليها ظاهري فقط وأما مثالا الاضافة فصلا جية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف اليه كأنه معمول الفعل وعلى هذا فالشرط عند الجمهور للاتحاد تحقيقا أو تقديرا اه ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتداء لان الابتداء لا يصلح عاملا في الحال لضعفه فيحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك قال الرضي وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة تلجئ اليه (قوله) وأحرف التثنية والتشبيه جمع الاحرف لان التشبيه كأن والكاف قد كرا الجر عام بعد خاص (قوله) وقد ندرنا (خ) أي فإورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين وقاسه الفراء والاخفش مطلقا ورجحه في الجامع والسكوفيون ان كان صاحبها ضميرا كانت قائما في الدار وقيل ان كانت الحال ظرفا قوي تقديمها والاضعف ورجحه في التسهيل وضابط المسئلة أن يكون الظرف خبرا مؤخرًا والحال بينه وبين المبتداء كما رأيت أما تقدم الحال على الجملة كقائما زيدا في الدار فممتنع اجتماعا كما في شرح الكافية ومعه اذا تأخر الخبر كالمثال فان تقدم بعد الحال كقائما لك أي وأصح جاز عند الاخفش وأجازه ابن برهان اذا كانت الحال المتقدمة ظرفا نحو هذا لك الولاية لله الحق فالعامل في الحال ظرف وهو لله وتقدمت على الجملة لكونها ظرفا (قوله في قراءة من كسر التاء) هو الحسن البصري وهي شاذة فطويات حال متوسطة بين عاملها الظرفي الواقع خبرا وهو يمينه وبين مبتدئه وهو السموات أي والسموات كائنة بيمينه حال كونها طويات وصاحب الحال اما السموات أو ضميرها في الخبر ورد المانعون ذلك بان السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والتقدير والارض جميعا مقبوضة له والسموات حال كونها طويات بيمينه والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله يوم القيامة (قوله) ونحو زيد (خ) مبتدأ خبره مستعجلا ويمن بالكسر أي يضعف وأصله يوهن حذف الواو لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة ونحو مضاف وجملة زيد مفردا الى قوله معانا مضاف اليه لقصد لفظها ولا حاجة الى تقدير قول محذوف وهذا في قوة الاستثناء من قوله * أو صفة أشبهت المصير فاه * كما بينه الشرح (قوله) وهما حالان (قوله) فقام حال من الضمير في أحسن وقاعد حال من الضمير المجرور ومن العامل فيهما أحسن (قوله) منصوبان بكان (خ) صريح في ان كان ناقصة والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي انها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة ويردها أن فيه تكافضا رتبة أشياء اذا وكان واسمها أوفاعلها أولا وثانيا يلزم عليه اعمال أفعال النصب في اذامع تقدمها عليه فيعق في مثل ما فر منه الآن يجب بالتوسع في الظرف دون الحال (قوله) زيد اذا كان (خ) أي يؤتى باذا للاستقبال وبأذا الماضي (قوله)

بكان المحذوفة والتقدير زيد اذا كان قائما أحسن منه اذا كان قاعدا وزيد اذا كان مفردا أنفع من عمر واذا كان معانا ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال التفضيل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا تقول زيد

أحسن منه قائما قاعدا (ص) والخال قبيح عذاته عدد * لمرد فاعلم وغير مفرد (ش) يجوز تعدد الخال وصاحبها مفردا ومتعدد الخال الأول جاز يدار كباضا حكاكرا كباوضا حكاكالا من زيد والعامل (٢١٩) فيهما جاء ومثال الثاني لقيت

هنا مصدرا منحدرة
فصدا حال من التاء
ومنحدرة حال من هـ
والعامل فيهما لقيت ومنه
قوله

لقي ابني أخويه خائفا *
منجديه فأصابوا غمها
خائفا حال من ابني
ومنجديه حال من أخويه
والعامل فيهما لقي فعند
ظهور المعنى ترد كل حال
إلى ما يليق به وعند عدم
ظهوره يجعل أول الخالين
لثاني الاسمين وثانيهما
لأول الاسمين ففي قولك
لقيت زيدا مصدرا منحدرا
يكون مصدرا حال من زيد
وهنحدا حال من التاء (ص)
وعامل الخال بها فسادا كذا
* في نحو لا نعت في الأرض
مفسدا

(ش) تنقسم الخال إلى
مؤكدة وغير مؤكدة
فالمؤكدة على قسمين
وغير المؤكدة بأسوي
القسمين فالقسم الأول
من المؤكدة مأكدت
عاملها وهي المرادة بهذا
البيت وهي كل وصف دل
على معنى عاملة وخالفه
لفظا وهو لا كثيرا ووافقه
لفظا وهو دون الأول
في السكثرة فمثال الأول

فاعلم) جملة معترضة تعريضا بقول ابن عصفور الآتي (قوله يجوز تعدد الخال) أي لشبهه بالخبر في كونه محكوما به في المعنى على صاحبها وبالنعت في افهام الانصاف بصفة وان لم يكن ذلك بالقصد بل بالتبع بما هو المقصود منه وهو تقييد العامل وبيان كيفية وقوعه ويجب تعدده مع اما نحو اما اشكر او اما كفورا ومع لا كجاء يدا لا خائفا ولا آسفا وأما قوله * قهرت العدا المستعينة بغصبة * ولكن بأنواع الخدائع والمكر فضرورة (قوله حالان من زيد) أي فهي حال مترادفة فان جعلت الثانية حالان من الضمير في الأولى كانت متداخلة ومنع جماعة منهم ابن عصفور ترادف حالين فأكثر على شيء واحد لزعمهم ان العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياسا على الظرف فالمصوب الثاني اما نعت للأول أو حال متداخلة واستثنوا أفعول التفضيل فانه يعمل في حالين كما مر لانه باعتبار ما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين في قوة عاملين إذ المعنى زيد يدين حسنة في حال قيامه على حسنة قاعد أو رد بأن القياس على الظرف مع الفارق اذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحديث بقيدين مختلفين خائرا كالوصفين (قوله ومثال الثاني) أي تعدد الخال لتعدد صاحبها وهذا القسم ان اختلف فيه لفظ الخالين أو معناهما وجب تفرقهما اما مع تأخيرهما كما مثله أو مع إيلاء كل حال صاحبها كقيت مصدرا زيدا منحذرا وان اتحد اللفظ والمعنى وجب جمعهما لانه أخصر سواء اتحد معنى العامل وعمله في صاحب الخال نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين والشمس والقمر والنجوم مسخرات أو اختلف معنى العامل كجاء زيد وذهب عمر ومسرعين أو عمله كضررت عمر قاتمين وجاء زيد وضررت عمر ارا كبين ونقل عن الرضي أنه لا مانع من التفرق حينئذ كقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا ويظهر ان العامل في الخال عند تعدد العامل مجموع العاملين لا كل مستقلا لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد أفاده الصبان * فان قلت حيث ان تعدد الخال بالحل على تعدد النعت فينبغي انه لا يجمع الا حيث يجوز جمع النعت وذلك بان يتحد العامل معنى وعملا والاوجب التفرق فلا يقال جاء زيد وضررت عمر ارا كبين ولا جاء زيد وذهب عمر والعاقلة بل يجعل كل نعت بحسب صاحبها لئلا يجتمع عليه مؤثران مختلفان ويكون صرفا منصوبا فالجواب ان الخال لكونه منصوبا باليد لا يضره اختلاف عمل العاملين في صاحبه فيمكن ادعاء ان العامل فيه مجموعهما لا اتحاد عملهما فيه بخلاف النعت فانه تابع لمنعوتة في العمل فيلزم كونه صرفا منصوبا مثلا وجل عليه اختلاف المعنى فقط طرد الباب فتدبر (قوله الى ما يليق به) أي تقدم أو تأخر (قوله يجعل أول الخالين لثاني الاسمين) ليتصل بصاحبه ولا يكس عند الجمهور للزوم فصل كل من صاحبه مع عدم القرينة فان جعل كل حال بحسب صاحبها فلا كلام في جوازه (قوله الى مؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدونها وادعى المبرد والفراء والسبكي أن الخال لا تكون مؤكدة بل هي مبينة أبدلان الكلام لا نحو عند ذكرها من فائدة (قوله وغير مؤكدة) ويقال لها مؤسسة ومبينة لانها تبين هيئة صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها وهي الغالب (قوله على قسمين) زاد الموضح ثالثا وهي المؤكدة لصاحبها نحو لا من من في الأرض كلهم جميعا (قوله لا نعت) يقال عثا عثو عثوا من باب فعد وعثي يعثي عثي من باب فرح وعلى الثاني جاءت الآية واما مثال الناظم فان كان بفتح المثلثة كلاتخش فسكن ذلك أو بضمها كلاتدع فن الأول (قوله مضمون الجملة) هو مصدر مسند لها مضافا للسند اليه ان كان المسند مشتقا كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد والكون المضاف للسند اليه مخبر عنه بالمسند ان كان

لا نعت في الأرض مفسدا ومنه قوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقوله ولا تعشوا في الأرض مفسدين ومن الثاني قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره (ص)
وان تؤكدة جملة فضمير * عاملها ولفظها يؤخر (ش) هذا هو القسم الثاني من الخال المؤكدة وهي مأكدت مضمون الجملة

أنا بن دائرة معروف بها
نسبي
وهل بدائرة بالناس من
شار
فعطوفاً ومعروفاً حالان وهما
منصوبان بفعل محذوف
وجوبا والتقدير في الاول
أحقه عطوفاً في الثاني أحق
معروفاً ولا يجوز تقديم هذه
الخال على هذه الجملة فلا
تقول عطوفاً زيد أخوك ولا
معروفاً أنانز يد ولا توسطها
بين المبتدأ والخبر فلا تقول
زيد عطوفاً أخوك (ص)
وموضع الحال تنجيء جملة
كجاء زيد وهو ناور رحله
(ش) الاصل في الحال والخبر
والصفة الافراد وتقع الجملة
موقع الحال كما تقع موقع
الخبر والصفة ولا بد فيها من
رابط وهو في الحالية اما
ضمير نحو جاء زيد يديه على
رأسه أو واو وتسمى واو
الحال وواو التبعين
وعلاقتها صحة وقوع اذ
موقعها نحو جاء زيد وهو ناور
قائم التقدير اذ عمر وقائم أو
الضمير والواو معاً نحو جاء
زيد وهو ناور رحلة (ص)
وذات بعد مضارع ثبت
حوت ضمير او من الواو دخلت
وذات واو بعدها التو مبتدأ
المضارع اجعل من مستند
(ش) الجملة الواقعة حالا
ان صدرت بمضارع مثبت

جامداً ككون زيداً أخاك في زيد أخوك عطوفاً وهذا هو الممكن هنا لاسمياً في من اشتراط وجود جزأى
الجملة والتأكيدي في الحقيقة للارز الكون أخا وهو العطف والحق وكقوله الشنواني في كلامه حذف
مضف أى ما كدت لازم مضمون الجملة (قوله وشرط الجملة الخ) يمكن أخذه هذه الشروط من المتن
فمعرفة جزأيهما من كونها مؤكدة بالخال اذ لا يؤكداً لا ما عرف عند البصريين والاسمية والوجود
من اضماعاً حال الخال أو من كونها مؤكدة للجملة اذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق لكان عاملاً في
الخال فلا يضمن عاملاً وتكون هي مؤكدة له لا لمضمون الجملة والمراد بالوجود المحض ليخرج نحو أنا
الاسم مقدماً فانها مؤكدة لعمليها وهو الاسد لتأويله بالشجاع للجملة لا ليس جامداً محضاً وكذا زيد
أبوك عطوفاً وهو الحق بينا كافي التسهيل لتأويل الأب بالعاطف والحق بالواضح فمورد هـ ليس محضاً
ولما كان عطف الاخ وحنوه قليلاً بالنسبة للأب وغير لازم له لزومه للأب لم يؤول به بل جعل جامداً محضاً
بخلاف الأب (قوله أنا بن دائرة) هي اسم امه وبالله استغاثت وانما كان معروفاً مؤكداً للجملة لاشتهار
نسبه بذلك حتى لا يجهل (قوله محذوف وجوبا) أى لان الجملة كالمعوض منسبة ولا يجمع بين العوض
والمعوض (قوله في الاول) يعنى بزيد أخوك الخ ويعنى بالثاني الاثنين بعده وصداق المبتدأ اذا كان
غيراً تاييداً للفعل مبنياً للفاعل ومعاً للأفعول أو يقتدر على فعل أمر (قوله أحق) بفتح فضم من
حققت الامر بالتخفيف أى تحققت أو بضم فكسر من أحققتة بمعنى أثبتته وأحق الثاني بضم ففتح لا غير
(قوله ولا يجوز تقديم الخ) أى تضعف عامليها بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف
المؤكدة لعمليها فانها كالصائر المؤكدة يجوز تقديمه (قوله وموضع الحال) ظرف مكان لتجىء عشاذاً
لعدم اجتماعه معه في المادة والمراد موضع الحال المفردة والاصلية فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة لا نائية
عنها بدليل تقسيمه الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت (قوله ولا بد فيها من رابط) لا بد أيضاً من
كونها خبرية ضمير تعجبية ولا مصدرية بعلم استقبال كسوف ولن وأداة الشرط فلا يقال جاء زيد ان يسأل
يعطى لاستقبالها كقوله المطر زى فان أردت صحة ذلك فقل وهو ان يسأل الخ فتكون جملة اسمية دما مبنية
وصحح بعضهم وقوعها حالا في نحو لاضر بنه ان ذهب أو مكث لا نسلخ الشرط حينئذ عن أصله اذ المعنى
لاضر بنه على كل حال وجعل منه مثله كمثل السحاب ان تحمل عليه يلهث على كل حال لكن
يبعد الانسلاخ في الآية وجود جواب الشرط فتأمل (قوله وواو التبعين) أى لدخولها كثيراً على
المبتدأ وان لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال (قوله صحة وقوع اذ موقعها) أى لانها تشبه اذ في كونها
هى وما بعدها قيد للعامل السابق كما أن اذ كذلك وليس المراد انها بمعناها اذ الحرف لا يرادف الاسم
(قوله ان صدرت بمضارع) خرج المصدرية بمعموله فتربط بالواو ولذا يجوز البيضاوي جعل واياك
نستعين حالاً من فاعل نعيد وقوله مثبت أى غير مقترن بقدر والالزمت الواو نحو وقد تعلمون أنى رسول الله
وكما تمتنع في مثبت تمتنع في المنفى بلا كما في الشارح نحو ومالنا لا نؤمن مالى لا أرى الهدى والمنفى
بما كقوله

عهدك ما تصبو وفيك شبيبة * فإلك بعد الشيب صبا متبها

بخلاف المنفى لم أولمافان مضيه يقر به من الماضي الجائر لا اقتران بها وكذا تمتنع في الجملة المعطوفة على
حال قبلها نحو جاءها بأسنا بياتنا أو هم قائلون والمؤكدة لمضمون جملة كهو الحق لاشك فيه ذلك الكتاب
لا ريب فيه والجملة التالية للاسمية كانت كاضر بتأخيراً الا ان زيد خبر منه أو ماضوية كاتسكاز يد الا قال
حقا وما يأتهم من رسول الا كانوا الخ وشد قوله

لم يجزان تقترن بالواو بل لا تبط الا بالضمير نحو جاء زيد يضحك وجاء عمرو

تقاد الجنايب بين يديه فلا يجوز دخول الواو فلا تقول جاز يد ويضحك فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أزل على اضمار مبتدأ بعد الواو ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ وذلك نحو قولهم قت وأصك عينه وقوله فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم ما لك فأصك وأرهنهم خبران لمبتدأ محذوف التقدير وأنا أصك عينه وأنا أرهنهم ما لك (ص) وجلة الحال سوى ما قدما * بواو وبضمير أو بهما (ش) الجلة الحالية اما أن تكون اسمية أو فعلية والفعل امام مضارع أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية امام مثبتة أو منفية وقد تقدم انه اذا صدرت الجلة بمضارع مثبت لم تصحبها الواو بل لا تربط الا بالضمير فقط وذلك كقولنا البيت ان ما عدا ذلك يجوز فيه أن يربط بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما فيدخل في ذلك الجلة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي فتقول جاز يد وعمر و قائم وجاز يد يده على رأسه وجاز يد يده على رأسه وكذلك المنفي (٢٣١) فتقول جاز يد لم يضحك أو لم يضحك

نعم امرأهم لم تعزنا بة * الا وكان لمرناع بهاوزرا

وقيل غير شاذ وجلة الماضي المتأخر بأو نحو لأضربنه ذهباً ومكث ومنه قوله

كن للخليل نصير أجاراً وعدلاً * ولا تشح عليه جاداً وبخل

فهذه سبع مسائل تمتنع فيها الواو غير المضارع المثبت (قوله تقاد الجنايب) جمع جنبية وهي الفرس تساق بين يدي الأمير بالركوب (قوله أظافيرهم) أي أسلحتهم (قوله اما ان تكون اسمية الخ) يؤخذ من كلامه ست صور تمتنع الواو في واحدة وتجاوز في الخمسة الباقية وليس على إطلاقه في بعضها كما مر وسننبه عليه (قوله الجلة الاسمية) أي غير المؤكدة لمضمون جلة والمعطوفة على حال والواقعة بعد الا كما مر (قوله والمضارع المنفي) أي بغیر لا وما (قوله والماضي المثبت) أي غير التام لا لا والمتلو باو واشترط البصريون اقترانه بقدم مطلقا ظاهرة أو مقدره والختم لا تلزمه الامع الواو كما جاز يد وقد قام أبوه فان قيل وقام أبوه وجب تقدير قد ويجوز اثباتها وعدمه في غير ذلك الا ما تمتنع قرنه بالواو فتمتنع فيه قد أيضاً (قوله حظل) بمهمة في جملة أي منع (قوله يحذف عامل الحال) أي غير المعنوي أما هو كالظرف واسم الإشارة فلا يحذف علم أو لا أما الحال نفسها فلا صلح جواز حذفها لانها فاعلة وقد تمتنع ككونه محصورا فيه نحو ماضر بتزيدا الا قائماً أو نائباً عن عامله كهنياً مريباً أي كاهنياً أو توقف عليه المراد كقاموا كسالى أو جواباً أو نائباً عن خبر كان ومثاله ما في الشرح فلا تحذف الحال في شيء من ذلك (قوله اشترط الخ) أي من كل حال تفهم ازدياداً أو نقصاً بتدريج ويجب اقترانها بالغاء أو بهم كيجب حذف عاملها وصاحبها كما قدره الشارح بقوله فذهب الثمن فالمعطوف بالغاء جلة خبرية مخدوفة فان قدر فذهب بالعدد صاعدا كانت انشائية وكذا يجب حذف العامل في الحال الواقعة توبيخاً نحو قائماً وقد قعد الناس أي أثبت قائماً وحذف العامل في كل ذلك قياساً على ما في نحو هنيئاً فسماعى والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ التمييز ﴾

هو لغة تخلص شيء من شيء ومنه وامتازا اليوم أيها المجرمون أي انفردوا عن المؤمنين أطلق على الاسم الآتي مجازاً من إطلاق المصدر على اسم الفاعل ثم صار فيه حقيقة عرفية (قوله اسم) أي صريح لان التمييز لا يكون جلة ومبين صفة الاسم ولا يصح جره صفة لمن لانها معرفة لقصد لفظها فلا توصف بالذكورة ولا

أو ولم يعمرو وجاء زيد
قد قام عمرو وجاء زيد قد
قام أبوه وجاء زيد وقد قام
أيوه وكذلك المنفي نحو جاء
زيد وما قام عمرو وجاء زيد
ما قام أبوه أو وما قام أبوه
ويدخل تحت هذا أيضاً
المضارع المنفي بلا فعلي هذا
تقول جاز يد ولا يضرب
عمراً بالواو وقد ذكر
المصنف في غير هذا
الكتاب انه لا يجوز اقترانه
بالواو كالمضارع المثبت وأن
ما ورد مما ظاهره ذلك
مؤول على اضمار مبتدأ
كقراءة ابن ذكوان
فاستقيماً ولا تتبعان بخفيف
النون والتقدير وأنما
لا تتبعان فلا تتبعان خبر
لمبتدأ محذوف (ص)

والحال قد يحذف ما فيها
عمل
وبعض ما يحذف ذكره
حظل

(ش) يحذف عامل الحال جوازاً أو جواباً فمثال ما حذف جوازاً ان يقال كيف جئت فتقول راكباً تقديره جئت راكباً وكقولك بلي مسرعاً لمن قال لك لم تسرع والتقدير بلي سرت مسرعاً ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجتمع عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه التقدير والله أعلم بلى نجتمعها قادرين ومثال ما حذف وجوباً قولك زيداً أخوك عطوفاً ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجلة وقد تقدم ذلك وكالحال الذائبة مناب الخبر نحو ضرب زيداً قائماً التقدير اذا كان قائماً وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر وما حذف فيه عامل الحال وجوباً أو لم يشترطه بدرهم فصاعداً أو تصدقت بدينار فسا فلا فصاعداً وسافلاً حالان عاملها محذوف وجوباً والتقدير فذهب الثمن صاعداً وذهب المتصدق به سافلاً وهذا معنى قوله * وبعض ما يحذف ذكره حظل * أي بعض ما يحذف من عامل الحال منع ذكره (ص) ﴿ التمييز ﴾ اسم بمعنى من مبين نكرة *

نصبه حالاً منها اذ لا يساعد الرمح الا عند ربيعة (قوله بما قد فسر) الضمير المستتر في فسر يعود للتمييز والبارز لما فهو صلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لأن اللبس كما مر واعترضه الموضح بأنه يقتضي نصب التمييز بالمفسر به مفرداً كان أو نسبة مع ان تمييز النسبة انما ينصب بغير مفسره وهو نفس الجلة وما فيها من فعل أو شبهه على الخلاف الآتي لا بالنسبة للمفسر وأجاب الاشموني بأن كلام الجلة والفعل يوصف بالابهام من حيث نسبته فيصح كون التمييز مفسراً لهذا ولهذا باعتبار ان نسبتها فيصدق أنه نصب بمفسره فالمتن على عمومهم ويجرى على كل من القولين أو يقال هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله انصب بأفعلاً فإنه يدل على ان أفعال ليس مفسراً به والا كان محض تكرار فيقاس عليه ما أشبهه من تمييز النسبة أو أنه مقيد بقوله كشبرارضا بان يجعل حالاً من ما أي ينصب بالذي فسر حال كونه كشبرارضا فيخرج تمييز النسبة وعلى هذين فأنما خص المفرد بالذكر لانه جامد غالباً فرمى بتوهم أنه لا يعمل (قوله وقفين برا) مقدار القفين من الارض مائه وأربعون ذراعاً ومن السكيل ثمانية مكاكيك والمكوك صاع كافى الصبان وفى السجاعي صاعان ونصف وفى الصجاح المكوك ثلاث كيلجات والكيلجة مناوسبعة أثمان مناوالمنا كعصا أفصح من المن بالتشديد بطلان وتثنيته منوان وجعه أمعاء اه وهذا أقرب الى الثاني فالقفين مقدار مساحى بريكي والمراد هنا الثاني لذكر المساحى في شبرارضا والوزنى في منوين كما يؤخذ من صنيع الشارح وجعه أفقرة وقفين ان كركبان وهولعراق كالاردب لمصر والمراد بالحجاز والريستاق لخراسان (قوله كل اسم الح) لاحظ في التعريف كونه ضابطاً فادخل فيه كل الذى للأفراد وليس حداً حقيقياً وارداً على المساهمة حتى تنافيه كل لكن اعترض بأنه يشمل نحو عدى عشرة دراهم بتقوين عشرة واثنى عشرة أسباطاً لانه على معنى من مع أنه ليس تمييزاً بل بدل لان تمييز العشرة لا يرفع وتمييز العدد المركب لا يجمع ويحجب بأنه ليس على معنى من بل المراد عشرة هي دراهم واثنى عشرة هي أسباط وأما المجرور في نحو رطل زيت وقفين بر بالاضافة فلا يرد لانه يسمى تمييزاً كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فيما سبقاً وغيرهما وعلى منع ابن هشام تسميته بذلك يحتاج لاخرجه من الضابط بملاحظة قيد النصب كما فعل في التسهيل وان كان حكماً (قوله نكرة) خرج المعرفة في نحو حسن وجهه بالنصب فإنه مشبه بالمفعول به لا تمييز عند البصر بين ولا يرد وطبت النفس لان آل فيه زائدة (قوله تضمن معنى من) ليس المراد انها مقدرة فى الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها بل انه مفيد معناها وهو بيان ما قبله أى بيان جنسه ولو بالتأويل كان من البيانية كذلك فشمّل تمييز العدد والمقادير ونحوهما فإنه يبين جنس المعدود مثلاً وتمييز النسبة فإنه يبين جنس الشيء المقصود نسبة العامل اليه فمثلاً طاب زيد بنفسا فى تأويل طاب شيئاً يداى شيئاً يتعلق به وجنس هذا الشيء مبهم ففسر بنفسا (قوله كاسم لا) مقتضى صنيعة انه أراد معنى من ما يعم البيان وغيره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لا ويحتاج لاخرجه بقيد البيان لكن يرد عليه حينئذ ان الحال لا يخرج بقوله بمعنى من لانها ترد للظرفية نحو اذ انودى للصلاة من يوم الجمعة بل عيين مع ملاحظة قيد آخر أى مبين للدوات لالهيات وقيد يحجب بان المراد معانى من المشهورة لها كالاتداء والتبعيض والاستغراق فتخرج به الحال لان الظرفية لم تشع فيها فبسين على هذا مخرج لاسم لا فقط وأنه أراد بمعنى من خصوص البيان فيخرج به اسم لا كالحال فقوله مبين قرينة على المراد لا لخراج الاول أكثر فائدة (قوله اجمال نسبة) التحقيق كما قاله ابن الحاجب ان التمييز انما يفسر الدوات مطلقاً غاية الامر انها مقدرة فى تمييز النسبة اذ لا بهام فى تعلق الطيب بزيد مثلاً الذى هو النسبة بل فى متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه داره أو عامه مثلاً فالتمييز فى الحقيقة لاسم مقدر يتعلق بزيد كما مر بيانه وانما سمي تمييز نسبة نظر للظاهر (قوله بعد المقادير) أى ونحوها مما أجرت العرب مجراها لشبهه بها فى مطلق

ينصب تمييزاً بما قد فسر
كشبرارضا وقفين برا
ومنوين عسلاً وقراً
(ش) تقدم من الفضلات
المفعول به والمفعول المطلق
والمفعول له والمفعول فيه
والمفعول معه والمستثنى
والحال وبقي التمييز وهو
المدكور فى هذا الباب
ويسمى مفسراً وتفسيراً
ومبيناً وتبييناً وتمييزاً
وهو كل اسم نكرة تضمن
معنى من لبيان ما قبله من
اجمال نحو طاب زيد بنفسا
وعندى شبرارضا فاحترز
بقوله تضمن معنى من من
الحال فانها متضمنة معنى فى
وقوله لبيان ما قبله احتراز
عما تضمن معنى من وليس
فيه بيان لما قبله كاسم لا الذى
لنفي الجنس نحو لا رجل قائم
فان التقدير لاسم رجل
قائم وقوله لبيان ما قبله من
اجمال يشمل نوعى التمييز
وهما المبين اجمال ذات
والمبين اجمال نسبة فالمبين
اجمال الذات هو الواقع بعد
المقادير وهى المسوحات
نحوه شبرارضا والمكيلات
نحوه قفين برا والموزونات
نحوه منوان عسلاً وقراً

المقدار وان لم يكن معيناً كذئب ماء ونحو سمن الشبه بالكيل وعلى القرة مثلاً زبد الشبه بالوزن أو المساحة والحاصل ان تمييز المفرد يكون في أربعة أنواع كفى التوضيح المقادير وما يشبهها والعدد والرابع ما كان فرعاً للتمييز كخاتم حديد أو ليس هذا حالاً عند المبرد والمصنف لجوده وتكثير صاحبه ولزومه والغالب في الحال خلاف ذلك أما نحو خاتمك حديداً فيتعين حال التعريف صاحبه وأوجب سيبويه فيهما الحالية لانه ليس مقدار ولا شبهه دما ميني وأما تمييز التعجب فسياً في ما فيه (قوله والاعداد) ظاهره ان العدد من المقادير وعليه ابن الحاجب وجعله المصنف قسميهما لاقسما منها العدم صحة اضافة المقدار اليه فلا يقال مقدار عشرة كما يقال مقدار شبر اسقاطي أى فالمراد بالمقدار ما يقدر به غيره كالرطل للزيت مثلاً وأما العدد فهو نفس العدد واذ العشرة هي نفس الرجال وعلى هذا فيعطف قوله والاعداد على المقادير لا على المسموحات (قوله بما فسر) أى بخلاف وانما عمل المفسر بالفتح مع جوده لشبهه اسم الفاعل في الاسمية وطلب معموله في المعنى ووجود ما به تمام الاسم وهو التنوين والنون فعشرون درهما شبهه بضار بين زيد اورطل زبتا بضارب زيدا وقيل لشبهه بأفعل من ورجه المصريح (قوله ابيان ما تعلق به العامل الخ) صريح في أن الميم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كإمارة عن ابن الحاجب فالتقسيم الماراً بها هو بحسب الظاهر (قوله من فاعل أو مفعول) بيان لما واقتضاه عليها ما يقتضى ان تمييز النسبة لا ينقل عن غيرهما وسيأتى ما في أفعال التفضيل ثم انه قد يكون غير محوّل أصلاً كتمييز التعجب في الله دره فارساً ونحوه بناء على انه من تمييز النسبة وككرم زيد رجلاً أو ضيفان كان هو الضيف فانه غير محوّل عن شئ ولا يصح تحويله عن الفاعل بتقدير أن الأصل كرمت رجولة زيداً أو ضيفاً فانه لان هذا المصدر عين التمييز فان كان الضيف غير زيد كان محوّل عن الفاعل ومنه امتثالاً لانه ماء بناء على أن المحوّل عن الفاعل لابد من صحة كونه فاعلاً للفعل المنكّر ما على الا كتهاء بصحة كونه فاعلاً ولولا لازم المنكّر وهو التحقيق فمحوّل عن الفاعل والأصل ملأ الماء الاثاء والضابط انه متى كان المنسوب اليه الحكم ظاهر انفس التمييز في المعنى كان غير محوّل أصلاً كنعم رجلاً زيداً أو أحسن زيداً رجلاً وان كان في المعنى فاعلاً في الاول ومفعولاً في الثاني بخلاف ما أحسن زيداً أو بافانه محوّل عن المفعول أى ما أحسن أدب زيداً لانه غير المنسوب اليه الحسن في المعنى فتدبر (قوله نحو طاب زيد نفساً) أى ونحو عجبته من طيب زيد نفساً وزيد نفساً نفساً فهو محوّل عن فاعل المصدر أو الوصف والأصل عجبته من طيب نفس زيد وزيد طيبة نفسه فالنسبة المميزة لا يلزم كونها في جملة بل تكون في غيرها كما مثل (قوله ومثله اشتعل الخ) أى في انه محوّل عن الفاعل اذا اصل اشتعل شيب الرأس محوّل الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع بدله وحصل في الاسناد اليه ايهام غيبي بذلك المضاف الذي كان فاعلاً وجعل تمييزاً لان التفصيل بعد الاجال أو وقع في النفس وكذا يقال في الباقي وقد شبهه سر يان الشيب في جميع الرأس باشتعال النار في الخطب بجماع العموم أو البياض أو استعقاب الغناء في كل فاشتعل استعارة تبعية لمعنى امتلاً أو شبه الشيب بالنار استعارة بالكناية واشتعل تخميسل والجامع ماصر (قوله هو العامل الذي قبله) أى من فعل أو شبهه كإمارة مثله وقيل الناصب له نفس الجملة ولذلك يسمى التمييز المنتصب عن تمام الكلام أى عن تمام الجملة لانها هي الناصبة له واختاره ابن عصفور وقد مر صحة حمل المتن على المذهبين (قوله بعد ذى) أى المقدرات ونحوها أى ما يشبهها كيلاً أو وزناً ومساحة وقوله اذا أضفتها أى الى التمييز بقرينة البيت بعد لانه تقييد لهذا أى فتتميز المقدرات اذا أضفت له جواً ولغيره نصب (قوله كد حنطة) مبتدأ وغدا خبر كفى المكودي أو الخبر محذوف أى عندي وغدا بدل أو حال والسكاف جارة للجملة لقصد لفظها (قوله ان كان مثل الخ) اسم كان ضمير يعود على ما الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف

والاعداد نحو عندي
عشرون درهما وهو
منسوب بما فسر وهو شبر
وقهيز ومنوان وعشرون
واليمين اجمال النسبة هو
المسوق لبيان ما تعلق به
العامل من فاعل أو مفعول
نحو طاب زيد نفساً ومثله
اشتعل الرأس شيباً وغرست
الارض شجراً ومثله وغرنا
الارض عيوناً فنفست تمييز
منقول من الفاعل
والاصل طابت نفس زيد
وشجر منقول من المفعول
والاصل غرست شجر
الارض فبين نفس الفاعل
الذى تعلق به الفعل وبين
شجر المفعول الذى تعلق
به الفعل والناصب له في هذا
النوع هو العامل الذى قبله
(ص)

وبعد ذى وشبهها اجزء
اذا

أضفتها كد حنطة غدا

والنصب بعد ما أضيف
وجبا

ان كان مثل ملء الارض
ذهبا

(ش) أشار بذى الى ما تقدم

ذكره في البيت من

المقدرات وهو ما دل على

مساحة أو كيل أو وزن

بالإضافة ان لم يضاف الى غيره نحو عندي شهر أرض وقفيز برومنا عسل وقمر فان أضيف الدال على المقدار الى غير التمييز وجب نصب التمييز نحو ما في السماء قدر راحة سحاب ومنه قوله تعالى فان يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد (ص)

والفاعل المعنى انصبافه لا مفضلاً كانت أعلى منزلاً (ش) التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل ان كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه وان لم يكن كذلك وجب جره بالإضافة وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح لجعله فاعلاً بعد جعل أفعال التفضيل فاعلاً نحو أنت أعلى منزلاً وأكثر مالاً فـنزلاً وما لا يجب نصبهما اذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعال التفضيل فاعلاً فنقول أنت علامنزل وكثير مال وكثير ماليس بفاعل في المعنى زيداً أفضل رجل وهنـداً أفضل امرأة فيجب جره بالإضافة الا اذا أضيف أفعال الى غيره فانه ينصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلاً (ص) وبعد كل ما اقتضى تعجباً ميز كما كرم بأبي بكر أبا

ومثل خبرها أي ان كان المقدار الذي أضيف من المضاف في ملء الأرض ذهباً في أنه مضاف لغير التمييز وجب النصب بعده هذا ما يفيد به حل الشارح وقال الاشموني والمراد أي ان كان أي المضاف مثل ملء الخ أي في أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه ومثله قدر راحة سحاباً لا يقال ملء ذهب ولا قدر سحاب فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز النصب والجر بالإضافة بعد حذف المضاف اليه الاول كما شجع الناس رجلاً وأشجع رجلاً اه وفيه أن الذي يغني عن المضاف اليه في أشجع الناس الخ ليس هو المضاف بل التمييز كما يستفاد من الجمع لانه الذي يحل في محله فالاولى على هذا أن يعود اسم كان الى التمييز المعنوم من المقام أي ان كان التمييز مثل ملء الخ في أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه وجب نصبه وينبغي أن يراد بقوله بعدما أضيف أي لغير التمييز ما يعم المقدرات وغيرها ليكون للتمييز بقوله ان كان الخ فائدة اذ محترز وهو ما يغني عن المضاف اليه لا يكون في المقدرات وشبهها فلا حاجة لا خواجه منها ولان مما يجب فيه النصب لضافته لغير التمييز مع عدم اغناؤه نحو لته دره فارسا ويحرج رجلاً كما في الجمع لكن يرد على هذا أن التمييز ليس للمضاف الذي هو درو ورج بل للمضاف اليه وهو الضمير على ما سيأتي فالوجه ان وجوب النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأني اضافة المميز اليه فتأمل (قوله فيمجوز جر التمييز الخ) ظاهره كالمثل ان يسمى تمييزاً عند جره وقال ابن هشام بخلافه وانما يجوز الجر اذا أريد بالشبه ونحوه نفس الشيء المقدر من البر والأرض مثلاً فان أريد به الآلة التي بقدر بها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزاً أصلاً لانه على معنى اللام لا من ولذا لم يتعرض له المصنف والشارح (قوله فان أضيف الدال على المقدار) قيد به لان الكلام في المقدرات وان كان غيرها كذلك ولذا أطلقه المرادي والاشموني لكن الشارح جعل قوله ان كان الخ لبيان الواقع وبيان المراد من أضيف لالا حترار كما هي فلا يضره التقييم بها (قوله وجب نصب التمييز) أي بالنسبة الى عدم الاضافة فلا ينافي جواز جره بن أخذنا ما سيأتي (قوله والفاعل المعنى) مفعول لانصب قدمه مع تأكيده بالنون للضرورة والمعنى نصب بنزع الخافض كما في السندوني أو هو مفعول للفاعل اما منصوب أو محرور بضافته اليه من اضافة الوصف لمعموله أي الفاعل الذي فصل المعنى أي قام به لان فاعل العلوم مثلاً في الحقيقة أي القائم به العلو هو المنزل (قوله اذ يصح جعلهما فاعلين الخ) ظاهره كالمثل أن هذا التمييز محمول عن الفاعل الاصطلاحي كذهب اليه بعضهم ويؤيده حصره فيما هو تمييز النسبة في الفاعل والمفعول وفيه انه يفوت التفضيل المستفاد من أفعال اذ لم تبين العرب فعلاً يؤدي معناه حتى يوضع مكانه ولذا حقق ابن هشام أنه محمول عن مبتدأ مضاف والاصل منزلك أعلى فجعل المبتدأ تمييزاً والضمير المضاف اليه مبتدأ فأنفصل وارتفع وعلى هذا أفراداه بقوله والفاعل المعنى أن هذا التمييز هو المنسوب اليه المعنى أي المتصف به في الحقيقة لانه محمول عنه اه وقد يجب بالمكان أن يراد فعلاً لوازائداً وكثرة زائدة فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل أو بان فواته غير ضرار اذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع مكان أفعال في غير هذا الباب فكذلك في نفسه فتدبر (قوله ومثال ما ليس بفاعل الخ) ضابطه أن يكون أفعال بعضاً من جنس التمييز بان يصح وضع لفظ بعض مكانه فتقول في مثاله زيد بعض الرجال وهنـد بعض النساء فيجب فيه الجر لوجوب اضافة أفعال ما هو بعضه وانما نصب في أكرم الناس رجلاً مع انه بعضه لتعذر اضافة أفعال مرتين فالخصل ان تمييز أفعال يتصب في صورتين وينجر في صورة (قوله وبعد كل الخ) قيل لا فائدة في هذا البيت اذا لتيان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له وأجيب بأن المراد بقوله ميز أي بالنصب وجوباً كما يشعر به المثال فيمتنع جره بالإضافة (قوله مادل على تعجب) أي بالوضع وهو ما أفعله وأفعال به أو بالعرض نحو لته دره فارسا وما بعده والتمييز في كل ذلك من تمييز النسبة كما قاله الموضح لكن نقل سم عن شرح التسهيل ان التمييز في نحو لته دره فارسا لا يكون من تمييز النسبة الا اذا علم

(ش) يقع التمييز بعد كل مادل على تعجب نحو ما أحسن زيداً رجلاً أو كرم بأبي بكر أبا

ولله درك عالما وحسبك بزید رجلا وكفى به عالما ويا جارا تاما أنت جارة (ص) واجر بمن ان شئت غير ذی العدد *
والفاعل المعنى كطب نفسا تفد (ش) يجوز التمييز بمن ان لم يكن (٢٣٥) فاعلا في المعنى ولا يميز العدد فتقول

عندي شبر من أرض
وقفيز من برومنوان من
عسل وتمر وغرس الأرض
من شجر ولا تقول طاب
زيد من نفس ولا عندي
عشرون من درهم (ص)
وعامل التمييز قدم مطلقا
والفعل ذو التصريف نورا
سبقا

(ش) مذهب سيبويه
رجه الله تعالى أنه لا يجوز
تقديم التمييز على عامله
سواء كان متصرفا وغير
متصرف فلا تقول نفسا
طاب زيد ولا عندي
درهما عشرون وأجاز
الكسائي والمازني والمبرد
تقديمه على عامله المتصرف
فتقول نفسا طاب زيد
وشبها اشتعل رأسي ومنه
قوله

أنهم جرساني بالفراق
حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب
وقوله
ضربت حصى في أبعادى
الأملا
وما رعويت وشبها رأسي
اشتعلا

ورافقهم المصنف في غير
هذا الكتاب على ذلك
وجعله في هذا الكتاب
قليلًا فإن كان العامل غير

مصر جمع الضمير كن بالله دره فارسا ورجلا وحسبك به ناصرا والله درك عالما وكان بدل الضمير ظاهر
كثله در زید رجلا فان جعل المرجع كان من تمييز المفرد لان افتقار الضمير اليهم الى بيان عينه أشد من
افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه والضمير المعلوم بالعكس اه وهو في الرضى أيضا ثم قال ما ملخصه فتعريف
النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كنهذه الامثلة اذا المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد الخ وهو
في ذلك غير محول كما هو وقد يكون متعلقه كفاي طببت عالما اه والظاهر جريان هذا التفصيل في ضمير
ما فاعله وأفعله وأما الضمير في نعم وبئس فقال الرضى وغيره من تمييز المفرد وان علم من جمعه لانه لا يعود
الا على التمييز ونقل عن المصنف انه من تمييز الجملة ومثله رجلا وأما تمييز كم فن تمييز العدد لانها كناية
هذه (قوله والله درك عالما) الدر بفتح الدال اللين فيحتمل أنه كناية عن فعل الممدوح أو يراد به ان
ارتضاه أى ما أعجب هذا اللين الذى نشأ به مثل هذا المولود الكامل في هذه الصفة وعلى كل فاضافته لله
للتعظيم لانه منشئ العجائب (قوله يا جارتا) مضاف ليام المتكلم النقيبة ألفا كناية غلاما وما لا يستفهم
التعظيمى مبتدأ وأنت خبره وجارة تمييز للنسبة لان الضمير معلوم المرجع بالخطاب أى لبيان جنس ما وقع
عليه التعجب وهو الجوار (قوله ان شئت) أشار به الى جواز الجر لانه واجب وقوله غير ذی العدد أى
الصريح فلا ينافي أن تمييز كم يحرم بمن وهو من ذی العدد لانها غير صريحة فيه (قوله والفاعل) بالجر
عطاف على ذی أى وغير الفاعل والمعنى منصوب أو مجرور على مامر (قوله ان لم يكن فاعلا) أى محولا
عنه فالشرط عدم تحويله عن الفاعل الاصطلاحي ومنه أفعال التفضيل على مامر وكذا عن المفعول لان
المحول عنهم ما مفسر للنسبة أو لذات مقبلة على مامر فلا يصلح للحمل على المذكور قبله وذلك شرط في
مجرور من البيانية وكذا التمييز في عشرون رجلا لا يصلح للحمل لانه مفرد وما قبله متعدد فامتنعت من
في هذه الثلاثة بخلاف غيرهما من تمييز المفرد غير العدد وتمييز النسبة غير المحول أصلا وان كان فاعلا أو
مفعولا في المعنى كنهذه درك فارسا وأبرحت جارا وما أحسن زيد رجلا فيجوز جره بمن وان كان في
الاولين فاعلا في المعنى لان مدلول الظاهر والضمير شئ واحد والمعنى عظمت فارسا وعظمت جارا وفي الثالث
مفعولا معنى لكنه غير محول لانه عين ما قبله ومن الجر قوله

يا سيد ما أنت من سيد * موطأ الا كنف رحب الذراع

وكذا يجوز في نعم رجلا زيد لانه غير محول كما هو كقوله * فنعم المرء من رجل تهاوى * (قوله غرس
الأرض الخ) مثال غير صحيح لانه محول عن المفعول وقد سمعت ما فيه (قوله سبقا) ماض مجهول ونائب
فاعله يعود للفعل ونزرافة مصدر محذوف أى سبق سبقا نورا الاحال من ضمير سبق كما قيل لان القصد
استناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف (قوله لا يجوز تقديم التمييز) أى لانه كانهت في الايضاح فلا
يتقدم مثله (قوله ورافقهم المصنف) أى قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتسمكا
بما سمع منه كقوله أنفسا تطيب بنيل المنى * وداعى المنون ينادى جهارا
وليس من التقديم قوله

إذا المرء عيننا قر بالعيش مريا * ولم يعن بالاحسان كان منما

لان المرء فاعل محذوف يقسمه قر والمحذوف هو العامل في التمييز والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٣٩ - (خضرى) - أول) متصرف منهوا التقديم سواء كان فعلا نحو ما أحسن زيد رجلا أو غيره نحو عندي عشرون
درهما وقد يكون العامل متصرفا بمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو كفى زيد رجلا فانه لا يجوز تقديم رجلا على كفى وان كان
فعلا متصرفا لانه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فعنى قولك كفى زيد رجلا ما كفاه رجلا (ص)

﴿حروف الجر﴾ هـاك حروف الجر وهي من الى * حتى خلا حاشا عدا في عن على من منذ رب اللام كي واو وتا * والكاف والباء لعل ومتى (ش) هذه الحروف العشرة كلها مختصة بالاسماء وهي تعمل فيها الجر وتقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء وقيل من ذكر كي ولعل ومتى في حروف الجر فاما كي (٣٣٦) فتكون حرف جر في موضعين أحدهما اذا دخلت على ما

﴿حروف الجر﴾

سميت بذلك لانها تعمل الجر كما قيل حروف النصب والجزم لذلك أولانها تجر معاني الافعال الى الاسماء أي نضيفها وتوصلها اليها ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة ولا يرد خلا وعدا في الاستثناء من حيث انهما لا لاخراج لالتوصل لان المراد أنها تبط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي والمراد بالجر على هذا معناه المصدرى وعلى الاول الاعراب المخصوص وقسمها على الاضافة لانها تقدر بالحرف دون العكس ولما قيل ان الجر في الاضافة بالحرف المقدر (قوله هـاك) اسم فاعل بمعنى خذ وحرف مفعوله والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية من نذ كبير وغيره كالـكاف في رويك وذلك واياك وأرايتك بمعنى أخبرني وقد تبدل في هـاك همزة متصرفه كذلك فيقال هاء هاؤم الخ (قوله في موضعين) زيد عليها ما ثالث وهو المصدرية وصلتها كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفتى كيما يضر وينفع

أي للضر والنفع لمن يستحقهما قاله الاخفش وقيل ما كلفة لكي عن العمل كما تكف رب (قوله ما الاستفهامية) أي المستفهم بها عن العلة (قوله وحي بالهاء) أي وقفا لتحفظ الفتحة الدالة على الالف وكذا يفعل بهامع سائر حروف الجر كما سيأتي في قوله

وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألفها وأولها الهـا ان تقف

(قوله بان مضمرة) اعلم أن كي ان ذ كرت ان بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعاً وأذ كرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها فطاعا وان خلت عنهما كما مثاله احتملت الجارة بشدة تقدير أن بعدها والمصدرية بتقدير اللام قبلها والثاني أولى لان ظهور ان معها ضرورة وظهور اللام كشيء فالاولى الجمل عليه وان قرنت بهما فالارجح كونها جارة مؤكدة للام فيا جرى عليه الشرح احتمال من جوح (قوله عليل) بالتصغير وكذا هذيل الآتي (قوله أبي الغوار) بكسر الميم وسكون الغين المحجمة كنية رجل ويروى أبا على عملها عمل كان وأول البيت * فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * لعل الخ (قوله شريم) بالنشيد المحجمة أي مشرومة أي مفضاة (قوله مبتدآن) أي ورفعهما محلى أو مقدر للجار الشبيه بالزائد على ماضي (قوله حرف جزائد) صوابه شبيه بالزائد ومثلهما لا يرب لان الزائد لا يفيد شيئاً غير التوكيد وهذه تقييد الترخي والامتناع والتقليل وانما أشبهت الزائد في انها لا تتعلق بشئ كجاء المغنى وكذا أحرف الاستثناء في قولهم ولا زائد على ذلك فقوله كالباء الخ أي في عدم التعاقب فقط لامن كل وجهه (قوله وروى أيضا حذف اللام الخ) ولا يجوز الجر في غير هذه الاربعة من لغات لعل تصرح (قوله يري دون من كنه) أي فهي عندهم بمعنى من الابتدائية (قوله شرب الخ) ضمنه معنى روين فعداه بالباء أو هي بمعنى من التبعية والجمع جمع لجة بالضم وهي معظم الماء ونشيج بنون فهمزة فياء جيم كصهيل أي صوت عال ووجه لمن نشيج حال من نون شر بن العائدة للسحاب لزعم العرب والحق كما أنها تدنو من البحر الملح في أما كن مخصوصة فتبتدئ منها خراطيم عظيمة تخرطيم الابل فتشرب من مائه بصوت من عجب ثم تصعد في الجوف فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها في الهواء ثم يطره حيث شاء الله تعالى (قوله ولم يعد المصنف لولا) كذلك لم يعدها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا عوضتا عن باء القسم فانه يقال آله

الاستفهامية نحو كيما أي لـه فا استفهامية مجرورة بكي وحذف ألفها لدخول حرف الجر عليها وحي بالهاء للسكت الثاني قبل ذلك جئت كي أكرم زيداً أكرم فـل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كي وأن والفعل مقدر ان بمصدر مجرور بكي والتقدير جئت كي اكرم زيداً أي لا اكرم زيد وأما لعل فلجر بها لغة عليل ومنه قوله

لعل أبي الغوار منك قريب وقوله

لعل الله فضلكم علينا * بشئ ان أمكم شريم فأبي الغوار والاسم الكريم مبتدآن وقرين وفضلكم خبران ولعل حرف جزائد دخل على المبتدأ فهو كالباء في بحسبك درهم وقدر في لغة هؤلاء في لامها الاخيرة السكسرة والفتح وروى أيضا حذف اللام الاولى فتقول لعل بفتح اللام وكسر ها وأما متى

فالجر بها لغة هذيل ومن كلامهم أخرجهما متى كير يدون من كنه ومنه قوله

شربن بـاء البحر ثم ترفعت * متى لجمع خضر لمن نشيج وسيأتي الكلام على بقية العشرة من عند كلام المصنف عليها ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكرها في غيره ومذهب سيبويه

انها من حروف الجر لكن لا تجزى الا المضمر فتقول لولاى ولولاك ولولاه فالياء والكاف والهاء عند سيبويه مجرورات بالواو وزعم الاخفش انها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر ووضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيئا كالاتعمال في الظاهر نحو لولا زيد لايتنك وزعم المبرد ان هذا التركيب اعني لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو

(٢٢٧)

محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله

أطعم فينما من أراق دماءنا

ولولاك لم يعرض لاحسابنا

حسن

وقول الآخر

وكم موطن لولاى طحت

كاهوى

باجرامه من قنة النبق

منهوى

(ص)

بالظاهر اخصص منذ مند

وحتى

والكاف والواو ورب والتا

* واخصص منذ ومنذ وقتا

ورب

* منسكب والياء لله ورب

ومارو ومن نحو ربه فتي

نركنا كها ونحوه أتي

(ش) من حروف الجر مالا

يجزى الا الظاهر وهي هذه

السبعة المذكورة في البابت

الاول فلا تقول منذ ولا

منه وكذا الباقي ولا تجزى

منذ ومنذ من الامعاء الفاخرة

الاسماء الزمان فان كان

الزمان حاضرا كانت بمعنى

في نحو مارأيت منذ يومناى

في يومنا وان كان الزمان

ماضيا كانت بمعنى من نحو

مارأيت منذ يوم الجمعة أى

من يوم الجمعة وسيد كر

المصنف هذا في آخر الباب

بالمدح وصل الهمزة وهما لله لافعلن بقطع همزة الله ووصلها مدا وقصرا وأضعفها القطف مع القصص بل أنكرها ابن هشام ويقال لله بالقطع والقصر بالانمويض شئ عن الباء لما في القسم يميل ان الجر بالياء المعوض عنها الابهام خلافا لالاخفش ومن وافقه لكن يؤيد الاخفش أن الجر بواو القسم وثان مع ان الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو (قوله انها من حروف الجر) أى الشبهة بالزائدة فلا تتعلق بشئ كرب ولعل الجارة كما ص (قوله مجرورة بالواو) أى مع كونها في محل رفع بالابتداء والخبير محذوف فاعلم محلان على رأى سيبويه فان عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء اجاعا لانها لا تجزى الظاهر فقوله وزعم الاخفش انها في محل رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجر الخ) أى كما عكسوا في قولهم ما أنا كأت ولا أنت كانا لا يرد أن النيابة انما عهت في الضمائر المنفصلة لوجودها في المتصلة أيضا في عسالك وعساه على قول تقدم في باب ان وهذا الوضع غير لازم عند سيبويه وان كان الضمير مبتدأ لأن معنى كون الهاء ونحوها ليست من ضمائر الرفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافي أنها تكون في محل رفع وجر كجبت من ضمير بك زيدا (قوله أطعم) بالضم من الاطعام والاحساب جمع حسب وهو ما يعيد من الماتر وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله عليه وسلم والبيت تحريض لعاوية على قتاله (قوله وكم موطن الخ) كم خبرية بمعنى كثير ظرف لطحت ومبتدأ خبره جملة لولاى طحت أى طحت فيه بكسر الطاء وضمها من طاح يطوح ويطيح أى هلك وتاؤه للخطاب ومصدرية وهوى أى سقط وفاعله منهوى أى ساقط والاجرام جمع جرم أى حشة والقنة بضم القاف وشدة النون على الجبل كالقنة زناوه معنى وكذا النيق بكسر النون وسكون التحتية آخره قاف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه عكس قوله الآتى واخصص بمداخ وكذا يختص به كي ولعل وبتي فالجملة عشرة لاتجر الضمير لضعف كل منها باختصاصه بقبيل كالوقت والمنسكب والآخر والمتصل به أو بكونه عوضا من باء القسم لا أصلا فيه أو بغرابة الجر به أو بتأديته الى اجتماع مثلين في نحو كك فطر المنع وما عداها يجزى (قوله والتاء لله ورب) بفتح الراء يوهم التسوية بينهما مع أنها اقلية مع رب الا أن تؤخذ القلة من تأخيرها عن الجلالة (قوله الاسماء الزمان) أى لانها اذا كانا اسمين يكون مدلولهما الزمان فخصابه حرفين طلبا للمناسبة بين مدلوليهما ولا يرد قولهم مارأيت منذ أن الله خلقه لان الزمن مقدرفيه أى منذ من أن الله الخ وأما الداخلة على الفعل والجملة الاسمية فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كاسيأتى وشروط الزمان المجرور بهما كونه متعينا لابهما كمنذ زمن وماضيا أوحالا لمستقبلا كمنذ غد ومتصرفا لغيره كمنذ سحر تريد به معينا وشروط عاملهما كونه ماضيا امامنفي يصح تكرره كمارأيت منذ يوم الجمعة أو مبتدأ متطاولا كسرت منذ يوم الخميس بخلاف قتله أو ما قتله منذ كذا فان قلت ما قتلت منذ كذا بالهاء صح لان القتل المتعلق بمعين لا يكرر بخلاف غيره مالم يتجاوز بالقتل عن الضرب فتدبر ومن أسماء الزمان الظروف الاستفهامية كمنذ كم أو منذ متى أو منذ أى وقت سرت (قوله وقد شذجها الضمير) قال ابن هشام انخفض راوى وكذا لا تعطفه أيضا فهي مختصة بالظاهر عاطفة وجارة وقيل تعطف المضمر كضربتهم حتى اياك (قوله لا ينافي) بضم الياء وكسر القاء أى لا يجزى اناس فتي حتى يجردوك خيفة لا يجردون الفتي

وهذا معنى قوله واخصص منذ ومنذ وقتا وأما حتى فسيأتى الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف وقد شذجها الضمير كقوله

فلا والله لا يلقى أناس * فتي حثاك يا ابن أبي زياد ولا يقاس على ذلك خلافا لبعضهم ولغة هذا بل ابدال حائها عينا وقرأ ابن مسعود

فتر بصوابه عتي حين وأما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما فلا تقول أقسم والله ولا أقسم بالله ولا تجزى التاء

الا لفظ الله فتقول تالله لافعلن وقد سمع جر هاء الرب مضافا الى السكبة فقالوا تارب السكبة وهذا معنى قوله والتاء لله ورب وسمع أيضا تالرحمن

(قوله تحياتك) أي وحياتك فالتاء بدل عن واو القسم (قوله ولا تجررب الانكرة) أي موصوفة غالبا ان لم تكن هي وصفا لازوما خلافا لما برد كافي التسهيل ولا تتعاق بشئ وانما تدخل لفائدة التأكيد غالبا كحديث يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة أو التقليل قليلا كقوله

ألارب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان

فجرورها امامتدا كما ذكر وخبره في الحديث عارية وفي البيت اما جلة ليس له أب وواوها زائدة كهي في آية وفتحت أبواها أو هو مخدوف أو ثابت والواو حالية وذلك المولود هو عيسى وذى ولد الخ هو آدم عليهما السلام أو مفحول به كمال الشرح أو من باب الاشتغال ان قلت فيه لغية بالهاء واعلم ان كونها حرف جر مذهب البصريين وذهب الكوفيون والا خفش الى اسميتها وأيده الرضى بانها مثل كم التأكيدية وهي اسم اتفاقا فكما أن معنى كم رجل عندي كثير من جنس الرجال عندي كذلك معنى رب رجل عندي كثير أو قليل من هذا الجنس عندي وجنح اليه الدماميني قال وعلة بنائها حينئذ تضمنها معنى الانشاء كقيل في كم أو شبهها وضع الحرف في لغة تخفيفها وحل التشديد عليه وعلى هذا فما بعدها مجرور باضافتها اليه وحصل العامل لها نفسها مثل كم لا تجرورها وفيها سبع عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع فتح الباء مجردة من التاء أو معها ساكنة أو مفتوحة ورب بضمين وكل من هذه السبعة امام تخفيف الباء أو تشديدها ورب بتأنيض ففتح مشدد ورب بضم الراء أو فتحها مع اسكان الباء أفاده الصبان عن الهمع وفي السجاعي ثمانية عشر منها عشرة هنا والثمانية ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفتها وكل من الاربعة مع ما فقط أو مع ما والتاء فالجاء خمسة وعشرون (قوله وقد شذجها ضمير الغيبة) أي شذ قياسا لاستعمالها لكثرته ويلزم هذا الضمير الافراد والتذكير عند البصريين ويلزم نفسه بغيره باسم مؤخر عنه مطابق للعنى المراد فهو من تمييز المفرد نحو رب رجلا أو امرأة أو رجلا أو نساء (قوله واه) اسم فاعل من وهي أي ضعف مجرور برب مخدوفة أي ورب واه ورأيت براء فهمزة فو حدة أي أصلحت ووشيك أي سر يعاصف مصدر مخدوف أي رأيت وشيكاً وهن أعظمه مفعول رأيت وعطبا بكسر الطاء أي مشرقا على العطب وهو الهلاك بدليل أن نقتت أي أبعدته منه (قوله وأم أو عال الخ) صدره * خلى الذنابات شمالا كشبا * وضمير خلى الجار وحشى والذنابات بالذال المحجمة اسم موضع وشمال ظرف أي ناحية شماله وكشبا بفتح السكاف والمثلثة أي قريبا منه والمفعول الثاني خلى اما شمالا وكشبا حال أو بالعكس وأم أو عال اسم موضع مرتفع عطف على الذنابات أو مبتدأ خبره كها أي كالذنابات وأقرب على الأولى عطف على محل كها وعلى الثانية عطف على الهاء (قوله ولا ترى بعلا) أي زوجا ولا حلالا أي زوجات كه أي كالجار الوحشى ولا كهن أي الاتن الاحاطلا أي الا بعلا مانعا أنشاء من الزوج بغيره كالعاضل واعلم ان جر السكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند البصريين فيجوز استعماله فيها حتى لناو الكوفيون لا يخصونه بها جرها لغيره من الضمائر شاذ نثر وانظما كقول الحسن انا كك وأنت كي وقولهم ما أنا كانت وما أنت كانا وما أنا كايك وما أنت كايي (قوله في الامكنة) متعلق بابتدئ وبمن تنازه الثلاثة قبلة فاعمل فيه الاخير وحذف من غيره ضميره لكونه فضلة واعلم ان ما ذكر هذه الحروف من المعاني المتعددة ان تبادرت كلها من الحروف كالا ابتداء والبيان والتبعض في من والاستعانة والمصاحبة والسببية في الباء كان حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك اللفظي فرار من التحكم اذ المتبادر علامة الحقيقة ولا يردان المجاز أولى من الاشتراك كما في جمع الجوامع وغيره لان محله عند ثبوت حقيقة أحد المعاني وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وان لم يتبادر منها كالا ابتداء والانتها في الباء نحو شر بن بماء البحر وأحسن بن فذهب البصريين منع استعمالها في ذلك قياسا فلا ينوب بعضها عن بعض كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها أو أنهم ذلك فهو امام مؤول بما يقبله

وذكر الخفاف في شرح الكتاب انهم قالوا تحياتك وهذا غريب ولا تجررب الانكرة نحو رب رجلى عالم لقيت وهذا معنى قوله ورب منكر أي واحد من رب النكرة وقد شذجها ضمير الغيبة كقوله

واه رأيت وشيكاً صاعد أعظمه

وربه عطبا أنقذت من عطبه

كما شذج السكاف له كقوله * وأم أو عال كها وأقربا * وقوله

ولا ترى بعلا ولا حلالا

* كه ولا كهن الاحاطلا

هذا معنى قوله وماروا

البيت أي والذي روى من

جر رب المضمير نحو ربه فتى

قليل وكذلك جر السكاف

المضمير نحو كها (ص)

بعض وبين وابتدئ في

الامكنة

بين وقد تأتي لبدء الزمن

وزيد في نفى وشبهه جر *

نكرة كما لباق من مفسر

(ش) تجبى عن

أخذت من الدراهم ومنه
قوله تعالى ومن الناس
من يقول آمنا بالله ومثاها
لبيان الجنس قوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من
الاثان ومثاها لا ابتداء
الغاية في المكان قوله تعالى
سبحان الذي أسرى بعبده
ليسأل من المسجد الحرام
الى المسجد الأقصى ومثاها
لا ابتداء الغاية في الزمان
قوله تعالى لمسجد أسس
على التقوى من أول يوم
أحق أن تقوم فيه وقول
الشاعر تخبرن من أزمان
يوم حليلة إلى اليوم قد
جرى كل التجارب
ومثال الزائدة ما جاء في من
أحد ولا تزداد عند جمهور
البصريين الا بشرطين
أحدهما أن يكون المجرور
بها فذكر الشان أن
يسبقها في أو شبهه والمراد
بشبهه الذي انتهى نحو
لا تضرب من أحد
والاستفهام نحو هل جاءك
من أحد ولا تزداد في
الايجاب ولا يؤتى بها جارة
لمعرفة فلا تقول جاءني من
زيد خلافا للاخفش وجعل
منه قوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم وأجاز
الكوفيون زيادتها في
الايجاب بشرط تنكير
مجرورها ومنه عندهم قد
(ش) يدل على انتهاء الغاية

اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمين شر بن معنى روين وأحسن معنى لطف
أو حل على الجواز كالظرفية المجازية في جندوع النخل لتشبيهها بالظرف الحقيقي بجامع التمكن وفي تخجيل
وأمان باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذ فالتجوز عندهم في غير الحرف أو فيه مع الشذوذ وهذا الثاني محمل
الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين بالشذوذ قال في المغنى وهو أقل تعسفا (قوله للتبعية)
علامتها صحة حلول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض بالتجوز وعلامة البيانية صحة الاخبار
بما بعدها عما قبلها والابتدائية أن يحسن في مقابلة إلى أو ما يفيد فأنشأ كاعوذ بالله من الشيطان فان معنى
أعوذ به ألتجى إليه منه فالبدء أفادت الانتهاء والغالب فيها لا ابتداء حتى قيل ان سائر معانيها ترجع إليه
فكان ينبغي تعديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على السكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها
ابتداء وبهذا يظهر معنى قولهم الى لا انتهاء الغاية (قوله في غير الزمان) اشارة الى أن المراد بالا مكنة في
المقن ما ليس زمانا فيشمل نحو من فلان الى فلان انه من سليمان ويمكن جعل الاشخاص أما كن بالتأويل
للازمة المسكان لها (قوله ومن الناس من يقول) المتبادران من الناس خبر عن من يقول ولا يظهر
له فائدة ولذا قال بعضهم ان من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبر ومن صرح بأن التبعية اسم
الامام الطيبي وقال السعد بعد كلام قرر فلو جسه أن يجعل مضعون الجار والمجرور مبتدأ اه وما قبل
التبعية يمين يكون أقل مما بعدها دائما فن يقول أقل من مطلق الناس وهو قبله نقدير والبيانية بالعكس
فالرجس أكثر من الاوثان وقد يكون أقل تخاتم من حديد (قوله من أول يوم) ان أريد بالتأسيس
البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فن بمعنى في كقوله الرضى قال ومن في الظروف كثير ما تقع
بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن يبنناو بينك حجاب اه صبان (قوله تخبرن) ماض مجهول
ونون النسوة للسيف ويوم حليلة من أيام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحرث بن أبي شمر ملك
غسان وجه أبوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فطيسهم بطيب من عندها فلما قدموا على المنذر قالوا له
صاحبنا يدين لك ويعطيك حاجتك فتبأشمر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل عليهم الجيش وقتلوا
المنذر ويقل انه ارتفع في ذلك اليوم من العجاج أى الغبار ما غطى عين الشمس والتجارب كمساجد جمع
تجربة كما في المصباح (قوله الا بشرطين) بقى ثالث وهو كون مجرورها فاعلا كما يأتيهم من ذكر أو
مفعولا كهل تحس منهم من أحد أو مبتدأ ولو منسوخا كهل من خالق غير الله وما ظننت من رجل قائما أو
مفعولا مطلقا على ما قاله ابن هشام نحو ما فرطنا في الكتاب من شيء أى من تفرط فلا تزداد مع غير الاربعة
عند الجمهور وفائدتها التخصيص على العموم ان لم تختص النكرة بالفي كما مثل أوتأ كيد النص عليه ان
اختصت به كما قام من أحد ومعنى زيادتها ان مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهي مقعومة بين الطالب
ومطلوبه لأنهما لا تفيد شيئا اذ سقوطها يخل بالمراد منها (قوله أن يسبقها في) فلا تزداد في الاثبات الا في
تمييزكم الخبرية اذا فصل منها بفعل متعد نحو تركوا من جنات كما نقله السعد عن القوم (قوله والاستفهام) أى
بهل وكذا الهمة على الوجه ولم تسمع مع غيرهما لانه لا يطلب به الا التضور بخلاف هل فالتصديق والهزة
له وللتصور (قوله خلافا للاخفش) أى في عدم الشرطين معا (قوله يغفر لكم الخ) أجاب عنه الجمهور
بان من فيه تبعية لازمة ففى بمعنى بعض مفعول به وذنوكم مضاف اليه ولا ينافيه قوله تعالى ان الله
يغفر الذنوب جميعا لان هذا النامع عشر الامة المحمدية والاولى لامة نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام
على أن الموجبة الجزئية لا يناقضها الا السالبة السكينة لا الموجبة وفي الاقان عن بعضهم أن يغفر لكم حيث
كانت للؤمنين تجرد عن من بخلافها للكفار تفرقة بينهما (قوله فساكن من مطر) أجيب بانها تبعية

كان من مطر أى قد كان مطر (ص) للاثنا حتى ولام والى * ومن وباء يفهمان بدلا

بالى وحتى واللام والاصل من هذه الثلاثة الى فلذلك تجر الآخرة نحو سرت البارحة الى آخر الليل أو الى نصفه ولا تجر حتى الا ما كان

آخر الأوتار متصلاً بالآخر كقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ولا تجر غيرهما فلا نقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام للأنتهاء قليل ومنه قوله تعالى كل يجري لأجل مسجي وتستهمل من والباء بمعنى بدل فمن استعمال من بمعنى بدل قوله عز وجل أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدل الآخرة وقوله تعالى ولونشاء جملتنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون أي بدل منكم وقول الشاعر وجارية لم تأكل المرققا * ولم تأكل من البقول الفستقا أي بدل البقول ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد في الحديث ما يسرني بها جر النعم أي بدلها وقول الشاعر (٢٢٥) فليت لي بهم وقوما ذار كبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا أي بدلهم (ص)

واللام للملك وشبهه وفي تعدية أيضا وتعليل قفي وزيد والظرفية استبين بيا وفي وقد بينان السببا (ش) تقدم ان اللام تكون للأنتهاء وذكر هنا انها تكون للملك نحو لله ما في السموات وما في الأرض والمال لزيد ولشبه الملك نحو الجبل للفرس والباب للدار والتعدية نحو وهبت لزيد مالا ومنه قوله تعالى فهب لي من ذلك ويا يرثي ويرث من آل يعقوب وللتعليل نحو جئتكم لا كرامكم وقوله واني لتعرفن لذكر الكهزة كما انتفض العصفور بله القطر * وزائدة قياسا نحو لزيد ضربت ومنه قوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وسما على نحو ضربت لزيدوا شار بقوله والظرفية استبين الى آخره الى معنى الباء وفي فذكر أنهم سما اشتراكا في افادة الظرفية والسببية فمثال الباء للظرفية قوله تعالى وانكم لترون

كأمر أو بيانية لمخدوف أي قد كان شيء من مطر أو ان زيادتها في ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل هل كان من مطر فاجيب بذلك حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان في الآية أيضا رجلة ما ذكره هنا من أربعة معان وسياق البديهة بقي الظرفية كاذنودي للصلاة من يوم الجمعة والتعليل بما خاطبهم أغرقوا والمجازة كمن قد كنا في غفلة من هذا حتى عجز الخبيث من الطيب والاستعانة كالباء ينظرون من طرف خفي والاستعلاء كمن ونصرناه من القوم الذين كذبوا بالجنة عشرة (قوله على انتهاء الغاية) أي المسافة في الزمان والمكان كما مر (قوله حتى مطلع) مثال للثاني وهي متعلقة بتنزل لا بسلام كما نقله يس عن ابن هشام أي تنزل الملائكة فيها الى طلوع الفجر ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي ومثال الآخر أكلت السمكة حتى رأسها وسرت حتى آخر الليل * واعلم أن حتى الجارة قسمان جارة للفرد ولا تكون الا غائية وهي التي لا تجر الا آخر والمتصل به والثانية جارة لان المضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية كما سيأتي ثم ان دلت قرينة على دخول الغاية في الى وحتى أو عدم دخولها عمل بها والافعال صحيح دخولها في حتى لا في الى جملة على الغالب فيهما عند القرينة (قوله ولا تجر غيرهما) خالفه في التسهيل (قوله لم تأكل المرققا) أي الرغيف الرقيق والبقول خضر ارات الأرض (قوله شنوا الاغارة) أي فرقوا أنفسهم لاجل الاغارة والاعارة مفعول له ومفعول شنوا مخدوف (قوله للملك) هي الواقعة بين ذاتين ثانيهما يملك كما مثله وشبه الملك هو الاختصاص وهي الواقعة بين ذاتين ثانيهما لا يملك بفتح الياء كما مثله أيضا وأوطع الابل بضمها كانت لي وأتالك ولز يدأخ فان وقعت بين معنى وذات كالجلدة وللأكافرين النار أي عذابها كانت للاستحقاق وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص (قوله الجبل) بضم الجيم وفتحها ما يلبس للادابة تحت السرج لمنع البرد ونحوه (قوله وللتعدية) أي المجردة عن افادة معنى فلا ينافي أنها في بقية المواضع لتعدية معنى العامل لمجرورها (قوله فهب لي الخ) جعلها في شرح التسهيل لشبهه التعليل فتكون في وهبت لزيد مالا للتعليل قال في المغني والاولى أن تمثل التعدية المجردة بما أحبز يدا لعمرو وما أضر به لسكر أي لان ما بعد ما مفعول حقيق للفعل لكونه متعديا بالاصالة فلما بني للتعجب صار لازما بالنسبة اليه عند البصر بين فعدى له باللام وأما الهمزة فتعديا لمفعول آخر وعند الكوفيين باق على تعديته الاصلية فاللام حينئذ ليست للتعدية بل مقوية للعامل اضعفه باستعماله في التعجب (قوله وزائدة) أي امالتقوية عامل ضعف بالتأخير عن معموله كشالي الشارح أو بكونه فرعاً في العمل نحو مصداقاً لما معهم فعال لما ير يدو اما المجرد التأكيد وهي الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد أو بين المتضامين كالأبالك في قول وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعاقب بشئ أصلاً لكونها زائدة محضة وأما الاولى فلا تتعاقب بالعامل الذي قوتعوان لم تكن معديا لتعديده بنفسه فهي واسطة بين المعدي والزائدة كافي التوضيح وشرحه (قوله خشاش) مثل الخاء والفتح أشهر وهو هوام الأرض وحشراتا وقيل

غير

عليهم مصبحين وبالليل أي وفي الليل ومثالها للسببية قوله تعالى

فبظلم من الذين هادوا سحرنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا ومثال في الظرفية قولك زيد في المسجد وهو الكثير فيها ومثالها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض (ص) بالباستعانة وعدم عوض ألقى * ومثل مع ومن وعن بها انطق (ش) تقدم ان الباء تكون للظرفية وللسببية وذكر هنا انها تكون

غير ذلك (قوله للاستعانة) هي الداخلة على آلة الفعل فلذا تسمى بآلة الآلة وبآلة السببية هي الداخلة على سبب الفعل وعلمته فلا تدرج احداهما في الأخرى (قوله ولاتعدي) أي الخاصة وهي تعدي الفعل إلى مفعول كان قاصرا عنه بان كان قبلها فاعلا فتصيره مفعولا فهي كالمفعول في ذلك وأكثر ما تعديه الفعل القاصر كذهب بن يدأى أذهبته ولذا قرئ أذهب الله نورهم أما تعدي معنى العايل إلى المجرور فعامية في كل الحروف غير الزائدة (قوله وللتعويض) وتسمى بآلة المقابلة وهي الداخلة على الاغراض والاثمان فيها مقابلته شيء بشئ أي دفع شيء وأخذ آخر في مقابلته أما بآلة البديل فتدلى على اختيار الشيء أعم من كونه مقابل لشيء آخر أم لا فهي أعم مطلقا (قوله اشترى الحياة الخ) أي حيث بدلوا ما في التوراة بما يصدق نبينا صلى الله عليه وسلم لا خوف انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم فكأنهم جعلوا الآخرة ثمنا دفعوه من عندهم بسبب السكتمان وأخذوا بدله الدنيا من أسافلهم فهو بمن معنوى لا حدى كقوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون لان هذه بآلة التعويض أيضا لدخولها على الثمن المعنوى وهو العمل ومن المعلوم أن ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجانا وليست بآلة السببية خلافا لما تزل بناء على زعمهم بوجوب الصلاح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بدليل حديث ابن يدرخل أحدكم الجنة بعمله فإن المنفى فيه السبب الذي لا يمكن تخلفه والمثبت في الآية التعويض والمجازاة (قوله وللاصاق) هذا المعنى لا يفارقها لاند اقتصر عليه سيبويه فكان ينبغي نقضه ثم هو إما حقيقى كما سكنت بن يدا فاقبضت على جسمه أو ما يحبس منه من ثوب أو غيره أو مجازى كمثل الشايع فإن فيه الصاق المرور بمكان يقرب من زيد لا يزيد نفسه واستظهر السامعنى أنه في قبض الثوب مجازى كالمرور فقال الشمنى لا يلىق باللغة هذا التدقيق فإسك ثوب بن يديقاله في اللغة ما سكت زيد بالخلاف المرور (قوله ومعنى مع) أي المصاحبة فذكره طابعا مكررا وعادتها أن يصلح في وضعها مع ويغنى عنها وعن مدخولها الحال كاهبط بسلام أي معه أو مساهما وقد دخلوا بالكفر كذلك قال في الماننى وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمده بك فتيل للمصاحبة والجسد اضاف للفعل أي سبحه حامدا له أي زهه عما لا يلىق به وأثبت ما يلىق به وقيل للاستعانة والجسد مضاف للفعل أي سبحه بما جده نفسه اذ ليس كل نزه به محمودا لا ترى أن تسبيح المستزلة عطل كثيرا من الصفات وهذا معنى ما قاله ابن السجري في قوله فسبحون بحمده واختلاف في سبحاتك اللهم وبحمدك فتيل جملة واحدة على زيادة الواو في أي في الباء مذكر وقيل جملتان على أنها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أي وبحمدك سبحتك في أي ماضى وقال الخطابي المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحتك لا يحول بريد أنه من إقامة المسبب وهو الجسد مقام سببه وهو المعونة التي هي نعمة اه بتصرف (قوله ومعنى عن) أي المجاوزة فتيسل وتخص حيثئذ بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن أنباءكم وقيل لا بدليل يسمى نورهم بن أي يسمهم وبأيانهم أي وعن أيانهم (قوله وعن الخ) متعلق بعنى ومن قد فطن فاعله وتجاوزا بضم الواو مفعوله مقدم (قوله كما على الخ) مامصدرية وعلى مبتدأ خبره جعلوا لآله لا إطلاق وموضع عن ظرف لجعل غير قياسى إلا أنه من غير مادته والجملة الاسمية صلة ما وان كان الغالب وصلها بالفعل أي جعل على الخ (قوله للاستعلاء) أي العلو فالسعين والثناء زائدان لا لالطلب وهو حقيقى ان كان العلو على نفس المجرور حسا كمثلها أو بمعنى كفضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب ومجازى ان كان العلو على ما يقرب من المجرور ونحو أراجد على النار هدى أي هاديا داما ميني قال الفارضى وأما نحو توكت على الله فن باب الاضافة والاسناد أي أضفت توكتى وأسندته الى الله اذ لا يعا عليه تعالى شئ لا حقيقة ولا مجازا (قوله للمجازاة) هي بعد شئ مذكورا وغيره عن مجرورها بسبب الحدث قبلها فالاول رميت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس لتركن

للاستعانة نحو كتبت بالقلم وقطعت بالسكين وللتعدي نحو ذهب بن يد ومنه قوله تعالى ذهب الله بنورهم وللتعويض نحو اشترى القوس بالف درهم ومنه قوله تعالى أولئك الذين اشترى الحياة الدنيا بالآخرة وللاصاق نحو صرت بن يد ومعنى مع نحو يعتك الثوب بطرازه أي مع طرازه ومعنى من كقوله شر بن بماء البحر أي من ماء البحر ومعنى عن نحو سأل سائل بعذاب أي عن عذاب وتكون الباء أيضا للمصاحبة نحو فسبح بحمده ربك أي مصاحبا جسد ربك (ص) على للاستعلاء ومعنى في وعن وعن تجاوزا عنى من قصد فطن وقد تجبى موضع بعدد على كما على موضع عن قد جعل (ش) تستعمل على للاستعلاء كثيرا نحو زيدا على السطح ومعنى في نحو قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها أي في حين غفلة وتستعمل عن للمجازاة كثيرا نحو رميت السهم عن القوس ومعنى بعد نحو قوله تعالى لتركن

طبقا عن طبق أى بود
طبق وبمعنى على نحو قوله
لاه ابن عمك لأفضلت في

حسب

عنى ولأنت ديانى فتخزوني
أى لأفضلت في حسب
على كما استعملت على
بمعنى عن فى قوله

أذا رضيت على بنو قشير
* لعمر الله أعجبني رضاها
أى إذا رضيت عني (ص)
شبه بكاف وبها التعليل
قد

يعنى وزائدا لتوكيد ورد
(ش) تأتى الكاف للتشبيه
كثيرا كقوله زيد كالأسد
وقد تأتى للتعليل كقوله
تعالى وأذكروه كما هذاكم
أى هدايته أياكم وتأتى
زائدة للتوكيد وجعل منه
قوله تعالى ليس كمثله شئ
أى ليس مثله شئ وبما
زيدت فيه قول روبة
لواحق الاقرباب فيها
كالملق أى فيها الملحق أى
الطول وما حكاه القراء أنه
قيل لبعض العرب كيف
تضعون الاقط فقال كهين
أى هينا (ص)

واستعمل اسما وكذا عن
وعلى
من أجل ذا عليهما من
دخلا

(ش) استعملت الكاف
اسما قليلا كقوله

بسبب الرى والثانى رضى الله عنك أى جازتك المؤاخنة بسبب الرضا ثم المجاوزة لما حقيقة كذا كراو مجاز
كاخذت العلم عن زيد كانه لما عرفك المسئلة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالاخذ فأده سم وكذا سائته
عن كذا كانه لما عرفك بالمسؤل عنه جاوز به بسبب السؤال لكن هذا لا يظهر الا اذا أجيب عما سأل بخلاف
ما اذا لم يجيب فالأولى أن يقال كانك لما سألته جاوزتك المسئلة بسبب السؤال ويلزم من مجاوزته المالك مجاوزتك
اياها فيصدق انه بعد شئ وهو السائل عن المجور وفتأمل (قوله طبقا عن طبق) أى حالا بعد حال ولم
يذكر لها البصر برون غير المجاوزة وتأولوا غير هافى الآية متعلقة بمحذوف أى طبقا متباعدة فى الشدة عن
طبق فكل حال أعظم مما قبله (قوله لاه ابن عمك) أى لله درابن عمك خلف لام الجر واللام الأولى من
الجلالة شذوذ فافهم ما وحذف المضاف وهو درو أناب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف وأفضلت
أى زدت ديانى بشدة التحية أى مالى والغائم بأمرى فتخزوني أى تسوسنى وتقهرنى وهو يسكون
الواو تخفيفا للقافية وان كان منصوبا بعدفاء السببية وهو مرفوع عطفا على الجلة الاسمية قبله أى ما أنت
ديانى فإنت تخزوني (قوله إذا رضيت على) يحتمل انه ضمن رضى معنى عطف فعلى على بابها وقشير
بالتصغير (قوله قديعنى) التقليل بالنسبة الى التشبيه والافتعالها كثير كفى شرح الكافية (قوله أى
لهدايته) أى فامصدرية (قوله ليس كمثله شئ) أى للزوم المحال على عدم زياتها وهو اثبات المثل له
تعالى لان النفى يهود الى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذة من الكاف الى المتعلقاته وهو لفظ مثل ولفظ
شئ فيكونان مثبتين ألا ترى ان قولك ليس كائن زيد بأحد يدل ظاهرا على ان زيدا بانوان احتمل ان نفي
المشابهة للابن لعدمه وانما زيدت الكاف فى الآية لتوكيد نفي المثل لان زياتها كعادة الجلة كذا قال
الاكثر ومنع آخرون زياتها ففهم من قال المثل بمعنى الصفة والذات أى ليس كصفته أو كذاته شئ
والحقه قولهم منهم على انها باقية على حقيقة ما من نفي مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل للبالغة فى
التنزيه كفاى قولهم مثلك لا يبخل حيث نفوا البخل عن مثله والمراد لازمه أى أنت لا تبخل وعدلوا عن ذلك
تنزيها عن تعاق البخل به ولو على سبيل النفي فكذا فى الآية المراد لازمها وهو نفي المثل اذ لو كان له مثل
لكان هو مثلا لمثله لان المماثلة انما تتحقق من الجانبين فلا يصح نفي مثل مثله أما حقيقة المقضية لاثبات
المثل فلم يستمرادة أصلا وقد صرحوا بأنه لا يضرب فى الكناية استحالة المعنى الحقيقي فضلا عن استعماله لازمه
هنا ما ذكره وطالما كنت أجسد فى نفسى منه شيئا لأن محصل هذا الوجه أن نفي المثل لازم لحقيقة
الآية وقد تقرر سابقا انها تقتضى اثباته ولذا أولوها بهذه الواجهة فكيف يعقل أن اثبات الشئ ونفيه
يلزمان معا شئ واحد مع تصريحهم بان تنافى الوازم يقتضى تنافى المازومات وبفرض صحة ان كاد
منهم لازم لها فقصروا على هذا دون ذلك تحكم مع أن القصود ابطال دلالتها على المحال ولا يكفي فيه قولنا
انه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازما للحقيقة بل محتمل فقط كما تحتل نفيه وان كان
الاول أقرب نظير ما مر فى ليس كائن زيد بأحد لكن عارضة فى خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان
له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل فى نفي المثل على هذه المقدمة القطعية وهى قرينة
الكناية بخلاف المثال فتفهم ذلك فانه مما تحير فيه الافهام وقدا وضحه الله والله الحمد (قوله لواحق الاقرباب)
جمع لاحق بمعنى ضامر والاقرباب جمع قرب كعنتى وقفل هى الخاصرة أو من الشاكاة الى مراق البطن
والملقى بفتح الميم والقاف الأولى الطول الفاحش مع رقة وهو مبتدأ خبره فيها أى الخيل كفاى العيني يصفها
بضمور البطن والطول وقيل الضمير لجر الوحش (قوله اسما قليلا) خصه سيمويه والمحققون بالضرورة
كقوله * يضحكن عن كالبرد منهم * أى عن سن مثل البرد الذائب وقوله

بكالا قوة الشعواء جلت فلم أكن * لاواع الا بالكفى المقنع

وأجازه كثيرون منهم الفارسي اختياراً فهي في زيد كالأسماء مخبر مضافة للأسماء كافي المغنى أو متعلقة
بمحذوف هو الخبر **(قوله أنتهون الخ)** الهمزة للأنكار والشطط الظلم والجور وجلة وأن ينهى حال
من وأنتهون وجلة يذهب حال من الطعن فان قلت يحتمل في هذه الشواهد أنها حرف وهي ومجرورها
صفة لمحذوف أي شيء كالطعن وبفرس كالقوة أجيب بأن حذف الموصوف بالطرف كالجلة له مواضع ليس
هنا منها **(قوله عند دخول من)** ظاهرة قصر اسميتها على ذلك وليس كذلك فان قولك زيد على
السطح وسرت عن البلد يحتمل الحرفية والاسمية فإذا دخلت من تعين الاسمية وكذا خبر من فان عن
جرت على نادراً ولذا جعل المتن دخولاً شاهداً للاسمية لا ضابطاً فكان الأولى للشارح موافقته وما يرد
أصلاً إلى معنى المنتهى وترد منونة بمعنى النعمة ومن بمعنى بعض كما مر عن الزخشمي والطبي وترد علا فعلاً
ماضياً من العلو ومن أمر من المين وهو الكذب فاستكمل الأقسام السكامة **(قوله غدت الخ)** أي
سارت القطاة من عليه أي الفرج والظمء بكسر الظاء المشالة وسكون الميم هموزامة صبرها عن الماء وهو
ما بين الشرب إلى الشرب قال الدماميني يستعمل في الابل لكن استعاره لقطاة يروي خبثها بكسر الخاء
وهو الشرب في كل خمسة أيام وهذا أيضاً للابل لا للطير لأنها لا تصبر كذلك لكن ضربه مثلاً وتصل بفتح
الفوقية وكسر المهملة أي صوت أحشاؤها من العطش وعن قبض عطف على من عليه وهو بفتح القاف
وسكون التحتية بعدها ضامة مجمة قشر البيض الأعلى وزياء بزاءين معجمة تين مكسورة أو لاها وقد
تفتح كقوله السيوطي وبينهما تحتية أرض غليظة ومجهول كقوله الفقير الذي لا يمتدئ فيه لعدم علاماته
لا يئى ولا يجمع كافي القاموس وهو مجرور بضافة زياء إليه لانهت لها لأن اسم المكان لا ينعته به عند
البصريين فزياء مجرور بالكسرة لأن الإضافة تبطل منع صرفه بالالف الممدودة الآن يجعل بدلاً فيجر
بالتفتحة **(قوله دريئة)** بهمة بعد التحتية الساكنة مفعول ثانٍ لاري وهي الحلقة التي تعلم عليها الرمي
والطعن وفي شرح شواهد المغنى للسيوطي جواز باء موحدة بدل الهمزة **(قوله حيث رفعها)** بالبناء للفاعل
وقوله أو ألياً الفعل ماضٍ مجهول والالف نائب فاعله وهي مفعول الثاني والفعل مفعوله الأول لانه الفاعل
معنى أي جعل الفعل واليهاً والمراد الفعل الماضي فلا يقال مديقوم لأن عاملها لا يكون الماضي فلا
يجتمع مع المستقبل ولو قال أو ألياً الجلة نحو مندعاً شمل الجلة الاسمية أيضاً كقوله

فما زلت أبني الخير منذ أن يافع * وليد اوكه لاجين شبت وأمردا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قيد **(قوله اسم مبتدأ)** وسوغه
كونها معرفة في المعنى لأنها ان كان الزمان ماضياً كالمثال الأول فعنها أول مدة عدم الرؤية كذا وان
كان حاضراً كالمثال الثاني أو معدوداً كإرائته مديومان فعنها نفس المدة أي مدة عدم الرؤية شهراً أو
يومان **(قوله وكذلك منذ)** أي تكون مبتدأ ومعناها ما ذكرنا الخبر ما بعدها كذا وهو واجب التأخير
فيهما إجراء لهما اسمين مجزاهما حرفين في التقديم على الزمان الآن اسمية منذ أغلب من الحرفية ومنذ
بالعكس **(قوله خبرين)** أي ظرفيين بمعنى بين وبين متعلقين بمحذوف هو الخبر هما بعدهما فعلى
ما لقيته مديومان بيني وبين لقائه يومان واعتراض بأن فيه ظرفية الشيء وهو يومان في نفسه وهو مبتدأ لأنها
حينئذ زمانية بمعنى بين وأجيب بأن هذا يرد على قولهم بيني وبين لقائه يومان وهو جائز بلا تكبير فما كان
جواباً عنه فهو الجواب عن هذا ما بيني وحاصل الجواب ان الزمان المتخيل يكون ظرفاً للحقبة كافي
قولهم أمس قبل اليوم أي في زمن متخيل قبل اليوم وهذا منه بقي أن هذا التفسير لا يطرد فيها إذا قلت في يوم
الاحد ما رأيت مديوم الجمعة لان بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط وأجيب بأنه على حذف
انما ظن أي الجمعة وما بعده إلى الآن وجلة مندوماً بعدها على هذا القول وما قبله مستأنفة استئنافاً بيانياً

أنتهون ولن ينهى ذوي
شطط كالطعن يذهب فيه
الزيت والغلي
فالسكاف اسم مرفوع
على الفاعلية والاعمال فيه
ينهى والتقدير ولن ينهى
ذوي الشطط مثل الطعن
واستعملت على وعن
اسمين عند دخول من
عليهما وتكون علامته
فوق وعن بمعنى جانب
ومنه قوله

غدت من عليه بعدنام
ظموها وصل وعن قبض
بزياء مجهول

أي غدت من فوقه وقوله
ولقد أرايتي للريح دريئة
* من عن يعني تارة وأما
أي من جانب يعني (ص)
ومندومند اسمان حيث رفعها
أو ألياً الفعل كجئت مذعاً
وان يجزأ في مضى فكمن
* هما وفي الحضور معنى في

استين

(ش) تستعمل مندومند
اسمين اذا وقع بعدهما
الاسم مرفوعاً أو وقع
بعدهما فعل فمثال الأول
ما رأيت مديوم الجمعة أو مندومند
شهرنا فند اسم مبتدأ خبره
ما بعده وكذلك مندومند
بعضهم أن يكونا خبرين لما
بعدهما ومثال الثاني جئت
مذعاً فند

اسم منصوب المحل على
الظرفية والمحل فيه جئت
وان وقع ما بعدهما مجرورا
فيهما حرف جر بمعنى من ان
كان المجرور ماضيا نحو
مارأيتك من يوم الجمعة أي
من يوم الجمعة وبمعنى في ان
كان حاضر نحو مارأيتك من
يومنا أي في يومنا (ص)

وبعد من وعن وباء زيدا
فلم يقع عن عمل فعلهما
(ش) أي تزايدا بعد من
وعن والباء فلا تنكفها
عن العمل كقوله تعالى
مما خطاياهم أغرقوا وقوله
تعالى عما قيل ليصبحن
نادمين وقوله تعالى فما
رجعة من الله لنت (ص)
وزيد بعد رب والكاف
فكف

وقد يليهما وجو لم يكف
(ش) تزايدا بعد الكاف
ورب فتكفهما عن العمل
كقوله

فان الجر من شر المطايا *
كما الحبطات شر بني تميم
وقوله * بما الجامل الموثل
فيهم * وهنا جيج بينون
المهار وقد تزايدا بعدهما فلا
تسكفهما عن العمل وهو
قليل كقوله

ماوى يارب الغارة *
شعواء كاللانة بالميسم
وقوله وننصر مولانا ونعلم
انه

كالناس مجرور عليه وجارم

لا سر تبج بالجملة الاولى وقيل انها ظرفان مضافان لجملة فامية لان المرفوع بعدهما فاعل بمحذوف أى
من كان أو مضى يومان وهما متعديان مضمون ما قبلهما بملاحظة استمراره الى أن التكلم في معنى مارأيتك من
يوم الجمعة اتفقت الرؤية وقت وجود الجملة أو مضى واستمر الى الآن فلا يصدق بالرؤية بعده وقبل التكلم
حتى ينال المقصود وكذا يقال في سرت من كذا فتدبر (قوله اسم منصوب الخ) أى فهو ظرف المضمون
ما قبله ومضاف للجملة بعده فعلية كانت كما مثله أو اسمية كالبيت الماروي أى فيه ماضى من ملاحظة
الاستمرار الى أن التكلم ليوافق المقصود وقيل انها محذوف مبتدأ والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن
مضاف اليها والتقدير في جئت منذ عاوقت المحبى مهوز من دعائه وفي البيت المارول وقت طلبي الخير هو
وقت كوني يا فعلى مقار بالباوغ جملة مناداة مستأنفة كما مر (قوله بمعنى من) أى البيانية هذا ان كان
مجرورهما معرفة كمثلها فان كان نكرة فهما بمعنى من والى معا ولا تكون النكرة لامعدودة لفظا كذا
يومين أو معنى كذا شهر لما مر من أنهما لا يجران المبهم أى مارأيتك من ابتداء يومين الى انتهائهما (قوله
ان كان حاضرا) ولا يجوز في الحاضر بعدهما الا الجر عندا كثر العرب أمما الماضى فبعد منه يترجع
جره وبعده مرفعه والراجح أن أصل من من حذف النون تخفيفا بدليل ضمها للاقادة كما كن كذا اليوم والا
لكن سرت على أصل التخلص وبعضهم يضمها بلاساكن أصلا وقيل هما أصلا من مطلقا وقيل عند كونهما
اسمين فقط (قوله وبعده من) متعلق بزيد بكسر الزاى ماض مجهول زمانا فاعله والضمير في يعق
عائده على ماوى فلم تنكف ما الزائدة هذه المذكورات عن العمل لانها لا تزيل اختصاصها بالاسماء وانما يحكم
بزيادتهما مع الاسم المفرد كما مثله فان وقع بعدها جملة فهي موصول حرفي نحو بما سوا يوم الحساب أى
بنفسانهم (قوله مما خطاياهم) الاولى التثنية بقراءة مما خطيا تهم كفى للمغنى لظهور جرحها لا يقال
بجمل في جميع ما ذكر ان ما لم يسم بضم شئ والذي بعدها بدل منها فلا شاهد فيه لانه خلاف الظاهر (قوله
وقد يليهما) فاعله ضمير يعود على ما كذا نائب فاعل زيدا ذكره باعتبار لفظها وضمير التثنية لرب والكاف
(قوله فتكفهما) أى غالبا وحينئذ يندخلان على الجمل كما مثله (قوله فان الجر) جمع جاروسكنت
ميمه للضرورة وتخفيفا من الضم والحبطات مبتدأ خبره شروهم جماعة من تميم سموها باسم أبيهم الحبط
بفتح المهملة وكسر الموحدة أو بفتححتين وهو الحرث بن مالك بن عمرو سمى به لانه أكل نباتا بالبادية
يسمى الزرق وهو الحنط فوق فانتفخ بطنه وانتفخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتححتين والمنتفخ بطنه
يسمى الحبط بفتح فكسر وجعل أبو حيان ما موصولا حرفيا بناء على جواز وصلها بالجملة الاسمية لا كافة
لانها لا تنكف الكاف عنده أى ككون الحبطات شر الخ (قوله بما الجامل) بالميم وهو قطع الابل
مع رعايته والموثل شديد الموحدة المعد للقفية والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر
الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر العناجيج لعدم منه
ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية كالبيت نادر حتى قال الفارسي يجب أن تجعل ما سماه منى شئ
والجامل خبر لمحذوف والجملة صفة ما فيهم حال أى رب شئ هو الجامل حال كونه فيهم ولم تجعل جملة الجامل
فيهم صفة لما لعدم الرابطة فيهما والغالب دخولها على الماضى نحو رب ما رأيتك في علم * ترفعن ثوبى شمالات
أو المضارع المنزل منزله لتحقق وقوه نحو رب ما يود الذين كفووا كما أن الغالب على ضم المكفوفة كون
العامل فيما بعدهما ماضيا نحو رب رجل كريم لقيته بل أرجب به بعضهم (قوله كذا الناس) ما زائدة والناس
مجرور بالكاف وقوله مجرور عليه الخ من الجرم وهو الظلم وروى مظاهر عليه وظالم (قوله ماوى الخ)
منادى صرخ ماوىة وبالالتنبيه والشاهد في رب تغارة حيث زيدا فيها ولم تنكفها عن جرغارة والشعواء
بالعين المهملة أى الغاشية المتفرقة كاللانة خبر الغارة والميسم بكسر الميم آلة الوسم أى الكى بالحميد

(ص) وحذفت رب فحرت بعد بل * والفاو بعد الواو شاع ذا العمل (ش) (٢٣٥) لا يجوز حذف حرف الجر وابقاء

عمله الا في رب بعد الواو فيها
سند كره وقد ورد حذفها
بعد الفاء بل قليلا فمثاله
بعد الواو قوله
وقام الإبحاق خاوي المخترق
ومثاله بعد الفاء
فمثلك حبلى قد طرقت
ومرضع
فالهيئة عن ذي تمام محول
ومثاله بعد بل قوله
بل بالدمع الفجاج قتمه *
لا يشترى كتانه وجهه
والشائع من ذلك حذفها
بعد الواو وقد شذ الجرب
مخدوفة من غير ان يتقدمها
شيء كقوله

رسم دار وقفت في طاله *
كدت أقضى الحياة من جاله
(ص)

وقد يجز بسوى رب لى *
حذف و بعضه يرى مطردا
(ش) الجر بغير رب محذوف
على قسمين مطرد وغير
مطرد فغير المطرد كقول
رؤبة لمن قال له كيف
أصبحت خير والجدلة
التقدير على خير وقول
الشاعر

اذ قيل أى الناس شرفيلة *
أشارت كليب بالأصابع
أى أشارت الى كليب وقوله
وكرمة من آل قيس أفته
* حتى تبدخ فارتقى الاعلام
أى فارتقى الى الاعلام

(قوله) وحذفت رب فحرت الخ) صريحه كالشراح ان الجر بعد المذكورات رب المخدوفة لاجلها وهو
الصحيح عند البصريين في الواو وحكى في التسهيل الاتفاق عليه في بل والفاو له لم يعتبر ما نقل عن
بعضهم من أن الجر بهما انما بهما من باب كمال الكوفيين في الواو (قوله قليلا) أخذه من تقييد
المصنف الشيعي بالواو لكنه بعد بل أقل من الفاء ومع التجرد أقل منهما (قوله فمثلك الخ) مجرور رب
المخدوفة وهو مفعول طرقت أى أتيتها بالواو حبلى بدل منه ومرضع عطف عليه وألبيتها شغلها عن ذى
تمام أى عن ولد ذى تمام أى تعاو يذمه معلقة عليه بخوف العين والمحول بضم الميم أى عمره حول ويروى
مغيل بضم الميم وسكون الميم وفتح الياء التحتية وهو الذى تؤتى أمه وهى ترضع وانما خص الحبلى
والمرضع لانهما أزهى النساء في الرجال ومع ذلك تعلقتا به ومالتا اليه (قوله بل بلد) أى رب بلد والفعجاج
بكسر الفاء جمع فجج بفتحها وهو الطريق والقم بفتح القاف والمنشاة الفوقية الغبار كالقمام والقم بفتح
فسكون وجهه بفتح الجيم أصله جهر ميه بياء النسبة وهى بسط تنسب الى جهرمة قرية بفارس خلف بيا
النسبة للضرورة وقيل الجهرم بساط من الشعر وجواب رب قطعته في بيت بعده (قوله رسم دار) بالجرأى
رب رسم دار وهو ما بقي من آثارها لا صقا بالأرض كالرمد والليل ما شخص أى ارتفع من آثارها كالوتد
والانافى وقوله من جاله بفتح الجيم واللام الأولى أى من أجله وأعظم شأنه لان الجلال يطلق بمعنى من أجل
وبمعنى عظيم وحقيق أيضا وأما جلال البناء على السكون فخر بمعنى نعم (قوله كقول رؤبة) بضم الراء
وسكون الهمزة ابن الججاج وهو من فصحاء العرب قال الزخشي وهو من أمضغ العرب للشيع والقيصوم
يريد بذلك تحقيق كونه بدو لا حقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يعضفهما آدميون تصریح (قوله على
خير) أى أو بخير (قوله أشارت كليب) بالجر مصغرا اسم قبيلة والأصابع فاعل أشارت أى أشارت الأصابع
بالأ كلف الى كليب والباء ما بمعنى مع أى مع الأ كلفا وهو مقلوب أى أشارت الأ كلف بالأصابع (قوله
وكرمة) أى ورب رجل كريمة والتاء للبالغ على غير قياس لان أمثلهما فعالة كسبابة وفعولة كفروقة
ومفعالة كهمذارة وليس منها فعيلة كفاى العيني وان المعنى ورب نفس كريمة وذكر في ألفته على تأويلها
بالشخص وقيس بمنع الصرف للعلمية والتأنيث على معنى القبيلة وألفته بفتح اللام من باب ضرب أى أعطيته
الفاو أما أفته بالكسر فبمعنى أحببته وتبدخ بمثناة فوقية فوحدة ففهمتين بمعنى تكبر وارتفع من البدخ
بفتح حتين وهو الكبر والأعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث جر به الى مخدوفة (قوله والمطر داح) منه لفظ
الجلالة في القسم بدون تعويض عن الباء نحو الله لأفعلن وكى المصدر به حيث يقدر قبيلها اللام جارة لها مع
صلتها وان وأن مع صلتهما لانهما فى محل جر بالحرف المقدر عند التحليل والكسائى أما عند سيديويه فحلها
نصب بنزع الخافض وكذا يطر داح الحذف بعد ما تضمن مثل المخدوف سواء كان بعد استهفهام نحو زيد بالجر
جواب لمن قال عن مررت ونحو أزيد بن عمرو جابا لمررت يزيد أو بعد تخصيص كهلاد يشار لمن قال جئت
بدرهم أو شرط كاسر بأهم شئت ان زيد وان عمرو بالجر أعطف نحو وفي خلقكم ما يثبت من دابة آيات
لقوم يوقنون واختلاف أى فى اختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس مجرورا بالعطف على خلقكم لئلا
يعطف على معمولى عاملين مختلفين العاملان فى الإبتداء والمعمولان خلقكم وآيات ونحو قوله

ما لمحب جلدان هجرا * ولا حبيب رافة فيجرا
أى ولا حبيب ونحو ذلك وكذا يطر داح حذف فى المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء كقوله
بدالى أنى لست مدرك ماضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا
بحر سابق على توهم الباء فى مدرك (خاتمة) لا بد لك من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق

والمطر د كقولك بكم درهم اشتريت هذا فدرهم مجرور بمن مخدوفة عند سيديويه والتحليل وبالإضافة عند الزجاج وعلى منه سيديويه
والتحليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله وهما مطرد عندهما فى غير كم الاستهفامية اذا دخل عليها حرف الجر

تعلق به لان الظرف لا بد له من شئ يقع فيه والجار موصل معنى الفعل الى الاسم فالواقع في الظرف والموصل
منه الى الاسم هو المتعلق العامل فيهما وهو ما فعل أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولوناً ولا نحو
وهو الله في السموات وفي الأرض فالجار متعلق بلفظ الجلالة لتأوله بالمعبود أو المسمى بهذا الاسم واما مشير
الى معنى الفعل نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون فبنعمة متعلق بما لأنها تشير الى معنى الفعل وهو النفي بناء
على جواز التعلق بحروف المعاني ومنه الجهور منعه فالمتعلق هو الفعل الذي تشير اليه أى انتفى جنونك
بنعمة ربك والله أعلم

﴿ تم الجزء الأول من حاشية الخضرى على ابن عقيل ويليها الجزء الثانى وأوله الاضافة ﴾

﴿ فهرست الجزء الأول من حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ﴾

صفحة	صفحة
١٥٦ أعلم وأرى	٢ خطبة الكتاب
١٥٨ الفاعل	١٢ الكلام وما يتألف منه
١٦٧ النائب عن الفاعل	٢٥ المعرب والمبني
١٧٢ اشتغال العامل عن المفعول	٥١ النكرة والمعرفة
١٧٨ تعدى الفعل وزومه	٦١ العلم
١٨٢ التنازع في العمل	٦٧ اسم الإشارة
١٨٦ المفعول المطلق	٦٩ الموصول
١٩٤ المفعول له	٨٣ المعروف باداة التعريف
١٩٦ المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً	٨٨ الابتداء
٢٠٠ المفعول معه	١١٠ كان وأخواتها
٢٠٢ الاستثناء	١١٨ فصل في ما ولاولات وان المشبهات بليس
٢١٢ الحال	١٢٣ أفعال المقاربة
٢٢١ التمييز	١٢٨ ان وأخواتها
٢٢٦ حروف الجر	١٤١ لا التي لنفي الجنس
	١٤٧ ظن وأخواتها

﴿ تم ﴾

الجزء الثاني

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حرى مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى
أفاض الله عليه سبحانه رحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمهما الرحيم
المالك آمين

﴿ وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور ﴾

﴿ هذه الطبعة مقابلة على نسخة قو بت على نسخة المؤلف ﴾

تعلمو العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الاضافة﴾

هي لغة مطلق اسناد شيء إلى شيء أو نسبته اليه واصطلاحاً نسبة تقييدية بين اثنين توجب لشافيهما الجراً بدوان شئت قلت اسناد اسم لآخر منزلة الثاني من الاول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه كنبون الجمع في لزومه لحالة واحدة وهي الجراً بدواً يسمى الاول مضافاً والثاني مضافاً اليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما لـ لكل منهما قال يس وعينها ياء لاخذها من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه أي فأصلها ضيف ككرام فعل بهما فاعل باقامة واجازة وسيأتي في أبنية المصادر (قوله نونا تلي الاعراب) أي حرف الاعراب وهي نون المنى والجمع وما ألحق بهما بخلاف نون بسايتين وشياطين فلا تحذف للاضافة لأنها تلي الاعراب بل علامته هي التي تليها بمعنى انها تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للحل وان كان الاصح أن الاعراب مقارن لآخر الكلمة وجود الامتناع عنه اه وظاهر أن المقارن انما هو الحركة بقطع النظر عن وصفها بالاعراب لما هو معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معرفة بقولاً مبنيصة فوصف الحركة بكونها اعراباً أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها (قوله مما تضيف) أي تريد اضافته وقوله احذف أي ان كان ما ذكر موجوداً والا فلا تحذف في نحو لبيك وذو مال لعدم النطق بالنون ولا في نحو أفضل القوم ولدن زيد والحسن الوجه لعدم ظهور التنوين لمشابهة الفعل في الاول والحرف في الثاني ولوجود ال في الثالث الآن يراد الحذف لفظاً أو تقديرًا وانما وجب حذفهما لالتصاقهما على تمام الكلمة وانفصالهما عما بعدهما والاضافة تدل على الاتصال (قوله كطور سيناً) بالقصر للضرورة وأصله المد وهو جبل بالشأم ويقال طور سينين وهو مثال الحذف للتنوين (قوله وانومن أرفى) أي معناهما وهو بيان الجنس المشروب بقبعة ولفظية وليس المنوى لفظهما إذ قد لا يصلح الكلام لتقديره (قوله اذ لم يصلح) أي بحسب القصد بأن أريد الظرفية في بيع البلد وحصر المسجد والتبعية في مصارع مصر وقوله لـ مساوى ذينك أي مما لم يرد فيه ذلك بأن أريد بما ذكر مجرد الاختصاص والنسبة فهي على معنى اللام لان الظروف والبعض له اختصاص بظرفه وكاه أفاده يس وبهذا يعلم ان

(ص)

﴿الاضافة﴾

نونا تلي الاعراب أو تنويناً * مما تضيف احذف كطور سيناً والثاني اجور وانومن أرفى اذا * لم يصلح الا اذا ك واللام خذنا لـ مساوى ذينك واخصص أولاً * أو أعطه التمرين بالنون تلا

(ش) اذا أردت اضافة اسم الى آخر حذف ما في المضاف من نون تلي الاعراب وهي نون التنوين أو الجمع وكذا ما ألحق بهما أو تنوين وجر المضاف اليه فتقول هذان غلاما زيد وهؤلاء بنوه وهذا صاحبه واختلف في الجاز للمضاف اليه فقيل هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام أو من أرفى وقيل هو مجرور

بعضهم انها تكون أيضا بمعنى من أوفى وهو اختيار المصنف الى هذا أشار بقوله وانومن أوفى الخ وضابط ذلك انه اذا لم يصلح الاتقدير من أوفى فلاضافة بمعنى ما تعين تقديره والا فلاضافة بمعنى اللام فيتعين تقدير من ان كان المضاف اليه جنس المضاف نحو هذا ثوب خز وخاتم حديد التقدير هذا ثوب من خز وخاتم من حديد ويتعين تقدير في ان كان المضاف اليه ظرفا واقعا فيه المضاف نحو أعجبتني ضرب اليسوم زيدا أي ضرب زيد في اليوم ومنه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار فان لم يتعين تقدير من أوفى فلاضافة بمعنى اللام نحو هذا غلام زيد وهذه يد عمر وأى غلام لزيد ويد عمرو وأشار بقوله واخصص أولا الخ الى ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة فغير المحضة هي اضافة الوصف المشابه للفعل المضارع الى معموله كما سيند كرهه وهداه لا تقبل الامم الاول تخصيصا ولا تعريفا

نحو مكر الليل يجوز كونه بمعنى في أو اللام بحسب الارادة وعلى الثاني لا يلزم كونه مجازا فعليا كما أطلقوه بل ان أراد اختصاص الظرفية فلا مجاز أصلا واختصاص الفاعلية بمجهول الليل ما كرا كان فيه مجازا على في النسبة الاضافية كما يكون في الاسنادية كهزم الامير الجند وفي الايقاعية كمنومت الليلة أي أوقعت النوم على أهلها ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين حيث أوقع الاطاعة على الامر وهي لا مرف فتأمل (قوله بالمضاف) هو مذهب سيدي و الجهور بدليل اتصال الضمير به وهو انما يتصل بعامله ولانه يقتضى المضاف اليه و يطلبه كطلب العامل معموله مع تضمنه معنى الحرف الجار فلا يرد أن الاسماء المحضة لاحظ لها في العمل وقيل انه نائب عن حرف الجر (قوله عند جميع النحويين) فيه نظر فقد قال أبو حيان تبعه ابن درستويه ان الاضافة ليست على تقدير حرف أصلا والالزام أن غلام زيدا يساوي غلام زيد وليس كذلك فان معنى المعرفة غير النكرة وأوجب بأن قولنا غلام زيدا ليس تفسيرامطابقا من كل وجه بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط ويمكن أن الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه (قوله وهو اختيار المصنف) اختيار ولده والرضي وغيرهما مذهب سيدي و الجهور انها بمعنى اللام أو من فقط وما أروهم معنى في محمول على اللام توسعا فعني ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بلاسبة الوقوع فيه وكذا مكر الليل اه ولا حاجة للتوسع لان معنى لام الاختصاص ظاهر في الظرف وانما لم ترد التي بمعنى من الى اللام كقوله به بعضهم لظهور الاختصاص فيها أيضا لانها كثيرة فاستحق أن تجعل قسما مستقلا بخلافها بمعنى في فقليلة فردت الى اللام تقديرا للاقسام فتحصل ان الاقوال أربعة (قوله جنس المضاف) يلزم من ذلك صحة الاخبار بالثاني عن الاول فلا حاجة لجملة شرط ثانيا بخلاف التعبير بكون المضاف بعض المضاف اليه فلا بد عليه من زيادة صحة الاخبار لان البعض يشمل الجزء والجزئي وصحة الاخبار تخرج الاول فيحوي ليدو بعض القوم على معنى اللام لانهم لم يعلم صحة الاخبار ما على ما نقله في الجمع عن ابن كيسان والسيرافي من الاكتفاء بالبعضية فعلى معنى من ومنها عند ابن السراج واختاره المصنف اضافة الاعداد الى المعدادات كثلثه دراهم والمقادير الى المقدرات كسبعة ارض لوجود الشرطين فيها وعند الفارسي على معنى اللام وأما اضافة عدد الى عدد كثلثه ففقد اتفاقا على انها بمعنى من ولا يضر في صحة الاخبار الاحتياج الى تأويل مائة بمئات (قوله ظرفا) أي زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا كسكر الليل يا صاحبي السجن (قوله بمعنى اللام) أي ان لم يصح التصريح بها كيوم الاحد وعلم الفقه فيمكن في افادة مدلولها وهو الاختصاص وبهذا يرتفع الاشكال عن مواد الاضافة اللامية كما في الجامي وقد يصح اظهارها عند ابدال اللفظ بمرادفه أو مقاربه كذى مال وعند زيدا وبع بكر وكل رجل لانه بمعنى صاحب مال ومكان زيد ومصاحب بكر وافراد الرجل ومن اللامية للاضافة اللفظية كما صرح به ابن سني والشالو بين لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب انها ليست على معنى حرف ولا يدل للاول ظهورها في فعال لما يربد حافظات للغيب لان هذه لام التقوية لا لام الاختصاص (قوله تخصيصا) ليس المراد به ما يشمل التبريف بل قلة الاشتراك فقط فلا يرد أن التعريف داخل فيه فكيف يجوز قسمه (قوله وتعريفا) أي نوعا من أنواعه المقررة في القرآن الاضافة تأتي لما تأتي له اللام من العهد وغيره وانما أثر التعريف اذا كان المضاف قابلا لخلاف نحو غيرك ومثلك وحسبك وناهيك فلا يعرف لثبته في الابهام وكذا نحو رب رجل وأخيه وكما ناقة وفصيلها وجاء وحده لرب وكما لايجوز ان المعارف فهماني تأويل أسخله وفصيل لها وقيل معرفتان للتسامح في التابع وأما وحده فخال وهو واجب التشكيك وهل الاضافة الى الجمل تفيد التعريف لانها في تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدأها والتخصيص لان الجمل نكرات استظهر الورد في الاول ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لانه باعتبار ظاهرها وقطع النظر

على ما سيبين والمحضة ما ليست كذلك وهذه تفيد الاسم الأول تخصيصا ان كان المضاف اليه نكرة نحو هذا غلام امرأة وتعريفا ان كان المضاف اليه معرفة نحو هذا غلام زيد (ص)

عن التأويل وظاهر أن محل ذلك إذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو مفاد التاميل والا كانت التخصيص
(قوله وان يشابه الخ) هذا كالاتقان من قوله واخصص أو لا الخ وكفى بفعل من المضارع مطلقا **(قوله)**
وصفا حال من المضاف لازمة لأنه لا يشابه بفعل الاحيائية **(قوله كبر راجينا)** استشهد بكلى بأن رب
تصرف ما بعده المضى وإضافة الوصف الماضى محضة وبه نظر لأن الذى يجب منه هذا لا كثر من العامل
فى محل المجرور ولا المجرور نفسه وقال فى التسهيل لا يلزم بحضى عاملها ولا وصف مجرورها فتدبر **(قوله وذى)**
(الإضافة الخ) ذى اسم إشارة مبتدأ وإضافة نعتة أو بدل منه والمراد إضافة الوصف للمعول رجالة اسمها
لفظية خبره وكانسمى بذلك رجوع فأنتم اللفظ بتخفيف أو تحسين تسمى غير محضة لأنها فى تقدير
الانفصال بالضمير المستتر فى الوصف ومجازية لأنها غير الغرض الاصل من الإضافة وهو التخصيص أو
التعريف **(قوله محضة ومعنوية)** أى وحقيقية لنظير ما قبله وظاهره انحصارها فى النوعين لكن زاد فى
التسهيل ثالثا هو التشبيه بالمحضة وحصره فى سبعة أنواع منها إضافة الموصوف لصفته والمسمى إلى اسمه
وعكسهما كما بينه الاشمونى **(قوله كل اسم فاعل)** منه أمثلة المبالغة كشرب العسل **(قوله بمعنى)**
الحال الخ أى لأنه حينئذ يكون بمعنى المضارع فيعمل فى محل المعول به والفعل لا يتعرف فكأنما هو
بمعناه مضافته للمعول لا تنفرد الا التخفيف بخلاف الماضى أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل فى محل
المفعول به لبعده عن المضارع فهو مضاف لغير معول به فيتعرف به فإن كان بمعنى الاستمرار فقال الرضى
هو كالحال وقال السمعى فى شرح الكشف دافعا للتناهى بين كلاميه فى مالك يوم الدين وجعل الليل سكنا
الاستمرار محتوى على الأزمنة الثلاثة فتارة يعتبر الماضى فلا يعمل ويتعرف بالإضافة كمالك يوم
الدين بدليل وصف المعرف به وتارة يعبر بجانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجاء الليل سكنا
وذلك لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية إلى البدلية ويجعل سكنا منصوبا بحذف أى يجعله
سكنا والتعويل على القرآن والمقامات اه وفى السامى وغيره ما يوافق واخبار السيد فى دفع التناهى
أن الاستمرار فى مالك يوم الدين ثبوتى وفى جعل الليل سجدا يتعاقب أفراده فكان الثانى عاملا وإضافته
لفظية لتلور والمضارع بعناء دون الاول وفى حواشى السعد انما وصف بمالك المعرف لأن إضافة الوصف
إلى الظرف معنوية عند الجمهور اه ولا يلزم مثله فى جعل الليل سكنا مع قولهم بانها لفظية لأن الليل
مفعول جاعل لا ظرف بخلاف يوم فإنه ظرف لمالك اذا معنى مالك الامم والنهى فى يوم الدين بدليل قراءة
مالك فتدبر **(قوله أوصفة مشبهة)** هى مادل على فاعل الحدث وأفاد الدوام سواء وزنت المضارع أم لا
واسم الفاعل هو ما وزن المضارع وأفاد الحدث فان أفاد الدوام كان صفة مشبهة حقيقية على ما فى
التوضيح وغيره وقال الزحشمى وابن الحاجب ان الصفة لا توازن المضارع أصلا وما رأى به الدوام مما رآه
كضامر البطن ومطمئن القلب ومعتدل القامة فاسماء فاعلين ألحقت بالصفة حكما وليست منها حقيقة ولم
يقيد بها الشارح بغير الماضى كسابقها لأنها للدوام أبدا ولا تكون للماضى وحده أصلا ومقتضاه ان
إضافتها لفظية أبدا وهو ما فى الرضى والتبصر يحق قيل لأنها تشبه المضارع فى بعض أحواله وذلك اذا أفاد
الاستمرار وقال الرضى لأنها جائزة العمل أبدا امارفعا أو نصبا أو ماسما الفاعل والمفعول فعملهما فى مرفوع
جائز مطلقا لأن أدنى رائحة الفعل يكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فإضافتهما إلى
مرفوعهما معنى لفظية أبدا كضامر بطنه وسود وجهه وأما عملهما النصب فيحتاج إلى شرط الحال أو
الاستقبال أو الاستمرار ليشبه المضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقوى على عمل النصب وإضافتهما حقيقة لفظية
دون الماضى لبعده عنه فلا يقوى على العمل فاذا أضيف لمنصوب معنى كان مضافا لغير معول به فتعرف به
وهنا ظاهر ان قلنا ان الوصف الاستمرارى إضافته لفظية بالانفصال كما هو ظاهر إطلاق الرضى أمارفعا على ما مر

وان يشابه المضاف بفعل *
وصفا فعن تفكيره لا يعزل
كبر راجينا عظيم الامل *
مرفوع القلب قليل الحيل
وذى الإضافة اسمها لفظية *
وتلك محضة ومعنوية
(ش) هذا هو القسم الثانى
من قسمى الإضافة وهو غير
المحضة وضبطها المصنف بما
كان المضاف فيه وصفا يشبه
يفعل أى الفعل المضارع
وهو كل اسم فاعل أو مفعول
بمعنى الحال أو الاستقبال
أو صفة مشبهة ولا تكون
الابغنى الحال فحال اسم
الفاعل هذا ضارب بـ
الآن أو غدا وهذا راجينا
ومثال اسم المفعول هذا
مضروب الأب وهذا مرفوع
القلب ومثال الصفة المشبهة
هذا حسن الوجه وقليل
الحيل وعظيم الامل فان
كان المضاف غير وصف
أو وصفا غير عامل فلا إضافة
محضة

كالمصدر نحو عجب من ضرب زيد وامم الفاعل بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد أمس وأشار بقوله فعن تنكيره لا يعزل إلى أن هذا
 الاسم من الإضافات التي تعني غير المحضة لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا لذلك تدخل ربه عليه وإن كان مضافا لمعرفته نحو ربه راجينا وتوصف به النكرة
 تعريفا بقوله تعالى يا أيها السكينة وإنما تفيده التخفيف ففائدته ترجع إلى (5) اللفظ فذلك سميت الإضافة فيه

لفظية وأما القسم الأول
 فيفيد تخصيصا أو تعريفا
 كما تقدم فذلك سميت
 الإضافة فيه معنوية وسميت
 محضة أيضا لأنها خالصة
 من نية الانفصال بخلاف
 غير المحضة فإنها على تقدير
 الانفصال تقول هذا ضارب
 زيد الآن على تقدير هذا
 ضارب زيد ومعناها
 متحد وإنما أضيف طلبا
 للتخفيف (ص)

ورصد ال بهذا المضاف
 مقدر

ان وصلت بالثان كالجمع
 الشعر

أو بالذي له أضيف الثاني *

كن هذا الضارب رأس الجاني
 (ش) لا يجوز دخول

الألف واللام على المضاف
 الذي اضافته محضة فلا

تقول هذا الغلام رجل
 لان الإضافة معاقبة للألف

واللام فلا يجمع بينهما
 وأما كانت اضافته غير

محضة وهو المراد بقوله
 بهذا المضاف أي بهذا

المضاف الذي تقدم الكلام
 فيه قبل هذا البيت

فيكان القياس أيضا
 يقتضي أن لا تدخل الألف

واللام على المضاف فيسه
 لما تقدم من أنهما متعاقبان لكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه

كالجمع الشعر والضارب الرجل أو على ما أضيف إليه المضاف إليه كزيد الضارب رأس الجاني فان لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على
 ما أضيف إليه المضاف إليه امتنع المسئلة

ان وجدى بك الشديدا راني * عاذر افيك من عهدت عدولا
 وبان الانفصال في الوصف بالضمير المستتر فيه ولا ضمير في المصدر (قوله واسم الفاعل الخ) مثال
 للوصف غير العامل ومنه فعل التفضيل لانه لا يعمل في المفعول به فاضافته محضة كما هو مذهب سيبويه بدليل
 نعتة بالمعرنة (قوله لا يفيد تخصيصا) أي حصوله بالمفعول قبل أن يضاف اليه (قوله التخفيف) أي
 بخلاف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وأصله ضارب زيد أو المقدر نحو حواج بيت الله أو حذف نون
 المشي والجمع وحصر فائدتها في التخفيف إنما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص والافتقار لرفع القبح أيضا
 كما في الحسن الوجه فان في رفع الوجه قبح خلوا الصفة عن ضمير الموصوف وفي نسبة تشبيه بالمفعول به قبح
 اجراء وصف الفاعل مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالجر
 لعدم فائدته بل الأول فاعل لوجود ضمير الموصوف والثاني تمييز لانه نكرة (قوله على تقدير الانفصال)

أي بالضمير المستتر في الوصف كما في (قوله بهذا المضاف) أي المشابهة بفعل فالمضاف بدل من اسم الإشارة

أو نعت له (قوله لا يجوز الخ) أي لان المقصود الأصلي من الإضافة التعريف فيلزم من دخول ال

تحصيل الحاصل أو اجتماع معرفتين على شيء واحد (قوله من انهما) أي الإضافة وأل (قوله بشرط الخ)

اعترض بانه لا فائدة للإضافة حيث لا تخفيفا لعدم التنوين فيه ولا رفع قبح لان الوصف متهم فلا قبح في

نصبه للمفعول به فكان القياس منع الإضافة كما منع في الحسن وجهه والحسن وجهه لعدم فائدتها كما صر

وأجيب بان هذا الشرط بحسب الإضافة إنما هو لجواز إضافة الصفة المشبهة للمحالة بال كالحسن الوجه لانه

رفع القبح فيها لا يكون الا بذلك الشرط كما صر فعمل عليها الضارب الرجل في جواز الجر لا اشتراكهما في

تعريف الجزأين كما جازها عليه في جواز النصب وان كان قبيحا فيها وأيضاً ليسكون دخول ال على المضاف

الذي هو خلاف الأصل كالمشكاة (قوله أو على ما أضيف اليه) أي لان المضاف والمضاف إليه كالشيء

الواحد فذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من اسم واحد فيمتنع الضارب رأس عبده

الجاني وبقي من صور الجواز الإضافة إلى مضاف لضمير ما فيه أل كقوله * الودانت المستحقة صفوه *

وأوجب المبرد في هذه النصب وهو محجوج بالسمع والأفصح في المسائل الثلاث النصب بالوصف (قوله

امتنع المسئلة) أي مسألة الإضافة ووجب النصب وأجاز الفراء الإضافة للمعارف مطلقا كالضارب زيد

والضارب هذا والضارب في جواز نصب الثلاثة أوجها بالإضافة بخلاف الضارب رجلا فيتعين النصب
 لا امتناع إضافة المعرفة للنكرة ووافق المبرد والرامي في الضمير دون غيره لكن أوجب فيه الجر ومذهب
 سيبويه ان الضمير كالأظهر الخالي من ال يتعين فيه المفعولية ان كان الوصف محلي بها كالضارب بك لفقده

فلا تقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان هذا اذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة للذكر
و يسأل في هذا المفعول كماله وجمع التكسير نحو الضارب أو الضارب الرجل أو غلام الرجل وجمع السلامة المؤنث نحو الضاربات الرجل أو غلام
الرجل فان كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع السلامة للذكر كفي وجودها في المضاف ولم يشترط وجودها في المضاف اليه وهو المراد بقوله (ص)
وكونها في الوصف كان ان وقع (١) * مثنى أو جمعاً سبيله اتبع (ش) أى وجود الالف واللام في الوصف المضاف

شرط الاضافة و يمين فيه الجران كان مجردا كضاربه لفقد التنوين وأما الضاربك والضارب بود فالجرف فيه
جائر لوجود شرطه وهو كون الوصف مثنى أو جمعا وكذا النصب أيضا ولا يمنع منه حذف النون لانها قد
تحذف مع نصب الظاهر تخفيفا كما تحذف في الاضافة كقوله

الفارق والحق للبل به * والمستقلو كثير ما ذهبوا

بنصب الحق وكثير ورد ذلك جماعة بان الاصل ان لا تسقط النون الا للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين غيره
بظهور النصب وذلك في الظاهر دون الضمير هذا وظاهر منه سببويه تعيين النصب في نحو الرجل أنت
الضارب به وان عاد الضمير لما فيه ال ولينظر الفرق بينهما وبين الود أنت المستحقة صفوه فان هذا أولى منها
لقر به من المضاف فتأمل (قوله) فلا تقول هذا الضارب رجل أى لا تفتاء فائدة الاضافة وليس له ما يحمل
عليه بخلاف ما مر فيجب نصب رجل مفعولا للوصف وكذا زيد عند غير الفراء (قوله) وكونها في الوصف
الح) الجار يعلق بالكون ان كان تاما وخبره من حيث النقصان ان كان ناقصا وكان خبره من حيث
الابتداء وان وقع بفتح الهمزة في تأويل مصدر فاعل بكاف ومتعلقة محذوف أى وجود ال في المضاف يكفي
في اغتفاره وقوعه مثنى الح وقيل ان وقع مبتدأ ثان خبره كاف والجملة خبر الكون حذفت رابطها أى في
اغتفاره ونقل عن المصنف كسر الهمزة فتكون شرطية حذفت جوابها للدلالة ما قبلها عليه وعليه حل
الشارح أى ان وقع الوصف مثنى أو جمعا فوجود ال فيه مفعول عن وجودها في المضاف اليه لكن فيه أن
الكافي عن وجودها في المضاف اليه ليس هو وجودها في المضاف بل وقوعه مثنى الح لان وجودها في
المضاف خلاف الاصل فيحتاج لسوغ وهو مشاكاة كونها في المضاف اليه كاسر أو وقوعه مثنى أو جمعا
لانه لما طال بالتثنية والجمع ناسبه التخفيف فلم يحتج لاتصالها بالمضاف اليه فأذه الصبان (قوله) ولا يضاف
اسم الح) في نسخ تأخير هذا البيت مع شرحه مما بعده وعليها شرح الاشموني (قوله) لما به اتحد معنى
أى فقط كقمع برأومعنى ولفظا كزيد مراد بهما ذات واحدة فيجب فيهما الاتباع على التوكيد
اللفظي وخرج عنه المشترك المتحد للفظ دون المعنى لفظيا كان كعين العين وزيد مراد بهما
ذاتان أو معنويا كاب الاب وابن الابن فان ذلك صحيح سائغ (قوله) وما ورد الح) مقتضاه كالتن انه
يقتصر في ذلك على المسموع وان التأويل المذكور انما هو تخريج للمسموع على وجه صحيح لا مسوغ
لارتكابه بمثله ولا ينافي ذلك ما تقدم في باب العلم من قوله * وان يكونا مفردين فاضف * لان معناه أبقى الاضافة
الواردة مؤولا لها بما هنا كما أسلفناه هناك (قوله) مؤولا) أجازة السكوفيون بل تأويل بشرط اختلاف
اللفظين (قوله) فيؤول الاول بالمسمى الح) أى اذا كان الحسب مناسبا للمسمى فان ناسب الاسم
ككتبت سعيد كز عكس التأويل أى كتبت اسم هذا المسمى (قوله) كيوم الخميس) فيه أنه ليس من
الترادفين بل من اضافة الأعم للأخص وهي جائزة لفادتها تخصيص الأعم وأما عكسها فممتنع (قوله) حبة
الحقء) بالمسمى الرجل ووصفت بالحق لانها تنبت في مجارى الماء فتثمر بها السيول فتقطعها وتطوؤها الاقدام
وفي القاموس بقلة الحقء بدل حبة وتأويلها أن يقال الاصل بقلة الحبة الحقء ولا شك أن الحبة التي هي رز

اذا كان مثنى أو جمع
سلامة اتبع سبيل المثنى
على حذف المثنى وهو جمع
المذكر السالم مفعول عن
وجودها في المضاف اليه
فتقول هذان الضاربا
زيد وهؤلاء الضاربون زيد
وتحذف للاضافة النون
(ص)

ولا يضاف اسم لما به اتحد *
معنى وأول موها اذا ورد
(ش) المضاف يتخصص
بالمضاف اليه أو يتعرف
به فلا بد من كونه غيره اذ لا
يتخصص الشيء أو يتعرف
بنفسه ولا يضاف اسم لما
اتحد به في المعنى كالترادفين
وكالموصوف وصفته فلا
يقال قبحر ولا رجل قائم
وما ورد موها لذلك مؤول
كقوله س سعيد كز
فظاهر هذا أنه من اضافة
الشيء الى نفسه لان المراد
بسعيد كز فيه واحد
فيؤول الاول بالمسمى
والثاني بالاسم فكانه قال
جاءني مسمى كز أى مسمى
هذا الاسم وعلى ذلك يؤول
ما أشبهه هنا من اضافة
الترادفين كيوم الخميس

الرجلة

وأما ما ظاهرا اضافة الموصوف الى صفته فقول على حذف

مضاف اليه موصوف بذلك الصفة كقوله حبة الحقء وصلاة الأولى والاصل حبة البقلة الحقء وصلاة الساعة الأولى فالحقء صفة للبقلة
للاحبة والاولى صفة للساعة لالاصلة ثم حذفت المضاف اليه وهي البقلة والساعة وأقيمت صفته مقامه فصارت حبة الحقء وصلاة
الأولى فلم يضاف الموصوف الى صفته بل الى صفة غيره

(ص) وربما اكتسب ثان أولاً * تأنيثان كان الحذف موهلاً (٧) (ش) قد اكتسب المضاف المؤنث من

المؤنث المضاف إليه التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ويفهم منه ذلك المعنى نحو قطعت بعض أصابعه فصيح تأنيث بعض لاضافته إلى أصابع وهو مؤنث لصحة الاستغناء بأصابع عنه فتقول قطعت أصابعه ومنه قوله

مشين كما اهتزت رماح تسفوت

أعاليها من الرياح النواصم فانت المر لاضافته إلى الرياح وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو تسفوت الرياح وربما

كان المضاف مؤنثاً فاكسب التأنيث من المنكر المضاف إليه بالشرط الذي تقدم كقوله تعالى إن رحمة الله قريب من المحسنين فالرحمة مؤنثة واكتسب التذكير باضافتها إلى الله تعالى فان لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث فلا تقول خرجت غلام هندي إذا لا يقال خرجت هندي يفهم منه خروج الغلام (ص) وبعض الأسماء يضاف أبداً وبعض ذاتيات لفظاً مفرداً

(ش) من الأسماء ما يلزم الإضافة وهو قسمان أحدهما

الرجلة توصف بالحق كما توصف به نفس الرجل لانهما من جملة ما يثبت في الجساري فكلاهما من العبارتين موهوم لا إضافة الصفة للموصوف ولا مانع من جعلهما من إضافة الأعم للأخص فلا يحتاج لتأويل باعتبار أن الحقاء صار كالعلم على تلك البقعة وإن كان خلاف الظاهر واعلم أن التأويل في هذه المذكورات يصير الإضافة حقيقية على معنى لام الاختصاص (قوله موهلاً) بفتح الهاء من أوهاه لاسكناء بمعنى أهله أي جهة أهله والمراد لازم ذلك وهو كون المضاف أهلاً في نفسه للحذف فهو من إطلاق المسبب وهو التأهيل وإرادة سببه وهو كونه أهلاً (قوله وإقامة المضاف إليه إلخ) هنامع ما بعده تفسيراً لصاحبه للحذف وليس شرطاً مستقلاً أي معنى كونه صالحاً للحذف أنه يستغنى عنه في إفادة المعنى المراد بالمضاف إليه ويشترط أيضاً كونه بعضاً من المضاف إليه أو كبعضه فالأول نحو قطعت بعض أصابعه يلتقطه بعض السيارة * كما شرفت صدر الفتاة من الدم * والثاني كمر الرياح الآتي وكقوله

أتى الفواحش عندهم معروفة * ولديهم ترك الجميل جميل

زاد الدمايني أو كونه كل المضاف إليه نحو يوم تجد كل نفس فلا يقال أعجبتني يوم العروبة لأن المضاف ليس كلاً ولا بعضاً ولا كبعض وإن كان صالحاً للحذف (قوله مشين) أي النسوة كما اهتزت أي مشياً كاهتزت رماح تسفوت أي أمالت وهي الرياح أي سرورها فاعله وفيه الشاهد (قوله فاكسب التأنيث) أي بالشروط المذكورة ففي كلام المتن اكتفاء ومما يكتسبه المضاف أيضاً ما من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية كسكل الميل ووجوب التصدير كغلام من عندك واجمع كقوله

فأحب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

أو البناء بالإضافة إلى مبنى كما سيأتي قبيل والأعراب كهنه خمسة عشر يزيد برفع عشر لاضافته للعرب وفيه أن أعرابه إنما هو لمعارضة الإضافة شبه الحرف لا لاكتسابه من المضاف إليه بدليل أن من يعبه لا يخصه بإضافة العرب بل مع المبنى أيضاً كهنه خمسة عشر كقوله الدمايني (قوله واكتسب التأنيث إلخ) أي بدليل قوله قريب والاقبال قريبة ويرد عليه لعل الساعة قريب حيث ذكره بلاضافة فالوجه أن التأنيث كير في الآيتين لا جواز فعل بمعنى فاعل مجزاه بمعنى مفعول في أنه يستوي فيه المنكر والمؤنث وقيل بل هو بمعنى مفعول أي مقربة وقيل أنهم التزموا تأنيث كير قريب في غير النسب للعرق بينهما وقيل الرحمة بمعنى الغفران أو المطر بقي أن في كلام الشرح إطلاق التأنيث عليه تعالى وهو سوء أدب والجواب أن التأنيث كير هنا وصف للفظ الجلالة لا للمعناه فلا ضرر فيه صيان ولك أن تقول المراد اكتسب حكم التأنيث كير الثابت له تعالى لانه إذا أخبر عنه تعالى بحكم لا يكون إلا كالتذكير وان لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب التأنيث كير نفسه إذا إضافة لا تصير المؤنث مذكراً حقيقة بل باعتبار أن يصير الحكم عليه كالحكم على المنكر فتدبر (قوله وبعض الأسماء إلخ) يشعر بأن الأصل في ملازم الإضافة أن لا يقطع عنها * واعلم أن أقسام الأسماء بالنسبة للإضافة وعندها عشرة ما تجوز اضافته وهو الغالب وما تمنع كالمضمرات والاشارات وغير أي من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام وما تنجب اضافته للجملة فالماخضوص الفعلية وهو إذا وما أحيائية عندهم من جعلها اسماً أو لطلق الجملة ولا يقطع عنها لفظاً وهو حيث أو يقطع وهو إذا وما تنجب اضافته للأفراد مطلقاً فالماخض أو نية وهو غير موع والجهات ونحوها كسكل إذا لم يقع توكيداً ولا نعمتاً أو لفظاً فقط كسكلاً وكاتوا عند وما عطف عليه في الشرح أو لأفرد الظاهر وهو أولو وأولات وذوات وفروعها كبنوا وذواتا وكل المنعوت بها فيما يظهر كز يد الرجل كل الرجل أو للضمير مطلقاً كوحده وكل في التوكيد

ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى فلا يستعمل مفرداً أي بلا إضافة وهو المراد بشرط البيت وذلك نحو عند ولدي وسوي

وقصارى الشئ وجداده بمعنى غايته والثاني ما لزم الاضافة معنى دون لفظ فيجوز أن يستعمل مفردا أى بلا اضافة وهو المراد بقوله وبعض
 ذاتيات أى وبعض ما لزم الاضافة قد (٨) يستعمل مفردا لفظا وسيأتى كل من القسمين (ص) وبعض ما يضاف حتما متنع

ايلاؤه اسمها ظاهر حيث وقع
 كوجهي ودواي سعي
 وشدايلاي يدي لاي
 (ش) من اللازم للاضافة
 لفظا ما لا يضاف الا الى
 المصدر وهو المراد هنا نحو
 وحده أى منفردا وليك
 أى اقامة على اجابتك بعد
 اقامة ودوايك أى ادالة بعد
 ادالة وسعديك أى اسعادا
 بعد اسعاده وشدايلاي
 الى ضمير الغيبة ومعناه قوله
 انك لودعوتني ودوني *
 زوراء ذات مترع بيوني
 لقلت لبيته لمن يدعوني *
 وشدايلاي الى ظاهر
 أنشد سيبويه
 دعوت لما ناني مسورا *
 فلي فلي يدي مسورا
 كذا ذكره المصنف ويفهم
 من كلام سيبويه أن ذلك
 غير شاذ في أبي سعيد
 ومنه سيبويه أن لبيك
 وما ذكره بعده شئ وأنه
 منصوب على المصدرية
 بفعل محذوف وأن تثنيته
 المقصود بها التكثير فهو
 على هذا ملحق بالتثني
 كقوله تعالى ثم ارجع
 البصر كرتين أى كرات
 فكرتين ليس المراد به
 مرتين فقط لقوله تعالى

أولخصوص ضمير المخاطب كليك وأخواته (قوله وقصارى) بضم التاف مقصورا وجداده بجاء مهملة
 بوزنه وقوله بمعنى غايته راجع لهما ويقال في الاول قصيرا كالمصغر (قوله حتما) أى اضافة حتما أى واجبة
 (قوله ايلاؤه) مصدر أولى المتعدى بالهمزة بمعنى اتبعه له أى امتنع أن يجعل الاسم الظاهر تابعا له فإلهاء
 منفعوله الثاني واسمها منفعوله الاول لأنه هو الذي كان فاعلا قبل الهمزة وقوله الآتي وشدايلاي يدي مصدر
 مضاف لفعوله الاول وللي منفعوله الثاني ولزامه للتقوية هنا هو الصواب (قوله وحده) هو مصدر
 ملازم للافراد والتثنية كبر والنصب فقيل على المصدرية لفعل لم يلفظ به كفعل الابوة والخطوة وقيل لفظ به
 حكى الاصمعي وحده وحدا كوعدي وعددا اذا انفرد وقيل أصله ايجاد مصدر واحد بمعنى أفرد
 حذف زوائده وقيل على الحال لتأوله بموحدا أى منفردا على ما مر في باب وقديح يعلى بكس على وحده
 أو باضافة كمنسب مع وحده بوزن كرم أى لا نظير له في الخير وكذا اقرع وحده بالقاف والراء والعين المهملة
 وهو السيد ويقال يجش وحده ويغير وحده مصغر يجش ويغير وهو الجار أى لا نظير له في الشر (قوله
 لبيك) أصله ألب لك البابين أى أقيم على طاعتك واجابتك اقامتين من ألب بالمكان اذا أقام به خفف
 الفعل وأقيم المصدر مقامه فصار البابين لك ثم حذف زوائده وحذف الجار وأضيف الضمير لكل ذلك ليسر
 الجيب الى سماع خطاب مناديه ويقال في الباقي نظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى ألب أى أقام فلا يكون
 محذوف الزوائد قاله الرضي (قوله ادالة) الانسب تداولا بعد تداول أو مداولة بعد مداولة لان الادالة هي
 الغلبة ولا تناسب هنا بخلاف التداول فإنه التناوب أى تداول اطاعتك ومداولة فيها (قوله وسعديك)
 لا تستعمل الا بعد لبيك لانها توكيدها (قوله ودوني زوراء) بالزاي ثم الراء هي الارض البعيدة والجملة
 حال من يادعوتني والمترع البحر من قوهم حوض ترع بفتح التاء الفوقية والراء أى تمتلى ويون بفتح
 الموحدة وضم المشناة التحتمية أى راسعة بعيدة الاطراف وفي قوله لبيته التفات من الخطاب الى الغيبة على
 حد اذا كنتم في الغلظ وجو بنهم (قوله دعوت الخ) قائله لزمته دية فدعا مسورا لجلها فلما به أى أجابه بقوله
 لبيك فقوله فلي فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف على دعوت والفاء الثانية سببية أى فأجيبه اجابة بعد
 اجابة اذا سألتني في أمر نابه وخص يديه لأنه أعطاهما فغيبه إشارة الى أنه أجاب بالفعل كالتقول (قوله مثني)
 أى بحسب الاصل ثم قصده التكرار وانساخ عن التثنية والحق به في الاعراب نظر الاصله (قوله على
 المصدرية) أى المفعولية المطلقة وقد علمت انها مصادر محذوفة الزوائد لأسماء مصادر وقوله بفعل محذوف
 أى من ألفاظها الالبيك وهذا ذيك بذالين متجهتين فمن معناهما فيقدر في سعديك أسعد أى أعان وفي
 دوايك أداول وفي حنانيك أحنن وأحن وفي هذا ذيك أسرع لان معناه الاسراع وفي لبيك أقيم لانه لا فعل
 لهما من لفظهما كذا قيل وفيه أن لبيك مأخوذ من ألب بالمكان اذا أقام به أو من لب بمعناه كما مر فله
 فعل من لفظه ولا ضرر في كونه محذوف الزوائد على الاول لانه مثل سعديك ودوايك في ذلك نعم ذكر
 جماعة ان معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه أى أجيب لان لب وألب ليسا بمعنى
 أجيب انه صبان لا يقال قسوجه فعل من لفظه على هذا أيضا وهو لبي كافي البيت المار فان معناه
 أجاب كما مر لانا نقول بدل لبي ان قال لبيك فلا يصح أن يشتق منه لبيك لازم السور فتأمل (قوله ثم ارجع
 البصر) أى رددته في نواحي السماء كرتين أى مرتين وقوله في الآية هل ترى من فطور أى من خلل بصدع

ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير أى من دج وهو كليل ولا ينقلب البصر من دجرا

كلاما من كرتين فقط فيتعين أن يكون المراد بكرتين التكثير لا اثنين فقط وكذا لبيك معناه اقامة بعد اقامة كما تقدم فليس المراد الاثنين فقط
 وكذا باقى أخواتها على ما تقدم في تفسيرها ومنه سيبويه

انه ليس بمثنى وان اصله لى وانه مقصور قلبت ألفه ياء مع الضمير كما قلبت ألفه لى وعلى مع الضمير فقليل لديه وعليه ورد عليه سيبويه بانه لو كان الامر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء كما لا تنقلب ألفه لى وعلى فكذلك كان ينبغي أن يقال لى زيد لى كما هم لما أضافوه الى الظاهر قلبوا الألف ياء فقالوا قلبى يى مسور فدل ذلك على أنه مثنى وليس بمقصور كزعم بونس (ص) وألزموا اضافة الى الجمل * حيث واذا وان ينون يحتمل افراد اذ وما كاذم معنى كاذ * أضف جواز ان نحو حين جانبند (ش) من اللازم للاضافة ما لا يضاف الى جلة وهو حيث واذا فاما (٩) حيث فنضاف الى الجلة الاسمية نحو

اجلس حيث زيد اجلس
والى الجلة الفعلية نحو
اجلس حيث جلس زيد
أو حيث يجلس زيد وشند
اضافها الى مفرد كقوله
أما ترى حيث سهيل طالعا
وأما اذ فتضاف أيضا الى
الجلة الاسمية نحو جئتكم
اذ زيد قائم والى الجلة
الفعلية نحو جئتكم اذ قام
زيد ويجوز حذف الجلة
المضافة اليها ويؤتى بالتنوين
عوضا عنها كقوله تعالى
وأنتم حينئذ تنظرون
وهذه معنى قوله وان ينون
يحتمل افراد اذ أى وان
ينون اذ يحتمل افرادها
أى عدم اضافتها لفظا
لوقوع التنوين عوضا
عن الجلة المضاف اليها وأما
اذا فلا تضاف الى جلة
فعلية فتقول آتيتك اذ اقام
زيد ولا يجوز اضافتها
الى جلة اسمية فلا تقول
آتيتك اذ ازيد قائم خلافا
لقوم وسيد كرها المصنف
وأشار بقوله وما كاذ
معنى كاذ الى أن ما كان

أوغبره (قوله انه ليس بمثنى) أى لبيك خلاف بونس فى خصوصه وغلط ابن الناطم فى اجرائه فى أخواته أيضا
(قوله وان ينون) نائب فاعله ضمير يعود على اذ ونائب فاعل يحتمل هو قوله افراد اذ ولم يقل افرادها ايضا
لثلايتوهم عود الضمير الى المذكور من حيث واذ (قوله وما كاذ) مبتدأ خبره كاذ الثانى ومعنى
منصوب على نزع الخافض أى والذي مثل اذ فى المعنى من حيث كونه ظرفا ماضيا مثله فى الاضافة الى
الجمل وقوله أضف جوازا كلاسيتبرك على قوله كاذين به أنه مثله فى مطلق الاضافة لافى وجوبها
ويحتمل أن الخبر قوله أضف والرباط محذوف وكاذ صفة لمصدر محذوف على حذف أى والذي مثل
اذا ضغه اضافة كاضافة اذنى كونها للجمل حال كونها جارة (قوله وهو حيث واذ) الاول ظرف مكان
لا يخرج عن الظرفية الا نادرا وقد يراد بها الزمان وثاؤه مثلثة وقد تبدل باؤه واوا قيل وألفا بنو فقهس
يعربونها ولا يضاف الى الجلة من أسماء المكان غيرها والثانى ظرف زمان ماض وقد ترد للاستقبال فى
الاصح بدليل فسوف يعلمون اذا اغلال فى أعناقهم وتلزم النصب محلا على الظرفية مالم يضاف اليها زمان
كيو مئذ والا كانت فى محل جر بالاضافة فلا تقع مفعولا به ولا بد لانه عند الجهور وأما نحو واذا كروا اذا تم
قيل واذا كروا فى الكتاب مريم اذا نقيبت فتوّل بانها ظرف لمحذوف أى واذا كروا نعمة الله عليكم اذا تم
واذا كروا قصة مريم اذا نقيبت وتردد للتعليل نحو ولئن ينفعكم اليوم اذ ظنتم أنكم الحى أى لأجل ظنكم وهل هى
حينئذ حرف كاللام أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان وتردد للمعجزة بعد بينا وبيننا كقوله
* فبينما العسر اذ دارت مياسير * وهل هى حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف لمعنى المعجزة أو زائد
أقوال (قوله الى الجلة الاسمية) قال فى التصريح بشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون خبرها فعلا ولا بعد اذ
أن لا يكون خبرها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه اه ولعل ذلك شرط للحسن لا للجواز لما فى المعنى
أن نصب زيد فى جلست حيث زيد اراه أرجح من رفعه على الابتداء لان اضافة حيث الى الفعلية أكثر
اه وفى الجمع يقبح اضافة اذ الى اسمية محجزها فعل ماضى كجئت اذ زيد قائم دون اذ زيد يقوم لان اذ الماضى
فيقبح أن تفصل منه (قوله أما ترى الح) تمامه * نجماضى كالشهاب لامعا * وترى بصرية مفعولها طالع
وحيث ظرف مكان متعلق بطالعا وقيل مفعولها حيث وطالعا حال منها أى ترى مكان سهيل حال كونه
طالعا فيه أو من سهيل والشاهد اضافة حيث الى المفرد وهو سهيل وهل هى حينئذ مبنية على أصلها أو معربة
لزوال سبب البناء وهو الاضافة للجمل قولان وقيل سهيل بالرفع مبتدأ حذف خبره أى حيث سهيل مستقر
طالعا فلا شاهد فيه (قوله اذ قام زيد) يشعر بالشرط مضى الفعل لفظا كهذا المثال ومثله الماضى معنى نحو
واذ يرفع ابراهيم القواعد لا غيرهما (قوله ويجوز حذف الجلة الح) مثل اذنى ذلك اذا كقوله تعالى وأئن
أطعتم بشرامنا لكم انكم اذا خامرون وقد يحذف جزء الجلة بعد اذ كقوله * والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا *
أى اذ ذاك كذلك وليس مضافة لمفرد كاتوهم (قوله غير محدود) أى ليس له اختصاص أصلا كما مثله ومنه

مثل اذ فى كونه ظرفا ماضيا غير محدود يجوز اضافته الى ما تضاف اليه

(٣ - (خضرى) - ثانى)

اذ من الجلة وهو الجلة الاسمية والفعلية نحو حين ووقت وزمان ويوم فتقول جئتكم حين جاء زيد ووقت جاء عمرو وزمان قدم بكرى ويوم
خرج خالد وكذلك تقول جئتكم حين زيد قائم وكذلك الباقي وانما قال أضف جوازا ليعلم ان هذا النوع أعنى ما كان مشبها اذ فى المعنى
يضاف الى ما يضاف اليه اذ وهو الجلة جوازا لا رجوبا فان كان الظرف غير ماض أو محدود لم يجرى اذ بل يعامل غير الماضى وهو
المستقبل معاملة اذا فلا يضاف الى الجلة الاسمية

بل الى الفعلية فتقول احيثك حين (١٠) يحى عزيدولا يضاف المحدود الى جملة وذلك نحو شهر وحول بل لا يضاف الا الى مفرد نحو

شهر كذا وحول كذا
(ص)

وابن أو اعراب ما كاذ قد
اجريا

واختر بنا متلو فعل بنيا
وقبل فعل معرباً ومبتداً *

أعرب ومن بنى فلن ينفدا
(ش) تقدم أن الاسماء

المضافة الى الجملة على قسمين
أحدهما ما يضاف الى الجملة

لنوما والثاني ما يضاف اليها
جوازاً وأشار في هذين

البيتين الى أن ما يضاف
الى الجملة جوازاً يجوز فيه

الاعراب والبناء سواء
أضيف الى جملة فعلية

صدرت بفعل ماض أو جملة
فعلية صدرت بمضارع أو

جملة اسمية نحو هذا يوم جاء
زيد ويوم يقدم بكر ويوم

عمرو قائم وهذا مذهب
السكرانيين وتبعهم الفارسي

والمصنف اكن المختار فيما
أضيف الى جملة فعلية

صدرت بماض البناء وقد
روى بالبناء والاعراب قوله

* على حين عاتبت المشيب
على الصبا

بفتح نون حين على البناء
وكسرها على الاعراب وما

وقع قبل فعل معرب أو قبل
مبتداً فالمختار فيه الاعراب

ويجوز البناء وهذا معنى
قوله * ومن بنى فلن ينفدا

أي فلن يغلط وقد قرئ
في السبعة هذا يوم ينفع

الصادقين صدقهم بالرفع على الاعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف

يوم لانه لا يختص بالنهار الا بقرينة كان يقال ماراً يته يوماً وليلة والا كان بمعنى وقت وحين فلا يختص بليل
ولانهما وله اختصاص من بعض الوجوه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء فكل هذا يضاف للجملة
بخلاف المحدود وهو ما دل على عدم كيومين وأسبوع وسنة وعام أو على تعيين وقت كأمس وغدا (قوله
بل الى الفعلية) هذا مذهب سيديهم من ان مشبهه اذا دأبها مل معاملة ما يضاف الاول الى الجملتين والثاني
الى الفعلية فقط مثلهما ووافقه الناظم في مشبهه اذا دل ذلك اقتصر عليه دون مشبهه اذا جاوز اضافته للاسمية
بدليل يومهم على النار يفتنون وقوله

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة * بمنغ فتيلاً عن سواد بن قارب

فان يوم فيهما مستقبل كذا وأوجب بانه نزل المستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه فيوم فيهما مشبه لا ذلاً
لاذا وقد صرح الشاطبي بان مشبهه اذا يجوز اعرابه وبنائه على التفصيل في مشبهه اذ اه (قوله نحو شهر
وحول) أي سنة وعام كما قاله السيوطي والسماعيني وقيل يضافان للجملة كسنة أو عام كان كذا انظر
الصيان (قوله أو اعراب) بنقل فتحة الهمزة الى الواو للوزن (قوله ما كاذ) تنازعه الفعلان قبله (قوله
متلو فعل) أي الذي تلاه فعل مبنى (قوله يجوز فيه الاعراب والبناء) قيده في الكافية بما دالم يكن مثني فقال
وما كاذ أجرى ثم نثي * فليس عن اعرابه يستغنى

وكما يجوز بناء الظرف المبهم المنكور مع الجملة يجوز بناؤه عند اضافته لمفرد مبنى كيومين وحينئذ
وكذا كل اسم مبهم غير ظرف كغير ومثل ودون وبين فهذه ونحوها مما هو شديد الابهام اذا أضيفت لمفرد
مبنى جاز أن تسكتسب من بنائه كما تسكتسب النكرة التعريف من المضاف اليه بخلاف المختص لان المبهم له
شدة تعلق بما بعده لان معناه لا يتضح الا بما أضيف اليه فهو أهل لا كتسابه منه البناء نحو مثل ما أنكم
تنطقون لقد قطع بينكم ومنادون ذلك بفتح الجميع للبناء وهي في محل رفع الأول صفة لحق والثاني فاعل
تقطع والثالث مبتدأ فتحصل أن الاضافة تجوز البناء في ثلاثة أنواع اضافة الظرف المبهم الى الجملة و اضافته الى
مفرد مبنى و اضافة المبهم غير الظرف الى مبنى ومنع ابن الناظم الأخير بن قائل لا يجوز أن تكون الاضافة
الى المفرد المبنى سبباً للبناء لا في الظرف ولا غيره لأنها تسكتسب سبب البناء لا اختصاصها بالاسماء فكيف تكون
سبباً فيه والفتحات فيما ذكر اعراب لان مثل حال من الضمير في حق وبينكم حال من فاعل تقطع وهو
ضمير المصدر المفهوم من الفعل ودون صفة لمبتدأ محذوف أي مناقوم دون ذلك اه أي وأما يومئذ
فخصب على الظرفية لا مبنى (تنبيه) عدى الشذور هذا البناء بأنواعه الثلاثة مما يبنى على الفتح لا غير الآتية
جعل نوعين فقط أحدهما الزمان المبهم المضاف للجملة والثاني الاسم المبهم زمنياً وغيره المضاف لمبنى فبناء
الأول لا اضافته للجملة ولما كانت جائزة كان جائزاً بخلاف حيث وأما الثاني فلا كتسابه من المضاف اليه
كما مروى بنا على حركة اشعاراً بعروض البناء في الجميع مع التقاء الساكنين في البعض كيوم وخصاباً بالفتح
تحقيقاً لثقل الاضافة للجملة والمبنى حتى آثروه على اتباع الكسرتين بعده في يومئذ لذلك فعلم أنه لا يجوز
بناء المنكورات على غير الفتح لا قياساً ولا سماعاً لانه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور وغيره فيما يبنى
على الفتح لا غير وقد صرح الصيان في عمل الآتية بان البناء الجائر بالاضافة الى المبنى هو الفتح لا الضم
فكذا الاضافة الى الجملة لأنهما من واحد وهذا مما لا يخفى على من له أدنى الملم بالعلم وأهله لكنه خفي على
متعصب زمني حتى جادلوا فيه بما لا ينبغي ذكره (قوله بفعل ماض) الأولى مبنى كعبارة المصنف اشموله
المضارع مع احدي التونين (قوله على حين الخ) أي في حين وكذا ما يأتي لما ر أن على الجارة للظروف
بمعنى في وتماه * فقلت ألما أصبح والشيب وازرع * بالزاي والعين المهملة أي مانع من اللهو (قوله

ومذهب البصريين أنه

أن يجوز فيها أضمة الحاء
فأما صدره فتعدي إلى
جمله اسمية إلا أن الأسماء لا
يجوز البناء فيها أضمة
إلى جملته فعلية صدرت بعض
هذا حكم ما يضاف إلى الجمل
جوازاً وأما ما يضاف إليها
وجوباً فلازم للبناء شبهه
بالحرف في الافتقار إلى الجمل
كثيلاً وإذا (ص)
وأنزمو إذا إضافة إلى *
جمل الأفعال كهن إذا عتلى
(ش) أشار في هذا البيت
إلى ما تقدم ذكره من أن إذا
تأخر الأضافة إلى الجمل الفعلية
ولا تضاف إلى الجمل الاسمية
خلافًا للاختلاف والكوفيين
فلا تقول أجيئك إذا زيد
قام وأما جيتك إذا زيد
قام فزيد مرفوع بفعل
محدوف وليس مرفوعاً
على الابتداء هذا مذهب
سيبويه وخالفه الاخفش
لفوز كونه مبتدأ خبره
الفعل الذي بعده وزعم
السيرافي أنه لا خلاف بين
سيبويه والاخفش في جواز
وقوع المبتدأ بعد إذا وإنما
الخلافا بينهما في خبره
فسيبويه يوجب أن يكون
فعلاً والاخفش يجوز أن
يكون اسماً فيجوز في أجيئك
إذا زيد قام جعل زيد مبتدأ
عند سيبويه والاخفش
ويجوز أجيئك إذا زيد قام
عند الاخفش فقط (ص)

ومذهب البصريين (الح) علوه بان سبب البناء مع الماضي طلب المشاكاة فلا وجه له مع الاسم والفعل المصرب
وأجابوا عن الآية بأن اسم الإشارة عائلاً كور قبله ويوم ظرف متعلق بمحدوف خبره وفيه أنه يلزم عليه
مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها وإضافتها كانهما تطلب بين المضاف والمضاف إليه
وهو الجملته تمامها وهي مبنية مطلقاً لا الفعل وحده إلا أن يقال الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكاته
وان كانت الاضافة إلى مجموع الجملته وعمله المصنف بان سبب البناء شبه الظرف المضاف للجملته بحرف الشرط
في جعل الجملته بعدمه مفتقرة إليه وإلى غيره بعد أن كانت كلاماً تاماً وذلك عام في كل جملة (قوله جل الأفعال)
بنقل حركة الهمزة إلى اللام للوزن (قوله كهن) بضم الهاء من هان هون إذا سهل أي تواضع إذا اعتلى أي
تكبر غيرك (قوله إلى الجمل الفعلية) أي الماضية غالباً ونقل المضارعية وقد اجتمع في قول أبي ذؤيب
والنفس رغبة إذا رغبتها * وإذا ترد إلى قليل تقنع

وإنما لزمتها التضمين معنى الشرط غالباً وإن خالفت الشروط في أنها لا تجزم اختياراً وفي اختصاصها بالمتيقن
والمظنون بخلاف باقي الأدوات فإنها للمشكوك والمستحيل كان كان للرجح ولدوأمأنحوأفان مت
فأنتزيلة منزلة المشكوك لأجها من زمن الموت وقتجردعن الشرط نحو وإذا ما غضبوا هم يغفرون بدليل خلو
جملة هم يغفرون من الفاعل ومن ذلك الواقعة في القسم نحو والليل إذا عشي والنجم إذا هوى وهي ظرف
للمستقبل وقد تجبى الماضي كآية وإذا رأوا وتجارة للحال كالواقعة في القسم عند جماعة بناء على أن عاملها فعل
القسم وهو حال ولا يخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور وأما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اني لاعلم إذا
كنت عني راضية فهي فيه ظرف للمفعول المحدوف لا مفعول كما توهم أي لاعلم شأنك إذا كنت الخ
وقوله تعالى حتى إذا جازاها حتى فيه ابتدائية لا غائية جارة لأذاهي منصوبة بحواها عند الاكثر لا بشرطها
لان المضاف إليه لا يعمل في المضاف واقتران جوابها بالفاعل وإذا الفجائية لا يمنع عملها فيها التوسعة في الظروف
وان لم تستحق التصدير فظنك بما يستحقه أو يقال محل عمل جوابها فيها إذا لم يقترب بها والا كان عاملها
محدوفاً يدل عليه الجواب ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط قال أنها غير مضافة اليه مثلها
كما يقول الجميع فيها إذا جازمت كافي المغنى وحيث أنه لا فرق بينها وبين إذ وحيث أنها تحصل الربط فيها بين
جملتي الجواب والشرط بكونها شرطاً كافي أبين ومتى وأما إذ وحيث فلاولا الاضافة ما حصل بهما ربط وعند
تجدها عن الشرط تكون مضافة للجملته بعدها بخلاف فيما يظهر لي حصل بها الربط فتدبر ومثل إذا لما
الحينية وتسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شئ بوجود غيره بناء على قول المصنف أنها ظرف فيه معنى
الشرط فتضاف لشرطها وتنصب بحواها كما في القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط وتختص بالماضي
فلا يكون شرطها وجوابها إلا ماضيين عند كثيرين ولذا اختار في المغنى كونها بمعنى إذ لا بمعنى حين كما قيل
وأما نحو فله انجأهم إلى البر ففهم مقتصد وفله اذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشري يجادلنا فالجواب
فيهما محدوف أي انقسموا قسمين وأقبل يجادلنا ولا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية كما إذا وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهي شم

فعلى حبوان أحسن المشركين استجارك لأن سقاؤنا فاعل بمحدوف يفسره وهي أي سقط وشم فعل
أمر بمعنى انظر مقول القول ومذهب س أنها حرف وجود ولو جرد فلا محل لها (قوله بفعل محدوف) أي
يفسره المنه كور ومثله إذا السماء انشقت وأما قوله

إذا باهلي تحت حنظلية * له ولد منها فذلك المدرع

فعلى اضمكان أي إذا كان باهلي نسبة إلى باهلة أزد قبيلة من قيس وحنظلية نسبة إلى حنظلة أكرم قبيلة
من تميم والمدرع بذال محجمة من أمه أشرف من أبيه (قوله وخالفه الاخفش) أي تبعا للكوفيين كما جازوا

لهم اثنين معرف بلا * تفرق اضعف كاتا وكلا (ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى كاتا وكلا ولا يضافان الا الى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو جاء في كلا الرجلين وكاتا المراتين او معنى دون لفظ نحو جاء في كلاهما وكاتا هما ومنه قوله ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقيل وهذا هو المراد بقوله انهم اثنين معرف واحترز بقوله بالافتراق من معرف اثنين بتفرق فانه لا يضاف اليه الا وكاتا فلا تقول كاتا زيد وجره ووجه وقيل ان كاتا وكلا اضعف اضعفا * في الثابتات والمهام الملمات (ص) ولا تضاف للفرد معرفة * اياران كرتها اضعف او تنو الاجزاء اضعف بالعرف * موصولة ايا بالعكس اضعف وان تكن شرطا واستفهاما * فطلقا بكل بهما الكلاما (ش) (١٣) من الاسماء الملازمة للاضافة معنى اى ولا تضاف الى مفرد معرفة الا اذا تكررت ومنه قوله

الانسألون الناس ابي وايمكم
غداة التقينا كان خيرا
واكرما
او قصدت الاجزاء كقولك
اى زيد احسن اى اى
اجزاء زيد احسن ولذلك
يجاب بالاجزاء فيقال عينه
او انفه وهذا انما يكون
فيما اذا قصد بها الاستفهام
واى تكون استفهامية
وشرطية وموصولة وصفة
فالما الموصولة فذكر المصنف
انها لا تضاف الا الى المعرفة
فتقول يجبنى ايمهم قائم
وذ كغيره انها تضاف
ايضا الى نكرة لكنه قليل
نحو يجبنى اى رجلين
قاما واما الصفة فالمراد بها
ما كان صفة لنكرة او
حالا من معرفة فلا تضاف
الا الى نكرة نحو مررت
برجل اى رجل ومررت
بزيد اى فتى ومنه قول
الشاعر
فأومات ايماء خفيا لخبير
فله عينا حبيرا عافى

دخول أداة الشرط على الجمل الاسمية (قوله بالافتراق) اى بان تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لانهما موضوعان لتأكيده المثنى فالشرط ثلاثة التعريف وافهام اثنين وعدم التفرق (قوله ان للخير الخ) المسمى القاية والوجه والقبل بفتحيتين الجهة اى وكلا ذلك المذكور من الخير والشر وجهية يصرف اليها وذلك مفرد لفظا مثنى معنى على حد سواء بين ذلك اى المذكور من الغرض اى المسنة والبكر اى الشابة والعوان النصف (قوله واجدى) بكسر الدال خبر عن كلابا باعتبار لفظها ولوراعى المعنى لقال واجدى بالالف لانه خبر مرفوع والياء مفعوله الاول وعضدا مفعوله الثانى (قوله ايا) اى شرطية كانت وموصولة واستفهامية او وصفية وضمير كرتها لاي لا بالعموم السابق لان الوصفية لا تكرر ولا تنوى بها الاجزاء (قوله او تنو الاجزاء) مجزوم بخلاف الياء اعطفه على كرتها وفصل بينهما بحواب الشرط لكونه ليس اجنبيا ولا يردان تقديم الجواب على الشرط وهو تنوع منع لانه يغتفر فى الثواني افاده بس (قوله واخصن بالعرف) اى غير ما سبق منعه وهو المفرد المرفوع غير المنوى به الاجزاء والباء داخلة على المقصور عليه وايماء مفعول اخصن وموصولة حال منه مقدمة (قوله بالعكس) عطفت على المعرفة فهو متعاق باخصن والصفة عطفت على ايا فتسمى مفعولة اى واخصن ايا الصفة بعكس المعرفة وهو النكرة والاولى بالبعد لان العكس لغة تبديل اول الشئ آخره وليس مراد هنا ويحتمل ان الصفة مبتدأ مؤخر خبره بالعكس اى والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم اى خلافة فان العكس قد يطلق على مطلق التغير (قوله فطلقا) اما صفة المصدر محذوف اى تكمى لا مطلقا او حال من الهاء فى بها اى سواء اضيفت للنكرة او معرفة ضمير ما سبق منعه لكن يرد على هذا ان الحال لم تطابق صاحبها فى التأنيث الا ان يجعل مصدر ايماء اى ذات اطلاق لاسم مفعول (قوله الا اذا تكررت) ولا يجب اضافة الاولى منهما لضمير المتكلم خلافا لبعضهم (قوله او قصدت الاجزاء) مثله قصد الجنس كاي الديار دينارك واى الكسب اطيب وكذا الاعطف بالواو كاي زيد وعمر وقام (قوله اذا قصد بها الاستفهام) اخصر ممنوع فان التكرار وقصد الاجزاء يأتیان فى الموصولة والشرطية يضافون الحالية والوصفية وهما وان شملهما عموم قول المصنف وان كرتها الخ لكن خرجا منه بقرينة اهمالها لايضافان لمعرفة أصلا فاده سم فالشرطية المنكرة كاي وايلك جاء يكرم وذات الاجزاء اى زيد أعجبك أعجبني والموصولة اضرب اى زيد واى عمر وهو قائم واقطع اى زيد وهو قبيح اى الجزء الذى هو قبيح منه (قوله الا الى المعرفة) اى غير ما سبق منعه (قوله الا الى نكرة) اى مماثلة للموصوف لفظا ومعنى كالتمثال الاول او معنى فقط كالذى بعده وكثرت برجل اى فتى وهى سينتدالة على الكمال اى رجل كامل (قوله حبتى) هو اسم رجل وايماء فتى بنصب اى حال منه ومازائدة وفتى مضاف اليه (قوله فانهم لا يضافان اليه الخ)

قد

والايماء اى ايماء خفيا لخبير

او مفردين الا المفرد معرفة فانهما لا يضافان اليه الا الاستفهامية فانها تضاف اليه كما تقدم ذكره واعلم ان ايا ان كانت صفة او حالا فهى ملازمة للاضافة لفظا ومعنى نحو مررت برجل اى رجل وزيد اى فتى وان كانت استفهامية او شرطية او موصولة فهى ملازمة للاضافة معنى لا لفظا نحو اى رجل عندك واى رجل تضرب او ايتضرب اضرب ويجبنى ايمهم عندك واى عندك ونحو اى الرجلين تضرب اضرب واى رجلين تضرب اضرب واى رجال تضرب اضرب واى الرجلين عندك واى الرجال عندك واى رجل واى رجلين وايماء (ص)

والزمو اضافة لدن بحر *
 ونصب غدوة بها عنهم نذر
 ومع مع فيها قليل ونقل
 فتح وكسر لسكون يتصل
 (ش) من الاسماء الملازمة
 للاضافة لدن ومع فاما لدن
 فلا ابتداء غاية زمان أو مكان
 وهي مبنية عند أكثر
 العرب لشبهها بالحرف في
 لزوم استعمال واحد وهو
 الظرفية وابتداء الغاية وعدم
 جواز الاخبار بها ولا تخرج
 عن الظرفية لا بحرفها من
 وهو الكثير فيها ولذلك لم
 ترد في القرآن الكريم
 الا بـ كقوله تعالى وعلمناه
 من لدنا علما وقوله تعالى
 لينذر بأسا شديدا من لدنه
 وقيل تعريها ومنه قراءة
 أبي بكر عن عاصم لينذر
 بأسا شديدا من لدنه لكنه
 أسكن الدال وأشبهها الضم
 قال المصنف ويحتمل أن
 يكون منه قوله تنقض
 الرعدة في ظهري * من
 لدن الظهر الى العنسي
 ويجوز ما ولي لدن بالاضافة
 الاغدوة فانهم نصبوها بعد
 لدن كقوله وما زال مهري
 من جبال الكلب منهم *
 لدن غدوة حتى دنت لغروب
 وهي منصوبة على التمييز وهو
 اختيار المصنف ولهذا قال
 ونصب غدوة بها عنهم نذر
 وقيل هي خبر لكان
 المحذوفة والتقدير

قد علمت ما فيه (قوله لدن) كعضد على الاشهر ويقال لدن كبير ولدن كبير ولدن كقلت
 بكسر التاء ولدن كقل ولدن بفتح فضم وغير ذلك وإذا أضيفت المنقوصة النون الى مضمر وجب
 رد النون فلا يقال لدن سم (قوله بحر) فأئذنه بيان أن عامل البحر هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف
 المقدر لان لم يصرح بذلك في هذا الكتاب كتفاء باستفادته من ذلك ومن قوله في اعمال المصدر
 * وبعد جره الذي أضيف له * وفي اسم الفاعل * وانصب بهذا الاعمال تلو او اخفض * وفي الصفة
 المشبهة * فارفع بها وانصب وجز * وفي أسماء الأفعال * ويعملان الخفض مصدرين * (قوله
 ومع مع الخ) الاولى بفتح العين عطف على لدن فهو مفعول ألزمو كما اشار له الشارح والثانية بالسكون
 مبتدأ خبره قليل والجملة مستأنفة لبيان لغة السكون لا خبر عن مع الاولى لا لا يغيب دلالتها الاضافة مع انه
 المقصود (قوله الملازمة للاضافة) أي لفظا فقط لظاهر أو ضمير (قوله ومع) أي الظرفية فهي الملازمة
 للاضافة بخلاف المفردة في نحو جازمها فلازمة لاحالية على ماسيأتي (قوله فلا ابتداء الخ) عبارة غيرة
 لمبتدأ غاية زمان الخ قال الدماميني فسمها نفس المبدأ لا ابتداء ومن ثم كانت اسما بخلاف من ومن (قوله
 وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم الخ) أي ان الثلاثة مجموعة فيها في وقت واحد بخلاف عند فانها وان
 لزمت الظرفية أو شبهها كادن لا تلزم ابتداء الغاية بل قد تكون له مع من وقد لا تكون ولذا يجوز جئت
 من عنده ومن لدنه وجلست عنده لادنه لعدم الابتداء فيه وأيضا في جواز وقوع عند فضلة كما مثل وعمدة
 كزيد عندك والسفر من عند البصرة لانها جزء خبر ولا يجوز في لدن الا كونها فضلة فبنيت لشبهها
 الحرف في الجود حيث لزمت ما ذكر بخلاف عند وليس جودها بلزوم الظرفية أو شبهها كقيد لان عند
 كذلك وقيل بنيت لشبهها وضع الحرف في بعض لغاتها وحل الباقي عليه ومضى لاني أسباب البناء على أخرى
 عن أبي حيان وكذا الجواب عن بنائها مع اضافتها فانظره واعلم أن لدن تخالف عند في بنائها عند الاكثر
 ولزومها ابتداء الغاية وعدم الاخبار بها كاذكر وكذا في ان الغالب جرها من ويجوز افرادها قبل غدوة
 كما سيأتي وتضاف الى الجمل كقوله * وتذكر نعامه لدن أنت يافع * وقوله

صريع غوان را قهن ورفقه * لدن شب حتى شاب سود الدواب

وهي حينئذ تنقض للزمان كما صرح به الرضي اذ لا يضاف الى الجملة من ظروف المكان غير حيث كما قاله ابن
 برهان وهو الحق فتلك ستة أمور وأما الذي فتل عند مطاقا حتى في الاعراب كما صرح به في المغني الا أنها تمتنع
 جرها بالحرف وقد مر الكلام على عند في باب الظرف (قوله وهو الكثير) من غيره ما مر من قوله لدن
 شب ولدن أنت يافع (قوله وقيل تعريها) أي تشبهها بعندها واعرابها عندهم مخصوص بلبنتها المشهورة
 وهي كعضد فتحرك النون بالاعراب كافي التسهيل والهمع (قوله لكنه أسكن الدال الخ) أي وكسر
 النون لا دهراب ولا ينافيه ان اعرابها عندهم مخصوص بضم الدال لان هذا السكون غرض للتخفيف
 بدليل اشمامها الضم كما صرح به في الهمع ونقل عن الفارسي أن كسر النون للتخلص من سكونها مع الدال
 لا للاعراب (قوله ويحتمل الخ) أي كما يحتمل أن الكسر للسكنين (قوله من جبال الكلب) ظرف
 مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كزجورا كان قياسا والافساحي كما مر (قوله على
 التمييز) أي لدن لانها اسم لاول زمن مبهم فمصر بغدوة فهو تمييز لقرد ولدن على هذا منقطعة عن الاضافة
 لعطو ومعنى (قوله ولهذا قال الخ) فان المبتدأ من ان الباء لادلة فيفيد انها هي الناصبة لغدوة وفيه أنه
 يصدق بنصبها على التشبيه بالفعل به كقيل به لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى
 ويضعفه سماع النصب بها محذوفة النون واسم الفاعل لا ينصب بالاثنتين الا مع أل فان جعلت الباء

لأن كانت الساعة غدوة ويجوز في غدوة الجرح وهو القياس ونصبها نادري القياس فلو عطفنا على غدوة المنصوبة به لكان جاز النصب عطفاً على اللفظ والجرح مراعاة للأصل فتقول لدن (١٤) غدوة وعشية وعشية ذلك الاخفش وحكى الكوفيون

رفع غدوة بعد لدن وهو مرفوع بكان المحذوفة والتقدير لدن كانت غدوة وكان تامة وأما مع فاسم المكان الاصطحاب أو وقته نحو جالس زيد مع عمرو وجاء زيد مع بكر والمشهور فيها فتح العين وهي معرفة وفتحها فتح اعراب ومن العرب من يسكنها ومنه قوله فريش منكم وهو أي معكم وإن كانت زيارتكم لماما وزعم سيبويه أن تسكن العين ضرورة وليس كذلك بل تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة وهي عندهم مبنية على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس الاجماع على ذلك وهو فاسد فإن سيبويه زعم أن الساكنة العين اسم هذا حكمها أن وليها متحرك أعني أنها تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة فإن وليها ساكن فالذي ينصبها على الظرفية يبقى فتحها فيقول مع ابنك والذي يبنيتها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول مع ابنك (ص)

للساحبة صدق باضمار كان (قوله لدن كانت الساعة) أي أي الوقت مثلاً والدال على تقدير ذلك كلمة لدن وغدوة واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائها على ما ثبت لها من الاضافة للجحالة (قوله الجرح) أي باضافة لدن اليها (قوله للأصل) أي الغالب في نالي لدن من الجرح فالمقتضى للجرح كون المعطوف عليه واقفاً مكان مجرور غالباً كنصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء والافغدوة ليس في محل جراً أصلاً فهو من العطف على التوهم (قوله مرفوع بكان) أي التامة (قوله لمكان الاصطحاب) أي فقط كز يد مع عمرو والله معكم ولما صح الاخبار به عن الذات أو وقته فقط كجئت مع العصر وقد تحتملها ما كا كل أو سلس زيد مع عمر وفاته تحتل زمان الاجتماع في الأكل أو الجاوس ولمكانه ولذا مثل به الشارح للمكان وقد تأني زمان يقرب من آخر نحو ان مع العصر يسرا ان مع اليوم أخاه غدا وهي حينئذ ملازمة للنصب على الظرفية وللإضافة وقد ترادف عند فتح جرح عن حكى س ذهب من معه ومنه قراءة هذا ذكروا من مي بتكوين ذكراً أي من عندي وقد ترادف عن الاضافة فتدولاً مهياً تنصب على الحال دائماً كجاء الزيدان أو الزيدون معا وقيل كثير أو يقل كونها ظرفاً مخبراً به كالزيدان أو الزيدون معاً فاصلاً بهي فعل به كفتي واعرابه مقدر على الألف المحذوفة عند المصنف ومنه ذهب الخليل أن فتحته اعراب وليس مقصوراً واختاره أبو حيان وعلى الأول فهي ناقصة في الاضافة تامة في الافراد عكس أب وأخ وأما ما يدعى ناقصة فيها وغالب الاسماء تام فيها فالأقسام أربعة وما ذكر من ان معاً بمعنى جميعاً هو ما قاله المصنف ومال اليه في المغنى وفرق بينهما ثعلب بأن معاً يدل على اتحاد الوقت بخلاف جميعاً يراد عليه قول امرئ القيس

* مكر مكر مقبل مسدبر معاً * اذ وقت السكر والاقبال غير وقت الفر والادبار الآن يخص ذلك بعدم القرينة وهي في البيت استحالة الاجتماع (قوله فتح اعراب) أي لشبهها بعند في وقوعها خبراً واحالاً وصفة وصلة ودالة على حضور نحو نجي ومن معي أو على قرب كما مر فقله سم عن المصنف اه صبان ولينظر ما هذا التعليل مع أن اعراب الاسماء لا يحتاج اعلة ولوسلم فالتعليل بلزوم الاضافة المعارضة لشبه الحرف الآتي أولى فتأمل (قوله فريش الخ) المراد به اللباس الفاخر أو المال ولما باب كسر اللام أي وقتاً بعد وقت والبيت الجري ير يدح به هشام بن عبد الملك (قوله مبنية على السكون) قيل لجودها بلزوم الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وإن لم يوضع له حرف (قوله والذي ينصبها الخ) ظاهره أن كلام المصنف على التوزيع والاقرب فيه أن الوجهين لساكنة فالفتح طلباً للخفض والكسر على أصل التخلص وذلك لأن الفتح لا يكون لأجل السكون المتصل الا في الساكنة ولأن فتح اعراب مر ذكره في قوله ومع مع فذكره ثانياً تذكيراً (قوله واضمهم بناء الخ) مفعول مطلق على حذف مضاف أي ضم بناء أو حال من المفعول وهو غير أو من فاعل واضمهم وعليه فيتنافز هو واضمهم في غير لانه بمعنى بانها وكذا يقال في قوله وأعرابوا نصباً الخ ولو قال وغير واضمهم اذ اعدت ما الخ لأفاد لزومها للاضافة لعطفها على لدن الآن يقال راعى جواز قطعها لفظاً ومعنى بقلة (قوله قبل كغير) مبتدأ وخبر ويجوز البناء فيهما وفي حسب حكاية لخالنية المضاف اليه والاعراب مع التنوين لقصد لفظها وليس فيها ما يوجب تركه وأما الباقي فيتعين فيه ترك التنوين للوزن مع اعرابها أو بنائها وهي امعطف على قبل بحذف الهاء في بعضها أو مبتدآت حذف خبرها للدلالة ما قبلها (قوله وأعرابوا نصباً) أي أوجرا من واقتصر على النصب لانه أصل الظرف (قوله وما من بعده قد ذكرنا) دخل فيه غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير فيجوز اعرابها نصباً كما سيأتي لساكنها ليست ظرفاً فينبغي أن يراد بقوله نصباً ما يع نصب الظرف وغيره (قوله وهي غير) أي إذا

واضمم بناء غير ان عدت ما * له أضيف ناو يما عدما قبل كغير بعد حسب أول * ودون والجهات أيضاً وهل وأعرابوا نصباً إذا ما نسكرا * قبلنا وما من بعده قد ذكرنا (ش) هذه الاسماء المذكورة وهي غير وقيل وبعده

وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه فجواز الأحوال الأربع مشروط بذلك كقبضت عشرة ليس غيرها ويجوز ليس غير البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه لأنها كقبيل في الإبهام كما قاله المبرد وجعله الأخفش ضم اعراب ولم تنوين لنية لفظ المضاف اليه ويجوز رفعها منونة لقطعها عن الإضافة رأسا وعلى كل فهي اسم ليس والخبر محذوف أي ليس غيرها مقبوضا وهي الخبر على الأول في محل نصب والاسم محذوف أي ليس المقبوض غيرها ويجوز قليلا نصبها على الخبرية منونة لقطعها عن الإضافة وبلا تنوين لنية اللفظ كما في التوضيح لأنها حينئذ مفتحة بناء لا ضافتها للمبنى لأن حذفه يضعفه عن تأثير البناء ويجوز الحذف أيضا بعد لا كما حقه في القاموس ورد على من جعله لحنا بسماحه في قوله

جوابه تنجوا عتمد فور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير نسئل

وحينئذ فتبني على الضم في محل نصب على أنها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لارجل وان نوى لفظ المضاف اليه ففتحة اعراب لا ضافتها تقدير افان قدرت لا عاملة كليس تعين ضمها اسمها فان نوى معنى المضاف اليه كان ضم بناء أو لفظه فأعراب كما اذا نويت لقطعها عن الإضافة رأسا فتدبر (قوله وحسب) اعلم ان لها استعمالين كما في التوضيح وغيره أحدهما اضافتها لفظا فتكون معرفة بمعنى كاف اسم فاعل لا يتعرف بالإضافة فتارة تعطى حكم المشتقات نظرا لمعناها فتكون وصفا لنكرة وحالا من معرفة كررت برجل حسبك من رجل أو يزيد حسبك من رجل وتارة تعطى حكم الجوامد نظر اللفظ فتقع مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل نحو حسبهم جهنم بحسبك درهم فان حسبك الله وجهدين رد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفي لان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال اتفاقا الثاني قطعها عن الإضافة لفظا فتشرب معنى التي زيادة على معناها الأصلي فتكون بمعنى لا غير وتبني على الضم أبدا وتلزم الوصفية كرايت رجلا حسب أو الحالية كهنا زيد حسب أي حسبى أو حسبك أي كافيك عن طلب غيره أو الابتداء كقبضت عشرة حسب فالغاء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ حذف خبره أي حسبى ذلك أو عكسه أي فذلك حسبى وهذا أولى لأنها نكرة كما مر في خبرها عن المعرفة ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين وحينئذ فكل كلام المصنف والشارح منتقدا لان قوله وأعرابوا نصب الخ يقتضى أن يقال فيها حسبيا بالتنوين لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى كما هو المراد بقوله اذا ما نكرامع انه لم يسمع ولا وجه له في القياس وأيضا قوله نكر ايقضى بنفسه انه عند اضافتها لفظا أو معنى معرفة كغيرها مع انها نكرة دائما للمعاملات إلا أن يحمل قوله وما من بعده قد ذكر على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه حسب ولا على الآتية أفاده المصريح (قوله وأول) الصحيح ان أصله أو وأل بواو بين همزتين بدليل جمعه على أوائل قلبت الهمزة الثانية واو أو ادغم وقبل أصله ووأل بهمزة بعد واو ين قلبت الهمزة واو أو الواو الأولى همزة وكان حقه حينئذ أن يجمع على ووائل لكنهم استعملوا واو ين أول الكلمة وله استعمالات فتارة يرداسما بمعنى مبدأ الشئ نحو ماله أول ولا آخر وتارة يرد وصفا بمعنى سابق نحو لقيته عاما ولا بالتنوين لانه قد يؤنث بالتاء ووزن أفعال لا يمنع من الصرف الا اذا لم تلحقه التاء كما سيأتى وتارة بمعنى أسبق فتليبه من ويمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل لتجرده من التاء كهذا أول من هذين وهل هو حينئذ أفعال تفضيل لا فاعل له من لفظه أو جار مجراه في تجرده من التاء وتلوم له خلاف وتارة يرد ظرفا كرايت الهلال أول الناس أي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي يبني على الضم لقطعها عن الإضافة قاله يساه صبان بز يادة (قوله ودون) هو اسم للمكان الأدنى أي الأقرب من مكان المضاف اليه كجاست دون زيد أي قريبا من مكانه ثم توسع فيه فاستعمل في المكان المفضول ثم في الرتبة المفضولة تشبيها بالمقول بالمسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم في مطلق تجاوز شئ لشيء كفعلت بزيدا لا كرام دون الاهانة أو كرمت زيدا دون عمرو (قوله

وحسب وأول ودون
والجهاات الست وهى
خلفك وأمامك ونحتك
وفوقك

ويعينك وشمالك) مثله في التوضيح والجمع وغيرهما وخالف الرضى فضع قطعهما عن الإضافة مبنيين على الضم أو معر بين بالتدوين (قوله وعمل) اعلم أنها بمعنى فوق وتوافقها في البناء على الضم لنية معنى المضاف إليه كشال الشارح وفي الأعراب منونة لقطعها عن الإضافة أصلا بان أراد بها ما هو مجبول كقوله * كجلمود صخر حطه السيل من عل * بكسر اللام أي من شيء عال خفها التدوين لكنه ترك للروى لانية ثبوت لفظ المضاف إليه كما قيل لأن المضاف إليه لا يحذف وينوى لفظه أو معناه إلا إذا علم كأمرو هنا ليس كذلك إذ المراد من أي شيء عال لا عاوشى بخصوصه وتخالفا في أنها لا تستعمل إلا بحجورة عين ولو معربة ولا يجوز نصبها وفي أنها لا تضاف لفظا أصلا وأما قوله

يارب يوم لى لأظلمه * أرمض من تحت وأصحى من عله

فالهاء فيه للسكت بدليل بنائه على الضم إذا وجه له لو كان مضافا ولا يقال بنى لإضافته إلى الضمير المبني لأنه كان يجب فتحه كأمرو وهذا مضموم وحينئذ في اقتضيه جعلها في عداد هذه الأسماء من أنها تضاف لفظا وأنه يجوز نصبها قال الموضح ما ظن شيئا منهما ما وقع وأما قول الصحاح يقال أتيت من عل الديار بالإضافة فسهو كما في شرح السندور وبحاجب بماسر عن المصريح (قوله ومن قبل نادى الخ) بجر قبل بالتدوين أي ومن قبل ذلك وقرابة مفعول نادى فولى بالتدوين أو مجرور بإضافة مولى إليه والمفعول محذوف أي نادى كل صاحب قرابة قرابته ومولى الثاني مفعول عطفت والعواطف فاعله والمراد بالامور المقتضية للعطف من المروءة والصدقة ونحوهما (قوله من قبل ومن بعد) بالتدوين قراءة شاذة (قوله أغص) بفتح الهمزة والنين المعجمة مضارع غص من باب فرح إذا وقف في حلقة الماء ونحوه وجاء في لغة بضم الغين من باب قتل ويقال أغصصته متعديا بالهمزة فعلى هذا يكون أغص بضم ففتح مبنيًا للمفعول والفراغ العذب ويروى بدله الحميم أي البارد ويطلق أيضا على الحار فهو من الأضداد (قوله ونوى معناه) اشتهر أن المراد بذلك أن ينوى معنى الإضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في بعد زيد مثلا وذلك المعنى هو نسبة البعدية إلى خصوص زيد وأما نية اللفظ فهي أن يكون لفظ المضاف إليه ملحوظا ومقدرا في نظم الكلام كالثابت واعترض بأن سعى الإضافة لا يتحقق إلا بمجموع المتضايقين لأنه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه بالمضاف إليه قال الأمير في حواشي السندور على أنها ليست معنى لما صدق المضاف إليه كما هو المراد ثم يقال ما الدليل على أن المنوى لنا في هذه الحالة المعنى وفي تلك اللفظ والذي يحظر بالبال أنه عند الحذف لا ينوى الالفاظ وفي تلك الحالة يجوز الأعراب والبناء على حذف نحو يوم إذا أضيف للجملية ويقويه أنه لم يوجد هنا سبب ينهض للبناء بل يقولون علته تضمن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع أن بعد مثلا لم تستعمل في ذلك كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير ذلك مما سياتى هنا ولا يخفى ما فيه اه وقال الصبان الذي يظهر لي أن المراد بنية المعنى أن يلاحظ المضاف إليه معبر عنه بأي عبارة كانت خصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية اللفظ فإنه يكون ملاحظا بعينه ومقدرا كالثابت وانما لم تقتض الإضافة مع نية المعنى الأعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ فهي قوية لنية لفظ المضاف إليه اه وفيه أن ضعف الإضافة بنية المعنى وإن لم تقتض الأعراب فلا تقتضي البناء الذي هو المراد والأعراب أصل في الأسماء فلا يحتاج لمقتض ولا يزال عنها إلا بموجب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر موجبا للبناء وليس له نظير يحمل عليه بخلاف الوجه الآتية فتأمل والجواب عن الأول أن الإضافة وإن كانت نسبة بين المتضايقين لكن خص بها الثاني لأنه العمدة في إفادتها لأنك إذا قلت وبعد سكت كانت البعدية كاية تشمل بعدية زيد وغيره فإساءت البعدية الخاصة وهي النسبة الجزئية الامن المضاف إليه فهو لهم وينوى معناه أي المعنى المتحصل والمتعين به فإضافة المعنى له لا دنى ملازمة وانما خص بناؤه بهذه الحالة لأنه معنى جزئي لا يستقل بالمفهومية فحقه أن يؤدي بالحرف

ويعينك وشمالك وعملها أربعة أحوال تبني في حالة منها وتعرب في بقيتها فتعرب إذا أضيفت لفظا نحو قبضت درهما لا غيره وجئت من قبل زيد أو حذف ما تضاف إليه ونوى اللفظ كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة

فما عطفت مولى عليه العواطف

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظا ولا تنون إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه فتكون حينئذ نكرة ومنه قراءة من قرأ الله الأمر من قبل ومن بعد بجر قبل وبعد وتنوينها وقوله

فساغ لي الشراب وكنت قبلا

أكاد أغص بالماء الفرات

وهذه الأحوال الثلاثة التي تعرب فيها وأما الحالة الرابعة التي تبني فيها فهي إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه دون لفظه

فانها تبني حينئذ على الضم نحو قوله الاصر من قبل ومن بعد وقوله أقب من تحت عريض من عل * وحكى الفارسي ابدأ بذا من أول بضم
اللام وفتحها وكسرها فالضم على البناء لنية المضاف اليه معنى والفتح على (١٧) الاعراب لعدم نية المضاف اليه

لفظا ومعنى واعرابها اعراب
مالا ينصرف للصفة ووزن
الفعل والكسر على نية
المضاف اليه لفظا فقول
المصنف واضعم بناء البيت
اشارة الى الحالة التي تبني
فيها وهي الرابعة وقوله
ناو ياماعد ما مراده أنك
تبنيها على الضم اذا حذف
ما مضاف اليه ونو يته معنى
للفظا وأشار بقوله
وأعربوا نصبا الى الحالة
الثالثة وهي ما اذا حذف
المضاف اليه ولم ينو لفظه
ولامعناه فانها تكون
حينئذ معربة وقوله نصبا
معناه انها تنصب اذا لم يدخل
عليها جار فان دخل عليها
جرت نحو من قبل ومن
بعد ولم تعرض للحالتين
الباقيتين أعني الاولى
والثانية لان حكمهما
ظاهر معلوم من أول الباب
وهو الاعراب وسقوط
التنوين كما تقدم (ص)
وما يلي المضاف يأتي خلفا
* عنه في الاعراب اذا ما
حذف (ش) بحذف
المضاف لقيام قرينة تدل
عليه ويقام المضاف اليه
مقامه فيعرب بأعرابه
كقوله تعالى وأشر بوا
في قلوبهم الجمل بكفرهم

وقد أدى هنا بالمضاف وحده فصار مشبها للحرف في المعنى وهذا معنى قولهم اتضمنه معنى الاضافة أى لا فادته
معناها ودلالته عليها في الجملة وان كانت بعد مثلام تستعمل فيها كاستعمال من في الشرط لان البناء
العارض يكفيه أدنى سبب ولانه لما أدى بالمضاف وحده واستغنى به عن المضاف اليه صار مشبها للحرف
الجواب في الاستغناء عما بعده فن ثم يسمونها الغايات لانها صارت غاية أى آخر في النطق بعد الحذف
وأما في نية اللفظ فلم يؤد معنى الاضافة بالمضاف وحده بل الثاني ملاحظ في نظم الكلام ومقدر فلم يبين ويقال
الدليل على نية المعنى في تلك الحالة سماعه مبنيا بلا موجب فاحتجج الى التماس تلك العلة المترتب عليها شبه
الحرف تصحيحا للقول كما قالوا في نحو عمران الدليل على عدله مماعه غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى
ان في ذلك مقنعا يكفي في التفرقة بين حالتي البناء والاعراب وأما الافتصا على حالة واحدة يجوز فيها
الاعراب والبناء فهو وان كان خاليا عن التكاف لكنه مخالف لاجتماعهم فيما نعلم على تعدد الحالتين وان
حالة البناء لا يجوز فيها الاعراب وبالعكس فتدبر والله أعلم (قوله فانها تبني) أى لما مر من تضمنها معنى
الاضافة أو شبهها باحرف الجواب أو شبهها بالحرف في الجود بلزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية غالبا
وعدم التثنية والجمع أو لا فتقارها بالمضاف اليه وان كان مفردا لان هذا البناء عارض بكفيه أدنى شيء بخلاف
البناء الاصل فلا بد فيه من الافتقار للجملة وانما أعربت عند ذكر المضاف اليه أو نية لفظه مع افتقارها
اليه لمعارضته بالاضافة لفظا وتقدير او حركت للدلالة على طرؤ البناء وكانت ضمة جبر الفوات اعرابها بأقوى
الحركات أو لتستوفي باقي الحركات اذ في حالة اعرابها لا تضم بل تنصب أو تجوز بمن فقط لكن نقل المصري
على الازهرية وغيره جواز الرفع على الابتداء في بعد اذا قطعت عن الاضافة أصلا فيقال أما بعد فكان
كذا والمسوخ للابتداء بالذكرة حينئذ الوصف المعنوي والرابط محذوف أى اما من تال لازم من السابق
فكان فيه كذا وهذا الوجه مع بعده يمكن جريه مع عدم القطع أيضا (قوله أقب) من القب وهو ورقة
الخصر يصف فرسانه ضامر البطن عريض الظهر فقوله من عل أى من علوه وهو ظهره (قوله من أول)
أى من أول غيره أى من قبله (قوله اعراب مالا ينصرف) لا ينافيه ان الكلام في أول التي هي ظرف بمعنى
قبل لاني التي هي وصف بمعنى أسبق لانه ذكر الفتح استطرادا لتتميم ما حكاه الفارسي ولعل المعنى
حينئذ بدأ بذلك في وقت أسبق من غيره (قوله يأتي خلفا الخ) أى غالبا بدليل قوله ورماجروا الخ
(قوله لقيام قرينة) أى تدفع اللبس فلا يجوز جاني زيد تريد غلاما يده لوصول اللبس بخلاف أمثلة
الشارح فان القرينة فيها استحالة قيام الحكم بالذكور ولا بد من صلاحية الثاني لاعراب الاول فلا يحذف
المضاف للجملة لانها لا تصلح لاعرابه (تنبيه) قد يحذف مضافان فأكثر فيقوم الاخير بمقام الاول نحو
وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أى وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم فكان قاب قوسين أى
فكان مقدار مسافة قر به قاب قوسين كما قدره الزمخشري بناء على تفسير القاب بالقدر فان فسر بما بين
مقبض القوس وطر فيها احتجج الى مضاف آخر في الخبر أى مثل قاب قوسين وعليه قيل في الآية قلب أى مثل
قابي قوس والاصح ان الحذف تدريجي حذف الاول خلفه الثاني ثم الثاني خلفه الثالث وهكذا (قوله
بأعرابه) مثله باقى أحكامه لانه خلفه أيضا في التذكير والتأنيث والافراد والتكبير وغير ذلك كما بينه
الاشموني (قوله ورماجروا) أى استداموا جره (قوله كما فكدكان) أى كالجر الذي قد كان والمغايرة
بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتي التركيب بالذات أو بناء على ان العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه

(٣ -) (خضري) - (ثاني)

أى حب الجمل وقوله تعالى وجاعر بك أى أمر بك بحذف

المضاف وهو جوب وأمر بأعراب المضاف اليه وهو الجمل ورم بك بأعرابه (ص) ورماجروا الذى أبقوا كما * فكان قبل حذف ما تقدم

لكن بشرط أن يكون ما حذف مما لا ماعليه قد عطف (ش) فبالحذف المضاف يبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكر المضاف لكن بشرط أن يكون المحذوف مما لا ماعليه قد عطف كقول الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توفد بالليل نارا والتقدير وكل نار تحذف كل وبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكرها الشرط موجود وهو العطف على مماثل المحذوف وهو كل في قوله أكل امرئ وقد يحذف المضاف يبقى المضاف اليه على جره والمحذوف ليس مما لا ماعليه بل مقابل له كقوله تعالى ترى يدون عرض الدنيا والله يرد الآخرة في قراءة من جر الآخرة والتقدير والله يرد الباقي الآخرة ومنهم من بقدره والله يرد عرض الآخرة فيكون المحذوف على هذا مما لا ماعليه للفظ به والاول أولى ولذا قدره ابن أبي الربيع في شرحه (١٨) للإيضاح (ص) ويحذف الثاني فيبقى الاول * كقوله اذابه يتصل بشرط عطف

واضافة الى * مثل الذي له أضفت الاولا

(ش) يحذف المضاف اليه ويبقى المضاف كقوله لو كان مضافا فيحذف تنوينه وأكثر ما يكون ذلك اذا عطف على المضاف اسم مضاف الى مثل المحذوف من الاسم الاول كقوله قطع الله يد رجل من قاهل التقدير قطع الله يد من قاهل رجل من قاهل يحذف ما أضيف اليه يد وهو من قاهل الدلالة ما أضيف اليه رجل وعطف عليه ومنه قوله سقى الارضين الغيث سهل رخصتها * فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع التقدير سهلا رخصتها حذف ما أضيف اليه سهل للدلالة ما أضيف اليه حزن عليه هذا تقرير كلام المصنف وقد يفعل ذلك وان لم يعطف مضاف الى مثل المحذوف الى الاول

كون كل من الجرين أثرا للمضاف يدفع بذلك توهم انه جريد بغير المضاف (قوله لكن بشرط الخ) أي ليس يكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف (قوله توفد) مضارع أصله تتوفد (قوله حذف كل الخ) وانما لم يعطف نار الاول على امرئ الاول العامل فيه كل والثاني على الثاني العامل فيه تحسبين لان العطف على معمولي عاملين مختلفين ممنوع عندس أما على حذف كل فالعطف على معمولي عامل واحد وهو تحسبين (قوله في قراءة من جر الآخرة) هي مخالفة للتقياس من جهة أن المضاف بعض المعطوف وهو الجملة لا معطوف وحده قيل ومن جهة فصل العاطف من المجرور بغير لامع أن شرط الحذف اتصاله به كالتبیت أو فصله منه بلا كقوله

ولم أرمثل الخبير بتركه الغنى * ولا الشر يأتية امرؤ وهو طائع أي ولا مثل الشر ونحو ما كل سوداء خمة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء لكن نقل سم عن الأكثرين عدم اشتراط ذلك (قوله والاول أولى) أي تقدير باقي فيكون مقابلا للمعطوف عليه والشئ كثير ما يحمل على مقابله (قوله كقوله) حال من الاول واذا ظرف لحاله أي فيبقى الاول كأنما كقوله وصفته وقت اتصاله به (قوله اذا عطف الخ) أي ولو بغير الواو (قوله اسم مضاف الى مثل المحذوف) أي أو عامل في مثله بغير الاضافة كقوله

مه عاذلى فهأما ابن أبرحا * بمنى أو أحسن من شمس الضحى وقد يترك تنوين المضاف لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبي برزة غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثمانى بفتح الياء بلاتنوين أي ثمانى غزوات (قوله سهل رخصتها) بدلان من الارضين والحزن بفتح المهملة وسكون الزاى ضد السهل ونيطت أي تعالت وفي عرى الآمال استعارة بالكناية وتخجيل ونيطت ترشيح (قوله ومن قبل ذلك) وقيل الاصل ومن قبل فحذفت الياء وبقيت الكسرة دليلا عليها فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم جائز كثير بدون ذلك الشرط (قوله فلا خوف عليهم) أي بالضم بلاتنوين مع كسر الهاء وهي قراءة ابن محيصن ولا مهمة أو عاملة كليس وقرا يعقوب بالفتح بلاتنوين على عملها عمل كان مع ضم الهاء فان قدرت الفتح اعرابا كان فيه الشاهد أيضا أو بناء فلا (قوله وعند الفراء الخ) خصه الفراء بما يكثر اصطحابها في الذ كر كالياء والرجل والنصف والرابع وقبله وبعد فكان العامل في المضاف اليه شئ واحد فلا يرد توارد عاملين على معمول واحد

كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة * فما عطفت مولى عليه العواطف وحذف ما أضيف اليه قبل وأنباه على حاله لو كان مضافا ولم يعطف عليه مضاف الى مثل المحذوف والتقدير ومن قبل ذلك ومثله قراءة من قرأ شذوذ فلا خوف عليهم أي فلا خوف شئ عليهم وهذا الذي ذكره المصنف من ان الحذف من الاول وان الثاني هو المضاف الى الله كور هو مذهب المبرد ومذهب سيبويه أن الاصل قطع الله يدمن قاهلها ورجل من قاهلها حذف ما أضيف اليه رجل فصار قطع الله يدمن قاهلها ورجل ثم أقحم قوله ورجل بين المضاف الذي هو يدمن والمضاف اليه الذي هو من قاهلها فصار قطع الله يدمن قاهلها فاعلى هذا يكون المحذوف من الثاني لا من الاول وعلى مذهب المبرد بالعكس قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء يكون الاسمان مضافين الى من قاهلها ولا حذف في الكلام لا من الاول ولا من الثاني (ص)

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا أو جزاء لم يعرب فصل بين واضطرار او جردا * بأجنبي او بنعت أو ندا (ش) أجاز المصنف ان يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمراد به المصدر (١٩)

بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه مثال ما فصل فيه بينهما مفعول للمضاف قوله تعالى وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم في قراءة ابن عاصم بنصب أولاد وجر الشركاء ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بنظر نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حكى عن بعض من يوثق بعريته ترك يوما فسك وهو اها سعى لها في رداها ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بمفعول المضاف الذي هو اسم الفاعل قراءة بعض السلف

فلا تخشون الله تخلفا وعده رساله بنصب وعده وجر رساله ومثال الفصل بشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء هل أنتم تاركولي صاحبي وهذا معنى قوله فصل بضاف الخ وجاء الفصل أيضا في الاختيار بالقسم حكى السكاسي هذا غلام والله يذو هذا قال المصنف ولم يعرب فصل بين وأشار بقوله واضطرار او جردا الى أنه قد وجد الفصل بين

واحد بخلاف نحو رأيت داروغلامز يد فيمتنع لعدم الإصطحاب (قوله فصل مضاف) مفعول بأجر وهو مصدر مضاف للمفعول وشبه فعل بالجر نعت لمضاف وما نصب في موضع رفع فاعل بفصل وعائد ما محذوف أي نصبه ومفعولا الخ حال من ما أودن ضميرها المحذوف أي أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل منصوبه حال كونه مفعولا للمضاف أو ظرفا له (قوله فصل بين) نائب فاعل يعرب (قوله بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أي وجد المضاف مفعولا بأجنبي للضرورة ولا يصح تعلقه بضمير وجد دلي رجوعه للفصل لان ضمير المصدر لا يعمل عنده من قال به البارز وهذا مستتر (قوله أجاز المصنف) أي تباهي للكو فيين وهو المختار وخصه البصريون بالضرورة مطلقا لما تبعهم الزنجشري ردقراءة ابن عاصم الآية مع تواترها وشرط الفصل مطلقا أن لا يكون المضاف اليه ضميرا لانه لا يفصل من عامله (قوله من مفعول به) أي غير جملة فلا يجوز أن يحجبني قول زيد بد منطق عمر وجر عمر ورفعه زيد وتردد هم في جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان منه لا طول مع أن المتضايين كالشيء الواحد (قوله قتل أولادهم) برفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف الى شركاء من اضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به وأولادهم مفعوله فصل به بين المتضايين وحسن ذلك كونه فضلة غير أجنبي من المضاف ورتبته التأخير عن المضاف اليه الفاعل فلا يعتد به لكونه في ضمير مركبه ولذا استكره الفصل بالمرفوع اختيار التكملة في موضعه (قوله ترك يوما الخ) ليس بنظم يوما ظرف لترك فصله من عامله وهو نفسك المضاف اليه ومفعوله محذوف أي ترك نفسك شأنها مع هو اها يوما ويحتمل انه مضاف للمفعول والفاعل محذوف أي تركك نفسك وهو مبتدأ خبره سعى (قوله بنصب وعده) هو المفعول الثاني لمختلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الاول المضاف اليه وهو رساله (قوله تاركولي صاحبي) أي فتاركوك مضاف لصاحبي بدليل حذف النون منه وقد فصل بينهما بالجار والمجرور قال اللماميني ويحتمل ان حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد لا للاضافة (قوله بالقسم) زاد في الكافية مما يفصل به اختيارا ما كقول

هما خطتا اما اسارومنة * وامادم والقتل بالمرأ جدر
أي الخطتان المعلومتان من السياق هما خطتا أسرا وقتل والخطاة بالضم المضافة لكن المضاف في هذا القسم ليس شبه الفعل فقتضاه عدم اشتراط ذلك فيها فتأمل (قوله بأجنبي) المراد به معمول غير المضاف سواء كان ظرفا لغيره كما مثله ومفعولا كقول جرير
تسقى امتياحاندي المسواك ريقتها * كما تضمن ماء المزة الرصف
أي تسقى المسواك ندى ريقتها والامتياح الاستياح فهو ما ظرف أي وقت امتياح أحوال أي مما حاشته والرصف حجارة صر صوف بعضها الى بعض وماؤها أرق وأصفى من غيرها وأفاعلا لغيره كقوله
أحب أيام والداه به * انجلا فنعم ما بجلا
أي أحب والداه به أيام انجلا ومن المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف لما صر لأنه أسهل من الفاعل الأجنبي كقوله

نرى أسهما للوت تصمي ولانمي * ولا ترعوى عن نقض أهواؤنا العزم
وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عمننا قهر وجد صب
برفع أهواؤنا ووجدوا العزم صب ومنه غير ذلك (قوله كما خط الخ) ما مصدرية هي وصلتها خبر عن محذوف أي رسم هذه الدار كخط الكتاب الخ ويقارب أي يبين حروف الكتابة ويزيل بفتح الياء أي

المضاف والمضاف اليه في الضرورة بأجنبي من المضاف بنعت المضاف وبالنسبة مثال الأجنبي قوله كما خط الكتاب بكف يوما * يهودي يقارب أو يزيل فصل بيومين كف ويهودي وهو أجنبي من كف لانه معمول لخط ومثال النعت قوله

نجوت وقد بل المرادى سيفه * من ابن أبي شيخ الابطاح طالب
 وأن حلفت على يديك لا حلفن (٣٠) * بين أصدق من يمينك مقسم الاصل عين مقسم أصدق من يمينك ومثال النداء
 قوله

وفاق كعب بجير منقذك من
 تجليل تهلكة والخلد في
 سقرا وقوله
 كأن بردون أبا عصام
 زيد جاردق بالاحجام
 الاصل وفاق بجير يا كعب
 وكان بردون زيدا أبا عصام
 (ص)
 (المضاف الى ياء المتكلم)
 آخر ما ضيف للياء كسر اذا
 لم يك معتلا كرام وقدا
 أريك كابنين وزيد بن قدي
 جميعها الياء بعد فتحها
 احتسنى

وتدغم الياء فيه والواو وان
 ما قبل واو ضم فا كسره يهن
 وألفا سلم وفي المقصور عن
 هذيل انقلابا ياء حسن
 (ش) يكسر آخر المضاف
 الى ياء المتكلم ان لم يكن
 مقصورا ولا منقوصا ولا مشن
 ولا مجموعا جمع سلامة لم يكر
 كالمفرد وجمعي التكسير
 الصحيحين وجع السلامة
 للوث والمعتل الجارى
 مجرى الصحيح نحو غلامى
 وغلامى وفتيانى وطبى
 ودلوى وان كان معتلا فاما
 أن يكون مقصورا
 أو منقوصا ان كان منقوصا
 أدغمت ياءه في ياء المتكلم
 وفتح ياء المتكلم فتقول
 قاضى رفعا ونصبا وجرا

بما عهد بينها والجملة صفة يهودى فالضمير فى الفعلين له (قوله نجوت الخ) قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من
 الخوارج على قتله وقتل على وهمر بن العاص رضى الله تعالى عنهم فسمعوا سيوفهم وتواعدوا السبع عشرة
 ليلة من رمضان فلما خرج على كرم الله وجهه لصلاة الفجر ضرب به عبد الرحمن بن ملجم المرادى نسبة الى مراد
 بضم الميم قبيلة باليمن على صاعه ثم حل على الناس بسيفه فأفرجوا له وتلقاه المغيرة بن نوفل بقطيفة رماها
 عليه وضرب به الارض فحسوه حتى مات الامام على بعد يومين فقتلوه وأمام معاوية فصر به صاحبه فأصاب
 أورا كده وكان سمي نافق طع منه عرق النكاح فلم يولد له بعد ذلك وأما عمر وفاشتكى تلك الليلة فلم يخرج
 للصلاة وأتاب رجلا من بنى سهم يقال له خارجة فصر به الرجل فقتله فاما أخذوا سمعهم يخاطبون عمر بالامارة
 قال أما قتلت عمر اقلوا بل خارجة قال أردت عمر اأراد الله خارجة فقتله عمر وفى ذلك يقول الشاعر

وليتها اذ فنت عمر اخرجتة * فبت عليا بن شاعت من البشر

(قوله الاصل الخ) أى فصل فيه بين المضاف وهو أبى والمضاف اليه وهو طالب بنعت المضاف وهو شيخ
 الابطاح وفيه انه ليس نعم النفس المضاف بل لمجموع المتضايفين لان العلم مركب منهما المكن لما كانت تبعيته
 فى الاعراب انما هى للجزء الاول جعل نعتا له (قوله وفاق كعب الخ) قاله بجير بالجيم مصغرا أخوك كعب
 ابن زهير صاحب بانت سعاد يحرض به كعبا على الاسلام لانه أسلم قبله (قوله كأن بردون الخ) قال ابن
 هشام يحتمل ان أبا مضاف اليه على لغة من يلزمه الافوز يبدل منه فلا شاهد فيه والله أعلم
 ﴿ المضاف الى ياء المتكلم ﴾

أفرد به بالذ كر لان له أحكاما ليست فى الباب السابق (قوله معتلا) المراد به خصوص المنقوص والمقصور
 بقرينة تمثيله لا نحو ظى فانه كالصحيح هنا وان كان المعتل يشمله (قوله أريك كابنين) فى حيز النفي
 كالذى قبله أى اذالم يكن واحدا من هذه المذكورات (قوله فدى) مبتدأ أول وجميعها ثان والياء ثالث
 وفتحها رابع وبعد بالضم حال من الياء أى بعد هذه المذكورات وأتملق باحتسنى بضم التاء ماض مجهول
 أى اتسع وهو خبر عن فتحها والجملة خبر عن الياء بطت بالهاء من فتحها والجملة خبر عن جميعها والرباط
 محذوف وهو المضاف اليه بعد والجملة خبر عن ذى فان جعل جميعها تاء كيد فالمبتدآت ثلاثة فقط وحق
 المقابلة أن يقول فدى جميعها سكون آخرها احتسنى لان كلامه أو لا فى آخر المضاف لافى حال الياء لكنه
 اكتفى بقوله وتدغم الياء وقوله وأنفاس لم يستلزم ذلك السكون (قوله تدغم الياء) أى التى فى آخر
 الاسم المضاف وقوله فيه أى فى ياء المتكلم المذكورة بقوله جميعها الياء ذكره هنالتأولها باللفظ (قوله
 والواو) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف للعلم بان الادغام انما يكون فى المثنيين ولا شعابه من قوله
 وان ما قبل واو ضم فا كسره (قوله يهن) بضم الهاء أى يسهل فى النطق وكسر الهاء مفسد للمعنى
 لانه من الوهن وهو الضعف ولو قال بان لسلم من عيب السناد (قوله يكسر آخر المضاف الخ) أى مع
 سكون الياء وفتحها كما سيذكره فهذان وجهان ويجوز حذف الياء كتفاء بالكسر قبلها وقلبها ألفا بعد
 فتح ما قبلها كغلاما وقد تحذف الالف كتفاء بالفتحة فالجملة خمسة أوجه ولا تختص الثلاثة الاخيرة
 بالنداء خلافا للتسهيل لكنها تختص بالاضافة المحضة أما فى غيرها ككرمى فلا تحذف ولا قلب لانها فى نية
 الانفصال فلم تكن الياء كجزء الكلمة (قوله كالمفرد الخ) ذكر أن أربعة أشياء يكسر فيها آخر الاسم كما
 يسكن فى أربعة (قوله فتقول قاضى) اعرابه مقدر على ما قبل ياء المتكلم لتعذر مع سكون الادغام
 وان كان قبل ذلك ثمينا فقط (قوله رأيت غلامى) بفتح الميم وزيدى بكسر الدال وكندا ما بعده (قوله

خفت

وكذلك تفعل بالثنى وجع المذ كر السالم فى حالة الجر والنصب فتقول رأيت غلامى وزيدى
 ومررت بغلامى وزيدى والاصل بغلامين لى وزيدى لى

حذفت اللام والنون للاضافة ثم أدغمت الياء وفتحت ياء المتكلم وأما جمع المذكر السالم في حالة الرفع فتقول فيه أيضا جاز يدي كأن تقول في حالة الجر والنصب والأصل زيدوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اللفظ زيدى وأما المثنى في حالة الرفع فتسلم ألفه وفتحت ياء المتكلم بعده فتقول زيداي وغلماي وعند جميع العرب وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالثنى المرفوع فتقول عصاي وفتاي وهذيل تقلب ألفه ياء (٣١) وتذهب في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم

بعده فتقول عصي ومنه قوله

سبقوا هوى وأعنقوا

هواهم

فتعزموا واسكل جنب

مصرع

فالحاصل ان ياء المتكلم تفتح

مع المنقوص كقاضي

والمقصور كعصاي والمثنى

كغلماي وفعلا غلامي جوا

ونصب بجمع المذكر السالم

كزيدي وفعلا ونصب بجمع

وهذا معنى قوله

فدى جميعها ليا بعد فتحها

احتدى

وأشار بقوله وتدغم الياء

الى أن الواو في جمع المذكر

السالم والياء في المنقوص

وجمع المذكر السالم والمثنى

تدغم في ياء المتكلم وأشار

بقوله وان ما قبل واو ضم

الى أن ما قبل واو الجع ان

انضم عند وجود الواو يجب

كسره عند قلبها ياء لتسلم

الياء فان لم ينضم لم يفتح

بقي على فتحه نحو مصطفىون

فتقول مصطفى وأشار بقوله

وألغى اسم الى ان ما كان

آخره ألغى كالثنى والمقصور

لا تقلب ألفه ياء بل تسلم

حذفت اللام والنون للاضافة قال الصبان هذا هو التحقيق عندي وان اشتهر ان حذفت اللام للخفة والنون للاضافة فليس في الشارح تسميخ خلافا لمن توهمه اه ولعل وجه ما اشتهر أن اللام لا تنافي للاضافة للجمع بينهما في نحو لا بالك عند سيبويه كما مر في باب لا (قوله لتصح الياء) أي المنقلبة عن الواو (قوله زيدى) هو مرفوع بواو مقدرة لتعذر هاء مع الياء وقيل بالواو المنقلبة ياء وهو المختار كما مر في باب الاعراب (قوله تقلب ألفه ياء) أي جواز اذعوا عن الكسرة التي يستحقها ما قبل الياء فهو مما ناب فيه حرف عن حركة في غير باب الاعراب ومثله لارجلين اه يس قال الموضح وانفق الجميع على قلب الالف ياء في على ولدى مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولدينا اه ومثلهما الى (قوله سبقوا هوى) قاله أبو ذؤيب في قصيدة يرثي بها بنه الحسة هل كوا جميعا في طاعون وأعنقوا أي أسرعوا من العنق بفتح تين نوع من السبر ونحرموا ماض مجهول أي خومتهم المنية أي أخذتهم (قوله ان ياء المتكلم تفتح الخ) أي في الكثير الشائع وتكسر قليلا اذا كانت مشددة بأن أدغم فيها كسماي وقاضي وبها قرأ حزة بمصرعي وكسر الحسن والاعمش ياء عصاي وهو أضعف من الكسر مع التشديد لكنه مطرد في لغة بني يربوع وأما تسكين محياي لورش فن اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله وأما ما عدا هذه الاربعة) هو المگرد وجمع التسكير الصحيحان والمعتل المشبه للصحيح وجمع المؤنث السالم فشكل هذه يجوز فيها التسكين كما هو الاصل في كل مبنى والفتح لانه الاصل فيما كان على حرف واحد فهو أصل ثان وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كما مر (تنبيه) اذا كان آخر الاسم ياء مشددة قبل الاضافة كبنى تصغير ابن وكوسى وحوارى فهومن المعتل المشبه للصحيح لكن اذا أضيف للياء وجب حذفها لتوالي الامثال مع انه كان يختار حذفها بدون توال كما مر وليس بعد الاختيار الا الوجوب واذا حذفت فما أن يسبق كسر ما قبلها أو يفتح على حذفها بعد قلبها ألغى لانها بديل ثقيل أو تحذف احدى الياءين الاوليين وتدغم الثانية في ياء المتكلم فتفتح على الاصل فيها والله أعلم

(اعمال المصدر)

(قوله بفعله المصدر الخ) اعترض بانه يقتضى ان عمل المصدر لشبهه بالفعل كالوصف وليس كذلك بل لانه أصل للفعل ولذلك عمل ماضيا وغيره لانه أصل الكل والوصف لا يعمل الا اذا كان بمعنى ما أشبهه وهو المضارع وقد يجب بانه من الحاق الفرع في العمل بالأصل فيه وهو الفعل لا من الحاق المشبه به بالمشبه ففعله الحاق مسكوت عنها (قوله في العمل) أي لا في غيره لانه يخالف الفعل في انه لا يعمل الا بالشرط الآتية وفي جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره اذا حذف الا اذا كان نائبا عن فعله وفي رفعه نائب الفاعل خلاف واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس كجهت من قراءة في الحمام القرآن ومن أكل الخبز وشرب الماء بخلاف الفعل في الجميع (قوله ان كان الخ) فعل اسم كان ومع ان أو ما صفت وجهه يحل خبرها (قوله نائبها عن الفعل) قيل عمله سماعى وقيل بنقاس في الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو وجد الله والوعد نحو

فتقول غلاماي وعصاي وأشار بقوله وفي المقصور الى ان هذا لا يقلب ألف المقصور خاصة فتقول عصي وأما ما عدا هذه الاربعة فيجوز

(اعمال المصدر)

في الياء معه الفتح والتسكين فتقول غلاماي وغلامى (ص)

ان كان فعل مع أن أو ما يحل * محله ولا سم مصدر عمل

بفعله المصدر ألحق في العمل * مضافا او مجردا أو مع ال

(ش) يعمل المصدر عمل فعله في موضعين أحدهما أن يكون نائبا عن الفعل نحو ضرب باز يدافن يدان منصوب بضرب بالنيا بته مناب اضرب

وفيه ضمير مستتر مرفوع به كافي اضرب وقد تقدم ذلك في باب المصدر والموضع الثانى

أن يكون المصدر مقدرًا بان والفعل أو بما والفعل وهو المراد بهذا الفصل فيقدر بان إذا أريد الماضي أو الاستقبال نحو عجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا والتقدير من أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضرب زيدا غدا ويقدر بما إذا أريد به الحال نحو عجبت من ضربك زيدا الآن التقدير مما تضرب زيدا الآن وهذا المصدر المقدر يعمل في ثلاثة أحوال مضافا نحو عجبت من ضربك زيدا بمجردا عن الإضافة وأل وهو المنون نحو عجبت من ضرب زيدا ومحلى بالالف واللام نحو عجبت من الضرب زيدا وأعمال المضاف أكثر من أعمال المنون وأعمال المحلى بال ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف ثم المجرد ثم المحلى ومن أعمال المنون قوله تعالى أو اطعم في يوم ذي مسغبة يتيما فيتيما منه وباطعام وقول الشاعر

بضرب بالسيوف رؤس قو
أزلهامهم عن المقييل
فرؤس منصوب بضرب
ومن أعماله وهو محلى بال قوله

* قالت نعم ويا غابقية ومنى * والتوبيخ كقوله * وفالقاني الالهواء وانني والهووى * اه صبان وأما نفس المصدر فقد مر في المفعول المطابق الخلف في ناصبه (قوله أن يكون مقدرًا الخ) في التسهيل أن ذلك غالب لا شرط ومن غير الغالب قول بعض العرب سمع أذن أخاك يقول ذلك فسمع مبتدأ مضاف لفاعله وأخاك مفعوله ويقول حال سمعت مسدا الخبر على حد ضربني العبد مسيئًا أي سمع أذن أخاك حاصل إذ كان يقول ذلك ونحو أن ضربك زيدًا قبيح وكان أكرامك بكر احسنًا ولا اعراض عن أحد فهذه المصادر عاملة مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل لا التزام العرب بعدم وقوعه في هذه المواضع لأنهم كافي السماء لا يقولون أن ضرب العبد مسيئًا ولا يوقعون أن وصلتها بعدان وكان الامتنوع بالخبر نحو أن لك أن لا نجوع فيها ولا الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة اه وعمل بعضهم الاول بأنه لا يصح تقديره بما ولا بان الخفة لا شرط أن يسبقهما طالب يعمل فيهما ولا بان المصدرية لأنها تخص المضارع للاستقبال والقصد للاخبار بان السمع حاصل لا يسهل اه ونظر فيه بأنه يصح تقديره مع الماضي فالاول أدنى لكن أجاب عنه من جعل ذلك شرطًا بأن التقدير سائغ بحسب الأصل وإن امتنع لهذا العارض وهو الوقوع في تلك المواضع وبأنه لا يلزم من كون اللفظ مقدرًا بالآخر صحة النطق به مكانه فالخاصل أن الشرط كون المصدر بمعنى الفعل وإن لم يصح حمله ويخرج به المصدر الذي لم يرد به الحدوث كما مر عن السندوري مررت فاذله صوت صوت جاز من أن العامل في صوت الثاني محذوف لأن الاول لم يرد به الحدوث حتى يؤول بالفعل و يعمل بل أنك مررت به وهو في حال تصويت وكذا المصدر المراد به اسم عين أو معنى كان يرد بالصوت الاول في هذا المثال الشيء المسموع فانه لا يؤول بالفعل وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لأن تأويل الثاني يعوت العدد وتأويل الاول يجعله نوعيًا باسناد الفعل الى فاعله والقصد أنه مجرد التوكيد أما النوعي فيعمل ولو في حالة كونه مفعولًا مطلقًا كضربت زيدا ضرب عمرو بكرًا أي مثل ضرب عمرو بكرًا فتأمل وفي الاستقامي قال ابن هشام قد يرد على هذا الشرط أن المحلى بال لا يحل محله فعل مع أنه يعمل والجواب أنه يحل وأل كالجزم منه اه (تنبيه) يشترط أيضا أن لا يكون مضمرا خلافا للكوقيين ولا مضمرًا ولا بناء الوحدة كضربت أمًا التي في أصل بنيتها كرجة فلا تضرب ولا فصولا من مفعوله بتابع أو غيره فلا يجوز أن يحل محله ضربك المبرح زيدًا بخلاف ضربك زيدا المبرح لأن معموله كالعلة من الموصول فلا يفصل بينهما وأما قوله تعالى أنه على رجعه لقادر يوم تبلى الخ فيوم معمول محذوف أي يرجعه لرجعه للفصل بينهما بخبر أن ولا محذوفًا ولهذا ضعف تقديره متعلق بالسجدة اسمًا كابتدأ كجاء مع جوابه هناك ولا مؤخرًا عن معموله لكن يجوز الرضى بتقديم معموله الظرف واختاره السعد وغيره لتوسيعهم فيه ومنه فلما بلغ معه السعي ولا تأخذنكم بهما فرقة لا يبعثون عنها حولا اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا وجعل الظرف متعلقًا محذوف حالًا من المصدر تكلف وأن يكون مفردًا وشأن أعمال غيره كقوله

قد جربوه فما زادت تجاربهم * أنباقدامة الالهوى والفنعا

بالفاعر النون والعين المهملة أي الخير والكرم وترك المصنف هذه الشروط لا غناها ما ذكره عنها إذ المضمرة لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدرًا أصلاً وتأويل المصغر وذو التاء والمجوع يفوت المقصود منها وأما المفعول والمؤخر فلان معمول الصلة لا يفصل بالجانب ولا يتقدم على الموصول وإنما أطلنا في ذلك للاحتياج إليه فتدبره والله أعلم (قوله ويقدر بماء الخ) مقتضاه أن لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل هي صالحة للزمنة الثلاثة الآن يقال إنما خصوصها بذكر الحال لتعذر مع أن دلالة أن مع الماضي على الماضي ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة ما عليهما (قوله أكثر من المنون) أي في الاستعمال والافالمنون أقيس لشبهه الفعل في التنكير ويلييه المضاف لأنه كثير ما ينوي فيه الانفعال (قوله بضرب)

ضعيف النكابة أعداءه * يخال الفرار يراخي الاجل وقوله فانك والتأبين عروبة بعدما * دعاك وأهدينا اليه شوارع وقوله لقد علمت أولى المغيرة أنني * كرت فلم أنكل عن الضرب مسدعا فاعدا منصوب بالنكابة وعروبة منصوب بالتأبين ومسدعا منصوب بضرب وأشار بقوله ولاسم مصدر عمل الى أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل والمراد باسم المصدر ما سوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخالوه اعطاء تقدير من بعض ما في فعله دون تعويض كعطاء فانه

(٣٣)

من الهمزة الموجودة في فعله وهو خال منها لفظا وتقديرا ولم يعوض عنها شيئا واحترز بذلك بما خلا من بعض ما في فعله لفظا ولم يخل منه تقديرا فانه لا يكون اسم مصدر بل يكون مصدرا وذلك نحو قتال فانه مصدر قال وقد خلا من الالف التي قبل التاء في الفعل لكن خلا منها لفظا ولم يخسل منها تقديرا ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو قتال قيمة لا وضارب ضربا بالكن انقلب الالف ياء لكسر ما قبلها واحترز بقوله دون تعويض عما خلا من بعض ما في فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنه شيئا فانه لا يكون اسم مصدر بل هو مصدر وذلك نحو عدا فانه مصدر وعد وقد خلا من الواو التي في فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنها التاء وزعم ابن المصنف ان عطاء مصدر وان همزته حذفت تخفيفا وهو خلاف ما صرح به غيره من النحويين ومن

متعلق بالزنا والهام جمع هامة وهي الرأس كلها وتطلق على ججمة الدماغ وحدها فاضافته لضمير الرأس للتأكيدي على الاول وسماه اختلافا للفظين ومن اضافة الجزء للكل على الثاني وأراد بالقبيل العنق لانه محل اقالة الرأس أي استقرارها (قوله يخال الفرار الخ) أي يظن الهرب من الحرب يمنع الموت (قوله فانك والتأبين) هو مصدر أبت الرجل شدا الموحدة واسكان النون اذا بكيت وأثبت عليه بعد الموت ومن معانيه أن يعاب الانسان في وجهه أو يذكر بقبيح وكلها مناسبة هذا في بعض نسخ العيني والتأنيب بنون فتحتية فوحدة وفسره بالتعنيف وهو منصوب على انه مفعول معه أو عطفا على اسم ان وعروبة مفعوله وخبر ان في بيت بعده دعاك أي طلبك لنصرته ويروي عماك أي حفظك وشوارع أي ممتدة لقتله (قوله أولى المنبرة) أي أوائل الخيل المغيرة على العدو وأنكل أي أعجز مثاث الكف وماضيه بالفتح والكسر ومصدره النكول كافي القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل مفعول الضرب (قوله في الدلالة على معناه) أي على معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة فان الصحيح الذي صوب به بعضهم أن بدلوا اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهنا فرق معنوي وما ذكره الشارح لفظي وخرج بهذا القيد نحو الكحل والدهن بضم أو لهما فانه وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات وهو الجوهر المعلوم (قوله من بعض ما في فعله) أي من الحروف الاصلية أو الزائدة فان حق المصدر أن يتضمن حروف فعله اما بساواة كتسكك تسككا أو بزيادة ككرم كراما فان نقص دون تعويض كان اسم مصدر كتوضأ وضو أو تسكك كلاما (قوله دون تعويض) متعلق بخالوه (قوله ولكن عوض عنه) أي سواء كان العوض في آخره كاذ كره أو لا كأم تعلميا وسلم تسليما فانه نقص عن فعله احدي اللامين المكررين ولكن عوض عنها التاء في أوله لالمدة قبل آخره لوجودها الغير تعويض في نحو كراما (قوله وزعم ابن المصنف الخ) لم ينفرديه بل تبع والده وجري عليه الساميني في شرح التسهيل فقال ينبغي أن يقيد البعض الناقص بكونه أكثر من حرف كما قيده المصنف في شرحه كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والكبر لبعدهما بينها وبين أفعالها أي نوضأ واغتسل وتكلم واعترف وأعان وتكبر وأما نحو العطاء والثواب فمصدران لقربهما من الفعل اذا اصل اعطاء واثنوا بخذف زائد هما وهو الهمزة وحرك ما بعدهما ليصح الابتداء به اه (قوله وبعد عطائك) اسم مصدر مضاف لفاعله والمائة مفعوله أي المائة من الابل والزناغ بالفوقية جمع راتعة (قوله من قبله الرجل) اسم مصدر مضاف لفاعله وامرأته مفعوله والجار والمجرور خبر مقدم عن الموضوع (قوله اذا صح عون الخالق الخ) هو بمعنى قوله

اذا كان عون الله لبعده مسعفا * تهياله في كل أمر مراده

وان لم يكن عون من الله لفتنى * فاول ما يحنى عليه اجتهاده

(قوله فلا ترين) مضارع مجهول وألوف بالفتح الهمزة وضم اللام أي محبا مفعوله الثاني (قوله فان اختلاف فيه مشهور) محله في اسم المصدر غير العلم وغير المبدوء بيم زائدة لغير مفاعلة بالعلم فلا يعمل اتفاقا كسار وخار وبرة ان كانا من أخرج وأبرأ أي صيره ذا خور وبر والافهم مصدران لفجرو بر ولا يرد ذلك

اعمال اسم المصدر قوله أكفرا بعدد الموت عني * وبعد عطائك المائة الزناغا فالمائة منصوب بعطائك ومنه حديث الموطأ من قبله الرجل امرأته الموضوع فامرأته منصوب بقبله وقوله بعشرتكم الكرام تعد منهم * فلا ترين لغيرهم ألوف اختلاف فيه مشهور

وقال الصيمري اعماله شاذوا نشد أكفرا البيت وقال ضياء الدين بن العالج في البسيط ولا يبعد ان مقام المصدر يعمل عمله وتعمل عن بعضهم انه أجاز ذلك قياسا (ص) وبعد جره الذي أضيف له * كمل ينصب أو يرفع عمله (ش) يضاف المصدر الى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول نحو عجبت من شرب (٢٤) زيد العسل الى المفعول ثم يرفع الفاعل نحو عجبت من شرب العسل زيدومته

قوله تنفي يدها الخاضعي
كل هاجرة * نفي الدراهم
تنقاد الصياريف وليس
هذا الثاني مخصوصا
بالضرورة خلافا لبعضهم
وجعل منه قوله تعالى ولله
على الناس حج البيت من
استطاع اليه سبيلا فاعرب
من فاعلا بحج وردبانه
يصير المعنى ولله على جميع
الناس أن يحج البيت
المستطيع وليس كذلك
فمن بدل من الناس والتقدير
ولله على الناس مستطيعهم
حج البيت وقيل من مبتدأ
والخبر محذوف والتقدير
من استطاع منهم عليه
ذلك ويضاف المصدر أيضا
الى الظرف ثم يرفع الفاعل
وينصب المفعول نحو
عجبت من ضرب اليوم
زيدمرا (ص) وجرما
يتبع ما جرم من * راعى في
الاتباع المحل خسن
(ش) اذا أضيف المصدر
الى الفاعل ففاعل يكون
يجرورا لفظا من فواعلا
فيجوز في تابعه من الصفة
والعطف وغيرهما مراعاة
اللفظ فيجرر مراعاة المحل
فيرفع فتقول عجبت من

على قوله ولا سم مصدر عمل لانه مقيد بقيد المصدر وهو صحة تأويله بالفعل وأما المبدوء بالميم المذكورة فيعمل اتفاقا كالمضربة والمحمدة ومنه قوله
أظلم ان مصابكم رجلا * أهدي السلام تحية ظلم
فالهمزة للنداء ومصابكم اسم ان مضاف لفاعله ورجلا مفعوله وجلة أهدي السلام صفة رجل وتحية مفعول مطلق لاهدي كقعدت جلوسا وأحال من الفاعل وظلم خبر ان واحترز بغير المفاعلة من نحو ضارب مضاربة فانه مصدر لا اسمه كذا في التوضيح وتبعه الاشعوني هنا وكر غيرهما ان ذا الميم مصدر مطلقا وجرى عليه في الشذور (قوله الصيمري) بفتح الميم نسبة الى صيمرة بلدة بالجهم (قوله وبعد جرح الخ) فيه افادة أن جر المضاف اليه بالمضاف لا بالاضافة ولا الحرف المقدر وقوله كمل أى ان أردته والافه وغير لازم فبزاد على صور الشارح الثلاثة صورتان اضافته للفاعل مع حذف المفعول نحو وما كان استغفارا ابراهيم أى ربه وعكسه نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أى من دعائه الخير (قوله تنفي يدها) أى الناقة المذكورة قبل والهاجرة وقت اشتداد الحر نصف النهار ونفي الدراهم مفعول مطلق أى نفيا كنفها وهو جمع درهم لغته في درهم فالياء منقلبة عن ألف المفرد لا للشباع بخلاف ياء صياريف لانه جمع صيرف وتنقاد بمعنى النقد فاعل نفي وكل مصدر جاء على تفعال فهو بفتح التاء الالتقاء وتبين فبالكسر (قوله وليس كذلك) أى لان حج المستطيع ليس الاعلى نفسه لا غيره والالزم تأنيهم جميع الناس بترك مستطيع واحد وهذا الرديني على ان أل في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد الذي صرح الاستشهاد به لتقدم ذكر الناس رتبة دن رتبة المبتدأ وهو حج مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج البيت من استطاع واجب على الناس المذكور بن وهم المستطيعون وأصرح منه في الاستشهاد حديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا (قوله من بدل من الناس) أى بدل بعض والرابط محذوف أى منهم كما أشار اليه الشارح ويلزم على ذلك الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو المبتدأ (قوله وقيل من مبتدأ) وهي اما شرطية أو موصولة (قوله وجرما يتبع الخ) ما الاولى مفعول جر والثانية مفعول يتبع وقوله فحسن خبر محذوف أى فرائه حسن وانما يجزى التابع اذا عدم المانع لاني نحو أعجبت اكرامك وزيد الامتناع العطف بالاعادة الخافض عند غير المصنف (قوله حتى تهجر الخ) أى سار ذلك الحمار الوحشي في الهاجرة أى شدة الحر والرواح من الزوال الى الليل وهاجها أى أثارأ نثاء المرافقة له في طلب الماء وطلب المعقب مصدر لها ج على حذقت جلوسا مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف المشددة أى التزم الطالب لغريمه من عقب في الامر طلبة بجذ وحقه مفعول طلب والمظالم صفة المعقب على محله أى هاجها هي جانا كطلب المظالم حقه (قوله قد كنت دايت) بتقديم التحية على النون أى أخذت تلك الجارية المعلومة في دين لي عليه والليان بفتح اللام أكثر من كسرهما المماثلة والله أعلم

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

عرفه في التسهيل بانه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتى التكبر والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي فخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما بعينه كقتيل وبالجارية على المضارع الجارية على الماضي كفريح وغير الجارية على فعل ككريم

شرب زيد الظريف والظريف ومن اتبعه المحل قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظالم وبالتأنيث فرع المظالم لكونه نمطا للمعقب على المحل واذا أضيف الى المفعول فهو مجرور لفظا منصوب محلا فيجوز أيضا في تابعه مراعاة اللفظ والمحل ومن مراعاة المحل قوله قد كنت دايت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا فالليانا معطوف على محل الافلاس (ص) ﴿اعمال اسم الفاعل﴾

وبالتأنيث نحو أهيف فإنه لا يجري على المضارع إلا في التذكير لأن مؤنثه هيفاء ولم يأنه أو معنى الماضي لاخراج
نحو ضاهى الكشح مما دل على الاستمرار ويخرج به أيضا أفعال التفضيل لأنه للدوام كما خرج بما قبله فهذه
الخرجات ماعدا الأول والاخير صفات مشبهة لاسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور وأما ما سيأتي في أبنية
أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر وهو مجاز كإسيأتى وإن شئت فقل اسم
الفاعل ما دل على فاعل الحدث وجرى مجرى الفعل في إفادة الحدث فخرج بالاول اسم المفعول والثاني
الصفة بجميع أوزانها وأفعال التفضيل (قوله في العمل) أى لافى غيره فإنه يضاف للمعمولة ويطرد جزمه
المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل والمراد عمل التعدي إن تعدي فعله والزم أن لم يجاز متعلق بما
تعلقت به بالكاف أو بهانفسها لما فيها من معنى التشبيه بناء على جواز التعلق بالحرف الذى فيه معنى الفعل
(قوله بعزل) بكسر الزاى كما هو الرواية فيكون اسم مكان والباء ظرفية وعن مضيه متعلق به لا كتهافت
الطرف برأحة الفعل وإن كان اسم المكان لا يعمل في غيره والمعنى أن كان في مكان عزل أى إبعاد عن مضى
حدثه والمكان هنا مجازى وهو التركيب ولا يصح جعله بمعنى الحدث والباء للابسة أى أن كان ملتبسا
بأنزال لأنه كان يجب فتح زائه كما هو قياس مفعول للحدث من مكسور عين المضارع كإسيأتى (قوله ان كان
مستقبلا وأحالا) مثله الدال على الاستمرار على ما صر فى الاضافة ويشترط أيضا أن لا يكون مصغرا ولا
موصوفا قبل عمله كالمصدر لانهما من خواص الاسماء فيبعده عن الفعل ولا تضر التثنية والجمع لانهما
لا يغبران صيغة المفرد كالتصغير ولان علامتهما تلحق الفعل وإنما بطل العمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف
دلالتيه على الزمان جدا لان لزومه له غير بين بخلاف الوصف (قوله وان كان بمعنى الماضي لم يعمل) أى
الاذاصح وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضارب بعمرأى أمس لصحة كان زيد يضرب الخ بخلاف هذا
ضارب زيدا أمس لعدم صحة يضرب بدله (قوله فهو مشبهه) أى للماضى معنى لكونه بمعناه لالفاظا لأنه
لم يوازنه (قوله وأجاز الكسائى الخ) محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فإن كان ضميرا
رفعه اتفاقا أو ظاهرا فكن ذلك على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور قال السيوطى وهو الاصح
لكن بشرط الاعتماد على شئ مما ذكره اهـ ومقتضاه انه يرفع الضمير وإن لم يعتمد فى نحو ضارب أنت
أمس (قوله حكاية حال) أى بدليل ونقلهم دون وقلبناهم والمعنى ببسط ذراعيه والمشهور فى حكاية الحال
أن يقدر الماضى واقعا من التكلم وقيل أن يقدر المتكلم نفسه موجودا فى زمن وقوع الفعل ويعبر على
كل بما يدل على الحال وكون الآية من ذلك انما هو باعتبار المحاطين لا الخالق جل وعلا فان الله تعالى عنده
كاللحظة الواحدة وقيل لا حاجة الى الحكاية لان حال أهل السكف مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ فى
بسط جانب الحال فيعمل وفى كلامهم ما يؤيده (قوله الا اذا اعتمد على شئ) أى ليقر به من الفعل وأشار
الشارح الى أن ما فى هذا البيت فى معنى الشرط الواحد وهو الاعتماد على أحد المذكورات فإن لم يعتمد لم
يعمل خلافا للاخفش والكوفيين وهذا شرط لعمله فى المفعول وفى الفاعل الظاهر كما صرح بعدم المضى شرط
لعمله فى المفعول فقط فقول المغنى ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع انما هو لعمل النصب يعنى به
مجموع الامرين والا فلا اعتماد بشرط لعمل الرفع فى الظاهر أيضا عند الجمهور قاله الدمامينى والشعنى أفاده
الصبان (قوله أو حرف ندا) الصواب أن المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر اذا التقدير يار جلا طالع
جبل لان حرف النداء محتص بالاسم فكيف يقر به من الفعل وقد يقال لم ندع ان حرف النداء مسوغ بل اذا
وليه الوصف عمل وهذا لا ينافى كون المسوغ الموصوف المقدر وانما صرح به هنا مع دخوله فى قوله وقد يكون
الخ لدفع توهم ان النداء يبعده من الفعل فلا يعمل (قوله أو النفى) أى ولولا ولا نحو انما ضارب زيد

(٤ - (خضرى) ثانى) زيد عمرا أو يقع نعمتا نحو مرت برجل ضارب زيدا أو حالا نحو جاز يدرا كفا فرسا ويشمل

هذين النوعين قوله أو جاء صفة وقوله أو مسندا معناه انه يعمل اذا وقع خبرا وهذا يشمل خبر المبتدأ نحو زيد ضارب عمرا وخبر ناسخه

بأل أو مجردا فان كان
مجردا عمل عمل فعله من
الرفع والنصب ان كان
مستقبلا أو حالا نحو هذا
ضارب زيدا الآن أو هذا
وانما عمل لجر يانه على
العمل الذى هو بمعناه وهو
المضارع ومعنى جريانه
عليه أنه موافق له فى
الحركات والسكنات لموافقة
ضارب ليضرب فهو مشبه
للفعل الذى هو بمعناه لفظا
ومعنى وان كان بمعنى
الماضى لم يعمل لعدم
جريانه على الفعل الذى هو
بمعناه فهو مشبه له معنى
لا لفظا فلا تقول هذا
ضارب زيدا أمس بل يجب
إضافته فتقول هذا ضارب
زيد أمس وأجاز الكسائى
أعماله وجعل منه قوله
تعالى وكأبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فإذراعيه منصوب
ببسط وهو ماض وخرجه
غيره على انه حكاية حال
ماضية (ص)

وروى استثناهما أو حرف ندا
أو نفيا أو جاء صفة أو مسندا
(ش) أشار بهذا البيت
الى ان اسم الفاعل لا يعمل
الا اذا اعتمد على شئ قبله
كأن يقع بعد الاستفهام
نحو أضراب زيد عمرا أو
حرف ندا نحو ياطالعا
جبل أو النفى نحو ماضرب

أو مفعوله نحو كان يداضار باعمر أو ان يداضار بعمرا وظننت يداضار باعمر وأعلمت يداضار باعمر (ص)
وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف (ش) قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل فعله كالأولاء على
مذكور ومنه قوله وكما في عيني من شيء غيره * إذا راح نحو الجرة البيض كالدمى فعينه منصوب بمالي صفة لموصوف محذوف
تقديره وكما شخص مالي ومثله قوله كذا طح صخرة يوما ليوهيا * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل التقدير كوعل ناطح صخرة (ص)
وان يكن صلة أل ففي الماضي * (٢٦) وغيره أعماله قد ارتضى (ش) إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام عمل

ماضي أو مستقبل أو حالا
لوقوعه حينئذ موقع
الفعل إذا حق الصلة ان
تكون جملة فتقول هذا
الضارب زيدا الآن أو غدا
أو أمس هذا هو المشهور
من قول النحويين وزعم
جماعة من النحويين
منهم الرماني أنه إذا وقع صلة
لأل لا يعمل الماضي ولا
يعمل مستقبل ولا حالا
وزعم بعضهم أنه لا يعمل
مطلقا وان المنصوب بعده
منصوب باضمار فعل والحجب
أن هذين المذهبين ذكرهما
المصنف في التسهيل
وزعم ابنه بدر الدين في
شرحه ان اسم الفاعل إذا
وقع صلة للألف واللام
عمل ماضيا ومستقبلا
وحالا باتفاق وقال بعد هذا
أيضا ارتضى جميع النحويين
أعماله يعني إذا كان صلة
لأل (ص)
فعال أو مفعول أو فاعل *
في كثرة عن فاعل بديل
فيستحق ماله من عمل
وفي فاعل قل ذاو فاعل

عمرا وغير مضيع نفسه عاقل (قوله أو مفعوله) أي مفعول ناسخه (قوله محذوف عرف) أي بقرينة حالية
كاختصاص الصفة بنحو مررت بعاقل أو مقالية كبيتى الشارح بدليل بقيتها وكالنداء لانه ظاهر في العاقل
بخلاف مررت بقاتم (قوله وكما في الخ) كم خبرية مبتدأ حذف خبرها أي لا يفيد له نظره شيئا ومالي
اسم فاعل من ملاء ملاءمكم مجرور باضافتها اليه وعينه مفعوله ومن شيء غيره أي ملك غيره متعلق
به وراح نامة بمعنى ذهب والبيض أي النساء الحسنات فاعلها وكالدمى حال منه وهو بضم الدال جمع دميمة
كذلك وهي الصورة من العاج شبه بها النساء الحسنات وبياضها فان جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها
نحو الجرة أي صار البيض كائنة نحو الجرة وكالدمى حال أيضا والمعنى على تمامها أظهر فتدبر (قوله ليوهيا)
بالياء التحتية بعد الهاء يقال أوهى الشيء يوهيه أي أضعفه ويرى بالنون بدل الياء بمعنى والوعل ككتف
وذهب التيس الجبلى (قوله قد ارتضى) أي بلا شرط اعتماد كما في التصريح ولا عدم تصغير ولا وصف كما
في ألفية ابن معطى والسيوطى (قوله لا يعمل مطلقا) أي وأل فيه معرفة لاموصولة (قوله وزعم ابنه الخ)
هو ما في شرح الكافية ولعله لم يعتبر الخلاف لضعفه (قوله بديل) خبر عن المذكورات قبله على حذف
والملائكة بعد ذلك ظهير أولان العطف بالواو لا للاحداث أي كل واحد منها على حدته بدليل وسوغ
الابتداء بها كونها أعلاما على أوزان خاصة وقوله في كثرة أي في التنصيص عليها كما أوكيفا وأما فاعل
فمحتمل لها وللقلة (قوله يصاغ لكثرة) في نسخ من الثلاثي وأخذ من قول المصنف عن فاعل لانه انما
يجبى عن الثلاثي فلا تبنى هذه الامثلة من غيره الاما من قولهم دراك وسأر من أدرك وأسأرى أي بقي في
الكاس بقية ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان وشميع ونذير من أسمع وأنذر وزهوق من أزهى (قوله)
فتعمل عمل الفعل) أي كما على الصحيح حالا على أصلها وهو اسم الفاعل وأنكر الكوفيون أعمالها
لن بادتها بالمبالغة على معاني أفعالها ولزوال الشبه الصوري والنصب بعدها بفعل مضمر تفسره هي وأنكر
أكثر البصريين الآخرين والجرحى فعلا فقط (قوله على حد اسم الفاعل) أي بشرطه وفاقا وخلافا
(قوله أما العسل فانا شراب) فيهرد على منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل
فيما قبلها انما هو مع غير ما كما مر وسيأتي (قوله أأا الحرب) كناية عن ملازمته لها والى بمعنى اللام وأراد
بالجلال بكسر الجيم جمع جبل بضمها ما يلبس في الحرب من الدرع ونحوه والولاج فعال من الولوج وهو
الدخول والخواالف بالحاء المجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقلا بجملة
ففاف من أعقل الرجل إذا اضطر بت رجلاه من الفزع وهو حال أو خبر ثان ليس (قوله لمنحار بوائكها)
جمع بائكة وهي الناقة السمينة (قوله عشية الخ) نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأة مبتدأ خبره
الجملة الشرطية أي لو تراءت الخ والجملة في محل جر باضافة عشية إليها على ما في الصبان فهي ظرف لشيء غير
مذكور في البيت أي كان كذا وكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لو تراءت الخ ويحتمل انها

(ش) يصاغ لكثرة فعال ومفعول وفعل فتعمل عمل
الفعل على حد اسم الفاعل وأعمال الثلاثة الأولى أكثر من أعمال فاعل وفعل وأعمال فاعل أكثر من أعمال فعل فمن أعمال فعال ما سمعه
سديويه من قول بعضهم أما العسل فانا شراب وقول الشاعر
أأا الحرب لباسا إليها جلاها * وأيس بولاج الخوالف أعقلا
مفعول قول بعض العرب انه لمنحار بوائكها فبوائكها منصوب بمنحار ومن أعمال فاعل قول الشاعر
عشية سعدى لو تراءت لراهب

منسوب بهيوج ومن
اعمال فصيل قول بعض
العرب ان الله سميع دعاء
من دعاه فدعاء منسوب
بسميع ومن اعمال فعل
ما انشده سيبويه

حذرا مورا لا تضير وآمن *
ماليس بنجيحه من الاقدار
وقوله انا في أنهم من قون
عرضي * جاش الكرميلان
لهم فديد * فأمورا
منسوب بحذر وعرضي
منسوب بنزق (ص)

وماسوى المفرد مثله جعل
* في الحكم والشروط
حينما عمل

(ش) ماسوى المفرد
وهو المثنى والمجموع نحو
الضاربين والضاربين
والضارب والضارب
والضارب والضارب
حكمها حكم المفرد في
العمل وسائر ما تقدم
ذكره من الشروط فتقول
هذان الضاربان زيد
وهؤلاء الضاربون بكرا
وكذلك الباقي ومنه قوله
أو الفامكة من ورق الحلي *

أصله الجاهل وقوله
تمزادوا أنهم في قومهم *
غفر ذنبهم غير غفر (ص)
وانصب بذى الأهمال
تأوا واخفض

وهو نصب ماسوا مقتضى

ظرف لترات فلا تكون مضافة ولم تنون حينئذ لا ضرورة وألمنع صرفها بأن أراد بها عشية معينة أى لو
ترأت سعدى لراهب وقت العشية فلا تخ وبدوثة صفه لراهب وهى بضم الدال قرية بين الشام والعراق
تسمى دومة الجندل ونجر وحجيج صر فوعان بالابتداء ودونه خبر والجملة صفة ثانية لراهب وهما اسمان جمع لتاجر
وحاج لاجعان لان الصحيح ان فعلا وفيه لا يسامن صيغ الجوع قليل والمسوغ للابتداء بهما العطف وفيه
انه لا يسوغ الا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط مسوغا ولا مسوغ هنا فان اعتبر في أحدهما كونه وصفا
لمحذوف أى قوم تجر مثلا على حدمؤمن خير من كافر أو الوصف المقدراى تجر كثيرا لان المقام للبالغة والثاني
مثله في ذلك ولا حاجة للعطف ولا بالقاف أى أبغض جواب لو واهتاج أى نار واخوان العزاء أى الملازمين
للتصبر مفعول مقدم هيوج لانه من حاج المتهدى لا اللازم يقال حاج الشئ بنفسه وهجته أى أثرته (قوله)
أنا في أنهم الخ) ان ومعدولا هافاعل أى ومن قون بفتح فكسر جمع من ق كذا لك من من قون الثوب قطعته
والعرض محل المدح والذم من الانسان والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام ماء فى جبل طي تشرب منه
الجحاش والفديد بقاء ودالين مهماتين التصويت أى هم مثل جحاش الخ (قوله فأمورا منصوب بحذر) أى
لاعتماده على المبتدا المقدراى هو حذروا كذا ما ليس بنجيحه منصوب بآمن (قوله وماسوى المفرد) مبتدأ
خبره جعل ومثله مفعول ثان لجعل وحيث ظرف له وما زائدة وجلة عمل مضاف إليها حيث أو ان حينما شرطية
وعمل فعل الشرط وجوابه محذوف أى جعل مثله (قوله وهو المثنى والمجموع) أى من اسم الفاعل وأمثله
المبالغة كما يعلم من الشواهد (قوله أوالفا) جمع ألفة من اللفة وهى المحبة وهو حال من القاطنات فى قوله
* القاطنات البيت غير الريم * بضم الراء وشدة التختية جمع رائة بمعنى ذاهبة ومكة مفعول أو الفاء والورق
جمع ورقاء وهى الحمامة التى يضرب بياضها الى سواد والحلى بفتح فكسر أصله الحمام حذفت الميم الاخيرة
وقلبت الالف ياء والغتحة كسرة للروى (قوله تمزادوا أنهم الخ) بفتح الهجزة على تقدير الياء أى زادوا
على غيرهم بانهم الخ أو بكسر هاء على الاستئناف لبيان سبب الزيادة وحذف مفعول زادوا له موم وكذا عند
تقدير اللام مع الفتح وغفر وغفر بضم غين جمع غفور ونفور بالخاء المعجمة أى غير مغفخرين أو الجيم من
الفجور وهو الكذب وذنبهم مفعول غفروا ضافته لادنى ملاسة أى ذنب الغير معهم (قوله وانصب الخ)
أفاد بتقديم النصب انه أولى لانه الاصل وقيل الخفض للخفض وقيل سواء أفاد أى ان العامل لا يضاف للفاعل
لانه لا ينصب وكذا لا يضاف للحال ولا التمييز بل للمفعول وحكى اضافته للخبر فى أنا كائن أخيك أشبه به
وأما قائم الاب فاضيف الى فاعله لعدم عمله النصب وعمل جواز الوجهين فى الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين
جوهه بالاضافة لعدم التنوين كنهنا مكرمك وجعله الأخفش وهشام فى محل نصب كاهن فى الدرهم زيد
معطية كاهن فى الاضافة (قوله وهو لنصب ماسوا) أى ماسوى التلو وهو ما فصل عن الوصف بفواصل
ولو غير مضاف اليه نحو انى جاعل فى الارض خليفة وانما ينصب ماسوا اذ لم يكن فاعلا والاوجب رفعه كنهنا
ضارب زيد أبوه ولم يكن التلو ما يفصل به بين المتضايقين والاجاز جوه كنهنا معطى درهم زيد وخلف وعده
رساله ولم ينبه على ذلك لظهوره من مواضعه (قوله العامل) خرج غيره فتجب اضافته لتاليه ونصب ماسوا
ولو أكثر من واحد لا متناع الاضافة لشيئين كنهنا معطى زيد أمس درهم موم بكراً أمس عمر قائم وانصبه
بفعل مقدر عند قوم لعدم أهلية الوصف له وعند السيرافى بالوصف وان كان ماضيا أشبهه الحلى بال فى عدم
التنوين بسبب الاضافة واطلبه له فعمل فيه كغيره من المقتضيات ولم تعذر الاضافة تعين النصب
للضرورة وعليه يخرج وجاعل الليل سكنا بلا احتياج الى اعتبار الاستمرار فتأمل (قوله فتقول الخ)

(ش) يجوز فى اسم الفاعل العامل اضافته الى ما وليه من مفعول ونصبه له فتقول هذا ضارب زيد هذا ضارب زيد فان كان له مفعولان وأضفته الى
أحدهما وجب نصب الآخر فتقول هذا معطى زيد درهم موم معطى درهم زيد (ص)

واجزراً وانصب تابع الذي انخفض * كبتني جاء وما لامن نهض (ش) يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجزور بالاضافة الجبر والنصب نحو هذاضارب زيد وعمرو وعمر فالجزم اعادة للفظ والنصب على اضرار فعل وهو الصحيح والتقدير ويضرب عمراً أو مراً علة لعل المحفوض وهو المشهور وقد روي بالوجهين قوله (٢٨) * الواهب المائة الهجان وعبيدها * عوداً تزجي بينها

أطفأها بنصب عبد وجزه وقال الآخر

هل أنت باعث دينار لحاجتنا
أو عبد درب أخاعون بن خرق

بنصب عبد عطف على محل دينار أو على اضرار فعل التقدير أو تبعث عبد درب (ص)

وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

فهو كفعل صبح للفعول في معناه كالعطى كفاً فإكتفى

(ش) جميع ما تقدم في اسم الفاعل من انه ان كان مجرداً عمل ان كان بمعنى

الحال أو الاستقبال بشرط الاعتماد وان كان بالانف

واللام عمل مطلقاً يثبت لاسم المفعول فتقول

أضروب الزيدان الآن أو غداً أو جاء المضروب

أبوها الآن أو غداً أو أمس وحكمه في المعنى والعمل

حكم الفعل المبني للمفعول فيرفع المفعول كما يرفع

فعله فكما تقول أضرب الزيدان تقول أمضرب

الزيدان وان كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر نحو المعطى كفاً فإكتفى

وبالوجهين قرى أن الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضره (قوله وجب نصب الآخر) أي بالوصف لانه عامل (قوله تابع الذي الخ) شمل جميع التوابع لانه مفرد مضاف فيم والمثال لا يخص وقوله انخفض مخرج لتابع المنصوب فلا يجوز جزه خلافاً للبغداديين لان شرط الاتباع على المحل كونه أصلياً والاصل في الوصف المستوفى للشروط النصب لا الجر وأشار بتقديم الجر الى أريجيتها ما لم يمنع منه مانع كمنعه في نحو اضارب الرجل وزيداً لا يلزم اضافة الوصف المحلى بال الى الخالى منها وجوزه سيديويه لانه يغتفر في التابع (قوله على اضرار فعل) الارجح اضرار وصف منون ليطابق المذكور ولان حذف المفرد أسهل من الجملة فان كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو وجاعل الليل سكيناً والشمس أي ويجعل الشمس (قوله وهو الصحيح) أي عند سيديويه لقصد الطالب للحل فلا يعطف عليه اذ الوصف لا ينصب الا اذا كان منوناً أو بالاً أو مضافاً الى أحد مفاعيله وضارب ليس كذلك (قوله الواهب الخ) الهجان ككتاب الابل البيض الكرام يستوى فيه المفرد المذكور وغيره وهو بالجر صفة للمائة وعوداً بضم المهملة وآخره مجمة حال منها وهو جمع عائداً الى الناقاة الحديثة النتاج بعشرة أيام أو خمسة ثم هي مطلق وتزجي بزاي فجم مضارع مجهول أي تساق بينها أطفأها يلزم على جوهه اضافة الوصف المحلى بال الى الخالى منها وهو جائز عند سيديويه لاغتفارهم في التابع كما مر أو يخرج على مذهبه المبرد من انه يضاف الى مضاف ضمير ما فيه أل (قوله دينار) اسم رجل وكذا عبد درب وأخاعون بدل من عبد درب وابن خرق صفة لاخا (قوله وكل ما قرر الخ) جعله مفعولاً ثانياً يعطى واسم مفعول نائب فاعله أولى من رفعه بالابتداء خبره جملة يعطى لاسلامته من حذف الرابط ان جعل اسم مفعول نائب الفاعل أي يعطاه ومن انابة المفعول الثاني مع وجود الاول ان جعل النائب ضمير كل واسم مفعولاً ثانياً (قوله بلا تفاضل) متعلق بيعطى أي لانه لا يشترط فيه زيادة على شروط اسم الفاعل وذلك لم يستفد من قوله وكل ما الخ حتى يكون تأكيده كقيل بل هو تأسيس (قوله فهو كفعل) الاظهر كون الفاء فصيحة أي اذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعل الخ ولا يظهر كونها تفرعية لان ما بعدهم يعلم من السكينة السابقة (قوله في معناه) أي في جزئه وهو الحادث والمراد في عمله من اطلاق السبب وارادة السبب لان عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد أن الكلام في العمل لا المعنى (قوله كالعطى الخ) أل فيه موصولة مبتدأ نقل اعرابها الى صلتها وهو معطى لكونها بصورة الحرف وفي معطى ضمير يعود الى أل هو نائب فاعله وكفاً كسحاب مفعوله الثاني وهو ما يكفي الانسان من الرزق بلا اسراف ولا تقير ويكتفى خبر المبتدأ (قوله وقد يضاف ذا) أي اسم المفعول اجزاء له مجرى الصفة المشبهة في جواز الاضافة الى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الاصل بان يكون من الثلاثي كفعول ومن غيره كضارعه المجهول فان حول الى فاعل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل كحيل عينه وقتيل أي به بالجر خلافاً لابن عصفور (تنبيه) قال الموضح في الحواشي اذا أريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعة فاعلاً كما هو شأن الصفة لانه لا ينسلاخ عما كان له قبل فأعطى حكم الصفة (قوله فتضيف اسم المفعول الخ) ظاهره أنه ينتقل من الرفع الى الجر وليس كذلك لان الوصف عين مرفوعة معنى اذ ملول المضروب هو العبد فيلزم اضافة الشيء الى نفسه بل يحول الاسناد عن المرفوع

كالعبد

مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر نحو المعطى كفاً فإكتفى فالمفعول الاول ضمير مستتر عائداً

على الاف واللام وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل وكفاً المفعول الثاني (ص) وقد يضاف ذا الى اسم مرفوع *

معنى كبحمود المقاصد الورع (ش) يجوز في اسم المفعول أن يضاف الى ما كان مرفوعاً به فتقول في قولك زيد مضروب عبد زيد مضروب العبد فتضيف اسم المفعول الى ما كان مرفوعاً به ومثله الورع محمود المقاصد والاصل الورع محمود مقاصده

كالعبد والمقاصد ويجعل نائب الفاعل ضمير الموصوف مبالغة بجهله هو المضروب والمحمود مثالا لغيره فيصير ذلك المرفوع فضلة والوصف منقون فينصبه تمييزا وتثبيها بالمفعول ثم يجز بالاضافة رفع القبح اجزا وصف المتعدي لواحد مجرى المتعدي لاثنتين فالجرف فرع النصب وهو فرع الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينصب المصنف على جواز النصب فيه أيضا كالصفة للزومه للاضافة لما علمت انها فرع ولانها أكثر منه وتحويل الاسناد مجاز عقلي لاسناد الشئ الى غير من هو له (قوله ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل الخ) أي المتعدي لا أكثر من واحد اتفاقا فان تعدي لواحد جاز عند المصنف ان لم يلتبس فاعله بمفعوله كمثل الشارح وقيل ان حذف مفعوله اقتصارا جازوا لا فلا واختاره ابن عصفور وغيره والجوهر على المنع مطلقا ويشهد للجواز قوله ما لراحم القلب ظلاما وان ظلمها * ولا الكريم يناع وان حرما أما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقا ان أريد به الدوام كضامر البطن لانه يصير صفة مشبهة حقيقة أو ملحقا بها على ما سرى في الاضافة والله أعلم

﴿أبنية المصادر﴾

قدم اعمال البابين على صيغتهما لان العمل أهم لكونه من علم الاعراب والصيغ من الصرف فذكرها هنا استطرادى فلا يرد أن معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل (قوله فعل) بفتح فسكون أي موازنه ومن ذي ثلاثة حال ومن للتبعيض أي حال كون ذلك المتعدي بعض الافعال الثلاثة (قوله على فعل قياسا) يستثنى منه ما دل على صناعة فقياسه فعالة كما حياكة وخاطه خياطة وحججه حجمة قيل وعبر الروي يا عبارة والمراد بالقياس هنا عند سيبويه والجمهور انه اذا ورد فعل لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لأنك تقيس مع السماع خلافا للفرع (قوله فتقول الخ) عدد المثل اشارة الى انه لا فرق في المتعدي بين كونه مضاعفاً ومفتوح العين أو مكسورا امام مضمومها ان خاص باللازم ولا فرق أيضا بين كونه صحيحا كضرب ضرب بأو معتل الفاء كوعود وعدا ووطئ وطمأ والعين كباع يبعأ وخاف خوفاً واللام كرمى رميا ورتى بالسكسر أي صعد السلم رقيار ورديه أيضا رقا بضم فكسر على فعمل كافي الصحاح أو مهموزا كأكأ كلأ وأمنأ منا (قوله لا ينقاس) أي لان مصادر الافعال الثلاثة لا تدرك الا بالسماع فاذا عدم لا يقاس على شئ منها (قوله وفعل اللازم) أي المكسور العين أما مفتوحها ففي البيت بعده والمكسور المتعدي سبق (قوله بابه فعل) أي قاعدة مصدره موازن فعل بفتح تحتين الا اذا دل على لون فالغالب فيه فعلة بالضم كسمر سمره وشهب شهبة ودهم دهمه (قوله كفرح الخ) مثل للصحيح والمضاعف ومعتل اللام ومنه ععى وعى وبقى والجوی حرقه العشق ونحوه وبقى معتل الفاء كوجع وجع والعين كعور عور والمهموز كاسف أسفا (قوله وشلت يده) أي فسدت عروقها وبطل عملها وأصله شلت بالسكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير في اللازم وقوله كغدا عطف على مثل قعدا باسقاط العاطف اذ لا وجه لعدم العطف مع انه مثال ثان لأن يجعل قعدا مثالا لللازم من حيث فتح العين وغدا مثالا له من حيث المصدر وأشار به الى أنه لا فرق فيه بين الصحيح والمعتل وبقى المضاعف كرمى وروا والمعتل اما باللام كغدا غدا وعتا عتا وعلا علا والفاء كوصل وصولا امام معتل العين فالغالب فيه فعل كصام صوما ونام نوما أو فعال كصام صيما ونام قياما أو فعالة كمنح نياحة ويقل فيه فعمل كغابت الشمس غيوبا (قوله باطراد) حال من المستكن في له (قوله مستوجبا) أي مستحقا فعلا بكسر الفاء أو فعلا بفتح تحتين أو فعلا بالضم أي أو فعلا كما يؤخذ من قوله وشمل الخ (قوله كآبى) أي اللازم كما هو فرض الكلام بمعنى امتنع وجاء أيضا للمتعدى بمعنى كره في القاموس أبى الشئ يأبوه ويأبىه إباء وإباءة بكسرهما كرهه اه (قوله لاد) بالقصر للضرورة (قوله أولصوت) هو مع قوله وشمل الخ يفيد أن الصوت ينقاس فيه كل من فعال وفعل

ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل
فلا تقول صررت برجل
ضارب الابزيدا تريد
ضارب أبوه زيدا (ص)
﴿أبنية المصادر﴾

فعل قياس مصدر المتعدي
* من ذي ثلاثة كرددا
(ش) الفعل الثلاثي
المتعدي يجي مصدره على
فعل قياسا مطردا نص
على ذلك سيبويه في مواضع
فتقول رددا وضرب
ضربا وفهم فهم فصار زعم
بعضهم أنه لا ينقاس وهو
غير سديد (ص)

وفعل اللازم بابه فعل *
كفرح وكجوى وكشلال
(ش) أي يجي مصدره فعل
اللازم على فعل قياسا
كفرح فرحا وجوى جوى
وشلت يده شلا (ص)

وفعل اللازم مثل قعدا
له فعمل باطراد كغدا
مالم يكن مستوجبا فعلا
أو فعلا فادرا أو فعلا
فالول للامتناع كآبى
والثاني للذى اقتضى تقلبا
للافعال أولصوت

وشمل سيراوصوتا الفعيل كصهل (ش) يأتي مصدره فعل الازم على فاعول قياسا فتقول قد قعد او قد اشبوا او بكر بكورا وأشار بقوله لم يكن مستوجبا فاعلا لا على أنه انشائي في مصدره على فاعول اذ لم يستحق أن يكون مصدره على فعال وفعلان أو فاعل فاعلي استحق أن يكون مصدره على فعال هوكل فعل (٣٠) دل على امتناع كافي ابا ونفر نغارا وشي دأشرا دأوهو المراد بقوله فاعول

فإذا سمعنا فيه فاعلا كمنعني فاعلا ناعها أو أحدهما فقط اقتضى قياسا سماعيا عند سيبويه والاختصاص كبغم الظبي بغما وسهل الفرس صهيلا وان لم يرد أحدهما جاز فيه كل كما هو قياس الباب اسماعيا في غيره وكذا يقال في قوله الآتي فعولة فعالة الخ فلا يرد اعتراض سم بأنه ان أراد التخيير فبقي الازم الوقوف على السماع وقد لا يحصل (قوله وشمل) يتعين فتح ميمه للروى وان جاز كسرهما (قوله كصهل) من بابي ضرب ومنع كافي القاموس (قوله اذ لم يستحق الخ) الحاصل ان فعل بالفتح القاصر يطرد في مصدره فاعول الا في الخمسة التي ذكرها المصنف ويزاد عليها ما دل على حرفة أو ولاية في مصدره فعالة بالكسر كتجر تجارة وسفر سفارة وأمر اماره ونقب نقابة أي صار نقيباً أي عرف القوم فتحصل من هذا مع ما مر ان فعالة ينقاس في الحرفة والولاية من فعل المفتوح لازما كان كما هنا أو متعديا كما مر ومنه نحو تجر تجارة بالنون والجيم وكتب كتابة وأما اتيانها لفعل بالكسر الازم في الحرفة والولاية فنادركولى عليهم ولاية (قوله وشراخ) بمعنى نفرو من الامتناع أيضا جمع جاحا وأبق ابا (قوله تغلب) هو تحرك مخصوص مع اهتزاز واضطراب لا مطلق تحرك فلا يرد قام قياما وقد قعد او مشى مشيا (قوله جال) بالجيم بمعنى طاف وزا بالنون والزاي يقال نزا الفحل على انشاء أي وثب وهو خاص بذى الحافر والظلف والسباع (قوله وز كم) هو من الافعال اللازمة للبناء للجهول فالتشيل به لفعل المفتوح بالنظر لأصله المقدر ووجهه من المفتوح ايشار للاخف وجلا على النظائر وما في القاموس من أنه يقال زكم كعنى وأزكم فهو من كرم لا يدل على أنهم نطقوا بأصله لان كلامنا في زكم بلا همز لا المهموز لكن في نسخ منه زكمه وأزكمه فهو من كرم لا يقال أصله متعديا بدليل بناءه للفعول والسكلام في الازم لا ناقل الازم يبنى للجهول سماعا كجن فيجعل هذا منه أو يقال لمالم ينطق بهذا الاصل كان في حكم الازم على ان بناءه لذلك صوري فقط وفي الحقيقة مبنى للفاعل فرفوعه فاعل لانه نائبه ومثله نتجت الشاة وعنى بحاجتك أي اعتنى وزهى علينا أي تكبر وسقط في يديه أي ندم فيه الخمسة أفعال مبنية للفعول صورة (قوله نعب) بنون فمهمة فو حدة أي صوت (قوله وأزت القدر) بشد الزاي أي غلت من شدة النار (قوله ذمل) بالمججمة أي سار بلين ورفق (قوله نعب نعيبا الخ) أحاد هذا مع ما مر أنه قد يجتمع في الصوت فاعيل وفعال ومنه صرخ صراخا وصراخا وقد ينفرد فاعيل كصهل صهيلا وصعد الطائر صخيدا بمهمة فمهمة ولم يمثل لانفراد فعال كبغم الظبي بغما بالموحدة فمهمة وضبح الثعلب ضباحا بمججمة فو حدة فمهمة كل ذلك بمعنى صوت أو أفعال فيختص به فعال وبالسير فاعيل (قوله فعولة فعالة الخ) فيه ما مر فلا تغفل وقد ذكر ابن الناطم ضابطا لكل منهما فقال في شرح اللامية اذا كان الوصف من فعل المضوم على فاعيل كليلح وظريف وشجيع فقياسه فعالة كالأحاة وظرافة وشجاعة أو على فعل كسهل وصعب وعذب فقياسه فعولة كسهولة وصعوبة وعذوبة اه وهو أغلبي فان ضخم وصفه على فعل ومصدره ضخامة وملح أي صار ملحا مصدره ملاحاة وليس وصفه على فعل ولا فاعيل (قوله فبابه النقل) أي السماع (قوله كسخط ورضى) قال الاشمونى بضم السين وكسر الراء وقياسهما فعل بفتحين فاعتراض بأنه يقال سخطه ورضيه متعديين فقياسهما كضرب لا كفروح ورد بان تعديهما توسع بخلاف الجار والاصل سخط عليه ورضى عنه وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف

فأدى امتناع والذي استحق أن يكون مصدره على فعال هوكل فعل دل على تغلب نحو طاف طوفانا وجال جولانا وزازنا وهذا معنى قوله والشان للذي اقتضى قلبا * والذي استحق أن يكون مصدره على فعال هوكل فعل دل على داء أو صوت فثال الاول سعل سعالا وزكم زكما ومشى بطنه مشاء ومثال الثاني نعب الغراب نعبا ونعق الراعي نعاقا وأزت القدر ازازا وهذا هو المقصود بقوله للادفعال أو لصوت وأشار بقوله وشمل سيراوصوتا الفعيل الى أن فعلا يأتي مصدر الما دل على سير ولما دل على صوت فثال الاول ذمل ذميلا ورحل رحلا ومثال الثاني نعب نعيبا ونعق نعيقا وأزت القدر أزيلا وصهلت الخيل صهيلا (ص) فعولة فعالة لفعل * كسهل الامر وزيد جزلا (ش) اذا كان الفعل على فعل ولا يكون الا لازما يكون مصدره على فعولة أو فعالة فثال الاول سهل سهولة وصعب صعوبة وعذب عذوبة ومثال الثاني

أصلا
جزل جزلة وفصح فصاحة وضخم ضخامة (ص) وما أتى بخالفا لما مضى * فبابه النقل كسخط ورضى (ش) يعني ان ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي وما ورد على خلاف ذلك فليس بقياس بل يقتصر فيه على السماع نحو سخط وسخطا ورضى ورضا وذهب

ذهابا وشكر شكرانا وعظم عظمة (ص) وغير ذي ثلاثة مقدس * مصدره كقدس التقديس وزكاة تزكية وأجلا *
 اجال من تجملاتجمل واستعداستعاضة ثم أقم * اقامة وغالباذا التالزم ومايلي الآخرمدوافتحا * مع كسر تلو الثان عما افتتحها
 به مزو صل كاصطفي وضم ما * يربع في أمثال قد تلها (ش) ذكر في هذه الايات (٣١) مصادر غير الثلاثي وهي مقبسة

كاهافا كان على وزن فعل
 فاما أن يكون صحيحا أو
 معتلا فان كان صحيحا
 فصدره على تفعيل نحو
 قدس تقديسا ومنه قوله
 تعالى وكام الله موسى تكليما
 ويأتي أيضا على وزن فعال
 كقوله تعالى وكذبوا بآياتنا
 كذبا ويأتي على فعال
 بتخفيف العين وقرئ
 وكذبوا بآياتنا كذبا
 بتخفيف الذال وان كان
 معتلا فصدره كذلك
 لكن تحذف ياء التفعيل
 ويعوض عنها التاء فصير
 مصدره على تفعلة نحوزكي
 تزكية ونذر مجيئه على
 تفعيل كقوله

باتت تنزي دلوها تنزيا

كنازى شهلة صبا
 وان كان مهموزا لم يذكره
 المصنف هنا فصدره على
 تفعيل وعلى تفعلة نحو خطأ
 تخطيما وتخطئة وجزأ تجزيا
 وتجزئة ونباأ تنبيأ وتنبيئة
 وان كان على أفعل فقياس
 مصدره على افعال نحو
 أكرم اكرا ما وأجل اجالا
 وأعطى اعطاء هذا ان لم
 يكن معتل العين فان
 كان معتل العين نقلت

أصلا لانه لم يتعرض لمصدرهما القياسي وليس في كلامه ما يدل على انهما مثالان للالزم أو المتعدي كما لا يخفى
 خلافا لمن توهمه ومثلهما في أن قياسه كفتح حزن ونحل بالضم مصدر اخزن ونحل بالكسر (قوله
 ذهابا) قياسه ذهيبا لثلاثه على السبيل لذهوبا كما قيل (قوله وشكر شكرانا) قياسه كضرب لتعديبه
 (قوله وعظم عظمة) قياسه عظامة وعظومة أو الاول فقط على الضابط المار ومثله فبح قياسا وحسن
 حسنا والله أعلم (قوله وغير ذي ثلاثة الخ) الاحسن في اعرابه ان غير مبتدأ أول ومقدس بمعنى قياس ثان
 ومصدره مضاف اليه وكقدس خبر الثاني والجملة خبر الاول والتقديس حينئذ نائب فاعل قدس أو كقدس
 حال من هاء مصدره والتقديس هو الخبر أي غير الثلاثي قياس مصدره كائن كقدس الخ أو قياسه حال كونه
 كقدس هو التقديس وأما جعل مقدس اسم مفعول خبر غير مصدره بالرفع نائب فاعله وكقدس الخ خبر
 لمخبر أي وذلك كقدس الخ كافي للمعرب فيقتضي أن مصدر غير الثلاثي مقدس دائما وليس كذلك
 بدليل قوله وغير ما صر السماع عادله الا ان يقال مر اذ ان كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقدس كما فسره
 الاشمونى بذلك (قوله اجال من الخ) من موصولة مضاف اليه وتجملا بضم الميم مصدر مقدم على عامله
 وهو تجمل الثاني بفتح الميم فعل ماض فاعله ضمير من والجملة صلته أي اجال من تجمل تجملا وقوله الآتي
 وضم ماير بع الخ يعي ذلك فهو من ذكر العام بعد الخاص (قوله وغالبا الخ) ذامبتدأ خبره لزوم والتاء مفعوله
 مقدم أو هي مبتدأ ثان خبره لزوم والجملة خبر ذامنف رابطها أي هذا المذكور من استعدادة واقامة التاء لزمته
 غالبا أي صحبته ثلاثا في الغلبة ولم ترجع ذا الى اقامة فقط ليكون الذكر الاستعدادة هنا فائدة لزومها التاء والا
 فهي داخلية في البيت بعده (قوله ومايلي الخ) الآخر فاعل يلى ومفعوله مخدوف أي ومد الحرف الذي يليه
 الآخر وافتتحه (قوله مع كسر) متعلق بمد وما افتتحه حال من تلو (قوله ماير بع) من ربت القوم
 من باب منع صرت رابعهم (قوله في أمثال الخ) متعلق بضم والمراد المائلة في الحركات والسكنات وعدد
 الحروف والبدء بتاء المطاوعة وشبهها وان لم يكن من باب ذلك عشرة بنية تفعل كتهجمل تجملا وتفاعل
 كتهغفل تغافلا وتفعلم كتهلم تلهلوا وتخرج تخرجوا وتفعيل كتيبطر تبطروا وتفعول كتمسكن تمسكنا
 وتفعول كتهجورب تهجورا وتفعول كتهقلنس تقلنسا وتفعول كتهزول تهزولا وتفعول كتهغفرت
 تهغفرتا والاشترتفعلى كتهلى تهليا وتهلى تهليا وتساقى تسلقيا فكل ذلك يضم رابعه لكن تقلب ضمة
 الاخير كسرة لمناسبة الياء (قوله ويأتي على فعال) ويأتي أيضا على تفعلة قليلا كجرب تجربة (قوله باتت
 تنزي) بضم التاء وفتح النون وشذ الزاى مكسورة أي تحرك والشهلة المجوز (قوله وتفعلة) هو أغلب
 من تفعيل (قوله وحذفت) أي العين بعد قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وافتتاح ما قبلها الآن فلها
 التفت ساكنة مع الالف الثانية حذفت فان قلت لا حاجة للقلب كما هو ظاهر الشارح لوجود الساكنين
 قبله وأيضا فشرط قلب الوار والياء ألفا لتحرك ما بعدهما كجسيأتي في قول المصنف ان حرك التالى وان سكن
 كف * اعلال غير اللام الخ ولذا صحت العين في نحو بيان وطويل وخورنق لسكون ما بعدها قلت أجاب
 سم بان هذا الشرط انما هو فيما يستحق الاعلال لذاته كالفعل لوجود سببه فيه بخلاف المصدر في الجمل عليه
 وهو جواب سيد بخلاف الجواب بان هذا الشرط انما هو في معتل اللام ليخرج غزوا ورميا وسندا لاثنين
 فلا يخفى خلاله على من فهم قوله ان حرك التالى الخ هذا وصرح الشارح أن المخدوف العين من اقامة ونحوها

حركة عينه الى فاء السكامة وحذفت وعوض عنها تاء التانيث غالبا نحو أقام اقامة الاصل اقواما فنقلت حركة الواو الى القاف
 وحذفت وعوض عنها تاء التانيث فصار اقامة وهذا هو المراد بقوله ثم أقم اقامة وأشار بقوله وغالباذا التالزم الى ما ذكرناه من ان
 تعويض التاء غالب

وقد جاء حذفها كقوله تعالى واقام الصلاة وان كان على وزن تفعل فقياس مصدره على تفعل بضم العين نحو تجمل تجمل ولا تعلم تعلم وتكرم تكرم وان كان في أوله همزة وصل كسر ثالثه وزيد ألف قبل آخره سواء كان على وزن انفعّل أو افتعل أو استفعل نحو انطلق انطلقا واصطفي اصطفا واستخرج استخرجاً وهذا معنى قوله * وما يلي الآخر مد وافتحا * فان كان استفعل معتل العين قلت حركة عينه الى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث لزوماً نحو استعاذ استعاذته والاصل استعوا اذا فتحت حركة الواو الى العين وهي فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها التاء فصارت استعاذ وهذا معنى قوله واستعاذ استعاذته ومعنى قوله (٣٢)

وضم ما يربع في امثال قد تعلم

ان ما كان على وزن تفعل فان مصدره يكون على تفعل بضم رابعه نحو تعلم تعلم وتخرج تخرج

فعلال او فعلة لفعلا * واجعل مقبلاً ثانياً لا أولاً (ش) يأتي مصدر فعل على فعلال كدحرج دحرجا وسرف سرفها على فعلة وهو المقيس فيه نحو دحرج دحرجة وبرهم برهمة وسرف سرفة (ص)

لفاعل الفاعل والمفاعله * وغير مامر السماع عادله (ش) كل فعل على وزن فاعل فمصدره الفاعل والمفاعلة نحو ضارب ضرابا ومضاربة وقاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة وأشار بقوله وغير مامر الى أن ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف مامر يحفظ ولا يقاس عليه ومعنى قوله عادله كان السماع له عديلا

كفائدة واجازة وإعادة فوزنها الفاعلة وهو مذهب الفراء والاحفش والراجح مذهب الخليل وسيبويه أن الحذوف الالف الزائدة فوزنها أفعلة (قوله) وقد جاء حذفها هو مقصور على السماع (قوله) وان كان في أوله همزة وصل أي ثابتة أصالة فخرج ما أصالة تفاعل أو تفاعل فلا يكسر ثالث مصدره ولا يزد قبل آخره الالف كطائر وطائر بشا الطاء فان أصلها طائر وطائر أدغمت التاء في الطاء وأتى بهمزة وصل فيقال طائر بطائر طائر أو طائر يطير طيرا (قوله) فعلا بفتح الفاء وجوبا في المضاعف وهو ما فؤده ولا مه الاولى من جنس وعينه ولا مه الثانية من جنس فيجوز فيه الفتح كزلال ووسواس وفلقال لكن الاكثر كون المفتوح اسم فاعل نحو من شر الوسواس أي الموسوس وليس في العربية فاعلا بفتح الفاء والاصل كسره كما انه ليس فيها تفاعل بالكسر الانلقاء وتبيان وماعدا هما بالفتح كتندكار وتعداد وتنفاد ورجع المصنف ان التفعال مصدر لفعل المشددا المخفف كما قيل وهل ينقاس فيه كالتفعل كذكر تذكيراً وتذكاراً أو سماعي قولان (قوله) وسرفه يقال سرفهت الصبي أحسنت غذاءه (قوله) وهو المقيس فيه أي الفعلة هو المقيس في فعل كأمثله وكذا فيما ألحق به كجلبب جلببة اذا صوت وبيطر بيطرة اذا عالج الخيل وفلس فلسا وأما الفعلال فسماعي كسرفهاف قال في التوضيح وشرحه الافي المضغف كزلال فقياسي ولم يسمع في دحرج دحرجا كما قاله الصيمري وغيره ولا في الملحق بفعل الافي حوقل حوقلة وحيقلا اذا كبر وضعف عن الجماع وبذلك يقيد قول الناظم فعلا او فعلة لفعلا اه فقول الشارح دحرجا مجر دمثال وليس مسموعا وقيل انه قياسي مطلقا (قوله) وبرهم بالميم أي نظر مع سكون طرفه وفي نسخ بهرج بالهميم أي أتى بالبطل والردى من الشيء (قوله) لفاعل الفاعل الخ قال اللسان في المطرد دائما عند سيبويه المفاعلة وأما الفعل فقد يترك كجالس مجالسة ولم يقلوا جالسا وتعين المفاعلة فيما فؤده كياسره مياسرة ويأمنه ميامنة لثقل الابتداء بالياء المكسورة وشذباومه يومالاميامرة (قوله) عادله فعل ماض من المعادلة كإشير اليه الشارح وفاعله ضمير السماع أو ان عاد فعل ماض بمعنى رجع وفاعله ضمير السماع أيضا وضميره يعود لغير ففيه قلب وعكس التضميرين وان أغنى عن القلب لكن فيه جريان الخبر على غير ما هو له فكان يجب الابرار (قوله) بثبت بفتح الباء أي بدليل ونقل عن العرب وأما بسكونها فهو الرجل الثابت قلب (قوله) وشرحيقال الذي في الشواهد وبعض حيقال وتقدم معناه (قوله) تلاقا بكسر التاء والميم وشذالام يقال تلاقه وتلاقى له تلاقا وتلاقا وتودد اليه وتلطفه قال

ثلاثة أحباب فحب علاقة * وحب تلاق وحب هو القتل

صاح (قوله) وفعله مرة أي من مصدر الثلاثي بقرينة ما بعده ولا فرق فيه بين أن يكون مصدره الاصل على فعل كضربة من الضرب أو لا كجلسة من الجلوس ثم فعلة التي للمرة انما تكون لما يدل على فصل الجوارح الظاهرة المحسوسة كأمثلة الشارح لا لما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل أو الصفة الثابتة

كالحسن

فلا يقدم عليه الا ثبت كقولهم في مصدر فعل المعتل تفعيلا نحو *

بانت تنزي دلوهاتنزا * والقياس تنزبة وقولهم في مصدر حوقل حيقالا وقياسه حوقلة نحو دحرج دحرجة ومن ورود حيقال قوله يا قوم قد حوقلت أو دنوت * وشرحيقال الرجال الموت وقولهم في مصدر تفعل تفعالا نحو تلتقي تلاقا والقياس تفعل تفعلا نحو تلتقي تلاقا (ص) وفعله مرة كجلسه * وفعله طيئة كجلسه (ش) اذا أريد بيان مرة من مصدر الفعل الثلاثي قيل فعلة بفتح الفاء نحو ضربته وضربته وقتلته وقتلته هذا اذا لم يبين المصدر على تاء التأنيث

فان بنى عليها ووصف بما يدل على الوحدة نحو نعمة ورحمة فاذا أريد المنة وصف بواحدة وان أريد بيان الهيئته منه قيل ففعله بكسر الفاء نحو
 جالس جلسة حسنة وقعد قعدة ومات ميتة (ص) في غير ذي الثلاث بالثالثة (٣٣)

ش) اذا أريد بيان المرة
 من مصدر المزيد على
 ثلاثة أحرف زيد على
 المصدر ثانياً نحو
 أكرمتها كرامة ودحرجته
 دحرجة وشذبه بناء فاعلة
 للهيئة من غير الثلاثي
 كقولهم هي حسنة الخمر
 فبنوا فاعلة من اختمر وهو
 حسن العمة فبنوا فاعلة من

تعمم (ص)
 أبنية أسماء الفاعلين
 والمفعولين والصفات
 المشبهة بها

كفاعل صغ اسم فاعل اذا
 من ذي ثلاثة يكون
 كغنا

ش) اذا أريد بناء اسم
 الفاعل من الفعل الثلاثي
 جىء به على مثال فاعل
 وذلك مقيس في كل فعل
 كان على وزن فعل بفتح
 العين متعدياً كان أو لازماً
 نحو ضرب فهو ضارب
 وذهب فهو ذاهب وغدا
 فهو وغذا فان كان الفعل
 على وزن فعل بكسر العين
 فالأمر أن يكون متعدياً أو
 لازماً فان كان متعدياً فقياسه
 أيضاً أن يأتي اسم فاعله
 على فاعل نحو ركب فهو
 راكب وعلم فهو عالم وان
 كان لازماً وكان الثلاثي

كالحسن والظرف (قوله لهيئة) أى لهيئة الحدث وكيفيته (قوله فان بنى عليها) أى مع الفتح لامع
 الضم ككبره ولا الكسر كشد فانهما يفتحان للمرة (قوله بكسر الفاء) أى مالم يبين المصدر المطلق عليها
 كشد وذو به وهى الحدة فى الشئ والادل على الهيئة بالصفة أو غيرها كشد عظمة ودخل فى ذلك فاعلة
 بالضم أو الفتح فيكسر ان للهيئة (قوله بالتالمره) أى فى غير ما بنى عليها كقائمة والادل عليها بالوصف
 (قوله كالخمره) بكسر الخاء المعجمة من اختمرت المرأة غطت رأسها (خاتمة) يصاغ من الثلاثي
 مفعول بفتح العين لازم والمكان والحدث اذا اعتلت لامة وظلما وصحت ولم تكسر عين مضارعه كقتل
 ومنه ب فان صحت مع كسر العين كيضرب فتصحت فى المصدر وكسرت فى الزمان والمكان ولا فرق فى صحيح
 اللام بتفصيله المذكور بين كونه راوى الفاء كوعداً ولا عند طي وأما غيرهم فيكسرون واوهم الثلاث
 مطلقاً كسرت عين مضارعه ولا عنداً كثر العرب وأما من غير الثلاثي فالمصدر والزمان والمكان بزنة اسم
 المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يصاغ من الفعل الثلاثي مفعول * بفتح اذا ما اعتل باللام مطلقاً
 بمعنى زمان أو مكان ومصدر * كغزى ومراه ومرقاه من رقى
 كذلك صحيح اللام حيث مضارع * أناك بغير الكسر فاعلم وحقاً
 والافتتح للمراد المصدر * وفى غيره كسر فقل فيه منطقاً
 وراوى فاء صح بالكسر مطلقاً * لدى غبر طي جاء فاجعله موثقاً
 وان رمت من غير الثلاثي هذه * فجيء باسم مفعول كجرى ومراقى
 وما جاء من لفظ على غير هذه * فذلك أضحى بالسمع معلماً

والله أعلم ﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

إضافة أبنية لأسماء للبيان وإضافة أسماء لما بعده لامية والصفات عطف على أسماء على الفاعلين لان اللامية
 لا تصح فيها أى أبنية هى أسماء للذوات الفاعلين الخ وغاب العاقل من تلك الذوات على غيره فجمعه بالياء
 والنون فاقبل ان أسماء الفاعلين ألفاظ وهى لا تجمع كذلك لانها من غير العاقل غفلة تعجبية لان الفاعلين
 ليس وصفاً للألفاظ بل للذوات وقوله بها أى بأسماء الفاعلين كظاهر القلب أو المفعولين كحمود المقاصد كما
 هو المتبادر من الترجمة ويؤيده ما مر من ان اسم المفعول اذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقة
 ومرفوعة فاعل لاثباته لكن الموافق لقوله الآتى الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير للدول فقط وهو
 المشهور وانما ذكر الصفة هنا لانه باب الأبنية وجميع ما فيه يصلح ان يكون صفة مشبهة اذا أريد به الدوام وأما
 الترجمة الآتية فلاحكامها كما فردد عمل اسم الفاعل بترجمة (قوله كفاعل الخ) امحال من اسم فاعل أى
 صغ اسم فاعل حال كونه موازاً لفاعل اذا كان من الثلاثي اما من غيره فلا يوزن فاعل أو صفة لمصدر محذوف
 أى صوغاً كصوغ فاعل واذا ظرف مجرد عن الشرط متعلق بصغ أو شرطية حذف جوابها العامل فيها دلالة
 صغ عليه لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله (قوله كغنا) بمجهتين يستعمل لازماً كغنا الماء أى سال
 ومتعدياً كغناوت الصبي باللبن أى ربتة وكلاهما صحيح فى تمثله به اشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به
 أيضاً التقييد فيما بعده بقوله غير معدى لانه حال من فعل المكسور (قوله بل قياسه فعل) أى ان دل على
 معنى عارض غير مستقر كفرح فهو فرح وأشرو بطر فهو أشمر وطرأى لا يحمد النعمة وشذبه مريض
 وكهل اذ قياسهما كفرح لانها معرضان وقوله وأفعلى أى ان دل على لون كحمر فهو أحمر أو خلقة أى حال

(٥ - (خضرى) - ثانى)

(ص) وهو قليل فى فعلات وفعل * غير معدى بل قياسه فعل وأفعلى فعلان نحو أشمر * ونحو صديان ونحو الاجهر

ولست مقيسة باجماع وفي دعواه الاجماع على ذلك نظر فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فاعيل عن مفعول وليس مقيسة اخلافا لبعضهم وقال في شرحه زعم بعضهم انه مقيس في كل فعل فيما ليس له فاعيل بمعنى فاعل كجريح فان كان للفعل فاعيل بمعنى فاعل لم ينب فياسا كعلم وقال في باب التذكير والتأنيث وصوغ فاعيل بمعنى مفعول مع كثرة غيره مقيس كجرح بأصح القوانين كجرحه هنا وهذا لا يقتضي في الخلاف وقد يعتذر عن ابن المصنف بأنه ادعى الاجماع على ان فاعلا لا ينوب عن مفعول ويعني نيابة مطلقة أي في كل فعل وهو كذلك بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل (٣٥) بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له

فاعيل بمعنى فاعل ونبيه المصنف بقوله نحو فتاة أو فتى كحيل على أن فاعلا بمعنى مفعول يستوي فيه التذكر والتأنيث وستأتي هذه المسئلة مبينة في باب التأنيث ان شاء الله تعالى وزعم المصنف في التسهيل ان فاعلا ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه لا في العمل فعلى هذا لا نقول

مررت برجل جريح عبده فترفع عبده بجريح وقد صرح غيره بجواز هذه المسئلة (ص)

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

صفة استحسن جرح فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل (ش) قد سبق ان المراد بالصفة ما دل على معنى وذات وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة وذكر المصنف ان علامة الصفة المشبهة استحسان

المتصرف أما الجامد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول (قوله وناب نقلاً) أي سماها وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو فاعيل أي ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولاً عن العرب (قوله وليست مقيسة) فلا يقال ضرب وعالم بمعنى مضروب ومعلوم (قوله خلافا لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما بينه الشارح بعد (قوله فيما ليس له فاعيل الخ) أي لانه لا ليس فيه بخلاف ما له ذلك فيلبس بالفاعل (قوله كعلم) أي وقدير ورقيم فالخاصل ان كل فعل سمع له فاعيل بمعنى فاعل لا ينقاس فيه بمعنى مفعول ومالم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا مفاده (قوله فترفع عبده بجريح) مفرع على المنفى فهو منى لان العمل المنفى شامل للرفع لكنه عند المصنف يرفع الضمير المستتر لا طلاقة القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير فالعنى انه لا يعمل في الظاهر (قوله وقد صرح غيره الخ) هو ذهب ابن عصفور حيث قال في المقرب اسم المفعول وما به معناه من الصفات حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل الجوهري والله تعالى أعلم

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

أي في دلالتها على حدث ومن قام به وقبولها الافراد والتذكير وغيرهما غالباً فعملت النصب كالتعدي لواحد لكن عملها أحط منه لانها لم تفد الحدوث مثله وأما اسم التفضيل فيعاقفه مطلقاً لزمه الافراد والتذكير وافادته الدوام فلم يعمل النصب أصلاً (قوله صفة استحسن الخ) خبر مقدم عن المشبهة ومعنى تمييزاً ونصب بنزع الخافض وقيد به لان الصفة لا تضاف للفاعل الا بعد تحويل اسنادها عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلاً الا في المعنى والمراد استحسن الجر بنوعها لا بشخصها لئلا يرد صوراً متناع الجر وضعفه الآية قيل استحسن الجر بها يتوقف على معرفة كونها صفة مشبهة وقد جعل ذلك الاستحسان علامة لها فتوقف معرفتها عليه وهو دور ودور يتوقف الاستحسان على العلم بكونها صفة بل على النظر في معناها الثابت لفاعليها بحيث لو حول الاسناد عنه لم يقبح ولم يلبس فيستحسن حينئذ الجر وان لم يعلم بانها تسمى بذلك فلا دور (قوله والاصل حسن وجهه) ظاهره أن الجر فرع عن الرفع وليس كذلك بل عن النصب كما علم مما مر (قوله فلا تقول زيد ضارب الاب الخ) أي لان اسم الفاعل المتعدي لواحد يتمتع اضافته لفاعله عند الجهور وان قصد ثبوته لالباسه بالاضافة للمفعول كما مر أما اللازم كقائم الاب قائماً يتمتع اضافته اذا قصد به الحدوث فان قصد به الدوام كان صفة مشبهة وانطاق عليه اسمها (قوله ان اسم المفعول الخ) أي بشرط قصد الدوام (قوله وصوغها) عطف على جرى واستحسن صوغها بالمعنى الشامل للوجوب أو مبتدأ حذف خبره أي وصوغها من ذلك واجب أو قوله من لازم خبره فيفيد الحصر أي انما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره (قوله لا تصاغ من متعد) أي ما لم ينزل منزلة اللازم أو يحول الى

جر فاعليها نحو حسن الوجه ومنطلق اللسان وظاهر القلب والاصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وظاهر قلبه فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية ولسانه مرفوع بمنطلق وقلبه مرفوع بظاهر وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات فلا تقول زيد ضارب الاب همراة زيد ضارب أبوه همراة ولا زيد قائم الأب زيداً أبوه غدا وقد تقدم ان اسم المفعول يجوز اضافته الى مرفوعه فتقول زيد مضروب الاب وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (ص) وصوغها من لازم الحاضر * كظاهر القلب جيل الظاهر (ش) يعني ان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد فلا تقول زيد قائم الأب بكراة زيد قائم أبوه بكراة بل لا تصاغ الا من فعل لازم نحو طاهر القلب وجيل الظاهر ولا تكون

الالاحال وهو المراد بقوله حاضر فلا تقول زيد حسن الوجه غدا أو أمس ونبه بقوله كظاهر القلب جميل الظاهر على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين (٢٦) أحدهما موازن المضارع نحو مظهر القلب وهذا قليل في الثاني مالم

يوازنه وهو الكثير نحو جميل الظاهر وحسن الوجه وكريم الابن كان من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع نحو منطلق اللسان (ص)

وعمل اسم فاعل المعدي * لها على الحد الذي قد حدا

(ش) أي ثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي وهو الرفع والنصب نحو زيد حسن الوجه في حسن ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به لأن حسنا شبيهة بضارب فعمل عمله وأشار بقوله على الحد الذي قد حدا إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل وهو أنه لا بد من اعتمادها كانه لا بد من اعتمادها (ص) وسبق ما تعمل فيه مجتبى وكونه ذاتية وجب

(ش) لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه فلم يجز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل فلا تقول زيد الوجه حسن كما تقول زيد عمر ضارب ولا تعمل إلا في سببي نحو

زيد حسن وجهه ولا تعمل في أجنبي فلا تقول زيد حسن عمر واسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي نحو زيد ضارب غلامه وضارب عمرا (ص)

فعل بالضم كما قيل به في العليم والرحمن والرحيم (قوله الالاحال) أي الذي هو من لوازم دلالتها على الدوام في الأزمنة الثلاثة لا خصوص الحال أما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلالة عن الآخر وأما الدوام عقلية كما نقله يس لأرضية لانها لما اتقى عنها الحدوث والتجدد ثبت الدوام عقلية لان الأصل في كل ثابت دوامه (قوله على نوعين) أي بخلاف اسم الفاعل فإنه يلزم موازنته المضارع وإطلاقه على غير موازنه مجاز كما مر في تعرضه ومذهب الزمخشري وإن الحجاب أنها لا توازن المضارع أصلاً ونحو مظهر القلب ومنطلق اللسان اللسان اسم فاعل قصد به الدوام فاعطى حكم الصفة وليس منها حقيقة والمختار خلافه (قوله المعدي) أي لواحد والمراد العمل صورة والافضوية مفعول به حقيقة ومنصوبها شبيهة بـ أوتيه (قوله على الحد) حال من المستمكن في لها الواقع خبرا عن عمل (قوله وهو أنه لا بد الخ) لم يذكرونها للحال أو للاستقبال لازمه للدوام المدلول لها فلا معنى لاشتراطه فيها وإنما يشترط الاعتماد لعلها النصب على التشبيه بالمفعول به كما أشار إليه بقوله المعدي أما عمل الرفع أو نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل كذلك قال في النهاية وهي تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له ومعه والمشبّه بالمفعول به وفي موضع آخر أنها لا تنصب المصدر اه يس (قوله وسبق الخ) هذان مما يتخالف الصفة فيه اسم الفاعل وهما عدم تقدم معمولها وكونه ذاتية أي ذات على ارتباط بوصفها لاشتماله على ضميره كاسيئين وتقدم منه تعديها وتلويحاً أربعة هي استحسان الجر بها وصوغها من اللازم وكونها للدوام وعدم لزوم جرهما على المضارع ويؤخذوا أحده من قوله الآتي وما اتصل بها الخ وهو أنه لا يفصل معمولها منها منصوباً كان أو مرفوعاً بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الدار أبوه عمر راعي بقى أشياء في التصريح وغيره (قوله فلم يجز تقديم معمولها) أي التشبيه بالمفعول به لانه الذي يفترقان فيه أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقاً لانه فاعل أو مضاف إليه وأما المنصوب على وجه آخر فيقدم مطلقاً كزيدك واثق وفرح (قوله كما جاز في اسم الفاعل) أي لانه يجوز تقديم مفعوله إذا كان هو بال أو مجروراً بإضافة أو حرف أصلي كزيد غلام فأنزل زيداً ممررت بضارب زيداً فيمتنع تقديم زيد لاني نحو لست بضارب زيداً لزيادة الجار (قوله فلا تقول زيد الخ) أي ينصب الوجه على التشبيه بالمفعول أمارفعه مبتدأ ثانياً على تقدير الوجه منه حسن فليس مما نحن فيه (قوله الافي سببي) أي إذا عملت النصب على التشبيه بالمفعول وكذا الجر لانه فرعه فلا بد من كون معمولها سببياً أما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيهما ذلك لان عملها فيهما بالحل على الفعل لا يشبه اسم الفاعل فيجوز كونهما أجنبيين نحو أحسن الزيدان وما قبيح العمران وزيدك فرح نعم يجب ذلك في مرفوعها إذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجهه كما أن اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما إلا في التشبيه بالمفعول كما مر والمراد بالسببي ما ليس أجنبياً من الموصوف فيشمل ما هو مشتعل على ضمير الموصوف ولو تقدير كحسن الوجه أي منه وقيل أل خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه فيجوز كافي التسهيل كون معمولها ضميراً بارزاً متصلاً وصورة ثلاثة لانه إما متصل بالصفة مع أل كالحسن الوجه الجيلة أو بدونها كقوله

حسن الوجه طلقه أنت في السلم وفي الحرب كالح مكفر

فاعمل طلق في الهاء المضاف إليها وأصلها النصب لأنها ليست أجنبية عن الموصوف لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو أل وأما مفعول منها بضـ مير آخر مع خلوها من أل كقريش نجباء الناس ذرية

وكرامهموها

فارفع بها وانصب وجرمع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل بهامضا أو مجردا ولا * تجرر بهامع أل سمان أل خلا
 من إضافة التانيه او ما * لم يشغل فهو بالجواز وسما (ش) الصفة المشبهة اما أن تكون بالالف واللام نحو الحسن أو مجردة عنها نحو
 حسن وعلى كل من التقديرين لا يتناول المفعول من أحوال ستة الاول أن يكون المفعول بال نحو الحسن الوجه وحسن الوجه الثاني أن يكون
 مضافا إليه أل نحو الحسن وجه الاب وحسن وجه الاب الثالث أن يكون مضافا (٣٧) الى ضمير الموصوف نحو مرت

بالرجل الحسن وجهه
 ورجل حسن وجهه
 الرابع أن يكون مضافا
 الى مضاف الى ضمير
 الموصوف نحو مرت
 بالرجل الحسن وجه غلامه
 ورجل حسن وجه غلامه
 الخامس أن يكون المفعول
 مجردا من أل دون
 الاضافة نحو الحسن وجه
 أب وحسن وجه أب
 السادس أن يكون المفعول
 مجردا من أل والاضافة
 نحو الحسن وجهها وحسن
 وجهها فهذه ثلثا عشرة
 مسئلة والمفعول في كل
 واحدة من هذه المسائل
 المذكورة اما أن يرفع
 أو ينصب أو يجر فيتحصل
 حينئذ ست وثلاثون
 صورة والى هذا أشار بقوله
 فارفع بها أل بالصفة المشبهة
 وانصب وجرمع أل اذا
 كانت الصفة بال نحو الحسن
 ودون أل أي اذا كانت
 بغير أل نحو حسن مصحوب
 أل أي المفعول المصاحب
 لأن نحو حسن الوجه وما
 اتصل بها مضافا أو مجردا

وذكر في محله الضمير في الثانية نالوا الصفة من أل مع مباشرته ونصب على التشبيه بالمفعول به في
 اليقين واما اتصال الضمير بها مع قرنها بال فلم يذكره أحد لعدم جوازه (قوله مع أل) حال من الضمير
 الجورر بال يعودون أل عطف عليه ومصحوب أل بالنصب تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الأخير وحذف ضميره
 عما قبله لكونه فضلا (قوله من أحوال ستة) بقى ستة أخرى وهي كون المفعول موصولا كحسن ماتحت نقابه
 أو موصوفا بشبهه في كون صفته جملة كحسن نوال أعطاه أو مضافا الى أحدهما كحسن كل ماتحت نقابه
 وكل نوال أعطاه أو مضافا الى ضمير يعود على مضاف الموصوف كمرت بامرأة حسن وجه
 جاريتها فجاءت أفعها لوجه المضاف للجارية المضافة للضمير الموصوف أو مضافا الى ضمير يعود
 صفة أخرى كمرت برجل حسن الوجهة جميل خالها والفرق بين هذه والتي قبلها أنه لا يشترط في الأولى
 كون مرجع الضمير مفعولا لصفة أخرى كزيد عبد ابنه حسن وجهه بخلاف هذه فتكون صور السببي
 ثني عشر وكما تدخل في كلام المصنف لان قوله مصحوب أل واحد وقوله مضافا يشمل ثمانية ذكر الشارح
 انها أربعة فقط والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحدا وترك الموصول والموصوف تضرب هذه
 الاثنا عشر في كون الصفة بال أو لا يحصل أربعة وعشرون في أحوال اعراب المفعول الثلاثة تبلغ اثنين
 وسبعين ضيفا ماذ كره الشارح وهي التي جدولها الاشمونى ويزاد عليها صور كون المفعول نفسه ضميرا
 تبلغ خمسة وسبعين ثم ان الصفة امام فردة أو مثناة أو مجموعة بسلامة أو تكسيرا مذكورة أو مؤنثة فتلك
 ثمانية ومعهولها كذلك فتلك أربعة وستون في أحوال اعراب الصفة الثلاثة فتلك مائة واثنان وتسعون
 في الخمسة والسبعين المارة تبلغ أربعة عشر ألفا وأربعمائة يتعدى منها مائة وأربعة وأربعون لان الصور
 الثلاثة من كون المفعول نفسه ضميرا لا تعدد في جبي التصحيح والتكسير بل مطلق جمع فقط فيسقط
 منها ثلاثة جمع التصحيح مثلا مذ كرا ومؤنثا بستة في أحوال الصفة الثمانية أي كونها مفردة الخ ثمانية
 وأربعين في أحوال اعراب الصفة بمائة وأربعة وأربعين فهي المتعددة والباقي منه الجائر والممتنع وستة
 ضابطه هذا مذكوره المعرج وغيره وعند التأمل ترى الصور على ذلك كثيرا لان أنواع السببي الاثني عشر
 منها ستة في كونه مضافا للضمير أو مضافا هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير اما بال أو لا ويختلف الحكم
 في بعضها كما يعلم مما أتى فتكون أنواع السببي ثمانية عشر في أحوال اعرابه بأربعة وخمسين في كون الصفة
 بال أو لا بمائة وثمانية ثم ثلاثة كون المفعول ضميرا اما مرجعه بال أو لا بستة فاجلئة مائة وأربعة عشر تضرب
 في المائة والاثنين والتسعين المارة تبلغ احدى وعشرين ألفا وثمانمائة وثمانين يتعدى منها نصف
 ما صر لانه يضرب في كون المرجع بال أو لا فتأمل والله أعلم (قوله اما أن يرفع) أي على الفاعلية للصفة
 وجوز الفارسي كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث أمكن (قوله أو ينصب) أي تشبيها
 بالمفعول به ان كان معرفة وعليه أو على التمييز ان كان نكرة (قوله أو مجردا) تحت ثلاث صور الموصول
 والموصوف وغيرهما كما صرح (قوله ويدخل تحت قوله مضافا الخ) كذا يدخل تحت المضاف للموصول أو

أي والمفعول المتصل بها أي بالصفة اذا كان المفعول مضافا أو مجردا من الالف واللام والاضافة ويدخل تحت قوله مضافا المفعول
 المضاف الى ما فيه أل نحو وجه الاب والمضاف الى ضمير الموصوف نحو وجهه والمضاف الى ماضيف الى ضمير الموصوف نحو وجه غلامه
 والمضاف الى المجرد من أل والاضافة نحو وجه أب وأشار بقوله ولا تجرر بهامع أل الخ الى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز بل يمتنع
 منها اذا كانت الصفة بال

للموصوف أراضيم عائد على مضاف مضاف لضمير الموصوف أراضيم معمول مسفة أخرى فتحت ثمان صور كما سي (قوله أربع مسائل) أي من العدد الذي ذكره وهو تسعة من الاثنين والسبعين المارة عن الإسموني وشاغلها كل ما لم يزل عليه إضافة الصفة المحلاة بال إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها والضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل وإنما يكون هذا من الأنواع المارة باعتبار صدقه على المضاف لضمير معمول صفة أخرى فهذه ثلاثة تسقط من أنواع السببي الاثنى عشر يبقى ما ذكر ثم نزيد باعتبار الضروب المارة ووجه المنع لزوم إضافة المعرفة للنكرة في نحو الحسن وجه ووجه أب لأن ال في الصفة المشبهة معرفة على الأصح ولأن هذه الإضافة لا تقيده تخفيفا في نحو الحسن وجهه أو وجهه غلامه أو ماتحت نقابه أو نوال إعطائه كما صرح في بابها وظاهر أن محل المنع حيث تمكن الصفة ثمانية ولا مجموعة والجاز لحصول التخفيف بخذف الون كما صرح وما سوى ذلك جائز كما يفيد قوله وما لم يخل الخ مع قوله فارفع بها الخ أي وما لم يخل من ال رلان الإضافة لتاليها ولو بواسطة ضمير فهو يجوز الجر وسما فهذه ثلاث صور تضم للرفع والنصب في صور السببي الاثنى عشر بسبعة وعشرين تضم للسته والثلاثين التي في خلو الصفة من ال فالجمله ثلاث وستون كما جازة لكن فيها الضعيف وغيره ثم نزيد (قوله الحسن وجهه) ينبغي أن محل منعها إذا كان الموصوف بغير ال كزيد والجار الجر كزرت بالرجل الحسن وجهه لأن معمول الصفة حيث أنه مضاف لضمير مافيه ال كما صرح عن التسهيل ومنه قوله

سبقتي الفتاة البضة المتجر دال * لطيفة كشحه وما خلت أن أسبي

بحر كشحه لا ضافته لضمير مافيه ال وهو المنجر دال أي البدن إذا تجرد عن ثيابه والبضة بفتح الموحدة وشد الضاد المجمة رقيقة الجلمة ثمانية والكشع ما بين الخاصرة والضاح ومرفى الإضافة أن المبرد يمنع هذه الصورة وفي الصبان عن سم أن مثل ذلك في هذا التفصيل نحو الحسن وجهه أي الحسن كل ماتحت نقابه الحسن وجهه جازيتها الجلمة أنفه فجعل منع جرها إذا كان الموصوف خاليا من ال كزيد وهند والجاز اه وفيه نظر ظاهر لما صرح في الإضافة من اشتراط أن لا يكون بين الوصف وذو ال أكثر من اسم واحد حتى صرحوا بامتناع الضارب رأس عبد الجاني فضمير الخالي بها في نحو الرجل الحسن وجهه أي به أولى بذلك وكذا ما بعده فتأمل (قوله يجوز جرحه كما يجوز الخ) لكن منه الفبيح وضابطه أن ترفع الصفة بال أو لا نكرة وذلك أربعة الحسن وجهه أو وجهه أب وحسن وجهه أو وجهه أب خلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وإنما جازت لتقدير لضمير فيها ودونها في الفبيح رفع معمول بال أو مضافا لما هي فيه وهو أربعة أيضا الحسن الوجهه أو وجهه الأب أو حسن الوجهه أو وجهه الأب لأن ال خلف عن الضمير فتقوم مقامه في رفع بعض القبيح ومنه الضعيف وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وهي ثمانية من صور السببي كحسن الوجهه أو وجهه الأب أو وجهه أو وجهه أي به أو ماتحت نقابه أو تجر هاسوى المعارف بال والمضاف لتاليها كحسن وجهه أو ماتحت نقابه ووجه الضعيف في الأولى أنها لا تقوى قوة المصوغ من المتعدى وفي الثانية مافيهما من شبه إضافة الشيء لنفسه فتأمل والله أعلم

(التعجب)

هو أفعال في النفس عند شعورها بما يخفى شديدا ولذا يقال إذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يطلق على الله تعالى متعجب لأنه لا يخفى عليه شيء وما ردد منه في الشرع فلما صرّف إلى الخاطئين نحو فما أصبرهم على النار أي يجب أن يتعجب من ذلك وأما ما ردد لازمه وهو الرضا والتعظيم كحديث عجب ربنا من قوم يقادرون إلى الجنة في السلاسل أي وهم أسارى المشركين يؤب أمرهم إلى الإسلام فيدخلون الجنة (قوله تعجبا) معمول لاجل له كما يشير له قول الشارح بعد ما للتعجب أحوال من فاعل انطق أي ذان تعجب

أربع مسائل الأولى جر معمول المضاف إلى ضمير الموصوف نحووا الحسن وجهه الثانية جر معمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف نحووا الحسن وجهه غلامه الثالثة جر معمول المضاف إلى المجرّد من ال والإضافة نحووا الحسن وجهه أب الرابعة جر معمول المجرّد من ال والإضافة نحو وجهه غلامه ولا تجر بها أي بالصفة المشبهة إذا كانت الصفة مع ال اسما خلا من ال أو خلا من الإضافة لما فيه ال وذلك كما سأل الأربع وما لم يخل من ذلك يجوز جرحه كما يجوز رفعه ونصبه كالحسن الوجهه والحسن وجهه الأب وكما يجوز جر معمول ونصبه ورفعها إذا كانت الصفة بغير ال على كل حال (ص)

(التعجب)

بأفعل انطق بعد ما تعجبا أو جئ بأفعل قبل مجرور بها

وتأفعل أنصبه كما أو في خاليينا وأصدق بهما (ش)

للتعجب صيغتان أحدهما ما أفعله والثانية أفعله به واليهما أشار المصنف بالبديت الأولى أى انطق بأفعل بعدما للتعجب نحو ما أحسن زيد وما أوفى خليلينا أوفى بأفعل قبل مجرور بباء نحو ما أحسن بالزبدى وأصدق به نعماً مبتدأ وهى نكرة تامة عند سيبويه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائداً على ما وزيد ما أفعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شئ أحسن زيد أى جعله حسناً (٣٩)

وكذلك ما أوفى خليلينا وأما فعل ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر وفاعله المجرور بالباء والباء زائدة واستدل على فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية له اذا اتصلت به ياء المتكلم نحو ما أفعرنى الى عفواً الله وعلى فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه فى قوله ومستقبل من بعد غضبي صريحة

فاحر به من طول فقر وأحريا أراد وأحرن بنسب التوكيد الخفية فابدها ألفا فى الوقف وأشار بقوله وتلو أفعسل الى أن تالى أفعل ينصب لكونه منصوباً نحو ما وفى خليلينا ثم مثل بقوله وأصدق بهما للصيغة الثانية وما قدمناه من أن ما نكرة تامة هو الصحيح والجملة التى بعدها خبر عنها والتقدير شئ أحسن زيد أى جعله حسناً وذهب الاخفش الى انها موصولة والجملة التى بعدها صلتها والخبر محذوف والتقدير الذى أحسن زيد شئ عظيم وذهب بعضهم الى انها استفهامية

أو متعجبا (قوله للتعجب صيغتان) أى المقرب لهما عند النحاة والأفعل صيغ كثيرة لم يقرب لها نحو كيف تكفرون بالله سبحانه الله ان المؤمن لا ينحس لله فإرساؤه بذلك وسيأتى فى باب نعم وبئس صيغة وهى فعل بالضم كشر وظرف (قوله فامبتدأ) ويجب تقديمه اجاءا لجر يانه مجرى المثل فلا يغير (قوله نكرة تامة) أى غير موصوفة بالجملة بعدد الاثر التعجب انما يكون فيما يحتمل سببه فينبغيه التذكير والسوق لا بد له قصداً لاهتمام كفى التسهيل (قوله ضميه مستتر) أى وجوب ما تأتى على ما ولذا أجمعوا على اسميتها ويجب اضماره مفرداً من ذكر اغالب لا يتبع بتابع (قوله والتقدير الخ) هذا باعتبار الاصل ثم نقل لانشاء التعجب من حسنه وانمحي عنه معنى الجمل فجز استعماله فى التعجب ما يستحيل كونه مجمولاً كصفاته تعالى وفاقاً للسبكي وجعالة نحو ما أقدّر الله وما أعظمه لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب سواء كان مجمولاً وله سبب أو لا كما قاله الرضى فلا بد انه تعالى عظيم لا يجعل جاعل لانجاء هذا المعنى فلم ينظر اليه أصلاً على أنه لو كان منظورا اليه قلنا ما معنى شئ أعظم الله شئ وصفه بالعظمة أى دل عليه به وهو مصنوعاته أو ذاته أى انه تعالى عظيم لانه لا شئ جعله عظيماً والتعجب دلى هذا حقيقة كما قل عن ابن حجر وغيره وكذا على الوجه الاول وكونه منقولا الى انشاء التعجب كما مر عن الرضى لا يقتضى كونه مجازاً لان ذلك التقدير يبان لما حق التركيب أن يكون مفيداً له والا فاعلم لم يقصد منه هذا المعنى كما قالوا فى أصل قال قول أى ما حق التركيب أن يكون عليه وان لم ينطق به فاستعمله فى التعجب حقيقة لغوية فى صفاته تعالى وغيره فتمتأمل أما اذا أريد به فى جانبه تعالى الاخبار بأنه فى غاية العظمة وان عظمتها مما تحار فيها العقول لقصد الثناء عليه بذلك فيجوز (قوله ففعل أمر) أى صورة ماض حقيقة والمجرور بعده فاعله على المختار وأصله أحسن زيد به موزة الصبر ورة أى اراد احسن فهو فى الأصل خبر ثم نقل الى انشاء التعجب فغير والفظه من الماضى الى الامر ليكون صورة لانشاء فقبح اسناد صيغة الامر الى الظاهر فزادت الباء فى الفاعل ليكون بصورة المفعل به كما مر بن يدرفما للفتح فلزمت الا اذا كان الفاعل أن وصلتها كقوله * وأحبب اليك أن تكون المقصود أى بالانكسار لا طراد الخلف معها وصار فى حكم الفضلة فلم يؤثف الفعل له وجاز حذفه لانه كاسيأتى وأما الباء فى فاعل كفى فلما لزمت كقوله

* كفى الشيب والاسلام للرءاهيا * فلذا لا تصير كالفظة الا فى عدم التأنيث له دون الخلف (قوله بلزوم نون الوقاية) أى لانها لا تلزم الا الفعل كما مر أول الكتاب وأما روده مصغراً فى قوله * ياماً مليح غز لا ناشدن لنا * فشاذا لا يدل للاسمية (قوله ومستبدل الخ) مجرور بوارب والغضبي بمجمعتين فوحدة بوزن ساهى المائة من الابل كفى الصحاح وتعبه فى القاموس بانه تصغير والصواب انه بالمثناة التحتية يدل الموحدة وصرمة تصغير صرمة وهى نحو الثلاثين من الابل وقوله وأحس باللمثناة التحتية أى به خذف فاعله لدلالة الاول عليه ومن طول فقر بيان للضمير أى ما أحسن ذلك المستقبل وما أسقته بطول الفقر (قوله لكونه مفعولاً) لكنه خالف المفاعيل فى عدم حذفه الالابيل لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينهما الا بالظرف ويجب كونه معرفة أو نكرة مختصة لانه لكون التعجب منه فائدة كذا فاعل الفعل (قوله نكرة موصوفة) هو قول للاخفش أيضاً قول ثالث كقول سيبويه وهو الصحيح المار (قوله يضح) بكسر المعجمة أى يتضح والمراد به مطلق الفاعل ولانه لا يضرط الوضوح الحقيقى قيل ولا يبعد قراءته

والجملة التى بعدها خبر عنها والتقدير أى شئ أحسن زيد ما ذهب بعضهم الى انها نكرة موصوفة والجملة التى بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير شئ أحسن زيد عظيم (ص) وحذف ما منه تعجبت استبح * ان كان عند الخلف معناه يضح (نر)

يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد الفعل والمجرور بالباء بعد الفعل اذا دل عليه دليل فمثال الاول قوله
أرى أم عمر ردمها فتحدرا * بكاء على عمرو وما كان أصبرا التقدير وما كان أصبرا خذف الضمير وهو مفعول أفعال الدلالة عليه بما
تقدم ومثال الثاني قوله تعالى أسمع بهم وأبصر التقدير والله أعلم وأبصر بهم خذف بهم لدلالة ما قبله عليه وقول الشاعر
فذلك ان يلقى المنية يلقها * حمدا وان يستغن يوما فاجدر أي فاجدر به خذف المتعجب منه بعد الفعل وان لم يكن معطوفا على أفعال مثله
وهو شاذ (ص) وفي كاد الفعلين (٤٠) قـ ما لزمنا * منع تصرف بحكم حتما (ش) لا يتصرف فعلا

المتعجب بل يلزم كل منهما
طريقة واحدة فلا يستعمل
من أفعال غير الماضي ولا
من أفعال غير الامر قال
المصنف وهذا لا خلاف
فيه (ص)

وصفهما من ذي ثلاث
صرفا
قابل فضل ثم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي
أشبهلا

وغير سالك سبيل فعلا
(ش) يشترط في الفعل
الذي يصاغ منه فعلا
المتعجب سبعة شروط
أحدها أن يكون ثلاثيا

فلا يبنيان مما زاد عليه
نحو دحرج وانطاق
واستخرج الثاني أن يكون
متصرفا فلا يبنيان من
فعل غير متصرف كنعم

وبئس وعسى وليس
الثالث أن يكون معناه
قابلا للفاضلة فلا يبنيان
من مات وفني ونحوهما ذلا

مزينة فيها لشيء على شيء
الرابع أن يكون تاما واحترز
بذلك من الأفعال الناقصة نحو كان وأخواتها فلا تقول ما أكون زيد اقامتيا

وأجازة الكوفيون الخامس أن لا يكون منفيا واحترز بذلك من المنفي لزوما نحو ما عالج فلان بالدواء أي ما انتفع به أوجوز ان نحو ما ضربت
زيدا السادس أن لا يكون الوصف منه على أفعال واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان كسود فهو أسود وجرح فهو أوجر والعيوب
كحول فهو أحوول وعور فهو أعور فلا تقول ما أسوده ولا ما أوجره ولا ما أعوره ولا أعور به ولا أحوله السابع أن لا يكون مبنييا
للفعل نحو ضرب زيد فلا تقول ما ضرب زيد اتر يد المتعجب من ضرب أوقع به لئلا يلتبس بالمتعجب من ضرب أوقعه (ص)

بالمهمة (قوله يجوز حذف المتعجب منه) أي من وصفه أو فعله لان المتعجب انما هو من ذلك لامن
ذاته سم وانما يحذف اذا كان ضميرا لا في نحو ما أحسن زيدا أو أحسن زيد اعدم الدليل عليه ولا في
نحو زيد ما أحسن زيدا لثلاث فبوت نسكتة الاظهار في مقام الاضمار وهي التفعيم (قوله خذف بهم) أي
لان لزوم جرحه كساد صورة الفضلة وان كان فاعلا وقيل لم يحذف بل استتر بعد حذف الباء (قوله فذلك ان
يلاق الخ) التمثيل به لجواز الحذف في أفعال به يقتضي أن الشرط وجوده مطابق لدليل على المحذوف وهو
الوجه وقيل يشترط عطفه على مثل المحذوف كآلية فهذا البيت شاذ (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر
فعل ذي ثلاث وقابل صفة لفعل المقدرا وحال (قوله سبعة شروط) لم يعد الفعل شرطا لانه جعله موضوع
الشروط فلا يصاغان مما لا فعل له كالحمار وقيل والجواب فلا يقال ما أوجره وما أجلفه لكن في القاموس جلف
جلفا كفتح فرح وجلافة صار جافيا غليظا فثبت له الفعل فيجوز ما أجلفه (قوله مما زاد عليه) وشذ
ما أتقاه وما أملا القربة من اتقى وامتلأ واختاف في أفعال ككرم وأظلم فأجازه سيبويه مطلقا واختاره في
التسهيل وقيل ان كان همزة لغير النقل نحو ما أظلم الليل وقيل بالرفع مطلقا (قوله متصرفا) أي تصرفا تاما
ليخرج نحو يدع ويذر (قوله للفاضلة) أي الزيادة والنقص ويظهر ذلك في أوصافه تعالى من حيث
ان مطلق العلم والقدرة مثلا قابل لذلك وان كانت في جانبه تعالى لا نقبله (قوله منفيا) أي لا لتباسه بالثبت
(قوله ما عالج الخ) مضارعه يعييج أن ينتفع اما عالج يعوج بمعنى مال يعيل فيعجي في الاثبات أيضا ويجي
الاول في الاثبات نادر كقوله

ولم أرسيا بعد ليلى أله * ولا مشر بأروى به فاعيج
أي فانتفع (قوله أن لا يكون الوصف منه على أفعال) أي لا لتباس أفعال التفضيل بوصفه فهو هو
والتعجب لاشترطهما في أمور كثيرة (قوله فلا تقول ما أسوده) وكذا ما أسمر عمرا وما أصفر هذا
الطائر وما أبيض هذه الحمامة وما أوجر هذا الفرس ان أردت اللون في كل ذلك فان أردت السيادة والسمر
أي الحديث لا يلاصق الفرس الطائر ويبيض الحمامة وتنتقم الفرس جازا سقاطي أي لانه يقال جرح البرذون بالكسر
يحمجر جرحا كفتح فرح فحازا أنتن فوه من أكل السمير واذا عبر أحد بالبحر يقال له يا عافرس جرح أفاده
في الصحاح (قوله لئلا يلتبس) فان أمن اللباس جاز كافي التسهيل بأن كان الفعل ملازما للبناء للجهول
فتقول ما أعناه بجاحتك وما أزهاه علينا وكذا ان قامت قرينة على انه من فعل المفعول (قوله وأشد)
بوزن أسمع بهم وأشد بفتح الهزلة والشين وفعلها ما شدد الثلاثي كذا كره الناظم في شرح العدة لا اشتد
حتى برد انهما شاذان فكيف يتوصل بهما الى القياس وأما أشد الرباي فلم يسمع الا ما قاله في الصحاح
والقاموس أشد الرجل اذا كان معه دابة شديدة وبعده ان يبنى منه نحو ما شداستخراجه (قوله يخالف ما

الخ
بذلك من الأفعال الناقصة نحو كان وأخواتها فلا تقول ما أكون زيد اقامتيا
وأجازة الكوفيون الخامس أن لا يكون منفيا واحترز بذلك من المنفي لزوما نحو ما عالج فلان بالدواء أي ما انتفع به أوجوز ان نحو ما ضربت
زيدا السادس أن لا يكون الوصف منه على أفعال واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان كسود فهو أسود وجرح فهو أوجر والعيوب
كحول فهو أحوول وعور فهو أعور فلا تقول ما أسوده ولا ما أوجره ولا ما أعوره ولا أعور به ولا أحوله السابع أن لا يكون مبنييا
للفعل نحو ضرب زيد فلا تقول ما ضرب زيد اتر يد المتعجب من ضرب أوقع به لئلا يلتبس بالمتعجب من ضرب أوقعه (ص)
وأشدن أو أشد أو شبيههما * يخالف ما بعض الشروط عينا

ومصدر العادم بعد ينتصب * وبعد فعل جره بالبابجب (ش) يعني انه يتوصل الى التعجب من الافعال التي لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشدد ونحوه ينتصب مصدر ذلك الفعل العادم للشروط بعد فعل مفعولا ويجر بعد فعل الباء فتقول ما أشدد حرجته واستخرجته وأشدد بدحرجته واستخرجته وما أقبح عوره وأقبح بعوره وما أشدد حرجته وأشدد بحمرته (ص)

وبالنسبة الى ما ذكر * ولا تنفس على الذي منه أثر (ش) يعني انه اذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الافعال التي سبق انه لا يبنى منها حكم بدوره ولا يقاس على ما سمع منه كقولهم ما أخصره من اختصر فبنو فاعل (٤١) من فعل زائد على ثلاثة أحرف

وهو مبنى للفعل وكقولهم ما أحقه فبنوا فاعل من قول الوصف منه على أفعل نحو حق فهو أحق وقولهم ما أعساه وأعس به فبنوا أفعل وأفعل من عسى وهو فعل غير متصرف (ص) وفعل هذا الباب لن يقدم

معموله ووصله به الزما وفصله بفرف او بحرف جر

مستعمل والخلاف في ذلك استقر

(ش) لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه فلا تقول زيد ما أحسن ولا ما زيدا أحسن ولا بزيد أحسن ويجب وصله بهامله فلا يفصل بينهما باجنبي فلا تقول في ما أحسن معطيك الدراهم ما أحسن الدراهم معطيك ولا فرق في ذلك بين الجرور وغيره تقول ما أحسن بزيد ما زيدا أحسن ما زيدا

الخ) وكذا يخالف ما استكمل الشروط كما أشدضر به ولا يرد هذا عليه لان مراده ما يخاف وجوبا (قوله ومصدر العادم) أي مصدر الفعل الفاقد بعض الشروط ينتصب الخ وذلك شامل لأنفي والمجهول الآن مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا كما أكثر أن لا يقوم ما أعظم ما ضرب زيد وأشدد بهما وأما الجامد والذي لا يتفاوت فلا يتعجب منهما البتة اهـ لكن الاولى في المنفى المصدر الصريح نحو ما أكثر عدم قيامه واعلم ان أشدد ونحوه قد يكون للتعجب ابتداء نحو ما أكثر بابه وما أشدد عبده فلا يؤتى بالمصدر بعده (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع قياسا على نظائره مما مر وان اقتضى كلام السامع في خلافه اهـ صيان (قوله بأجنبي) المراد به غير المفعول في ما أحسن زيد وغير الفاعل في أفعل به فيشمل الحال فلا يفصل به على المختار فلا تقول ما أحسن جالس زيدا ولا أحسن جالس بزيد (قوله ولا فرق في ذلك بين الجرور) أي المعمول لغير فعل التعجب كما مثله بقوله نحو ما أحسن بزيد ما زيدا فان الجار متعلق بما را لا باحسن ومثله أحسن عندك بجالس اما المعمول له ففيه الخلاف الآتي (قوله والمشتهور الخ) محل الخلاف ما لم يكن في المعمول ضمير يعود على الجرور والاعتين الفصل كما أحسن بالرجل ان يصدق وما أقبح به ان يكذب وقوله خليلي ما أحرى البيت نقله في النكت عن أبي حيان في تمثيل الشارح بذلك محل الخلاف نظر الآن يقال هو تمثيل للجرور الفصل بلا نظر للخلاف (قوله عمرو بن معد يكرب) صحابي من فرسان الجاهلية والاسلام قتل سنة احدى وعشرين من الهجرة (قوله في الهجاء) بالمر والقصر أي الحرب والازبات بفتح اللام وسكون الزاي جمع لربة وهي الشدة والقحط والمكرمات جمع مكرمة بضم الراء فيهما أي الكرم (قوله أعز علي) تمثيل للفصل بالجرور وهو على لان الاصل أعز بأن أراك كذا على أي ما أعز ذلك وأشده على وفيه الفصل أيضا بالنداء وهو أبا اليقظان فهو شاهد لجوازه (قوله خليلي ما أحرى الخ) الاصل ما أحرى ان يرى ذواللب صبورا أي ما أحق الرؤية بصور ابصاحب العقل فان يرى مفعول أحرى فصل بينهما بذي اللب وهو فصل واجب لكان الضمير في يرى كما مر ومثله قوله

أخلق بذي الصبر أن يحظى بحاجته * وممن القرع للابواب أن يابجا

فان يحظى فاعل بأخلق حذفت منه الباء وفصل بينهما بذي الصبر وجوبا بالاصل أخلق بأن يحظى الصابر بحاجته أي ما أحق الفوز بالمطارب بالصابر وما أحق الولوج أي الدخول لمن قرع الابواب أي الملازمه والله تعالى أعلم

(نعم وبئس وما جرى مجراهما)

أي في افادة المدح والذم كحديثاوساء ومجى بفتح الميم لان فعله جرى الثلاثي ولوقال وما أجرى بالهمز

(٦ - (خضري) - ثاني) ولما أحسن عندك جالس تريدا أحسن جالس عندك فان كان الظرف أو الجرور معمولا لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف والمشتهور المنصور جوازه خلافا للاخفش والمبرد ومن وافقه ما ونسب الصيمري المنع الى سيبويه وما ورد فيه الفصل في النثر قول عمرو بن معد يكرب لله در بني سليم ما أحسن في الهجاء لقاءها كرم في اللزبات عطاءها وأثبت في المكرمات بقاءها وقول علي كرم الله وجهه وقدم بعمار فسمع التراب عن وجهه أعز علي باليقظان ان أراك صريحا مجدلا وما ورد منه في النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم وقال نبي المسادين تقدموا * وأحب اليينا أن يكون المقدما * وقوله خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى * صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر (ص) (نعم وبئس وما جرى مجراهما)

فعلان غير متصرفين * نعم و بشس رافعان اسمين مقارنى آل أوه ضافين لما * قارنها كنعم عقي السكرما
ويرفعان مضمر ايفسره * غير كنعم (٤٢) قوما معشره (ش) مذهب جمهور النحويين أن نعم و بشس فعلان

لوجب ضمها وأعلم انهما يستعملان تارة للاخبار بالنعمة والبؤس فيمتصرفان كسائر الافعال تقول نعم
زيد بكنا ينعم به فهو ناعم و بشس زيد يديأس فهو باأس وأخرى لانشاء المادح والذم فلا يتصرفان لما سمي
وهو المراد هنا (قوله فعلان) خبر مقدم عن نعم و بشس وغير صفته و رافعان خبر محذوف أى هما رافعان
لانعتان فعلان لان المبتدأ فاعل بينهما وهو أجنبي عن المنعوت ومقارنى آل صفة لاسمين أى آل المعرفة
لانها المرادة عند الاطلاق فخرج لفظ الجلالة والذي (قوله ويرفعان) عطف على رافعان من عطف
الفعل على الاسم المشبهة (قوله الى انهما اسمان) أى معنى الممدوح والممدوم وبنيا على الفتح لتضمنهما
معنى الانشاء وهو من معانى الحروف ولا يردان المفيدة الجلة تجملها لانها العمدة فى افادته فهمامة تدان وما
كان فاعلا على القول الاول يدل على هذا أو عطف بيان والخبر هو المخصوص ويحتمل العكس والمعنى
الممدوح الرجل زيد فاداه فى البسيط قال سم ويبقى النظر فى نحو نعم رجلا زيد فيحتمل أن رجلا تمييز للنسبة
التي فى ضمن نعم لكونها بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية أو هو حال ثم قياس ما ذكر جر الولد
ونحوه فيما استدلو به لانه تابع للجرور أى ماهى بالممدوح الولد فان كان مراد بالرفع فعلة مقطوع عما قبله
(قوله على بشس العير) بفتح العين المهمة وسكون التحتية هو الحار وجهه أعيار كيت وأبيات والافنى عيرة
(قوله ماهى بنعم الولد الخ) قاله حين بشر بينت (قوله نصرها بكاء) أى انها اذا أرادت أن تنصرها بأها
مثلا على أعدائها لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل تنصرخ اقستفيت بالناس و برها بكسر الباء وبالراء أى اذا
أرادت أن تبرأ حداسرت له من زوجها أو غيره ويحتمل انه بفتح الباء بالزاي بمعنى السلب والاخذ قهرا
ومنه قولهم من عز برأى من غلب أخذ السلب أى انها لا تقدر على لاخذ قهرا اجهارا كالرجل بل سرقة خفية
(قوله لا يتصرفان) أى خروجهما عن أصل الافعال من افادة الحدث والزمان ولزومهما انشاء المادح والذم
على سبيل المبالغة والانشاء من معانى الحروف وهى لا تتصرف فكناشبهها (قوله للجنس) أى فى
ضمن جميع الافراد فهنى آل الاستغراقية كما عبر به بعضهم وقوله حقيقة أى انه لا يدخلها جميع افراد
الجنس حقيقة (قوله من أجل زيد) أى فالجنس كله مدح تبعالز يد والمقصود بالمادح زيد فقط فكأنه
قيل بمدح جنسه لاجله وقيل بمدح الجنس كله الشامل لزيد بطريق الصدق لا يتوهم كون ذلك المادح
طارعا على زيد وان جنسه نافص بل استحقاقه له لاستحقاق جنسه له وعلى كل يلزم المناقضة فى قولك نعم
الرجل زيد و بشس الرجل عمر ولان الجنس الواحد صرحا ومندوما معا واجب باختلاف جهتي المادح
والذم ولا تناقض مع اختلاف الجهة (قوله مجازا) أى من سلامن اطلاق العام على الخاص لان وضع
الاستغراقية العموم وقدر يدلها فرد معين بادعاء انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره من الكالات أو
بالاستعارة بان يشبه زيد بجميع الافراد بجامع الاحاطة فى كل فغير هذا الفرد ليس بمدح لا قصدا ولا تبعاً
(قوله للعهد) أى الذهنى لان مدخولها فرد مدحهم كادخل السوق واشترى اللحم ثم فسر ذلك الفرد بعد اتمامه
بز يد مثلاً تفخيماً للمدح والذم وقيل للعهد الخارجى والمعهد هو المخصوص فكأنك قلت زيد نعم هو
فوضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقرير والتفخيم وهذا ظاهر ان قدم المخصوص كما ذكر وكنا ان آخر
وأعرب مبتدأ خبره الجلة قبله لتقديمه رتبة لان أعرب خبر المحذوف أو مبتدأ خبره محذوف ولا تنافى بين
العهد والانشاء لتعلق الانشاء بالمادح وهو فعل الشخص المادح والعهد بالممدوح (قوله مضافا الى ما فيه آل)
أى أو مضافا لمضاف لما فيه آل كقوله * فنعم ابن أخت القوم غير مكذب * وأما كونه مضافا لضمير

بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو نعمت المرأة هندو بنسبت المرأة دعوى ذهب جماعة من الكوفيين منهم الفراء الى انهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما فى قول بعضهم نعم السير على بشس العير وقول الآخر والله ماهى بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وخرج على جعل نعم و بشس معمولين اقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف وهو الجورور بالحرف لان نعم و بشس والتقدير نعم السير على غير مقول فيه بشس العير وماهى بولد مقول فيه نعم الولد محذوف الموصوف والصفة وأقيم المعمول مقامهما مع بقاء نعم و بشس على فعليتهما وهذان الفعلان لا يتصرفان فلا يستعمل منهما غير الماضى ولا بدلهما من صر فوع هو الفاعل وهو على ثلاثة أقسام الاول أن يكون محلى بالالف واللام نحو نعم الرجل زيد ومنه قوله تعالى نعم المولى ونعم النصير واختلف فى هذه اللام فقال قوم هى للجنس حقيقة فدخلت

الجنس كله من أجل زيد ثم خصصت زيد بالذكر فتكون قد مدحته من تين وقيل هى للجنس مجازا وكانك جعلت زيد الجنس كله مبالغة وقيل هى للعهد الثانى أن يكون مضافا الى ما فيه آل كقوله نعم عقي السكرما ومنه قوله تعالى ولانهم دار المتقين الثالث

ان يكون مضمرا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو نعم قوما معشره في نعم ضمير مستتر بنفسه قوما ومعشره مبتدأ وزعم بعضهم
ان معشره مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيها وقال بعض هؤلاء ان (٤٣)

نعم قوما معشره قوله تعالى
بشس للظالمين بدلا وقول

الشاعر

لنعم موثلا المولى اذا حذرت
بأساء ذى البغى واستيلاء

ذى الاحن

وقول الآخر تقول عرسى

دهى لى فى عومره

* بشس اصرا أو اننى بشس

المره (ص)

وجمع تمييز وفاعل ظهر *

فيه خلاف عنهم وقد اشهر

(ش) اختلاف النحويون

فى جواز الجمع بين التمييز

والفاعل الظاهر فى نعم

وأخواتها فقال قوم لا يجوز

ذلك وهو المنقول عن

سيدويه فلا تقول نعم الرجل

رجلا زيد وذهب قوم الى

الجواز واستدلوا بقوله

والتغليبيون بشس الفحل

خلفوه

فلا وامهموزلاء منطبق

وقول الآخر

تزد مثل زاد أبيك فينا

* فنعم الزاد زاد أبيك زاد

وفصل بعضهم فقال ان أفاد

التمييز فائدة زائدة على

الفاعل جاز الجمع بينهما

نحو نعم الرجل فارسا زيد

والأفلا نحو نعم الرجل رجلا

زيد فان كان الفاعل مضمرا

جاز الجمع بينه وبين التمييز

انفاقا نحو نعم رجلا زيد

(ص)

ماهى فيه كقول * فنعم أخوا هليجا ونعم شبامها * فالصحيح لا يقاس عليه وإضافته للنكرة ضرورة
هنا الجهور كقوله * فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم * (قوله أن يكون مضمرا) أى مستترا لازما
للأفراد فلا يبرز فى تشبيه ولا جمع استغناء بجمع تمييزه وشذوذ قول بعضهم نعموا قوما كما شذزه بالباء الزائدة فى
نعمهم قوما كما حكاه الفارضى ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو نعموا يعود على متأخر لفظا ورتبة كما صر
ولا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه لا يتضحان الا بشئ منتظر بعد وشذنا كيد فى نعمهم قوما أتم ومثله فى كل
ذلك ضمير الشأن وهل اذا فسر بمؤنث تلحقه التاء وجوبا كنعمت امرأة هند أو جوازا أو تمتنع أقوال
(قوله مفسرا بنكرة) أى عامة متكررة الأفراد فلا يجوز نعم شمسها هند الشمس اذ لا تانى لها امانم
شمس اشمس هذا اليوم فيجوز لتعدد ايام ومن أحكام هذا التمييز وجوب تأخيرها عن العامل
وتقديمه على المخصوص وشذنم زيد رجلا ومطابقته للمخصوص أفرادا وتذكيرا وغيرهما وقبوله أل
المعرفة لانه خلف عما يجب قرنه بها وهو الفاعل فاعلة برصلاحيته لما خرج مثل وغيره فاعل من وجوز
المصنف حذفه اذ افهم المعنى كقولهم صلى الله عليه وسلم فيها ونعمت أى فبالسنة أخذ ونعمت خصلة تلك
الفعلة وهى الموضوع يوم الجمعة (قوله ومعشره مبتدا) أى خبره الجلة قبله على ماسيا تى والرابط إعادة المبتدا
بمعنما ان أريد بالمستتر معهود معين هو المخصوص وعمومه للمبتدا وغيره ان أريد به الجنس (قوله وهو
الفاعل) أى واغنى ذلك الفاعل عن المخصوص (قوله تمييز) أى محمول عن الفاعل والاصل نعم القوم
معشره فقول اسناد نعم عن القوم الى معشره فنصب القوم تمييزا بعد تنكيره وكذا نعم رجلا زيد (قوله
بشس للظالمين بدلا الخ) تمييز للفاعل المستتر والمخصوص محذوف لعلمه بما قبله أى ابليس وذريته (قوله
لنعم موثلا) أى ملجأ تمييز للضمير المستتر والمولى هو المخصوص والاحن بكسر الهمزة وفتح المهملة جمع
احنة بكسر فسكون وهى الخقد (قوله تقول عرسى) أى زوجتى والعومرة بالعين المهملة الصياح
والصخب ولى بمعنى معى والشاهد فى بشس اصرا أو الماره بفتح الميم والراء لغة فى المرأة ففاعل بشس الثانية
لانها بال واو وحذف المخصوص من كل منهما لالاشعار به أى بشس اصرا أنت وبشس المرأة أنا (قوله وفاعل)
بالجر عطف على تمييز أو جلة تظهر صفة فاعل (قوله لا يجوز) أى لعدم إيهام الظاهر حتى يميزونا ولوا ما ورد
بجهل المنصوب حالامؤكدة أو ضرورة ورد بان رفع الإبهام غير لازم للتمييز فقد يرد لجر التأ كيد كقوله

ولقد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية ديننا

فكندا ما ورد من هذا (قوله والتغليبيون) نسبة لتغلب بالغين المعجمة كتضرب لكن تفتح لامه فى
المنسوب لثقل كسرتين مع باء النسبة وقد تكسر كقوله الجوهري وهم قوم من نصارى العرب بقرب
الروم منهم الاخطل وقد هجا جرير بهذا البيت وأراد بالفحل الاب وهو فاعل بشس وخلا تمييز مؤكدة
وخلفهم هو المخصوص ويؤخذ منه انه لا يجب تقديم تمييز الظاهر على المخصوص وهو كذلك بخلاف تمييز
الضمير كما صر الزلاء بفتح الزاى وشذلام المرأة اللاصقة الهز الخفيفة الالية والمنطيق صيغة مبالغة من
النطق يستوى فيه المذكر وغيره ومعناه البليغ لكن المراد هنا المرأة التى تعظم عجيزتها بازاءها قاله العيني وفى
القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأثرة بحشية تعظمها عجيزتها اه وكان الثانى مأخوذ من النطاق وهو
شقة تحترق عليها المرأة وترسل أعلاها على أسفلها (قوله تزود الخ) الشاهد فى زاد آخر البيت فانه تمييز لفاعل
نعم الظاهر زاد أبيك هو المخصوص وقيل زاد ما مفعول تزود ومثل حال منه وان كان نكرة لتأخره فلا شاهد
فيه (قوله فتقول نعم ما) أى بلا ادغام ونعما أى بادغام الميمين (قوله نكرة منصوبة الخ) وهى اما

وما يميز وقيل فاعل * فى نحو نعم ما يقول الفاضل (ش) تقع ما بعد نعم و بشس فتقول نعم ما أو نعموا وبشس ما ومنه قوله تعالى ان تبدوا
الصايات فانه ماهى وقوله تعالى بشسما اشتروا به أنفسهم واختلف فى ماهذه فقال قوم هى نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر وقيل

هي الفاعل وهي اسم معرفة وهذا مذهب ابن خروف ونسبه الى سيبويه (ص) ويذكر المخصوص بعدمبتدا * أو خبر اسم ليس يبدأ أبدا
(ش) يذكر مبتداً نعم وفاعلها اسم من فروع هو المخصوص بالمدح أو الذم وعلامته ان يصلح لجعله مبتداً وجعل الفعل والفاعل خبراً عنه نحو نعم
الرجل زيدو بئس الرجل عمرو نعم (٤٤) غلام القوم زيدو بئس غلام القوم عمرو نعم رجال زيدو بئس رجال عمرو نعم

نافعة والفعل بعد هاء صفتها والمخصوص من محذوف أي نعم هو شيء بقوله الفاضل ذلك الشيء أو نامة لا تحتاج لصفة
والجمله بعد هاء ماصفة لمخصوص محذوف أي نعم هو شيئاً شيء بقوله الخ أو صلة لما أخرى محذوفة هي المخصوص
أي نعم شيئاً الذي يقوله الخ ولا يردان التامة تساوي الضمير اهما ما فكيف تميزه لانه يراد بهما شيء له عظمة أو
حقارة بحسب المقام فتكون أخص منه على ان التمييز فديكون للتأ كيد (قوله هي الفاعل) أي
فهي مستثناة من وجوب قرنه بال (قوله وهي اسم معرفة) أي امانامة لا تحتاج لصفة والمجمله ماصفة لمخصوص
محذوف أي نعم الشيء شيء بقوله الخ واما موصولة بالمجمله والمخصوص محذوف أي نعم الذي يقوله الفاضل ذلك
القول أو اغنت هي وصلتها عن المخصوص ولا حذف وقيل هي ذكرة تامة أو موصوفة بالمجمله على قياس ماسر
وقيل غير ذلك فان وليها مفرد نحو فنعما هي فهي امانكرة تامة تمييز للفاعل المستتر أو معرفة تامة هي
الفاعل والمخصوص على كل ما بعدها وهي مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب كحذو ما بعدها
فاعل فان لم يلها مفرد ولا مجله كدققتة دقانها فهي امان معرفة تامة فاعل أو نكرة تامة تمييز والمخصوص على
كل محذوف أي نعم الشيء أو شيئاً ذلك الدق (قوله يذكر بعد نعم الخ) أي وجوباً على ظاهر كلامه هنا في
الكافية وغالباً على ما في التسهيل وهو الارجح ويجب أيضاً كونه بعد تمييز الضمير لا الظاهر كما مر (قوله هو
المخصوص) شرطه مطابقة الفاعل معنى ولو بالتأويل كبئس مثلاً القوم الذين أي مثل الذين وكونه معرفة
أو قريناً بها وأخص من الفاعل لا مساوياً له ولا أعم ليعحصل التفصيل بعد الاجال فيكون أو وقع في النفس
ولذا وجب تأخيره (قوله والمجمله قبله خبر عنه) هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والرابط عموم الفاعل
أو تكرير المبتدا بعينه كما مر (قوله وقيل هو مبتداً الخ) لم يحملوا المتن على هذا مع احتمال له لعدم
صحته كما في شرح التسهيل لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبراً يلزم حذفه الا ومجمله مشغول بما يسد مسده وبقى
قول رابع انه بدل من الفاعل ويرد ان البديل لا يلزم وهذا لازم وانه لا يصلح لمباشرة الفعل وقد يقال يقتصر
في التابع كما في انك أنت قائم فان أنت بدل مع عدم صلوحه لمباشرة ان ولا ضرر في لزومه لكونه المقصود بالحكم
وان كان تابعا كالأمر تابع مجرور رب (قوله وان يقدم مشعر الخ) عبارته هنا في الكافية توهم منع تقديم
المخصوص وان المتقدم مشعر به فقط وان صلح له حيث قال أولاً ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم الخ ثم
مثل بمثال يصالح المتقدم فيه لكونه مخصوصاً اذا أخر لان العلم مبتداً خبره بالمجمله بعده وهو خلاف ما صرح به
في التسهيل من جواز تقديمه واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير ولذا اعترض بمثال المتن بأنه من
تقديم المخصوص لا للمشعر به الا أن يجعل العلم مفعولاً بمحذوف أي الزم العلم أو خبر المحذوف أي الممدوح
العلم أو هكذا ومجمله نعم المقتنى مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخير لكونه
من جملة أخرى ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالباً وقوله وان يقدم مشعر به أي بعينه كفي عن
ذكره مؤخرأ أعم من كون المتقدم مخصوصاً ان صلح أو غير ان لم يصلح واذ اقدم المخصوص كان مبتداً
خبره بالمجمله بعده قولاً واحداً ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم (قوله مسجلاً) أي مطلقاً عن التقييم بحكم دون
آخر (قوله الى ان كل فعل ثلاثي الخ) من ذلك ساء فان أصلها سواً بالفتح فحول الى فعل بالضم ليلتحق
بافعال الغرائز أي الطباع وليصير قاصراً كبئس وانما أفرد بها بالذكر لكثرتها ولانها للذم العام فهي أشبه
بئس من نحو حق ولأنه ذم خاص وقيل للاتفاق عليها دون فعل (قوله يجوز ان يبنى منه الخ) لكن

اعرابه وجهان مشهوران
أحدهما انه مبتداً والمجمله
قبله خبر عنه والثاني انه
خبر مبتداً محذوف وجوبا
والتقدير هو زيد وهو عمرو
أي الممدوح زيد والمندوم
عمرو ومنع بعضهم الوجه
الثاني وأوجب الاول وقيل
هو مبتداً خبره محذوف
والتقدير زيد الممدوح
(ص)

وان يقدم مشعر به كفي
كالعلم نعم المقتنى والمقتنى
(ش) اذا تقدم ما يدل على
المخصوص بالمدح أو الذم
أغنى عن ذكره آخر
كقوله تعالى في أيوب عليه
السلام ان ارجعناه صابراً نعم
العبد انما أو اب أي نعم العبد
أيوب الحذف للمخصوص
بالمدح وهو أيوب للدلالة
ما قبله عليه (ص)

واجعل كبئس ساعوا جعل
فعلاً

من ذي ثلاثة ككنم
(مسجلاً)

(ش) تستعمل ساء في الذم
استعمال بئس فلا يكون
فاعلاً الا ما يكون فاعلاً
لشيء يفسر المسمى بالالف
واللام نحو ساء الرجل
زيد والمضاف الى ما فيه

الف واللام نحو ساء غلام القوم زيد والضمير المفسر بذكره بعده نحو ساء رجال زيد
ومنه قوله تعالى ساء مثلاً القوم الذين كذبوا ويذكر بعدها المخصوص بالذم كما يذكر بعد بئس واعرابه كما تقدم وأشار بقوله واجعل فعلاً الى
ان كل فعل ثلاثي يجوز ان يبنى منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم ويعامل

معاملة نعم و يس في جميع ما تقدم لهما من الاحكام فتقول شرف الرجل زيد ولؤم الرجل بكر وشرف غلام الرجل زيد وشرف رجل زيد ومقتضى هذا الاطلاق انه يجوز في علم ان يقال علم الرجل زيد بضم عين السكامة وقدمثل هو وابنه به وصرح غيره انه لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لان العرب حين استعمالها هذا الاستعمال ابقتهما على كسرة عينها لم تحوها الى الضم فلا يجوز لنا تحويلها بل نبقىها على حالها كما بقوها فتقول علم الرجل زيد وجهل الرجل عمرو وسمع الرجل بكر (ص) ويشمل نعم حبنا الفاعل ذا * وان ترد ما قل لا حبنا (ش) يقال في المدح حبنا زيد وفي الذم لا حبنا زيد كقوله لا حبنا اهل الملا غير انه * اذا ذكرت محي فلا حبنا هيا واختلف في اعرابها فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات وابن

(٤٥)

سيبويه وان من قال عنه غيره فقد أخطأ عليه واختاره المصنف الى ان حب فعل ماض وذا فاعله وأما المخصوص فيجوز أن يكون مبتدأ والجملة التي قبله خبره ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير هو زيد أي الممدوح أو المذموم زيد وذهب المبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول وابن هشام اللخمي واختاره ابن عصفور الى أن حبنا اسم وهو مبتدأ والمخصوص خبره أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر فركبت حب مع ذا وجعلنا اسما واحدا وذهب قوم منهم ابن درستويه الى ان حبنا فعل ماض وزيد فاعله فركبت حب مع ذا وجعلنا فعلا وهذا أضعف المذهب (ص)

وأول ذا المخصوص أيا كان لا

بشرط صالحة لبناء التعجب منه لكونه متصرفا تاما الخ لتضمنه معناه (قوله) معاملة نعم الخ) لكن فعل يخالفها في ستة أمور اثنان في معناه اشرايه التعجب وكونه للمدح الخاص واثنان في فاعله الظاهر جواز خلوه من النحو وحسن أولئك رفيقا وكثرة جوه الباء الزائدة تشبيها بأسمع بهم كقولهم حب بالزور الذي لا يرى * منه الاصفحة أو لملم

واثنان في فاعله المضمير جواز عوده ومطابقته لما قبله ففي زيد كرم رجلا يحتمل عود المضمير الى رجلا كما في نعم والى زيد كافي فعل التعجب لتضمنه معناه وتقول الذين كرم رجلا على الاول وكرمو رجلا على الثاني فتقول المصنف كنهم مسجلا ليس على سبيل الوجوب في كل الاحكام والكلام في غير ساء أما هي فتلازم احكام بنس كإشيرته الشرح واستظهره السامعي قال وهذا ان تحقق كان وجهه آخر لا فسادا بالذكر (قوله لان العرب الخ) في كلام السيوطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب ومنهم من يحوها فيصح التمثيل بعلم (قوله) ومثل نعم حبنا) أي حب من حبنا مثل نعم في كونها نقلت لانشاء المدح العام وفي الفعلية على الاصح والمضى والجود وتز يدب اشعارها بان الحمود محبوب للنفس فلذا جعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب وتغارقها في جواز دخول لا عليها وفي لزومها هيئة واحدة وفي غير ذلك (قوله) الفاعل ذا) وهو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم كحبنا الرجل فهو مخصوص لاتابع لاسم الاشارة (قوله) أخطأ عليه) ضمنه معنى جار فعداه بعلى (قوله) وجعلنا اسما) أي بمنزلة قولك المحبوب وغلب جانب الاسمية على الفعلية مع تركبهما الشرفها (قوله) وأول ذا الخ) فعل أمر من أولى الشيء بالشيء اذا اتبعه لا بمعنى أعطى كما قيل وذا مفعوله الثاني والمخصوص الاول أي اجعل المخصوص واليا ذا أي تابعه وايا اسم شرط منسوب خبرا لكان وهي فعل الشرط واسمها ضمير المخصوص والجواب قوله لا تعدل بهذا حسدت فاؤه للضرورة (قوله) بعد ذا) فلا يجوز تقديمه على حبنا وان قسم على التمييز كحبنا زيد رجلا وحبنا رجلا زيدا مخصوص نعم فيقدم على الفعل دون تمييز المضمير كما مر (قوله) الصيف الخ) مثل لمن يطالب الشيء بعد تفریطه فيه والصيف بالنصب ظرف اضيعت بكسر التاء خطا بالموث وأصله ان امرأة طلقت زوجها غنيا لكبره وأخذت شابا فقيرا فامساجاه الشتاء أرسلت للاول تطلب منه لبنا فقال ماذا ترى ضيعت اللبن في زمن الصيف فكيف تطلبينه الآن فقالت هذا ومنذ قد خيرا أي هذا الشاب ولبنه المحلوط بالماء خير من ذلك الشيوخ الغني (قوله) أو غير) الفاء زائدة لا عاطفة لان العاطف لا يدخل على مثله وهي في جواب شرط مقدر أي وان شئت غير (قوله) ودون ذا) حال من محذوف العلم به أي وانضمام الحاء من حب حال كونها دون ذا كثر

تعدل بذاهو يضاهي المتلا (ش) أي اذا وقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد ذا على أي حال كان من الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع فلا يغير هذا التغير المخصوص بل يلزم الافراد والتذكير وذلك لانها أشبهت المثل والمثل لا يغير فكما تقول الصيف ضيعت اللبن للمذموم والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع بهذا اللفظ ولا تفرقه تقول حبنا زيد وحبنا هند وحبنا زيدان والهندان والزيدون والهندات فلا تخرج ذاهن الافراد والتذكير ولو خرجت لقليل حبني هند وحبنا زيدان وحبنا هندان وحب أولئك الذين

أولئك الذين (ص) وماسوى ذا الرفع بحب أو غير * بالباودون ذا انضمام الحاء كثر

(ش) يعني اذا وقع بعد حب غير ذاهن الاسماء جاز فيه وجهان الرفع بحب نحو حب زيد

والجر بباء زائدة نحو حبيب زيد وأصل حبيب حبيب ثم أدغمت الباء في الباء فصارت حبيب ثم إن وقع بعد حبيب ذا واجب فتفتح الحاء فتقول حبيبنا وإن وقع بعدها غير ذا جاز ضم الحاء وفتحها فتقول حبيب زيد وحبيب زيد وروى بالوجهين قوله فقالت اقتلواها عنكم وبزاجها * وحب بها مقتولة حين تقتل (ص) ﴿ أفعال التفضيل ﴾ صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعال للتفضيل وأب اللذان (ش) يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن أفعال فتقول زيد أفضل من عمرو وأكرم من خالد كما تقول ما أفضل زيد وما أكرم خالد وما امتنع (٤٦) بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعال التفضيل منه فلا يبنى من فعل

زائد على ثلاثة أحرف كدسج واستخرج ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس ولا من فعل لا يقبل المقابلة كقات وفي ولا من فعل ناقص ككان وأخواتها ولا من فعل منفي نحو ما عالج بالدواء وما ضرب ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعال نحو جرو عور ولا من فعل مبنى للمفعول نحو ضرب وجن وشد منه قولهم هو أخصر من كذا فبنوا أفسل التفضيل من اختصر وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمفعول وقالوا أسود من حلك الغراب وبيض من اللين فبنوا أفعال التفضيل شذوذ من فعل الوصف منه على أفعال (ص)

ومابه إلى تعجب وصل لما منع به إلى التفضيل صل (ش) تقام في باب التعجب أنه يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشده ونحوها

(قوله وجوه بباء زائدة) كما في فاعل فعل بالضم لأن حب عند تجردها من ذات كون من بابه بخلاف فاعل انهم كاسر (قوله وجب فتح الحاء) أي إن جعلتهما كلمة واحدة بالتركيب فإن بقي على أصلهما بلا تركيب جاز الوجهان كما في التصريح (قوله جاز ضم الحاء) أي بنقل ضمة العين اليها لأن أصله حبيب بالضم أي صار حبيبا وجاز فتحها بحذف الضمة بالنقل وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حول إلى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان جاني الفاء كسب أو لا كضرب فتقول ضرب الرجل زيد بسكون الراء مع ضم الضاد أو فتحها كما في التوضيح (قوله فقلت اقتلواها الخ) أي اخلطوا الخمر بمزاجها وهو الماء من قتلت الشراب إذا من جتته به لأنه يكسر حسنة والشاهد في حب بها مقتولة أي بمزوجة فالحاء في بها فاعل حب مجرور بالباء الزائدة ومقتولة تمييز والله أعلم

﴿ أفعال التفضيل ﴾

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسما لكل ما دل على الزيادة تفضيلا كانت كاحسن أو تنقيصا كأقبح وان لم يكن على وزن أفعال تكبير وشر فلا اعتراض (قوله وصف الخ) أي فهو واسم لقبوله علامات الاسماء غير مصروف للزومه الوصفية ووزن الفعل ويؤخذ منه تعريف أفعال التفضيل بأنه الوصف الموازن لأفعال أي ولو تقدير الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف جنس والموازن لأفعال مخرج لغيره من صيغ اسم الفاعل والتعجب والدال الخ مخرج لموازنه من ذلك وقولنا ولو تقدير لادخال خير وشر فأصلهما أخير وأشر وقد يستعملان كذلك كقراءة من الكذاب الاشر وقوله * بلال خير الناس وابن الاخير * حذف هزتهما لكثرة الاستعمال فهو شاذ قياسا لاستعمالا وفيهما شذوذ آخر وهو كونهما لأفعال لهما وقد يحمل عليهما في الحذف أحب كقوله * وحب شئ إلى الانسان مامعا * وهو قليل (قوله من فعل زائد الخ) وفي بناءه من أفعال الخلاف المار في التعجب وما سمع منه هو أعطاهم للدرهم وأولاهم بالمعروف وهما شاذان عند من يمنعه مطلقا أو ان كانت الهمزة للنقل لأن هزتهما كذلك وهذا المكان أقفر من غيره وهو شاذ على الاول فقط لأن هزته ليست للنقل (قوله مبني للمفعول) فيه التفصيل المار بين خوف اللبس فيمتنع وأمنه بان كان مجهولا لازوما فيجوز كأنه أنت أزهي من ديك وأعني بحاجتك وكذا مع القرينة كهو أشغل من ذات النحجين أي أي أكثر مشغولية وليس ههنا من المجهول لزوما خلافا لابن الناطم بدليل شغلنا أموالنا (قوله حلك الغراب) بفتح المهملة واللام هو السواد الشديد وكذا حلك الغراب بالنون بدلها وهو منقاره يقال أسود حالك وحالك أي شديد السواد اه صحاح (قوله ومابه الخ) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل للضرورة كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرفي اختيارا لأن علة المنع وهي التباس الجملة بالاسمية لا تأتي فيه أفاده الصبان وقوله لما منع متعلق بوصل والحرفان بعده بوصل آخر البيت الواقع خبرا عن ما (قوله يتوصل الخ) لكن أشده ونحوه في

التعجب

وأشار هنا إلى أنه يتوصل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط

بما يتوصل به في التعجب فكما تقول ما أشد استخراجه تقول هو أشد استخراجا من زيد وكما تقول ما أشد حمرته تقول هو أشد حمرته من زيد لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد أشد مفعولا وههنا ينتصب تمييزا (ص)

وأفعال التفضيل صلة أبدا * تقديرها أو لفظا بمن أن جردا (ش) لا يخلو أفعال التفضيل عن أحسن ثلاثة أحوال الاول ان يكون مجردا الثاني أن يكون مضافا الثالث أن يكون بالالف واللام فان كان مجردا

فلا بد ان تتصل به من لفظاً أو تقدير اجارة للفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومررت برجل أفضل من عمرو وقد تحذف من ومجروها للدلالة عليهما كقوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفراً أي وأعز نفراً منك وفهم من كلامه ان أفعل التفضيل اذا كان بأل أو مضافاً لا تصحبه من فلا تقول زيداً أفضل من عمرو ولا زيداً أفضل الناس من عمرو وأكثر ما يكون ذلك اذا كان أفعل التفضيل خبراً كآية الكريمة ونحو هاهو كثير في القرآن وقد تحذف منه وهو غير خبر كقوله (٤٧) دنوت وقد خلتناك كالبدن أجيلاً *

فأجل فؤادي في هوائك مضللاً
فأجل أفعل التفضيل وهو منصوب على الحال من التاء في دنوت وحذفت منه من والتقدير دنوت أجل من البدن وقد خلتناك

كالبدن ويلزم أفعل التفضيل المجرد الافراد والتذكير وكذلك المضاف الى نكرة والى هذا أشار بقوله (ص)

وان لم تذكر يصف
أوجداً

ألزم تذكيراً وأن يوحداً
(ش) فتقول زيداً أفضل من عمرو وأفضل رجل وهذا أفضل من عمرو وأفضل امرأة والزيدان

أفضل من عمرو وأفضل رجلين والهندان أفضل من عمرو وأفضل امرأتين والزيدون أفضل من عمرو وأفضل رجال والهندات أفضل من عمرو وأفضل نساء فيكون أفعل في هاتين الحالتين مذكراً مفرداً ولا يؤن ولا يثنى ولا يجمع (ص)

التعجب فعل وهما اسم ويستثنى المجهول والمنفى فلا يتوصل اليهما هنا بذلك لان مصدرهما يجب كونه مؤنلاً كما صر فيكون معرفة بالمسند اليه فلا يصح نصبه تمييزاً لاشد بخلاف التعجب كذا قيل وفي ذكر المنفى نظر لما صر من صحة الاتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكذا هنا نحو هاهو أكثر عدم قياماً بالمجهول بلا قرينة فصدره الصريح ملتبس بالاعوام فتأمل (قوله فلا بد ان تتصل به من) ولا يفصل بينهما الا بعمل أو فعل نحو النبي أولى بالؤمنين من أنفسهم أو باو وما اتصل بها كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خير

والموهبة نكرة يستغنى فيها الماء ليرد وكذا بالنداء كما صرح به الدماميني لا يغير ذلك قال المبرد ومن هذه لا ابتداء الغاية في الارتفاع في الخير أو الانحطاط في الشر وقال المصنف للجواز فغنى زيداً أفضل من عمرو انه جازز عمر في الفضل لا لا ابتداء والاجاز ان يقع بعدها الى لا انتهاء اه وأجيب بان الانتهاء قد لا يخبر به لجهل غايته أو عدم قصده وذلك بلغ في التفضيل اذ المعنى ابتداء زيد في الارتفاع من عمرو الى ما لا نهاية له واذا بنى أفعل عما يتعدى عن جازز تقديرها على من هذه وتأخيرها نحو هاهو أقرب من كل خير من عمرو وأقرب من عمرو ومن كل خير (قوله للدلالة عليهما) أي فيمتنع حذفها بلا دليل (قوله لا تصحبه من) أي التي الكلام فيها وهي الجارة للفضول لانها انما تذكر توصلاً للمعرفة مع المجرد وهو مذكور في المضاف صريحاً وفي المحلى بال حكم لانها عديمة للتقدم ذكر مدخولها لفظاً أو حكماً وذلك يشعر بالمفضول (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أي حذفت من ومجروها من المجرد للقرينة (قوله خبراً) أي ولو منسوخاً (قوله دنوت أجل الخ) إشارة الى أن كالبدر مفعول ثانٍ خلتناك أي ظنناك (قوله ألزم تذكيراً الخ) أي لان المجرد يشبه أفعل التعجب وزنا واشتقاقاً ودلالة على المزية فلزم لفظاً واحداً مثله ومن ثم لحنوا أبا نواس في قوله كان صغرى وكبرى من ففارقها * حصبا در على أرض من الذهب

لان حقه أصغر وأكبر له مجردة وسيأتي الجواب عنه والمضاف لنكرة كالمجرد في التنكير فاعطى حكمه من امتناع مطابقة الموصوف لكتنها تعجب في المضاف اليه كمثل الشارح الآتية وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فتعديده أول فريق وكافر والفريق جمع معنى فطابق الواو من تكونوا واعلم ان أفعل التفضيل لا يضاف الا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال زيد أفضل امرأة لانه بعض ما يضاف اليه (قوله وتوال طبق) أي وتالى المطابق لما قبله لان قرينتها أضعف شبهة بأفعل التعجب (قوله عن ذي معرفة) تعريض برّد قول ابن السراج الآتي (قوله معنى من) أي الحاصل عندها وهو التفضيل لانه ليس معنى لها بل لأفعل وظاهر ان قصد التفضيل وعدمه خاصان بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرد لكن فيه خلاف كما سيأتي (قوله والهندات الفضل) بضم ففتح جمع تكسير لفضلي بضم فسكون والفضليات جمع تصحيح لها (قوله ولا يجوز ان تقترن به من) هذا زائد على كلام المصنف هنا وهو محترز قوله أولاً لان مجرد حقه أن يذكر هناك كافي بنسخ (قوله واست بالاكتر الخ) بناء الخطاب وحصى

وتوال طبق والمعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة هنا اذا نوبت معنى من وان * لم تنو فلو طبق ما به قرن (ش) اذا كان أفعل التفضيل بال لزم مطابقة لما قبله في الافراد والتذكير وغيرهما فتقول زيداً أفضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهذه الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضل أو الفضليات ولا يجوز عدم مطابقة لما قبله فلا تقول الزيدون الافضل ولا الزيدان الافضل ولا هند الافضل ولا الهندان الافضل ولا الهندات الافضل ولا يجوز ان تقترن به من فلا تقول زيداً أفضل من عمرو فاما قوله واست بالاكتر منهم حصى * وانما العزة للكاثر فيخرج على زيادة الالف واللام والاصل ولست بأكثر منهم أو جعل منهم متعلقاً بحذوف مجرد عن الالف واللام لا بما

دخلت عليه الاف واللام والتقدير واست بالا كثيرا كثر منهم وأشار بقوله ولا المعرفة أضيف الى معرفة وقصده التفضيل جاز فيه وجهان أحدهما استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهذا أفضل النساء والهندان أفضل النساء والثاني استعماله كالمقرون بالاف واللام فتجب مطابقة ما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهذا أفضل النساء والهندان فضليا للنساء

(٢٨)

الزيدان أفضل القوم والزيدون

أى عدد اثنين لا كثر والكثير بالمثلاثة الغالب في الكثرة من كثره بالتخفيف غلبه فيها (قوله وقصده التفضيل) أى على المضاف اليه خاصة (قوله أحرص الناس) بفتح الصاد مفعول ثان لتجدهم مفعول أول ولوطا بقله كسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذف نونه للاضافة وبأوه للساكنين وبقيت الكسرة قبلها (قوله وكذلك ج. المالح) الأولى تفسير الجعل بالتمكين كفى البيضاوى فأكثر بجر مجريها مفعوله وفى كل قرية ظرف لغو متعلق به وأما كونها بمعنى صيرنا فأكثر بجر مجريها مفعوله الأول وفى كل قرية الثانى ففيه ركة وتوهين للمعنى والشاهد اضافة أكثر بجر مجريها مع مطابقة موصوفه المقدر أى قوما كأبرار وهذا ما يرد قول ابن السراج ردا واضحا فإن أجاب بأن أكثر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا وجر مجريها مفعول أول لزمه المطابقة فى المجرى من أول والاضافة وهى ممنوعة فإن قال إن أكثر بمنزلة إضافة للمعرفة أى أكثر ما وقع فيها فمنه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وقال الزحشرى انما جمع أحسن لانه قصده زيادة المطلقة وأفرد أحب وأقرب لقصد التفضيل الخاص (قوله الموطون) بصيغة المفعول من وطأه بشدة الطاء المهملة اذ مهملة وسهله والاكتفاء الجوانب أى الذين سهلت أخلاقهم ولانت جوانبهم فلا يتأذى منهم أحد (قوله فان لم يقصد التفضيل) أى على المضاف اليه وحده بأن قصد تفضيل مطابق أى عليه وعلى غير ما لم يقصد تفضيل أصلا بأن أول باسم فاعل أوصفة مشبهة فتجب المطابقة فيها المشبهة بالمعرفة بأل فى التعريف وخلو من لفظ من ومعناها وفى هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف اليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون بعضه كجاء صلى الله عليه وسلم أفضل قرىش أى أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون كيوסף أحسن أخوته أى أحسن الناس من بينهم وأحسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص بأن يراد أحسن منهم لان اضافة الاخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف لئلا يضاف الى ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضيف اليه فلو قيل أحسن الاخوة أو أحسن أبناء يعقوب أى أحسن منهم لجاز فتأمل والمراد بكونه بعضه ان موصوفه داخل فى المضاف اليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الاضافة وان كان خارجا عنه بعدها بحسب الارادة لئلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه (قوله الناقص) هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به لنقصه أرزاق الجند والاشجع بالجيم وهو عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه سمي به لشجته كانت فى وجهه أضيفا الى بنى مروان ليعرف أنهم منهم لا للتفضيل عليهم اذ لا عادل فيهم سواهما (قوله قيل ومن استعمال الخ) فصله بقيل لان ما تقدم فى المضاف الى معرفة ولا خلاف فى جواز عرده عن التفضيل مع وجوب مطابقة حينئذ وأما هذا فى المجرى من أول والاضافة ومن وفيه اختلاف الآتى واذا عرى المجرى عن التفضيل فلا كثر فيه عدم المطابقة حملا على أغلب أحواله وقد يطابق خلوه عن من لفظا ومعنى وعلى هذا يخرج بيت أبى نواس المار وقول العرويين فاصلة صغرى وكبرى خلافا لمن جعله لحننا (قوله أى هين) أى لان جميع الاشياء بالنسبة لقدرته تعالى كالشئ الواحد فلا يكون بعضها أهون من بعض (قوله اذ أشجع القوم) من الجشع وهو شدة الحرص

أو الهندات فضل النساء أو فضليات النساء ولا يتعين الاستعمال الأول خلافا لابن السراج وقد ورد الاستعمالان فى القرآن فن استعماله غير مطابق لقوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن استعماله مطابقا لقوله تعالى وكذلك جعلنا فى كل قرية أكبر مجرميها وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم الى وأقربكم منى منازل يوم القيامة أحسنكم أخلاقا الموطون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون فالذين أجزوا الوجهين قالوا فصيح لمطابقة ولهذا يجب على صاحب الفصحى فى قوله فاخترنا أفصحهم قالوا وكان ينبغي أن يأتى بالفصحى فيقول فصيحان فان لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة كقوله الناقص والاشجع أعدا بنى مروان أى عاد لابنى

مروان وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله هذا اذا نوى

على

معنى من البيت أى جواز الوجهين أعنى المطابقة وعدمها مشروط بما اذا نوى بالاضافة معنى من أى اذا نوى التفضيل وأما اذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبقا ما قرئ به قبل ومن استعمال صيغة أفعل التفضيل لغير التفضيل قوله تعالى وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله تعالى ربكم أعلم بكم أى وهو هين عليه وربكم عالم بكم وقول الشاعر وان مدت الايدى الى الزاد لم كن * بالعجلهم اذ جشع القوم أمجل أى ألم كن

بجملهم وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا * يتادعائهم أعز وأطول أي عزيزة طويلة وهل ينقاس ذلك أولا قال المبرد ينقاس وقال غيره لا ينقاس وهو الصحيح وذكر صاحب الواضح ان النحويين لا يرون ذلك وان أبا عبيدة قال في قوله تعالى وهو أهون عليه انه بمعنى هين وفي بيت الفرزدق وهو الثاني ان المعنى عزيزة طويلة وان النحويين ردوا على أبي عبيدة ذلك وقالوا لا يجيء في ذلك له (ص) وان تكن بتلون مستقهما * فلهما كن أبدا مقسما كمثل من أنت خير ولدي * اخبار التقديم زراوردا (ش) تقدم ان أفعل التفضيل اذا كان مجردا جى بعده من جارة للفضل عليه نحو زيد (٤٩) أفضل من عمرو ومن عمرو هاهنا بمنزلة

المضاف اليه من المضاف فلا يجوز تقديمها عليه كما لا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف الا اذا كان المجزور بها اسم استفهام أو مضافا الى اسم استفهام فانه يجب حينئذ تقديم من ويجزورها نحو من أنت خير ومن أيهم أنت أفضل ومن غلام أيهم أنت أفضل وقد ورد التقديم شذوذا في غير الاستفهام والبس

أشار بقوله
لدي اخبار التقديم زراوردا
من ذلك قوله
فقلت لنا أهلا وسهلا
وزودت
جنى النحل بل مازودت
منه أطيب
التقدير بل مازودت
أطيب منه وقول ذي الرمة
يصف نسوة بالسمن
والكسل
ولا عيب فيها غبيران
سريها
قطوف وان لاشئ منهن
أ كسل

على الا كل (قوله بجملهم) أي فالنفي أصل الجملة لاز ياتها فقط بقرينة مدح نفسه وأما أمجد الثاني فلا مانع من كونه على يابه كما يشير له اقتضاه على الاول لكن فيه ان الاول مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من محل الخلاف فتأمل (قوله ان الذي سمك) يستعمل متعديا بمعنى رفع كاهنا بمصدره سمكا كضربا ولا زما معنى ارتفع ومصدره سموكا كعمودا وأراد بالبيت الكعبة والدعائم جمع دعامة بالسكس وهي الاسطوانة أي العمود (قوله عزيزة طويلة) لم يحمل على معنى أعز من بيوتكم لان قصده في المشاركة بالاصالة مع ان النزاع ليس في ذلك يس (قوله وهل ينقاس ذلك) أي عز و المجرد عن التفضيل وحاصله ثلاثة أقوال أشار الى ثالثها بقوله لا يرون ذلك أي يتمتع قياسا وسما قال في شرح التسهيل والاصح قصره على السماع والاكثر فيما سمع منه عدم المطابقة (قوله لاجبة في ذلك) أي لتأويله فاهون وأرد على ما يعرفه المخاطبون من أن الاعادة أهون من البدء مع قياسهم الغائب على الشاهد وأما أعلم بكم فتفضيل على من يعلم بعض الوجوه من الناس وان كان لا يشارك له تعالى في علمه وأما أمجد وأعز وأطول فلا مانع من حملها على التفضيل خصوصا اذا أريد بالبيت بيت الشرف والمجد كما قاله السعد (قوله يجب تقديم من ويجزورها) أي على أفعل فقط لا على جملة الكلام كما فعل المصنف وجاراه عليه الشارح لان صدارة الاستفهام انما هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقا ولا يلزم على تمثيله الفصل بين العامل وهو خير والمعمول وهو من واجبي لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح أنت من خير لكان حسنا وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة (قوله أهلا وسهلا) منصوبان بمجذوف أي أتيتم أهلا ووجدتم مكانا سهلا وقوله جنى النحل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبني على ان منه متعلق بأطيب لا بزودت (قوله غير ان الخ) من تأكيده المدح بما يشبهه الدم والقطوف بفتح القاف آخره فاء المتقارب الخطا (قوله طعينة) هي في الاصل الطودج فيه امرأة أولا ثم سميت به المرأة مادامت فيه قيل وقد يطلق عليها مطلقا وأملح أي أحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد به ما قبل المستتر في شمل الضمير المنفصل وعبارة الشذو ورو يعمل أفعل في تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا في مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا في فاعل مفعول به الا في مسألة الكحل (قوله عاقب فعلا) فيه قاب أي عاقبه فعل أي صح أن يعقبه ويقع في مكانه فعل (قوله الا في لغة ضعيفة) أي فتحمل أفضل نعتا لرجل مجزور بالفتحة وأبوه فاعله وأكثر العرب يرفعونه خبرا مقدماعن أبوه والجملة نعت لرجل (قوله بعدنفي) أي ليتوجه الى قيده وهو الزيادة فيز يلهوا ويبقى مع النفي بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى اقتفت زيادة حسن الكحل في عين أي رجل على حسنه في عز زيد فيبقى أصل الحسن وذلك صادق بنسبائه حسن زيد ونقصه عنه ومقام المدح يعين الثاني فاذا رضع الفعل المثبت مكانه بان قيل حسن

(٧ - (خضري) - ثاني) التقديم وأن لاشئ أكسل منهن وقوله اذا سارت أسماء يوما طعينة * فاسماء من تلك الطعينة أملح التقديم فاسماء أملح من تلك الطعينة (ص) ورفعه الظاهر زراومتي * عاقب فعلا فكثيرا ثبتا كان ترى في الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق (ش) لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بعينه موقعه أولا فان لم يصلح لوقوع فعل بعينه لم يرفع ظاهرا وانما يرفع ضميرا مستترا نحو زيد أفضل من عمرو وفي أفضل ضمير مستتر عائدا على زيد فلا تقول سررت برجل أفضل منه أبوه فترفع أبوه بأفضل الا في لغة ضعيفة حكاه سيبويه فان صلح لوقوع فعل بعينه موقعه صح أن يرفع ظاهرا قياسا مطردا وذلك في كل موضع وقع فيه أفعل بعدنفي

الكحل في عين رجل كحسنة في عين زيد أفاد المساواة الصادق بها أفعل ثم توجه النفي الى ذلك الفعل فتنفى
المساواة كالزيادة ويثبت النقص المراد كالاول فكون أفعل مع النفي كالفعل المثبت انما هو في الجملة والا
فلا بد من توجه النفي الى ذلك الفعل ليفيد الما في المراد فتأمل (قوله أو شبهه) هو النهي كالا يكون أحد
أحب اليه الخير منه اليك والاستفهام الانكارى كهل أحد أحق به الحمد منه بمحسن لا عين قال في شرح
التسهيل ولم يرد بهذين صماع لكن لا بأس باستعماله بعدهما (قوله أجنبي) أي لم يتصل بضمير الموصوف
ليخرج ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وان خرج أيضا بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لاختلاف
المفضلين فيه بالذات لكن لا يفترض بالتأخر على المتقدم (قوله باعتبارين) أي باعتبار محلين كعين
زيد والعين الاخرى فالمفضل والمفضل عليه شيء واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر
وهذا القيد يغني عما قبله لان غير الاجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وانما اعتبر بذلك ليضعف أفعل
بخروجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضلين بالذات فيقوى النفي على اخراجه أيضا الى معنى الفعل حتى
يعمل عمله بخلاف ما اذا جرى على أصله كما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فلا يقوى النفي على ذلك لقوة أفعل
حينئذ وبقي قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو كون أفعل صفة لا اسم بنفسه ليعتمد عليه ويقوى على
رفع الظاهر ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه ولذا لا ينصب المفعول به (قوله ما رأيت الخ) ان
جعلت بصرية فاحسن صفة رجلا أو علمية فهو مفعولها الثاني والكحل فاعل أحسن وفي عينه حال منه
أو ظرف لغو متعلق بأحسن كقوله منه وفي عين زيد حال من الهاء في منه والأصل في هذا المرفوع الظاهر
أن يقع بين ضميرين أو لهما للموصوف وثانيهما المجرور بمن للمرفوع نفسه كهذا المثال وقد يحذف الثاني
فتدخل من على الاسم الظاهر المفضل عليه أو على محله أو على ذي المحل كما رأيت رجلا أحسن في عينه
الكحل من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فتعطف مضافا أو اثنين وقد تدخل من على ملابس
ذلك الظاهر بغير المحلية نحو ما أحسن به الجليل من زيد فأصله من الجليل في زيد فأضيف الجليل لزيد
للاستتله ثم حذف ودخلت من على ملابس وهو زيد ومثله مثال المتن اذا أصله ان ترى رفيقا أولى به الفضل
من الفضل في الصديق فالصديق ملابس الفضل ويصح كونه محله فعل به ما ذكر وليس الاصل من ولاية
الفضل الصديق ومن حسن الجليل زيد كما قيل لان المناضلة انما هي بين الفضل ونفسه باعتبارين لا بينه
وبين ولايته أو حسنه وقد لا يؤتى بشيء بعد المرفوع كما رأيت كعين زيد أحسن فيهما الكحل فالحصل ان
الضميرين قد يندكران معا وقد يحذفان معا وقد يندكر أحدهما دون الآخر (قوله مامن أيام الخ) من
زائدة وأيام اسم ما لحزبه وأحب خبرها أو هما مبتدأ وخبر والى الله متعلق بأحب رفيقا حال من الصوم
وهو مرفوع نائب فاعل أحب لانه بمعنى محبوب من حب الثلاثي ففيه شدوذ لمنااته من المجهول الاعند
من جوزه مع أمن اللبس وفي عشر حال من الهاء في منه وفي رواية أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر
فهو كمثل الناظم (قوله مرت الخ) جملة ولا يرى حاله واديا مفعول أول لارى وكوادي مفعول الثاني
ان جعلت علمية والافهو حال من واديا مقدم عليه وأقل به بالنصب صفة واديا وركب فاعل أقل وفيه الشاهد
رجلة أتوه صفة ركب وتنمية بمنزلة فوقية فهمزة مكسورة فتحتية مشددة أي كذا وهو تمييز لأقل فيما يظهر
لاصفة لمصدر محذوف ولا حال كما قيل لان المعنى لا يظهر عليهما أي ولا يرى واديا أقل به ركب أتوه من جهة
المكث منه أي من الركب في وادي السباع أي لم أر ركباً يقل مكثه في واد كقلته في وادي السباع وأخوف
عطف على أقل وفاعله ضمير الركب وما مصدرية والاستثناء مفرغ أي في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى
فتأمل والله أعلم

أو شبهه وكان مرفوعه
أجنبياً مفضلاً على نفسه
باعتبارين نحو ما رأيت
رجلاً أحسن في عينه
الكحل منه في عين زيد
فال كحل مرفوع بأحسن
اصحّة وقوع فعل بمعنى
موقعه نحو ما رأيت رجلاً
يحسن في عينه الكحل
كزيد ومنه قوله صلى الله
عليه وسلم مامن أيام أحب
الى الله فيها الصوم منه في
عشر ذي الحجة وقول
الشاعر أنشد سيبويه
مررت على وادي السباع
ولا أرى
كوادي السباع حين يظلم
واديا
أقل به ركب أتوه تنية
وأخوف الا ما روى الله
ساريا
فركب مرفوع بأقل فقول
المصنف ورفعه الظاهر نزول
إشارة الى الحالة الأولى
وقوله رمى عاقب فعلاً
إشارة الى الحالة الثانية
(ص)

﴿ الذعت ﴾

﴿ الذعت ﴾

فبدله في اعرابه مطلقا
فيدخل في قولك الاسم
المشارك لما قبله في اعرابه
سائر التوابع وخبر المبتدأ
نحو زيدا فقام وحال المنصوب
نحو ضربت زيدا مجردا
ويخرج بقولك مطلقا
الخبر وحال المنصوب فانهما
لا يشاركان ما قبلهما في
اعرابه مطلقا بل في بعض
أحواله بخلاف التابع فانه
يشارك ما قبله في سائر
أحواله من الاعراب نحو
صررت يزيد الكريم
ورأيت زيدا الكريم وجاء
زيد الكريم والتابع على
خمس أنواع النعت
والتوكيد وعطف البيان
وعطف النسق والبديل

(ص)

النعت تابع متم ماسبق *

بوسمه أو رسمه ما به اعتاق

(ش) عرف النعت بأنه

التابع المكمل متبوعه

ببيان صفة من صفاته نحو

صررت برجل كريم أو من

صفات ما يتعلق به وهو

سببيه نحو صررت برجل

كريم أبوه فقوله التابع

يشمل التوابع كلها وقوله

المكمل الى آخره يخرج

للماعد النعت من التوابع

والنعت يكون للتخصيص

نحو صررت بزيد الخياط

والمدح نحو صررت بزيدا

يراد فيه الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما للبصريين (قوله الاسماء) خصها
بالذكر لانها الاصل ويتصور فيها جميع التوابع فلا يرد أن التوكيد اللفظي والبدل والنسق قد تتبع غير الاسم
وفي قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصرح به في النعت قوله الآتي متم
ماسبق وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة اذا كانت للمتعدد تقدم بعضه كقوله

ولست مقرا للرجال ظلامه * أي ذاك عماسى الاكرمان وخاليا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط ثلثي * واعلم انه يمنع فصل التابع من متبوعه باجنبي محض
عن كل منهما كررت برجل على فرض عاقل أبيض بخلاف ما ليس كذلك كعمول التابع نحو حشر علينا
يسيرا والمتبوع كيجبني ضربك زيدا الشديد وكعامل المتبوع نحو زيدا ضربت القائم ومنه أغير الله أخذ
وليأفاطر السموات ومعمول عامله نحو سبوحان الله عما يصفون عالم الغيب ومنه ولا يحزن ويرضين بما
آتينهن كلهن ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والقسم نحو زيدا والله العاقل وجوابه نحو بلى ربى
لنا تيمنكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه تقسم لوتعلمون عظيم والاستثناء نحو قوم الليل الا قليلا نصفه وغير
ذلك مما نقله الصبان عن الهمع (قوله في اعرابه) قيل أى وجود او عدم ما يدخل نحو قام قام ولا لا عمل ليس
معر بالكن هذا خارج بقوله الاسم فلا يصح ادخاله هنا وقد مر الاعتناء عن التقييد به والمراد الاعراب
وما يشبهه من حركة عارضة ليدخل نحو يازيدا الفاضل بالضم مما أتبع فيه المنادى على لفظه فانه مشارك
في شبه الاعراب وكذلك نفس الاعراب لكنه محلى في زيد ومقدر في الفاضل لان ضمته مجرد اتباع لفظا
زيد لا بناء ولا اعراب لعدم مقتضيهما فتدبر (قوله مطلقا) أى الحاصل في ذلك التركيب والمتجدد في
غيره وزاد ابن الناطم وغيره قيد غير خبر ليخرج نحو حامض من قولك الرمان حاوا حامض فانه مشارك في
الاعراب الحاصل والمتجدد بالغسخ وليس تابعا (قوله على خمسة أنواع) والعامل فيها عند الجمهور وهو
العامل في متبوعها الا البديل فعامله مقدر بخلاف البديل وقيل العامل في الجميع مقدر وقيل العامل في النعت
والبيان والتوكيد التبعية وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره
واذا اجتمعت التوابع فاعمل بترتيب قوله

قدم النعت فالبيان فاكد * ثم أبدل واختم بعطف الحروف

(قوله بوسمه) الهاء فيه وفي به عائدة لما سبق وهو المتبوع والباء سببية والوسم ما اسم بمعنى العلامة ففيه
حذف مضاف أى متم متبوعه بسبب بيان علامته أى صفته وعلى هذا محل الشارح أو مصدر بمعنى التعليم بها
من رسمته بالسمة وسما علمته بالعلامة أى متم متبوعه بسبب تعليمه أى دلالاته على معنى فيه ان كان نعنا
حقيقية وفيما يتعلق به ان كان سببيا (قوله المكمل متبوعه الخ) أى أصل وضعه التكميل ببيان الصفة
للايضاح بها والتخصيص وأما كونه للمدح ونحوه فجواز كفاي الصبان أو المراد بالمكمل المقيد ما يطلبه
المنعوت بحسب المقام من تخصيص أو مدح مثلا فيشمل جميع أقسامه وهذا أقرب لصنيع الشارح فتدبر
(قوله لماعد النعت) أى لانه ليس شئ من التوابع يدل على صفة المتبوع أو صفة ما يتعلق به سوى النعت
ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليسدل على الذات والمعنى القائم بما يخرج البديل والنسق بالمكمل لانه لا يقصد
بهما وضع التكميل بايضاح ولا تخصيص ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لانهما وان كلاهما لا يضاح
ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل يكون لفظهما أصرح من الاول اذ هما عين متبوعهما وكذا البديل اذا
عرض له الايضاح والنسق اذا كان للتفسير (قوله للتخصيص) أراد به ما يرفع الاشتراك اللفظي في المعارف
وهو المسمى بالايضاح كشماله وتقليل الاشتراك المعنوي في التكررات وهو المشهور باسم التخصيص كجاء

الكريم ومنه قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم ولانم نحو صررت بزيد الفاسق ومنه قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ولانم نحو
صررت بزيد المسكين ولانم نحو أمش الدابر لا يعود وقوله تعالى فاذا نفخ في الصور

نفخة واحدة (ص) وليعط في التعريف والتذكير * لما تلاكها صر بقوم كرها (ش) النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في اعرابه وتعريفه
أو تنكيره نحو صررت بزيد الكريه فلا تذهب المعرفة بالنكرة فلا تقول صررت بزيد كريمة ولا نعت النكرة بالمعرفة
فلا تقول صررت بزيد الكريه (ص) وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفاعل فاقف ما قفوا (ش) تقدم أن النعت لا يذهب من
مطابقته للمنوع في الاعراب والتعريف والتذكير وأما مطابقته للمنوع في التوحيد وغيره وهو التثنية والجمع والتذكير وغيره وهو التأنيث
فحكمه فيها حكم الفعل فإن رفع ضمير المستتر مطابق للمنوع مطلقا نحو زيد رجل حسن والزيدان رجلان حسنان والزيدون رجال حسنون
وهذا امرأة حسنة والهند امرأة حسنة والهندات نساء حسنات فيطابق في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كما يطابق
الفعل لوجبت مكان النعت بفعل (٥٢) فقلت رجل حسن ورجلان حسنا ورجال حسنا وامرأة حسنة وامرأتان حسنتا ونساء

حسن وان رفع ظاهرا
كان بالنسبة الى التذكير
والتأنيث على حسب ذلك
الظاهر وأما في التثنية
والجمع فيكون مفردا
فيجري مجرى الفعل اذا
رفع ظاهرا فتقول صررت
برجل حسنة أمه كما تقول
حسنيت أمه وبامرأتين
حسن أبواهما ورجال
حسن أبواهم كما تقول
حسن أبواهما وحسن
أبواهم فالخاصل ان النعت
اذا رفع ضمير مطابق للمنوع
في أربعة من عشرة واحد
من ألقاب الاعراب وهي
الرفع والنصب والجر
وواحد من التعريف
والتذكير وواحد من
التذكير والتأنيث وواحد
من الافراد والتثنية والجمع
واذا رفع ظاهرا طابقه في
اثنين من خمسة واحد من

رجل تاجر (قوله نفخة واحدة) لاشك ان واحدة للتأنيث لان المرة مستفادة من تحويل المصدر
الاصلي وهو نفخ الى فعلة وليس هذا كرجعة وبغمة مما بني على التاء حتى يكون قوله واحدة تأسيسا لا تأكيداً
كقيل فتأمل (قوله في التعريف والتذكير) في معنى من البيانية لما الاولى لا الثانية لانها واقعة على
المنعوت والواو بمعنى أولان الثابت للمنوع أو أحدهما وقوله تلاصقاً وصفة للتثنية جرت على غير ما هي له ولم
يبرز لان اللبس على مذهب الكوفيين ونائب فاعل يعط ضمير النعت وما الاولى منفوعة الثانية أي وليعط
النعت مائت للمنوع الذي تلاه هو من التعريف أو التذكير (قوله مجرى الفعل اذا رفع ظاهرا) أي
في وجوب تأنيثه بالتاء التأنيث صر فوعه وتجريده من علامة التثنية والجمع على الالفه الفصحى سواء كان
منعوت مفرداً مؤنثاً أم لا نعم يجوز على هذه الالفه تكسير الوصف اذا كان صر فوعه جمعاً كمررت برجل كرام
أبواؤه هو الافصح لانه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يجز جراه ومقتضى كونه كالفعل جواز
تثنيته وجمعه تصحيحاً على لغة كلوني البراغيث كالفعل فيقال صررت برجل كريمين أبواؤه وحسنيين
غلماناً وهو كذلك ومقتضاه أيضاً جواز برجل قائم اليوم أمه بلا تأنيث للفصل وبامرأة حسن نفعتها
لجوازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله طابق المنوع في أربعة الخ) أي ما لم يمنع مانع ككون
الوصف يستوي فيه المفرد وغيره كصبور وجرح وكونه فعل تفضيل مجزاً أو مضافاً للنكرة فإنه يلزم التذكير
والافراد (قوله وذرب) بالذال المجهمة هو الحاد للسان مطلقاً أو في الشر فقط أو الحاد من كل شيء أو
بالمهمل الخبير بالاشياء المعتاد لها (قوله الاشتقاق الخ) أي عند الاكثرين وذهب جمع محققون كابن
الحاجب الى انه لا يشترط في النعت كونه مشتقاً بل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على
الرجولية دما ميني وعلى هذا فيجوز في اسم الجنس المحلى بأل بهد اسم الإشارة كونه نعتاً ككونه بدلاً
أو بياناً نحو هذا الرجل قائم أم على الاول فلا يجوز كونه نعتاً الاشتقاق كهذا القائم رجل (قوله وهو اسم
الفاعل الخ) أفاد بالخصر أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا المعنى اذ لا تدل على
صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آله وهو اصطلاح النحاة اما تفسير الصرفيين له بما أخذ من المصدر
للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها ودخل في اسم الفاعل ما بعناه من أمثلة المبالغة وفي اسم
المفعول ما بعناه من نحو قتل وصبور (قوله كاسماء الإشارة) أي غير المسكنية اما هي فظرف يتعلق
بمحذوف هو الوصف كمررت برجل هناك أي كأن (قوله ذو) أي وفروعها (قوله والموصولة)

ألقاب الاعراب وواحد من التعريف والتذكير وأما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع
فحكمه فيها حكم الفعل اذا رفع ظاهراً فأن أسند الى مؤنث أنث وان كان المنوع مذكراً وان كان المنوع مؤنثاً
وان أسند الى مفرد أو مثنى أو مجموع أفرد وان كان المنوع بخلاف ذلك (ص) وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه كذا وذو والمنسوب
(ش) لا ينعى الاشتقاق لفظاً وتأويلاً والمراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل والمؤنث بالمشتق كاسماء الإشارة نحو صررت بزيد هذا أي المشار اليه وكذا ذو بمعنى صاحب والموصولة
نحو صررت برجل ذي مال أي صاحب مال وبزيد ذوقام أي القائم والمنسوب نحو صررت برجل قرشي أي منسوب الى قریش (ص)
ونعتوا بجملة منكرة * فاعطيت ما أعطيت خبراً

(ش) تقع الجلة نعمتا كما تقع خبرا وحالا وهي مؤولة بالنكرة ولذلك لا ينعت بها إلا النكرة نحو مرت برجل قام أبوه أو أبوه قائم ولا ينعت بها المعرفة فلا تقول مرت برجل قام أبوه أو أبوه قائم وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرفة بالالف واللام الجنسية بالجلة وجعل منه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقال الشاعر ولقد أمر على اللثيم يسنى * فضيت ثمت قلت لا يعنيني فنسلخ صفة الليل ويسنى صفة اللثيم ولا يتعين ذلك لجواز كون نسلخ ويسنى حالين وأشار بقوله فاعطيت ما أعطيته خبرا * إلى أنه لا بد للجلة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف وقد تحذف للدلالة عليه كقوله وما أدري أغبرهم نساء * وطول الدهر أم مال أصابوا التقدير أم مال أصابوه حذف أطاء كقوله عز وجل واتقوا بما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه حذف فيه وفي كيفية حذفه قولان أحدهما أنه حذف بجملته دفعة واحدة والثاني أنه حذف على التدرج فحذفت في أولها فصل الضمير بالفعل (٥٣) فصارت تجزي ثم حذف هذا الضمير

المتصل فصارت تجزي (ص)

(و) يمنع هنا إيقاع ذات

الطلب وان أنت فاقول

أضمر نصب (ش)

لا تقع الجلة الطلبية صفة

فلا تقول مرت برجل

أضربه وتقع خبرا خلافا

لأن الإنشائي فتقول

زيد أضرب به ولما كان قوله

فأعطيت ما أعطيته خبرا

يؤهم أن ككل جلة

وقعت خبرا يجوز أن

تقع صفة قال * وامنع هنا

إيقاع ذات الطلب * أي

امنع وقوع الجلة الطلبية

في باب النعت وإن كان

لا يمنع في باب الخبر ثم قال

فإن جاء مظهره أنه نعت فيه

بالجلة الطلبية فيخرج

على إضمار القول ويكون

المضمر صفة والجلة الطلبية

معمول القول المضمر

وذلك كقوله

حتى إذا جن الظلام واختلط

لا يشعها قول المتن وذى بالياء الأعلى لغة أعرابها لأن المبنية تلزمها الواو ومثلها في الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بال وأل نفسها بخلاف من وما وأي (قوله مؤولة بالنكرة) أي لا نكرة حقيقة وإن جرى على الاستسنة قال الرضي لأن التعريف والتشكيك من خواص الاسم والجلة من حيث هي جلة ليست اسما وإن أوزن به فمضمر جملته قام أبوه وأبوه قائم في تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه زيد في تأويل كأن أبوه زيد (قوله الجنسية) هي لام الحقيقة في ضمن فردمهم ولذا كان مدخولها في معنى النكرة وتسميها البيانيون لام العهد الذهني العهد الحقيقة في الذهن (قوله وآية لهم الليل) أي حقيقة في ضمن أي فرد في الليالي لأن السليخ من الأفراد الحقيقة (قوله حالين) أي نظر الصورة التعريف لا يقال الحالية تفيد تقييد السبب بحال المورع أن المراد أنه دأبه وعادته أبدا وإن لم يرد عليه لأنه لا مانع من إرادة التقييد بل قوله فضيت الخ يدل على أنه مر عليه حال السبب وتوافل عنه ولئن سلم فخل الحال لازمة مفيد لذلك (قوله من ضمير يربطها) أي فهي كالخبر في أصل الربط وإن لم يتبين فيه الضمير حينئذ كما صرلأن طلب المبتدأ له أقوى من طلب المنعوت للنعت فكتفي فيه بادئ ربط بخلاف النعت لم يقل ما أعطيته حالا للإشارة إلى أن جلة النعت أشبه بالخبر من الحال ولذا لا تربط بالواو خلافا للزحشري (قوله وما أدري الخ) قبله كتبت إليهم كتباصارا * فلم يرجع إلى لها جواب

وما أدري الخ (قوله وامنع هنا الخ) في قوة الاستثناء من قوله فأعطيت الخ كما أشاره الشارح في البيت الأول شرطان وهذا ثالث وبق وجوب ذكر منعوتها كما سيأتي آخر الباب (قوله لا تقع الخ) أي لأن النعت يعين منعوته ويخصه فلا بد من كونه معلوما للسامع قبل ليحصل به ما ذكره والانشائية ليست كذلك لأنه لا خارج لمدلولها إذ لا يحصل إلا بالتلفظ بها والمالم يكن الخبر معروفا للمبتدأ ولا خصصه جاز كونه انشائية (قوله جازا بنق) أي بلين مخلوط بالماء كثيرا حتى قل بياضه وأشبه لون الذئب في زرقته (قوله فان قلت الخ) حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشاء خبرا هل يحتاج لإضمار القول أم لا المختار لا وقد صرح بحقيقته في المبتدأ (قوله كثيرا) ومع كثرة مقصور على السماع كوقوعه حالا وإن كان أكثر من النعت وقد يشير إليه قوله ونعتوا وشرط المصدر كونه مفرا من كرا كما في المتن ومنسكرا وصرح بالمؤولة وثلاثيا أو بزيته وإن لا يبدأ بهم زائدة كزارومسير قيل والامتنع النعت به رأسا وفائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس عليها (قوله فالتزموا الخ) أي لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى

* جازا بنق هل رأيت الذئب قط فظاهر هذا أن قوله هل رأيت الذئب قط صفة ملق وهي جلة طلبية ولكن ليس هو على ظاهره بل هل رأيت الذئب قط معمول لقول مضمر وهو صفة ملق والتقدير هل رأيت الذئب قط فان قلت هل يلزم هذا التقدير في الجلة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر فيكون تقدير قولك زيد أضرب به فمضمر فيه خبر به فالجواب أن فيه خلافا فذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك ومنه لا أكثرين علم التزامه (ص) ونعتوا بمصدر كثيرا * فالتزموا الأفراد والتذكيرا (ش) يكثر استعمال المصدر نعتا نحو مرت برجل عدل ويلزم حينئذ الأفراد والتذكير فتقول مرت برجل عدل ورجلين عدل ورجلا عدل وباصرة عادل وباسرائيلين عدل وبساعة عدل والنعت به على خلاف الأصل لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه وهو مؤول أما على وضع عدل موضع عادل أو على حذف مضاف والأصل مرت برجل ذي عدل ثم حذف ذي وأقيم عدل مقامه وأما على المبالغة فيجعل العين نفس المعنى

ولا يجمع فاجزوه على أصله تنبيهاً على أن حقه أن لا ينعى به لوجوده وإنهم توسعوا بخذف المضاف أو قصروا
 للمبالغة (قوله مجازاً) أي من سلامة اطلاق المعنى على محله وهو الذات وأما على الاول فن اطلاق اللزوم
 وهو المصدر على اللزوم وهو المشتق وعلى الثاني مجاز بالخذف وقوله أو ادعاء أي بأن يدعى أن الذات هي
 نفس المعنى لا غيره مبالغة في اتصافها به بلا احتياج الى تأويل أصلاً كما نقل عن ابن هشام (قوله ونعت
 غير واحد) بالرفع مبتدأ خبره جملة اذا اختلف الخ لا نصب بمخدوف يفسره فرقه لان ما بعدفاء الجزاء
 لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه والمراد بغير الواحد ما دل على متعدده مثنى كان أو جمعاً كما مثله الشارح
 أو اسم جمع كقوله

فوافيناهم منا بجمع * كاسد الغاب مردان وشيب

أو اسم جنس جمعي كهندي غنم بيض وسود قيل أو أسماء متعاطفة كجاء يذو عمر والطويل والقصير
 لكن هذا يجوز فيه وضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف (قوله اذا اختلف) أي النعت لفظاً
 ومعنى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب في الارض
 أي السير فيها أو لفظاً فقط كالذهب والمنطق فكل ذلك تفرقة واجب (قوله بالعطف) أي بخصوص
 الواو اجاء ولذا اعترضوا على ابن الحاجب في قوله الادغام أن تأتي بحرفين ساكن فتتحرك قيل الانعت اسم
 الاشارة فلا يفرق بمررت بهذين الطويل والقصير لان نعته لا يكون الا طبقه لفظاً وفي الحقيقة لا استثناء
 لانه لا يجوز نعته بمتخلف حتى يفرق نعم يجوز بعضهم ذلك المثل على البديل لا النعت وما اختص به نعت
 اسم الاشارة كونه محلي بال فلا ينعى بغيره وامتناع قطعه وفصله منه ولو بغيراً جنبي وأما كونه جنساً لا مشتقاً
 فغالبا دما ميسني (قوله كرمين) ولا يجوز كرم وكريم نعم يجوز مررت بانسانين كريم وكريمة
 لاختلافهما تأنيثاً ويجوز كرمين نظراً للتغليب ومحل وجوب الجمع في المتفة اذا علم مانعه والا فيمتنع
 أعطيت زيدا أخاه السكرين لان التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولاً ولا وثانياً بل يفرد
 كل بوصف أو يجمع معان في نعت مقطوع كما اذا اختلف العامل في المنعوتين نص على ذلك الرضي (قوله
 ونعت معمولي الخ) نعت مفعول مقدم لا تبع ووحيدى صفة لمخدوف أي ونعت معمولي عاملين ووحيدى الخ
 ومعنى وعمل بالجر لاضافة ووحيدى اليهما وقوله بغير استثناء أي اتبع مطلقاً سواء كان المعمولان مرفوعين
 فعلمين أو خبرين مبتدئين أو منصوبين أو مخفوضين خلافاً لمن خص الاتباع بالاولين وهذا البيت متعلق بقوله
 لا اذا اختلف حيث أفاد ان نعوت غير الواحد اذا كانت متفقة لفظاً ومعنى لا تفرق بل تجميع في لفظ واحد فكان
 قائلاً قال وهل اذا جعت تكون نعتاً تبعاً أو مقطوعاً فأد أنه لا يجوز الاتباع الا اذا اتحد عاملا المنعوتين معنى
 وعملاً كما مثله الشارح والقطع في ذلك منصوص على جوازه بشرطه فقوله أتبع أي ان أردته وسكت عن نعت
 معمولي عامل واحد وحكمه انه اذا اتحد عمله ونسبته اليهما في المعنى كقيام زيد وعمر والعاقلان جاز الاتباع
 والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب زيد وعمر العاقلان وجب القطع وكذلك ان اختلفت النسبة دون العمل
 كأعطيت زيدا أباه العاقلان كما مر عن الرضي وان اختلف العمل دون النسبة كخاتم زيد وعمر واجب
 القطع عند البصريين وهو الصحيح وجاز هو والاتباع عند غيرهم فليل بقبح بالرفع تغليباً له وقيل بأيهما
 شئت لان كلاهما مخصص ومخصص (قوله متعدي المعنى والعمل) زاد بعضهم شرطاً ثانياً وهو اتفاق المنعوتين
 تعريفاً وتكثيراً لتعذر اتباع المعرفة بالنكرة وبالعكس وثالثاً وهو أن لا يكون أول المنعوتين اسم
 اشارة كجاء هذا وجاء عمر ولا يجوز العاقلان بالاتباع لان نعت اسم الاشارة لا يفصل منه فان أخرجا لعدم
 الفصل لكن مر أن نعته لا يكون الا طبقه في اللفظ فتأمل (قوله فان اختلف معنى العاملين) أي ولو
 بالخبرية والانشائية فلا اتباع في قام زيد وهل قام عمر والعاقلان لاختلافهما خبراً وانشاءً وان اتحد معنهما أما

مجازاً أو ادعاء (ص)
 ونعت غير واحد اذا
 اختلف

فما ظفره لا اذا اختلف
 (ش) اذا نعت غير الواحد
 فاما أن يختلف النعت أو
 يتفق فان اختلف وجب
 التفرق بالعطف فتقول
 مررت بالزبدتين الكريم
 والبخیل ورجال فقيه
 وكاتب وشاعر وان اتفق
 جمعي به مثنى أو مجرماً نحو
 مررت برجلين كريمين
 ورجال كرماء (ص)
 ونعت معمولي ووحيدى

معنى

وعمل أتبع بغير استثناء
 (ش) اذا نعت معمولان
 لعاملين متعدي المعنى
 والعمل أتبع النعت المنعوت
 رفعا ونصبا وجر نحو ذهب
 زيد وانطلق عمر والعاقلان
 وسكنت زيدا وكنت عمرا
 السكرين ومررت بزيد
 وجرت على عمر والخالين
 فان اختلف معنى العاملين
 أو عملهما

وجوب القطع وامتنع الاتباع فتقول جاء زيد وذهب عمر والعاقلين بالنصب على اضمار فعل أى أعنى العاقلين وبالرفع على اضمار مبتدا أى هما العاقلان وتقول انطلق زيد وكنت عمرا الظرفين أى أعنى الظرفين (٥٥) أو الظرفان أى هما الظرفان

ومهرت بزيد وجازت خاله الكاتبين أو الكاتبان (ص)

وان نعوت كثر وقد تلت مفتقر الذ كرهن أتبعته (ش) اذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتضح الابهاجيها وجب اتباعها كلها فتقول مهرت بزيد الفقيه الشاعر الكاتب (ص)

واقطع او اتبع ان يكن معينا

بدونها أو بعضها اقطع معلنا (ش) اذا كان المنعوت متضحا بدونها كلها جاز فيها جميعها الاتباع والقطع وان كان معينا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين الابه الاتباع وجاز فيما يتعين بدونه الاتباع والقطع (ص)

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا

مبتدأ أو ناصب ان يظهر (ش) أى اذا قطع النعت عن المنعوت رفع على اضمار مبتدا أو ناصب على اضمار فعل نحو مهرت بزيد الكريم أو الكاتب (ش) أى هو الكاتب أو أعنى الكريم وقول المصنف ان يظهر معناه انه يجب

نحو هذا أبوك ومن أخوك فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبرا أو انشاء مع كون أحدهما المنعوتين مجعولا فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضى اذا المعالوم لا يخطأ بالمجهول ويجهل ان كشي واحد (قوله) وجب القطع أى بالنسبة لامتناع الاتباع فلا ينافى جواز التفريق وإيلاء كل نعت صاحبه وانما امتنع الاتباع لئلا يعمل عاملان متنافيان في شئ واحد اذا العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولا يمكن أن يحصل العامل مجموعهما لان الشئ الواحد لا يمكن جعله مرفوعا ومنصوبا في آن واحد أما اتحادهما معنى وعملا فيجعلهما كالشئ الواحد وفى ذلك بحث قدمناه فى باب الحال والحاصل ان نعوت غير الواحد ان اختلف لفظها ومعناها وجب تفريقها اما بالعطف أو بإيلاء كل صاحبه سواء اتحد عامل المنعوتين أو لا وان اتحدت لفظا ومعنى فان اتحد عامل المنعوتين معنى وعملا أو كان العامل واحدا واتحد عمله ونسبته اليهما واتحد المنعوتان تعريفا وتكبرا وجب جمعها مع كونها تابعة أو مقطوعة فان اتفقت شرط من ذلك جاز تفريقها وجاز جمعها مقطوعة دون اتباعها فتأمل (قوله) اذا تكررت النعوت ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافا للزجاج فشرط القطع تعيين المنعوت بدون النعت واحدا أو أكثر واعلم ان النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام وتكون جملته مستأنفة لا محل لها كما قاله الشاطبي (قوله) وجب اتباعها اعترض بان القطع لا يزيد على تركها بالسكينة فكيف منعه مع جواز الترك وأجيب بانها محتاج اليها بمقتضى الغرض والقطع يشعر بالاستغناء فيبينها تناف (قوله) أو اتبع بنقل فتحة الهجزة الى الواو لانه من أنبع الرباعى فهمزته للقطع مفتوحة أما قوله فى البيت الآتى وانصب فبكسر الواو على أصل التخلص من الساكنين لانه من نصب الثلاثى فهمزته للوصل (قوله) أو بعضها اقطع مقتضى حل الشارح ان بعضها بالجر عطف على دونها أى وان يكن معينا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء فى دونها على منذهب المصنف من جواز العطف على الضمير المخفوض بالاعادة الخافض أى وان يكن معينا بدون بعضها وعليهما ففعل اول اقطع محذوف أى اقطع ما سواه على الاول واقطعه وحده على الثانى ويكون المتن مصرحا بمسئلتى الاستغناء عن جميع النعوت وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضها بالنصب مفعول اقطع كما قاله المعرب والتقدير ان يكن معينا بدونها فاقطع جميعها أو اتبع جميعها واقطع بعضها دون بعض فالمسئلة الثانية مسكوت عنها فى النظم معلومة بالمقايضة (قوله) الاتباع والقطع أى بشرط تقديم المتبوع ولا يجوز عكسه على الصحيح ويستثنى من اطلاقه نعت اسم الاشارة والنعت المؤكد نحو اهلين اثنين والمتنزم الذى كره نحو الشعرى العبور فلا يجوز قطعها (تنبيه) محل التفصيل المتقدم اذا كان المنعوت مرفعة أما النكرة فبتعيين اتباع الاول من نعوتها ولا يجوز فى الباقي القطع سواء افتقر الى جمعها أم لا لان القصد من نعتها تخصيصها وقد حصل بالاول فان كان نعتا واحدا فقط امتنع قطعه على المشهور الا فى الشعر (قوله) مضمرا بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب وحذف حال الآخر للدلالة عليه ولا تنازع لان الحال لا تضمر ومبتدأ مفعول مضمر وانصب عطف عليه والالف فى ان يظهر للتثنية كما حل عليه الشارح لان أو التثنية لا يفرد الضمير بعدها (قوله) وهذا صحيح الخ أى ليكون حذفه الملتزم أمانة على قصد الانشاء للمدح ونحوه ولو صرح بذلك لخصي ذلك القصد وتوهم كونه خبرا مستأنفا (قوله) فاما اذا كان لتخصيص مراده به ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفى ذلك بحث طالما توقفت فيه وهو ان شرط القطع تعيين

اضمار الرفع أو الناصب ولا يجوز اظهاره وهذا صحيح اذا كان النعت المدح نحو مهرت بزيد الكريم أو ذم نحو مهرت بعمر والخبيث أو ترحم نحو مهرت بخاله المبكين فاما اذا كان لتخصيص فلا يجب الاضمار نحو مهرت بزيد الخياط والخياط وان شئت أظهرت فتقول هو الخياط أو أعنى الخياط والمراد بالرفع والناصب لفظة هو وأعنى (ص)

عقل

يجوز حذفه وفي النعت يقل

(ش) أي يجوز حذف

المنعوت واقامة النعت

مقامه اذا دل عليه دليل

نحو قوله تعالى أن أعمل

سابغات أي دروعا سابات

وكذلك يحذف النعت اذا

دل عليه دليل لكنه قليل

ومنه قوله تعالى قالوا الآن

جئت بالحق أي البين وقوله

تعالى انه ليس من أهلك

أي الناجين (ص)

(التوكيد)

بالنفس أو بالعين الاسم

أ كذا

مع ضمير مطابق المؤ كذا

واجبهما بأفعل ان تبعها

ماليس واحدا تكن متبعا

(ش) التوكيد قسمان

أحدهما التوكيد اللفظي

وسمائي والثاني التوكيد

المعنوي وهو على ضربين

أحدهما ما يرفع توهم

مضاف الى المؤكدة وهو

المراد بهذين البيتين وله

لفظان النفس والعين

وذلك نحو جاء زيد نفسه

فنفسه توكيد لزيد وهو

يرفع توهم أن يكون التقدير

جاء خبر زيد أو رسوله

وكذلك جاء زيد عينه

ولا بد من اضافة النفس

أو العين الى ضمير مطابق

المؤ كذا نحو جاء زيد نفسه

أو عينه وهذا نفسها أو عينها ثم ان كان المؤ كذا بهما مثنى أو مجموعا جمعتهما

المنعوت بدون النعت كما في فكيف يتأتى في نعت التخصيص مع ان المنعوت يقتدر اليه في تخصيصه وتعيينه به ثم ظهر لي جوابه من التنبيه المتقدم وهو ان نعت التخصيص ليس على اطلاقه بل المراد به خصوص غير الاول من المنعوت المتعددة لنكرة والشرط موجود فيه لتعيين النكرة تعيينا ما بنعتها الاول فيصدق انها متعينة بدون النعت المقطوع مع انه للتخصيص لكونه نعت نكرة وأما التعيين في نعت التوضيح في المعارف فظاهر واعلم ان النعت المقطوع الى النصب لا يقدر باعني الا في نعت التخصيص أما في نعت المدح ونحوه فيقدر باذكر أو امدح مثلا كما نقله الساماني عن المحققين والله أعلم (قوله وما من المنعوت الخ) يشمل حذفها ما نحو لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة (قوله واقامة النعت مقامه) أي شرط صاوجه لمباشرة العامل بان لا يكون جملة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلا أو مفعولا أو مجرورا أو مبتدأ إذا الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بهافي غيرهما باطراد الا اذا كان بعض اسم مجرور عن أوفي نحو مناظر عن ومنا أقام وفينا سلم وفينا هلك أي فريق ظعن الخ ومنه قوله

لوقات ما في قومها تيشم * بفضلها في حسب وميسم

أي لو قلت ما في قومها أحد بفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الالف ياء وحذفه في غير ذلك ضرورة كقوله * برى بكفي كان من أرمى البشر * أي بكفي رجل كان الخ (قوله دل عليه دليل) اما بصاحبة ما يدينه نحو أن أعمل سابات بعد وألناله الحديد واما باختصاص الصفة به كررت بكتاب وصاهل أو غير ذلك والله أعلم

(التوكيد)

هو بالواو أكثر من الهمزة وبها جاء التنزيل يقال كدرو كدنا كيدا وتوكيدا أطلق على التابع الآتي من اطلاق المصدر على اسم الفاعل (قوله بالنفس أو بالعين) أي مراد بهما جملة الشيء وحقيقته وان لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فان أريد بالنفس الدم والعين الجارحة كسفت كذا زيد نفسه وفقتات زيد عينه لم يكونا توكيدا فهما في المثال بدل بعض وأولم منع الخلو فتجوز الجمع واذا جمعوا وجب تقديم النفس لانها تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين وقيل يحسن فقط ويجوز جرهما بباء زائدة كجاء زيد بنفسه وعمره بعينه بخلاف باقي لفاظ التوكيد وأما جوازا بأجمعهم فيضم الميم مفردة جمع كفلس وأفلس أي بجمعها تسم فالباء أصلية وليس هو أجمع التوكيد والواجب تجر يده من الضمير كما هو حكمها وحكم اخواتها كذا في المعنى لكن نقل الساماني وغيره فتح الميم (قوله مطابق المؤ كذا) أي افراد أو نداء كيرا أو غيرهما (قوله فافعل) أي جمع ما تنبسا بوزن أفعل أو على أفعال وهذه العبارة أحسن من قوله في التسهيل جمع فلة لان عيننا تجمع في الفلة على أعيان ولا يؤكده على المختار (قوله ماليس واحدا) هو المثنى والجمع وظاهره وجوب جمعهما فيهما لكن نقل الاشموني وغيره جواز غيره في المثنى كجاء الزيدان نفسهما ونفسهما وجمعتهما والمختار أن نفسهما لان المثنى جمع في المعنى وكذا كل مثنى في المعنى أضيف الى ما يتضمنه كقطعت رأس الكبشين ورأس الكبشين والمختار رؤسهما (قوله جائز زيد نفسه) اضافتها للضمير من اضافة العام للخاص لا الشيء الى نفسه لان النفس أعم من زيد (قوله توهم أن يكون الخ) أي فهو رافع لتوهم المجاز بالحذف أو هو رافع لاحتمال المجاز العقلي باسناد المجيء لغير من هو له لتعلقه به كضرب الامير أي جنده وأما توكيد الشمول فيحتمل رفع المجاز المرسل باطلاق الكل على بعضه كما يحتمل رفع العقلي باسنادا لبعض لأكمله ورفع الحذف ويعم القسمين ما يرفع توهم غير الظاهر وأما رفع السهو والغلط فانما يكون باللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد ثم المراد بالرفع في ذلك الابعاد لا الرفع بالكمية كما استظهره ابن هشام بدليل الاتيان بألفاظ متعددة ولو صار نسا بالاول لم يؤكدها ثانيا (قوله جاء خبر زيد) مثله

على مثال أنفعل فتقول جاء زيدان أنفسهم أو أعينهما أو ألهندان أنفسهم أو أعينهما أو أعينهم وألهندات أنفسهم أو أعينهم (ص) وكذا ذكر في الشمول وكلا * كاتنا جميعا بالضمير موصلا (ش) هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي وهو ما يرفع توهم ارادة الشمول والمستعمل لذلك كل وكلا وكاتنا جميع فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها ووقوعه نحو جاء الركب كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم وألهندات كلهن أو جميعهن ولا تقول جاء زيدا كله يؤكد بكلا المثني المذكور نحو جاء زيدان كلاهما وبكنا المثني المؤنث نحو جاء الهندان كاتناهما ولا بد من اضافتها كلها الى ضمير يطابق المؤكد كما مثل (ص) واستعمالوا أيضا ككل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافله (ش) أي استعمال العرب للدلالة على

الشمول ككل عامة مضافا الى ضمير المؤكد نحو جاء القوم عامتهم وقل من عددها من النحويين في ألفاظ التوكيد وقد عددها سيديويه وانما قال مثل النافله لان عددها من ألفاظ التوكيد يشبه النافله أي الزيادة لان أكثر النحويين لم يذكرها (ص)

و بعد كل أو كذا وأباجعا جمعا أجمعين ثم جمعا (ش) أي بجاء بعد كل بأجمع وما بعدها لنقوية قصد الشمول فيؤتى بأجمع بعد كاتنا نحو جاء الركب كله أجمع وبجمعا بعد كلها نحو جاءت القبيلة كلها جمعا وبأجمعين بعد كلهم نحو جاء الرجال كلهم أجمعون وبجمع بعد كلهن نحو جاءت الهندات كلهن جمع (ص) ودون كل قد يجيى بأجمع * جمعا أجمعون ثم جمع (ش) أي قصد ورد استعمال العرب أجمع

جاء القوم أنفسهم فانه يرفع توهم جاء خبر القوم أو رسوهم لا توهم جاء بهضهم لانه ليس للشمول فتدبر (قوله ذا أجزاء) أي ولو بالنسبة لعامله كاشتريت العبد كله ورأيتهم جميعا لصحة اشتريته نصفه ورأيت بعضه بخلاف جاء زيدا كله لان المحيى لا يتعلق بالبعض (قوله ويؤكد بكلا وكاتنا المثني) أي الدال على اثنين ولو بالعطف بشرط اتحاد المسند اليهما لا نحو جاء زيد وذهب همر وكلاهما ولا يشترط حلول المفرد محلهما عند الجمهور خلافا للاخفش والفرافيه يجوز اختصم الزيدان كلاهما وان لم يصح اسناد الاختصاص للواحد لان التوكيد قد يكون للنقوية لا لرفع الاحتمال (قوله ولا بد من اضافتها مالح) أي لفظا كما يفيد قول المصنف بالضمير موصلا فلا يكتفى ببيتها خلافا للزحشري ولا حجة في قوله تعالى خالق لكم ما في الارض جميعا ولا في قراءتنا كلافها على أن المعنى جميعه وكنا لان يعالج من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان لا تأكيد وفرض السكلام فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد وكل في فلك يسبحون (قوله فاعله) أي موازنها حال كونه مأخوذا من عم ولم يقل عمه لما فيها من الجمع بين الساكنين الذي لا يتأتى في الشعر وقوله مثل النافله حال من فاعله (قوله مضافا الى الضمير) أي لفظا ككل ولا يؤكده الا ذوا أجزاء كما يؤخذ من التشبيه (قوله لان أكثر النحويين لم يذكرها) فيسه أن سيديويه ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وأيضا فجميع لم يذكره الجمهور ولم يذبه عليه فلعله أراد مثل النافله في لزوم التاء لها مع المذكور وغيره كاشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة أي زائدة على ما طلبه ابراهيم (قوله بأجمع) وقد يجيء بعد أجمع باكتع ثم بأجمع زاد الكوفيون ثم باتبع وكذا بعد أجمعون وأخواته ولا يجوز تقديم بعضها على بعض وقسمت كل نصفيها على الاحاطة ثم أجمع لصراحتهم في الجمعية على الباقي ثم أكتع لانه من تسكتع الجلاء اذا انقبض واجتمع ثم أبصع لانه من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع ثم أتبع لانه من التبع وهو الشدة وطول العنق ولا يتخلو عن اجتماع فكل واحد بعد أضغف مما قبله في الدلالة على الجمعية وهذه الالفاظ يتنوع اضافتها للضمير لانها معارف اما ببيتها أو بالجمعية الجنسية لمعنى الاحاطة والشمول وعلى هذا فاجمع ونحوه غير مصروف للعامية والوزن وجمع لها وللعديل لانه جمع لجمعا فقه جمع بسكون الميم كحمراء وجر وعلى الاول تبدل العلمية بالوصفية وقال الساماني يشبه العلمية في التعريف بدون معرف لفظي وأما جمعا فلا ألف التانيث الممدودة مطلقا (قوله الذلفاء) بالذال الموحدة والفاء اسم امرأة وتطلق على المرأة الحسناء والشاهد في أجمع حيث أكد به الدهر غير مسبوق بكل وفيه أيضا الفصل بين المؤكد والماز كاتنا بجملة أبي ومثله في التنزيل ويرضين بما آتيتهن كلهن (قوله لا يجوز توكيد المذكورة) أي لان ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظا وغيره فيلزم تحذفها ما تعريفها وتذكيرا وهو ممنوع عندهم

(٨ - (خضري) ثاني)

جمعا غير مسبوقه بكلا نحو جاءت القبيلة جمعا واستعمال أجمعين غير مسبوقه بكلام نحو جاء القوم أجمعون واستعمال جمع غير مسبوقه بكلمة نحو جاء النساء جمع وزعم المصنف أن ذلك قليل ومنه قوله ياليتني كنت صبيا مرسما * نعماني الذلفاء حولاً أكتعا اذا بكيت قبلتني أربعا * اذا ظلت الدهر أبكى أجمعا (ص) وان يفد توكيد من كور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل (ش) ومنه البصريين انه لا يجوز توكيد النسكرة سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهره حول أم غير محدودة كوقت وزمن وحين ومنه السكوفيون واختاره المصنف جواز توكيد النسكرة

المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو صمت شهرًا كاه ومنه قوله **نحملنى الذلفاء حولاً** أكتعا * وقوله قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً (ص) واغن بكلماتي مثنى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا (ش) قد تقدم أن المثنى يؤكّد بالنفس أو العين وبكلا وكانا ومذهب البصريين أنه لا يؤكّد بغير ذلك فلا تقول جاء الجيذان أجمعان ولا جاء القبيضان جعاً وان استغناء بكلا وكلماتهما وأجاز ذلك الكوفيون (ص) وان تؤكّد الضمير المتصل (٥٨) * بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع وأكيدوا بما * سواهما والقيدين يلزم

(ش) لا يجوز تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين إلا بعنّاء كيد به ضمير منفصل فتقول قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ولا تقل قوموا أنفسكم فإذا أكيدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك فتقول قوموا كالكم أو قوموا أنتم كالكم وكذا إذا كان المؤكّد غير ضمير رفع بان كان ضمير نصب أوجر فتقول صرّت بك نفسك أو عينك وصرّت بكم كالكم ورأيتك نفسك أو عينك ورأيتكم كالكم (ص)

ومامن التوكيد لفظي يجي مكرراً كقولك ادرجى ادرجى (ش) هذا هو القسم الثاني من قسمي التوكيد وهو التوكيد اللفظي وهو تكرار اللفظ الأول بعينه نحو ادرجى ادرجى ر قوله فأين إلى أين النجاة ببغاتي أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس وقوله تعالى كلا إذا دكت

(قوله المحدودة) أي الموضوعة لمدة ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حذف النكرة مع شمولية التوكيد كمثل وأجمع وعامة لا المطابقة تعريفات كبرار لم يشترط الرضى والشاطبي سوى حصول الفائدة ومثلاً لهذا أسد نفسه وعندي درهم عينه (قوله حولاً أكتعا) أي حولاً نكرة محدودة بالبدء والنهاية وتأكّد من أنماط الشمول من قولهم حول كتيب أي تام وفيه شاهد أيضاً لأفراد أكتع عن أجمع (قوله قد صرّت) من الصير وهو التصويت والبكرة بسكون الكاف هنا للوزن وفتحها لغة والمراد بكرة البئر أي لم ينقطع الاستقاء من البئر طول اليوم (قوله واغن) أمر من غنى كشرح بمعنى استغنى (قوله في مثنى) أي في تأكيد ما دل على اثنين وان لم يسم في الاصطلاح مثنى كجاء زيد وعمرو كلاهما (قوله عن وزن فعلاء) أي عن ثنية موازن فعلاء من الالفاظ المارة في قوله وبعد كل أكيدوا بجمع الخ وكان الأولى ذكر هذا بعد هالاً لأنه من تعلقاتها أو أشد مناسبة بهامان توكيد النكرة (قوله وأجاز ذلك الكوفيون) أي مع اعترافهم بعدم السماع وقياس مذهبهم جواز في توابع أجمع كما كتبتان وكتبتان (قوله فبعد المنفصل) أي فأكيد بهما بعد المنفصل لثلاث يقع اللبس في نحو ههنا ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينيها لتبادر أنهما فاعل لا توكيد فإذا قيل ذهبت هي نفسها اندفع ذلك وطرد اللبس في غير ذلك وإنما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما في غير التوكيد كملعت ماني نفسك بخلاف باقي الالفاظ (قوله المرفوع المتصل) أي بارزاً كان كما مثله أو مستتراً كنـ قام هو نفسه (قوله بضمير منفصل) الشرط مطابق فاصل ولو غير ضمير نحو قوموا في الدار أنفسكم كالكم كما يقتضيه كلام التسهيل (قوله ومامن التوكيد الخ) ما موصول مبتدأ ولفظي خبر محذوف والجملة صلة ما ومن التوكيد حال من الضمير في لفظي لأنه في تأويل المشتق وجلة يجي خبر ما أي والذي هو لفظي حال كونه من التوكيد يجي مكرراً وحذف صدر الصلة لطولها بالظرف (قوله وهو تكرار اللفظ الأول) أي ما بعينه كما مثله ولا يضر فيه بعض تغيير نحو فهل الكافر بن أمهاتهم كقوله السيوطي أو مرادفه كقوله * أنت بالخبر حقيقي قن * ومنه تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل والمراد تكراره إلى ثلاث فقط لا اتفاق الأدباء على انتفاء أكثر منافي كلام العرب وأما في سورة الرحمن والمرسلات فليس بتأكيد لأنهما لم تعدد على معنى واحد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد التأكيد بما ذكر فيها (قوله دكادكا) منع بعضهم كونه تأكيداً لأن الثاني غير الأول والمراد دكا بعددك وإنما هو حال التأويل بمرادكها كما أول ادخلوا رجلاً رجلاً بقتلار بين وعلمته الحساب بابا بابا بجموعاً أبواباً ومثله صفافاً أي صفوفاً مختلفة والحال في ذلك مجموع السكمتين ولما لم يكن اعراب المجموع من حيث هو مجموع ظهر اعرابه في كل من جزأيه دفعا للتحكم كذا قيل ورده الفارسي بأن ذلك في القيامة مرة واحدة بدليل فدكتا دكة واحدة فيتميعين كون الثاني تأكيداً وكذا صفافاً قلنا ان الملائكة تكون يوم القيامة صفافاً واحدة لا يعلم طولها إلا الله تعالى (قوله كذا الحروف) وكذا الموصولات لا تؤكّد إلا بأداة الصلة (قوله نعم) حرف جواب يصدق الخبر ويعلم المستخبر ويوعده الطالب ومثله في

الارض دكادكا (ص) ولا تعد لفظ ضمير متصل * الامع اللفظ الذي به وصل (ش) أي إذا أراد تكرير لفظ ذلك الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك إلا بشرط اتصال المؤكّد بما اتصل بالمؤكّد نحو صرّت بك بك ورغبت فيه فيه ولا تقول صرّت بك بك (ص) كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب كنعم وكبلى (ش) أي كذلك إذا أراد توكيد الحرف الذي ليس للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكّد ما اتصل بالمؤكّد نحو ان زيدا قائم وفي الدار في الدار زيد ولا يجوز ان زيدا قائم ولا في الدار زيد فان كان الحرف هو ابا كنعم وبلى وجبر وأجل وإي ولا جازعاً دته وحده فيقال لك أقام زيد فتقول نعم نعم أولاً ولم يقم زيد فتقول بلى بلى (ص)

ومضمرة الرفع الذي قد انفصل * أكده كل ضمير اتصل (ش) أي يجوز (٥٩) أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل

ضمير متصل مرفوعا كان
تخوفت أنت أن تمضوا بانحو
أكرهني أنا أو مجرورا ونحو
مرت به هو والله أعلم
(ص)

﴿العطف﴾

العطف اما ذو بيان أو
نسق * والفرض الآن
بيان ماسبق * فندو
البيان تابع شبه الصفة *
حقيقة انقصده منكشفه
(ش) العطف كاذ كر

ضربان أحدهما عطف
النسق وسيأتي والثاني
عطف البيان وهو المقصود
بهذا الباب وعطف البيان
هو التابع الجامد المشبه
للصفة في ايضاح متبوعه
وعدم استغلاله نحو أقسم
بالله أبو حفص عمر فعمر
عطف بيان لانه موضوع
لابي حفص فخرج بقوله
الجامد الصفة لانها مشتقة
أو مؤولة به وخرج بما بعده
ذلك التوكيد وعطف
النسق لانها لا يوضحان
متبوعهما والبدل الجامد
لانه مستقل (ص)
فأولينه من وفاق الاول
ما من وفاق الاول للنعوت
(ش) لما كانت عطف
البيان مشبهة للصفة لزم فيه
موافقة المتبوع كالنعوت
في وفاقه في اعرابه
وتعريفه أو تنكيره

ذلك جبر بفتح الجيم وسكون التحتية مبنيا على كسر الراء راجل بفتح الجيم مبنيا على سكون اللام وای
بكسر الهمزة كافي المغني فشكل ذلك يقرر ما قبله من ايجاب ونفي وأما لافطال الایجاب خاصة فلا يوجب
بهانفي أصلا عكس بل فانها لا يوجب بها الا النفي لتبطله وهو ما مجرد كرم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بل
أومع استفهام حقيقي كبل في جواب أليس زيد قائما أي لم يمتف قياسه أو تو بيخه نحو أم يحسبون أنا
لا نسمع سرهم ونجولهم بل أو تقرر يرى كآية الست بر بكم قالوا بل وكان القياس أن الایجاب بها هذا لانه
اثبات معنى لان همزة التقرر للنفي ونفي النفي ايجاب ولهذا يمتنع ادخال أحد بعده لانه لا يمتنع للنفي لسكنهم راعوا
لفظ النفي وحده فردوه ببلي في الاكثر لتقرر ابطاله المستفاد من الهمزة وتوكيده ويجوز اجابته بنعم نظرا
لمعنى الایجاب بشرط أن من اللبس بان لا يتوهم بقاء النفي وعدم ابطاله كما هو شأن نعم ولهذا نازع جماعة
كالسهمي فيما نقل عن ابن عباس لوقالوا نعم الكفر والعلم صراحته في الكفر اذ يحتمل ان نعم تصديق
للایجاب المستفاد من مجموع الهمزة والنفي أي أثار بكم كما يحتمل انها تصديق للنفي نفسه بقطع النظر عن
الهمزة ولا كفر على الاول نعم هو غير كاف في الاقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل في الاسلام بالاله الا الله
يرفع الاله لاحتماله نفي الوحدة فأداه في المغني والله أعلم

﴿العطف﴾

هو لغة الرجوع أطلق على التابع المخصوص لان المتكلم يرجع الى الاول فأوضحه بالثاني أو شرکه معه في
الحكم (قوله الجامد) قال في التسهيل أو بمنزلة بيان كان صفة فصار علمها بالصفة كالصعق والرحمن الرحيم
(قوله في ايضاح متبوعه) أي ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وقد يكون للماسح في الكشف
ان البيت الحرام عطف بيان للكمة على جهة الماسح لا التوضيح وللتوكيد كما قاله بعضهم في قوله
* يا نصر نصر نصر * لكن اختار المصنف جعل هذان كيد اللفظيا (قوله فخرج بقوله الجامد الصفة)
وتخرج أيضا بقوله شبه الصفة لان شبه الشيء غيره وقوله حقيقة المقصده منكشفه يصلح كونه بيانا للوجه شبه
ان نظرا الى مطلق انكشاف وكونه بيانا للوجه الفرق بينه وبين الصفة ان نظرا لقوله به أي ان عطف البيان
يفارق النعت في أنه يكشف المتبوع بنفسه والنعت يكشفه ببيان معني فيه كما يفارقه في انه جامد لا يؤول
بالمشتق وان أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله اذا ورد جامدا (قوله لا يوضحان) أي الاصل فيهما
ذلك وقد يعرض لهما الايضاح (قوله لانه مستقل) ظاهره ان البدل يخرج بعدم الاستقلال دون ما قبله
وليس كذلك لانه يخرج بقيد الايضاح أيضا فلا حاجة لذكر الاستقلال ولا يرد على اخراجه ان كل عطف
بيان يصح بدلا اما استثنى كاسيأتي لان جواز الامر من منزل على مقصدي الايضاح والاستقلال (قوله
فأولينه) تقرير على قوله شبه الصفة لان المتبادر منه الصفة الحقيقية التي توافق المنعوت في أربعة من
عشرة فاشبهها كذلك وأول بمعنى أعط والهاء مفعوله الاول وقوله أولا من وفاق بيان لمخدوف مضاف
الى ما هو المفعول الثاني وما بعده بيان لما ولا تنكر ارفيه لان التقدير أعط عطف البيان من موافقة أوله وهو
المبين مثل ما تولا له النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وانما قدرنا مثل لان المعطى لعطف البيان ليس هو
عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر (قوله وتعريفه) أي فلا يجوز تخالفهما تعريفهما وتنكيرهما أو ما قول
الزخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فخالف لا جتماعهم ولا يصح تخريجه على مختار الرضى من
جواز تخالفهما في التعريف لتخالفهما افرادا وتذكرا أيضا وهو ممتنع وكذا لا يصح اعتدال المغني عنه بان
مراده أنه بدل وعبر عنه بالبيان لتأخيرهما في كثير من الاحكام انصهم على ان المبدل منه اذا تعدد ولم يف
البدل بالعادة ٢ تعين قطعه فيخرج على البدلية فالاولى جعله مبتدأ حذفت خبره أي مقام ابراهيم منها (قوله)

وتد كبره أو تأنيته وإرادته أو ثنيته أو جعده (ص) ٢ (قوله تعين قطعه) أي ولا يجوز كونه بدل بعض بتقدير الرابطة لانه حينئذ
يكون بدل مفصل من مجمل وهو يجب فيه كون البدل وافيًا بجميع افراد المجمل اه منه

فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين (ش) ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين وذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفين فيقال ومن تكبيرهما قوله تعالى يوقد من شجرة مباركة زيتونة وقوله تعالى ويسقي من ماء صديد فزيتونة عطف بيان لشجرة وصديد عطف بيان لماء (ص) وصالحا بدلانية يرى * في غير نحو يا غلام يعمر أو نحو بشر تابع البكري * (٦٥) وليس أن يبدل بالمرضى (ش) كل ما جاز أن يكون

بدلاً نحو ضربت أبا عبد الله زيداً واستثنى المصنف من ذلك مسألتين يتبع فيهما أن يكون التابع عطف بيان الأولى أن يكون التابع مفرداً معرفة معرفة معرفة والمتبوع منادى نحو يا غلام يعمر فيتمتعين أن يكون يعمر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البديل على نية تكرار العامل فكان يجب بناء يعمر على الضم لأنه لو لفظ بياصمه لكان كذلك الثانية أن يكون التابع خالياً عن ال المتبوع بال وقد أضيف إليه صفة بال نحو أنا الضارب الرجل زيد فيتمتعين كون زيد عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً من الرجل لأن البديل على نية تكرار العامل فيلزم أن يكون التقدير أنا الضارب زيد وهو لا يجوز لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بال لا تضاف إلا إلى ما فيه أل أو ما أضيف إلى ما فيه أل ومثلي أنا الضارب

فقد يكونان) تفرغ على قوله فأوليه لا على شبه الصفة والواجب عطفه بالواو على فأوليه أي إذا ثبت أن له مع متبوعه ما للنعته مع منعوته فقد يكونان الخ وأتى به مع علمه مما قبله رداعلى المخالف (قوله ذهب أكثر النحويين الخ) أي محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة فلا تبين غيرهما ورد بان بعض النكرة أخص من بعض فيبين غيره وكما يجوز ذلك في النعت (قوله صديد) هو الدم المختلط بالقيح والمخالف يجعل ذلك كله بدلاً (قوله وصالحا بدلانية) أي لبدل الشكل دون غيره (قوله يا غلام) منادى مبني ويعمر اضم الميم وقتحه اعلم منقول من مضارع عمر يعمر وهو منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله مسألتين الخ) ضبط ابن هشام ما يمتنع فيه البديل دون البيان بما لا يستغنى عنه التركيب أولاً يصح حوله محل الأول اه والشق الأول لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ومن أفراده ان تفتقر جملة الخبر إلى رابط وهو في التابع كنهذ قام زيداً أخوها فلأعراب أخوها بدلاً لا خلت جملة الخبر عن الرابط لأنه من جملة أخرى تقدير أو كذا جملة الصلة والصفة كجاء الذي أو رجل قام زيداً أخوه والحال كهذا أخوه وأما الشق الثاني فيدخل فيه مسألة المتن لأن المنع فيهما عدم صحة أحلاله محل الأول كما بينه الشارح ومن أفراده أيضاً كون تابع المنادى اسم إشارة أو محلى بال كياز يده هذا أو الحارث وأن يتبع وصف أي في النداء ووصف اسم الإشارة بالخالي من أل كإياها الرجل زيداً أو الرجل غلام زيداً وجاء هذا الرجل عمرو وان يتبع ما أضيف إليه كإياها وكذا يفرق كجاء كإياها أخو بك زيد وعمرو وذهب كإياها ختيك هند ودعوى فيمتنع البديل في كل ذلك لا امتناع أحلاله محل الأول إذ لا يدخل حرف النداء على المحلى بال ولا ينادى اسم الإشارة بدون أن يوصف ولا توصف أي في النداء ولا اسم الإشارة بالخالي من أل ولا تضاف كإياها وكذا يفرق كإياها من أبوابها ومن أفراده أيضاً أن يضاف أفعال التفضيل إلى عام أتبع بقسميه كزيداً أفضل الناس الرجال والنساء لأن أفضل بعض ما يضاف إليه فيلزم كون زيد بعض النساء والمنع في هذا الصور كصورتى المتن مبني على أن البديل لا بد من صحة حوله محل الأول ومنعه بعضهم لأنه يغتفر في الثواني وقد يجوز وفي أنك أنت زيد يكون أنت بدلاً مع امتناع أن أنت وغير ذلك مما هو كثير (قوله التارك البكري) وصف مضاف لمفعوله وجملة عليه الطير حال من البكري وجملة ترقبه حال من ضمير الطير المستكن في عليه أي أنا ابن الذي ترك البكري بشر حال كون الطير كائنة عليه ترقبه لاجل وقوعها عليه فتعلق وقوعها بخلاف لأنه هو عليه المذكور وخبر الطير جملة ترقبه لئلا يلزم تقديم معمول المعمول للخبر الفعلي على المبتدأ والمصرح بجوازه تقديم معمول نفسه أفاده الصبان والمعنى أنه ترك بشر المذكور مشخناً بالجراح بعالج طلوع الروح فالطير واقفة عليه ترقب موته لنزول تأكل منه لأنها لا تقع عليه مادام حياً والله أعلم

﴿ عطف النسق ﴾

بفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطف بعضه على بعض والمصدر نسق بالسكون قيل وبالفتح أيضاً ويقال نسقت الدر نظمته ونسقت الشيء بالشئ إذا أتبعته إياه والمراد هنا المنسوق إطلاقاً للمصدر على المفعول والمعنى هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض (قوله تال بحرف الخ) أي

معطوف

الرجل زيد قوله أنا ابن التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً إذ لا يصح أن يكون التقدير أنا ابن التارك بشر وأشار بقوله * وليس أن يبدل بالمرضى * إلى أن يجوز كون بشر بدلاً لغير مرضى وقصد بذلك التنبيه على مذهب القراء والفارسي (ص) ﴿ عطف النسق ﴾

تال بحرف متبوع عطف النسق * كإحصاء بودوناء من صدق (ش) عطف النسق هو التابع المتوسط بينهما وبين متبوعه أحد الحروف التي ستذكر * كإحصاء بودوناء من صدق * خرج بقوله المتوسط إلى آخره بقية التوابع (ص)

فالعطف مطلقا بواو ثم فا * حتى أم أو كفيك صدق و وفا (ش) حروف العطف على قسمين أسد هما ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا أي لفظا وحكما وهي الواو نحو جاء زيد وعمرو وثم نحو جاء زيد ثم عمرو والفاء نحو جاء زيد فعمرو وحتى نحو قدم الحاج حتى المشاة وأم نحو أريد عندك أم عمرو وأونحو جاء زيدا وعمرو والثاني ما يشرك لفظا فقط وهو (٦١) المراد بقوله (ص)

وأنته لفظا بحسب بل ولا لكن كلم بيدا هي وليكن طلاء (ش) هذه الثلاثة تشرك الثاني مع الاول في اعرابه لا في حكمه نحو ما قام زيد بل عمرو وجاء زيد لا عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا (ص)

فاعطف بواو لاحقا وسابقا في الحكم أو مصاحبا موافقا (ش) لما ذكر حروف العطف التسعة شرع في ذكر معانيها فالواو المطلق الجمع عند البصريين فإذا قلت جاء زيد وعمرو دل ذلك على اجتماعهما في نسبة الجيء إليهما واحتمل كون عمرو جاء بعد زيدا وجاء قبلا أو جاء مصاحبا وانما يتبين ذلك بالقرينة نحو جاء زيد وعمرو بعده وجاء زيد وعمرو قبله وجاء زيد وعمرو معه فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب ومذهب الكوفيين انها للترتيب ورد بقوله تعالى ان هي الاحياء الدنيا نعمت ونحيا (ص)

واخصص بها عطف الذي لا ينفى

معطوف المنسوق تابع بسبب حرف أو مع حرف ولو تنقيد الان حذف العاطف جائز عند المصنف ولو في غير سرد الاعداد وقوله متبع أي مشرك للثاني بالاول في الحكم مخرج لأي تفسيرية في رأيت فضنفر أي أسدا فان أسدا عطف بيان بالاجلي لا نسق وان كان تابعا بحرف لانه غير مشرك خلافا للكوفيين وليس لنا عطف بيان يتبع بحرف سوى هذا نصريح ودخل في التعريف النعوت المعطوفة فان اعرابها بالعطف ولا تسمى نمونا في الاصطلاح (قوله مطلقا) أي لفظا ومعنى كما يفسره التقييد بعده وهو حال من المبتدأ على رأي سيبويه ومن ضمنه في الخبر على مذهب الاخفش والمصنف من جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي (قوله أم أو) بنقل فتح الهمة لليم (قوله أحدهما ما يشرك الخ) قال الناظم هذا هو الصحيح في أم وأو وان قال الاكثر بعدم تشريكهما في المعنى لان ما بعدهما مشارك لما قبلهما في المعنى المراد منهما من مساواة أو شك مثلا نعم اذا اقتضيا اضرا باشر كاللفظ فقط كبل ولم ينفى عليه هنا لقلته واختلاف لفظي لان نظرا لاكثر الى عدم تشريكهما في معنى العامل اذا القيام مثلا لم يثبت الا لاحد المتعاطفين لاهما معا والثاني نظرا الى معناه المتعاطفين من احتمال كل من المتعاطفين لثبوت القيام ونفيه وصلاحيتهما (قوله بحسب) الفاء زائدة لتزوين اللفظ وحسب مبتدأ مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه والخبر محذوف أو هي خبر محذوف أي حسبك ذلك أو فذلك حسبك أي كافيك عن طلب غيره (قوله طلاء) بفتح المهملة مقصورا هو ولد الفظية أول ما يولد وقيل ولد البقرة الوحشية وقيل ولد ذوات الظلف مطلقا والجمع أطلاء كسبب وأسباب وأما الطلاء بالسكسرة معدودا فالخبر وأما المضموم فمعدوده الدم ومقصوره الاعناق أو أصولها جمع طليئة أو طلاء كما في القاموس (قوله لطلق الجمع) أي الاجتماع في الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أي عن التقييد بجمعية أو غيرها فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين مطلق ماء وماء مطلق فاصطلاح للفقهاء في خصوص ذلك (قوله ورد الخ) أي لان مراد المشركين بقولهم ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث لانكارهم له واعلم ان استعماله عند عدم القرينة في المعية أرجح وأكثر في سبق ما قبلها أرجح وكثير وفي تأخره مرجوح وقيل (قوله لا ينفى متبوعه) أي لسكون الحكم لا يقوم بالاعتداد كالاختصاص ونحوه وانما اختلفت بذلك الواو وترجح المعية فيها قال في التصريح بذكر المصنف مما اختلفت به ثلاثة أحكام هذا وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقي معموله كما سيأتي آخر الباب ثم أوصلها الى أحد وعشرين وفي بعضها انتقاد كما بينه الصبيان فان حتى تشاركها في الثاني على الصحيح كات كل أبلى حتى آدم والفاء في الثالث كاشتريته بدرهم فصاعدا (تنبيه) زعم الكوفيون ان الواو تقع زائدة فيكون دخولها تكريرا وجها وجملا منه قوله تعالى حتى اذا جاءوها فتمتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وقوله فلما أسماوت له للجبين ونادياه فالاولى فيهما أو الثانية زائدة وما بعد جواب اذا ولما وقيل هما عاطفتان أو للحال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف أي كان كيت وكيت والزائدة ظاهرة في قوله

فما بال من أسعى لاجبر عظمه * حفاظا وينوي من سفاخته كسرى

وقوله ولقد رمتك في المجالس كلها * فاذا وأنت تعين من يبغيه

فان ما بعده اذا انجائية لا يقرن بالواو ووجه ينوي حال من من وهو مضارع مثبت لا يقرن بالواو الا ان يقرر

متبوعه كاصطف هذا وابني (ش) اختلفت الواو من بين حروف العطف بانها بعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه نحو اختصم زيد وعمرو ولو قلت اختصم زيد لم يجوز مثله اصطف هذا وابني وتشارك زيد وعمرو لا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف فلا تقول اختصم زيد فعمرو ولا ثم عمرو (ص)

والفاء للترتيب باتصال *

وتم للترتيب بانفصال
(ش) أى تدل الفاء على
تأخير المعطوف عن
المعطوف عليه متصلاً به
وتم على تأخيره عنه منفصلاً
أى مترامخياً نحو جاء زيد
فعمرو ومنه قوله تعالى الذى
خلق فسوى وجاز يدم
عمرو ومنه قوله تعالى والله
خلقكم من تراب ثم من
نطفة (ص)

واخصص بفاء عطف ما
ليس صلة

على الذى استقر أنه الصلة

(ش) اختصت الفاء بأنها

تعطف ما لا يصلح أن يكون

صلة مخلوّه عن ضمير

الموصول على ما يصلح أن

يكون صلة لاشتماله على

الضمير نحو الذى يطير

فيغضب زيد الباب ولو

قلت ويغضب زيد أو ثم

يغضب زيد لم يحز لان الفاء

تدل على السببية فاستغنى

بها عن الرابط ولو قلت الذى

يطير ويغضب منه زيد

الذباب جاز لانك أتيت

بالضمير الرابط (ص)

بعضاً يحى اعطف على كل ولا

* يكون الاغاية الذى تلا

(ش) يشترط فى المعطوف

بحى أن يكون بعضاً ما قبله

وغاية فى زيادة أو نقص

نحو مات الناس حتى

الانبياء وقدم الحجاج حتى

المشاة (ص)

له مبتدأ أى وهو ضوى أفاده المبنى (قوله باتصال) المراد به التعقيب وهو فى كل شئ بحسبه كتر قج زيد
فولده اذ لم يكن بينهما الامدة الجمل وان طالت ولا يرد على الترتيب قوله تعالى أهلبكنها فجاءها بأشدها
حيث ان الاهاذك به البأس لا قبله لان المعنى أردنا أهلاً كهنا فجاءها وكذا يقال فى حديث ترويضاً ففسل
وجهه الخ ولا يرد على الثانى قوله تعالى أخرج المرعى فجعله غثاءً أولاً قوله فتصبيح الارض مخضرة من حيث
ان جعله غثاءً حوى أى أسود من شدة اليبس لا يعقب استراحه واخضرار الارض لا يعقب انزال الماء لان
التقدير فضت مدة فجعله غثاءً وفتصبيح الارض لا يقال مضى المدة تمامها لا يعقب الاستراح والانزال لانه
يكفى تعقيب أولها وقيل الفاء فيها ثابتة عن ثم وهو من باب تزجج فولده (قوله أى تدل الفاء الخ) والغالب
اذا وليها جلة أوصفت أن تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو فوكره موسى ففضى عليه لا يكون
منها فالثون ومن غير الغالب عدم السببية نحو فراغ الى أهله فجاء بجمل سمين فقر به لقد كنت فى غفلة
من هذا فكشفنا ما قبلت امرأته فى صرة فصكت فالزجرات زجراً فالتاليات ذكر اولاً يرد على كون السببية
تفيد التعقيب نحو ان يسلم فهو يدخل الجنة لان عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب اذ السبب التام للجنة
وحدها هو الاسلام ولستمراره الى الموت بالاموجب لتطهيره بالنار أولاً قاله الدماميني (قوله) وتم على تأخيره
الخ اعترض بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجاً فان خلق بني آدم متأخر عن خلق
زوجته حواء وأجيب بانها عاطفة على محذوف صفة للنفس أى من نفس أنشأها ثم جعل الخ أو ان ثم بمعنى
الواو وزعم الاخفش والكوفون انها زائدة كفى قوله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا فان تاب جواب اذا قبله ورد
بان الجواب محذوف أى حتى اذا ضاقت عليهم الارض الخ كان كبت وكبت ثم تاب الخ (قوله اختصت
الفاء بأنها الخ) اقتصر على ذلك مراعاة للثبات والافتحص بعكسه أيضاً وهو عطف الصلة على ما ليس صلة
كجاء الذى تقوم منه فيغضب هو وكذا تختص بعطف جلة لا تصلح للخبر أو الوصف أو الحال على ما تصلح له
وعكسه كزيد يقوم فيقعدهمرو وصيرت برجل أو بز يد يقوم فيقعدهمرو وعكس ذلك فلو قال وتنفرد
الفاء بقسويغ الا كغثاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبراً وحال لكان أولى وفى
التسهيل تختص أيضاً بعطف مفصل على مجمل متعدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال الخ والترتيب فى مثله
ذكرى لا معنوى لاتحاد معناهما ويمكن أن يجعل من ذلك ترويضاً ففسل وجهه الخ (قوله الذى يطير الخ)
جلة يطير صلة الذى وعندها الضمير المستتر فى يطير وجلة يغضب زيد عطف عليها خلت من العادة عطفها بالفاء
السببية والذباب خبر الذى (قوله بعضاً) أى جزءاً كالكات السمكة حتى رأسها أو فرداً ككربت القوم
حتى زيدا أو نوعاً كامثله وكذا ما هو مثل البعض فى شدة الاتصال كالتعجبى الجارية حتى حديثها بخلاف
حتى ولدها وأما قوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نهـ له ألقاها

بنصب نعل فعلى تأويله بالقي ما مثله والنعل بعينه فصح عطفه وألقاها على هذا تأكيذاً وان حتى ابتدائية
ونعله نصب بمحذوف يفسر ألقاها كما اذا رفع على الابتداء والخبر و يروى بالجزم على جعلها جارة فيكون
القاء النعل آخر (قوله فى زيادة ونقص) أى معنى بين كماله ويهين عنهما بالشرف والخسة أو حسين
كوهبت الاعداد الكثيرة حتى الاولوف المؤمن يحزى بالحسنة حتى مثقال الذرة ويشترط أيضاً كونه
مفرداً لا جلة صريحاً لا مؤثراً لا قيل وظاهر الاضمير كما هو شرط مجرورها والحق عدم هذا في جوز قام الناس
حتى أنا فشرط معطوفها أو بـة فقط سواء كان آخر أم لا وأما مجرورها فشرطه أن يكون مفرداً وظاهراً
وآخر أم متصلاً به سواء كان صريحاً كخنى مطلع الفجر أو مؤثراً كخنى يرجع اليها موسى وسواء كان غاية
فى خسة أو شرف أم لا فلكل منهما محموم وخصوص فى الكات السمكة الخ تصلح للعطف والجزلان

الرأس آخر وهي غاية في الخساسة لاستقذارها غالباً وفي سخطي يرجع تعيين الجرح لا اتصال الرجوع بأخر العكوف مع كونه ليس صريحاً ولا بعضاً ولا غاية في زيادة أو نقص وفي أمثلة الشارح تعيين للعطف لأن ما بعدها ليس آخراً ما كان وقع بعدها جملة اسمية كخبي ماء دجلة أشكل أو ماضوية كخبي عفواً أو مضارع مرفوع لسكونه حالاً وماضياً كخبي بقوله الرسول فهي ابتدائية لأنها هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها ويسمى في ذلك من بد (تنبيه) حتى العاطفة لمطلق الجمع كالاولا للترتيب في الحكم فيجوز مات كل أبلى حتى آدم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر نعم هي تفي بترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا أي تدبر يجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه وإذا كان معطوفها آخراً مجروراً وجب كافي التسهيل إعادة الجار لئلا تلتبس بالجار كما عرفت في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر كجبت من القوم حتى بنهم (قوله أرمز التسوية) أي بعدها وهي الهمزة الواقعة بعد لفظ سواء مألوف كإفتمر عليه الرضى وأما الواقعة بعدما أدري ونحوه كالألم لم ألت شعري فطلب التعيين كما قاله الساماني لا التسوية أي ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافاً لما في المعنى بل مال بعضهم إلى أنها بعدما مألوف كذلك بدليل تعليقها بالفعل عن لفظ جزأ الجملة بعدها مع أنه متعبد بنفسه ويقل بالباء فمعي ما مألوف أي يدقائم أم عمر ولا أكثر جواب هذا الاستفهام أي لا أعنيه ولا أفكر فيه ازدرأ به ويرى بما يؤيد ذلك أن أي الاستفهامية تخلفها كقوله

ولست أبالي حين أقتل مسلماً * على أي حال كان في الله مصرعي

فتأمل (قوله ومتصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتب في أحد هما لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان إلا بين متعدد وتسمى أم المعادلة أيضاً لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام وهي منحصرة في النوعين ويجب فيها كافي الجمع تأخر المنفي فيمتنع سواء على ألم يقيم يدام قام (قوله سواء علينا الخ) أعرب الجمهور سواء خبراً مقدماً عن الجملة بعده لتأويلها بمصدر رأى جزأ عناء صبرنا سواء علينا وعكسه لأن الجار المتعلق بسواء فيسوغ الابتداء به وجعله من مواضع سبك الجملة بالاسباك كهن يوم ينفع مما أضيف فيه الظرف إلى الجملة وتسمع بالمعنى خبر من أن تراه مما أخبر فيه عن الفعل بدور تقدير أن ولا يرد أن سواء لاقتضائها التعدد تنافي أم التي لا أحد الشئيين لا تسلاخ أم عن ذلك ونحو ردها للعطف والعشريك كما تسلاخت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للاخبار باستواء الأمرين في الحكم بجماع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالسكلام معها خبر لا يطلب جواباً ولا يلزم تصدير ما بعدها بخلاف كونه مبتدأ مؤخر أو على هذا فيمتنع بعدها العطف بأول عدم تسلاخها عن الاحد كأم ولذا الحن في المعنى قوا الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وصوره أم لكن نقل الساماني عن السيراني أن أولاً تمتنع في ذلك إلا مع ذكر الهمزة لامع حذفها قال وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء وأما التنافي المذكور فيمتنع من منه ما اختاره الرضى من أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء والهمزة بمعنى أن الشرطية لدخولها على ما لم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه وأتى بها البيان الأمرين أي أن قت أو قعدت فالأمران سواء فأم للاحد كأم وأوالجملة غير مسبوك ونقل عن السيراني في مثله اه وإذا تأملت ذلك علمت أنه على أعراب الجمهور لا تصح أو مطلقاً المنافاة التسوية إلا أن يدعى تسلاخها عن الاحد كأم وعلى أعراب الرضى تصح مطلقاً فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة إذ المقدّر كالثابت على أن التسوية كما قاله المصنف مستفادة من سواء لا الهمزة وإنما سميت همزة التسوية لوقوعها بعدما يدل عليها وحيث تنافى السكالات في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة فتأمل بانصاف (قوله مغني الخ) أي هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما حققه الساماني وتخالف همزة التسوية بأمرين الأول أنها لم تسلاخ عن الاستفهام كتلك

وأم بها اعطف أرمز

التسوية

أو همزة عن لفظ أي مغني

(ش) أم على قسمين

منقطعة وستأتي ومتصلة

وهي التي تقع بعدها

التسوية نحو سواء على

أقت أم قعدت ومنه قوله

تعالى سواء علينا أجزعنا

أم صبرنا والتي تقع بعدها

مغنية عن أي نحو أعتدك

زيد أم عمر وأي أهما

عندك (ص)

وربما أسقطت الهمزة إن

* كان خفا المعنى بخلافها

أمن

(ش) أي قد تحذف الهمزة

يعني همزة التسوية والهمزة

المغنية عن أي عند أمن

اللبس وتكون أم متصلة

كما كانت والهمزة موجودة

ومنه قراءة ابن محيصن

سواء عليهم أن نذرتهم أم لم

تنذرتهم بأسقاط الهمزة من

أن نذرتهم وقول الشاعر

لعمرك ما أدري وإن كنت

داريا

بسمع رمين الجرام بئان

أي أسمع (ص)

فتطلب جوابا بتعيين أحد الشئيين لا بنعم أولا لأنك إذا قلت أزيد قام أم عمر وكنت عالما بشبوت القيام لأحدهما دون من ثبت له فيجواب بتعيينه وقد يجاب بلاخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت أحدهما كافي قصة ذي اليمين وقباسة جواز نعم لا بتبهما مع الخطئة للسائل في اعتقاد أحدهما فقط اه صيان وفيه ان تعميم النفي في حديث ذي اليمين ليس بمجرد لا بل بقوله كل ذلك لم يكن فقياسه في الاثبات ان لا يقتصر على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كان يقل وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع أم فان أتى بأر بدها كان السؤال عن الثبوت للأحد وعن النفي أصلا كانك قلت أثبت القيام لأحدهما ولا فيجواب بنعم أولا ويجوز بالتعيين لأنه جواب وزيادة * الثاني أن الغالب دخوله على مفردين ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو أتم أشد خلقا السماء أو يتأخر نحو وان أدري أقرب أم بعيدا متوعدون وقد تدخل على فعليتين كقوله

فقلت لللطيف من أعاقرتني * فقلت أهي سرت أم عاذني حلم

إذا لارجح أن هي فاعل محذوف يفسره سرت واسميتين نحو ما أدري أزيد قائم أم هو قاعد ومفرد وجلة نحو قل ان أدري أقرب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا بخلاف همزة التسوية فلا تدخل غالبا الاعلى جلتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور وكما مر وتدل على مفرد وجلة كقوله

سواء عليك النفر أم بت ليلة * باهل القباب من عمير بن عامر

(قوله ومعنى بل) عطف لازم على ما قبله وضمير وقت رفيدت وخلت لام في قوله وأمر بها اعطف فالتقصود لفظها هنا وهناك وسميت منقطعة لا تقطع الجلة بعدها عما قبلها فلا تعلق لأحدهما بالأخرى (قوله ان تك عما قيدت به خلت) أي بان لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلا بل بالخبر المحض نحو لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه أو تسبق باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى الأحمى والبصير أم هل تستوى الظلمات النور أو تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالانكار والنفي في ألهم أرجل يحشون بها أم لهم أيدي وكان تقرير أي جعل الشئ مقررا ثابتا نحو في فلو بهم مرض أم ارتابوا فمضى في جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كافي السمايين لأنه يكفي في صحة الكلام أحد المذكورين معها لا تقطع كل عن الآخر وكذا تكون مع الهمزة إذا كان ما بعدها نقيض ما قبلها كآز يد عندك أم لا لأنه لا يقتصر على الأول لا جيب بنعم أولا فلم يفتقر السؤال إلى الثاني وإنما يدكر ليبيان أنه عرض له ظن الاتقاء فاستفهم عنه ضار باعن بالشبوت ولولا ذلك اضاع قوله أم لا بلا فائدة كإنص عليه سيمويه وأما إذا لم يكن نقيضا كآز يد قام أم عمر وفتحتهما لهما فان كان السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام أحدهما فتنصلا وان كان السائل عرض له ظن أن القائم عمر وبعده ظنه زيدا فاستفهم عن الثاني ضار باعن الأول فتنقطعة كإنص على ذلك سيمويه (قوله وتفيد الاضراب) أي لزوما لا تفارقه وكثيرا ما تفيد معهما حقيقيا كنهال بل أم شاء أي بل أي شاء فاضرب عن الاخبار بكونها بالآلى الاستفهام عن كونها شاء وقد لا تقتضيه أصلا نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أم من هذا الذي هو جندلكم إذا لا يدخل استفهام على استفهام وكذا أم يقولون افتراه كما يفيد تقدير الشارح لعدم احتياج المقام إلى الاستفهام وجعل السمايين هذه للاستفهام التوخيخي (قوله بل أي شاء) إنما قدر هي لأن أم المنقطعة ليست عاطفة كإنص عليه الرضى وابن جنى بل بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء خاص بالجل وعلى هذا فقد كرها هنا استطرادى لتسميم أقسام أم رقيب تعطف بالجل فقط وقال المصنف وكذا المفرد بقلة سمع ان هناك لا بل أم شاء وأول بأن شاء نصب بارى محذوفا (قوله للتخيير والاباحة) قال الشمني أي بحسب العقل أو العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا الا الشرعيين لأن الكلام في المعنى اللغوي قبل ظهور الشرع أي فالمراد ما يعي الشرعيين كزوج هند أو أختها وضيهرهما كشمال الشارح فان امتناع الجمع واباحته فيهما لما يؤخذ من قرآن الحال قال في المعنى ومن العجب انهم ذكروا الاباحة والتخيير

وبانقطاع ومعنى بل وقت

* ان تك عما قيدت به خلت

(ش) أي إذا لم تقدم على

أم همزة التسوية ولا همزة

مغنية عن أي فهي منقطعة

وتفيد الاضراب كبل كقوله

تعالى لا ريب فيه من رب

العالمين أم يقولون افتراه

أي بل يقون افتراه ومثله

انها لا بل أم شاء أي بل أي

شاه (ص)

خبر أيج قسم بأروا بهم

واشكك واضراب بها

أيضاني

(ش) أي نستعمل أول التخيير

نحو خذ من مالي درهما أو

دينارا أو لا اباحة نحو

جالس الحسن أو ابن سيرين

والفرق بين الاباحة

والتخيير أن الاباحة لا تمنع

الجمع والتخيير عنعه ولا تقسيم

نحو الكلمة اسم أو فـ

أو حرف ولا بهام على

السامع نحو جاء زيد أو

عمر وإذا كنت عالما بالجائئ

منهما وقصدت الإبهام على

السامع ومنه قوله تعالى وأنا

أولياكم على هدى أو في

ضلال مبين وللشك نحو

جاء زيد أو عمر وإذا كنت

شاكفا للجائئ منهما

أى بل زادوا (ص)

ور بما عاقبت الواو اذا *

لم يلف ذو المطلق للبس من هذا

(ش) قد تستعمل أو بمعنى

الواو عند أمن اللبس

كقوله

جاء الخلافة أو كانت له قدرا

* كما فى ربه موسى على قدر

أى وكانت له قدرا (ص)

ومثل أو فى القصد اما الثانية

* فى نحو اماذى واما الثانية

(ش) يعنى أن اما المسبوقه

بمثلها تفيد ما تفيد أو من

التخخير نحو خذ من مالى

اما درهما واما دينارا

والاباحه نحو جالس اما

الحسن واما ابن سيرين

والتقسيم نحو الكامة اما

اسم واما فعل واما حرف

والا بهام والشك نحو جاء

امازيد واما عمرو وليست

اماده عاطفه خلافا لمعظم

وذلك لدخول الواو عليها

وحرف العطف لا يدخل

على حرف العطف (ص)

وأول لكن نفيا أو نهيا ولا

* نداء أو أمرا أو اثباتا تلا

(ش) أى انما يعطف

بلكن بعد النفي نحو

ما ضربت زيد لكن همرا

و بعد النهى نحو لا تضرب

زيدا لكن عمرا و يعطف

بلا بعد النداء نحو يا زيد

لصيغة أفعول ومثلهما بهذين المثالين ثم ذكر وهما لأو وهما بذلك لكن فى ابن يعقوب على التامخيص
أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن ومن أو الاذن فى الاحداث والماوراء ذلك من جواز الجمع وعدمه فن
القرائن فالفرق الذى فى الشارح ليس راجعا لفظ أو بل للقرائن المنضمة الى الكلام واعلم ان التخخير
والاباحه انما يكونان بعد الطلب وبقية المعاني بعد الخبر كما فى التوضيح لكن صرح الشاطبي بان المختص
بالخبر هو الشك والابهام فقط وأما الباقي كالتقسيم والأضراب فى الموضوعين وكلام المعنى يشترط به (قوله
ولا لأضراب) أى بشرط تقدم نفي أو نهى واعادة العامل عند سبويه كما قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقم زيد
أولا يقم عمرو ولم يشترط الكوفيون وأبو على ذلك ويشهد لهم بيت الشارح وقراءة أبى السمال أو كلما
عاهدا بسكون الواو لكن يحتمل أنها فى معاني الواو (قوله ماذا ترى الخ) قاله جرير لعبد الملك بن مروان
وقوله قد بليت يروى قد برمت بفتح الموحدة وكسر الراء أى ضجرت وسمعت (قوله عاقبت الواو) أى
جاءت بمعناها وهو مطلق الجمع (قوله جاء الخلافة) قاله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز ويرى اذ كانت
بدل أو لا شاهد فيه حيث نزل (تنبيه) أو بعد النفي أو النهى لنفسى الجميع كقوله تعالى ولا تقطع منهم
أئما أو كفورا لا الاحد فقط (قوله فى القصد) أى المعنى لافى العطف ففهمه اشارة لرد القول بأهاعاطفة
(قوله اما الثانية) أى ان ذكرت كما هو الغالب وقس تحذف لذكر ما يغنى عنها كما أن تتكلم بخير والا
فاسكت وقوله

فأما أن تكون أخى بصدق * فأعرف منك غنى من سمينى

والا فاطر حنى واتخذنى * عدوا أتقيك وتقينى

(قوله ما تفيد أو) أى من المعانى المشهورة المتفق عليها فخرج الاضراب ومعنى الواو فلا تانى لهما اما ولم
ينبه عليهما القائلهما واختلاف فيهما (قوله وليست اما هذه) أى الثانية ولا خلاف فى ان الاولى غير عاطفة
لانها تعترض بين العامل ومعموله كقيام اما زيد واما عمرو (قوله وأول لكن الخ) أى اجعلها والية أى
تابعة لذلك فلا تعطف فى الاثبات خلافا للكوفيين فى العطف بها فيه فتثقل الحكم الى ما بعدهما وتصير الاول
مسكوت عنه كبل فى الاثبات وانما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدراك فتختص بالجل كقيام زيد
لكن عمرو ولم يقم ويمتنع لكن عمرو بالعطف على الاصح فان قدر له خبر جاز ويشترط أيضا أن لا تترن
بالواو والا كانت كذلك نحو ما كان محمدا بأحد من رجالكم ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله
وليس رسول معطوفا بالواو على أبا لاختلافهما ايجابا وسلبا وذلك ممتنع فى عطف المفرد بالواو بل المعطوف
سما الجمله ولكن حرف استدراك وأن يكون معطوفا فها مفردا فلا تعطف بالجل سواء كانت بعد نفي أو نهى أو
أمرا أو اثبات بل تمنع للاستدراك ولا تقع بعد الاستفهام فشرط عطفها ثلاثة (قوله ولا الخ)
لامبتدأ خبره جملة تلو نداء الخ مفعول تلا أى شرط العطف بل أن تلو نداء أو أمرا أو اثباتا وكذا النداء
والتضيض ويشترط أيضا أن لا يصدق أحد متعاطفيا على الآخر فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد وعكسه كفى
التسهيل بخلاف لامرأة وأن يكون ما بعدهما مفرد ليس صفة لما قبلها ولا خبرا لاحالا والا خرجت عن
العطف ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وزيد لا كاتب ولا شاعر وجاء زيد لا ضاحكا ولا
باكيا وأن لا تترن بعاطف والا كان العطف به وتمحضت هى للنفي تأسيسا كجاء زيد لا بل عمرو أو
تأكيذا كجاء زيد ولا عمرو وكفى المعنى (قوله ولا لكن) أى فى المعنى وبعد حال من بل أى اذا قلت
بل نفيا أو نهيا كانت مثل لكن فى المعنى فتكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله ويثبت نقيضه
لما بعده كاذ كره الشارح فهى لقصر القلب لا غير ومثلها فى هذا المعنى وان لم يذكر المصنف لكن الا انه

لا عمرو و بعد الأمر نحو اضرب زيد الامر او بعد الاثبات نحو جاء زيد لا عمرو

(٩ - (خضرى) - ثانى)

ولا يعطف بلا بعد النفي نحو ما جاء زيد لا عمرو ولا يعطف بل لكن فى الاثبات نحو جاء زيد لكن عمرو (ص) وبل لكن بدمصحو بها

* كأم كن في صريع بل تبها وانقل هالثلثان حكم الاول * في الخبر المثلث والامر الحلي (ش) يعطف ببل في الثاني والاسمي فتكون كأم كن في أنها تقر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فقررت النسبي والنهي السابقين وأثبتت القيام لعمرو والأضرب بضمير به ويعطف بها في الخبر المثلث والامر فتفيد الاضرب عن الاول وتنقل الحكم الى الثاني حتى يضرب الاول كانه مسكوت عنه نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا (ص) وان على ضمير رفع مثلي * شطفت فافصل بالهاء من المنفصل أو فاصل ما وبالفصل رد * في النظم فاشيا وضعفه اعتقد (ش) أي اذا عطف على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطف عليه بشئ ويقع الفصل كثيرا بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى قال لقد كنتم أنتم وآبؤكم في ضلال مبين فقوله وآبؤكم معطوف على الضمير في كنتم وقد فصل بانتم وورد أيضا الفصل بغير الضمير واليه أشار بقوله أو فاصل ما وذلك كالمعول به نحو أكرمك وزيد (٦٦) ومنه قوله تعالى جنت عدن يدخلونها ومن صلح فن معطوف على الواو في

يدخلونها وصح ذلك للفصل بالمنفصل به وهو الهاء من يدخلونها ومثله الفصل بلا النافية كقوله تعالى ما أشركننا ولا آبؤنا ما بآؤنا معطوف على ما وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بلا الضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمثلي نحو اضرب أنت وزيد ومنه قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فزوجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو أنت وأشار بقوله وبلا فصل يرد الى أنه قد ورد في النظم كثيرا العطف على الضمير المذكور بلا فصل كقوله قالت اذ أقبت وزهرتها دى *

مشهور لها فليس فيه حوالة على مجهول فان قلت ايجبا أو أمرا نقلت الحكم الى ما بعدها كما ذكره المصنف في ضمير ما قبلها كالمسكوت عنه ثبوتاً ونفياً وهي حينئذ حرف عطف واضراباً تتقالي كما في المغني فلا تعطف الا بعد هذه الاربعة لسكن يختلف منها كما رأيت وبشرط أيضاً افراد معطوفها على الصحيح والا كانت حرف ابتداء للاضراب الاطالي نحو بل عباد مكرمون أي بل هم عباد أم يقولون به الجنة بل جاءهم بالحق أو الا نتقالي من غرض الى آخر نحو فأسألكم من زكي وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون (قوله في صريع) كقوله منزل القوم في البيع خاصة والتميهاء بفوقية فتحتية كصحراء وزنا ومعنى لكن قصرت للوقوف سميت بذلك لتوهان الماشي فيها (قوله الحلي) أي الظاهر وقيد به ليخرج العرض والتحضيض والتمني لان الامر قد يراد به مافيه معنى الطالب فيشملها فليس حشوا (قوله أو فاصل ما) بالجر عطفاً على ما قبله وما نكرة صفة لفواصل المقصد التعميم أي أي فاصل كان (قوله على ضمير الرفع المتصل) أي سواء كان مستترا أو بارزاً وانما اشترط الفصل لانه كالجزء من عاملة لفظاً ومعنى ولا يعطف على جزء الكلمة فاذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه وأحق به مطلقاً فصل الحصول الطول به (قوله فزوجك معطوف الخ) لا يرد عليه تسلط فعل الامر على الاسم الظاهر وهو ممنوع ولذا قيل انه فاعل بمحذوف والمعطوف الجملة أي وليسكن زوجك كاسيأتي لانه بغتة في الشواني ورب شئ يصح تبعاً للاستقلال (قوله قالت اذ أقبت) أي المحبوبة وزهر أي ونسوة زهر جمع زهراء كحمر وحراء وتهادى أصله تهادى أي تبيختر حذفت احدى التاءين والمراد بالنعاج بقر الوحش والغلاباء اسم جنس جمع للفلاة أي الصحراء وتفسفن جملة حالية أي ملن عن الطريق المسلك ويره لانصب بنزع الخافض أي في ردل وقيد بتفسفن الخ لانه أقوى في التبيختر لبعدها حينئذ عن المارة (قوله المستتر في سواء) أي لتأويله بمستورها والعدم ومثال العطف على المتصل البارز بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر (قوله لازمة) أي سواء كان الخافض حرفاً أو اسماً لا يعطف على ما هو كالجزء وتأكيده بالمنفصل غير ممكن لتعذر الانفصال في الجر بالا لاستعارة لعمل إعادة الجار عوضاً عن الفصل واعلم ان المعطوف هو المجرور وحده وهل جر العامل الاول لان الثاني كالعدم معنى وعملاً بدليل قولهم بيني وبينك مع أن بين

كنعاج الغلات عسفن رملا فقوله وزهر معطوف على الضمير المستتر في أقبت وقد ورد ذلك

في النثر قليلاً حكى سيديويه رحمه الله صررت برجل سواء والعدم برفع العدم عطفاً على الضمير المستتر في سواء وعلم من كلام المصنف ان العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج الى فصل نحو زيد ما قام الا هو وعمرو وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل نحو زيد ضربته وعمروا ما أكرمك الاياك وعمرا وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه الا بإعادة الجار له نحو صررت بك وزيد ولا يجوز صررت بك وزيد هذا منهج الجمهور وأجاز ذلك الكوفيون واختاره المصنف وأشار اليه بقوله (ص)

وعود خافض لذي عطف على * ضمير خفض لازم ما قد جعله وليس عندى لازماً اذ قد أتى * في النثر والنظم الصحيح مثبتاً (ش) أي جعل جمهور النحاة إعادة الخافض اذا عطف على ضمير الخفض لازمة ولا أقول به لو ورد السماع نثرًا ونظمًا بالعطف على الضمير الخفوض من غير إعادة الخافض فن النثر قراءة حمزة واتقوا الله الذي تسمعون به والارحام

بحر الارحام عطفا على اطاء المجردة بالباء ومن النظم ما أشده سيبويه رحمه الله تعالى
 فذهب فالباء والايام من عجب بحر الايام عطفا على الكاف المجردة بالباء (ص)
 فاليوم قدمت نهجونا وتشتبنا * فالفاء قد تحذف مع ما عطفت *
 والواو اذا لبس هي انفردت بطرف عامل هنال قد بقي * معموله دفعا لوهم اتقى (ش) (٦٧)
 قد تحذف الفاء مع معطوفها
 للدلالة عليه ما ومنه قوله

تعالى فمن كان منكم من ايضا
 أو على سفر فعدة من أيام
 آخر أي فافطر فعليه عدة
 من أيام آخر فحذف فافطر
 والفاء الداخلة عليه وكذلك
 الواو ومنه قولهم راكب
 الناقة طليحان أي راكب
 الناقة والناقة طليحان
 وانفردت الواو من بين
 حروف العطف بأنها تعطف
 على ما تحذف باقى معموله
 ومنه قوله
 اذا ما الغائب برز يوما *
 وزججن الخواجب والعيونا
 فالعيون مفعول بفعل
 محذوف والتقدير وكحلن
 العيون فالفعل المحذوف
 محذوف على زججن (ص)
 وحذف متبوع بها هنا
 استبج
 ومطفك الفعل على الفعل
 يصح
 (ش) قد تحذف المعطوف
 عليه للدلالة عليه وجعل
 منه قوله تعالى أفلم تكن
 آياتي تتلى عليكم قال
 الزخشرى التقدير ألم تأتكم
 آياتي فلم تكن تتلى عليكم
 فحذف المعطوف عليه وهو
 ألم تأتكم وأشار بقوله

لا تضاف الالتمعده أو بالثاني وهو مجرد التاء كيد كالباء في كفى بالله وكلامه الزائد في قوله ثم اسم السلام
 عليكما قولان أحدهما الثاني (قوله بحر الارحام) أي وتخفيف تساءلون وجعل الجهور والواو للقسمة على
 عادة العرب من تعظيم الارحام والاقسام بها وجلة ان الله جوابه وأجوابا عن البيت بشذوذه (قوله والفاء
 قد تحذف) قال ابن هشام هذا البيتان بعده تتعلق بحروف العطف فكان ينبغي تقديمها على قوله وان
 على ضمير الخ لانه من أحكام المعطوف وتكون بعد قوله واخصص بفاء الخ قال سم وقد يقال هذه أيضا تتعلق
 بالمعطوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبقى معموله (قوله والواو) عطفت على الضمير في
 تحذف للفصل بالطرف أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك واذا ظرف متعلق بتحذف مضاف الى جلة لا لبس
 أي تحذف الفاء والواو وقت عدم اللبس بأن يدل عليه ما دلي (قوله وهي) أي الواو ومزار بضم الميم
 زمت لامل أي محذوف وجلة قد بقي معموله نمت ثانه ولا فرق بين كون المعمول الباقي مرفوعا كاسكن
 أنت وزوجك أو منصوبا كيتبرؤا الدار والايان وكييت الشارح أو محذورا كما كل بيضاء شحمة ولا سوداء
 شحمة فاله موطوف في كل ذلك العامل المحذوف أي وليسكن زوجك وألفوا الايمان ولا كل سوداء وقوله
 دفعا لامل المحذوف أي وانما لم يجعل المعطوف هو المعمول المذكور لاجل دفع الوهم أي المحذوف من تسلط
 فعل الامر على الظاهر في الاول وكون الايمان متبوعا أي مسكونا في الثاني وانما يتبعوا المنزل والعطف على
 معمولي عاملين مختلفين في الثالث العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة (قوله وكذا الواو)
 وتشاركها أم كقوله * فما أدري أرشد طلابها * أي أم غي وسكت عنه لندوره (قوله طليحان)
 بفتح الطاء المهملة أي ضعيفان مهزولان وتثنية هذا الخبر دليل على المحذوف (قوله فالعيون منصوب
 بمحذوف) أي لان التزجج هو تريق الخواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك
 لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى يناسب
 المتعاطفين فضمن زججن معنى زين وتموؤا معنى استحسنا أو أثروا (قوله وحذف متبوع) هو
 المعطوف عليه وقوله هنا أي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما لكن الحذف مع
 الفاء قليل كافي التسهيل (قوله أفلم تكن الخ) مثله أفنضرب عنكم الذكرك صفا أولم يسير وانحو ذلك
 فالهمزة في ذلك كاه بمحلها الاصل والفاء والواو عطفا لجملة بعدهما على جلة مقصورة بينهما وبين الهمزة
 أي أنهم لم يركبوا ففمنضرب عنكم وأعجزوا ولم يسيروا ويضعفه انه تكاف ولا يطرد في نحو أفن هو قائم على كل
 نفس بما كسبت مع أن الزخشرى جزم في مواضع بمنزلة الجهور من ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيهها على
 صديريها والاصل فآلم تكن فالمعطوف جلة الاشتغال بتمامها (قوله وفي الافعال) أي بشرط اتحادها زمتنا
 سواء اتحدوا أم لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو يقدم قوم يوم القيامة فأوردتهم النار وعكسه
 نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك الآية على قراءة ويجعل بالجزم اعطفه على الجواب وهو جعل لانه مستقبل
 بسبب الشرط والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لاجلة الفعل والفواصل ظهور النصب والجزم في نحو
 يجهنني أن تقوم تخدج ولم تقم وتخرج (قوله فالمغيرات) أي فالحيل اللاتي أغرن صبحا على العدو فآثرن
 به أي بذلك الوقت أو بكان الاغارة نقعا أي غبارا بشدة حركتهن فظهر ان أثرن لا محله لعطفه على

وعطفك الفعل الخ الى أن العطف ليس مختصا بالاسماء بل يكون في افعال نحو يقوم زيد ويقعد جازر يسوركب واضرب زيدا وقم
 (ص) واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل بجوده سهلا (ش) يجوز ان يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم
 الفاعل ونحو ويجوز أيضا عكس هذا وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم فن الاول قوله تعالى فالمغيرات صبحا فآثرن به نقعا
 وجعل منه قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ومن الثاني قوله

صلة آل وهي كذلك وأما جوهرا في العربية من آل (قوله فألفيته) أي وجدته ويرى بضم التثنية وكسر
الموحدة آخره أي يهلك والشاهد في قوله ويجر اسم فاعل من الاجراء حيث تطفه على جلي يبرر لانها في
تأويل الاسم اذهى مفعول ثانٍ لالفية فجزء نصب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة للضرورة وعطاء مفعول
والعابر جمع مبر وهو المركب (قوله بات يشيها الخ) يصف الشاعر رجلا بات يعاقب امرأته بالعصب المثار
أي السيف القاطع وتسمية العتاق عشاء استعاره بضم السين المقصود ضد الجور في محل جر صفة ثانية ليعصب
في تأويل قاصد لان الاصل في الوصف الافراد لاجل بدليل جر المعطوف عليه والاسوق كافلس بجمع سابق
والله أعلم

(البديل)

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله هو المسمى بدلا)
أي عند البصريين أما الكوفيون فقبيل يسمونه ترجمة وتبيننا وقيل تذكيرا (قوله المقصود بالنسبة)
أي الحكم المنسوب الى متبوعه اثباتا أو نفيا (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والافعال بدل من
المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان الخ ونحو تكون لنا عيدا
لاولنا وآخرنا (قوله مكمل المقصود) أي بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو ايضاحه (قوله المعطوف
بيل) أي بعد الاثبات كأمثله وكذا المعطوف بالكن بعده بناء على قول الكوفيين به فان كلامهم ما هو
المقصود بالحكم السابق وهو الاثبات دون ما قبلهما لانه صار كالمسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن
أما المعطوف به ما بعد النفي فليس مقصودا به أصلا كما أن المعطوف بلا ليس مقصودا بما قبلها بل يثبت له
نقيض الاول والحاصل أن عطف النسق ثلاثة أنواع ما ليس مقصودا أصلا بالحكم الاول وهو هذه الثلاثة
فتخرج قيد المقصود كسائر التوابع وما هو مقصود دون ما قبله وهو معطوف بل ولكن في الاثبات فيخرج
بعدم الواسطة وما هو مقصود مع ما قبله وهو ما عد ذلك وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظرا لكونه
مقصودا والموضح بالقصد لان المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصودا
أصلا وهو معنى قوطم في نية الطرح لكنه انما يظهر في بدل الغلط لا في غيره فانه لا يصح حذف زيد من
قطعت زيدا يده لعدم ما يعود اليه الضمير الآن يقال معنى كونه في نية الطرح أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه
فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر كعود الضمير في المثال وكتأنيث الخبر في قوله

ان السيوف غدوهار وواحها * تركت هو ازن مثل قرن الاعضب

أو المراد أن عامله مطروح ليس عاملا في البديل وقال الزحشري معنى طرحه أن البديل مستقل بنفسه لا متمم له
(قوله مطابقا) مفعول ثانٍ ليلقي مقدم عليه ونائب فاعله يعود الى بدلا في البيت قبله (قوله أو ما يشتمل)
ما واقعة على بدل ويشتمل مبنى للفاعل وهو ضمير فيه يعود لما وهاء عليه للبديل منه المشعوره من لفظ
البديل أي أو بدلا يشتمل على المبدل منه بناء على قوله في التسهيل ان المشتتمل هو البديل اما على انه المبدل
منه كما أشار اليه الشارح بقوله الدال على معنى في متبوعه فيعكس الضمير ان لكن يلزم عليها عيب السناد
وعلى الثاني جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فينبغي على الثاني بناء يشتمل للجهول وعليه
نائب فاعله ليسل منهما ثم يرد على القولين أن الثاني لا يطرد في سرق زيد ثوبه لعدم اشتغال زيد على الثوب
ولا الاول في نفعي زيد علمه لعدم اشتغال العلم على زيد بل العكس فيهما الآن يراد بالاشتغال مطلق
الملاسة والتعلق بغير السكينة والجزئية لا الاحتواء الظرفي حقيقة أو مجازا واختار الموضح ان المشتتمل هو
العامل قيل وهو التحقيق فانه يشتمل على معنى البديل أي بدل عليه اجمالا لكونه لا يناسب المبدل منه في فهم
انه مرتبط بشئ آخر كاعجبني زيد علمه أو حسبته اذا لا تعجب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها
كالحسن وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه انما يفيد تعلق السرقه بشئ منسوب لزيد لا بذاته وكذا ايسر لوزنك

قال الزحشري ما يعود اليه
وغيره عطاء يستحق العار
وقوله بات يشيها بعصب باثر
يقصد في أسوقها وجأثر
فجهر عطاء معطوف على
يبر وجأثر معطوف على
يقصد (ص)

(البديل)

التابع المقصود بالحكم بلا
واسطة هو المسمى بدلا
(ش) البديل هو التابع
المقصود بالنسبة بلا واسطة
فالتابع جنس والمقصود
بالنسبة فصل أخرج
الذمت والتوكيد وعطف
البيان لان كل واحد منها
مكمل للمقصود بالنسبة
لا مقصود بها وبلا واسطة
أخرج المعطوف بيل نحو
جاء زيد بل عمرو فان عمرا
هو المقصود بالنسبة ولكن
بواسطة وهي بل وأخرج
المعطوف بالواو ونحوها فان
كل واحد منهما مقصود
بالنسبة ولكن بواسطة
(ص)

مطابقا وبعضها أو ما يشتمل
عليه ينافي أو كعطوف بيل

وذا الاضراب اعزان قصد صاحب * وذن قصد غلط به سلب كره مخالفه وقبله الينا * واعرفه حقه وخذ نبلامدى (ش) البديل
 بنية أقسام الاول بديل الشكل من الشكل وهو البديل المطابق (٦٩) للبديل منه المساوى له فى المعنى نحو صهرت

بأخيك زيد ووزره خالفا
 الثانى بديل البعض من
 الشكل نحواً كالت رغب
 ثلثه وقبله اليد الثالث بديل
 الاشتغال وهو الدال على
 معنى فى متبوعه نحو
 أعجبني زيد علمه واعرفه
 حقه الرابع البديل المبين
 للبديل منه وهو المراد بقوله
 أو كعطوف بيل وهو على
 قسمين أحدهما ما يقصده
 متبوعه كما يقصده هو يسمى
 بديل الاضراب وبديل
 البداء نحواً كالت خبر الجا
 قصدت أو لا اخبار بانك
 أ كالت خبراً ثم بدالك أنك
 تخبر أنك أ كالت لجأ أيضاً
 وهو المراد بقوله
 وذا الاضراب اعزان قصد
 صاحب
 أى البديل الذى هو كعطوف
 بيل انسيبه للاضراب ان
 قصد متبوعه كما يقصده هو
 الثانى ما لا يقصده متبوعه
 بل يكون المقصود البديل فقط
 وانما غلط المتكلم فقد كره
 المبدل منه ويسمى بديل الغلط
 والنسيان نحو رأيت رجلاً
 جارا أردت أنك تخبراً ولا
 أنك رأيت جارا فغلطت
 بقدر الرجل وهو المراد
 بقوله
 ودون قصد غلط به سلب

ببعض الأقسام فإما السؤال التامى يكون عن معنى واقع فى الشهر لا عن ذاته لانه معروف عندهم
 فبعض الأقسام على معنى البديل اجمالاً وهو معنى اشتغاله عليه وفيه أنه لا يطرده فى نحو زيد ماله كثير مما عمله
 انما اشتغاله به يتعاقب بالاول حقيقة فلا يبدل على البديل ولا يحسن تخريجه على ان الخبر هو العامل فى المبتدا
 لا خبراً يصير د عليه قتل أصحاب الأعداء النار فان أصحاب ينسب للأعداء حقيقة فلا يبدل على البديل ولا
 يبدل عليه ولذا قال ابن غازى معنى اشتغال العامل تعالى معناه بالبديل وان تعالى فى اللفظ بغيره ولا يردان
 بيل البعض من الشكل كذلك لان وجه التسمية لا يوجبها والحاصل انه يراد بالاشتغال فى كل من الأقوال
 الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير السكبة والجزية والالم يطرده فى شئ منها (قوله وذا) أى الذى
 كالمعطوف بيل اعز بضم الزاى أى انسيبه للاضراب بان تقول هو بديل اضراب ان قصد متبوعه معه وقوله
 ودون قصد ظرف لمعطوف بيل عليه صاحب أى وان وقع دون قصد للمتبوع أى قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع
 أصلاً بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يبين فساد كقوله سم وهو المسمى بديل النسيان وغلط خبر مبتدا
 محذوف على حذف مضاف أى هو بديل غلط وجملة به سلب صفته ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من
 السياق أى سلب بديل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثانى فالصفة جرت على غير صاحبها هذا اعراب
 المرادى ويصح رجوع ضمير سلب للغلط معنى الخطأ بعد رجوع هاء به بمعنى بديل الغلط على الاستخدام أى
 وان وقع دون قصد فهو بديل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ فى نسبة الحكم الى الاول (قوله على أربعة
 أقسام) زيد خامس وهو بديل كل من بعض كلفته غدوة يوم الجمعة ينصب يوم اذا يصح جعله ظرفاً ثانياً لان
 ظرف الزمان لا يتعدى لا عطف قال السبوطى ووجدت له شاهداً فى التنزيل قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة
 ولا يظلمون شيئاً جنات عدن وفيه أنه يصح كونه بديل كل من كل يجعل أى فى الجنة للجنس (قوله بديل الشكل)
 ساء المصنف بديل مطابق لوقوعه فى أسمائه تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد لله الجار وانما يطابق الشكل على
 ذى أجزأه تعالى الله عن ذلك (قوله المساوى له فى المعنى) أى بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات
 واحدة فيتفقان ماصداً وان اختلفا فمهما كره بدأخوك (قوله بديل البعض) أى قليلاً كان أو مسارباً أو
 أكثر كالت رغب ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد فيه وفى بديل الاشتغال من ضمير يعود للبديل منه عند
 الجمهور خلافاً لما فى شرح الكافية وهو امام كور كما مثله أو مقدر نحو من استطاع اليه سبيلاً ان جعل بديلاً من
 الناس أى منهم وكشال المصنف فان تقديره قبله اليد منه أو ألعوض عن الضمير ما بديل الشكل فلا يحتاج
 لربط لانه عين المبدل منه فى المعنى كجملة الخبر اذا كانت عين المبتدا قيل وادخل أى على كل وبعض خطأ
 لالزمتها الاضافة لفظاً ونية كقبل وبعد وأى لكن يجوز بعضهم لعدم ملاحظة اضافته أصلاً (قوله وهو
 الدال الخ) أى فتبوعه مشتمل عليه كما مر (قوله الاضراب) أى الاتقائه لا الاطالى (قوله وبديل البداء)
 بفتح الموحدة والدال المهملة مع المداى الظهور لان المتكلم بعد ذكره الأزل قصد بدا أى ظهر له ذكر الثانى
 وبعضهم فناء وجعل التابع معطوفاً حذف الواو لا نعلم يشهد حذفها (قوله بديل الغلط والنسيان) أى
 بديل شئ ذكر غلطاً بأن سبق اللسان اليه أو نسياناً بان قصد أو لا ثم تبين فساد قصده لأن البديل نفسه هو الغلط
 أو النسيان بل هو لفظهما فتبين أن اللفظ متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضح
 لكن الشارح تبعاً للمصنف وكثير لم يفرقوه من الغلط (قوله لكل من القسمين) أى وللثالث أيضاً ان
 كان أراداً ولا الأمر بأخذ النبل نسائاً وهو اسم جمع للسهم ثم بان له فساد تلك الإرادة وان الصواب أخذ
 المدى فدكره (قوله وهى الشفرة) بفتح الشين المعجمة هى السكين العربية والجمع شفاك كسكة وكلاب

أى اذا لم يكن المبدل منه مقصوداً فيسمى البديل بديل الغلط لانه من بيل للغلط الذى سبق وهو ذكر غير المقصود وقوله وخذ نبلامدى يصح
 أن يكون مثلاً لكل من القسمين لانه ان قصد النبل والمدى فهو بديل الاضراب وان قصد المدى فقط وهو جمع مدية وهى الشفرة

كأنك ابتهاجك اشتها
(ش) أي لا يبدل الظاهر
من ضمير الحاضر إلا أن
ن البدل بدل كل من كل
قضى الا حاطة بالشمول
كان بدله اشتها أو بدل
من كل فالأول كقول
نالى تكون اناعى
ولنا وآخرنا فاولنا بدل
ن الضمير المجزور باللام
هو فان لم يبدل على
حاطة امتنع نحو رأيتك
بدل الثاني كقوله

رأيت ان امرئك ان يطاعا
وما ألقىتهنى حلمى مضاعفا
لمى بدل اشتها من
بأه فى ألقىتهنى والثالث
قوله

عدنى بالسجن والاداهم
جلى فرجلى شدة المناسم
يجلى بدل بعض من
أه فى أوعدنى وفهم
ن كلامه أنه يبدل
ظاهر من الظاهر مطلقا
قدم تمثيله وان ضمير
مبينة يبدل منه الظاهر
القائمه زره خالدا

(ص)

دل المضمون الهمز يلى
هزما كن ذا أسعيد

لى

(ج) اذا ابدل من اسم
ستفهام وجب دخول
زة الاستفهام على البدل
ومن ذا أسعيد أم على وما

وشفرات كسجدة وسجدات والمضى بضم الميم فى المفرد والجمع (قوله ومن ضمير الحاضر) أى متسكما
كان أو مخاطبا بخلاف ضمير الغائب وضمير الضمير (قوله أو اقتضى) عطف على جلا أى الاماى بدلا جلا
حاطة أى أظهرها بان كان بدل كل دالا على الشمول أو بدلا اقتضى بعضا وسكونه عن بدل الاضراب
يقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجاهل بجوازه (قوله كأنك) بكسر الهمزة أى كهذه الجملة وابتهاجك
أى فرحك بدل اشمال من الكاف وجلة استمالا بالسين المهملة خبران والسين والتاء زائدتان أولاهما
أى ان ابتهاجك أمال الغلوب أو صيرها مائلة اليك ولكون المبدل منه فى نية الطرح راعى فى الخبر ضمير
الابتهاج والاقوال استملت (قوله أولنا الخ) أى لجمعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين وإرادة
الجميع كسبحان الله بكرة وأصيلا أى كل وقت وفى إعادة اللام دلائل على ان البدل على نية تكرار العامل كما
هو قول الأكثر (قوله امتنع) أى عند جهور البصريين وأجازوا الأخفش (قوله والاداهم) جمع
أدهم وهو قديد الحديد ريشة بشين مخجمة فثلاثة فنون أى غليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر
السين المهملة أصله خف البعير استعير لقدم الانسان بجمع الغلظ (قوله فرجلى) أى الأولى بدل من الباء
وقيل منادى استهزاء بالموعود (قوله مطلقا) أى بدل كل أو غيره (قوله بان ضمير الغيبة الخ) قال
الصبان أى البارز وان لم يحضر فى الآن التصريح به لا المستتر فلا يجوز ههنا أعجبتهنى جالها كما لا يجوز
تعجبتهنى جالك اه وهو غير مسلم لتصريحهم فى كلمة الشهادة بان لفظ الجلالة بدل من المستكن فى الخبر
ونحوه كثير وأما امتناع ما ذكره فليس للاستتار بل لان أعجبتهنى ماض مؤنث فلا يسند للذكر بناء على
وجوب صحة حلول البدل محل الاول وتعجبتهنى مضارع مبسوء بقاء الخطاب فلا يسند للظاهر وأما فى نحو
ز بدأ أعجبتهنى جاله فلا مانع من جعل جاله بدلا من الفاعل المستتر على أنه مرفى عطف البيان عن السمايين
ان صحة الاستعمال غير لازمة لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع فتأمل بانصاف * واعلم انه لا يبدل
مضمرا من مضمرا ولا من ظاهر مطلقا الا اذا أفاد اضربا وأما نحو قات أنت ومررت بك أنت فتوكيد اتفاقا
وكذا رأيتك أنت عند الكوفيين والمصنف ونحو رأيت زيدا أياه غير مسموع ولو سمع كان توكيدا (قوله
وبدل المضمون الهمز) أى بدل الاسم الذى ضمن معنى همزة الاستفهام بلى الخ وكذا بدل المضمون معنى
الشرط بلى ان الشرطية كن يقيم ان زيد وان عمرو أقم معه وما نضع ان خير وان شرانجز به ومتى
تسافران ليلا وان نهارا أتبعك وخرج بالمضمون ماض صرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يلى بدله ذلك
نحو هل أحببائك زيد وعمرو وان تضرب أحدا زيدا أو عمرا أضربه سم ويرد على الشرط قوله صلى
الله عليه وسلم أبعامة ولدت من سيدها فهى حرة عن دبر منه برفع أمة بدلا من أى مع أنه لم يلى حرف الشرط
والجواب أن ذلك ليس بواجب فى الشرط بل غاب فى الكشف أن يومئذ بدل من اذا زلت وكذا قال أبو
البقاء ولذلك يذكر ههنا ولا فى التسهيل مع كثرة جمعه فيه وأجاب الصبان فى مجلس سئل فيه عن ذلك بان
البدل إنما يلى حرف الشرط اذا وقع بعده فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم واستحسنه حاضر وه مع
انه ترد عليه آية الزلزلة وقد ظهر جواب آخر وهو ان المفهوم من أمثلتهم ان حرف الشرط إنما يذكر فى بدل
التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا الحديث لكونه فيها ليس تفصيلا فتأمل (قوله كن ذا الخ) من اسم
استفهام مبتدأ خبره ذا أسعيد بدل من من والجملة فى محل جر بالكاف لقصد لفظها (قوله ويبدل الفعل
الخ) أى بشرط الاتحاد فى الزمان دون النوع كالى العطف فيجوز ان جئتنى تمش الى أكرمك قاله ابن
هشام ثم الحق كما قاله الشاطبى محى الاقسام كما فيه قبل الكل كهذا المثال فان المحى هو نفس المشى وبدل
الاشتغال كآية البيت الذين فى الشارح فان لى الآثام يستلزم مضاعفة العذاب وقيل هى هو فهو بدل كل

والمباينة تستلزم الأخذ بغيرها أو طوعا ومنه مثال المثنى فان وصول قاصدا الاستعانة يشتمل على الاستعانة وان كان مطلق الوصول لا يشتمل عليها أو يقال ان الاستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين اليهم بنفسه أو بوسيلة بناء على أن البديل هو المشتبه وانما ثبت قوله بمن على الاستعانة مع انه قد يستعين ولا يعان لادعاء المتكلم أنه من الكرام فلا يوجب قاصده وبديل اليه ضلحوان اصل تسجد لله برحلك ومن جعل هذا بديل اشتمال لان الصلاة تشتمل على السجود فقد أبعد لما مر من المراد الاشتمال بغیر السكاية والحزنية والا كان كل بديل بعض كذلك أفاده الهناني وبديل الغلط جوزة سيدي وجماعة والقياس يقتضيه كان تطعم زيدا فكسبه جبة يشكر ك اه (قوله ان على الخ) قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مباداة الملك أى الاتقياد اليه وعلى بديل الباء خبران متعديا والله نصب بنزع الخافض وهو وار القدم وان تباعها بكسر الباء اسم ان وتؤخذ بديل اشتمال من تباعها وكذا هو ما فعل مطلق بتقديره مضاف أى أخذ كره أو جال أى كاره وهو أنسب بقوله طاعنا (تنبيه) الدليل على ان البديل في هذه الامثلة هو الفعل وحده لاجلة الفعل والفاعل ظهورا عن اعراب الاول من نصب أو جزم على الثانى فهو بديل مفرد من مفرد ما بديل الجملة من الجملة فكقوله تعالى أممكم بماتعدون أممكم بأنعام وبنين لان الاولى صلة الذى والثانية بديل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ النداء ﴾

هو بكسر النون أكثر من ضمها والمدفهما أكثر من القصص فلغاته أربع لكن المكسور الممدود مصدر قياسى لان قياس فاعل كنادى الفعال وغيره سماعى لكن وجه الضم مع المدان لما انتفت المشاركة فى نادى كان بمنزلة الثلاثى الدال على صوت وقياسه فعال بالضم كصرخ صراخا فن راعى اللفظ كسر ومد من راعى المعنى ضم ومد ثم قصر كل منهما تخفيفا وقيل المضموم اسم لا مصدر والهمزة منقلبة عن واو ككساء كافى العزى وهو لغة النداء بأى لفظ واصطلاحا طلب الاقبال بيا أو احدى أخوانها والمراد بالاقبال مطلق الاجابة فدخل يا لله ولا تناقض في يازيد لا تقبل لان يا لطلب اقباله ليسمع النهى فلم يتوجه له النهى الا بعد اقباله ولا ينادى حقيقة الا لالاميز لانه الذى تتأنى اجابته وأما غيره كيا جبال ويا أرض فاستعارة مكينة حيث شبه بالميز فى النفس وباتخيل (قوله وللنادى) الاظهر فتح داله وان صحح الكسر أيضا والنداء صفة من النداء وهو البعد والكاف فى كانه بمعنى مثل أى مماثل معطوفة على مسخيل أل الموصولة ويا وهما محذوفان للضرورة أى وللنادى الذى هو نداء ومماثلة يا الخ وانما قد هالانها أهم الادوات اذا تدخلت كل نداء ولا يقدر عند الحذف غيرها وتتعين فى الجلالة والمستغاث وأما هالانها عدم سماعها بغير هالانها بعدد حقيقته أو تنزيلا فله غير لازم فى ياء (قوله وأى) بفتح الهمزة مقصورة وقد تمد كفى التسهيل فتكمل الادوات ثمانية (قوله وآ) هو همزة معدودة (قوله والهمز) أى المقصور للنادى أى القريب (فائدة) ذهب بعضهم الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المنادى بالأكسر فيكمل للهمزة أقسام الكلمة فهى حروف للاستفهام وفعل أمر من الواى وهو الوعد وامم فعل بمعنى أدعو ولكنها فى الثانى مكسورة ولها فى ذلك نظائر حمرت كعلى ومن (قوله فله الخ) أى لان البعيد يحتاج الى الصوت لسمع وهذه الادوات مشتملة على حرف المد لكن هذا ظاهر فى غير أى بالقصر ومنه المبرد أن أيا وهما للبعيد وأى والهمزة للقريب بيا للجميع وكذا ابن برهان الا انه جعل أى للتوسط وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد استثنى يله منزلة كما اشار له الشارح بقوله أو فى حكمه وكذا تجرد التأكيدهما بما يتلو النداء وعلى منع عكسه للتأكيدهما لعدم تأنيبه ولا مانع منه للتشديد (قوله واز يدها) وحرف نداء ونبرة وزيد نادى مضموم تقدير المناسبة ألف النسبة والهاء للسكت (قوله قد يعرى) بضم الباء وشدة الراء أى يجرد من حرف

ذلك يلقى أثاما يضاعف له العذاب فيضاعف بديل من يلقى فأعرب بأعرابه وهو الجزم وكذا قوله

ان على الله أن تباعها
تؤخذ كرها وتجبى عطائها
فتؤخذ بديل من تباع
ولذلك نصب (ص)

﴿ النداء ﴾

وللنادى النداء أو كانه يا
وأى وأكنا أيام هيا
والهمز للنادى والمان ندب
أر يا وغير والذى اللبس

ابتنب

(ش) لا يخالو المنادى من أن يكون مندوبا أو غيره فان كان غير مندوب فاما أن يكون بعيدا أو فى حكم البعيد كالنائم والساهى أو قريبا فان كان بعيدا أو فى حكمه فله من حروف النداء ياء أى وأو يا وهما وان كان قريبا فله الهمزة نحو أزيد أو قبل وان كان مندوبا وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه فله وا نحو واز يدها وواظهم راه ويا أيضا عند عدم التباسه بغير المندوب فان التباس تعينت وا وامتنت يا (ص)

وغير مندوب ومضمر وما جاستغاثا قد يعرى فاعلمها

(ش) لا يجوز حذف حرف النداء مع المنسوب نحو واذا ينادي مع الضمير نحو يا اياك قد كفيتمك ولا مع المستغاث نحو يا زيد وأما غير هذه في حذف معها الحرف جوازاً فتقول في يا زيد أقبل زيداً قبل وفي يا عبد الله اركب عبد الله اركب لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل وكذا مع اسم الجنس حتى أن أكثر النحويين منعه ولكن أجازوه طائفة منهم وتبعهم المصنف وهذا قال ومن منعه فأنصر عاذله أي أنصر من يعذله على منعه لورود السماع به فما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي يا هؤلاء وقول الشاعر ذا ارعوا فليس بعد اشتغال الرأس * س شيبا إلى الصبا من سبيل أي يا ذا هو وورد منه مع اسم الجنس قولهم أصبح ليل أي يا ليل وأطرق كرا أي يا كرا (ص)

وابن المعرف المنادي المفرد على الذي في رفعه قد عهدها (ش) لا يخلو المنادي من أن يكون مفرداً ومضافاً ومشبهاً فإن كان مفرداً فلما أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة أو نكرة ضمير

النداء لفظاً (قوله وذاك) أي التعري المفهوم من يعري (قوله والمشار له) حقيقة أن يقول والمشار به أي اسم الإشارة لأنه الذي تدخل عليه بالكنه عطفه على الجنس أي في اسم الجنس واسم الإشارة أي الاسم الدال عليه من حيث أنه مشار له وهو اسم الإشارة وظاهر كلامه أنه ينادي مطلقاً وقيد الشاطبي بغير المنصل بكاف الخطاب فلا يقال يا هذا (قوله لا يجوز حذف الح) أي لأن الحذف ينافي مد الصوت المطلوب في المنسوب والمستغاث ويفوت الدلالة على فاعل المضمر لكونه شاذاً قليلاً لا يقاس عليه على الصحيح بل منعه بعضهم مطلقاً وأول ما سمع منه كذا يا اياك قد كفيتمك وقوله

يا أبحر بن أبحر يا أنت أنت الذي طلعت عام جمعة

أبان يافيه للتنبيه وإياك مفعول المحذوف يفسره كفيتمك وأنت مبتدأ مؤكداً بـ أنت الثانية والذي خبره ومحل الخلاف ضمير المخاطب ما غيره فلا ينادي اتفاقاً وأما حديث يا هو يا من لا هو الا هو فلفظ هو في مثله اسم الذات العلمية لا ضمير وقولك يا ناخن (قوله وكذا مع اسم الجنس) قيده في التفسير بالمبنى للنداء وهو النكرة المقصودة ما غيره المقصودة كيار جلا خند يدي فيلزمه الحرف كافي شرح الكافية وظاهر الاشموني بالخلاف لكن صرح المرادي بأن بعضهم أجاز الحذف معه أي صار له لم يعتبه بضعفه فهذا موضع رابع يمتنع فيه التعري ويزاد لفظ الجلالة لا تفوت الدلالة على النداء لكونه بال والمندادى البعيد لا يحتاجه مد الصوت للمد في الحذف والمتعجب منه لأنه كالمستغاث لفظاً وحكما كذا في اللسان والعشب تعجباً من كثرة ما جلا سبعة وفي الإشارة راسم الجنس المميز الخلاف الذي في الشارح (قوله حتى أن أكثر النحويين منعه) أي الحذف فيه ما هو نذهب البصريين وحملوا المسحوق على ضرورة أو شذوذ وخبرنا من استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين مقيس مطرد فيه ما لا انصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظمنا ونثرنا وقصر اسم الإشارة على السماع اذ لم يرد إلا في الشعر وقد قال في شرح الكافية وقول الكوفيين في اسم الجنس أصبح (قوله ثم أنتم هؤلاء الخ) أوله البصريون بأن هؤلاء بمعنى الذين خبراً وتم وقتلون صلته أو هو اسم إشارة خبراً وتم أو عكسه وقتلون حال (قوله ذا ارعوا) مصدر نائب عن فاعله أي يا هذا انكف عن دراعي الصبا انكفاً (قوله أصبح ليل) مثل يضرب عند اظهار الكراهة من الشيء أي أنت يا صبح يا ليل وأصله ان امرأة القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يا فتى فلم يلتفت لقولها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه ليخاصها بما هي فيه بمعنى الصبح (قوله أطرق كرا) أي يا كروان فرخم بحذف النون على لغة من لا ينتظر فتبعها الانفال لكونها لينازلة اسماً كمناراً كما سبأني ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وأكاه حلال اجماعاً كافي حياة الحيوان وهذا مثل تيمامه ان النعام في القرى يضرب لمن تكبر وقد تواضع أشرف منه (قوله وابن المعرف) أي سواء سبق أمر يرفع النداء كالعلم أو حصل به وهو النكرة المقصودة فان تعريها انما هو بالقصد والاقبال عليها والصحيح بقاء العلم على أمر يرفع العلمية ويزيد بالنداء وضوحاً لأنه ينكر قبل النداء اذ المندادى قد لا يقبل التكبير كالجلالة واسم الإشارة وانما انكر عند اضافته لان مقصوده الاصلى التعريف أو التخصيص ولو بقيت العلمية لفت الاضافة وأما النداء فقصوده الاصلى طلب الاصفاء لا التعريف فلا حاجة للتكبير سم وانما لم يجتمع النداء مع اللفظ لاجتماع بين أداتي تعريه ظاهرين بخلاف العلمية فإنها تغير أداة ظاهرة فتدبر (قوله بن الخ) قيل هلة بناءً شبهه بكاف ذلك خطاباً افراداً عن الاضافة ورد بان النكرة غير المقصودة كذلك مع اعرابها وانما هي شبهه بكاف الضمير في نحو ادعوك خطاباً وافراداً تعريها وهي مشابهة لكاف ذلك لفظاً ومعنى فهو مشبه للحرف بالواسطة فخرج بالافراد المضاف وشبهه بالتعريف النكرة وبني على حركة ابدالنا بعروض البناء وكانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها اذ الكسر يلبس بالمضاف لئلا المتكلم بعد حذفها والفتح مقصود فان كان مفرداً أو معرفة أو نكرة مقصودة بني على ما كان يرفع به فان كان يرفع

مقصود فان كان مفرداً أو معرفة أو نكرة مقصودة بني على ما كان يرفع به فان كان يرفع

و يارجياون و يكون في محل
نصب على المفعولية لان
المنادى مفعول به في المنه
ونصبه فعل مضمر ثابت
يامنابه فاصل ياز بدأدعو
زيد الخذف ادعو ونابت
يامنابه (ص)

وانواضمام ما بنوا قبل
النداء

وليحجر محجري ذى بناء
جدا

(ش) أى اذا كان الاسم

المنادى مبنيًا قبل النداء

قد ر بعد النداء بناؤه على

الضم نحو ياهذا ويحجرى

محجرى ما تجدد بناؤه بالنداء

كزيد فى أنه يرفع بالرفع

مراعاة للضم المقدر فيه

وبالنصب مراعاة للمحل

فتقول ياهذا العاقل

والعاقل بالرفع والنصب كما

تقول يازيد الظريف

والظريف (ص)

والفرد المنكور والمضافا

وشبهه انصب عادمًا خلافا

(ش) تقدم أن المنادى

اذا كان مفردًا معرفة أو

نكرة مقصودة يبنى على

ما كان يرفع به وذكروا

أنه اذا كان مفردًا نكرة

أى غير مقصودة أو مضافا

أو مشبهًا به نصب فتقال

الاول قول الأعشى يارجلا

خذي يدى وقول الشاعر

يا بس به عند قلبها الفارحند فها أو ماضيه بعد حذف يائه فقليل لا يبالى باللبس به (قوله بالضمة) أى ظاهرة
أو مقصورة فيجب تقديرها فى ياموسى ويقاضى ويحذف تنوين قاض انتفاقا لبعثاته وثبت ياءه عند الخليل
اذ لم يبق موجب لحذفها وتستمر محذوفة عند المبرد لانه نودى منوناً محذوف الياء خذف تنوينه للبناء وبقى
حذف يائه أفاده الصبان والظاهر جريان ذلك الخلاف فى يافى (قوله يازيدان) الظاهر انه من النكرة
المقصودة اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الابد تنكيره ولا التزامه فى غير النداء عوضا عن العامة فكذا يعوض
عنهما تعريف النداء وما يقيد به صانع الشارح من أنه مثال للعلم حيث ذكر يارجلان بعده للنكرة المقصودة
فانما ذلك باعتبار أنه قبل التثنية كان عاملاً (قوله يارجياون) صغره ليسوع جمعه بالواو والنون (قوله فعل
مضمر) أى عند سيبويه وقال المبرد انصب بحرف النداء لانه سد الفعل فعلى المنهين ياز يدجلة الا
أن جزأها قد ران عند سيبويه وهما الفعل والفاعل وعند المبرد سد حرف النداء سد الفعل وحده واستمر
الفاعل فيه لانه لما عمل عمله تحمل الضمة مثله وأما المنادى ففضلة مفعول به لانه واجب الذكر لثلاثين
النداء (قوله حذف ادعو) أى لزوم الكثرة الاستعمال واستعمال الحرف مسدود فى طلب الاقبال ولا يرد
أن ادعو خبر فلا يكون أصلاً للاشياء وهو النداء لجواز أن يقصد بالعدل الانشاء أيضاً ولذا كان الأولى
تقديره ماضياً لانه الغالب فى الانشاء (قوله فى أنه يرفع بالرفع الخ) أى ولا يجوز اتباع حركته الأصلية فى
نحو ياسيبويه وياهؤلاء لبعدها بالانتهاء عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه يعرضه أشبه الاعراب
العارض بالعامل وبهذا ينحل اللغز المشهور فى هؤلاء وكذا المحكى فيبنى على ضم قد ر للحكاية كاعرابه فى
غير النداء ويرفع تابعه أو ينصب كياتأبط شمر المقدام والمقدام ولا يجوز اتباع حركته الأصلية وفى قوله بالرفع
تسامح يعلم من الفصل الآتى (قوله والمضافا) أى غير ضمير الخطاب والا فلا ينادى أصلاً لئلا يلزم جمع
خطابين لشخصين فى جملة واحدة اذ النداء خطاب للمضاف والضمير لغيره وهو متمنع (قوله عادمًا خلافاً)
أى فى الجملة والافتعال يجوز الضم فيما اضافته غير محضة أو كما قيل

وليس كل خلاف جاء معتبراً * الخلاف له حظ من النظر

(قوله أو مشبه به) هو ما اتصل به شئ من تمام معناه فيطول به كالمضاف اما بكونه عاملاً فيه رفعاً أو غيره
كيا حسنا وجهه ويا طالعاً جلاً ويا رقية قابلاً للعباد وكذا يا غفلاً والموت يطلبه ان جعلت الجملة حالاً من الضمير
فى غافلاً أو بعطفه عليه فى انسمية قبل النداء كيا ثلاثة وثلاثين وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير
سواء وصفت بمفرد أو غيره كناية الفراء يارجلا كى عاقيل وكقوله صلى الله عليه وسلم فى سجوده
يا عظيماً يرعى لكل عظيم ويا حلماً لا يهمل وقول الشاعر * أدارا يحزوى هجت للعين عسيرة * لان
النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تنمة المنادى كالمعمول من العامل ولا يلزم مثل ذلك فى المعرفة
الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة فان وصفت بعد النداء وجب البناء لانها حينئذ مفردة مقصودة
وان احتمل الامر ان جاز وراز ولا يرد أن النكرة تعرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده بنكرة ولا بجملة
لانه يفترق فى المعرفة الطارئة وأما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليها بما عاها لا المنعوت وحد أفاده
المصرح فى التسهيل أن الموصوف قبل النداء من المفرد لا شبه المضاف لكن انصبه أرجح كالحديث والبيت
فقوله هذا وابن المعرف المفرد أى وجوباً فى غير الموصوف وجوازاً فيه قال سم وبمحصر الشبهة بالمضاف
فيما ذكر يعلم أن الموصول فى نحو يامن فعل كذا من المفرد فيقدر ضمها كما يقدر فى سيبويه (قوله أيا
راك باله) ان شرطية مدغمة فى ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما
ونجرات بلد بالعين (قوله وياضارب عمرو) أشار به لارد على ثعلب فى الاضافة غير المحضنة

(قوله ويأثلاثه وثلاثين) أي فيمن سمعته بذلك فيجب نصبهما بالاختلاف الأول لشبهه المضاف في الطول والثاني أهبطه على المنصوب ويمتنع حينئذ إدخال يا على الثاني لانه جزء علم كعبه شمس فان ناديت جماعة هذه عدتهم فان لم تنهين نصبتهما أيضا وان عرفت فان أردت بهما جماعة من معينتين ضمنت الأولى لانه نكرة مقصودة وعرفت الثاني بأن على المختار لانه نكرة أو بداهة معين ولم يكتف بتعريف النداء لان يالم تباشره ونصبته أو رفعت لانه تابع المضموم الا اذا أعيدت يافيجب ضمه مجردا من أل وان أراد بهما عدد واحد معين فالظاهر نصبهما كما في القسمية سم (قوله ونحو زيد) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود عليه ومن نحو الخ حال من زيد ولان يفتح التاء من وهن من اذا ضعف أو بضمها من أهان غيره أذله (قوله اذا كان المنادى مفردا الخ) ذكر ستة شروط أفادها المتن بالمثل وسيأتي محترزها وبقى سابع كون المنادى ظاهر الاعراب فتحوي يا عيسى بن مريم بتعين فيه تقدير الضم اذ لا ثقل مع التقدير حتى يخفف بالفتح وتام وهو كون ابن مفردا لا مثنى ولا جمعا ولا يخفى أخذهما من صنيع المصنف وموضوع المسئلة اعراب العلم الأول بالحركات حتى يصح فتحه وضمه فالتثنية والجمع على حده خارجان عن ذلك وانظر جمع التكميل كياز يود ابن بكر وابن عمرو وابن خالد هل هو كالمفرد أم لا ومقتضى تعليمهم جواز الفتح بكثرة الاستعمال امتناعه في ذلك اذ لا يكثر كالمفرد وقد يكون خارجا بالمفرد كما خرج به المضاف فتأمل وشرط النووي في شرح منسل كون البنية حقيقة (قوله وصف ابن) أي أو ابنة بخلاف بنت لقلة استعمالها في نحو ذلك (قوله مضاف الخ) أي مذكرة ومؤنث وكذا العلم الأول كياز يود ابن فاطمة ويا هند ابنة زيد بالضم والنصب وغلطوا من اشتراط تذكير العلمين ولا فرق بين كون العلم الثاني مفردا أم لاصيان وحقه أن يقول مضافا بالنصب على أنه حال من ابن لانه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف بنكرة (قوله وجهان) أما الضم فعلى الأصل وأما الفتح فاتباع لفتح ابن لكون الحائز بينهما سا كئنا غير حصين أو هو فتح بنية على تركيب الصفة مع الموصوف كخمس عشرة أفتح اعراب على اقحام ابن وإضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يضاف اليه للاستتله وإما فتحة ابن فعلى الأول اعراب وعلى الثاني بناء وضم النداء مقدر عليه كيقدر في خمسة عشر وعلى الثالث لا اعراب ولا بناء كما في التصريح لانه زائد لم يطلبه عامل فتقول في اعرابه على الأول زيد منادى قد رضمه لفتح اقباعه لابن وابن صفته منصوب بالفتحة الظاهرة لانه مضاف وعلى الثاني زيد ابن منادى ٢ وضمه مقدر على ابن الحركة البناء التركيبي وعلى الثالث زيد منادى منصوب لضافته الى سعيد ولفظ ابن مفعول بينهما لا محل له ولا يصح بدلا ولا عطف بيان اعدم تمام الأول بالامضاف اليه وهل يجوز كونه توكيدا للفظيا بالمرادف كما سيأتي في سعيد الاوس فتكون فتحة اعرابا تأمل (قوله ويجب حذف ألف ابن خطأ) أي بالشروط السابقة كما يصرح بقوله والحالة هذه لم يقع أول سطر أو قطع همزته للشعر والاثبت وكذا ان عدم شرط كأن لم يقع بعد علم كجاء ابن بكر وابن بكر على أو فصل منه أولم يكن صفته له بل بدلا وخبر اول ومنسوخا أو نصب باعني أو كان منادى كجاء زيد ابن بكر أي يا ابن بكر أو كان مستفهما عنه كهل زيد ابن بكر أو ثي الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى أو جمع كما مر مثاله ولم يضاف لاسم أبيه حقيقة بل ضميره أو لوجه أو معمله أو للفظ ابن أو أخ مثلا قال الدينوري في كتاب الرسم أو لقلب غلب على أبيه أو صناعة أشهر بها كجاء زيد ابن الأمير أو القاضي زاد الطبراني في نظم له وألمه كعيسى بن مريم فكل ذلك ثبت فيه الألف وهو مقتضى الشروط المارة لكن مرأنهم غلطوا من شرط تذكير العلمين في مسئلة جواز الفتح وقد قال في التسهيل كل ما يجوز فتح المنادى المضموم أو جب حذف تنوينه في غير النداء الا لضرورة وحذف ألف ابن خطأ اه وفي الصبان ومثل ابن في ذلك ابنة نظير ما مر ولا فرق في كل ذلك بين كون العلم اسما

ويأثلاثه وثلاثين (ص)
ونحو زيد بضم واقتحن من
نحو أزيد بن سعيد
لانهم
(ش) أي اذا كان المنادى
مفردا عاملا ووصف بابن
مضاف الى علم ولم يفصل
بين المنادى وبين ابن جاز
لك في المنادى وجهان
البناء على الضم نحو يازيد
ابن عمرو والفتح اتباعا نحو
يازيد بن عمر ويجب
حذف ألف ابن والحالة
هذه خطأ (ص)

٣ قوله وضمه مقدر على
ابن فيه تأمل لضافته الى
سعيد فحقه أن يكون في
محل نصب لانه على هذا
الوجه يكون زيد بن مضافا
وسعيد مضاف اليه كما اذا
قلت يا خمسة عشر زيد
فتأمل اه وسيأتي في
نحو سعيد سعيد الاوس
ما يصرح بذلك اه منه

والضم ان لم يل الين علما * ويل الين علم قدحما (ش) أى اذا لم يقع ابن بعد علم أول يقع بعده علم وجب ضم المنادى وامتنع فتحه فقال
الاول نحو يا غلام ابن عمرو ويل يا غلام ابن عمرو ومثال الثاني يا زيد ابن (٧٥) أحيينا فيجب بذاه زيد على الضم في

هذه الامثلة ويجب ان يضاف
ألفا بن والحالة هذه (ش)
واضم أو انصب ما اضطرارا
نونا

عمله استحقاق ضم بينا
(ش) تقدم انه اذا كان
المنادى مفردا معرفة
أو نكرة مقصودة يجب
بناؤه على الضم وذ كر هنا
انه اذا اضطر شاعر الى
تكوين هذا المنادى كان
له تنوين وهو مضموم
وكان له نصبه وقد ورد
السمع مما فن الاول قوله
سلام الله يا مطر عليها *
وليس عليك يا مطر السلام
ومن الثاني قوله

ضر بت صدرها الى وقالت
* يا عديا لقد وقتك الاواق

(ص)
واضطرار خص جمع يا وائل
* الامع الله ومحكي الجبل
والا كثيرا اللهم بالتعويض
* وشديا اللهم في قريض
(ش) لا يجوز الجمع بين
حرف النداء وأل في غير
اسم الله تعالى وما سمي به
من الجبل الا في ضرورة
الشعر كقوله

فيا الغلامان اللذان فرا *
اياكما ان تعقبانا شرا
وأما مع اسم الله تعالى
ومحكي الجبل فيجوز
فتقول يا الله بقطع الهمزة

أو كنية أو لقباً على ما سيج به ابن خروف وجزم الراهي بوجوب التنوين وثبوت الالف اذا كان العلم الاول
مضافا كجاء أبو محمد بن زيد واختاره الصفدى بهد نقله الخلاف فيه وكذا اختاره في اضافة الثاني كجاء
زيد بن عبد الله اه (قوله والضم الخ) مبتدأ خبره قدحما وان لم يل شرط ويل الثاني عطف عليه
والواو فيه بمعنى أولان انتفاء أحدهما كاف في تحتم الضم والجواب محذوف لوجود شرط حذفه اختيارا
وهو مضى فعل الشرط في المعنى كاسيأتى في عوامل الجزم أى فالضم متحتم أو ان قدحما جوابه حذف
فاؤه للضرورة والشرط وجوابه خبر المبتدأ بط بالضمير في حتم والوجه الاول أولى لعدم احتياجه الى ضرورة
كاسر غير مصرية (قوله أى اذا لم يقع الخ) دخل في هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الاول
والفصل بينه وبين ابن كذا ذكره الشارح وكذا عدم ذكر ابن كذا زيد الفاضل اذ يصدق عليه أنه لم يقع
الابن بعد علم لان السالبة تصدق بنفى الموضوع وقوله أول يقع الخ هو مفاد محجز البيت وهو محترز شرط رابع
أى عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الاول كما اذا كان الابن غير صفة له بان كان بدلا منه أو
عطف بيان وهو محترز شرط خامس وكذا يجب الضم ان نثى الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى أو جمع أول تكن
البنوة حقيقة أما اذا كان العلم الاول غير مفرد وهو محترز الاول كيا عبد الله بن زيد فيجب نصبه (قوله يا غلام
ابن عمرو) افترض وجوب ضمه بان النكرة الموصوفة يجب نصبها أو يجوز على ما مر الأ أن يقال له
وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح لا اتباع أو التركيب فلا ينافي جواز النصب كشبيهه المضاف أفاده الصبان
(قوله واضم الخ) في تعبيره بالضم والنصب اشارة الى أن المنون اضطرارا يكون مبني اذ اضم كحاله قبل
الاضطرار ومعر با اذ انصب رجوعا لاصل الاسماء وحيث يتعين في تابعه النصب وفي الضم يجوز معه النصب
(قوله محاله الخ) بيان لما الاول حال منها واستحقاق مبتدأ خبره بينا وله متعلق به بتضمينه معنى أثبت وجلة
المبتدأ والخبر صلة ما الثانية (قوله ضر بت صدرها الى) أى متبججة من نحاتي مع ما لاقيت من الحروب
على عادة النساء من ضرب صدورهن عند التعجب فالى معنى متعلق بحال محذوفة كذا كر أو بضر بت
لتضمينه معنى تعجبت وأصل أواق وواق جمع واقية أى حافظة فابدات البوا والاولى همزة لماسيأتى في قوله
وهكذا أول الواو ين رداخ (قوله في قريض) فعيل بمعنى مفعول من قرضت الشيء قطعة سمي به الشعر
لاقطاعه من الكلام (قوله بين حرف النداء) اشارة الى أن ذكر المصنف يامثال لا يفسد غثها باقى
الادوات (قوله وأما مع اسم الله تعالى الخ) زاد في التسهيل اسم الجنس اذا كان مشبه به نحو يا الاسد
شدة قبل لان تقديره يامثل الاسد كخفى مثل وأقيم المضاف اليه مقامه فلم تدخل باقى الحقيقة على أل ولا
يلزمه جواز يا القرية على تقدير يا أهل القرية لان ذكر وجه الشبه في الاول يدل على معنى المضاف المحذوف
وهو المثلية بخلاف هذا سم وزاد المبرد ما سمي به من الموصول المحلى بأل مع صلته كيا الذى قام وصو به الناظم
وان منعه سيبويه فان سمي به بلاصلته منع نداؤه اتفاقا صبان (قوله بقطع الهمزة) أى لان العلم
مفارقته اذ صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف في النداء وحيث ثبتت ألف يا وجوبه وقوله ووصلها أى
نظر الاصلها وحيث ثبتت ألف يا أو تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا المنطلق زيد فيجب قطع همزته مع
ثبوت ألف يا لان ما بهى همزة الوصل فعلا كان أو غيره يجب قطعها في التسمية به لصيرورتها جزءا من الاسم
فتقطع في النداء أيضا ولا يجوز وصلها نظر الاصلان كما في الجلالة لان له خواص ليست لغيره (قوله اللهم بيم
الخ) أى فهو منادى مبنى على ضم الهاء على المختار في محل نصب والميم عوض عن يافرا من دخولها على أل
وخصت الميم لما نسبتها الى يافرا لالتعريف عند جبر وشددت لتسكون على حرفين كيا وأخرت تبركا بالبداة

ووصلها وتقول فيمن اسمه الرجل منطلق يا الرجل منطلق أقبل والا كثيرا في نداء اسم الله تعالى اللهم بيم مشددة معوضة من حرف النداء
وشديا الجمع بين الميم وحرف النداء في قوله

أزمه نصباً كأن يذو الحيل
(ش) أي إذا كان تابع
المنادى في المفعول مضافاً غير
مضاف للالف واللام
وجب نصبه نحو يازيد
صاحب عمرو (ص)
وماسواه أرفع أو نصب
واجعلاً
كاستقل نسقاً وبدلاً
(ش) أي وماسوى المضاف
المنكور يجوز رفعه ونصبه
وهو المضاف المضاف لال
والمفرد فتقول يازيد
الكريم الالب برفع الكريم
ونصبه ويازيد الظريف
برفع الظريف ونصبه وحكم
عطف البيان والتوكيد
حكم الصفة فتقول يارجل
زيد يذو بالرفع والنصب
ويأتم أجعون وأجمعين
وأما عطف النسق والبدل
ففي حكم المنادى المستقل
فيجب ضمه ان كان
مفرداً نحو يارجل زيد
ويارجل وزيد كما يجب
الضم لو قلت يازيد ويوجب
نصبه ان كان مضافاً نحو
يازيد أبا عبد الله ويازيد
وأبا عبد الله كما يجب نصبه
لو قلت يا أبا عبد الله (ص)
وان يكن موصوباً أل
منه
نفيه وجهان ورفع ينتقي
(ش) أي إنما يجب بناء
المنسوق على الضم اذا
كان مفرداً معرفة بغير أل
فان كان بالجاز فيه وجهان الرفع والنصب

باسم الله تعالى ادل يجب كون العوض في محل المعوض منه كبناء عدة وألف ابن أما البديل فيجب فيه ذلك
كافي ماء وماء وتعالى وتعالى فكل بدل عوض ولا عكس ولا يوصف اللهم عند سببويه كالأل يوصف غيره
مما يختص بالنداء وأجازه المبرد نحو قل اللهم فاطر السموات وجهه سببويه على النداء المستأنف وقد تحذف
منه أل فيصير لا هم وهو كثير في الشعر (قوله أني إذا الخ) الحدث بفتحين الأمر الحادث من مكاره
الدين وأما أي نزل (تنه) تستعمل اللهم على ثلاثة أوجه أحدها النداء المحض كما سمعته ثانياً أن
يذكرها المحبب تمكيناً للجواب في ذهن السامع نحو اللهم نعم في جواب أزيد قائم الثالث أن تستعمل دليلاً
على الندرة وقلة الوقوع أو بعده نحو أنا أزيد لك اللهم اذ لم تدعني اذ الزيادة مع عدم الطلب قليلة ومنه قول
المؤلفين اللهم الآن يقال كذا قيل وهي على هذين موقوفة لا معرفة ولا مبنية لخروجها عن النداء فهي
غير مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكن أو الندرة فتكون معرفة
كالاول ولوسلم فيقال انه منادى صورة فله حكمه والله أعلم
(فصل) (قوله تابع ذي الضم) نصب بمحذوف يفسره الزمه والمضاف صفته ودون أل حال من تابع
أرمن ضميره في المضاف قيل ولو قال ذي البناء شمل المثنى والجمع وأنت خير بان البناء عند المضاف لعظمى
هو نفس الحركات وما ناب عنها فالضم الذي هو أحد أنواعه يصدق بالضمه وما ناب عنها فتدبر والمراد الضم
لفظاً أو تقديرًا كما سببويه هذا الفضل والمراد بالتابع هنا ما عدا النسق والبديل وهو النعت والبيان والتوكيد
بقرينة ما بعده وأما ان تابع المنادى المشتمل على ضميره يجوز فيه الخطاب نظر السكونه مخاطباً والغيبة نظراً
لسكونه اسماً ظاهراً كيازيد نفسك أو نفسه ويأتم ككم أركلهم وياذا الذي قت أو قام (قوله وجب نصبه)
أي مراعاة لمحل المادى ولا يجوز اتباعه للفظه لتعذر ضم النداء في المضاف وهذا اذا كانت اضافته محضة
والاجاز لسكونها في نية الانفصال كيازيد رجل ضارب يذو بالضم والنصب ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضى وان
صرح السببوى بوجوب نصبه ان قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع انه
نكرة قلت لا ينعت بذلك الا النكرة المقصودة كافي الصبان وقد مر انه يتسامح في المعرفة الطارئة وحينئذ
فقول الشارح يازيد صاحب عمر ومشكل من وجهين كما لا يخفى الآن يراى صاحب الدوام وأنه غلبت عليه
الاسمية فتكون اضافته محضة ويتعرف بها (قوله وماسوى المضاف المذكور) أي من تابع ذي الضم
خاصة تخرج تابع المصوب فيجب نصبه مضافاً أو غيره محلى بالآل ولا الا النسق والبديل فكاستقل لما يأتى
(قوله والمفرد) أي عن الاضافة فقط كيازيد الظريف أو عنها وعن أل كيازيد رجل زيد وكذا يارجل
ظريف بالرفع والنصب ولا يرد وصف المعرفة بالنكرة لما مر وكذا المضاف اضافة غير محضة مع خلوه من أل
والمنشبه به كما مر عن الرضى (قوله برفع الكريم) فيه تسميح فان ضمة التابع اتباع للفظ المنادى لا
اعراب ولا بناء كما قاله الدماميني فهو منصوب بفتحة مقدرة لحركة الاتباع ولذلك ينون اذا خلا من أل
والاضافة لعدم بنائه واعلم ان محل ذلك في النعت اذا كان طارئاً بعد النداء أما قبله فينصب منعونه لشبهه
بالمضاف كما مر في نصب النعت تبعاً له (قوله في حكم المنادى المستقل) أي لان البديل على نية تكرار العامل
وهو يا والعاطف كالنائب عنه (قوله فيجب ضمه) أي ضم بناء فلا ينون كما يفيد ما بعده (قوله وان يكن
الخ) اسمها انسق ومصحوب أل خبرها مقدماً وهذا تقييد لقوله كاستقل الخ وخص التقييد بالنسق
لان البديل لا يكون الا خالياً من أل اذ حرف النداء مقدراً قبله فلا يجمع بينهما وقوله ورفع مبتدأ سوغه
التقسيم (قوله وجهان) أي لا متناع تقدير حرف النداء قبله بسبب أل فاشبه النعت في ان العامل فيه هو
العامل في الاول جاز فيه مراعاة لفظ الاول ومحل رفعه ولو كان مضافاً كيازيد والحسن الوجه
قال الصبان ولا بد فيه اه أي لان اضافته تكون غير محضة أبداً في نية الانفصال اذا اضافته محضة

والختار عند الخليل وسيدويه ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف ولهذا قال ورفع ينتقى أى يختار فتقول يازيد والسلام بالرفع والنصب ومنه قوله تعالى يا جبال أقرى معه والطير برفعه ونصبه (ص) (٧٧) وأيهما مصحوب ال بسمه صفة

يلزم بالرفع لى ذى المعرفة وأيهما الذى ورد * ووصف أى بسوى هذا

يرد

(ش) أى يقال يا أيها الرجل ويا أيها الذى فعل كذا فأى منادى مفرد مبنى

على الضم وهما زائدة والرجل صفة لأى ويجب رفعه عند الجمهور لأنه المقصود

بالنداء وأجاز المازنى نصبه قياسا على جواز نصب الظريف فى قولك

يازيد الظريف بالرفع والنصب ولا توصف أى

الاباسم جنس محلى بال كالرجل أو باسم إشارة نحو يا أيها أقبس أو

بموصول محلى بال نحو يا أيها الذى فعل كذا (ص)

وذا إشارة كأى فى الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة

(ش) يقال يا هذا الرجل فيجب رفع الرجل ان جعل هذا وصلة لندائه كما

يجب رفع صفة أى والى هذا أشار بقوله

ان كان تركها يفيت المعرفة فان لم يجعل اسم الإشارة وصلة لنداء ما بعده لم يجب رفع صفة بل يجوز الرفع

يقال يا هذا سعد الأوس ويانيم

لا تدخله ال (قوله والختار الرفع) أى تبع اللفظ لما فيه من مشاكاة الحركة وليكون أكثر واختار أبو عمرو وغيره النصب لان ما فيه ال لا يباشر حرف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشره وتسمك بظاهر الآية فقد أجمع فيها القراء سوى الأعرج على نصب الطير عطفا على محل جبال وأجيب باحتمال انه بالعطف على فضلا فجهله أو بسخرنا مقدرا (قوله وأيهما الخ) مبتدأ خبره يلزم ومصحوب ال مفعوله متقدم عليه وبعد وصفه وبالرفع أحوال منه أى وأيهما يلزم مصحوب ال حال كونه صفة مرفوعا كأننا بعده أو مصحوب ال مبتدأ ثان خبره يلزم والجملة خبر أيها حذف رابطها أى يلزمها (قوله ورد) أفرد ضمير الفاعل مالتا ويله بالند كور من أيها نداء أى الذى أو حذف خبرا أحدهما دلالة الآخر عليه أى ورد أيضا وقوله بسوى هذا أى الذى كور من مصحوب ال وذا الذى (قوله فإى منادى مفرد) أى نكرة مقصودة وتكون بلفظ واحد وان ثبتت صفتها أوجعت كأيها الرجلان أو الرجل لكن يختارنا نيتها لتأنيث صفتها كأيها النفس ولا يجب كما قاله السامنى (قوله وهما زائدة) أى حرف تنبيه زائد لا محل له لئلا يكتفى بزمها عوضا عما قلنا من الإضافة كما عوضوا عنها الزائدة فى نحو أيا ما نداء عوارضتها بالنداء لانه محل تنبيه وما بالشرط لانه يناسبه الإبهام والغلب فتح هذه الهمزة قد تضم اذا لم يكن بعدها اسم إشارة (قوله ويجب رفعه) أى تبع اللفظ لها فنيه التسامح الماروكندايجب رفع نعتها اذا نعت كأيها الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تبعه المحل كما فى الاشمونى والظاهر أن المانع من ذلك عدم السماع والافتتاح أى فى محل نصب مثلها كما اختاره الصبان ولم يوجد مانع من صراعاته فى نعتيه كما وجد فى أى (قوله لانه المقصود بالنداء) أى وأى وصلة لندائه لا ممتنع جمع حرف النداء وأل وهو مفرد فوجب ضمهما كالو باشره الحرف تنبيه على انه المنادى وخصت أى بالتوصل بها لوضعهما على الإبهام واحتياجهما للخصص فتكون ألصق بما بعدها من غيرهما ولما شابهها اسم الإشارة فى ذلك قام مقامها (قوله محلى بال) أى الجنسية بحسب الاصل وان صارت الآن للحضور كان نصير كذلك بعد اسم الإشارة وخرج بها العهدية كالزبدى والزائدة سواء قارنت الوضع كاليسع والسموأل أو كانت لاح الاصل كالحرث أو فى العلم بالغلبة كالنجم فكل ذلك لا يتوصل لندائه بأى ولا بذال ينادى هو مجرد من ال وأجاز فى شرح الكافية ادخال ياعلى ال الزائدة المقارنة للوضع كاليسع (قوله أو باسم الإشارة) أى بشرط خلوه من الكاف فلا يقال يا أيها ذاك الرجل خلافا لابن كيسان ولا يشترط نعتة حينئذ يذى ال كما مثله الشارح وفاق لابن عصفور والناظم بدليل قوله

أيها ذان كلا زاد كما * ودعائى واغلا فبمن وغل

بخلاف ما اذا نودى اسم الإشارة نفسه (قوله كإى فى الصفة) أى فى لزومها ولزوم رفعها وكونها بال من اسم جنس أو موصول دون اسم الإشارة ولم يستثنه لظهور انه لا يوصف بمثلوه يراعى فيه حال المشار اليه من جمع وغيره نحو يا هذان الرجلان بخلاف أى كما (قوله يفيت) بضم الياء مضارع أفات الرباعى ومفعوله الاول محذوف أى يفيت المخاطب معرفة المشار اليه (قوله ان جعل هذا وصلة لندائه) بان قصد نداء ما بعدها كقولك لقائم بين قوم جالس يا ذا القائم ويا ذا الذى قام فان قصد نداء اسم الإشارة وحده وقدر الوقف عليه بان عرفه المخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه ولا رفع وصفه اذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه ال كحاله فى غير النداء (قوله فى نحو سعد الخ) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مسردا وكرمضاغا الى غيره علما كان كاملا أو اسم جنس كيار رجل رجل القوم أو وصفا كيا صاحب صاحب زيد خلافا لكوفيين فان لم يصف الثانى كياز يذى لم يجب نصبه (قوله يانيم تيم عدى) احتراز بالاضافة عن

والنصب (ص) فى نحو سعد سعد الأوس ينتصب * ثان وضع واقتحج ولا نصب (ش) تيم عدى ويازيد زيد

المندى المندى فيجب نصب الثاني ويجوز في الأول الضم والنصب فان ضم الأول كان الثاني منصوباً على التوكيد أو على اضمحلاله أو على البدلية أو عطف البيان أو على النداء (٧٨) وان نصب الأول فذهب سيبويه انه مضاف الى ما بعد الاسم والثاني مقحوم بين

المضاف والمضاف اليه
من مذهب المبرد انه مضاف
الى محذوف مثل ما أضيف
اليه الثاني وان الأصل
يأتي على نيم على حذف
عدي الأول لدلالة الثاني
عليه (ص)

المندى المندى الى ياء
المتكلم

واجعل مندى صح ان
يضاف اليها

ذهب سيبويه الى عبد عبد
عبد

(ش) اذا أضيف المندى
الى ياء المندى كما فاما أن يكون

تخيلاً أو مفعلاً فان كان
مفعلاً فكذلك حكمه غير

مندى وقد سبق حكمه في
المندى الى ياء المتكلم وان

كان تخيلاً جاز فيه خمسة
أوجه أحدها حذف الياء

والاستغناء بالكسرة نحو
يا عبد وهذا هو الأكثر

الثاني اثبات الياء ساكنة
نحو يا عبدى وهو دون الأول

في الكثرة الثالث قلب الياء
ألفاً وحذفها والاستغناء

بها بالفتحة نحو يا عبد
الرابع قلبها ألفاً وإبقاؤها

وقلب الكسرة فتحة نحو
يا عبد الخامس اثبات الياء

محركة بالفتحة نحو يا عبدى
(ص)

وفتح أو كسر وحذف الياء المستمر * في يابن أم يابن عم لا مفر

(ش) اذا أضيف المندى الى مضاف الى ياء المتكلم وجب اثبات الياء

٧ (قوله منصوب بفتحة مقدرة الخ) فيه نظر لأن المبني اعرابه على لا تقديرى فحقه أن يكون في محل نصب فتأمل اه منه

تيم مرة من قرين وتيم قبس وغيرهما (قوله اليعملات) جمع يعملة وهي الناقة القوية على العمل
والذبل جمع ذابل بمعنى ضامرة وإضافة يديها لاشتهاره بالحداء أى الغناء لها في السير (قوله فان ضم
الأول) أى لكونه مقرداً معرفة (قوله على التوكيد) أى للأول باعتبار محله قاله المصنف وتعقب
بأنه لا يصح توكيداً معنوياً لانه ليس من ألفاظه ولا لفظياً لاتصاله بما لم يتصل به الأول ولا اختلاف جهتي
التعريف اذ تعريف الأول بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لا يضاف حتى يجرى من العلمية والمصنف
أن يكتب في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف وان اختلفت جهته أو اتصل به شئ (قوله والثاني مقحوم) أى
زائد بناء على جواز زيادة الأسماء والفصل به بين المتضامين كالفصل لاتحاد الأول لفظاً ومعنى وكان حقه
ان ينون لعدم الاضافة لكونه ترك للشاكلة وعليه ففتحة اتباع الأول فيما يظهر لانه غير مطوب لعامل
وصرح الأشموني بنصب الثاني توكيداً لفظياً بوافقه تفسيراً لحفيد الاغلام بالتأكيده اللفظي ففتحة
أعراب وبغفر الفصل به وعدم تنوينه لما ضر ولا يصح جعله بدلاً أو بياناً كما كان في صورة الضم اذ لا يكونان
الابعد تمام الأول كما مر في زيد بن سعيد (قوله انه مضاف الى محذوف الخ) أى ونصب الثاني حيثئذ
على أحد الأوجه الخمسة المذكورة عند ضم الأول وبقى مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين كخسمة عشر
وجعل مجموعهما مندى مضافاً الى ما بعد الثاني ٧ منصوب بفتحة مقدرة لحركة البناء التركيبي على الاسم
الثاني واما حركة الأول ففتحة بنية كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم
(المندى المندى الى ياء المتكلم)

(قوله وقد سبق حكمه) وهو ثبوت ياء المتكلم مفتوحة على الأفصح فيما آخره ألف أو واو أو ياء غير
مشددة كفتاى ومسلمى وقاضى وحذفها فيما آخره ياء مشددة مع كسر ما قبلها أو فتحة كما مر بيانه
وتجوز العصام حذفها في المثني والجمع اكتفاء ببيانهم ما يرد التباس الجمع حيثئذ بالمفرد المضاف للياء ساكنة
(قوله وان كان محذوفاً) أى ومعتلاً يشبهه (قوله جاز فيه خمسة أوجه) أى بشرط أن لا يكون المضاف
وصفاً مفرداً عاملاً كياء مكرمى والا تعين اثبات يائه مفتوحة أو ساكنة لشدة طلبه لها أما في المثني والجمع فتفتح
فقط لأنه من المعتل (قوله وهو دون الأول) ويليهِ في الكثرة اثبات الياء مفتوحة ثم قلبها ألفاً ثم حذف
الألف فهو أضعفها ولذا منعه الأكثرون لكن أجازوا الأخفش والفارسي كقوله

ولست براجع ما فات منى * بلهف ولا بليت ولا لوانى

أى بقولى يا لها ولم يرتبها المصنف لضيق النظم وكان على الشارح بيانه وتقديم ان سكون الياء أصل أول
لأنه أصل كل مبنى والفتح أصل ثان لأنه أصل ما بنى على حرف واحد وبقى وجه سادس وهو ضم الاسم بعد
حذفها كالمفرد اكتفاء بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما يكثر نداءؤه مضافاً للياء كالكرب والأبورين
والقوم لانحو الغلام قرى رب السجن أحب الى وحكى يارب اغفرلى ويأثم لاتفعلى بالضم فهو منصوب
لاضافته تقدير الكن منع ظهور نصبه مشاكاة المفرد فعلى هذا لا يجوز في تابعه الا لنصب لكن يجوز أبو
حيان رفعه اجراءه كالمفرد في حكم التابع أيضاً (قوله قلب الياء ألفاً) أى لحقتها او يتوصل اليها بفتح ما قبل
الياء ولا يجرى على قاعدة القلب والظاهر أن هذه الألف اسم في محل جر بالاضافة كأصلها وان الفتحة
قبلها المناسبة وانصب النداء مقدراً سم (قوله وفتح) مبتدأ سوغه التقسيم وكسر عطف عليه وحذف
الياء عطف على كسر الوافيه بمعنى مع أى أو كسر مع حذف الياء واستمرأى اطرد خبر وأفرده على اية

المذكور

المذكور لان العطف بولان أو التسمية كالوار (قوله الا في ابن أم) مثل ابن ابنة وكذا بنت كافي
النصر مح (قوله فتحذف الياء منهما) أي وجوباً وأما انباتها في قوله * يا ابن أمي ويا شقيق نفسي *
وقلبها ألفاً في قوله * يا ابنة عمي لا تلومي واهجبي * فضرورة (قوله وتكسر الميم) أي لتبدل على الياء
المحذوفة وهو وجود من الفتح (قوله أو تفتح) هو عند الكسائي المناسبة لالف المحذوفة المنقلبة عن الياء
فأعربها مقدر للناسبة وعند البصريين فتح بناء التركيب الاسمين خمسة عشر وهو مضاف للياء تقديرها
كما قاله الرضي فأعربها مقدر لحركة البناء التركيبي ويحتمل قطعه عن الاضافة أصلاً فيقدر فيه الضم
خمس عشرة (قوله ومن الياء) متعلق بعوض الواقع خبراً عن التاء (قوله ياءت) أي زيادة على
اللغات الست في ياعبدى كما يفيد قول المصنف عرض فأبت منادى منصوب لأنه مضاف للياء المحذوفة
المعوض عنها تاء التانيث فهي حرف اذ لم تنقلب الياء اليها كالألف ونصبه مقدر لفتح مناسبة التاء اذ هي
تقتضي فتح ما قبلها أبداً وخصت التاء بالتعويض لمناسبة الياء في أنها تزداد آخر الاسم للتفخيم كعلامه
وهو يناسب الاب والام وقد تبدل هاء رفقا وخطا وهما قرئ في السبع ورسمت في المصحف بالتاء كما في
التسهيل فالاولى موافقة (قوله بفتح التاء) هو الاقرب تبعاً لما هي عوض عنه والكسر أكثر وهو
عوض عن كسر مناسبة الياء لواله بالتاء وسمع ضمها وقد قرئ بهن فالجاء تسع لغات في نداء الابوين
(قوله ولا يجوز اثبات الياء) ولا الالف المنقلبة عنها وأما قوله

أيأبى لازت فينا فاعما * لنا أمل في العيش مادمت عائشاً

وقوله * يا ابتاعك أو عسا كما * فضرورة لسكن الثاني أهون لنهاب صورة الياء المعوض عنها بل قيل
لا ضرورة فيه لان هذه الالف لم تنقلب عن الياء بل هي التي تلحق المنادى البعيد والمندوب والمستغاث
فتكون لغة عشرة والله أعلم

(أسماء لازمت النداء)

لازمت فعل ماض كضربت لرسم التاء مجرورة فالنداء مفعوله وقطع النظر عن الرسم يحتمل انه اسم
فاعل كضاربة امامنون والنداء مفعوله أو هو مضاف له (قوله بعض ما يخص) أفاد أن هناك ألفاظاً
أخر تختص بالنداء كابت وامت والهم (قوله وزن يا خبات) فاعل اطررد في سبب متعاقبه والامر مطف
على وزن يحذف مضافين أي واطررد اسم فعل الامر حال كونه كخبات هذا في الوزن والبناء على الكسر
وكذا في الشروط وقوله من الثلاثي متعلق باطررد فهو راجع لهما لانه شرط في كل منهما (قوله يافل)
بضم الفاء واللام ولا تقي فلة بضم الفاء فقط وأصلهما عند الكوفيين فلان وفلانة حذفت منهما الالف
والنون للترخيم وكلها كنيات عن الاعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والشلو بين والمصنف الا ان
الحذف عندهم للتخفيف لا للترخيم والالقييل للذكور فلا ولا تقي فلان كما يعلم مما يأتي قال المصنف ولا
ينقصان في غير النداء الا للضرورة وهو المراد بقوله هنا وجر في الشعر فل والمصحيح عند البصريين ان فل
وفلة كنياتان عن نكرتين من جنس الانسان كما أشار اليه الشارح بقوله أي يارجل وهما المختصان
بالنداء لا يخرجان عنه أصلاً وأما الآتي في الشعر فأصله فلان حذف للضرورة ومادتهما في الياء وأما فلان
وفلانة فكنياتان عن الاعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادتهما فلان بالنون فهما غيرهما معنى ومادة
وحكما (قوله وياثومان) بضم اللام وسكون الهمزة هو العظيم اللؤم أي الشيخ ودناءة النفس وبمعناه
وحكمه يامأثم ويا لمأثم ويا مخيشان ونومان بفتح النون والا كثر في بناء مفعلان كونه للندم كما ذكر وقد
جاء في المدح كما مطيبان ويا مكرمان ولا يخرج عن النداء وأما قولهم رجل مكرمان وامراً قبلتانه فعل
اضمار القول أي مقول فيه يا مكرمان (قوله وهو مسموع) أي مقصور على السماع باجماع في جميع

الا في ابن أم وابن عم
فتحذف الياء منهما الكثرة
الاستعمال وتكسر الميم
أو تفتح فتقول يا ابن أم
أقبل ويا ابن عم لأمفر
بفتح الميم أو كسرهما (ص)
وفي النداء أبت امت عرض
* واكسر أو افتح ومن
اليا التاء عوض

(ش) يقال في النداء يا أبت
ويا أمت بفتح التاء وكسرهما
ولا يجوز اثبات الياء فلا
تقول يا أبتى ويا أمتى لان
التاء عوض عن الياء ولا
يجمع بين العوض والمعووض
عنه (ص)

(أسماء لازمت النداء)

وفل بعض ما يخص بالنداء
* أو مان نومان كذا
واطرردا
في سبب الاتي وزن يا خبات
والامر هكذا من الثلاثي
وشاع في سبب الذكور فهل *
ولا تقس وجر في الشعر فل
(ش) من الاسماء مالا
يستعمل الا في النداء نحو
يا فل أي يارجل وياثومان
للعظيم اللؤم ويا نومان
للكثير النوم وهو مسموع
وأشار بقوله واطرردا في
سبب الاتي الى أنه ينقاس

الوصاف المذكورة كما يفيد تعبير المصنف باطراد فيما بعدها الامم فلان في القياس عليه خلاف (قوله في النداء الخ) انما يختص فعال بالنداء اذا كان وصفا للندم كما ذكر بخلاف العلم كقطام وأما قوله أطوف ما أطوف ثم آوى * الى بيت قعيدته لكاع

فعلى تقدير مقول فيها يا لكاع أو هو ضرورة (قوله مبني على الكسر) اعلم ان فعال أمرا كينزال مبني شبه الحرف في الجود كسائر أسماء الافعال أو لتضمنه معنى لام الامر وفعال وصفا مبني شبه الامر وزنا وعدلا لانه معدول عن فاعلة كما أن الامر معدول عن افعل فهو مشبه للحرف بالواسطة وبني على حركة لاتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل (قوله وبالكاع) أي يا خبيثة (قوله للدلالة على الامر) ذكره هذا المستطردى لمنااسبة خبات في وزنه وبناءه على الكسر وشروطه لان كلا منهما لا يبنى الا من ثلاثي تام كامل التصريف فلا يبنيان من مزيد ونحو دراك من ادرك مما عي ولا من ناقص ولا جامد ولا من نحو يندر ويدع لندم تمام تصرفهما (قوله يا فسق الخ) بوزن عمر ممنوع من الصرف للوصفية والعدل عن فسق وغادر وأما الكع فعن الكع لانه من لكع لكاعة كظرف ظرافة فهو الكع أي ائيم فعبدل عنه الى لكع للبالغة ولم يسمع من هذا النوع الا هذه الثلاثة وخبت معدول عن خبيث (قوله قد تستعمل في الشعر) ضعيف كما مر (قوله في لجة) متعلق بقوله قبله * تدافع الشيب ولم تقبل * والشيب بالكسر حكاية صوت شرب الابل اطلق عليها نفسها واللجة بالفتح اختلاط الاصوات في الحرب وامسك الخ لصفة لها بتقدير مقول فيها أمسك الخ يصف الشاهر ابلأ أقبلت نزاجة متدافعة فشبهها بقوم في لجة متدافعين يقال فيهم أمسك فلان أي احجز بينهم والله أعلم

(الاستغاثة)

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفعها ولا يستعمل فيها من حروف النداء الا ما يمنع حذفها كما مر (قوله كيا للرنضي) أفاد أنه يجوز اقتران المستغاث بال وهو اجماع لان يالم تباشره بخلاف غيره من المناديات (قوله فيحجر المستغاث بالام) أي فهو معرب وان كان منادى مفرد لان تركيبه مع اللام أعطاه شبهة بالمضاف ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر وانما يعرب اذا وجدت اللام والافك غيره من المناديات كما سيأتي واذا كان معربا قبل النداء والابقى على بنائه كيا لهذا فنادى مبني على السكون في محل نصب على النداء صبان وينبغي كونه في محل جر باللام ويجوز في نابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل أي الموضع المقدر وهو النصب لانه مفعول به وليس له موضع رفع حتى يتبع به وعن الرضي تعيين الجر (قوله بالام مفتوحة) أي مع غير ياء المتكلم امامها فتكسر كقوله

فيا شوق ما أتى وبالي من النوى * ويادمع ما أجزى ريا قلب ما أصي

أجاز أبو الفتح أن يكون استغاث بنفسه وكسر اللام لمنااسبة الياء ولكن الصحيح ان يالي لا يقع الا مستغاثا لاجله والمستغاث به مخدوف وفاقا لابن عصفور واعلم انه اختلف في هذه اللام فقليل هي بقية آل والاصل يا آل زيد حذف الهمزة تخفيفا فالتقت الالب بعدها بألف يا خذفت احداهما الساكنين وبقية اللام فهي اسم مضاف الى زيد ونصب النداء ظاهر فيها لا مقدر في زيد ونقله المصنف عن السكوفيين ومذهب الجمهور انها لام الجر وفتحت لما في الشارح وللفرق بين المستغاث به وله فقليل زائدة لا تتعلق بشئ والصحيح انها أصلية فعند سيبويه تتعلق بفعل النداء بتضمنه معنى ما يتهدى باللام كالتحجي وقبل بحرف النداء نيابته عن الفعل ولا بد من التضمن هنا أيضا (قوله ويجر المستغاث له) أي من أجله وهو ما منتصر له فتعين اللام كقول عمر يالله لاساميين أو منتصر عليه فقد تخلفه من لاسمات أي للتعليل مثلها كقوله يالرجال ذوى الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردي لهم ديننا

في النداء استعمال فعال مبني على الكسر في ذم الاتي وسبها من كل فعل ثلاثي نحو يا خبات ويا فساق وبالكاع وكذلك ينقاس استعمال فعال مبني على الكسر من كل فاعل ثلاثي للدلالة على الامر نحو نزال وضرب وقتال أي انزل واضرب واقتل وكثرا استعمال فعل في النداء خاصة مقصودا به سب الذكر نحو يا فسق ويا غدر وبالكع ولا ينقاس ذلك وأشار بقوله وجوزي الشعر فل الى أن بعض الاسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله

في لجة أمسك فلانا عن فلي (ص)

(الاستغاثة)

اذا استغاث اسم منادى مخففا

باللام مفتوحا كيا للرنضي (ش) يقال يا زيد لعمر و فيحجر المستغاث بالام مفتوحة ويجر المستغاث له بالام

وافتح مع المعطوف ان
كررت يا

وفي سوى ذلك بالكسر
انما

(ش) اذا عطف على
المستغاث مستغاث آخر

فاما ان تكرر معه يا أولا
فان تكررت لزم الفتح

نحو يا يزيد يا عمرو ليعكر
وان لم تكرر لزم الكسر

نحو يا يزيد يا عمرو ليعكر
يلزم كسر اللام مع المستغاث

له والى هذا اشار بقوله
وفي سوى ذلك بالكسر

انما أي في سوى المستغاث
والمعطوف عليه الذي

تكررت معه بالكسر اللام
وجوبا فتكسر مع

المعطوف الذي لم يكرر
معه يفتح مع المستغاث (ص)

ولام ما استغاث عاقبت
الف

ومثله اسم ذر تعجب ألف
(ش) تحذف لام المستغاث

ويؤتى بألف في آخره عوضا
عنها نحو يا زيدا عمرو

ومثل المستغاث المتعجب
منه نحو يا لاهية

وبالاعجب فيجبر بلام
مفتوحة كما يجبر المستغاث

وتعاقب اللام في الاسم
المتعجب منه ألف فتقول

يا عجباً لزيد (ص)
(لندبة)

للامنادى اجعل المنادى وما
فكر لم يندب ولا ما بهما

ويندب الموصول بالذي اشتهر * كبر زعم زعم بل وامن حفر (ش)

(قوله مكسورة) أي على أصل لام الجر مع المظهر أما مع الضمير فتفتح كيان بدل لك الامع ياء المتكلم على ما مر واذا قلت يالك احتمل ان الخطاب مستغاث به وله معنى متعلقة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء أي أدعوك لزيد فالكلام جلتان وقيل بفعل النداء أو بيا النائية عنه أو بحال محذوفة من المستغاث به أي مدعو لزيد فهو جلة واحدة (قوله وافتح) مفعوله ضمير اللام محذوف وفارفعه مع المعطوف أي مع المستغاث به المعطوف ان كررت يا كما تفتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله (قوله أي في سوى المستغاث الخ) أغاد ان اسم الاشارة في المتن راجع لما في البيت الأول والثاني على تأويلهما بالنداء كور فيفيد اختصاص الكسر بالمعطوف بلاية وبالمستغاث له كررت يا أم لا ولا يصح ارجاعه للتكرار المفهوم من كررت ولا للمعطوف مع التكرار لئلا يشتمل المستغاث الأول في انقض قوله باللام مفتوحا مع ان أولهما يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك (قوله ألف) مفعول عاقبت وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة أو فاعله والمفعول محذوف أي عاقبت ألف أي تاريتها من العقبة وهي النوبة في كل يحيى ونوبة (قوله عوضا عنها) فلا يجمع بينهما وقد يتحول منهما فيجعل كالمنادى في الحسب كقوله

* ألا يا قوم بالهجب العجب فتقوم بالكسر على حذف ياء المتكلم ونصب مقدر يصح ضمها بقطعة عن الاضافة أصلا (قوله يا زيدا) الظاهر انه حيفتني على ضم مقدر للنسبة ألف في محل نصب على النداء قياسا على ما صرح به الشاطبي من ان المفرد مع ألف النوبة ضمه مقدر أفاده سم ويس فيجوز في تابعه الرفع تبعاً لهذا الضم المقدر والنصب على المحل ولا وجه لما نقل عن الرضى والجامي من بناءه على الفتح ومنع الرفع في بابيه صبان فان لحقت ألف مضافا كما غلام زيدا أظهر نصبه في الأول وقدر الجر في الثاني للنسبة أو مثنى أو جمعاً لظاهر أن تكون بعد نونهما وانهما بينهما على ما مر فعان به من ألف أو وار فيقال يا زيدا ويا يزيد ونا فتأمل (قوله نحو بالنداهية) أي تعجباً من عظمة وقولهم بالنداء والعجب تعجباً من كثر ما وظاهر كلامه ان الاستغانة غير باقية بل هو مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنها باقية مع اشتراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغانة حقيقية لانه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضى بل تنزيهاً لا فاذ قالت يا لاهية فكانك تناديه وتقول احضر حتى يتعجب منك وبالعجب احضر حتى يروك فهذا وقتك فاللام مفتوحة مثلاً في يا يزيد ويجوز كسرهما باعتبار انهما مستغاثان والمستغاث محذوف أي يا قوم وبالاعجب بالنداهية فان أي بالألف تعين الاعتبار الأول (خاتمة) اذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الألف جاز الحاقها بلاء السكت كما سيأتي في النوبة والله أعلم

(النوبة)

هي بضم النون لغة مصدر تعجب المبت اذا ناسخ عليه وعدد خصاله أو كثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب وعرفان دعاء المتعجب عليه والتوجع منه (قوله بالمنادى الخ) يشير الى أن المنادى ليس منادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم أجازوا ندب المضاف للخطاب كواغلامك مع منع ندائه لما مر تصريح ونقل الغارضي عن ابن يعيش انه منادى ويمكن الجمع بما صرح به الرضى من انه منادى مجازاً لاحقية فاذا قلت يا حمداً فكانك تقول له أقبل فاني مشتاق اليك وواخرا نا احضر حتى يرفك النام فيعذروني فيك (قوله ولا ما بهما) عطف على الضمير المستتر في ندب للفصل بالأعلى حد ما أشركنا ولا أبأوما (قوله ويندب الموصول) في قوة الاستثناء من المبهمة كما بينه الشارح (قوله بالذي) متعلق بالموصول لا يندب وقوله اشتهر أي به خذف العائد لجره بماجر الموصول وان لم يتحد عامل الحرفين لانه غير شرط عند المنصف كما نقله عنه الشاطبي أفاده السجاعي (قوله كبر زعم زعم الخ) مثال للموصول بما اشتهر به ويثر بالنصب على حكاية مفعوليته لحفر وقوله لي الخ حاله انه وأصل زعم زعم بثلاث عيانت بدأت

المنسوب هو المتفجع عليه نحو واز يدها والمتوجع منه نحو واظهره ولا يندب الا المعروفة فلا تندب النكرة فلا يقال وارجله ولا المبهم كاسم
 الاشارة نحو واذهبه ولا الموصول الا ان كان خاليا من ال واشتهر بالصلة كقولهم واهن حفر بئر زمزماه (ص)
 ومنتهى المنسوب صلة بالالف * متاوها ان كان مثلهما حذف كذلك تنوين الذي به كل * من صلة وغيره انما الامل
 (ش) تلحق آخر المنادى المنسوب ألف (٨٤) نحو واز يدا لا تبعد ويحذف ما قبلها ان كان ألفا كقولك واموساه حذف ألف

موسى وأنى بالالف للدلالة
 على الندبة أو كان تنويناً في
 آخر صلة وغيره نحو واهن
 حفر بئر زمزماه ونحو
 يا غلام ز يده (ص)
 والشكل حتماً أوله مجانساً
 * ان يكن الفتح يوهـم
 لا بساً

(ش) اذا كان آخر
 ما نطقه ألف الندبة فتحة
 لحقته ألف الندبة من غير
 تغيير لها فتقول واغلام
 أحماه وان كان غير ذلك
 وجب فتحه الا ان وقع في
 لبس فتأنيلاً ما يوقع في
 لبس قولك في غلام زيد
 واغلام ز يده وفي زيد
 واز يده ومثال ما يوقع
 فتحه في لبس واغلامهوه
 واغلامكيه وأصله واغلامك
 بكسر الكاف واغلامه
 بضم الهاء فيجب قلب
 ألف الندبة بعد الكسرة
 ياء وبعد الضمة واو الا انك
 لولم تفعل ذلك وحذفت
 الضمة والكسرة رفعت
 وأثبتت بألف الندبة فقلت
 واغلامكاه واغلامهاه
 لا تلبس المنسوب المضاف

الثانية زاي (قوله المتفجع عليه) أي لفقه حقيقة أو تنزيلاً كقول عمر حين أخبر بجذب أصاب بعض
 العرب واعمره واعمره (قوله والمتوجع منه) هو اما سبب الالم كوامصيبته واحزنه واما محله كواظهره
 وارأساه وقيل هذا يسمى المتوجع له (قوله الالمعرف) أي بالهلمية أو بالاضافة أو بالصلة المشتهرة بشرط الخلو
 من ال كما في المنادى (قوله فلا تندب النكرة) أي لفوات غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المنسوب وهذا
 في المتفجع عليه لا في المتوجع منه فيجوز وامصيبته وان جهات المصيبة قيسل ومثله المتوجع له كواظهره
 لكن يمكن ان يضاف لياء المتكلم محذوفة (قوله لا الموصول) الأولى والموصول ليسكون مثلاً ثانياً
 لهم لانه منه ومنه أيضاً الضمائر أي فلا يقال واز يده ولا واهن حفر بئر زمزماه لعدم تعيينها الا اذا جعل شئ من ذلك
 عاماً واشتهر (قوله واهن حفر الخ) واحرف نداء وندبة ومن منادى منسوب وضمه وقد راسكون البناء
 الأصلي لان الموصول من المفرد كاسم والحرف الألف لم يؤثر فيه شيئاً لعدم اتصالها به وجلة حفر صلتها وزمزم
 ان اعتبر منكر كالكليب أو المكان فنصرف فنصرف فيه كسرة الجر لمناسبة الألف أو مؤنثاً كالبئر فبئر
 منصرف وتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وأما الموصولة فلمناسبة الألف (قوله ومنتهى المنسوب)
 أي حقيقة أو حكماً كاصلة فانها في حكم الآخر (قوله صلة بالالف) أي جوازاً كاسمياً (قوله متاوها)
 أي الذي قبلها وهو آخر المنسوب ان كان ألفاً مثلهما حذف اذ لا يمكن اجتماعهما فالحذف آخر المنسوب لا ألف
 الندبة لانه أنى به الغرض (قوله كذلك الخ) أي كحذف مثل الألف لاجلها يحذف تنوين الاسم الذي
 تسكمل به المنسوب لاجلها أيضاً فالصلة جرت على غير صاحبها لان فاعل كل ضمير المنسوب في البيت الأول
 وهاء به للندبة لا للتنوين وقوله من صلة الخ بيان للندبة وسكت عن تنوين المنسوب نفسه لانه ان كان مفرداً
 فلا تنوين فيه والا فالتنوين فيما تسكمل به من صلة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه والمركب المزجي
 والاسنادي وكل ذلك داخل في كلامه وأما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تولد الألف
 له فتقول وثلاثة وثلاثين فيمن سميت بذلك (قوله ان كان ألفاً) أي لينة سواء كانت جزء كلمة كالمقصود
 أو كلمة متقلة كالألف المنقلبة عن ياء المتكلم أما الهززة فلا تحذف بل تقع بعدها ألف الندبة كواذكر يا آه
 وأجاز الكوفيون حذفها فحذف الألف قبلها أيضاً لانتقامها مع ألف الندبة (قوله وأموساه) مبنى على
 ضم مقدر للتعذر كما كان قبل الندبة على الألف المحذوفة لانتقام الألفين والألف الموجودة للندبة والهاء
 للسكت وأنى بهافي هذا دون ما قبله ليعرف انها ألف الندبة لا الأصلية وأجاز الكوفيون قلب ألفه ياء فقالوا
 يا موسياه (قوله تنويناً) أخرج نون المثني والجمع فلا تحذف بل يقال واز يدها واز يدونه وبيدنيان
 على الألف والواو كانداء المحض وألف الندبة لم تؤثر فيه ما شيئاً لعدم اتصالها بحرف الاعراب فتأمل (قوله
 والشكل الخ) المراد به حركة الحرف الذي تليه الألف أي ان كان قلب تلك الحركة فتحة لمناسبة الالف
 موقعاً في لبس وجب بقاؤها وقلب الألف حراً فاجانسها فقول أوله أي أتبعه والهاء مفعوله الثاني ومجانسا
 الأول أي اجعل المجانس تابعا للشكل ولا يصح عكسه لان الشكل متبوع لاتابع (قوله لا بساً) من لبست

الى ضمير المخاطبة بالمنسوب المضاف الى ضمير المخاطب والتبس المنسوب المضاف الى ضمير الغائب
 بالمنسوب المضاف الى ضمير الغائبة والى هذا أشار بقوله والشكل حتماً الى آخره أي اذا شكل آخر المنسوب بفتح أو بضم أو بكسر فأوله مجانساً
 له من واو أو ياء ان كان الفتح موقعاً في لبس نحو واغلامهوه واغلامكيه فان لم يكن الفتح موقعاً في لبس فافتح آخره وأوله ألف الندبة نحو
 واز يدها واغلام ز يده (ص)

واوقفازدهاءسكتان ترد * وان تشألفالدواهلانزرد (ش) أى اذا (٨٣) وقف على المندوب لحقه بعد الألف

هاء السكت نحو واز يدهاء
أو وقف على الألف نحو
وازيدها ولا تثبت الهاء في
الوصل الاضرورة كقوله
ألا يا عمر وعمره

وعمر وبن الزبيره

(ص)

وقائل واعبد يا واعبد
من في النداء اذا سكون
أبدى

(ش) أى اذا نذب المضاف
الى ياء المندوب على لغة من
سكن الياء قبل فيه واعبد يا
بفتح الياء والحق الألف
الندبة أو يا عبد يا يحذف
الياء والحق ألف الندبة
واذا نذب على لغة من
يحذف الياء ويستغنى

بالكسرة أو يقلب الياء
ألفا والكسرة فتحة أو
يحذف الألف ويستغنى
بافتحة أو يقلبها ألفا
وبعدها قبل واعبد يا ليس
الا اذا نذب على لغة من
يفتح الياء يقال واعبد يا
ليس الا فالخالف انه انما
يجوز الوجهان أعني واعبد يا
واعبد يا على لغة من سكن
الياء فقط كاذ كر المصنف

(ص)

(الترخيم)

ترخيا الحذف آخر المندوب
كياسعا فيمن دعا سعادا
(ش) الترخيم في اللفظة
ترقيق الصوت ومنه قوله
أى رقيق الحواشي وفي الاصطلاح

الامر عليه خاطته (قوله هاء سكت) ونسعى هاء الاستراحة (قوله وان تشألف) تصرح بما علم من
قوله ان ترد بالنسبة للهاء لا للدال ان قوله صلة بالألف يوهم وجوبه فتنبه هاء على عدم وجوبها مطلقا وقيل
تجوز ان نذب بياء التلايلتبس بالنداء المحض ثم ان نذب المفرد بالألف فكالمندوب فيظهر ضمها في نحو واز يدهاء
وامعديكرب ويقدر الحركة البناء الاصل في واسيدويه وللحكاية في واقام زيد وان نذب بالألف قدر ضمها في
الجميع لكن في الاوّلين لمناسبة الألف وفي الأخيرين يحتمل انه كذلك وانه مقدر للحركة البناء الاصل
والحكاية المحذوفين لأجل الألف كما كانا قبلها قال الصبان والأول أظهر لأن اعتبارا للمفوض به أولى من
المحذوف ويجوز في تابع ذلك الرفع تبعاً للضم المقدر مع الألف والنصب على المحل كما في المستغاث وأما المضاف
وشبهه كواغلام زيداه واطالعاجيله فجزؤه الأول منصوب مطلقا كالتداء المحض ويقدر اعراب الثاني مع
الألف لمناسبة تلوها وسبأ في المضاف لياء المنكهم (قوله ألا يا عمر وعمره) من الهزج وعمر والأول مندوب
مبنى على الضم الظاهر والثاني تأكيده وليس فيه حرف ندبة لئلا ينكسر الوزن بل الواو بينهما هي واو
عمر والأول والشاهد في عمره لان العروض محل الوصل لافي قوله وعمر وبن الزبيره لان آخر البيت محل
وقف وقيل قال لاشاهد في الاول أيضا لان العروض المصرية في حكم الضرب (قوله وقائل) خبر مقدم
ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلته والياء مفعولاً أبدى وذا سكون حال منها (قوله واعبد يا) بفتح الياء لاجل
ألف الندبة وعبد منصوب بفتحة مقدرة على الدال لمناسبة الياء والياء مبنية على سكون مقدر لمناسبة الألف
(قوله أو يا عبد يا يحذف الياء) أى لا لتفتأها ساكنة مع ألف الندبة فتقلب الكسرة فتحة لمناسبة الألف
فهو مضاف تقدير اوصبه مقدرام المناسبة الألف الموجودة والياء المحذوفة فظير ما مر (قوله واعبد يا ليس
الا) ولا عمل فيه سوى قلب الكسرة فتحة على الاول وحذف الألف المنقلبة عن الياء على الثالث (قوله
يقال واعبد يا) ولا عمل فيه سوى محيى الألف بعد الياء والله سبحانه وتعالى أعلم

(الترخيم)

اطلاقه على الحذف الآتى تسمية قديمة روي لما قرأ ابن مسعود ونادى ايامال قال ابن عباس ما كان أشغل
أهل النار عن الترخيم فاستعبد هذه القراءة لان الترخيم انما يكون في مقام الانبساط ونحوه اذ هو تخسين
لفظ وهم في شغل عن ذلك بعقابهم لكن قد توجه به انه ليس تخسينا بل لشدة ضعفهم يهجزون عن اتمام
الكلمة وهذه القراءة رد على من أنكروا وحذف بعض الكلمة المسحى بالاقطاع في القرآن وكذا
بفواتح السور ان جعل كل حرف من اسم من أسماءه تعالى أفادة في الاتقان (قوله ترخيا) نصب على انه
مفعول مطلق لا حذف على حد قدمت جلوسا لان الترخيم بمعنى حذف آخر المندوب أو مصدر نائب عن اللفظ
بفعله في الطلب أى رخم ترخيا وحذف الخ تأكيده لفظي بالساوى أحواله مؤكدة من فاعل احذف لا من
المندوب لان حال المضاف اليه لا تتقدم على المضاف وأظرف لا حذف بحذف مضاف أى وقت ترخيم لكن
يلزم على هذا وما قبله تحصيل الحاصل اذ المعنى رخم حال كونك مرخيا أو وقت الترخيم الا أن يقدر مريدا
للترخيم ووقت ارادته وأما جعله مفعولا له ففيه تعليل الشئ بنفسه مع انه ليس قلبا فان قدر اودة صار المعنى
رخم لا رادة الترخيم وفيه رككة بخلاف ما قبله (قوله لها بشر الخ) بعده

وعينان قال الله كونا فكاكنا * فعولان بالألف باب ما تفعل الخ

قالها ذوالرمة في قصيدة أو لها

ألا يا سلمى يادارمى على البلى * ولا زال منها لاجر عاتك القطر

والحواشي جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كافي القاموس والمراد هنا نواحي الكلام أى أطرافه
ورخصها بالذ كر لان تشويق السامع لاول الكلام وآخوه أكثر أو على عادة العرب من التعبير بأطراف الشئ
لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الحواشي لاهراء ولا نزر

حذف أو آخر الكلام في النداء نحو يا سعاد الأصل يا سعاد (ص) وجوزنه مطلقاً في كل ما * أثبت بالهاء والذي قد رخا
 بحذفه أو فرقه بعد واحظلاً * ترخيم ما من هذه الهمزة خلا الارباعي فافوق العلم * دون اضافة واسناد تم (ش) لا يخول المندى
 من أن يكون مؤثلاً بالهاء أو لا فان كان (٨٤) مؤثلاً بالهاء جار ترخيمه مطلقاً أي سواء كان علماً كقائمة أم غير علم كجارية

زائد على ثلاثة أحرف كما مثل
 أو على ثلاثة أحرف كشاة
 فتقول يافاطم وياجاري وياشا
 ومنه قولهم ياشا ادجني
 بحذف تاء التانيث
 للترخيم ولا يحذف منه هاء
 ذلك شيء آخر والى هذا
 أشار بقوله وجوزنه
 الى قوله بعد وأشار بقوله
 واحظلاً الى آخره الى القسم
 الثاني وهو ما ليس مؤثلاً
 بالهاء فذكر أنه لا يرخم الا
 بشروط الأول أن يكون
 رباعياً فأكثر الثاني أن
 يكون علماً الثالث أن لا
 يكون مركباً تركيب اضافة
 ولا اسناد وذلك كعمان
 وجهه فتقول يا عثم ويا
 جهف وخرج ما كان على
 ثلاثة أحرف كزيد وهو
 وما كان على أربعة أحرف
 غير علم كقائم وقاعد وما
 ركب تركيب اضافة كعبد
 شمس وماركب تركيب
 اسناد نحو شاب قرناه فلا
 يرخم شيء من هذه وأما
 ركب تركيب مزج فيرخم
 بحذف عجزه وهو مفهوم
 من كلام المصنف لأنه لم
 يخرج منه فتقول فيمن
 اسمه عبد يكر بيا عبد
 (ص)

عن كانه يلزم عادة من الاحاطة بالاطراف الاحاطة بالكل فهو كناية عن رفته كله رها بضم الهاء
 وتخفيف الراء أي كثير ونزعه أي كلاً ما مع رفته ولطافته متوسط بين الكثرة المملة والقلة المخللة (قوله)
 حذف أو اخرج هذا أحد أنواعه وهو المقصود هنا والثاني ترخيم الضرورة وسياقياً هنا أيضاً والثالث
 ترخيم التصغير الآتي في باب التعريف العام لها حذف أو آخر الكلام على وجه مخصوص (قوله مطلقاً)
 سياقياً تفسيره وهو حال من الهاء الراجعة للترخيم (قوله وفرة بعد) أي لا تحذف منه شيئاً بعد حذفها
 ولو كان قبلها لين زائد رابع كارتا في أرطاة وأجاز سيمويه ترخيمه نائماً ان بقي بعد الهاء أربعة فأكثر
 وجعل منه * أحار بن بدر قسوليت ولاية * أي حارثة (قوله فافوق) بالضم أي فوقه (قوله العلم)
 بدل من الرباعي ودون اضافة حال من الرباعي (قوله تم) اسم مفعول نعت لاسناد أي ودون اسناد تام
 قال سمركانه استرزه عن النسبة الاضافية والتوصيفية اه وكيف ذلك مع ان قوله دون اضافة فيبيان
 الاضافة تمنع الترخيم كلاسناد فان صح الاحتراز به فليكن عن التوصيفية ان ثبت انه يجوز ترخيم العلم
 المركب من موصوف وصفته فيكون كالمركب المزجي والافه وبيان للواقع (قوله أي سواء كان علماً اخرج)
 ببيان المراد بالاطلاق اشارة الى انه لم يرد الاطلاق السكلي بل عن بعض القيود المذكورة بقوله الارباعي
 اخرج فان شرط الترخيم في ذى الهاء وغيره أن لا يكون مضافاً كطلحة الخير وعبد الله ولا شبهه كطالعة جبلا
 وثلاثون ثلاثين ولا إذا اسناد كقامت فاطمة وبرق نكرة ولا نكرة غير مقصودة كيا سراً أو ياربلا هذا
 يسمى ولا يختص بالنداء كقفل وقلة ولاه بني اقبله تخمسة عشر وحذام ولا مستغنا ولا مندوب فكل ذلك
 لا يرخم وان كان بالهاء وأما شرط كونه رباعياً وعاصفاً فخص بالجرّد فراد المصنف الاطلاق عن هذين
 فقط (قوله ياشا ادجني) أي أقيم في البيت من قولهم دجن يدجن دجوناً إذا قام وشاة داجن إذا ألفت
 البيوت ولم تسمع مع النعم وشاة القصير لأنه مفرد أصله شاة فبعد حذف التاء تحذف ألفه ان لم يهاسا كن كهذا
 المثال أما شاء بالجمع شاة وأصلها شوهة لجمعها على شياء وتصغيرها على شوهة قلبت وارتها ألفاً ثم حذفت
 هاؤها وقصد تعويض التاء الموجودة عنها (قوله الثالث اخرج) قد علمت انه وما بعده لا يختصان بالجرّد
 (قوله وما كان غير علم) أي سواء النكرة المقصودة وغيرها وشذوذ الأكثر قولهم يا صاح يا غصنف
 واطرق كرا في صاحب وغصنف وركروان وقيل يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردة عن التاء وعليه فلا
 شذوذ (قوله الذي تلا) فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الذي يحذف أي الحذف الذي تلاه الآخر
 فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز للعلم بان الآخر نال لامتلا (قوله ان زيد اخرج) يشمل المتن وجبي
 التصحيح أعلاماً فترخم كلها بحذف الآخر وما قبله ويتمتع بقاء الألف في هذه الدات لأن تاء ليست للتأنيث
 حتى يوفّر بعدها اه فاضى (قوله ليننا) حال من الضمير زيد وهو مخفف لين كما قاله المكودي فهو
 بفتح اللام ويجوز كسرهما مصدراً أي ذالين واعلم ان حروف راي ان سكنت بعد حركة تجانسها سميت
 حروف علة ولين ومكثقال ويقول ويبيع أو بعد حركة لا تجانسها سميت حروف علة ولين فقط كقرون
 وغريقاً وتحركت فعلة فقط فكل مدلين وكل لين علة ولا عكس فالألف حروف مددائم لأنها دائماً كنة
 بعد فتحة إذا علمت ذلك فقول المصنف ساكنا وصف كاشف للين والأولى مد البديل ليناً ليفيد اشتراط أن
 يكون قبله حركة تجانسها لفظاً كمنصوراً وتقديراً كصطفون ويخرج به نحو قرون فان فيه الخلاف الذي
 ذكره (قوله بهما) متعلق بقى بالبناء للجھول أي اتبع وهو خبر عن فتح وسوغ الابتداء به التنويع

ومع الآخر حذف الذي تلا * ان زيد ليننا ساكنا مكثلاً
 أربعة فصاعد أو خلف في * واو ياءهما فتفتح في (ش) أي يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله ان كان زائداً أي حرف لين ساكناً
 رابعاً فصاعداً وذلك نحو عثمان ومنصور ومسكين فتقول يا عثم ويا منصور ويا مسك فان كان غير زائد

كخيار أو غير لين كغير عون أو غير سا كن كغير نور أو غير رابع كجديد لم يحذفه فتقول يا غنوا يا غنوا يا غنوا (٨٥) والجرحى انهما ياءان معاملة مسكين قبل واوه فتحة أو قبل يائه فتحة كغريق ففيه خلاف فذهب الفراء

فيما يظهر لانه نوع غير ما تقدم والجملة صفة لواو ياء اذا اتبع بالواو الياء فتحة أي جعلتا بعيين له مع سكوتيهما في جواز حذفهما مع الآخر خلف (قوله كخيار) أي لان ألفه منقلبة عن أصل اذا أصله مختبر بفتح الياء أو كسرهما (قوله أو غير لين) كغير عون جعل اللين بمعنى المد فاستخرج به ما ذكر وفيه نظر يعلم مما صر وأما اللين بمعناه المتقدم فيخرج به نحو شمال فان همزة زائدة وليست ليناً كما يخرج نحو فتور لتحرك واوه واللين لا يكون الا ساكناً (قوله كفتور) بفتح الفتاح والنون وشد الواو آخره راء هو الصعب اليابس من كل شئ ومثله هبب بفتح الهاء والموحدة وشد التحتية نغاء وهو الغلام السمين الممتلئ لحما (قوله كغريق) بضم الغين المججمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور الماء (قوله

ففيه خلاف) محل في غير جمع المقصور بالواو والياء كصطفون ومصطفين علمين فانه تحذف منه الواو والياء مع النون قولاً واحداً للوجود والضم والكسر قبلهما ما تقدرا (قوله وقول) فعل ماض من القلة وترخيم جملة فاعله (قوله وذاعمر والي) ذا اشارة لترخيم الجملة وهو امام مفعول مقدم لنقل أو مبتدأ خبره الجملة بعده حذف رابطها أي نقله (قوله ان المركب المزجي برخم) شمل نحو سيديوه وخمسة عشر فتقول يا سبب

يا خمسة بحذف الجوز ومنع الأول الكوفيون والثاني الفراء ويشكل على الجواز فيهما ما صر من ان شرط المرخم عدم البناء الا ان يكون فيه خلاف أو يستثنى منه بناء المركب المزجي ولم يسمع ترخيمه مطلقاً ولومعه باراً بما قاسه النحويون على ما فيه ناه التأنيت لان محجزه يشبه ما في فتح ما قبله غالباً في حذفه للنسب

وغير ذلك (تنبيه) اذا رخت اثنا عشر واثناعشر علمين حذفته الألف مع العجز وكذا الياء في اثني عشر فتقول يا ثني ويا ثني كتحذفهما مع النون في اثنان واثنين لانها لين زائدة والعجز هنا بمنزلة

النون من اثنين ولذلك لا يضافان وكأما عر بين لعدم التركيب بخلاف ثلاثة عشر (قوله في أبواب النسب) أي حيث قال فيرافة قول في النسب الى تأبط شراً تأبطي لان من العرب من يقول يا تأبط أهفا فادان ترخيمه لغة قليلة (قوله بعد حذف) بالتنوين وما مفعول نويت أي اذا نويت ثبوت المحذوف فاستعمل الباقي ملتبساً

بما أي بحاله الذي ألف فيه قبل الحذف من حركة أو سكون وصحة أو اعتلال والحاصل أن المرخم اما أن يحذف منه حرف كسعاد أو حرفان كروان والمثنى والجمع أو كله كعمدي كرب وخمسة عشر وتأبط شراً أو كله وحرف كاثنا عشر والباقي بعد الحذف امام مفتوح كبروان ومصطفون أو مضموم كمنصور وقاضون أو مكسور

كحرف وقاضين أو ساكن صحيح كقطر أو معتل كشمود فكل ذلك على هذه الامة ينشأ على ضم مقدر على آخر المحذوف الاثنا عشر والمثنى والجمع فعلى الألف والواو المحذوفين واستعمل الباقي في جميعها بحاله قبل حذف الا اذا كان سكونه عارضاً للادغام بعدد كضار ومحاج فيحرك بحركة أصله من كسرى

اسم القاضل أو فتحة في المفعول والاجمع المعتل كصطفون وقاضون ويرد اليه الحرف الذي كان حذف لالتقاء ساكنيهما معاً أو ياءه لزال سبب الحذف فتقول يا مصطفي ويا قاضي برد الألف والياء واختار في التسهيل عدم الرد لوجود السبب تقدراً اما على لغة من لا ينتظر فينعين لرد قطعها لا تنفعا السبب لفظاً أو

تقدير السكن لزم عليه التباس الجمع بالمفرد فقياس ماسياً من مناعتهم عدم اللباس اذ تنفع ترخيمه الا على الامة الأولى بلاردوعن الرضى ما يؤيده فتقول يا مصطف بالفتح مطلقاً ويا قاض بالضم في قاضون وبالكسر في قاضين أفاده الصبان (قوله كالأول) في موضع المفعول الثاني لاجله وما زائدة ولومصدرية وهو أولى

فقل على الاول في عموديا ثم ويا ثني على الثاني بيا (ش) يجوز المرخم لغتان احدهما أن ينوي المحذوف منه والثانية أن لا ينوي ويعبر عن الاولى بالغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بالغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في جعفر يا جعفر وفي حارث يا حارث وفي

فقال على الاول في عموديا ثم ويا ثني على الثاني بيا (ش) يجوز المرخم لغتان احدهما أن ينوي المحذوف منه والثانية أن لا ينوي ويعبر عن الاولى بالغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بالغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في جعفر يا جعفر وفي حارث يا حارث وفي

فقال على الاول في عموديا ثم ويا ثني على الثاني بيا (ش) يجوز المرخم لغتان احدهما أن ينوي المحذوف منه والثانية أن لا ينوي ويعبر عن الاولى بالغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بالغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في جعفر يا جعفر وفي حارث يا حارث وفي

فقال على الاول في عموديا ثم ويا ثني على الثاني بيا (ش) يجوز المرخم لغتان احدهما أن ينوي المحذوف منه والثانية أن لا ينوي ويعبر عن الاولى بالغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بالغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في جعفر يا جعفر وفي حارث يا حارث وفي

فقال على الاول في عموديا ثم ويا ثني على الثاني بيا (ش) يجوز المرخم لغتان احدهما أن ينوي المحذوف منه والثانية أن لا ينوي ويعبر عن الاولى بالغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بالغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في جعفر يا جعفر وفي حارث يا حارث وفي

فقال على الاول في عموديا ثم ويا ثني على الثاني بيا (ش) يجوز المرخم لغتان احدهما أن ينوي المحذوف منه والثانية أن لا ينوي ويعبر عن الاولى بالغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بالغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في جعفر يا جعفر وفي حارث يا حارث وفي

فقال على الاول في عموديا ثم ويا ثني على الثاني بيا (ش) يجوز المرخم لغتان احدهما أن ينوي المحذوف منه والثانية أن لا ينوي ويعبر عن الاولى بالغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بالغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في جعفر يا جعفر وفي حارث يا حارث وفي

فقال على الاول في عموديا ثم ويا ثني على الثاني بيا (ش) يجوز المرخم لغتان احدهما أن ينوي المحذوف منه والثانية أن لا ينوي ويعبر عن الاولى بالغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بالغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في جعفر يا جعفر وفي حارث يا حارث وفي

لا ينتظر عاملات الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر السكامة وضعها فتنبه على الضم

وتعامله معاملة الاسم التام فتقول يا جعفر ويا حار ويا قط بضم الفاء والراء والطاء وتقول في عمود على لغة من ينتظر الحرف يأتي بواو ساكنة وعلى لغة من لا ينتظر تقول يأتي فتقلب الواو ياء والضمة كسرة لانك تعامله معاملة الاسم التام ولا يوجب اسم معرب آخره واو قبلها ضمة الا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة (ص)

والترم الاول في كسامة وجوز الوجهين في كسامة (ش) اذا رخم مافيه تاء التأنيث للفرق بين المذكور والمؤنث وجب ترخيجه على لغة من ينتظر الحرف فتقول يامسلم بفتح الميم ولا يجوز ترخيجه على لغة من لا ينتظر فلا تقول يامسلم بضم الميم لئلا يلتبس ببناء المذكور وأما ما كانت فيه التاء للفرق فيرخم على اللغتين فتقول في مسامة عاملا يامسلم بفتح الميم وضمها (ص)

ولا يضطرار رخو دون ندا * مالا لنداء يصلح نحو أجداد (ش) قد سبق أن الترقيم حذف أو آخر السكامة في النداء وقد يحذف للضرورة آخر السكامة في غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء كاجد ومنه قوله

التم الغنى تعشوا الى ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر أي طريف بن مالك (ص)

﴿ الاختصاص ﴾

العبء

من عكسه لكثرة زيادة واجلة تمام البناء لا يجهول خبر كان ووضع انصب بنزع الخافض أي اجعله ككونه متما بالآخر في الوضع ان لم تنواخ (قوله قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير كما في القاموس وفسره في الصحاح بما يصاب فيه الكتب قال ويدكر ويؤث ور بما أنت بطاء فقيل قطرة والجمع قاطر (قوله على الضم) أي الظاهر ان كان صحيحا والا فسرته فيه كما بقدر المضموم قبل الحذف لوجود الضم الأصلي ويجوز على هذه اللغة رفع تابعه مراعاة للفظه وكذا على الأول كما استظهره يس لان الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالثابت وقد أجاز الجمهور وصف المرخم بدليل قوله أحرار بن عمرو الخ والمانع بجعله بدلا (قوله فتقلب الواو ياء) أي لتطرفها بهضمه كما تقلبها في أجز وأدل جمع جرود لولذلك اذا أصلهما أجروا دلو كالفلس فقلبا والضمة كسرة والواو ياء فصار أجرى وأدلى ثم أعل كقاض وتقول في كروان على الأدلى يا كرو بفتح الواو وعلى الثانية يا كرا بقلبها ألفا لتجر كها وانفتاح ما قبلها وفي نحو سقاية وعلاوة على الأولى ياسقاي وعلاو بفتح الياء والواو وعلى الثانية ياسقاع وعلاو بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء (قوله ولا يوجد اسم الخ) أي لمزيد الثقل بخلاف الياء وخرج بالاسم الفعل كيدع ولوضعه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فان سجي به فأمر عارض وبالعرب المبني كهوذا والطائفة وبضم ما قبلها نحو دلو والمراد ضمة لازمة ليخرج هذا أبوك وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر انه غير عربي كسمنه واسم طير (قوله في كسامة) بضم الميم في الأولى اسم فاعل مؤنث والثاني بفتحها مصدر ميمي من السلامة وانما لم يلتبس هذا لئلا يستعمله بلاناء بخلاف الاول (قوله لئلا يلتبس) قياس ذلك امتناع الترخم أصلا اذا ألبس كل من الوجهين - بين كيفاشاة وأما يجوز المصنف ترخم المثني والجمع بحذف زياتيهما فافهما هو لغة من ينتظر حتى لا يلتبس بالمفرد فتقول في نحو زيدان وزيد بن عاصم يان يدها بالفتح في الاول والكسر في الثاني وكذا في المنسوب ويستمتع الضم لئلا يلتبس بالمفرد وأما زيدون فيمتنع ترخيجه مطلقا لذلك وقدم ما في جمع المعتل (قوله صالحة للنداء) خرج المحلى بال ولذلك خطئ من جعل قوله * قواطنا مكة من ورق الحلي * مرخم الحمام للضرورة والصواب ان ذلك الحذف لا يسمى ترخما لعدم الصلاحية للنداء بل حذف الشاعر الميم والألف وكسره الميم الباقية للروى في غاية الشذوذ وبشترط أيضا كون الاسم اما بالهاء أو أكثر من ثلاثة والأفلا يرخم الا للضرورة ولا تشترط العلمية بل ترخم النكرة كقوله * ليس سجي على المنون بخال * أي بخالد (قوله تعشو) بناء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والخصر بفتح المحجمة فالمهملة شدة المبرد وضبطه بمهملةين سهوز كريا (نبيه) ترخم الضرورة على لغة من لا ينتظر جائز باجتماع كهذا البيت فانه حذف الكاف ونون الباقي مع جوهه بالاضافة كالاسم التام ولو انتظر لم ينون وأما على اللغة الثانية فآ جازه سيبويه ومنه المبرد ويشهد للجواز قوله

الأصحت حبا لكم رما * وأصحت منك شاسعة أاما

وقوله ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته * أو امتدحه فان الناس قد علموا فرخم امامة وحارثة بحذف التاء وأبقى ما قبلها على فتحه لا تنتظرها والالضم الاول وكسر الثاني منونا والله أعلم

﴿ الاختصاص ﴾

هو لغة مصدر اختصصته بكذا أقصرته عليه واصطلاحا قصر حكم أسند الضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معنول لا خص معنول فواجوبا والباعث عليه لما نكره على أيها الكريم يعتمد أو تواضع كما في أيها

يا * كأيها الفسقي بائس
ارجونيا وقد يرى ذادون
أى تلأل * كمثل نحن
العرب أسخى من بذل
(ش) الاختصاص يشبه
النداء لفظا ويخالفه من
ثلاثة أوجه أحدها أنه
لا يستعمل معه حرف نداء
والثاني أنه لا بد أن يسبقه
شئ والثالث أن تصاحبه
لا ألف واللام وذلك كقولك
أنا فاعل كندا أيها الرجل
ونحن العرب أسخى
الناس وقوله صلى الله عليه
وسلم نحن معاشر الانبياء
لانورث ماتركنا صدقة
وهو منصوب بفعل مضمير
والتقدير أخص العرب
وأخص معاشر الانبياء
(ص)

(التحذير والاغراء)

إياك والشئ ونحوه نصب
* محذر بما استتاره وجب
ودون عطف ذالا بانسب
وما * سواء سترفعه لن
يلزم الامع العطف أو
التكرار * كالضعيف الضعيف

ياذا لساى

(ش) التحذير تنبيهه
المخاطب على أمر يجب
الاحتراز منه فان كان
بإياك وأخواته وهو إياك
وإياكم وإياكم وإياكم
وجب اضممار الناصب سواء
وجد عطف أم لا فثاله مع
العطف إياك والشئ فإياك

منصوب بفعل مضمير وجوبا

العبد فقير الى عفوري أو بيان المقصود بالضمير كندجن العرب أقرى الناس للضيف ونحن معاشر الانبياء
لانورث (قوله بائس ارجونيا) أى بعدة بأن يقال ارجوني أيها الفسقي فارجوا أمر للجماعة والوافاعله
والياء مفعوله وأيها مبنى على الضم لمشابهة لفظها فى النداء فى محل نصب بأخص محذوف ارجو باوها للتنبيه
خفتم الماسر فى النداء والفتى صفة أى مرفوع تبعاً للفظها بضمه مقدرة على الالف والمراد بالفتى هو مدلول
الياء وهو المتكلم نفسه (قوله يشبه النداء) أى فهم إذ أخبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل
الخبر بصورة الامر فى أحسن يزيد والامر بصورة الخبر فى والوالدات يرضعن (قوله من ثلاثة أوجه)
سيزيدك عليها (قوله لا يستعمل معه حرف نداء) أى لفظا ولا تقدير بخلاف المندى (قوله يسبقه
شئ) أى يسبق المخصوص وهو الاسم الظاهر شئ فيقع فى أثناء الجملة كندجن العرب الخ أو بعدها
كارجونيا أيها الفتى والا كتر سبقه بضمير المتكلم كالمثلة المذكورة ويقال بعد الخطاب كسبحانك الله
العظيم و بك الله نرجو الفضل بنصب الجلالة ولو كان منادى اضم ولا يقع بعد ضمير غيبة ولا اسم ظاهر فالشئ
السابق مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفة النداء (قوله أن تصاحبه) أى المخصوص الالف واللام
لعدم حرف النداء فيه بخلاف المنادى ويخالفه أيضا فى أنه يجب كون المخصوص معرفة غير إشارة ويقال كونه
علما وينصب لفظا ولو كان مفردا إلا أى فتضم ولا يصح وصف أى هنا باسم إشارة بخلاف النداء فى الكل
والحاصل أنه يشترط كون المخصوص اسما ظاهرا معرفة واقعا بعد ضمير يخصه كارجونيا الخ أو يشارك فيه
كندجن العرب الخ ثم هو أربعة أنواع الاول أيها وأيتها وحكمهما كالنداء فيلزم أن اضم الماسر والوصف
بذى أى مرفوعا تبعاً للفظهما بالاسم إشارة الثانى والثالث المعرف بأل والأضافة كندجن العرب أسخى
الناس ونحن معاشر الانبياء لانورث فأسخى لانورث خبر نحن والعرب ومعاشر نصب بأخص محذوف
وجوب بالرابع العلم وهو قليل كقوله * بناتما يكشف الضباب * ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم
إشارة بخلاف النداء وجلة الاختصاص المحذوفة فى محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل
بعد المعارف فالتقدير ارجونيا حال كوفى مخصوصا من بين الغتيان وفى نحو اللهم اغفر لنا أيها العصابة
اغفر لنا مخصوصين من بين العصاب قاله الرضى اما فى مثل نحو العرب ونحو معاشر الانبياء فمترضة كفى
الغنى (قوله ماتركنا) مبتدأ خبر صدقة وقال الشيعة ما مفعول نورث وصدقة حال من مفعول تركنا أى
لانورث ماتركناه حال كونه صدقة أى بخلاف ماتركناه من غير الصدقة فنورثه وحلهم على هذا التحريف
الباطل المخالف للرواية كما بينه علماء الحديث اعتقادهم الفاسد ليتوصلوا به الى الطعن فى امامة أبى بكر
حيث منع فاطمة ارثها مستدلا بهذا الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم

(التحذير والاغراء)

جمعهما الاستواء أحكامهما وان اختلف معناهما لان التحذير هو التبعيد عن الشئ والاغراء التسليط عليه
وقدم الاول لتقديم التحلية بالمعجزة على التحلية (قوله إياك الخ) تقدير البيت نصب الشخص المحذر
لفظ إياك والشئ بعامل وجب استتاره وقوله ونحوه أى الشريك إياك والاسد وإياك والمرء ونحو إياك كإياك
وإياكم وإياكن (قوله ودون عطف الخ) حال من إياك ومتعلق بانسب أى وانسب هذا الحكم وهو نصب
بالمعامل المستتر وجو بالإياك حال كونه دون عطف شئ عليه (قوله وما سواء) أى المذكور من إياك
مع عطف ودونه بان يحذر بغير إياك (قوله كالضعيف) أى الاسد والسارى أى الماشى ليلا (قوله
سواء وجد عطف) أى لا يحذر منه كالشر على إياك أم لا بان ذكر المحذر منه مع إياك بلا عطف سواء كرر
إياك حينئذ كقوله

فإياك إياك المرء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب

ألم يكرر كإياك أن تفعل كذا فيجب حذف عامل إياك في كل ذلك لكثرته في التحذير فجعل بدلا من
 اللفظ بالعامل ولذلك تحمل ضمير الفاعل إياك ضمير منصوب متحمل لضمير مرفوع وهو فاعل الفعل
 المحذوف فإن كدت المرفوع بالنفس أو العين أو عطفت عليه فلا بد من الفصل كإياك أنت نفسك وإياك
 أنت وزيد بالرفع ويتبع تركه بخلاف إياك في ذلك (قوله والتقدير إياك أحذر) أعلم أنه اختلف في تقدير
 العامل في إياك والمعطوف عليه فقال السبكي وكثير الأصل اتق نفسك أن تدن من الشر والشر أن يدنو
 منك أي امنع نفسك من دنوهم من الشر الخ حذف ان والفعل وجاره المقدر والجار المتعلق به من كل من
 المعطوف والمعطوف عليه فصار اتق نفسك والشر ثم حذف الفعل والمضاف وأنب عنه الضمير فانتقل وقيل
 التقدير بأعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكافؤا وقيل هو من عطف الجمل فليس كل منها
 عامل أي إياك أو بأعد واحذر الشر ودعه واختار في شرح التسهيل أن الأصل أحذر اتق نفسك والشر
 بجرهما حذف الفعل ثم المضاف الأول وأنب عنه الثاني فصار نفسك والشر بنصبهما ثم حذف نفس وأنب
 عنه الضمير فانتصب وانفصل فصار إياك والشر فنصبهما معا هو بطريق التباينة عن المضاف المحذوف الذي
 عمل فيه الفعل بالأصل فقال وهو أقل تكافؤا إذا علمت ذلك فقول الشارح إياك أحذر بقراءة بصيغة الأمر
 ويكون إشارة للقول الأخير لا بصيغة المضارع لا فتضاهاه ان الشر محذورا من العطف على الضمير إلا ان يبنى على
 ان العامل في الشر قد رأى أحذرك ودع الشكر كما شئى عليه الشارح فيما شئى أي حيث قدر قرأ أسك واحذر
 السيف لكن يكون فيه عطف الانشاء على الخبر وفي نسخ إياك واحذر الشر بالواو وهو تحرر لأنه يصح
 تقدير عامل إياك لا الشر فتأمل (قوله ومثله بدين العطف) أي بان ذكر المحذورة مع الضمير بلا عطف
 كمثاله وكقوله إياك المراء واختلف في تقدير العامل حيث قيل فقال الجمهور العامل في إياك بأعد
 محذورا ويجب جواز المحذورة بمن لان بأعد لا يتعدى إلى اثنين بنفسه كإياك من الشر أي بأعد نفسك منه ولا
 يجوز نفس الشر بنزع الخافض لأنه سماعي ومافي البيت ضرورة وجوز الناظم بتقدير عامل آخر كدع وابته
 بتقدير عامل يتعدى للاثنتين كاحذرك الشر وأجنب نفسك الأسد ويشهد لهذا البيت ويجوز عندهما من
 الشر وأما نحو إياك ان تفعل كذا فجاء عندهما الجميع أصلا حيث التقدير من قال الحفص والوجه أنه لا يتعين
 تقدير بأعد ولا غيره بل كل فعل يليق بالحل كدع واتق وخل ونح اذا المقدر ليس متعديا (قوله وان
 كان بغير إياك) أعلم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الأول إياك وأخواته ويجب معه ذكر المحذورة منه
 معطوفا أو بدون عطف ويجب ستر عامله مطلقا كمرأى لا عطف شيئا أم لا كما سيجوز خلاف الباقي الثاني باسم
 ظاهر مضاف لضمير المحذور كإسك أو نفسك الثالث بذكر المحذورة منه فقط كالضيم وقد يكون بذكرهما
 معا كإسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما إلا مع إياك (قوله الامع العطف) أي بالواو خاصة وتم عطف
 محذرا على محذور كإياك وزيدا أن تفعل أو محذرا منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها أي تركوها وسقياها فلا
 تمنعوها غيرها أو محذرا منه على محذور كإسك والسيف وإياك والشر وستر العامل في الجميع واجب كما شمله
 اطلاق المصنف لأنهم جعلوا العطف والتكرار الآتي كالبدل من الفعل ويجوز في الأولين دون الثالث كون
 لواو للامية فينصب ما بعده على أنه مفعول معه ويظهر العامل (قوله ماز) بالزاي مرخم مازن اسم رجل
 (قوله ق رأسك واحذر السيف) جرى على ان عامل الثاني مقدر والظاهر جريان باقي الأقوال المارة هنا
 أيضا فيقدر أحذر اتق رأسك والسيف أو بأعد رأسك من السيف والسيف منها وأمنع رأسك ان تدنو من
 السيف والسيف ان يدنو منها لكنها لا تأتي في نحو ناقة الله وسقياها وإياك وزيدا ان تفعل بل الظاهر ان
 الدامل فيهما واحد قولا واحدا وإنما تأتي الخلاف في عطف المحذورة على المحذور فتأمل (قوله والتكرار)
 أي لا محذورة منه كمثاله أو لغيره كإسك رأسك (قوله وعن سبيل القصد الخ) أي من قاس على ذلك

والتقدير إياك أحذر ومثاله
 بدون العطف إياك ان
 تفعل كذا أي إياك من أن
 تفعل كذا وان كان بغير
 إياك وأخواته وهو المراد
 بقوله وما سواه فلا يجب
 اضمار الناصب الامع العطف
 كقوله ماز رأسك
 والسيف أي مازن ق
 رأسك واحذر السيف
 أو التكرار فهو الضيم الضيم
 أي أحذر الضيم فان لم يكن
 عطف ولا تكرر جازا ضمرا
 الناصب وظهره نحو الأسد
 أي أحذر الأسد فان شئت
 أظهرت وان شئت
 أضمرت (ص)
 وشا يأي وإياك أشد
 وعن سبيل القصد من
 قاس انقيد

(ش) حق التحذير أن
 يكون للخطاب وشدة
 مجيئه للتكلم في قوله

ايى وان يحذف أحدكم
الارب وأشد منه مجيشه
للعائب في قوله اذا بلغ الرجل
الستين فايها وايا الشواب
ولا يقاس على شئ من
ذلك (ص)

وكيحذر بلايا اجعلا *
مغرى به في كل ما قد فصلا
(ش) الاغراء أمر المخاطب
بلزوم ما يحمد به وهو مثل
التحذير في انه ان وجد
عطف أو تكرار وجب
اضمار ناصبه والافلا ولا
تستعمل فيه ايا فتال ما يجب
معه اضمار الناصب قولك
أخاك أخاك وقولك أخاك
والاحسان اليه أى الزم
أخاك ومثال ما لا يلزم معه
الاضمار قولك أخاك أى
الزم أخاك (ص)

(أسماء الافعال والاصوات)
ماناب عن فعل كشتان
وصه
هو اسم فعل وكذا أزه ومه
وما معنى افعول كآمين كثر
وغيره كوى وهيهات نزر
(ش) أسماء الافعال أسماء
تقوم مقام الافعال في
الدلالة على معناها في عملها
وتكون بمعنى الامر وهو
الكثير فيها كنه بمعنى
انكفف وآمين بمعنى
استجب وتكون بمعنى
الماضي كشتان

انتهى ارتضى وبعده عن سبيل العدل (قوله ايى وان يحذف الخ) هو أثر عن عمر رضى الله تعالى عنه
أوله لتذكركم الاسل والرماح والسهام وايى الخ بأمرهم بأنهم يذبحون بالاسل وهو مارق من الحديد
كالسيف والسكين أو الرماح أو السهام عند الرى بها وإنها هم عن حذف الارب بنحو سحر لانه لا يحل
به والاصل ايى باعدوا عن حذف الارب وابعدها عن أنفسكم عن أن يحذف الخ فهم ما تحذرون حذف من
كل منهما نظير ما أثبتته في الآخر المحذره وهو حذف الارب ذكرة في الثاني دون الأول والمحذر وهو
ايى بالعكس فقيه احتباك (قوله وايا الشواب) بشين مجمة ثم موحدة جمع شابة ويرى بسين مهملة
ثم همزة فتاء فوقية مع سوءة والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأفسس الشواب وفيه شذوذات تحذير القائب
واضافة ايا للظاهر وحذف الفعل مع لام الأمر (فائدة) ذكر الرضى أن المحذر منه المكرر يكون ظاهرا
كسيفك سيفك ومضرا كايك اياك واياها واياى ايى وفي الجمع ان المحذر منه قد يكون ضمير غائب
معطوف على المحذر كقوله فلا تصحب أبا الجهم * ل وياك واياها
فاياه هنا حكم الاسد في اياك والأسد في هذا لا يكون التحذير بضمير الغيبة والتكلم شاذ اذا جعل
يحذر الا يحذر منه والله أعلم

(أسماء الافعال والاصوات)

أى وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح والاضافة بيانية وقيل بالرفع عطف على أسماء لانها ليست أسماء
بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى اذ الدلالة تتوقف على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بها غير
عاقول وأجيب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بوضعه ومعناه وهذه كذلك ولم يقل أحد
ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل (قوله ماناب عن فعل) أى ولم يتأثر بالعوامل وليس فضلة فخرج
المصدر الماناب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والحروف لانها فضلة فبيان ان قوله كشتان تقيم للحذف جعل
حالا من ضمير نواب ليفيد تقييده بذلك كافي الاشتمون وجعله ابن المصنف مثالا لا تنجما فيكون خبرا
لمحذوف وأوقع ما على اسم بدليل الترجمة فتخرج الحروف والمراد نواب عن الفعل في افادة معناه وفي
استعماله من كونه عاملا غير معمول فيخرج المصدر ونحوه اه وفيه ان الفعل يستعمل معمولا للجوازم
والنواصب فالنيابة عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر والجواب بكون المراد ان الفعل لا يكون
معمولا للفعل ولا اسم بطريق الأصل ليخرج اسم الشرط تكلف فالحق مامر (قوله كشتان) بفتح
النون وكان القراء يكسرها (قوله وكذا أزه) بفتح الهمزة وشد الواو وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم
آه آه الضم والسكون فهما اسماء فعل بمعنى أتوجع كافي المرادى (قوله أسماء الافعال أسماء) أى حقيقة
عند جمهور البصريين لا أفعال حقيقة كالكوفيين ولا أفعال استعملت كالأسماء في التنوين وعدمه وفي
أنه لا يتصل ضمير الرفع البارز بها ولا يؤكدها بالنون كالبعض البصريين واستظهر الصبان ان هذا
عين ما قبله فان الكوفيين لا يمنعون استعمالها كالأسماء والا كان مكابرة فاختلاف بينهما في العبارة
وعلى الأول فالأرجح ان مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم اسم فعل اسكن من حيث دلالة على معناه لامن
حيث كونه لفظا ولذلك كان كلاما تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كما مر أول الكتاب فلا محل لها على هذا
وكذا على أنها أفعال أما على أنها أسماء بمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهي في محل رفع بالابتداء أغنى
مرفوعها عن الخبر وعلى ان مدلولها المصدر الناب عن فعله فحلها ناصب بافعالها النابتة هي عنها كذا في
التصريح وانما بنيت حجة فندم مع اعراب تلك المصادر لانه دخلها معنى الأمر والمضى والاستقبال التي هي من
معاني الحروف قاله المرادى وعلى هذا فقوله أسماء الأفعال أى اللغوية وهى المصادر فتأمل (قوله في الدلالة
على معناه) أى بواسطة دلالتها على لفظها ليوافق الأرجح المتقدم (قوله بمعنى انكفف) فسر به بذلك

بمعنى افترق تقول شتان
زيد وعمر وهيهات بمعنى
بعد تقول هيهات العقيق
وبمعنى المضارع كأوه بمعنى
أنوجع وروى بمعنى أعجب
وكلاهما غير مقبس وقد
سبق في الاسماء الملازمة
للنداء أنه ينقاس استعمال
فعال اسم فعل مبني على
الكسر من كل فعل ثلاثي
فتقول ضراب زيدا أي
اضرب رزأل أي انزل
وكتاب أي اكتب ولم
ينكره المصنف هنا
استغناء بذكره هناك
(ص)
والفعل من أسمائه عليك
وهكذا دونك مع اليك
كذا وروى به ناصبين *
ويعملان الخفض مصدرين
(ش) من أسماء الأفعال
ما هو في أصله ظرف وما هو
مجرد بحرف نحو عليك
زيدا أي الزمه واليك أي
تنح ودونك زيدا أي خذ
ومنها ما يستعمل مصدرا
واسم فعل كروى به فان
انجر ما بعدهما فهما
مصدران نحو وروى زيد
أي ارود زيدا أي اماله
وهو منصوب بفعل مضمر
وبله زيد أي تركه وان
انتصب ما بعدهما فهما
فعل نحو وروى زيد أي
أمهل زيدا وبه عمرا أي
اتركه (ص)

لان لا لازم بمعنى امتنع وفي نسخ بمعنى اكفف فينبغي جعله من اللازم ليوافق المفسر وان كان غير واجب
لان كفى يستعمل لازما ومتعديا تقول كففته عن الشيء فكف أي منعته فامتنع كافي الصحاح (قوله بمعنى
افترق) كذا أطلق الجهور وروى بالافتراق في المعاني والاحوال كالعالم والجهل والصحة والسقم
فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم وتطلب فاعلاد الاعلى اثنين كشتان الزيدان وقد تزايد بعدهما
ما كقوله شتان مانوحى على كورها * ونوم حسان أخى جابر
فما زاد وما بعدهما فاعل والمراد بكورها رحل الناقة وقد تزايد ما بين بعدهما كقوله
* فشتان ما بين اليزيد بن الندى * فاليزيد بن فاعل مرفوع تقدير ما بين زائدة وقيل ماموصولة بيبين
واقعة على المسافة وهى فاعل شتان بمعنى بعد لا افترق أى بعدت المسافة التى بينهما أفاده السامى وأما قوله
جاز تمونى بالوصل قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعى
فقال في شرح الشذور لم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ماموصولة بيبين اه أى فتكون شتان
بمعنى بعد وما معنى المسافة (قوله هيهات العقيق) اسم موضع بالجاز فاعل هيهات وقد تزايد فيه اللام نحو
هيهات هيهات لما توعدون وفيه نيف وأربعون لغة منها ثلثت نأشها (قوله وروى الخ) أى كقوله تعالى
وى كانه لا يفلح الكافرون فوى بمعنى أعجب والكاف لالتعليل أى أعجب لعدم فلاح الكافرين أو حرف
خطاب توصل بوى واللام مقدرة بعد ما قيل كأن حرف تشبيه بمعنى التحقيق وكذا يقال فى روى كأن الله
يسط الرزق (قوله وكلاهما غير مقبس) أى الماضى والمضارع بل لم يثبت ابن الحاجب الثانى وجعل أوه
روى بمعنى توجهت وتعبت وهكذا (قوله والفعل الخ) أى فعل الامر مبتدأ أول وعليك مبتدأ ثان
لقصده لفظه خبره الظرف قبله والجملة خبر الاول يعنى ان اسم فعل الامر قسما من تجل كما هو منقول اما عن
أحد الظرفين كدونك وعليك أو عن مصدر كروى به وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع لخروجها
عن الاصل وقاس الكسائى منها ما زاد على حرف لا نحو بك ولك ومن المسموع امامك بمعنى تقدم
وراءك بمعنى تأخر واليك أى تنح ومكانك أى اثبت فيكون لازما وحكى الكوفيون مكانك زيدا أى
انتظره فهو متعد ولا يستعمل الامع الكاف لان امر غير الخطاب قليل وشذوذا سوا استعماله عليه رجلا
غيرى أى يلزمه وعلى الشيء أى لازمه الى أى لا تنح وأما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم
فقد حسنه الخطاب قبله في يومه شر الشباب الخ فاهاء فاعل والصوم مفعول على ماسيا تى وقال ابن عصفور
عليه خبر مقدم لا اسم فعل والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء وقيل عليه أمر للخطاطين أى ألزموه الصوم
أودلوه عليه وكذا قيل فى على الشيء أى ألزمونه فاهاء مفعول أول والصوم ثان والفاعل مستتر (قوله
عليك زيدا) عليك اسم فعل بمعنى ألزم وزيدا مفعوله وقد يتعدى اليه بالباء كعليك بذات الدين فيكون
بمعنى استمسك مثلا وصرح الرضى بانها زائدة لانها تزداد كثيرا فى مفعول اسم الفعل لضعف عمله وأما الكاف
فهى ضمير عند الجهور لا حرف خطاب لان الجار لا يستعمل بدونها ولان الياء والهاء فى قولهم على وعليه
ضميران اتفاقا وهى فاعل باسم الفعل أو مفعوله والفاعل مستتر أى ألزم أنت نفسك زيدا واليك بمعنى
نح نفسك وكذا الباقى أو مجرورة بالحرف فى نحو عليك وبلاضافة فى نحو دونك نظر للاصل قبل النقل
والفاعل مستتر أقوال أصحابنا انها فاذا قلت عليك كلكم زيدا جاز رفع كل توكيد المستكن وجوه توكيدا
للمجرور وهذا يعلم ان اسم الفعل هو الجار فقط وفاعله مستتر فيه والكاف كلمة مستقلة وقولهم منقول من
جارو مجرور فيه تسامح ولم يجعل الكاف مجرورة باضافته بعد النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجار ولا يضاف
فتدبر (قوله روى زيد) أصله أرود زيدا ارودا أى أمهله امهالا فصغروا الارواد بحذف ز يادتيه وهما
الهمزة والالف تصغير الترخيم واستعملوه مصدران ثانيا عن فعله وهو أرود وأما به فصدر لافعله من
لفظه بل من معناه وهو ترك فهو نائب عنه كما أشار اليه الشارح كما ان دع فعل لا مصدر له من لفظه بل من

لهما وأخر الذي فيه العمل

(ش) أى يثبت لامعاء

الافعال من العمل ما يثبت

لما تنوب عنه من الافعال

فان كان ذلك الفعل يرفع

فقط كان اسم الفعل

كذلك كصه بمعنى اسكت

ومع بمعنى اكفف وهيئات

زيد بمعنى بعد زيد ففي صه

ومع ضميران مستتران كما

في اسكت واكفف وزيد

مرفوع وهيئات كما ارتفع

بيد وان كان ذلك الفعل

يرفع وينصب كان اسم

الفعل كذلك كدراك

زيد أى أدركه وضراب

عمر أى اضربه ففي دراك

وضراب ضميران مستتران

وزيدا وعمر منصوبان

بهما وأشار بقوله وأخر

الذي فيه العمل الى أن

معمول اسم الفعل يجب

تأخيره عنه فتقول دراك

زيد ولا يجوز تقديسه عليه

فلان قول زيد ادراك وهذا

بخلاف الفعل الذي يجوز

زيد أدرك (ص)

واحكم بنفسك الذي ينون

منها وتعرف سواء بين

(ش) الدليل على ان ما سمى

باسماء الافعال أسماء سقا

التنوين لها فتقول في صه

وهو في حيل حيل فيلحقها

التنوين للدلالة على التنكير

فانون منها كان نكرة

وما لم ينون كان معرفة

معناه وهو الترك ثم تارة ينونان فينصبان المفعول وهو الاصل كرو يدا زيدا وبلها عمرا وتارة يضافان اليه كمشالى الشارح فهما فيه مصدران نائبان عن فعلهما ومضافان لمفعولهما وقيل بل اضافتهما للفاعل والمفعول محذوف ولا يرد أن فاعل المصدر النائب عن فعله يجب استناره لان محله في المنون بدليل تمثيلهم ثم نقلوهما عن المصدرية الى اسم فعل الامر فقالوا رويدا وبلها عمرا بالبناء على الفتح مع نصب زيد وعمرو ولا موجب للبناء سوى ما ذكره فقول الماتن ناصبين أى مع بناءهما لامع تنوينيهما لانهما حينئذ مصدران وقد يخرجان عن الطلب فيكون رويدا حالا أو نعتا على التأويل بالمشقة كساروارويدا أى سرودين أو سيارويدا أى سرودافيه ويكون به بمعنى كيف خبرا عما بعده كبله زيد بالرفع وقد تقع بمعنى غير مجرورة بمن كالحديث القدسي أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من به ما طلعت عليه أى من غيره ويحتمل كفى الشئنى انها على أصلها مصدر بمعنى الترك ومن تعليمية أى من أجل تركهم ما عملتموه من المعاصي (قوله وما المالح) ما مبتدأ خبره لها والماليتها وتنوب صلة ما الثانية جرت على غير صاحبها ولم يبرز لامن اللبس وعنه متعلق بتنوب أى وما استقر للفعل الذي تنوب هي عنه كأن لها ومن عمل لبيان لما الاول حال منها أو من ضميرها في الصلة لافى انبر لثلاث تقدم الحال على عاملها الظرف أو من بمعنى في متعلقة بتنوب والاول أو وقع (قوله وأخر الذي الخ) ما مفعول آخر ولذى أى أسماء الافعال خبر مقدم عن العمل وفيه متعلق بالعمل والجملة صلة ما أى وأخر المعمول الذي العمل فيه كأن هذه (قوله ما يثبت لما تنوب عنه) أى غالبها والافا تمين لم يحفظ للمفعول مع نيابته عن متعدد وهو استجب (قوله بمعنى اكفف) فيه مامر فلان تفعل (قوله ولا يجوز تقديسه) أجازة الكوفيون تمسكا بقوله كتاب الله عليكم وقول الشاعر

يا أيها المأخ دولى دونكا * انى رأيت الناس يقصدونكا

وأجيب بأن كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤكده لضمون حرمت عليكم الميثة أى كتب ذلك الله عليكم كتابا خفى الفعل وأضيف المصدر الى فاعله كصيغة الله ودل على ذلك المحذوف أن التحريم يستلزم الكتابة عليكم متعلق بالمصدر أو الفعل المحذوف لا اسم فعل وأما دولى فمبتدأ للمفعول خبره جملة اسم الفعل وفاعله حذف رابطها أى دونكا والجملة خبرية مقصود بها الطلب والمأخ هو الذى ينزل البر عند قلة ماؤها لئلا منها الاناء (قوله بخلاف الفعل) يخالفه أيضا فى أنه لا يعمل محذوفا على الاصح وأجازه المصنف بشرط تأخر دال على المحذوف وخرج عليه الآية والبيت المتقدمين وفى انه لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء (قوله لحاق التنوين) بفتح اللام كافى المختار لها أى لبعضها وتنوينها وعدمه سماعى كما يشعر به كلام المصنف والحاصل ان ما سمع غير ممنون فقط كنزال وآمين وهيئات وأوه فهو لازم التعريف ولا يجوز تنوينه وما سمع ممنونا فقط كواها وويها فهو لازم التنكير ولا يجوز ترك تنوينه وما سمع بهما كما مثله الشارح فيعرف وينسك (قوله وفى حيل) أى بالبناء على الفتح حيل أى بالتنوين ويبدل فى الوقف ألفا وقد ثبتت فى الوصل وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للبحث والمجلة لا الاستفهامية فجعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير اه فاضى ويكون بمعنى احضر فيتعدى بنفسه كحيل الزيد وبمعنى أقبل فيتعدى على كحيل على الخير وبمعنى محمل فيتعدى بالبناء نحو اذا ذكر الصالحون فحيل لا بعمر وقد تفرد حى عن هل فتكون بمعنى أقبل وأنت كفى الدما مبنى (قوله فنانون منها الخ) قال الرضى ليس المراد بتنكير اسم الفعل وتعرفه بتنكير الفعل الذى هو بمعناه وتعرفه لان الفعل لا يعرف ولا ينسك بل ذلك راجع الى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصح ممنونا بمعنى اسكت سكوتا أى أفعل مطلق السكوت عن كل كلام اذلا تعين فيه وصه بلا تنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره

والزم بنا النوعين فهو قد

وجب

(ش) أسماء الاصوات ألفاظ

استعملت كاسماء الافعال

في الاكتفاء بهادلة على

خطاب ما لا يعقل أو على

حكاية صوت من الاصوات

فالاول كقولك لا لزج

الخيل وعدس للبغل والثاني

كقب لوقوع السيف وغاق

للغراب وأشار بقوله والزم

بنا النوعين الى ان أسماء

الافعال واسماء الاصوات

كأها مبنية وقد سبق في

باب المعرب والمبنى ان أسماء

الافعال مبنية لشبهها

بالحرف في النيابة عن الفعل

وعدم التأثر حيث قال

وكنيابة عن الفعل بلا *

تأثر وأما أسماء الاصوات

فهي مبنية لشبهها بأسماء

الافعال (ص)

(نونا التوكيد)

للفعل توكيد بنونين هما

كنونى اذهبن واقصدنهما

(ش) أى يلحق الفعل

للتوكيد نونان احدهما

ثقيلة كاذهبن والاخرى

خفيفة كاقصدنهما وقد

اجتمعا في قوله تعالى

ليسجنن وليكنونامن

الصاغرين (ص)

يؤكدان افعلا ويفعل آتيا

* ذا طلب أو شرطاما تاليا

أومثبتا في قسم مستقبلا

* وقبل بعدما ولم وبعدا

(ش) أى تلحق نونا التوكيد فعل الامر نحو اضربن زيد او الفعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو لتضربن زيدا

هكذا حقق المقام ودع الاوهام اه سندونى وقد يؤخذ منه أنها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو الظاهر ثم هذا الكلام يتشبه على ان مدلولها المصدر وهو ظاهر وكذا على ان مدلولها الفعل خلافا للصرح لان التعريف يرجع للاصل المشتق منه لا الى نفس المدلول كما هو صريح ما ذكر (قوله من مشبه الخ) بيان لما الاولى وقوله صوتا أى اسم صوت (قوله في الاكتفاء بها) أى عدم احتياجها في افادة المراد الى شئ آخر كما ان اسم فعل الامر والمضارع كذلك بحسب الظاهر وان كان في الحقيقة مر كبا مع فاعله المستتر واسم الصوت مفرد لا ضمير فيه واحتراز بذلك من نحو يا ظبيات القاع ياد ارمية مما خوطب به غير العاقل ولم يكتف به في افادة المراد لان حرف النداء لا يفيد وحده بل لابد ان يذكر بعده ما قصد بالنداء (قوله لزج الخيل) أى عن البطء وقوله للبغل أى لزجه كذلك وهلا بوزن ألا كما في الطمع وقيل يتون وعدس بمهمات مفتوح الاربين مبنى على السكون (قوله كقب) بفتح القاف وسكون الواو الموحدة حكاية صوت السيف على الدفقة (قوله الى ان أسماء الافعال الخ) يحتمل أنه أراد نوعى الاصوات لتقدم الكلام على أسماء الافعال أول الكتاب (قوله في النيابة عن الفعل الخ) أى في كونها عاملة غير معمولة (قوله لشبهها بأسماء الافعال) أى فهي مشبهة بالحرف بالواسطة ولا حاجة الى ذلك لا مكان الشبه مباشرة فالارجح أن بناءها لشبهها بالحروف المهمة في انها لا عاملة ولا معمولة كلام لا ابتداء وحرف التنقيس فلا محل لها من الاعراب والله أعلم

(نونا التوكيد)

(قوله للفعل الخ) قدم المعمول لافادة الحصر (قوله بنونين) أى بكل منهما على انفرادهما وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبها ألفا وحذفها للساكنين والشديدة بوقوعها بعد الالف كإسما تى ورد بان ذلك لا يدل على الاصلة فهذه أن المفتوحة فرع المكسورة وهما أحكام تخصها وعند السكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصاصهما منها وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهي أليق بالاصالة ثم التوكيد بالثقيلة شدة على قاعدة زيادة المبنى لزيادة المعنى غالبا ولذلك قالت زليخا ليسجنن وليكنون الخ لانها كانت أحرص على سجنه في يدها لتراه كل وقت من كونها صاغرا (قوله يؤكدان) أى جوارزا أو رجوا باعلى ماسيبين (قوله افعلا) أى فعل الامر ولودعاء باى صيغة لخصوص هذه فهو من اطلاق الخاص على العام وكذا قوله ويفعل وخرجهما الماضى ولولفظا فقط فلا يؤكدها أصلا لانها لا يتخلصان الفعل للاستقبال المتناهي للضى وكذا الاسم وأما قوله

دامن سعدك ان رحمت متيا * لولاك لم يك للصباية جانحا

وقوله * أقائلن احضروا الشهودا * فضرورة شاذة لا يجوز ان تكون الكسرة سهل الاول استقباله معنى لكونه دعاء (قوله آتيا) حال من يفعل وذا طلب حال من الضمير فى آتيا والمراد الطالب الحقيقي كالامر والعرض الخ أما الخبر المراد به الطالب مجازا كقوله لك للعاطس يرحمك الله فلا يؤكده (قوله أو شرطاً) عطف على ذا طلب وتاليا صفة ته وأما بالاكسر مفعول تاليا أى أو آتيا فعمل شرط تاليا ما أو أن شرطاً بمعنى أداء شرط مفعول تاليا وأما بدل منه (قوله أومثبتا) عطف على شرطاً فهو حال أيضاً من ضمير آتيا ومستقبلا أما حال من ضمير ميثبت أو من ضمير آتيا ويكون معطوفا على مثبت بواو محذوفة وفي قسم متعلق بآتيا (قوله وبعدا) أى النافية ولم بقيد هذا بذلك لما علم من اطراد بعد الطلب الذى من جلته لا الناهية (قوله وضمير) بالجر عطف على لا (قوله فعل الامر) أى بالصيغة كقومن أما الامر باللام فداخل فيما بعده (قوله والفعل المضارع) اعلم أن له خمس حالات الاولى وجوب توكيده وذكرها بقوله أومثبتا الخ

الثانية

وغیرا من طوالب الجزا * وأستمر المؤكد افتتح كابرزا

(ش) أى تلحق نونا التوكيد فعل الامر نحو اضربن زيدا والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو لتضربن زيدا ولا تضربن زيدا

الثانية قربه من الواجب وذكرها بقوله أو شرطاً أما الثانية الثالثة كثرت وهي قوله آتياً إذا طلب الرابعة قلته
وهي قوله وقل بعدما الخ وفي هذه مرتبتان قليل وهو توكيده بعدما الزائدة أولاً الثانية وأقل وذلك بعد لم
و بعد شرط غيراً ما كذا في التوضيح وبقى سادسة وهي امتناع توكيده وذلك في جواب قسم بواو منفي أو
حال أو مفصول من لامة كما سيأتي (قوله زهل تضر بن زيداً) أي الاستفهام بجميع أدواته اسمية كانت
أو حرفية ومثله التحضيض والعرض والتمني كلها تضر بن زيداً ولا تنزلان عندنا وليستك تقيمن معنا فكل
ذلك داخل في الطلب وبقى من أقسامه التي لم يمتثل لها الشارح الدعاء والترجي وان دل داخل في الأمر والنهي
والثاني لم أر من ذكره (قوله شرطاً بعدان الخ) مذهب سيديوه إن التوكيد حينئذ قريب من الواجب
ولم يقع في التنزيل غيره لأن المؤكدة بما تشبه القسم المؤكدة باللام وأوجبه المرد والرجاء وحالوا عدمه
على الضرورة (قوله مثبتاً مستقبلاً) أي غير مفصول من لامة وحينئذ يجب التوكيد باللام والنون معاً
عند البصريين وخلافه من أحدهما شاذاً وضرورة فإن خلاصتهما معاً نحو والله أقوم قدر قبله حرف النفي
وكان المعنى على نفي القيام ولذا حكم الحنفية على من قال والله أصوم بحسنه بالصوم وعند غيرهم يحسن بعده
لا ابتداء الإيمان على العرف وأجاز الكوفيون الاكتفاء حينئذ بأحد هما وقد ورد في الشعر وحكى سيديوه
والله لا ضربه (قوله لم يؤكده بالنون) أي ولا باللام أيضاً لامتناعها في المنفي وأما قوله

ثالثة لا يحمدن المرء مجتنباً * فعل الكرام ولو لفاق الوري حسباً

فشاذاً وضرورة ومن الجواب المنفي غير المؤكدة ثالثة تغتو نذكر يوسف أي لا تغتو (قوله وكذا ان كان
حالا) أي لا يؤكده بالنون فقط لاقتضائها الاستقبال فيتنافيان ومنه قراءة ابن كثير لا قسم بيوم القيامة
وقوله يميناً لا بغض كل امرئ * يزخرف قولاً ولا يفعل

فلم يؤكده بالنون لأن البغض والاقسام أي الخلف موجودان حال التسكام لا مستقبلان. كذا تمنع النون
في الفعل المفصول من لام القسم نحو لا إلى الله تحشرون واسوف يعطيك ربك فترضى (قوله وقل دخول
النون الخ) تبع المصنف في التسوية بين المذكورات في القلة وليس كذلك لتصريح المصنف في غير هذا
الكتاب بكثرته بعد ما بل ظاهر كلامه اطراده نعم هو قليل بالنسبة لما صرح عن التوضيح أن مثلها لا وأما
بعد لم وبعد شرط غيراً ما فنادر سواء أكد الشرط أو الجزاء (قوله بعدما الزائدة) شمل الواقعة بعد رب
حكي سيديوه بما يقولون ذلك ومنه قوله

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات

وظاهر التسهيل أنه لا يختص بالضرورة لكن صرح في شرح الكافية بشذوذه (قوله بعين ما أرينك)
نقوله لمن يخفى عنك أمر أنت بصير به (قوله ما لم يعلم) الشاهد فيه توكيده بالخفية المتقلبة ألفاً والشاعر
يصف جبلاً عظم الخصب والنبات وقيل لبنا في القعب أي الكوز علت عليه رغوته بدليل ما قبله من الايات
(قوله لا نصيبن الخ) الجملة صفة لغتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم قال في شرح الكافية وإنما
كده لان لا النافية كالتأهية في الصورة ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * ولا الضيف فيها أن أناخ محول

الان توكيد تصيين أحسن لاتصاله بلافه وأشبه بالنهي من تلحينها وظاهر ذلك اطراده مطلقا لكن نص
غيره على أنه بعد المفصول ضرورة بل عند الجهور ضرورة مطلقاً وحالوا الآية على النهي فمنهم من جعل الجملة
مستأنفة لنهي الظالمين والأصل لا تعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة فحول النهي عن تعرضهم الى اصابة
الفتنة لانه سببها وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير المحظومين تنبيها على أنهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فالاصابة
خاصة بالمتعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة فتنة بتقدير القول مع نحو بل النهي المذكور أي فتنة مقولاً في

وهل تضر بن زيداً والواقع
شرطاً بعدان المؤكدة بما
نحو ما تضر بن زيداً ضربه
ومنه قوله تعالى قلما
تثقفهم في الحرب فشردهم
من خلفهم أو الواقع
جواب قسم مثبتاً مستقبلاً
نحو والله لتضر بن زيداً
فان لم يكن مثبتاً لم يؤكده
بالنون نحو والله لا تفعل
كذا وكذا ان كان حالا
نحو والله ليقيم زيداً الآن
وقل دخول النون في
الفعل المضارع الواقع بعد
ما الزائدة التي لا تصحب
ان نحو بعين ما أرينك
ههنا والواقع بعد لم كقولك
يحسبه الجاهل ما لم يعلم
* شيخنا على كرسية معهما
والواقع بعد لا النافية
كقوله تعالى واتقوا فتنة
لا نصيبن الذين ظلموا ومنكم
خاصة ولواقع بعد غيراً ما
من أدوات الشرط كقوله
من يشقن منهم فليس
بأي
أبداً وقتل بني فتيبة شافى
وأشار المصنف بقوله وآخر
المؤكدة الى أن الفعل
المؤكدة بالنون

يبني على الفتح ان لم تلألف الضمير أو واؤه نحو اضر في زيد أو اقتلن عمرا (ص) واشكاه قبل مضمر لين هما
 * جانس من تحرك قد علمنا (٩٤) والمضمر احذفته الا الألف * وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا

* والواو ياء كسعين سمعا
 واحذفه من رافع هاتين
 وفي
 واو ياشكل مجانس قفي
 نحو اخشين ياهند بالكسرويا
 قوم اخشون واضم وقس
 مسويا
 (ش) الفعل المؤكد بالنون
 ان اتصل به ألفاثنين أو واو
 جمع أو ياء مخاطبة تحرك ما قبل
 الألف بالفتح وما قبل الواو
 بالضم وما قبل الياء بالكسر
 ويحذف الضمير ان كان
 واوا أو ياء ويقي ان كان
 ألفا فتقول يازيدان هل
 تضربان ويازيدون هل
 تضربن وياهندي هل
 تضربن والأصل هل
 تضربان وهل تضربون
 وهل تضربين تحذفت
 النون لتوالي الأمثال ثم
 حذفت الواو والياء لالتقاء
 الساكنين فصار هل
 تضربن وهل تضربن ولم
 تحذف الألف خلفها فصار
 هل تضربان وبقيت الضمة
 دالة على الواو والكسرة
 دالة على الياء هذا كله اذا
 كان الفعل صحيحا فان كان
 معتلأفاما أن يكون آخره
 ألفا أو واوا أو ياء فان كان
 آخره واوا أو ياء حذفت
 لاجل الواو والضمير أو ياءه
 وضم ما بقي قبل الواو والضمير

شأنها لا تصيب الخ أي لا تصحواها تسميكم خاصة ولا يصح على هذا ان يزل الفتحة منزلة العاقل فيتوجه النهي
 اليها بالتحريك لانه كان يجب كسر الياء من تصيين لكونه خطايا ثبوت وهو الفتحة الآن تؤول بالافتتان
 أو بالنداب مثلا فلا صابة حينئذ عامة (قوله من يشقن) بالتحذية مبني للفعل أو بالوقية للفاعل يقال
 نفقته من باب فهم أي وجدته والآيب الراجع (قوله يبني على الفتح) أي أمرا كان أو مضارا صحيحا
 أو معطلا كغزون وارمين واخشين وهل تغزون الخ وبنى لتركبه معها ثمانية عشر حرك نخلصا من
 السكونين في الاسر والمضارع المجزوم وحل الباقي عليهما وكانت فتحة للخفة ومضربا لذلك أول
 الكتاب (قوله واشكاه الخ) اعلم ان المصنف ذكر أصلين واستثنى من كل مسألة الأول فتح آخر
 المؤكد واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فانه يحرك بما يجانسه وهو المراد بقوله واشكاه الخ الثاني أن ذلك
 الضمير يحذف ان كان ياء أو واوا وهو المراد بقوله والمضمر احذفه الخ واستثنى منه أن يكون آخر الفعل
 ألفا كيشي فتحذف هي ويقي واو الضمير أو ياءه مشكولين بما يجانسهما وهو المراد بقوله واحذفه من
 رافع هاتين الخ أفاده الموضح (قوله لين) بفتح اللام مخفف لين صفة لمضمر أو بكسرها مصدر نعت به
 (قوله ألف) ليس فيه مع الألف الأولى إيطاء لاختلافهما تعريفا وتنكيرا (قوله فاجعله الخ) مفعوله
 الأول اهلاء والثاني قوله ياء أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء حال كون تلك الألف من الفعل حال
 كونه رافعا غير الياء غير الواو بان رفع ألفاثنين أو ضمير مستترا أو نون نسوة أو اسما ظاهرا ككاسيأتي
 (قوله واحذفه) أي الألف الذي آخر الفعل من رافع هاتين أي الواو والياء (قوله حذفت النون)
 أي نون الرفع لتوالي الأمثال أي الزوائد فلا يرد النسوة جنن وهذا التوالي في الثقيلة وحلت عليها الخفيفة
 طرد الباب أو الحذف معها للتخفيف (قوله لالتقاء الساكنين) ولم يغتفر كما في دابة لانه هناليس
 على حده اذ شرطه كون الأول حرف لين والثاني مدغما وهما من كلمة واحدة كالمثال والنون هنا ككلمة
 منفصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الاخير بدليل احتجاجوني وعللة الحذف حينئذ استثقال الكلمة
 واستطالتها لو بقي الضمير وانما لم تحذف الألف مع تأتي العلتين فيها خلفتها ولثا لا يلتبس بفعل المفرد ولا يزول
 اللبس بكسر النون في فعل الاثنين دون المفرد لان علة الكسر وقوعها بعد الألف ككاسيأتي فلو حذفت لم
 تكسر النون ولم تحذف الألف مع نون النسوة في اضر بنان لتفصل بين الأمثال أفاده الصبان وقوله بدليل
 احتجاجوني مقتضاه ان الساكنين فيه وهما الواو ونون الرفع المدغمة في نون الوقاية من كلمتين مع ان كلا
 منهما جزء من الفعل المستند للواو اذ لا قوام له بدونهما فهما من كلمة واحدة بخلاف نون التوكيد فانها
 منفصلة طارئة على ذلك الفعل كالا يخفي ثم ان بئسنا على اشتراط كونهما من كلمة وان الحذف في نحو
 تضربن لكون الالتقاء على غير حده فعدم الحذف في تحاجوني ظاهر لانه على حده لما مر أو على عدم
 الاشتراط والالتقاء في الجميع على حده فالحذف في تضربن للثقل والطول كما ذكر فيقال عليه لم يحذف
 في تحاجوني لذلك وليس فيه داع لعدم الحذف كما في تضربان اللهم الآن يقال الثقل مع نون التوكيد
 أشده منه مع نون الوقاية فليتمأمل (قوله هل تغزون) أي بتخفيف النون لانه غير مؤكد وكذا ما بعده
 وأصله تغزون وترميون وتغزون وترميين بضم الزاي وكسر الميم حذفت ضمة الواو والياء من الأولين
 وكسرتهمما من الاخيرين لثقلهما ثم حذفت واو الفعل وياءه للساكنين فصار تغزون الخ (قوله فتحذف
 نون الرفع) أي لتوالي الأمثال وواو الضمير وياءه لالتقاءه ساكنهما مع نون التوكيد وللتخفيف أي وتبقى
 لام الفعل على حذفها وتجعل الحركة المجانسة للضمير المحذوف على ما قبلها فان قلت كيف قول الشارح

فعلت

وكسر ما بقي قبل ياء الضمير فتقول يازيدون وهل ترمون

وياهندي هل تغزين وهل ترمين فاذا ألحقته نون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح فتحذف نون الرفع وواو الضمير أو ياءه فتقول يازيدون

هل تغزن وهل رمن وياهندهل تغزن وهل ترمن هذا اذا أسند الى الواو والياء فان أسند الى الالف لم يحذف آخره و بقيت الالف وشكل ما قبلها بحركة تجانس الالف وهي الفتحة فتقول هل تغزوان وهل ترميان وان كان آخر الفعل الالفان رفع الفعل غير الواو والياء كالألف والضمير المستتر انقلب الالف التي في آخر الفعل ياء وفتحت نحو اسعيان وهل تسعيان واسعين يازيد وان رفع واوا أو ياء حذفت الالف و بقيت الفتحة التي كانت قبلها وضمت الواو وكسرت الياء فتقول يازيدون (٩٥)

لحقته نون التوكيد وان لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر الياء بل تسكنهما فتقول يازيدون هل تخشون وياهندهل تخشين ويازيدون اخشوا وياهندهل اخشوا (ص)

ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها ألف

(ش) لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الالف فلا تقول اضربان بنون مخففة بل يجب التشديد فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة خسلا فاليونس فانه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الالف ويجب عنده كسرها (ص)

والفازد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث أسندا (ش) اذا أكد الفعل المسند الى نون الاناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الاناث ونون التوكيد بالف كراهية توالي الامثال فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة قبلها ألف (ص)

فعلت به ما فعلت بالصحيح مع ان الصحيح لا تحذف لانه قلت المراد أنه مثله في التغيير لأجل التوكيد من حذف نون الرفع ثم الضمير وشكل ما قبله بما يجانسه أما حذف لانه فسبق على التوكيد عند اتيان الضمير للأجله (قوله هل تغزن وهل ترمن) بضم الزاي والميم في هذين وكسرهما فيما بعد (قوله فان أسند الى الالف لم يحذف آخره) وكذا لا يحذف مع المفرد ولان النون النسوة كهل تغزون وترمين يازيد بالفتح وتغزوان وترمينان يانسوة بالسكون كالصحيح سواء من كل وجه (قوله كالألف والضمير المستتر) وكذا نون النسوة والاسم الظاهر كسعيان يانسوة وهل يسعين يذ فتقلب الالف ياء في الجميع لكونها لا تقبل الحركة (قوله اخشون واخشين) فعلا أمره وكذا نون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو والياء فاعل وأصلهما قبل التأكيدهما اخشوا واخشى فلبت لام الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لاسا كنين فصار اخشوا واخشى بفتح الشين فلما دخلت النون التقت ساكنة مع الضمير فلا جائز أن يحذف هو لعدم ما يدل عليه ولا النون لغوات المقصود منها فحرك الضمير بما يناسبه (قوله هل تخشون) بفتح الشين فيه وفيما بعده وأصله تخشيمون فعل به مامر (قوله ولم تقع الخ) شروع فيما تنفرد به كل من النونين فهذا للثقل وذكري الخفيفة بقوله وحذف الخ وخفيفة أحوال من فاعل تقع العائد للنون المعلومة من السياق أو هي الفاعل وشديدة عطف عليه بلسكن أي كان (قوله بعد الالف) أي امما كانت بان أسند اليها الفعل أو حر فبان أسند للظاهر على لغة كوفي البراغيت كيعضربان الزيدان أو كانت هي التالية لنون النسوة كاضر بنان (قوله فلا تقول اضربان) أي ولو كان بعدها ما تنغم فيه فلا يجوز اضربان نعمان كما نص عليه سيدي به (قوله مكسورة) أي لشبهها بنون المثني في زيادتها آخر الالف ومثله اضربان الآتي ويحمرى فيه خلاف يونس (قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفها وما مفعول اردد وكان عدم ماصاتها ومن أجلها متعلق بعدم (قوله وأبدلها الخ) مقابل قوله وبعد غير فتحة الخ (قوله لاتين) أصله قبل التوكيد لاتين يحذف الياء وهي عين الفعل لاتينها ساكنة مع لانه عند دخول الجازم فلما أكد فتحت اللام فردت العين لزوال الالتقاء فالجازم سابق النون ليكون دخوله قياسيا لكون الفعل حينئذ طلبيا وحينئذ فيظهر أنه معرب تقدير الاستيفاء فالجازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالفعل المجزوم مع نون الاناث لسبقها على الجازم فهو مبني معها في محل جزم لامعرب قاله السيد البليدي لكن مر في باب الازراب وسيأتي في اعراب الفعل أنه اذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون في محل نصب أو جزم مع كل من النونين فتدبر وقوله علك لغة في اهلك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لسكن دخل في مستفعلن أول جزء منه الخبن فصار متفعلاً مركباً من وتدين قد دخله الحرم بالراء وهو حذفت أول التود فصار فاعلاً وذلك شاذو بعده

وصل جبال البعيدان وصل الحب ل واقص القريب ان قطعه * وارض من الدهر ما أتاك به من قرعينا بعيشه نفعه * قد يجمع المال غير آكاه * وبأ كل المال غير من جمعه (قوله وكذا لا تحذف الخ) أي فلها سببان فقط الساكن والوقف وتندر حذفها بدونها كما قوله

واحذف خفيفة لسا كن ردف * وبعد غير فتحة اذا تفتح واررد اذا حذفها في الوقف ما * من أجلها في الوصل كان علما وأبدلها بعد فتح ألفا * وقفا كما تقول في قفن قفا (ش) اذا دل الفعل المؤكد بالنون الخفيفة ساكن وجب حذف النون لانتقاء الساكنين فتقول اضرب الرجل بفتح الباء والأصل اضربن خذفت نون التوكيد للاقاة الساكن وهو لام التعريف ومنه قوله لاتين الفقير علك أن تر * كم يوما والدهر قد رفعه وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفة

في الوقف اذا وقعت بعد غير فتحة أي بعد ضمة أو كسرة ويرد حينئذ ما كان حذف لأجل نون التوكيد فتقول في اضر بن يازيدون اذا
وقفت على الفعل اضر بن يازيدون (٩٦) ياهنسا اضر بن فتعذف نون التوكيد الخفيفة للوقف وترد الواو التي

حذفت لأجل نون التوكيد وكذلك الياء فان وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدت النون في الوقف ألفا فتقول في اضر بن يازيد اضر بن (ص)

(ملا ينصرف)

الصرف تنوين أي مبدئا معنى به يكون الاسم أمكننا (ن) الاسم ان أشبهه الحرف سمى مبدئا وغير متمكن وان لم يشبه الحرف سمى معربا ومتمكنا ثم المعرب على قسمين أحدهما ما أشبه الفعل ويسمى غير منصرف ومتمكنا غير أمكن والثاني ما لم يشبه الفعل ويسمى منصرفا ومتمكنا أمكن وعلامته المنصرف أن يجر بالكسرة مع الالف واللام والاضافة وبدونها وأن يدخله الصرف وهو التنوين الذي لا غير مقابلة وأنه ويض الدال على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن وذلك المعنى هو عدم شبهه الفعل نحو مرت بلام وعلام زيد والعلام واحترز بقوله لا غير مقابلة من تنوين أذرعنا ونحوه

اضر بنك الهوم طارقها * ضرب بك بالسيف قونس الفرس

* وما قيل قبيل اليوم خالف تذكرا * بفتح اضر ب وخالف وحمل على ذلك قراءة الم نشرح بالفتح (قوله في الوقف) قال أبو حيان الظاهر ان دخول النون في الوقف خطأ لأنها تدخل للتأكيده ثم تحذف بلا دليل عليها اه ويرده أنه ليس المراد أنها تدخل وقفا ثم تحذف بل انه اذا رد فعل مؤكدها وصل وأر يد الوقف عليه حذفت وردا المحذوف لأجلها صبان (قوله ونرد الخ) أي وجوب الزوال علة الحذف وهي التقاء الساكنين وانما كان الاكثر في الوقف على نحو قاض عدم رد الياء مع زوال العلة فيه أيضا لان المحذوف منه جزء كلمة بخلاف ما هنا فانه كلمة تامة والاعتناء بها أشد والله أعلم (ملا ينصرف)

ذكره عقب النون لان له تملقا بال فعل يشبهه كإتهامة متعلقة به (قوله الصرف تنوين) أي فقط كاهو مذهب المحققين وأما الجر بالكسر فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجودا وعدمه مالتا أخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف والصرف من الصريف وهو الصوت لأن التنوين صوت وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكان الاسم يرجع عن شبهه الفعل (قوله معنى) مفعول مبدئا وجعله به يكون الخ صفة معنى (قوله أمكننا) أي زائد التمكن في باب الاسمية فهو أفعال تفضل من مكن بالضم مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن لان بناءه من غير الثلاثي المجرد شذ (قوله ومتمكنا غير أمكن) وعكسه متدبر به تتم القسم العقلي برباعية (قوله وبدونها) هذا محل الافتراق بينه وبين غير المنصرف وما قبله مشترك (قوله لا غير مقابلة الخ) لواقصه كالأشموقي على قوله الدال على معنى الخ يخرج به المقابلة والتعويض كما يخرج به التنكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في المعربات اذ كل من الدال لم يدل على ذلك المعنى بل القصد به مجرد المقابلة والتعويض والدلالة على تنكير الاسم (قوله عدم شبهه الفعل) أي والحرف أيضا فهو باق على أصله من التمكن في باب الاسمية ولا يخفى انه ليس في عبارة الشارح دور كما توهم وانما هو في عبارة من قال بأن لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وبيانه أنه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكنا أي غير مبني ولا ممنوع من الصرف فاحذف المعرفة وهو الصرف جزأ من تعريفه وهو دور والتوقف المعرفة على معرفة جميع أجزاء التعريف فيتوقف على نفسه وجوابه ان المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملازمة الانصراف وعدمه وأما قوله فيمنع من الصرف فليس جزأ من التعريف بل بيان لأمر مرتب على الشبه ولوحذف منه كما فعل الشارح ما ضار فأفاده سم (قوله وهو يصحب غير المنصرف) أي من جمع المؤنث وهو ما سمي به أي كما يصحب المنصرف منه وهو ما كان باقيا على جمعيته كسلمات وهنات وما قيل ان كلام الشارح صريح في ان مسلمات غير منصرف وهو ظاهر لانه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة فأفاد ان الباقي على جمعيته منصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره وحينئذ فهو مستثنى من المتن لان مفهومه ان ما خلا عن التنوين لدال على الامكانية غير منصرف فيشمل هذا فان قلت كيف يكون منصرفا مع انه لم يتم به الصرف وهو التنوين المذكور وأجيب باحتمال ان الصرف حالة قائمة بالاسم هي امكنته وبقاؤه على أصله والتنوين المذكور علامته والعلامة لا يجب انعكاسها فمسلمات باق على أصله من الامكانية لكن لم يدل بتنوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين عند التسمية به بل قصد به مجرد مقابلة النون في جمع المذكور السالم في الدلالة على تمام الاسم وعدم اضافته للمقابلة مع الصرف كما قيل فتدبر (قوله كنهين)

المتالين

فانه تنوين جمع المؤنث السالم وهو يصحب غير المنصرف كاذرعنا وهنات علم امرأة

وقد سبق الكلام في تسميته تنوين المقابلة واحترز بقوله أو تعويض من تنوين جوار وغواش ونحوهما فانه عوض عن الياء والتقديس جوارى وغواشى وهو يصحب غير المنصرف كنهين المتالين وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين

ويجوز بالفتحة ان لم يضاف

ولم تدخل عليه أل نحو
مررت بأجد فان أضيف
أودخلت عليه أل جر
بالكسرة نحو مررت بأجدكم
وبالأجد وانما يمنع الاسم
من الصرف اذا وجد فيه
علتان من اعلل تسع أو
واحدة منها تقوم مقام
علتين والعلل التسع مجتمعا
قوله

عدل ووقف وتأنث
ومعرفة

ومجتمعة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف
وزن فعل وهذا القول
تقريب

وما يقوم مقام علتين منها
اثنان أحدهما ألف التأنث
مقصورة كانت كجلى أو
مدودة كمرء والثاني الجمع
المتناهي كساجد ومصابيح
وسياتى الكلام عليها
مفصلا (ص)
فألف التأنث مطلقا منع
صرف الذى حواه كيفما
وقع

(ش) قد سبق ان ألف
التأنث تقوم مقام علتين
وهو المراد هنا فيمنع ما فيه
ألف التأنث من الصرف
مطلقا أى سواء كانت الألف
مقصورة كجلى أو مدودة
كمرء علما كان ما هي
فيه كركى يأثم غير علم كامل
(ص)

وزائدة اعلان

المثالين) وقد يصحب المنصرف ككل وبعض فيكون للعوض مع الصرف (قوله ويجوز بالفتحة)
الاسمى به من جمع المؤنث فانه يجوز اعرابه كاصله ولا يرد على كاديه لتقدم ذكره ذلك (قوله بأجدكم)
الاولى بافضا لكم وبالأفضل لان العلم لا يضاف ولا تدخله أل حتى يشكر فيكون منصرفا قبلها الزوال
احدى العلتين ومر في باب الاعراب من يبدلنا المحل (قوله علتان) أى فرعتان لفظية ومعنوية
مختلفتان جهة وذلك لان الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه وفى المعنى لاحتياجه فى الإيجاده معناه
الى الفاعل وهو لا يكون الاسما فتوقف على وجود الاسم لفظا ومعنى من جهتين مختلفتين فاذا تفرع بعض
الاسماء عن غيره كذلك فقد أشبه الفعل فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفا لثقله بشبه الفعل
الثقيل فخرج ما ليس فيه فرعية أصلا كرجل وفرس لانه مفرد جامد ذكره مذكرا وما فيه فرعية واحدة
كركى وفيه العلمية علمة معنوية فرع التنكير وامرأة فيها التأنث فرع التكبير ومر جمعه للفظ وكذا
ما فيه فرعتان فى اللفظ فقط كاجمال فيه الجمع فرع الافراد والتصغير فرع التكبير وفى المعنى فقط كخاض
وطامث فبهما الوصفية فرع الجود ولزوم التأنث فرع عدمه ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من
جهة واحدة كدرهم فان فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير وهما فرعان عن عدمهما وكل منهما نشأ عن
التصغير فشكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما سخر بخلاف نحو أجدكم كسبيين (قوله اعلل تسع) ليس
فيها معنوى سوى العلمية والوصفية وباقيها لفظى حتى التأنث المعنوى لظهوره فى اللفظ بتأنث الضمير
والفعل مثلا (قوله عدل) أى تحقير أو تقديرى وتأنث أى لفظى أو معنوى ومعرفة أى علمية ثم تركيب
أى من جى (قوله والنون) عطف على عدل وزائدة حال منها ووجهة من قبلها ألف حال ثانية ولم يقل زائدة
لعلمه من الاول (قوله تقريب) أى لم يبين فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية والوصفية وقد جمعا بعضهم
على هذا الوجه بقوله

لمنتهى الجوع منوع والألف * عرف مع الجمعة تركيب ألف

تأنث الحاق وعرف أو صف * مع وزن عدل وزائدة تفى

(قوله أحدهما ألف التأنث) انما استقلت بالمنع لان المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها وفرعية المعنى
بلزومها بخلاف التاء لا تلزم بل فى تقدير الانفعال غالبا (قوله الجمع المتناهي) انما استقل بالمنع لان فيه
فرعية المعنى بدلالته على الجمعية وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية لفظا اذ ليس فيها ما يوازنه
وحكما لانه لا يصغر على لفظه كالمفرد ولا يجمع مرة أخرى تكسيرا والاسمى منتهى الجمع لانتهاء الجوع
اليه بخلاف غيره من الجوع فانه يجمع ويصغر كأنعام وأكباب يجمعان على أنعام وأكالب ويصغران على
لفظهما كأنعام وأكالب وبوازنان المفرد كصلصال وتنضب فعلم ان أفعالا ولا فاعلا يخرجان عن صيغ الأحاد
كهذا الجمع خلافا لابن الحاجب (قوله كيف ما وقع) كيفما سم شرط على مذهب السكوفيين ووقع
فعل الشرط وجوابه محذوف لعلمه من منع أى كيفما وقع الذى حوى الألف منع الألف صرفة أى علما
كان أولا كاملا الشارح مفردا كاذكر أو جمعا كجرى وأصداء اما كهذه أو صفة كجلى وجرء
هنا ما يقتضيه صنيع الشارح كالأشموئى وأما جعل فاعل وقع ضمير الألف كفى العرب فيرد عليه ان التعميم
فيها علم من قوله مطلقا (قوله أى سواء كانت الخ) تفسير للاطلاق وقوله علما تفسير لكيف ما وقع (قوله
أو مدودة) اطلاق للمد عليها لجوارتها والألفى الهزلة الأخيرة فقط وأصلها ألف الينة فاصل جرء جرى
بالقصر فلما قصروا المد زادوا قبلها ألفا فقلت الأخيرة همزة (قوله وزائدة اعلان) امام مبتدأ حذف خبره
أى كذلك أو عطف على الضمير فى منع للفصل بالمفعول أى الألف منع الصرف هو وزائدة الخ وعلان مجرور
بالفتحة للعلمية على الوزن والزائدة وهو بفتح الفاء لا غير لما فى العصام على الجامى أنه لا يوجد فى الصفة اعلان

في وصف سلم

من ان يرى بقاء تأنيث ختم

(ش) أي يمنع الاسم من

الصرف للصفة وزيادة

الالف والنون بشرط أن

لا يكون المؤنث في ذلك

مختوما بقاء التأنيث بذلك

نحو سكران وعطشان

وغضبان فتقول هذا

سكران ورأيت سكران

ومررت بسكران فتمنعه

من الصرف للصفة وزيادة

الالف والنون والشروط

موجود فيه لأنك لاتقول

للؤنثة سكرانة وإنما تقول

سكرى وكذلك عطشان

وغضبان فتقول امرأة

عطشى وغضبي ولا تقول

عطشانة ولا غضبانة فان

كان المذكر على فعلا

والمؤنث على فعلانة صرف

فتقول هذا رجل سيفان

أي طويل ورأيت رجلا

سيفانا ومررت برجل

سيفان فتصرفه لأنك

تقول للؤنثة سيفانة أي

طويلة (ص)

ووصف أصلي ووزن أفعلا

ممنوع تأنيث بتا كاشهلا

(ش) أي وتمنع الصفة أيضا

بشرط كونها أصلية أي

غير عارضة إذا انضم إليها

كونها على وزن أفعلا ولم

تقبل التاء نحو أحرأ خضر

فان قبلت التاء

بالكسر مطلقا ولا بالضم الا ومؤنثه فعلانة بالهاء تخمسان وخمسة وليس الكلام فيه لأنه مصروف أما
الاسم فعلى الأوزان الثلاثة (قوله في وصف) حال من زائدا أوصف له (قوله سلم الخ) هذا شرط وفي
العمدة وشرحا شرط آخر وهو اتصال الوصفية ليخرج مررت برجل صفوان قلبه أي قاس فلا يمنع لعروض
وصفيته لأن أصله اسم للحجر الصلد أي اليابس ويمكن أن قوله الآتي وألقين عارض الوصفية أي من فعلا
وأفعل وتثنيته باربع لا يخص الثاني لأن المثال لا يخص (قوله للصفة) هي العلة المعنوية فرع عن الجود
لاحتياجها إلى موصوف تنسب اليه بخلاف الجامد واللفظية هي زيادة الالف والنون المضارعتين لآلئ
جرأ في انهما في بناء يخص المذكور ولا تحقهما التاء كما أن في جراء في بناء يخص المؤنث ولا تحقهما
التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال جراءة وإنما يكتم بالصفة وحدها مع أن فيها فرعية اللفظ أيضا باستحقاقها
من المصدر لضعف هذه الفرعية فيها لأنها كالصنعة في البقاء على الاسم والتمسك به ولم يخرجها الاشتقاق
إلى أكثر من نسبة الحدث إلى الموصوف والمصدر صالح لذلك إجمالا كرجل عدل فكانت كالمفعلة ولذا
صرف نحو عالم وشرى (قوله بشرط أن لا يكون الخ) أي بان يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كما مثل
أولا مؤنثه أصلا كاحيان لكبير الماخية ورجن والاول غير مصروف اتفاقا والثاني على الصحيح لانا
لوفر ضالته ومؤنث السكان فعلى لكثرة أولي به من فعلانة (قوله والمؤنث على فعلانة) لم يحجب عن ذلك إلا
ألفاظ معدودة جمعها المصنف في قوله

أجر فعلى لفعلا * اذا استثنيت حبلانا * ودخنانا وسخنانا * وسيفانا وصحيانا

وصوجانارعلانا * وقشسواناومصانا * ومسوتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا

وذيله المرادى بقوله * وزدفيهن خصانا * على لغة وأليانا

فهذه أربعة عشر لفظا كلها بفتح الفاء ومؤنثها فعلانة وما عداها من أوزان فعلا بالفتح يجب في مؤنثه فعلى
فقول المصنف أجز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب وقد نظمها الشارح الاندلسي مع تفسيرها فقال

كل فعلا ان فهو أنشاء فعلى * غير وصف النديم بالندمان

ولذي البطن جاء حبلان أيضا * ثم دخنان للكثير الدخان * ثم سعيان للطويل وصوجا

ولذي قوة على الحبلان * ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان

ثم موان للضعيف فؤادا * ثم علان وهو ذو النسيان * ثم قشوان لذى قل الحما

ثم نصران جاء في النصراني * ولذي أليسة كبيرة أليسا * ونخصان جاء في النخصان

ثم مصان للنديم وفي الحيا * نرجن يفتقد النوعان

والبيت الذي قبل الأخير نظمه الصبان لما زاده المرادى والنخصان ضامر البطن وفيه لغتان الضم والفتح
وكل منهما يؤنث بالتاء والمصان بهم فصادمهملة والقشوان بقاف وشين مججمة والعلان بعين مهملة
والصوجان بالمهملة والجيم الجمل القوي وكل صلب من الدواب والناس وخرج بنديمان بمعنى النديم أي المنادم
ندمان من النديم فلا يصرف لان مؤنثه فعلى (قوله صرف) أي لضعف يادته بشبهها الاصول في لزومها
لذ كرمؤنث وقبولها علامة التأنيث فكما هو موجود يشهد لذلك ان بنى أسد يصرفون كل صفة على
فعلا لانهم مؤنثونه بالتاء مطلقا (قوله ووصف) عطف على الضمير في منع لآعلى زائدا لان الصحيح
ان العطف بحرف غير مرتب على الاول أو مبتدأ حذف خبره كاسم وأصل بنقل حركة همزته إلى التنوين
قبلها والوارى في قوله ووزن بمعنى مع (قوله ممنوع الخ) حال من وزن أفعلا أو من أفعلا نفسه لانه علم على الوزن
وشرط محي الحال من المضاف اليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف (قوله كأشعلا) الشهلة اختلاط
سواد العين زرقة (قوله ولم تقبل التاء) أي اما لان مؤنثها فعلا بالفتح والمساك شهل وأحرأ وفعلى بالضم

صرفت نحو مررت برجل أرمل أي فقير فتصرفه لأنك تقول لأوثنة أرملة بخلاف أجرة وأخضر فانهم لا يصرفون أذ يقال لأوثنة أجرة
 وخضر أعولا يقال أجرة وأخضر فتصرفه والصفة ووزن الفعل وإن كانت الصفة عارضة (٩٩) كاربغ فانه ليس صفة في الأصل بل

اسم عدد ثم استعمل صفة
 في قولهم مررت بنسوة
 أربع فلا يؤثر ذلك في
 منعه من الصرف واليه
 أشار بقوله (ص)

والذين عارض الوصفية *
 كاربغ وعارض الاسميه
 فالأدهم القيد لكونه وضع
 في الأصل ووصفها انصرفا فممنوع

وأجل وأخيل وأفعى
 * مصدر وفهيد ينان المنع
 (ش) أي إذا كان

استعمال الاسم على وزن
 أفعل صفة ليس بأصل
 وانما هو عارض كاربغ

فالفه أي لا تعتد به في منع
 الصرف كالأدهم بعروض
 الاسميه فيها هو صفة في

الأصل كادهم للقيد فانه
 صفة في الأصل لشيء ففیه
 سواد ثم استعمل استعمال

الاسماء فيطاق على كل
 قيد أدهم ومع هذا فيمنع
 نظرا الى الأصل وأشار

بقوله وأجل الى آخره الى
 ان هذه الألفاظ اعني
 أجلا لاصقر وأخيل لطار

وأفعى للحية است بصفات
 فكان حقها أن لا تمنع من
 الصرف لكن منعها بعضهم

لتخيل الوصف فيها فتخيل
 في أجل معنى القوة وفي
 أخيل معنى التخيل وفي

أفعى معنى الخبط ففیه
 ومنع عدل مع وصف معتبر *
 (ش) مما يمنع صرف الاسم العدل

والقصر كالفعل التفضيل أو لا مؤنث له أصلا كما كسر لكبير بكرة الذكر وأدر لكبير الادرة فهذه الثلاثة
 لا تصرف للوصف الاصل وهو فرعية المعنى ووزن الفعل وهو فرعية اللفظ لان هذا الوزن أصل في الفعل وهو
 به أولى لدلالة الهمزة على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت يادته معنى أصل لغبره فالوزن المانع مع
 الوصف هو ما كان الفعل أحق به لما ذكره فالأولى تعليق المنع عليه لا على وزن أفعل فقط لتلايخرج نحو
 أحيمروا فيفضل من المصغر مع انه لا ينصرف لانه على وزن متأصل في الفعل كما يبطر مضارع يبطر اذا عالج
 الدواب ولا على وزن الفعل مطلقا لتلاي شمل نحو بطل مع انه مصروف لانه وزن مشترك ليس الفعل أولى
 به فظهر ان الوزن المعبر هنا هو وزن المضارع المبدوء بالهمزة في بعض صيغه دون غيره من باقي الأفعال لعدم
 وجودها في الأوصاف أولا فمما مشترك بخلافه مع العلمية كاسياني (قوله صرفت) أي عند غير الأخفش
 لضعف شبهها بالفظ المضارع لان التاء لا تلحقه (قوله برجل أرمل) خرج قولهم عام أرمل أي قليل المطرفانه
 لا يصرف لان يعتوب حكى فيه سنة رملى فلا يقبل التاء (قوله وألفين الخ) انصرف عطفهم قوله أصلى
 وعارض الوصفية من اضافة الصفة للوصوف أو بمعنى من وكذا عارض الاسميه (قوله كاربغ) بفتح
 الباء كمررت بنسوة أربغ فانه في الأصل اسم للعدد المخصوص لكن العرب وصفته فهو مصروف نظرا
 لاصله والتخيل به لذلك لا ينافي ان فيه ملغيا آخر وهو قبوله التاء لكن الأولى التمثيل بآربغ أي جبان فانه
 منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفية (قوله القيد) عطف بيان بالأجلى مفسر للأدهم كما تقول
 البر القمح والعقار الخ اه سند بن وفيه ان المراد من الأدهم لفظه لانه هو الذي يوصف به وينع من
 الصرف لامعناه وهو قيد الخيد حتى يصح بيانه بالقيد ولا يصح جعله بدلا لانه لا يستقل بالحكم اذا أصبح
 التمثيل به وقد يقال كونه عطف بيان منظور فيه للمعنى وان كان التمثيل بالفظه فالمراد لفظ الأدهم الذي
 معناه القيد (قوله وأجل) هو الصقر وفي المثل بيض القطب يحضنه الاجدل يضرب للوضيع يؤويه
 الشريف (قوله وأخيل) طائر أخضر على جناحه نقط كالخيلان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن
 والعرب تشاء به تقول أشأم من أخيل (قوله ومع هذا فيمنع) مثله أسود اسمها للحية العظيمة وأرقم اسمها
 لحية فيها نقط كالرقم (قوله لتخيل الوصف الخ) لكن المنع في أفعى أي بعد منه في الأولين لان أجدل من
 الجدل بالسكون وهو الشدة وأخيل من الخيول وهي كثرة الخيلان وأما أفعى فلامادة لها في الاشتقاق
 لكن عند ذكرها تصور ضررها وخبيثها فاشبهت بذلك المشتق وقيل مشتقة من فوعان السم أي حرارته
 فاصلها أفوع قلبت العين موضع اللام وقيل من فعوة السم أي شدته فلا قلب (قوله ومنع عدل) مصدر
 مضاف لفاعله ومفعوله محذوف أي منعه الصرف ومع وصف صفة عدل ومعتبر خبر منوع (قوله في لفظ مثني)
 مع قوله ووزن مثني يفيد اشتراط عدم تغير هذه الألفاظ لا بتصغير ولا غيره والاصرف لتلاخل بالعدل أفاده
 سم (قوله ووزن مثني) أي موازنه والكاف من كهما بمعنى مثل مضافة للضمير لا حرفية لان جرها للضمير شاذا
 كما هو وقوله من واحد حال من ضمير الخبر أي حال كون موازن مثني مأخوذ من واحد لا رابع لكن فيه
 تكرار بالنسبة لمثني وثلاث فلو قال من واحد وأربع اسلم منه (قوله العدل) هو تحوّل الاسم من حالة الى
 أخرى مع بقاء المعنى الأصلي غير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد نخرج من المعدول نحو أيس مقابوب
 يشن ونحو بالسكون مخفف المتكسور وكوثر بزيادة الوار في كثير لاحاقه بجعفر ورجيل مصغر رجيل
 لزيادة معنى التحقير فليست معدولة عنها والعدل ضربان أحدهما في المعارف وله في المذكر فعل معدولا
 عن فاعل غالبا كهمرو في المؤنث فعال عن فاعلة كحدام بشرطه الآتي والثاني في الصفات وهو ما في العدد

لوزن الفعل والصفة المتخيلة والكثير فيها الصرف اذا وصفية فيها محققة (ص)
 في لفظ مثني وثلاث وأخر ووزن مثني وثلاث كهما * من واحد لا رابع فليعلم

معدولة هن اثنين اثنين
فتقول جاء القوم ثلاث
أى ثلاثة ثلاثة ومثنى أى
اثنين اثنين وسبع
استعمال هذين الوزنين
أعنى فعال ومفعول من
واحدواثنين وثلاثة أربع
نحو أحاد وموحد وثناء
ومثنى وثلاث ومثالث
ورباع وصرب وسبع أيضا
في خمسة وعشرة نحو
خماس وخمس وعشار
ومعشر وزعم بعضهم أنه
سبع أيضا في ستة وسبعة
وثمانية وتسعة نحو سداد
وسدد وسباع وسبع
وثمان وثمان وتساع
ومتسع ومما ينفع من
الصرف للعدل والصفة
أخر التي في قولك صرت
بنسوة أخر وهو معدول
عن الآخر وتلخص من
كلام المصنفان الصفة تنفع
مع الألف والون الزائدتين
ومع وزن الفعل ومع العدل
(ص)

وكن لجمع مشبهه فاعلا

أولها عيل يمنع كافلا
(ش) هذه العلة الثانية التي

تستقل بالنع وهي الجمع
المتناهي وضابطه كل جمع
بهاء ألف تكسيره حرفان
وأولاه أوسطها ساكن
وقوله مشبهة مفاعلا أو
لخاعل على أنه إذا كان

الجمع على هذا الوزن منعم و

وله صيغتان فعال ومفعول كما دواء وحدا وفي غيره وهو آخر وفائدة اما تخفيف اللفظ باختصاره كما في مثني وأثنى وتخفيفه مع تخفيفه للمعجمة كما في عم يزفر عن عامر وزافر لا حتملا لاقبله الوصفية ثم هو تخفيف في القول عليه غير منع الصرف بحيث لو سمع مصر وفا علم كونه معدولا كما سيأتي في مثني وآخر تقدير ي أن لم يدل عليه غيره وهذا خاص بالاعلام كما سيدين في عمرو ونحوه (قوله على فعال) بضم الفاء ومفعول بفتح الهمزة والميم (قوله فتلاث معدول الخ) أي فقولك جاؤا ثلاث أصله جاؤا ثلاثة بالثلاث بال تكرار فعدل عن هذا المكرر الى ثلاث اختصارا وتخفيفا والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في أخواته ولا تستعمل على هذه الألفاظ الا لمحوطافهم معنى الوصف وان كان أصلها أسماء للعدد ولا يقال ان وصفيتهما عارضة كأصلها افلا تؤثر المنع لان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه أفاده الرضى فتكون نعونا كالأى أجنحة مثني وثلاث ورابع واحوالا كقوله تعالى فاذكروا ما طاب لكم من النساء مثني الخ وأخبارا كصلاة الليل مثني مثني وكررها للثلاث كيد اذ لو اقتصر على واحد لوفى بالمقصود (قوله وزعم بعضهم الخ) هو الصحيح كما قاله أبو حيان ونقله عن جمع من أهل اللغة (قوله أخراتي في قولك الخ) أي فهو جمع أخرى بمعنى مغايرة في مقابلة أخرى بالفتح جمع آخر كذلك بمعنى مغاير ومعنى المقابلة ان آخر وصف لجمع المؤنث كما ان آخرين جمع المذكور وكأها في الأصل أفعال تفضيل بمعنى أشد تأخرا في صفة من الصفات ثم صارت بمعنى المغايرة وصوب الموضح في الخواشي أنها ليست منه لعدم الزيادة فيها وانما تعلى حكمه لشبهها به في الوصفية وزيادة الهمزة وقيام معناها بالتميز مغاير ومغاير كأن أفعال لا بدله من مفضل ومفضل عليه وخرج بذلك أخر جمع أخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع آخر بكسر الخاء فيهما فانه مصر وف لعدم عدله اذ ليس أفعال تفضيل ولا في حكمه وأخرجه في الكافية بقوله

وَمَنْعَ الْعَدْلِ وَوَصْفَ آخِرَا * مُقَابِلَا الْآخِرِينَ فَاحْصِرَا

(قوله وهو معدول عن الآخر) أي بضم ففتح معر فالبدليل أنه أفعل تفضيل أو في حكمه فقه ان لا يجمع
ولا يؤث الا معر ونال أو مضافا للمعرفة فحيث وجد بدون ذلك حكمنا بعبده عما يستحقه من التعريف بال
هذا قول أكثر النحويين وفيه أنه في نحو نسوة آخر وأيام آخر ذكره فكيف يمدل عن المعرفة مع انه ليس
بمعناه فالتحقيق ان عبده عن آخر بالفتح والمصدر ادا به جمع المؤنث لان حق أفعل التفضيل أن يكون في
حال تجرده من آل والا مضافه مفردا منذ كفي جميع أحواله نحو يوسف وأخوه أحب الى أيدينا قل ان كان
آباؤكم الى قوله أحب اليكم ونحو هندا وأهلندات أحب اليك فكان قياس آخر كذلك لتجرده لكنه
ورد بغير ذلك قال الله تعالى فذكر احداهما الأخرى فعدته من أيام آخر وآخرون اعترفوا سخرا ينقومان
فعلمنا ان كلاما من هذه معدول عما يستحقه وهو آخر بالفتح والمد وانما خصوا العدل باختران أثره لا يظهر
في غيره اذا لاخرى فيها ألف التانيث أوضح من العدل وآخرون وآخرا لا مدخل لهما هنا لاعتراهما
بالحروف وآخر المفرد لا عدل فيه بل في فروعه وانما منع للوصف والوزن كذا في التوضيح والاولى حذف
الآية الاولى لان الاخرى فيها ليست معدولة بل انما أثبت لقرنها بالفتحة (قوله وكن لجمع الخ) خصه بغيره
وايس بقيد بدليل قوله الآي واسراويل الخ فكل لفظ أشبه هذين الوزنين بالشروط الآتية منع وان كان
مفردا (قوله رضا بطه الخ) فيه قصور وحقه أن يقال كل جمع فتح أوله وكان ثالثة ألفا ليس عوضا وبعدها
سرفان أو ثلاثة أو وسطها تساكن لم ينو بذلك الساكن وبعدها لا انفصال وبعدها أيضا كسر أصلي ولو
مقدرا كدواب وعذارى اذا صلح ما دراب وبعذارى بكسرها بعبء الالف فادغم الاول وقلب كسرة
الراء في الثاني ففتح والياء ألفا فتى استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استعمل بالمنع ظروجه عن صيغ الآحاد
العربية اذا لم يجد مفردا من بياها هذه الاوصاف وأما سراويل فاعجمي ومتى انتفى أحد هاتين لانهما مفرد

وذا اعتلال منه كالجوارى
رفعا وجرا أجره كسارى
(ش) أى اذا كان هذا الجمع
أعنى صيغة منتهى الجوع
معتل الآخر أجريته فى الرفع
والجر مجرى المنقوص
كسارى فتنونه وتقدر رفعة
وجزه ويكون التنوين
عوضا عن الياء المحذوفة
وأما فى النصب فنثبت الياء
وتحركها بالفتح بغير تنوين
فتقول هؤلاء جوارى وغواشى
ومررت بجوارى وغواشى
ورأيت جوارى وغواشى
والاصل فى الرفع والجر
جوارى وغواشى وجوارى
وغواشى فحذفت الياء
وعوض عنها التنوين (ص)
واسراويل بهذا الجمع
شبه اقتضى هجوم المنع
(ش) يعنى أن سراويل
لما كانت صيغته كصيغة
منتهى الجوع امتنع من
من الصرف لشبهه به وزعم
بعضهم أنه يجوز فيه
الصرف وتركه واختار
المصنف أنه لا ينصرف
ولهذا قال شبه اقتضى
هجوم المنع (ص)

ابن الحاجب أشار إلى رده بقوله وعموم المنع أي في جميع الاستعمالات (قوله وان به سمي) نائب
فاعله لفظ به وان تقسم عليه لما صرح النائب الظرف في يصح تقديمه لعدم إيقاعه في لبس بخلاف غير الظرف
(قوله كشراحيل) بالشين المحجمة والحاء المهملة علم لعدة أشخاص من الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس
(قوله للعامة وشبه المحجمة) وعلى هذا لو نكر بعد التسمية به صرف لزوال العامة كما هو مذهب المبرد
ومذهب سيديويه منعه مطلقا لشبهه بأصله كما منعوا سراويل وهو نكرة لزنة مفاعيل والله أعلم (قوله والعلم
الح) أعلم ان لا ينصرف نوعان أحدهما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وهو الخمسة الماضية والثاني
لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وهو ما كانت إحدى علمية العامة وهو السبعة الباقية وقد
شرح يذكرها الآن (قوله تركيب مزج) أي خلط خرج تركيب الإضافة فانه مصروف والاسناد فانه
محكي كما في باب العلم مع تعريف الثلاثة (قوله نحو معدى كربا) يحتمل انه للاحتراز عن نحو سيديويه
فانه مبني تغليب الجزئية الثاني كما مر وهو لجزء التمثيل ليدخل ما ذكره عند من يعر به غير مصروف ولا ترد لغة
بنائه لان الكلام في المعربات وكذا تركيب العدد فانه يحتم البناء كإسائي في بابه واداسمي به ففيه ثلاثة
مذاهب اقراره على حاله وإضافة صدره لجزءه وأعرابه غير مصروف (قوله فتجعل أعرابه على الجزء
الثاني) وأما الأول فلا يلزم للفتح ان لم يكن معتلا ولا يسكون ان كان هذه هي اللغة المشهورة ومنهم من يضيف
صدر المركب إلى عجزه فيعرب صدره بحسب العوامل ويستصحب سكون يائه في نحو معدى كرب فتقدر
عليها الحركات حتى الفتحة تخفيفا لتقل التركيب ويخفف عجزه بدأوهي إضافة لفظية لان كلام من
الكلمتين كالزاي من زيد فلا فائدة لها الا للتنبيه على شدة الامتزاج حتى صار كالشي الواحد ويعطى
الجزء من الصرف وعدم ما يستحقه لو كان مفردا فان كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالحجمة في هرمن
من رام هرمن اسم موضع منع الصرف فيعرب بالفتحة دائما اعطاء الجزء العلم حكم العلم ولا صرف كوت
من حضر موت فانه ليس فيه العلمية وكذا كرب من معدى كرب فانه مصروف في اللغة المشهورة
وبعضهم ينعه حينئذ أي حال الإضافة بناء على أنه مؤنث تأنيثا معنويا قال الخبيصي من قدر كربا صما
للكربة منه ومن قدره اسما للجزء من صرفه ومن قدر بكاء فلا في بعلمك وقال فلا اسما للبقعة منه أو موضع
أو مكان صرفه اه دمايني وهكذا حكم عجز العلم المضاف أصالة فيمنع في نحو أبي هريرة وأبي زب
وأبي عمرو وأبي عثمان وأبي يعقوب أعلاما لا في نحو عبد الله علم المصنف فلا يمنع أبدا وان وجد فيه السببان
لانه مضاف (فائدة) وقع السؤال عن أم كاشوم هل يمنع عجزه العلمية والثاني المعنوي كما منع في
أبي هريرة وأبي بكر للتأنيث اللفظي فاجبت قبل ان أرى هذا المحل بالفرق بينهما بان العلة الثانية وهي
التأنيث في هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فانضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد التركيب
ومنعه بخلاف كاشوم فان فيه جزء كل من العلمية والثاني المعنوي لانه مدلول لمجموع الجزأين لا للجزء
وحده فالظاهر ان لا يمنع وهو الجاري على السنة للمحدثين كما في السماء يني على المعنى لتجزئ كل من العلتين
فيه وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصي هنا ومن قدر بكاء أنه يمنع وذلك لان اسم البقعة مجموع
بعلمك لا بك وحده ففيه جزء كل من العلتين فكذا كاشوم وهو في الأصل كثير لحم الخدين والوجه من
الكائمة وهي اجتماع لحم الوجه ويؤخذ من قوله ومن قدر كربا صما للكربة منه أن عجز العلم المضاف
يمنع ان كان معناه قبل التركيب مؤنثا نظرا لاصوله مع ان ذلك يزول بالعلمية فتأمل (قوله كذلك
حاري الح) أي علم حاري الح أي وان لم يكن على وزن فعلا ان كما أشار إليه بالتمثيل فشمع نحو نجران
وعمران وعثمان بخلاف الوصف فانه يعتبر كونه على فعلا بالفتح كما مر ونقل عن سم أن قوله
كذلك حاري الح مفيد للعموم بجوهره بلا نظر للثال اذ يصدق على نحو عمران انه حاري زائد على فعلا

وان به سمي أو بما لحق
به فالانصراف منه يحق
(ش) أي اذا سمي بالجمع
المتناهي أو بما ألحق به
لكونه على زنته كشراحيل
فانه يمنع من الصرف العلمية
وشبه الحجمة لان هذا
ليس في الآحاد العربية
ما هو على زنته فتقول
فيمن اسمه مساجد
أو مصابيح أو سراويل هذا
مساجد ورأيت مساجد
ومررت بمساجد وكذلك
الباقي (ص)

والعلم يمنع صرفه مركبا
تركيب مزج نحو معدى
كربا
(ش) مما يمنع صرف الاسم
العلمية والتركيب نحو معدى
كرب وبعلمك فتقول هذا
معدى كرب ورأيت
معدى كرب ومررت
بمعدى كرب فتجعل أعرابه
على الجزء الثاني وتنعه
من الصرف العلمية
والتركيب وقد سبق الكلام
في الاعلام المركبة في باب
العلم (ص)

كذلك حاري زائد على فعلا

بخلاف قوله فيما مر وزائد افعالان في وصف فانه يفيد ان زائد غير المفتوح لا يؤثران اه وهو يحكم محض
 اذا زائد نحو عمران ليسا زائد في إعلان بالفتح كالفظ به بل زائد المكسور وبه علم ذلك يلزم أن زائد نحو
 خصان بالضم من الأوصاف هم زائد المفتوح فيكون ماصرا عاما كهذا بالفرق وهو باطل فالأولى
 ما ذكرناه من النظر للثال فتأمل (قوله وكاصبهانا) بفتح الهزلة وكسر هاء و بفتح الموحدة عند المغاربة
 وتبدلها المشارقة فاء اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وهو أصبهان بن نوح عليه وعلى نبينا
 أفضل الصلاة والسلام (قوله زائدتان) علامة زائدتهما هنا وفيما مر سقوطهما في بعض التصاريح
 كمنسيان وكفران من نسي وكفر بخلاف طحان وتبان بفتح التاء فان النون أصلية فيهما لانه نسبة
 للطحن وبيع الثبن اما ثبان بالكسر فثبت لتبع الجري وبالضم سر وال صغير يسترا العورة فان كانا في غير
 متصرف فعلتهما أن يكون قبلهما أكثر من أصلين كتمان ههنا في غير المضاعف اما هو فان قدرت اصاله
 تضعيفه فالزيادة والافالنون أصلية كحسان وعفان وحيان فتمنعها ان قدرت ههنا من العفة والحياة والحس
 بالكسر أى الاحساس أو بالفتح وهو القتل كاذكحسونهم باذنه لزيادتهما وان قدرت ههنا من الحسن والعفن
 والحين بالفتح وهو الموت صرفتها اصاله النون فوزنها حينئذ فعلا لافعلان ومثله ذلك شيطان لانه
 من شاط اذا احترق أو من شطن اذا بعدد محمل ما ذكر في حسان غير الصواب اما هو فمنوع قول واحد
 لانه لمسموع في شعره وعلى السنة الرواة قال أبو حيان فيستفاد منه ان محل الوجهين في غير ما سمع فيه
 أحدهما فقط والافلا يتعدى (قوله بهاء) الأول بناء كعبر في باب التأنيث فان من ذهب سبويه ان الهاء
 بدل من التاء في الوقف وانه انما عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لانها لا تمنع مع العامية بل ان سمي
 بهما من كصرف قطعا أو مؤنث كان ذا وجهين كهنديان تاء ههنا ليست للتأنيث عند سبويه بل بنت
 الحكامة عليها وأسكن ما قبلها كتاء جبت وبحث ما على انها للتأنيث مع بناء الحكامة عليها فتمنع مع
 العامية مطلقا فلا يصح الاحتراز عنها حينئذ ان قلت هو لا يصح على الأول أيضا لانه لا يصدق على بنت انه مؤنث
 بالتاء لما مر فيه قلت الاحتراز بالنظر لما يتيهم ان قوله مؤنث بناء أى معها فيصدق على بنت قطعا فتدبر
 (قوله العار) أى الخالي من التاء مع كونه مؤنثا (قوله فوق الثلاث) أى ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقي
 فوق الأحرف نفس ههنا بل فوق اسم آخر ذى أحرف شاطبي (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقي وقوله
 أو سقرا وزيد عطف على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ سوغه التقسيم
 لانها في مقابلة تحتم المنع وفي العادم خبر يرتد كيرامفعول العادم وسبق صفته وعجمة عطف عليه وكان
 ينبغي أن يزيد أو تحرك وسط لكن اكتفي عنه بتمثيله ههنا (قوله للعامية) هي فرعية المعنى والتأنيث
 فرعية اللفظ لان تاء ههنا مفعولة في نحو فاطمة ومقدسة فيز يذب وسعاد فاقاموا تقدير ههنا مقام ظهور ههنا
 أن تقول انما رجعت تأنيث يذب للفظ لظهوره في الوصف والضمير وانما اختص منع التأنيث بالعامية لان
 العلم المؤنث يلزمه التاء لفظا وتقديرا كما ذكرنا فاشبهت ناوله أنفسا في لازم فتمنع بخلاف تاء الصفة كقائمة
 وقاعدة في حكم الانفصال لهما ههنا قائم وقام فلم يؤثر (قوله بالتعليق) أى بالوضع على مؤنث مع خلو
 من التاء لفظا (قوله كز يذب الخ) أى لتز يذب الرابع منزلة التاء (قوله كسقر) أى لقيام الحركة مقام
 الرابع القائم مقام التاء وليس ذا وجهين خلافا لابن الانباري (قوله كجور) بضم الجيم أى لان نقل
 العجمة يقوم تحرك الوسط وان كانت العجمة وحدها لا تمنع الثلاث لانها ههنا مقوية للتأنيث لاستقلة
 بالمنع ومثله جور حص وماه اسم بالدين (قوله أو منقول الخ) أى لان نقل نقله للمؤنث يعادل خفة اللفظ

وأصبهان بفتح الهزلة
 وكسر هاء فتمنع قول هذا
 غطفان ورأيت غطفان
 وصمرت بغطفان فتمنع
 من الصرف للعامية وزيادة
 الالف والنون (ص)
 كندام مؤنث بهاء مطلقا
 وشرط منع العار كونه ارتقي
 فوق الثلاث أو كجور أو سقرا
 أو زيد اسم امرأة لا اسم
 ذكر

وجهان في العادم تذكيرا
 سبق
 وعجمة كهنوع المنع أحق
 (ش) وينع صرفه أيضا
 للعامية والتأنيث فان كان
 العلم مؤنثا بالهاء امتنع من
 الصرف مطلقا أى سواء
 كان علما لمذكر كطلحة
 أو مؤنث كفاطمة زائدة
 على ثلاثة أحرف كما مثل أم
 لم يكن كذلك كشبة وقلة
 علمين وان كان مؤنثا
 بالتعليق أى بكونه علم أنثى
 فاما أن يكون على ثلاثة
 أحرف أو على أربعة من
 ذلك فان كان على أربعة
 ممن ذلك امتنع من
 الصرف كز يذب وسعاد
 علمين فتقول ههنا يذب
 ورأيت ز يذب وصمرت
 بز يذب وان كان على ثلاثة
 أحرف فان كان محرك
 الوسط منع أيضا كسقر
 وان كان ساكن الوسط

فان كان أعجميا كجور اسم بلد أو منقول من مذكر الى مؤنث كز يذب اسم امرأة منع أيضا وان لم يكن كذلك بأن كان ساكن الوسط
 وليس أعجميا ولا منقولا ههنا مذكر ففيه

ويصيرها كالعدم فيرجع الى تحتم المنع وانما جاز الوجهان في هـ مع انه مثله هيئة وحروفها نـ يد باصالة تأنيده لان خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلا اذ الشئ الباقي على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذلك هذا منه سيمويه والجمهور وجعله الجزمي والمبرد ذارجهين كهـ (قوله وجهان) فالمنع لوجود السببين والصرف لمقاومة السكون أحدهما (فائدة) يجوز في أسماء القبائل والارضين والسكك الصرف على تأويلها باللفظ والمكان والحي أو الابل وعدمه على ارادة السككة والبقعة والقبيلة الا اذا سمع فيه أحدهما فقط فلا يتجاوز كاسمع الصرف في كـ وب وثيف ومعد باعتبار الحى وبدر وحـ ين على المكان وكـ منه في يهود وجوس علمين باعتبار القبيلة ودمشق على البقعة والاذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوى فيمنع بكل حال كـ ثعلب وباهلة وخولان وبغداد أفاده في التسهيل وشرح مع زيادة وقوله وأسماء السكك أى كـ أسماء حروف الهجاء وكذا أدوات المعاني كان حرف نصب وضرب فعل فانها اذا أمرت جاز فيها الصرف وعدمه باعتبار ما ذكر وان كان الاكثر حكاية حالها الاصلى وأما نحو قولك قرأت هود فان جعلته اسما للسورة منعه لانه كجوراً ولتنبي عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أى سورة هود صرفته لماسياً نى وكذا يقاس ما أشبهه ويشكل على ما سبق قولهم جاء تنى قريش بالنون وقوله تعالى كذبت ثمود المرسلين عنده من نونه مع ان تأنيث الفعل يقتضى اعتبار القبيلة فكأن حقه المنع واجب بأن التأنيث على حذف مضاف أى أولاد قريش وعود مثلاً كما اعتبر المضاف في قوله تعالى أو هم قاتلون بعدوكم من قرية أهلكتها والا لقال أوهى قاتلة أو أنه أنث باعتبار القبيلة وصرف باعتبار الحى فهو مذكر ومؤنث باعتبارين ولا منع فيه أفاده الرضى (تنبيه) مصر عنده تأويله بالبقعة يتعين منعه وليس كهـ لانه منقول من مذكر وهو مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام كما نقل عن عيسى بن عمرو وانما صرف في اهبط وامصر التأويله بالسكان أولانه غير معين أى مصر من الامصار (قوله والعجمي الوضع والتعريف) من اضافة الوصف لمرفوعه أى العجمي وضعه وتعريفه وقوله معز يدا محال من الهاء في صرفه وان لم عليه عمل المصدر ومؤخره للتسامح في الظرف أو من الضمير في العجمي لتأوله بمشتق أى المنسوب للعجم فيجوز ضمير لا من العجمي نفسه لانه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة (قوله العجمة) طريق معرفتها نقل الأئمة أو خروج الاسم عن وزن الاسماء العربية كـ ابراهيم وابراهيم أو خلو الخاسى من حرف مـ بنقل وهي المندقة وكذا الرباعي الا ما فيه السين فقد يكون عربياً كـ عجماء وأن يجتمع فيه ما لا يجتمع في العربية كالجم مع القاف ولو بفاصل كما أطلقه بعضهم كـ صنجق وجرموق أو مع الصاد كـ ورجان وجص أو مع الكاف كـ كسرجة وكتبية الرائلون أول السككة كـ نرجس والزاي الدال آخرها كهـ نـ سـ (قوله في لسان العجمي) المراد به ما عدا العربى لا خصوص الفارسي (قوله بل في لسان العرب) أى سواء استعملته أو لا في معناه الاصلى ثم نقلته للعجمية كالجم وفـ وزمـ سـ هما وهـ نام صرف اتفقا أو جعلته علماً من أول الامر كـ نـ دار بضم الموحدة عند العجم اسم جنس للتاجر الذى يخزن البضائع أو يبيع المعادن وقالون بالردى اسم جنس للجيد ولم تستعملهما العرب كذلك بل علمين ابتداء وهـ نام صرف عند غير الشاويين وابن عصفور (قوله محرك الوسط) أى لان العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة بخلاف التأنيث فان علامته مقبلة وتظهر في بعض التصاريف فله نوع قوة في الثقل وتحرك الوسط بزيده فـ نـ (قوله كسراً) في نسخ كـ شـ بفتح الشين العجمة والتاء فوقية اسم قلعة بالعجم ومحل صرف ذلك ما لم يرد به البقعة والاتحتم منعه للتأنيث المقوى بحركة الوسط أو بالعجمة لا للعجمة وجـ هـ (فائدة) أسماء الانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام كما هـ غير مصروفة للعجمية والعجمة حتى موسى عليه السلام لانه معرب موسى وهو بالعبراني معناه الماء والشجر لان فرعون التقطه من بينهما فركبا اسما عليه وأما

وجهان المنع والصرف والمنع أولى فتقول هذه هندور أيت هند وصمرت بهند (ص)

والعجمي الوضع والتعريف مع

زيد على الثلاث صرفه امتنع

(ش) وينع صرف الاسم أيضا العجمة والتعريف

وشروطه أن يكون علماني اللسان الأعجمي زائد على

ثلاثة أحرف كـ ابراهيم واسماعيل فتقول هذا

ابراهيم ورأيت ابراهيم وصمرت بـ ابراهيم فتمنعه

من الصرف للعجمية والعجمة فان لم يكن الأعجمي

علماني لسان العجم بل في لسان العرب أو كان نكرة

فيهما كالجم علم أو غير علم صرفته فتقول هذا

الجم ورأيت لجاما وصمرت بالجم وكذلك تصرف

ما كان علماً أعجمياً على ثلاثة أحرف سواء كان

محرك الوسط كـ سـ قرأ ساكنه كـ نـ وحو لوط

اختلافهم في اشتقاقه فاما هو في موسى الحديدي فقل من أوسيت رأسه اذا حلقته فهو موسى كاعطيته فهو معطى فيكون مصروفا وقيل هو فعلى من ماس يمس اذا نبخر في مشيه لتحركه كذلك عند الحلق به فقلبت الياء والضم ما قبلها كدوقن من اليقين فيمنع للالاف المقصورة كما في السمين ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه عربية لسكن رضوان ممنوع للزيادة ومن الأنبياء سبعة نوح صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام فكلمها مصروفة لقلبت الحجة في الأربعة الأولى وقد شرطها في الباقي وقيل هو ليس عربية بل هو كنوح لانه قبل اسمعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد أن اسمعيل تعلم أصل العرب ببيتهم حين سكنوا مكة مع أمه يدل على وجود العربية قبله وفي عز روجه ان قرى بهما فالصرف على أنه عربي من التمييز وهو التعظيم وعنده على أنها محجى وأنه حذف تنوينه لاسا كمنين تشبها به بحرف الميم وأما ليس فقلب منه الحجة وقيل عربي مشتق من الابل اس ووالا بعدا وعلى هذا فله اسم الحجة لان العرب لم تسم به أصلا بل هو خاص بن أطفائه الله عليه فكأنه دخيل في لسانها لانه لا نظير له في لسان العرب بية كقيل لانه كاحليل واكليل وغيرهما والله أعلم **(قوله كذا ذوزن)** أى علم ذوزن وقوله أو غالب بالجر عطف على يخص من عطف الاسم على الفعل لكونه بمعنىه والاحسن ههنا أو يل الفعل بالاسم لانهم صرفوا وزن الأصل فيه الافراد أى ذوزن خاص أو غالب وان جرى الشارح في الحل على عكسه **(قوله كاجد)** منقول من المضارع أو الماضي المعتدى بالهمز أو اسم التفضيل سم **(قوله كفعل)** أى الماضي المجحول وفعل أى الماضي المعلوم المضعف العين ككلم بشد اللام وكذا المفتوح بقاء مطاوعة كتعلم أو بهمة وصل كاتطلق وتقطع همزته عند التسمية به لبعده عن أصله ومضارع وأمر غير الثلاثي كيد حرج وينطلق ويستخرج ودحرج الخ الأمر المفاعلة فبكل هذه الأوزان مختصة بالفعل لانها لا توجد في غيره الا نادرا كيدل بضم فكسر لسو بية كبن عرس وينجلب كينطلق فخرزة أو في اسم أعجمي كبقم بوزن كام الصبغ المعروف واستمرق كاستخرج اللب ساج الغليظ فاذا سمي بشئ منها مجردا عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أو مع فاعله ولو استترا حكي لانه لجة أما مضارع الثمري وأمره فن الغالب كاسيأتى وأما أمر المفاعلة كضارب بكسر الراء فالاسم أولى به لكثرته فيسه فلا يؤثر تضرع **(قوله هنا ضرب وكلم)** أى برفعهما لانه خبر وليس تحكما وانثاني منصوب بالفتحة والثالث مجرور بها **(قوله والمراد بما يغلب الخ)** أشار بذلك الى أن التعبير بغالب فيه قصور وأولى منه قول التسهيل وهو أولى بالفعل لانه يشمل ما كان كثيرافيه وما فيه الزيادة المذكورة وان لم يغلب كاسيأتى الآن يراد الغالب حقيقة أو حكما بان يقتضى القياس كثرته في الفعل لافتتاحه بالزيادة بقرينة تمثله باجد ويعلى فانه من الغالب حكما **(قوله بوجوده في الفعل كثيرا)** أو رد عليه أن فاعل بالفتح كضارب كثر في الأفعال مع ان موازنه من الاسماء كقام مصروف اتفاقا الا أن يقال كلامه مبنى على الغالب أى أن كثرية الوزن في الفعل تقتضى المنع غالبا وقد لا تقتضيه **(قوله أو يكون فيه زيادة)** أى مع كثرته في الفعل دون الاسم وهو مضارع الثلاثي المبدوء بغير الهمزة كيرمغ بمجمة بوزن يضرب اسم الحجارة ببض وتنضب كتصير لشجر أو يستوى فيهما وهو مضارع الثلاثي المبدوء بالهمزة كايض وأسود بوزن أذهب وأعلم وأوجه وأعين كاتصر واقتل فهذا الوزن أولى بالفعل لافتتاحه بالهمزة فقط وما قبله لكثرته والزيادة معا وأعلم ان المراد بالاسم الذى يكثر فيه الوزن أولا يكثر اسم الجنس أما العلم فلا عبرة به لانه يكون منقولاً من الفعل **(تنبيه)** شرط الوزن المانع لزومه للكتابة فيصرف امرؤ وابنه علمين لانهم اخجرا عن الأفعال بكون عينهما لا تلزم حوكة واحدة بل هما في الجر كضرب وفي النصب كاعلم وفي الرفع كاتخرج وان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو الاسم مع خلوه من زيادة المضارع فيصرف نحو

(ص)

كذلك ذوزن يخص الفاعل

* أو غالب كاجد يعلى

(ش) أى كذلك بمنع

صرف الاسم اذا كان علما

وهو على وزن يخص الفعل

أو يغلب فيه والمراد بالوزن

الذى يخص الفعل مالا

يوجد في غيره الا نادرا

وذلك كفعل وفعل فلو

سميت رجلا بضرب أو كام

منعته من الصرف فتقول

هنا ضرب أو كام ورأيت

ضرب أو كام ومررت

بضرب أو كام والمراد بما

يغلب فيه أن يكون الوزن

يوجد في الفعل كثيرا أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فالاول كأندوا صبح فان هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم كأضرب واسمع ونحوهما من الأسماء المؤخوذ من فعل ثلاثي فلو سميت بأندوا صبح منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل فتقول هذا أندويرايت أندوسرت بأند والثاني كأندوز يد فان كلامنا الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل وهو التسكيم والغميبة ولا يدل على معنى في الاسم فهذا الوزن وزن غالب (١٠٦) في الفعل معنى أنه به أولى فتقول هذا أندوز يد دورايت أندوز يد وسرت

بأندوز يد فيمنع للعلمية ووزن الفعل فان كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصرف فتقول في رجل اسمه ضرب هذا ضرب ورأيت ضربا وصرت بضرب لانه يوجد في الاسم كحجر وفي الفعل كأضرب (ص)

وما يصير علما من ذي ألف زيدت لالحاق فليس ينصرف

(ش) أي ويمنع صرف الاسم أيضا للعلمية وألف الالحاق المقصورة كعاق وأرطى فتقول فيهما علمان هذا عاق ورأيت عاق وصرت عاق فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الالحاق بألف التأنيث من جهة أن ماهي فيه والحالة هذه أعنى حالة كونه علما لا يقبل تاء التأنيث فلا تقول فيمن اسمه عاقى علقة كما لا تقول في حبيلى حبسلة فان كان ما فيه ألف الالحاق غير علم كعاقى وأرطى قبل التسمية بهما صرفته لانها والحالة

رد وقيل علمين لخروجهما بالأللال الى وزن ففعل وريم بخلاف نحو يز يد وان خرج الى وزن يري لان زيادته تنبه على أصله (قوله كأند) بكسر الهمزة والميم كأضرب أصرا وصبغ بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة في قوله

وهمز أثلة ثلث وثالثه * التسع في اصبع واختم باصبع

وقوله ونحوهما أي كابل بوزن انصر وهو خوص الدم (قوله لالحاق) قال الشاطبي هو جعل الثلاثي بزنة الرباعي أو الخجاسي الأصول ليلحق به في تصاريغه فيزاد فيه حرف كالألف من أرطى وعاقى لجهلها كجعفر وفي عزهى وذفرى كدهرهم وكاحدى الباعين في جلبب جلببة وجلببا لجهلها كدحرج دحرجة ودحراجا وحرفان كالياء والتاء في حلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريث لالحاقهما بقنديل وقناديل (قوله كعاقى) بعين ههله ثم قاف بوزن سكرى اسم لثب قضاينه دقاق تتخذ منه المسكاس ويشرب طبيخه للاستسقاء قاموس (قوله وأرطى) اسم لشجر رقيق ليست ألفه لالحاق بل أصلية فوزنه أفول فيمنع لوزن الفعل مع العلمية (قوله وشبه ألف الخ) من اضافة الصفة لوصوف أي وألف الالحاق الشبيهة بألف التأنيث المقصورة (قوله من جهة الخ) أي ومن جهة ان كلامهم باز يادة غير مبذلة من شئ وانها لا تقع الا في وزن صالح لالف التأنيث كإرطى بوزن سكرى وعزهى بوزن ذكرى فأوجه الشبه ثلاثة وتعارفها في أن ألف الالحاق في غير العلم تلحقها التاء والتنوين ولا يلحقان ألف التأنيث مطلقا ولذلك قال الفارضى انما لم يجعل ألف أرطى وعاقى للتأنيث لقولهم أرطاة وعلقة ولا يمكن اجتماع تأنيثين اه وقد استعمل بعض الاسماء منونا بجعل ألفه لالحاق وغير ممنون بجعلها للتأنيث وبهما قرى نترى في السبع (قوله حالة كونه علما) ظاهر ملوك أو مؤنث واسكن في الثاني مانع آخر وهو التأنيث المعنوى (قوله لا تشبه ألف التأنيث) أي شبهها كاملا للاحاقها التاء والتنوين كما سوان أشبهتها فيما تقدم فلما كمل شبهها مع العلمية أثرت بخلاف هذه وهل هي مستقلة بالمنع كالف التأنيث والعلمية مهيئة لها لا مانعة أو كل منهما مؤثر لان المشبه لغيره أحط رتبة منه احتمالا (قوله كعلماء) بكسر المهملة ثم موحدة اسم لقصبه العنق وانما كانت ألفه المحدودة لالحاق بقراطس لا للتأنيث لانها تنوين ولا تكون الا في وزن لا يصلح لالف التأنيث لكونه ليس من أوزانها ولان همزة التأنيث منقلبة عن ألف فهي مانعة كاصلها وهذه عن ياء فلم تمنع فأوجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم (قوله والعلم) أي حقيقة أو حكما بقرينة تشبيهه بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عنده قال في شرح الكافية لان العلم اما شخصي أو جنسي فيختص ببعض الأشخاص أو الأجناس ولا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالعلم كعلميته باطل اه أي بل هو مشبه للعلم كما في الشرح لسكن قيل انه علم جنس معنوى للاحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفي ذلك توفية بقاعدة أنه لا يعتبر في منع الصرف الا العلمية الحقيقية تصریح (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو في وتعل أبو قبيلة وأصله علم جنس للشعب (قوله لان مفردة جمعاء) كجمراء والقياس في موازن فعلا اذا كان اسما لا صفة ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات وأيضا فان مذ كرم جمع بالوار والنون خلق مؤنثه الجمع بالألف والتاء فعدل

هذه لا تشبه ألف التأنيث وكذا ان كانت ألف الالحاق محدودة كعلماء فانك تصرف ما هي فيه علما كان أو نكرة (ص) عنه

والعلم يمنع صرفه ان هذا * كفعل التوكيد أو كشملا والعدل والتعريف مانع اسج * اذ به التعيين قصد اي اعتبار (ش) يمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها والعدل وذلك في ثلاثة مواضع الاول ما كان على فعل من ألفاظ التوكيد فانه يمنع من الصرف شبه العلمية والعدل وذلك نحو جاء النساء جمع ورأيت النساء جمع وممرت بالنساء جمع والاصل جمعاوات لان مفردة جمعاء فعدل عن جمعاوات الى جمع وهو معرف بالاضافة

هذه الى جمع هـ هنا اختيار النظم وقيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه قياس جمع أفعل فعلاء مذكرة
ومؤنثه كجمع أشهر وأجره وقيل معدول عن فعلى كسحر أو سحارى والاول أصح لان فعلاء لا يجمع
على فعل الا اذا كان صفة مذكرة فاعل ولا على فعلى الا اذا كان اسما محصلا لا مذكرة وجمعا ليس كذلك لانه
ليس صفة وله مذكرة (قوله أى جمعهن) حذف الضمير للعلم به ونوى ولا يرد أن الاضافة تبطل منع الصرف
فكيف يعتبر تعريفها ما انما لان محل ابطاله مع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لا يتبين معه أمام حذفه
فلا مانع من اعتباره وكذا يقال في آل الآتية (قوله العلم المعدول) أى عدل لا تقدير يافان طريق العلم بعدل
هذا النوع سماه غير مصروف مع علة العلية فقط فيقدر فيه العدل لئلا يترتب المنع على علة واحدة فلو سمع
مصروف قام بحكم عدله كادد وكذا غير العلم من اسم الجنس كغفر وصرود والصفة كطهم ولبند والمصدر
كهدى وتقى والجمع كغرف ونخم فكل ذلك غير معدول وكذا الوو وجدله مع العلية علة غير العدل كطوى
فان منعه للتأنيث باعتبار البقعة لا العدل اذ لا حاجة لتسكاف تقديره مع وجود غيره بخلاف العدل في نحو جمع
وسحروا وآخر ومثنى فانه تحققي يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل
علم لم يعلم أصرفه أم لا فذهب سيدي به صرفه ومنه ذهب غيره المنع وهذا من تعارض الاصل والغالب في
المراد به أفاده الشنواني على القطر (قوله وزفر) اسم عالم حنفي (قوله والاصل عامر) أى فاعل منقول
عن عامر العلم المنقول عن الصفة وكذا الباقي معدول عن فاعل علم الا عن الصفة لانها ليست بمعناه
لتسكيرها وقيل ان ثعلب معدول عن أنعل لا ناعل لانه غير مستعمل يقال رجل أنعل اذا اختلفت منابت
أسنانه وكان فيها زوائد وامرأة ثعلى صحاح وفائدة العدل في هذا النوع تخفيفه مع محضه للعامة ادل وقيل
عامر لتوهم انه صفة (قوله سحرا اذا أراد الخ) مثله أمس عند بعض تميم كأمس أول السكتاب (قوله
يوم الجمعة سحر) المراد باليوم ما يشمل الليل كما هو أحد اطلاقيه وسحر بدل بعض منه على تقدير الضمير
وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرد ان السحر آخر الليل فلا يصح ابداله منه على أنه يمكن جعل السحر
من النهار مجازا لجاوزه له (قوله ممنوع من الصرف) أى عند الجمهور وقيل منصرف لكن ترك تنوينه
لنية الاضافة أو أل وقيل مبنى على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف ومرفى أمس الفرق بين العدل
والتضمنين وقيل لا معرب ولا مبنى فالاقوال أربعة وهى في سحر المعين اذا كان ظرفا فلو نكر أو عرف
بأل مثلا صرف الفوات العدل نحو نجيهاهم بسحر وجئتكم يوم الجمعة السحرا وسحره ولو لم يكن ظرفا مع
تعيينه قرن بأل أو أضيف وجوبا كطاب السحرا وسحرنا (قوله والاصل في التعريف أن يكون بأل)
أى أو بالاضافة حيث أريد به معين مع خلوه عنهما حكما بعدله عن أحدهما لاشتغاله على معناه فهو عدل
تحقيقى لذلك وخص ذوال دون المضاف اقتصارا على ما يدفع الحاجة مع اختصاره (قوله وصار مشبها
لتعريف العامة) أى وليس بعلم حقيقة كما يشير اليه قول المصنف والتعريف لكن صرح في التسهيل بأنه
علم شخصى أو جنسى فاستشكله أبو حيان بان تعريفه حينئذ بالعلمية وهو لا يجمع تعريف اللام فكيف
يكون معدولا عنه مع عدم اشتغاله على معناه اه وصرح ذلك أن العلم الحقيقى لا يصح عدله عن ذى أل لما
ذكر فاحفظه ينفعه في مواطن كثيرة فاقبل عن السعد وغيره من ان رجب وصفر من الشهور اذا أريد
بهما معين يمنع صرفهما للعلمية والعدل عن الرجب والصفر بأل ينبغى حمله على العلمية الحسكية وهى المعبر
عنها هنا بشبه العلمية لما سمعت ولان العلم الحقيقى لا يحتاج لاشتراط التعيين والملمجى لاشتراطهما معهما
بالصرف وعدمه هذا ويحتمل أن منهما للعلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوى باعتبار
تأويلهما بالمدة وصرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا فتأمل وفي المصباح ان رجب الشهر
مصروف وان أريد به معين وأما باقى الشهور فخمادى ممنوع لأن التأنيث وشعبان ورمضان للعلمية والزيادة

المقدرة أى جمعهن فأشبهه
تعريفه تعريف العامة من
جهة أنه معرفة وليس في اللفظ
ما يعرفه الثاني العلم المعدول
الى فعل كعمر وزفر وثعل
والاصل عامر وزافر وثاعل
فمنعه من الصرف للعلمية
والعدل الثالث سحرا اذا
أريد به يوم بعينه نحو
جئتكم يوم الجمعة سحر
فسحر ممنوع من الصرف
للعادل وشبه العلمية وذلك
انه معدول عن السحر لانه
معرفة والاصل في التعريف
أن يكون بأل فعدل به عن
ذلك وصار تعريفه مشبها
لتعريف العامة من جهة أنه
لم يلفظ معه بمعرف (ص)
وابن على السكس فعال عاما
مؤنثا وهو نظير جشما
عند تميم واصرفن ما نكر
من كل ما التعريف فيه أترا
(ش) أى اذا كان علم
المؤنث على وزن فعال
كخادم ورقاش فلا عرب فيه
منه هب ان أحدهما وهو
منه هب أهل الخجاز

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأت حذام وصرت بحذام والثاني وهو مذهب عجم اعرابه كاعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كاعديل عمر وجشم عن عامر وجاشم الى هذا أشار بقوله وهو نظير جشماء عند عجم وأشار بقوله واصرفن ما نكر الى ان (١٠٨) ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى اذا زالت عنه العلمية

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأت حذام وصرت بحذام والثاني وهو مذهب عجم اعرابه كاعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كاعديل عمر وجشم عن عامر وجاشم الى هذا أشار بقوله وهو نظير جشماء عند عجم وأشار بقوله واصرفن ما نكر الى ان (١٠٨) ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى اذا زالت عنه العلمية

والباقي مصروف والله أعلم (قوله بناؤه على الكسر) أي مطلقا سواء كان آخره اعرابا أم لا وانما بني شبهه المبني وهو نزال وزنا وعلا وتعز بالانه معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنوينه ومن زاد في وجه الشبه وتنايشا فاعمله أول نزال بالكسمة أو بناه على مذهب المبرد من انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث فنزال بمعنى المنزل ودرالك بمعنى الحركة. وقيل بني حذام لتضمنه معنى هاء التانيث التي في المعدول عنه وخص بالكسر على أصل التخلص من الساكنين فلوسمى به مذكرا لانه موجب البناء لانه الآن ليس مؤنثا ولا معدولا فيعرب غير منصرف للعلمية والتانيث الأعلى كغيره قال سيبويه ومن العرب من يصرفه حينئذ (قوله كاعراب ما لا ينصرف) أي عند كلهم اذ لم يكن آخره اعرابا نحو بارقا كثيرهم يبنونه على الكسر كاهل الحجاز توصلا الى اسالته التي هي لغتهم وبعضهم يبنونه الصرف كالأول وقد لفق الاعشى بين اللغتين لان الاصح قدرة العربي على النطق بغير لغة اذا اراده ففعل

ومر دهر على وبار * فهالكبت جهرة وبار

فكسر الاول على افة أكثرهم ورفع الثاني غير منقون كقائهم وقيل لان لافيق بل الثاني فعل ماض فاعله واو الجماعة بمعنى هلكوا فيكتب بالواو والألف كساروا (قوله للعلمية والعدل) هذا رأي سيبويه وقال المبرد للعلمية والتانيث وهو أقوى لتحقق التانيث والعدل انما يقدر اذ لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو من تجل وعن الاول منقول عن فاعلة علماء المنقولة عن الصفة كما صرف في عمر (قوله وجشم) بضم الجيم وفتح الشين المحجمة اسم رجل معدول عن جاشم أي عظيم سم (قوله لزوال أحد سببها وهو العلمية) أما ما كان أحد سببها الوصفية وهو العدل والوزن والزيادة وكان فيه سبب مستقل وهو الألف والجمع فغير مصروف سواء بقي على تنكيره أو سمي به وسواء نكر بعد التسمية به أم لا لأنظر الاشمونى وحواشيه (قوله وتخلص من سببها) الخاصل ان المانع مع العلمية سبعة ومع الوصفية ثلاثة والمستقل بالمانع اثنان وقد عادت أحكامها (قوله وما يكون منه الخ) أي والذي يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتضي نهج جوارى أى طر بقه في اعرابه سواء كان احدي علميه العلمية أو الوصفية فغالب في العلمية قاض علم امرأة كمالى الشرح ويعمل تصغير يعلى علم رجل فانه يمنع الصرف للعلمية ووزن بدحرج وينقون رفعوا عن الياء وينصب بالفتحة بلا تنوين وكذا الوسميت ببرمى ويقضى أوالوسميت ببغزو ويدعوفت كسر ما قبل الواو وتقلها ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم ثم تجزى به كاذ كرو مثاله في الوصفية أعيم تصغير أعيمى فانه لا ينصرف للوصفية ووزن ادحرج فيجربى فيه ما ذكر ويقال أصلها قاضى ويعلى ويرمى ويفزى وأعيمى بتنوين الصرف في الجميع بناء على تقديم الاعلال على منع الصرف فتحذف حركة الياء للثقل ثم الياء للساكنين ويعوض عنها التنوين وقس على ذلك والله أعلم (قوله يجوز في الضرورة) هذا جواز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب فان الصرف للضرورة واجب وللمتناسب جائز يصدق بهما قول المصنف صرف (قوله من طعمان) بالصرف للضرورة جمع طعمينة وهي المرأة في اليهود جمع مشتقة من الطعن وهو السفر وقد أطلق على المرأة وان لم تكن في هودج ولا مسافرة وتسمام البيت * سوا لك نقبا بين خنى شعيب * والسوا لك جمع سالكة مفعول ثان لترى ومفعوله الاول طعمان زيدت فيه من ونقبا مفعول سوا لك أى طريقا في الجبل

وخنى

للعلمية والتانيث ففاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث وهو مشبه بجوار من جهة أن في آخره ياء قبلها كسرة فيعامل معاملة كسرة فتقول هذه قاض وصرت بقاض ورأت قاضى كانه قول هؤلاء بجوار وصرت بجوار ورأت جوارى (ص) ولا يضطررأ وتناسب صرف * ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف (ش) يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف وذلك كقوله * تبصر خليلي هل ترى من طعمان * وهو كثير

وحزني مثني حزن بفتح فسكون وهو ما غلظ من الارض وشعبب اسم ماء (قوله وأجمع عليه البصريون في الجلة والافق قيل في ذي الالف المفصورة يمتنع صرفه للضرورة لعدم فائدته اذ يز يد بقدر ما ينقص ورد بأنه قد يلتقي بساكن فيحتاج الساكن الى كسر الاول فينون ثم يكسر وأيضاً سمع بدون ذلك كقوله اني مقسم ما ملكت فاعمل * جزأ الآخري ودنيا ترفع

بنونين دنيا وكذا منع الكوفيون في الضرورة صرف أفعل من قالوا لان تنوينه انما حذف لاجل من فلا يجمع بينهما ورده البصريون بأن حذفه انما هو لاجل منع الصرف لاجل من بدليل صرف خير منه وشمره لزوال الوزن مع وجود من وقد نون أمثل في قوله * وما الاصباح منك بأمثل * مع وجود من المتقدمة عليه ﴿ تنبيه ﴾ أجاز قوم صرف الجمع المتناهي اختصاراً وزعم آخرون ان صرف ما لا ينصرف مطلقاً قال الأخفش وكأنها لغة الشعراء لا يضطرارهم اليه في الشعر فخرى على أسننتهم (قوله) للتناصب هو نوعان تناسب اسكلمات منصرفه انضم لها غير منصرف كتنوين سلاسل مناسبة أغللاً وسعيراً وتنوين يغوث ويغوث في قراءة الأعمش لمناسبة نسراً والثاني لرؤس الآي كتنوين قوارير الاول لانه رأس آية اي مناسبة بقية رؤس الآي في التنوين وصل في الألف بدله وقفاً وأما قوارير الثاني فنون ايها كل الاول لالرؤس الآي هنا ما في النصريح فاحذر ما يخالفه (قوله) فاجازه قوم الخ أجاز الكوفيون مطلقاً وبعض المتأخرين في العلم لوجود احدى العلتين فيه دون غيره ويؤيده أنه لم يسمع في غير علم وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختصاراً (قوله) واسقته شهد والمنع أي لجواز منعه الصرف (قوله) وعن ولدوا الخ هورثاء في قومه من الهزج المكفوف جميع أجزائه ما عدا الضرب والكف حذف نون مفاعيلن وآخر الشطر الأول ميم عامر وهو مبتدأ مؤخر خبره وعن والله أعلم

﴿ اعراب الفعل ﴾

(قوله كتنسعد) اما بفتح التاء والعين مضارع سعاد سعاد بالفتح فيهما أي اعانه أو مضارع سعاد بالكسر اللازم من السعد وهو اليمين ضد الشقاء واما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من الأول أو من أسعد المتعدي بالهمز بمعناه أو مع كسرهما مبنياً للفاعل من أسعد (قوله) اذا جرد الفعل أي في اللفظ والتقدير معاً فلا يرد قوله * محمد فقد نفسك كل نفس * بحزم تفد مع تجرده لفظاً لان جازمه مقدراً أي لتفد وقوله رفع أي لفظاً كما مثله أو تقديره كالمسكن للتخفيف نحو يأمركم ويشركم أو لوقفاً وغيره فان رفعه مقدراً قيل أو محلاً لان المضارع مع النونين يرفع محلاً كما قاله يس تبعاً لابن قاسم ولذا لم يقيده المصنف بالخول منها لسكن صرح القليوبي وغيره بأنه معهما ليس له محل رفع وله محل النصب والحزم قيل وانما لم يقيده حينئذ اكتفاء بقوله في باب الاعراب * وأعر بوا مضارعان عريا * الخ فان مفهومه انه مع النونين غير معرب وقد يقال المنفي عنه مع النونين الاعراب اللفظي والتقدير لا المحلى أيضاً والالم ثبت له محل النصب والحزم أيضاً وهو خلاف المنصوص ألا ترى أن الاعراب المحلى ثابت لجميع المبنيات ومع ذلك يصدق عليها انها غير معربة قطعاً فتدبر (قوله موقع الاسم) أي اذا كان خبراً أو صفة أو حالاً لان الأصل في هذه الثلاثة الاسم فثبت موقع المضارع فيها استحق الرفع الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها والمضارع وان كان يقع في ذلك لكنه مبنى الأصل فلم يؤثر فيه العامل كذا قال البصريون واعترض بوقوعه مرفوعاً حيث لا يقع الاسم كهلا تفعل وستفعل وجعلت أفعل ورأيت الذي تفعل لاختصاص حرفي التحضيض والتفيس بالفعل والعلة وخبراً أفعال الشروع بالجل وأبشيب بان المراد وقوعه موقعه في الجلة وأيضاً فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير اذا نال العامل لا يغير الا بعمل آخر تصريح (قوله) لتجرده أي لدوران الرفع معه وجوداً وعدماً والدوران من مسالك العلة ولا يرد ان التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع الوجودي لان معنى التجرد الاتيان بالمضارع على أول

وأجمع عليه البصريون والكوفيون ورد أيضاً صرفه للتناصب كقوله تعالى سلاسل وأغللاً وسعيراً فصرف سلاسل المناسبة ما بعده وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة فاجازه قوم ومنعه آخرون وهم أكثر البصريين واسقته شهدوا لمنعه بقوله

ومن ولدوا عا صر ذو الطول وذو العرض فضع عامر من الصرف وليس فيه سوى العامة والى هذا أشار بقوله والصرف قد لا ينصرف

(ص)

﴿ اعراب الفعل ﴾

ارفع مضارعاً اذا جرد من ناصب وجازم كتنسعد (ش) اذا جرد الفعل المضارع من عامل النصب وعامل الحزم رفع واختلاف في رفعه فذهب قوم الى انه ارتفع لوقوعه موقع الاسم فيضرب في قولك زيد يضرب واقع موقع ضارب فارتفع لذلك وقيل ارتفع لتجرده من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف (ص)

و بلن انصبه وكى كذا بان

أحواله وهذا ليس بعدى ولو سلم فهو عدم مقيد والممتنع علة للوجودى هو المطلق وأما الجواب بان التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهي يجوز كونها عدمية فلا يصح لتصريح الرضى بان عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على انه ان أراد به ان علامة الوجودى تكون عدم مطلقا فهو باطل أو مقيد ارجع لاول فتدبر وقال الكسائى رفع بالحرف المضاعفة ورد بان جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولا مرة لهذا الخلاف (قوله لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من أن أى حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أى مقيد (قوله والتى) اما مبتدأ خبره فانصب بها ودخلته الفاء لعموم المبتدأ أو مفعول محذوف يفسره انصب والفاء عاطفة عليه أى ولا بس التى الخ فانصب بها (قوله واعتقد تخفيفها) أى حين رفع الفعل بعدها وقوله فهو أى الرفع مع التخفيف مطرد أى لا ضعيف ولا شاذ (قوله وهولن) هو حرف ينفي المضارع وينصبه ويخلصه للاستقبال فهو ينفي المستقبل وحرف التنفيس يشبهه ولا يفيد تأييدا للنفي خلافا للزحشسى فى أنموذجه وأما قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا فالتا يبد فيه من خارج عن لن لانها ولان كيد خلافا له فى كشافه لكن وافقه على التأكيذ كثير ون ويجوز تقديم معمول الفعل عليها عند الجمع وركز يدالن اضرب خلافا للاخفش ولا يرد أن النفي له صدر الكلام لان ذلك خاص بما ومنه قوله

مه عاذلى فهاتما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

ولا يفصل الفعل منها الا ضرورة كقوله

لن مارأت أبازيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجا

أى لن أدع القتال مدقروى أبازيد بمقاتلا وعند ارادة الانجاز تكتب ما كلمة واحدة فيقال أبان جواب لما وبم نصب أدع واشهد ليس معطوفا على أدع لثلاثتنا فاض بل على القتال فهو منصوب بان مضمره لعطفه على اسم خالص أى لن ادع القتال وشهودا هيجا قيل والجزم بها لغة كقوله

* فلن يحول للعينين بعدك منظر * وقوله

لن يخب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الخلقه

لكن الاول يحتمل انه مما اجتزى فيه بالفتحة عن الألف للضرورة (قوله وكى) أى المصدرية التى تنصب بنفسها لانها المرادة عند الاطلاق لا التعليمية فان النصب بعدها بان مضمره واعلم ان كى اما مصدرية قطعا أو تعليمية قطعا أو محتملة لهما فالأولى هى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن تحوّل كى لا تأسوا ولا يصح كونها تعليمية لان حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصيح بالضرورة اليه والثانية أربعة أقسام الداخلة على ما الاستفهامية نحو كيمه بمعنى له أو المصدرية كقوله

إذا أنت لم تنفع فضر فائما * يرجى الفنى كيما يضرو ينفع

أى للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتها عن العمل فتفسر قبلها اللام والمذكورة قبل اللام كقوله

كى لتقضينى رقية ما * وعدتى غير مختلس

أو قبل ان كقوله

فقات كل الناس أصبحت مانحا * اسانك كيما أن تغر وتخدعا

فكى فى كل ذلك كاللام معنى وعملا واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بان مضمره وأظهارها فى الاخير ضرورة عند البصريين وأجازها السكوفيون اختيارا كجئت كى ان تكرمنى ويؤيده ان اضماران به اللام جائزا واجب ويمتنع كونها فى ذلك مصدرية أما الاول فظاهر وأما مع اللام فلا لا يفصل بين الحرف المصدرى وصلته وأما مع أن أو ما المصدرية فلان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فى الفصيح والمحتملة لهما قسمان

لا بعد علم والتى من بعد علم

فانصب بها والرفع صحيح واعتقد

تخفيفها من أن فهو مطرد

(ش) ينصب المضارع اذا

صحبته حرف ناصب وهولن

وكى

وأن واذن نحو أن أضرب
وجئت لكي أعلم وأريد
أن تقوم واذن أكرمك
في جواب من قال لك آتيك
وأشار بقوله لا بعد علم إلى
أنه ان وقعت أن بعد علم
ونحوه مما يدل على اليقين
وجب رفع الفعل بعدها
وتكون حينئذ مخففة من
الثقيلة نحو علمت أن يقوم
التقدير أنه يقوم خفف
وحذف اسمها وبقي خبرها
وهذه هي غير الناصبة
للمضارع لأن هذه ثنائية
لفظاً ثلاثية وضعاً وتلك
ثنائية لفظاً ووضعا وإن
وقعت بعد ظن ونحوهما
يدل على الرجحان جازي
الفعل بعدها وجهان
أحدهما النصب على جعل
أن من نواصب المضارع
والثاني الرفع على جعل أن
مخففة من الثقيلة فتقول
ظننت أن يقوم وإن يقوم
والتقدير مع الرفع ظننت
أنه يقوم خففت أن وحذف
اسمها وبقي خبرها وهو
الفعل وفاعله (ص)

وبعضهم أهمل أن جلا على
مأخذا حيث استحققت
عملا

(ش) يعني أن من العرب
من لم يعمل أن الناصبة
للفعل المضارع وإن وقعت
بعد ما لا يدل على يقين
ولارجحان

المنفردة عن اللام وأن نحو كيلا يكون دولة فإن قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها أن فارة والواقعة
بينهما كقوله * أردت لكيما أن تطير بقريتي * فلك جعلها جارة مؤكدة للام ومصدرية مؤكدة
بان والاول أرجح لأن لصوق أن بالفعل يرجح نصبها وإيضاحي أم بابها فلا تؤكدها واغتنر هذا دخول
حرف الجر أو المصدر على مثله للضرورة إذ لا يمكن غيره بخلاف ما سطر وأجوعوا على جواز فصلها من الفعل
بالانافية وأما الزائدة كما مر من الأمثلة وبها ما مع نحو كي مالا يكون كذا وفي غير ذلك خلاف وقد تكون
اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كي تنجحون إلى سلم ومائرت * قتلا كم راضى الهيجاء تضطرم
أي كيف تنجحون (قوله وأن) أي المصدرية وهي أم الباب ولذا لا يضر غيرها وإنما أخرها المطول
الكلام عليها وهي تنصب المضارع لفظاً ومحلل مع النونين ولا تنصب محل الماضي اتفاقاً لأنها توصل به ولا
تؤثر في معناه شيئاً بخلاف أن الشرطية لما قبلته مستقبلاً مناسب عملها في محله ويمتنع تقدم معمول الفعل عليها
خلافاً للفرع لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وخرج بالمصدرية ثلاثة أشياء المخففة وستعلم الفرق
بينهما والزائدة وهي الواقعة بعد الماخذية نحو فلهما أن جاء البشير أو بين السكاف ومجرورها كقوله
* كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم * أو غير ذلك والمفسرة وهي المسبوبة بجملة فيها معنى القول دون
حروفه وتأخر عنها جملة ولم تفتن بحمار وهي تفسر معمول الفعل الذي قبلها ظاهراً كان نحو إذا أوحينا إلى
أمك ما يوحى أن أقذفه ما يوحى هو عين أقذفه أو مقدرنا نحو وأوحينا إليه أن اصنع الفلك أي أوحينا
إليه شيئاً هو اصنع وتحتل الزيادة على معنى أوحينا إليه لفظ اصنع فإن قدر قبلها الجار كانت مصدرية
لاختصاصه بالاسماء ولو تأويل أي أوحينا إليه بوضع الفلك وإن لم يتقدمها جملة كانت مخففة نحو وآخر
دعواهم أن الجنة لأن الكلام لا يتم إلا بدخولها والمفسرة لمحض التفسير لا التتميم وإن لم يتأخر عنها جملة
امتدحت أن فلا يقال أرسلت إليه ما يليق أن ماسحاً بل تحذف أو يؤتى بدله ما يابى فتدبر (قوله مما يدل
على اليقين) أي كراي وتحقق وتبين وظن مستعملاً في العلم وإنما وجب كونها في ذلك مخففة لأن المصدرية
للرجاء والطمع فلا تدخل الأعلى ما ليس مستقراً ولا ثابتاً والعلم إنما يتعلق بالحقق فلا يناسبه إلا التوكيد المقاد
بالخففة والاكثر حينئذ الفعل بين أن والفعل بما سبق في أن وأخواتها وأجى سيبويه والاختفاء الخوف
يجري العلم عند يقين المخوف كخشيت أن تفعل بالرفع ومنه قوله

إذا مت فادفني إلى جنب كرمه * تروى عظامي بعيموتي عروقها

ولا تدفني في القلاة فاني * أخاف إذا مات أن لا أدوقها

رفع أدوق كالفافية قبله (قوله وجب رفع الفعل) وأما قراءة فلا يرون أن لا يرجع بالنصب فما شذبه
أن أول العلم بغيره كالظن أو الرأي والاشارة مثلاً لجاز النصب كما علمت إلا أن تفعل كذا أي ما أرى ولا أشير
إلا بذلك قاله سيبويه وجوزوه الفراء بل (قوله أحدهما النصب) أي لعدم تحقق المظنون فيناسبه
الترجي بأن المصدرية وهو الأرجح عند عدم الفصل بالاولد أجمع عليه في أحسب الناس أن يتركوا أمامي
الفصل بلا فالارجح الرفع كظننت ألا تقوم لأن فصل المخففة بها أكثر من المصدرية ويجب مع الفصل بغير
لا كقد والسين وإن كظننت أن ستقوم لأن المصدرية لا تفصل بذلك (قوله والثاني الرفع) أي لقرب
الظن من العلم لسكونه الطرف الرجح فـ كانه معلوم (قوله وبعضهم أهمل أن الح) وبعضهم جزم بها كقوله
إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا إلى أن ياتنا الصيد نحب

(قوله أختها) بالجر بدل من ما أعطيت بيان وحيث ظرف زمان أو مكان اعتباري لأهمل وضحي
استحققت يرجع لأن أي وبعضهم أهمل أن وقت استحقاقها العمل أوفى مكان استحقاقها بأن لم يتقدمها
علم ولا ظن جلا على ما يجمع أن كلاً حرف مصدرى إنثائي وكذلك بعضهم أهمل ما المصدرية جلا على أن

فرفع الفعل بعدها جلا
على اختها ما المصدرية
لاشتركاها في أنها مصدران
بالمصدر فتقول أريد أن
تقوم كأنقول عجبتهما
تفعل (ص)
وانصبوا بأذن المستقبلا
ان صدرت والفعل بعد
موصلا

أدقبه اليمين وانصب وارفعها
إذا اذن من بعد عطف وقها
(ش) تقدم ان من جملة
نواصب المضارع اذن ولا
ينصب بها الا بشرط أحدها
أن يكون الفعل مستقبلا
الثاني أن تكون مصدرية
الثالث أن لا يفصل بينها
وبين منه وبينها وذلك نحو ان
يقال انا آتيك فتقول اذن
أكرمك فلو كان الفعل
بعدها حال لم ينتصب نحو ان
يقال أكرمك فتقول اذن
أظنك صادقا فيجب رفع
أظن وكذلك يجب رفع
الفعل بعدها اذالم تنصدر
نحو زيد اذن يكرمك فان
كان المتقدم عليها حرف
عطف جاز في الفعل الرفع
والنصب نحو واذن أكرمك
وكذلك يجب رفع الفعل
بعدها ان فصل بينها وبينه
نحو اذن زيد يكرمك
فان فصلت بالقسم نصبت
نحو اذن والله أكرمك
(ص)

وبين لا ولا م جزاء التزم
اظهار أن ناصبة وان عدم
لا فان عمل مظهر أو مضمر

كذلك وخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم كأنك ونوايولي عليكم وقول الشاعر
وطرفك اما جئتنا فاحبسناه * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر
والاصح ان حذف النون فيهما للتخفيف لثبوتها نظما ونثرا فلا حاجة الى النصب بما والكاف في البيت
تعليقية وما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مختصرة من كي فهي الناصبة وما زائدة فقيه ثلاثة أوجه
والمعنى احبس طرفك عن النظر اليها اذا جئتنا لا اجل ظنهم ان هو اك حيث تنظر ستر اعليها (قوله فرفع
الفعل بعدها) جعل منه البصريون قراءة ابن محبسن أن يتم الرضاعة بالرفع وقوله
أن تقرأن على أسماء ويحكما * مني السلام وان لا تشعرا أحدا
ولم يجعلوها مخففة كالسوفيين لعدم وقوعها بعد علم أرطن أفاذه الصبان (قوله وانصبوا) أي أكثر
العرب لزوما عند استيفاء الشروط المذكورة لا جوازا كما قيل فان عدم بعضها لزم اهمالها وبعضهم يلتزم
اهمالها طلقا وهي لغة نادرة لكن تلقاها البصريون بالقبول لا تنحرف غير مختص بقياسه الاهمال فلا
التفات لمن أنكرها دما ميني والصحيح أنها حرف بسيط وناسب بنفسه لا بأن مضمر بعده ومعناها عند
سيبويه الجواب والجزاء غالبا دائما كما قيل لانها قد تمتحض للجواب نحو اذن أظنك صادقا جوابا لمن
قال اني أحبك لان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وأيضا هو حالى والجزاء لا يكون الامستقبلا والصحيح
ابدال نونها ألقى الوقف كتنوين المنصوب لان الجمهور على كتابتها بالالف وكذا رُسِمَت في المصاحف
وعن المبرد والزجاج يوقف بالنون كان ران وتكتب بهاء عن الفراء ان أهمات كتبت بالنون لتفرق من
اذا اذال في قوله وان أهمات فبالالف لتمييزها بالعمل والخلاف في غير القرآن أمافيه فالوقف والرسم بالالف
اجمعا كما في الاتقان اتباعا للمصاحف (قوله والفعل بعد) جملة حالية من اذن أي والحال ان الفعل كائن
بعدها وموصلا بفتح الصاد حال من المستكن في الظرف وجملة قبله اليمين عطف على بعدا وعلى موصلا فهي
خبر أرحال (قوله وانصب وارفعها) أي الفعل والثاني مؤكدا بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا وهذا كاستثناء
من مفهوم قوله ان صدرت وقوله اذالم شرطية واذن فاعل محذوف يفسره وقع (قوله مستقبلا) أي
لان سائر النواصب لا تعمل في غيرة لتحقيقه في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال دما ميني
(قوله اذالم تنصدر) أي في جملتها بان تأخرت كما كرمك اذن أو وقعت حشوا ولا تقع كذلك مع المضارع
الافى ثلاثة مواضع بالاستقراء بين الخبر والمخبر عنه كما مثله الشارح أو بين الشرط وجوابه أو القسم وجوابه
كان ثاني اذن أكرمك أو والله اذن أكرمك ويجب اهمالها في الجميع وأما قوله
لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذن أهلك أو أطيرا

بالنصب فضرورة أو خبر ان محذوف أي لا أستطيع ذلك واذن الخ مستأنف (قوله حرف عطف) هو
الواو والقاء (قوله جازي الفعل الخ) التحقيق انها ان عطفت على ماله محل ألغيت والاجاز الامران فاذا
قيل ان تزرني أزرك واذن أحسن اليك ان قدر العطف على الجواب ألغيت وجو بالوقوفها حشوا وجرم
الفعل أو على الجملة الشرطية تمامها جاز النصب باعتبار تصديرها في جملتها والرفع على ان ما بعد الواو من تمام
ما قبلها لبطا بينهما وهو الأرجح كما أشار اليه المتن بتأكيد عدم تصديرها ظاهرا وقيل يتعين النصب لان
العطف على الاول أولى أولانه مستأنف ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليك ان عطفت على الفعلية
يتعين الرفع أو على الاسمية فالوجهان (قوله نصبت) أي لان القسم مؤكدا لربط المستفاد منها ومثله
النافية لأنها لا تضمن أن فكذلك اذن واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ابن عصفور بالظرفين
والصحيح منع كل ذلك اذ لم يسمع شيء منه (قوله وبين لا) متعلق باظهار ناصبة حال من ان دفع به توهم
اهمالها فصلها بلا (قوله لا) نائب فاعل عدم وان مفعول مقدم لا عمل اما بفتح الميم أمر من عمل يعمل

و بعد نفي كان حتما أضمر
كذلك بعد وإذا إصلاح في
موضعها حتى أو إلا ان خفي
(ش) اختصت ان من بين
بقية نواصب المضارع بأنها
تعمل مظهر ومضمر
فمظهر وجوبا إذا وقعت
بين اللام الجر ولا النافية نحو
جئتكم لئلا تضرب زيدا
وتظهر جوازا إذا وقعت
بعد لام الجر ولم تصحبها
النافية نحو جئتكم لأقرأ
ولان أقرأ هذا ان لم تسبقها
كان المنفية فان سبقها كان
المنفية وجب اضمار أن نحو
ما كان زيد ليفعل ولا
تقول لان يفعل قال الله تعالى
وما كان الله ليعذبهم وأنت
فيهم ويجب اضمار ان بعد
أو المقدرة بحيثى أو لا فتقدر
بحتى اذا كان الفعل الذى
قبلها مما ينقض شيئا فشيئا
وتقدر بالا ان لم يكن كذلك
فالاول كقوله لاستسهلن
الصعب أو أدرك المني *
فما انقادت الآمال الاصاب
أى لاستسهلن الصعب
حتى أدرك المني فأدرك
منصوب بان المقدره بعد أو
التي بمعنى حتى وهى واجبة
الاضمار والثاني كقوله

وكننت اذا عجزت قناة قوم *
كسرت كعوبها أو تستقما
أى كسرت كعوبها الآن
تستقيم فستقيم منصوب
بان بعد أو واجبة الاضمار

كفرح يفرح فهمته وصل وكسرت ان للساكنين أو بكسرهما من أعمل المتعدى بالهزة فهمته
للقطع فتنتقل فتحته للنون للوزن وهذا هو المناسب للمعنى المراد أى اجعلها عاملة (قوله و بعد نفي كان)
أى بعد كان المنفية وهو متعلق باضمر والجملة عطف على جواب الشرط وهو فان أعمل الخ والشرط مفروض
مع وجود اللام لان قوله وان عدم لامعناه مع وجود اللام فكذلك قوله واضمر بعد نفي كان أى مع لام الجر
(قوله كذلك الخ) أن مبتدأ خبره خفى و بعد أو متعلق به وكذلك مفعول مطلق خفى أو حال من فاعله أى
ان خفى بعد أو خفاء مثل ذلك الذى بعد نفي كان أو حال كونه بمائله فى الوجوب (قوله ولا النافية) أى
أو الزائدة للتوكيد نحو لئلا يعلم أهل الكتاب ولا يفصل بين الفعل وان الا بالانها كالافصل اذ تدخل
بين الجار والمجرور كجئت بالازاد (قوله بعد لام الجر) أى للتعليل كانت كالمثل أو للعاقبة نحو ليهكون لهم
عدوا أو زائدة مؤكدة وهى الواقعة بعد فعل متعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين فى كل ذلك أن مضمره
جواز أو قد تظهر نحو وأمرت لأن أكون أول المسلمين (قوله كان المنفية) المراد مادتها لا خصوص
الماضى ليدخل نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام اصطلاحا لام الجحود والمراد به مطلق الانكار
من اطلاق الخاص على العام لان الجملة انكار ما تعرفه فهو انكار الخ خاصة ولم يقيد كان بالناقصة
لانها المرادة عند الاطلاق فاللام بعد التامة لام كى لا الجحود وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان أى
مادتها خلافا لمن أجازها فى أخواتها ومن أجازها فى ظننت وأطلق النفي ومصادره ما ينسب الى الماضى فقط وهو
خصوص ما مع الماضى ولم مع المضارع دون لن لاختصاصها بالمستقبل ولا لغلبتها فيه ولما لا اتصال منفيها
بالحال وأما ان فى معنى ما واطلاقه يشملها وقبيلهم كثير فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال
بالنصب لغير الكسائى انهم اللام الجحود مع ان النافية ولكن يبعدها ان الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الاضمر
الاسم المستند اليه السكون بل الظاهر انها لام كى وان شرطية أى وعند الله مكرهم أى جزاؤهم بما هو أعظم
منه وان كان مكرهم لشدة معدة لزال الجبال أى الامور العظام الشبيهة بالجبال فعند الله أعظم منه كذا يقال
أنا أشجع من فلان وان كان معدة للنوازل اه أشموى (قوله ما كان زيد ليفعل) زيد اسم كان
وخبرها محذوف عند البصر بين تعلقت به اللام الجارة للمصدر المنسبك من أن والفعل أى ما كان زيد
مريد الفعل كذا وجعل الكوفيون الخبر جلة الفعل والفاعل واللام زائدة لتوكيد النفي وهى الناصبة
بنفسها أى ما كان زيد يفعل كذا وتبعهم المصنف الا أنه جعل النصب بأن مضمره بعد اللام فهو قول
مركب لكن يؤيد الاول التصريح بالخبر فى قوله سموت ولم تسكن أهلا لتسمو * (قوله بحتى أو لا) أجد
من قول التسهيل الواقعة موقع الى أن أو الا أن لان ان مقبرة بعد أو لا انها واقعة موقعها حتى يستغنى عن
تقديرها ولا ن حتى معنيين كلاهما يصلحان للفائدة كالمثله والتعليل اذا كان ما بعده علة لما قبلها نحو لارضين
الله أو يغفر لى فهنا خارج عن عبارة التسهيل ولا تصح فيه الغاية لايهاه انقطاع الارضاء عند حصول
الغفران وليس مراد أو تعين الغاية فيما يحصل شيئا فشيئا نحو لا تنظر نه أو يجيى والاستثناء فيما يحصل دفعة
نحو لا قتلنه أو يسلم ويحتمل الثلاثة لالزمك أو تقضى حقى والمعنى على الاستثناء لالزمك فى جميع الازمان
الازم من القضاء أى وقت انتهائه وخرجت أو التى لا تقدر بما ذكر بان تكون لمجرد العطف فلا ينصب الفعل
بعدها الا اذا عطف على اسم خالص كاسماتى (قوله لاستسهلن الخ) احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية
بل يحتمل الاستثناء أيضا كما قاله أبو حيان (قوله فأدرك منصوب بان) أى وهو مؤول بمصدر معطوف
بأو على مصدر متصيده من الكلام السابق أى ليكون منى استسهل أو أدرك وكذلك قياس الباقي (قوله
وكننت اذا عجزت) بالغين المحجمة والزاي أى عصرت وهزرت الرمح والقناة بالقاف والنون والكعوب
هى النواشز فى أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا أخذ خفى فى إصلاح قوم انصفو

بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي يشاعنها الفساد لأن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها بما يمنع اعتدالها ولا يفارق ذلك الا اذا استقامت ويظهر صحة التعليل فيه (قوله و بعد حتى) متعلق باضمار الذي هو مبتدأ وحتم خبره وهكذا حال من الضمير في حتم أو متعلق به أى اضمار أن بعد حتى حتم كهذا الاضمار السابق في انتم حتم وعلى هذا فقوله هكذا حشوفان جعل متعلقا باضمار أو خبر عنه وحتم خبر ثان محيى به ليبيان وجه الشبه لا ختم ان التشبيه في مطلق النصب ما فليس حشوا (قوله حتى) أى الجارة للمصدر المنسبك من ان الفعل وتكون غائية ان كان ما بعده غاية لما قبلها كمثلها وتعليلية ان كان ما قبلها علة لما بعدها كاسلم حتى تدخل الجنة وبكشال الماتن ولا تصح فيه الغاية لايهاه ترك الجود عند حصول السرور وليس مراد أو يحتملها حتى نفى الى أمر الله زاد في التسهيل كونها بمعنى الأروى ظاهر في قوله

(ص)

و بعد حتى هكذا اضماران

حتم كجد حتى تسردا حزن

(ش) وما يجب اضماران

بعده حتى نحو سرت حتى

أدخل البلد حتى حرف جر

وأدخل منسوب بان المقدرة

بعد حتى هذا ان كان الفعل

مستقبلا فان كان حالا أو

مؤولا بالحال وجب رفعه

واليه أشار بقوله (ص)

وتلو حتى حالا أو مؤولا *

به ارفع حتى وانصب المستقبلا

(ش) فتقول سرت حتى

أدخل البلد بالرفع ان قلته

وأنت داخل وكذا ان كان

الدخول قد وقع وقصدت

به حكاية الحال الماضية نحو

كنت سرت حتى أدخلها

ليس العطامن الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

اذ لا يصح التعليل وهو ظاهر ولا غاية لايهاه انقطاع في ما قبلها عند ثبوت ما بعدها وليس كذلك لان العطامن الفضول ليس سماحة مطلقا أى شابه ذلك سواء جاد مع الفقراء أم لا فهي للاستثناء المنقطع أى ليست السماحة في الجود مع الغنى ليسكن مع الفقر وكذا قوله تعالى لن نألو البر حتى تنفقوا مما تحبون لكانها للاستثناء المتصل من عموم الاحوال أما حتى الجارة للفرد الصريح فيلزم كونها غائية لان مجرورها آخر أو متصل به كما كانت السمكة حتى رأسها وحتى مطلع الفجر وخرج بالجارة العاطفة والابتدائية وقدم مرافى العطف (قوله نحو سرت الخ) أى اذا قلته قبل الدخول ليسكون مستقبلا (قوله بان المقدرة بعد حتى) أى بدليل ظهورها في المعطوف كقوله

حتى يكون عزيزا من نفوسهم * وأنت تبيان جميعا وهو مختار

وجعل الكوفيون النصب بحتى نفسها ورد بعملها الجرفي الاسم الصريح ولا يعمل عامل واحد في الاسم والفعل (قوله مستقبلا) أى لان النصب بان المقدرة وهي نخاص الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال ولا الماضي (قوله وقصدت به حكاية الحال الماضية) أى قدرت نفسك موجودا في وقت الدخول الماضي كما أشار له الشارح بقوله كنت أو قدرت الدخول الماضي واقعا حال التسكك وعلى كل تعبير بالمضارع لاستحضار صورته العجيبة فان قدرت انصافك وقت التسكك بالعزم على الدخول وجب النصب لانه مستقبل حينئذ تناو بالاولئك قرئ قوله تعالى وزلوا حتى يقول الرسول بالنصب لغرض نافع مع ان قول الرسول وهو اليسع أو شعيبا ماض بالنسبة لزمان حكاية ذلك لنا واستقباله بالنسبة للزوال غير معتبر لكنه على تقدير انصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعزم على القول فصار مستقبلا تناو يلاورفعه نافع على فرض القول واقعا حال الحكاية استحضار صورته وحاصل مسألة حتى أن الفعل بعدها ان كان مستقبلا بالنسبة للتسكك وجب نصبه كحتى يرجع اليها موسى أو حاضر اوقته وجب رفعه كسرت حتى أدخلها اذا قلته وقت الدخول أو ماضيا جاز الامر ان باعتبار جواز التناو يل فان قدرته حاضر وقت التسكك على حكاية الحال وجب رفعه أو مستقبلا بتقدير العزم عليه وقت التسكك وجب النصب وانظر هل يقاس على ذلك فرض المستقبل حاضر فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلا فيجب نصبه واعلم ان شروط الرفع بعد حتى ثلاثة حالية الفعل كإذ كروا ونسبته عما قبلها فلا يرفع في سرت حتى تطلع الشمس لعدم نسبته عن السير وكونه فضلا أى ليس ركنافى الاسناد فلا يرفع في كان سيرى حتى أدخلها لانه خبر كان ثم ان الرفع بشرطه يفيد الاخبار بحصول السير والدخول ونسبته الثانى عن الاول والنصب يفيد الاخبار بحصول شئ واحد وهو السير وبان شئ آخر مترقب الحصول وهو الدخول ولا يفيد وقوعه وان كان معاوما من شئ آخر وكذا يقال في الزلزال

والقول (قوله وبعد فالخ) أن مبتدأ خبره نصب وبعده متعلق به وجلة رسترها حتم حال من فاعل نصب كما أشار له الشارح في الحل أو معترضة بين المبتدأ والخبر وذ كر ضميران الذي في نصب لتأوله بالحرف وأنه في رسترها التأويل بالجملة ومحضين صفة لنفي وطلب (قوله المحجب بها الخ) سمي ما بعد الفاء جوابا لأن ما قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدهما كتسبب الجواب عن الشرط إذا عدول عن عطف الفعل بالفاء إلى نصب يفيد التسبب ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيده مما قبلها والتقدير في المثال والآية ما يكون منك أتيان فتحدث ولا يكون قضاء عليهم فوهم وفي نحو استقم فتدخل الجنة ليسكن منك استقامة فدخل وفي ليت لي مالا فأتى حجاج ليت حصول مال لي فحجوا وهكذا وهذا من العطف على المعنى والتوهم كما في المعنى فإن لم يكن قبلها ما يتصيده منه مصدر بان كان جملة اسمية خبرها جامد كأنت زيد فنذكر مك فنقل الصبان عن السيوطي منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك بل يرفع على الاستئناف أو عطف جملة على جملة بلا قصد للتسبب اه وقد يقال يمكن تصيد مصدر من لازم الجملة كما ثبت كونك زيدا فأكرامك ولذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الاستقاطعي نقل ذلك عن أبي حيان وستأتي عبارته في الاستفهام (قوله نفي محض) أي سواء كان بالحرف كشأله أو بالفعل كما بس زيدا حاضر فيك كمالك أو بالاسم كانت غير آت فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقوله ما وقد مر ادبها كلها النفي نحو كانتك والعلينا فقمنا فحدثنا وقد كنت في خير فتعرفه بالنصب أي ما كنت ولا تاتينا ولا أنت وال (قوله أو طلب محض) قال سم التقييد بالمحض لا يأتى في جميع أنواع الطلب بل في الأمر والنهي والدعاء خاصة ومعنى كون هذه محضة أن تكون بفعل صريح (قوله نحو ما تاتينا فتحدثنا) نصبه إما على معنى ما تاتينا فكيف تحدثنا من الدلالة على نفي الثاني بنفي الأول للتسبب عنه أو على معنى ما تاتينا فحدثنا فجعل الثاني قيده في الأول فينصب عليه النفي قصدا إلى نفي اجتماعهما أي ما يكون منك أتيان يعقبه تحديث ثم قد يفتى الأتيان أيضا فيكون في الفاء معنى التسبب وقد ثبت وحده وحينئذ فالفاء للامعية بالتسبب أصلا وإنما نصب الفعل بعدها تشبيها بذلك كما قاله الرضى قال في المعنى وعلى المعنى الأول يحمل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا دون الثاني أذ يتبع أن يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنيان ويتعين الثاني في نحو ما يحكم الله كما في جوار لا تتقاء الجوار وحده فان قصد بالفاء الاستئناف أو مجرد العطف بالتسبب ولا معية تعين الرفع إما على معنى ما تاتينا فانت تحدثنا بأخبار مبتدأ قصدا إلى نفي الأول واثبات الثاني فهو مستأنف أو من عطف الجمل وصورة التحديث بلا أتيان أن يكون بحائل بينهما أو باختلاف زمنهما أي ما تاتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن وإما على معنى ما تاتينا فتحدثنا فقصدا إلى نفي الفعلين من مجرد العطف بالتسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن عمر ولا يقضى عليهم فيموتون والسبعة لا يؤذن لهم فيعتدرون ولونصب هذا على السببية كالذي قبله جاز لكنه لم يرد تناسب الفواصل (قوله فان لم يكن خالصا الخ) أي بان اتفق بالقبول الفعل كما مثله وكان نفيا بعد نفي كما تزل تأتينا فتحدثنا بالرفع بخلاف نقضه بالابعد الفعل كما تأتينا فتحدثنا لا بخبر فقيه الوجهان كإص عليه سيوي به وروى بهما قوله

وما قام مناقم في ندينا * فينطق الابا نى هي أعرف

خلافا للصنف وابنه حيث مثله لوجوب الرفع والنهي كالنفي في النقض وعدمه (قوله وهو يشمل الأمر الخ) أي والترجي أيضا عند الكوفيين كما سبغني في المتن فالجملة مع النفي المتقدم تسمى بالاجوبة التسعة وهي مجموعة في قوله

(ص)

وبعد فاجواب نفي أو طلب

محضين ان رسترها حتم

نصب

(ش) يعني أن ان تنصب

وهي واجبة الحذف الفعل

المضارع بعد الفاء المحجب

بها نفي محض أو طلب محض

فمثال النفي نحو ما تاتينا

فتحدثنا وقال تعالى لا يقضى

عليهم فيموتوا ومعنى كون

النفي محضا أن يكون خالصا

من معنى الاثبات فان لم

يكن خالصا منه وجب رفع

ما بعد الفاء نحو ما أنت الا

تاتينا فتحدثنا ومثال الطلب

وهو يشمل الأمر والنهي

والدعاء والاستفهام والعرض

والتخصيص والنفي فالأمر

نحو اتقني فأكرمك ومنه

ياناق سيرى عنقا فسيحجا
لا تطغوا فيه فيجعل عليكم
غضبي والدعاء نحو رب
انصرني فلا أخذل ومنه
رب وفقني فلا أعذل عن
سنان الساعين في خير
سنان

والاستفهام نحو هل تكرم
زيدا في كرمك ومنه قوله
آمالى فهل لنا من شفاء
فيشفعوا لنا والعرض نحو
ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا
ومنه قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو
فتبصر ما
قد حدثوك فإرا عكن
سمعا

والتهخيص نحو لولا تاتينا
فتجدنا ومنه قوله تعالى
لولا أنزنى إلى أجل قريب
فأصدق وأكون من
الصالحين والتمنى نحو لويتلى
مالا فاتصدق منه ومنه قوله
تعالى يا ليتنى كنت معهم
فأفوز فوزا عظيما ومعنى
كون الطالب محضاً أن
لا يكون مدلولاً عليه بأمر
فعل ولا بلفظ الخبر فإن كان
مدلولاً عليه بأحد هذين
المدكورين وجب رفع
ما بعد الفاء نحو صه فاحسن
اليك وحسبك الحديث
في تمام الناس (ص)

والواو كالفا ان تفد مفهوم
مع

(١١٦)

* إلى سليمان فاستريح والنهي نحو لا تضرب زيدا فيضربك ومنه قوله تعالى

سروانه رادع وسل وأعرض لخصمهم * تمن وأرج كذاك النفي قد كلا

(قوله ياناق) مرخم ناقة والعنق بفتح حين نوع من السير ونصبه على أنه صفة المصدر محذوف أى سيراً
عنقا (قوله سنان الساعين) بفتح السين أى طريقهم وفي خبر متعلق بالساعين (قوله والاستفهام)
شرط له في التسهيل أن لا يتضمن وقوع الفعل لا يكون بحملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز لم يضرب زيدا
فيجازيك بالنصب لمضى الضرب فلا يمكن تصيد مصدر مستقبل منه ليعطف عليه ولا هل زيدا أخوك
فتركه لعدم ما يتصيده المصدر قال أبو حيان وهذا لم بشرطه أحسن أحوالنا وقد حكى ابن كيسان أن
ذهب زيد فنصبه بالنصب مع مضى الفعل بل إذا تعذر تصيد مصدر مستقبل مما قبل الفاء يقدر مصدر من
لازم المعنى فالتقدير ليكن منك السلام بسبب ضرب زيد فجازاه منه وهل يثبت كون زيد أخاك فإكرام
منا أه اسقاطى وهو نص فيما ص (قوله من شفاء) اما فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام أم مبتدأ
خبره الظرف ومن زائدة والتقدير هل يكون لنا حصول شفاء فشفاعة منهم ولا فرق في الاستفهام بين
الحقيقي كالمثل والانسكاري نحو من مثل زيد فيقاومه والتوبيخى فيما يظهر نحو أنما خصم زيد افيغضب
عليك وأما التقريرى الذى بعد النفي فيجوز أن يراعى فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده
نحو أفلم يسبر وأى الأرض فتكون لهم قلوب وقوله

ألم أك جاركم ويكون يبنى * وبينكم المودة والاخاء

وأن يراعى معناه من الاثبات فلا ينصب لعدم تمحض النفي كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء
فتصبح الأرض مخضرة ولرفع هذا وجه آخر وهو عدم السببية اذ رؤية انزال الماء ليست سبباً فى الاخضرار
بل سببه نفس الانزال فلا يجوز نصبه مراًعاة لفظه كفى المعنى وقد يقال يحط التقرير به هو الانزال لا الرؤية
فالسببية موجودة ما لا فتأمل (قوله لبانائى) جمع لبانة بضم اللام فيها وهى الحاجة وانما قال بعض
الروح لانه رتب الارتداد على الرجاء والراجى شيئاً فدل لا يجوز بحصوله فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب
الرجاء وهذا البيت ساقط فى نسخ (قوله باسم فعل) أى سواء كان من لفظ الفعل كنزال فنجدك بالرفع أولاً
كما مثله هناك مذهب الجمهور وأجاز ابن عصفور النصب بعد الاول قال فى شرح الشذور وما أجدره بان يكون
صواباً وأما المصدر النائب عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضرب باز يدا فيتأدب (قوله وحسبك
الحديث) مثال للطلب بالجللة الخبرية لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فضحه بناء تشبيهاً بقبل
وبعد والحديث فاعله أو اسم فاعل بمعنى كاف مبتدأ والحديث خبره أو بالعكس فضحه اعراب (قوله
والواو كالفا) مثلها م عند الكوفيين فينصب الفعل بعدها كحديث لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم
يغتسل فيه وجوز المصنف فيه الرفع والنصب ويجوز الجزم أيضاً أفاده الشنوائى (قوله ان تفد مفهوم مع)
حذف جواب الشرط مع ان فعله ليس ماضياً للضرورة أى فهى كالفاء فى نصب المضارع بعدها فى المواضع
المدكورة بان مضمرة وفى أنها عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها كما صرحوا به واستظهر
الهامينى قول الرضى بأنها ليست للعطف بل هى بمعنى مع أو لاجال فالمصدر بعدها مبتدأ حذف خبره لكثرة
الاستعمال فعنى قم وأقوم قم وقيامى ثابت أو مع قيامى لان العطف يفوت النص على المعية أى ليسكن قيام
منك وقيامى منى (قوله ينصب فيها كلها) لم يسمع النصب مع الواو الا فى خمسة النفي والأمر والنهي والاستفهام
والتمنى وقاسه النحويون فى الباقي وقد مثل الشارح للاربع الاولى ومثال التمنى يا ليتنا نرد ولا نكتب
بآيات بنا ونكون بنصبها المجزأة وحفص (قوله ولما يعلم الله الخ) أى لم يكن لله علم بجهاد مصاحب للعلم

بصبركم

(ش) يعنى ان المواضع التى ينصب فيها المضارع باضمار أن وجوباً بعد

الفاء ينصب فيها كلها بان مضمرة وجوباً بعد الواو اذا قصد بها المصاحبة نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقول الشاعر

لا تاكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة اوجه الجزم على التشريك بين الفعلين نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن الثانى الرفع على اضمار مبتدأ نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن أى رأيت تشرب اللبن الثالث النصب على معنى النهى عن الجمع بينهما نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن أى لا يكن منك أن تاكل السمك وأن تشرب اللبن فتنصب هذا الفعل بان مضمره

(ص)
وبعد غير النفي جز ما عتمد
* ان تسقط الفاء والجزاء
قد قصد
(ش) يجوز في جواب غير
النفي من الاشياء التي سبق
ذكرها ان تجزم اذا سقطت
الفاء وقصد الجزاء نحو زرتني
أزرك وكذلك الباقي وهل
هو مجزوم بشرط مقدر
أي زرتني فان زرتني أزرك
أو بالجملة قبله قولان ولا يجوز
الجزم في النفي فلا تقول
ماتا تبتنا تحدثنا (ص)
وشروط جزم بعد نهي ان
تضع
ان قبل لادون بخالف يقع

(ش) أى لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهى الا بشرط أن يصح المنفى بتقدير دخول ان الشرطية على لافتقور لاندن من الاسد
تسلم بجزم تسلّم ان لاندن من الاسد تسلّم ولا يجوز الجزم فى قولك لاندن من الاسد يا كاك اذا لم يصح ان لاندن من الاسد يا كاك
وأجاز ذلك الكسائى بناء على انه لا يشترط عند دخول ان على الجزم على معنى ان تدن من الاسد يا كاك

(ص) والامر ان كان بغير افعـل فلا * تنصب جـوانهـ وجـزمه اقـبـلا (ش) قد سبق انه اذا كان الامر مدلولاً عليه باسم فـهـل
أو بلفظ الخبر لم يجز نصبه بعد الفاء وقد صرح بذلك هنا فقال متى كان الامر بغير صيغة افعـل ونحوها فلا تنصب جوابه لكن لو أسقطت الفاء
جزمته كقولك ما أحسن اليك وحسبك (١١٨) الحديث ثم الناس واليه أشار بقوله وجزمه اقـبـلا (ص)

والفعل بعد الفاء في الرجا
نصب

كنصب ما الى التثنية ينصب
(ش) أجاز الكوفيون
قاطبة أن يعامل الرجا
معاملة التثنية في نصب جوابه
المقرون بالفاء كما ينصب
جواب التثنية وتابعهم
المصنف ومما ورد منه قوله
نعالي اعلى أبلغ الاسباب
أسباب السموات فاطلع في
قراءة من نصب أطلع وهو
حفص عن عاصم (ص)
وان على اسم خالص فـهـل
عطف

الجزم بعد الامر وغيره من أنواع الطلب غير النهي صحة وضع ان الشرطية وحدها موضعه كاحسن الى
أحسن اليك بخلاف لأحسن اليك فلا يجزم اذ لا يناسب ان تحسن الى لأحسن اليك ونحو أن بيتك
أزرك أي ان تعرفنيه أزرك بخلاف أين بيتك أضرب زيدا في السوق وقس الباقي (قوله) أجاز
الكوفيون أي دون البصريين وجعلوا نصب أطلع في جواب ابن أو عطفه على الاسباب على حد
* لولا توقع معترفاً ضيه * أو بتضمنين لعل معنى التثنية ليندفع الاعتراض بان الترجي انما يكون
في الممكن القريب واطلاع فرعون وبلوغه الاسباب محال وقد يدفع به ادعى قرينه لقصد التلبيس على
قومه فأتى بالفعل قال في الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يؤيد الكوفيين (قوله) المقرون بالفاء
مثلهما والمعية كما مر (قوله) فعل عطف فيه مسامحة لان المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك (قوله) بعد
عطف مراده به خصوص الواو والفاء ونحوها ولما لم يثب عليها لعدم سماعه (قوله) اسم خالص أي
من شائبة الفعلية وهو الجاء المحض مصدرا كان كما مثله وغيره كقوله لا يزيد ويحسن الى هلكتك وكقوله
ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوءك علقما

ينصب أسوء عطف على رجال وعلقم منادى مرخم علقمة (قوله) للباس عباءة الصواب كما في نسخ وليس
بالواو عطف على قوله فاقبله

لميت تخفق الارياح فيه * أحب الى من قصص منيف

والشفوف هو اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه (قوله) انى وقتلى سليكا) بالتصغير اسم رجل كان قد مر
بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوق عليها فآخبر به هذا الشاعر فقتله ثم علقه أي دفع ديته فقال البيت
تمثيلاً لحاله حيث ضمر نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر لان اناثها اذا عافت الماء أي
امتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي وتشرب فضرب الثور لنفع غيره (قوله)
لان قبله اسم صريح بالخالف اعترض بان قتلى مؤنول بالفعل بدليل نصبه سليكا على المفعولية وأجيب بان
المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل مع سابقه فهو اسم تأويل (قوله) لولا توقع معتر (بالعين المهملة أي
فغير متعرض للسؤال والاثاب جمع ترب بكسر الفوقية وهو المساوي في العمر أي لولا انى متوقع لارضاه كل
من سألني ما كنت أؤثر على أنزاي بالعطاء أحدا بل أقتصر عليهم (قوله) فيرسل منصوب أي لغير نافع
عطف على وحيار الاستثناء مفرغ من الاحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشرا في حال من الاحوال الا
في حال كونه موحى اليه أي ملهمه كأم موسى أو مسامعاه من وراء حجاب كوسى أو مرسله اليه ورسولا
كمادة باقي الانبياء فكما نصب على الحال وتحتل المفعولية المطلقة على معنى الاتكليم وحى أو تكليم من وراء
حجاب أو تكليم ارسله وعلى هذين فكان تامة وأن يكلمه فاعلمها أو ناقصة وعلى الثاني خبرها وحيأ أي ما كان
تكليم الله بشرا الاتكليم ايحاء الخ ولبشر متعلق بكان أو تبيين فهو خبر الخنوف أي ارادنى لبشراً ومضموحل
لخنوف أي لبشراً أعنى (قوله) لم يجز النصب أي مع الاسم المقصود به معنى الفعل كما مثله أما مع غير الصريح
بان كان مصدرا متوهما كالتصيد فاقبل فاء السببية فيجب اضمار ان كما مر ولم يجز هذا كالاسم الصريح

تنصبه أن ثابتاً أو منحنف
(ش) يجوز أن ينصب بان
مخدوفة أو مذكورة بعد
عاطف تقدم عليه اسم
خالص أي غير مقصوده
معنى الفعل وذلك كقوله
للبنس عباءة وتقر عيني *
أحب الى من لبس الشفوف
فتقر منصوب بان مخدوفة
وهي جائزة الخنوف لان
قبله اسم صريحاً وهو لبس
وكذلك قوله
انى وقتلى سليكا ثم أعقله
* كالشور يضرب لما عافت
البقر
فاعقله منصوب بان

لانه

مخدوفة وهي جائزة الخنوف لان قبله اسم صريحاً وهو وقتلى وكذلك قوله

لولا توقع معترفاً ضيه * ما كنت أؤثر أنزاي على تربى فاضيه منصوب بان مخدوفة جوازاً بعد الفاء لان قبله اسم صريحاً وهو توقع
وكذلك قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيرسله منصوب بان جائزة الخنوف لان قبله
وحياً وهو اسم صريح فان كان الاسم غير صريح أي مقصود به معنى الفعل لم يجز النصب نحو

الطارء في غضب زيد الباب في غضب يجب رفعه لانه معطوف على طائر وهو اسم غير مصرح لانه واقع موقع الفعل من جهة انه صلة لال وحق الصلة ان تكون جملة فوضع الطائر موضع يطير والاصل الذي يطير فلما

(١١٩)

الفاعل لا اجل آل لانها لا تدخل الاعلى الاسماء (ص)

وشذ حذف أن ونصب في سوى * مامر فاقبل منه ما عدل روى

(ش) لما فرغ من ذكر الاماكن التي ينصب فيها بأن محذوفة اما وجوبا

واما جوازا ذكر ان حذف أن والنصب بهافي غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه ومنه قولهم سره

يحفرها بنصب يحفر رأى سره أن يحفرها وقولهم خذ اللص قبل ياخذك

أي خذ اللص قبل أن ياخذك ومنه قوله

ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغي * وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

في رواية من نصب أحضر أي أن أحضر (ص)

عوامل الجزم بلا ولا م طالبا ضع جزم في الفعل هكذا لم ولما

واجزم بان ومن وما ومهما * أي متى أيان أين اذا

وحينما أي وحرف اذا * كان وباقي الادوات اسما

(ش) الادوات الجازمة للمضارع على قسمين أحدهما ما يجزم فعلا واحدا وهو

اللام الدالة على الامر نحو

لانه غير موجود (قوله الطائر) مبتدأ خبره الذباب (قوله في سوى مامر) هو عشرة يجوز الاضمار في خمسة لام كي والعطف على اسم خالص بالواو والفاء أو ثم أو وأو يجب في خمسة لام الجود وحتى وأو بمفناها وفاء الجواب وواو المعية ويزاد كي التعليمية فان المصنف لم يذكرها والاضمار بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين ويزاد أيضا ماسيأتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء فانه بان مضمره وجوباً وما عد ذلك لا يجوز فيه حذف ان (قوله شاذ لا يقاس عليه) أي عند البصريين وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصريح (قوله ألا أي هذا) الاستفهامية وأما من ادعى وذا صفتها في محل رفع والزاجري بدل من ذا أوصفها وأحضر في تأويل مصدر حذف جاره أي عن حضور الوغي وحسن حذف أن في ذلك وجودها فيما بعدها على حد تسمع بالمعدي خبر من أن تراه بنصب تسمع بخلاف سره يحفرها فانه حذف بالادلة لـ وخرج محذوف ماع النصيب حذف فاعرف الفعل فاعجزه الأخفش وجعل منه أفعير الله تأمر وفي أعبد وتسمع بالمعدي خبر برفع أعبد وتسمع وظاهر شرح التسهيل موافقته حيث قال في ومن آياته بر يك البرق أن يريكم صلة أن حذف وبقى الفعل مرفوعاً وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف حذفه يطل عمله اهـ وذعب قوم إلى أن الحذف في غير مامر سماعي مطلقاً رفع أو نصب قيل وهو الصحيح ويحتمل شرح التسهيل بان يرجع قوله وهذا هو القياس إلى الرفع بعد حذف ان فقط لا إلى الحذف أيضاً والله سبحانه وتعالى أعلم

(قوله طالبا) أي أمر أو ناهيا أو داعيا أو ملتمسا (قوله وحرف) خبره مقدم عن اذا (قوله ما يجزم فعلا واحدا) أي أصالة والافتحاض يجزم أكثر بعطف أو بدل (قوله الدالة على الأمر) أي وضعها وان استعملت في غيره كالأخبار في فليجملد له الرحمن مبتدأ والتهديد في ومن شاء فليذكر وكذا يقال في لال الناهية واعلم أن الغالب في لام الأمر جزمها فعل الغائب كمثاله وكذا الفعل المجعول للتمسك والمخاطب نحو لا كرم وتكرم يازيد لان الأمر فيهما اللغائب وتقل في فعلهما المعلوم والثاني أقل لان له صيغة تخصه وهي فعل الأمر فيستغنى به عن اللام ومنه قراءة في تأنس فبتلك فلتفرحوا وحديث لنا أخذنا ما صافكم ومن الاول ولتحمّل خطاياكم قوموا غلأصل لكم والفاء فيه لعطف جملة طلبية على مثلها الزائدة على الظاهر ويروي فلاصلي بالنصب على أنها لام كي والفاء زائدة ويروي بسكون الياء مخففة فإو هذه اللام مكسورة جملة على لام الجر لانها تقابلها في الاختصاص بالأفعال كتمالك بالاسماء والشئ يحمل على مقابلة وسليم تفتحها كلام الابتداء وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر وتحرى كما بعد ثم أجود والاصح أن حذفها خاص بالشعر بعد القول وغيره كما قاله السيوطي (قوله الدالة على النهي) خرج الزائدة والناحية وجوز الكوفيون جزم النافية اذا صلح قبلها كي لحكاية الفراء بطلت الفرس لا ينفلت بالرفع والجزم واجب بان الجزم على توهم الشرط قبله أي ان لم أر بطله ينفلت وجزم الناهية فعل الغائب والمخاطب كثير وفعل التمسك قليل جسد الان أمر الشخص ونهيه لنفسه خلاف الظاهر لان كان محجولا فيكثر لان النهي غير التمسك كما في التوضيح كلا أخرج أي لا يخرجني أحد (قوله وهما للنفي الخ) أي يشتركان في النفي والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجزمه وكذا في الحرفية ودخول الهمزة عليهما مع بقاءهما على عملهما نحو لم ندر

* أما اصح والشيب وازع * وخرج بهما هذه الحينسية فتختص بالماضى لفظا ومعنى كما مر في الاضافة ولما لايجابية وهي التي بمعنى الافتخاض بالجل الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ أو بالماضى لفظا لا معنى كانشدك الله لما فعلت كذا أي ما أسألك الافة فلا يدخلان على المضارع أصلا (قوله ولا يكون الخ)

ليقيم زيد على الدعاء نحو ليقتض علينا ربك ولا الدالة على النهي نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا وعلى الدعاء نحوور بنالناؤاخذنا ولم ولما وهما للنفي ويختص بالمضارع ويقلبان معناه إلى المضى نحو لم يقيم زيد ولم يقيم عمر ولا يكون المنفي باللام امتصا بالحال

أشاره لبعض ما يفتقران فيه فتختص لما وجوب اتصال نفيها بحال النطق وأما في لم فقد يتصل نحو لم يلد ولم يولد
وقد ينقطع نحو لم يكن شيئا لم كورا أي ثم كان وبقرب نفيها من الحال فلا يجوز لما يقمز يد في العام الماضي
بخلاف لم و يكون منفيها متوقع الحصول غالباً نحو لما يذوقوا عذاب أي إلى الآن ماذا قوه وسيدوقونه قال
الزحشري ولذا كان قوله تعالى ولما يدخل الإيمان في قلوبكم مشعرا بإيمانهم بعد لان توقعه تعالى محقق
الحصول ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم ويجوز حذف مجزومها اختيار الدليل كقاربت
المدينة ولما أي لما هم ملوا كما قدره ابن الحاجب بدليل ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم واختار ابن هشام
لما يوفوا أعمها لهم بدليل ليوفينهم لان التوفية متوقعة بخلاف الالهام وأجاب الدماميني بان توقع ما بعدها
أغلب كما مر على ان التوقع قد يكون من غير المتكامل ولا شك في توقع الكفار الالهام بدليل استرسالهم
في القبائح ونختص لم بضد ما مر وبصاحبة الشرط كالولم وان لم وتفصل من مجزومها اضطرارا كقوله

فاضحت مغانيها قفار رسوما * كان لم سوى أهل من الوحش توهل

وقد لا تجزم نحو لم يوفون بالخارجيل والنصب بها لغة كقراءة ألم نشرح وقوله

في أي يومى من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر

بفتح نشرح و يقدر ورد بحمله على التوكيد بالنون الخفيفة ثم حذفها وبقاء الفتحة دليلا عليها قاله في شرح
الكافية وفيه شذوذ ان توكيد المنفى لم وحذف النون لغير وقف ولا سا كن (قوله والثاني ما يجزم فعلين)
أي غالباً وقد يجزم فعلا وجلة كما سيمثله الشارح وقد يجزم فعلا واحدا كما سيأتي في قوله

* وبعد ما مضى رفعك الجزا حسن * وانما عملت هذه الادوات في شيئين دون حروف الجر لا فادتها
ربط الثاني بالاول فكأنها ماثية واحدة وقيل الادوات لم تعمل الا في الشرط والشرط وحده عمل في الجواب
أو هو مع الاداة لضعفها واحدة أو قيل الشرط والجواب تجاز ما ثم ان الجواب ان كان مضارعا وما عتسيا خاليا
من الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظاً ومجحلاً ولا محل لجملة كجملة الشرط لاخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل
الجملة وان كان غير ذلك مما يقتضيه بالفاء أو اذا الفجائية فمجموع الجملة مع الفاء أو اذا في محل جزم لانه لو وقع
موقعه فعل يقبل الجزم لانه لا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة هذا ما في المعنى والكشاف وقال الدماميني
وأقره الشمني الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً لكل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها ولا يقال
انها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام به كما يتم
بهذه الجملة فتأمل فعلى الاول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو من يقوم فاني أكرمه في محل
جزم ورفع باعتبارى الشرط والخبرية بناء على أن الجواب هو الخبر وعلى الثاني محل الخبرية فقط كهي في
نحو من يقوم أكرمه انما الظهور أثر الشرط في الفعل (قوله وهي ان) هي أم الباب وقد تكون نافية كاليس
ومخففة من المشددة كما مر في بابها وزائدة كقوله

ورج الفتى للخير ما ان لقيته * على السن خير اليزال يزيد

ونحو زيد وان كان كثر ماله بخيل فهي فيه زائدة على التحقيق لجراد الوصل أي وصل الكلام ببعضه والواو
للحال أي زيد بخيل والحال أنه كثر ماله وقيل شرطية حذف جوابها للدلالة عليه ببخيل والواو للعطف على
مقدر أي ان لم يكثر ماله وان كثر فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التماثل اذ لا يتعلق على
الشيء وتقيضه معا بل التعميم أي انه بخيل على كل حال (قوله وما نفعوا الخ) ما مع شرط جازم مقبول
مقدم لفعل الشرط وهو نفعوا أي أي شيء نفعوا ومن خير بيان لما حال منها على قاعدة البیان وفيه اكتفاء
أي ومن شر وبالعصه جواب الشرط أي يجاز كبه من اطلاق السبب وهو العلم على المسبب وهو الجزاء

والثاني ما يجزم فعلين
وهي ان نحو وان تبعدوا
ما في أنفسكم أو تخفوه
بحاسبكم به الله ومن نحو
من يعمل سوءاً يجز به
وما نحو وما نفعوا من خير
يعلمه الله وما نحو وقالوا

وحاصل اعراب أسماء الشروط وكذا الاستفهام ان الاداة ان وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط ان كان تاما نحو متى تأتت وأيان تؤمنك وحيثما تستقيم الخ وظرفا خبره ان كان ناقصا كإينما تكونوا يدرككم الموت فإنما ظرف متعلق بمحذوف خبر تكونوا الذي هو فعل الشرط ويدرككم جوابه وان وقعت على حدث ففعل مطلق لفعل الشرط كأي ضرب تضرب اضرب أو على ذات فان كان فعل الشرط لازما نحو من يقيم أضربه فهي مبتدأ وكذا ان كان متعديا واقعيا على أجنبي منها نحو من يعمل سواء يحجز به وخبره ما جلة الشرط أو الجواب أو هما معا أقوال فان كان متعديا وسطا على الاداة فهي مفعوله نحو وما تفعلوا من خير ومن يضرب زيد أضربه وان ساط على ضميرها أو على ملابسه فاشتغال نحو من يضربه أو من يضرب أخاهم يضربه فيجوز في من كونها مفعولا لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ وفي خبره ماضيا وانما كان العامل في الاداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس اذ الان رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه ولانه قد يفتقر بالفاء أو اذا الفجائية وما بعدها لا يسهل فيما قبلهما واغتر ذلك في اذالتهما مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما صر في الاضافة (قوله مهماتنا الخ) مهمات اسم شرط امام مبتدأ في خبر ماضيا ومفعول محذوف يفسره فعل الشرط وهوات على حد زيدا صررت به والاول أرجح لما صر في الاشتغال ومن آية بيان لهما فهو حال منها أو من هاء به العائدة اليها والضمير في هاء عائد على آية كما اختاره في المغني لا على مهما وقوله فإن نحن الخ جواب الشرط والارجح كون ما تحجز به لامهلة لان الخبر بعدهم يأتي في القرآن مجرودا من الباء الامنصوب بالاولى الجمل عليه فمؤمنين اما في محل نصب خبر ما أرفع خبر نحن (قوله أيا ما تدعوا) أيا اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط وهو تدعوا لانه بمعنى تسموا كما في البيضاوي وحذف مفعوله الاول وتنوين أي عوض عن المضاف اليه أي أي اسم تسموه وماصمة لتأ كيد الابهام في أي وكان أصل الكلام أيا ما تدعوا فهو حسن فادفع فله الاسماء موقع الجواب للبالغة (قوله تعشوا) حال من فاعل تات فهو مرفوع لا مجزوم من تعشوا اذا أتى نار ابرجوع عندها القرى (قوله أينا الريح الخ) صدره * صعدة نابتة في حائر * أي تلك المرأة كالصعدة أي الريح في اللين والاعتدال والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء وخصه بالذكور لان النابت فيه أضرم من غيره (قوله وانك اذماتات) من الاتيان أي تفعل وكذا آتيا يروى تاب وآتيا من آتي يأتي اذا امتنع (قوله نجاحا) أي ظفرا بالمراد وغابر الزمان يطلق على المستقبل كما هنا وعلى الماضي أيضا (قوله الان واذما) فان حرف اتفاقا واذما على الاصح فهما مجردا عن التعليق لا محل لهما والبواق أسماء اتفاقا الامم فاعلى الاصح وقد علمت اعرابها وكما ظروفي الامن وما رومها فن للتعميم في ذوى العلم وما رومها لفبرهم فهما بمعنى واحد وقيل مهما أعم من ما والا أي فيحسب ما تضاف اليه من ظرف وغيره والظرف اما زما في وهو متى وأيان فهما التعميم الازمنة وقيل أيان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال أيان خرجت أو مكانى وهو أين وأنى وحيثما فهي لتعميم الامكنة خملة الادوات الجازمة فعلين أحدهما مشروهي بالنظر لا اتصالهما وعدمه ثلاثة أقسام نظامها بعضهم بقوله

تسلم ما في حيثما واذما * وامتنعت في ما ومن ومهما

كذلك في أنى وباقيها أنى * وجهان اثبات وحذف ثبنا

ولم يذكروا المصنف منها اذ وكيف ولولان المشهور في اذالات تجزم الا في الشعر كما في شرح الكافية لكن ظاهر التسهيل ان جزمها في الشعر كثير وفي النثر نادر وأما كيف فقد تكون شرط غير جازم نحو ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبله وأجاز الكوفيون جزمها فقل مطلقا وقيل بشرط اقتراحها وأما لو فسئلتني (قوله فعلين الخ) مفعول مقدم ليقضين والجملة مستأنفة لانعت

مهماتنا تذا به من آية لتسحرنا
بها نحن لك بمؤمنين
وأى نحن أيا ما تدعوا فله
الأسماء الحسنى ومتى كقوله
متى تاته تعشوا الى ضوء ناره
نجد خبر نار عندها خبر موقد
وأيان كقوله
أيان تؤمنك تأمن غيرنا
واذا
لم تدرك الامن منالم نزل
حذرا
وأينا كقوله
أينما الريح تهب تهبنا تمل
واذما نحو قوله
وانك اذماتات ما أنت آسى
به تلف من اياه تأمر آتيا
وحيثما كقوله
حيثما تستقيم يقدر لك الله
نجاحا في غابر الارمان
وأنى كقوله
خلى انى تايتانى تايتا *
اخا غير ما يرضيكم لا يباحول
وهذه الادوات التي تجزم
فعلين كلها أسماء الان
واذما فانهما حرفان
وكذلك الادوات التي تجزم
فعلا واحدا كلها حروف

(ص)

فعلين يقضين

شرط قدما * يتلو الجزء جوابا وبسما (ش) يعني أن هذه الأدوات المذكورة في قوله واجزم بان إلى قوله أنى تقتضى جلتين أحدهما
وهي المتقدمة تسمى شرطا والثانية (١٢٢) وهي المتأخرة تسمى جوابا وجزاء ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية

وما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية ويجوز أن تكون اسمية نحو أن جاء زيدا كرمته وإن جاء زيد فله الفضل (ص) وماضيين أو مضارعين * تلفيها أو عتخالفين

(ش) أى إذا كان الشرط والجزاء جلتين فعليتين فيكونان على أربعة أنحاء الأول أن يكون الفعلان ماضيين نحو أن قام زيد قام عمرو ويكونان في محل جزم ومنه قوله تعالى أن أحسبتم أحسنكم أم حسبتكم الثاني أن يكونا مضارعين نحو أن يقوم زيد يقوم عمرو ومنه قوله تعالى وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله الثالث أن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا نحو أن قام زيد يقوم عمرو ومنه قوله تعالى من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها الرابع أن يكون الأول مضارعا والثاني ماضيا وهو قليل ومنه قول الشاعر من يكذبني بشئ كنت منه كالشجاع بين حلقه والوريد وقوله صلى الله عليه وسلم من يقوم ليلة القدر

لقوله اسميا لا يسميه أن أن وإذا لا يقتضيان فعلين وعلى هذا فمفعول قوله سابقا واجزم بان محذوف للعلم به من هنا وأن فعلين مفعوله وجلة يقتضيان صفة حذف را بطلها أى يقتضيان ما وعلى هذا جلة وحرف إذا معترضة بين الفعل ومفعوله (قوله شرط قدما) مبتدأ وخبر والمسوغ التفصيل أو خبر محذوف أى أحدهما شرط وقدم صفة وجلة يتلو الجزء من الفعل والفعل اما مستأنفة أو خبر ثان لشرط أو صفة ثانية له والرابط محذوف أى يتأوه وفي نسخ شرط بالنصب فهو مفعول ليقضيان على أن جلتهم مستأنفة لانت لفعلين الذى هو مفعول اجزم (قوله وبسما) أى سمي ونائب فاعله يعود على الجزاء وجوابا مفعوله الثانى أى أن الفعل الثانى كما يسمى جزاء لترتبة على الاول كالثواب المترتب على الفعل يسمى جوابا بالشبه جواب السؤال في لزومه ككلام سبقه فالترسمية بهما مجاز في الأصل ثم صار حقيقة عرفية (قوله جلتين) الاولى فعلين كما عبر به المصنف لان الشرط لا يكون جلة أصلا ولا يكون فيه تنبيه على أن حق الجزاء كونه فعلا كالشرط وإن لم يكن لازما فيه (قوله وهو المتأخرة) أخذه من قوله يتلو الجزء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا أداته كما هو مذهب البصريين وماتية تقدم على الاداة من شبه الجواب فهو دليله والجواب محذوف لاهو الجواب نفسه خلافا للكوفيين وكذا لا يتقدم مفعوله على الشرط ولا أداته ولا معمول الشرط على الاداة لصدارتها فلا يتقدم عليها شئ من أجزاء جلتها خلافا للكسائي فيهما (قوله وماضيين) مفعول ثان لتلفيها بمعنى تجدهما والمراد ماضيين لفظا فقط لان هذه الأدوات تقاب الماضى للاستقبال شرطا وجوابا سواء فى ذلك كان وغيره على الاصح وسواء قرن الجواب بالفاء وقدام لا وأما ما يكون فيه معنى الشرط أو الجواب أو هما واقعا فى الماضى كان كمنبت قلته فقد علمته وإن يسرق فقد سرق أخ له من قبل وإن كان قبسه قدس من دبر فسكنت فتورل بان المراد ان يقين فى المستقبل انى كمنبت قلته فى الماضى فانا أعلم انك قد علمته وإن يسرق فى المستقبل فأنخبركم انه قد سرق أخوه وإن يقين قد قبسه من دبر فاعلموا انها كمنبت وقيل الجواب فى الاخيرين محذوف والمذكور تعليل له أى ان يسرق فتتأسس لانه قد سرق الخ وإن تبين قد قبسه من دبر فهو برى علانها كمنبت ونظيره وإن يكذبوك فقد كذبت رسل أى فقتل بمن قبلك (قوله على أربعة أنحاء) أى أقسام والاحسن كونهما معاضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين للشاكلة فى عدم التأثير سواء كانا ماضيين لفظا أو معنى وهو المضارع المنقى بل أو مختلفين كان لم تقم فتتم كون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لان فيه خروجا من الضعف وهو عدم التأثير الى الاقوى وهو التأثير وأما كمنبت قد قبسه فلهذا بالضرورة وأجازها الفراء والمصنف اختيارا بدليل الحديث الذى فى الشرح فقوله وهو قليل أى عند المصنف والقراء والاولى فى المعطوف على الشرط أو الجواب موافقة له مضيا وعدمه ويجوز اختلافهما (قوله من يكذبني الخ) كمنبت بفتح التاء خطا بالمندوحة والشجا بفتح الشين المجعلة والجيم ما ينشأ فى الخلق أى يتعلق به من عظم وغيره والور يدعرق غليظ فى العنق (قوله وبعدهماض) امامة ملق برفع وإن كان مؤخرا لان الاصح توسعهم فى الظرف كما مر وأحال من الجزاء أى رفعك الجزاء حال كونها بعدماض حسن والمراد الماضى ولو معنى كان لم تقم أقوم بالرفع ومنه ما فى حديث جبريل فى تفسير الاحسان فان لم تكن تراه على قول الصوفية ان تراه جواب الشرط أى ان فنتيت عن نفسك وشهواتها رأيت شروية حضور ومشاهدة قلبية (قوله حسن) فيه اشارة الى أن الجزم أحسن كافى شرح الكافية والرفع عند سيديويه على تقدير تقديمه عن الاداة الاعلى الجواب المحذوف لأنه هو الجواب فيجوز أن يفسر على ما قبل الاداة كزيدا ان أتانى

أكرمه

غفر له ما تقدم من ذنبه (ص) وبعدهماض رفعك الجزاء حسن * ورفعه

بمعاضارع وهن (ش) أى إذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جازم الجزاء ورفعه وكلاهما حسن فتقول ان جاء زيد يقوم عمرو ويقوم عمرو ومنه قوله

أكرمه ويمتنع جزم المعطوف عليه لانه مستأنف وذهب الكوفيون والمبرد الى انه هو الجواب بتقدير الفاء
وسماني ان المضارع مع الفاء يرفع وجوبا لكونه خبر مبتدأ محذوف على التحقيق فالجمله الاسمية مع الفاء
في محل جزم فيجزم المعطوف على مجموعهما لا على الفعل وحده ويمتنع التفسير لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما
قبلها وقيل المرفوع نفسه جواب بالفاء لان الاداة لم يظهر أثرها في الشرط الماضي ضعفت عن العمل
في الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معا ولا يرد على المبرد أن حذف الفاء مع غير القول خاص بالضرورة لان
ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كذا قيل وفيه مجال للنقاشه
(قوله وان اناه خليل) أي فقير من الخلة بفتح الحجة وهي الحاجة والمسغبة الجماعه ويروي يوم مسئلة
وحرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أي ممنوع (قوله وان كان الشرط مضارعا) أي غير منفي بل والا
فكالماضي كما مر (قوله وجب الجزم) أي ترجح بدليل ما بعده (قوله ضعيف) ظاهره كالمصنف انه
لا يختص بالضرورة وهو مقتضى شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان أيما تكونوا يدرككم
الموت بالرفع قال المبرد والرفع بعد المضارع على حذف الفاء مطلقا كما بعد الماضي وقال سيبويه لا رجح
ذلك اذ لم يكن قبله ما يطلبه كانك في بيت الشارح والاطلاوى كونه خبرا عنه دالا على الجواب على التقديم
والتاخير ويجوز فيه العكس وانظر لم فصل هنا واطلق حذف الجواب فيما مر ولا يأتي هنا القول الثالث
فيما مر لفقده علته اذ الاداة مؤثرة في الشرط فلم تضعف عن الجزاء وظاهر المصنف ان المرفوع يسمى جزاء
فيكون موافقا للمبرد أو معناه جزاء لدلالته عليه فيوافق سيبويه (قوله يأقرع الخ) بالضم والفتح كما مر
في نحو أزيد بن سعيد (قوله وجب اقترانه بالفاء) أي ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء اذ بينهما
لاربط لعدم صاوح الجواب لمباشرة الاداة وخضت الفاء بذلك لما فيهما من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء
السبب عن الشرط والعاقبة ولا تخذف الا في ضرورة كقوله

ومن لا يزل ينقاد لخي والصبا * سيلي على طول السلامة نادما

وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الناس مثلان

أوندور كحديث فان جاء صاحبها والاستمتاع بها (قوله كالجمله الاسمية) أورد عليه وان أطمعتموهم
انكم لمشركون وأجيب بأن الجمله جواب قسم مقدر قبل الشرط وجواب الشرط محذوف لدلالته عليه أي
أشركتم ولم تذكروا الامم الموطئة للقسم لتدال عليه لان ذكرها عند حذف القسم كيد لا واجب كما صرح
به الشمني وغيره ويتكفي دالا على القسم عدم الفاء في الجواب وجمله ما يجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة في قوله
طلبية واسمية وبجوابه * وبما وقروا بلن وبالتنقيس

مثال الجامدان ترني أنا أقل منك مالا وولدا فاعسى ربي والمنفرون بقدان يسرق فقد سرق أخ له بالتنقيس
وان خنتهم عيلة فسوف يغنيكم الله وزاد في المعنى الجواب المقرون بحرف له المصدر كرب ومثلاها كان نحو انه
من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا في الارض فكأنما قتل الناس جميعا وكذا المصدر بالقسم أو باداة شرط نحو
وان كان كبر عليك الآية (قوله وكفعل الامر) مثله بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر
والاستفهام وغيره نصريح لكن ان كان الاستفهام بالهمزة وجب تقديمها على الفاء لقوة تصدورها بغير اقتضا
في الاستفهام نحو أغن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ أو بغيرها آخرها كان قام زيد فهل تكرمه
أو فن يكرمه أو فأيكم يكرمه (قوله لم يجب اقترانه بالفاء) بل ان كان مضارعا مجردا أو منفيا بلا ولم جاز
اقترانه بها كما صرح به ابن النظم قال الاسقاطي وفي السكافية والجامي ما يخالفه في الاخير ويجب رفع المضارع
مع الفاء على انه خبر مبتدأ محذوف والجمله الاسمية جواب الشرط على التحقيق لان الفعل نفسه هو
الجواب والا كان يجب جزمه ويحكم بزيادة الفاء مع ان العرب التزمت رفعه معها فدل على اصالتها داخلة

وان اناه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم
وان كان الشرط مضارعا
والجزاء مضارعا وجب الجزم
فيهما ورفع الجزاء ضعيف
كقوله

يا قرع بن حابس يا قرع
انك ان تصرع أخوك
تصرع
(ص)

واقرون بفا حتما جوابا
جمل

شرط لان أو غيرهما لم ينجعل
(ش) أي اذا كان الجواب

لا يصلح أن يكون شرطا
وجب اقترانه بالفاء وذلك

كالجمله الاسمية نحو ان جاء
زيد فهو محسن وكفعل

الامر نحو ان جاء زيد
فأضربه وكالفعلية المنفية

بما نحو ان جاء زيد فذا
أضربه أو ان نحو ان جاء

زيد فان أضربه فان كان
الجواب يصلح أن يكون

شرطا كالمضارع الذي ليس
منفيا بما ولا بلن ولا مقرونا

بحرف التنقيس ولا بقدر
وكالماضي المتصرف الذي

هو غير مقرون بقدر لم يجب
اقترانه بالفاء نحو ان جاء

زيد يبحي عمرو وأقام عمرو

اقتراانه الفاء ويجوز إقامة
إذا المفاجأة مقام الفاء ومنه
قوله تعالى وإن تصبهم سيئة
بما قدمت أيديهم إذا هم
يقنطون ولم يقيد المصنف
الجملة بكونها اسمية استعانة
بفهم ذلك من التمثيل
وهو أن تجدد الالف المكافئة
(ص)
(والفعل من بعد الجزاء ان
يقترن

بالفاء والواو بتشليق
(ش) إذا وقع بعد جزاء
الشرط فعل مقرون بالفاء
أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه
الجزم والرفع والنصب وقد
قرئ بالثلاثة قوله تعالى وإن
تبدوا ما في أنفسكم وتخفوه
يخاسبكم به الله فيغفر لمن
يشاء يجزم يغفر ورفعه
ونصبه وكذلك روي بالثلاثة
قوله

فإن يهلك أبو قابوس يهلك
ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ به بذناب عيش
أجبت الظاهر ليس له سنم
روي يجزم نأخذ ورفعه
ونصبه (ص)

وجزم أو نصب لفعل اثر فاء
أو واو بالجمتين اكتنفا
(ش) أي إذا وقع بين فعل
الشرط والجزاء فعل مضارع
مقرون بالفاء أو الواو جاز
بجزمه ونصبه نحو إن يقوم
زيد ويخرج خالداً كرمك

على مبتدأ مقدر كذا في شرح الكافية نحو فن يؤمن بر به فلا يخاف أي فهو لا يخاف فإن لم يكن هناك
ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشأن والقصة كقراءة ان تضل احدهما فتذكر بكسر ان ورفع
تذكر مشدداً فهي أي القصة تذكر كراخ ونحو ان قام زيد فيقوم عمرو وان كان ماضياً تصرفاً مجرداً من قد
وما فعل ثلاثة اضرب فان كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد امتنع قرنه بالفاء كان قام زيد قام
عمرواً وما ضيا لفظاً ومعنى وجبت فيه الفاء على تقدير قد كان كان قبضه الخ فان قصد بالاستقبال وعداً أو وعيد
جاز قرنه بالفاء على تقدير قد اجراء له مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقق وقوعه نحو ومن جاء بالسيدة فكسبت
وجوههم وجاز عدمه باعتبار استقباله (قوله وتختلف الفاء) بالمفعول تخلف وإذا فاعله وهي مضافة الى
المفاجأة من اضافة الدال للدلول وهل اذا هذه حرف أو ظرف زمان أو مكان خلاف (قوله جملة اسمية)
أي غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتمعين الفاء في نحو ان قام زيد فهو يل له أو فاعمر وفاقم أو فان عهراً قائم
وأشعر مثله انه لا يربط بالفاء بعد ان دون غيرهما من الادوات وهو ما في نسخ من التسهيل قال أبو حيان وقد
تظافت النصوص على الاطلاق لكن مورد السماع ان فيحتاج في غيرها الى سماع وقد سماع بعد اذا
الشرطية نحو فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون اه وأفهم قوله تخلف منع جمعها مع الفاء
لانها خلف عنها وأما قوله تعالى حتى اذا فتحت بأجوج الى قوله فاذا هي شاخصة فاذا فيه مجرّد التوكيد ومحل
المنع اذا كانت للربط عوضاً عن الفاء اسقاطي (قوله والفعل من بعد الخ) تقدم اعراب مثله غير صرة
(قوله الجزم) أي عطفاً على الجزاء ولو جملة اسمية كافي التصريح أي لما صرح عن المعنى انها مع الفاء في محل
الجزم كقراءة من يضل الله فلا هادي له ويذرهم وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خبر لكم ونكفر
يجزم يذرهم ونكفر وقرئ بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرن بالفاء لما ذكر أعلاه على قول
السامع في لا محل لجملة الجواب مع الفاء فلا يجوز بالعطف عليها ويجعل الجزم في الآيتين على توهم شرط مقدر
أي وان يقع ذلك يذرهم ونكفر (قوله والرفع) أي استثناءً فبناءً على ان الفاء يستأنف بها كالواو وعطفاً
على مجموع الشرط وجوابه (قوله والنصب) أي باضمار أن وجوباً كما ينصب بعد الاستثناء لان الجزاء
يشبهه في عدم التحقيق وهذا أضعفها فان اقترن الفعل بشم جاز الرفع كآية وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا
ينصرون والجزم كآية وان تتولوا يستبدل قوم غيركم ثم لا يكونوا وامتنع النصب لان ما دخل فيه لم (قوله
يجزم يغفر) أي لغیر عاصم من السبعة والرفع له والنصب شاذ لابن عباس (قوله أبو قابوس) كنية النعمان
ابن المنذر ملك العرب غير مصروف للعامة والحجمة وشبهه بالبيع في الخصب وبالبلد الحرام في أمن
المتنجس اليه وذناب العيش بكسر الميم عتبة وأجب الظاهر أي مقطوعه والسنم بالفتح ما ارتفع من ظهر
البعير والمعنى تمسك بعده بطرف عيش قليل الخير كالبعير المهزول الذي ذهب سنمه أي نبقى بعده في شدة
وسوء حال (قوله وجزم أو نصب) مبتدأ أسوغه التقسيم ولعل اما خير أو متعلق بهما على التنازع
والخبر محذوف أي جائز أو هو الجملة الشرطية واثرف صفة لفعل واكتنفاً بضم التاء ماض مجهول أي
حوط بالجمتين ونائب فاعله اما عائد لفعل فالله لا إطلاق أو للفاء والواو فلان ثنية وجواب الشرط محذوف أي
جاز ذلك (قوله جازمه) أي بالعطف ونصبه أي لشبه الشرط بالاستثناء في عدم التحقيق ويتمنع الرفع
لامتناع الاستثناء قبل الجزاء اشعوني قال الاسقاطي وهلا جاز على الاعتراض لجواز اعتراض الجملة بين
الشرط والجزاء وان صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به في المعنى اه وقد قرأ الجمهور قوله تعالى ثم يدركه الموت
بالجزم عطفاً على يخرج وجواب الشرط فقد وقع أجره على الله وقرأ الحسن بالنصب وقرأ النخعي ويحيى بن
مطرف بالرفع وخرجه ابن جني على اضمار مبتدأ أي ثم هو يدركه الموت فيعطف جملة اسمية على فعلية وهي
جملة الشرط المجزوم كذا في اعراب السمين (قوله ان المعنى فهم) أي بذلك مع علمه مما قبله تفننا للايضاح

وحاصله

بجزم يخرج ونصبه ومن النصب قوله * ومن يقترب منا ويخضع نؤوه * والعكس قدياً في ان المعنى فهم
فلا يخش ظمناً ما أقام ولا هضم (ص) والشرط يغني عن جواب قدياً في ان المعنى فهم

(ش) يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند ما يدل دليل على حذفه نحو أنت ظالم ان فعلت فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت ظالم ان فعلت فانت ظالم (١٣٥) وهذا كثير في لسانهم وأما حكمه

وهو حذف الشرط

والاستغناء عنه بالجزاء

فقليل ومنه قوله

فطلقها فليست لها بكف

والايعل مفركك الحسام

أي وان لا تطلقها يعسل

مفركك الحسام (ص)

واحذف لدى اجتماع

شرط وقسم * جواب

ما أخرت فهو ملزم

(ش) كل واحد من

الشرط والقسم يستدعي

جوابا وجواب الشرط اما

محذور أو مقرون بالفاء

وجواب القسم ان كان

جمله فعلية مثبتة مصدرة

بمضارع أكد باللام

والنون نحو والله لأضربن

زيدا وان صارت بماض

اقترن باللام وقد نحو والله

لقد قام زيد وان كان جملة

اسمية فبان واللام أو

اللام وحدها أو بان

وحدها نحو والله ان زيدا

لقام والله لزيد قام والله

ان زيدا قام وان كان جملة

فعلية نفي بما أولا وان

نحو والله ما يقوم زيد

ولا يقوم زيد وان يقوم

زيد والاسمية كذلك

فاذا اجتمع شرط وقسم

حذف جواب المتأخر

منهما لدلالة جواب الأول

عليه فتقول ان قام زيد والله ان قام زيد يقوم من عمر وقد حذف

جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه

وحاصله اشتراط الدليل على أيهما حذف (قوله حذف جواب الشرط الخ) أي بشرط الدليل عليه كذا كره وأن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا كما مثله أو معنى وهو المضارع المنفي لم كانت ظالم ان لم تفعل ومنه وأن سألهم من خلقهم ليقولن الله أن لم تنقه لارجنك جملة ليقولن ولا رجنتك جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضى شرطه ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض الا في الضرورة خلافا للكوفيين ولا يرد نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى وان يكذبوك فقد كذبت رسل حيث صرحوا بأن جوابه محذوف والمذكور تعليل له أي وان تجهر فلا فائدة في الجهر لانه يعلم السر وان يكذبوك فتأس لانه قد كذبت مع ان شرطه غير ماض لان محل المنع اذ لم يسد شي في محل الجواب مسده لكن يرد نحو يصورك في الارحام كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصورك مع أن فعله غير ماض الا أن يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر (قوله وهذا كثير) عبارة المنفي حذف جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو كتنفذه ما يدل على الجواب فالأول نحو هو ظالم ان فعل والثاني هو ان فعل ظالم وان ان شاء الله لم تدبر اه وكذا يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه كاسمائي وخرج بقوله ان تقدم عليه الخ ما اذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت أن تبني نفقا الخ أي فافعل أو وقع جوابا نحو ان جاء في جواب أتكرم زيد فان حذف فيه ما جائز لا واجب (قوله فقليل) أي اذا حذف جملة الشرط كلها كقوله * متى تؤخذوا قسمي بظنة عامر * أي متى تشقغوا تؤخذوا أما اذا بقي منها بقية كالا نفيسة في بيت الشارح ونحو ان خير خير فكثير فخل الشرح البيت من القليل ليس على ما ينبغي ومن الكثير أيضا بل الواجب حذف فعل الشرط وبقاء مفسره في نحو وان أحد من المشركين استجارك لكن بشرط مضي الفعل مع ان خاصة بالحذف والتفسير مع غيرهما خاص بالضرورة كقوله * أينما الريح تهبها تمل * وقوله * ولديك ان هو يسئرتك مزيد * (قوله مفركك) كقوله * ومجاس وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر (قوله وجواب الشرط الخ) أي يستدل على كون المذكور جوابا للشرط أو للقسم بهذه العلامات (قوله باللام والنون) أي بهما معا وجوابا عند البصر بين فان خلا منهما قدس فيه النفي كما مر في نون التوكيد (قوله باللام وقد) أي غالبا وقد يجرد لفظا منهما معا أو أحدهما فيقدر ان فيه كقتل أصحاب الاخذود فإنه جواب القسم في أول السورة حذف منه اللام وقد الطول كما في الماضي الماضى المثبت المتصرف أما المنفي فسيأتي وأما الجملة فمقتضى ان باللام فقط نحو والله لمسى زيدا ان يقوم أو لنعم رجلا زيدا ليس فلا تكثرن بشئ كوالله ليس زيدا قائما فتأمل (قوله فبان واللام الخ) الا كثيرا اجتماعهما وتدرجدهما منهما كقول أبي بكر في نساخر بينه وبين عمر والله أنا كنت أظلم منه الا ان استطال القسم فيحسن التجرد كما نقله الدماميني عن المصنف كقول ابن مسعود والذي لاله غيره هذا مقام الذي أنزل عليه سورة البقرة (قوله نفي بما الخ) أي وجود من اللام وجوبه سواء كان الفعل مضارعا كما مثله أو ماضيا كآية ولئن زلتان أمسكها من أحد أي ما أمسكها ونحو والله ما قام زيد ولا قام وشأن النفي لم أولن كما شئت اقترا ان المنفي باللام (قوله والاسمية كذلك) أي تنفي بما أولا وان وتجرد من اللام وما مر كما في القسم غير الاستعطائي أما هو لجوابه جملة انشائية كقوله

بربك هل ضمنت اليك ليلي * قبيل الصبح أو قبالت فاها

وقوله * بعينيك يا سلمي ارحني ذاصبابة * ولا يجاب بالانشاء قسم غيره (قوله فاذا اجتمع شرط وقسم) أي ولو كان القسم مقدرا كما مر في وان أطعمتموهم انكم لمشركون (قوله حذف جواب المتأخر منهما)

عليه فتقول ان قام زيد والله يقوم عمر وقد حذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه وتقول والله ان قام زيد يقوم من عمر وقد حذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه

والقسم أجيب السابق
منهما وحذف جواب
المتأخر هذا اذا لم يتقدم
عليه ما ذوخير فان تقدم
عليه ما ذوخير رجح الشرط
مطلقا أي سواء كان متقدما
أو متأخرا فيجب الشرط
ويحذف جواب القسم
فتقول زيدان قام والله
أكرمه وزيد والله ان قام
أكرمه (ص)

وربما رجح بعد قسم
شرط بلاذى خبر مقدم
(ش) أي وقد جاء قايلا
ترجيح الشرط على القسم
عند اجتماعهما وتقدم
القسم وان لم يتقدم ذوخير
ومنه قوله

لئن منيت بنا عن غيب معركة
لا تلغنا من دماء القوم نتغل
فلام لئن موطئة لقسم محذوف
والتقدير والله لئن وان
شرط وجوابه لا تلغنا وهو
محذوم بحذف الياء ولم يجب
القسم بل حذف جوابه
لدلالة جواب الشرط عليه
ولوجه على الكثير وهو
اجابة القسم لتقدمه اقبل
لا تلغنا بانيات الياء لانه
مرفوع (ص)

(فصل لو)

لوحرف شرط في مضي ويقل
ايلاؤه مستقبلا لكن قبل
(ش) لو تستعمل استعمالين
أحدهما أن تكون

يستثنى الشرط الامتناعي كقولنا لانيه عين الاستغناء بغيره عن جواب القسم وان تأخر خلافا لابي بصير
كقوله **والله لو لا الله ما هتدينا** قال الساماني **والله لو لا وجودها جواب القسم** ولم يثن شي
عن شيء وهو مقتضى كلام القسم في باب القسم **(تنبيه)** اذا تأخر القسم مقرونا بالفاء وجب جعل الجواب
له وجلة القسم جواب الشرط كان قام زيد فوالله لأضربنه وأجاز ابن المراح جعل القسم المتأخر جواب
الشرط ولو بلا فاء على تقديرها وهو ضعيف لان حذفها لخاص بالضرورة أشموني **(قوله وقيل)** بالضم
خبر مقدم عن ذيخير أي ما يتلوا خبرا من مبتدأ أو ناسخ **(قوله وقد جاء قايلا الخ)** هذا من ذهب الفراء كما
في حواشي البيضاوي ومنعه الجمهور وحلوا البيت على الضرورة وان اللام زائدة لاموطئة وانظر لم يجعل
الشرط وجوابه جواب القسم كما صر في لولا الله الخ **(قوله لئن منيت)** أي ابتليت وغيب الشيء بكسر الغين
المججمة عاقبته وخص غيب المعركة لانه مظنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تنبيه على شدة
شجاعتهم وعدم اهتمام العدو في أي حالة ونقتل بالفاء لا بالقاف أي تبتأرون فنفس **(قوله فلام لئن موطئة**
الخ) هو من قولهم موضع وطى أي يسهل المشي فيه فكأنها وطأت طريق القسم أي سهلت على السامع
تفهم الجواب وعرفوها بأنها اللام الداخلة على أداة الشرط مطلقا بعد قسم لفظي أو مقدر لتؤذن بأن الجواب
له لا للشرط والغالب دخوله على ان وهي غير لام الجواب ومن أطلق على هذه موطئة فقد تسمع وقال
الزنجشيري وغيره لا يجب دخول الموطئة على الشرط وعلى هذا فهل يشترط دخوله على ما يشبهه كالموصولة
في آية لما آتيتكم من كتاب وحكمة ولا كما لزانة في آية وان كالماليوفينهم ظاهر المغنى الاول كذا في
حواشي البيضاوي **(قوله بانيات الياء)** واحتمل انه جواب القسم حذف ياء للضرورة بعيد والله أعلم
(فصل لو) **(قوله استعمالين)** زاد غيره أربعة العرض نحو لو نزل عندنا فتصيب خبرا والتحضيض
لوتا من فطاع والتقليل تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي فهي حينئذ حرف تقليل
لجوابه كالاولين لكن نظر فيه الساماني بأن كل ما ورد شاهدا على التقليل تصلح فيه شرطية بمعنى ان
حذف جوابها والتقليل مستفاد من المقام أي وان كان التصديق بظلف فلا تتركوه الرابع التثني نحو لو تأتينا
فتجدنا بالنصب قيل ومنه لو اننا كرتأي رجعة الى الدنيا ولنا نصب فتكون في جوابها لكن يحتمل
انه نصب لعطفه على الاسم الخالص وهو كرتة ومنه المصنف ان لو هذه هي المصدرية أغنت عن فعل التثني
والاصل وددت لو تأتيني الخ حذف وددت لاشعار لو به لكثرة صاحبه فاشتهرت ليت في الاشعار بالتثني
فنصب جوابها كليت واتمادخت على أن المصدرية مع أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله لان التقدير
لو ثبت أن لنا كرتة فمئة لمحوذوفة وان وصلنا فاعل به فان قلت لو كانت هي المصدرية لوجب أن يطلبها عامل
مثلا ولا عامل هنا قلت الظاهر انها مقول لعل التثني الذي نابت عنه والتقدير وددت ايمانك فتجدنيك
ووددتا ثبوت كرتة لنا فتكون وقال غير المصنف هي لوالشرطية أشهر بت معنى التثني أي فلا بد لها من جزاء
كالشرط ولو مقدر اوقيل هي قسم برأسها فلا جزاء لها كجاء على قول المصنف ولا تنسبك بمصدر بخلافها
على قوله وعلى كل الأقوال قد يجيء ط ج جواب منصوب كليت وقد لا يجيء **(قوله مصدرية)** أي فترادف
أن معنى وسبكا في ابقاء الماضي بعدها على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال لانها لا تنصب ولا بد أن
يطلبها عامل كأن تكون فاعلا كقوله ما كان ضرك لو مننت أي منك أو مغفولا نحو بودأحدهم لو يعمر
أو خبرا كقول الاعشى

وربما فات قوم اجل أمرهم من الثاني وكان الحزم لو عجزوا

ولظاهر أنها لا تقع مبتدأ بخلاف أن وأ كثر وقوعها بعد نحوود وأحب وأ كثرهم لم يثبت ورودها مصدرية

بل هي في ذلك شرطية حذفت جوابها مع مفعول بود أي بود أحدهم التعمير لو يعمر لسره وفيه تسكاف لا يخفى
ويشهد بشبهها ودوالودهن فيدهنوا بنصب يدهنوا عطفا على تدهن لان معناه ان تدهن فهو من العطف
على المعنى وقيل نطبت في جواب ودوالا شعاره بالتمني وفيه ان الجواب لا يكون الا لاشاء بالاستقراء ودوالا
خبر عن تمن حصل منهم فتأمل (قوله في مضي) متعلق بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول اذ المراد به
التعليق أي حرف لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الماضي فهو ظرف
للحصولين وكذا التعليق النفساني لوجوب سبقه عليهما واما التعليق المعنوي الاخبار بان الجواب كان
مربوطا بالشرط ومعلقا عليه في النفس فهو حالي أي حال الذناب بل ولا في الماضي أحدهم (قوله حرف لما
كان سيقع) وهو الجواب لوقوع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقفا لوقوع
عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير بالانتيان بكان للاحتراز عن ان فانها لما يقع في المستقبل ومثاها
اذا السكتها ليست حقا والانتيان بالفعل المستقبلي للاحتراز عن لما الوجودية فانها لما يقع في الماضي لوقوع غيره
وبالسين الدالة على التوقع للسالة على أنه لم يقع الآن لضرورة توفعه كما يقع في الماضي فهي مصرحة بان
الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الآن فعني عبارته أن لو تدل بما بقية على ان الثاني كان يحصل في الماضي عند
حصول الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثاني لاجل امتناع وقوع الاول لان عدم اللازم بوجوب عدم
الملزوم كذا في السمايين ومنه يعلم ان عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال سرف امتناع لا امتناع كانه
الشمعي عن البدر بن مالك وان أروهم صنيع الشرح خلافا في الجمع عن أي حيوان ان سيبويه نظر الى
منطوقه ولو غيره الى المفهوم اه نصبان رقول السمايين لان عدم اللازم الخ فيه نظرا لان الاول ليس لازما
لثاني بل مازوم له وسبب كما هو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثاني كان يحصل عند حصول الاول فالاول
ملازم لا لازم وامتناع المازوم لا بوجوب امتناع اللازم كما سيأتي وبعبارة سيبويه انما تقيده ان لو تدل التزاما على
امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول الممتنع بمقتضاها لا من حيث ان الاول لازم لان اللازم هو الثاني لا الاول
فتأمل (قوله حرف امتناع لا امتناع) أي يفيد امتناع الجزاء لا امتناع الشرط وهذه عبارة الجهور ويطاها
فاسد لا تقتضائها كون الجواب بمتناع في كل موضع وليس كذلك لان الشرط سبب واما الجواب سبب
ولازم وانتفاء السبب والملازم لا بوجوب انتفاء السبب واللازم يجوز تعدد الاسباب فيوجد سبب آخر وكذا
يرد على مفهوم عبارة سيبويه المارة ولهذا قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل
على امتناع ثل يلزم لثبوته ثبوت تاليه أي في الماضي فجنى عز يده محكوم بانتفاء مقتضى لوو بكونه يستلزم
ثبوته ثبوت كرامه في الماضي وهل هناك حينئذ اكرام آخر غير اللازم عن المحي وأولا لا يتعرض لذلك بل
الأكثر امتناع الاول والثاني معا اه الآن تؤول عبارة القوم وسيبويه بان المراد فيهم انها تدل على
امتناع الجواب الناشئ عن فقد السبب وهو الشرط لا على امتناعه مطلقا أي ان جوابها امتنع من حيث
امتناع المعلق عليه وقد يكون ثابتا بسبب غيره لأنه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه
ما ذكره الحاصل ان لو تدل مطابقة على انه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب ويلزم انتفاء شرطها
أبدا اذ لو كان حاصلها كان الجواب كذلك ولم تسكن للتعليق في الماضي بل للايجاب فيه مثل لما لان الثابت
الحاصل لا يعلق واما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقا بل اذ لم يكن له سبب غير الشرط وهو الاكثر نحو ولو شئنا
لرفعناه بها ولو شاء هذا كم أجمعين فانتفاء الرفع وعداية الجميع لا من ذات لو بل لانه لا سبب لهما غير المشيئة
المنفية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أما اذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه
بل قد تدل على نفيه ولا ثبوته كما لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لا احتمال وجوده من غير الشمس
كالسراج ونفيه أصلا وقد تدل على ثبوته قطعا في جميع الأزمنة وذلك كافي المطول اذا كان الشرط مما

في مضي وذلك نحو قولك
لو قام زيد لقيت وفسرها
سببويه بانها حرف لما
كان سيقع لوقوع غيره
وفسرها غيره بانها حرف
امتناع لا امتناع وهذه
العبارة الأخيرة هي
المشهور

يستبعد استلزامه ذلك الجزاء ونقيضه ألبقى به فيلزم استمرار الجزاء مع وجود الشرط وعدمه لربطه بالبعد
النقيضين سواء اختلفا نفيًا وإيجابًا كما يؤولون إلى الأرض من شجرة أقلام أسخ ونحوه ولم تذكر معنى لأثبتت
عليك أو كانا مثبتين كأولهما نفي لا ثبتت عليك أو منفيين كقول عمر بن الخطاب عليه السلام لم يخف الله لم يخف
فقد دللت فيه على أنه كان يلزم من حصول عدم الخوف في الماضي عدم المعصية لأن المتكلم فرض عدم
الخوف وجعله سببًا لذلك لتحقيقه مع ما يقتضي عدم العصيان كالحجة أو الأجلال وإذا امتنع الشرط وهو
عدم الخوف بمقتضى لو ثبت نقيضه وهو الخوف وهو أنسب وأليق باقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه
فإذا ثبت عدم العصيان مطلقًا لأنه مع الخوف أولى وأحق منه مع عدمه فتلخص أن لو قد نردل الاستمرار
وهو ما ذكره وقد نردل لترتيب الخارجى أى الدلالة على امتناع الثانى لامتناع الأول كوشاء هذا ثم وقد نردل
للاستدلال العقلى أى الدلالة على امتناع الأول لامتناع الثانى عكس ما قبله كوكان فيهما آلهة أسخ فتفهم
ذلك والله أعلم (قوله والاولى أصح) قد علمت ما فيه (قوله ما هو مستقبل المعنى) أى فترادف أن
الشرطية فى التعليق إلا أنها لا تجزم على المختار فبأبعدها أن كان ماضى اللفظ صرفته لمستقبل كما مثله أو مضارعاً
خاصته للاستقبال كقوله

ولو تلتقى أصدأنا بعد موتنا * ومن دون رمسينا من الأرض سبب
أظلى صدى صوتى وإن كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويتررب

أى وإن تلتقى القبر والرمس السبب كحفر المقبرة الواسعة والرمة العظام البالية وهش أى يرتاح وقيل
لا تبحى للمستقبل أصلاً وما ردد من ذلك مؤثلاً بالماضى والحق أن ذلك وإن أمكن فى الآية يجعل المعنى
لوعلموا فيما مضى أنهم يترون ذرية ضعافاً خافوا لا يمكن فى جميع ما ورد كهذين البيتين ونحوه ولو كره
المشركون ولو أنعم بك كثرة الخبيث إلى غير ذلك مما هو كثير (قوله لو تركوا) أى قاربوا أن يتروكوا لأن
الخطاب للأوصياء على الأطفال بحثهم على نصحتهم والخوف الذى هو مضمون الجزاء إنما يقع قبل الترك
لأنهم بعده أموات (قوله ولأن ليلى الخ) سمعت خبراً والوارى ودونى حالة والجندل الحجرة والصفايح
الحجارة العراض التى تكون على القبور ورزقا بالزى والقاف أى صاح والظاهر أن أو عاطفة أما على أصلها
أو بمعنى الوارد وجعلها بمعنى إلى أن تكاف والصدى كالقوى ما سمعته مثل صوتك فى الخلاء والجبان * ومن
اللائف ما حكى عن مجنون ليلى أنه لما مات وتزوجت برجل من أقر بآنها مر بها على قبره فقال لها هذا قبر
الكذاب فقالت حاش لله أنى لم يكذب فقال أليس هو القائل ولأن ليلى الخ فاستأذنته فى السلام عليه فاذن
لها فقالت السلام عليك يا قاتل القرام وحليف الوجد والهيام ففر الصدى من القبر فسقط ميتة ودفت
عنده فطلع من قبرها شجرة تان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الأفكار وعظيم قدرته
أه سندوبى (قوله وهى) أى لولم كورة فى كلامه وهى الشرطية بقسميها ومثلها المنسارية ككافى
التوضيح وشرحه ويظهر أن بقية أقسامها كذلك بل يتعين (قوله فى الاختصاص) متعلق بمعلق
الكاف أو بالكاف نفسها لما فيها من معنى التشبيه (قوله لكن لو الخ) لو اسم لكن وإن مبتدأ خبره وقد
تقرن والجملة خبر لكن وقد لا تحقيق لا للتقليل لكثرة ذلك فيها كفى التوضيح (قوله فلا تدخل على
الاسم) محله إذا لم يكن معمولاً لمخوف يفسر ما بعده والادخلت عليه قليلاً كقوله

أخلى لو غير الحمام أصابكم * عتبت ولكن ما على الدهر معتب

أى لو أصابكم غير الحمام وكما يحكى عن سيدنا عمر بن الخطاب عن الشام لما بلغه أن بها طاعوناً فقال له
أبو عبيدة أفرار من قدر الله فقال لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم فمن قدر الله إلى قدر الله أى لو قالها غيرك
والجواب عن ذوق أى لا تقمت منه وكقول حاتم الطائفة الجارية وهو أسير لودات سوار طمتنى أى لو

والأولى أصح وقد يقع
بعدها ما هو مستقبل المعنى
واليسه أشار بقوله ويقل
ألا وهما مستقبلًا ومنه قوله
تعالى وليخش الذين لو
تركوا من خلفهم ذرية
ضعافاً خافوا عليهم وقول
الشاعر

ولأن ليلى الأخيالية سلمت *
على ودونى جندل صفايح
لست تسليم البناشة
أوزقا

اليه صدى من جانب القبر
صاخ (ص)
وهى فى الاختصاص بالفعل
كان

لكن لو أن بها قد تقرن
(ش) يعنى أن لو الشرطية
تخص بالفعل فلا تدخل
على الاسم كأن ان الشرطية
كذلك لكن تدخل على
ان واسمها وخبرها نحول
أن زيد أقام لقمم
واختلف فيها والحالة هذه
فقبل هى بقية على
اختصاصها وأن وما دخلت
عليه فى موضع رفع

لطمتمني حرة طمان على تلان الاماء عندهم لا يلبسون السوار ولا يختص ذلك بالضرورة والندور خلافا لابن عصفور لقوله تعالى قل لو أنتم تعلمون خزائن رحمة ربّي أي لو تعلمون فلكون فلكون فلفعل الاول اكتفاء بمفسره فانفصل الضمير ومنه التمس ولو تخالفا من حديد أي ولو كان الملتصق خاتما وأما قوله

لو بغير الماء خلق شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصاري

أي نحاق في قيل على ظاهره وان الجلة الاسمية وليتها شذوذا وجعله ابن خروف على اضممار كان الشانية وقال السيرافي هو من الاول فخلق فاعل محذوف يفسر شرق أي لو شرق سابق هو شرق فحذف الفعل الأول ولا ثم الضمير المبتدأ فهي مختصة بالفعل لفظا أو تقديرًا (قوله فاعل بفعل محذوف) أي كما هي كذلك بعد ما المصدرية انفاقا نحو لا كلمة ما ان في السماء نجما أي ما ثبت ان الخ ويرجح ان فيه ابقاء لوعلى اختصاصها بالفعل وأوجب الزخشرى كون خزان حينئذ فعلا ليكون عوضا عن المحذوف مع ان وقوعه اسما شائع جامدا كان كآية ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام أو مشتقا كقول لبيد

لو أن حيا مدرئك الفلاح * أدركه ملاعب الرماح

ومثله كثير (قوله وهذا مذهب سيمويه) ظاهره رجوع الاشارة الى كل من الابتداء وتقدير الخبر وهو خلاف ما في التوضيح وغيره من أن مذهبه كون ان وصلته بمبتدأ لا يحتاج خبر لا شتمال صلتها على المسند والمُسند اليه ولعله قول ثان له (قوله أن لو هذه) أي الشرطية بقسميها الامتناعية والتي بمعنى ان واحترز بالغالب عن الشانية لان التي تصرف المضارع الى الماضي هي الامتناعية فقط كما مر (قوله رهبان مدين) بلدة بساحل بحر الطور وجلة يكون حال من هاء عهدتهم وعزة امم محبوبه بصرح باسمها قلندا وتصحيحها للوزن والاخوةها الاضممار كسابقه (قوله ولا بد لو هذه) أي الشرطية بقسميها اخرج الزائدة لجرد الوصل فلا يحتاج لجواب كزيد ولو كثرت له بحيل كما مر في ان الوصلية والجواب اما مذكورا ومحذوف لدليل نحو ولو أن قرأتنا سرت به الجبال الخ تقديره والله أعلم بمانفعهم وكقول عمرو وحاتم الماربن (قوله منفي لم) أي لا بغيرها لانه يشترط في جوابها الماضي لفظا أو معنى وهو هذا والماضى اما مثبت أو منفي بخصوص ما ولا يجوز أن تجاب بغير الثلاثة وأما قوله عليه الصلاة والسلام لو كان لي مثل أحد ذهب ما يسرنى أن لا يمر على ثلاث وعندي منه شيء فهو على حذف كان أي ما كان يسرنى فلا يرد ان المضارع المنفي بما مستعمل لفظا ومعنى والظاهر أن لا في ان لا يمر زائدة للتوكيد على حذف لا يعلم أهل الكتاب أي لان يعلم قيل وقد تجاب بحملة اسمية للدلالة على استمرار الجزاء نحو ولو أنهم آمنوا وتقوا لثوبت الخ لان بين الامم والماضى تشابها من حيث قبول اللام والاصح أن جلة لثوبت الخ مستأنفة فاللام لا ابتداء أو في جواب قسم مقدر لاني جواب لو بل هي في الوجهين للتمني لا يحتاج لجواب كافى للتوضيح والتمني على سبيل الحكاية أي أنهم بحال يتمنى العارف بها ايمانهم تلهفا عليهم ويحتمل انها شرطية حذف جوابها أي لا ينبغي (قوله مثبتا) أي ماضيا مثبتا (قوله منفيًا بلم) أي مضارعًا منفيًا بلم (قوله لم تصحبه اللام) أي لانها لا تصحب منفيًا بغير ما كافى التصريح لما يلزم فيه من ثقل اجتماع اللامين لا ابتداء غالب أدوات النفي باللام والله أعلم

(أما دلولا ولوما)

(قوله أما كهما الخ) المراد انها نائبة عنهما وقائمة مقامهما كما في الشارح لانها بعناهما جميعا لانها حرف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل (قوله وفالخ) كالا ستدراك على ما قبله لما استعرفه وفما مبتدأ خبره جلة ألف وألفه للاطلاق ودجوا بحال من ضمير ألف الراجع للفاء ولتأول ففعوله ان بنى للفاعل بزيادة اللام للتقوية والانعاق بمحذوف حال من نائب فاعله أي ألف الفاء حال كونه مصاحبا لتاليها وعلى هذا الاعراب فلا مسوغ لا ابتداء بفا الا أن تجعل الجلة حالا لازمة من أما فيسوغ على حد * سر بنا ونجيم قدأضاء *

وأن وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ والخبر محذوف والتقدير لو أن زيدا أقام ثابت لقمتم أي لو قيام زيد ثابت وهذا مذهب سيمويه (ص) وان مضارع تلاها صرفا إلى الماضي نحو لو بني كفي (ش) قد سبق ان لو هذه لا يليها في الغالب الا ما كان ماضيا في المعنى وذ كر هنا انه ان وقع بعدها مضارع فانها تاقاب معناه الى الماضي كقوله رهبان مدين والذين عهدتهم يكون من حذر العذاب فعودا لو يسمعون كما سمعت كلامها خرو العزرة كما وسجودا أي لو سمعوا ولا بد لو هذه من جواب وجوابها اما فعل ماض أو مضارع منفي بلم واذا كان جوابها مثبتا فلا كثر اقترانه باللام نحو لو قام زيد لقمتم عمرو ويجوز حذفها فتقول لو قام زيد قام عمرو وان كان منفيًا بلم لم تصحبه اللام فتقول لو قام زيد لم يقم عمرو وان نفي بما فلا كثر تجرده من اللام نحو لو قام زيد ما قام عمرو ويجوز اقترانه بها نحو لو قام زيد ما قام عمرو (ص)

ويمكن جعل قوله التواضع لفافيسوغها أي وفامصاحبة التواضع أو جوبافتأمل (قوله أما حرف تفصيل)
 أي غالباً لا دائماً على المختار ومن غير الغالب أما زيد فمطلق ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم
 الآخر ومجمل يشملها لكن قال الموضح في الخواشي الحق أن ذلك لا يقال إلا عند التردد في شخصين
 نسباً أو أحدهما إلى الانطلاق فتقول أما زيد فمطلق أي وأما غيره فلا فهي على هذا التفصيل اه تصرح
 والحق أن ذلك لا يتأتى في كل المواضع إذا التزمه في نحو أما بعد فاقول كذا لا يخفى تعسفه بتقدير المجمل
 والمقابل كان يقال الأزمان مختلفة أما بعد كذا فاقول وأما قبلها فلا وتقبل حفيد العصام عن الزخشي أن
 التفصيل المجمل سابق أولتعدد في الذهن يختار المتكلم منه ما يجره ويترك ما عده ومنه أما بعد فلا تقدير
 على هذا إلا أنه مخالف لاكثر النحاة اه وإذا كانت للتفصيل فاما أن تذكر مع كل الأقسام كأما السفينة
 وأما الغلام الخ أو يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به الخ أي وأما غيرهم
 فبصد ذلك أو بكلام يذكّر في موضعه نحو فاما الذين في قلوبهم زيغ الخ أي وأما الذين آمنوا فيكون علمه إلى
 ربهم بدليل والراسخون في العلم الخ (قوله مقام أداة الشرط) أي دائماً فلا تغارقه التوكيد ولذا قال الموضح
 هي حرف شرط وتوكيد دائماً وتفصيل غالباً وصرح الشارح أنها غير موضوعة للشرط بل نائية عنه
 ومتضمنة معناه وهو ما صرح به غير واحد والدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها ولا تصلح للعطف إذ
 لا يعطف المبتدأ على خبره في نحو ما صرح ولا الفعل على مفعوله في نحو فاما اليتيم فلا تقهر وهكذا ولا لزوم زيادة
 لعدم الاستغناء عنها فتعمدت للجزء أو كونه زائداً لازمة كالباء في أقول به باطل لأن اللزوم لغیر مقتضى ينافي
 الزيادة بخلاف اللزوم في أقول به فرفع قببح اسناد صورة الأمر إلى الظاهر فإن قيل لو كانت للشرط لتوقف
 جوابها على شرطها مع أنك تقول اما علمها فاعلم ولا شك أنه عالم ذكرت العلم أم لا يجب بانه من إقامة السبب
 مقام المسبب أي مهمان ذكر العلم فانت محق لأنه عالم ومثله كثير وأما كونها للتوكيد فقل من ذكره وقد
 أحكم الزخشي شرحه بما حاصله أن جوابها لما كان معلقاً على المحقق وهو وجود شيء في الدنيا بدليل
 تقديرها بمهما يكن من شيء أفادت تحققه ووقوعه لاحالة إذا ما دامت الدنيا لا تخلو عن وجود شيء فلان ذكر
 عند قصد التحقيق (قوله ولهذا فسر هاسيبويه الخ) قد يقال هذا التفسير لا يدل على نياتها عن الأداة
 فقط والفعل محذوف بعدها وإن ذكره في التفسير لبيان ذلك المحذوف ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب أنهم
 التزموا حذف الفعل بعد ما وأن يقع بينهما وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه
 جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها قصد العوض وكراهة تأول الفاء أما اه صبان (قوله فلذلك لزمتهما
 الفاء) أي لكون المذكور بعدها جواب الشرط الذي نابت عنه لزمتهما الفاء التي تدخل الجواب قضاء
 بحق ما حذف وإبقاء لآثره في الجملة فلزوم الفاء انما هو لنيابتها عن الأداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع
 في بعض العبارات لانها لم تنب عنه كما مر ولوسلم فالفاء ليست له بل لنفس الأداة لانها هي العامة في الجواب
 على المختار فإن قلت الفاء لا تلزم في جواب الشرط الا اذا لم يصلح لمباشرة الأداة كما مر فلم لزم أم لم يلزم أهـ جيب
 بانه لما كانت شرطيتها خفية لكونها بطريق النياية جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها وقال الرضى لانها لما
 حذف شرطها لم يعمل فيه قببح عملها في الجزاء فلزمتهما الفاء وامتنع جزؤه ولو مضارعا (قوله والأهل مهمما
 الخ) فهم اسم شرط مبتدأ وفي خبره خلاف السابق ويكون اما نامة ففاهلها ضمير مهمما أو ناقصة فهي واسمها
 وخبرها محذوف أي موجودا ومن شيء يبين لهما التعميم ودفع ارادة نوع بهينه وقيل من زائدة وشيء فاعمل
 يكن وحيث أن فرابط جملة الخبر بالمبتدأ اعادته بمعناه لأن مهمما معناه شيء وانما خص الجمهور مهمما بالتقدير لعدم
 مناسبة غيرها لأن ان للشك والشرط هنا محقق وإياستدعي زيادة المقتضى للزومها للاضافة وغيرهما خاص
 بتبيل كالزمان في متى والعقل في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم ووجود شيء ما لكن هذا انما يتم على
 القول بأن مهمما أعم من ما لا على أنها بمعناها وحكي المصريح عن بعضهم تقديرها بان لانها أم الباب أي أن

(ش) أما حرف تفصيل
 وهي قائمة مقام أداة الشرط
 وفعل الشرط ولهذا فسرهما
 سيبويه بمهما يكن من شيء
 والمذكور بعدها جواب
 الشرط فلذلك لزمتهما الفاء
 نحو أما زيد فمطلق
 والاصل مهمما يكن من شيء
 فزيد مطلق فأنيت أما
 مناب مهمما يكن من شيء
 فصار أما فزيد مطلق

ثم أخرت الفاء الى الخبر فصار اماز يد فنهطاق وطفه اقال وفا لثاوتوا وجوبا لفا (ص) وحذف ذى الفاعل في تترادا
 * لم يك قول معها قد نبدا (ش) قد سبق ان هذه الفاء مترمة الذكرو قد ساء حذفها في الشعر كقول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكمو
 * ولكن سيراني تعرض المواقب أى فلا قتال وحذفت في الشعر بكثرة وبقلة (١٣١) فالكثرة عند حذف القول معها

كقوله عز وجل فاما الذين
 اسودت وجوههم أ كفرتم
 بعد ايمانكم أى فيقال
 لهم أ كفرتم بعد ايمانكم
 والقليل ما كان بخلافه
 كقوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم أما بعد ما بال رجال
 يشترطون شروطا ليست
 في كتاب الله هكذا وقع في
 صحيح البخارى ما بال يحذف
 الفاء والاصل أما بعد ما بال
 رجال حذفت الفاء (ص)
 لولا ولوما يلزمان الابداء
 اذا امتناعا بوجود عقدا
 (ش) لولا ولوما استعجم الان
 أحدهما أن يكونا دالين
 على امتناع الشيء لوجود
 غيره وهو المراد بقوله
 اذا امتناعا بوجود عقدا
 ويلزمان حينئذ الابداء
 فنفسلان الاعلى المبتدا
 ويكون الخبر بعد محذوفا
 وجوبا ولا بد لها من جواب
 فان كان مثبتا قرن باللام
 غالبا وان كان منفيًا بالتجريد
 عنها غالبا وان كان منفيًا بل
 لم يقترب بها نحو لولا زيد
 لا كرمتهك ولوما زيد
 لا كرمتهك ولوما زيد ما جاء
 عمرو ولوما زيد لم يجئ عمرو
 فن يد في هذه المثل ونحوها
 مبتدا وخبره محذوف

أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب حذفت ان وشروطها وأثبت أمامنا بهما (قوله ثم أخرت الفاء) أى
 اصلاح اللفظ لكرهاته تلو الفاء أما لوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه فنحذفوا الفاء عن موضعها
 وفصلوا بينهما بجزء من الجواب وذلك واحد من ستة اما بالمبتدا كشال الشارح أو بالخبر كما في الدار فن يد
 أو باسم منصوب بـ ما بعد الفاء لفظا فأما اليتيم فلا تقهر أو محلا وأما بنعمة ربك فحدث أو بمنصوب بمحذوف
 يفسره ما بعد الفاء وأما مودع فهديناهم على نصب ثم ودر يجب تقدير عامله بعد الفاء لئلا يكثر الفاصل بينها
 وبين أما أو بظرف كما اليوم فاضرب زيدا والمختار عند المصنف انه معمول للجواب لافعل الشرط المحذوف
 ولالا ما النائبة عنه ليكون المعنى عليه مطلقا فيكون أبغ في تحقق الجواب ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها
 الامع أما لكونها من حلقة عن مكانها كما ص السادس بجملة الشرط دون جوابه فأما ان كان من المقر بين
 فروح أى جزاؤه روح حذفت جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس لئلا يحذف بها ولان قاعدة
 اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد أنه لا سابقة لهما فالفصل اما باسم واحد ومنه الموصول مع صلته أو بما هو في
 حكمه بجملة الشرط لا باكثر لا بالجملة الدعائية ان تقديرها فاصل كما اليوم ربك الله فلا امر كذا اه
 أشموني والظاهر ان مثلها الجملة الاعتراضية كما سيأتى عن الجمع في آية فاما الذين اسودت وجوههم (قوله
 فاما القتال الخ) مبتدا خبره جملة لا قتال لديكم والرباط اعادة المبتدا بلفظه والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم
 قول محذوف للضرورة وقد يقال يصح تقدير القول أى فاقول لا قتال لديكم والرباط حينئذ ما مر أو محذوف
 أى فيه أى في شأنه ولا شك في صحة الاخبار والمعنى حينئذ حذف الفاعل منعه وقوله سير اسم لكن وسبورها
 محذوف أى ولكن سير لديكم أو هو مصدر محذوف واسم لكن محذوف أى ولكنكم تسبرون سير او عرض
 المواقب بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة شقها وناحتيتها (قوله فالكثرة عند حذف القول معها) ظاهره
 تبع المفهوم المتن ان حذفها حينئذ كثير فيفيد جواز بقائها مع حذف القول على قلة وهو ظاهر الجمع
 وصرح الاشموني كالتوضيح بوجوب حذفها مع القول استغناء عنها بالمقول وحكى في الجمع قولاً يمنع
 حذفها ولو مع القول للضرورة وان الجواب في الآية فنوقوا والاصل فيقال لهم ذوقوا حذفت القول
 وانتقلت الفاء للقول وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص في حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال (قوله
 ما بال رجال) الأولى في هذا عدم تخريجها على القليل لجواز تقدير فأقول ما بال الخ وأظهر منه قول عائشة أما
 الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا فانه اخبار بشئ ماضى لا يصح فيه تقدير القول (قوله اذا
 امتناعا) مفعول لعقدا أى رباطا امتناعا لشيء بوجود غيره (قوله الاعلى المبتدا) أى ولو ضميرا متصلا
 كاولاه ولولاك فانها وان كانت في ذلك حرف جر لا يتعلق بشئ عند سيبويه لكن مجزورها في محل رفع
 بالابتداء وخبره محذوف وجوبا (قوله من جواب) أى كجواب لوفى شرطه المارة وقد يحذف للدليل نحو
 ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم أى هل لكم (قوله غالبا) من غيره في المثبت
 * لولا زهير جفاني كنت معتبرا * وفي المتن بما قوله

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما * أ بقت نواهم لنار وحوالاجسادا
 (قوله وبهما الخ) متعلق بمنزأى ميزو التحضيض مفعوله وهلا عطف على الهاء من بهما أو مبتدا حذفت
 خبره أى كذلك والاعطف على هلا بحذف العاطف (قوله فان قصدت بهما التوبيخ) أى بالولا ولوما وكذا

وجوبا والتقدير لولا زيد موجود وقد سبق ذكر هذه المسئلة في باب الابداء (ص) وبهما التحضيض من وهلا * الألوأوليينها النعلا
 (ش) أشار في هذا البيت الى الاستعمال الثاني للولا ولوما وهو الدلالة على التحضيض ويختصان حينئذ بالفعل نحو لولا ضر بتز يدا ولوما
 قتلت بكر فان قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضيا وان قصدت بهما الحث على الفعل

كان مستقبلاً بمنزلة فعل الامر كقوله تعالى فاولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين أي لينفروا ببقية أدوات التحضير حكمها
كذلك فتقول هذا مضمون بشار يدا (١٣٢) والأفعول كذا وألا تخففاً كالأشهاد (ص) وقد يليها اسم بفعل مضمون

عاق أو بظاهر مؤخر
(ش) قد سبق أن أدوات
التحضير مضمون بالفعل
فلا تدخل على الاسم
رذ كفي هذا البيت أنه قد
يقع الاسم بعدها ويكون
معمولاً لفعل مضمون أو
أو لفعل مؤخر عن الاسم
فالاول كقوله

الان بعد الجاحي تلحوني
هلا التقدّم والقاوب صحاح
فالتقدّم مرفوع بفعل
مخدوف تقديره هلا وجد
التقدّم ومثله قوله
تعدون عقر النيب أفضل
بحسبكم

بني ضو طرى لولا الكمي
المقنما
فالكمي مفعول بفعل
مخدوف والتقدير لولا
تعدون الكمي المقنع
والثاني كقولك اولاً زيدا
ضربت فزيدا مفعول
ضربت (ص)
الخبير بالذي والالف
واللام

ما قبل أخبر عنه بالذي خبر
* عن الذي مبتدأ قبل
استقر
وماسواهما فوسطه صلة
عابدها خلف معطى التكملة
نحو الذي ضربته زيداً
ضربت زيدا كان قادر
المأخذ

هلا وألفها كالتأنيد للتوبيخ أي اللوم على ترك الفعل والتنديم أي الإيقاع في العذاب وحديثه تنحصر
بالمضارع لفظاً نحو لولا جازاً عليه باربعة شهداء فاولا نصرهم الذين اتخذوا ومنه هلا التقدّم في البيت الآتي
أوتوا ولا كقوله لولا الكمي الخ أي لولا عدتهم وإنما قال تعدون لحكاية الحال اه أشموني (قوله كان
مستقبلاً) أي لفظاً كهلان نصر بزيدي أو بمعنى كالمثله (قوله وألا تخففاً الخ) أي فيكون التحضير
نحو الأتقانون قومنا كشوا ولم يذكرها في التسهيل لأن أكثر مجيئها للعرض وهو كالتحضير لا أنه
طلب بلين لا بازعاج فيحتمل أنه ذكرها هنا لشاركتها هلا في الاختصاص بالفعل لا في التحضير فتكون
أدواته أربعة فقط وهو المشهور والأشارة إلى أنها قد تأتي له كآلية فتكون خمسة (قوله بفعل مضمون)
متعاقب بعاق الواقع صفة لاسم وقوله أو بظاهراً أي أو بفعل ظاهر وقد يقع بعدها مبتدأ أو خبر فيكون الفعل
المضمون كان الشانية نحو * هلا نفس ليلى شقيماً * (قوله الان بعد الجاحي) قبل مخدوف الهمزة ونقل
حركتها اللام ولعله الرواية والألف وزن صحيح مع الهمزة واللام جارة من الج يلعج كلم يعلم وتلحوني من حيث
الرجل أذلمته وقوله والقاوب صحاح أي خالية من الغضب عامرة بالود (قوله تعدون عقر النيب) بكسر النون
جمع ناب وهي المسنة من النوق وربي منادى وضو طرى بفتح الضاد المعجمة وسكون الواو وفتح الطاء والراء
المهملة من المرأة الحقة والسكنى الشجاع المتكبي في سلاحه أي المتعطي به والمقنع الذي على رأسه بيضة
الحديد والله أعلم

الخبير بالذي والالف واللام

(قوله ما قبل الخ) ماموصول مبتدأ خبره لفظ خبر وجملة قبل أخبر صلاته والعائد الهاء في عنه والذي مقصود
لفظه أولاً وثانياً فلا صلة له ومبتدأ حال من الذي الثاني وقيل بالضم متعلق باستقر وهو حال ثانية اما ترادفة
أو متداخلة (قوله وماسواهما) أي سوى الاسم الذي قيل أخبر عنه وسوى لفظ الذي من بقية الجملة
(قوله خلف معطى التكملة) هو المضمون الذي يخلف الاسم المطاوب الخبر عنه وهذا الاسم هو معطى
التكملة أي يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فإنه يصير خبراً بعد أن كان مفقوداً مثلاً (قوله لامتحان
الطالب) أي فيسمى باب الامتحان وبعضهم يسميه باب السبك أي سبك كلام من آخر وكثيراً ما يصاغ
هذا التركيب ابتداءً لغير ذلك كتقوى الحكم لأن فيه أسنادين إلى المضمون وإلى الظاهر أو القصر في نحو
الذي قام زيدا على من اعتقه خلافه أو شركته أو تشويق السامع كقول راصف ناقة صالح
والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحش من جراد

(قوله كما وضعوا باب التمرين) هو المسمى بباب الأبنية وضعوه لامتحان الطالب في التصريف كأن يقال
كيف تبني من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه الامن برع فيه كالأحسن الجواب هنا إلا البارع في العربية لا بقنائه
على جميع أبوابها وجواب ذلك قرأ كسكري وأصله قرأ أبهمزتين كجعفر قلبت الثانية ياء ثم ألفاً ماسياً في
في الإبدال قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فباعرف السؤال وقد أعدته ثلاثاً وهي
كيف تبني من وى مثل كوكب على لغة من قرأ قد افلح بالنقل ثم تجتمع بالواو والنون ثم نضيفه لنفسك
وجوابها أن أصله وى كوكب قلبت الياء ألفاً لتركها وفتح ما قبلها فصار وى كسكري ثم حذف الهمزة
لنقل حركتها إلى الواو الساكنة قبلها فصار ووى كفتى فاجتمع واو وأو الكامة قلبت الأولى همزة فصار ووى
فاذا جمعت قلت أوزون بخذف الالف آخره لسكونها مع واو الجع كافي مصطفون فاذا أضفته لنفسك قلت أوى

مخدوف

(ش) هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدرسه كما وضعوا

باب التمرين في التصريف لذلك فاذا قيل لك أخبر عن اسم من الأسماء بالذي فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل الذي خبراً عن ذلك الاسم لكن
الامر ليس كذلك بل المحمول خبراً هو ذلك الاسم والخبر عنه إنما هو الذي كما استعرفه فقيل ان الباء في بالذي

بمعنى عن فساكنه قيل أخبر عن الذى والمقصود انه اذا قيل لك ذلك فبى بالذى واجعله مبتدأ واجعل الاسم خبرا عن الذى وخدا الجملة التى
كانت فيها ذلك الاسم فوسطها بين الذى وبين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى واجعل العائد على الذى الموصول ضمير انجمله
ضمير خبر ذلك الاسم الذى خبرته خبرا فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك (١٣٣) ضربت زيدا فتقول الذى ضربته زيد

فالذى مبتدأ وزيد خبره
وضربه صلة الذى والهاء
فى ضربته خاف عن زيد
الذى جعلته خبرا وهى
عائدة على الذى (ص)
وبالذين والذين والى *
أخبر صراعيه وفاق المثبت
(ش) أى اذا كان الاسم
الذى قيل لك أخبر عنه مثنى
فبى بالموصول مثنى كالذين
وان كان مجوعا فبى به
كذلك كالذين وان كان
مؤنثا فبى به كذلك كالتى
والحاصل انه لا بد من
مطابقة الموصول للاسم
الخبر عنه به لانه خبر عنه ولا بد
من مطابقة الخبر للخبر
عنه ان مفردا ففرد وان
مثنى فمثنى وان مجوعا
فمجوع وان مذكرا
فمذكر وان مؤنثا فمؤنث
فاذا قيل لك أخبر عن
الزيدين من ضربت
الزيدين قلت اللذان
ضربتهما الزيدان واذا
قيل أخبر عن الزيدين من
ضربت الزيدين قلت
الذين ضربتهم الزيدون
واذا قيل أخبر عن هذين
من ضربت هذين اوقات التى
ضربتها ههنا (هـ)

بمعنى خبر المثنى للاضافة وقلب واو الجمع باء لاجتماعها ساكنة مع الباء اه صبان (قوله بى عن) أى
وعنه بى بى أى أخبر عن الذى بذلك الاسم بسبب التعمير عنه بالذى أو للاستعانة أى أخبر متوصلا الى هذا
الاخبار بالذى (قوله فبى بالذى الخ) بحال خمسة أهمل الابداء بالذى وتأخير ذلك الاسم ورفع على
الخبر به وجعل ما بينهما ماصلة للذى وان تجعل فى المكان الذى كان فيه الاسم ضميرا مطابقة له فى معناه واعرابه
وكذا مطابقة الموصول لانه عائد به ويازم كونه غائبا وان كان خلفا عن ضمير متكلم أو مخاطب لان الموصول فى
حكم النائب فاذا قيل أخبر عن التاء من ضربت زيدا اوقات الذى ضربت زيدا أنا فعمد ما ذكر من الاعمال
الأن التاء اذا آخرت لا يمكن النطق بها مع كونها ضميرا متصلا فلا يجيء بانابدها والضمير الخلف عنها مستتر
فى ضرب أو عن بكر من ضرب زيدا بكر اوقات الذى ضرب به زيدا بكر فهنا ضرب به خلف عن بكر قدمت على
الفاعل مع ان بكر اكان مؤخر الامتناع فصل الضمير مع امكان اتصاله ويجوز حذفه لانه عائد منصوب بفعل
أوعن زيد من زيد أبوك قلت الذى هو أبوك زيد أوعن أبوك قلت الذى زيد هو أبوك فتجعل هو
مكان ذلك الاسم تقدم أو تأخر أوعن زيد من جاء زيدو بكر قلت الذى جاء هو بكر زيدو بكر زيدو بكر
المستتر فى جاء ليصح العطف عليه أوعن زيد من مرت بزيدو بكر قلت الذى مرت به وبكر زيدو بكر
الجار فى المعطوف على الضمير الخلف عند ضمير المصنف أوعن رغبة من جئت رغبة فيك قلت التى جئت لها
رغبة فيك فتجرب خلف المفعول له باللام لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها أوعن يوم الجمعة من صمت يوم
الجمعة قلت الذى صمت فيه يوم الجمعة فجاء الخلف بى لما ذكره وفس على ذلك (قوله بالذين الخ) أى وكذا
اليتين واللاتى واللاتى والالى لا يغير ذلك من الموصولات ولوقال وبفروع الذى نحو التى لوفى بذلك (قوله
اذا كان الاسم الموصول) كذا فى نسخ والصواب حذف الموصول (قوله الخبر عنه به) أى بالموصول
أى بسببه على ما تقدم وقوله لانه أى الاسم خبر عنه أى عن الموصول (قوله قبول الخ) شروع فى شروط
الاسم الخبر عنه بعد أن بين كيفية الاخبار وهذا الباب منحصر فى هذين الطرفين (قوله قدحما) خبر عن
قبول فالفه للاطلاق لا للثنية لان الضمير للاضاف لا لضاف اليه (قوله كذا الغنى) بالقصر أى الاستغناء
أما الممدود فهو التثنية بالتحال وهو مبتدأ خبره شرط لا العكس لانه نكرة فلا يخبر عنه بالمعرفة وكذا حال
من الضمير فى شرط لتأويله بشرط أى حال كونه مثل ذلك القول فى التحتم (قوله بشرط فى الاسم الخ)
أفاد أنه لا دخل فى هذا الباب للفعل ولا للحرف الا اذا قصد لفظهما كضرب من ضرب فعل ماض فتقول
الذى هو فعل ماض ضرب (قوله قابلا للتأخير) أى بنفسه أو بدله كما مر فى التامع من ضربت زيدا (قوله
عماله صدر الكلام) أى لان الخبر هنا واجب التأخير عند الجملة وفتقوته الصدارة ومثله ضمير الفصل على
انه اسم لا يفوته لزوم التوسط وأجاز المبرد وابن عصفور تقديم الخبر هنا فعليه خبر عماله الصدر مع تقدمه فلو
قيل أخبر عن أيهم من أيهم قائم قلت أيهم الذى هو قائم على ان أيهم خبر مقدم عن الذى أوعن من فى من
أضرب أضرب قلت من الذى تضربه أضرب فهنا تضربه خلف عن من فى اعرابها لانها كانت مفعولا
مقبما آخرت اتصالها بالفعل ويجوز حذفها لانها عائد منصوب بالفعل (قوله كاسماء الشرط الخ) أى وكما الخبرية
وما التعجيبة وغير ذلك مما يلزم الصدر (قوله عن الحال والتمييز) أى لازمه هما التثنية فلا يخلطهما الضمير

قبول تأخير وتعرف لما * أخبر عنه ههنا قدحما كذا الغنى عنه بأجنبي أو * بضم شرط فراع ما عوا (ش) يشترط فى
الاسم الخبر عنه بالذى شروط أحدها أن يكون قابلا للتأخير فلا يخبر بالذى عماله صدر الكلام كاسماء الشرط والاستغناء نحو من وما الثانى
أن يكون قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز الثالث أن يكون صالحا للاستغناء عنه بأجنبي

فلا يجوز في جاز يدا كباوطاب نفسا أن تقول الذي جاز يداها كباوطاباياه نفس (قوله فلا يخبر عن الضمير الخ) مثله غيره مما يحتاج للربط كاسم الإشارة في ولباس التقوى ذلك خير والاسم الظاهر في * وأنت الذي في رتبة الله أطمع * فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك ولا الذي في رتبته أطمع الله للنازع الآتي وكذا الأسماء الواقعة في الأمثال كالسكاب على البقر لعدم الغنى عنها باجني إذا لمثال لا تغير ألفاظها (قوله كالماء في زيد ضربته) أي لعدم الغنى عنها بالاجني كزيد وعمر ولا تك تقول في الاختيار عنها الذي زيد ضربته هو فتفصلها مؤخره وهاء ضربته الآن خلف عنها يجب في الخلف عوده على الموصول كما مر فتبقى حينئذ جملة الخبر عن زيد بالربط فان جعلتها رابطا انخرمت قاعدة الباب وبقي الموصول بلا عائد (قوله الرابع الخ) هذا الشرط يغني عن الثاني إذا ضمائر تعريفية وزيادة وقد نبه في شرح الكافية على أن ذكر الثاني زيادة بيان وقد ظهر أن أوفى قوله أو بمعنى الواد لأنه شرط مستقل غير الغنى بالاجني وإن الشرط في كلامه ثلاثة فقط لأن الثاني مكرر وبقي منها أن لا يكون الاسم ملازما للنفي كديار ولا غير الرفع كسبحان والظرف غير المتصرف كعندلتهن جرحه خبرا ولا في جملة انشائية كزيد من أين زيد لانها لا تصلح لجعلها صلة وإن يكون فيه غائبة بخلاف ثواني الأعلام كبسكروم أبي بكر إذا لم يكن أن يكون خبرا عن شيء وأن يكون بعض جملة واحدة أو في حكم الواحدة كالشرط وجوابه في أن قام زيد فتقول الذي ان قام زيد وكلت عاطفين بالفاء في قام زيد ففقهه وعمر وفتقول الذي قام ففقهه وعمر وزياد لان ما في الفاء من التسبب جعل الجملة من كالماء في (قوله بضمير) أي يعود على ما قبله ليصح كونه عائدا للموصول فلا يخبر عن مجرور رب في رب رجل لقيته لان الضمير المجرور بها لا يعود إلا لما بعده كضمير الشأن وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كخني ومذلاته لا يخلفه الضمير ولا عن الأسماء العاملة عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل لان الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها (قوله فلا يخبر عن الموصوف الخ) أي ولا عن الصفة وحدها كما يشير له قول الشارح لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ومثلها الموصول وحده وصلته وحدها كونهما شيئا واحدا ويجوز عنهما ما عا في قام زيد فتقول الذي قام زيد فتجعل خلفه ضميرا مستترا في جاء وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقهما فلا يخبر عن أحدهما وحده لان الضمير لا يتعلق بشيء ولا يتعلق بشيء أما الظرف المتصرف فيخبر عنه وحده ويجوز خلفه في قام زيد فتقول الذي إذا كان المتعلق واجب الخذف كزيد في الدار وعندك فهل يصح الاخبار عن مجموعهما كأن تقول الذي زيد هو كائن عندك يذكر المتعلق أو يبقى على حذفه أو يتمنع أصلا فيلحصر (قوله عن المضاف الخ) أي بخلاف المضاف إليه فيخبر عنه وحده كالمجرور بدون جاره في نحو سمرأ باز يدق من بكر الكريم يصح الاخبار عن زيد وحده بقولك الذي سمرأ باز يدق من بكر الكريم زيدو يتمنع عن كل من الباقي وحده لان الألف مضاف وبكر موصوف والكريم صفة والقرب متعلق الجار فلا يخلفه الضمير وحده وكذا مجموع الجار والمجرور نعم خبر عنهما ما عا فتقول الذي سمرأ باز يدق من بكر الكريم في سمر ضمير مستتر هو الخلف كالمجرور عن المضاف مع المضاف إليه كالذي سره قرب من بكر الكريم أبوزيد وعن بكر مع صفته كالذي سمرأ باز يدق من بكر الكريم وفي هذا الاخبار عن المجرور بدون جاره (قوله عن بعض ما) أي بعض تركيب يكون فعله مقدما أي على سائر أجزائه لا مطلقا بان تكون الجملة فعلية ولم يتقدم على الفعل شيء من أجزائها فلا يخبر بألف في زيد ضربته لأنه يجب الترتيب في وضع أجزاء الجملة فيلزم حينئذ الفصل بين ألف وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله كصوغ واق) الظاهر أنه خبر لخذف أي وذلك كصوغ واق لأنه مثال لما هو وليس فيه إشارة لشرط زائد حتى يجعل صفة لمصدر مخدوف أي صوغا كصوغ واق (قوله الا اذا كان الخ) أي يشترط

بضمير فلا يخبر عن الموصوف دون صفة ولا عن المضاف دون المضاف إليه فلا يخبر عن رجل وحده من قولك ضربت رجلا ظريفا فلا تقول الذي ضربته ظريفا رجل لا لك لو أخبرت عنه وضعت مكانه ضميرا حينئذ يلزم وصف الضمير والضمير لا يوصف ولا يوصف به فلو أخبرت عن الموصوف مع صفة جاز ذلك لا تتفاء هذا المحذور فتقول الذي ضربته رجلا ظريفا وكذلك لا يخبر عن المضاف وحده فلا يخبر عن غلام وحده من قولك ضربت غلاما زيد لا نك تضع مكانه ضميرا كما تقرر والضمير لا يضاف فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك لا تتفاء المانع فتقول الذي ضربته غلاما زيد (ص) وأخبر وأهنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما أن يصح صوغ صلة منه لأل كصوغ واق من وقى الله البطل (ش) يخبر بالذي عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية فتقول في الاخبار عن زيد من قولك زيد قام الذي هو قائم زيد فتقول في الاخبار عن زيد من قولك ضربت

زيد الذي ضربته زيد ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم إذا كان واقعا في جملة فعلية وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صلة الألف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية ولا عن الاسم

الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف كالرجل من قولك نعم الرجل اذ لا يصح أن يستعمل من نعم صلة للالف واللام وتخبر عن الاسم الكريم من قولك رقي الله البطل فتقول الواقى البطل الله (ص) وان يكن ما رقت صلة ال * ضمير غيرها أبين وانفصل (ش) الوصف الواقع صلة لان رفع ضميرها فما (١٣٥) أن يكون عائدا على الالف واللام أو

على غيرها فان كان عائدا عليها استبر وان كان عائدا على غيرها انفصل فاذا قلت بلغت من الزيد بن الى العمر بن رسالة فان أخبرت عن التاء في بلغت قلت المبلغ من الزيد بن الى العمر بن رسالة أنا في المبلغ ضمير عائدا على الالف واللام فيجب استتاره وان أخبرت عن الزيد بن من المثال المذكور قلت المبلغ أنامهما الى العمر بن رسالة الزيدان فانما صر فوع المبلغ وليس عائدا على الالف واللام لان المراد بالالف واللام ههنا مثني وهو المخبر عنه فيجب ابراز الضمير وان أخبرت عن العمر بن من المثال المذكور قلت المبلغ أنام من الزيد بن اليهم رسالة العمر بن فيجب ابراز الضمير كما تقدم وكذا يجب ابراز الضمير اذا أخبرت عن رسالة من المثال المذكور لان المراد بالالف واللام ههنا الرسالة والمراد بالضمير الذي ترفعه الصلة المتكلم فتقول المبلغ أنام من الزيد بن الى العمر بن رسالة (ص) العدد

زيادة على ما صرر أربعة شروط فعلية الجملة وتقدم فعلها وتصرفه واثباته وأشار المصنف ههنا بقوله ان صح الخ لان صلة ال لا تصاغ من جامد ولا منفى (قوله الواقى الله) وذكر الهاء واجب لان عائدا ل لا يحذف الا ضرورة (قوله فيجب ابراز الضمير) أى لجرى ان الصلة على غير ما هي له والله أعلم

العدد

هو ما وضع الكمية الآحاد ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلتين ومعنى التقابل ان تر يد العليا عليه بقدر نقص السفلى عنه كالاربعة فان حاشيتها الماخسة وثلاثة أو ستة أو ثمان أو سبعة أو واحد ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربعة ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه ليس له حاشية سفلى وقيل عدد لوقوعه في جواب كم واذا أريد بالحاشية ما يعم الصحيح والكسر دخل الواحد لان له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ما تزد العليا عليه من الكسر ولا تختص بالنصف خلافا لمن توهمه كعشر مع واحد وتسعة أعشار فان العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العليا عليه فهمامتها بلتان ونصف مجموعهما واحد والمراد ههنا الالفاظ الدالة على المعدود (قوله ثلاثة) مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر أو مبتدأ أخبره قل بحذف الرابط أى قلها وبالتاء حال منه لقصد لفظه أو نعتة وللعشرة متعلق بقل (قوله ما آحاده الخ) أى معدود آحاده مذكورة فالعبارة بتدكير الواحد وتأنيشه وان كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة جمادات بالتاء على المختار وثلاث هنود بالتاء تبعالة تدكير المفرد وتأنيشه ههنا في الجمع اما اسم الجمع واسم الجنس فالعبارة بهما أنفسهما لا بواحد ههنا تقول ثلاثة من القوم والغنم بالتاء لتدكيرهما وثلاث من الابل والنخل بالتاء لتأنيشهما وثلاث من البقر بالتاء وعدمها لان البقر يذكر ويؤنث (قوله في الضمير) أى مع تسكين عشرة قال تعالى وليال عشر (قوله في ثلاثة الخ) الاولى قول الموضح في ثلاثة وعشرة وما بينهما الفصه على دخول العشرة وانما لحقت التاء هذه الاعداد لانها أسماء جوع كمرصة وفرقة وأمة فخها أن تؤنث كمنظائر هافاسته صاحب ذلك مع المنكر سبق رتبته ثم حذفت مع المؤنث فرقا بينهما تصریح وتخرج بها واحد واثنان فلا يجرى فيهما ذلك ولا يضافان ان المعدود فلا يقال واحد رجل ولا ثمان رجلين كما يقال ثلاثة رجال لان اللفظ الثاني فيهما يغنى عن الاول في افادة الوحدة والزوجية ويزيد عليه بافادة جنس المعدود فجمعهم مع لغو بلا فائدة (قوله ن كان مؤنثا) أى ولو تجاوزا وكذا المذكور كسبع ليال وثمانية أيام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر المعدود بعد اسم العدد كما مثله فلو قدم وجعل اسم العدد صفة له جازا جوارها وتركها كما لو حذفت تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووي عن النحاة حافظهم فانها عريضة النقل كذا نقل عن شرح الكافية للسيد الصفوى وقوله كما لو حذفت أى المعدود مع قصده في المعنى فيجوز حذف التاء من المذكور كحديث وأتبعه ستاسن شوال واثباتها في المؤنث كعندي ثلاثة وتريد نسوة لكن نقل الاسقاطى عن بعضهم منع الثاني اما اذا حذفت المعدود ولم يقصد أصلا بل قصد اسم العدد فقط كانت كها بالتاء كشلاثة خير من ستة وتمنع الصرف للعلمية الجنسية والتأنيث (قوله ويضاف) أى ما ذكر من الثلاثة وأخواتها الى جمع ليطا بقها في الجمعية وكذا في القلة الآتية وهذا الجمع هو غيرها أو راجعه على نصبه تخفيفا بحذف التنوين ويجوز جمع له عطف بيان عليها كخمسة أثواب بقنو بينهما ولا تصاف للمفرد الا في نحو ثلثة لان المائة جمع في المعنى اذ هي عشر عشرات فقط بها في الجمعية والقلة وقد وقع في الشعر ثلاث مئين شذوذا أو ضرورة وخرج بالجمع

ثلاثة بالتاء قل للعشره * ههنا ما آحاده مذكور في الضمير ودواله ميزا جرح * جمعا بلغظة قلة في الاكثر (ش) ثبتت التاء في ثلاثة وأربعة وما بعد ههنا الى عشرة ان كان المعدود بهما مذكورا وتسقط ان كان مؤنثا يضاف الى جمع نحو عندي ثلاثة رجال وأربع نساء وهكذا الى عشرة وأشار بقوله * جمعا بلغظة قلة في الاكثر الى ان المعدود بهما ان كان له جمع قلة وكثرة لم يضاف العدد في الغالب

الا الى جمع القلة فتعول عندي ثلاثة أفس وثلاث أنفس ويقل عندي ثلاثة فلوس وثلاث نفوس ومما جاء على غير الالكثرة قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة (١٣٦) قروء مضاف ثلاثة الى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو اقرؤ فان لم يكن

للاسم الا جمع كثر لم يضاف
الا اليه نحو ثلاثة رجال (ص)
ومائة والالف للمفرد اضاف
ومائة بالجمع نزا قنبرد
(ش) فليسبق ان ثلاثة
وما بعدها الى عشرة لا تضاف
الا الى جمع وذ كرهنا ان
مائة والاف من الاعداد
المضافة وانهما لا يضاهيان
الا الى مفرد نحو عندي
مائة رجل و ألف درهم
و ورد اضافة مائة الى جمع
قليل ومنه قراءة حزة
والسكاسي ولبشواي كنههم
ثلاثمائة سنين باضافة مائة
الى سنين والحاصل ان
العدد المضاف على قسمين
أحدهما ما لا يضاف الا الى
جمع وهو من ثلاثة الى
عشرة والثاني ما لا يضاف
الا الى مفرد وهو مائة ألف
وتسعينهما نحو مائتا درهم
والف درهم واما اضافة مائة
الى جمع فقليل (ص)
وأحد اذ كر وصلته بعشر
مر كبا قاصد معبردد كر
وقل لدى التائيت احدي
عشرة
والشين فيها عن تميم كسره
ومع غير واحد واحد
ما معهما فاعلت فافعل قصدا
ولثلاثة وتسعة وما
بينهما ان ركبا ما قدما

اسم الجنس كطير و بقرو اسم الجمع كقوم ورهط فالأكثر جره بمن نحو فندأر بعثة من الطير وقد يضاف اليه
سما على الصحيح نحو وكان في المدينة تسعة رهط ليس فيما دون خمس ذود صدقة فقول الشارح وأر بع نساء
لعله من المسموع **(قوله الا الى جمع القلة)** والغالب كونه من جوع التكسير وهي أفعلة أفعل ثم فعله ثمت
أفعال لان الثلاثة وأخوانها أقرب اليه من جمعي التصحيح فيقل استعمالهما وان كانا للقلة أيضا عند سيبويه
كثلاثة أحمد بن وثلاث زينات والكثير أحمد وز يانب الا ان أهمل المكسر فلا يقلان كسبع بقرات
وسموات أو قدر كمثلاث سعادات وآيات لنسور سعادتي أو جاور مأهمل كسبع سفلات لجوار رته بقرات
(قوله فان لم يكن الخ) مثل ذلك ما اذا شذ جمع القلة ونذر استعماله فيجعل كالعديم ويضاف للكثرة
فالاول كمثلاثة قروء فان مفردة قروء بفتح فسكون وجمعه على أفعال شاذ والثاني كمثلاثة شيوخ فان اشباع
قليل الاستعمال في جمع شيع وهو أحد سبورات النعل كذا في الاشعوني تبعاً للتوضيح ومقتضاه ان ثلاثة
قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلته والصواب ما في الشارح كابن النظم من جملة من القليل لانه ان كان
جمعاً لقروء بالفتح فله جمع قلة قياسي وهو أقرؤ كفلس وأفس أولقراء بالضم فله أقرء كأفعال وعلى هذا عمل
الشارح ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود جمع القلة القياسي فيكون قليلاً **(قوله نحو ثلاثة رجال)** أي
وجوار ودرهم وانظر اذا كان له جمع كثره وتصحيح مع اهما فله أو شذوذ كجوار وجاريات هل الارجح
الاول أم الثاني **(قوله ومائة الجمع)** مبتدأ وسوغه التقسيم وردف ماض مجهول أي تبع خبره وبالجمع متعلق
به ونزرا حال **(قوله مائة وألفاً)** أي جنسهما ولو غير مفرد كما ثابوب وثلاثة آلاف فرس **(قوله الا الى مفرد)**
أي لا شتمال المائة على العشرة والعشرين فاجتمع فيها ما نفرق فيها ما فاخت من العشرة الاضافة ومن
العشرين الافراد ولم يعكس خلفه هذا بخلاف التنوين للاضافة وأما الالف فبوض شذ عشر مائة ففعل
معاملتها **(قوله ومنه قراءة حزة الخ)** أي فستين تمييزاً للمائة لشبهها بالعشرة اذ هي عشر عشرات كما ان
تلك عشرة آحاد ومن ينون مائة يجعل سنين بدلاً من ثمانمائة أو بيانه لا تمييزاً لثلاثين من وجهين جمع تمييز
المائة ونصبه قال الزجاج ولا قضائه أن كل واحد من الثلاثمائة جمع من السنين اذ تمييز المائة واحد مائة
ثلاثة فقل ما لبشوا تسعمائة وهو باطل وهذا وارد على الجراً أيضاً اذ هو تمييز لا غير لكن أجاب ابن اعجاب بانه
لا يلزم كون تمييز المائة واحداً منها الا اذا كان مفرداً أما الجمع فلا يلزم فيه ذلك كقولهم مع العشرة في قولك
عشرة أبواب بل القصد به مجرد بيان الجنس والمساكنة في الجمعية كما هي **(قوله واحد)** أي المستعمل
في الاثبات وأصل همزة الواو وقد يؤتى بها تنبيهاً على الاصل فيقال واحد عشر ومعناه أول العدد وجهه
أحاديث الملازم للنفى فيهمزة أصلية ومعناه انسان ولا يستعمل في العدد ولا في الاثبات **(قوله مركبا)** الاولى
كسر كافه ليناسب قاصدي كونه حالاً من فاعل اذ كر **(قوله احدي عشرة)** يجب سكون الشين للقيافية
اذ هو في مقابلة كسرة آخر البيت وان كان فتحها لغة وهو الاصل الا ان السكون أفصح وهو لغة الحجاز ولا
تستعمل احدي الامر كبة أو معطوفا عليها ومضافة كاحدي الكبر لا مفردة **(قوله ومع غير أحد الخ)**
تقدير البيت افعل في العشرة مع غير أحد واحد مفعلة فيها معهما أي من تأنيثها للمؤنث وتذكيرها
لأن كرفاء زائدة وما ففعل مقدم لا فعل ومع ظرف لغو متعلق بافعل أرواحل من العشرة المعروفة بمأقوله
ومتعلق فاعلت وأفعل محذوف أي في العشرة وقصدا ابا معني قاصدا للفعل ومتوسجها اليه أو مقتصد أي عابدا
فيه وأقارب هذا البيت حكم العشرة اذ اركبت مع التسعة فادونها وما بعده حكم التسعة فادونها مع العشرة

(ش) لما فرغ من العدد المضاف ذكر العدد المركب فتركب عشرة مع مادونها الى واحد نحو واحد عشر
واثنى عشر وثلاثة عشر وأربعة عشر الى تسعة عشر هذا المذكر وتقول في المؤنث احدي عشرة واثنى عشرة وثلاث عشرة وأربع عشرة الى
تسع عشرة فللمذكر احد واثنى عشر والمؤنث احدي واثنى

وأما ثلاثة وما بعدها إلى تسعة فحكمها بعد التركيب حكمها قبله فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكرا وتسقط إن كان مؤنثا وأما عشرة وهو الجزء الأخير فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكرا وتثبت إن كان مؤنثا على العكس من ثلاثة فما بعدها فتقول عندئذ ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وكذلك حكم عشرة مع أحدهما وحدها واثنين (١٣٧)

عشر رجلا باسقاط التاء
وتقول إحدى عشرة
امرأة وثلاثة عشرة امرأة
بإثبات التاء ويجوز مع
المؤنث تسكين الشين
ويجوز أيضا كسرهما وهي
لغة نعيم (ص)
وأول عشرة اثني وعشرا
اثني إذا أنثى تشا أو ذكرا
والياء غير الرفع والرفع بالألف
والفتح في جزأى سواهما
ألف

(ش) فتسبق أنه يقال في
العدد المركب عشر في
الذكرة وعشرة في التأنيث
وتسبق أيضا أنه يقال أحد
في المذكر واحد في
المؤنث وأنه يقال ثلاثة
وأربعة إلى تسعة بالتاء
لامد ذكر وسقوطها للمؤنث
وذكر هذا أنه يقال اثنا عشر
لامد ذكر بالياء في المصدر
والجزم نحو عندئذ اثنا عشر
رجلا ويقال اثنا عشرة
امرأة للمؤنث بقاء في المصدر
والجزم ونحو بقوله والياغير
الرفع على أن الأعداد
المركبة كلها مبنية صدرها
ونحوها وبني على الفتح
نحو أحده عشر بفتح
الجزأين وثلاث عشرة بفتح
الجزأين ويستثنى من ذلك

(قوله) وأما ثلاثة وما بعدها الخ) منه ثمانية فإذا ركبت تكون كطال قبل أي بالتاء في المذكر كثمانية عشر
يوما وبحذفها في المؤنث كثمانى عشر ليلة لكن فيها بعد الحذف حينئذ أربع لغات فتح الياء وسكونها
وحذفها مع كسر النون وفتحها أو ما إذا لم تتركب فإنها أضيفت إلى مؤنث كانت بالياء لا غير كما مر في منع الصرف
كثمانى نسوة فيقاس عليها الضم والكسر ويظهر الفتح كالنقص أو إلى مذكرة في التاء لا غير كثمانية رجال
وكذا إن لم تصف والمعدود مذكرة فإن كان مؤنثا فالكثير أجزاؤها كالنقص كجاءني من النساء ثمان
ومررت ثمان ورأيت ثمانيا بالتأنيث لانه مصروف ككسر ويقال رأيت ثمانى ثلاثين أشبهها بجوار لفظا
ومعنى يقل حذف الياء مع امرأها على النون كقوله طائفا بأربع حسان * وأربع فثمرها ثمان
(قوله) وأما عشرة الخ) إنما خالفت حكمها قبل التركيب دون الثلاثة وأخوانها الكراهة اجتماع تأنيثين فيما
هو كالسكامة الواحدة كثلاثة عشر رجلا وكراهة اخلاء لفظين معناه ثمان مؤنث من العلامة في ثلاث عشر
امرأة ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخوانها على العشرة فاستحقت الأصل في العدد دونها ولأن تأنيث السكامة
وتذكيرها إنما يكون قياسا في آخرها وانما لم يبالوا باجتماع تأنيثين في إحدى عشرة وثنى عشرة مع أنه
كسكامة واحدة لا اختلاف في الأول مع أن الألف كجزء السكامة ولم تسقط في تصحيح ولا تكسيرا إذا قالوا
في حبلى حبليات وحبلى بخلاف التاء فتسقط كجفان وجففات في جفنة ولبناء السكامة على التاء في الثاني
إذا لا واحد له من لفظه فكانت كالأصل والتأنيث مستفاد من الصيغة (قوله) ويجوز مع المؤنث تسكين الشين
ظاهرة مع إحدى وغيرها إلى تسع ويصرح به قول التوضيح وإذا كانت العشرة التاء وهي مركبة سكنت
شينها في لغة الحجاز كراهة توالي أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة وكسرهما أكثر نغم تشبيها بقاء ككف
وبعض نغم ببقية ما على فتحها الأصلي وبه قرأ ابن زيد بن القعقاع وهو الأعمش فأنجزت منه اثنا عشرة عينا
اه وبذلك يعلم أن الجواز في كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات والأفالسكون واجب عند الحجازيين فإن
حذفت التاء فالشين بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين حينئذ كقراءة أبي جعفر أحد عشر كوكبا وقد
فرى اثنا عشر شهر بالسكون وفيه اجتماع ساكنين (قوله) وأي أتبع أي جعل لفظ عشرة تاء الاثنتي
الخ فعشرة مفعول أول واثنى ثان وقوله إذا أنثى فشر على ترتيب اللغتين التاء بالقصر لغة أو ضرورة أو حذفت
همزة لا اجتماعها مع همزة أو وأفاد بذلك حكم اثنين واثنين إذا ركبا لئلا يتوهم أنهما في التذكير والتأنيث
كثلاثة في حال تركيبها أما حكم العشرة فما هو من قوله ومع غير أحدا الخ كان قوله والياغير الرفع الخ معلوم
من باب الأعراب لكن ذكره لدفع توهم بناء ما عند التركيب (قوله) كلها مبنية الخ) أما الجزم فلتضمنه
معنى حرف العطف إذا أصل خمس وعشر مثلا ولذلك يبطل البناء والتركيب إذا ظهر العطف كقوله
* كأنها البدر ابن عشر وأربع * وهذا عام في مجزأين عشر وغيره وأما المصدر فلانه كجزء كلمة
أو لوقوعه بموقع ما قبل تاء التأنيث في لزوم الفتح واعتراض بان جزء السكامة وما قبل التاء لا يستحق البناء
حتى يستحقه بموقع موقعه لانه وسط كلمة والبناء إنما يكون في الآخر كالاعراب ولو سلم لوجب بناء صدر
المركب المزجي مطلقا ولو غير عددي الآن يقال تسويع في تسمية فتحة المصدر بناء لمشا كلمة العجز ولشبهها
البناء في اللزوم وإن كانت في الحقيقة فتحة بنية (قوله) وتبنى على الفتح) إنما بنيت على حركة اشعارها
بعروض البناء وكانت فتحة تخفيفا لثقل التركيب (قوله) يعرب بالألف) أي لعدم تركيبه بل عشر واقعة

(١٨ - (خصري) ثاني) اثنا عشر واثناعشرة فإن صدرهما يعرب بالألف فرعا وبإثباتها وجزا كما يعرب المثنى
وأما عجزهما فيبنى على الفتح فتقول جاء اثنا عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا وجاءت اثنا عشرة امرأة ورأيت
اثنتي عشرة امرأة ومررت باثنتي عشرة امرأة (ص)

وميز العشر بن للتسعينا * بواحد كـار بعين حيننا (ش) قد سبق ان العدد مضاف ومركب وذ كر هنا العدد المفرد وهو من عشرين الى تسعين ويكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث ولا يكون ميمه الا مفردا منصوبا نحو عشرين رجلا وعشرون امرأة ويند كر قبله النيف ويعطف هو عليه فيقال احد وعشرون واثنان وعشرون وثلاثة وعشرون بالتاء في ثلاثة وكذا ما بعد الثلاثة الى التسعة للذكر ويقال للمؤنث احدى وعشرون واثنان وعشرون (١٣٨) وثلاث وعشرون بالتاء في ثلاث وكذا ما بعد الثلاث الى التسع وتلخص ما

سبق ومن هذا ان أسماء العدد على أربعة أقسام مضافة ومركبة ومفردة ومعطوفة (ص) وميز وامر كبا بمثل ما ميز عشرين فسويتهما (ش) أي ميز العدد المركب كتمييز عشرين وأخواته فيكون مفردا منصوبا نحو أحد عشر رجلا واحد عشر امرأة (ص) وان أضيف عدد مركب * يبقى البناء وعجز قد يعرب (ش) يجوز في الأعداد المركبة اضافتها الى غير ميزها ما عدا اثني عشر فانه لا يضاف فلا يقال اثنان عشر كـ واذا أضيف العدد المركب فذهب البصريين انه يبقى الجزآن على بناءهما فتقول هذه خمسة عشر كـ ورأيت خمسة عشر كـ ومررت بخمسة عشر كـ بفتح آخر الجزأين وقد يعرب العجز مع بقاء المصدر على بنائه فتقول هذه خمسة عشر كـ ورأيت خمسة عشر كـ ومررت بخمسة عشر كـ (ص)

موقع نون المثنى وما قبل النون محل اعراب لا بناء ففي جاء اثنان عشر رجلا اثنان فوع بالالف لانه ملحق بالمثنى وعشر مبني على الفتح لتضعنه معنى العطف كما في لا محل له من الاعراب لوقوعه موقع نون المثنى ولا يصح أن يقال انه مضاف اليه (قوله بواحد) أي منكر منصوب كاي عطية المثال والحين بالكسر الزمن (قوله النيف) بفتح النون وشدة التحية مكسورة وقد تخفف وأصله نيوف كسيوف من ناف نيوف اذا زاد وهو كافي الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد الى العقد الثاني والعقد ما كان من العشرات أو المئات أو الألوف فيطلق النيف على الواحد فافوقه بخلاف بضعة وبضع فن ثلاثة الى تسعة على المختار ولهما حكم الثلاثة في الافراد والاضافة والتركيب والعطف (قوله فيكون مفردا منصوبا) أي عند الجمهور وأجاز الفراء جمعه مسكبا بظاهر قوله تعالى اثنى عشرة أسباطا أي وأجيب بان أسباطا بدل كل من اثنى عشرة والتمييز محذوف أي فرقة لتمييزه والاوجب تذ كبر العددين لان السبط مذكر وقال المصنف انه تمييز أثنت عده لوصفه بالمؤنث وهو أئما لانه جمع أمة ومقتضاه موافقة الفراء على جواز جمع تمييز المركب والا فهو مشكل لكن قال بعضهم اذا كان كل واحد من المعدود جمعا جاز جمع التمييز فان المعدود هنا قبائل وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد فوقع أسباط موقع قبيلة فتدبر (قوله وعجز) مبتدأ سوغه التقسيم وقد يعرب خبره (قوله يجوز في الأعداد المركبة الخ) أي كما يجوز في غيرها فان العدد مطلقا تجوز اضافته الى غير تمييزه نحو عشرون وثلاثة زيد وحيثئذ يستغنى عن التمييز فلا يند كر أصلا لانك لا تقول ثلاثة زيد لان المين عرف جنسها وانما خص المركب لأجل قوله يبقى البناء الخ (قوله ما عدا اثني عشر) أي واثنى عشر لان عشر فيهما بمنزلة نون المثنى فلا تجامع الاضافة كالنون وحذفها يلبس بالاضافة الى اثنين (قوله وقد يعرب العجز) أي لأن الاما افقة نرد الأسماء الى أصولها من الاعراب ولذا استحسنه الأخفش وقال ابن عصفور انه الأصح لكن في القسبيل لا يقاس عليه ولم يعرب المصدر لأن المضاف مجموع الجزأين فهما كاسم واحد امرابه في آخره (قوله مع بقاء المصدر على بنائه) فيه المسامحة المارة وجوز الكوفيون اعراب المصدر مضافا الى العجز مطلقا واستحسنوا ذلك اذا أضيف خمسة عشر كـ (قوله كفاعل) اما صفة للمفعول صغ المحذوف أي صغ وزنا كفاعل من اثنين الخ أو الكاف بمعنى مثل مفعوله وظاهر ذلك مع قوله الآتي حكم جاعله احكما ان فاعل المذ كور مصوغ من لفظ اثنين وثلاثة الخ سواء كان بمعنى بعض أو جاعل وهو مسلم في الأول والاشتقاق من ألفاظ العدد سماعى لانها أسماء أجناس غير مصادر كاستحجر الطين من الحجر وتربت يدها من التراب ولا فعل لها معها وأما الثاني فشتق من اثني والثالث والرابع وهكذا مصادر ثبتت الرجل وثلاث الرجلين ور بعث الثلاثة الخ وكلاهما من باب ضرب يضرب ضربا الاربع والسمع والتسع فن باب شفع يشفع شفعاً الآن يرجع الضمير في قوله له احكما الى فاعل لا بقيد مصوغه من اثنين أو يقرر هنا مضاف أي من مادة اثنين (قوله منه بنى الخ) الهاء في منه واليه عائدة على الموصول الواقع على العدد ونائب فاعل بنى يعود الى فاعل الفاعلة جرت على غير صاحبها كما يشير له الشارح في الحبل ومفعوله تضاف ضمير محذوف يعود الى فاعل أيضا ومثل بعض حال منه أي حال كون فاعل مثل بعض في معناه أو في اضافته الى كله (قوله

احدهما

وصغ من اثنين فافوق الى عشرة كفاعل من فعلا

واختتمه في التأنيث بالتاو متى * ذكرت فاذا كفاعل غير تا (ش) يصاغ من اثنين الى عشرة اسم موازن لفاعل كما يصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثان وثالث ورابع الى عاشر بالتاء في التذكير وبتاء في التأنيث (ص) وان ترد بعض الذي منه بنى * تضاف اليه مثل بعض بين وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق حكم جاعله احكما (ش) لفاعل المصوغ من اسم العدد استعملان

أحدهما أن يفر دقيقتان وثانية وثالث وثالثة كما سبق والثاني أن لا يفرد وحيداً ما أن يستعمل مع ما اشتق منه وإما أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده فتقول في ألف كيرثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة إلى عاشر عشرة وتقول في الثمانية اثنتين وثلاثة ثلاث ورابعة أربع إلى عاشر عشرة والخمسة أحداً اثنين واحداً اثنتين واحداً عشر واحد عشر والعاشر عشرة وهما هو المراد بقوله وإن ترد بعض الذي البيت أي وإن ترد بفاعل المصوغ من اثنين فأفوقه إلى عشرة بعض الذي بني فاعل منه أي واحداً مما اشتق منه فأضف إليه مثل بعض والذي يضاف إليه هو الذي

(١٣٩)

أحدهما أن يقر (أى عن الإضافة لعدد وعن لفظ عشرة ومعناه حينئذ واحد موصوف بكونه ثالثاً وأربعاً أى فى المرتبة الثالثة والرابعة كالباب الرابع والمقامة الثانية لا مطلقاً واحداً كفى التوضيح وهذا هو المراد بقوله وصح من اثنين الى آخر البيتين (قوله والثانى أن لا يقر الخ) تحته استعمالاً ذكرهما المتن بقوله وان ترد بعض الخ وبقوله وان ترد جعل الخ فاستعمالاً مع غير العشرة ثلاثه وسياًتى له معها ثلاثة أخرى ومع عشرين واحد فجلة استعمال فاعل العدد سبعة كفى التوضيح (قوله والمعنى أحد اثنين) عبارة التوضيح وشرحه مع زيادة الوجه الثانى فى فاعل ان يستعمل مع أصله الذى صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف بعض تلك العدد المعينة لا غير كخمس خمسة أى بعض جماعة محصورة فى خمسة أى واحد منها لا زائد عليها ويجب حينئذ اضافته لأصله كما يجب اضافة البعض لكامله كيدز يد فلا ينصب ما بعده على المختار لانه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب قال الله تعالى اذا خرجته الذين كفروا واثني اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة اه وصريح ذلك انه لا يعتبر فى الموصوف اتصافه بمعنى ذلك الاسم أى بكونه ثالثاً وأربعاً مثلاً كما يعتبر فى الحالة الاولى فيصح فى نحو عاشر عشرة أن يكون فى الرتبة الاولى ولا يجب كونه فى العاشرة اذ يبعد فى الآية أن المراد بشانئ اثنين وثالث ثلاثة كونه فى الرتبة الثانية أو الثالثة بل المراد انه بعض تلك العدد لا زائد عليها بل انظر لكونه ثانياً أو غيره فى فى الصبان عن الجامى مما يخالف ذلك غير سديد فتأمل (قوله ونصب ما يليه به) اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال والاعتين اضافته لانه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فعله كاسر (قوله ثالث اثنين الخ) ظاهره انه لا يقال ثانى واحد وأجاز بعضهم ونقله عن العرب ورجحه اللامعنى بأن معناه مصير الواحد اثنين بنفسه ولا مانع منه (قوله مثل ما فوقه) أى بدرجته فقط فلا يقال رابع اثنين (قوله وان أردت الخ) مثل مفعول أردت ومر كباحال منه أو بالعكس وهذا شروع فى بيان استعمال فاعل مع العشرة وهو اما أن يستعمل كثنائى اثنين أى انه بعض تلك العدد بل انظر للاضافه بمعناه وهو الذى ذكره المصنف وذكره ثلاثة أوجه ستعرفها واما أن يستعمل كفاعل وسيشير اليه الشارح زاد الموضح أن يستعمل كالمفرد ليفيد الاتصاف بمعناه معقيد بمصاحبة العشرة أى ان المحدود واحد متصف بكونه ثانى عشر أو ثالث عشر مثلاً وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تفكيرهما لذلك وبالضد والاقتصار على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة بفتحهما معافيه (قوله ينى) مجزوم فى جواب أضف أشبعت كسرتة للروى أو مرفوع على ان جلته صفة لمركب أى مركب واف بما تنويه (قوله وشاع الاستغناء) أى عن التركيبين وعن فاعل المضاف لمركب بحادى عشر أى فى افادة معنى ثانى اثنين (قوله وقبل عشرين) متعلق باذ كروا به عطف على عشرين والفاعل نصب باذ كروا (قوله من اسم العدد) أى من مادته ليصح فى الوجه الثانى كما مر

وهكذا إلى ناسع عشر تسعة عشر وثلاثة عشر ثلاث عشرة إلى تاسعة عشر تسعة عشر وتسكون السكيمات الاربع مبنية على الفتح الثاني
أن يقتصر على صدر المركب الاول فيعرب ويضاف الى المركب الثاني باقيا الثاني على بناء جزأيه نحو هذا ثالث ثلاثة عشر وهذه ثلاثة ثلاث
عشرة الثالث أن يقتصر على المركب (١٤٠) الاول باقيا بناء صدره ونحوه نحو ثالث عشر وثلاثة عشر وثلاثة عشر واليه أشار

بقوله * وشاع الاستعمال
بحدادي عشر ونحوه ولا
يستعمل فاعل من العدد
المركب للدلالة على المعنى
الثاني وهو أن يراد به جعل
الاقل مساويا لما فوقه فلا
يقال رابع عشر ثلاثة عشر
وكذلك الجميع ولهذا لم
يذكر المصنف واقتصر
على ذكر الاول وحادي
مقابوب واحد وحادية مقابوب
واحدة جعلوا فاءهما بعد
لامهما ولا يستعمل حادي
الامع عشر ولا تستعمل
حادية الامع عشرة
ويستعملان أيضا مع
عشرين وأخواتها فتقول
حادي وتسعون وحادية
وتسعون وأشار بقوله
وقبل عشرين البيت الى
ان فاعلا المصوغ من اسم
العدد يستعمل قبل العقود
ويعطف عليه العقود نحو
حادي وعشرون وتاسع
وعشرون الى التسعين
وقوله بحالتيه معناه انه
يستعمل قبل العقود
بالحالتين اللتين سبقتا
وهو انه يقال فاعل في
الثاني فاعلة في الثاني

(س)

(قوله وتسكون السكيمات الاربع مبنية على الفتح) أي ما عدا اثنا واثنا وكذا يقال فيما سمي من محل التركيب
الاول بحسب العامل فيه والثاني جزأه لانه مضاف اليه وهذا الوجه قليل حتى قيل بمنه (قوله على صدر
المركب الاول) هو لفظ ثاني وثالث فيعرب هذا اللفظ لعدم تركيبه ويضاف الى المركب الثاني بتمامه كما ذكره
المتن بقوله أو فاعلا بحالتيه الخ أي حالتي التذكير ورضه (قوله الثالث) أي من أوجه استعماله كثنائي اثنين
أن يقتصر الخ أي ويحذف الثاني بتمامه والشارح تابع في ذلك للصنف وولده ويرده التباسه بما ليس أصله
تركيبين وهو المستعمل كالمفرد ليعيد الاتصاف بمعناه والصحيح كما ذكره الموضح ان المقتصر عليه في هذا
الوجه هو فاعل صدر الاول وعشر عجز الثاني وحذف باقيهما فصار حادي عشر مثلاً وحينئذ لما أن يعرب
معالزوال التركيب فيهما فيعرب الثاني أبداً بالاضافة ويكون الاول بحسب العوامل أو يعرب الاول ويبنى
الثاني حكاه ابن السكيت وابن كيسان ووجهه أن يقتصر ما حذف من الثاني فيبقى بناؤه ولا يقاس على هذا
لقلته ويمتنع بناؤه معاً على حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه كما قيل لانه لا دليل حينئذ على
انزاعهما من تركيبين بخلاف اعراب الاول فتلخص ان في استعماله كثنائي اثنين خمسة أوجه يمتنع آخرها
وليس منها الاقتصر على التركيب الاول بتمامه وانما هو في استعماله كالمفرد أفاده في التوضيح (قوله فلا
يقال رابع عشر ثلاثة عشر) أي عند الكوفيين وأكثر البصريين وأجاز سيبويه وجماعة قياساً فيؤتى
بتركيبين صدر ثانيهما أقل من صدر الاول بواحد كما مثله الشارح والمعنى مصدر الثلاثة عشر أربع عشرة بنفسه
ويتمين اضافة الاول للثاني لان الوصف لا يعمل النصب الاموناً وتنفو ينه هنا يمتنع تركيبه مع عشرين
لك أن تحذف عشر من الاول فتقول رابع ثلاثة عشر فان نوتته نصبت به الثاني محلاً (قوله جعلوا فاءهما الخ)
أي فصار أحاداً وواحداً وقبلت واوهماء لتطرقها ان كسرة لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال ثم أعمل الاول
كفأض دون الثاني لفتح يائه (قوله الى أن فاعل المصوغ الخ) هذا هو الاستعمال السابع (قوله ويعطف
عليه العقود) الظاهر انه حينئذ يفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بصاحبة العشرين كالمفرد فان عطفت العقود
على ما اشتق منه كثنائي اثنين وعشرين كان بمعنى بعض أو ما قبله كثنائي اثنين وعشرين كان بمعنى جاعل
فتجوز فيه الاضافة والنصب ويمتنع حادي عشرين بحذف العاطف لا تمتناع التركيب مع هذه العقود قال
ابن هشام في قول الشهود حادي عشرين شهر جمادى ثلاث لحنات حذف الواو واثنان عشرين عشرين مع
أنه مضاف لما بعده وذ كر لفظ شهر وهو لا يندكر الامع رمضان والربيعين اه قال السيوطي والمنقول عن
سيبويه جواز ذكره مع كل الشهر وهو قول الاكثر والله أعلم

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

ذكرها بعد العدد لانها كناية عن (قوله كم كم شخصاً الخ) كم في محل رفع مبتدأ وشخصاً تمييزه
منصوب به ووجه سماخه والجملة في محل جر بالكاف (قوله وأجزاء) بنقل فتحة الهمزة الى الزاى للوزن
(قوله استفهامية) أي بمعنى أي عدد فلا استفهام بها عن كمية الشيء (قوله وخبرية) أي بمعنى قولك
عدد كثير سميت بذلك لان ما هي فيه اخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب (قوله مفرداً منصوباً) أي
لانه لم يسمع الا كذلك فاعلة في ذلك السماع كما قاله الدماميني وأجاز الكوفيون جمعه مطلقاً وبعضهم ان كان

﴿ كم وكأين وكذا ﴾ ميز في الاستفهام كم بمثل ما * ميزت عشرين كم شخصاً

السؤال
وأجزاء تجر من ضمها * ان وليت كم حرف جر مظهر (ش) كم اسم والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها ومنه قولهم
على كم جزع سقفت بيتك وهي اسم اعداد مبهم ولا بد لها من تمييز نحوكم رجلاً عندك وقد يحذف للدلالة نحوكم صمت أي كم يوماً صمت
وتكون استفهامية وخبرية فاختبرية سيد كرها والاستفهامية يكون ميزها كم عشرين وأخواته فيكون مفرداً منصوباً بنحو

السؤال عن جماعات لاعتد من الآحاد ككم غلما نالك أي كم صنفان من أصناف الغلمان استقر والملك
بجلاف كم فردانها وهو تفصيل حسن صبان (قوله كم درهما قبضت) كم استفهامية مفعول مقدم
لقبضت ودرهما تمييزا منصوبها (قوله ويجوز جره الخ) أي يرجع على النصب بالشرط المذكور وقوله
بن مضرة أي عند الخليل وسيبويه وهي من البيانية لأنها هي التي تميز مطلقا لبيان جنس المميز وقال
الزجاجي بإضافة كم إليه وعلى الأول فالشهور منع ظهور من كما هو ظاهر المتن لأن الجار لكم عوض عنها وقيل
يجوز نحو بكم من درهم اشتريت (قوله فان لم يدخل عليها حرف جرح الخ) هذا التفصيل هو المختار ولذا
اقتصر عليه المتن ولم يذكره سيبويه وغيره وقوله وجب نصبه ظاهره وان جرت كم بإضافة كعبه كم جلا
ضربت فانظره ووراء هذا التفصيل منه بان وجوب نصبه مطلقا وان جرت كم وجوازه مطلقا جلا على
الخبرية وعليه حل بعضهم كم عمدة لك يا جري بالجر بناء على انها فيه استفهامية للتميم وانظر هل هذا الجري من
مقدرة كما اذا دخل عليها حرف جرح أو باضافتها اليه * واعلم ان ابن الحاجب ذكر ان من تدخل على غير الخبرية
بكثرة نحو وكم من ملك والاستفهامية بقلة أي وان لم تجر قال الرضي ولم أعثر على شاهدة فردة في المطول بقوله
تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وفيه لطافة فأقدم الصبان (قوله ككم رجال) كم خبرية مبتدأ
خبره محذوف أي عندي أو مفعول محذوف أي ملكك ورجال تمييز مجرور بإضافتها اليه كتميز العشرة
ومره كتميز المائة فهو نفس على ترتيب اللفظ وأصلها مرة حذف الهزرة بعد نقل حركتها الى الراء (قوله
ككم كآين الخ) مبتدأ وخبر أي لفظ كآين وكذا مثل كم الخبرية في معناها المعروف لها وهو الدلالة على
عدم مبهم والتكثير وقوله وينتصب الخ كالاستثناء من التشبيه (قوله أو بمفرد مجرور) هو الأكثر
والأصح ومنه كم عمدة لك يا جري بالجر بناء على انها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجمع بشاذفيل ولغة تميم
نصب تمييزها المفرد جلا على الاستفهامية وحل عليها كم عمدة بالنصب ومصر في المبتدأ شرح هذا البيت
والصحيح ان الجرح هنا بإضافة كم إليه لا بمن مقدرة كما نقل عن الكوفيين لكن رجما يؤيدهم ما مر من
كثرة جرحه بها نحو وكم من ملك وشرط وجوب الجر اتصالها فان فصل منها باحد الطرفين اختير نصبه ويجوز
الجر كقوله

كم يجود مقرف نال العلي * وكرم بخله قد وضعه

بجر مقرف والمراد به من ليس أصيلا من جهة الأب اذهون أبو عجمي وأمه عربية أو بهما معا ككم
عندي من الناس رجلا أو بجملة كقوله * كم نالني منهم فضلا على عدم * وجب نصبه لتعذر
الإضافة حيث غفلت على الاستفهامية والفصل مطلقا خاص بالضرورة (تنبيه) تتفق كم الخبرية
والاستفهامية في الاسمية والبناء على السكون والافتقار الى المميز لا بهما معا وجواز حذفه لدليل ولزوم
الصدر كاسيأتي وفي وجوه الاعراب فان تقدمهما جار فجلهما جار والافان كفي بهما عن الحدث أو الظرف
فنصب على المصدرية أو الظرفية ككم ضربت أو يوماضرت وان كفي بهما عن الذوات فان لم يلها فعل
ككم رجل عندي أو كان لازما ككم رجلا قام أو متعليا رافعا ضميرهما ككم رجل ضربت زيدا
أو سببهما ككم رجل ضرب أبو زيدا أو أخذ مفعوله ككم رجل ضربت زيدا عنده فهم في ذلك كاه
مبتدآن وما بعدهما خبر وان كان متعليا لم يشغل بشئ ككم عبد ملكك فهما مفعولان أو اشغل
بضميرهما أو سببهما ككم رجل ضربت أو ضربت عبده فاشغال ويفترقان في أن تميز الاستفهامية
مجرد على الأصح وأصله النصب ويفصل منها في السعة وفي الخبرية يجوز مفردا وجعا وأصله الجر ولا يفصل الا
ضرورة كما مر كل ذلك وفي أن الخبرية تدل على التكثير ونخص بالماضي فلا يجوز كم غلمان سألهم
والكلام معها يمتل الصدق والكذب ولا تستدعي جوابا ولا يقتزن البدل منها بالهزرة بخلاف الاستفهامية

كم درهما قبضت ويجوز
جره بن مضرة ان رايت
كم حرف جرح بكم درهم
اشتريت هذا أي بكم من
درهم فان لم يدخل عليها
حرف جرح وجب نصبه (ص)
واستعملتها خبرا كعشره
* أو مائة ككم رجال أو
مره ككم كآين وكذا
وينتصب
تمييز ذين أو به صل من
تصب

(ش) استعمل كم للتكثير
فتميز بجمع مجرور كعشرة
أو بمفرد مجرور كائة نحو كم
غلان ملكك وكم درهم
أنفقت والمعنى كثيرا من
الغلان ملكك وكثيرا
من الدراهم أنفقت ومثل كم

في الجميع (قوله في الدلالة في على التكثير) ظاهره في كآين دون كذا لانها كناية عن عدمهم قل
أو أكثر ولو واحد ما مبنى (قوله وكآين) أي بفتح الهمزة وشدة الياء ممنونة لزوماً ويكتبون لانها مركبة من
الكاف وأي المنونة فلما دخل التنوين في التركيب أشبه النون الأصلية ولذا رسم في المصحف نونا وجرز
الوقف بها ومن وقف بحذفها اعتبر أصله ويقل فيها كآئن كلفظ قاض وكان بحذف المدة بعد الكاف وكآين
يسكون الهمزة وكسر الياء وكآئن بتقديم الياء على الهمزة ففيها خمس لغات والنون في السكك أصلها التنوين
وأفصحها الأولى وهي الأصل وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير ويلها كآئن كقاض وبها قرأ ابن كثير وهي
أكثر في الشعر كقوله

اطرد اليأس بالرجاء فكآئن * ألمأحم يسره بعد عسر

(قوله أو مجرور بن) خاص بكآين بدليل مثله وأما كذا فيجب نصب تمييزها ولا يجوز من اتفاق ولا بالإضافة
خلافاً للكوفيين لأن مجزها اسم إشارة لا يقبلها باعتبار أصله وإن أمكن تغير حكمه بالتركيب فقول المصنف
أو به صل من أي تمييزين بالنظر للجموع (قوله وهو لا أكثر) أي جزم كآين بن أكثر من نصبه
بل أوجه ابن عصفور ويمنع جزمه بالإضافة لأن تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله (قوله ومركبة)
أي مكررة وليس المراد جمعها كقوله واحدة لأن الأولى بحسب العوامل فهي في المثال مفعول مملكت ودرهما
تمييزها والثانية تاء كيد لها (قوله ومعطوف عليها) هو الغالب وقل ورود الأولين كافٍ للتسهيل بل منع
ابن خروف سماعهما (قوله لها صدر الكلام) أي فلا تقدم عليها عامل الا المضاف وحرف الجر وحكي
الفراء أن تقدم عامل الخبر لغة وبني عليها اعرافاً على قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكتنا والصحيح
أن الفاعل ضمير المصدر أي الهدى أو الله ولا يخرج الآية على اللغة الرديئة وأما قوله تعالى أولم يروا كم
أهلكنا الخ فكيف فيه مفعول أهلكتنا والجملة في محل نصب بير والتعليق عنها بكم وأنهم اليهم لا يرجعون
مفعول لأجله يروا وقيل غير ذلك (قوله بخلاف كذا) أي فيعمل فيها ما قبلها كمثلها واعلم أن
كآين وكذا يتفقان مع كم في الاسم والبناء والابهام والافتقار إلى المميز وتنفرد كآين بموافقتها في المصدر
وفي التكثير تارة وهو الأغلب والاستفهام أخرى وهو نادراً ولم يثبت الجمهور ومنه قول أبي بن كعب لابن
مسعود كآين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثاً وسبعين وتنفرد كذا بموافقتها في أنها تميز بجمع ومفرد
ويخالفانها في أن كم بسيطة على الصحيح وهما مركبان كآمر وفي منع إضافتهما إلى التمييز كآمر وتنفرد
كآين بمخالفتها في غلبة جزم تمييزها عن حتى قيل بوجوده ولا يدخل عليها جارخلاف لأن أجاز بكآين تبين هذا
الثوب ولا تميز إلا بمفرد وتنفرد كذا بمخالفتها في عدم التصدير وجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالباً إلا
معطوفاً عليها كآمر والله أعلم

(الحكاية)

درهما (ص)

(الحكاية)

هي لغة المماثلة واصطلاحاً إيراد اللفظ المسموع بهيئته أو إيراد صفته أو معناه وهي إما حكاية جملة وتسكون
بالقول وما تصرف منه فيحكي به لفظها أو معناها وإما حكاية مفرد وهي ضربان حكاية اللفظ المفرد مع
استفهام ويسمى الاستثبات بأي أو من وهي التي ذكرها المصنف والمحكي فيها صفة اللفظ وحكايته بدون
استفهام فإن كان المحكي على معنى اللفظ المحكي كانت شاذة كقول بعض العرب دعنا من تمران لمن قال
لهاتان تمران أو على نفس اللفظ فلا وهذا هو المراد بقول السكاكية

وان نسبت لاداة حكما * فآين أو عرب واجعلها اسما

وحاصل ذلك أنه إذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظاً جازاً اعرابه بحسب العوامل وجازت حكايته على أصل
تقدير اعرابه فتقول ضرب وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظاً أو بفتح الأولين يسكون الثانيين حكاية
لأصلها مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين إن حكى لم يغير سواء كان ثانياً ليسأماً لا كغيره وإن أعرب

في الدلالة على التكثير
كذا وكآين وبعينهما منصوب
أو مجرور بن وهو لا أكثر
نحو قوله تعالى وكآين من
نبي قتل معه وملكت كذا
درهما وتستعمل كذا
مفردة كهذا المثال ومركبة
نحو ملكت كذا كذا
درهما ومعطوف عليها مثلها
نحو ملكت كذا وكذا
درهما وكم لها صدر
الكلام استفهامية كانت
أو خبرية فلا تقول ضربت
كم رجلاً ولا ملكت كم
غلاماً وكذلك كآين بخلاف
كذا نحو ملكت كذا

احك باي المنكور سئل * عنه ما في الوقف اوحين تصل ووقف احك بالمنكور بمن (١٤٣) والنون حرك مطلقا وشبعن

وقل منان ومنين بعدلى
الفان بابنين وسكن بعدل
وقل لمن قال آت بنت منه
والنون قبل التثني مسكنه
والفتح نزروصل التاوالالف
بن باثذا بنسوة كلف
وقل منون ومنين مسكنا
ان قيل جاقوم لقوم فطنا
ان تصل فلفظ من لا يختلف
ونادر منون في نظم عرف
(ش) ان سئل باي عن
منكور منكور في كلام
سابق حكى في أى مالدلك
المنكور من اعراب
وتذكير وتأنيث وافراد
وتثنية وجمع ويفعل بها
ذلك وصلا ووقفا فتقول
لمن قال جاءني رجل أى
ولمن قال رأيت رجلا أى
ولمن قال مررت برجل أى
وكذلك تفعل في الوصل
نحو أى يافتي وأيا يفتي وأى
يافتي وتقول في التأنيث أية
وفي التثنية أيتان وأيتان
رفعا وأيتين وأيتين جرا
ونصباً وفي الجمع أبون وأيات
رفعا وأيتين وأيات جرا
ونصباً وان سئل عن
المنكور المنكور بمن
حكى فيها ما له من اعراب
وتشبع الحركة التي على
النون فيقول منها حرف
محائس لها ويحكى فيها ما له
من تأنيث وتذكير وتثنية
وجمع ولا تفعل به ذلك كله

وثانية لين وجب تضعيفه نحو اوق وفي حرف بشد الواو الياء كقوله
الأم على لو ولو كنت عالما * باذئاب لولم تفتني أوائله
ومنه الحديث اياكم والوقوفان اللو فتفتح عمل الشيطان فضاغفها وقرنها بأل اصبر ورتها اسما للفظ ويقلب
الحرف الضاعف همزة في ما ولا لسا كنين تقول ماء ولا ع حرف بهمزة بعد الالف فان صح ثانيه يكن جاز
التضعيف وعدمه أفاده الفارضى وفي الرضى وشرح اللبان للسيد انه يجب تضعيف الثنائي المراد لفظه اذا
أعرب صحيحا كان أو معتلا فان جعل علم الغير لفظه امتنع التضعيف في الصحيح لئلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى
ووجب في المعتل لئلا يسقط حرف الهلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف اه فتلخص ان أقسام الحكاية
أربعة اقتصر المصنف على الثاني وثالثها شاذ وقد علمت الباقيين (قوله احك باي) الباء لالة وظرفية
سم (قوله بالمنكور) أى ما ثبت له من صفة الاء اب وغيره وخرج به المعرفة فلا تحكى صفتها وحدها بل
هى وصفتها بعد من خاصة (قوله في الوقف) متعلق باحك (قوله والنون حرك الخ) الجملة تفسير
لاحك لان حكاية النكرة بمن هى نفس تحريكها واشباعها لا غيرهما كما يوتسه العطف (قوله مطلقا) أى
في أحوال الاعراب الثلاثة (قوله وأشبعن) بنون التوكيد التثنية خفت للوقف لا الخفيفة والابدات
فيه ألفا كما قاله ابن غازي (قوله منان ومنين) بصيغة المثني فيهما (قوله الفان) بكسر الهمزة مثني الف
كذلك بمعنى مؤلف وبابنين أى معهما وهو لاف وانشر مرتب فنان الحكاية الفان ومنين لابنين (قوله
وسكن) أى النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك وكذا ما سياتى (قوله أنت بنت) الجملة مفعول
قال ومنه مفعول قل وهى بتاء التأنيث قلبت هاء للوقف فالنون قبلها مفتوحة لاجلها وقد تسكن مع سلامة
التاء تنبيه على انه تأنيث محكى لا من فيقال مننت لا غتفار الساكنين في الوقف وانما حكى فيها التأنيث
دون الاعراب لسكون التاء في الوقف أبدا فلا يلحقها حرف المد المتولد من حكاية الاعراب (قوله مسكنه)
أى للتثنية على ان التاء ليست لتأنيث من بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى ولم تسكن نون المفرد على الاشهر
لدفع الساكنين (قوله مسكنا) حال من فاعل قل أى مسكنا آخرهما (قوله وان تصل) محترز قوله
وروقفا احك الخ (قوله منكور الخ) خرج المسؤل بها ابتداء فلا يحكى فيها شى بل تكون بحسب العوامل
ومفردة منكرة لا غير مثل من وشذ قوله باي كتاب أم بأية سنة * ترى جهنم عار على وتحسب (قوله
فتقول لمن قال الخ) فإى في جميع الامثلة المذكورة استفهامية معربة لكن اختلف هل اعرابها ظاهر وهو
ما فيها من الحركات والحروف أو هى لحكاية ما فى اللفظ المسموع والاعراب مقدر قولان فعلى الاول
تكون بحسب مثل عوامل النسخي لكن في نحو المثال الاول تكون مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها
لصدارتها أى أى جاء وقال الكوفيون فاعل محذوف ليطلق المحكى واستفهام الاستثبات لا يلزم الصدر
عندهم أما الثانية فمفعول محذوف مؤخر لما ذكر أى أيارأت والثالثة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه
أى باي مررت وكذا القياس وفيه ان حذف الجار وبقاء عمله شاذ وعلى القول الثاني تكون مبتدأ دائما
محذوف الخبر أى أى هو أو هم مثلا ورفعه مقدر لحركة الحكاية أو حرفها مطلقا وقيل ظاهر في الرفع اذ لا
ضرورة لتقديره (قوله وان سئل عن المنكور) أى العاقل لا اختصاص من به بخلاف أى وانما اختصت حكاية
الصفة من بالسؤال عن نكرة لانها عدم تعيينها يكثر السؤال عنها خفف فيها بحذف المسؤل عنه والحقاق
صفته من بخلاف المعرفة فتذكر بعد من غالباً اما محكية أو غير محكية (قوله وتشبع الحركة) أى التي اجتلبت
للعكوبة فالخروف التي بعدها انما هى اشباع لها فاعل الوقف على المتحرك وقيل الخروف ليست للاشباع
بل اجتلبت للحكاية أولا فلزم تحريك ما قبلها وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين في المحكى ومن
مبينة على سكون مقدر منه حركة الحكاية أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أولا وليست منان ومنين

الاوقفا فتقول لمن قال جاءني رجل منون لمن قال رأيت رجلا منان لمن قال مررت

برجل مني وتقول في ثنية المذكور من رفعوا منسبين نصبوا جوا وتسكن النون فيهما فتقول لمن قال جاء في رجلان منان ومن قال صررت
برجلين منين ومن قال رأيت رجلين منين وتقول للمؤنثة منه رفعوا نصبوا وجرا فاذا قيل أنت بذت فقل منه رفعوا وكذا في الجر والنصب وتقول في
ثنية المؤنث منتان رفعاً ومنتين جراً ونصباً بسكون النون التي قبل التاء وسكون نون الثنية وقدر دقيلاً فتفتح النون التي قبل التاء نحو
منتان ومنتين واليه أشار بقوله (١٤٤) والفتح نزر وتقول في جمع المؤنث منات بالالف والتاء الزائدتين كهندات

فاذا قيل جاء نسوة فقل
منات وكذا تفعل في الجر
والنصب وتقول في جمع
المذكور منون رفعاً ومنين
نصباً وجراً بسكون النون
فيهما فاذا قيل جاء قوم
فقل منون واذا قيل
صررت بقوم أو رأيت
قوماً فقل منين هذا حكم
من اذا حكى بهما في الوقف
فاذا وصلت لم يحك فيهما شيئ
من ذلك لسكون تكون بلفظ
واسم في الجميع فتقول من
يا فتى لقاتل جميع ما تقدم
وقد ورد في الشعر قليلاً
منون وصلاً قال الشاعر
أنا ناري فقاتل منون أنتم
فقال منون أنتم والقياس
من أنتم (ص)

والعلم احكيه من بعد من
ان عريت من عاطف
بها اقترن

(ش) يجوز أن يحكى العلم
بمن ان لم يتقدم عليها عاطف
فتقول لمن قال جاء في زيد
من زيد ومن قال رأيت
زيداً من زيد ومن قال
صررت بزيد من زيد

ومنات معربة كما قد يتوهم من الثنية والجمع بل هي لفظ من زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على
حال المسؤل عنه فهي في محل عامل كعامل المحكي أو في محل رفع أبدأ مبتدأ حذف خبره أي من هو أو هم على
قياس ما صر في أي (قوله ومن قال صررت برجلين منين) ظاهره لا يجب إعادة الجار فيحتمل ان محله جر
محرف محذوف أو مبتدأ حذف خبره كما صر في أي وقال ابن عصفور لا بد من إعادة الجار في من وأي ويقدر
متعلقه بعدهم المأمور وينبغي جواز ذلك قبلها ما عند من يرى ان استفهام الاستنبات لا يلزم المصدر (قوله أتوا
باري الخ) فيه شذوذات لحاق العلامة وصلاً كما في الشارح وتحريك النون وكونه حكاية للمقدّر غير مذكور
كما ذكره ابن المصنف والتقدير أتوا ناري فقالوا أتينا فقلت الخ وعليه فهو حكاية للضمير في أتينا فهو شذوذ
آخر لانه ليس نكرة وجعله المصريح حكاية للضمير في أتوا بلا تقدير ورده يس كما في الصبان بان الشاعر قال
للجن حين أتيا منهم منون أنتم ثم أخبرنا عن ذلك بقوله أتوا الخ فالنطق باتوا متأخر من منون فكيف يحكى
به فيتمين التقدير اه وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقة اما على ما قيل ان هذا الشعر كذوبة
من كاذب العرب فكلام المصريح محتمل تأمل (قوله عموظا لاما) أصله أنتموا أي تنعموا في الظلام
وبردى عموظا صياحا وكلاهما صحيح لانه من قصيدتين لشاعرين (قوله والعلم احكيه) أي عند الحجازيين
وأما غيرهم فلا يحكونه بل رفعونه بعدهما مطلقاً على الابتداء والخبر ويجوز الحجازيون ذلك أيضاً بل هو
الارجح (قوله من بعد من) ظاهره مطلقاً أي رفعوا وصلاً وهو كذلك اه سم والخصوص بالوقف انما
هو حكاية صفة النكرة بها المأى فلا يحكى العلم بها كما لا يحكى سائر المعارف مطلقاً فاذا قيل رأيت زيدا
أو صررت بزيد قلت أي زيد برفع زيدا غير لان أي يظهر اعرابها فذكر هو مخالفة الثاني لها بخلاف من
(قوله يجوز ان يحكى العلم) أي بشرط كونه لعاقول وان لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفرزدق بالجر لمن
قال سمعت شعر الفرزدق لعدم الاشتراك فيه وأن لا يتبع نعت أو توكيداً أو بدلاً فلا يقال من زيد العاقل
من قال رأيت زيدا العاقل نعم ان كان النعت بابن مضاف الى علم حكى لصيرورته مع المنعوت كشيء واحد نحو
من زيد بن عمرو بالنصب لمن قال رأيت زيد بن عمرو وفي العلم المعطوف عليه خلاف والجواز مذهب سيمويه
فيحكى المتعاطفان ان كانا معاً علمين كزيدا وعمراً أو الاول فقط كزيدا وأخاه بخلاف أخا زيد وعمراً
(قوله خبر عنها) فهو مرفوع بضمة مقدرة في الاحوال الثلاثة للتعذر العارض بحركة الحكاية وقيل حركته
في الرفع اعراب (قوله أو خبر عن الاسم) أي أو من خبر الخ (قوله عاطف) هو الواو خاصة وقيل والفاء
أيضاً المراد صورة العاطف لانه للاستئناف وقال الرضي انه للعطف على كلام مخاطب ولزم عليه عطف
الانشاء على الخبر في جواب رأيت زيدا مثلاً (تنبيه) ظهر مما مر أن من تخالف أي في خمسة أشياء
اختصاصها بالعاقل والوقوف ويجب فيها الاشباع ولا تختص بالنكرة ولا يجب فيها فتح ما قبل تاء التأنيث
في نحو منة ومنتان بخلاف أي في الجميع (قوله الا العلم) أي اسما كان أو لقباً أو كنية لكثرة استعماله جاز
فيه ما لا يجوز في غيره والله أعلم

﴿التأنيث﴾

فتحكى في العلم المذكور بعد من ما لعلم المذكور في الكلام السابق من الاعراب ومن مبتدأ والعلم الذي بعده خبر
عنها أو خبر عن الاسم المذكور بعد فان سبق من عاطف لم يجوز أن يحكى في العلم الذي بعدهما ما قبلها من الاعراب بل يجب رفعه على انه خبر
عن من أو مبتدأ خبره من فتقول لقاتل جاء زيداً ورأيت زيدا أو صررت بزيد ومن زيد ولا يحكى من المعارف الا العلم فلا تقول لقاتل رأيت
غلاماً زيداً من غلام زيد بنصب غلام بل يجب رفعه فتقول من غلام زيد وكذا في الرفع والجر (ص) ﴿التأنيث﴾

علامة التأنيث تاء أو ألف * وفي أسام قدسروا التاء كالكتف ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد في التصغير (ش) أصل الاسم ان يكون مذكرا والتأنيث فرع عن التذكير ولكون التذكير (١٤٥) هو الاصل استغنى الاسم المذكور عن

علامة تدل على التذكير
ولكون التأنيث فرعاً عن
التذكير افتقر الى علامة
تدل عليه وهي التاء
والالف المقصورة أو
الممدودة والتاء أكثر
في الاستعمال من الالف
ولذلك قدسرت في بعض
الاسماء كمين وكتف
ويستدل على تأنيث مالا
علامة فيه ظاهرة من
الاسماء المؤنثة بعود الضمير
اليه مؤنثاً نحو الكتف
نهشتها والعين ككلفتها
وبما أشبه ذلك كوصفه
بالمؤنث نحواً كانت ككتفا
مشوية وكرد التاء اليه في
التصغير نحو كتيقة ويديته

(ص)

ولا تلي فارقة فعولاً

أصلاً ولا المفعول والمفعول

كذلك مفعول وما تليه

فالفرق من ذي فشنوذ

فيه

ومن فعل كقتيل ان تبع

بوصوفه غالباً التامتع

(ش) قد سبق ان هذه

التاء امتازت في الاسماء

لتمييز المؤنث من المذكر

وأكثر ما يكون ذلك في

الصفات كقائم وقائمة وقاعد

وقاعدة ويقبل ذلك في

الاسماء التي ليست بصفات

ليرقى والتذكير كقال المعرب والمبني والتذكير والمعرفة لانه لم يمتنع هنا قصدا وان لزم من بيان التأنيث
بيانه بخلاف ما ذكر **(قوله)** علامة التأنيث الخ أي التأنيث الكائن في مدلول الاسم المتمكن ولو بحسب
الاصل كطلحة فخرج التأنيث في مدلول غيره فيدل عليه بغير التاء والألف كالسكر في أنت والنون في
هن **(قوله)** تاء أو ألف لم يعبأ بهاء لان التاء أصل عند البصريين ولشمس تاء الفعل الساكنة وأشار
بالواو عدم اجتماعهما فلا يقال ذكراً وأما علاقة لنبت وارطاة لشجر فالقها مع التاء للخلق بوجه
ومع عدمها للتأنيث سم وفيه انه في حالة عدم التاء منها ما يحتمل أن ألفهما للخلق أيضاً كما هو سبأني
فتدبر **(قوله)** وفي أسام جمع أسماء جمع اسم فهو جمع الجمع غير مصروف لمنتهى الجوع كجوار
(قوله) والالف المقصورة هي الف المينة زائدة على بنية الكلمة للدلالة على التأنيث والممدودة كذلك
الأنه يزداد قبلها ألف فتقلب هي همزة كاسمياني عن البصريين **(قوله)** أكثر الخ أي وأظهر دلالة
على التأنيث لانها لا تلبس أما الالف فتلبس بالف الالحاق والتكثير فيحتاج الى تمييزها باسمياني **(قوله)**
ولذلك قدسرت أي ولان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز أن تحذف بخلاف الالف **(قوله)**
مالا علامة فيه أي عما هو مجازي التأنيث والتذكير وباب هذا الاستدلال السماع والواجب تذكيره
وقدسرت ذلك في باب الفاعل مع التفصيل بين الحقيقي والمجازي موضعاً منظم مع حكم الالفاظ المقصودة
فانظره **(قوله)** كوصفه الخ أي وكذا تأنيث خبره أحواله أو عدده أو اشارته أو فعله **(قوله)** في التصغير
هذه العلامة تختص بالثلاثي وبالرباعي اذا صغر للترخيم ككنية وذريعة تصغير عناق وذراع **(قوله)** نحو
كتيفة ويديته أي من الاعضاء المزوجة فانها مؤنثة كمين وأذن ورجل وغير المزوجة مذكر كذاني
التصريح وهو غير مطرد فمن المزوجة الحاجب والصدغ والخذ واللعج والمرفق والزند والكوع
والكرسوع وهي مذكرة وكذا الذراع عند بعض عكس والعصا والابط والخرس مما يذكر ويؤنث
وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت وتبعه الجوهري وغيره ومن المنفرد بالكبد والكركش وهما مؤنثان
والعنق واللسان والقفا والمعن والمعنى تذكر وتؤنث أفاده الغارضي بزيادة من فتح الباري وبعض في
المصباح **(قوله)** ولا تلي أي التاء فارقة أي بين المذكر والمؤنث اما غير الفارقة فتلي فعولاً كغيره
كقوله من المثل وفروقة من الفرق بفتحتين وهو الخوف فان التاء فيها مبالغة للفرق ولذا لم يحق
المذكر والمؤنث **(قوله)** ولا المفعول بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعول **(قوله)** تا الفرق بقصرنا
واضافتها للفرق **(قوله)** ومن فاعيل مة لى بفتح الواو خيرا عن التاء وكقتيل حال من فاعيل لفتد
لعظه وجواب الشرط محذوف للدلالة تمتنع عليه **(قوله)** لتمييز المؤنث أي الاصل فيها ذلك بتكثير
زيادتها في الاسماء لتمييز الواحد من الجنس في المخالقات كشجر وشجرة والمصنوعات كالبن والبنة وقد
ترادف في الجنس لتمييزه من الواحد ككساء وكساء وقد تأتي للبالغ كراوية لكثير الرواية أولتاً كبنها
كعلامة ونسابة وتأتي في الجمع عوضاً عن ياء النسب التي في المفرد كاشعنى واشاعنة وقد نعوض عن فاء
نحو عدة وعين اقامة ولا م سنة أو عن مدة تفعل كتزكية وقد تأتي للمجرد تكثير حروف الكلمة كقربة
وبلدة وغرفة وغير ذلك وهي مع ذلك تدل على التأنيث المجازي لما هي فيه بدليل تأنيث ضميرها ما عدا
التي للبالغ أولتاً كبنها فانما ساحت عن التأنيث فتأمل **(قوله)** ويقبل ذلك في الاسماء أي أسماء
الاجناس الجامعة بدليل مثاله لانها أكثر في الاعلام كفاطمة وعائشة فتدبر **(قوله)** وانسانة في الفاسوس
امرأة انسان وبهاء لغة عامية وسمع في شعر كانه موله

(١٩ - خضري) ثاني كرجل ورجلة وانسان وانسانة وامرأة وأشار بقوله ولا تلي فارقة فعولاً في الأبيات الى ان من

الصفات مالا تلي حقه هذه التاء وهو ما كان من الصفات على فاعول وكان بمعنى فاعل واليه أشار بقوله أصلاً واحترز بذلك من الذي يعني مفعول

وانما جعل الاول أصلا لانه أكثر من الثاني وذلك نحو شكور وصبور بمعنى شاكر وصابر فيقال للمذكر والمؤنث صبور وشكور بلا تاء نحو هذا رجل شكور وأمرأة صبور فإذا كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء في التأنيث نحو كوبة بمعنى موكوبة وكذلك لا تلحق التاء وصفا على مفعال كأمراة (١٤٦) فهذا هو معنى الكثيرة الطنروحو والهنديان أو على مفعيل كأمراة معطير من

صطرت المرأة إذا استعملت الطيب أو على مفعول كعشم وهو الذي لا يثنيه شيء عما يريد وهو من شجاعته وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فنشأ لا يقاس عليه نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة * وأما مفعيل فاما ان يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث نحو رجل كريم وأمرأة كريمة وقد حذف منه قليلا قال الله تعالى ان درجة الله قريب من المحسنين وقال تعالى من يحيي العظام وهي رميم وان كان بمعنى مفعول واليه أشار بقوله كقتيل فاما ان يستعمل استعمال الاسماء أولا فان استعمل استعمال الاسماء أي لم يتبع موصوفه لحقته التاء نحو هذه ذبيحة ونطيحة وأكيلة أي مذبوحة ومنطوحة ومأكولة السبع وان لم يستعمل استعمال الاسماء بان تبع موصوفه حذف منه التاء غالبا نحو ممرث

لقد كسنتني في الهوى * ملابس الصب للغزل * انسانية فتانة *

بدر الدجى منها خجل * اذا زنت عيني بها * فبالدموع تغسل

اه (قوله لانه أكثر) أي ولان بنية الفاعل أصل المفعول (قوله فقد تلحقه) يفيد عدم وجوبها بل انها قليلة (قوله مهنار) بالذال المعجمة (قوله عدو) أي بمعنى من قام به العداوة لامن وقعت عليه لانه بمعنى مفعول فليس يشأذ (قوله وميقان) من اليقين أي لا يسم شيئا الا يقنه وتحققه (قوله لحقته التاء في التأنيث) أي فرقا بينه وبين مفعول بمعنى مفعول ولم يعكس لان الذي بمعنى فاعل يطرد من اللازم نحو ظرف ورجم فصار كفاعل بخلاف الثاني فانه سماعي لا ينقاس في فعل من الافعال فكان بعيدا عن فاعل فلم يعط حكمه من التأنيث والتأنيث (قوله وقد حذف منه) أي حذله على فعيل بمعنى مفعول كما جعل هذا عليه في لحاقه التاء كاسيأتى (قوله وهي رميم) مبنى على انه بمعنى فاعل أي رامة بمعنى بالية وقيل هو بمعنى مفعول أي عر موم فليس من القليل وكذا قرىب أي مقربة وقيل انما حذف التاء لتأويل الرحمة بالغفران أو على حذف مضاف أي اثر رحمة الله قرىب وقيل غير ذلك (قوله أي لم يتبع موصوفه) أي لم يتبعه لفظا ولا معنى بان لم يحجر على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل نخرج ما علم موصوفه بقرينة كاشارة اليه أو ذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلان تلحقه التاء فالمدار على العلم به وان لم يتبعه لفظا فاقول المتن ومن فعيل كقتيل ان عرف * موصوفه غالبا التاني حذف

لكان أوضح (قوله لحقته التاء) أي للفرق بين المذكر والمؤنث ومعرفة الموصوف تغني عن في ذلك وهذا التعليل موجود في باقي الصفات المذكورة كرايت صبوراً ومهناراً ومعطراً ومغشماً ولم يفرقوا في حذف تأنيها بين علم الموصوف وعدمه فان كان ذلك قياسا فالكل سواء أو بالسمع وهو الظاهر فلا اشكال اه سيموطى (قوله بان تبع موصوفه) أي ولوتقدير كاسر والمراد الموصوف المعنوي فيشمل ما اذا كان الوصف خبرا أو حالا أو بيانا لا خصوص النعت النحوى (قوله وقد تلحقه التاء) أي تشبيها بفعيل بمعنى فاعل كاسر (قوله وذات مد) اعترض بانه يقتضى أن علامة التأنيث في نحو حراء هي الألف اللينة التي قبل الهمزة لانها هي التي تدمع ان هذا لم يقله أحد بل هي عند الاخفش اواف والهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها والالف قبلها زائدة وعند البصريين الهمزة بدل منها لاجتماعها مع الالف قبلها كاسر ويوجب بان الاضافة في ذات مد لا دني ملابسية والمراد انها مصاحبة وتابعة للذ فيجوز على أحد المذهبين الاخيرين ويحمل على مذهب البصريين لانه المختار والمراد انها مشتملة على المسمى اشمال الكل على جزئه فيجوز على مذهب الاخفش غاية الاسر أنه أطلق الالف على مجموعهما (قوله أنى الغر) أي نحو الالف التي في اسم الانثى من الغر وهو غراء كحمر وحجاء (قوله والاشتهار) مبتدأ وفي مبانى صفته أي الكائن في مبانى ويبدى خبره والمراد بالمبانى الالفاظ التي تحمل فيها الالف والحكم بالاشتهار على ما ذكره من أوزان المقصورة بالنظر لمجموعها المسماة (قوله أبنى) بضم الهمزة وفتح الراء والباء الموحدة (قوله والطول) بالضم أفعل تفضيل مؤنث أطول كفضلى وأفضل (قوله كشعبى) مؤنث شعبان مثل لاسفة (قوله وكبارى) الكاف اسم بمعنى مثل عطف على أربى أو على وزن وكبارى بضم الحاء المهملة فوحدة اسم طائر يستوى فيه الواحد المذكور وغيره طويل العنق

والمنقار

بأمرأة جريح بعين كحيل أي مجرحة ومكحولة وقد تلحقه التاء قليلا نحو خصلة ذميمة

أي مذمومة وفعلة حميدة أي محمود (ص)

والاشتهار في مبانى الاولى * يبدى وزن أربى والطولى وصرطى ووزن فعلى جمعا * أو مصدرا أو صفة كشعبى وكبارى وذات مد نحو انثى الغر

هو اعز لغبر هذه استندارا

(ش) قد سبق ان ألف

التأنيث على ضربين

أحدهما المقصورة كحلبى

دسكرى والثانى المدودة

كحمراء وضرأ وكل

منهما أوزان تعرف بها فأما

المقصورة فلها أوزان

مشهورة وأوزان نادرة

فمن المشهورة فعلى نحو

أربى للداهية وشعبى

لموضع ومنها فعلى اسما

كبهى لنبت أوصفة

كحبلى والطولى أو

مصدرا كرجبى ومنها

فعلى اسما كبرى لنهر

أو مصدرا كمرطى لضرب

من العدو أو صفة كحيدى

يقال حمار حيدى أى

يحيد من ظله لنشاطه قال

الجوهري ولم يحى فى نعوت

الند كرشى على فعلى غيره

ومنها فعلى جمعا كصرى

جمع صريع أو مصدرا

كدعوى أو صفة كشعبى

وكسلى ومنها فعلى كبحارى

أطأرو بقسع على الذكر

والانثى ومنها فعلى

كسمهى للباطل ومنها

فعلى كسبطرى لضرب

من المشى ومنها فعلى

مصدرا كذكرى

أو جمعا كظربى جمع ظربان

وهى دويبة كاهرة منتنة

الرجح ترعهم العرب لأنها تقسو

فى ثوب أحدهم اذا صاها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وكحلبى جمع حبل وليس فى الجمع ما هو على وزن فعلى غيرهما ومنها فعلى

كحلبى بمعنى الحبل ومنها

والمنقار مادي اللون شديد الطيران كثير السلاح أى الروث وهو مما قيل فيه سلاحه سلاحه وهو ما كول ورلد هايسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل (قوله سمهى) بضم السين المهملة وفتح الميم مشددة اسم للبطل (قوله سبطرى) بكسر السين المهملة وفتح الموحدة وسكون الطاء المهملة بعد هاء (قوله وحثي) بهملة مكسورة فثلاثين أولاهما مكسورة مشددة وبينهما ياء تحتية (قوله مع الكفرى) بضم الكاف والفاء وشدة الراء وثنائث الكاف مع فتح الفاء أشموفى (قوله خليطى) بضم الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة والشقارى بضم الشين المعجمة وشدة القاف (قوله استندارا) أى ندورامفعول اعز بمعنى انسب (قوله ولكل منهما أوزان) ذكر المصنف للمقصورة اثني عشر والمدودة سبعة عشر (قوله فن المشهورة فعلى) أى بضم ففتح تبع فى ذلك ظاهر المثنى وقد استشكله الموضع بنسوره فى المقصورة بل قيل شاذ ولم تأت منه إلا ربى للداهية وأرنى بالنون لحب يعقابه اللابن وجعى بجم فهملة فوحدة لكسبار الفل وشعبى بمعجمة فهملة فوحدة وأدى بدال فهملة فجم وجنى بجم فنون ففاء لموضع وهو فى المدودة كثير وسياقى آخر الباب فهو من الأوزان المشتركة كفعلى بفتح فسكون وفى شرح العمدة ان سمهى وخليطى وشقارى من الالبية الشاذة الآن يراد المجموع كما مر (قوله ومنها فعلى) أى بضم فسكون كبهى لنبت أى فالله للتأنيث فلا تلحقها التاء وفولهم همزة شاذ وقيل لللاحق وأما الذى بمعنى الشجاع فبهملة بالتاء (قوله ومنها فعلى اسما) أى بفتح حاء وفتح السين من المشترك ومنه مع المدودة قرما وجفاء لموضعين ويقصران أيضا ابن دأنا فهملة فهمزة فثلاثه وسمى الامة ولا يحفظ غيرها (قوله كبرى) بوحدة فراء فهملة نهر بدمشق (قوله كمرطى) بجم فراء فطاء فهملة مفتوحات وقوله العدو بفتح فسكون أى سرعة المشى يقال مرطت الناقة كمرطى وبشكت بشكى بوحدة فجمجمة وجزت جزى بجم فجم فزأى أى أسرع والافعال الثلاثة بوزن ضرب ومصادرهما على فعلى (قوله كحيدى) بهمليتين بينهما تحتية (قوله فعلى جمعا) أى بفتح فسكون وهو من الأوزان المشتركة فى الصفة ومنه فى المدودة جراء واحترز بقوله جمعا الخ عن اسم جنس غير ما ذكر فلا يتعين كون ألقه للتأنيث بل تكون له تارة فتقصر كضوى وسامى وقد تمد كالغواء أحسن منازل القمر ويقصر أيضا وللحاق أخرى كلقاة بالتاء ومما فيه الوجهان أرطى لشجر يدعى به وتلقى لنبت وتترى بمعنى متراثر بين فن نونها جعل الالف لللاحق ومن لم ينون جعلها للتأنيث (قوله فعلى) بضم الفاء وبجى اسما كبحارى وسماى وجمعا كسكارى قيل وصفة لفرد كجمل علادى بعين ودال مهملتين أى شديد (قوله ومنها فعلى كسمهى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشددا (قوله فعلى كسبطرى) أى بكسر ففتح فسكون مشبة فيها بتخترود فى بهملة ففاء ففاف بوزنها مشبة بتدفق واسراع (قوله فعلى مصدرا) أى بكسر فسكون ولم يطلتها كالمصنف بل قيد بالصادر والجمع لانها فى غيرهما لا يتعين كونها للتأنيث بل تكون لللاحق ان نوت كمرعى للرجل الذى لا يلهو وانظر الاشموفى (قوله ظربى) بطاء مشالة فراء فوحدة (قوله ظربان) بفتح فكسرا أو بكسر فسكون (قوله تمسواخ) أى فى جعل فسو وسلاحا يحترزه فلا يقرب به أحد الا أرسل عليه ما لا يطيقه ويسمونه بفرق الابل لفارها من فسوه ويدخل حجر الضب فيفسو عليه ثلاثا فيشى عليه فنيا كاهوا ولأوده (قوله وكحلبى) بهملة فجم جمع حجلة بفتح حاء طائر (قوله فعلى) أى بكسر الفاء والعين المشددة والصحيح قصره على السماع ولم يحى إلا مصدرا كحلبى مصدر حث أى طلب بشدة على غير قياس وجعله فى التسهيل من المدودة أيضا كخصيصاء للاختصاص ونخيرا للافخرو يقصران

فعلى نحو كبرى لوعاء الطمع ومنها فبلى نحو خلى لالاختلاط ويقال وقعوا في خبايا أى اختلط عليهم أسرارهم ومنها فعلى نحو شقري
لنبت (ص) لدهاء فعلاء أفعلاء * مثلاً العين وفعلاء سم فعلاً فعلاً فاعولاً * وفاعلاء فعلياً مفعولاً ومطابق العين فعلاً لا وكذا *
مطابق فاعلاء أخذنا (ش) (١٤٨) لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة نبتة المصنف على بعضها فاعلاء

(قوله فعلى) بضم الاولين وشد الثالث (قوله فعلى) أى بضم الاول وفتح الثانى شددوا منه قبيلتى لسوع
من الحلو يسمى الناطف والغزى للغزول يسمع منه مع الممدودة الاقوهم هو عالم بدخيله أى بأسره
الباطن (قوله فعلى) أى بضم الاول وشد الثانى ومنه الخبازى المعروفة وتخفف بأوهاو يقال خبيرة
(قوله مثلاً العين) حال من فعلاء وضافته لفظية فلا يتعرف بها (قوله ومطابق العين) حال من
فعلى ومطابق فاعلى حال من ضمير أخذنا الرجوع الى فعلاء أى غير مقيد بحركة (قوله كدبة هطلاء) الكدبة
مطر بالرعد ولا برق (قوله سحاب هطل) أى بكسر الطاء ويقال هطل بشدها (قوله روعاء) قيل بالراء
والعين المهملة من راع الثلب ذهاب منه ويسرة لكن فى الصحاح فى باب العين المهملة والروعاء من النوق
الحديدة النؤاد وكذلك الفرس ولا يوصف به الذكر اه وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمل عليه
فتدبر (قوله تهطل هطلا) كتدبر نصر او هطلا بفتح وتتهطل بالفتح المشددة فوق (قوله مثلاً
العين) أى مع فتح الهمزة (قوله ومنها فعلاً) أى بفتح فسكون فتفتح (قوله لائى العقارب) أى
ولم كان أيضاً (قوله ومنها فعلاً) أى بكسر الفاء (قوله كقر فضاء) بضم الاول ويجوز فى ثالثة الفتح
والضم يقال قعد القر فضاء اذا قعد على قدميه وأليمه وألقى بطنه بفخذه (قوله لجر) بضم الجيم
وسكون الحاء المهملة من جرة بوزن عنبة جمع حجر كفى المصباح (قوله فعلياً) بكسر الفاء واللام وسكون
العين (قوله فعلاً مطاق العين) أى مع فتح الفاء (قوله دبوقاء) بدال مهملة فوحدة ثم كاف (قوله
للعنزة) بفتح المهملة وكسر المهملة هى الفضلة الغليظة (قوله برساء) بفتح الواو وحدة والراء والسين
المهملة (قوله فى البرساء) أى بمدودا (قوله وكثيراً) بالثالثة اسم ابرز كفى الفارضى (قوله مطاق
الفاء) أى مع فتح العين (قوله خيلاء) بضم المهملة وفتح التحتية (قوله جنفاء) بفتح الجيم
والنون والفاء (قوله وسيراء) بكسر السين المهملة وفتح التحتية والراء ويطاق على الذهب وعلى نبت
أيضاً والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿المقصود والممدود﴾

قال الجار بردى هما نوعان من الاسم المتمكن فلا يطلقان اصطلاحاً على المبني ولا الفعل والحرف أى كإفئده
تعريف الشارح وقولهم فى هؤلاء بمدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء بمدودان
اه ويرد عليه اطلاقهما على أنى التأنيث اطلاقاً شاعراً كالالف المقصورة والممدودة كما يطلقان على الاسم
المشتمل عليهما كجبل وصحراء ويبدأ أنه ليس حقيقة حرفية الآن يستثنى من غير المتمكن فتأمل ثم
ما قيل ان تعريف الشارح يشملان نحو حبلى وصحراء مع انهما قد تقدمتا قبل فذكرهما ثانياً تكراراً يرد بأن
ذكرهما السابق من حيث التأنيث ودخولهما هنا من حيث المد والقصير فلا تكرار على ان ذكر العام
بعد الخاص لا يعب تكراراً فتدبر (قوله اذا اسم) أى صحيح (قوله وكان ذا نظير) أى من المثل وقوله
كلا سلف مثال للصحيح المستوجب القبح لم يمثل لنظيره من المثل (قوله كفعل) بكسر ففتح وفتح
بضم ففتح وفعله بكسر فسكون والثانى بضم فسكون وهذا عطف على قوله كلا سلف بتقدير العاطف كما قاله
ابن هشام لانه نوع ثان مما يستوجب القبح أعم من كونه صحيحاً ومعتلاً وقوله نحو الدى مثال للمعتل من
هذا النوع ولم يمثل لصحيحه عكس النوع الاول وانما قدرنا العاطف ولم نجعله مثلاً لقوله فلنظيره المثل اسخ

اسماً كصحراء أو صفة
مذكروها على أفعال كحراء
أو على غير أفعال كدبة
هطلاء ولا يقال سحاب
أهطل بل سحاب هطل
وكقولهم فرس أروافة
روعاء أى حديدة القياد
ولا يوصف به الذكر منها
فلا يقال جبل أروغ
وكأصاة حسناء ولا يقال
رجل أحسن وأهطل تتابع
المطر والدمع وسيلانه
يقال هطلت السماء تهطل
هطلا وهطلاً وتهاطلاً ومنها
أفعلاء مثلاً العين نحو
قولهم لليوم الرابع من أيام
الاسبوع أربعاء بضم الباء
وفتحها وكسرها ومنها
فعلاء نحو عقرباء لائى
العقارب ومنها فعلاء نحو
قصاصه للقصاص ومنها
فعلاء كقر فضاء ومنها
فاعولاء كعاشوراء ومنها
فاعلاء كقصاصه لجر من
جيرة البربوع ومنها فعلياً
نحو كبرياء وهى العظيمة
ومنها مفعولاء نحو مشيخوا
جمع شيخ ومنها فعلاء
مطابق العين أى مضمومها
ومفتوحها مكسورها نحو
دبوقاء للعنزة برساء لغة

كما

فى البرساء وهم الناس قال ابن السكيت يقال ما أدري أى البرساء هو أى الناس هو وكثيراً

ومنها فعلاء مطاق الفاء أى مضمومها ومفتوحها مكسورها نحو خيلاء للتكبر وحنفاء اسم مكان وسيراء لبرد فيه خطوط صفر (ص)
﴿المقصود والممدود﴾ اذا اسم مستوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير كلاسف فلنظيره المثل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر
كفعل وفعل فى جمع ما * كفعله وفعله نحو الدى (ش) المقصود هو الاسم الذى

حرف اعرابه ألف لازمة فخرج باللام الفعل نحو يرضى ويحرف اعرابه ألف المبني نحو اذا و بلازمة المثني نحو ازيدان فان ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب والمقصود على قسمين قياسي وسماحي فالقياسي كل اسم معتل له نظير من الصحيح ملزم فتح ما قبل آخره وذلك كصدر الفعل اللازم الذي على وزن فعل فانه يكون فعلا بفتح الفاء والعين نحو أسف (١٤٩) أسفا فاذا كان معتلا وجب قصره

نحو جوى جوى فان نظيره من الصحيح الآخر ملزم فتح ما قبل آخره ونحو فعل في جمع فعلة بكسر الفاء وفعل في جمع فعلة بضم الفاء نحو مري جمع صرية ومدى جمع مدية فان نظيره من الصحيح قرب وقرب جمع قرينة وقرينة لان جمع فعلة بكسر الفاء يكون على فعل بكسر الاول وفتح الثاني وجمع فعلة بضم الفاء يكون على فعل بضم الاول وفتح الثاني والهمي جمع دمية وهي الصورة من العاج ونحوه (ص) وما استحق قبل آخر ألف فالحق في نظيره حتما عرف كصدر الفعل الذي قد بدنا بهمز وصل كارعوى وكارتأى (ش) لما فرغ من المقصور شرع في الممدود وهو الاسم الذي آخره همزة تلي ألفا زائدة نحو جراء وكساء ورداء فخرج بالاسم الفعل نحو يشاء بقوله تلي ألفا زائدة ما كان في آخره همزة تلي ألفا غير زائدة كما واء جمع آة وهو شجر

كأن الاسف مثال للصحيح كما قاله سم وأقرره لئلا يوهم أنه نظير الاسف وليس كذلك فتدبر والحاصل ان الذي يستوجب فتح ما قبل آخره فيكون معتله مقصورا أنواع كثيرة ذكر المصنف منها نوعين عامين في الصحيح والمعتل الاول مصدر فعل بالكسر اللازم فان قياسه فعل بفتح حتين وقد أشار الى هذا مقتصر على تمثيل صحيحه بالاسف الثاني جمع فعلة وفعل على فعل وفعل وقد صرح به واقتصر على تمثيل معتله بالهمي ففيه شبه احتباك ومنها اسم مفعول غير الثلاثي بكسرم ومحترم فان معتله مقصور بفتح ما قبل آخره كعطى ومصطفى ومنها فعل سواء كان للتفضيل كقصي نظير أفضل أم لا كما عني وكاجر ومنها جمع فعلى بالضم أنى أفعل على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصي ودنى جمع قصوى ودنيا وغير ذلك (قوله حرف اعرابه) من اضافة المحل للمحل فيه لان الالف محل الاعراب لا نفسه وهذا التعريف لما يعي القياسي والسماحي وكذا تعريف الممدود الآتي بخلاف تعريف المثنى فناصر ان على القياسي منهما (قوله نحو يرضى) هو خارج أيضا بقوله لازمة لان ألفه تذهب للجزم (قوله المبني) أي سواء كان اسما كذا و متى أو فعلا كترى ودعا وحرفا كعلى والى فشكل ذلك لا يسمى مقصورا اصطلاحا (قوله المثني) مثله الاسماء الخمسة لذهاب ألفها رفعا وجرالا يقال ألف المقصور تذهب اذا نون فلا تكون لازمة لان المحذوف لعله تصر يفة كالثابت (قوله قياسي) هو وظيفة النحوى والسماحي وظيفة اللغوى الذى يسرد الفاظ العرب ويفسرهما (قوله كل اسم معتل) الاولى محل لان المعتل ما فيه حرف علة غير ألام والمحل هو المغرب وهو المراد هنا لان الاسم لا يوصف بالقصر الا بعد تغيير يائه مثلا وأما قول المتن المعتل الآخر فالاولى فيه المعتل لانه هو الذى يصح فيه تعليل ثبوت القصر اما المحل وهو المغير فالقصر ثابت فيه فلا معنى لتعليقه باذا فتأمل (قوله جوى جوى) بانجهم كفتح فرحا وهو الحرقه من حزن أو عشق (قوله فان نظيره الخ) المراد المداظرة في الوزن ونوع الاسم كالصدرية والجمعية لخصوص الوزن (قوله صرية) بالراء هو الجدال ومندية بالبدال السكين (قوله قرب) بالكسر والثاني بالضم على ترتيب ما قبله (قوله وما استحق) أي من الصحيح وألف مفعوله وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله في نظيره أي من المعتل الآخر لان حرف العلة اذا انطرف بعد ألف زائدة قلب همزة (قوله نحو جراء الخ) هو داخل في تعريف الشرح لالمتن لما سياتى (قوله كماء) أي فلا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسي لعروض مسده لان ألفه بدل من الواو في موه لازائدة (قوله وآء) بهمزتين بينهما ألف وكذا آة كجام وجامه وانظرا أصل ألفهما (قوله كل معتل الخ) أي معتل الآخر وهذا مع تعريف المقصور القياسي يقتضيان ان نحو حبلى وجرعاء من السماحي لا القياسي لانهم ليسا معتلين طما نظير من الصحيح لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصور وهمزة الممدود القياسيين فنقلب ان عن أصل كالا ينفى وقد يتوقف في ذلك وسينأتى عن الغراء ما يصرح بأن نحو جراء من الممدود قياسا الآن يقال المراد هنا القياسي غيرهما تقدم الكلام على ما ينقسمان فيه من الاوزان فتدبر (قوله وارتأى) بوزن افتعل من الرأى أي التدبر يقال ارتأى في أمره ارتثاء اذا تدبره وأصله ارتأى ارتثاء كما فتتل افتلا قبلت ياء الفعل ألفا لا افتتاح ما قبلها و ياء المصدر همزة لتطرفها اثر الف زائدة (قوله وكذا مصدر الخ) مثله مصدر فعل بالفتح يفعل بالضم دالا على صوت أو مرض فان قياسه فعال بالضم كغناء لصوت ذوات الخف وثقاء

والممدود أيضا كالقصور قياسي وسماحي فالقياسي كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ملزم زيادة ألف قبل آخره وذلك كصدر ما أوله همزة وصل نحو ارعوى ارعواء وارتأى ارتثاء واستقصى استقصاء فان نظيره من الصحيح انطلق انطلقا وافتقد افتقارا واستخرج استخرجا

وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن أفعل نحو أعطى إعطاء فان نظيره من الصحيح أكرم أكراما (ص)
والعادم النظير ذا قصر وذا * متبقل كالجحي وكالحداء (ش) هذا هو القسم الثاني وهو المقصور السماعي والمدود السماعي وضما طعما
ان ما ليس له نظير اطرد ففتح ما قبل آخره فقصره وقوف على السماع وما ليس له نظير اطرد زيادة الالف قبل آخره فده مقصور على السماع فن
المقصور السماعي الفتى واحدا والفتيان (١٥٠) والجحي أى العقل واثرى التراب والسنا الضوء ومن المدود السماعي الفتاة

حادثة السن والثناء الشرف
والثراء كثرة المال والحداء
العمل (ص)

وقصر ذى المد اضطرارا جمع
عليه والعكس يخلف يقع
(ش) لاخلاف بين
البصريين والكوفيين
في جواز قصر المدود
للضرورة واختلف في جواز
مسد المقصور فذهب
البصريون الى المنع
وذهب الكوفيون الى
الجواز واستدلوا بقوله
يا لك من تمر ومن شيشاء
يشب في المسعل واللاه
فسد اللاه للضرورة وهو
مقصور (ص)

كيفية تثنية المقصور
والمدود وجههما تصحيحا
آخر مقصور نشي اجعله يا
ان كان عن ثلاثة مرتقيا
كذا الذي الياء أصله نحو الفتى
والجامد الذى أميل كنى
في غير ذا انقلب واو الالف
وأولها ما كان قبل قد ألف
(ش) الاسم المتمكن ان
كان صحيح الآخر أو كان
منقوصا لحقته علامة التثنية
من غير تغيير فتقول

بمثلة فحجسة لصوت الشاة ومشاء لاطلاق البطن ونظير همنان من الصحيح بنعام لصوت الظبي وددار
لدوران الرأس وكذا مصدر فاعل كوالى ولاء وعادى عداء كضارب ضرابا وقاتل قتالا وغير ذلك
(قوله والعادم النظير) مبتدأ خبره بنقل وذا قصر وذا مد حالان من المستكن في الخبر أى العادم
النظير مأخوذ بنقل حال كونه ذا قصر الخ وفيه تقدم الحال على عاملها الظرفي ومرفاهيه (قوله كالجحي
الخ) لفون شر مرتب فالجحي بمهملة جيم مقصور لا غير والحداء بمهملة فحجسة مسد لا غير لكن قصره
لوزن (قوله فن المقصور السماعي الخ) أى لانه ليس لها نظير من الصحيح بماثلها في جميع الاوصاف
من الوزن والمصدرية أو الجمعية أو الوصفية مثلا وان وجد وزنها كبطل وعنب (قوله مجمع عاميه) أى في
الجملة والاف قد منعه لغيره في القياس بوجوب مده كفعلاء فاعل ويرده في السماع (قوله قصر المدود) أى
لانه رجوع الى الاصل وهو القصر كقوله * لا بد من صنعا وان طال السفر * (قوله بالاك الخ)
باللتبيه ولك خبر مبتدأ محذوف أى لك شئ ومن للبيان كذا في الصبان وفيه نظر لعدم ملائمة للمعنى
فالظاهر انه كقولهم يا لاه والعشب تجبمان كثرتهما فيا واللام للاستعانة استعمالا في النحج مجازا ومن
تمر بيان لكاف كقوله فيا لك من ليل كأنه قيل اضر يا تمر لية تجب منك فالتنادي في الحقيقة هو الكاف
فتدبر والشيشاء بمجمعتين أولا هما مكسورة بينهما تحتية هو الشيص أى التمر الذي لم يش قد حبه ويشب
بفتح الشين أى يتعلق والمسعل بفتح الميم العين المهملة موضع السعال من المقي واللاه جمع طاة ككفى
وحصاة وهي لغة مطابقة في أقصى سقم الحنك والله أعلم

(كيفية تثنية المقصور والمدود وجههما تصحيحا)

اقصر عليهما الوضوح تثنية غيرهما رجعه وان كان هذا الباب يعقد للتثنية والجمع مطلقا وتصحيحا
تتميز بحول عن المضاف اليه أى وكيفية تصحيح جمعهما أو حال من جمع أى تصحيحا ولم يذكركم كسرهما
لان له بابا يخصه (قوله رابعة الخ) أى سواء كان أصليا ياء كسبي من سميت أو واوا كذا كره (قوله
قلت ياء) أى لسكونها مع علامة التثنية ولا يمكن تحريكها لان الالف لا تقبل الحركة وندفها ياء كسبي
عند اضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاى وانما قلت ياء غير الثلاثي رجوعا الى أصلها نحو
مسمى كارجعت اليه في نحو فني وحلا على الفعل غير الثلاثي في نحو ملهى رد لو اوفيه الى الياء كاهيت
واصطفت من اللهو والصفوة كاسياتي في قوله

* والواو لا ما بعد ففتح يا انقلب * وأما في الجامد الذى أميل فلان الامة في المفرد تنحو بالالف نحو الياء
فردت الياء في التثنية أمام الميم فلم يلاحظ فيه الياء أصلا فرجع الى الواو (قوله مجهولة الاصل) هي التي في
حرف أو شبهه كإثو خدمن مثاله تبعال ابن الحاجب واطاهر ابن المصنف وجعل المرادى ألفهما أصلية ومثل
مجهولة الاصل بنحو الدباد الدين مهملتين كالفتى وهو اللهو قال لانه لا يدري أى من واو أو ياء اه أى لانه
ليس له أصل يرجع اليه في الاشتقاق وليست أصلية لان ألف الثلاثي المعرب لا تكون الا منقلبة عن أصلها
والظاهر في ألف موسى ونحوه من الاسماء الاعجمية انها من المجهولة بمعنى انه لا يدري اهي زائدة ككبلى

في رجل وجارية وقاض رجلان وجارياتان وقاضيان وان كان مقصورا فلا بد من تغييره على ما نذكره

الآن وان كان مدودا فسيأتى حكمه فان كانت ألف المقصور رابعة فصاعدا قلت ياء فتقول في ملهى ملهيات وفي مستقصى
مستقصيان وان كانت ثالثة فان كانت بدلا من الياء كفتى ورسى قلت أيضا ياء فتقول فتيان ورحيان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل
وأميل فتقول

في متى علمنا متين وان كانت الثالثة بدلا من واو كصاوقفا قلبت واو افتقول عصوان وفقوان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم تمل
كأى علمنا فتقول الوان فالخصل ان ألف المقصور قلبت ياء في ثلاثة مواضع الاول اذا كانت رابعة فصاعدا الثاني اذا كانت ثالثة بدلا من ياء
الثالث اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل وأملت وتقلب واو في موضعين الاول اذا كانت ثالثة بدلا من الواو والثاني اذا كانت ثالثة مجهولة
الاصل ولم تمل وأشار بقوله * وأولها ما كان قبل فبدأ ألف إلى انه اذا عمل هذا العمل المذكور في المقصور أعني قلب الالف ياء أو واو لحقتها
علامة التثنية التي سبق ذكرها أول الكتاب وهي الالف والنون المكسورة رفعا والياء المفتوح ما قبله والنون المكسورة جوا ونصبا (ص)
وما كصجرا بواو ثانيا * ونحو علماء كساء وحيا بواو ارمز وغير ما ذكر * صحح وما شذ على نقل قصص (ش) لما فرغ من
الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع في الكلام على ذكر كيفية تثنية (١٥١) الممدود والممدود اما أن تكون همزة

بدلا من ألف التانيث أو
اللاحق أو بدلا من أصل
أو أصلا فان كانت بدلا من
ألف التانيث فالشهور
قلها واو افتقول في صحراء
وجزاء صحرا وان جروا وان
وان كانت لللاحق
كعلماء أو بدلا من أصل
نحو كساء وحيا جاز فيها
وجهاً أحدهما قلها واو
فتقول علماء وان وكسا وان
وحيا وان والثاني ابقاء
الهمزة من غير تغيير فتقول
علماء آن وكسا آن وحيا ان
والقاب في الملحقه أولى من
إبقاء الهمزة وإبقاء الهمزة
المبدلة من أصل أولى من
قلها واو وان كان الهمزة
الممدودة أصلا وجب
إبقاؤها فتقول في قسراء
ووضاء قرا آن ووضا آن
وأشار بقوله وما شذ على
نقل قصص الى ان ما جاء من

أم أصلية أم متقلبة وموسى الحيد قبل وزن حبلى فاله زائدة للتأنيث وقيل منذ ذكر وزن مفعول من
أوسيت رأسه حلقه فاله عن ياء أعاده في الصحاح (قوله في متى علمنا) قيد به هنا وفيما يأتي لأنه قبل
الصيغة لا يثنى ولا يوصف بالقصر لبنائه (قوله ونحو علماء) مبتدأ وكساء وحيا عطف عليه وبواو خبره
وقوله صحح أي همزة رجوا بفتحها لا يجوز ابتدائها (قوله كعلماء) بكسر العين المهملة هي عصة العنق وأصلها
علماء بن ياء للاحقها بقرطاس فقلبتم همزة لتطرفها ان ألف زائدة (قوله في الملحقه) بكسر الحاء
لأنها ألحقتم مدخولها بغيره وانما ترجع قلبها لشيء بالجراء في أنها بدل عن حرف زائد (قوله رابعا
الهمزة الخ) أي لقرينها من الاصله ببدء الهمزة من أصل (قوله فراء) هو الناسك المتعبد ووضاء هو الوضوء
حس الوجه وكلاهما بوزن رمان من قرأ كسأل ووضوء كظرف (قوله الخوزلي) بفتح الخاء المعجمة وسكون
الواو وفتح الزاي مشبهة في تناقل وتبخر وهو مثال للمقصور (قوله في جمع) أي حال ارادته (قوله على
حد المشي) أي طريقه في الاعراب بحر فين وسلامة بناء واحده وحذف نونه للاضافة وهو جمع المذكور
السالم (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبق (قوله وان جمعه) أي المقصور (قوله فالاناب)
مفعول اقلب وقلبه مفعول مطاق نوعي أي اقلبه اقلبا كقلبه في التثنية (قوله وتاء) بالمد مفعول أول
لأن من همزة القطع مفتوحة لأنه من الزم الرابعي رذى التا بالقصير مضاف اليه وتنحيه أي ازاله مفعوله الثاني
(قوله ادا جمع الصحيح الخ) هذا والاثنان بعد من زيادة على المثنى وتركها لاختصاص هذا الباب بالمقصور
والمدود ولما كان جمع الممدود بالواو والنون وكذا بالالف والتاء كتثنيته سواء استغنى عن ذكره
رذ كرجع المقصور لمخالفته تثنيته (قوله وضم ما قبل الواو) أي في الرفع وانما لم يبق الكسر مشعرا
بالباء المحذوفة كفتح المقصور لثقله ولأنه لا يزم قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله وكسر ما قبل الياء)
أي في النصب والجر والمراد بقاء كسره لأنه مكسور قبل الياء وقيل يكسر كسر اجديا لتناسب الياء الواو
في اجتناب حركة ما قبلها وهو تكاف (قوله قاضون) أصله قاضيون بضم الياء وأصل قاضين
قاضيين بياء من أولهما مكسورة حذفت حركة ياءهما لئلا ياء لسا كنين ثم ضمت ضد الاول لمناسبة
الواو وبقي كسر الثاني لمناسبة الياء أو يقال في الاول نقلت ضمة الياء الى الضاد بعد سلب حركتها
ثم حذف الياء لسا كنين (قوله مصطفون) أصله مصطفون بواو ين أولاهما مضمومة

تثنية المقصر أو الممدود على خلاف ما ذكر اقتصر فيه على السماع كقولهم في الخوزلي الخوزلان والقياس الخوزليان وقولهم في جراء
جرايان والقياس جروان (ص) وحذف من المقصور في جمع على * حد المثنى ما به تكملا
والفتح أبقى مشعرا ما حذف * وان جمعه بقاء وألف فالالف اقلب قلبها في التثنية * وتاء ذي الثا الزمن تنحيه
(ش) اذا جمع صحيح الآخر على حد المثنى وهو الجمع بالواو والنون لحقته العلامة من غير تغيير فتقول في زيزيدون وان جمع المنقوص هذا
الجمع حذف ياءه وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فتقول في قاض قاضون رفعا وقاضين جوا ونصبا وان جمع الممدود هذا الجمع عومل فيه
معاملته في التثنية فان كانت الهمزة بدلا من أصل أو للاحق جاز وجهان إبقاء الهمزة وإبدالها واو افتقول في كساء علماء كساؤون
وكسارون وكذلك علماء وان كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها فتقول في قراء قراؤون وأما المقصور وهو الذي ذكره المصنف فحذف ألفه
اذا جمع بالواو والنون وتبقى الفحة دليلا على افتقوله في مصطفين مصطفون رفعا ومصطفين جوا ونصبا بفتح الفاء مع الواو والياء وان جمع بألف

وتاء قلبت ألفه كما قلبت في التثنية فتقول في حبل حبلات وفي فتى وعصا علمى مؤنث فتبات وعصوات وإن كان بعد ألف المقع وزناء وجب حينئذ حذفها فتقول في فتاة فتبات وفي فتاة فنوت (ص) والسالم العين الثلاثي اسما أنل * اتباع عين تاء بما شكل إن ساكن العين مؤنثا بدا * (١٥٣) مختمها بالتاء أو مجردا وسكن التالي غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قدروا

لام السكامة لانه من الصفوة والثانية واوالج وأصل مصطفين مصطفون بواو مكسورة فياء قلبت واوهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذف ألفا للسالكين و بقيت الفتحة دليلا عليها وما قيل ان الواو الاولى تقاب أولياء لتطرقها بعدد أربعة فيصير مصطفون ومصطفين ثم قلبت الياء الغامضة ود بأنه تطو بل بلاطائل اذ لا حاجة الى الياء هنا بل قلب ألفا من أول الامر بخلافها في التثنية وجع المؤنث فتقلب ياء للاحتياج الى بقائها فيهم الماسر آنفا (قوله قلبت ألفه الخ) أي حكمه كثنائية سواء وكذا جمع الممدود والمنقوص بالتاء والالف فلهما حكم ثنيتيهما وانما يستغن عن ذلك جمع المنقوص بذكر ثنيتيه كالممدود لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما علمت بخلاف الممدود وأما المنقوص فليس الباب له (قوله علمى مؤنث) قيد به لان الجمع بالالف والتاء لا ينقاس في الخالي من العلامة الا اذا كان علم مؤنث أو مصغر غير العاقل أو وصفه كامر (قوله في فتاة) بالفاء والتاء المثناة فوق لقول الشارح في جهات فتبات بالياء أما جمع فتاة بالياء والنون أي الرمح أو حفرة الماء فنوت بالواو كما في التصريح (قوله والسالم العين) أي من الاعلال والتضعيف كإسياتي وهو مفعول أول بأنل أي أعط والثلاثي نعتا واسما حال منه واتباع مفعوله الثاني وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاء مفعوله الثاني وبما شكل متعلق باتباع والباء بمعنى في ونائب فاعل شكل ضمير الفاء وذكره لتأويلها باللفظ ومتعلقه محذوف أي شكل به فصلة ماجرت على غيرها وحذف العائد المجرور بما جر الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنى ومتعلقا وهو ما ذكر كامر في الموصول أي أعط الاسم الثلاثي السالم العين اتباع عينه لفاته في الحركة التي شكلت بها الفاء (قوله ان ساكن العين مؤنثا) حالان من فاعل بدا العائد للسالم العين وبدافعل الشرط وحوايه محذوف أي فأنله ما ذكر ومختمها حان ثالثة ومجردا عطف عليه (قوله وسكن التالي) أي العين التالي وغير مفعول التالي أو مجردا بضافته اليه (قوله اتبعت عينه) أي وجوباني مفتوح الفاء وجواز في مضمومها ومكسورها فالامر في المتن مستعمل في الوجوب والجواز معا بدليل البيت الثالث (قوله جفنة) كقصعة وزناومعنى (قوله جل) بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة (قوله التسكين والفتح) أي مع الاتباع في مضموم الفاء ومكسورها ثلاث لغات الا اذا كانت لام الاول ياء والثاني واو افيتمتنع الاتباع كما ذكره بقوله ومنعوا الخ أمامة مفتوح الفاء فليس فيه الا الاتباع صحيحا كان كجفنة أو معتلا كظبية وظبيات وجوز في التسهيل تسكين المعتل (قوله عن معتلها) هو ضربان ضرب قبل عينه حركة تجانسة لها كدائرة ودولة رديمة فهذا يبقى على حاله وضرب قبل عينه فتحة كجوزة وفيه لغتان الاتباع طندبل والاسكان لغزهم وسيد كرهذا في المنتمى لقوم وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجفنة بالفتح وهي البستان أو بالكسرة وهي الجنون أو الجن أو بالضم وهي الوقاية فلا تغير عينه في الجمع (قوله ومنعوا الخ) إشارة الى أن لا اتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الخمسة المتقدمة وهو أن لا تكون اللام واو في اتباع الكسرة ولا ياء في الضمة وفهم منه جواز الفتح والاسكان حينئذ لم يمنع غير الاتباع وكذا جواز اتباع الضمة اذا كانت اللام واو كخطوة واتباع الكسرة مع الياء كاحية وهو الصحيح في هذا ولا ضرر في توالي كسرتين قبل الياء في لحيات كالم ببالوا بضميتين قبل الواو في خطوات (قوله ذرورة) بكسر الذال المحجمة أعلى الشئ وزببة بضم الزاي وسكون الموحدة حفرة الاسد والجرورة

(ش) اذا جمع الاسم الثلاثي الصحيح العين الساكنها المؤنث المختوم بالتاء أو المجسر د عنها بالف وتاء أتبع عينه فاء في الحركة مطلقا فتقول في عدد دعدات وفي جفنة جفئات وفي جبل وبسرة جلات وبسرات بضم الفاء والعين وفي هند وكسرة هندات وكسرات بكسر الفاء والعين ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسكين والفتح فتقول جلات وجلات وبسرات وبسرات وهندات وهندات وكسرات وكسرات ولا يجوز ذلك بعد الفتحة بل يجب الاتباع واحترز بالثلاثي عن غيره كجعفر علم مؤنث وبلاسم عن الصفة كضخمة وبالصحيح العين عن معتلها كجوزة وبالساكن العين من متحركها كشجرة فانه لا اتباع في هذه كلها بل يجب بقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع فتقول جعفرات وضخمات وجوزات وشجرات واحترز بالمؤنث عن المذكر

كبدرفانه لا يجمع بالالف والتاء (ص) ومنعوا اتباع نحو ذروره * وزببة رشند كسر جروه مثلث (ش) يعني انه اذا كان المؤنث المذكر مكسورا الفاء وكانت لامه واو فانه يمتنع فيه اتباع العين للفاء فلا يقال في ذرورة ذروات بكسر الفاء والعين استثقالا لكسرة قبل الواو بل يجب فتح العين أو تسكينها فتقول ذروات أو ذروات وشذوقهم ذروات بكسر الفاء والعين وكذلك لا يجوز الاتباع اذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء نحو زببة فلا تقول زبيات بضم الفاء والعين استثقالا للضمة قبل الياء بل يجب الفتح أو

التسكين فتقول ز بيت أوز بيت (ص) ونادر أوذواضطرار غير ما * قدمته أولاناس (١٥٣) انتهى (ش) يعني إن ماجاه من

جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكره نادر أو ضرورة أولغة لقوم فالاول كقولهم في جروة جروات بكسر الفاء والعين والثاني كقوله

وجلت زفرات الضحى فأطقتها

ومالي زفرات العشى يدان فسكن عين زفرات ضرورة والقياس فتحها اتباعا والثالث كقول هذيل في جوزة وبيضة ونحوهما جوزات وبيضات بفتح الفاء والعين والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت غدير صحيحة (ص)

(جمع التكسير) أفعلة أفعال ثم فعله * ثبت أفعال جوع قله (ش) جمع التكسير هو ما دل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر كرجل ورجال أو مقدر كغلاك للفرد والجمع فالضمة التي في المفرد كضمة قفل والضمة التي في الجمع كضمة أسد وهو على ضربين جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية وقد يستعمل كل منهما في موضع

مثالث الجيم مع سكون الراء انتهى من ولد الكلب أو السبع (قوله ونادر) خبر مقدم عن غير (قوله وجلت زفرات) جمع زفرة وهي خروج النفس بأنين وشدة وخص الضحى والعشى لزيادة وجد المتيم فيهما عن غيرهما ويهان تشفيه بدعنى القوة للثأ كيد والله سبحانه وتعالى أعلم

(جمع التكسير)

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريري لفساد السنة العامة لا في الجوع فلم يحتج للتنبيه عليها لأن النحوي انما وضع لاصلاح ما فسد وقيل لان كل الجوع مرجعها السماع فالاولى بها كتب اللغة التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض المتأخرين أكثر الجوع مما عي لكن منها ما يغلب فيحتاج الى ذكره ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه أفاده في التثنية (قوله أفعلة) مبتدأ وأفعل وفعلة وأفعال عطف عليه وجوع خبرها والثلاثة الاول غرض من ضرورة للعامة على الوزن المخصوص ووزن الفعل في أفعال ولها والتأنيث اللفظي في الباقيين لكن نون أفعلة للضرورة ونمت هي ثم العاطفة أتت بالهاء المفتوحة في لغة وأصلها السكون فان قلت جوع جمع كثرة وأفعلة أحد عشر فكيف أخبر به عن أربعة قلت لكثرة ما يوازنها من الالفاظ على ان جوع مما يستعمل في التثنية حقيقة لانه ليس لمفرد جوع كرجل وقلوب كجاسياتي أو بحري على منذهب السعد الآتي (قوله بتغيير) أي لصيغة مفردة سواء كان بتغيير الشكل أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة وهو تغيير صوري لا حقيقي لان لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر غيره والباء الالة أو السببية فتنبه أن التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية وحيث أن فلا يشمل جمعي التصحيح لان دلالة على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بل بالزيادة بل بنفس الزيادة وان لمهما التغيير بدليل ان زيادة جمع المذكور تفيد الجمعية في الفعل وحمل عليه المؤنث ما نحو صنوا فان زيادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعيتها ليست بها بل بالتغيير وخرج أيضا نحو قاضون وجففات بالفتح اذا دخل التغيير هما في الجمعية بل هو لا لعلال والاتباع فلا يخرجان عن التصحيح وان اقتضى كلامهم على جمع المؤنث ان نحو جففات تكسير فندس (قوله كذلك للفرد والجمع) هذا منذهب سيبويه واختاره في التسهيل انه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فلا يقدرفيه تغيير وانما يحمل كجنب يستوى فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعا أو اسمه لانهم ثنوه من ادابه المفرد فقالوا فلن كان ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف جنب فالفرق بينهما بالتثنية المفرد ودعاهما ولم يأت مثل ذلك الا سبعة ألفاظ في الاشموني وحواشيه (قوله الى العشرة) الغاية داخلية بقرينة ما بعده (قوله على ما فوق العشرة) فهم مختلفان بدأوا انتهاء واختار السعد وغيره ان بدء كل منهما ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولانهاية لاكثر فيمتحان بدأوا انتهاء وعلى هذا الذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة لا بالنيابة وبذلك يدفع ما أورده الفراني على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم انه يقبل بثلاثة من أنه جمع كثرة وأفعلة أحد عشر فكيف يقبل المجاز مع امكان الحقيقة ويدفع أيضا بان دراهم ليس مجازا في الثلاثة لانه ليس لمفرد جوع قلة أما كون باب مما له جمع قلة فيتمتعين فيه الجواب الاول (قوله مجازا) أي ان وجد الجمعان للمفرد كجاسياتي (قوله من أمثلة التكسير) خرج جمعا التصحيح فهم المطلق الجمع المنحقق في الكثرة والقلة لا نظر الى خصوص أحدهما كما استظهره الرضى تبعه ابن خروف فيصالحان لها حقيقة بالاشتراك المعنوي كحيوان للانسان والفرس لا اللفظي كما توهم وقيل هما القلة حقيقة والكثرة مجازا واعلم ان جوع التكسير ثمانية وعشرون منها القلة الاربعة المذكورة فقط على المختار والباقي لا كثرة وكما في المتن الالفعال بالضم كسكاري كندا في الفارسي

الآخر مجازا فأمثلة جمع القلة أفعلة كاسلحة وأفعال كافلس وفعلة كفتية وأفعال كافراس وما عدا هذه الاربعة من أمثلة التكسير فجمع كثرة (ص)

(٣٠ - (خضري) - ثاني)

وبعض ذى بكثرة وضعها في
 * كرجل والعكس جا كالصفي
 (ش) قد يستغنى ببعض
 أبنية القلة عن بعض أبنية
 الكثرة كرجل وأرجل
 وعنق وأعناق وفؤاد
 وأفتة وقد يستغنى ببعض
 أبنية الكثرة عن بعض
 أبنية القلة كرجل ورجال
 وقلب وقلوب (ص)
 لفعل امماصح عينا أفعال
 ولار باعى اسما ايضا يجعل
 ان كان كالعناق والذراع في
 * مدوتأيت وعد الاحرف
 (ش) أفعال جمع لكل اسم
 ثلاثي على فعل صحيح العين
 نحو كاب وأكاب وطبي
 وأطب وأصله أظي فقلبت
 الضمة كسرة لتصح الياء
 فصار أظي فعومل معاملة
 قاض وخرج بالاسم الصفة
 فلا يجوز نحو ضخم وأضخم
 وجاء عباد وأعبدا لاستعمال
 هذه الصيغة استعمال
 الاسماء وخرج بصحيح
 العين المعتل العين نحو
 ثوب وعين وشذ عين
 وأعين وثوب وأثوب وأفعل
 أيضا جمع لكل اسم مؤنث
 رباعي قبل آخره لعناق
 وأعناق وعين وأعين وشذ
 من المذكور شهاب وأشهب
 وغراب وأغرب (ص)
 وغير ما أفعال فيه مطرد *
 من الثلاثي اسما بفعل يرد

والقلة والكثرة انما يعتبران في نكرات الجوع أمامها فيها بأل أو الاضافة فصالحة طماباء تبار الخنس أو
 الاستغراق (قوله وبعض ذى) أى وبعض موازات ذى يبنى بكثرة ووضعا تميز بحول عن الفاعل على
 الظاهر أى يبنى وضعه وقوله والعكس جا أى وضعها أيضا بان تضع العرب أحد البناءين صالحا للقلة والكثرة
 ويستغنى عنه وضع الآخر فاستعماله حينئذ مكان الآخر ليس مجازا بل حقيقة بالاشتراك المعنوي
 ويسمى ذلك بالنيابة وضعها كرجل في جمع رجل بكسر فسكون وكرجال في جمع رجل بضم الجيم فانهم لم
 يضعوا بناء كثرة للاول ولا قلة للثاني فان وجد البناء للفظ واحد كفلس وفلوس في فلس وأثواب وثياب
 في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كاطلاق أفلس على أحد عشر وفلوس على ثلاثة وتسمى
 النيابة في الاستعمال اذا علمت ذلك فتتمثله لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة ووضعا بالصفي بضم الصاد وكسر
 الفاء جمع صفاة وهي الصخرة المساء وأصله صفوى كفلس قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء
 لمناسبتها فيه نظر اذ لم يهمل جمع قلنها بل قالوا اصفاء على أفعال أيضا كافي الصحاح فكان الاولى حذفه الآن
 يحتمل قوله والعكس جا على مطلق النيابة بالاتيقييد بالوضع فتشمل النيابة في الاستعمال وبعدها ذلك فنيابة
 بناء الكثرة عن القلة وضعها أو استعمالها انما تأتى على مذهب غير السعد كما مر (قوله قد سبق انه) صوابه
 قد ذكر أى المصنف اذ لم تسبق النيابة وضعها بل ذكر الشارح المجاز فقط وفي نسخ قد يستغنى وهو الصواب
 (قوله لفعل) أى بفتح فسكون (قوله صح عينا) أى وفاء ولم يضاعف وكان عليه أن يزيد ذلك فان أفعال
 لا يطرء في معتل الفاء كوعد ووجد ووقف وكرر ووصف وورقت ووهم لثقل الضم بعد الواو ولا في المضاعف
 كجد وهدو وبروشق وقد وندوعم وفن وشذ من الاول وجهه وأوجه ومن الثاني كفرا كف بل قياسهما
 أفعال كارعاد وأوقات وكاجداد وأرباب وافذاد وكثيرا ما يجيء الثاني بجمع الكثرة كجدود وهدود
 وفردود وقد نبه في السكاكية وشرحها على استثناء هذين نعم ان أريد بصحيح العين باليس معتلا ولا مضاعفا
 كما هو اصطلاح لبعضهم لم يرد الثاني نكت بزيادة (قوله يجعل) نائب فاعله يعود على أفعال ومفعوله الثاني
 قوله لار باعى وقوله ان كان أى الرباعى والعناق بفتح المهملة أنى المعز (قوله صحيح العين) أى سواء صحت
 لامه أيضا أم لا كما مثله (قوله وأطب) بفتح الهمزة وكسر الواو وحدة آخره منون ومثله أدل وأجروا جمع دلو
 وجروا مة بفتح حين وأصلها أدل وأجروا بضم ما قبل الواو قلبت الضمة كسرة توصلا لقلب الواو ياء
 لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ثم أعل كقاض وأصل أمة أموة بفتح فسكون فهو على
 وزن فعل لان الهاء في تقدير الانفعال تجمع على أفعال صبان وفي الصحاح أصل الامة أموة بالتحرير كالجاء
 على آم وهو أفعال كائى ولا يجمع فعلة بالسكون على ذلك اه ولعل الاول هو الصواب فتقول هذه أظب
 وأدل وآم ومسررت باظب وأدل وآم ورأيت أظبا وأدليا وآميا كما تقول في قاض (قوله لاستعمال هذه
 الصفة الخ) أفاد ان كل صفة على فعل غلبت عليها الاسمية ينقاس فيها أفعال (قوله وشذ عين وأعين) أى
 قياسا لكثرة استعمالها وأعينهم تفيض من الدمع وتلذذ العين (قوله لكل اسم مؤنث) أى بغير علامة
 لانحو سحابة وخرج بالاسم الصفة كشجاع وبألد نحو خنصر (قوله وغير ما أفعال الخ) غير
 مبتدأ خبره يردو بأفعال متعلق به ووجه أفعال فيه مطردة صلة ما ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتيهض
 فهو حال منها أو من ضميرها في يرد لا بيان لما لانه يصير المعنى وغير الثلاثي المطرد فيه أفعال يرد بأفعال
 فيصدق بالزائد على الثلاثة مع ان أفعال فيه سماعى كشهد وأشهد وشريف وأشرف وأجهال
 وعدو واعداء واعلم ان أوزان الثلاثي اثنا عشر من ضرب تثلث فأنه في تثلث عينه وسكونها منها وزن
 مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين وعكسه نادر كجاسياتى في التصريف يبقى عشرة منها صورة يطرء فيها

أفعل وهي فعل بفتح فسكون الصحيح العين والتسعة الباقية تجمع على أفعال وكذا فعل المعتل العين كشوب
 وأثواب فالجملية عشر صور يشملها قوله وغير الخ وقد مثل الشرح جميعها الأفعل بضممتين كعنق
 وأعناق و بفتح فسكون ككتف وأكتاف ويزاد عليها فعل المعتل الفاء كهم فيطر دفيه وأهام
 ويدخل في إطلاق المصنف أن ما عدا فعل بفتح فسكون يجمع على أفعال صحيحة كان أو معتلة حيث
 فصل فيه دون غير ما نظره وخرج بالاسم الصفة كضخم وشهم فلا تجمع على أفعال بل نحو هذين يجمع
 على فعال كما يعلم مما يأتي وشهد من الصفة جلف واجلاف وحز وأحزار (قوله وغالب الخ) إشارة إلى
 استثناء صورة مما دخل تحت قوله وغير الخ وهي فعل بضم ففتح فجمع على أفعال قليل كما مثله الشارح
 أي شاذ والغالب فيه إعلان بكسر فسكون وهو من جوع الكثرة وانما ذكره هنا لاجل الاستدراك
 على قوله وغير الخ (قوله كشوب) مثال للمعتل من فعل وكل أمثلة فتحة الفاء بقوله وجعل بالجيم وعضد
 سكن ترك منه كسر العين ككتف ونحو مثل لكسور الفاء بحمل وعذب وابل وضم العين فيه مهمل كما مر
 ولم يذكر المضموم الفاء الأفعل وبقى عنق وسما في صرد وكسر العين منه قليل كما مر فهذه أمثلة الثلاثي
 (قوله وآبال) أصله آبال بهمزتين أبدلت الثانية ألفا (قوله الصحيح العين) أي والفاء وغير
 المضاعف كما مر (قوله كفرخ وأفراخ) مثله زبد وأزناد (قوله كصرد) طائر فوق العصفور
 نصغه أبيض ونصغه أسوداً كاه حرام على المعتمد اه سيوطي (قوله ونفر) بالنون والعين المجمة
 طير كالعصفور وأجر المنقار الانثى نغرة كهجرة وأهل المدينة يسمونه البلبيل (قوله في اسم مذكر)
 متعلق باطرده وكذا عنهم وبمصرفة الاسم وثالث صفة ما أوصاف إليه وأفعلة مبتدأ غير مصرّف للعلمية
 والتأنيث وتنوينه يفسد الوزن وكذا تصحيح همزته بل بنقل فتحها التنوين ثالث واطرده خبره (قوله
 والزمه) بفتح الزاي أي الزم أفعلة في فعال بالفتح أو فعال بالكسر حال كونهما صاحبي الخ وأشار بذلك
 إلى أن ما سببه تهاء أو واو من الرباعي المذكر كغيف وعمود ومادته ألف وهو غير مضاعف أو معتل
 كعدال ينقاس فيه غير أفعلة أيضاً وهو فعل بضممتين كما سيذكره أما ذوالالف المضاعف أو المعتل فيلزم
 فيه أفعلة (قوله جمع لكل اسم الخ) القيود أربعة فتنى أحدها في كلمة فلا تجمع على أفعلة
 وشهد من الصفة شحيح وأشحة وقياسه أشحاء وشحاح ومن المؤنث عقاب وأعقبه وقياسه
 أعقب وعقب بضممتين وعقبان ومن غير الرباعي قدح وأقدحة وباب وأبوقة والقياس قداح وأقداح
 وأبواب ومما ليس مده ثالث نحو جائز وأجوزة وهي الخشبة الممتدة في أعلى السقف والقياس سوائر
 (قوله نحو قدال) بالقاف والذال المججمة كسحاب يجمع مؤنر الرأس ومعقد العذار من الفرس
 خلف الناصية (قوله المضاعف) هو من الثلاثي ما كانت عينه ولا مده من جنس واحد مجرداً كان أو
 مزيداً (قوله كبتات) بموحدة مفتوحة وتاءين فوقيتين الزاد ومتاع البيت وأصل أبتة ابنته فلما
 اجتمع مثلاًن نقلت كسرة أو طما إلى الباء قبله ثم أدغم ومثله أزمة والزم في الأصل الخيط الذي يشد
 في البرة أو في الخشاش ثم يشد في طرف المقود ثم سمي به المقود نفسه ذكره في المصباح والبرة حلقة تجعل
 في أنف البعير تكون من صغر ونحوه والخشاش بالكسر الخشب الذي يجعل في عظم أنف البعير وأما
 الخزامة فهي من شعروها نظرك معنى البرة والخشاش والخزامة اه سيجاعي (قوله قباء) بفتح
 القاف نزع من الثياب وأصله قبوا بالواو وقال في المصباح كأنه من قبوت الحرف أقبوه إذا ضمته أي عند
 النطق به سمي بذلك لأنه يضم على البدن فسكانه المسمى الآن بالقفطان (قوله وفناء) بكسر الفاء والنون
 ما حول الدار وأصله فناء بالياء (قوله فعل لنحو الخ) أي يضم فسكون سكن يجب كسر فائه في جمع
 ما عينه ياء كبيض في أبيض وبيضاء كاسيأتي في قوله ويكسر المضموم الخ ويكثر في الشعر ضم عينه إن صحت

وغالباً أغناهمو فعلان *
 في فعل كقولهم صردان
 (ش) قد سبق أن أفعل
 جمع لكل اسم ثلاثي على
 فعل صحيح العين وذكر
 هنا ما لم يطرده فيه من
 الثلاثي أفعل يجمع على
 أفعال وذلك كشوب
 وأثواب وجعل وأجال
 وعضد وأعضاء وجعل
 وأجال وعنب وأعقاب
 وابل وآبال وقفل وأقفال
 وأما جمع فعل الصحيح
 العين على أفعال فثلاث
 كفرخ وأفراخ وأما فعل
 فاء بعضه على أفعال كطب
 وأرطاب والغالب يجيئ
 على إعلان كصرد وصردان
 ونحو ونفران (ص)
 في اسم مذكر رباعي مده
 ثالث أفعلة عنهم اسم اطرده
 والزمه في فعال أو فعال
 مصاحبي تضعيف أو اعلال
 (ش) أفعلة جمع لكل
 اسم مذكر رباعي ثالث مده
 نحو قدال وأقذلة ورغيف
 وأرغفة وعمود وأعمدة
 والزم أفعلة في جمع المضاعف
 أو المعتل اللام من فعال أو
 فعال كبتات وأبنة وزمام
 وأزمة وقباء وأقبية وفناء
 وأفسية (ص)
 فعل لنحو أجر وجر

وفعله جمعا بنقل يدري (ش) من (١٥٦) أمثلة جمع السكثرة فعل وهو مطرد في وصف يكون المذكور منه على أفعال والمؤنث

منه على فعلاء نحو أجر
وجراء وحجر ومن أمثلة
القلة فعلة ولم يطرد في شئ
من الابنية وانما هو محفوظ
ومن الذي حفظ منه فتى
وفتية وشيخ وشيخة وغلان
وغلمة وصبي وصبية (ص)
وفعل لاسم ر باعى بـ
قصر يد قبل لام اعلالا ففت
مالم يضاعف في الاعـم
ذوالالف
وفعل جمعا لفعلة عرف
ونحو كبرى ولفـعلة فعل
وقد يجىء جمعه على فعل
(ش) من أمثلة جمع السكثرة
فعل وهو مطرد في كل اسم
ر باعى زيد قبل آخره مدة
بشرط كونه صحيح الآخر
وغير مضاعف ان كانت
المدة ألفا ولا فرق في ذلك
بين المذكور والمؤنث نحو
قذال وقذل وسجار وسجر
وكراع وكرع وذراع وذرع
وفضيب وقضب وعمود
وعمد وأما المضاعف فان
كانت مدته ألفا فجمعه على
فعل غير مطرد نحو عنان
وعنان وحجاج وحجج وان
كانت مدته غير ألف فجمعه
على فعل مطرد نحو سرير
وسرر وذلول وذلل ولم
يسمع من المضاعف الذي
مدته ألف سوى عنان
وعنان وحجاج وحجج ومن
أمثلة جمع السكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة أو على فعلى أتى الافعل فالاول كقربة وقرب وخرقة وخرق
والثاني كالكبرى والكبرى والصغرى والصغرى ومن أمثلة جمع السكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة نحو كسرة وكسر وحجة وحجج ومربة

هي ولا مـ ولم يضاعف كقوله * وأنكرت ذوات الاعين النجل * بضم الجيم فان اعتلت عينه كبيض
أولامه كعمى أو وضوعف كعمر بالغين المججمة لم يحز الضم (قوله رفعلة) بكسر فسكون مبتدأ خبره يدري
وبنقل متعلق به وجها مفعوله الثاني وانما صرح به مع ان الكلام في الجوع الواردة لقول ابن السراج بانه اسم
جمع لاجع لعدم اطراذه والاولى تقديم عجز البيت على صدره لتتوالى جوع القلة (قوله في وصف يكون
الخ) أى فاعل وفعلاء حيثان وصفان متقابلان ومثله ما اذا كانا وصفين منفردين لما منع في الخلقة
لاختصاص المعنى بأحدهما كما كمر وأدر للذكر ورتقاء وعفلاء للمؤنث وهي بمهمة ففاء التي يجتمع في
فرجها شئ يشبه الادرة للرجل فيتعين فيهما كمر وأدر ورتقى وعفـل بضم فسكون أما اذا انفرد
أفعل عن فعلاء لما منع في الاستعمال لا في الخلقة كرجل إلى لكبير الالية وامرأة عجوز لكبير العجز اذ لم
يقولوا عجوزا لآليات في أشهر اللغات مع صحتها معنى ففتضى اطلاقه هنا قياسه فيه أيضا كعجز وألى
وهو مانص عليه في شرح الكافية وفي التسهيل انه محفوظ فيه (قوله وفعل) بضم تين مبتدأ خبره
لاسم وبمصدقة اسم والباء للصاحبة وجلة فذل يندفع مدوا فعلا مفعول مقدم لفقد وفاعله ضمير اللام
والجلة صفة لها (قوله في الاعم) أتى في الاستعمال الاعم أى الغالب المطرد وذوالالف نائب فاعـل
يضاعف وهو استثناء من قوله وبالجاء متعلق بمحذوف متصيد من المقام أى يشترط في ذى الالف عدم
المضاعفة في الاستعمال الاعم فان وضوعف لم يجمع على فعـل في الاعم بل في النادر أما غيره فلا فرق فيه
بين المضاعف وغيره (قوله وفعل جمعا) أى بضم ففتح وفعلة بضم فسكون ونحو الجرع طعا على فعلة
(قوله وفعلة) أى بكسر فسكون وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل أى بضم ففتح (قوله وهو مطرد
في كل اسم الخ) خرج الصفة فلا يجمع منها على فعل الافعال بمعنى فاعل كسبور وصبر وغفور وغير
وغفور ونحو رشذ نذر في نذر وصنع في صناع بفتح المهملة وتخفيف النون وهي المرأة الممتلئة في مفهوم
الاسم تفصيل وخروج بالرباعى غيره كشار وقنطار والمداخلى منه وشذرة ونحوه بكونه قبل اللام نحو داق
و بصحة اللام معتلها كسقاء وكساء فلا يجمع على فعل واعلم انه يجب تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا
لثقل ضمها كسوار وسور وسواك وسوك أما غير الواو فيجوز ضمها وتسكينها سواء سحت كقذال
وقذل أو كانت ياء كسيال بكسر المهملة لشجر شائك وسيل لكن ان سكنت الياء وجب كسر ما قبلها ما صر
في بيض ويمتنع تسكين المضاعف كسرير وسرر (قوله بين المذكور والمؤنث) يؤخذ من هنامع مامر
ان نحو قضيب وعمود وقذال من المذكور ينقاس فيه كل من أفعلة وفعل ونحو عناق وذراع من المؤنث
ينقاس فيه كل من أفعـل وفعل (قوله وكراع) بضم أوله وهو مستندق الساق من الغنم والبقر يذكروا مؤنث
ومثله في الفرس والابل يسمى وظيفا بواو فطاء مشالة ثم فاء كفاي الصحاح وفي المثل أعطى العبد كراعا
فطلب ذراعا يضرب لمن أعطى شيئا لم يكن يرجوه فطمع في أكثر منه والكراع أيضا اسم لجامعة الخيل
وتمثيله بذلك تبعا لشرح الكافية صريح في قياس فعل في مضموم الفاء كفتوحها ومكسورها كهاو
ظاهر اطلاق المصنف هنا السكثرة في التسهيل انه نادر في المضموم وهو الصحيح فلا يقال غراب وغرب
وعقاب وعقب وينقاس في كراع كراع باعتبار تأنيثه وأكرعة باعتبار تذكيره فتأمل (قوله نحو عنان)
بكسر العين المهملة ما تقادبه الدابة وفتحها السحاب وقياسه أعنة وكذا حجاج بفتح الحاء المهملة
وكسرهما ويجتمعان العظم الذي ينبت عليه الحاجب (قوله لاسم على فعلة) أى بضم فسكون خرج
الصفة لندور جميعها على فعلة كضخمة رشذ رجل بهمة أى شجاع باسل وبهم (قوله نحو كسرة) أى بشرط
كون الاسم تاما لم يحذف من أصوله شئ فخرج بالاسم الصفة كصخرة وكبرة وبالتام نحو قرة لافضة فان أصلها

ورق أمثلة جمع السكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة أو على فعلى أتى الافعل فالاول كقربة وقرب وخرقة وخرق والثاني كالكبرى والكبرى والصغرى والصغرى ومن أمثلة جمع السكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة نحو كسرة وكسر وحجة وحجج ومربة

ومصرى ووبجي جمع فعلة على فعل نحو حلية وحلي وحلية وحلي (ص) في نحو رام ذوا طراد فعله * وشاع نحو كامل وكمله (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو مطرد في كل وصف على فاعل معتل اللام منه كرا عاقل كرا ورما وقاض وقضا ومنها فعلة وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام منه كرا عاقل نحو كامل وكلة وساحر وسحرة (١٥٧) واستغنى المصنف عن ذكر القيود

المد كورة بالتثنيةل بها
اشتتمل عليها وهو رام
وكامل (ص)

فعلى لوصف كقتيل وزمن
وهالك وميت به قن

(ش) من أمثلة جمع فعلى وهو
جمع وصف على فاعل بمعنى
مفعول دال على هلاك أو

نرجع كقتيل وقتلى وجرح
وجرحى وأسير وأسرى
ويحمل عليه ما أشبهه في

المعنى من فاعل بمعنى فاعل
مكرىض ومرضى ومن
فعل كمن وزنى ومن

فاعل كمالك وهلكى ومن
فيعمل كيت وموتى
(ص)

لفعل اسما صح لا مفعله
والوضع في فعل وفعل فله
(ش) من أمثلة جمع

الكثرة فعلة وهو جمع لفعل
اسما صحيح اللام نحو قرط
وقرطه ودرج ودرجه

وكوز وكوزة ويحفظ في
اسم على فعل نحو قرد
وقردة أو على فعل نحو

غرد وغردة (ص)
وفعل لفاعل وفاعله
وصفين نحو عاذل وعاذله

ومثله الفاعل فيما ذكر * وذان في المثل لا ماندا (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مقيس في وصف صحيح اللام على فاعل وأفاعله
نحو ضارب وضرب وصوم وضاربة وضرب وصائمة وصوم منها فعال وهو مقيس في وصف صحيح اللام على فاعل منه كرا نحو صائم وصوام

وقائم وقوام ونسرد فعل وفعل في المعتل اللام منه كرا نحو غان

ورق بكسر الواو حذفت فاؤها وعوض عنها التاء فلا يجمعان على فعل وشذ من الاول رجل صمته أى شجاع
وصمم وأمسأ ذر به أى حديدة اللسان وذرب ولا يرد عليه افعال هذين الشرطين لان فعلة لم تجب صفة
الانادر فى الفاظ ذكرها ابن السيد فى المخصص بل منعها بعضهم وامارقة فليس الآن على فعلة (قوله فى
نحو رام) متعلق بمحذوف يدل عليه اطرا دلا به لان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وفعلة بضم ففتح
مبتدأ خبره ذوا طراد أى فعلة ذوا طراد يطرد فى نحو رام (قوله على فاعل صحيح اللام الخ) خرج نحو
سيدو برو خبيث وما عاقب جمعها على سادة وبررة وخبيثة ونفقة شاذ أشمونى (قوله فعلى لوصف) أى
بفتح فسكون (قوله وزمن وهالك) بالجر عطف على قتيل وميت مبتدأ خبره قن بكسر الهم أى حقيق
أوزمن وما بعده مبتدأ خبره قن لكن يتعين حينئذ فتح ميمه لانه خبر عن جمع والمفتوح يستوى فيه
الواحد وغيره قاله المكودى فى قول الشارح ويحمل عليه الخ ميل الى هذا السكن يلزم عليه عيب السناد
فى القافية فالاولى كسر ميمه خبرا عن الثلاثة لتأولها بالمد كورا وأخبرا عن زمن وحذف خبر ما بعده
لدلالته عليه أو عكسه (قوله على هلاك الخ) أى أوتشت ليدخل أسير وأسرى (قوله ما أشبهه)
أى فى الدلالة على الهلاك أو التوجع وذلك ستة أوزان الاربعه فى الشارح وأفعل كاجنى وحقى وفعلان
كسكران وسكرى وبها قرأ حزة وترى الناس سكرى وما هم بسكرى وما سوى ذلك محفوظ كنعولهم
رجل كيس أى عاقل ورجال كيسي وسنان ذرب أى حاد رأسه ذرب فى قيل والتوجع اما فى نفس الموصوف
أو غيره ليدخل أحق وسكران لانهما يوجعان غيرهما وفيه انه حينئذ يدخل ذرب لانه يوجع غيره مع ان
فعلى لا ينقاس فيه وان سمع فالاولى قصر التوجع على نفس الموصوف فان شأن السكران والاجنى
أن يوجع نفسه وأدخلهما الموضح بقوله مادل على آفة قال شارحه وهذا ان الوصفان مادل على نقص ما
(قوله كيت) أصله ميوت فعل به كسيد فوزنه فيعمل بتقديم الياء على العين المكسورة وقيل غير
ذلك (قوله لفعل اسما) أى بضم فسكون وفعلة بكسر ففتح وخرج بالاسم الصفة كالأومر ويصح
لأما نحو عضو فلا يجمعان على فعلة (قوله الوضع) مبتدأ خبره فله أى ان وضع العرب قلل وزن فعلة
فى جمع فعل بالكسر وفعل بالفتح مع سكون العين فيهما كما يقتضيه صنيع الشارح وقدم الاشمونى
المفتوح وهو أولى وهما مقيدان بماصر فى فعل بالضم أى بكونهما اسمين صحاحا لما لمعتل كظي ونحى
لا يجمع على فعلة أصلا وجمع الصفة نادر وفائدة التقييد مع أنه يقل فى الاسم أيضا تمييز القليل من
المتنوع والنادر (قوله قرط) بضم القاف وسكون الراء فطاء مهملة ما علق فى شحمة الاذن
(قوله قرد) بكسر القاف وضبطه بضمها سبق فلم قال فى الصحاح القرد واحد القرد وقيد بجمع على قردة
كفيل وفيلة (قوله غرد) بفتح المحجمة وسكون الراء فمدال مهملة نوع من السمكة وحكى كسر العين صحاح
(قوله وفعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة (قوله فيما ذكر) بشد الكاف أى فى خصوص المذكور (قوله
وذا) بالنون لا الكاف اشارة لفعل وفعال وألف بدران التثنية (قوله فى وصف) خرج الاسم كحاجب
العين وجائزة البيت وهى الخشبة المعتزلة فى وسطه فلا يجمعان على ما ذكر اما حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى
مارة فيجمعان لانهما موصفان (قوله على فاعل) نحو صائم وصوام أفاد قيد التذكير الذى فى المتن بسكونه

ومثله الفاعل فيما ذكر * وذان فى المثل لا ماندا (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مقيس فى وصف صحيح اللام على فاعل وأفاعله
نحو ضارب وضرب وصوم وضاربة وضرب وصائمة وصوم منها فعال وهو مقيس فى وصف صحيح اللام على فاعل منه كرا نحو صائم وصوام
وقائم وقوام ونسرد فعل وفعل فى المعتل اللام منه كرا نحو غان

وغزى وساروسرى وعاف وعفى وقالوا غزاة في جمع غاز وسراة في جمع سار وندرا أيضا في فاعلة كقول الشاعر
 أيسارهن إلى الشبان مائلة * وقسارهن ننى خير صداد يعني جمع صادة (ص) فاعل وفاعلة فاعل لهما * وقيل فيها عينة الياء منها
 (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعال وهو سار في فعل وفاعلة اسميان نحو كسب وكعاب ونوب وبنياب وقصعة وقصاع أو وهن ونحو صعب وصعاب
 وضعبة وصعاب وقيل فيها عينة ياء نحو وضعبة وسارضعاف (ص) وقيل أيضا لفعال * مالم يكن في لامة اعتلال
 أو يك مضممة مثل فعل (١٥٨) ذوالنا وفعل مع فعل فاقبل (ش) أى اطرأ أيضا فعال في فعل

عن فاعلة فيه دون فعل وفي نسخ على فاعل المند كتحوصا ثم الخ وهو أولى (قوله وغزى) بضم المهملة
 وشدة الزاى منونة أصله غزى ككسب قلبت الياء ألفا وحذفت للتنوين وسراة ابتدء الراى بمدودا أصله
 سراى قلبت الياء همزة لتطرفها لألف زائدة ويجوز في كل منهما المد والقصر (قوله فعل وفاعلة) بفتح
 فسكون فيهما وفعال بكسر الفاء وجلة ما ذكره أربعة عشر روزا يطرأ في ثمانية منها ويشيع في خمسة
 ويلزم في واحد (قوله نحو ضيف وضياف) أى وضعية وضياع وقيل أيضا فيا غزاة ياء كفى التسهيل كيعارف
 جمع يعرف ويعرف بالمهملة وهى الشاة تربط للأسد في بيته وفى المثل أذل من البعر (قوله وفعل أيضا) أى
 بفتح حتين له فعال أى المند كور (قوله ذواتا) أى من فعل المند كور بقيد وهو كونه بفتح حتين غير
 معتل ولا مضاعف لا مطلقا لم يصرح بذلك لوضوحه (قوله وفعل) بالكسر مع فعل بالضم والعين ساكنة
 فيهما (قوله مالم تعقل لامة) يشترط أيضا كونهما اسمين فخرجت الصفة كبطل (قوله واطرأ أيضا) بضم
 فعل وفعل) أى بشرط الاسمية فيهما فخرج نحو جلف وحلوكون ثانيهما غير واوى العين كوت ولا يأتى
 اللام كندى بضم الميم وسكون الدال المهملة مكىال شامى فكل ذلك لا يجمع على فعال (قوله وفي فاعل)
 متعلق بورد وفاعله ضمير فعال ووصف فاعل حال من فاعل والمراد ورد باطرأ أخذ من التشبيه بعده وخرج
 بالوصف الامم كضيب وجريدة وفعال وصف المفعول كجريح وجريحة فلا ينقاس فيهما فعال وكذا
 معتل اللام كقوى وقوية (قوله وشاع) أى كثر فعال في هذه الخمسة أوزان المند كورة قبل طويل أى وليس
 مطردا فيها كما صرح به فى شرح السكاكية أما فى الثمانية المتقدمة فطردا كن يجوز فيها غيره ككرام فى
 كريم ومرضى فى مريض وأكعب وأجبل فى كعب وجبل وفى نحو طويل لازم أى لا يجمع على غيره وذلك
 لقلة فى المحكم ان فعلا لم يأت بصفات واوى العين صحيح الفاء واللام الا فى ثلاث كلمات طويل وقويم وسهم
 صوب أى صائب تصريح (قوله على فعالنا) أى بفتح فسكون وأنشيه أى فعلى وفعلانة بالفتح وقوله أو على
 فعالنا أى بضم فسكون وكذا فعالنا لانها انشاء (قوله خصان) بضم الخاء المهملة أى ضامر البطن (قوله
 و بفعول) بضم الفاء متعلق ببيخص فعل بفتح فسكون مبتدأ خبره يخص وغالب حال من نائب فاعله والباء
 داخلة على المقصور عليه والمراد بالتحصيل عدم المفارقة فلا ينافى الغلبة أى لا يتجاوزها الى غيره من جوع
 التسكير فى الغالب وقد يتجاوز كسمر ونمارأ ونمر بضم تين (قوله كذلك يطرأ) أى فعول (قوله وفعل)
 بفتح حتين مبتدأ خبره له أى فعل كائن لفعول أى من مفرداته أوله خبر لمخبر أى له فعول والجللة خبر فعل
 (قوله للفعال) بضم الفاء متعلق بحصل الواقع خبرا عن فعالن بكسر فسكون (قوله وشاع) أى فعالن
 ومقتضاه عدم اطرأه فى ذلك لكن صرح فى شرح السكاكية بالاطراد (قوله فى اسم ثلاثى الخ) أخذ
 القيود الثلاثة من مثال المصنف بكبد (قوله وفعول) بفتح الواو وكسر المهملة الشاة الجبلية والانى وفعلة

وفاعلة مالم يكن لامة
 معتلا ومضاعفا نحو جبل
 وجبال وجبل ورجل ورجبة
 ورقاب وثمره وعمار واطرد
 أيضا فعال فى فعل وفعل
 نحو ذتب وذتاب ورج
 ورياح واحترز من المعتل
 اللام كغنى ومن المضاعف
 كطلل (ص)
 وفى فاعل وصف فاعل ورد
 كذلك فى انشاء أيضا اطرأ
 (ش) اطرأ أيضا فعال فى
 كل صفة على فاعل معنى
 فاعل مقترنة بالثناء أو مجردة
 عنها ككريم وكرام
 ومريض ومراض ومريضة
 ومراض (ص)
 وشاع فى وصف على فعالنا *
 أو أنشيه أو على فعالنا
 ومثله فعالنا والزمه فى *
 نحو طويل وطويلة تقي
 (ش) أى واطرأ أيضا
 محيى فعال جمعاً لوصف
 على فعالن أو على فعالنة
 أو على فعلى نحو عطشان
 وعطاش وعطشى وعطشاة
 وندامة وندام وكذلك

(قوله)

اطرأ فعال فى وصف على فعالن أو على فعالنا نحو خصان وخصان وخصاة

وخلص والترم فعال فى كل وصف على فاعل أو فعلة معتل العين نحو طويل وطوال وطويلة وطوال (ص)

وبفعول فعل نحو كبك * يخص غالبا كذلك يطرأ فى فعل اسماء مطلقا الفاعل * له وللفعال فعالن حصل

وشاع فى حوت وقاع مع ما * ضاهاهما وقيل فى غيرهما (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد فى اسم ثلاثى على فعل نحو كبك
 وكبود ووعول ووعول وهو ملزم فيه

غالباً واطر د فعولاً إضافي اسم على فعل بفتح الفاء نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس أو على فعل بكسر الفاء نحو حمل وحول وضرس وضروس
أو على فعل بضم الفاء نحو جنس وجنود وبرد وبرود ويحفظ فعول في فعل نحو (١٥٩) أسد وأسود قيل ويفهم كونه غير

مطر من قوله وفعل له ولم
يقيم باطراد وأشار بقوله
وللفعال فعلا حصل الى
ان من أمثلة الكثرة فعلا ان
وهو مطرد في اسم على
فعال نحو غلام وغلمان
وغراب وغربان وقد سبق
انه مطرد في فعل كسر د
وصردان واطرد فعلا ان
أيضا في جميع ما عينه واو
من فعل أو فعل نحو عود
وعيدان ورحوت وحيتان
وقاع وقيعان وناج وتيجان
وقل فعلا في غير ما ذكر
نحو أخ واخوان وغزال
وغزالان (ص)

وفعلا اسما وفعلا وفعل
غير فعل العين فعلا ان
شمل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة
فعلا ان وهو مقيس في اسم
صحيح العين على فعل نحو
ظهر وظهران وبطن
وبطنان أو على فعل نحو
قضب وقضبان ورغيف
ورغفان أو على فعل نحو
ذكر وذكران وحمل
وحملان (ص)

ولكريم ونجیل فعلا *
كذا لما ضاهاهما قد جعل
وناب عنه أفعلا في الفعل
* لا ما ومضعف وغير ذلك
قل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة

فعلا وهو مقيس في فعل بمعنى فاعل صفة له كراقل غير مضاعف ولا معتل نحو ظريف وظرفاء وكريم وكريماء ونجیل ونجلاء وأشار
بقوله * كذا لما ضاهاهما الى أن ما ضاهه فعلا

(قوله غالباً) تقدم محترزه (قوله على فعل) بفتح الفاء أي بشرط أن لا تكون عينه واو او شذ فوج
وفودج (قوله أو على فعل) بضم الفاء أي غير واو العين كحوت ولا يأتي اللام كدى ولا مضاعفا تخف
وتخرج بالاسم في الثلاثة الصفة كصعب وجاف وحلو فلا تجمع على فعول (قوله قيل ويفهم الخ) قاله
ابن المصنف قال ابن هشام فان قلت لو كان الاطلاق هنا يقتضي عدم الاطراد لازم مثله في قوله
* لفعل اسما صح عينا أفعلا * لا طلاقه أيضا قلت الاطلاق هنا قد صاحب مانص على اطراد فبقي
هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اه وقال المراد في المفهوم من المتن أنه مطرد لانه لم يذكر الا المطرد
غالباً فان ذكر غيره بينه بنحو قول أو نذر اه ومنشأ الاختلاف في فهم العبارة تناقض وقع للمصنف فنص
على اطراده في العمدة وشرحها والتسهيل وعلى عده في شرح السكاكية (قوله من فعل) أي بضم
فسكون والثاني بفتحين وقوله نحو عود وحوت تمثيل للاول وكذا نون وكوز وقاع للثاني وكذا تاج ودار
وجار فاصلا فروع وتوج ودور وجور (قوله في غير ما ذكر) أي في غير حوت وقاع كاهوم فاعلا ان كما أشار له الشرح
غير مخصوص بما عدا نحو غراب وصرد بدليل قوله وللفعال فعلا ان وغالباً أغناهم فعلا ان كما أشار له الشرح
وقد ذكر ابن جني مما يقبل فيه فعلا ان تسمية الفاظ جمعها المصنف بقوله

للحسل والخرص في التكسير فعلا ان * وهكذا قل خشفان وخيطان
رئد وشقن وشيح هكذا جعلت * ومثل ذلك صنوان وقنوان

فالسئل بكسر الخاء المهملة والدا الضب ويجمع أيضا على حصول والخرص بضم وكسر الخاء المهملة وسكون
الراء فصاد مهملة سنان الريح كما في الصحاح والخشف الغزال والخييط بالخاء المهملة والتحتية قطع
النعام والرئد المثل وأيضا فرخ الشجرة وقيل ما لان من أغصانها والشقن ولد الخرباء والشيخ نبت والصنو
والقنوم مثلاً تصرخ (قوله نحو أخ) تبع شرح السكاكية في عدم اطراده في فعل بفتحين صحيح العين
وان ورد منه نحو أخ واخوان وفتي وفتيان وخر بفتح المهملة والراء وهو ذكر الحباري وخر بان لكن
في شرح العمدة والتسهيل قياسه فيه وأصل أخ أخو حذف لامه اعتباطا ولا يجمع على اخوان الا أخ
الصدقة اما أخ النسب فجمعه أخوة كما نقل عن بعضهم ولا يرد انما المؤمنون أخوة لان معناه كاخوة
النسب لكن قال ابن هشام الحق استعما أخوة واخوان في كل منهما (قوله وفعل اسما) بفتح فسكون
وفعل الثاني بفتحين وفعلان بضم فسكون وحذف قيد الاسم من الثانيين اكتفاء بالاول فخرج نحو
ضخم وجيل وبطل فلا تجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو بالغلبة كعبد وعبدان وفي التسهيل قياسه
أيضا في فعل بكسر فسكون كذئب وذؤبان لكن صرح في شرح السكاكية بعدم اطراده (قوله في اسم
صحيح العين الخ) صريحان قول المتن غير فعل العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو سيف وسوط نحو
قوى وعويل ونحو قود وقاع وخصه الاشمو في الاخير فقط وقال مقتضاه قياسه في نحو سيف وقوى فتأمل
(قوله ومضعف) عطف على المفعول أي وفي مضعف (قوله في فعل الخ) جملة الشروط ثمانية تعلم
منه صريحاً وتوابعها كون المفرد بوزن فاعيل وشبهه مما سبأني وكونه صفة اندكر عاقل بمعنى
اسم الفاعل غير مضاعف ولا معتل دالا على سجيبة مدح أو نهم فخرج بالوصف الاسم كقضب ونجيب
وبالذكر المؤنث كشريفة واما خليفة وخلفاء وسفينة وسفهاء فبالجمل على الذكر وبالعاقل
نحو مكان فيصيح وبمعنى فاعل نحو قتييل وجريح وشذ وأسير وأسراء ونحوه وسبأني المعتل والمضاعف

في كونه الالهي. مني هو كالفريزة يجمع على فلام نحو عاقل وعقلاء وصالح وصالحاء وشاعر وشعراء وينوب عن فعلاء في المضاعف والمعتل
أفعلاء نحو شديد وأشداء رولى وأولياء (١٦٠) وقل مجيء أفعلاء جمعاً لغير ما ذكر نحو نصيب وأنصاء وهين وأهون

والقياس نصباء وهوناء (ص)

فواعل لفعول وعاقل
وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله

وشدنى الفارس مع ما مثله
(ش) من أمثلة جمع الكثرة

فواعل وهو لاسم على
فوعل نحو جوهر وجواهر

أوعلى فاعل نحو طابع
وطوايع أوعلى فاعلاء نحو

قاصعاء وقواصع أوعلى
فاعل نحو كاهل وكواهل

وفواعل أيضاً جمع لوصف
على فاعل ان كان مؤنث

عادل نحو حائض وحوائض
أولئك كى مالا يعقل نحو

صاهل وصواهل فان كان
الوصف الذى على فاعل

لمذكر عاقل لم يجمع على
فواعل وشدنى فارس

وفوارس وسابق وسوابق
وفواعل أيضاً جمع لفاعلة

نحو صاحبة وصواحب
وفاطمة وفواطم (ص)

وبفعائل اجتمع فعالة
وشبهه ذاتاء او من الله

(ش) من أمثلة جمع
الكثرة فعائل وهو لكل
اسم رباعى عمدة قبل آخره
مؤنثا بالتاء نحو سحابة

وسحائب ورسالة ورسائل
وكناسة وكناس وصحيفة

(قوله في كونه دال الخ) أشار بذلك الى ان المراد المشابهة في المعنى وهي دلالة على مذكر اعم من كونها
في اللفظ أيضاً تكهيت ولثيم وألا سواء كان على فاعل كما مثله أفعال بالضم كشجاع وشجاعاء وسواء دلا على
المدح كاذ كر أو الذم كفساق وفسقاء وخفاف أى خفيف وخففاء كفى التسهيل وان اقتصر في شرح
الكافية على فاعل وعلى المدح وتبعه الشارح في التثنية نخرج المشابهة في اللفظ فقط كقتيل (قوله في
المضاعف الخ) أى من فاعل المتقدم ذكره كفى الاشمونى والتصريح (قوله لبرما ذكر) أى لغير
المضاعف والمعتل من فاعل بمعنى فاعل فدخل في النادر نحو ظنين وأظناء بمعنى متهموم وصديق أو أصدقاء لانه
ليس مضاعفاً ولا معتلاً (قوله والقياس نصباء وهوناء) كذا في نسخ وهو لا يصح لان نصيب اسم فلا
يجمع على فعلاء كما مر قرر بابل قياسه نصب بضمين أو أنصبه كما مر سابقاً وأما هين فقد استسكن في الشروط
الثمانية المارة الا ان أصله هين فاعل به كسيد مع ان فعلاء لا ينقاس الا في فاعل وشبهه من فاعل أو فاعل كما
مر فتأمل (قوله لفعول وعاقل) أى بفتح العين (قوله مع نحو كاهل) أى من كل اسم على فاعل
بالكسر غير صفة علماء كان كجابر وجوابراً ولا ككاهل وهو أعلى الظاهر مما يلي العنق (قوله قاصعاء)
هو حجر البر بوع الذى يقصع فيه أى يدخل زكريا (قوله وشدنى فارس وفوارس) مثله هالك وهو الهالك
وشاهد وشواهد لكن تأولها بعضهم بأن قولك فارس من الفوارس تقديره من الطوائف الفوارس فهو
قياسى لانه جمع فاعلة لفاعل (قوله لفاعلة) أى صفة كانت أو عاماً كما مثله أوامها غير علم كمناسمية
ونواصى (قوله وبفعائل) بفتح الفاء اجتمع فعالة مثلث الفاء (قوله أومر الله) الهاء اما ضمير التاء
على تأويلها بالحرف فزال عطف على ذافه وحال من فعالة أو هي هاء التانيث فهو عطف على شذوف صفة
لتاء أى ذاتا ثابتة أو من الله (قوله لكل اسم) الحاصل ان فعائل ينقاس في عشرة أركان بشملها المتقن
لان فعالة مثلث الفاء بقاء كسحابة ورسالة وكناسة وبدونها كشمال بالفتح لا يرجع بالكسر ليد وعقاب
بالضم فتلك ستة والمراد بشبهها فاعول وفعل بقاء كحلوكة وحلائب وظرفة وظرائف وبدونها كجوز
وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائد وشرط الخمسة المجردة من التاء كونها مؤنثة المعنى وشدليل ودلائل
وجزور للبعير المذكر المذبح وجزائر ووصيد للباب ورسائد وسماء بمعنى المطر وسماء بكسر الهاء منونة لأن
أصلها سمائى أهل الجوار وتقييد الشرح بالاسم يقتضى انه شرط في الجميع وليس كذلك بل انما هو شرط في
ذوات التاء سوى فعالة فانها ينداس فيها فعائل ولو كان صفة كظرفة وظرائف كفى التسهيل ولم يقتض
الموضع بذلك في ذى التاء ولا غيره وصرح شارحه بالتعميم وشمل بحلوكة وحلائب (قوله وبالفعائل)
بفتح الفاء وكسر اللام والفعالي بفتحهما ولا تثبت ياء الاول الا اذا كان بال أو مضافاً أما المجرد فكجوار
(قوله كصحراء وصحار الخ) وجاء أيضاً صحارى وعذارى بشدالياء وهو الاصل لان الالف الاولى من صحراء
تقلب ياء لانكسار ما قبلها في الجمع وتقلب الهمزة أيضاً ياء ثم يدغم الياء فى الحذف اجدى الياء من
فان حذف الثانية المتحركة قيل صحارى بالكسر أو الاولى الساكنة فتحت الراء لتقلب الياء المتحركة
ألفاً وتسلم من الحذف فيقال صحارى (قوله أوصفة كعنداء) هو صفة للبكر سميت بذلك
لتمنر زوال بكارتها وصرح الشرح كالصنف اطرادهما في الصفة كالاسم أيضاً وهو ما في شرح
الكافية وخالفه في التسهيل وقيد الموضع فعلاء بكونه لا مذكر له وهو مستفاد من مثلى المتقن

(قوله)

وهائى وحلوكة وحلائب أو مجردا منها نحو شمال وشمال وعقائب وعجوز وعجائز (ص)

وبالفعالي والفعالي جمعاً صحراء والعنداء والقياس اتبعها

فما كان على فعلاء اسماً كصحراء وصحارى أو صفة كعنداء وعذار وعذارى (ص)

واجعل فعالي غير ذي نسب * جدد كالكرسى تتبع العرب (ش) من (١٦١) أمثلة جمع الكثرة فعالي وهو جمع اسكل

اسم ثلاثي آخره ياء مشددة
غير متجددة للنسب نحو
كرسى وكراسى وبردى
وبرادى ولا يقال بصرى
وبصارى (ص)

وبفعال وشبهه انطقا
في جمع ما فوق الثلاثة رنقى
من غير ماضى ومن
خماسى

جود الآخرانف بالقياس
والرابع الشبه بالزيد فـ
يحذف دون مابه ثم العدد
وزائد العادى الرباعى
احذف ما

لميك ليننا اثره اللسخنا
(ش) من أمثلة جمع الكثرة
فعال وشبهه وهو كل جمع
ثلاثة ألف بعدها حرفان
فيجتمع ففعال كل اسم
رباعى غير مزيد فيه نحو

جعفر وجعفر وزبرج
وزبارج وبرن وبران
ويجمع أشبهه كل رباعى
مزيد فيه كجواهر وجواهر
وصيرف وصيارف
ومسجد ومساجد واحترز

بقوله من غير ماضى من
الرباعى الذى سبق ذكر
جمعته كاحر وحجراء
ونحوهما ما سبق ذكره
وأشار بقوله ومن خماسى
* جرد الآخرانف بالقياس *

الى أن الخماسى الجرد عن
الزيادة يجمع على فعال
قياسا ويحذف خامسه
نحو سفارجى وسفرجل وفرارد

(قوله واجعل فعالي) بفتح الفاء وكسر اللام وشدة التحتية (قوله غير ذي نسب * جدد) بان لا يكون فيه نسب
أصلا ككرسى أو فيه نسب غير محدد بان صار منسيا فالتحق بما لا نسب فيه كمهرى فان أصله البعير المنسوب
الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر فصار اسما للنسيب من الابل فيجمع على مهارى وبهذا التقرير ينسب دفع
الاعتراض بان مقتضى كلامه ان كرسيا فيه نسب غير محدد مع أنه لا نسب فيه أصلا وذلك لان توجه النفي الى
مقيد بقيد يصدق بغيرهما معار بنفى القيد وحده والكرسى مثال الاول وترك مثال الثانى فلا حاجة الى جعل
جدد صفة كاشفة ولا يراد أن غير ذي النسب يصدق بما ليس آخره ياء مشددة لان قوله كالكرسى حال من غير
فيه ياء بذلك وعلامة ياء النسب المحددان بدل اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور به قبل وهو المنسوب اليه
وأما غيرهما فيختل اللفظ بسقوطها ويصير لا معنى له (قوله وبفعال الخ) اعلم ان الجوع المتقدمة كلها
لثلاثى المجرد والمزيد وهى خمسة وعشرون بناء منها أربعة للثلاثى الباقى للكثرة ومثلها فى كونه لثلاثى شبه
فعال وبقى منها فعالي بضم الفاء وفتح اللام وقد أدخل به المصنف وهو يرجح في نحو سكران وسكرى على
فعالي بفتح الفاء ويستغنى به عنه فى نحو أسير وقديم مالم يكن أوله ياء كقيم فيقال أسارى وقدامى بالضم لا غير
وفى غير ذلك مستغنى عنه بالفتوح وأما فعال فللرباعى الاصول فافوقه فالجثة ثمانية وعشرون هى أبنية
التسكير المشهورة وبقى أبنية أخرى مختلف فيها وهذا يعلم ان قوله من غير ماضى خاص بشبه فعال أى فى
المرتقى على الثلاثة غير ماضى جمعه على غير ذلك ولم يعضد كرا لثلاثى المزيد كباب أجز وحجاء وكبرى
وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب أما فعال فلم يعضد لمفرده وهو ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلا
كدافيل ولا حاجة لذلك فان قوله من غير ماضى يصدق بالثلاثى المزيد المغاير للوزان المتقدمة منه
وبما زادت أصوله على ثلاثة لانه من غير ماضى فيصح رجوعه لفعال وشبهه لتكن على التوزيع فتدبر
(قوله ومن خماسى) متعلق بانف وجلة جرد صفة لخماسى والآخر مفعول انف أى احذف الآخر من كل
خماسى مجرد (قوله والرابع الخ) أى والحرف الرابع من الخماسى المجرد قد يحذف الخ (قوله وزائد
العادى) اسم فاعل من عدا كذا اذا جاوزته والرباعى مفعوله وسكنت ياءه للضرورة كقوله

* دع القتال وأعط القوس ياربها * أو على لغة من يقدر النصب على الياء أو مضاف اليه أى احذف زائد
الاسم المجاز زالر رباعى (قوله مالم يك) أى الزائد ليننا بفتح اللام كاهو الرواية مخفف لين بالتشديد فان
كسرت قدر مضاف أى ذالين وقوله اثره خبر مقدم عن الموصول وختم بالبناء للفاعل صلته والجملة صفة ليننا
أى احذف زائد مجاز زالر رباعى مالم يكن حرفا ليننا وقع بعده الحرف الخاتم للاسم أى مالم يكن ليننا قبل الآخر
(قوله وهو كل جمع الخ) أى فالمراد شبهه فى العدد والهيئة وان خالفه فى الوزن التصريح بكساجد وصيارف
وسلام فان وزنها التصريح بفتح الفاء وفعال وفعال ومنه ما من نحو كواهل وكراسى وصحارى (قوله
جعفر) هو فى الاصل النهر لا جعفر (قوله وزبرج) بكسر الزاى والراء بينهما موحدة ساكنة وبالجم
هو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه جرة والحلى من ذهب وغيره (قوله وبرن) بضم الموحدة والمثلثة
لا المثلثة كما قيل وسكون الراء آخره نون يطلق على الكف مع الاصابع كفى القاموس وعلى مخالب الاسد
والطير وهو الذى كالاصبع للانسان (قوله كل رباعى من يديه) فى التوضيح ان فعال ينقاس فى أربعة
أنواع الرباعى المجرد كجعفر والمزيد كيدسرح ومتدسرح والخماسى المجرد كسفرجل والمزيد كسندرس
وشبه فعال ينقاس فى مزيد الثلاثى غير ماضى سواء كان بحرف كسجد أو حرفين كسطلق أو ثلاثة كسخرج
وسواء كانت زيادته للحاق كجواهر وصيرف أم لا كما مر اذا علمت ذلك تعلم ما فى كلام الشارح
لانه يوهم ان المراد رباعى الاصول المزد فيه وليس كذلك الا يقال مثاله يدل على ان المراد ما صار

خندرق وأشار بقوله والرابع
الشبيه بالزبد البيت الى
انه يجوز حذف رابع
الجماعي المجرد عن الزيادة
وابقاء خامسه اذا كان
رابعه مشبها للحرف الزائد
بأن كان من حروف الزيادة
كنون خندرق أو كان
من مخرج حروف الزيادة
كدال فرزدق فيجوز أن
يقال خندارق وفرزاق
والكثير الاول وهو حذف
الخامس وابقاء الرابع نحو
خندان وفرزد فان كان
الرابع غير مشبه للزائد لم يجز
حذفه بل يتعين حذف
الخامس فتقول في
سفرجل سفارج ولا يجوز
سفالر وأشار بقوله وزائد
العادي الرابعي البيت الى
انه اذا كان الجماعي من باب
فيه حرف حذف ذلك
الحرف ان لم يكن حرف
مد قبل الآخر فتقول في
سبطري سباطر وفي
فسدوكس فساكس وفي
مدحج دحارج فان كان
الحرف الزائد حرف مد قبل
الآخر لم يحذف بل يجمع
الاسم على فعاليل نحو
فسرطاس وفسرراطيس
وقيدل وقنديل وعصفور
وعصافير (ص)
والسين والتامن كاستدع
أزل
اذيننا الجمع بقاهما مخل

رابعيا بالزيادة لكنه لا يشمل منطلق ومستخرج فتأمل (قوله في فرزدق) اسم جنس جمعي لفرزدقة
وهي القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة تساح أو مرادهم الجمع اللغوي وبه سمي الشاعر المشهور
(قوله في خندرق) بجاء مبهمة فالدال مهملة فراء فنون هو العنكبوت كافي الصحاح اما خورنق بالواو
بدل الدال فقصر للنعمان بن المنذر ولا يصح ذكره هنا لان الكلام في الجماعي المجرد والواو في هذا
زيادة لاحاقه بسفرجل فيجمع على خرائق بخلافها فتأمل (قوله من حروف الزيادة) أي المجموعة في أمان
وتسهيل والمراد انه منه بصورة لأنه من يد حقيقة والام يكن الاسم خماسيا مجردا وسيأتي ان لكل واحد
من هذه الحروف مواضع مخصوصة يحكم بزيادته فيها دون غيرها كالنون لا تزداد الا في آخر نحو سكران
ووسط غضنفر بشرط سكونها فنون خندرق ليست زائدة بل تشبه الزائدة لفظا (قوله كدال فرزدق)
أي فانها من مخرج التاء النوقية وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا (قوله في سفرجل) هو عمر
معروف مقوم مدر مشه مسكن للعطش واذا كل بعد الطعام أطلق وأنفعه ما قور وأخرج حبه وجعل مكانه
عسل وطيب وشوى (قوله وأشار بقوله وزائد الخ) اعلم ان كلام المصنف يشتمل ما كان رابعي
الاصول زيد فيه حرف كدحج أو حرفان كدحج فيقال دحارج أو ثلاثة كاحرجام فيقال حراجيم بقلب
الالف الاخيرة ياء وحذف غيرهما ويشمل أيضا الجماعي المزدحج فيه حرف كدحج طبوس لاداهية وخندريس
للخمر لان المادي الرابعي يشمل ما جاز به زائد فقط أو زائد وأصل في حذف منه حرفان الزائد ما ذكره
هنا وخاء اصول لقوله فيما مر ومن خماسي الخ فتقول فراطب وخندان لكن الشارح اقتصر على الاول
فقط وقوله اذا كان الجماعي من باب فيه حرف المراد به ما صار خماسيا بالزيادة لأنه خماسي الاصول فتأمل
(قوله سبطري) بكسر السين مشية بفتح سبطر (قوله فسدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو
وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الاسد والرجل الشديد كما في القاموس والعدد الكثير كما في زكريا
(قوله حرف مد) المراد به حرف العلة الساكن أعم من أن يكون قبله حركة مجانسة له وهو حرف المد اصطلاحا
أولا وهو المسمى باللين كغريق وفردوس فيقال فيها غرائق وفراويس فخرج بالساكن المتحرك فيجب
حذفه نحو كنداه في كندور كسفرجل للسحاب المتراكم والرجل الضخم وخرج حرف اللين الاصل
كخندار ومنقاد فانه لا يقبل بل يحذف ويقال بخندار ومنقاد كنداء في الاشعوى وفيه نظر ظاهر اذ القياس ان
يقال بخندار ومقاييد بحذف النون والتاء لزيادتهما دون الالف بل ترد لاصطلاحه والياء وقد اعترض عليه
ابن سيم بان الصواب حذفهما لانهما ليسا من افراد الرابعي المزدحج الذي الكلام فيه بل من الثلاثي المزدحج
الآتي في قوله والسين والتاء الخ ونقل القارض عن المصنف في العمدة انهما لا يكسران بل يقال بخندارون
ومنقادون وكندالا يكسر نحو مضروب ومكرم وشند ملاعين في ملعون ويستثنى مفعل للمؤنث كرضع
ومراضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد (قوله قنديل) قال الشمني في حواشي الشفاء
بكسر القاف وأما بفتحها فالعظيم الرأس ففتح القاف في القنديل المعروف لحن كإص عليه
(قوله والسين والتاء الخ) اعلم أن قول المصنف وبفعال الخ يشتمل الرابعي فأكثر من بابا وغيره
ولكن الرابعي لا يحتاج في جمعه على ذلك الى حذف شيء منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان ولما
احتاج الجماعي المجرد الى الحذف بينه بقوله ومن خماسي الى آخر البيتين ثم ذكر حكم رابعي الاصول
وخماسيها المزدحج فيهما بقوله وزائد العادي الخ ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي المزدحج بقوله
والسين والتاء الخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفي غيره بقوله اذ بينا الجمع الخ فأفاد انه يحذف كل
مأخوذ بصيغة الجمع من الثلاثي المزدحج غيره ثم بين ما هو الاولي بالحذف بقوله والميم اولى الخ أفاده سم

والميم أولى من سواه بالبقا * والهمز والياء مثله ان سبقا (ش) اذا اشتمل الاسم على زيادة لو بقيت لا ختل بناء الجمع الذي هو نهاية ما ترقى اليه الجوع وهو فعال وفعل بال حذف الزيادة فان أمكن جمعه على إحدى الصيغتين بحذف بعض الزائد وابقاء البعض فله حالان احدهما أن يكون للبعض منزلة على الآخر والثانية أن لا يكون كذلك والاولى هي المرادة هنا والثانية ستأتي في البيت في آخر الباب ومثال الاول مستدع فتقول في جمعه مداع فتعذف السين والتاء وتبقى الميم لانها مصدرة ومجردة للدلالة على معنى وتقول في التنددو يندد اولادو يلاو فتعذف النون وتبقى الهمزة من التندد والياء من يندد لتصدرهما (١٦٣) ولانهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى نحو أقوم ويقوم

على معنى نحو أقوم ويقوم
بخلاف النون فانها في موضع
لا تدل فيه على معنى أصلا
والاندد والياندد الخضم
يقال رجل انددو يندد
أي خضم مثل اللد (ص)
والياء لا الواو احذف ان
جعت ما

كيزبون فهو حكم ختما
(ش) أي اذا اشتمل الاسم
على زيادتين وكان حذف
احدهما يتأتى معه صيغة
الجمع وحذف الاخرى
لا يتأتى معه ذلك حذف
ما يتأتى معه صيغة الجمع
وأبقى الآخر فتقول في
حيزبون خزابين فتعذف
الياء وتبقى الواو فتقلب ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها
وأوثر الواو بالبقاء لانها
لو حذفت لم يبق حذفها عن
حذف الياء لان بقاء الياء
مفوت لصيغة منتهى الجوع
والحيزبون العجوز (ص)
وخيزوا في زائد سرندي

(قوله والميم أولى من سواه) أي من باقى حروف الزيادة ليرجحها عليها بما سيأتى واعلم حذف منها قيد
السبق اعلمه مما بعد أولان زيادتها في غير الصدر ممتعة أو نادرة والمراد بقوله أولى وجوب ابقائها (قوله
والهمز) أي همزة القطع أما همزة الوصل فتعذف أبدا للاستغناء عنها بلزوم فتح أول الجمع المتناهي
(قوله منزلة) أي من جهة المعنى واللفظ معا كما مثله أو اللفظ فقط كان يغنى حذفه عن حذف غيره كيبأنى
في حيزبون وكان لا يخرج الاسم بابقائه الى عدم النظر كاستخراج جمعه بخارج بابقاء التاء لاستخراج
لان وزن سفاعيل ليس موجودا في الكلام بخلاف فتاعيل كئائيل وانظر نحو انطلاق واحتفاظ هل يقال
فيهما انطابق وحتافيط بابقاء النون والتاء لعدم اخلاهما بالجمع ولا يكسران أصلا لصيرورة وزنهما فتاعيل
بالنون وفتاعيل بالتاء ولا نظير لهما فيما يظهر فتأمل (قوله مداع) بفتح الميم وجوب لانها أول الجمع
المتناهي (قوله وتبقى الميم) مثله نحو منطلق فيقال مطابق بحذف النون لا الميم قال سم وهل يقال في
نحو محتفظ وسطافي محتافظ ومضاف أي بحذف تاء الافتعال دون الميم واعلم ان المعتل من هذه الجوع كمداع
ومضاف حكمه كجوار في لفظه واعلمه الا ان عوضت من الحذف ياء قبل الطرف كما سيأتى في التصغير
فيجوز مضافي مداعى وأصله مضافي ومداعى بشد الياء لا دغام ياء العوض في لام الكلمة ثم تحذف احدهما
تخفيفا فان حذفت الثانية المتحركة أجزبه كجوار أو الاولى الساكنة قلبت المتحركة ألفا بعد فتح ما قبلها
هنا هو مقتضى الفياس وقدمي نظيره فتأمل (قوله على معنى) أي تختص بالاسماء لانها تدل على اسم
فاعل أو مفعول (قوله اولادو يلاو) بشد الدال المهملة وأصله لا دد فادغمه (قوله مفوت الخ) أي لانه لا يقع
بشدة ألف التكسير ثلاثة أحرف الاو وأوسطها ساكن معتل كصايح (قوله رابقاء الالف) أي فتقلب ياء
وتعمل الكلمة كجوار فتقول سرادو علاو بالسكر مع التنوين والله أعلم

(التصغير)

ذكر عقب التكسير لاشتراكهما في مسائل كثيرة ولان كلا منهما يغير اللفظ والمعنى ولم يعكس لان
التكسيرا كثيرا وقوعا لانه تكسير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التحقير وفوائد التصغير أربع
تصغير ما يتوهم كبره كجيبيل وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيع وتقليل ما يتوهم كثرة كدسر بهمات وتقرريب
ما يتوهم بعد من كقبيل العصر أو محله كقويق هذا أو رتبته كصيفر منك زاد الكوفيون خامسة وهي
التعظيم كقول لبيد

وكل أناس سوف يدخل بينهم * دويمة تصفر منها الانامل

فصغر الداهية لتعظيمها لان المقام للتهويل بدليل وصفها بما بعد ها ورده البصريون الى التحقير
بتأويله انه إشارة الى أن حقت النفوس التي يترتب عليها أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهي

* وكل ما ضاهاه كالعلندي (ش) يعني انه اذا لم يكن لأحدى الزائدين منزلة على الآخر كمت بالخيار فتقول في سرندي سرائد بحذف
الالف وابقاء النون وسراد بحذف النون وابقاء الالف وكذلك علندي فتقول علاندو علادوم مثلها حينئذ فتقول حبانط وحباط
لانها ما زائدتان زيدتا مع الالف لا حاداهما على الاخرى وهذا شأن كل زيادتين زيدتا الالف والسرندي الشديد والانتى
سرنداة والعلندي بالفتح الغليظ من كل شيء رر بما قيل جل علندي بالضم والخبني القصير البطين يقال رجل خبني بالتموين وامرأة
خبنة (ص) فاعمالا جعل الثلاثي اذا * صغرت نحو قدي في قدي فمفعول مع فمفعول بها *
فاق كجعل درهم درهمي

(ش) اذا صغر الاسم المتمكن ضم أوله وفتح ثانيه وزيد بعد ثانيه ما كنهه ويقتصر على ذلك ان كان الاسم ثلاثيا فتقول في فليس فليس وفي قدي قدي فان كان رباعيا كما كثر فعمل به ذلك وكسر ما بعد الياء فتقول في درهم درهم وفي عصفور عصفور فامثلة التصغير الثلاثة ففعل وفيه فعل وفيه فعل (ص) (١٦٤) وما به انتهى الجمع وصل * به الى أمثلة التصغير وصل (ش) أي اذا كان

(قوله اذا صغر الاسم المتمكن) أي فلا يصغر غير الاسم وشذ انصغر فعل التعجب ولا يصغر المتمكن أي الماهر به وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات لكن يرد عليه نحو از تصغير خمسة عشر وسيدويه كاسيا في مع أنه بني فالاول ابدال المتمكن بغير المتوغل في شبه الحرف ليشمل ما ذكرناه لهروض شبه بالتركيب لم يتوغل فيه يشترط أيضا قبول الاسم للتصغير وخاوه من صيغته فلا يصغر نحو كيت ومبيط ولا الأسماء المعظمة شمر عاصرا دابها مسمياتها الأصلية ولا يردمهم من لوضعه هكذا فالشروط أربعة (قوله ضم أوله وفتح ثانيه) أي ولو تقدير في نحو غراب وغزال وكذا كسر ما بعد الياء في نحو زرج فيقدر زوال الحركة الأصلية وتبان غيرها كجزم به ابن اياز (قوله وفي قدي قدي) أي بقلب ألفه ياء لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وادغام ياء التصغير فيها (قوله وفي عصفور الخ) كان عليه أن يبدله بدينار ودينير ليستوفي الامثلة الثلاثة التي بنى عليها التحليل باب التصغير وهي فليس ودرهم ودينير قيل له لم يثبت على ذلك فقال ما معناه لاني وجدت معنى الدنيا الحقة على ما وانما تركه الشارح لاحتمياجه الى زيادة عمل برب الياء الى أصلها وهو النون اذا دل دينار دينار بشد النون بدليل جمعه على دينار كيا أي (قوله فأمثلة التصغير) أي أوزانه ثلاثة وتخصيصه بها اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تفرضا بتقليل الاوزان وليس جازيا على مصطلح الصرفيين الأتري ان وزن أحيمر ومكبرم وسفيرج في التصغير ففعل وفي التصغير ففعل وفيه فعل وفيه فعل (قوله من حذف حرف الخ) أي الاماسيات في قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ (قوله وان شئت قلت علبه) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يعل كتماض ولم تصحح الالف يفتح ما قبلها لانها الاطلاق بسفرجل وألف الاطلاق لا تنقي في التصغير اه صبان (قوله عما حذف في التصغير) أي سواء كان المحذوف أصليا كسفرجل أو زائدا كحنبطي ومثله منطلق فتقول فيه مطليق ومطليق ومحل تعويض الياء أن لم يستحقها الاسم بدونه بان وجدت في المفرد والمكبر كافي لغيزي واحترجما فان جمعه حراجم واغايرو تصغيره حراجم ولغيزين بفك الادغام وحذف النون وألف التأنيث لا خلاهما بالصيغة ولا يعوض منهما الاشتغال محله بالياء الموجودة في لغيزي والمنقلة عن ألف احترجما (قوله المغيزبان الخ) والقياس مغيزب وعشبة بحذف إحدى الياءين اللتين في المكبر لتوالي الامثال وادغام ياء التصغير في الاخرى كيا أي في تصغير نحو على (قوله أراهط الخ) القياس رهط كفلس أراهط ككلب أراهط ككلاب أراهطان بالضم كظهران كعالم عامر وقياس باطل بواطل ككاهل وكواهل (قوله لتأويا التصغير الخ) هذه أربع مسائل مستثناة من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير في غير الثلاثي التي اقتضاه قوله ففعل مع ففعل الخ (قوله أو مدته) أي مدته علم التأنيث أي المدة التي قبله وليس المراد مدة التأنيث لان العلامة هي الهمزة لا المدته على الاصح عند البصريين كما مر وأراد بقوله علم تأنيث التاء والالف المقصورة ومدته المدة التي قبل الهمزة في الممدودة (قوله مدة أفعال) مفعول سبق مقدم ومدسكران عطف عليه والجملة صلة ما (قوله وما به التحق) أي عما فيه ألف ونون زائدتان وليس مؤنثة فعلا ولم يجمعه على فعالين فخرج بالاول مانونه أصلية كحسان من الحسن فيقال فيه حسين بشد الياء مكسورة وحذف إحدى السينين كقوله السامبي والقياس حسيين بفك الادغام كافي لغيزي سم والثاني

الاسم ما يصغر على ففعل أو على ففعل توصل الى تصغيره بما سبق انه يتوصل به الى تكسيره على فعال أو فعالين من حذف حرف أصلي أو زائد فتقول في سفرجل سفيرج كما تقول سفارج وفي مستدع مديع كما تقول مداع فتعذف في التصغير ما حذف في الجمع وتقول في علمندي علمند وان شئت قلت علبه كما تقول في الجمع علاند وعلاد (ص)

وجازر تعويض يا قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما ان حذف

(ش) أي يجوز أن يعوض عما حذف في التصغير أو التكسير ياء قبل الآخر فتقول في سفرجل سفيرج وسفاريج وفي حنبطي حنبيط وحبانيط (ص) وحاند عن القياس كل ما * خالف في البابين حكما رسما (ش) أي قد يحذف كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحد فيحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في تصغير مغرب المغيزبان وفي عشبة

عشبية وقولهم في جمع رهط أراهط وفي باطل أباطيل (ص)

نحو كذا كمامة أفعال سبق * ومدسكران وما به التحق

لتأويا التصغير من قبل علم * تأنيث أو مدته الفتح انتم (ش) أي يجب فتح ما ولى ياء التصغير

ان وليته ناء التأنيث أو
ألفه المقصورة أو الممدودة
أو ألف افعال جمعها أو ألف
فعلان الذي مؤنثه فعلى
فتقول في ثمرة ثمرة وفي
حبلى حبلى وفي جراء
جاء وفي أجال أجمال
وفي سكران سكران فان
كان فعلان من غير باب
سكران لم يفتح ما قبل ألفه
بل يكسر فتقلب الالف باء
فتقول في سرحان سرحان
كما تقول في الجمع سراحين
ويكسر ما بعد ياء التصغير
في غير ما ذكر ان لم يكن
حرف اعراب فتقول في
درهم درهم وفي عصفور
عصيفير فان كان حرف
اعراب حرك بحركة
الاعراب نحو هذا فليس
ورأيت فليس ومررت
بفليس (ص)
وألف التأنيث حيث مدا
وتأوه منفصلين عدا
كذا المزيد آخر النسب
* وعجز المضاف والمركب
وهكذا زيدا فاعلانا
من بعد أربع كزعرانا
وقدر انفصال مادل على
تشبيه أو جمع تصحيح جلا
(ش) لا يعتد في التصغير
بألف التأنيث الممدودة
ولا بقاء التأنيث ولا بزيادة
ياء النسب ولا بحذف المضاف
ولا بحذف المركب ولا
بالالف والنون الزيدتين

فوقه في النون وسيفانه فيقال فيه سدينين وبالثالث ما جمعه على فعالين كسرحان وساطان فيصغر على
سرحان وساطان له ولهم سراحين وسلاطين فلا يغير في كل ذلك كسر ما بعد الياء بل تقلب ألفه ياء الكسر
سراحين وسواي وزعران كما سيأتي (قوله ان وليته ناء التأنيث) أي مع اتصالها به ومثلها الالف الممدودة
والالف والنون كما مثله فان فصل ما بعد الياء من ذلك كسر على الاصل كما سيأتي في حنظلة وخجيداء
وزعران وعجز المركب بمنزلة التاء فيفتح ما قبله في بعيلبك لعدم فصله من الياء ويبقى على سكونه وما بعد
الياء على كسره في معيسد يكرب (قوله أو ألفه) خرج بها ألف الاطلاق مقصورة كعزهي أو ممدودة
كعلباء فيقلبان ياء لاجل الكسرة وتعل السكامة كقاض وتحذف الهزمة من الممدودة فيقال عزيه
وعليبي بالكسر مع التنوين والاصل عزيمى وعليبي والعزهي بكسر المهملة الرجل الذي لا يلهو (قوله
أو ألف افعال) أي يفتح الهزمة وقوله جعل البيان الواقع لانه لم يثبت في المفردات عند الاكثرين رأيا
قولهم برمة اعشار اذا تكسرت قطعاً ونوب أخلاق واسماء أي بال فن وصف المفرد بالجمع نعم يكون مفردا
اذا سمى به وتصغيره حينئذ كما قبل التسمية فيفتح ما قبل ألفه كما قاله سيبويه فرقا بينه وبين افعال
بالكسر لانه لا يكون الا مفردا لانه مصدر (قوله من غير باب سكران) تقدم محترزه (قوله وألف
التأنيث الخ) هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله وما به المنتهى الجمع الخ وكان حقها ان تذكر بعده لتتصل
بالمستثنى منه والمعنى انه يتوصل بالحذف في هذه الاشياء الى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه ان
عجز المضاف لا يحذف في الجمع أيضا بل يثنى ويجمع صدره الاول مضافا لجزءه فلا يليق عده من المستثنيات
أفاده في التوضيح وأجاب سم بأنه ليس المراد الاستثناء بل بيان انه اكتفى في هذه الاشياء بحصول
صورة التصغير تقدير اجمع وجودها لتقدير انفصالها فلا تخل بالصيغة أهم من أن يفعل مثل ذلك في
الجمع أولا ومعالم ان السبعة التي هي ماعدا المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناءها اده صبان والحكم
على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظرا لان عجز المركب المزجي وزيادة المثنى
والمجموع لا تحذف في الجمع أيضا كالتصغير وان تخالف في أن التصغير يرد على ما قبل الجز كما مثله
الشارح والجمع لا يغيرها أصلا بل يضاف اليها دور فيقال جاءني ذوو بعيلبك وذووز يدين ومساهمين
فلم يبق لما يصح استثناءؤه من الحذف سوى أربعة ناء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والالف والنون
بمدار بعة فتحذف في الجمع دون التصغير فيقال حناظل وخجادب وعباقر وزعافر في حنظلة وخجيداء
وعبقري وزعران فتأمل (قوله حيث مدا) خرج به المقصورة فلا تعد منفصلة لعدم استقلال
النطق بها ولذلك تحذف خامسة فأكثر كما سيأتي لاختلافها بالصيغة وتبقى رابعة كحبلى لعدم استقلالها
حينئذ يفتح ما بعد الياء لاجلها ولا تكرار في هذا مع قوله السابق لتأوي التصغير الخ لان ذكر الالف
والتاء فيما مر من حيث انه يفتح لهما ما بعد الياء وهذا من حيث عدهما منفصلين فيصغر الاسم بتقدير
خلوه عنهما (قوله آخر النسب) لعله احتزبه عن الالف المتوسطة عوضا عن إحدى ياء النسب
في نحو يمان وشام محاصر كصحرار في تصغيره على يمين وشؤيم بحذف الالف (قوله والمركب) أي
المزجي ولو عدديا أو مختوما بويه فيصغر صدره فقط فيقال سيبويه وخيسة عشر سوا سمى به أو أرياه
العدد فيكون مستثنى من المبنى أما المركب الاسنادي فلا يصغر (قوله جلا) اما بمعنى أظهر عطف
على دل وجمع مفعوله مقدم أو بمعنى ظهر اللازم صفة الجمع المعطوف على تشبيه أي جمع ظاهر واحتز
به عن نحو سنيين فان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى في التصغير بل يصغر على سنيات لان اعرابها
بالياء والواو انما كان عوضا عن اللام المحذوفة والتصغير يرددها فيلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه
ومن أعرب سنيين كسين صغره على سنيين كسرهم فادغام ياء التصغير في يائه ويجوز حذفها فيقال سنيين

وَأَلْفَ التَّائِيَةِ ذُو الْقَصْرِ
مَيِّ

زاد على أربعة لن يثبت.
وعند تصغير حبارى خير
بين الحبيرى فادرو الحبير
(ش) أى اذا كانت ألف
التأنيث المقصورة خامسة
فصاعدا وجب حذفها فى
التصغير لان بقاءها يخرج
البناء عن مثال فمفعيل
أو فمفعيل فتقول فى
قرقرى قريقر وفى لغيزى
لغيز فان كانت خامسة
وقبلها مدة زائدة جاز
حذف المدة المزیدة وبقاء
ألف التأنيث فتقول فى
حبارى حبيرى وجاز أيضا
حذف ألف التأنيث وبقاء
المدة فتقول حبير (ص)
واردد لاصل ثانيا لينا
قلب
فقيمة صير قويمة تصب
وشد فى عيل عيل وحم *
للجميع من ذالمصغير علم
والالف الثانى المزيـد
يجعل
واوا كذا ما الاصل فيه
يجعل
(ش) أى اذا كان ثانى
الاسم المصغر من جروف
اللين وجب رده الى أصله

فان كان اصله الواو قلب وا واقتول في قيمة قويعه وفي باب بويب وان كان

أصله الباء قلب ياء فتقول في موقن ميقن وفي ناب نيب وشنقو لهم في عيد عييد والقياس عويده بقلب الباء واوالانها أصله لانه من عاد يعود فان كان ثانی الامم المصغر الفاضلة أو مجعولة الاصل وجب قلبها واوافتنقول في ضارب ضو يرب وفي عاج عويج والتكسیر فيما ذكرناه كالتصغير فتقول في بابأبواب في نابأبواب في ضارب ضو يرب وفي عاج عويج وكل المنقوص في التصغير *

(قوله المبحوح) غير حال من ثالثا لانه نعت نسكرة قسم عليها أى مادام لم يحو حرفا ثالثا غير التاء بأن لم يحو ثالثا أصلا كيدأ وحو ثالثا هو تاء كسنة اماما فيه ثالث غير التاء فلا يرد اليه المحذوف كشاك الآتى الآن يكون غير التاء همزة وصل كاسم وابن فانه يرد معه المحذوف ولم يذكره هنا لانها تخذف فى التصغير للاستغناء عنها بضم الاول فيبقى على حرفين فيصدق عليه انه لم يحو ثالثا أصلا وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فيقال بنية وأخية برد المحذوف والاصل بنية وأخوة قلبت الواو ياء وأدغمت (قوله كا) مثال للمنعوص المكمل فى التصغير ان جعل بمعنى المشروب ويكون قصصا للضرورة فيقال فيه مويه برد الهاء المنعوبة همزة فالمراد بالمنعوص حينئذ ما حذف منه حرف أصلى ولومع ابداله باخر فان جعل ما الموصولة مثلا كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسئلة لقرضها فى المحذوف منه حرف وهذا ثنائى الوضع فذكره للتنظير فى وجوب مطلق التكميل توصلا الى بناء فعيل نعم ان اريد بالمنعوص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثنائى وضعا (قوله وعيدة) أى برد الواو التى هى فاؤها ويجوز ابداء همزة فيقال أعيدة وتاؤها الآن هى التى تزداد فى تصغير المؤنث الثلاثى كسن لالتى كانت عوضا عن التاء لذهابها برد التاء لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه وكذا يقال فى أخية وبنية تصغرا أخت و بنت (قوله وفى ماء مسمى به) أى لانه لا يصغر الا الاءاء المعربة بخلاف الافعال والحروف والمبنيات وقوله موى أى بقلب ألفها او لانها ثنائية مجحولة بزيادة ياء تدغم فيها ياء التصغير * واعلم ان الثنائى وضعا لم يعلم له ثالث يرد اليه لاختلاف فى تكثيره فقل بضعف ثانيه ثم يصغر فيقال من وهى وكى اعلاما من وهى وهى وكى وفى لو ومالوى وموى والاصل لوى بالواو فتقلب ياء وجوب موى بالهمز لان تضعيف ما يكون بزيادة ألف تقلب همزة فينال ماء ثم تقلب الهمزة ياء لأجل ياء التصغير جوازا كفى الفارضى ويجوز موى بالهمزة وقيل يكمل بحرف علة أجنبى والياء أولى لعدم احتياجها الى زيادة عمل بل تدغم فى ياء التصغير من أول الامر فيقال منى وهى وكى لوى وموى بشد الياء من أول الامر وجزم بهذا بعضهم وأجاز فى الكافية والتسميل الوجهين لكن الثانى لا يتأتى فى نحو ما ولولان المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل أن يصغر فولا واحدا فيقال لوى وكى بالشدديد وماء بالهمز ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتأتى أن يزدافيه حرف علة لغير التضعيف فتدبر (قوله شويك) اعلم ان أصل شاك شاك لانه من الشوكه فقياسه شاك بقلب الواو همزة كقائم وقد ورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء وأما شاك فقليل حذفت واوه على غير قياس فوزنه قال ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء وراوه منقلبة عن الألف الزائدة وأما الواو التى هى عين الكلمة فباقية على حذفها وهذا مجمل كلام الشارح وقيل قلبت العين وهى الواو موضع اللام ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها وأعل كقاض فوزنه على هذا فالع وحكمه فى الاعراب والتصغير كقاض فيقال فى الرفع والجر شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة للساكنين فهى كالثابتة وفى النصب شويكيا (قوله من الزوائد) أى وان كانت للحاق كقعيم فى مقعئس (قوله ألحق تاء التأنيث) أى لانه من الثلاثى ما لا كاسياتى ومحل ذلك ما لم يختص بالمؤنث وضعا كخاض وطائق والا لم تلحقه التاء فيقال حبيض وطيلى بحذف ألفهما وبلاتاء لانه فى الاصل صفة لمذكر أى شخص طائق واذا صغرتهمما لغير ترخيم قلت حوىض بشد الياء وطوىلى بقلب ألفهما واوا لانها ثنائية زائدة (قوله فيقال فى المعطف عطف) يشير الى أن التصغير لا يختص بالاعلام خلافا للقرأ وتقلب والمعطف بكسر الميم الرداء وكذا العطف وقد عطف بالعطف أى ارتدبت بالرداء كعدا فى المصباح وقال الشاطبى المعطف العطف وهو الجانب من كل شئ وعطف الرجل جانبه من رأسه الى وركيه ﴿نبيه﴾ حكى سيبويه

لم يحو غير التاء ثالثا كما
(ش) المراد بالمنعوص هنا
ما نقص منه حرف فاذا صغر
هذا النوع من الاءاء فلا
يخـلوا ما أن يكون ثنائيا
مجردا عن التاء أو ثنائيا
ملتبسا بها أو ثنائيا مجردا
عنها فان كان ثنائيا مجردا
عن التاء أو ملتبسا بهارد
اليه فى التصغير ما نقص منه
فيقال فى دم دى وفى شفة
شفيه وفى عدة وعيدة وفى
ماء مسمى به موى وان كان
على ثلاثة أحرف وثلاثه
غير تاء التأنيث صغر على
لفظه ولم يرد اليه شئ فتقول
فى شاك السلاح شويك
(ص)

ومن بترخيم بصغرا كتفى
* بالاصل كالعطف يعنى
المعطف
(ش) من التصغير نوع
يسمى تصغير الترخيم وهو
عبارة عن تصغير الاسم بعد
تجريد يده من الزوائد التى
هى فيه فان كانت أصوله
ثلاثة صغره على فعيل ثم ان
كان المسمى به مذكرا
جرد عن التاء وان كان
مؤنثا ألحق تاء التأنيث
فيقال فى المعطف عطف

حبيطة وفي سوداء سويده
وان كانت أصوله أربعة
صغر على فعيل فتقول
في قرطاس قرطاس وفي
عصفور عصفور (ص)
واختم بالتأنيث ما صمرت
من

مؤنث عار ثلاثي كسب
مالم يكن بالتأنيث ذاللس
كشجر وبقر وخمس
وشد ترك دون لبس ونذر
لحاق تا فيما ثلاثيا كثر
(ش) اذا صغر الثلاثي
المؤنث الخالي من علامة
التأنيث فحقته التاء عند
أمن اللبس وشد حذفها
حينئذ فتقول في سن
سنيته وفي دار ديرة وفي
يديدية فان خيف اللبس
لم تأخضه التاء فتقول في
شجر وبقر وخمس شجير
وبقر وخمس بلاتاء اذ لو
قلت شجيرة وبقيرة وخمسة
لالتبس بتصغير شجرة
وبقرة وخمسة المعداد
به من ذكر وما شذ فيه
الخطى عند أمن اللبس
قولهم في ذرد وحرب وقوس
ونعل ذوبه وحرب
وقوس ونعل وشذ أيضا
لحاق التاء فيما زاد على
ثلاثة أحرف كقولهم في
قدام قديدة (ص)
وصغر واشذوذ الذي التي
ودامع الفروع منها تواتر
(ش) التصغير من خواص

في تصغير ابراهيم واسماعيل للترخيم برهما وسمي عاده وشاذ لان فيه حذف أصلين وزائدين وقياسه عند
سبويه برهم وسمي على حذف الزوائد فقط وهي الهمزة والالف والياء وعند المبرد أيبره وأسميع لان
الهمزة عنده أصلية لان بعدها أربعة أصول ولا تزداد الهمزة ولا في بنات الأربعة في حذف الالف والياء
الزائدين وخامس الأصول لاختلاله بالصيغة وينبني على ذلك تصغيره لغير الترخيم وتكسيره فقياسهما عند
سبويه برهم وسمي على و ابراهيم وسمي على حذف زوائد المخلة بالصيغة وهي الهمزة والالف دون الياء
لانها لاين قبل الآخر وعند المبرد أيبره وأسميع وأباريه وأسميع بحذف خامس الأصول لاختلاله بالصيغة
والياء قبله لزيادتها وقلب الالف ياء لصيرورتها لينا قبل الآخر والصحيح منه سبويه لانه المسموع
وحكى الكوفيون ابراهيم وسماعل بالياء وبراهمة وسماعلة بتعويض الهاء عن الياء والوجه جهما تصحيا
فيقال ابراهيمون واسماعيلون (قوله وشذ ترك) أي للتاء (قوله كثر) بفتح المثناة أي زاد على الثلاثي
من قولهم كثرته فكثرته أي غلبته وزدت عليه (قوله اذا صغر الثلاثي) أي الثلاثي حالا كما مثله وما لا بأن
صار بالتصغير ثلاثيا وهو نوعان أحدهما ما صغر ترخيم من نحو حبلى وسوداء كما صغر الثاني ما كان رباعيا
بعدة قبل لامة المعتلة كجماء فتصغيره سمية لان أصله سمي بثلاث يا أت الأولى للتصغير والثانية بدل المدة
والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لان أصل سماء سماء من سمايسم واذ حذف الثالثة لتوالي الامثال
بقي ثلاثيا فتمحقه التاء وخرج بذلك نحو سعاد وزغب فيقال سعيد بشد الياء وزغب بالياء واختص
الثلاثي بذلك لخفته (قوله في ذوداخ) هذه ألفاظ محفوفة صغرت بلاتاء مع انها مؤنثة شذوذاجمها
بعضهم بقوله

ذود وقوس وحرب درعها فرس * باب كذا نصف عرس فصي عرب

وكذا نعل وشول بفتح المجمة وسكون الواو جمع شائلة وهي الناقة التي أتى عليها من حملها أو رضعها
سبعة أشهر نخب ابنها وأما شائل بلاتاء فالناقة التي تشول بذنبها أي ترفقه للقاس وجعلها شول كراكم
وركع والذود بفتح المجمة وسكون الواو من ثلاثة أبعرة إلى عشرة والمراد بالسرع درع الحديد اما يعني
القميص فذكر والذاب الناقة المسنة والنصف بفتح الحين المرأة المنوسطة في العمر والعرس بالكسر امرأة
الرجل وهو المراد هنا اما بالضم فيطابق على طعام الوليمة وعلى النكاح كما في القاموس (قوله وحرب)
قد يقال هو من النوع الاول لان تصغيره بالتاء يلبس بحربة الحديد سم (قوله قديدة) أي بك
ادغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الالف ياء لانها مدة قبل الآخر والقياس حذف التاء (قوله
منها تواتر) مخالف لنصهم على انه لا يصغر من ألفاظ المؤنث الا تا وهو المفهوم من التسهيل الا ان يريد
بقوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير (قوله وشذ تصغير الذي الخ) لكن سوغه ان في الذي وذا
وفروعها ما شبهها بالاسماء المتمكنة بكونها توصف ويوصف بها وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فاستبيح تصغيرها
لكن على وجه خواف به تصغير المتمكن فترك أولها على حاله من فتح كالذي وذا أو ضم كالألى وعوض
من الضم المجتبى للتصغير ألف من ياء في آخر غير المثنى ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة
بعد فتحة فليل الذي واللتيا بفتح اللام وادغام ياء التصغير في يائهما ثم ألف التعويض وضم لاهما لغة
كما في التسهيل خلافا لمن أنكرها كالحريري في درة الغواص وفي تثنيتها اللذان واللتيان بلاتاء ويض
عن الضم لطلوها بالزيادة وفي الجمع على لغة من بناء اللذين في الرفع وغيره بفتح الدال وكسر الياء المضم
فيها عند سبويه وكذا على لغة الأعراب في غير الرفع ويقال في الرفع اللذين بفتح الدال وضم الياء
وقالوا في جمع التي اللتيا بالفتح وهو جمع اللتيا بعد حذف ألفه لالتقاء ساكنة مع ألف الجمع وفي

تصغير اللاتي اللواتي بقلب الالف واوا حذف الياء الاخيرة لانه لو قيل اللواتي لزم كونه سداسيا بالف التعويض مع أن ياء التصغير لا تصحب خمسة سواها أفاده سم وفي اللاتي اللواتي يادغام ياء التصغير في الياء الاخيرة بعد حذف الهزمة كافي العارضى (قوله ذباوتيا) أي بفتح الذال وشد الياء وأصله ذباوتيا بثلاث يا آت الاولى عين السكامة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير تخفف بحذف الاولى والثالثة لئلا يلزم فتح ياء التصغير لمساواة الالف وهي لا تحرك لشبهها بالالف التفسير واغترق وقوع ياء التصغير ثانية بكونه معضدا لمقاصد ومن مخالفته للمتكمين وقالوا في تشنية ذيان وتيان وفي أولى بالقصر أليا بضم الهزمة على أصلها وفتح اللام وادغام ياء التصغير في الياء المتقلبة عن الالف والالف الاخيرة عوض عن ضم التصغير وفي أولاء بالمد أليثا بهمزة بعد الياء ثم ألف التعويض والظاهر أن الياء ساكنة لا مشددة وأن الالف التي كانت قبل الهزمة حذفت لما قيل في اللواتي لم يصغر من الاشارات غير ذلك والله أعلم

(النسب)

سماه سيمويه باب الاضافة أيضا وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الاضافة ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول لفظي وهو ثلاثية زيادة ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابها وأفاده المصنف بقوله ياء كيا الكرسى الى آخر البيت والثاني منووي وهو صير ورته اسم المالم يكن له وهو المنسوب بعد أن كان اسم المنسوب اليه والثالث حكمي وهي معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد (قوله كيا الكرسى) أفاد ان ياء ليست بالنسب لان المشبهة غير المشبهة والفرق بينهما ان سقوط ياء النسب لا يخل بالاسم لبقاء دلالة على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء الكرسى يصير اللفظ لا معنى له ولما كان النسب معنى حادثا افتقر الى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره وكانت من حروف اللين خفتها ولم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقدير يا ولا الواو لثقلها وشدت الياء لئلا تلبس بياء المتكلم وتجرى عليها وجوه الاعراب (قوله أومدته) بالنسب عطفا على تالانه مفعول مقدم لثبنتا بضم أوله مضارع أثبت وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ولا ماهية والمراد بمدته أي التأنيث الالف المقصورة فقط وسين كرحم الممدودة بقوله وهمز ذى مدالخ (قوله وان تكن) أي مدة التأنيث فقط وتربع مضارع ربت القوم من باب نفع صيرتهم أربعة وهذا استثناء من قوله أومدته المفيد وجوب حذفها مطلقا سواء كانت خامسة أو لا حرك ثاني ما هي فيه أولا فافاد ان الوجوب في غير الاربعة بقيدها (قوله حسن) الارجح كونه خبرا عن حذفها وخبر قبلها محذوف للاشعار به أي جائز ليسكون منها على ربحان الحذف قال سم ويشعر به أيضا فهو قوله ولا صلى قلب يعتمى لانه بيان للخفافة الاصل لها اه وفيه ان الخفافة تصدق بالمساواة (قوله بعد ثلاثة) خرج الواقعة بعد حرف كحى أو حرفين كعدى فسبأني حكمهما (قوله وجب حذفها) أي كراهة توالي أربع يا آت ويظهر أن ذلك فيما إذا سمي بنحو نحائي وكرامى بشد الياء جمع بنحى وكرسى ثم نسب اليه فانه قبل النسب غير مصروف والمنتهى الجمع تبعالما قبل التسمية لكون الياء من بنىة السكامة وبعد النسب مصروف لزوال صيغة الجمع بعروض ياء النسب قال ابن هشام فان قلت من قال في معنى يمان بتعويض الالف عن احدى ياء النسب اذا نسب اليه هل يحذف الالف كما يحذف الياء الاخيرة لانها بمنزلة الياء بنىة قلت لا كما نص عليه أبو على لانفصالهما والثقل انما هو في اجتماع الياء آت لافى وجودها منفصلة نكت (قوله مكى) بحذف التاء لئلا تقع حشوا ولئلا يجتمع علامتا تأنيث لو قيل في المؤنث مكية ومن اللحن قول العامة درهم خليفة وقياسه خاني كما سيأتى وقول المتكلمين في النسبة الى الذات ذاتى اصطلاح لم غير جار على اللغة كاستعمالهم الذات بمعنى الحقيقة مع ان المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا مشاحة في الاصطلاح تصريح بقياسه ذوى بحذف

ذوات ذباوتيا (ص)

(النسب)

ياء كيا الكرسى زادوا بالنسب وكل ما تليسه كسر ورجب (ش) اذا أر يد اضافة شئ الى بلدا وقبيلة أو نحو ذلك جعل آخره ياء مشددة مكسورا ما قبلها فيقال في النسب الى دمشق دمشق والى تميم تميمى والى أجد

أجرى (ص)

ومثله ما حواه حذف وتا تأنيث أومدته لا تثبتا وان تكن تربع دنان سكن فقلها واوا وحذفها حسن

(ش) يعنى انه اذا كان

في آخر الاسم ياء كياء

الكرسى في كونها مشددة

واقعة بعد ثلاثة أحرف

فصاعدا رجب حذفها وجعل

ياء النسب موضعها فيقال

في النسب الى الشافعى

شافعى وفي النسب الى

مصرى مصرى وكذلك اذا

كان آخر الاسم تاء التأنيث

وجب حذف النسب فيقال

في النسب الى مكة مكى ومثل

تاء التأنيث في وجوب

الحذف للنسب ألف التأنيث

المقصورة اذا كانت خامسة

فصاعدا كجبارى وجبارى

أورابعة

بحر كائن ما هي فيه كجزى وان كانت رابعة سا كئنانى ما هي فيه كجلى جاز فيه وجهان أحدهما الحذف وهو المختار فتقول
 حبلى والثانى فليها واو افتق قول سبوى (ص) (١٧٠) لشبهها الملحق والاصلى ما * طاولا صلى قلب يهمنى

والالف الجائر أربها أزل
 كذلك بالمنقوص خامسا
 عزل

والحذف فى الياء رابعة اسحق
 من

قلب وحتم قلب ثالث يهن
 (ش) يعنى ان ألف الالحاق
 المقصورة كالف التانيث
 فى وجوب الحذف ان كانت
 خامسة كجبرى وجبرى
 وجواز الحذف والقلب ان
 كانت رابعة كعلقى وعلقى
 وعلقوى لكن المختار هنا
 القلب عكس ألف التانيث
 واما الالف الاصلية فان
 كانت ثالثة قلبت واو اكصا
 وعصوى وفقى وفتوى وان
 كانت رابعة قلبت يا وواو
 ككسوى وربما حذفت
 ككسوى والاول هو المختار
 واليه أشار بقوله

* وللاصلى قلب يهمنى *
 أى يختار يقال اعتميت
 الشئ أى اخترته وان كانت
 خامسة فصاعد اوجب
 الحذف كصطفى فى مصطفى
 والى ذلك أشار بقوله

* والالف الجائر أربها أزل *
 وأشار بقوله كذلك
 بالمنقوص الى آخره الى انه
 اذا نسب الى المنقوص
 فان كانت ياءه ثالثة قلبت
 واو او فتش ما قبلها نحو
 شجوى فى شجى وان كانت

التاء وقلب ألفه واو او رد لامه المحذوفة (قوله بحر كائن ما هي فيه) أى لان الحركة كحرف خامس
 فى الثقل فيه يخفف بحذف الالف (قوله كجزى) بفتح الجيم والميم والزاي وصف بمعنى سريع
 يقال جاز جزى (قوله والثانى قلبها) ويجوز حينئذ زيادة ألف قبل الواو تشبيها بالممدودة كجلاوى
 (قوله لشبهها) أى فى كونها رابعة ذى ثان سكن لانه لا تقع رابعة ذى ثان محرك الألف التانيث
 كفى التوضيح (قوله الملحق) بكسر الحاء أى الملحق كلمة بأخرى (قوله ماها) أى حيث كانت
 رابعة ذى ثان سكن أمامها خامسة فى البيت بعد هذا فقول الشارح يعنى الخ ليس مراعىا فيه
 ترتيب الابات (قوله والالف الجائر الخ) بالجيم أى الذى جاز رابعة فصار خامسا أو سادسا سواء
 كانت للالحاق أو بدل أصل أما ألف التانيث فتقدمت فى عموم قوله أو مبدئيا تثبتا (قوله وحتم) خبر
 مقدم عن قلب ويعن بكسر العين صفة ثالث أى يعترض ووجود أى يجب قلب كل ثالث معتل ألف مقصور
 كان أو ياء منقوص أما ألف التانيث والالحاق فلا يقعان ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح (قوله جبرى)
 بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو القراء والفاء للالحاق بسفرجل (قوله علقى) بفتح فسكون اسم
 نبت ملحق بجعفر (قوله الاصلية) أى المنقلبة عن أصل واو أو ياء لان الالف لا تكون غير منقلبة الا
 فى حرف أو شبهه (قوله فان كانت ثالثة الخ) هذا الحكم من قوله وحتم قلب ثالث (قوله قلبت واو)
 أى وان كان أصلها الياء لوجب كسر ما قبل ياء النسب واجتماع الكسر والياء آت ثقیيل والالف لا تقبل
 الحركة (قوله يقال اعتميت الشئ) أى كاصطفيته وزاد معنى ويقال أيضا اعتماه يعتماه كاختاره
 يختاره كذلك قال طرفة

أرى الموت يعتم الكرام ويصطفى * عقيلة مال الفاحش المقشدد
 (قوله كصطفى) أى فقول العامة مصطفى ومصطفى لحن (قوله وأشار بقوله كذلك) أى الى
 آخر البيت بعده حكم الياء الثالثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله والحذف فى الياء الخامسة
 من كذلك الخ فلم يرب فى شرح الابات مراعاة لسهولة العبارة (قوله وفتح ما قبلها) ههنا مأخوذ من
 البيت الآتى (قوله فى شجى) أى بحذف الياء أصله شجى كفتح أعلى كقاض فان جعلته بوزن فعيل
 من شجاء الحزن فهو مشحوق فتشجى بشدة الياء كخلى وسيأتى فى قوله وألحقوا مع لأم الخ (قوله
 قاضوى) ظاهره كالمصنف اطراد هو ذكر غيرهما انه من شواذا النسب عند سيبويه قيل ولم يسمع الا فى قوله
 فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الحانوى ولا نقد

فجعل اسم مكان الجر حانية ونسب اليه بقلب الياء واو من قولهم حنوت عليه أى عطفت فساكنها نحو على
 ذوبها كالام والمعروف ان اسمها حانة بلاء (قوله وان كانت خامسة ووجب حذفها) شمل نحو محي
 بثلاث يا آت كزكى اسم فاعل من حى كزكى فتحذف ياءه الاخيرة لاجل ياء النسب ولا يزداد على ذلك عند
 المبرد فىقال محي بياءين مشددتين كما يقال فى النسبة الى أمية أمى وفيه وجه آخر وهو أن تحذف ياءه الاولى
 لتوالى الياء آت اذهى تشبه الزائد فى السكون فتقلب الثانية ألغا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الاخيرة
 للنسب فتقلب الالف واو او فيصير محوى بياء واحدة مشددة كاموى ويرجع هذا عدم توالى الياء آت والاول
 انه ليس فيه الا حذف الياء الاخيرة كما تحذف من قاض (قوله وأول ذا القلب الخ) أى اجعل هذا القلب
 تاليا لانفتاح بان تفتح ما قبل الحرف ثم تقلبه فذا اسم اشارة لمفعول أول لاول والقلب بدل منه وانفتاحا
 لمفعوله الثانى أو ذا بمعنى صاحب أى أول الحرف صاحب القلب أى المقلوب انفتاحا والاول أظهر لانه على

رابعة حذفت نحو قاضى فى قاض وقد قلب واو ان نحو قاضوى وان كانت خامسة فصاعدا ووجب حذفها كعتدى
 فى معتدى ومستعلى فى مستعل والجبرى القراء والانى جبركا والعالى نبت واحدة هلقاة (ص) وأول ذا القلب انفتاحا وفعل
 تاخر

وفعل عينهما افتتح وفعل (ش) يعني انه اذا قلبت ياء المنقوص واو اوجب فتح ما قبلها نحو شجوى وقاضى وأشار بقوله وفعل الى آخره الى أنه اذا نسب الى ما قبل آخره كسرة وكانت الكسرة مسبوقه بحرف واحد وجب التخفيف بحذف الكسرة فتحة فيقال في غير مرمى وفي دئل دؤلى وفي ابل ابلى (ص) وقيل في المرمى مرمى * واختير في استعماله مرمى (ش) قد سبق أنه اذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقه بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب فيقال في

(١٧١)

الشافى شافى وفي مرمى مرمى وأشار هنا الى أنه اذا كانت احدي الياءين أصلاً والآخرى زائدة فن العرب من يكتفي بحذف الزائدة منهما ويبقى الاصلية وقبلها واو افيقول في المرمى مرمى وهي لغة قليلة والختار اللغاة الاولى وهي الحذف سواء كانتا زائدتين أم لا فتقول في الشافى شافى وفي مرمى مرمى (ص)

ونحو مرمى فتح ثانيه يجب وارده واوان يكن عنه قلب (ش) قد سبق حكم الياء المشددة المسبوقه بأكثر من حرفين وأشار هنا الى أنها اذا كانت مسبوقه بحرف واحد لم تحذف من الاسم في النسب شئ بل يفتح ثانيه ويقرب ثالثه واوام ان كان ثالثه ليس بدلاً من او لم يغير وان كان بدلاً من وارقلب واو فتقول في مرمى مرمى لأنه من حيث وفي طوى طوى

لأنه من طويت (ص) وعلم التثنية حذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح

تأخر القلب عن الفتح (قوله وفعل) بفتح فكسر والثاني بضم فكسر منونا والثالث بكسرتين (قوله وجب فتح ما قبلها) ظاهره أن الفتح بعد القلب والتحقيق انه قبله كما يفهم من المتن لأنه اذا أريد النسب الى نحو شج وعم ففتح عينه كما تفتح في غير الآتي فتقلب اللام ألفا فيصير شجى وعمى كفتى فتقلب الالف واو والنسب وكذا يقال في قاض (قوله وجب التخفيف الخ) أى لان الآخر يجب كسره لاجل الياء ولو بقي كسر ما قبله لاستولى الكسر على أكثر الكلمة فينقل فان سبقت الكسرة بأكثر من حرف فلا تغير سواء كانت في خماسي كجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء فجمعة للجوز أم رباعى تحرك ثانيه كجندل بضم الجيم أو ففتحها وبفتح النون وكسر الدال تجتمع الحارة وكذا ان سكن ثانيه على الأوجه كتقلب وقدم مع الكسر والفتح في غلبى ويحصى ويثربى والفتح عند الخليل وسيدى به سماعى وقاسه غيرهما فيقال مغربى ومشرقى بالفتح (قوله دؤلى) بضم المهملة وفتح الهيمزة بعد أن كانت مكسورة في دئل (قوله ابلى) بكسر الهيمزة وفتح الواو وحدة بعد كسرها في ابل (قوله وقيل في المرمى الخ) هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه احذف واعله آخره عنه لا ارتباط الايات المارة ببعضها (قوله قاييلة) في الارشاف انه شاذ (قوله بحرف واحد) وستأتى المسبوقه بحرفين في قوله وألحفوا مغل لام (قوله حيوى) أى لانه لما فتحت الياء الاولى في حيى قلبت الثانية ألفا فتحر كها وانفتح ما قبلها فصار كفتى فقلب الالف واو والنسب وكذا يقال في طى لأن ياءه الاولى بعد تحريكها ترد الى أصلها وهو الوارل زوال مقتضى فها ياء وهو اجتماعها ساكنة مع الياء في أصله وهو طوى فيصير طوى بلادغام لوجب فتح ثانيه كما في المتن ولان اجتماع المثليين فيه عارض بخلاف ما ثانيه واومشدة قبل النسب كدو للفلاة الواو لا يغير بل يقال دوى بالادغام ولم تقاب عين حيوى ونحوه لغامع تحركها وانفتح ما قبلها لان حركتها عارضة ولما فيه من اللبس ولا لامها كذلك لسكون ما بعدها كما سيأتى في قوله

* من واو اياء بتحريك أصل * الخ كيف وياء النسب تقتضى قلب الالف واو لوجب كسرها ما قبلها (قوله انشئية) أى المثني وما ألحق به كائنين فيرد الى واحد المقدور يقال انثى ببقاء همزة الوصل لانها عوض عن لامه أى المحذوفة ويجوز نوى بلا همزة لرد اللام اذا صله نون كاسيأتى عند قوله واجبر برد اللام (قوله أوجع تصحيح) وما ألحق به كعشرين فيقال عشرين (قوله وأعر بته بالالف) فان أعر بته بحركات النون فلا حذف وكذا في الجمع وما ألحق بهما (قوله وثالث) مبتدأ موصوفه بالظرف وحذف خبره والجار متعلق بحذف والمسوغ للابتداء كونه صفة لمحذوف أى وحرف ثالث (قوله وجب حذف الياء المكسورة) أى أصلية كانت كطبيب أو منقلبة عن واو كبيت أو زائدة كغزىل تصغير غزال كائنص عليه فتقول ميتى وغزىل بسكون الياء وكسر ما بعدها لكراهة اجتماع الياءات والكسرتين فتقول المصنف وثالث بيان للواقع في طبيب لا قياد الرابعة كما ذكر كذلك ولوقال ونحو ثالث لطيب حذف لوفى بالمراد (قوله الى طي) بياء مشددة فهمزة وقوله طبيى بسكون الياء وكسر الهيمزة (قوله بابدال الياء) أى الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لانها لا تبدل الا بالمتحركة فلو قيل يحذف الساكنة وقلب المتحركة الغال كان قياسا

(ش) يحذف من المنسوب اليه ما فيه من علامة تنذية أوجع تصحيح فاذا سميت رجلا زيدان وأعر بته بالالف رفعوا بالياء جوا ونصب اقلت زيدى وتقول فيمن اسمه زيدون اذا أعر بته بالحروف زيدى وفيمن اسمه هندات هندى (ص) وثالث من نحو طبيب حذف * وشذائى مقول بالالف (ش) قد سبق انه يجب كسر ما قبل ياء النسب فاذا وقع قبل الحرف الذى يجب كسره في النسب ياء مكسورة مدغم فيها ياء وجب حذف الياء المكسورة فتقول في طبيب طبيى وقياس النسب الى طي عطى لسكن تركوا القياس وقالوا طائى بابدال الياء ألفا

لو كانت الياء المضممة فيها مفتوحة لم تحذف نحو هيبخى في هيبخ والهيبيخ الغلام الممتلئ والاثنى هيبخه (ص) وفعل في فعيلة التزم
فعل في فعيلة حتم (ش) يقال في النسب الى فعيلة ففعل عينه وحذف يائه ان لم يكن معتل العين ولا مضاعفا كما سيأتي فتقول في
حسية حنفي ويقال في النسب الى فعيلة ففعل يحذف الياء ان لم يكن مضاعفا فتقول في جهينة جهنفي (ص) وألحقوا معسل لام عريا *
من المثاليين بما التاؤليا (ش) يعني أن (١٧٢) ما كان على فعيل أو فعيل بالياء وكان معتل اللام حكمه حكم ما فيه

لأنه في وجوب حذف يائه
وفتح عينه فتقول في
عدى عدري وفي قصي
قصوى كما تقول في أمية
أموى فان كان فعيل
وفعيل صحيح اللام لم
يحذف منهما شيء فتقول
في عقيل عقيلي وفي عقيل
عقيلي (ص)

وعموما ما كان كالطويله *
وهكذا ما كان كالجليله
(ش) يعني أن ما كان على
فعيلة وكان معتل العين
أو مضاعفا لا تحذف يائه
في النسب فتقول في طويلة
طويلي وفي جليله جليلي
وكذلك أيضا ما كان على
فعيلة وكان مضاعفا فتقول
في فعيلة قليلي (ص)

وهمز ذى مد يثاق في النسب
ما كان في ثنية له انشعب
(ش) حكم همزة الممدود
في النسب حكمها في
التثنية فان كانت زائدة
للتأنيث قلبت واوا نحو
جراوى في جراء أو زائدة
للاخاق قلبت واو بدلا من
نصا نحو كساء فوجهان
المصحيح نحو علباقي
ر كسائي والقلب نحو

اسقاطي (قوله فلو كانت الياء الخ) مثله ما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدمغا فيها نحو مفعيل يضم
الميم وسكون الغين المجهمة وهو الولد اذا أرضعته أمه وهي توطأ حاملا فلا تحذف لنقص ثقلها بل يقال مفعيلي
(قوله هيبخ) بفتح الهاء والموحدة وشدا التحتية المفتوحة آخره مججمة (قوله وفعل في فعيلة) بفتح
فأهما والثانيين بالضم وفعيلة فيهما غير مصروف للعلمية على الوزن والتأنيث لكنه تون الثانية للضرورة
(قوله وحذف يائه) أى فرقا بين المذكر والمؤنث كحنيفي وشريفي في حنيف وشريف ولم يعكس لان الهاء
تحذف للنسب فتدبرها الياء والحذف بأنس مثله ثم فتحت عينه لئلا يتوالى كسر تان كما صر في نمرودا بقاء
الياء في الفاظ نهوا بها على الاصل المرفوض كقوله

واست بنعوى يولك لسانه * ولكن سلبق أقول فأعرب

نسبة الى السليقة وهي الطبيعة وحقه سلق (قوله عريا) أى خلا من التاء ومن المثاليين حال من ضمير
عري (قوله في رجوب حذف يائه) أى الزائدة وهي الساكنة كراهة توالي الياءات فتقلب الثانية واوا
امرجوعا لاصلها كقصي وعدى وعلى أولا جل ياء النسب كولي فيقال ولوى وتفتح عينه كما صر (قوله لم
تحذف منهما شيء) أى قياسا على سيبويه بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبرد لكثرة كسفه في قرشي وهذا
في ثقب وقريش وهذيل (قوله عقيل) بالفتح اسم رجل وبالضم قبيلة (قوله قليلة) بالضم تصغير قلة
نطلق على ماء كالجرة وعلى أعلى الشئ كقلة الجبل وقلة الانسان رأسه (قوله نحو كساء) قال ابن هشام
مثله ماء فتقول مائى وماوى لان الهمزة بدل غاية الامر ان المبدل منه في كساء واو وفي ماء هاء اه ومقتضاه
جواز الوجهين فيه ولو قبل التسمية لكن المسموع قبلها القلب كما في الاشمونى ومثل ماء شاء (قوله
فوجهان) أى والاحسن في ألف اللاحق القلب وفي المنقلبة عن أصل التصحيح كما صر (قوله لصدر جملة)
أى مسمى بها لصدر ماركب من جأى ولو عدد يافتقول خمسي في خمسة عشر مسمى به أولا كما يقتضيه كلام
الفارضى ومثل ذلك ما سمي به من نحو حيثما وأينما ولولا ما من المركبات فتقول حيثى ولوى بالتخفيف
لا يه ليس من الثنائى الآتى في قوله ومضاعف الثانى الخ بل رباعى حذف عجزه (قوله ولشان) عطف على
لصدر وتما بالبناء للفاعل على صفته وإضافة مفعول تما (قوله أبواب) بنقل فتح الهمزة للواو (قوله أو ماله)
عطف على ابن أى أو مبدوءة بماله الخ وعطفه على ثان مفسد قيل هو عطف عام لشموله الابن وغيره من كل
ما يتعرف بالاضافة كغلام زيد كما مثله الشارح تبع الابن الناظم ويرده أن عطف العام لا يكون الا بالواو
وأيا فرادهم بالماض الذى ينسب لصدوره فقط أو عجزه فقط ما كان عامسا بالوضع أو بالغلبة أما غير العلم
كغلام زيد فليس مما هذا لانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل ينسب فيه الى غلام وحده والى زيد
وحده بحسب المراد فهو من النسبة الى المقر لا المضاف وجعله عطف مرادف بأن يراد بماله التعريف
وبالمصدر بابن أو باب شئ واحد وهو العلم بالغلبة كابن الزبير تكرار بلا فائدة فالاولى أن يراد بالمصدر بابن أو
أب ما كان كنية من الاعلام الوضعية كآبى بكر وابن وردان ومثله أم كلثوم وبالمعرف بالثانى العلم الغلبى
كابن عمر فانه قبل غلبته على ذلك الشخص استعمل فيه مضاعفا غير علم فتعرف اوله بشانيه ثم غلب عليه دون

سائر

عليبارى وكساوى أو أصله لا تصحيح لا غير نحو قرأتى في قراء (ص)

وانسب لصدر جملة وصدرا * ركب من جأ ولشان تما
فيما سوى هذا النسب الاول * ما لم يخف لبس كعمد الاشهل
اذا نسب الى الاسم المركب فان كان مركبا تركيب سجلة
أو تركيب من جح حذف عجزه وألحق صدره ياء النسب فتقول في تأبط شرانا بطلى

سائر أخواته فصارت تعرفه بالعلمية وأما غير الكنية من الاعلام الوضعية كاسرى القيس وعبد شمس فهو المراد بقوله فيما سوى هذا الخ والفرق بين الكنية والعلم بالغلبة المصدرين بان ان علمية الكنية بالوضع والثاني بالغلبة أفاده الصبان لكن هذا الحل لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الاول بان الزبير لانه علم غايى كان عمرا لا كنية فالخاصل أن المركب الإضافي ان كان علما بالوضع غير كنية نسب المصدره ان أمن اللبس فان لم يؤمن أو كان كنية أو علما بالغلبة نسب الى عجزه أو ليس علما أصلا فليس مما نحن فيه خلافا لتمثيل الشارح بعلام زيد ولا يصح حمله على المجهول علما لانه حينئذ من الاول قال الاسقاطى الآن يحمل على ما اذا علم على واحد من علمان زيد كفى ابن عمر اه ومقتضاه أن العلم الغلبى لا يشترط تصديره بان وعلى هذا فالخلاص مما مر أن يراد بقوله بان أو أب ما يعى الكنية والعلم العلمى المصدريهما وبالعرف بالثاني العلم الغلبى غير المصدريهما كعلام زيد اذا علم بالثام كلام الشارح بالمتن ويندفع الاعتراض عنهما وعن ابن المصنف ويكون المظف مغايرا فتدبر (قوله وفي بعلمك الخ) أى رضى معديك رب معدي ومعدي لانه بعد حذف الجزء الثانى يصير منقوصا كقماض فيجوز فيه ما مر (قوله فان كان صدره ابنا الخ) أى بان كان كنية أو علما غلبيا وقوله أو كان معرفا الخ أى بان كان علما غلبيا غير مصدر كعلام زيد (قوله فان لم يكن كذلك) أى بان كان علما بالوضع غير كنية أما غير العلم أصلا فخرج كما مر (قوله امرئى) أى بكسر الراء بعدها همزة ويقال مرئى بفتح الميم والراء وحذف همزة الوصل وهذا هو المطرد عند سيبويه لانه المسموع تصرح (قوله مامنه حذف) ما بمعنى اسم مفعول اجبر ونائب فاعلى حذف ضمير اللام فهو صلة جرت على غير صاحبها وهاء منه تعود لما أى اجبر الاسم الذى حذف لامه ردها اليه وقوله جواز أى جبر اذا جواز أو جازرا (قوله فى جمى التصحيح) متعلق بالف ولا فائدة لذكر جمع المذكور مع التثنية لان ما يرد فيه يرد فيها بلا عكس كلام أب وأخ فانها ترد فى التثنية دون الجمع الا أن يدعى ردها فيه ثم حذفها للاعلال واقتصر فى التسهيل على التثنية وجمع المؤنث (قوله بهندى) أى فى هذه الثلاثة وهى جمعا التصحيح والتثنية توفيه أى جبر فى النسب وجوبا (قوله جازلك الخ) أى بشرط صحة العين والواجب الجبر وان لم يجبر فى التثنية كشاة فان أصلها شوهة لجمع على شياء حذف لامها وهى الهاء تخفيفا وقصد تعويض التاء عنها ففتحت الواو بعد سكونها لاجلها ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتدلا ما فى النسب ويقال شوهى بسكون الواو عند الاخفش لانه يسكن فيه ما أصله السكون وعند سيبويه والجمهور شاهى لان المجبور عندهم تفتح عينه وان سكنت فى الاصل فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول فى ذى وذات بمعنى صاحب ذوى بفتح الدال والواو اتفاقا لان أصله فعل بفتح حين عندهما كما مر فى باب الاعراب فتدلا ما وتقلب ألفا ثم الالف واو لاجل الياء كفتى قاله الدمامينى اه صبان ورد اللام فى هذا واجب لشيئين اعتلال عينه وردها فى تثنية ذات نحو ذواتا أفنانا لكن ينظر لم تقلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويقال ذوى كشاهى وليس فيه تولى اعلالين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طورى المتقدم لعروض حركة العين فيه وأصلها هنا بل هذا أولى بالقلب من شاهى العارض الحركة كما مر فتأمل (قوله يدوى) أى بسكون الدال عند الاخفش تبعها لاصلها وفتحتها عند سيبويه لما مر وهو الصحيح وبه ورد السماع ومثله نحو دم وغدما أصل عينه السكون اذا ردت لامه فى النسب وجواز الرد وعدمه فى ذلك انه هو عند من يقول فى تثنية يدان ودمان اممن يقول يدان بارد فلا يجوز ضيره (قوله بنوى) أى بخنفي همزة الوصل لانها عوض اللام فلا يجمع بينهما وانى باثبات الهمزة وحذف اللام وكذا كل ما حذف لامه وعوض عنها الهمزة كما مر واست (قوله علما المذكور) قيد لصحة جمعه بالواو والنون وأخت أبوى وأخوى كقولهم ابوان وأخوان وأخوات (ص)

وألقى عجزه ياء النسب فتقول فى ابن الزبير زبيرى وفى أبى بكر بكبرى وفى غلام زيد زيدى فان لم يكن كذلك فان لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه ونسب الى صدره فتقول فى امرئ القيس امرئى وان خيف لبس حذف صدره ونسب الى عجزه فتقول فى عبد الاشهل وعبد القيس أشهلى وقيسى (ص) واجبر برد اللام مامنه حذف

جواز ان لم يك رده ألف فى جمى التصحيح أوفى التثنية وحق محبور بهندى توفيه (ش) اذا كان المنسوب اليه محذوف اللام فلا يحلو اما أن تكون لامه مستحقة للرد فى جمى التصحيح أوفى التثنية أولا فان لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جازلك فى النسب الرد وتركه فتقول فى يد وابن يدوى وبنوى أو يدى وابنى كقولهم فى التثنية يدان وابنان وفى يد علمان كريدان وان كانت مستحقة للرد فى جمى التصحيح أوفى التثنية وجب ردها فى النسب فتقول فى أب وأخ وأخت أبوى وأخوى كقولهم ابوان وأخوان وأخوات (ص)

و بأخ أختا وابن بنتا * ألحق ويونس أبي حذف التا (ش) مذهب الخليل وسيبويه رحمهما الله تعالى إلحاق أخت و بنت في النسب
 باخ وابن في حذف منهما ثاء التأنيث (١٧٤) ويرد إليهما المحذوف فيقال أخوى و بنوى كما يفعل ذلك باخ وابن

ومذهب يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما فتقول أختي و بنتي (ص) وضاعف الثاني من ثنائى ثانيه ذواين كالولائى (ش) اذا نسب الى ثنائى لاثالثه فلا يخالو الثاني من أن يكون حرفا صحيحا أو حرفا معطلا فان كان حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم ككى وككى وان كان حرفا معطلا بالواو وجب تضعيفه فتقول في لولوى وان كان الحرف الثاني ألفا وضعت وأبدلت الثانية همزة فتقول في رجل اسمه لالائى ويجوز قلب الهمزة واوا فتقول لاوى (ص) وان يكن كشية ما لفاعدم غيره وفتح عينه التزم (ش) اذا نسب الى اسم محذوف الفاء فلا يخالو اما أن يكون صحيح اللام أو معطلا فان كان صحيحها لم يرد اليه المحذوف فتقول في عدة وصفة عدى وصفى وان كان معطلا وجب الرد ويجب أيضا عند سيبويه فتح عينه فتقول في شية وشوى (ص) والواحدان كرناسباللجمع * ان لم يشابه واحدا بالوضع

(قوله ألحق) أى في ثبوت الجبر برد اللام بالنظر لجوبه وجوازه فلا يثنى وجوبه في بنت كاخت دون ما ألحق به وهو ابن وانما أعاد ذلك مع شمول قوله واجبر برد اللام له تنبيه على خلاف يونس (قوله يونس) يقرأ غير مصروف على أصله اذا الحاجة بالوزن الى صرفه (قوله أخت) انما ضمت همزتها لتدل على ان المذهب منها واو وخضبت بذلك دون أخ لاجل التاء اللازمة لها وصلوا وقفا كالامم الثلاثى صحاح (قوله أخوى و بنوى) أى بفتح أولهما وثانيهما لانه أصلهما ولا يضر التباسهما بالنسب الى أخ وابن لانهم لا يبالون به في النسب صبان (قوله ومذهب يونس الخ) أى لان التاء وان أشعرت بالتأنيث تشبه ما جبت وسحت في سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء وكتابتها مجرورة فكأنها من بنية السكامة و برده حذفها في الجمع كتاء التأنيث فيقال بنات وأخوات دون بنات وأختات (قوله كالولائى) أى كما يقال لائى بمدة فهمزة فياء مشددة في النسب الى لا (قوله الى ثنائى) أى وضعا وقد مر الثنائى لا بالوضع في قوله واجبر الخ (قوله فتقول في لواخ) أى سواء كانت اسم رجل أردت النسبة اليه أو قصدت نسبة شخص الى لفظها لا كشاره منها فتقول لوى بالادغام كحيوى فى سى لعدم اجتماع المثليين فيه قبل النسب عند تضعيفه فصار كجودودو وأما نحو كى وفي فتقول فيه كى و فيوى بالادغام كحيوى فى سى لعدم اجتماع المثليين اذ الياء المضافة تقلب واو والنسب وانما يدغم طووى لما مر (قوله ويجوز قلب الهمزة واوا) أى كالمبدلة عن أصل فى نحو كساء كندافى التصريح وفيه أن الهمزة بدل عن الالف الزائدة للتضعيف لاعتق أن شبيهة بالمتقلبة عن ألف الإلحاق فى نحو علماء الآن يقال لما كان التضمين هنا لتصغير السكامة ثلاثية كان بمنزلة الأصل فتدبر (قوله وان يكن كشية الخ) شروع فى بيان محذوف الفاء بعد ان بين محذوف اللام وترك محذوف العين لعلته جدا انظر الاشمونى (قوله عند سيبويه) أى لانه يفتح عين المحبور وان كان أصلها السكون وأما الاخفش فيسكن ما أصله السكون (قوله فى شية) هى لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره وأصلها ونى بكسر فسكون كوعى فى عدة نقلت كسرة الواو لما بعدها وحذفت وعوض عنها التاء (قوله وشوى) أى بفتح الشين عند سيبويه والواو الاولى فاء السكامة مكسورة على أصلها والثانية منقلبة عن اللام لانه لما ردت فاؤه فتحت عينه فقلبت لامه وهى الياء ألغائى والياء والنسب كافى فتى وأما الاخفش فيقول وشى يسكون الشين وكسر ياء السكامة لاجل ياء النسب وانما سحت الياء لسكون ما قبلها ومثل ذلك دية فسيبويه يقول ودوى والاخفش ودبى (قوله ناسباللجمع) قال الشاطبى أراد الجمع اللغوى ليشمل التثنية كالمكسر والسالمين اه وفيه أن حكم التثنية والسالمين علم من قوله ويعلم التثنية احذف للنسب * الخ مع انه يدخل فى الجمع اللغوى اسم الجمع كقوم والنسب اليه على لفظه كفى التثنية واسم الجنس الجمعى كمنل قال الدمامينى ولا يعلم أين نسب اليه أم الى مفردة الا الله تعالى لسقوط التاء فى النسب البتة صبان (قوله جى بواحدة) أى ان لم يتغير المعنى والنسب الى الجمع نفسه كأعرابى اذ لو قيل عربى ردا الى مفردة لتبادر الاعم والقصد الاختصاص الأعراب بسكان البوادرى وعموم العرب لهم وغيرهم قاله أبو حيان (قوله فرضى) أى بفتح الفاء والراء لان واحدا الفرائض فريضة * وفعلى فى فميلة التزم * وفوهم فرائضى خطأ كقوهم كتبى وآفاقى وفلاسى فى النسب الى كتب وآفاق وفلاسى والقياس كتابى وآفاقى وفلاسى بالرد الى الواحد فتعذف الواو من فلاسوة على قاعدة النسب الى ما فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة لكن قيل ان فرائض مما جرى كالم كائنار فلا يكون النسب اليه خطأ

(قوله)

(ش) اذا نسب الى جمع باقى على جمعته جى بواحدة ونسب اليه كقوله فى

النسب الى الفرائض فرضى هذا ان لم يكن جاريا مجرى العلم

فان أجري مجراه كانصار نسب اليه على لفظه فتقول في أنصار انصاري وكذا ان كان هلمما فتقول في أنمار أنماري (ص)
ومع فاعل وفعال فعل * في نسب أغنى عن الياق قبل (ش) يستغنى غالباً (١٧٥) النسب عن يائه ببناء الاسم على فاعل بمعنى

صاحب كذا نحو وصاحب
ولابن أي صاحب تمر
وصاحب ابن وبينائه على
فعال في الحرف غالباً
كقوله وبزاز وقد يكون
فعال بمعنى صاحب كذا
وجعل منه قوله تعالى وما
ربك بظلام للعبيد أي بذي
ظلم وقد يستغنى عن ياء
النسب أيضاً بفعل بمعنى
صاحب كذا نحو رجل طعم
ولبس أي صاحب طعام
ولباس وأنشده سيديو بهرحم
الله تعالى

لست بليلى ولكني نهر
لا أدخ الليل ولكني أنسك
أي ولكني نهاري أي هامل
بالنهار (ص)

وغير ما أسلفته مقرراً *
على الذي ينقل منه اقتصرنا
(ش) أي ما جاء من المنسوب
مخالفاً لما سبق تقريره فهو
من شواذ النسب التي تحفظ
ولا يقاس عليها كقولهم
في النسب إلى البصرة

بصري وإلى الدهر دهرى
وإلى مصر ومروزي (ص)

الوقف
تنويناً إثر فتح جعل ألفاً
وقفاً ولو غير فتح أحذفنا
(ش) أي إذا وقف على
الاسم المنون فان كان
التنوين واقعاً بعد فتحة
أبدل ألفاً ويشمل ذلك

(قوله فان أجري الخ) شمل العلم بالوضع كأمارة و كلاب أو بالقلبة كأنصار وفرائض لاسم المخصوص واسم
الجمع كصاحب واسم الجنس كشجر والجمع الذي لا واحد له من لفظه كعباد يد فسكها ينسب إلى لفظها (قوله)
ومع فاعل الخ) فعل بفتح فكسر مبتدأ خبره أغنى ومع حال من فاعله والمعية في الحكم فقط وهذه الصيغة
غير مقبولة عند سيديو بهرحم كثر بعضها فلا يقال دقاق وفكاه وبرار لم يباع الدقيق والفا كهة والبرقياس على
ما سمع من نحو عطار ويقال والمبرد يقيسه (قوله على فاعل الخ) والفرق بين فاعل هذا واسم الفاعل
ان الثاني يفيد العلاج ويقبل التاء دون الاول (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) أي لان جعله صيغة مبالغة
يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وأوجب أيضاً بان النفي منصب على المقيد وهو الظلم مع
قيد وهو كثرته معاً كما في قوله تعالى ولا شفع يطاع اذا المقصود نفي الشفع أصلاً فهو حينئذ بمعنى اسم
الفاعل وعمل عنه تعريضاً بان ثم ظلاماً للعبيد من ولاية الجور وبان العبيد جمع كثرته فحذف في مقابلة بالكثرة
(قوله إلى البصرة) بفتح الباء بصري بكسر هاء والقياس الفتح وهو مسموع أيضاً لكن قيل ان البصرة
العراق مثلية الباء فيجوز في المنسوب إليها الفتح والكسر بلا شذوذ ويمتنع الضم لئلا يلتبس بالنسب إلى
بصري كجبل بلد بالشام اذا نسب اليها بحذف الالف كذا قيل وفيه أنهم لا يبالون باللبس في هذا الباب كما مر
(قوله دهرى) بضم الدال الشيع الكبير والقياس فتحها والله أعلم (الوقف)

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو ما اختار في المثناة بالتحية بان فصل لداته أو اضطراري بان قطع
النفس عنده أو اختار في الملاحظة بان يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم واقتضاء بالوجه الآتي
وعلى نحو ألا يسجدوا وأما اشتملت مما يتوهم انه لفظ واحد وهو في التقدير أكثر فان اما في الاخير ليست
هي الشرطية بل أم العاطفة وما الموصولة فيوقف على أم مفصولة من ما وأما الايسجدوا فعلى قراءة الكسائي
بتخفيف ألفه في حرف استفتاح وبالتنبيه أو المنادى مخدوف واسجدوا فاعل أمر فيوقف على ما مفصولة
من اسجدوا وكان حقه أن يفصل في الخط أيضاً لكن وصل في المصحف العثماني فصار بصورة المضارع لفظاً
وخطاً وفي التقدير غيره وعلى قراءة الباقرين بالتشديد فهي أن الناصبة مدغمة في لا الزائدة ولذا سقطت نون
المضارع والمصدر المنسوب مفعول يهتدون بحذف الخافض أي لا يهتدون إلى السجود فيوقف على أن
عند قطع النفس أو على لا دون لا لأنها جزم كلمة وقيل غير ذلك والمقصود هنا الاول وهو يرجع إلى ثمانية أنواع
من التغيير غالباً مجموعة في قوله

زيادة حذف اسكان ونقل كذا * التضعيف والنون والاشمام والبدل

وقد لا يغير أصلاً كالفتى والقاضي وحبل (قوله تنويناً اثر) بنقل كسرة الهمزة إلى النون الساكنة
قبلها (قوله وقفاً) أي في الوقف أو لاجله أو واقفاً (قوله أبدل ألفاً) أي وجوباً في غير لغة ربيعة
وجوازاً فيها كما نقله الصبان (قوله وشمل ذلك الخ) شمل أيضاً المقصور كرايت فتى فالف في النسب
بدل من التنوين وفي غيره لام السكامة عادت لحذف التنوين عند سيديو بهرحم والجهور وقيل بدل من
التنوين مطلقاً فيقدر اعرابه على الالف المحذوفة وقيل لام السكامة مطلقاً فيقدر عليها بدليل امالتها وكتبتها
بالياء ووقوعها قافية والالف بدل التنوين لا تصلح لذلك (قوله حذف) أي في الاشهر ولغة الازد قلبه واوا
بعد الضمة وياء بعد الكسرة (قوله اذن) فاعل أشبهت أي أشبهت المنون صورة لانها ثلاثية بخلاف
لن (قوله على هاء الضمير) أي المتصل بخلاف هو وهي فلا يحذف منهما شئ لتعاضدهما بالحركة

ما فتحته للاعراب نحو رأيت زيدا وما فتحته لغير الاعراب كقولك في ايها ويها ايها ويها وان كان التنوين واقعاً بعد ضمة أو كسرة حذف
وسكن كقولك في جاء زيد وممرت بز يدجاء زيد وممرت بز يد (ص) واحذف لوقف في سوى اضطرار * حاله غير الفتح في الاضمار
وأشبهت اذن منونا صاحب * فالق في الوقف نونها قلب (ش) اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة نحو رأيت أو مكسورة نحو ممرت به

حذفت صلتها ووقف على الهاء سا كنة الالف بالضرورة وان كانت مفتوحة نحو هند رأيتها ووقف على الالف ولم تحذف وشبهوا اذن بالمنصوب المنون فابدلوا نونها ألفا في الوقف (ص) وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلمنا وغير ذي التنوين بالعكس وفي * نحو مصر لزوم رد اليا اقفى (ش) اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان لم يكن منصوبا (١٧٦) فاختار الوقف عليه بالحذف الا ان يكون محذوف العين أو الفاء كسيأتي فتقول

(قوله حذفت صلتها) أي حرف العلة المتصل بهامن جنس حركتها (قوله الالف بالضرورة) أي فتثبت صلة الفتح وغيره وانما يكون ذلك في آخر العروض أو الضرب كقوله ومهمه مغبرة أرجؤه * كأن لون أرضه مباحوه

بأثبت الواو بعد الهاء (قوله فابدلوا) أي الجهور ونونها ألفا وغيرهم يقف بالنون كان ولان وأما رسمها فقبل بالالف كالمصحف وقبل بالنون وقيل ان ألغيت فبالنون لتمييز عن اذا الشرطية وان أهملت فبالالف كافي المنى وينبغي تفريع القولين الاولين على الوقف فن وقف بالنون أو الالف رسمها بما ولا وجه لرسمها بالنون عندهم يقف بالالف ولا عكسه اذ الوقف على مرسوم الخط وأما الثالث فقول مستقل غير مفرع على غيره ومحل الخلاف في غير القرآن اما فيه فبالالف وقفا وخطا اجماعا كافي الاتقان وغيره صبان (قوله وغير ذي التنوين بالعكس) أي فثبت يائه ما لم ينصب اولى وانما قلنا ما لم ينصب لان الاصل مقبده فحذفه كذلك فلا يرد أنه يدخل في كلامه المنصوب غير المنون مع ان اثبات يائه واجب لا اولى (قوله فاختار الوقف عليه بالحذف) أي حذف الياء كالحذف في الوصل لان الوقف محل راحة فلا يزداد فيه من الوصل فيحذف التنوين ويسكن ما قبله كالصحيح واختار يونس إعادة الياء لزال موجب حذفها وهو التنوين (قوله كيف) أي مضارع وفي أصله يوفي حذفت الواو لوقوعها بين عدويتها الياء والكسرة وانما قال علماء لان المنقوص لا يكون الا اسما وتنوينه حينئذ للعوض كجوار لانه غير مصروف للعلمية ووزن الفعل (قوله هذا مرى) أي باسكان الياء وأصله مرئى بهمزة بعد الراء ككرم ثقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت ثم أعل كقاض (قوله غير منون) يشمل ما حذف تنوينه لآل كإمالة أولمغ الصرف كرايت جوارى أوللنداء كيقاض أوللاضافة كقاضي مكة أما الاول فحكمه ما ذكره ومثله الثاني فتثبت ياء المنصوب منه وجوبا وياء غيره رجحانا كافي الجمع وأما الثالث فاختار فيه يونس الحذف ورجحه سيبويه لان النداء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الاثبات فيحتمل عليه كلام المصنف وأما الرابع فكالمونون يترجح فيه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة بالوقف عاد اليه ما ذهب لاجلها وهو التنوين فالحق بالمنون الالف النصب فلا يقلب تنوينه العائد ألفا لضعفه عن الاصل بل يوقف بالياء كما استظهره سم وهذا المقسم وحده وارد على المتن لاقتضائه أرجحية الاثبات فيه وليس كذلك الآن يقال لمعاد اليه التنوين كان داخل في قوله وحذف يا المنقوص الخ لافي قوله وغير ذي التنوين الخ أفاده سم (قوله من محرك) أي حركة أصلية قبل الوقف اما عارض الحركة كثناء اقتربت وذال يومئذ فيجب تسكينه كاسا كن الاصل (قوله التسكين) هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهي بالسكون أبلغ (قوله عن الاشارة للحركة) أي ولو فتحة خلافا لمن منعه فيها كما كثر القراء لكنها تحتاج الى رياضة وتأن لحقتها وسرعة اللسان اليها نعم لا يمكن الروم في المنصوب المنون لظهور حركته بتمامها لاجل الالف بدل التنوين (قوله الا فيما حركته ضمة) أي سواء كانت امرائية نحو واياك نستعين أو بنائية نحو من قبل والغرض به الفرق بين الساكن اصالة والمسكن للوقف وكذا الروم الآن

هذا قاض وممرت بقاض ويجوز الوقف عليه بأثبت الياء كقراءة ابن كثير والسكل قوم هادي فان كان المنقوص محذوف العين كمراسم فاعل من أرى أو الفاء كيف علمنا يوقف عليه الا بآيات الياء فتقول هذا مرى وهذا يفي واليه أشار بقوله وفي * نحو مصر لزوم رد اليا اقفى وان كان المنقوص غير منون فان كان منصوبا ثبتت ياءه سا كنة نحو رأيت القاضي وان كان مصفوعا أو مجرورا جاز اثبات الياء وحذفها والاثبات أجدد نحو هذا القاضي وممرت بالقاضي (ص)

وغيرها التأنيث من محرك سكنه أو وقف رائم التحرك أو اسم الضمة أو وقف مضعفا مالم يس هزأ أو هليلا ان قفا

محركا وحركات انقلابا اساك كن تحريكه ان يحظلا

(ش) اذا اريد الوقف على الاسم المتحرك الآخر

فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث أو غيرها

الفرق فان كان هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون كقولك في هذه فاطمة أقبلت هذه فاطمة وان كان آخره غير هاء التأنيث ففي الوقف عليه خمسة أوجه التسكين والروم والاشمام والتضعيف والنقل فالروم عبارة عن الاشارة للحركة بصوت خفي والاشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الاخير ولا يكون الا فيما حركته ضمة وشرط الوقف بالتضعيف

ان لا يكون الآخر همزة خطأ ولا معتلا كفتى وأن يلى حركة كالجل فتقول فى الوقف عليه اجل بتشديد اللام فان كان ما قبل الاخير سا كذا امتنع التضعيف كالجل والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخير ونقل حركته الى الحرف الذى قبله وشرطه ان يكون ما قبل الآخر سا كافا بلا حركة نحو هذا الضرب ورأيت الضرب وممرت بالضرب فان كان ما قبل الآخر محر كالم بوقف عليه بالنقل كجعفر وكذا ان كان سا كذا لا يقبل الحركة كالالف نحو باب وانسان (ص) ونقل فتح من سوى المهموز لا * براه بصري وكوف نقلا (ش) مذهب السكوفيين انه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة وسواء (١٧٧) كان الآخر مهموزا أو غير مهموز فتقول

عندهم هذا الضرب ورأيت الضرب وممرت بالضرب فى الوقف على الضرب وهذا الردء ورأيت الردء وممرت بالردء فى الوقف على الردء ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل اذا كانت الحركة فتحة الا اذا كان الآخر مهموزا فيجوز عندهم رأيت الردء يتمتع الضرب ومذهب السكوفيين أولى لانهم نقلوه عن العرب

الفرق به أنه لا يدرى الحركة الاعشى والبصير لما فيه من الصوت الخفى والاشمام لا يدرى الحركة الا البصير (قوله أن لا يكون الآخر همزة) أى لثقلها كالمعتل فلا تزداد بالتضعيف نقلا (قوله كفتى) لاولى حذفه لان الكلام فى تحريك الآخر يمثل رأيت القاضى وقضى الامر وقضوا الرجل بضم الصاد أى صار قاضيا (قوله وان يلى حركة) أى لثلاثيتمتع ثلاث سوا كن المدغم وهو المزيدي للتضعيف وما قبله وما بعده والغرض من التضعيف بيان أن الآخر محر كفى الاصل ولما تمتنع تضعيف المنون المنصوب لظهور حركته بنهاها فهو شرط آخر (قوله ونقل حركته) أى الاعرابية فقط فلا تنقل حركة البناء كمن قبل وأمس والغرض به بيان الحركة أو التخاص من السكونين ونعم لا يجب لأن التقاء الساكنين جائز فى الوقف (قوله لم يوقف عليه بالنقل) لان المحرك لا يقبل حركة غيره ولغة نظم النقل اليه أيضا كقوله من ياتر بالخير فيما قصده * تحمد مساعيه ويعلم رشده فنقل ضمة الهاء الى دال قصده بعد سب فتحتها (قوله كالالف) أى وأختها كقنديل وعصفور وزيد وثوب وكذا المدغم كجد وعم فلا نقل فى ذلك كله لتعذر الحركة فى الالف والمدغم ونعم هانى الباقي بشرط أيضا صحة المنقول منه فلا نقل فى دلو وظي وأن لا يؤدى الى عدم النظير كما سيأتى (قوله على الردء) أى بكسر الراء وسكون الدال آخر همزة أى الميم فى المهمات ومنه قوله تعالى وأرسله معى رداً يصدقنى أما الردء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا نقل فيه اتفاقا لان ما قبل الآخر لا يقبل الحركة (قوله اذا كانت الحركة فتحة) أى لما يلزم على النقل من حذف ألف التنوين فى المنون وحمل غيره عليه وانما اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها واذا سكنت مع سكون ما قبلها زادت ثقلا فتخلص منه بالنقل وان لم يعل عليه ما ذكر تسهيلات للنطق بها فيجوز رأيت رداً بالنقل وان لم يمثل الشارح الا لغير المنون والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه وكذا فتحة المهموز وأما فتح غيره فعند السكوفيين فقط (قوله لان فعلا) أى بكسر فضم مفقود أى اتفاقا أو ما عكسه فتأدى فى الاسماء وقيل مفقود فلا نقل فى أثبت بقفل لخروجه لذلك (قوله ويجوز هذا الردء) أى بنقل ضمة الهمزة الى الدال وان أدى الى عدم النظير لثقل الهمزة (قوله فى الوقف) يتعلق بجعل الواقع خبرا عن تاوها مفعوله الثانى والاول ضمير التاء (قوله وان كان غير ذلك) أى بان كان متحر كا كفاطمة أو سا كنما معتلا وهو خصوص الالف كفتاة كما يفهم من تمثيل الشارح (قوله وقف بها السكت) أى توصلا الى بقاء الحركة وقفا كما توصل بهمزة الوصل الى بقاء السكون ابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها ومواضع اطرادها ثلاثة الفعل المعتل المحذوف الآخر وما استفهامية والمبنى على حركة لازمة وكذا فى المثنى (قوله بحذف آخر) أى فقط كاعط أو مع حذف الفاء كأمير أو العين كأمير (قوله محزوما) حال من يع وأصله يوعى حذف لامه للجازم وفاء وهى الواو لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة وأصل ع اوعى حذف الياء للبناء والواو جلا على المضارع حذف همزة الوصل للاستغناء عنها ومثلها مافه ولم يفه من الوفاء به بمعنى عد ولم ياه ونحوهما من كل فعل

(ص) والنقل ان يعدم نظير يتمتع وذلك فى المهموز ليس يتمتع (ش) يعنى انه متى أدى النقل الى ان يصير السكامة على بناء غير موجود فى كلامهم امتنع ذلك الان كان الآخر همزة فيجوز فعلى هذا يتمتع هذا العلم الوقف على العلم لان فعلا مفقود فى كلامهم ويجوز هذا الردء لان الآخر همزة (ص) فى الوقف تا تأ ثبت الاسم

(٢٢٠ - خضري) ثانى ضاهى وغير ذين بالعكس انتهى (ش) اذا وقف على ما فيه تاء التاء ثبت فان كان فعلا وقف عليه بالتاء نحو هند قامت وان كان اسما فان كان مفردا فلا يخول ما ان يكون ما قبلها سا كذا صحيحا أو لا فان كان ما قبلها سا كذا صحيحا وقف عليه بالتاء نحو بنت وأخت وان كان غير ذلك وقف عليه بالتاء نحو فاطمة وحزرة وفتاة وان كان جعلا أو شبهه وقف عليه بالتاء نحو هندات وهيئات وقيل الوقف على المفرد بالتاء نحو فاطمة وعلى جمع التصحيح وشبهه بالتاء نحو هندات وهيئات (ص) وقف بها السكت على الفعل المعلى * بحذف آخر كاعط من سأل وليس حتما فى سوى ما كأم أو * كيع محزوما فاع ما رعو (ش) يجوز الوقف بها السكت على فعل حذف آخره

قد بقي على حرف واحد
أو حرفين أحدهما زائد
فالاول كقولك في ع وق
عوقه والثاني كقولك في
لم يع ولم يق لم يعه ولم يقه
(ص)

ومافي الاستفهام ان جرت
حذف
ألفها وأولها الطاء ان تقف
وليس حتما في سوي
ما انخفضا
باسم كقولك اقتضاء
م اقتضى

(ش) اذا دخل على
ما الاستفهامية جار وجب
حذف ألفها نحو عم تسأل
وبم جئت واقتضاءم اقتضى
زيد واذا وقف عليها بسند
دخول الجار فاما أن يكون
الجار لها حرفا أو اسما فان
كان حرفا جاز الحاق هاء
السكت نحو عمه وفيه وان
كان اسما وجب الحاقها نحو
اقتضاءمه وجحي عمه (ص)
ووصل ذي الهاء أجز بكل ما

حرك تحريك بناء لما
ووصلها بغير تحريك بنا
أديم شدي في المدام استعسنا
(ش) يجوز الوقف بهاء
السكت على كل متحرك
بحركة بناء لازمة لا تشبه
حركة اعراب كقولك في
كيف كيفه ولا يوقف بها
على ما حركته اعرابية نحو
جاء زيد ولا على ما حركته

حذفت فاؤه ولا هو بقيت عينه وأما رة فالباقي منه الفاء فقط وأصله رأى ولم يرأى كيرعى حذفت الهجزة
بعد نقل حركتها للراء حذفت همزة الوصل للاغتناء عنها والالف الاخيرة للجزم أو البناء وبقيت الفاء
وهي الراء وفي السامعيني على المعنى ان نحو هذه الافعال مما بقي على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقا
لكن لا ينطق بها الا في الوقف خلفها وصلا عما هو في اللفظ لا الخط (قوله للجزم أو الوقف) المراد بالوقف
هنا البناء في فعل الامر ولو عبر به لكان أولى (قوله أو حرفين أحدهما زائد) أي فتجب فيه الهاء
لبقائه على أصل واحد كذا قال المصنف ورده الموضح باجاء المساعين على ترك الهاء في الوقف على لم أك
ومن يتق والقراءة الصحيحة وان كانت سينه متبعة لا تخالف العربية ولا تأتي على ما تنعه لا يقال كلام
المصنف في المعتل وأك صحيح لانه علم الوجوب بالبقاء على أصل واحد وأك كذلك نعم يرد على الموضح
انه وافق المصنف في باب كان من شرح القطر فريد عليه ما ذكر ويرد على المصنف أيضا ان الهاء لا تجب في
ما المجزورة بحرف لصيرورته كجزئها كسيأتي وكون حرف المضارعة كالجزء أقوى فها لا قيل فيه أيضا
بالجواز (قوله وليس حتما الخ) أي وليس ايلاؤها الهاء حتما الخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من
أولها لا المأخوذ من حذف لان الحذف واجب مطلقا كما مثله الشارح أولا وجوز الشاطبي اثبات الالف مع
جرها بالاسم ونقله عن سيبويه وحكاها الاخفش لغة في الحرف أيضا وعليها قراءة عمارة يساء لون وقول حسان
على ما قام يشتمني لثيم * كخزير يترغم في رماذ

(قوله اقتضاء) بالمد مع كسر التاء مفعول مطلق قدم على عامله وجو بالاضافته لواجب التصدير واقتضى
الثاني فعل ماض أي اقتضى أي اقتضاء (قوله وجب حذف ألفها) أي فرقا بينها وبين الشرطية والموصولة
ولم يعكس لان كلام من هذين مع ما بعده كاسم واحد فصارت ألفها واسطة والحذف بالا واسم أليق وشرط
الحذف أن لا تترك مع ذا والامة منع نحو لماذا نأومني كما في الاشموني أي نصير ورثتها كلمة واحدة للاستفهام
فما جزء كلمة لا كلمة تامة فان جعلت ذازائدة على القول بزيادة الاسماء والاستفهام بما وحدها حذفت الالف
لان ألفها حيفت آخر كما في الموصول وينبغي أن يكون مثل ذلك جعل ذال اشارة مبتدأ مؤخر او ما خبرا
مقدم ما حذف ألفها الماذ كرفق تدبر (قوله جاز الحاق الهاء) أي لكون الحرف منها كالجزء فكأنها على
حرفين فجاز الوقف عليها بدون الهاء وان كان اثباتها وجود قياسا لتكون الهاء عوضا عن ألفها المحذوفة
وأكثر استعمالا وانما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعا للرسم فيسكن الميم أما المضاف فستقل بمعناه فهي
معها في تقدير الانفصال منه فتجب فيها الهاء لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه (قوله ووصلها
بغير الخ) في نسخ الاقتصار على هذا البيت وعليها شرح الاشموني وفي أخرى زيادة بيت قبسه وهو
ووصل ذي الهاء أجز بكل ما * حرك تحريك بناء لما

فقوله ووصلها الخ تفصيل لاجمال هذا (قوله بغير تحريك بنا أديم) يصدق بتحريك البناء غير
الدائم كما مثله الشارح وبتحريك غير البناء أصلا بان تكون الحركة اعرابية كجاء زيد أولا اعرابا ولا بناء
كنون المثني والجمع فقتضاه ان وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم في الاول فقط أما الثاني فلا تلحقه
أصلا والثالث تلحقه بلاشك وذا كالزيدانه والزيدونه كما في الهمع وبجاء بان سيبويه حكى أعطني أيضه
بلحق الهاء للعرب شذوذا ولا نسلم ان حركة نون المثني والجمع ليست اعرابا ولا بناء بل هي بناء لازم
فتدبر وان سلب النفي المستفاد من غير على القيد فقط وهو أديم لم يصدق الا بالاول وانه قال ووصلها
بتحريك بناء غير مدام شذ (قوله في المدام استعسنا) فيه قيد ملحوظ أشار اليه الشارح أي المدام
غير الشبيه بالاعراب فخرج الماضي فلا تلحقه الهاء عند سيبويه والجمهور واختاره المصنف لان حركته
وان كانت بناء لازمة تشبه الاعراب من حيث انه يشبه المضارع المعرب في وقوعه صفة وصل وخبر واحالا كما في
والهاء تمنع في المعرب لان عامله يفني عنها في الدلالة على الحركة فكذلك في شبهه ولا ياتوهم كونها ضميرا

فيهما (قوله نحو قبل الخ) أي من كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها خمسة عشر (قوله من علمه) أي في قوله
 يارب يوم لي لا أظله * أرمض من تحت وأضحى من علمه
 أي لا أظلم فيه وأرمض وأضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجله احتدقت بحر الرضاء وهي الأرض
 الحارة من الشمس ومن ضحيته للشمس بالسكسر والفتح إذا برزت طامة كشوفاً اه ذكروا فيه أن رمرض
 وضحي بهذا المعنى لازم فكيف يبينان للفعول مع كون النائب ليس ظرفاً ولا مصدر فالظاهر بناؤه
 للفاعل صبان ولو بنى الأول للجهرول على معنى بحر قنق حوال الشمس لكان له وجه فضة على بناء عارضة
 كقبول وبعد كما مر في الإضافة ولحقته الهاء شذوذاً (قوله لم يتسنه) أي بناء على أنه من السنة واحدة
 السنين وإن لا يهاو أو فالأصل يتسنو قلبت الواو ألفاً وحذفت للجازم فلحقته الهاء وقفاً وأجرى الوصل مجراه
 وكذا على أنه من الحاء المسنون وأصله يتسن ثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفاً فعالاً توالي الامثال كتظني
 وتفضي في تظان وتفضض أي سقط أماً على قول الجازم بين أن لام السنة هاء فيتسنه مجزوم بسكون الهاء
 ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأفرده لانها كجنس واحد ومعنى لم يتسنه لم
 يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تيناً أو عنباً وشرابه عصيراً أولمنا ولما انقضى بعد المائة سنة وجدده على
 حاله لم يتغير وأتى الشارح بقوله وانظر إشارة إلى أن القلة انما هي في الوصل أما في الوقف فكثيرة اتفاقاً (قوله
 مثل الخريق الخ) في نسخ قوله لقد خشيت أن أرى جدياً يشاء الباء للوقوف وهو ضرورة في هذا فقط لما مر أن
 شرط التضعيف أن لا يكون الاسم منصوباً بمنزلة ما يصح شاهد أوله حذف في نسخ والجذب ضد الخصب
 وجلة وافق القصب حال من الخريق والمراد بالقصب ما تشعل فيه النار بسرعة والله أعلم ﴿الامالة﴾
 تسمى الكسرة والبطح والاضجاع لانها اصطلاحات تميز الفتحة نحو الكسرة والالف نحو الياء كما في الشرح
 فكذلك بطحتها أي رميتها وأضعفها أي أضعفها والغرض الأصلي منها تناسب الاصوات وتقاربها لأن النطق
 بالياء والكسرة مستقل منحدروا بالفتحة والالف متصعد مستعمل بالامالة نصير من نط واحسان في التسفل
 والانحدار وقد ترددت فيه على أصل أو غيره وحكمها الجواز فكل عمل يجوز تركه ماله من الأسباب الآتية
 انما هي للجواز ومحملها الاسماء المتمكنة والافعال غالباً كما سيأتي وأصحابها تيم ومن جاورهم وأما الجازيون
 فلا يميلون إلى مواضع قليلة وسببها الغلظ ومعنوي فالاول الياء والكسرة الظاهرتان والثاني الدلالة على
 ياء كدع ورعى وكسرة تخاف وسيأتي موانعها وموانع موانعها وجلة ما ذكره المتن من أسباب امالة الالف
 ستة انقلابها عن الياء وجوعها الياء وكونها بدل عين ما يؤل إلى قلت ووقوع ياء قبلها ومثلها بعدها وكسر
 ما قبلها أو بعدها والتناسب وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرتين أو المقدرين (قوله في طرف)
 أي طرف اسم كرمي أو فعل كرمي أما الالف المبدلة من الياء في غير الطرف ففيها تفصيل فإن كانت عين
 فعل كدان أميلاً وعين اسم كدنا وعاب لم تمل عند سيبويه كاسيأتي وأما المبدلة من الواو في الطرف فلا
 تمال مطلقاً في غيره فيها تفصيل يأتي (قوله خلف) نصب على الحالية من الياء أو على أنه خبر الواقع على
 تأويله بالصائر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق بخلف (قوله دون من يد) مصدر ميمي
 بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف (قوله ما الهاء ما) ما مبتدأ مؤخر على حذف مضاف
 خبره ما تليه والهاء مفعول لعدم أي حكم ما عدم الهاء في الامالة ثابت لما تليه (قوله عبارة عن أن ينحى
 الخ) اعترض بأنه لا يشمل ما دالم يكن بعد الفتحة ألف كنعمة وشجرة فالاول قول الاشعري تيمناً لابن
 هشام هي أن تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتتم الالف نحو الياء ان كان بعدها ألف وقديقال قول
 الشارح وبالالف نحو الياء ليس من تمة ما قبله بل هو نوع آخر وهو المشار إليه بقول الاشعري أن كان
 بعدها ألف فلم يخرج من كلامه شيء غاية الأمر انما كتفي في النوع الثاني بذكر الالف لان امالة

نحو قبل و بعد والمنادي
 المفرد نحو يازيد و يارب
 واسم لا التي لتفي الجنس
 نحو لارجل وشد وصلها بما
 حركته البنائية غير لازمة
 كقولهم في من علم من علمه
 واستحسن الحاقها بما
 حركته دائماً لازمة (ص)
 وربما أهبط لفظ الوصل ما
 للوقف نثراً وفشاً منتظماً
 (ش) قد يعطى الوصل
 حكم الوقف وذلك كثير في
 النظم قليل في النثر ومنه في
 النثر قوله تعالى لم يتسنه
 وانظر ومن النظم قوله
 مثل الخريق وافق القصب
 فضعف الباء وهي موصولة
 بحرف الاطلاق وهو الالف
 (ص)

﴿الامالة﴾

الالف المبدل من ياء طرفي
 أملاً كذا الواقع منه الياء
 خاف
 دون من يد أو شذوذ ولما
 تليه هاء التانيث ما الهاء ما
 (ش) الامالة عبارة عن
 ان ينحى بالفتحة نحو
 الكسرة وبالالف نحو الياء
 وتمال الالف اذا كانت طرفاً

بدلامن ياء أو صائرة إلى الياء دون زيادة أو شذوذ فالأول كالقوى ومصرى والثاني كالف مملهى فانها تصير ياء في التثنية نحو مملهيان واحترم بقوله دون مزيد أو شذوذ فمما تصير ياء (١٨٠) بسبب زيادة ياء التصغير نحو قفى أو في لغة شاذة كقول هذيل في قفا

إذا أضيف إلى ياء المتكلم قفى وأشار بقوله * ولم يلمه ها أنتأ نيت ما لها عندما إلى أن الألف التي وجد فيها سبب الإمالة تمال وان وليتها هاء التأنيت كفتاة (ص) وهكذا بدل عين الفعل أن يؤل إلى فلت كقاضى خف ودن

(ش) أى كتمال الألف المتطرفة كما سبق تمال الألف الواقعة بدلامن عين فعل يصير عند اسناده إلى ناء الضمير على وزن فلت بكسر الفاء سواء كانت العين واول تخاف أو ياء كباع ودان فيجوز املتها كقولك خفت ودنت وبعث فانت كان الفعل يصير عند اسناده إلى التاء على وزن فلت بضم الفاء امتنعت الإمالة نحو قال وجال فلا تملها كقولك قلت وجلت (ص) كذلك تالى الياء والفصل اغتفر

بحرف أو مع ها كجيبها أدر (ش) أى كذلك تمال الألف الواقعة بعد الياء متصلة بها نحو بيان أو منفصلة بحرف نحو يسار أو بحرفين أحدهما هاء

نحو أدر جيبها فإن لم يكن أحدهما هاء امتنعت الإمالة لبعده الألف من الياء نحو بيننا والله أعلم (ص)

كذلك ما يليه كسر أو يلى * تالى كسر أو سكون قبله

الألف لازمة لإمالة الفتحة (قوله بدلامن ياء) سبب أول وصير ورتها للياء ثان ودون زيادة الخ قيد في الثاني فقط (قوله كالف مملهى) أى من كل ألف متطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف تأنيت مقصورة كجلى وسكرى (قوله فانها تصير ياء الخ) أى فتشبه المنقلبة عن الياء (قوله نحو قفى) بضم ففتح وأصله قفىو اجتمعت الواو والياء الخ ويقال في تكسيره قفى بكسرتين وأصله قفو وكفولس قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة توالى واو ين فان قلبت الأولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وأدغمت ثم كسرت الفاء للمناسبة والقاف للاتباع تصریح (قوله قفى) بفتح حتين مع شد الياء وأصله قفاى بتخفيف الياء وهى اللغة الشهيرة فقلب الألف ياء وأدغمت كما صرى قوله * وعن هذيل انقلبها ياء حسن * وعلم بذلك أن نحو قفا وعصام من الاسم الثلاثى الواوى لا يعال لأن ألفه لا تعود للياء إلا في شذوذ أو بزيادة شئ ليس في تقدير الانفصال بخلاف ألف مملهى فانها وان عادت للياء بسبب زيادة التثنية والجمع لكنهما زيادة في تقدير الانفصال وشذوذا إمالة الكسرة بالكسرة وهى الكناسه من كبوت البيت أى كنسته ولا يقال هى لأجل الكسرة لانه لا يؤثر في المنقلبة عن واو ولا يرد أن إمالة الرباع انه واوى من رباير بوأى زاد قياسه لأجل الكسرة كما صرح به شيخ الاسلام في شرح الشافعية لأن كسر الراء له قوة في الإمالة بخلاف كسر غيرها (قوله وهكذا بدل عين الخ) هذاهو السبب الثالث وهو من المعنوى كالثانى (قوله ان يؤل) مضارع آل يؤل بمعنى يرجع محذور من (قوله من عين فعل) خرج بدل عين الاسم فلا تمال مطلقا عند سيويو به سواء كانت بدلامن واو كساج وقاع وباب وداروان رجعت للياء في قيعان وتيجان لأن العدول للياء الساكنة لا يؤثر بل إلى المفتوحة أو عن ياء ككتاب من العيب وناب بالنون وجعه أنياب لكن الثانية أميلت شذوذاً وقيل قياساً (قوله كقولك خفت) الأصل خوفت نقلت كسرة الواو إلى الخاء وحذفت لالتقاءها ساكنة مع الفاء المسكنة لاجل ناء الضمير وأصل دنت ديت بالفتح فاما أن بقدر تحو يله إلى باب فعل بالكسر ويفعل ماضى كما هو مذهب كثير من النحويين واما أن تقلب الياء ألفاً لتجر كها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف للساكنين ويحتل كسر الدال ليدل على أن العين المحذوفة ياء (قوله قلت) أصله قولت بالفتح نقل إلى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين للفاء وحذفت للساكنين أو يقال قلبت الواو ألفاً وحذفت للساكنين واجتلب ضم الفاء ليدل على أن العين واو نظير ماضى والحاصل أن الألف التى هى عين الفعل ان كانت عن ياء مفتوحة كدان أو مكسورة كهاب أو عن واو مكسورة كخاف أميلت بخلافها عن واو مفتوحة كقال أو مضمومة كطال فلا تمال ولا تكون عن ياء مضمومة كما نقله الصبان عن شيخه السيد وسيأتى في التصريف ان باب فعل بالضم لم يأت يائى العين إلا في هيؤاى حسنت هيئته (قوله كذلك تالى الياء) هو السبب الرابع (قوله أو مع ها) عطف على مقبرى بحرف واحد أو مع ها (قوله الواقعة بعد الياء) مثله الواقعة قبلها متصلة بها كبايعته أو مفصلة بحرف فقط كشاهين بفتح الهاء ما بكسرها فقيه سببان الكسر والياء (قوله بيان) أى بتخفيف الياء أو أقوى منه إمالة كمال وبيع بشدها لتكرار السبب وإمالة نحو شيبان أقوى من حيوان لأن تسفل الياء الساكنة أظهر من المتحركة (قوله أحدهما هاء) أى سواء تأخوت الهاء كما مثله أو تقدمت كجاء شويتهاك وهو الظاهر لما سيأتى ان فصل الهاء كلافصل فشويتهاك مساو لشيبان لعدم اعتبار الهاء وضم ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الإمالة كهنأ جيبها قال سم والظاهر ان مثله ضم الهاء نفسها المتقدمة كهنأ شويتهاك تصغير شاه بمعنى سلطان في لغة الحجم فالجواب انه يشترط لتأثير الياء أن لا يفصل من الألف بأكثر من حرفين ولا بحرفين ليس أحدهما هاء ولا بضمه فتأمل (قوله كذلك مالخ) أى كالسابق في جواز الإمالة ما أى الألف التى يليها كسر أو تلى هى حوفاً لا كسراً فالضمير في يليه ويلى راجع

كسر أو فصل الحاء كلاً فصل يعد * فدرهماك من يلهل يصد (ش) أي كذا كمال الالف اذا اوليتها كسرة نحو عالم أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أحدهما ساكن نحو شلال أو كلاً ههما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريد أن يضربها وكذا يعال ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة أو ههما ساكن نحو هذان درهمك والله أعلم (ص)
وحرف الاستعلاء يكف مظهراً * من كسر أو ياء وكذا انكفرا (١٨١) ان كان ما يكف بعد متصل *

و بعد حرف أو بحرفين فصل
كذا اذا قدم ما لم ينكسر
أو يسكن اثر الكسر
كالطواع مر

(ش) حروف الاستعلاء
سبعة وهي الخاء والصاد
والضاد والطاء والظاء والغين
والقاف وكل واحد منها
يمنع الامالة اذا كان سببها
كسرة ظاهرة أو ياء
موجودة ووقع بعد الالف
متصلها كساخط وحاصل
أو مفصولا بحرف كنافع
وناعق أو حرفين كمشايط
وموايسق وحكم حرف
الاستعلاء في منع الامالة
يعطى للسراء التي ليست
مكسورة وهي المضمومة
نحو هذا عذار والمفتوحة
نحو هذان عذار بخلاف
المكسورة على ما سياتي
ان شاء الله تعالى وأشار
بقوله كذا اذا قدم البيت
الى أن حرف الاستعلاء
المتقدم يكف سبب الامالة
مالم يكن مكسوراً أو ساكناً
ان كسرة فلا يعال نحو صاع
وظالم وقائل ويمال نحو طاب
وغلاب واصلاح (ص)

لما أو ما ضمير ولي فلما يكون وهذا سبب خامس (قوله كلاً فصل) أي خلفها فلم تعد حاجزاً (قوله فدرهماك الخ) ذكر ابن الحاجب ان امالة مثله شاذة لان أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء ان ينزلا منزلة حرف متحرك ليس هاء ولا امالة مع الفصل يتمحركين اه تصریح (قوله بعد حرف يلي كسرة) ولا يمكن أن الالف نفسها الى كسرة لانها تطالب فتح ما قبلها أبداً (قوله شلال) بكسر المجهمة النافقة الخفيفة (قوله ولكن أحدهما هاء) أي غير مضموم ما قبلها فلا يعال نحو ويضربها كما مر مثله في الياء ويظهر هنا أيضاً ان ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير ما بحثه سم هناك كهو يذهبنا (قوله وحرف الاستعلاء الخ) لما فرغ من ذكر الغالب من أسباب امالة الالف شرع يذكر مواضعها وانما أخذ ذكر التناسب لندوره ولعل هذه الموانع لا تجرى فيه كما يفهمه صنيعة (قوله يكف مظهراً) فيه حذف مضاف وموصوف أي يمنع تأثير سبب مظهر من أسباب الامالة ومن كسر أو ياء بيان لمظهر نخرج به السبب الخفي من الكسر والياء غير الظاهرين فانه لا يمنع ما ذكر لئلا يفتنى ما يدل عليه فتجوز الامالة في نحو قاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو قاض بشد المهمة مما سبب الامالة فيه كسرة بعد الالف سقطت للوقوف والادغام وفي نحو خاف وطاب وبني مما سبب امالته الدلالة على كسر أو ياء منويين (قوله وكذا انكفرا) تكف مضارع كفور بالقصر فاعله أي وكذا تمنع الراء غير المكسورة تأثير سبب الامالة الظاهر عند الجهور وبعضهم عيىل ولا يلتفت اليها كافي اجمع اما الراء المكسورة فسيأتي أنها تمنع المانع (قوله ان كان ما يكف) بفتح الياء مبني للفاعل وقوله بعد بالضم أي بعد الالف الممالة وهو حال من ما متصل خبر كان (قوله كذا اذا قدم) أي ما يكف وهو المانع على الالف وقوله كالطواع بكسر الميم بمعنى المطيع أي الطائع مفعول من بكسر الميم أمر من ماره غيره أي أتاها بالطعام ومنه قوله تعالى وغير أهلنا أو بمعنى أعطاه مطلقاً قال الشاطبي وهو أشهر (قوله أو ياء موجودة) هذا ما ذكره في التسهيل والكافية ونوزع بانه غير معروف في الياء بل انما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان فالظاهر جواز امالة نحو طغيان وصيادور يان ونحو بياض وهذه ابيبارك مما تقدم فيه المانع وتأخر (قوله يعطى للراء) أي لانها حرف تكرير فاشبهت المستعملية في استعلاء النطق بها الى الحكم فتمنع امالة الالف للنسبة (قوله الى أن حرف الاستعلاء المتقدم) أي وكذا الراء المتقدمة تمنع الامالة في نحو راشد لاني نحو رجال لكسرهما ولا في ارشاد لسكونها بعد الكسر (قوله وكف مستعمل) مبشراً خبره ينكفورا بالقصر والتنوين عطف على مستعمل وترك تنوينه خطأ عند الشاطبي كما مر وسيأتي من يد في الابدال (قوله غلبتهما الراء المكسورة) لانها حرف تكرير فكانت بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جانب الامالة وانما تغلبهما اذا تأخرت عن الالف والالف عن المانع كمثلها لاني نحو طارق لتأخر القاف عنها ولا في رباط لتقدمها على الالف ولذا لم يعمل أحد من رباط الخيل لصعوبة التصعد بالمستعمل بعد تسفل الامالة بخلاف عكسه (قوله اذا انفصل الخ) المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة أخرى وباتصالهما ضده فلا تعال الالف للياء في رأيت يدي سابور لانفصالهما كذلك ولا يرد امالة ألف هاو نافي نحو

وكف مستعمل وراينكف * بكسر را كغار ما لا جفو (ش) يعني انه اذا اجتمع حرف الاستعلاء والراء التي ليست مكسورة مع الراء المكسورة غلبتهما الراء المكسورة وأمليت الالف لاجلها فيمال نحو على أبصارهم ودار القرار وفهم منه جواز امالة نحو حمارك لانه اذا كانت الالف تعال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء والراء التي ليست مكسورة فاما انها مع عدم المقتضى لتركها أولى واحرى (ص)
(ش) اذا انفصل سبب الامالة لم يؤثر ولا تميل لسبب متصل * والكف قد يوجب ما يتفصل

بخلاف سبب المنع فإنه قد يؤثر منفصلا فلا يقال أتى قاسم بخلاف أتى أحمد (ص) وقدم ما لوالتناسب بلا داع سواء كعمادا وتلا (ش) فتعال الالف الخالية من سبب الامالة المناسبة ألف قبلها مشتتة على سبب الامالة كامالة الالف الثانية من نحو عمادا المناسبة الالف الامالة قبلها وامالة ألف تلا كذلك (ص)

ولا تعمل ما لم يفسل تمكنا دون إسماع غسيها وغيرها (ش) الامالة من خواص الاسماء المتمكنة فلا يقال غير المتمكن الاسماء الاهاونا فانها بما يقالان قياسا مطردا نحو يريد أن يضربها ومربنا (ص)

والفتح قبل كسر راء في طرف أمل كالأيسر مل تسكف السكف

كذا الذي تليها التأنيث في

وقف اذا ما كان غير ألف (ش) أي تعال الفتحه قبل الراء المكسورة وصلا ووقف نحو بشررو لا يسرمل وكذا يقال ما وليه هاء التأنيث من قيمة ونعمة (ص)

(التصريف) حرف وشبهه من الصرف يرى

وماسواهما بتصريف حوى (ش) التصريف عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام

أدر جيبها ومربنا ولم يضربها ونظر الينامع انها في غير كلمة السبب لانها مستثناة كما أشار اليه المصنف بتمثيله فيما مر بادر جيبها وقال ابن غازی لا استثناء لان مثل ذلك يعد متصلا في كلمة واحدة (قوله بخلاف سبب المنع) أي لان عدم الامالة هو الاصل فيصير اليه بآذنى سبب (قوله أتى قاسم) بالثنية فوق وتبع الشارح في هذا التمثيل المصنف وولده وقد نظره ابن هشام بان سبب الامالة فيه خفي وهو انقلاب ألف أتى عن الياء فلا يؤثر فيه الممانع ولومع اتصاله والمثال الجيد ككتاب قاسم (قوله بخلاف أتى أحمد) أي فيما لا اتصال سببه وهو الالف المبدا من ياء في طرف ولا فائدة لذكر أحمد الا بيان فاعل الفعل ولا توقف الامالة عليه لكن فيه ان السبب لا يقال له متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالة كالياء والكسرة قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف (قوله المناسبة ألف قبلها) أي اما في كلتها كعمادا أو في كلمة أخرى كتلا والاولى أن يقول لمجاورة ألف عمالة لتشمل المتقدمة كعمادا والتأخرة كيتاحي فان ألفه الاولى أميلت للمناسبة الثانية الراجعة الى الياء في التثنية ولان ألف تلا لم تمل للمناسبة ما بعدها وهو جلاها ويخشاه لا انقلابها عن الياء لما قبلها وهو ضحاها لانه وآوى ومقتضى ذلك ان لا يلبس فيه سبب غير التناسب وهو لا يأتي على قول سيبويه بمالة لام الفعل الثلاثي وان كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلألأ وجوعها للياء في البناء للجهمول ففيها سبب آخر بل على مذهب المبرد وجماعة من أن امالة نحو دعال غير التناسب قبيلة (قوله المتمكنة) أي ولوى الاصل كاسم لا والمنادى وكان عليه أن يزيد والافعال لانه لا اشكال في امالة الماضي وان كان مبنيًا لكنه اكتفى عن ذكره هنا بذكره فيما مر (قوله الاسماء) منهذا الاشارية ومتى وأتى ومن الحروف يلى ويأى والفاء ولا في قولهم امالا وكذا الجوارية عن قطرب ولا يقال غير ذلك من الحروف الا اذا سمى به ووجد فيه سبب كحكي لانها تكون ألفها رابعة تعود للياء في التثنية بخلاف الى لصير وربتها بعد النسبية من الواوى لكونه أكثر فتشنى على الوان بالواو واما الملقرا ونحوها في فواتح السور بناء على انها اسم للحروف وكذا بابا وتامن حروف التهجي فسبب آخر غير ما سبق زاده به ضمهم وهو الفرق بين الاسم والحرف لكنها شاذة عن القياس ومثله الامالة لكثرة الاستعمال كامالة الناس رفعها ونصبها في جميع القرآن في رواية عن أبي عمرو والكسائي فان جو كانت قياسية للكسر (قوله الاها) أي ضمير الغائبة لالتنبيه (قوله في طرف) صفة لاوليس قيما بل غالب فقط ولذا تركه الشارح فان سيبويه ذكر امالة ففتح الطاء في رأيت خيط رباح وذ كر غير امالة ففتح العسين في العرد والراء فيها ليست طرفا والعرد بفتح فكسر من قولهم عرد النبات اذا طاع (قوله كالأيسر مل) أي مل للامير الايسر (قوله كذا الذي تليها الخ) هذا سبب ثان لامالة الفتحه لكنه خاص بالوقف وما قبله عام فالعنى كذا أمل الفتح الذي تليها هاء التأنيث الخ وحينئذ فلا وجه لاستثناء الالف لان الذي واقع على الفتح لانه هو الذي يعال لا الحرف الذي قبل الاء حتى تدخل فيه الالف لكنه ارجع ضمير كان الى ما تليها الاء لا بقيد كونه فتحا لدفع توهم ان من أسباب امالة الالف وقوعها قبل الاء كالفتح ولوقال عطف على ما قبلها وقبل هاء التأنيث أيضا ان تقف * ولا تمل هذه الاء الالف

اسكان أحسن (قوله تعال الفتحه الخ) أي سواء كانت في مستعمل كن البقر أو راء كترى بشرر أو غيرهما كاحدى الكبر ولا يسر لكن بشرط أن لا تكون على ياء كن الغير ولا بعد الراء المكسورة حرف استعلاء كن الشرق فان تقدم المستعمل غلبته الراء ولذا أميل أولى الضرر (قوله قبل الراء المكسورة) أي فلا تعال الفتحه بعدها نحو موم وظاهره انه لا بد من اتصالها لان القبلية تشعر به وليس على اطلاقه بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور أو ساكن غير ياء فتعال فتحه الهمزة والعين في موم ومباشرو وعمرو بخلاف فتحه الجيم في بحير كما نص عليه سيبويه والله أعلم (التصريف)

بنية السكامة العربية وما خروجهما من اصالته وزيادة صحة واعلال وشبه ذلك ولا يتعلق بالاسماء المتكينة والأفعال فأما الحروف وشبهها فلا يتعلق لعلم التصريف بها (ص) وليس أدنى من ثلاثي يرى * (١٨٣) قابل تصريف سوى ما غيرها

(ش) يعني انه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين إلا ان كان محدوفاً منه فأقل ما تبني عليه الأسماء المتكينة والأفعال ثلاثة أحرف ثم قد يعرض لبعضها نقص كيد وقل وم الله وق زيدا (ص) ومتتهى اسم خمس ان تجردا وان يزد فيه فما سبعة اعمدا (ش) الاسم قسمان مزيد فيه ومجرد عن الزيادة فلما زيد فيه هو ما بعض حروفه ساقط في أصل الوضع وأكثر ما يباغ الامم بالزيادة سبعة أحرف نحو اخر نجما واشهيباب والمجرد عن الزيادة هو ما بعض حروفه ليس ساقطاً في أصل الوضع وهو ما ثلاثي كفلس ومارباي كجعفر واماخامسي وهو غايته كسفرجل (ص) وغير آخر الثلاثي افتتح وضع واكسر وزد تسكين ثانياً ثم (ش) العبرة في وزن السكامة بماعدا الحرف الاخير منها وحيفئذ فالاسم الثلاثي اما أن يكون مضموماً الاول أو مكسوراً أو مفتوحاً وعلى كل من هذه التقادير اما أن يكون

أصله تصريف براءين لأن فعله صرف بشد الراء ويجب اشتغال المصدر على جميع حروف فعله أبدلت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وخصت بذلك لأن نقل التكرار انما حصل بها وهكذا كل ما وازنه كاستقديس وتكرير يم وتفضيل والتصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها واصطلاحاً يطلق على شيئين الاول تحويل السكامة الى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني كالصغير والتكسير واسمى الفاعل والمفعول أو التثنية والجمع وسوت عادتهم بذكر هذا القسم مع علم الاعراب كفاعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف والآخر تغيير السكامة عن أصل وضعها لغرض غير اختلاف المعاني كالالحاق والتخلص من السكونين ومن اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون ويسمى هذا التغيير بالاعلال وهو المراد هنا وينحصر في ستة أشياء الحذف والزيادة والابدال والقلب والنقل والادغام فهذه كلها أنواع تحت الاعلال كما في الصبان وفي الشافية وشرح الغزى ان الاعلال خاص بتغيير حروف العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف وماعدا ذلك ليس اعلالاً وقد يطلق التصريف على ما يعم الامرين معا (قوله بنية السكامة) أي صيغتها التي حققها أن توضع عليها حالة الافراد وخرج به البحث عن أحوال أو آخرها حال التركيب فانه علم النحو وخرج بالعربية الجمعية فلا يدخلها تصريف (قوله وما خروجهما) عطف تفسير على قوله أحكام بنية السكامة (قوله وشبه ذلك) قيل كالاخفاء والادغام والاظهار اه وفيه ان الادغام من الاعلال كما مر من الصبان ومثله الاخفاء والاظهار من الصنعة إلا أن تخص الصنعة والاعلال بغير ذلك أو يجري على ما مر من الشافية (قوله والأفعال) أي المتصرف فقط وهو فيها بطريق الاصاله لكثرة تغييرها وظهور الاشتقاق فيها بخلاف الاسماء (قوله وشبهها) هو الاسماء المبنيية والأفعال الجامدة كجسي وليس فانها تشبه الحرف في الجود (قوله فلا يتعلق لعلم التصريف بها) أي بعينيه السابقين وأما تغيير ذوالذي وتثنيتهما والحذف من سوف وان وابدال اهل فساد (قوله وليس أدنى الخ) أي بذلك توضيحاً لما لا يعرف ان الأقل من الثلاثة وضما خاص بالحرف وشبهه والاولى وليس بالتفريع وأدنى اسم ليس وجلة يرى بالبناء للجهول خبرها ونائب فاعله يعود على أدنى وهو مفعوله الاول وقابل مفعوله الثاني (قوله فأقل الخ) الغناء للتعليل (قوله ثلاثة أحرف) أي ليتبدأ بحرف ويوقف على آخره يفصل بينهما بآخر كراهتهم توالي المبدأ والنهاية مع تنافيهما حركة وسكوناً ولا يكفي الفصل بزيادة لأن شأنه أن يزول فوجوده كالعدم (قوله الله) أي عند من يجعله مختصراً من أيمن الله في القسم (قوله من يذ فيه) هو اسم مفعول لذكر حرف الجر معه وهو نائب فاعله فان لم يذكّر احتمال ذلك بتقدير في وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره السمعاني في شرح العزمية (قوله اخر نجما) مصدر اخر نجمت الابل اذا اجتمعت وهذا راى في الاصول زيد فيه الألفان والنون (قوله واشهيباب) بمججمة فهاء فتحتية فوحدتين بينهما ألف مصدر اشهاب الفرس بشد الموحدة اذا صار اشهب والشبهة بياض غلب على السواد وهذا الثلاثي الاصول من شهب شهبية ز يذ فيه الألفان والياء التحتية واحدى الموحدين (قوله وهو غايته) ولوزاد على خمسة لتوهم أنه كلمتان كل كلمة ثلاثة أحرف (قوله العبرة في وزن السكامة) أي في هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان وقوله بماعدا الحرف الاخير أي لانه على ما يقتضيه العامل فلا يختص بحركة (قوله نحو قفل الخ) رتب الامثلة على البدء بسكون الثاني فضمه فكسره ففتحته وكل منهما ضم الاول ثم مع كسره امام فتحته فبدأ بسكون الثاني ثم فتحته ثم ضمه ثم كسره ولو آخر فرس عن كبد جرى على نسق واحد (قوله ودئل) بضم المهملة وكسر الهمزة ودوية كإبن عرس سميت به قبيلة من كنانة منها أبو الأسود الدؤلي قال أحمد بن يحيى

مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحة أو ساكنة يخرج من هذه اثنا عشر بناءً حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة وذلك نحو قفل وعنى ودئل وصرد ونحو علم

وحبك وإبل وعنب ونحو فليس وفرس وعص وكد (ص) وفعل أهمل والعكس بقل * لقصد هم تخصيص فعل بفعل (ش) يعني ان من الأبنية الاثني عشر بناء من أحدهما مهمل والآخر قليل فالأول ما كان على وزن فعل بكسر الأول وضم الثاني وهذا بناء من المصنف على عدم اثبات حبك والثاني ما كان على وزن فعل بضم الأول وكسر الثاني كبذل وانما قل في الامماء لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل مالم يسم فاعله كضرب وقتل (ص) وافتح وضم واكسر الثاني من * فعل ثلاثي وزد نحو ضمن ومثلها أر بع ان جر دأ * وان يزد فيه فاستاعدا (ش) لفعل ينقسم الى مجرد والى من يذ فيه كما انقسم الاسم الى ذلك وأكثر ما يكون عليه المجرد أر بعة أحرف وأكثر ما ينتهي في الزيادة الى ستة وثلاثي (١٨٤) المجرد أر بعة أو زان ثلاثة لفعل الفاعل وواحدة لفعل المفعول فالتالي لفعل الفاعل فعل

بفتح العين كضرب وفعل بكسرها كضرب وفعل بضمها كضرب والذي لفعل المفعول فعل بضم الفاء وكسر العين كضمن ولا تكون الفاء في المبنى للفاعل الا مفتوحة ولهذا قال المصنف وافتح وضم واكسر الثاني فجعل الثاني مثلثا وسكت عن الاول فعلم أنه يكون على حالة واحدة وتلك الحالة هي الفتح وللرباعي المجرد ثلاثة أوزان واحد لفعل الفاعل كدسجج وواحد لفعل المفعول كدسجج وواحد لفعل الامر كدسجج وأما المزيد فيه فان كان ثلاثيا صار بالزيادة على أربعة أحرف كضارب أو على خمسة كاتطلق أو على ستة كاستخرج وان كان رباعيا صار بالزيادة على خمسة كدسجج أو على ستة كاحرنجم (ص)

لأن علم اصحابوزنه غيره واستدرك عليه رجم بضم الراء وكسر الهززة اسم للاست ووعلى لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلى فهذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعمه بل قليل (قوله وحبك) أى بكسر الحاء المهملة وضم الموحدة لغة في الحبك بضميتين جمع حبك وهو الطريق في الرمل وتطلق على طرائق التجوم كقوله تعالى والسماء ذات الحباب وعلى درع الحديد (قوله على عدم اثبات حبك) هو الصحيح وأما قراءة أبي السمال به فشاذة جدا وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات لان أل بينهما حاجز حصين وان كانت ساكنة اذ هي كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الاتباع في نحو ان الحكم وقيل الروح بخلاف قل انظر واوان احكم والقول بأنهما من تداخل اللغتين بأن نطق القاري بكسر الحاء من لغة حبك بكسرتين ثم مال الى لغة الضميتين فضم الباء يلزمه عدم الضبط ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ما سمع منه كافي شرح الكافية (قوله الى ستة) أى لان التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من الزيادة مثله (قوله أر بعة أوزان) جرى على مذهب السكوفيين والمبرد من أن صيغة المجهول أصل ونقل عن سيديويه وأما عند البصريين ففرع عن صيغة المعلوم وهو الاظهر فليس للثلاثي المجرد الا ثلاثة أوزان أصول (قوله فعل) بفتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب أو الضم كمنصر ينصر فيخير بينهما ما اذالم يشترأ أحدهما وشذ الفتح في أبي يأتى وسلي يسلي الا اذا كان حاقا العين أو اللام فقياسه الفتح كسأل يسأل ومنع يمنع ويتعين الكسر في يأتى أحدهما كباع يبيع ويرى يرى والضم في واو يد كقال يقول ودعا يدعو (قوله وفعل بكسرها) وحق مضارعه الفتح كضرب يشرب وخاف يخاف وبقي يقي وجاء الكسر في ألفاظ قليلة كورث يرث ووقى يقي (قوله وفعل بضمها) ولا يكون مضارعه الا بالضم ولا يتعدى الا بالتضمين ولم يأت يأتى العين الا في هيؤاى حسنت هيئته اه أشموني أى لشمل الضم على الباء والنظر لم تقلب الباء ألفا كما قلت الواو في طال مع ان أصله طول بالضم (قوله الامفتوحة) أى لوجوب نحو بكها للبدء بها والفتح أخف من غيره واللام مفتوحة أبدا البناء على الفتح وأما العين فتشرك بالثلاث حركات ولا تسكن بالاصالة لئلا يلتقي ساكنان في نحو ضربت وأما نحو نعم وشهد بالسكون وقالوا رباع فغير عن أصله للخفة (قوله ثلاثة أوزان) ليست كلها أصولا بل المبنى للفاعل فقط كما مر وانما يذكر الامر في الثلاثي المجرد لانه لا يكون الا مزيدا فيه كاضرب وانصر واعلم أن اقصاعها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثيا في اللفظ (قوله ستة أوزان) أى تبعالا لسكوفيين والاختف في زيادة الأخير منها (قوله زرج) بزى فوحدة هو السحاب الرقيق أو الحجر وهو من أسماء الذهب (قوله برثن) بوحدة فراء فثلاثة لا مشاة كما صوبه يسن فنون وهو اسم للحبال الاسد (قوله عز بر) بهاء فزاي فوحدة فراء من أسماء الاسد (قوله جندب يحيم فحجمة فمهمة الجراد الاخضر الطويل الرجلين وقيل ذكر الجراد ومذهب البصريين أن هذا

ومع فعل فعل وان علا * فع فعل حوى فعلا كذا فعمل وفعل وما * غير لازيد والنقص انتمى (ش) لاسم الرباعي البناء المجرد له ستة أوزان الأول فعمل بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو جعفر الثاني فعمل بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو زرج الثالث فعمل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه نحو درهم وهجرع الرابع فعمل بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو برثن الخامس فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه نحو هزج السادس فعمل بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه نحو جندب وأشار بقوله وان هلاخ الى ابنية الخاسي وهي أر بعة الأول فعمل بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه نحو سفرجل الثاني فعمل بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه نحو

بجهرش الثالث فعل بالضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه نحو قد عمل الرابع فعلاً بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه نحو قرطعب وأشار بقوله وما غير إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر فهو إما ناقص وإما من يد فيه فالأول كيدودم والثاني كاستخراج واقتدار (ص) والحرف ان يلزم فاصل والذي * لا يلزم الزائد مثل نا احتذى (ش) الحرف الذي يلزم تصاريف السكامة هو الحرف الاصل والذي يسقط في بعض تصاريف السكامة هو الزائد نحو ضارب ومضروب (ص) (١٨٥) بضمن فعل قابل الأصول في وزن وزن وزائد بلفظه ا كتنفي

وضاعف اللام إذا أصل بقي كراء جعفر وقاف فستق (ش) إذا أريد وزن السكامة قوبلت أصولها بالغاء والعين واللام فيقابل أولها بالغاء وثانيها بالعين وثالثها باللام فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصل عبر عنه باللام فإذا قيل ما وزن ضرب فقل فعلاً وما وزن زيد فقل فعلاً وما وزن جعفر فقل فعلاً وما وزن فستق فقل فعلاً وتكرر اللام على حسب الأصول فإن كان في السكامة زائد عبر عنه بلفظه فإذا قيل ما وزن ضارب فقل فاعل وما وزن جوهر فقل فوعل وما وزن مستخرج فقل مستعمل هذا إن لم يكن الزائد ضعفاً حرفاً أصلياً فإن كان ضعفه عبر عنه بما يعبر به عن ذلك الأصلي وهو المراد بقوله (ص)

وان يك الزائد ضعفاً أصلاً فاجعله في الوزن ما للأصل (ش) فتقول في وزن اغدودن افعلوعل فتعبر عن الدال الثانية بالعين

البناء السادس فرع عن فعل بالضم فتح تخفيفاً أصلياً كما عند السكوفيين (قوله بجهرش) بجيم فهملة فيم فراء فمجمعة هي الجوز المسنة والعظيمة من الاماعي (قوله فندعمل) بقاف فندال معجمة وعين فهملة هو الضخم من الأبل وانقلد عمله من النشاء الفصيرة (قوله قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملةين فموسعة هو الشيء الخثير (قوله والحرف الخ) شروع فيما يعرف به الاصل من الزائد وما يتبع ذلك لكن يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل كواو وعدي ياء وما لا يسقط أصلاً لوجود كلمته وهو زائد كنون قر نفل لتوسطها بين أربعة أصول وواو كوكب لمصاحبتها أكثر من أصليين فيصير كل من التعريفين ليس جامعاً ولا مانعاً وأجيب بان الاصل الساقط لعله تصريفية كالثابت والزائد اذا لزم لعله كالجود كان مقدس السقوط ولذلك يقال الزائد مسقط في أصل الوضع تحقيقاً وتقديراً (قوله احتذى) ماض مجهول من احتذى به أي اقتدى به وحذا حذوه تبعه ويقال احتذى لبس الحذاء وهو النعل (قوله والذي يسقط الخ) أي كان يسقط من المصدر كالف ضارب في ضرباً ومن فرعه كالف كتاب في كتب أو من نظير السكامة كياء ابطل في اطل بكسرتين اسم للخاصرة وتاء احتذى في حذاء (قوله هو الزائد) هو نوعان لانه اما تكرير أصل لحاق كسبتين اقدمتس لحاقه باسرتين أو لغيره كدال قدس ولا يجب في هذا كونه من أحرف الزيادة المجموعة في أمان وتسهيل واما زائد بغير تكرير أصل وهذا لا يكون الا منها كتاء احتذى وقد تكون هي أصول كتاء مات وهمزة كل وجه مكان (قوله بضمن فعل) أي بما انضم منه من الحروف الثلاثة ولم يقل بفعل لان المقصود مادته دون هيئته لان الميزان لا يلزم هيئته بخصوصها من الحركة والسكون وترتيب الحروف بل يتبع ما يستحقه الموزن قبل تغييره فيقال في رد وقال وزنه ما فعل بفتحين وفي مرد ومقال مفعل واذا وقع في الموزن قلب أو حذف فعل مثله في الميزان فتقول في آدر وأصع وما الهزمة وضم ما بعدها جمع دار وصاع وزنه اعفل لان أصله أدور وأصوع قلبت الواو همزة لثقل ضمها ثم قدمت الهزمة على الغاء وقلبت ألفاوتقول في ناء بالموزن فلع لانه من النأي أي اليمد فاصله نأي قدمت لاه وهي الياء على الهزمة ثم قلبت ألفاوتحركاتها وانفتاح ما قبلها وفي قاض وزنه فاع وفي عدة علة نعم اذا أريد بيان الاصل قبل أصله كذا ثم أعمل بالغالب وغيره وانما اختاروا للوزن مادة ف عمل لانها تم أفعال الجوارح والقلوب بخلاف غيرها (قوله اغدودن) بعين معجمة فدالين مهملتين بينهما واو يقال اغدودن الشعر اذا طال والذبت اذا اخضرحتي يضرب للسواد (قوله ولا يجوز ان يعبر الخ) أي خلافاً لمن قال بذلك والحاصل ان الزائد مطلقاً يعبر عنه بلفظة الاشياء المكرر وقد علمته والمبدل من ناء الافتعال فيعبر عنه باصله وهو الناء فوزن اصطرافتمل ولا ينطق بالطاء لزال قضيها (قوله سمس) بكسر المهملتين للحب المعروف وفتحهما للثعلب واسم وضع والحكم فيهما واحد كما في الفارضي (قوله كلم) بكسر اللام الثانية لانه أمر من لم الشيء ضم بعضه إلى بعض وحرك بالكسر للربى ولا يصح كونه ماضياً لانه واجب البناء على الفتح (قوله يحكم على حروفه كلها الخ) أي لان اصالة أحكام المكررين واجبة تكميلاً لأصول الثلاثة وليس أحدهما أو لهما من الآخر وظاهر الشرح كالتن عدم الخلاف في هذا النوع ليس كذلك بل أشار بعضهم إليه سيوطي

(٢٤ - (خضري) ثاني)

كما عبرت بها عن الدال الأولى لان الثانية ضعفاً وتقول

في وزن قتل فعل ووزن كرم فعل فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول ولا يجوز ان تعبر عن هذا الزائد بلفظه فلا تقول في وزن اغدودن افعدول ولا في وزن قتل فعقل ولا في وزن كرم فعمر (ص) واحكم بتأصيل حروف سمس * ونحوه والخلف في كلم (ش) المراد بسمس الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه ولم يكن أحد المكررين صائلاً للسقوط فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بانها أصول

(قوله فان صلح الخ) بان فهم المعنى بعد سقوطه (قوله فلان تكون الكاف واللام زائدين) أي فوزنه فعل بلامين وهذا مذهب البصريين الزاجاج (قوله وقيل اللام زائدة) أي الثانية لصلوحها للسقوط وهو مذهب الزاجاج فوزنه فعقل بشكر يرالفاء بناء على الصحيح من ان الزائد المكرر يقابل بمثل الأصل اما على انه يلفظ بالزائد في الميزان مطلقا فوزن كف فكف فمكمل بكاف فلام ووزن لم فعل بلامين (قوله وقيل هما بدلان الخ) هذا مذهب الكوفيين واختاره ابن المصنف وحاصله أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف اليمين فالأصل لم وكفف بشد الميم والفاء الأولى فاستثقل ثلاثة أمثال فأبدل من وسطها حرف يماثل الفاء فوزنه على هذا فعمل بشد العين (قوله فأنف الخ) شريع في بيان ما نطر دزيادته من الحروف العشرة بعد ان بين ما يعرف به الزائد من الأصل وما يتبعه من بيان كيفية الوزن وألف مبتدأ وجملة صاحب صفته وأ كثر مفعول صاحب وزائد خبر والميم الكذب ومراده هنا الألف اللينة وسيد كراهمة (قوله حكم زيادتها) أي وان لم تسقط أصلا بان كانت في اسم جامد لان أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فعمل عليه ما سواه وما ذكرنا هو في الأفعال والاسماء العربية المتمكنة جاهدة كانت أو مشتقة أما في الميقات والحروف فلا يحكم بزيادتها مع أكثر من أصلين حتى ومهما ولا بادلها من غيرها مع الأقل كالي ومتى بل تكون أصلية غير منقوبة وكذلك في الاسماء الأعجمية كإبراهيم لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود فيما ذكر (قوله وغضبان) في نسخ بنون بعد الألف من الغضب وفي أخرى بلا نون فيحتمل عليها أنه بالغين المحجمة مع القصر مؤنث غضبان أو بالهملة مع المد وهي المشقوقة الاذن من باقة أو شاة والضاد محجمة في الكل وناقرة رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمى العضاء وليست مشقوقة الاذن والكل صحيح (قوله اما أصل) أي في الحرف وشبهه (قوله أو بدل عن أصل) أي ياء أو واو أو في فعل كما مثله أو اسم متمكن كرحي وهذا واعلم ان الألف لا تزداد الا في غير الأول لتعذر الابتداء بها كما كنه (قوله والياء كذا والواو الخ) أي يحكم بزيادتها مع أكثر من أصلين لكن الواو لا تزداد ولا عند الجهور مطلقا لثقافت الياء تزداد بشرط أن يكون بعدها ثلاثة أصول كيجمع أو أو بع في خصوص المضارع كيد حرج اما في غيره كيدستهور بفتح الياء وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم المهملة آخره اسم مكان بالحجاز وشجر يستاك به فهي أصلية فوزنه فعلا لول لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله كما اذا صحبتا أصلين فقط كبيت وسوط (قوله كما هما الخ) الجملة حال من فاعل بقعوما كافة لكاف عن العمل أو نعت لمخزوف ومصدرية أي وقوعا كوقوعهما في يؤ يؤ بضم الياء وسكون الهمزة الأري وهو طائر من الجوارح كالباشق وجمعه ياكى كساجد ووعوع أي صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فاندلخفوض أو وعوع فعل قصدا فمفعول الصرف للعلمية على لفظه ووزن الفعل والوعوع اسم لابن أوى فان أرى يد هنا كان مفعولا معه لا عطف على يؤ يؤ الا كان يجب جره بالكسرة لانه غير علم وانما نص على استثناءه هدامع أنه علم مما صر في سمي ان كل ثنائي مكررا يحكم بزيادته دفعا لتوهم تخصيص ذلك بغير الياء والواو عملا باطلاقة هنا (قوله كصيرف) هو المختار المتصرف في الأمور (قوله ويعمل) هو البعير القوي على العمل (قوله اذا تقدمت على ثلاثة) خرج ما اذا توسطتا وتأخرنا فلا يحكم بزيادتهما الا بدليل كسقوطهما في بعض اللغات أو التصاريف كهمزة شمال وحيطة في شمل بفتح الميم وسكونها وفي حبط بطنه حبطا كفخرج فرحا اذا انتفخ من كل الزرق وهو الخندق وكيم دلامص في قولهم درع دلامص ودلاص أي اراق وميم زرقم لشد يدلون الزرقه وكذا كل ثلاثي زيد في آخره ميم للتكثير كسهم لكبير المسته أي العجز ودلهم للجوز والناقاة المسنة من الاندلاق وهو الخروج (قوله أصول) خرج به نحو أمان ومعزى (قوله فان سبقتا أصلين حكم باصالتها) وكذا ان سبقتا أكثر من ثلاثة كما صطلح

وهكذا همز وميم سبقتا * ثلاثة ناصيلها تحقفا (ش) أي كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة اذا تقدمتا ومرزجوش على ثلاثة أحرف أصول كاجد ومكرم فان سبقتا أصلين حكم باصالتها كابل

(ش) أى كذلك يحكم

على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخر بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين نحو حراء وعاشوراء وقاصعاء فان تقدم الألف حرفان فالهمزة غير زائدة نحو كساء ورداء فالهمزة فى الاول بدل من واو وفى الثانى بدل من ياء وكذلك اذا تقدم على الألف حرف واحد كما ورداء (ص)

والنون فى الآخر كالهمز وفى نحو غضنفر أصالة كفى (ش) النون اذا وقعت آخر بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين يحكم عليها بالزيادة كما حكم على الهمز حين وقعت كذلك وذلك نحو زعفران وسكران فان لم يسبقها ثلاثة فهي أصلية نحو مكان وزمان ويحكم أيضا على النون بالزيادة اذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان كغضنفر (ص) والتاء فى التأنيث والمضارعة ونحو الاستفعال والمطارعة

(ش) تزداد التاء اذا كانت للتأنيث كقائمة والمضارعة نحو أنت تفعل أو مع السين فى الاستفعال وفروعه نحو استخرج ومستخرج واستخرج أولفظة فعل نحو علمته فتعلم أو فعل كمتدحرج (ص)

(ش) تزداد الهاء فى الوقف

ومر زجوش لبست طيب الرائحة ويقال فيه مر زجوش لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثل ذلك وقياس ابراهيم واسماعيل أصالة همزتهما وان كانا معجميين اه مرادى (قوله ومهد) بفتح فسكون يطلق على مهد الصبي وجهه مهد كسهم وسهام وعلى الفرش وجهه مهدود كنفلس وفلوس اه مصباح (قوله آخر) نعمت لهمز وبعد نعمت ثان له وأكثره فعول ردف الواقع خبرا عن لفظها ووجهة المبتدأ والخبر نعمت لآلف ولو قال أكثر من أصلين لسكان أجود لأن الشرط أن يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان أحدهما زائدا حكم بأصالة الهمزة كحواء لاندى يعانى الحيات لانهن من الحواية فتضعيف الواو زائد والهمزة أصلية بدليل صرفه على أحواء من الحوة وهي السواد فهمز ته زائدة لمنع صرفه والتضعيف أصلى وهي مؤث أحوى وخرج بذلك الهمزة الواقعة حشوا كشمأل والواقعة آخر لا بدألف كاحبسطا فلا يحكمز يادنها لا بدليل عماس (قوله أكثر من حرفين) الأولى أصلين كما سرف الهمزة ليخرج نحو موهوان فان نونه أصلية لانه من الهوان مع ان قبلها أكثر من حرفين لان بعضها زائد وهو الميم (قوله حكم عليها بالزيادة) أى الا اذا كان قبلها حرف مشدد أولين كسان وعقيان فتحتمل الزيادة والأصالة على حد سواء كالهمزة فى حواء فلا يلى احدهما الا بدليل كافى التسهيل والسكافية كدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون التضعيف أصليا (قوله بعد حرفين الخ) أى بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية وكذا سكونها وعدم ادغامها كحوى فى غضنفر وحبسطا فخرجت الواقعة أولا كنهشل للذئب وثانيا كقنطار والمتحركة كغزنيق وخزوب فانها فى ذلك أصلية الا بدليل وأما المدحمة فى نحو عجنس بشد النون للجمل الضخم فالزائد فيه هو التضعيف لا النون الاولى وقال أبو حيان كل منهما زائد فوزنه فعل وبقى من مواضع زيادة النون أول المضارع والمطارع كانه كسر وباب الافعال كالأحجام وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق فهو الدليل الأعظم (قوله والتاء فى التأنيث) أى فى مفرد كانه مثله أجمع كسمات (قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة الا التاء مع أنه لا فرق بينها وبين غيرها (قوله ونحو الاستفعال) خصه بالتدوين الافتعال مثلا للإشارة الى ما تزداد فيه السين ولا يرد عليه اهساها اذا لا تزداد يادتها فى غير هذا بل تحذف فقط كسين قدموس لاحاقه بعصفور لانه من التقدم وهو ما تقدم من أنف الجبل والسيد المتقدم فى قومه - تصریح وادخل بنحو باب التفعّل والتفاعل والافتعال كالتجمل والتقال والاقنار وفروعه او كدباب التفعّل والتفعّل كالتقديس والترداد دون فروعهما كقدس وردذ فانها بالاناء (قوله كقائمة) أى لا كقامت لان تاء الفعل كلمة مستقلة فلا تعد ههنا لان القصد بيان أجزاء السكامة كقائمة وطذا يحلها الاعراب بخلاف قامت (قوله والهاء وقفا الخ) ليس من ذلك نحو طاحة ومساة بل الهاء فيه بدل التاء لا سر بدة استقلال (قوله كلمة) ألفز فيه بعضهم بقوله

ياقارنا ألفيسة ابن مالك * وسالكفى أحسن المسالك * فى أى بيت جاء فى كلامه لفظ بديع الشكل فى نظامه * حروفه أربعة تضم * وان تشأ فقل ثلاث راسم وهو اذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع وصار بالتركيب بعد كلمة * وقد ذكرت لفظه لتفهمة

(قوله واللام) اما فاعل بمحذوف على حذف مضاف كما أشار له الشارح بقوله واطردز زيادة اللام أو نائب فاعل بمحذوف أى وتزداد اللام فى الإشارة كما قدره الشارح فى التاء فى التأنيث والهاء وقفا أو هى مبتدأ وفى الإشارة صفته والخبر محذوف أى واللام السكامة فى الإشارة من أحرف الزيادة وعلى هذه الأوجه فالمشتهرة اما صفة اللام احتراز من الشاذة فى نحو عبل وزيد كما نقله السيوطى عن ابن هشام أو صفة لازمة للإشارة وهو أولى لان تلك اللام خرجت بالإشارة فان جعل فى الإشارة خبرا عن اللام امتنع جعل المشتهرة

والهاء وقفا كلمة ولم تره * واللام فى الإشارة المشتهرة

نحوه ولم يثره وقد سبق في باب الوقف بيان ما تزايد فيه وهو الاستفهامية المجرورة والفعل المحذوف اللام للوقف محوؤه والمجزوم نحو لم يثره وكل مبنى على حركة نحو كيفة الاما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واسم لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل والمنادى نحو يازيد والفعل الماضي نحو ضرب واطرأ أيضا زيادة اللام في (١٨٨)

ان لم تبين حجة كحظت (ش) اذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها فسو لك سألونيها خاليا عما قيدت به زيادته فاحكم بأصالة الا ان قام على زيادته حجة يئنة كسقوط همزة شمأل في قولهم شملت الريح شمولاً اذا هبت شمالاً وكسقوط نون حنظل في قولهم حظلت الابل اذا آذاها أكل الحنظل وكسقوط تاء ملكوت في الملك (ص)

فصل في زيادة همزة الوصل
للوصل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدئ به كاستثبتوا (ش) لا يبتدأ بسا كن كما لا يوقف على متحرك فان كان أول السكامة سا كننا وجب الاتيان بهمزة متحركة توصلا للنطق بالسا كن وتسمى همزة وصل وشأنها أنها نثبت في الابتداء وتسقط في الارج نحو استثبتوا أمر للجماعة بالاستثبات (ص) وهو لفعل ماضى احتوى على

صفة للام لا تمنع الاخبار قبل النعت وجعل الاسقاطى المشتهرة مبتدأ حذف موصوفه وفي الاشارة خبره والجملة خبر اللام أى واللام زيارتها المشتهرة كائنة في الاشارة فيفيد انها تزداد في غير الاشارة لكن غير مشهورة (قوله نحوه) فيه أن هاء السكت كلمة برأسها جى معها معنى وهو بيان حركة وألف في نحوه ويازيداه واللام مكان في نحوه وعه فهي بكاء الجر مما ليس جزأ وكذا يقال في اللام والوجه ان ما كان من حروف المعاني لا يعد في حروف الزيادة الا اذا نزل منزلة الجزء بان حله الاعراب كتاء التأنيت وتخطاه العامل كحروف المضارعة (قوله للوقف) المراد به البناء في فعل الامر (قوله ان لم تبين) اما بفتح التاء أصله تبين حذف إحدى التاءين فحجة فاعل أو بضمها مضارع مجهول وحجة نائب (قوله كحظت) بالطاء المسألة من باب فرح (قوله سألونيها) وكذا هم يتساءلون وقد جعلها المصنف في بيت أربع مرآت فقال

هنا وتسلم ثلاثاً نوس يومه * نهاية مسئول أمان وتسهيل
(قوله في قولهم شملت الريح) أي تحولت شمالاً وبابه دخل كما في المختار واعترض بأنه يحتمل أن أصله شمألت نقلت حركة الهمزة الى الميم الساكنة قبلها ثم حذف فلاولى الاستدلال بسقوطها في بعض لغاتها الاحدى عشرة وهى شمأل ككوكب بتخفيف اللام وبشدها وشأمل بتقديم الهمزة على الميم وكقندال وكقاب وجبل وفلس وصيقل وطفيل ورسول وجوهر والله أعلم
(فصل في زيادة همزة الوصل)

هو من تمة الكلام على زيادة الهمزة وانما أفردناها باختصاصها بالاحكام الآتية (قوله الا اذا ابتدئ) أصله بهمزة مفتوحة أبدلت ياء لكسر ما قبلها وذلك قياسي كمية في مائة ثم سكنت تخفيفاً للحركة البنائية كقراءة ما بقى من الربا يسكون الياء (قوله كاستثبتوا) بفتح التاء وكسر الواو واحدة أمر للجماعة أو بفتحها ماضى معلوم أو بضم التاء وكسر الواو ماضى مجهول (قوله وتسمى همزة وصل) أى مجاز العلاقة الضدية لانها تسقط وصلافاً فكانت سقها أن تسمى همزة ابتداء وقيل لا مجاز بل سميت بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها وقال البصريون لو وصل المتكلم بها الى النطق بالسا كن وفيه أن اللائق حينئذ أن تسمى همزة الوصل أو التوصل لا الوصل ومماها الخليل سلم اللسان (قوله وتسقط في الارج) وقد ثبت للضرورة كقوله

اذا جاوز الاثنى عشر فانه * يثبت وتكثر الوشاة قين
(قوله على أكثر من أربعة) أى اماها كنجلى أو سواها كاستخرج وخرج الماضى الثلاثى والرابعى (قوله والامر والمصدر) بالجر عطف على فعل (قوله فكل فعل ماضى الخ) في هذه السكامة نظرفان من الخاسى ما لا تدخله ولا مصدره كتعلم وتقاتل وتخرج ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كالاينفى (قوله في أمر الثلاثى) أى الذى يسكن ثانى مضارعه لفظاً سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها كما مثله فان تحرك ثانى مضارعه لفظاً لم يحتج الى الهمزة لان الأمر هو المضارع بعد أن يحذف منه حرف المضارعة فثبت تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا همز وان سكن تقدراً كقم من يقوم فاصله أقوم كالنصر فقلت ضمة الواو الى القاف وحذفت للسا كنين وكعبور ومن وعديه وورد يرد فاصلهما أوعد

أكثر من أربعة نحو نجلى والامر والمصدر منه وكذا * أمر الثلاثى كاخش وامض وانفدا (ش) وأورد لما كان الفعل أصلاً في التصريف اختص بكثرة جىء أوله سا كننا فاحتاج الى همزة الوصل فكل فعل ماضى احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الاتيان في أوله بهمزة الوصل نحو استخرج وانطلق وكذا الامر منه نحو استخرج وانطلق والمصدر نحو استخرج وانطلق وكذلك يجب الهمزة في أمر الثلاثى نحو اخش وامض وانفد من خشى ومضى ونفذ

وارد حذف وأوهما جلا على حذفهما من المضارع المبدوء بالياء لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة
 فاستغنى عن همزة الوصل في الجميع بتحريك أولها وهذا الشرط عام في أمر غير الرابح مطلقا ليخرج نحو تعلم
 وتدرج ولا يمتد هذه الهمزة لتحرك ثاني مضارعه وأما الرابح فسكت عنه لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا تحركا
 فيستغنى عن الهمزة كدحرج رقائل وأما يكرم فأصله يؤكرم كيدحرج فيقال في أمره أكرم بهمزة قطع
 مفتوحة لأنها هي التي بعد حرف المضارعة وإنما حذف من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في أكرم وحل
 الباقي عليه كما يأتي ولم تحذف من الأمر لزال منتضيه مع تعاضلها بالحركة بخلاف وأعد فتدبر ويستغنى من
 أمر الثلاثي خذ وكل وصر فانها يسكن ثاني مضارعها لفظا كيأخذ ويأكل ويأمر مع أن الاكثر فيها
 الاستغناء عن الهمزة بحذف فاتها الساكنة والاصل أخذهم من ثين حذف الثانية لكثرة الاستعمال تحذف
 الأولى للاستغناء عنها وفي شرح العزية أن الحذف من كل وحذف واجب ومن مر جاز لأنهما أكثر منه
 قاعدة إذا كان أول المضارع مفتوحا كيكتب وينطلق ويستخرج فهمزة أمره وصل أو مضموما كيكرم
 ويعطى فقطع ولا يضم إلا الرابح لا غير مجردا كان أو مزيدا كيدحرج ويكرم ولا تحذف همزة القطع
 الا ضرورة (قوله وفي اسم) متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل (قوله وتأنث) بالجر عطف على اسم
 وجلة تبع البناء للفاعل صفة أي وسمع الهمز في تأنث أي وثنت تابع لكروه وهو مبتدأ خبره تبع أي تبع
 مذكرة في ذلك (قوله وإيمن) عطف على اسم فهو مخفوض لسكن رفعه على الحكاية للزومه الابتداء
 فلا يجوز ولا يصب وهو بوصل الهمزة على القياس وقطعها الحن ونخل بالوزن (قوله همز آل) مبتدأ خبره
 كذا أي لا وصل سماعا قياسا ومثلها أم في لغة جبر (تنبيه) علم من كلامه أن همزة الوصل لا تدخل
 المضارع أصلا ولا الحرف سوى أل ولا ماضي الثلاثي والرابع ولا أسماء غير مصدر الخاسي والسادسي والأسماء
 العشرة المذكورة وأل الموصولة كما سيأتي جملة الأسماء اثنا عشر لا غير وأما إيمن والآن فانفتحتان في إيمن
 ولذا تركهما المصنف وإنما ذكر إيمن مع أنه لغة في ابن لانهم يزيدا الميم تغير معناه بأفادته المبالغة وحكمه باتباع
 ما قبل الميم لها في حركات الإعراب ولا كذلك إيم (قوله ويبدل) أي همز آل ومثله همزة إيمن لما
 سيأتي (قوله لم تحفظ الخ) يعني أن افتتاح هذه الأسماء بالهمزة طريقة السماع بخلاف المصادر المذكورة
 لأنها كان الفعل أصلا في التصريف استأثر بأمور منها تكون أوائل بعضها فيحتاج للهمزة فعمل
 مصدره عليه بخلاف غير المصادر من الأسماء فحذف حركة أوله لكن شئت هذه الأسماء العشرة عن القياس
 لتسكون الهمزة عوضا عما حذف منها من حرف أو حركة (قوله اسم) أصله عند البصريين سمو
 بكسر السين أو ضمها من سمو وهو العلو وحذف لامه تخفيفا وسكن أوله وعوض عنها همزة الوصل وقيل
 أصله ومم بفتح الواو من السمة وهي العلامة حذفت الواو وعوض عنها الهمزة (قوله واست) أصله سته
 كفرنس يقال سته سته كتبها كتهب تعبا إذا كبرت عجيزته ثم سموها المجيزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية
 فحذفوا العين تارة وقالوا سه واللام أخرى وقالوا ست بفتح سينها والاعراب على الهاء والتاء ثم سكنوا
 سين الثاني واجتلبوا همزة الوصل كأنها عوض عن اللام فقالوا است كما في اسم والدليل على أن أصله
 سته بفتح السين فتحها في سه وست لغتان فيه وعلى تحرك عينه بعد ثبوت فتح فأنه جمعه على استه لان
 فعلا لا ينقاس في فعل بفتح فسكون وعلى انها فتحة خفتها على أن لامه هاء رجوعها في الجمع والتصغير
 كاسته وستة (قوله وابن) أصله بنو بفتح الفاء لجمعه سلامة على بنين وبفتح العين لجمعه على أبناء
 كذا كرى است قيل ولامه وألفوهم بنوة ويردها أن لام الفتى ياء لجمعه على فتیان مع قولهم فتوة فقلبت فيها
 الياء وال المناسبة الضم والواو قبلها إذا أصلها فتوة فسكتا يقال في بنوة وقيل لانه عوض عنها التاء في بنت
 وأبدال التاء من الواو أكثر من الياء وقيل لانه ياء لانه من قولهم بنى بامرأته بنى بها إذا دخل عليها (قوله

(ص)

وفي اسم است ابن إيمن سمع
 واثنين وأمرى وتأنث تبع
 وإيمن همز ال كذا ويبدل
 مدافى الاستفهام أو يسهل
 (ش) لم تحفظ همزة الوصل
 في الأسماء التي ليست مصادر
 لفعل زائد على أربعة الألف
 عشرة أسماء اسم واست
 وابن

وابنهم) هو ابن زيادة الميم للمبالغة كزفرهم (قوله واثنين) أصله اثنين يقتضيان لقولهم في النسب اليه
ثبوت كذا لك ولأمة ياء لأنه من ثبوت فسكن أوله بعد حذف الألف وعوضت الهمزة (قوله وامرئ) هو
امم تام لم تحذف منه شيء لأن أصله صر كغلس لكنه يجوز تخفيفه لانه بثقل حركاته الراء ثم حذفتها مع
أل فيقال المر جعلت همزة الوصل عوضا عن الهمزة التي تحذف في بعض الاحيان وأما امرأة وابنة واثنين
فكمنذ كراتها (قوله وابن في القسم) خرج به نحو بر القوم في أيهم فانه جمع بين وهمزته قطع
اتفاقا وأما الأول فهو عند البصر بين امم مفرد من البنين وهو البركة وهمزته وصل خلافا للوكوفيين فيها
والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض أغانه كما ثم ثبتت مع النون لانها بصدد الحذف كافي امرئ
وفيه لغات أين بفتح الهمزة وكسر هاء مع ضم الميم وفتحها رايم وأم بفتح الهمزة وكسر هاء مع ضم الميم فيها
وم ومن بثلاث الميم فيها ويجب اضافة السك للفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف انظر أي أين الله
قسمي قيل أر خبر المحذوف أي قسمي أين الله كافي المغنى (قوله الا في أل) أي معرفة كانت أو زائدة
ومثلها أم في لغة حبر وكذا الموصولة لكنها اسم على الراجح فتعده مع الاسماء العشرة والمصدر تبلغ اثني
عشر (قوله مفتوحة) اعلم انه يجب فتحها في أل ويترجح على الكسر في أين وابم ويترجح كسر هاء على
غيره في لفظ اسم ويجب كسر هاء في باقي الاسماء الاثني عشر وأما في الفعل فتضم وجو بان ضم ثالثه ضما
أصليا ظاهرا كاسكن وكان في مجهولا أو مقفرا كغزى ياءه اذا أصله أغزى بضم الزاي وقال ابن المصنف
الضم في هذا راجح لا واجب وكسر في ما عد ذلك سواء فتح ثالث الفعل كاعلم أو كسر كضرب ولو بحسب
الأصل كما مشوا فان أصله أمشيوا بالكسر قال ابن الجزري

وابدأ بهمز الوصل من فعل يضم * ان كان ثالثا من الفعل يضم

واكسر حال الفتح والكسرو في * الاسماء غير الالام كسر هاء في

(قوله لم يجز حذف همزة الاستفهام) أي ولا همزة الوصل لما ذكره أيضا ولا يجوز تحريكهما لانها لا تثبت
درجافوجبالبدال ومثل ذلك يجري في أين لان الالة واحدة (قوله ومنه) أي من التسهيل ولا يجوز
في البيت المدلل لا يسكن (قوله الحق الخ) بالرفع مبتدأ خبره ان قلبك طائر وعكسه على ان الحق ظرف
محاذي أي أي الحق طيران قلبك وان شرطية ودار فاعل بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تبعاعدت
والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه والرباب كسحاب اسم امرأة وانبت بسكون النون وفتح الموحدة وشبه
المثناة فوق انقطع والله أعلم

(الابدال)

هو اصطلاح جعل حرف مكان آخر مطلقا فيشمل القلب لان كلا منهما تغيير في الموضع الا ان القلب خاص
بحروف العلة والهمزة والابدال عام ويخالفهما التعميض فانه كافي الاشمو في يكون في غير الموضع كتاء عدة
وهمزة ابن ويكون عن حرف كذا كرو عن حركة كسين اسطاع يستطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع
فان أصله عند سيبويه اطاع يطيع زيد فيه السين عوضا عن حركة عينه لان أصل اطاع أطوع وصبر
المصرح بان العوض قد يكون في غير الموضع فافهم أنه قد يكون في الموضع أيضا فيكون أعم منهما لامباينا
ويؤيده ما صر في التصغير في قوله * وجأرتعويض يا قبل الطرف * من ان ياء فريزيق وفراز يق
عوض عن دال فرزدق مع انها في محلها فتدبر وأما الاعلال فقد تقدم (قوله آخر اترالخ) قيل آخر اظرف
متعلق بمحذوف صفة لواو ياء أي كائنين في آخر وفيه ظرفية الشيء في نفسه اذ هما نفس الآخر الا ان يراد به
ما قبل الأول فيكون من ظرفية الجزء في السك والاولى كونه اسما غير ظرف حالانها وان كانا نكرتين أي
حال كون كل منهما آخر أو ما اثر فظرف بمعنى عقب حال ثائية أو صفة لا بدل من آخر ولو جعل طرفا لان كلا
منهما شرط مستقل (قوله عقده المصنف الخ) أي وضمه أر بعة أحكام من التصريف الابدال والقلب

وابنهم واثنين وامرئ
وامرأة وابنة وابنتين
واين في القسم ولم تحذف في
الحروف الا في أل ولما
كانت الهمزة مع أل مفتوحة
وكانت همزة الاستفهام
مفتوحة لم يجز حذف همزة
الاستفهام لئلا يلتبس
الاستفهام بالخبر بل وجب
ابدال همزة الوصل ألفا
نحو ألامير قائم أو تسهيلها
ومنه قوله

الحسنى ان دار الرباب

تبعادت

أو انبت حبل ان قلبك طائر

(ص) (الابدال)

أحرف الابدال هدأت

موطيا

فأبدل الهمزة من وارويا

آخر اثر الف زيد وفي

فاعل ما عمل عين اذا اقتفى

(ش) هذا الباب عقده

المصنف لبيان الحروف

التي تبدل من غيرها

والنقل والخلف ثم ذكر الإدغام بعده وتقدمت الزيادة (قوله ابدالاً شائعاً) أى قياساً يضطر إليه في التصريف بان يوقع عدمه في الخطأ كقوله في مال مول وأعلم ان حروف الابدال أربعة أقسام ما يبدل للإدغام شيوعاً وهو جميع الحروف الألف اللينة وما يبدل لغيره فاما اندورا وهو كما في الأشعوني على ما يفهم من التسهيل سبعة مجموعة في أوائل قوله (فدخا بظلم ضاع حله غيا) وذلك كقوله لم خراذل بالبدال المجهمة في خراذل بالمهملة أى مقطوع وقرأ الاعمش فشرذهم بالمججمة بدل المهملة كما قاله ابن جني واما شيوعاً ويضطر إليه وهو ما في المتن ولا يضطر بأن يشيع عند قوم قاصراً على السماع وهو ما عدا القسمين قبله وذلك كالطبع الآتي في الشرح ومنه عجمجة قضاة وهى ابدال الجيم من الياء المشددة وفقاً كقوله (خالى عوفى وابوعلى) أى على (المطعمان اللحم في العشي) أى العشى وكذا من الخففة كقوله (لاهم ان كنت قبلة حجة) أى حجتى (ولا يزال شاحج يأتيك بى) أى بى والشاحج البغل وكذا عن عنة نيم (كظنت عنك قائم) أى انك وكشكشتهم بالمججمة في خطاب المؤنث نحو (مالدى جاء بش) وقرئ (قد جعل ر بش تحش سرى) والسكسة بالمهملة في لغة بكر كقوله للوثنة (أبوس وأمس) أى أبوك وأمك وغير ذلك (قوله جمعها المصنف الخ) وجمعها في التسهيل في طويت دائماً فاسقط الهاء لان ابدالها انما يطرأ من التاء وفقاً كرحمة وهو من كور في بابه وعدها هنا للحصر وسكت عنها استغناء بما قدمه هناك وقبيل من غير التاء سماعاً كقوله لمك قائم وهردت الشئ وهياك في لانك وأردت واياك (قوله وطأت الرجل) أى يسكون الحاء المهملة اذا جعلته وطية بوزن فاعل أى مبداء اليناء مستوي (قوله الطبع الخ) أى بابدال اللام من الضاد لقربها منها كراهة اجتماع حرفي الطباق عند بعضهم ومن نون أصيلان لقرب مخرجيهما في قوله رقت فيها أصيلاً لأساقها * أعيت جواباً لما بالربع من أحد وأصيلان امانتاً لغير أصيلان جمع أصيل كبير وبعران وهو ما بعد العصر الى الغروب فصغر الجمع شذوذاً كما قاله الجوهري أو تصغير أصيل على غير قياس لزيادته على المكبر كما قاله ابن هشام وهو أولى لكثرة مثل هذا كغيره بان في مغرب (قوله من كل واو اوية) وكذا الألف فان حراء أصلها كسرى زيدت قبل الفها ألف للبد ككتاب فأبدلت الثانية الفاً فاحسن مما هنا قول الكافية

من حرف لين آخر بعد ألف * من يد ابدال همزة كما أصف

(قوله تطرفت) أى حقيقة كما مثله أو حكماً بان كان بعدها تاء تأنيت أو علامة ثنية عارضان كبناء وبناء بشد النون من البناء وكردعين وكسعين وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منهما فيمنع الابدال لعدم التطرف كهداية وعدارة وكقوله عقلته بثنايين وهما طرفا العقل فانه وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد (قوله والاصل دعا الخ) انما لم يسم حرف العلة لسكون ما قبله كدلو وطى لان الساكن هنا غير حصين لسكونه حرف علة زائد فوجوده كعدمه فكأن الواو والياء تلياً فتحة فقلبا الفاً كباب وعصاور حتى فلما اجتمعت ساكنة مع الألف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ما قاله حناق الصرفيين وقيل قلبا همزة من أول الأمر (قوله نحو آية ورأية) أصلهما عند الخليل آية ورية كسمكة قلبت الياء الأولى ألفاً على غير قياس اذا قياس قلب الثانية كما سيأتى وقيل أصل رأية رأية بالهمز ترك تخفيفاً (قوله وكذلك ان لم تتطرف) مثله ما لو تطرفت لا بعد ألف كدلو وطى (قوله عين اسم فاعل) أى ولو مؤنثاً ومثنى أو مجموعاً مثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل أو فاعلة وان لم يكن وصفاً كما نزل للبيان وجائزة للخشبة المعترضة وسط البيت وكلاهما بحجم وزاى ويجوز تخفيف الهمزة بتسهيلها بينهما وبين الياء ولذا انكتب ياء لكن بلا نقط لان ابدالها ياء محضة لمن وكذا همزة نحو فلان وأائل مما سيأتى * حكى ان أباعلى الفارسي دخل على بعض التسمين بالعلم فاذا عنده جزء مكتوب فيه قائل بنقط الياء فقال له أبوعلى هذا خط من قال خطي فالتفت

ابدالاً شائعاً وهى تسعة
احرف جمعها المصنف رحمه
الله تعالى في قوله هدأت
موطيا ومعنى هدأت
سكنت وموطيا اسم
فاعل من أوطأت الرجل
اذا جعلته وطياً ولكنه
خفف همزته بابدالها ياء
لانفتاحها وكسر ما قبلها
وأما غير هسده الحروف
فابدالها من غير هاشاد أو
قليل فلم يتعرض المصنف له
وذلك كقوله لم في اضطجع
الطبع وفي أصيلان أصيلان
فتبديل الهمزة من كل
واو أو ياء تطرفت ووقعت
بعد ألف زائدة نحو دعاء
وبناء والاصل دعا
وبنى فلو كانت الألف الآتى
قبل الياء أو الواو غير زائدة
لم تبديل نحو آية ورأية
وكذلك ان لم تطرف الياء
أو الواو كتباً وتعاون
وأشار بقوله وفي فاعل ما
أعل عينا اذا اقتفى إلى أن
الهمزة تبديل من الياء والواو
قياساً متبعاً اذا وقعت كل
منهما عين اسم فاعل
وأعلت في فعله نحو قائل

وبائع وأصله ما قال وبائع لكن اعلاوا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلوبوا العين ألفا قالوا قائل وبائع فقلوبوا عين اسم الفاعل همزة
فان لم تعمل العين في الفعل صحت في اسم (١٩٢) الفاعل نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين (ص) والمزيد ثالثا في الواحد

همز ابرى في مثل كالفلا ند
(ش) يبدل الهمز ايضا
ولي ألف الجمع الذي على
مثال مفاعل ان كان مدة
مزيدة في الواحد نحو فلاة
وقلائد وصحيفة وصحائف
ومحجوز ومحجوزات فلو كان غير
مدة لم تبدل نحو قسورة
وقساور وهكذا ان كانت
مدة غير زائدة نحو مفازة
ومقاور ومعيشة ومعاش
الافيا سمع فيحفظ ولا
يقاس عليه نحو مصيبة
ومصائب (ص)

كذلك ثاني لينين اكتنفا
مد مفاعيل كجمع نيفا
(ش) أي كذلك تبدل
الهمزة من ثاني حرفين
لينين توسط بينهما مدة
مفاعل كما لو سميت رجلا
بنيف ثم كسرت فذلك تقول
نياف ببدال الياء الواقعة
بعد ألف الجمع همزة ومثله
أول وأوائل فلو توسط
بينهما مدة مفاعل امتنع
قلب الثاني منهما همزة
كطوا ويس ولهذا قيل
المصنف رحمه الله تعالى
ذلك بمد مفاعل (ص)
وافتح ورد الهمز يافيا عمل
لما وفي مثل هراوة جعل
واو وهمزا أول الواو ينرد
في بدء غير شبهه وفي الاشد

الى صاحبه وقال قد أضمتنا خطواتنا في زيادة مثله وخرج من ساعته * ومن لطائف العلامة الأمير أنه كتب له
سؤال تعنت ومن جملة لفظ صغار بنقط الياء فقال في ضمن جوابه مبكنا * وما نقطكم الياء من الصغار *
وخرج باسم الفاعل فعل الأمر من المفاعلة فيجب فيه التصحيح كقوله تعالى فبايعهن (قوله وأصلهما
قارل وبائع) ظاهره كالمصنف ابدا لهما همزة من أول الأمر كقيل به وقال حذاق الصرفيين أبدال ألفا
ثم لألف همزة لما صر في دعاء وكسرت الهمزة على أصل التخلص من السا كنين وقال المبرد دخلت ألف
فاعل قبل ألف قال وباع فركت الثانية للسا كنين ولأن أصلها الحركة والألف المتحركة همزة (قوله
والمد) أي حرفه واو كان أو ألفا أو ياء وجهه يسهل من ضمير يرى الواقع خبرا عن المد وثالثا حال
من ضمير زيد في معنى حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي مترادفة وقوله في الواحد لبيان الواقع لا الاحتراز
وكاف كالفلا ند زائدة (قوله ان كان مدة) أي لا اجتماع تلك لمدة سا كنية مع ألف الجمع ولا يمكن
حذفها الفوات الجمع ولا المدة لتغير بناء مفاعل لأن شرطه أن يكون بعد ألفه حرفان أو هما مكسوران يكون
كمفاعل فوجب تحريك الهمزة لانها الأصل لها في الحركة كذا قال الخليل وإنما اشترط كون المد
ثالثا لانه لا يلي ألف الجمع الا حينئذ يخرج نحو حائض ومفتاح وفنديل ومكوك فلا يبدل مدته همزة بل واو
في حوائض و ياء فيما بعده و همزة حوائض هي همزة حائض المنقلبة عن الياء في الحيز لانه فاعل ما عمل عينا
(قوله غير مدة) أي بان تحرك كقسورة للاسد ويقال قسور بلاتاء فلا يهمز لتعاضيه بالحركة (قوله غير
زائدة) أي لان حرف المد الأصلي متحرك في الأصل فيتعاضى بحركته الأصلية عن القلب فأصل مفازة
مفوزة كمدفوعة من الفوز نقلت فتحة الواو الى الفاء ثم قلبت ألفا فجاء على فعلها ومثلهامارة من النور وأصل
معيشة كسر الياء نقل الى العين وأصل مصيبة مصوبة بكسر الواو نقل الى الصاد فقلبت هي ياء لسكونها اثر
كسرة وهي اسم فاعل من أصاب يصيب وعينها واو بدل الصواب والصوب حق المد في ذلك تصحيحه في
الجمع فيقال مصاب ومناور ومعاش كما صح في مفاز وقدر نطق بها كذلك لكن قلب همزة في مصائب
ومناثر شذوذا وكذا في معاش في رواية عن نافع (قوله اكتنفا) أي أحغا والألف ضمير اللينين
فأعله ومد مفعوله والجملة صفة للينين (قوله كجمع نيفا) جمع مصدر منون ونيفاء ببدال الياء مفعوله وفأعله
مخدوف أي كجمعك نيفا أي كاللفظ الحاصل من جمعك نيفا وهو نياث فصح التمثيل به لمفاعل بهذا
التقدير والنيف ما زاد على العقد الى العقد الثاني من نافع نيف اذا زاد فياؤه أصلية وقيل من نافع ينوف
فأصله ينوف فعل به كسيد (قوله كالوسميت رجلا الخ) لاحاجة للتسمية (قوله ومثله أول وأوائل)
فأصله أول يجعل ألف الجمع بين واو أول أبدال الثانية همزة لما ذكر وأصله الأصيل وأول بثلاث
واوات كان أصل أول وولأ بدأت الأولى همزة لمساكني قريبا ووزنهم نحو أوائل ونياث بمفاعل انما هو
وزن عروضي أما الصر في فوزن نياث فيأصل بزيادة الياء وأوائل ففاعل ووزن زوايا فواصل وهو راو
ففاعل لمساكني (قوله وافتح ورد) تنازع في الهمز أي افتتح الهمز ورده ياء الخ وهذا كالاقتدار
على قوله همز ابرى في مثل كالفلا ند * وقوله كذلك ثاني الخ أي ان المد الزائد وثاني اللينين انما يبدلان
همزة في الجمع وتبقى محالهما في صحيح اللام والاقالت تلك الهمزة المبدلة ياء أو واو اعلى ماسيا أي قال في الهمزة
للعهد الذي كرى أي الهمز المبدل كما علمت فخرج به الهمز الأصلي في المفرد فانه يسلم في الجمع كمرآة ومراء بكسر
الهمزة منونة كجوار لفظا راعلا وأصل مرآة مرآة بفتح الياء من الرؤية فقلبت الفاو شد مرآيا كهدايا
ساو كالأصل مسالك العارض كما شد عكسه في قول بعضهم اللهم اغفر لي خطيئتي بهمزتين (قوله جعل)
أي همز الجمع المبدل من مد المفرد وثاني لينيه (قوله زهمزا) مفعول ثان لردو أول الواو بن مفعوله الأول

والاشد

(ش) قد سبق انه يجب ابدال المدة الزائدة في الواحد همزة اذا

وقعت بعد الب جمع نحو صحيفة ومحائف وأنه اذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة نحو نيف ونياث وذكروا انه

النوعين فإنه يخفف بابدال
كسر الهمزة فتحة ثم بادلها
ياء فمثال الاول قضية وقضايا
وأصله قضائي بادل الهمزة
الواحد همزة كالفعل في
صحيفة وصحائف فابدلوا
كسرة الهمزة فتحة فحينئذ
تحركت الياء وانفتح
ما قبلها فانتقلت ألفا فصارت
قضا فابدلت الهمزة ياء
فصارت قضايا ومثال الثاني
زاوية وزوايا وأصله زواي
ببدال الواو الواقعة بعد
ألف الجمع همزة كنيف
ونيايف فقلبوا كسرة
الهمزة فتحة فحينئذ قلبت
الياء ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصارت زوا
ثم قلبوا الهمزة ياء فصارت
زوايا وأشار بقوله وفي مثل
هراوة جعل واو الى انه
انما تبدل الهمزة ياء اذ لم
تسكن اللام واواسمت في
المفرد كما تبدل فان كانت
اللام واواسمت في المفرد
لم تقلب الهمزة ياء بل تقلب
واو والبشاكل الجمع واحده
وذلك حيث وقعت الواو
رابعة بعد ألف وذلك
نحو قولهم هراوة وهراوى
وأصلها هراوى كصحائف
فقلبوا كسرة الهمزة
فتحة وقلبوا الواو ألفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار هراوى ثم قلبوا الهمزة

والاشد نائب فاعل ووفى وهو القوة ما بين ثمانين عشرة سنة الى ثلاثين وعين ابن عباس في قوله تعالى حتى اذا
بالغ أشده أنه ثلاث وثلاثون سنة وهذا تفسيره باعتبار غايته وأما قوله تعالى ولا تقر بومال اليتيم الا بالتي هي
أحسن حتى يبلغ أشده فعناه حتى يحتمل وهو تفسيره باعتبار سببه لأنه عبارة عن شدة الانسان وقوته
واشتعال حرارته ولهذا يكون من البلوغ الى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة وقد انضم اسم مفرد
كأنك بمد الهمزة رضم النون وهو الرصاص المذاب وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه وقيل جمع شدة
كسمة وأنعم أو شد بالكسر كسر وأصر أو شد ككاتب أو كآب اه من البيضاوي وغيره (قوله اذا
اعتلت لام الخ) بان كانت ياء أو واو أو همزة لان المصنف أدرجها في حروف العلة اما الشبهاء اول كونها
منها عند الفارسي فالامهزة من النوع الاول كخطيئة وخطايا وكذا برية وبريا لأنه من بر بمعنى
خلق الا ان الهمزة برية فابدلت ياء وأدغمت في الياء تخفيفا فالامهزة ياء كقضية وقضايا وهدية وهدايا والامهزة
واو لم تسلم في المفرد كطمية ومطايلا لأنه من المطا وهو الظاهر فاصلها مطبوعة فعل بها كسيد والسالمه كهراوة
وهراوى وأما النوع الثاني فلم يملوه الا بلامه ياء كزاية وزوايا فاصل خطايا خطائي بياء مكسورة هي ياء
خطيئة ثم همزة هي لامها فابدلت الياء همزة كصحائف فصارت خطائي بهمزتين ابدلت الثانية ياء لتطرفها
اثر همزة مكسورة عملا بقوله الآتي ما لم يكن لفظا أتم الخ ثم فتحت الاولى تخفيفا فقلب الياء ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصارت خطاء الهمزة بين ألفين وهي تشبه الالف لقرب مخرجها وهو أقصى الحلق من الجوف
مخرج الالف فابدلت الهمزة ياء كراهة توالي ثلاث ألفات ولنفصل بين الهمزة خطايا بعد خمسة أعمال
ومثلها سواء رايا وأصل مطايا مطايو بياء هي ياء فعيلة وواو هي لامها فقلت الواو ياء لتطرفها اثر كسرة كما
في الغازي والغازي فصارت مطايي بياء بين ابدلت الاولى همزة كصحائف الى آخر ما مر ففيه خمسة أعمال أيضا
وأما في قضايا وهدايا فاربعة فقط بينها الشرح لان لامه ياء لا تحتاج الا قلبها ألفا فقط (قوله فابدلوا كسرة
الهمزة فتحة) أي تخفيفا لثقل الكلمة بكونها جمعا ومتناهيا واللام معتلة بعد كسرة على همزة عارضة
(قوله فصارت قضايا) أي همزة بين ألفين (قوله وأصله زواي) أي أصله الثاني كما يفيد قوله بادل الخ
وأصله الاول زواوى بواو من الاول بدل ألف زاء يملأ في قوله بواو الالف الثاني المز يدجمل واو
والثانية هي واو زواوية بينهما ألف التكسير فقلب الثانية همزة على حد نيات فصار كما في الشرح (قوله
فصارت زوايا) همزة بين ألفين (قوله اذ لم تسكن اللام الخ) أي بان كانت ياء أو همزة أو واو لم تسلم في
المفرد وقد عادت أمثلتها (قوله نحو هراوة) بكسر الهاء هي العصا الضخمة والجمع بفتح الهاء (قوله
وأصلها هراوى الخ) أي بعد قلب ألف هراوة همزة في الجمع كقلادة وقلايد وظاهر كلامه ان الواو تقلب ألفا
من أول الامر لكن مقتضى القياس قلبها أول ياء لتطرفها اثر كسرة ثم فتحت الهمزة فتقلب الياء ألفا الخ
ففيه خمسة أعمال كخطايا كما في التصريح وغيره (قوله يجب رد أول الواو الخ) اعلم ان الهمزة تبدل
من الواو والياء وجوبيا في أربع مسائل ذكرها المصنف وهي تطرفها بعد ألف زائدة وفي فاعل ما عمل عينا
وفي جمع مائثه مدزائد وجمع مائثه وثالثه لينان وقد علمتها وهذه مسألة خامسة تختص بها الواو عن الياء
وانما لم يقدمها على قوله وافتح وداخل الذي هو في ابدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا بالثالثة والرابعة
وبقي مما تبدل منه الهمزة وجوب بالالف في نحو جراء وفي جمع نحو قلادة وتبدل جوا من الواو المضمومة ضمها
لازما مصدره كانت كاجوه في وجوه ولا كادور همزة بعد اللال في أدور جمع دار ومن المكسورة بشرط
تصدرها كاشاح وافادة واسادة في وشاح ووفادة ووسادة وقرى من اعاء أخيه ولا تبدل من المفتوحة
الا شدوذا كاسماء علمها أصله وسما من الوسامة وكاحد في العدد أصله وحده من الوحدة وتبدل من الياء جوازا
في نحو رائي وغائي نسبة الى راية وغاية أصله راى وغاي بثلاث ياء تخفف بادل الاول همزة وأما بادلها

الاولى فاء السكامة والثانية بدل من ألف فاعلة فان كانت الثانية بدلا من ألف فاعل لم يجب الا بدال نحو ووري ووروي أصله وافي ووروي فلما بني للفعل احتيج الى ضم ما قبل الالف فأبدلت الالف واوا (ص)

ومدا ابدال ثاني الهمزين من

كلمة ان يسكن كاستروا ثمن ان يفتح اترضم ارفتح قاب

واوا ياء اثر كسر ينقلب ذوالكسر مطلقا كذا وما يضم

واوا أصرا ما لم يكن لفظا ثم فذاك ياء مطلقا جارا ثم ونحوه وجهين في ثانيه أم (ش) اذا اجتمع في كلمة

همزتان وجب التخفيف ان لم يكونا في موضع العين نحو وسا كل ورأس ثم ان تحركت أولا هما وسكنت

ثانيتهما ما وجب ابدال الثانية مدة تجانس حركة الاولى فان كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفا

نحو أثرت وان كانت ضمة أبدلت واوا لنحو أوثرت وان كانت كسرة أبدلت ياء نحو ايثار وهذا هو

المراد بقوله ومدا ابدال البيت وان تحركت ثانيتهما فان كانت حركتها فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واوا فالاول نحو أو آدم جمع آدم

من غير ذلك فشاذا أرقا بدل (قوله المتصدرين) خرج هووي ونووي نسبة الى هووي ونووي (قوله ما لم تكن الثانية بدلا الخ) اعلم ان الشرط كون الوار الثانية ليست مدة عارضة بان تكون مدة أصلية أي غير مبدلة من شيء كاولي أنفي الاول أصلها ويلي بضم فسكون أولم تكن مدة أصلا بان لم تكن بعد ضم سواء تحركت كواصل المذكور وكاول بضم ففتح جمع أولى أصله وول بواو ين أو سكنت بعد ضم كاول بفتح فسكون أصله وول بثلاث واوات فكل ذلك يجب فيه الا بدال أمام المدة العارضة فلا يجب بل يجوز سواء كانت بدلا من ألف فاعل كوروي ووروي فيجوز أو في وأوري بالهمز أو من همزة كوروي مخففه الووئي بضم الوار وسكون الهمزة وهي أنفي الاول من وال اذ ارجع فيجوز أو في أو من غيرهما كما فصله الاشمونى اذ اعلمت ذلك في قصر الشارح عدم الوجوب على المبدلة من ألف فاعل تبعا لظاهر المتن قصور مع أنه يمكن تصحيح المتن بأنه أراد بشبهه ووري ثانيه مدة عارضة (قوله من ألف فاعل) بفتح العين فعل ماض من المفاعلة كوروي ووروي (قوله والاصل وواصل) أي بواو ين الاولى فاء السكامة والثانية مبدلة من ألف واصله كالف حائض في حوائض فهي وان كانت عارضة لكنها ليست مدة فلذلك وجب قلب الاولى همزة ومثله في ذلك أراق جمع وأقية فاصله وراق (قوله لم يجز الا بدال) في نسخ لم يجب وهو الصواب الذي في التوضيح وغيره ومفهومه الجواز وبه صرح الاشمونى في كل مامدته عارضة ولا يراد أن المتن بوجه علم الجواز في شبهه ووري لانه لا يوهم ذلك الا ان جعل رد في كلامه مجهولا فان جعل أصرا والاصل فيه الوجوب كان مفهوما انه لا يجب في شبهه ووري كما قاله الشرح فيصدق بالجواز سم (قوله وا ثمن) أي عنده لا بتداء به لان همزته للوصل فتسقط درجاء وهو بفتح الفوقية وكسر الميم فعل أمر كما يشهد به رسمه بالياء لكسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضيا مجهولا كما قيل لرسم بالواو بضم همزته وبشار بذكركه الى أن همزة الوصل كالقسطح (قوله ان يفتح) نائب فاعله يعود على ثاني الهمزين مطلقا وكذا الضمير في قلب وينقلب السكون بعد تقييده بالفتح وقوله والاكسر مبتدأ خبره كذا ومطلقا لخال أي سواء كان أرفتح أو ضم أو كسر (قوله وما يضم) مفعول أول لاصر بمعنى اجعل ووارا مفعول الثاني (قوله ما لم يكن) اسمها ضمير يعود لثاني الهمزين في البيت الاول وجلة أتم خبرها ولفظا مفعول أتم (قوله فذاك) أي ثاني الهمزين الذي أتم لفظا جاياء مطلقا أي سواء كان مضموما أو مفتوحا أو مكسورا وسواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر أو سكون وجا بالصدر على لغة (قوله وأوم) مبتدأ خبره جملة أم بمعنى أقصد وجهين مفعوله وهذا تقييده لبعض ما تقدم أي انما يجب ابدال ثاني الهمزين المتحركين المستفاد من قوله ان يفتح اترضم الخ في غير نحو أوم وما أول همزته للضارعة اما هو ففقيه الوجهان (قوله اذا اجتمع في كلمة) خرج به نحو أنت لان همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلا يجب فيه الا بدال بل يجوز تحقيقهما (قوله ان لم يكونا في موضع العين الخ) اعلم ان الهمزتين في كلمة ثلاثة أحوال أن تتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه وأن يتحرك كما عا أما سكونهما معا فتأخر فان سكنت الثانية فقط أبدلت من جنس ما قبلها كما ذكره بقوله ومدا ابدال الخ وان سكنت الاولى فقط فان كانت في موضع العين أدغم كسا كصيغة مبالغة من السؤال ورأس نسبة لبيع الرأس ولم يذكروا المصنف هذا لانه لا بدال فيه أو في موضع اللام أبدلت الثانية ياء وكذا ان تحركت ياء فيه كما ذكره بقوله ما لم يكن لفظا أتم الخ فالمتطرفة تبدل ياء مطلقا وصورها اثنا عشر من ضرب أربعة الاولى في ثلاثة الثانية وان تحركت ياء في غير موضع اللام فصورها تسع من ضرب ثلثت الاولى في ثلثت الثانية ذكرها بقوله أن يفتح الخ فتبدل واوا في خمسة وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة مطلقا وتبدل ياء في الاربعة الباقية وهي المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقا وكل ذلك في المتن (قوله أبدلت الثانية ألفا) أي وجوبا ولو كانت الاولى

للضارعة نحو أو كل وآمن وسمه نول * ثم رضى الله تعالى عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمرني
إذا حضرت أن أتزر ثم يمشي وعوام المحمدين يحرفونه فيشدون التاء بالمد وبعضهم يحقق الهمزتين
وكلاهما الحن لانه مضارع من الأزار ووزنه افتعل كاستلم فالهمزة الأولى للضارعة والثانية فاء الكلمة
ولا يجوز إبدال الثانية تاء ولا تحقيقهما في مثل ذلك لكن حكى الزحشري عن العرب أنزوا بالادغام فيكون
سما عيا كاسميأتى في قوله * وشذ في ذى الهمزة نحو أو استكلا * وقد مثل به الشرح هنا (قوله والأصل
أ آدم) أى أصل الجمع آدم بهمزين فالفتحة تكسيرا بدلت الثانية واو والفتحة اترفتح وليست الواو بدلا
من الف المفرد خلافا للمازنى لأن الف لم توجد في الجمع إذ الفتحة لقلب همزة المفرد الفاء وهو سكرتها اثر
فتح يزول في الجمع وكذا في التصغير ولو بنيت الفعل التفضيل من أن قلت ز بدأون من عمر وأصله ان
كا كرم نقلت فتحة النون للهمزة رادغم ثم قلبت الهمزة واو وعند الجمهور والممازنى يقلبها ياء (قوله نحو
أو يمر) في نسخة أو يثم تصغير آدم فيراد به الوصف من الأدمة بضم الهمزة وهى لون السمرة لاسم الذي
أبى البشر لآن الاسماء المظومة لا تصغر ولا اسم شخص غيره لانه أعجمى كفى الكشاف فلا يعرف له اشتقاق
يرد اليه في التصغير لكن قال في المفصل انه عر في على وزن أفعل من الأدمة (قوله نحو ايم) بكسر الهمزة
وفتح الياء وشذ الميم (قوله مثا ز أصبح) بكسر الهمزة وفتح الباء إحدى لغات العشرة من ضرب تثلثت
همزته في تثلث باء والعشرة كهصفور (قوله من أم) أى صار ما ما أو بمعنى قصد (قوله وأصله أئم)
بهمزين مكسورة فسا كنة وفتح الميم الأولى (قوله ففتحت حركة الميم الخ) أى لبتمكن من ادماغها في
الثانية (قوله فصارت أم) أى بكسر ففتح فشد الميم (قوله وأصله أن) أى بفتح فكسر فشد النون وأصله
الأول ان كاضرب نقلت كسرة النون الأولى الى الهمزة رادغم وقوله وقد تحققت بقافين أى لانه من نحو
أوم الآتى (قوله الاى أئمة) أى جمع امام وأصله أئمة كسلاح راسلحة نقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا
للادغام فصارت أئمة بفتح فكسر فشد الميم فبذل الثانية ياء وانما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل ألفا من
جنس حركة ما قبلها كما فعل با كيسة جمع انا لوجود المائتين المتقربين للادغام بعدها هنا فتنتقل حركة
أولاهما للهمزة توصلا لاراعتناهم به أشد من الاعلال وكذا يقال فيما مر من أن وأئم (قوله فانها
جاءت بالابدال التصحيح) عبارة التوضيح وذلك راجب إلى إبدال المكسورة بفتح ياء وأما قراءة ابن
عاصم والتكوفين أئمة بالتحقيق فما يوقف عنده ولا يشجاره فتدبر (قوله والثاني) أى ما كسرت
همزته الثانية مع كسر الأولى نحو ايم بكسر الهمزة والياء وشذ الميم وقوله مثال أصبح أى بكسرتين (قوله
والثالث) أى ما كسرت همزته الثانية مع ضم الأولى (قوله والأصل أؤن) أى همزة مضمومة فسا كنة
فنونين أولاهما مكسورة وأصله الأول أؤن بثلاث همزات الأولى للضارعة مضمومة لان ما ضير باعى
متعد بالهمزة كا كرم والثانية مفتوحة لانها همزة النقل التى دخلت على الماضى كهمزة أكرم والثالثة
فاء الكلمة سا كنة فتدفع الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كاسميأتى في قوله وحذف همز فعل
استمر الخ فصارت أؤن بالضم كا كرم (قوله مضارع آفته) أى بوزن أكرمه همزة مفتوحة فالف منقلبة
عن همزة سا كنة فنونين بالادغام لاجل تاء الضمير ولذا لم تنقل فتحة النون الى الهمزة السا كنة بل قلبت
الما فاولم تتصل به التاء لوجب ان يقال اؤن والأصل أن كا كرم فتنتقل فتحة النون الأولى الى الهمزة السا كنة
لاجل الادغام فتقلب الهمزة واو لفتحها بعد مفتوحة (قوله فدخله) أى المضارع (قوله نحو اوب)
بفتح الهمزة وضم الواو وشذ الموحدة جمع أب بفتح الهمزة وشذ الموحدة وهو المرعى وقيل الفاء ككة

من جنس حركتها فصارتين وأشار بقوله وما يضم واو أو إلى انه اذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واو أو أو انفتحت الأولى
أو انكسرت أو انضمت فلاول نحو اوب جمع أب وهو المرعى أصله أ أب

حركة ما قبلها كسرة

قلب ياء نحو ايم وهو مثال

اصبغ من أم وأصله أئم

ففتحت حركة الميم الأولى

الى الهمزة التى قبلها

وأدغمت الميم فى الميم فصار

أم فقلب الهمزة الثانية ياء

فصار ايم وهذا هو المراد

بقوله وياء تركسرى يقابل

وأشار بقوله ذوالكسر

مطلقا كذا الى ان الهمزة

الثانية اذا كانت مكسورة

تقلب ياء مطلقا أى سواء

كانت اى قبلها مفتوحة أو

مكسورة أو مضمومة فالاول

نحو اؤن مضارع أن وأصله

أؤن فخفت بالابدال الثانية

من جنس حركتها فصارتين

وقد تحققت نحو أو أن

بهمزين ولم تعامل بهند

المعاملة فى غير الفعل الاى

أئمة فانها جاءت بالابدال

والتصحيح والثانى نحو

ايم مثال اصبغ من أم

وأصله أئم ففتحت حركة

الميم الأولى الى الهمزة

الثانية وأدغمت الميم فى الميم

فصارت أم فخفت الهمزة

الثانية بابدالها من جنس

حركتها فصارت ايم والثالث

نحو أو أن والأصل أؤن لانه

مضارع آفته أى جعلته

يأين فدخله النقل والادغام

ثم خفف بابدال ثلثي همزته

لأنه أفعول فنقلت حركة عينه الى فائه ثم أدغم فصار أب ثم خففت ثانية الهمزة بين ياءها من جنس حركتها فصار اوب والثاني نحو اوم مثال
اصبح من أم والثالث نحو اوم مثال (١٩٦) ابل من ام وأشار بقوله مالم يكن لفظا اسم فذلك ياء مطلقا جالى ان الهمزة الثانية

المضمومة انما تصير واوا اذا لم تسكن طسرفا فان كانت طسرفا صيرت ياء مطلقا سواء انضمت الاولى أو انكسرت أو انفتحت أو سكنت فتقول في مثال جعفر من قرأ ثم قلب الهمزة ياء فيصير قرأى فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا فيصير قرأ وتقول في مثال زبرج من قرأ قرئ ثم قلب الهمزة ياء فتصير قرئيا كالمنقوص وتقول في مثال برئ من قرأ قرؤ ثم قلب الضمة التي على الهمزة الاولى كسرة فيصير قرئيا مثل المولى وأشار بقوله وأم

ونحوه وجهين في ثانية أم الى انه اذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها وكانت الهمزة الاولى للتركيب جاز لك في الثانية وجهان الابدال والتحقيق وذلك نحو أوم مضارع أم فان شئت أبدت فقلت أوم وإن شئت حقت فقلت أوم وكذا ما كان نحو أوم في كونه أولى همزتيه للتركيب وكسرت ثانيتهما يجوز في الثانية منهما الابدال والتحقيق نحو أن مضارع أن فان شئت أبدت فقلت

أين وإن شئت حقت فقلت إن (ص)

وياه قلب ألفا كسر انلا * اوياء تصغير بواوذا افعلنا في آخر أو قبل تاء التانيث أو * زيادتي فعلان

الياسية (قوله لانه افعول) أي يوزن افعول كالفعل من جوع الفعلة (قوله والثاني اوم) أي بكسر الهمزة وضم الواو وشد الميم مثال اصبح بكسر ثم ضم فأصل اسم فعل به ماص (قوله مثال ابل) أي بضم الهمزة واللام وسكون الواو وهو خوص المقل أي شجر اللوز (قوله الى ان الهمزة الخ) الأولى حذف قوله المضمومة لانه اذا كانت المضمومة تبدل ياء لتطرفها ولو كانت بعد ضم فبالك كسورة أو المفتوحة فاسم يكن في المتن راجع لثاني الهمزة كاسر للماضي والأمثلة التي ذكرها الشارح للمضمومة تصالح لكسورة والمفتوحة بحسب الاعراب (قوله زبرج) بكسر الزاي وسكون الواو وكسر الراء هو الذهب والزرية كاسر (قوله كالمنقوص) أي فيعدل كقاض (قوله برئ) بضم فسكون فضم (قوله ثم قلب الضمة الخ) أي لناسبة الياء فيصير منقوصا كالقاضي فتسكن الياء تخفيفا ثم تحذف اللام كنين (قوله مثل المولى) أي بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من ألى بمعنى حلف فالقرئ الذي على مثاله منقوص أيضا كالاول وترك الشارح مثال ماذا كانت الاولى ساكنة وهوان بنى من قرأ مثال قطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب كاسر فتقول قرأى بكسر ففتح فهمزة ساكنة فياء متحركة بحسب الاعراب والاصل قرأهمزتين ساكنة فتتحركة أبدلت الثانية ياء وسكنت لسكون ما قبلها فكلمات أمثلة الهمزة المتطرفة وهي ثنا عشر كاسر باعتبار حركات الاعراب عليها لخصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح (قوله وجهان) أي تشبيه الهمزة المتكسرة بهمزة الاستعظام في نحو انت وأنتزتهم بحاجم الدلالة على معنى زائد على أصل الكلمة وإضافتها في أحرف المضارعة يجوز في الهمزة بعدها وجهان كافيان يؤمن من الايمان ويؤمن من التأمين فيجوز التحقيق والابدال واو ساكنة في الاول مفتوحة في الثاني فكذا بعد الهمزة (قوله والتحقيق) بقافين وكذا قوله حقت (قوله وكسرت ثانيتهما) سكت الشارح عما ادفع تحت نحو ال مضارع اللت اسنانه اذا فسدت ونحو أوم من مضارع من التأمين ولم أر من ذكرها بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والاشموني راؤم ونحوه مما دل همزتيه للمضارعة يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التاميل المتقدم فغضى ذلك جواز تحقيقها وابدالها واوا لقوله ان يفتح ارضم او فتح قلب واوا فيقال أول وأوم من قول الشارح وانفتح ما قبلها لم يذكروا الموضع ولا الأسموني فتدبر (قوله وياه) مفعول ثان لاقاب وألفا مفعول أول وكسر المفعول تلا الواقع صفة لافلا وهذا شروع في ابدال الياء من أخيتها الألف والواو فتبدل من الألف في مسئلتين ذكرهما المتن ومن الواو في عشرة مسائل كما في التوضيح منه في قوله بواوذا افعلنا الى قوله كالعطيان الخ أربعة وفي قوله بالعكس جاء لام فعلية وصفا واحدة وفي قوله ان يسكن السابق الخ واحدة وفي قوله وصحح المفعول من نحو عدا الى آخر الفصل ثلاث فالجمل تسع وترك واحدة وهي ان تلي كسرة وهي ساكنة غير مدغمة كميزان وميقات أصلهما موزان وموقات لانهما من الوزن والوقت وانما قلبت في ذلك لثقل الخروج من الكسر الى الواو وأما قلبها ياء في أبحر وادل جبي جرو ودولفليس زاندا على ما ذكر بل يشمله قوله في آخر لان أصلهما أبحر وودلو كفافس قلبت اضمة قبلهما كسرة لانه ليس في العربية اسم مجرب بالحركات آخره وار قبلها ضمة فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلب ياء فان قلت لم لم قلب الضمة فتحة تواملا الى قلب الواو الفاقلة والله أعلم لئلا يخرج من باب المنقوص الى المقصور فتدبر (قوله بواوذا) أي القلب الى الياء لكسر ما قبلها وفي آخر صفاتواو فصل بينهما بالابتداء للضرورة أنظر في لغو متعلق بافعلا وقوله أو قبل الخ عطف على محل في آخر وز يادتي فعلان عطف على نا وهذا كله هو المسئلة الاولى لان العلة في الجميع تطرف الواو حقيقة أو تقديرًا

ان

ذا أنصار أو في مصدر المعتل عيناً والفعل * منه صحيح غالباً نحو الحول (ش) اذا وقعت الالف بعد كسرة وجب قلبها ياء كقولك في جمع
مصدر صحيح وفيه نادر مصدر صحيح ودانير وكذلك اذا وقعت قبلها ياء التصغير كقولك في (١٩٧) غزال غزى بل وفي قذال قذيل وأشار بقوله

بواو اذا فعل في آخر الى آخر
الميت الى أن الواو تقاب
أيضاً ياء اذا نظرت بعد
كسرة أو بعد ياء تصغير أو
وقعت قبل تاء التانيث أو
قبل ز يادى فعلا مكمورا
ما قبلها فالاول نحو ورى
وقوى وأصلهما روى وقوى
لانهما من الرضوان
والقوة فقلب الواو ياء
والثاني نحو جرى تصغير
جر وأصله جرى فوجت معت
الواو والياء وسبقت
احدهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وأدغمت الياء في
الياء وأثالث نحو شجيرة
وهي اسم فاعل للأوث
وكذا شجيرة مصغرا وأصله
شجيرة من الشجر والرابع
نحو غزى وان وهو مثال
ضربان من الغزو وأشار
بقوله ذا أنصار إلى مصدر
المعتل عيناً الى أن الواو
تقلب بعد الكسرة ياء
في مصدر كل فعل اعتلت
عينه نحو صام صياماً وقام
قياماً والأصل صوام وقوام
فاعلت الواو في المصدر
جلا له على فعله فلو صحت
الواو في الفعل لم تعتل في
المصدر نحو لاوذ لواذ جار
جوارا وكذلك تصح

أثر كسرة وقوله في مصدر المعتل مسألة ثانية وقوله وجع ذى عين الخ ثالثة وقوله والواو لا ما الخ رابعة (قوله
ثالثة) أى قلب الواو ياء لكسر ما قبلها رأوه في مصدر المعتل أى الفعل المعتل والاولى المعلن ليفيد اشتراط
تسوية الفعل لان المعتل ما فيه جوى علة وان لم يغير والمعل هو المغير (قوله والفعل) بكسر ففتح منه
أى من مصدر المعتل يعنى اذا كان ذلك المصدر على فعل صحيح غالباً (قوله أو بعد ياء تصغير) هذا الثانى دخل
في المثالين استطراداً والمقصود التنبيه على الاول فقط لان اجتماع الواو والياء سميأتى بيبانه ولا يختص بالآخر فلو
قال بانزيا التصغير أو كسر ألف * تقاب ياء الواو ان كسر اردف

في آخره قبل الخ لوافق مقصوده أشموني (قوله أو وقعت قبل تاء التانيث الخ) أى لان كلا من التاء
وز يادى فعلا كلمة تاممة فالواقع قبلهما آخر تقدير لانهما في نية الانفصال وليس المراد بفعلان خصوص
هذه الهيئة فان الواو لا تقبل ياء في فعلان سا كن العين بل في مكسورها لتقع اثر كسرة كما مثله الشارح
وانما هو تمثيل لموضع الز يادى ولذا قال الموضح أو قبل الألف والنون الزائدتين (قوله مكسورا ما قبلها)
أى أو بعد ياء التصغير لان قلب الواو ياء مع التاء والألف والنون لا يختص بتلوها كسرة بل يشمل تالية ياء
التصغير كما يشمل كلام المصنف وسيمثله الشارح بقوله وكذا شجيرة مصغرة ومثال الثانى ما لو صغر غزى ان
فيكون حكمه كذلك (قوله فقلب الواو ياء) أى لان حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياء كما في ميزان
الماسر وهي بالتأخير متمرضة لسكون الوقف فقلبت ياء ولو في حال تحركها وصلا لتوقع السكون ومن ثم لم
تتأثر بكسر ما قبلها متمركزة في غير الآخر كعوض عوج الا اذا كان مع الكسرة ما يعضدها كاعلاطى
فعل المصدر أو مفرد الجمع كما سميأتى في صيغ ديار ولا فرق بين كونها في آخر اسم كالغازى والداعى أو فعل
معلوم كما مثله أو مجهول كفى ودعى ولا بين كون الكسرة أصلية كما ذكر أو محولة عن الضمة كما مر في
أدل (قوله تصغير جرو) بتمثيل الجيم والكسر أفصح ولد الكلب والسبع ويطلق على الصغير مطلقاً
(قوله والثالث شجيرة) أى بفتح فكسر ياء مخففة وأصله شجيرة من الشجر وهو الهلم والحزن (قوله
غزى ان) أى بفتح فكسر والالف والنون زائدان كما في قطران لا للتثنية اه صبان (قوله مثال
ضربان) أى بفتح المجهمة وكسر الراء ففتحية مثنى ضرى وهو العرق الذى لا ينقطع دمه يقال ضرا
العرق يضرب وضروا من باب قعد اذا نزل دمه كذا قيل وفيه أنه حيثئذ يكون بشد الياء كمفرده وأصله
ضربوان بدليل ضربوا قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة لا لكسر ما قبلها فالظاهر انه بالوحدة مع
الطاء المشالة وهو الحيو ان الذى مر ذكره أرمع الضاد من الضرب (قوله في مصدر الخ) أى جلا له على
فعله وجلة الشروط أربعة المصدرية وكسر ما قبلها كما هو موضوع المسئلة واعلال الفعل وان يكون بعدها
ألف كما يؤخذ من قوله والفعل منه صحيح نخرج غير المصدر كسواك وسوار ونحو راح رواحا فلا تقبل في
ذلك وان أعل الفعل لعدم جله عليه في الاول وعدم كسر ما قبلها في الثانى ومختز الباقيين في الشارح (قوله
اعتلت) الاولى أعلت الماسر (قوله نحو صام صياماً) أى وانقاد انقياداً واعتاد اعتياداً والأصل
انقواد واعتواد فلا يختص بالمصدر الذى على فعال خلافاً لما يوهه الشارح كشرح الكافية (قوله لو اذا)
بكسر اللام مصدر لاود القوم ملاوذة ولو اذا أى لا ذبعضهم ببعض (قوله وكذلك تصح اذا لم يكن الخ)
أى غالباً كما فى المتن ومن غير الغالب قراءة نافع وابن عامر في النساء لكم قياماً وارضوهم وابن عامر في المسألة
قياماً للناس والأصل قوماً قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها مع اعلاطى الفعل (قوله فاحكم) الفاء في جواب
أمامقبرة أى وأما جمع الخ كما في ورك فكسر أو هي زائدة وجع امام مبتدأ خبره جملة أحكم الخ أو مفعول

اذا لم يكن بعدها ألف وان اعتلت في الفعل نحو حال جولا (ص) وجع ذى عين أعل أو سكن * فاحكم بهذا الاعلال فيه حيث عن
(ش) أى متى وقعت الواو عين جمع

واعلمت في واحد أو سكنت وجب قلبها ياء ان انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف نحو ديار وثياب أصلهما دوار وثوباب فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسر ما قبلها ووجب الالف (١٩٨) بعدها مع كونها في الواحد ماملة كدأر وشبيهة بالمعتل في كونها حرف لين

سأكتنا كثوب (ص) وصححوا فعلة وفي فعل وجهان والاعلال أولى كالحليل (ش) ادركت الواو عين جمع مكسورا ما قبلها واعلمت في واحد أو سكنت ولم يقع بعدها ألف وكان على فعلة وجب تصحيحها نحو هود وعودة وكوز وكوزة وشذوثر وثيرة ومن ههنا يعلم انه انما اعتل في الجمع اذ وقع بعدها ألف كما سبق تقريره لانه حكم على فعلة بوجوب التصحيح وعلى فعل بجواز التصحيح والاعلال فالتصحيح نحو حاجة وحوج والاعلال نحو وقامة وقيم ودبة وديم والتصحيح فيها قليل والاعلال غالب (ص) والواو لا يبعد فتح ياء انقلب كالمعطيان برضيان ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف ويا يكون بذالها اعترف (ش) اذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتحة قلبت ياء نحو اعطيت أصله أعطوت لانه من عطاي عطو اذا ناول فقلبت الواو في الماضي ياء جلا على المضارع نحو يعطى كما جعل اسم المفعول نحو معطيان على اسم الفاعل نحو معطيان وكذلك برضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان

لخروف يفسره الحكم على الاشتغال وخرج بالجمع المفرد فلا يعمل منه الا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار ومضوان وهو مفعلة الا كل (قوله) واعلمت في واحد فيهما ماسر وخرج به بحو طول وطوال وشذ قوله تبين لي ان القماء فعلة * وان اعزاء الرجال طياها * والقماء بالباء القصريقيل ومن الشاذ الصافات الجياد لسلامتها في مفردة وهو جواد وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسى لاعلال المفرد اذ أصله جيود فعلة به كسيد (قوله) ان انكسر ما قبلها خرج أسواط وأحواض وأتواب (قوله) ووقع بعدها ألف جعله الشارح شرطاً في كل من المعتلة في المفرد والسالكنة أختام قوله وفي فعل وجهان الخ وقوله بهذا الاعلال أى الذى في المصدر بشرطه السابق وهو وجود الالف كما مر لكن الصحيح ان المعتلة في المفرد تقلب في الجمع ياء وان لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر لانها في الجمع ضعفت باعلاها في المفرد وقربها من الطرف فسلطت الكسرة عليها كحيلة وحيل ودبة وديم وشذ حاجة وحوج خلافاً للماسيا في أمالسا كنة في المفرد فلا يقوى تسلط الكسرة عليها الا بالالف القرينة من الياء لانها ليست في الضعف كالمعتلة كسوط وسياط وحوض وحياض فالولم توجد الالف صحت نحو كوز وكوزة ويشترط أيضاً كفاي التسهيل صحة اللام لثلاث يتوالى اعلاها مع اعلاز العين ولذا صحت الواو في رداء وجواء بوزن عطاش جوى ريان وجووال اصل رداى وجووا قلبت اللام همزة تنطرقها اثر ألف زائدة فسامت العين وأصل ريان رويان فتلخص أن الشروط أربعة كون الواو في جمع صحيح اللام وقبلها كسرة واعلاها في المفرد مطلقاً أو سكوتها فيه مع وقوعها في الجمع قبل ألف (قوله) وكان على فعلة لم يعمل لها الا بالسا كنة في المفرد (قوله) وجب تصحيحها أى لانه لما عدت الالف قل عمل اللسان تخفت الواو بعد الكسرة وانضم الى ذلك تخفيفها بيهدها من الطرف بسبب الهاء وقوتها بعد علم اعلاها في المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان واوه قريبة من الطرف ولم يمتد له الا باله في المفرد فكان أولى بالاعلال كقائه المصنف وظاهره ان تصحيحه مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما مر فلو قال وفي فعل * قد شذ تصحيح ختم أن يعمل * لوفى بالمراد أشموني (قوله) وثيرة بكسر المثلثة وفتح التحتية وقياسه ثورة لكن سهله قصد الفرق بين جمع الثور بمعنى القطعة من الاقط ومعنى الحيوان حيث جمعوا الاول على ثورة وقيل أصله ثيرة كحجارة فقلب الواو قياسى لاجل الالف ثم بقيت الياء بعد حذفها تنبيهاً على الاصل (قوله) نحو حاجة وحوج قد علمت أنه شاذ لا قليل والقياس صحيح لاعلاها في المفرد (قوله) والواو مبتدأ خبره انقلب وبعد فتح متعلق به وياء مفعوله ولا محال من الضمير فيه العائد للواو وكذا كالمعطيان اي قيد اشتراط كونها رابعة فصاعداً أما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح كعطوت وزكوت (قوله) وجب الخ شروع في ابدال الواو من أختيها الالف والياء فتبدل من الالف في موضع واحد ومن الياء في ست مسائل ستأتي كلها (قوله) ويا مبتدأ ويكون صفته على حذف مضاف وجلة اعترف خبره أى وباء كاذبة كياء موقن التي كانت فيه في انما مفردة سا كنة بعد ضمة في غير جمع اعترف لها بهذا الحكم أى قلبها ياء فخرجت الياء المدغمة كخيض والمتحركة كهيام فلا قلبان لتحصينها بالادغام والحركة وكذا التي بعد غير ضمة كبيع تخفتها والتي في الجمع كاسيا في البيت بعده (قوله) جلا على المضارع أى فان الواو تقلب في مضارع الرابعى ياء لتطرقها اثر كسرة وكذا في اسم فاعله فعمل عليها ما غيرهما جلا للفرع على أصله وقال سيبويه يوماً للخليل لم أعل تغازينا وتباغينا وأصله تغازونا وتباغونا مع أن مضارعه وهو تغازى وتباغى لا كسر قبل آخره حتى يعمل ويحمل عليه الماضي فاجابه بان اعلال المضارع ثبت في تغازى وتباغى المكسور ما قبل آخرهما قبل جى و تاء التثنية ثم استصحب معها كاستصحبه مع الهاء في نحو المعطاة فاعل تغازينا جلا عليه

فقلبت واوه بعد الفتحة ياء جلا لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو برضيان وقوله وجب ابدال واو بعد ضم من ألف (قوله) معناه انه يجب ان يبدل من الالف واوا اذا وقعت بعد ضمة كقولك في باع بوبع وفي ضارب ضروب وقوله ويا كقولك بذالها اعترف * معناه

أن الياء اذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب ابدالها واوا نحو موقن وموسر أصلهما (١٩٩) ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر فلا

تحركت الياء لم تغل نحو
هيام (ص)

ويكسر المضموم في جمع كما
يقال هيم عند جمع أهيا

(ش) يجمع فعلا وفعال
على فعل بضم الفاء وسكون

العين كما سبق في التكسير
كحمراء وحجروا وحجروا

فاذا اعتلت عين هذا النوع
من الجمع بالياء قلبت الضمة

كسرة لتصح الياء نحو هياء
هيم وبيض وبيض ولم

تقلب الياء واوا كما فعلوا في
المفرد كوقن استغفلا

لذلك في الجمع (ص)
واوا اثر الضم رد الياء في

ألفي لام فعل أو من قبل تا
كتاء بان من رمى كقصره

كذا اذا كسبعان صيره
(ش) اذا وقعت الياء لام

فعل أو من قبل تاء التانيث
أوز يادتي فعلا وانضم

ما قبلها في الاصول الثلاثة
وجب قلبها واوا فالاول

كقصور الرجل والثاني كما اذا
بنيت من رمى اسما على

وزن مقدرة فانك تقول
هرموة والثالث كما اذا

بنيت من رمى اسما كسبعان
فانك تقول رموان

فتقلب الياء واوا في هذه
المواضع الثلاثة لانضمام

ما قبلها (ص)
وان تكن عين الفعل وصفا

فذلك بالوجهين عنهم بلني
الضمة فتقلب الياء واوا نحو الضيق والكيسي والضوقي والكوسي وهما تاء التانيث والضيق والكيسي (ص)

(قوله اذا سكنت) أي وكانت غير مدغمة كسمر وقوله في مفرد أخذته من البيت بعده (قوله نحو هياء)
بالدحيماء أي أهي (قوله استغفلا لذلك في الجمع) كلامه مع المتن كالصريح في اختصاص ذلك
التخفيف بالجمع وانها تبدل في المفرد واوا سواء وقعت فاء كوقن وهوا اتفاق أو عيننا كأن يبنى من
الياء اسم مفردا على مثال برد فتقول بوز والاصل بيض بضم فسكون وهو مذهب الاخفش وقال
سيبويه في هذا بوجوب قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالجاء فتقول بيض بالكسر كما فعل مثله في
مبيع فان أصله مبيع وقلت ضمة الياء للياء وحذفت واو مفعول فصار مبيع فكسرت الضمة لتصح الياء
كاسيأتي ولذلك كان ذلك عنده يحتمل ان أصله فعل وان أصل مبيشة مفعلة بالضم أو بالكسر فيهما
وعند الاخفش يتعين فيهما الكسر اذ لو كانا بالضم لقليل درك ومعوشة (قوله واوا اثر الضم الخ) هذه
ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واوا الضم ما قبلها وتقدم واحدة في قوله واوا كوقن وسيأتي واحدة في قوله
وان تكن عين الخ وواحدة في قوله من لام فعل الخ والسبب في جميعها ضم ما قبلها في الاخير كما سيأتي
(قوله أو من قبل تاء) أي أو التي لام اسم من قبل تاء التانيث أو يادتي فعلا وانما اشترط ذلك في الاسم
ولم يشترط في الفعل شيء لانه لو تبدلت في الاسم بدون ما ذكر لم يكن آخر الاسم المعرب واوا بعد ضمة لازمة
وهو ممنوع في العربية فاذا بنيت من رمى اسما كعضد لا تقل فيه رمولذلك بل تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول
رم كشيخ لانه ممنوع من أمام التاء فالواو غير آخر ولذا اشترط بناء السكامة عليها لتسكون لازمة كما يفيد
قوله كتاء بان الخ بخلاف العارضة على بنية المذكور فلا تبدل معها الياء واوا لانها في نية الانفصال فما قبلها
آخر بل تكسر الضمة لتصح الياء كتواني توائية فان أصله تواني بضم النون كتسكاسلا كسرت النون
لما رمى واستصحب ذلك مع الهاء لعروضها أفاده في التوضيح ويؤخذ منه تقييد الالف والنون بما بنيت
السكامة عليهما كما يفيد قول المتن كذا اذا كسبعان صيره (قوله كتاء بان) أي كتاء شخص بان من رمى
كامة كقدرته بفتح الميم وضم الدال واذن التاء للبانى لا لبسته لسانه المتكلم بها (قوله كذا اذا الخ)
أي كذا ترد الياء اثر الضم واوا اذا صير الشخص الباني البناء الذي من رمى كسبعان بفتح السين المهملة
وضم الموحدة اسم موضع ونونه امام فتوحة على لغة من يجري المثني المسعى به كسبعان في منعه الصريف
للعامة والزيادة أو كسورة على لغة من يلزمه الالف ولو سعى به صبان (قوله كقصور الرجل) أي عند
التعجب من قضاة فالعني ما قضاه وأصله قضى لانه من قضيت (قوله اسما كسبعان) أي اسما مفردا موازنا
لذلك فتقول رموا واوا أصله رميان فقلبت الياء واوا الضم ما قبلها لان الالف والنون اللازمتين ليسا باضعف
من التاء اللازمة في تحصيل الواو من الطرف حتى لا يلحقها الاعلال لكن استشكله الموضح بان ما قبلها
أعطى حكم الآخر المحض في نحو غزيان من الغزو حتى قلبت الواو ياء كسمر فكان مقتضاه قلب الضمة ههنا
كسرة لتسلم الياء فتدبر (قوله اذا وقعت الياء) أي المضموم ما قبلها عيننا الصفة الخ اعلم ان فعلي بالضم ان
كان اسما محضا أو صفة جارية مجرى الاسماء وجب قلب الياء فيها واوا للضمة قبلها فالاول كطوبى مصدر
لطاب أو اسما لشجرة في الجنة وأصلها طيب لانها من طاب يطيب والثاني كطوبى وكوسى وخورى بالمعجمة
والراء اسما تفضيل مؤنثات أطيب رأ كيس وأخير فاصلها طيب وخيرى وكيسى من الكيس بفتحيتين وهو
الغطنة والدليل على جريان هذه الصفات مجرى الاسماء ايلاؤها العوامل وعدم جريانها على موصوف وأن
أفعل التفضيل يجمع على أفهل كالا سم المحض فيقال أفضل وأفاضل كما يقال في أفكل اسم الرعدة أفأكل
فدل على انه جار مجرى الاسماء فان كانت فعلى صفة محضة أي جارية على موصوف ولو لمقدرا وجب قلب
الضمة كسرة لتسلم الياء فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا قسمة ضيزى أي جائرة ومشية حيكي

فذلك بالوجهين عنهم بلني (ش) اذا وقعت الياء عيننا الصفة على وزن فعلى جاز فيها وجهان أحدهما قلب الضمة كسرة لتصح الياء والثاني ابقاء

وشد معطى غير مافدر سما
(ش) اذا اجتمعت الواو
والياء في كلمة واحدة
احداهما بالسكون وكان
سكونها أصلياً أبدت الواو
ياء وأدغمت الياء في الياء
وذلك نحو سيد وميت
والاصل سيود وميوت
فاجتمعت الواو والياء
وسبقت احدهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وأدغمت
الياء في الياء فصار سيد
وميت فان كانت الياء
والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك
نحو يعطى وفند وكذا ان
عرضت الياء والواو للسكون
كقولك في رؤية روية وفي
قوى وقوى وشدت التصحيح
في قولهم يوم أبوم وشدت
أيضا ابدال الياء واوا في
قولهم عوى السكب عوة (ص)

من ياء اووا بتشديدك
أصل

ألفا بدل بعد ففتح متصل
ان سرك التالى وان سكن
كف

اعلال غير اللام وهي
لا يكف

اعلاها بساكن غير ألف
أو ياء التشديد فيها ألف
(ش) اذا وقعت الواو والياء
محركة بعد فتحة قلبت ألفا
نحو قال وباع أصلهما قول
وبيع فقلبت ألفا لتحركها

وانفتاح ما قبلها هذا ان كانت حركتها أصلية فان كانت عارضة لم يعتد بها

الاسم دون الصفة ويجعلون خزوى شاذوا هذا الدليل عليه (قوله خزوى) بضم المهملة فزاي موضع
بالجواز عنه ذال الهمزة بقوله

أدارا بخزوى هجعت للعين عبرة * فباء الهوى يرفض أو يترقق

وانما نصب دار الوصفه بخزوى قبل النداء فاشبهه المضاف على حد اعظما برحى لاسكل عظيم ويرفض بفتح
الفاء وشذ الصاد المججمة أى يسيل بعضه في أثر بعض ويترقق براءين وقافين أى يبقى في العين متحجرا يحصى
ويذهب والله أعلم

(فصل) (قوله واتصال) أى بان لم يفصل بينهما فاصل وكان من كلمة واحدة أو فى حكم الواحدة كسأنى
فأنشد شرطين (قوله ومن عروض عرياً) المتبادر من الشرح أو لارجاع ضمير عرى لسكون السابق
ففيه شرط واحد والأولى ارجاعه السابق نفسه أى عرى السابق من العروض ذاتا وسكونا ففيه شرطان
كما فى التوضيح وبدل عليه كلام الشرح فى المحترزات وعلى كل فالعري بالاطلاق وقضية ما ذكر ان
الذاتى منهما لا يشترط أصالته وهو كذلك حفى وخامس الشروط فى هذا البيت قوله * ان يسكن الخ (قوله
أبدلت الواو ياء) أى تخفيفا وهذا موضع سادس سواء تقدمت فيه الياء كما مثل أو الواو كطى رلى مصدرا
طويت ولويت وكسأنى والأصل طوى ولوى ومسأوى فعل به ما ذكر وقلبت ضمة الميم فى مسأوى كسرة
لمناسبة الياء (قوله والاصل سيود وميوت) أى من سادس سود ومات يموت فوزنهما فيعمل بكسر العين
عند البصريين وبالفتح عند البغداديين كضيفم وصيرف نقل الى فيعمل بكسرها ثم أعل وأدغم لان فيعمل
بالكسر لم يوجد فى الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بان المعتل نوع مستقل قديماً فى فيه مالم يس فى
الصحيح كضمة الياء بالضم جمع فاعل المعتل كقضاة ورمادة دون الصحيح فسمع سيد وميت بالكسر دليل على
انه أصلاهما ولا حاجة للتحويل على انه يقال ليس المكسور موجودا فى الصحيح حتى ينقل اليه المعتل ولم يحمل
وزنهما فعمل بتقديم العين لانه غير موجود فى كلامهم ووجد من الارل ضيفم وصيرف وان كانا بالفتح (قوله
لم يؤثر) وكذا فى كلمة مع فاصل كزيتون (قوله وكذا ان عرضت الياء والواو) أى عرض السابق منهما
للسكون بان عرضت ذاته كروية أصلها بالهمز أبدت واو الضم ما قبلها وكذا ان نحو بوبع واوه بدل من ألف
بابع وباء ديوان بدل من الواو الاولى فى وان بالتشديد وأعرض سكونه فقط كقوى فعل ماض بسكون
الواو مخففا من كسرها كما يخفف نحو علم بسكون ثانيه فلا يبدال فى ذلك كله وكذا ان تحرك السابق كطويل
وغيور (قوله يوم أبوم) أى كثير الشدة ومثله ضيئون للسور الذكر وعوى السكب كرمى عوبة فهذه
صح مع استيفائها الشروط شاذوا وقياسها أيمرضين وعية بشد الياء المفتوحة كما شذ ابدال مع فقد
بعض الشروط فى قراءة بعضهم ان كنتم للرب ياتعون بشد الياء وأصلها بالهمز كما فى ابدات واوا ثم ياء وكا
شذ ابدال الياء واوا فى قولهم عوى عوة (قوله أصل) ضبطه المغرب بالبناء للجھول واختار الصبان
ضبطه ككرم مبنيا للفاعل معنى تأصل قال رأيت منقولاً عن خط ابن النحاس تلميذ المصنف وهو وان كان
يلزم عليه عيب السناد أولى لان لم نجد فى القاموس ولا غيره فعلا متعديا من هذا المعنى حتى يبنى للفعول اه
ولك ان نفر من بشاعة القافية حينئذ يجعله اسم فاعل بوزن حذرو أصله ففعل حذف ياؤه للضرورة أو
تجربة على مذهب من يجوز بناء اللازم للجھول (قوله ألفا بادل) بنقل حركة همزة أبدل الى تنوين
ألفا لانها همزة قطع وهذا شروع فى ابدال الالف من أختيم الواو والياء ولهذا ابدال عشرة شروط كلها فى
المتن منها فى هذه الابيات خمسة كاستعلمه (قوله ان حرك التالى) أى الحرف الذى يتلو الواو والياء
(قوله كف) أى منع اعلال غير اللام أى اعلال الواو والياء الواقعين غير لام للكلمة أى لام ثانية بان
يقع عينا أو لا أولى (قوله متحركة بعد فتحة) هذا ان شرطان خرج بالاول نحو الفول والبيع عالم

بجليل وتوم وأصلها ما جئيل وتوأم فنقلت حركة الهمزة إلى الياء والواو فصارت جيل وتوأم فلو سكن ما بعد الياء والواو لم تكن لا ما وجب التصحيح نحو بيان وطويل فان كانتا لا ما وجب الاعلال ما لم يكن الساكن بعدهما ألفاً أو ياء مشددة كرميا وعلاوى وذلك نحو يخشون أصله يخشون فقلت الياء ألفاً لتحركها (٢٠٢) وانفتاح ما قبلها ثم حذفنا لالتقاء الساكنة مع الواو الساكنة (ص)

وصح عين فعل وفعل
ذا أفعول كغيبه وأحولا
(ش) كل فعل كان اسم
الفاعل منه على وزن أفعول
فانه يلزم عينه التصحيح
نحو عور فهو عور وهيف
فهو أهيف وغيب فهو أغيب
وحول فهو أحول وحل
المصدر على فعله نحو هيف
وعور وحول وغيب (ص)
وان بين تفاعل من افتعل
والعين واوسامت ولم تفل
(ش) اذا كان افتعل معتل
العين فحقه ان تبدل عينه ألفاً
نحو اعتاد وارتاد لتحركها
وانفتاح ما قبلها فان أبان
افتعل معنى تفاعل وهو
الاشتراك في الفاعلية
والمفعولية جعل عليه في
التصحيح ان كان واوياً
نحو اشتورا فان كانت
العين ياء وجب اعلاؤها نحو
ابتاعوا واستافوا أى
تضاربوا بالسيوف (ص)
وان الحرفين ذا الاعلال
استحق

يتحرك وبالثاني نحو حيل وعوض وسور جمع سورة مما لم يفتح فيه ما قبلها وتأصل الحركة ثالث كما بينه
الشرح واتصالها رابع كما في المتن ولم يبينه الشرح وذلك بان يكونا في كلمة واحدة بلا فاصل بينهما فخرج
نحو ان جسد وجديز يد ونحو تباين وتهاون لعدم اتصالهما بالفتح وعدم سكن ما بعدهما على التفصيل
المذكور خامس (قوله بجليل) بفتح الجيم والياء من أسماء الضبع وتوم بفتح المثناة فوق والواو أحسن
التوأمين وهما الولدان في بطن وأصلها ما جئيل وتوأم كلاهما بوزن جعفر بهمزة بعد الياء والواو ومثلها
في عدم الابدال لعروض الحركة نحو لتبلون ولا تنسوا الفضل (قوله فلو سكن ما بعدهما) مفرع على
محذوف أى وحمل ذلك ما لم يسكن ما بعدهما فلو سكن الخ (قوله وجب التصحيح) أى لا يلتقي
ساكنان سواء كان ذلك الساكن ألفاً كميان أو غيرها كطويل وغبور وخورنى (قوله كرميا الخ)
مثال للمنفى الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفاً أو ياء مشددة وانما تصحح ذلك لئلا يجتمع
ألفان في رمية وحذف أحدهما يلبس بالمفرد وحمل ما لا يلبس فيه كفتيان عليه ولان ياء النسب في علاوى
تقتضى ابدال الالف واوا كما سرف كيف تبدل الواو معها ألفاً (قوله وذلك) أى سكن ما بعد اللام
الذى لا يمنع اعلاؤها لكونه ليس ألفاً ولا ياء مشددة نحو يخشون الخ (قوله وصح عين فعل) بفتح عين
وفعل بفتح فكسر وذا أفعول حال من الثاني وأشار بذلك الى شرطين آخرين أن لا تكون الواو والياء
عين الفعل وصفه على أفعول ولا عين المصدره (قوله كغيبه) من القيد كالفرح وهو نعمة البدن وأهيف
من الهيف بوزنه وهو ضمور البطن والخاصرة (قوله كل فعل كان اسم فاعله على أفعول) هو فعل بكسر
العين اللازم الدال على لون أو خلقه أو وصف ظاهر في البدن كسود وعود وحول وغيب فهو أسود وأعور
وأحول وأغيب وانما صحت عين هذا الفعل جلا على ما هو بمعنىاه وهو افعول بشد اللام كعور وأحول لان
عينه صحت لسكون ما قبلها وما بعدها حمل هذا عليه وحمل على هذا مصدره فخرج بذلك فعل الذى وصفه
على فاعل كخاف فهو خائف فانه يعمل كفعل بالفتح والضم (قوله وان بين) بكسر الواو وحدة مضارع
بان أى ظهر وهذا شرط ثامن خاص بالواو أى يشترط لاعلال عين افتعل ان كانت واوا أن لا يكون بمعنى
التفاعل والاسامت فان كانت ياء أعامت مطلقاً (قوله ارتاد) بالراء والمثناة فوق أى طلب (قوله فان
أبان الخ) مقابل لمحذوف أى محل وجوب الابدال ان لم يكن بمعنى التفاعل فان أبان الخ (قوله حل عليه)
أى لان تفاعل تصح عينه لفصلها من الفتح كفتاور وتبايع ولما كان هذا بمعنىاه حل عليه واختص التصحيح
بالواو لبعدها عن الالف بخلاف الياء فانها شبهة بها فاعلت (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام
قبلها واستحق بكسر الخاء ماض مجهول وهذا شرط تاسع (قوله حفاعلة) أى واوان أو يا آن أو مختلفان
(قوله لئلا يتوالى اعلالان) أى بلا فصل بينهما وهو ممنوع لا يخافه أمامع الفاصل فجاء نحو يفون اذا أصله
يوفون ولا يرد تواليهما فى ماء وشاء وترى من الرؤية لانها شاذة عن القياس على انه قيد فى شرح الكافية
منع توالى الاعلالين بكونهما من جنس واحد ما اذا اختلفا كنه افلا يمنع وعليه فلا شذوذ (قوله والاحق
منهما بالاعلال الثاني) أى لان الطرف محل التغيير (قوله نحو الحيلة) أى بالقصر وهو المطر وكذا الطوى
بالقصر وهو ميل النفس الى الشيء وشاع فى المذموم أما الممدود منها فليس مما نحن فيه لان عينه لا تستحق

الاعلال

واحدة اعلالان فيجب اعلال أحدهما وتصحيح الآخر والاحق منهما

بالاعلال الثاني نحو الحيا والطوى والاصل حي وهوى فوجد فى كل من العين واللام سبب الاعلال فحمل به فى اللام وحدها لكونها طرفا
والاطراف محل التغيير وشذ اعلال العين وتصحيح اللام

الاعلال لئلا يسهل بالالف الساكنة بعدها والحيا مثال اجتماع ياءين لانه من حيث والهو لوالوا والياء لانه من
هو يت ومثال الوار ين الطوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوى بالضم والتشديد وكذلك قوى أصله يواو ين من القوة **(قوله)**
لحقوهم في تشبته حووان وفي جمع أحوى حو بالضم والتشديد وكذلك قوى أصله يواو ين من القوة **(قوله)**
نحو غاية) مثلها راية وكذا آية عند الخليل فاصلها غمية ورية واية قلبت الياء الأولى ألفا شذوذا القياس
قلب الثانية لكن سهله كون الثانية غير طرف قال في التسهيل وهذا أسهل الوجوه في آية وقيل أعلت الثانية
فصار آية كنبوة ثم قدمت اللام على العين فوزنه فلعة بفتح الحاء وقيل أصلها آية بضم الاو كسكرة وقيل
آية كنبوة فاعلا على القياس لان الثانية لا تستحق الاعلال لعدم فتح ما قبلها وقيل آية كنبوة فاعلا واية
بشدة الياء وكما مرردودة كافي التصريح **(قوله ما آخره)** بالنسب طرف لزيد وما يخص نائب فاعله والجملة
صلة ما الأولى وان يسهلها فاعل بواجب الواقع خبرا عن عين أى وعين اللفظ الذى زيد في آخره ما يخص
الاسم واجب سلامتها وهذا عشر الشروط وحاصله أن لا تكون الياء والواو عينا لما في آخره زيادة تختص
بالاسم **(قوله نحو جولان)** مصدر جال يحول وهما مصدرهما بهم وانما سلمت عينهما لان زيادة
الالف والنون في آخرهما أبعدتهما عن الفعل الذى هو الأصل في الاعلال لانهما لا يلحقانه أصلا ومثلهما
الألف المقصورة هندسيبويه لاختصاصها بالاسم ولذلك صحت عين صوري بفتح الحاء اسم ماء وجار حيدى
بوزنه أى يحيد من ظله لنشاطه وحكم الأخفش بشذوذ هذين لان الألف وان اختصت بالاسم لا تخرج
عن صورة فعل أسند لالف الاثنين كضربا فلا تمنع الاعلال كالاتمعه التاء اتفاقا لانها وان اختصت
بالأسماء لكن جنسها يلحق الماضي فلا يثبت بلحقها بالاسم مباينة الفعل وذلك نحو قالة وباعة جى قائل
وبائع والأصل قولو بعة ككسرة وشذوذا تصحيح حوكة وخونة جى حائل وخائن **(قوله)** وشذوذا ما هان
وداران) وقياسهما موهان ودوران لان أصلهما تشبته ماء ودار وفى نسخ هانان بتقديم الهاء وقياسه
هيان لكن قيل ان هانان وداران أعجميان فلا يحسن عندهما فيما شذوذا **(قوله)** وقبل بالـ هذا البيت
دخيل في هذا الفصل لعدم مناسبته لما فيه من ابدال حرف العلة فالاولى ذكره مع التاء والطاء والدال لاتفاق
السكر في انها غير علة أو افراده بفصل كما فعله الموضح والحاصل ان المصنف بين فيما مر ابدال الهزة وحروف
العله الذى لا يتوقف على نقل حركة وذكر في الفصل الآتى ابدالها المتوقف على النقل ثم بين باقى حروف
الابدال في فصل ذواللين الخ فكان الاولى تأخير الميم مع ذلك **(قوله ميم)** مفعول ثان لقلب والنون
مفعوله الاول واسم كان يعود للنون والاولى التعبير بالابدال لما مر أول الباب الآن يقال لاحظ اصطلاح
القراء في تشبتهم هذا العمل اقلا **(قوله المنفصلة)** أى عن الباء بان كانتا من كلمتين ودخل في النون
الساكنة المنفصلة التنوين نحو مؤمن بالله وتبدل الميم أيضا من الواو فى فم ومن النون المتحركة شذوذا
كقوله لم في البنان أى الاصابع البنان والله أعلم

(فصل فى النقل) وفيه أربع مسائل ذكر الاولى فى قوله لسا كن صح الخ والثانية قوله ومثل فعل الخ
والثالثة وألف الأفعال الخ والرابعة وما لافعال الخ وبعد النقل فى المسائل الأربع يجب ابقاء الحرف المعتل
ساكنها ان جازس الحركة المنقولة كما مثله الشارح من نحو يبين ويقوم والواجب قلبه من جنسها
كخيف ويخيف أصلها ما يخوف كينذهب ويخوف كيكرم فقلت فتحة الأول وكسرة ثانى الى الخاء ثم
قبلت الواو ألفا فى الاول لتجانس الفتحة قبلها وياء فى الثانى لسكونها اتركسرة **(قوله من ذى لين)** جرى
على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة والمشهور اختصاصه بالساكن منها مطلقا وأما المند
فهو الساكن بعد حركة تجانسه وأما العلة فعامة ومثل ذى اللين فيما ذكر الهزة **(قوله)** وجب نقل حركة
العين الخ أى لنقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وان ساكن ما قبلها لزومها بخلافها فى دلو وظي

نحو غاية (ص)
وعين ما آخره قد زيدما
يخص الاسم واجب أن
يسلم

(ش) اذا كان عين الكلمة
واو متحركة مفتوحا
ما قبلها أو ياء متحركة
مفتوحا ما قبلها وكان فى
آخرها زيادة تخص الاسم
لم يحز قلبها ألفا بل يجب
تصحيحها وذلك نحو
جولان وهيان وشذوذا هان
وداران (ص)

وقبل بالقلب سبب النون اذا
كان مسكنا كمن بت انبدا
(ش) لما كان النطق
بالنون الساكنة قبل الباء
عسرا وجب قلب النون
سما ولا فرق فى ذلك بين
المتصلة والمنفصلة ويجوز
قوله من بت انبدا أى من
قطعك فآلفه عن بالاك
واطرحة وألف انبدا بديل
من نون التوكيد الخفيفة
(ص)

(فصل فى لسا كن صح)
انقل التحريك من
ذى لين أعين فعل كآين
(ش) اذا كان عين الفعل
ياء أو واو متحركة وكان
ما قبلها ساكنا صح
وجب نقل حركة العين
الى الساكن قبلها نحو

يبين ويقوم والاصل يبين ويقوم بكسر (٢٠٤) الياء وضم الواو فنقلت حركتهما الى الساكن قبلهما وهو الباء والقاف وكف ذلك

عل في أن فان كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة نحو بايع وبين وعوق (ص) ما لم يكن فعل تعجب ولا كايض أو أهوى بلام علاد (ش) أي انما تنقل حركة العين الى الساكن الصحيح بله اذا لم يكن الفعل للتعجب ومضاعفاً ومعتل الا دام فان كان كذلك فلا نقل نحو ما بين الشيء وأبين به وما أقومه وأقوم به ونحو أبيض وأسود ونحو أهوى (ص) ومثل فعل في ذا الاعلال اسم

ضاهما مضارعاً وفيه وسم (ش) يعني انه ثبت للاسم الذي يشبه الفعل المضارع في زيادته فقط أو في وزنه فقط من الاعلال بالنقل ما ثبت للفعل فالذي أشبه المضارع في زيادته فقط تبيع وهو مثال تحليء بالهمزة من بيع والاصل تبيع بكسر التاء وسكون الباء فنقلت حركة الياء الى الباء فصار تبيع والذي أشبه المضارع في وزنه فقط مقام والاصل يقوم فنقلت حركة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة فان أشبهه في الزيادة والزيادة فاما أن يكون منقولاً من فعل والا فان كان منقولاً منه أعّل كيزيد

لأنها حركة اعراب لا تلزم مع ان الاسم أخف من الفعل كما استثقلت الفتحة في معديكرب دون قاض لازومه مع كون المركب ثقيلاً يحتاج للتخفيف (قوله نحو يمين) اما بفتح الياء مضارع بان أي ظهر فاصله كيضرب أو بضاهما مضارع بان فاصله كيكرم وكل صحيح (قوله وكذلك فعل في أن) فاصله أ يبين كما كرم فنقلت كسرة الياء الى الباء ثم حذف الساكنين (قوله غير صحيح) دخل في الهمزة لان المصنف أدرجها في حروف العلة فلا تنقل في نحو يأس كيعل مضارع أيس لان الهمزة معرضة للاعلال بقلبها ألفاً تخفيفاً والالف لا ينقل اليها لعدم قبولها الحركة ولذا لم ينقل في نحو بايع وقاول وأما عدم النقل في بين وعوق بشد الياء والواو مع تحريك عينهما بناء على ان أول المضارعين هو الزائد فلانه يلزم عليه قلب المنقول اليه ألفاً لتحريكه وفتح ما قبله فيلحق ساكنان فان حذف الأول قلت بين وعوق بالسكون أو الثاني قلت بان وعاق وفي ذلك الباس صيغة بأخرى فترك أ ما على ان الثاني من المضارعين هو الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها أفاده المصريح ونبيه الحواشي وفيه أن المنقول اليه لعروض حركته لا يصلح لتعليقه ألفاً كما علم من قوله بتحرك بك أصل فالقياس حينئذ قلب الثاني لتحريكه في الاصل وانفتح ما قبله الآن فيصير بيان وعوق وهو أيضاً ليس بصيغة الاسم فترك (قوله بلام علاد) أي حكم بان لاه حرف علة قال ابن غازي وانما زاد ذلك مع علمه من قوله أهوى ليشمل غير افعال كاستهوى (قوله للتعجب) أي لان ما فعله يشبه أفعال التفضيل في الوزن والدلالة على المزية وهو لا يعمل لماسياً أي فكنا شبهه وحل أفعال به صليبه (قوله ونحو أبيض وأسود) بشد آخرهما لانه لو نقلت حركة عينه لفأته لوجب قلبها ألفاً لتحريكها في الاصل وانفتح ما قبلها الآن فتحذف همزة الوصل للاغتناء عنها فيصير باض وساد بالتشديد فيلتبس باسم الفاعل من البضاعة وهي نعومة البشرة ومن السد تصريح (قوله ونحو أهوى) أي لا يتوالى فيه اعلالان في اللام والعين (قوله وفيه وسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع بان يشبهه في الوزن فقط أو الزيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كأقوم وأسود بوزن أعلم فلا يعمل لئلا يتوهم انه فعل وكذا الواو بانه فيهما بعده عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال فعلى هذا لو بنيت من البيع أو القول اسماء على مثال تضرب قلت تبيع وتقول بكسر الياء والواو لئلا يلبس بالفعل لو نقلته وأما يزيد عاماً فنقول بعد اعلاله كما سيأتي (قوله في زيادته فقط) أي الزيادة الخاصة به وهي حذف المضارعة (قوله تبيع) بكسر الفوقية والموحدة وسكون التحتية (قوله وهو مثال تحليء) أي اسم مبني من البيع على مثاله وليس المراد به تبيع البقر وهو ابن سنة منها لان هذا فاعيل من التبيع أي يتبع أمه في المرعى فتأوه أصلية ومفتوحة لا مكسورة وتحليء بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام فهمزة يطاق على قشر الاديم والجلد مما يلي منبت الشعر وعلى وسخه وشعره (قوله من بيع) أي حال كون تبيع مأخوذاً من بيع وهو مصدر باع ولو بنيت على مثال تحليء من القول قلت تعجيل بكسر تين والاصل تقول نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها ثم قلبت ياء لسكونها اثر كسرة فهذا النوع أشبه المضارع في زيادته الخاصة به في أوله وفيه رسم امتياز به عن الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لان تعجلاً بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل وكذا تفعل بضمها فيعمل ماوازنهما من الاسماء (قوله مقام) أي بفتح الميم فاصله مقوم كيعل المبني للفاعل أو بضمها فاصله كالمنبى للفعل وكذا مقيم ومبين أصلهما كيكرم بالسكون فيعمل كل ذلك لامتناعه عن الفعل بزيادة الميم الخاصة بالاسماء وانما صححوا نحو مدين ومريم لان ميمه أصلية فوزنه فاعل لا مفعول (قوله أعلا كريد) أي استصحب اعلاله لانه انما يعمل قبل النقل لا بعده (قوله ومفعول) بكسر الميم وفتح العين وكذا المفعول وهذا مختار قوله ضاهي مضارعاً على ماسياً أي (قوله عوض) حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغز بيعة (قوله بالنقل) أي السماع متعلق بعرض والباء لالا بمسة

والاصح كايض وأسود (ص) ومفعول صحيح كالفعال * وألف الافعال واستفعال (ش) لما كان مفعولاً غير مشبه للفعل استحق التصحيح كسمي الك

وحمل مفعل عليه لمشابهته له في المعنى فصحيح كما صحيح مفعول كقول ومقوال وشار بقوله وألف الأفعال واستفعال أنزل إلى آخره إلى أن المصدر إذا كان على وزن أفعال أو استفعال وكان معتل العين فإن ألفه تحذف للالتقاء (٢٠٥) ساكنة مع الألف المبذلة من عين المصدر وذلك نحو إقامة

واستقامة وأصله اقوام واستقوام فنقلت حركة العين إلى الفاء وقلبت الواو ألفا لمجانسة الفتحة قبلها فالتقى ألفان خذفت الثانية منهما ثم عوض عنها تاء التأنيث فصار إقامة واستقامة وقد تحذف هذه التاء كقولهم اجاب اجابا ومنه قوله تعالى واقام الصلاة (ص)

وما للأفعال من النقل ومن حذف فمفعول به أيضا فنحو مبيع ومصون ونذر تصحيح ذى الواو وفي ذى اليا الشتر

(ش) اذا بنى مفعول من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو وجب فيه ما وجب في أفعال واستفعال من النقل والحذف فتقول في مفعول من باع وقال مبيع ومقول والأصل مبيعوم ومقول فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان العين وواو مفعول خذفت واو مفعول فصار مبيع ومقول وكان حق مبيع أن يقال فيه مبيعوا لكن قلبوا الضمة كسرة لتصحيح الياء ونذر التصحيح فيما عینه واولوا

(قوله وحمل مفعول الخ) أشار بذلك إلى ما قاله المصنف وابنه أن مفعول يستحق الاعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط اذ هو كعلم عند من يكسر حرف المضارعة لكنه حمل على مفعول في التصحيح لشبهه به لفظا اذ لا فرق بينهما إلا بالألف ومعنى لان كلا اسم آلة كخيط ومخيط أو صيغة مبالغة كقول ومقول ولم يعكس لأصالة التصحيح وتعقبه الموضح بأنه لو صح ذلك لزم تصحيح مثال تحلى ممن البيع لشبهه بتعسب أو تضرب في تلك اللغة وزناوز يادة وهو ممنوع والظاهر ان تصحيح نحو مخيط لعدم شبهه الفعل أصلا اذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت اليه أولا نه مقصور من مفعول كقوله الخليل فاستصحب تصحيحه بعد حذف الألف فهو هو لأنه محمول عليه ثم هو على تسليم ما قاله لا يستحق الاعلال لذلك عند الجميع بل في تلك اللغة فقط (قوله فان ألفه تحذف الخ) أفاد كالمثل ان المحذوف هو الألف الثانية وهو الصحيح لز يادتها وقر بها من الطرف وحصول الثقل بها وهو مذهب الخليل وسببويه والمصنف ولذا قال وألف الأفعال الخ وقيل هي بدل العين لان بدلهما يحذف كثيرا في غير هذا ولان تعويض التاء لم يعمد في غير الأصول (قوله وقلبت الواو ألفا الخ) لا يرد أن شرط قلب العين ألفا أن لا يسكن ما بعدها كما مر في قوله وان سكن كفال الخ لان محل ذلك فيما اتسلا له بالأصالة أما الأفعال والاستفعال فبالحل على الفعل (تنبيه) قد ورد تصحيح أفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ منها غول اغوا لا اغيتم السماء اغيما واستغوا واستغوا واستغوا الصبي استغيا الأي شرب الغيل بفتح المجمة وهو اللبن الذي ترضعه المرأة وهي تؤثي أو وهي حامل وهذا إذا عند الذحاة وقيل لغة فصيحة يقاس عليها (قوله لمجانسة الفتحة قبلها) أي لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله من النقل ومن حذف) أي دون التعميض بالتاء (قوله فمفعول) أي فاعلم مفعول الفعل الثلاثي وقوله به متعلق بقرن أي تحقيق (قوله خذفت واو مفعول) أي عند سببويه وقال الاخفش عين السكامة لان واو مفعول جاءت بمعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تحذف ولان المعهود حذف أول الساكنين كقل وبع وقاض لا الثاني وأجيب عن الاول بانها لو كانت علامة اسم المفعول لوجب في الزائد على الثلاثة كالمناظر وانما العلامة الميم وحجى بالواو لرفضهم مفعلا بالضم في الكلام الا في مكرم ومعون ومهلك ومألك بسكون الهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة وعن الثاني بان محل ما ذكر فيه اذا كان ثاني الساكنين صحيحا كما مثله وهما هنامعتلان تبصر حج وقد يقال في الجواب الاول تسليم أنها جى مع المعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يلقى حذفها لقوات ما جى بها لاجله تقدير الان وزن نحو مصون يكون عند سببويه مفعول بانبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الاخفش مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمرة الخلاف في نحو مسوء بالهمزة اذا خفف فعند الاخفش يقال مسوء بشد الواو لان الهمزة اذا وقعت اثر واو زائدة غير الحاق خففت بقلبها واو ادغامها فيها وعند سببويه مسوء بنقل حركة الهمزة إلى الواو لكونها أصلية ثم خذفت الهمزة كما يقال في تخفيف خب خب (قوله فصار مبيع ومقول) أي بفتح الاول وضم الثاني وسكون الثالث (قوله وكان حق مبيع الخ) أي لما مر في قوله ووجب * ابدال واو بعد ضم من ألف * وبالخ من انه يجب قلب الياء واو الضم ما قبلها كوقن في ميقن الا اذا وقعت عين جمع فان الضمة تقلب كسرة لتصحيح الياء كبيض وهيم في جمع أبيض وأهيم ومرأيا ان سببويه يجعل الياء الواقعة عين المفرد كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصحيح الياء وان الاخفش بقلبها في المفرد مطلقا سواء كانت فاء أو عين أو يقي الضمة قبلها فقد جرى سببويه هنا على مذهبه فبعد أن حذف واو مفعول قلبت الضمة

نوب مصورون والقياس مصون واذا تم تصحيح ما عینه ياء فيقولون مبيعوم ومخيط ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى ونذر تصحيح ذى الواو وفي ذى اليا الشتر (ص) وصحح المفعول

من نحو عدا * وأعمال ان لم تتحرر الاجودا (٢٠٦) (ش) اذا بنى المفعول من فعل معتل اللام فلا يخلو اما أن يكون

معتلا بالياء أو بالواو فان كان معتلا بالياء وجب اغلاله بقلب واومفعول ياء وادغامها في لام السكامة نحو مرمى والاصل مرمى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وانما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا لانه قد تقدم ذكره وان كان معتلا بالواو فلا جود التصحيح ان لم يكن الفعل على فعل نحو مرمى من هذا ولهذا قال المصنف من نحو عدا ومنهم من يعل نحو مرمى وان كان الواوى على فعل فالتصحيح الاعلال نحو مرمى من رضى قال الله تعالى ارجع الى ربك راضية مرضية والتصحيح قليل نحو مرمى (ص) كذلك ذا وجهين جا الفعل من

ذى الواو لام جمع ارفرديسن (ش) اذا بنى اسم على فعول فان كان جمعا وكانت لامه واواجاز فيسه وجهان التصحيح والاعلال نحو عصى ودلى في جمع عصا ودلو ونحو أبو ونحو جمع أب ونحو والاعلال أجوده من التصحيح في الجمع فان كان مفرد اجاز فيسه وجهان

كسرة لتصح الياء لانها عين مفرد ما على رأى الاخفش من أن الحذف العين فيصير بعد النقل والحذف مبعوع فكسرت الفاء وقلبت الواو ياء لتلايتوهم انه من ذوات الواو كقول وليس كسر الفاء لاجل الياء المحذوفة كما توهم حتى يرد عليه أن مذهبه ابقاء الضم مع الياء الموجودة ثم قلبها واوا فاولى ابقاؤه مع المعدومة وانما هو للفرق المذكور فلم يخالف مذهبه المار * والحاصل ان ذوات الواو لا عمل فيها سوى الحذف والنقل وأما ذوات الياء كبيع ففيها مع النقل على مذهب سيبويه حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصحيح الياء التي هي العين وعلى رأى الاخفش حذف العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة ياء لرفع توهم أصلها فتدبر (قوله من نحو عدا) هو كل فعل واوى اللام مفتوح العين فخرج يائى اللام مطلقا واوى بها مع كسر العين كرضى وقوى فلا يترجح فيه التصحيح على التفصيل الآتى وأما ضمواها فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لازما ذكر هذه المسئلة هنا انما هو باعتبار حذف واومفعول وان لم يكن فيه نقل كالاول (قوله فالاجود التصحيح) أى جلا على فعل اما على لكونه الاصل كعدا ودعا فان واوه لا تقلب ياء وان قلبت ألفا اذا الاصل عدو ودعو (قوله على فعل) أى بفتح فكسر (قوله نحو مرمى) أصله معدو وبواو بن الاولى واومفعول والثانية لام السكامة فقلبت الثانية ياء جلا على فعل المفعول لان واوه تقلب ياء لتطرفها لتركسرة كدعاهم الاولى لاجتماعها مع الياء سا كنة ثم أدغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء (قوله نحو مرمى) أصله مرمى وبواو بن قلبت الثانية ياء جلا على الفعل لانها تقلب فيه لكسر ما قبلها سواء بنى للفعل أو للمفعول ثم الاولى لاجتماعها مع الياء الخ وانما كان الاعلال في ذلك هو الفصحح الوارد في القرآن لان موافقة المفعول لفعله أولى من مخالفته ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور واوى العين والاعتين الاعلال كقوى فهو مقوى والاصل مقو وقلبت الواو الاخيرة ياء لثقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء الخ * والحاصل ان واوى اللام ان كان مفتوح العين اخير في مفعوله التصحيح أو مكسور العين غير واويها اختيار فيسه الاعلال أو واويها وجب الاعلال (قوله كذلك ذا وجهين الخ) كذا اما حال من الفعل بضميتين أو صفة مصدر محذوف أى جاء الفعل بحيثما مثل ذاك وذا وجهين حال أيضا منه مؤكدة لما يستفاد من التشبيه ومن ذى الواو حال ثالثة أو متعلق بجا بضمينه معنى أخذوا لام جمع حال من الواو وظاهر المتن النسوية بين فعول الجمع والمفرد في الوجهين وليس كذلك كما بينه الشارح وقد دفع هذا في السكافية بقوله ورجح الاعلال في الجمع وفى * مفرد التصحيح أولى ما قفى وأطلق جواز الوجهين في فعول وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى والاوجب الاعلال كفى المفعول (قوله نحو عصى ودلى) بكسرتين ثم ياء مشددة مثالان للاعلال والاصل عصى وودلو بضميتين ثم واو بن قلبت الثانية ياء لثقل الواو بن مع الضمة في الجمع ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ثم أدغم وكسرت العين لمناسبة الياء الفاء اتباعا لها وقد لا تسكر الفاء كقراءة الحسن فالقوا حبا لهم وعصيم بضم العين وقيل لما كانت واو فعول زائدة سا كنة لم يعتد بها فكان الواو الاخيرة وليت ضمة فقلبت ياء لما قيل فى أدل جمع دلو فلما اجتمعت مع الواو قلبت ياء وأدغم الخ وقد قيل بذلك فى المفعول المنار (قوله نحو أبو ونحو) مثالان للتصحيح وهو شاذ في الجمع كفى التبهيل والتوضيح وكذا الاعلال المفرد خلافا لظاهر الشارح والاصل أبو ونحو وكفولس فادغم والنحو اما بالجيم وهو السحاب الذى هراق ماءه أو بالخاء المهملة وهو الجهة حكى سيبويه انكم تطيرون فى نحو كثيرة (قوله والتصحيح أجود) الذى فى التوضيح وغيره أنه واجب خلفه المفرد والاعلال شاذ (قوله وشاع الخ) نص غيره من النحويين على اطراده وان كان التصحيح أكثر على الا ل وهذا ناسع موضع لقلب الواو ياء وهى وقومها ياء لجمع على فعل بالضم والتشديد وتقدمت العاشرة (قوله نى)

الاعلال والتصحيح والتصحيح أجود نحو عدا واو وعنا عدا واو يقل الاعلال نحو قسا قسيما أى قسوة (ص) أى وشاع نحو نيم فى نوم * ونحو نيام شذوذ نى (ش) اذا كان فعل جمعا لما يهينه واو اجاز تصحيحه واعلاله ان لم يكن قبل لامه ألف كقوله فى جمع

أى نسب للعاص (قوله صائم) أصله صاوم لأنه من الصوم أبدلت الواو همزة لما صر وكذا قائم وجائع
(قوله وصيم) أصله صوم فاستثقل اجتماع واو ين وضمة مع نقل الجمع خفف بقلبه ما ياءين لانهما أخف
نصر يح (قوله وجب التصحيح) أى خففته ولبعد الواو هن الطرف الذى هو محل التغيير بسبب الالف
وكذا يجب التصحيح ان اختلفت اللام كشوى وغوى بشد الواو جى شاور وغار لا يتوالى اعلالان ويجوز
فى نحو نيم بعد اعلاله ضم الفاء وكسرها والضم أولى والله أعلم

(فصل فى ابدال فاء الافتعال وتائه) (قوله ذو اللين) مبتدأ خبره جملة ابدلا وفالحال من نائب فاعله
العائد لذي اللين وهو فاعله الاول وتام فاعله الثانى وكل من فارنا بالقصر وتقدم للشاطبي أن ما قصر من
أسماء هذه الحروف منون على حدش بمت ما و صوب ابن غازى عن بعضهم عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها
وضع الحروف واختار الصبان جواز التنوين على انه مختصر من الممدود وعدمه على وضعه كذلك ابتداء
(قوله فاؤها حرف لين) مرادهم به الياء والوار فقط اذا لالف لاتقع فاء مطلقا ولا عينا ولا لا ما بطريق
الاصالة (قوله وجب ابداله تاء) أى لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما
ومنافاة صفتيهما لان حرف اللين مجهور والتاء مهملة وسواء أيا لوقر له لتلاعبت به حركات ما قبله فيكون
ياء بعد الكسرة وألفا بعد الفتحة وواو بعد الضمة فابدلوا منه حرفا يلزم وجه واحد وخصوا التاء لتدغم
فيما بعدها هذه هي اللغة الفصحى وبعض الحجاز بين يجمعون الفاء بحسب الحركات قبلها فيقولون يتصل
ياصل فهو موصل وحكى الجرجى ابدالها همزة كما تصل ياصل فهو موصل وهو غريب (قوله نحو اتصال الى
الح) مثال للواو ومثال الياء اتسار واتسر ومتسر والاصل اتسار واتسر وميسر قال فى الصباح الميسر
كسجد قمار العرب يقال يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر اه وهو مأخوذ من اليسر لظنهم انه
يورث اليسار (قوله والاصل أو اتصال الح) ظاهر عبارته ان الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار وقيل تبدل
أولا ياء لكسر ما قبلها فى الماضى والمصدر لان الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسرة وحل الباقي عليهما ثم
تقلب الياء تاء وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها دائما فتقلب تاء من أول الامر تقبلا
للعمل اذا فائدة فيما ذكر وان كان قياسيا وأيضا لوقبت ياء لا تمنع قلب هذه الياء تاء كما فى الياء المنقلبة
عن الهمزة فى نحو اتسكك بجمع عدم الاصلة الآن يجب عن هذا بان التاء لم تبدل من الهمزة أصلا امتنع
ابدالها من بدلتها وهو الياء التحتية بخلاف الواو فانها تبدل تاء فى غير هذا الباب كترث ونحوه فجاز هنا
ابدالها من بدلتها وأيضا كل من المبدل والمبدل هنا حرف لين بخلاف الهمزة فتأمل (قوله ثم تبدل الهمزة)
أى الثانية الساكنة وهى فاء الكلمة ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة (قوله وشذ قو لهم اترز)
لما فعل ماض معلوم أى لبس الازار فيكون بفتح التاء والزى وأمر فبكسر الزاى ولا يصح ماضيا مجهولا
الا اذا كان أصله أوترز بالواو لا بالياء كما فى الشارح وأصله الاصيل اترز بهمزة مكسورة للوصل فساكنة هي
فاء الكلمة لانه من الازار قلبت الثانية ياء من جنس حركته ما قبلها ثم الياء تاء فصار اترز بالادغام فهذا
الابدال الثانى شاذ يقصر على السماع والقياس ابقاء الياء كما قال به المصنف وقيل خطأ لكن أجازوه
البغداديون كما حكاه الزخشرى وعلى قو لهم يتخرج ادغام عوام المحدثين اترز فى حديث عائشة المتقدم
وقول الشارح كالاشمونى وشذ قو لهم اترز صريح فى انه من المسموع وسكت الشارح عن ذكر اتسكك الذى
فى المتن تبعه لابن المصنف فى انه لم يسمع فإرادته بالتمثيل به انه مما سمع الابدال فى جنسه لافى شخصه ونقل
المرادى عن بعضهم سماعه وهو صريح فى قول التوضيح وشذ قو لهم اتسكك ومن المسموع أيضا اتن من الامانة
وقياسه أو تن بالواو ان كان ماضيا مجهولا أو اتن بالياء ان كان معلوما واما اتخذ فالتصحيح انه من اتخذ
يتخذ نخدا كتعب يتعب تعباً معنى اتخذ كما أن اتبع من تبع فتأوله الاولى أصلية لا تبدل عن همزة أخذ كما وهم

صائم صوم وصيم وفى جمع

نائم نوم ونيم فان كان قبل

اللام أنف وجب التصحيح

والاعلال شاذ نحو صوام

ونوام وعن الاعلال قوله

فما أرتق النيام الا كلامها

(ص)

(فصل)

ذو اللين فانما فى افتعال

أبدلا

وشذنى ذى الهمز نحو

ايتسكا

(ش) اذا بسى افتعال

وفروعه من كلمة فاؤها حرف

لين وجب ابدال حرف

اللين تاء نحو اتصال واتصل

ومتصل والاصل فيسه

او اتصال واتصل ومو اصل

فان كان حرف اللين بدلا

من همزة لم يحز ابداله تاء

فتقول فى افتعل من الاكل

اتسكك ثم تبدل الهمزة ياء

فتقول اتسكك ولا يجوز

ابدال الياء تاء وشذ قوله

اتر بار ببدال الياء تاء (ص)

طائنا افتعال رداثر مطبق
في اذان وازدد واذ كر دالا
بقي

(ش) اذا وقعت تاء الافتعال
بعد حرف من حرروف
الاطباق وهي الصاد والضاد
والطاء والظاء وجب ابداله
طاء ككوة لك اصطر
واضجع واطعنوا واطلموا
والاصل اصتبر واضجع
واطعنوا واطلموا فابدل
من تاء الافتعال طاء وان
وقعت تاء الافتعال بعد
الدال والزاي والدال قلبت
دالا نحو اذان وازدد واذكر
والاصل ادتان وازناد
واذ تكرر فاستثقلت التاء
بعد هذه الاحرف فابدت
دالا وادغمت الدال في
الدال (ص)

(فصل) فاعمر او مضارع
من كوعد

احذف وفي كعدة ذلك
الطرد

وحذف همز افعال استمر في
مضارع وبنيتي متصف
(ش) اذا كان الفعل
الماضي معتل الفاء كوعد
وجب حذف الفاء في الامر
والمضارع والمصدر اذا
كان بالتاء وذلك نحو وعد
ويعد وعدة فان لم يكن
المصدر بالتاء لم يحذف
الفاء نحو وعده وكذلك

فيه الجوهرى فعمله من الشاذ والثانية تاء الافتعال وقال بعضهم انه وخذ بالاولا في اخذ فاصله او تخذ
ابدات الواو تاء على القياس وتخريج على هذه اللغة وان كانت قليلة اولى من قول الجوهرى (قوله طائنا
الخ) تامبتدأ خبره مرد ماضيا مجهولا كابدل السابق عليه ونائب فاعله يعود على تناو طاء فعمله الثاني
فان جعل ردا مراً كان تام فعمله الاول لامبتدأ لاحتياجه الى تقدير الرابطة (قوله وجب ابداله طاء الخ)
أى لثقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخرجيهما وتباين صفتيهما اذ التاء مهموسة مستغلة والمطبق
مجهور مستعمل كما يعسر النطق بهما بعد الدال والذال والزاي لان هذه جهرية كالمطبق فاحتيج في تسهيل
النطق الى ابدال التاء حرفا يوافقها في المخارج المشعر بها ويوافق ما قبلها في الصفة وهو الطاء والدال واذا
ابدت طاء بعد الطاء أو دال بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين كاطهر واطعن واذان أو طاء بعد
الصاد والضاد ودال بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين كاطهر واطعن واذان أو طاء بعد
واضجع وازجر ويمتنع العكس كاطهر واطجع واذجر لثلاثي فوت ص غير الصاد والزاي واستطالة الضاد أما
الطاء بعد الطاء المشالة والدال بعد الدال المحجمة فيجوز فيهما الاوجه الثلاثة وقد روى قوله

هو الجواد الذي يعطيك نائله * عنوا ويظلم أحيانا فيظلم
هكذا بالفك ويظلم بشد المحجمة وبشد المهملة وقرئ قوله تعالى فهل من مدكر بالفك ومدكر بشد المهملة
ومدكر بشد المحجمة وهي شاذة فتدبر والله أعلم

(فصل في الاعلال بالحذف) هو نوعان مقيس وشاذ فالمقيس هو الذي تعرض لذكره هنا وهو ثلاثة
أنواع ما يتعلق بفاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائدها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتي وقد
ذكرها على هذا الترتيب كل واحد في بيت (قوله وبنيتي متصف) أى صيغتي شخص متصف أى
الصيغتين الدالتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام به أو الوقوع عليه وهما أسماء الفاعل
والمفعول (قوله اذا كان الفعل الماضي) أى المفتوح العين نخرج مضموما فلا تحذف فاعضاضه
كوضؤ يوضؤ ووشم يوشم وفي مكسورها تفصيل يعلم مما سيأتى (قوله معتل الفاء) أى بخصوص
الواو كما يفيد تخصيصها بالحذف في المثال أما الياء فلا تحذف الا ما شذ من قول بعضهم يسر يسر كوعد بعد
ويش يسر والاصل يسر ويسر (قوله يعد) أصله يوعد فثقلت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة
والكسرة وهما ضدان لها فحذفت وحل على المبدوء بالياء أخواته كاعد ونعد وتعد كذا الامر نحو وعد
فاصله او وعد حذفت الواو وحل على المضارع المبدوء بالياء فاعتنى عن الهمزة بتعديك ما بعده او كذا حل عليه
المصدر الذي على فعل بكسر فسكون وأفهم قوله كوعد ان الحذف مشروط بفتح حرف المضارعة فلا تحذف
الواو من يوعد بالضم سواء فتح العين أو كسرت وشذ من ذلك يدع ويذر مجهولان في لغة وبكسر عين
الفعل فلا تحذف في مفتوحها كوجل يوجل ووجع يوجع ولا في مضمومها كوضؤ يوضؤ وشذ قول بعضهم
وجديجد بالضم وهي لغة عامرية وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب مع انها بفتح العين فلا كسر المقدر
لانها تكون ماضيا فعمل بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالكسر لكنه فتح تخفيفا لكون عينه أو
لامه حرفا حلقيا فكان الكسر مقدر فيه وأما سيع ففتحته قياسا لكون ماضيه وسع بالكسر فكان حقه
اثبات الواو ففعل حذفت شذوا وقيل لانه قد ورد الكسر في مضارع فعل المكسور كومي يمي ووثق
يشق وورث يرث فحذف حذفت واسعد دل على ان أصله الكسر لكنه فتح تخفيفا لحرف الخلق (قوله
وعدة) أفاد التمثيل به ان حذف الفاء شرطين كونها في مصدر على فعلة بكسر فسكون وكونه غير اهيئة
فلا تحذف من اسم غير مصدر وشذرة للفضة وحشة للأرض الموحشة ولدة صفة بمعنى ترب وهو المساوى
في العمر ولا ما قصده اهيئة كوعدة الامير ووقعة زيد للاباس وبوجود الشرطين يجب الحذف

يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو (٣٠٩) قولك في أكرم بكرم والأصل

يؤكرم ونحو مكرم ومكرم
والأصل مؤكرم ومؤكرم
فحذفت الهمزة في اسم
الفاعل واسم المفعول
(ص)

ظلت وظلت في ظلت
استعملا

وقرن في اقررن وقرن نقل

(ش) اذا أسند الفعل
الماضي المضاعف المكسور

العين الى ناء الضمير أرنونه
جاز فيه ثلاثة أوجه أحدها

اتمامه نحو ظلت أفع ل
كنا اذا عملته بالنهار

والثاني حذف لامه ونقل
حركة العين الى العاء نحو

ظلت والثالث حذف لامه
وابقاء فائه على حركتها

نحو وظلت وأشار بقوله
وقرن في اقررن الى أن

الفعل المضارع المضاعف
الذي على وزن يفعل اذا

اتصل بنون الاناث جاز
تخفيفه بحذف عينه بعد

نقل حركتها الى الفاء وكذا
الأسر منه وذلك نحو

قولك في يقرن يقررن وفي
اقررن قرن وأشار بقوله

وقرن نقلا الى قراءة نافع
وعاصم وقرن في يبو تكن

بفتح القاف وأصله اقررن
من قره لم قر بالمكان يقر

بمعنى يقر حكاه ابن القطاع
ثم خفف بالحذف بعد نقل

الحركة وهو نادر لأن هذا
التخفيف انما هو للمكسور العين

كعدة وصلة وثقة وقمة فاصلا وعدو وصل ووثق ووثق بكسر فسكون حذفت فاؤه جلا على مضارعها
كأمر ونقلت كسرتها للعين لتدل عليها وربما فتحت العين لفتحها في المضارع كسعة وضعة بالفتح
ويكسران في لغة ومأقري عشاذا ولم يؤت سعة من المال بالكسر وشذا الضم في صلة ثم أتى بالناء عوضا عن
الفاء فحذفها شاذ خلافا للفرع أو ما قوله * وأخلفوك عدا الأمر الذي وعدوا * فخرج على أن عدا جمع عدوة
بضم فسكون بمعنى ناحية وكذا الجمع بينهما شاذ كقول بعضهم وعدة ووثبة ووجهة لكن قال الفارسي
لا شذوذ في وجهه لأنها اسم للمكان المتوجه إليه لا مصدر حتى تحذف فاؤه وظاهر كلام سيديويه أنه مصدر
وسوغ عدم الحذف فيه كونه لأفعل له اذ لا موجب للحذف الا الجمل على المضارع ولا يحفظ وجهه بل توجه
واتجه ومصدره التوجه والاتجاه فحذفت زوائده وقيل وجهية (قوله يجب حذف الهمزة) أي الزائدة على
أصول الثلاثي لتصيرها بعيا كهمزة أكرم وأمن بالماذ أصلها كرم كظرف وأمن كفخرج أما الهمزة
الاصلية في نحو كل وأخذ وأمن بشد الميم فلا تحذف بل تقب ألقا في نحو آكل روا في نحو آمن وأتحقق
كأعلم مما مر وأما همزة أفعل فلز يادتها تحذف في المضارع المبسو بهمزة التكلم لئلا يجتمع همزتان في كلمة
وجعل على المبسو بالهمزة أخواته وصيغتها الفاعل والمفعول (قوله والأصل يؤكرم) أي بوزن يدرج
لأن حرف المضارعة يدخل على حروف الماضي بأسرها وكنا مؤكرم بوزن مدرج فحذفت الهمزة فمما مر
ويجتنع اثباتها الا في ضرورة كقوله * فانه أهل لان يؤكرما * أو ندر كقولهم أرض مؤرنة بكسر
النون أي كثيرة الارانب وكساء مؤرنا اذا خلط صوفه بوبر الارانب والقياس مرتبة ككريمة بناء على
أن همزة أرنب زائدة وهو الاظهر أما على أنها أصلية فلا يكون ذلك نادرا (نقبيته) لو أبدلت همزة
أفعل هاء كهراق في أراق أو عينا كعنه لابل في أنه لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق
يهرق فهو مهران ومهران بفتح الهاء في الكل وعنه لعنه لابل في أنه لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق
بفتح عطف عليه واستعمل الأخير فألفه للثنية وقرن بالكسر مبتدأ خبره في اقررن أي مستعمل فيه
بغذف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعمال قوله أو هو فاعل محذوف يدل عليه استعماله وقرن الثاني
بالفتح مبتدأ خبره نقلا فالفه للإطلاق هذا ما يفيد صنيع الشارح كالآشعوني (قوله اذا أسند الفعل
الماضي) أي الثلاثي أنما لن تدعها فيتم عين اتمامه نحو أقررت وشذا أحست في أحسست وخرج بالماضي
المضارع والأمر ففيهما الوجهان الأولان فقط كما سيأتي في الشارح (قوله المضاعف) هو من الثلاثي
ماعينه ولا منه من جنس واحد (قوله المكسور العين) خرج بفتوحها فيتم عين اتمامه لعدم نقله نحو حالات
رشذهمت في همت (قوله والثاني حذف لامه) هذا ما في شرح الكافية وذهب في التسهيل الى أن
المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيديويه وسيجري عليه الشارح في اقررن الآتي جري في كل محل على قول
من قولي المصنف (قوله على وزن يفعل) أي بالكسر (قوله في يقررن) أي بكسر الراء الاولى وقرن
بكسر القاف منقولاه من الراء وكذا قرن لانه من قرر بالمكان يقرر كضرب يضرب فلهما اجتماع مثالان
أرهما مكسور حسن الحذف تخفيفا كما فعل بالماضي رقيلا هو من الوقار يقال وقر يقر فيكون يقرن
وقرن محذوف الفاء مثل يعدن وأصله يوقرن ويرجح الأول توافق القراءتين (قوله وأصله اقررن) أي
بفتح الراء فينقل للقاف ثم تحذف وكذا المضارع (قوله من قولهم قر بالمكان) أي استقر كلم يعلم فاصله
قرر بالكسر يقرر بالفتح وهذه لغة ثانية في قر بالمكان حكاه ابن القطاع من أئمة اللغة ولدسنة ثلاث
وثلاثين وأربعمائة ومات سنة خمس عشرة وخمسةائة (قوله وهذا نادر) أي لا يطرده كما أشار له الشارح
بقوله نقلا وصرح به في الكافية وأما قرن بالكسر فطرده كما هو مفاد المتن وصرح في الكافية وظاهر التسهيل
عدم اطراحه بل ذهب ابن عصفور الى أن الحذف في ظلت كذلك وصرح سيديويه بشذوذه وأنه لم يرد

الافى لفظين من الثلاثي ظلت ومست وفي لفظ ثالث من الزائد عليه وهو أحست والى الاطراد ذهب
 الشاويين وحكى في التسهيل ان الحذف لغة سليم وبه يرد على ابن عصفور والله أعلم **(الادغام)**
 هو بسكون الدال لفظ الكوفيين و بشدها افتعال منه لفظ البصريين وهو لغة الادخال يقال ادغمت
 اللجاء في فم الفرس ودغمت بالشد يدأى ادخلته واصطلاحا الايمان بحرفين سا كن ومتحرك من تخرج
 واحد بلا فصل بينهما بان ينطق بهما دفعة واحدة وسمى ذلك ادغاما لخفاء السا كن عند المتحرك فكانه
 داخل فيه وتخرج بالخرج الواحد الاخفاء فان الحرف الخفي ليس من تخرج ما بعده والادغام يكون في
 التماثلين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع ومرا أنه يدخل جميع الحروف ما عدا الألف
 اللينة واقتصر النباظم على ادغام التماثلين في كلمة لانه لا لاقي بالتصريف وأما اللاقي بالقراء فهو أعم **(قوله)**
 أول مثلين) مفعول مقدم لادغم بسكون الدال فعل أمر فهمزته للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحها التنوين
 كلمة بسكون اللام للوزن **(قوله لا كمثل)** عطاف على محذوف أى في كلمة بوزن مخصوص لا كمثل الخ
(قوله صفب) جمع صفة كغرف وغرفة يطلق على بناء في الدار وعلى الظلة كالسقيفة **(قوله وذال)**
 بضم تين جمع ذلول بالمججمة ضد الصعوبة **(قوله وكال)** بكسر ففتح جمع كاة بكسر فتشديد ستر رقيق يخاط
 كالبيت و يسمى في عرفنا بالناموسية تصريح **(قوله ولبيب)** بفتح تين وموحدين موضع القلادة من
 الصدر و يطلق على السير الذي يشد في صدر نحو الجار لينع الرحل بالمهمة من التأخر وعلى ما استدل من
 الرمل **(قوله كجسس)** بضم الجيم وشد السين الأولى جمع جاس اسم فاعل من جسس الشيء اذ المسه بيده أو من
 جسس الخبر اذ اخص عنه وهو الجاسوس **(قوله كاخصص)** فعل أمر أصله بسكون الصاد الثانية وأبى مفعوله
 مضاف الياء المتكلم لكن نقلت فتحة الهزة الى الصاد وحذفت تخفيفا كما هو شأنها بعد السا كن نحو قد
 أفصح من أوتى **(قوله كهيل)** فعل ماض زيدت فيه الياء لاحاقه بدحرج ومصدره هيلة كدسحرجة
 ويقال فيه هال نهيللا وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كما مر في البسملة **(قوله اذ انحر ك المثلان)**
 أى كل منهما نخرج ما اذا سكن ثانيهما فبفتح الادغام كظلمات أقول الحق لان شرط الادغام تحريك المدغم
 فيه وكذا ان عرض تحريكه كجاسأتى في اخصص أبى أما اذا سكن أول المثلين فيجب ادغامه الا اذا كان
 هاء سكنت لان الوقف عليها مذوى ولذا ضعف قياسا ادغام ورش مالبه هلك أو كان همزة مفصولة من فاء
 الكلمة كما يقرأ أحد فان ادغامه ردى بخلاف المتصلة بها فيجب ادغامها كسا كل ورأس بوزن فعال
 مبالغة من السؤال ونسبة لبيع الرأس أو كان مدة في الآخر فلا يدغم الا ان يذهب اليه كعطى يأمر ويدعو
 واقد بخلاف اللين غير المدغم كخشوا واقدوا وكذا المد في غير الآخر كغز وأصله مغز ورواغت زوال مده
 لقوة الادغام فيه **(قوله في كلمة)** خرج ما اذا كانا في كلمتين كجعل لك فلا يجب الادغام بل يجوز بشرط أن
 لا يكونا همزتين كقرأ آية فان ادغامه ردى كما مر وان لا يكون قبلهما سا كن صحيح كشهر رمضان
 خذ السيف وأمر الشمس سراجا فان ادغام ذلك ممنوع عند جمهور البصريين لما فيه من جمع السا كنين على
 غير حده وضالوقرأ به أبو عمرو فقل انه اخفاء للحركة بمعنى اختلاسها وهو المسمى بالروم فسمى ادغاما
 لقربه منه والصحيح أنه يقرأ بالادغام المحض ولا عبرة بمنع النحاة له مع ثبوته قراءة ولوسلم عدم تواتره فنقل
 القراء أثبت فهو شاذ قياسا ثابت نقلا **(قوله ان لم يتصدرا)** اعلم ان شروط وجوب الادغام أحد عشر ذكر
 المصنف منها عشرة أولها من قوله في كلمة الى قوله وفك حيث مدغم الخ وترك عدم التصدير فد كره
 الشارح **(قوله على وزن فعل)** بضم ففتح والثاني بضم تين والثالث بكسر ففتح والرابع بفتح تين على ترتيب
 قوله صفب الخ وعلة منع الادغام في هذه الاربعة ان الثلاثة الاول منها مخالفة لوزن الفعل والادغام لكونه
 فرع الاظهار خاص بالفعل المتفرع عن الاسم وبما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فوازن

(ص) **(الادغام)**

أول مثلين محركين في

كلمة ادغم لا كمثل صفب

وذلل وكل لب

ولا كجسس ولا كاخصص

ابى

ولا كهيل وشد في أل

ونحوه فك ينقل فقبل

(ش) اذ انحر ك المثلان في

كلمة ادغم أولهما في ثانيهما

ان لم يتصدرا أو لم يكن ما هما

فيه اسما على وزن فعل أو

على وزن فعل أو فعل أو

فعل ولم يتصل أول المثلين

بمدغم ولم تكن حركة

الثاني منهما عارضة ولا

ما هما فيه ملحقا بغيره فان

تصدرا فلا ادغام

كسدين وكذا ان وجدوا أحدهما سبق ذكره فالاول كصفة ودرر والثاني كذل (٢١١) وجدوا الثالث ككل ولم والرابع

الفعل لكن لم يدغم حقيقته والتنبيه على فرعية الادغام في الاسماء وقوته في الافعال حيث ادغم موازن لبب من الافعال كرددون الاسماء (تنبيه) حران أوزان الاسم الثلاثي اثنا عشر منها ثلاثة ساكنة العين مع تثنية العاء فلا يمكن اجتماع مثلين متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب وأما ادغام نحو دودب ودرر فلا يكون أول المثليين بالاصالة والتسعة الباقية منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه وأربعة المتن يتنوع فيها الادغام ومثلها فعل كابل لما ذكر فيها وانما تركه المصنف لقلمته مع انه لم يسمع مضاعفا يبقى ثلاثة وهي مثال كتف وعضدودنل بضم فكسره فهذه بوزن الفعل وليست في الخفة كالب في ادغام الجهورا وليها وادغم الثالث من يرى أن صيغة المجهول أصل في الفعل فلو بنيت من الرد على مثلها قلت رد بالادغام في السكل لكن بفتح الراء في الاولين وضمها في الثالث وأوجب ابن كيسان فيها الفك فتحصل ان ادغام المثليين المتحركين في كلمة لا يدخل في شيء من أوزان الاسم الثلاثي الا في ثلاثة منها بخلاف فتدبر (قوله كسدين) بدلين مهملةتين وهو اللعب ويقال ددا كفتي ودد كهم وانما لم يدغم لاستدعائه تسكين أول المثليين فيتعدى الابداع به وهمزة الوصل لا يجتلب الا في أشياء مخصوصة ليس هذا منها الا اذا كان المثليان تامين ففيه تفصيل سيأتي (قوله ودرر) جمع درة وهي اللؤلؤة العظيمة (قوله وجدد) بضم تين جمع جديد اما جدد كصنف فجمع جادة كصفة وهي الطريق في الجبل (قوله ولم) جمع لمة بالكسرة والقشيد وهي الشعر المجاوز شحمة الاذن تصير مع عبارة المصباح الشعر بلم بالانسكب أي يقرب (قوله كطلل) هو ما شخص من آثار الديار (قوله كجسس) انما وجب فكه لثلاثي في فيه ساكنان (قوله والسادس) أي ما حركه ثاني مثليه عارضة فيفك لعدم الاعتداد بالعارض فكأنه ساكن ولا ادغام عند سكون ثاني المثليين كما مر (قوله والسابع) أي الملاحق بغيره وهو نوعان ما حصل فيه اللاحق بزائد قبل المثليين كياء هيالي للاحقه بدحرج أو بأحد المثليين كاحد مثلي جلب للاحقه بدحرج وفردد للكان الغليظ ومهدد علم امرأة ملحقان بجمع غير وانما وجب فكذلك لثلاثي في فم فصد من اللاحق (قوله وضن) بالمهجمة والنون من بابي نعب وضرب (قوله والاصل ردد) أي كضرب وضن كتعب ولعب كظرف (قوله وأشار بقوله وشداخ) هذا ناسع الشروط وحاصله أن لا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوذا فلا يدغم كالألفك غيره قياسا عليه (قوله أل السقاء الخ) بوزن فرح وكذا آلات اسنانه اذا فسد منه شيء والاذن اذا زقت والسقاء بالكسر والماء ما يوضع فيه الماء واللبن والذي لخصوص الماء قرية وخصوص اللبن وطب وللسمن نحي كما في المصباح (قوله ولخت) بمهملةتين كفرح أما بالخاء المهجمة فادغم كما في المصباح والمصباح يقال لخت هيئة كثر دمعها وذكروا الاشمونى فكسروا بمعنى ما قبله (قوله اذا التصقت بالرص) قال الجوهري الوسخ المجتمع في الموق ان سال فهو غصص بنين مججمة أو جدد فرص بفتح تين فيهما وبقى مما سمع فكسروا ولم دب الانسان كضرب وقيل كفرح اذا نبت الشعر في جهته وصكك الفرس من باب دخل اذا اصطك عرقوباه وضربت الارض كفرحت اذا كثرت ضبابها بالكسر جمع ضرب حيوان معروف وقط الشعر كفرح اذا اشتدت جعودته ويدغم أيضا ومشتت الدابة كفرحت اذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم وعززت الناقة كسكربت كافي الغاموس اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فهذه الالفاظ شاذ فيها الفك فلا يقاس عليها وما ورد في الشعر فكسروا من غير ما عدا من الضرورات كقول أبي النجم * الحمد لله العلى الاجل * (قوله وادغم) بشد الدال فعل أمر من ادغم مشددا ومفعوله محذوف وهو ضمير حي وليس تنازعا لان المصنف لا يراعي المفعول المتقدم (قوله دون حذر) متعلق بكل من افكك وادغم أي لا تخش بأسا في واحد منهما والورد هما (قوله فيجوز الادغام) أي نظرا الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما أصلية

كطلل ولعب وكجسس جمع جاس والسادس كخصص ابى فنقلت حركة الهجزة الى الصاد وحذفت الهجزة والسابع والخامس كهبال أي كثر من قول لاله الا الله ونحو فردد ومهدد فان لم يكن شيء من ذلك وجب الادغام نحو ردد وضن أي بخل ولب والاصل ردد وضن ولعب وأشار بقوله وشداخ إلى ونحوه فك بقل فقبل الى أنه قد جاء الفك في ألفاظ قياسها وجوب الادغام فجعل شاذ يحفظ ولا يقاس عليه نحو الل السقاء اذا تغيرت رائحته ولخت عينه اذا التصقت بالرص (ص) وحى افكك وادغم دون حذر

كذلك نحو تتجلى واستنر (ش) أشار في هذا البيت الى ما يجوز فيه الادغام والفك وفهم منه ان ما ذكره قبل ذلك واجب الادغام والمراد بحى ما كان المثليان فيه يامين لازما تحريكهما نحوحي وعي فيجوز الادغام نحوحي وعي فلو كانت حركة أحد المثليين عارضة بسبب العامل لم يجز الادغام اتفاقا نحو ان يحي وأشار بقوله كذلك نحو تتجلى واستنر الى ان الفعل

المبتدأ بتعين مثل تتجلى يجوز فيه الفك والادغام من فك وهو القياس نظرا الى ان المثليين مصدران ومن ادغم أراد التخفيف (قوله والمصباح) سبق فلم فانه لا وجود له فيه

وكذلك قياس تاءى استتر
يجوز فيه الفك لسكون
ما قبل المثلين ويجوز
الادغام فيه بعد نقل حركة
أول المثلين الى الساكن
نحو ستر يستر ستر (ص)
وما بتاءين ابتدى قد
يقتصر

ه على تاء كتيين العبر
(ر) في تعلم وتنزل
وتبين وحوها تعلم ونزل
وتبين بحذف إحدى
التاءين وإبقاء الأخرى
وهو كثير جدا ومنه قوله
تعالى نزل الملائكة والروح
فيها (ص)

وفك حيث مدغم فيه
سكن
لكونه بمضمر الرفع اقترن
نحو حالات ما حدث وفي

جزم وشبه الجزم تخيير في
(ش) اذا اتصل بالفعل
المدغم عينه في لامة ضمير
رفع سكن آخره فيجب
حينئذ الفك نحو حالات

وحالاتنا والهندات حلان فاذا
دخل عليه جازم جاز الفك
نحو لم يحل ومنه قوله تعالى
ومن يحل عليه غضبي ومن

يرتد منكم عن دينه
والفك لغة أهل الحجاز وراز
الادغام نحو لم يحل ومنه قوله
تعالى ومن يشاق الله في سورة
الحشر وهي لغة تميم والمراد
بشبه الجزم سكن الآخر
في الأمر نحو احل وان

لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم ويجوز الفك نظرا الى ان حركة الثاني كالعارضه لوجودها في الماضي
دون المضارع والأمر فلا يعتد بها ومن ثم امتنع الادغام في لن يحل رأيت محييا لعروض الحركة بالعامل
وكل منهما فصيح مقروء في المتواتر وسكن الفك أجود وأعمل المصنف أشار لذلك بتقدمه (قوله فيقول
انجلي الخ) تتبع الشارح في هذا شرح الكافية وقد تعقب بان تنجلي مضارع لا تدخله همزة الوصل أصلا
والذي ذكره النحاة ان الفعل المفتوح بتاءين ان كان ماضيا كتقبع وتتابع جاز ادغامه واجتماع
همزة الوصل فيه وفي مصدره دون مضارعه فيقال اتبع يتبع اتباعا بشد التاء والباء في السكك واتباع يتابع
اتباعا بشد التاء فقط وان كان مضارعا كتبت كرم يجوز ادغامه الا في الوصل بعدلين أو حركة نحو ولا تيموا
تسكك تميزا لهم الاحتياج حينئذ للهمزة بخلافه في الابتداء به ولا يصح حل كلام شرح الكافية على ذلك
لتصريحه باجتماع الهمزة فيه وقد يقال لا يظن بالمصنف اقدمه على ذلك بمجرد التشهي بل سند كسماح
أو استنباط من اللغة أو قياس لا ينافيها وناهيك عن قال طاعن صحاح الجوهري كاه فلم أستفد منه الا ثلاث
مسائل ولا يصح عدم ذكر السند صريحا لانه ثقة لكن قال يس نص ابنه على انه ذكر المسألة في بعض
كتبه على ما وافق الجمهور (قوله نحو ستر) أي بفتح السين وشد التاء واسقاط همزة الوصل للاختفاء
عنها بحركة النقل ومضارعه يستر بفتح الياء والسين وشدة التاء كسورة وأصله يستر كيف تعمل فقلت فتحة
التاء الأولى للسين وأدغمت في الثانية المكسورة والمصدر ستارا بكسر السين وشدة التاء وأصله استقارا
كافتعالا فقلت كسرة التاء الأولى للسين وأدغمت فسقطت الهمزة وأما ستر الذي بوزن فعل مضارع
العين فمضارعه يستر بالضم ومصدره تستر كتسكريم (قوله قد يقتصر) التقليل بالنسبة لعدم الحذف
والافهوكثير جدا في القرآن وغيره كجاء الشرح (قوله العبر) جمع عبرة بكسر الميم حلة فيهما كسورة
وسدر بمعنى الاعتاض والتذكر نصريح (قوله بحذف إحدى التاءين) أي أثقل اجتماع المثلين ولا سبيل
الى الادغام لا احتياجه للهمزة وهي لا تدخل المضارع تخفف بحذف احدهما وهي الثانية عند سيبويه
والبصريين لحصول الثقل بهما الأولى عند الكوفيين وهشام لان الثانية لمعنى كالمطروعة وحذفها يخل به
ويعارضه ان الأولى لمعنى المضارعة وحذفها يخل به (قوله وفك الخ) هو فعل أمر حذف مفعوله أي
أول المثلين أو ماض مجزوم نائب فاعله يعود لذلك المحذوف وقوله لكونه علة لسكن وقوله بمضمر الرفع أي
البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الادغام وحاصله ان لا يعرض سكون ثاني المثلين اما لئلا يصح
بضمير رفع أو لجزم وشبهه (قوله نحو حالات) بضم التاء والثاني بفتحها واللام الأولى مفتوحة فيهما أو ما
المضارع فان كان بمعنى مقابل الحركة في الكسرة أو بمعنى نزل البلاد مثلا فلا بضم وكذا بمعنى فككت العقدة
أما بمعنى نزول الغضب ووجوبه في الوجهين وبهما قرئ في جعل عليكم غضبي ومن يحل (قوله فيجب
حينئذ الفك) أي لتعذر الادغام بسكون ثاني المثلين ومنهم من يدغم قبل الضمير وهي لغة ضعيفة (قوله
والفك لغة أهل الحجاز) أي فهو أفصح وبها جاء القرآن غالباً نحو ان تمسك اغضص من صوتك ولا تن
فراد المنن بالتخيير استواء اللغتين في الجواز لافي الفصاحة وانما جاز الادغام مع سكون ثاني المثلين نظرا
الى عروض السكون بمعامل الجزم وعدم لزومه وخل عليه شبهه (قوله وان شئت قلت حل) أي
بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكي الكسائي اثباتها عن عبد الفيس فيقول ارد واغض وحل
التخيير اذا لم يتصل بالفعل واوجع كردوا أو ياء مخاطبة كرى أو نون تأكيد كردن والاوجب الادغام
عند الكل لا بقاء الفعل على هذه العلامات فثاني مثليه متحرك لم يعرض له سكون حتى يفك (تنبيه)
اذا اتصل بأخر الفعل المنغم من الجزم وشبهه هاء الغائبة وجب فتحه كردها ولم يرد هاء الغائب
وجب ضمه كرده ولم يرد لان الهاء خفية فلم يعتد بها فكان الدال قد وليها الالف والواو وحكي ثعلب التثنية

قبل هاء الغائب وغلظ في جواز الفتح وأما الكسر فالصحيح أنه لغية سمع الاخفش مده وغطه وحكى الكوفيون التثنية قبل كل منهما فان اتصل بالآخر الفعل سا كن فأكثرهم يكسره كد القوم بالكسر لانها حركة لا لتقاء الساكنين وبنوا سده فتفتح تحفيها وحكى ابن جني ضمه اتباعا وقد روي بهن قول جرير فغض الطرف انك من غير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا

نعم الضم قليل ولذا أنكره في التسهيل فان لم يتصل الفعل بشئ من ذلك ففيه ثلاث لغات الفتح للتحفة مطلقا أي في مضموم الفاء كرد ومكسورها ككفر ومفتوحها كعض وهو لغة أسد وغيرهم والكسر مطلقا على أصل التخاص وهو لغة كعب والاتباع بحركة الفاء كرد بالضم وفر بالكسر وعض بالفتح وهذا أكثر في كلامهم (قوله وفك أفعول) أي بكسر العين في قولك أفعول به بخلاف ما أفعوله فيجب ادغامه لدخوله في الضابط المتقدم نحو ما أحب زيد عمرو (قوله لما ذكر ان فعل الأفعال) أي فهذا البيت استبرك على قوله وفي شبه الجزم تخيير السكت استثناء أفعول انما هو بالنظر لصورته فانه ليس أمرا حقيقة بل ماض على صورة الأمر كما مر واستثناء هلم بالنظر للتميم لانها عندهم فعل أمر لا ينصرف فتلحقها ضمائر الرفع البارزة كهماء هلموا الخ أما على لغة الجواز فلا استثناء لانها ليست فعلا أصلا عندهم بل اسم فعل بمعنى أقبل أو احضر فلزم لفظا واحدا للفرد المذكور وغيره وبلغتهم جاء القرآن قال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا (قوله يجب فك) قال في شرح الكافية باجاء وكأنه أراد اجماع العرب فانه لم يسمع غيره والا فقد حكى الكسائي اجازة ادغامه (قوله التزوا ادغامه) أي باجاء أيضا كافي شرح الكافية فلم يقل فيه هلم هلم بالفك تخفيفا لثقله بالتركيب فانه مركب لا بسيط كما قيل وتركيبه عند البصريين من هاء التثنية ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شبهة أي جمعه كانه قيل اجمع نفسك اليها فغذفت الالف من هاء تخفيفا وقال الخليل ركبت هلم مع الم أصله قبل ادغامه فغذفت همزته للوصل وألف هالسا كنين ثم نقلت حركة الميم الأولى للام وأدغم وقال الفراء والكوفيون مركبة من هل التي للرجوع وأم معنى أقصد فنقلت حركة الهمزة للام الساكنة قبلها فصار هلم ومنه ذهب البصريين أقرب للصواب وخففوه أيضا بالتزام فتحه حتى مع هاء الغائب نحو هلم ولا يضم تبعها وكذا ان اتصل به سا كن كهم الرجل وحكى الجرمي فيها الفتح والكسر عن بعض تميم نعم اذا اتصلت بها ضمائر الرفع كما عند تميم حركت بما يناسبها كهماء وهلموا وهلمى بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقياسها مع نون النسوة هلمن بالفك وزعم الفراء ان الصواب هلمن بزيادة نون ساكنة تدغم في نون النسوة حذفا لفتح ميمه وحكى عن أبي عمرو انه سمع هلمين يانيسوة بزيادة ياء ساكنة قبل النون محافظة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لمناسبتها والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما يجمعه) الواو للاستئناف أو عطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الالفاظ بدليل قوله نظما وذاك أن توقعها على الالفية المذكورة سابقا بقوله وأستعين الله في ألفيه وتذكيره الضمير باعتبار لفظ ما أولتا ويلها بالمتن أو المؤلف مثلا قيل وقوله يجمعه يقتضي ان ما في هذا المتن كاه من كلام النحاة لم يخترع شيئا منه مع انه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا أمنعه وليس عندي لازما وأجيب بأن ذلك ليس من مخترعاته بل أقوال للنحاة قبله اختارها هو لكن قد مر ان التسمية بالنائب عن الفاعل وبالبديل المطابق من مخترعاته فلا حسن على تسليم الاقتضاء المذكور أن يكون تعبيره بذلك تواضعا وباعتبار الاغلب ولك منع الاقتضاء أصلا بانه يصدق بجمعه من كلامه وكلام غيره فتدبر (قوله عنيت) هو من الافعال الخمسة اللازمة ببناءها للمفعول صورة وهي بمعنى المبنى للفاعل فرفعها فاعل لا نائبه على الراجح كما مر في أبنية المصادر وانما يلزم ذلك في عني اذا كان بمعنى اهتم كما هنا وبقاؤه حينئذ للفاعل لغة قليلة فيقال عني يعني كرمي برمي عناية ما عني عنوا من باب فعد بمعنى خضع وذل وعنا يعنو عنوة بمعنى أخذ

(ص)

وفك أفعول في التعجب التزم

والتزم الادغام أيضا في هلم

(ش) لما ذكر ان فعل

الأمر يجوز فيه وجهان

نحو احلل وحل استثنى

من ذلك مسألتين احدهما

أفعول في التعجب فانه يجب

فكه نحو أحب بزيد

وأشدد ببياض وجهه

والثانية هلم فانهم التزموا

ادغامه والله سبحانه وتعالى

أعلم (ص)

(وما يجمعه عنيت)

الصبان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى بمعنى استلزم وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحقيقه أى أحصى الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان يشأ عنه ويرتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر والقصر الاستغناء كنهناو بالكسر والمد التثنية بالاحسان وبالفتح والمد النفع ويصح هذا هنا أيضا كفى الفارضى أى كإقتضى نفعا (قوله بالاختصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأحمد الله) الغاء سببية عاطفة على جلة وما يحجمه الخ أى بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فتدق قابل بالشكر نعمة الانعام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاحراز أجر ذلك وبعنه في البدء والختام (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ماسلف في الخطبة (قوله خيرني) بدل من محمد لانعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفًا وتنكيرًا (قوله وآله) عطف على محمد لاعلى خير كما هو ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو في الاصل الابيض الجبهة من الخيل فشبه به آل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع امام مطلق الشرف والرفعة أو مطلق البياض في كل فيكون تلميحًا لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أى المختارين (قوله الخيره) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وتسكن مصدرًا واسم مصدر بمعنى الاختيار وصف به مبالغته ولهذا التزم افراده أى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيديًا لان المقام للمدح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على انه جمع خير بالتشديد حكى الفراء قوم خيرة بررة* والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بلاخصاصه

فأحمد الله مصليا على

محمد خير نبي أرسله

وآله الغر الكرام البرره

وصحبه المنتخبين الخيره

الصبيان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى معنى استلزم وعبر بالماضى لقوة رجائه في تحقيقه أى أحصى
 الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان يثبته ويترتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر
 والقصر الاستغناء كإظهار بالكسر والمد التثنية بالاحسان وبالفتح والمد النفع ويصح هذا هنا أيضا كفى
 الفارضى أى كإقتضى نفعا (قوله بالاختصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفع به توهم تحلل
 الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر
 وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأجد الله) الغاء سببية عاطفة على جملة وما مجموعه الخ أى بسبب
 كمال هذا النظم على الوجه المذكور أجد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة الاتمام وأردفه بالصلاة
 على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاجل أن أجز ذلك وبنه في البدء والختام
 (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدره أو مقارنته ما سلف في الخطبة (قوله خير نبي) بدل من محمد
 لانعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفنا وتنكيرنا (قوله وآله) عطف على محمد لا على خير كما هو
 ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو فى الأصل الأبيض الجبهة من
 الخيل فشبه به الآل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع امام طلاق الشرف والرفعة أو مطلق
 المياض فى كل فيكون تلميحا لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء
 والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أى المختارين (قوله الخيرة) بكسر
 الخاء المعجمة وفتح التختية وتسكن مصدر أو اسم مصدر معنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم
 افراد أى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيذا لان المقام للندح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء
 على انه جمع خير بالتشديد حكى الغراء قوم خيرة بررة والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى
 على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولا وآخر وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
 دائما الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر
 من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بإختصاصه

فأحمد الله مصليا على

محمد خير نبي أرسله

وآله الغر الكرام البررة

وصحبه المنتخبين الخيرة

فهرست

(الجزء الثاني من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل)

صفحة	صفحة
٩٦	٢ الاضافة
١٠٩	٢٠ المضاف الى ياء المتكلم
١١٩	٢١ احوال المصدر
١٢٦	٢٤ احوال اسم الفاعل
١٢٩	٢٩ ابنية المصادر
١٣٢	٣٣ ابنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات
١٣٥	المشبهة بها
١٤٠	٣٥ الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٤٢	٣٨ التعجب
١٤٤	٤١ نعم وبئس وما جرى مجراهما
١٤٨	٤٦ أفعال التفضيل
١٥٠	٥٠ النعت
١٥٣	٥٦ التوكيد
١٦٣	٥٩ العطف
١٦٩	٦٠ عطف النسق
١٧٥	٦٨ البدل
١٧٩	٧١ النداء
١٨٢	٧٦ فصل تابع ذى الضم الخ
١٨٨	٧٨ المنادى المضاف الى ياء المتكلم
١٩٠	٧٩ أسماء لازمت النداء
٢٠٠	٨٠ الاستغاثة
٢٠١	٨١ الندبة
٢٠٣	٨٣ الترخيم
٢٠٧	٨٦ الاختصاص
٢٠٨	٨٧ التحذير والاغراء
٢١٠	٨٩ أسماء الأفعال والاصوات
	٩٢ نونا التوكيد